

فهرست الجزء الاول من حاشية الطحاوى على الدر المختار

صفحة	صفحة
خطبة الكتاب ٠٠٢	باب زكاة المال ٤٠٦
كتاب الطهارة ٠٠٢	باب العاشر ٤١١
باب المياه ١٠١	باب الركاز ٤١٥
باب التيمم ١٢٣	باب العشر ٤١٧
باب المسح على الخفين ١٣٧	باب المصروف ٤٢٣
باب الحيض ١٤٥	باب صدقة الفطر ٤٣٤
باب الانتحار ١٥٦	كتاب الصوم ٤٣٨
فصل الاستنجاء ١٦٤	باب ما يقصد الصوم وما لا يقصد ٤٤٩
كتاب الصلاة ١٦٩	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم ٤٦٢
باب الاذان ١٨٤	باب الاعتكاف ٤٧٢
باب شروط الصلاة ١٨٩	كتاب الحج ٤٧٨
باب صفة الصلاة ٢٠٠	فصل في الاحرام وصفة المتمرد بالحج ٤٨٩
فصل واذا اراد الشروع في أكبر ٢١٥	باب التران ٥١٣
فصل يحبر الامام وجوبا ٢٣٣	باب القتح ٥١٦
باب الامامة ٢٣٨	باب الجنائزات في الحج ٥١٩
باب الاستغلاف ٢٥٥	باب الاحصار ٥٤٣
باب ما يقصد الصلاة ٢٦٢	باب الحج عن الغير ٥٤٥
باب الوتر والتوافل ٢٧٩	باب الهدى ٥٥٥
باب ادراك الفريضة ٢٩٧	
باب قضاء الفوائت ٣٠٢	
باب صجود السهو ٣٠٩	
باب صلاة المريض ٣١٧	
باب صجود التلاوة ٣٢١	
باب صلاة المسافر ٣٢٩	
باب الجمعة ٣٣٨	
باب العيدين ٣٥١	
باب الكسوف ٣٥٧	
باب الاسعقاء ٣٥٩	
باب صلاة الخوف ٣٦١	
باب صلاة الجنائز ٣٦٢	
باب الشهيد ٣٨٤	
باب الصلاة في الكعبة ٣٨٧	
كتاب الزكاة ٣٨٨	
باب الساعة ٣٩٧	
باب نصاب الابل ٣٩٨	
باب زكاة البقر ٣٩٩	
باب زكاة الغنم ٤٠٠	



الحمد لله المزمع في البار والفاخر يؤتي الحكمة من يشاء وينعها فقد اعطى الحق الواس والصلاة والسلام
 على سيدنا محمد ذي الناقب والمفاخر وعلى آله واصحابه الذين هم قدوة للاول والاخر (وبعد) فقد كنت في سابق
 الزمان اخبر الله بقلي ان اكتب بعض تقييدات على الدر المختار شرح تنوير الابصار فشرعت في ذلك مع
 على باي استاهلنا هذا التواضع ليس لي ان يحوم تلك المسالك لقله البضايع ولطمس القلب بعدم الطاعة
 وكنت الى قرب من باب الدعاء على الثقلين واهلها فلما اراد الله تعالى بقاء في هذا الكتاب ثانيا شرعت
 مع تداعي الله تعالى في انما هو وتسجيل مرامها وارجومن الله تعالى ان يلهمني الصواب والسداد وان
 يتعالى اعلى المراد بجهوله وقوته انه على ذلك قدبر والاجابة بغير وما كان في تمام صواب فمن المنقولات
 ومن خطافه ومن كثير الزلات ومعنى في ذلك على ما كتبه المحقق الفهامة والمصدق العلامة الشيخ ابراهيم
 الحلبي براء الله تعالى خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مثقبه وماواه ورجا طلعت على الاصل الذي نقل منه
 فلا تترك ذكر ما دبا معه بل اذكر عبارته معزيه اليه والى اصلها ورجا اختصرت بعض عبارات مطولة فيه والله
 المستودع ان يبلغني الماء ولوان يجعله من التمام القبول وهذا اذا ذكر بعض سند في الفقه فمن اخذت
 عنه الفقه شي وبكرتي في الوقت الشيخ محمد الميرى حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسي عن الشيخ
 سليمان النجاشي عن الشيخ عبدالحق عن الشيخ حسن الشيرازي عن الشيخ علي المقدسي عن الشيخ اجد
 ابن يوسف الشهير بالشلي عن الشيخ عبد البر ابن الصنع عن الشيخ كمال الدين ابن الهمام عن قاضي الهداية عن
 السراي عن جلال الدين عن ابي الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر الضاري عن صاحب الكد عن عبد الستار
 الكردري عن صاحب الهداية عن الشيخ علي البردوي عن السرخسي عن الحلواني عن القاضي علي النسي
 عن ابي بكر محمد بن الفضل الضاري عن الامام ابي عبد الله السبزوئي بضم السين وفتحها بعدها بام وسددة
 مفتوحة ثم ذال مبهمة ساكنة بعدها ميم مضبوطة آخره من نسبة الى قرية من قرى بخاري عن ابي حفص
 الجاهلي عن ابيه عن محمد بن ابي سفيقة الكد عن جادين سليمان عن ابراهيم بن يزيد الضمي عن علقمة عن
 ابنه سعد عن النبي صلى الله عليه وسلم وثرف وكرم عن جبريل عليه السلام عن الله ساركونا تعالى قوله
 بسم الله الرحمن الرحيم البياض لم ان كافي القاموس من معانيها الاصلاق سواء كان حقيقة با محمول سكوت

بسم الله الرحمن الرحيم

زيد او جازنا نحو حروثه والتعدي نحو ذهب الله ثورهم والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونحورت بالقلم بالتقدم
والسعيبة نحو شكلنا اخذنا بذنبه والمصاحبة نحو اهدى بسلام ومنه باء البسطة والمراد المصاحبة التبركية
والظرفية نحو ولقد نصركم الله بدرواليد لنحو فقلت في بهم قوما اذا ركبوا والواقعة نحو عاشقوت بالظ والجارزة
كمن وقيل بمنص ذلك بالسؤال نحو فاسأل به خبير او قيل لا يختص نحو يوم تشقق السماء بالغمام والاستعلاء
نحو ومن اهل الكتاب من ان تأمنه بقطار لان ما ذاك الامان بتعدي بلى قال تعالى هل انتم كنتم عليه والتبعض
نحو عينا يشرب بها عباد الله والقسم نحو اقسم بالله والفاية نحو احسن بي اى احسن الى والتوكيد وهي
ازادة وتكون زيادة واجبة كاحسن زيد او اى احسن زيدا وغالبة وهي في فاعل كقبحك في الله شهيدا
فالباية مشتركة بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعداد صاحب القاموس هذه المعاني لها ولم يذكر سيبويه لها
الا الاصل في باقي المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تشارك الاصل في انتهى خاذاي اقول ان صاحب
القاموس لم يترك ذلك المعاني الصغيرة ثم وضع في الباب الباء في موضعها فوضع في موضعها في نفس الباء
بخصوصها مع المعاني الاصل في موضعها في موضعها وقد استعذر الاصل في الحذف في الذي هو معنى الحرف
الذي هو البناء بملحق الصاق وهو كالمعنى مشترك بين جميع افراد الاصل فالوضع يخصه لا اعتبارا للفظين
الوضع على الوجه المخصوص وكونه عام لا يكون آتة اليه من مطلق الاصل في عامة وكون الموضوع له عاما
لا يكون المعنى بزوايه واذ لم تكن الباء اعلانا معاني الاسماء كلية والمحال ان الباء لفظ بزى موضوع لمعنى بزى
وآلة الوضع كلية ثم الاسم ما بان عن معنى قال في القاموس ما يجوز ارتفاعه في الباء لفظ بزى موضوع لمعنى بزى
من انه مشتق من السهو وهو الارتفاع لا نبيد على معناه فيرفع ويظهره وفي لفظ اسم لغات متعددة ذكرها
الاشعري وغيره والمهم في الحرف والاصل فيها ان ثبتت خطا كثيرا من هزات الوصل ولكن تحذف
في اضافة اسم الباء خاصة لكثرة الاستعمال وقيل ليوافق لفظ اللفظ وقيل لاحذف احولا وذلك لان الاصل
سم او سم بكسر السين اوجهها اخلاذات الباء سكنت السين تخفيفا لانه لو بقيت مكسورة للزم وقوع كسرة
بعد كسرة ولو بقيت هضوة لوقعت هضة بعد هضة وكلاهما ثقيل هكذا سكنا الضام وهو حسين
ولو اضيف الى غير الحلالة ثبت نحو باسما الرحمن قال ابو الابل ولوقت الله اسم اويسم في البيت الالف وضوء
عما اضيف الى غير الحلالة من اسماء الباري نحو باسما في انشاق وقيل يجوز حذفها اذا اضيفت الى غير الحلالة
من اسماء الباري وقيل هذا الحذف مخصوص بما في الابداء وما لا وسط فلا نحو لفظ تعالى اقربا باسم ربك
ورجى اسم ربك وفيه نظر لما عرفنا الكلام عند الاضافة الى الحلالة قطت واسم لفظ بى موضوع لما بان
المعنى موطنا كونه معنى به مشتق من السهو عند اهل البصرة ومن الوسم عند اهل الكوفة وهو من قبل
الاشتقاق الاصغر وذلك لان الاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الاصول مع الترتيب كضرب وضارب
يسمى اشتقاقا اصغرا ويدين الترتيب نحو جبد وجذب وتصغيرا والمناسبة فيما الى في الحروف والمعنى نحو ثوب
وثلم فاكبر واعتبر في الاصغر موافقته في المعنى وفي الاخير من مناسبة والمناسبة ما هو ولا بد في الاشتقاق من تغيرا
يحركه او حرف زياد او نقصان ثم لفظ اسم عند البصريين ناقص واوى من الاسماء المحذوفة الانجاز كيدوم
اذا اصله هو بضم السين وكسر هاءا كثيرا استعماله اريد تخفيفه في الطرفين فعمدوا الى اخره فوجدوا الحركات
الاعرابية متعاقبة عليه مع ثقلها فخذوه وتقلوا حركته الى الميم ثم عمدا الى الاول فخذوا حركه السين دون
السين لئلا يجمعوا والكامنة ثم اجتمعوا هذه الوصل للسكون فان الابداء ما ساكن وان لم يجمع في نفسه بل هو
موجود في غير الوردية كافة اللهم كما قاله السيد الشريف عن لغتهم لكنه ليس بجائز في لغة العرب لكونها على
غاية الاستقام ولا الابداء ما ساكن نوع بشاعة كالوقف على الحركة مع امكان السكون ومن ادعى الاستماع
مطلقا للبرية فحروها بدفعه والوقف من آخر اسم اعتبارا اى غير قياس كاسم حركه في الشافعية وحرك
الهزمة بالاكسرة لا ثم اسركه السين في الاصل مطلقا لان من يضعها بغير اصلها كسرة كاقبل وعند الكوفيين
لفظ اسم واوى للامة اذا له وسه حذفت واوى اكثرها ما تحذف الواوى اوائل الكلمة كزهد ودية وعده اذا صل زنة
مثلا وزن حذفت الواوى وعوض عنها تا التاء في آخره فمفهوم الاسماء المحذوفة الاوائل ثم في هزمة الوصل
عوض عنها ورجع مذهب البصريين بتصرف لفظ الاسم تصغيرا ورجع تكسيرا ويحيى القل من يقول اسماء واسمى

وحسب وصحبت وكل تهاير الاشياء الى اصولها ولو كان من الوسم كما قال السكوني لتقليل اوسام واواسم ووسيم
ووسيت واصل اسماء اسماء والواو اوقبت الواو همزة لتوقعها بعد التاء الجمع واصل اسامي اسامو قلت الواو يا وتوقعها
بعد كسرة واصل سمي سميوا اجتمع الواو والياء وسقت احدهما بالسكون قلت الواو يا وادخمت الياء
على الياء واسم في هذه الجلالة مجرور بالياء سواء كانت اصلية او زائدة في الاول المتعلق اما قبل واسم جاند
كاستدأت وتالفي اوستحق كانا بادئ والقفل اماما خاص والاسم كذلك والقفل ايضا اماما خاصا ومضارع
او امر وعلى الجميع فعل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني اعني الزائد فالاسم مبتدأ به مرفوع بضمة
مقدورة واخبر بخذوف اي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلاً والذي اختاره صاحب الكشف ومضى عليه
صاحبه التلميح والتفتنا في قول وهو الذي اختاره عامة المفسرين وبه هو الشارحون تعلق لفظ الياء في
باسم الله بآخره ثم بعد ذلك في حذوف الواو من المتعلق ~~فان الواو في قوله~~ فانه محذوف واو كونه محذوفاً وكونه
مؤخر اعنا ما كونه فعلاً فلا نه اصل في العمل والاولى العمل بالاصل مهما امكن وهناك وجوه اخرى تقدير
الفعل وما كونه خاصاً فلا ان الواو ان يقدر الفعل مناسباً لما جعلت التسمية مبتدأه وما كونه مضارعاً فلا ان
المقام مقام سكاية فعل القراءة مثلاً الملازمة لها البسجلة الصادرة عنه اي عن التكلم في الحال مع تعدده
الاستمرارى على وجه الاختصار ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع وما كونه محذوفاً للتخفيف لكثرة دورانه
في السنة الخاصة والعامة كما في حذوف حرف التداة في مثل يوسف اعرض عن هذا واما كون المتعلق مؤخرًا
فان خضبة القراءة في التبرك لا يجبه تعالى مثلاً (والله) اصله من الحال في القاموس الله الاحد والواحدة والوهية
عبد عبادة ومنه لفظ الجلالة واقله عرى كما هو عند عامة اهل العربية ونقل عن ابي زيد البلخي انه سرافي
اذا صله لاه فرب وقيل الله وقيل عيراني وعلى الاول هو علم من الاعلام الغالبة قال المحقق الشريف في حاشية
الكشاف الا لا قبل حذوف الهمزة وبعد هاء لثلاث الذات المعينة الا انه قبل الحذف اطلق على غيره تعالى الخلاق
الجميع على غير التبرك وبعد لم يطل على غيره اصلاً واستدل صاحب الكشف على كونه علماً اصلياً بأنه يوصف
ولا يوصف به تقول له واحد ولا تقول شيء له وهو علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب
الوجود بملحظة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لان في الاشتقاق معنى الحدوث لاقتضائه
تقدم المشتق منه على المشتق وذلك ليس بجائز في اسمائه تعالى ولا يعني ان الاشتقاق لا يقتضي التقدم الزمني
على الدات حتى يلزم الحدوث على ان تحذف الدلالة العقلية عن مدلولها جائز وعلى كل حال فهو موهم وفي مثل
هذا الموضع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل انه مشتق من الوهية بمعنى عبد كما مر اومن الله بمعنى تعبير
لان العقول تصير في معرفته ذاتاً اومن الله بمعنى سكنت لان القلوب تعلقن لذلك اومن الله اذا نزع
المنه يفرغ اليه بالتضرع وهو يجيب ويرد من اومن الله الفصل اذا اولع بامه اذا العباد يولعون بالتضرع اليه
في الشدة تد اومن الله اذا التضرع وتضبط عقله وبه حاشدنيا اومن الله بالمكان اذا التفت به اذ كل موجود
قائم به تعالى اومن الالهية القدرة على الاختراع واصل الله ككتاب وامام حذفت الهمزة اعتباراً طاع وعوض
عنها الالف واللام في الصحيح وقيل قياساً يعني ادخل الالف واللام للتفخيم فصار الاله ثم حذفت الهمزة بعد
نقل حركتها الى ما قبله وهو اللام ثم حذفت الكسرة اعتباراً طاعداً للتخفيف بالسكون اولى يكون الادغام
قياسياً ثم ادعت اللام الاولى في الثانية ثم نعم وعظم ان فتح ما قبله نحو قال الله اوضم نحو قالوا اللهم ورقق
ان كسر نحو بسم الله وفيه اقوال اخرى واختير لفظ الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه اشهر في اللسان وادور
في الاستعمال وهو العلم المنبئ عن ذاته تعالى وضعاً وباعتبار كونه مستجماً لجميع الصفات يصلح عليه اللحكم
اي التبرك بذلك تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام
(والرحمن) من الرحمة وهي افة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخير وقيل رقة تقتضي الاحسان الى المرحوم
وقد تستعمل في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وهي يسكون الحاء وتحرل وهو فاعل بناء على ان الصفة
المشبهة اسم فاعل عند اهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها فاعلاً مقابلاً لاسم الفاعل
كما هو عند الخاصة وقد ذكر في الاشتقاق انه من رسم بضم العين اما بعد النقل وما اشد ما يبال لاسم الفاعل
الصرف ان فعلان لم يحمي من فعل بضم العين بل من فعل بكسر العين وفي عبارة بعضهم انه يجبي من جميع الباب

[illegible]

اورده عليه القرء ان فانه مشتمل على المذكور مع ان السنة انبأنا فيه اقول لعلها فيه ثابته بنس على خلاف قياس
 فلا يقاس عليه غيره وقد يجمع وجود المذكور في جميع القرء آن بل الاكثر عدمه والحكم في الجنس بحسب اكثر افراده
 واما الحرام فكما في اشد الحرم بل قد يكفر قال في الخلاصة ان قال بسم الله عند شرب الخمر او عند اكل الحرام
 او عند الزنى بكفر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في حنن الحرام لعينه او لغيره وكان الوجه فيه استلزام
 حله واستحلال ما ثبتت حرمة قطعاً كذا اذا اراد التسمية انما يتصور فيها فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك باسمه
 تعالى والاستعانة به لا يتصور او قياساً عليه رضى الله تعالى ويؤيده ما في آخر الصيرون هذا الكتاب ونصه
 ورايت بخط ثقة سرق شاة مذبحه اسم تسمية فوجد صاحبها هل تؤكل الاصح للكفر بتسميته على الحرام
 للقطعي بلا شك ولا اذن فيه وفيه ايضا وجد شاة مذبحه هل تؤكل ام لا ولا مقتضى ما ذكرنا لنحل ولو وقع الشك
 في ان الذابح عن قتل ذكاته ام لا وهل هي من الله تعالى على نعم لا اثنين فان قيل لما لو يسه في عدم كفره بالتسمية عند
 اكل المصروب والظاهر ان ثبوت حرمة قطعي ايضا قلت بعد تسليم انه قطعي لا نسلم كونه في تسمية المصروب
 اذا جاز في الغصب بعد الضمان غايته التعزير عند بعض واما جزاء المصروب فالحذف قطع اليد عن اثم قالوا
 في الغصب ان الغاصب يملكه من وقت الغصب ولا يحل له التناول والاتعاض على المقتضى بقول اداء الضمان او رضى
 مالك بما اذا تم ابراءهما وتضمن القاضي فشرط الحل وجود احدهما لا اربعة لان الحل قضية اخرى غير الملك
 كافي الدور عن الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة وظاهر ان السرقة ليست كذلك غاي في الرصا التركية
 لتق الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لم يمتد بناء على لزوم تحقق رعايه تعالى استدلالا بعدم الكفر
 في الغصب مما لا ينبغي ان يتأمل فيه على ان هذه العلة غير في الحرام القطعي مطلقا ويحرم قرءا في السجدة اى
 بتمامه على الجانب والمفاض الا اذا قصد التين والمذكور في البصر عن المحيط فان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة
 بها فقط لانها آية على هذا التقدير قلت انها وان كانت آية متواترة لكن فيها خلاف قطعاً شبهة وفرض القرأة
 فرض يبين فلا بد منه بانه شبهة (تمة) قال في الفصول من سبع اسما من اسماء تعالى يجب عليه ان يعظمه
 وان كان غير ظاهر اى بان ذكر التسمية نحو عز وجل وان لم يعظمه حين سماع اسماء تعالى يجب عليه ان يعظمه
 اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعليم نحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله
 على الله عليه وسلم ولا يسلم من تكراره وار لم يكن في الاصل ويصلى بلسانه ايضا وكذا السرى والترحم
 على العصاة والعلماء ويكره الاتصاف على الصلاة دون السلام وبالله كسر ونقل الاسقاطى في حاشية مسكين
 عدم كرامة الافراد اقول لعل التسمية التضرعية والمثبتة التنزيحية فيحصل التوفيق ويكره الزيادة والصلاة والترضى
 بالكتابة بل يكتب ذلك كله بجاه وفي بعض المواضع عن التتارخانية من كتب عليه السلام بالهزمة والميم بكفر
 لانه تحقير والتحقيق الانبياء كقرب لا شك ولعله ان صحت النقل فهو مقيد بقصد والا فانها امر ايسر بكفر وكون
 لازم للكفر كقوله ايد تسليم كونه مذهبا متخارا رحمه الله اذا كان اللزوم ينشأ من الاحتياط في الاحتراز عن الاجسام
 والشبهة والمصلحة آية من القرء ان ازلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولان كل سورة وهو الصحيح
 من المذهب وقد كرا الدليل صاحب البصائر انتهى الكل من الخادم على السجدة يعرض زيادة واختصار وفي ابي
 السعود محشى مسكين (تمة) روى عن عتي انه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جوده
 فان رجلا جوده ما فقته والحكم فيها خارج الصلاة فانها مندوبة في كل امر مندوب وانفقوا على جواز كتبها
 اول كتب العلم والسائل كذا في رياض الطالبين للسيوطي واعلم ان التسمية بالجواز بالنظر الى الكتابة اذ هو قدر
 زائد على التلفظ الذي هو سنة فلا مرد ان كتب العلوم امر ذوال واختلاف في كتابتها في اول دوائر الشعر منعه
 جماعة واختار الكافي الجواز ان كان في الدوان مواضع او حكم اما مقيدة برفعها الشاعر الى محمده
 فلا سبيل الى كتابتها فيها (ذيل) اقل التسمية بسم الله واكملها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله جدا) مفعول مطلق
 لا مدقة واما اختيار الجمل التعلية لذلالتها على التجدد والاستمرار فكما ما حدثت نعمة حدث في مقابلة انتاء
 على الله تعالى وفي بالمدح والاثبات بالجملة عملا بحديث الجمل ايضا فان قيل حديث الجملة معارض
 لحديث الجمل لان الابداء ما بعدهما عوت الا شدة بالاثبات لا شدة ايسر له اقل ارجحى يمكن انبأنا ما
 معافيه قلت هذا التعارض انما ياتي في الدليل ان اذا تساوى في القوة مع اتقاد الحكم في كل واحد والزمان فاذا

الحقن التوثيق من جهة الحكم بان جعل كل حديث على حكم فلا تعارض او كان المثل غير متصدا والزمان كذلك
 فكذلك وهما يمكن ان يقال ان الزمان غير متصدا بان يقال المراد بالابتداء معنا العرفي وهو ما تقدم امام
 المقصود بالذات فيقع البسطة والجدلة او المراد بالابتداء في البسطة الحقيقية كما في اسلوب الكتاب الجيد لاسما
 في السور التي جاء في اولها الحمد لله وفي الجملة الاضافي فينتج اقتصاد الدليلين في المثل فان قلت ان حديث
 البسطة متعدد ورواه كذلك وحديث الجملة ليس كذلك فلم يترجح البسطة قلنا لا ترجع لكثرة الدليل عندنا
 كما لا ترجع لكثرة الشهود واجماعا وكذلك لا يرجح لكثرة الروايات ما لم تبلغ حد الشهرة وبالجمله الاعتبار عندنا في القوة
 لا الى العدد انتهى من الخادمي بشرف والحمد لله والشهادة على الجليل الاختياري على قصد التعظيم سواء كان
 في مقابلة تعظمة ام لا هذه معناه لغة وفي العرف فعل في معنى تعظيم الميم بسبب كونه متصفا بالنسبة بين المحدثين
 عموم وخصوص من وجه والشكر لله هو الحمد عر فاعرف العبد جميع ما انعم الله تعالى به عليه لما ينطبق
 لاجله فالنسبة بين الشكرين عموم وخصوص من وجه وفي الشكر والحمد لغويين شاملين الحمد بين المحدثين وبين الحمد
 والشكر العرفيين هو ما بين الشكرين وبين الحمد لغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي
 والشكر لغوي نسبي ثبت ان النسب بين المحدثين والشكرين مستثناة ثلاث عموم وخصوص مطلق واثنان
 عموم وخصوص من وجه وواحدة تساوي وهو المعنى في قلتم سيدي على الوجه الذي في الترادف حيث قال
 اذا نسبنا الحمد والشكر بينهما * بوجهه عقل السبب وانك
 فذكر لدى عرف اخص جميعها * وفي لغة الحمد عر فاعرف
 عموم لوجه في سواهن نسبة * وذو نسب لمن هو عاوف
 انتهى اخذه بعض مشايخي ثم ان جملة مصدر بدل عن اللفظ بفعله وعامله حيث لا بد كمال في الخلاصة
 (والخلف حكم مع ان بدلا) ولم يكن مؤكدا لان عامل المؤكد لا يحدق على ما فيه قال في الخلاصة
 (وحذف عامل المؤكد استنع) والفرق بين البديل والمؤكد بالتصديق وقولنا في تعريف الحمد العرفي فعل في
 الى آخره بحث فيه بان الابهام من الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك ان قصد التعظيم معبر عن الحمد
 العرفي فالاحسن ان يدل في نفسه بقصد جوي عن حواشي القدر على المثل ١ ا ابو السعود (قوله) عدل
 عن النسبة الى الشطاب لذلك احتجنا به واستحضارنا له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان اشار اليه بقوله
 صلى الله عليه وسلم ان تعبد الله كأنك تراه (قوله بامن) ايهم الذاتي تعظيمه (قوله شرحت) اي سمعت فالمراد
 بالشرح التوسيع وهو كما كان من قبوله الماير عليها من الخبرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك ما جرى شرح
 المتن لان عاد الشرح ككشف ما في المتن (قوله صدورنا) اي قولنا فاطن المثل واراد الحال فيه والتعظيم فيه
 وفيما بعده يحتج رجوعه لمعاشر المسلمين على ان المراد مدلول هذه الالتفات الى النهاية لغوي ويحتل معاشر الحنفية
 بناء على ان المراد الكتب المعلومة المؤلفة في الذهب (قوله فاولع) اي يجوز ثبات الهداية وليس المراد انشوع المتن
 (قوله الهداية) هي الدلالة مطلقا سواء وصلت ام لا وهذا عند الاطلاق والخلوص والترقيق وان قيدت بقسرة
 تدل على الاصل او عدمه على ما هو الهداية يحتل ان المراد بها المعنى اللغوي فالهداية الى الصلاة نوع وان
 المخرج نوع والى الزكاة نوع ويحتل ان المراد بالكتب المعنى هذا الاسم فالمراد بالانواع بزيادات الاحكام القرعية
 (قوله ما هنا) حال من مصدر شرحت ان جعلت صدورنا فاهية الغبرات خالي كون الشرح سابقا لوضع ذلك
 المصدر ثم ان اريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير لا في اي قدرت شرح صدورنا بانواع الهداية ولا وان
 اريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق الزماني لان الهداية سابق تاليفه على الكتاب بعده (قوله وورثت
 بصائرنا) اي جعلت في بصائرنا نور او معتبرا يدعوى الفلاح والخير والصلوة ترجع بصيرة حال بعضهم هي نور
 في القلب بدليلها المعاني حكمه ان البصر يدركه الامور الحسية (قوله بتدوير الاصل) من اضافة المصدر
 الى مفعوله اي بتدوير الاصناف للاحق والباء بمعنى مع اي نورت بصائرنا بتدوير الاصل او يحتل ان الباء للسيرانية
 اي نورت بصائرنا ليجب تدوير الاصل ثم يحتل ان المراد به الكتاب المعلوم الذي هو متن هذا الشرح وهو لاحق
 بالنسبة لما قبله من المؤلفات يعني ان الله تعالى نور بصائرنا يجب تعظيمنا هذا الكتاب ووصلتنا الى احكام
 الله ولا شك ان الهداية الى العمل بما في هذا المؤلفات يجب تدويرها بتدويرها في ان المراد المدلول لغوي فيكون

ان بامن شرحت صدورنا
 بانواع الهداية بانواع
 وبتدويرها بالاصول لاجلها

الخواص مجزأ بعد كنهه ولا غير محرر بالاضافة من اضافة المصدر الى مقوله (قوله هذا الشرح) الاشارة
 الى ما في المتن من الانقاط المتنبية الى الحق المعاني وعضاها الاولى من الارجحة السبعة المشهورة والشرح
 بمعنى الشارح اى المبين والكشاف او جعل الانقاط شرعا بمثابة (قوله المختصر) الاختصار بتقليل المتن
 منع تكرار المعنى وتبيل مطلقا والاول هو المراد باختصاره لئلا يثقل على الاسرار الذى سوده المؤلف ويضيق
 الجزأ الاول منه كما يأتى اواخر كتب المذهب (قوله تعجبا) اى مقابلة وقوله وجه اى ذات التى عليه الصلاة
 والسلام فاطمة الجزأ الاول والكل يخص الوجه لكونه اشرف اعضاء الانسان وكل ذاته مجزأ من اجزاء
 صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منسج الشريعة) اى محل نبع الشريعة اى محل ظهور الاحكام فتنبه
 صلى الله عليه وسلم بالمثل الذى ينبع منه الاما التامع بجامع الاستيعاب لكل الاحتياج واشبهت الشريعة بالماء
 تشبيها مضى الى النفس وذكر المنع بتبيل وتقدم ما فى الشريعة فى بيان (قوله والذين) اى الاحكام والقوانين
 المشبهة بالدرى للتعاضد والافتقار وفيه اشارة الى الكتاب المحقق بالدرى (قوله وجهه) معطوف على منسج
 اى وثاقه ووجهه ضمني اى المتابعين له تشبيها بجمع ضميم بمعنى ضامخ كقسط بمعنى تحاطة والمطامع هو الذى
 يضطرب بقدرة أثر بلا فاعل واطاع عليهما ضميمين لقرى بها منه صلى الله عليه وسلم (قوله المبطلين) اى
 العطفين بمعنى المتعطين اى الذين عظمهم الله تعالى ويوجب عليهما تعظيمهما والواقعة من الله ورسوله بليل قيل
 بمعنى مقوله والى معنى فاعل (قوله اى بكر وعمر) بذكران من تصحيحه وقد استدل الشارح بتبيين هذا المختصر
 فى الروضة ثم قيام الكعبة اى قائله والمحقق كان فى الروضة والاضافة الى كان فى الكعبة كما يأتى فى الاشارة اليه آخر
 الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسرى ان التسليم الاشارة بعد الاذن منه صلى الله
 عليه وسلم وانما يكتفى بكتاب الف باذنه عليه الصلاة والسلام وما يحصل فيه من النفع لمن يعاينه وهذا الشرح
 سقيم بالذبح كيف لا ولم يفسح على مثاله من اهل المذهب تاسع بل البعض موانع بشغل الخلاف والاقوال
 ولا يفسح فيها من قوتها والبعض موانع بالاستدلال لا لقول اهل المذهب ومخالفتهم والبعض بسط
 فى العبارة كل البسط حتى لم يفرط وهذا المؤلف قد ارتكب الشرح فيه اختصارا غير محمل مع ذكر الاقوال المقتدة
 فاما ان يقتصر على قول واحد واما ان يذكر قولين كلاهما صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لما ان القل
 لا يطالب بدليل اذا قامة الدليل من وثيقة المذهب فينبى الاعتناء بما اذن الله صلى الله عليه وسلم بالية فبهذه
 نزى عطفية ومنسوبة كريمة ولقد وقع المؤلف الاصل من بطلانية وموانه هذا المتن اثم وقع له من زيا دخول
 صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزلة بفرضه حرمه مقامه مستقبلا واعتقه محلا والتمه عليه الصلاة
 والسلام لسانه الشريف وهو عيسى ووسط منزله حتى بعد السرير الذى ينلم عليه الشيع والتم وقد المؤلف
 الشيع صالح بمشئ الاشياء فذهب الشريف فتألفه ايضا مصطب باثار النبوة فانظر لتأليف هذا المتن
 والشرح وذلك من كمال اخلاص مؤلفيهما وتزجوا من الكبر بقيام هذه الكتابة ببركة الرسول صلى الله
 عليه وسلم (قوله منه) اى من منسج الشريعة بتبيين لهذا المؤلف (قوله صلى الله عليه وسلم) اخذنا لى
 فيما تقدم من كرامة افراد احد ههنا من الاثر عندنا وقل الاسقاطى من مشقة الحق ان اقتصر على الصلاة
 لا يكره وقال ان الكراهة فى الاقتصر اى المذهب المحدثين قلل فى المسئلة قولين ثم رأيت الجلبى فى شرح التجرير
 افاد ان القول بالكراهة ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات بالمادة التى صلى الله عليه وسلم
 بالصلاة عليه ثانيا عودا على بده لما عنده من الشكف بذلك ويحق له وليقرنها بالسلام عليه كما اقتضا
 فى الاسر بهما فى الكتاب العزيز فيخرج عن عهدة ما قيل من كرامة افراد ههنا وان لم يكن ذلك صحيحا كما بينا
 فى كتابنا عليه الجلبى وصلى مصدره فصلية وقد سمع فى قولنا الشارح

قوامه منسج الشريعة والدرى
 وجوبه المبطلين اى بكر وعمر
 بعد الاذن صلى الله

تركت القيان وعزى القيان * وادمت تلبية وابى بالا

واغتر كما كراهه اللغة لانه مصدر قياسى وعنايتهم بالسجى اى اسقاطى والمصلا اسم معدود واشهر ائمتهم
 الصلة لانها لم تكن من الصدور وهى مقتضى ان اصحابها وصل فتدخلها القلب للمساكن بتأخير القاء من الام
 ثم لا ادخل بقلب الوراثة ودخل فى ملة يجهذها ويقتوى من التامعها وانه اشتقاق كبير ولا يفسر فيه اختلاف
 ترتيب الحروف والصلاة للغة الدعاء اى ولزمه الملائكة وليست حلالهم مقصورة على الاستغفار عن العقيق

وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين
 حازوا من منفعته كمنفعته
 نفع الوالي عتابة بعد يقول

واعترض هذا ابن هشام بأنه لو جعل مكان علي دعا لانعكس المعنى لان المعنى سيئذ دعا عليه وهو مبني
 على ان المتراخين لا يدعون بريان اسدهما بحري الاثر وفيه خلاف عند الاصوليين وفي الاصطلاح الرحة
 يختلف باختلاف ما سنده اليه فهي من قبيل المشتك في القضي واعتبره ابن هشام بأنه ليس لنا قبل يختلف
 معناه باختلاف السند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا واختار انها مشتركة معنوية موضوعة لخلق العطف
 ثم هو في كل شيء بحسبه وردة الامامية ياراد افعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو
 حقيق مثل ما عرفت بمعدة البعير تقربت وانعربت الثيب انصحت عن مرادها وحررت الشيء اذا نطق به معربا
 وغير ذلك وهذا الوجه شعبة لفظا انشائية معني وهو الحق لان الوارد صيغة طلب من الشارع حيث قال تعالى
 صابوا عليه وسلموا فوقوا ليس انما شعبة معني ايضا لا يتم مع ما ورد وتدل معنى الصلاة المغفرة فاذا فهم مشايخي
 (قوله وسلم) السلام التخيبة اي كلامه القديم بان يسميه ذلك اوباره على ذلك كما سلكه بقعه الى غير بل عليه
 السلام كان باقي ويقول له برك برك السلام اوالتعبيه بالا تحاف بالنم فخرج الى الصلاة (قوله عليه) سئل عنه
 صلى وسلم واعلم الثاني وحديثه من الاول دلالة انشائية عليه (قوله وعلى آله) اني يعني رداعي من من غير الفصل
 بنه صلى الله عليه وسلم وبين آله يعني واستدلوا بحدوث موضوع الاتصال وبين آله يعني والا لا في مقام
 الدعاء كل مؤمن في حق كما فاده المألوف وقيل مطلقا لان المطلوب في الدعاء التعميم واما في مقام الزكاة في حق غيره
 خلاف بين المذاهب وهم خمسة عندنا كما بين في الزكاة ان شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع صاحب
 يعني الصحابي اي لا بالمعنى القوي وهو من ينكح ويسته موصلة ومدخله ولا يعني صاحب الذي هو يعني
 التابع المقلد لغيره كاصحاب الائمة والصحابي كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم اوراه النبي صلى الله عليه وسلم
 وما من من ذلك ومن بعض الاصولين خلاف ذلك والاول هو الصحيح احسنه في الاغوية ان صحاب النبي عليه
 الصلاة والسلام يشاربون عند الانبياء وفي الائمة انه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة الف واربعة وعشرين
 القاسم الصحابي (قوله الذين حازوا) اي جعلوا (قوله من منفعته) اي عطيا (قوله فتح) مصدر فتح عن اظن ويطا
 الشق على الماء الجاري وعلى النصر اي من منعه نصره وصحبه المشبهة بالماء الجاري اكثرتها (قوله كنف) الكنف
 الاظهار كما في القاموس والمعنى حازوا من عطيا نصره الكنف يعني الكشاف اي الظهور فهو مصدر باره ام
 الفاعل (قوله فيض) يقال فاض الماء اذا كثر (قوله ضللك) الضل من الضل يعني ضلوك كافي القاموس
 والمراد الانعام (قوله الوالي) اي التام (قوله حقا قضا) من حق والحق ضد الباطل وهو احد الاطلاقات له
 ذكرها في القاموس اي حازوا من عطيا نصره تعالى الكشاف الذي سببه كثره احسانه تعالى الوالي
 امور واضحة في ذلك الاشارة الى اسماء كتب معلومة في المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهي المنع والفتح والكشف
 والفيض والوالي والحقا قضي (قوله بعد) هو ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على الضم ان بوي معنى المضاف
 اليه ومنسوب ان بوي لفظه والمعامل فيه اما القدرة والاولا ونسبها اعتبارا (قائه) قال السيوطي في شرح عقود
 الجان قال اس الاثر الذي اجمع عليه المحققون وعلماء الدين ان حصل الخطاب هو اما بعد لان المتكلم يفتح كلامه
 في كل امر ذي شأن يذكر الله ويحمده فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوقه فصل بينه وبين ذكر الله
 تعالى بما بعد موصح ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال اما بعد ترجمه الشيطان واختلف في اول من نطق
 به فاروي له بل في مسند الفردوس عن ابي موسى الاشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اول
 من قال اما بعد ابي هريره فصل الخطاب اه يخرجوه فاذا بعض المشايخ (قوله فيقول) ادخل التام في جواب اما
 المقدرة والاولا ونسبها اعتبارا والقول باقي لبيان مختلفة باعتبار ما يمدى به فاذا عدى بالمكان بمعنى الحكم
 واذا عدى بن كان بمعنى الرواية واذا عدى بن كان بمعنى الاجتهاد واذا عدى باللام كان بمعنى الخطاب واذا
 عدى يعني كان بمعنى الاقتراء والعرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قال يده اي اخذ وقال برأسه
 اي اشار وقال برجله اي دس وتستعمل بمعنى ذكره غني عن الكشاف قال الجوزي في استعماله ان ثران
 وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم يقال على كذا اي نطلق وبمعنى الحل ومنه
 قولهم الخس يقال على كذا اي يحل ويعدى في كل منهما يعني انتهى ابو السعود ويقول اذاني للمفعول
 صيغته يقال وهذا لفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والقيلولة والاقالة وجعلها الشاعر في قوله

اقول لظني مزي وهو رائق * أنت اخويل فقال يقال
قلت افي ظل الارياكة والناقا * يقال ويستظلل فقال يقال
قلت يقال المسجع بارضكم * اذا ما جئنا فقال يقال

(قوله قدير) صفة متباعدة وصفة مشبهة اي كثر الفقر اودأ منه والفقر من كسرت فصار ظهره وهي العقد
اللافي في سلسله تطهره والمراد هنا الحاج (قوله رجة) اي لانعام وهو الظاهر اولادها لانها اذا اريدت كانت
والاضافة يعني اللام (قوله ذى) اي صاحب ولا يستعمل الا في ذى شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف)
في التاموس لطف بالضم رفق ودناؤه لطيف اوصل لك مراد بلطف والطيف البربعاده المحس الى خلقه
بابصال المنازع اليهم برفق ولطف والعالم بصفيات الامور دناؤه فاحتصل ان المراد الرفق والدنو الى القرب
المعنوي اودى ايصال المرادات اودى البر والاحسان (قوله الخفي) اي انقضاها فانه من اسماء الاضداد فان لطفه
تعالى لا يخفى على كل شخص وفي كل شخص اولئك زاد الخفي عن العبد بان يدبره الاخر من غير عاقل عنه وصفة
محييه له اسودنياه وآثرته من حيث لا يشعرب والله على كل شئ قدير (قوله محمد) بدل من قدير يقال يلزم ان
يكون اثبات الفقرة فيه مقصود اسلا لان المبدل منه في نية الطرح لانا نقول المراد يكون المبدل منه في نية
الطرح انه غير مقصود بالذات هنا واتحاد قوله فقهيدا اذا المقصود بالخات ذكرا لاسم الاطهار الفقرا ويقال
هو مطروح من حيث عمل السامل او هو عطف بيان فيكون اثبات الفقر لنفسه مقصودا بالذات افاده بعض
الشايع (قوله علاء الدين) القيد رضى الله تعالى عنه اي معنى الدين ورافعه من حيث الحنف على اوامره وفواضله
فعلوا ذكرنا كماله اهل الدين اي دين الاسلام بمعنى انه ناصرهم ويظهر لهم الحق راغما كان معاليها لانهم حبيب
علاوا بايمره وتهيئه علوا دينا واخرة وهذا بالنظر للمعنى القوي والعلى لا يلزم فيه ملاخضة ذلك وليس هذا
باسرايه لانه سيصرح به بعد (قوله المسكتي) وجد في بعض النسخ بالصاد وعليه في ونسبة الى مصحكي مدينة
بديار بكر كافي باب الباب (قوله ابن) بالرغم صفة محمد او خير ليدنا اخذ وفيه ويكتب بالالف لانه يقع من حلق
(قوة الشيخ) يطلق على من طعن في السن لفة وفي الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وان سكان صغيرا في
السن وهو المراد هنا وهذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الاجام المشتركة قال
الشارح في الحظرو والامامة وجاز التسمية بعلى ورشيد وغيره من الاجام المشتركة كبراد في حق غير ابراد في حقنا
اكن التسمية بغير ذلك في زمانا اولى له النوامق صغره عندئذ أكد في السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد بن
الشيخ على ابن الشيخ عبد الرحمن ابر الشيخ محمد بن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين
الحسين ثم الحسن والنعيب الحنفى انتى وروى في (قوله الامام) يحتل اهمية للمخلف وهو المصطفى
مثل هذه التراكيب ويحتل انه وصف لايه والمراد به الذي يقتدي به في الصلوات الخمس (قوله بجماع) متعلق
بالامام والبابا بمعنى في وهذا المصدا صرف على عبارة الامامية الف كيس وزيادة وكان فيه الصخر ثم والف
تجار ذكره السيوطي في مستحق العقول (قوله بن امية) امية جدهم الا على من ذريته اوصافان الصغار وانه
معاوية ومنتهى جدهم سمائة الف (قوله ثم الفقي) الى آخره افادته ان الاختلاف بينهم مع الامامة وانما اثاره
عنا ونقد وشوعا لاهله والتراخي وانظر هل في الواقع كذلك الاما فادبه الامامة بعد الامامة بغير مهله (قوله بدستق)
هي مدينة الشام وفيها كسر المير وقصها والصرف وعدمه باعتبار البقعة والمكان (قوة الحمية) اصلها
الحموية اجتماع الواو والياء وبقت احدها بالساكون قلت الواو يا ودحت الياء في الياء والحمية اي الحموة
يصباها الله ونابها ليت بالاحاديث الواردة في مدح الشام (قوة الحنفى) الغالب ان الوصف في مثل ذلك يرجع
الى المتقدم ويحتل انه وصف لايه والحنفى من تعبد على مذهب التعمان بن ثابت رضى الله تعالى عنه
وعن سائر الائمة (قوله لا يثبت) الجمله الى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول اوكل جله من الكتاب محلها
نصب بتمامه ان جبر المقول لا محل او ليس له محل وهما قولان (قوله من شرأى الاسرار) اسم للشر الذي
كذب به ذواته اظا اي اسرار الفقه والكماء وتفار بعه فشيبة الفقه بالاسرار بجماع المحاشية في كل (قوله)
وبدأ مع الافكار اي افكارا لم يجتهد الا اعظم التي قواها بالنسبة والكتاب اومن بدأ نفع اكاره من حيث حسن
التركيب ويدبر الموضوع وهذا المعنى قبل جمعه علما ما يجمعهم علما فهو رواقظ لا يدل على ثمن الموضوع

قد رجع ندى اللطف الخفي * محمد
علام الدين المسكتي * باب الشيخ على
الاجام بجماع خاتمة النسخ بدستق
الحية الحنفى * لا يثبت الجبر الاول
من شرأى الامر ويدأ مع الافكار

كأنه لا شيء من زيد لا يدل على شيء من زيد والافكار جمع ففكر وهو حركة النفس وجولاتها في المعقولات
 أي تعقلها بالنسبة إلى خصوصية الشيء زيد ما الله تعالى (قوله في شرح) أن كانت من جهة العلم فلا يثبت
 عن انظرية لأن العلم وأجزاءه لا يعلم إلا بما قبله العلمية فيقال الأولى حذف في لأن ترأى أن الاسرار هي نفس
 الشرح وطاهر الطرفية يقتضي المغايرة (قوله تنوير الاصصار) اسم لهذا المتن وتنوير الاصصار أي تأنيها يقال
 انوار الشيء واستنار أي انوار والتنوير اضاءة كما في المختار (من) (قوله وجامع الصار) جمع الشيء المقدر فاجتمع
 وبابه قطع والصار جمع جبروا واديار المتن الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها من وظائفه من وظائفه من في العبارة
 مضاعفاً محذوفاً (قوله قدرته) أي هذا الشرح المسعى بجزء من الاسرار فالشيخ يعني الله تعالى عنه لما يفيض
 من هذا الشرح الجزء الأول فنقرأ في بابه ما للقسمة إلى ما يخصه وجد الذي يخصه بمقدار العشر من المسودة فليزم
 أن يكون الكتاب عند مقامه عشرة أجزاء أعادة وظاهر العبارة أنه لم يفيض من هذا الشرح الذي هو جزء من
 الاسرار إلا جزءاً واحداً من حيث أنه لم يفيض بأكمله ويحتمل أنه يفيض بعد ذلك بنفسه وان غيره يفيض (قوله مجلدات) جمع
 مجلد وسمي بالفعول من غير العائل إذا جمع جميع ما تأتت كمفوضات ومرفوعات ومشروبات والمرفوع
 جزء أو أفعال مجلدات لأن المادة أن الجزء أو موضع في حمله على حدة (قوله كبار) جمع كبرياء عظام أي انها عشر
 مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطاً وانما هي كبار (قوله صرقت) عطف على قدرته أي انه
 المراء يتدبره إذا جلد يكون كذا كان ذلك داعياً وملاصراً في عنان الغاية فهو الاختصار (قوله عنان) هو
 مقود الدابة وهو بكسر العين وما يثبتها اقواس السهام (قوله العناية) أي الاجتهاد من عنى بالشيء إذا صلت
 فيه بموافقة وروضة فبنيته الاستعداد به كقرص الوان عنان تشبهاً بغيره كالعنان تحصيل والمعرف ترشيح
 (قوله فهو الاختصار) أي جهة الاختصار فالصومع في الجهة كما هو واحد الاطلاقاً فالاختصار تقليل القليل
 وتكثير المعنى ولا شأن في هذا الشرح يختصر بالنسبة إلى سائر الاسرار (قوله وسيمته) أي هذا المختصر
 المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله يفيض هذا الشرح وسعي يتعدى إلى المقبولين الأول بنفسه
 والثاني يعرف الجبر كما هنا وبكسر الجيم (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر انما هو اسم الكتاب المشهور
 حين علم الحسب والعلوم من حين علم الشخص واشتهر هذا الكلام بين الافاضل وفوتش ما به ان نظرت لعدد السنين
 بتعدد محله فكلاهما على جنس ولان نظراً للاتحاد المرق في فعل شخص واما التفرقة فهي تحكم وترجع من غير
 صريح افاده بعض المتأخرين والدار الجواهر وهو ما جنس يصدق على القليل والكثير (قوله المختار) أي الذي
 من المطلق عليه اختياره وأثره على غيره (قوله في شرح الخ) قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي الخ) نعت تنوير
 الاصصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الاتية وفيه ان تنوير الاصصار في هذا التركيب جزاء على سائر ما علم
 الاوصاف فالاولى حينئذ ان يكون خبراً مبتدأ محذوف هو خبر يعود عليه او التمثال بالنظر لانه قبل دخوله
 في العلم وفيه نظر (قوله فاق) أي علا وحسن (قوله هذا المتن) أي الفقه والاشارة إلى المستخصر من هذا المتن منزلة
 المحروس (قوله في الضبط) أي التحرير والمحافظة على جميع القواعد المحتاج اليها (قوله والتعظيم) أي ذكر الاول
 المخصوصة فهو جميع التراكيب (قوله والاختصار) قوله مع كونه جامعاً للشرح ومعظم الاقطار يختصر (قوله
 والمعبري) أي سلباً في هذا النص بين واقم الله به في قوله تعالى لعمر له انهم لم يسكرتم ويعمرون وقال بعضهم
 انه على تقدير مضاف أي ولرب حيائي (قوله لقد) اللام داخلية على جواب القسم وقد التصديق (قوله اخضت)
 أي سارت وان كان اسمها الذبول في الضم (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم بستان فيه روضة تشبهاً بمعتبرا
 في النفس ذكر الروضة تحصيل والروضة المحل الذي به الاشجار والمياه (قوله هذا العلم) أي علم الفقه قال فيه
 للعهد (قوله به) أي تنوير الاصصار (قوله مقصدة الازهار) أي انها خرجت من اكملها وازيل غشاؤها
 بسبب هذا المؤلف أي ازيل ما قبلها من الخفا وانما عبر بما ذكره ليعمل على المبالغة والاضافة من اضافة
 ما كان صفة الازهار مقصدة والذي فتح هو المصنف اذ اواله تعالى حقيقة (قوله الازهار) جمع زهر ورز
 الاصصار والمزمار الازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار يجامع النقاسة في كل ومعنى كونها نقعت به
 ان مسائله حصلت وقرب بتلخيصه مأخوذة ولما قلنا في كسبه (قوله مسلسل الازهار) الاضافة من اضافة
 ما كان صفة اي انها هامة سلسلة اي انهار الكاتبة فيها مجزاء فالجمل في جامع اللغة تسلسل الماء

في شرح تنوير الاصصار * وجامع
 الصار قدرته في عشر مجلدات كبار
 فصرقت عنان العناية في شرح تنوير
 وسيمته بالدر المختار في شرح تنوير
 الاصابة * الذي فاق كتب هذا المتن
 في الضبط والتعظيم * والاختصار
 وادري انما صحت روضة هذا العلم
 مقصدة الازهار * سلسلة الانهار

في الخلق جرى والمراد بالانهار المسائل فيكون المشبه واحدا في هذا وما قبله والمراد بالانهار التراكيب قسمها
بالانهار بجامع العذو في كل والاتساع (قوله من عجائبه) اي هذا التي اي مما يشبه منه ان التحقيق المذكور
فيه الذي هو كالتراث يختار عن غيره قوله ثمرات التحقيق من اضافة التشبيه الى المشبه وهذا كما عن نغمة
هذا المؤلف وراعيه حتى ان حقيقة فاق تحقيقات من قبله ويحتمل ان يشبه التحقيق بشعر تله آثار تشبيها
مضروفا في النفس وقد كثر التراث تخجيل والمراد بالتراث المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق
واثبت الشيء بدليل والثقل لا يظهر هنا لان الادة ليس ذكرهما من منطقة ارباب التوثيق وفي الاو لا بحث
وهو ان هذا المختصر من الكتب قبله ولا شأن اربابها قد ذكرت المسائل فيها على الوجه الحق تمام معنى
اختيارها من هذا المختصر دون غيره مع التساوي في ذلك والجواب اما قول ان هذا المختصر لما كانت الغاية
واحدة خالية عن التكرار والرفع فيه اكثرت غير صاري رغب فيه وقتنا وتحقيقه فاذا اراد الانسان المراجعة
يحتاجه ويحتاج على ما ذكر فيه دون غيره ويحتمل ان من في قوله من عجائبه تعليل اي ان تحقيقه مختار
لاجل كون هذا المؤلف عجيبا في سبكه ورتبه وركبه وعجائب جمع عجيبه فعليه بمعنى فاعله اي وقع الغير
في العجب او مقولة اي عجيبة اي واقع عليها الالعاب (قوله ومن غرائبه) اي من مسائله الغريبة فخر انب جمع
غريبة والاضافة للسان او من اضافة الانحلاص الى العام لان في مسائله ما لم يكن غريبا والاول امدح (قوله ذاتي)
جمع ذمعة بمعنى مضروبة ومحفوفة والذمعة الشيء التفتيش الذي يحافظ عليه ويحق (قوله تدقيق) الاضافة
من اضافة المشبه به الى المشبه اي تدقيق كالتراث في المحافظة عليه والتدقيق ذكر التراتي على وجه الدقة واشهر
ان التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل ان تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول اي مدقق
كادقنا اي كلام مدقق كالتراث وهذا الوجه يجرى في ثمرات تحقيق (قوله الافكار) جمع فكر وتقديم الكلام
عليه والمراد بالافكار اصحابها اي النفوس فتتار فيها اي في صلبه قبط وكيفية اخذ وسيله لها وليس
المراد انها مشككة فتعمر النفوس في ادراكها فذلك ليس بمدح (قوله لشيخ شطنا) قال الشيخ متعلق بمحذوف
نعت لتعمر الابدان وحال من اى الكائن او كما تراه وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد الله
الخليل (قوله شيخ الاحلام) اي شيخ اهل الاسلام اي افضلهم في عصره او شيخ الاسلام حقيقة والحق انه من امة
اسلام الاسلام ومبينها والاضافة لتسريف المضاف فالسبب في مشيخته الاسلام (قوله ابن عبد الله) بن ابي
الخطيب ابن محمد الخطيب ابن محمد الخطيب ابن ابراهيم الخطيب اهـ مع (قوله التراثي) نسبة الى عمر تاش نقل
صاحب مراد الاطلاع في اسماء الاماكن والباقان عمر تاش بن حنين وسكون اراء واه والقب وشين بجهة قوية
من قرى خوارزم اهـ (قوله الغزي) نسبة الى غزاة البلدا المعلوم (قوله عمدة المتأخرين) اي ما يقد عليه المتأخرون
الموجودون وزمنه بحيث انهم يرجعون اليه عند التوقف (قوله الاشياء) جمع اخير بمعنى الكرام الاتقيا (قوله)
فاني اردوه علة الاستيفاد من شرحه هذا المتن فان شرحه يقتضي تلقيه من اشياخه فالمراد بالادب والادب هنا
ما يد المداينة والاراية نقل اللفظ والاداية تفاهم المعنى والغير راجع للتتو راى ارى تور الابصار وعنده
الرواية ظاهرة بالنسبة الى حقه والى المصنف وامان ابن حنيم وعمن في سنده فلا يظهر لان هذا المتن لا يمكن
موجودا في زمنه ويحسب بان المراد ما فيه من الاحكام التي تتغير بغير العبارات لا ينحصر هذا اللفظ
المؤلف للمصنف اعادة الحلي ويحتمل ان الغير راجع للملحود الذي هو علم الثقة المبرهنه فيا تقدم بقوله
قد اخفحت روضة هذا العلم ولكن المتقدم في قوله كتب هذا المتن (قوله عن شيخنا) المتن المذكور نفسه قد ثا
او المراد هو اقرانه (قوله الخليل) نسبة الى الخليل سميت القعة باسم الحال فيها (قوله عن المصنف) متعلق
بمحذوف حال اي حال كون الشيخ عبد الله واباه عن المصنف وحررت العادة غالبا يطلق المصنف على مؤلف
المتن والمؤلف اعلم من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن حنيم) هو صاحب
البرور والاشياء وشارح المتارولة الفتاوى وله الرسائل العديدة واسمه زين وصاحب التبراروخ واسمه عمر (قوله)
المصري) نسبة الى مصر القاهرة (قوله بسنده) اي واباه هذا العلم بسنده اي ملتبس بسنده عن شخصه وشيخه
عن شخصه هكذا (قوله الى صاحب المذهب) اي الى ان يتصل بالسند بصاحب المذهب وانما جعل الاحكام صاحب
المذهب لكونه الذي انشأه بل هو الذي اول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) اي الامام الموصلى الى النبي

من عجائبه ثمرات التحقيق مختصار * وبني
عسى ان يسهل في هذا في غير الامكانه الشيخ
في علم الامام عبد الله بن محمد بن عبد الله بن
الذي عنده المتأخرين الاشياء * فاذا اراد
النسب من ابن حنيم المصنف من الحافظ
مهاجر المذهب ابو حنيفة بسنده الى

على الله عليه وسلم وقد ذكر الشرائع في الميزان سند الأئمة الأربعة وقدم الامام فقال الامام ابو سفيان عن حماد بن عيسى عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام ماله فقال الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم اعقبه بالامام الشافعي فقال الشافعي عن مالك بن أنس السند ثم اعقبه بالامام احمد بن حنبل فقال الامام احمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك بن أنس السند بنحو الله تعالى عنهم (قوله المصنف) امه مستقر قلب التماسه لوقوع اثره في الاطلاق وقلت الواو انما لتعريفها ما قبلها من الصفوة وهو الخلو والاضطفاء الاختيار لان الانسان لا يصفى الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو يعني ما قبله وهذا اسمان من اسمائه صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) اي النبي صلى الله عليه وسلم واوب ذلك من جبريل ومعناه مطيع الله وعلى الله عليه وسلم انه ملك لا شيطان يوحى اليها من الله تعالى ابطلا من كلفه شريعة بين وانه وكشف واسما قاسم عن الوحي فلما استقرت بابه فهذا مما يميزه الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره صاحب المصابيح (قوله كاهو) متعلق بابه اي اياه يستند هذا كاهو السند مطلقا مبسوطا موسع في الميزان اي بهذا المذکور ثمان من جهة سنداته متعددة للشيخ وقد علمت ان الضمير راجع للسند مطلقا (قوله في الجازات) بالافراد في نصية بالغ مع احتمال ان الشيخ مع اجازته من مشايخه بالثق وبسط العبارة فيما يذكر السند والاجازات مع اجازة اصله اجواز قلت حركة الواو الى الجيم فصارت الواو بحسب الاصل وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلت الفا ثم حذفت الاقصر عرض عنها تاالتاثير (قوله بطرق عديدة) متعلق بمبسط اي مبسوط مبسطا موصولا كطرق عديدة قالها للتصوير وشبه السند بطرق مجامع التوصل في كل (قوله عن المصنف) متعلق بطرق والمصنف جمع شيخ وهو احد جموعه المشهورة (قوله المتجرى) جمع شجر والمتجر كثير العلم والتجربة اشارة الى انه لم يأخذ الا من عن عالم واجتهد فيه (قوله الكتاب) اي العظام في العلم فيخرج الى ما قبله والطلب محل المتطاب (قوله وما كان في الدرد) جله استغنى فيها بيان ان هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المتبعة غير ان بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والفرق للآخر ولم ينسب اليها اكثر من نقله منها وبعض الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والفرق في اكثره فينسب اليها (قوله لم اعهز) اي لم اتسبه اي لم ابعث منقول منها قاله زباني بمعنى الاثارة كاندل عليه عبارة صاحب القاموس (قوله الاماندر) اي ما قبل لكونه في مقام تعصيم اقوال درج عليه المؤثرون فعدم من جلتهم ثبوتية التصحيح او غير ذلك (قوله من نقله) اي عن نقل الدرر اي نقل منها فهو مصدر مضى الى المفعول (قوله عزه لقائله) هذا من زيد الدابة وعدم ادعاء الرئاسة والعلم (قوله دوما) اي قصدا للاختصار علمه قوله لم اعهز الا ما ندواي ان النقل حيث تكرره من الدرر ثم كذا العز وله الاجل قصد الاختصار (قوله فيه) اي في هذا الشرح الذي قدمه عليه بقوة وصحة الدرر المختار (قوله بعين الرضى) اي بالعين الدالة على الرضى ولا ينظر بعين المختار من نظر بها تميزه الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل هيب كليله

واوه شبه الرضى بانسان له عين تشبهها من غير ان النفس وذكر العين تحصيل (قوله والاضطرار) السين والتاء زادت اناي والاضار والمراد بالاضار التصريح والتأمل (قوله وان يتلاقى) اي يتدارك ذكر السعد في المطول ان التلاقي التدارك وفي القاموس تلافا تدلركه انتهى (قوله تلافه) اي تلقه وعيبه اي وان يتدارك تلقه وتقبضه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير لغیر المصنف وقد ذكره الامام ابن القارض في الكافية بقوله (وتلافي ان كان فيه اتلاف) * بل جعل جعلت فداك) ويحتمل ان الاتلاف اشباع وهولقة قوم كما قاله في التنبية وان استبعد ما يليه وخضع بالشر (قوله بقدر الامكان) متعلق بمتلافي اي يتدارك صبه بقدر امكانه وتداركه باصلاحه اما تغيير لفظ او تقديمه او تأخيره فيكون هذا اعتذارا من المصنف واقرارا بصفاة العبودية وانه لا يسلم من الزلل وانطأ وهو ان من الشارح بالاصلاح * ويحتمل هذا على من فيه اهلية ومملكة كيجلد عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله او صنف) اي باع وبقيته على حاله ان لم يكن فيه اهلية فالتمام فيه فزيع وفي بعض النسخ الواو فالراد انه يتدارك نقصه ويصنع اي يصمم

المصنف المتأخر من جبريل عن الله الواحد
التي انما يكون مبسوطا في اجازات بطرق عديدة
في المصنف المتجرى الكبار وما كان
في الادب والفرق لم اعهز الا ما اندر وما زاد
وما دل من التاثير في ان ينظر بعين الرضى
والاختصار وان يتلاقى فلا ينظر الا بمكان
اربع

ولا يثبت هذا العيب (قوله الاسرار) بكسر الهمزة مصدر واسر وهو ضد الاعلان فهو حديث بمعنى الاعتراف
الاخفاء ويكون العطف صنف مرادف والمراد به عالم بما يسره الانسان وما يخفى فهما مصدران مراد
بهما السمع المقول قال الحلي ويحتمل فتح الهمزة من اسر ويكون جمع سر انتهى اى بمعنى سرى اى خفى والاولى
ان شول بدل الاختيار الا ظم اى يكون فى كلامه من الحسنات اليدوية متعة الطبايق وهو لا بد بين اثنين
متقابلين المعنى (قوله واعمرى) تقدم ما فيها هذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب التفرق انطبة (قوله
الطهر اى الذى هو التلاف والنقص الذى سبغ فى اللسان والظلمة ومن غير الغالب قد يكون لسوء التهم
وانظر الى الامر العظيم (قوله لامر) خبر ان (قوله يمزى) اى وزن يقل او يمل كائى اتماموس والمادة كائى بمعنى
الصرار يعسر ويصعب القلة اى يقل ويذود بمعنى الضيق اى يضيق على البشر ويصعب النظمه اى يعظم عليهم
فلا يحصونه افاد هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشرى) اسم جنس والبشر ظاهر البشرية وهو
ما ظهر من الجسد والجلن ما خفى من الاجتنان وهو الاستتار (قوله ولا خرم) بفتح الفين للجهة وسكون الراء
المعلمه مصدر غرام باب هذا بمعنى يحب والقول من يحب يؤزن علم والمصدر بفتح الميم اى لا لعب افاده
الحلي اى لا لعب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فان النسيان) افتاء تعليلية اى لان النسيان الذى
هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) اى خاص بالانسان لا يضافه الى غيره كما ان الحفظ من
خصائصها وما حى الانسان الانسانية فهو من النسيان فامعنى ذلك ان نسيان تحركت اليه وانفتح ما قبلها
فتبث التافا جمعت ساكنة مع الالف فخذت وقبل معناه تحرك من ناس اذا تحركوا وقيل من الانس فعلى
الاول والاخر ما صرح على بن آدم وعلى الثاني عام والمراد ان التلاف والنقص الذى هو نتائج من النسيان
لا يستغفر فان النسيان خاص بالانسان وانظر الى قول الله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل نفسى ولم نجد
له عزما (قوله وانطاع) هو من تبة الله السابقة وانطاع وقوع الشيء لاجل قصد والزلل مصدر زلل عطف تفسير
على الخطا والبراد بازال ما كان عن قصد يكون العطف للمغايرة (قوله من شئنا) اى علامات حلي من
القاموس وانما خبره شئنا بشعاره فاقدم به انص لان النسيان من خصائص الانسان وانطاع والزلل
يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لابليس بناء على انه منهم وها روت وما روت على ما قبل وقولهم
اتجعل نبيانا يفسد فيها ويكفر بعض الملائكة الى ما وقع فى العبادة واما الجفن فذلكا كترالهم (قوله
واستغفر الله) اى اطلب من الله غفران ذنبى وغفران ما وقع منى من الخطا فى هذا التأليف فالسبب لئلا يظلم
والغفران هو الغنى من العصية اوستره مع مقامه فيها قولان من الغفر وهو الستر وقيل الصبح الكسبون
الناس جمع غفر لسقرهم وجه الارض (قوله مستغبرا) اى متعوزا ومقصنا فالسبب والتأني ان اى
مقصنا بقلى او هما المطلب والاستغفار محله اللسان والقصص محله القلب او يحل كل اللسان والحال منتظرة
او قارة والمقارنة فى كل شئ بحسبه (قوله به) اى بالله والياء للتعدي (قوله من حسد) هو حق زوال نعمته
والغنى وايضا له نفسه او لغنىه والزال مطلقا وهو اى اعترض الى الاعتراض (قوله يبدى) من سدد على اى يحول بينه وبين
صاحبه الى الكثرة لانه يقول به الى الاعتراض (قوله تعالى) اى الله تعالى (قوله يسد) من سدد على اى يحول بينه وبين
الانصاف يقال مرادى كثر سد الاق (قوله باب الانصاف) اى يصعب صاحبه عن الانصاف المشبه بالباب
بجامع الوصول فى كل فان الانصاف يتوصل به الى الخيرا وشبه الانصاف بيت واثبات الباب الى تخيل والمراد
عدم الانصاف بالكتابة والانصاف العدل (قوله ويرد عن جبل) من رآه زادة ويرد بمعنى يصر فى بصرف جبل
الوصاف الى تقيها بحيث انار اى وصفا حسنا به فليسا ولم يوجد فى القاموس تعدية ورد عن بلز كانه
متعد بنفسه ويقال ورد على اى لم يقبله ويحتمل جبل عن بمعنى على بحيث يكون المعنى انه رد على المحسود
جبل او صاف وان يكون المعنى ان الحسد يرد لما سد عن جبل الاوصاف التى يحسن ان تفعل الى تقيها والمراد
جبل اوصاف المحسود والاضافة فى جبل الاوصاف بمعنى من وهذه العبارة وقعت مثلها صاحب المغ
فى خطبته وروعت لآمن الشحنة فى خطبة شرحه منظومة ابن وهبان (قوله لا اداة استفهام يستغنى الكلام
بها لينفان الخاطبة لما يقى اليه (قوله حسك) اى حلكسك والى حلك شوك السعدان والسعدان بنت من
اضل مر اى الابل قاموس اه حلى وهذان التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة او يحصر فيه استعارة

ان السلافة من هذا الخطر لا سرى على
البشر ولا غرضان النسيان من خصائص
الانسانى والخطا والزلل من شئنا
الادمية واستغفر الله عن عبادتنا
صلى الله عليه وسلم
الوصاف الاول والحمد لله

على طريقة السعد (قوله من تعلق به الخ) يشير الى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بانسان اهلكه لانه يا كل حسنة كما تأكل الحبيب النار لاسيما اذا كان الشخص ملازمة وبين حسد وحسك الحسنا الا ان وهو اختلاف اللغتين يحرف في معدي الخرج (قوله وكفى السعد) الجار والمجرور متعلق بذا وقوله ذما يتعبر سبب لايام النسبة محمول على فاعل كفى اي كفى ذم آخر السورة السعد والمفعول حيث قد حذف اي كفى المتعبر او الحاسد هو المفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يتعدى بنفسه اي وكفى الحاسد ذم آخر سورة القلم اي ذم القلم في آخرها وفي نسخة ما في آخر قوله آخر الرفع فاعل كفى وهو قوله تعلق ومن شر حاسد اذا حسد ومنه من حيث ان الله تعالى استدل الله الشر واصر فيه عليه الصلاة والسلام ان يستعدي بالله منه واي ذم اعظم من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكفى اي معنى مع اي كفاء الدم مع الاضطرام وتطيره قال ادخلوا في ام اي مع ام والاضطرام اشتغال النار في ايسر ع اشتغالها في كفاي جامع للطفه حلي وهو يلزم لا ياله فني اضطرامه اشتغاله اي الاشتغال الواقع به شبهه شدته تحسره لقوات غرضه بالاستشغال بالقلق والمراد التعب والنصب وشبه القلق بالنار بجامع الابد في كل (قوله) جار ومجرور خبر مقدم (قوله) مبتدأ مؤخر اي ذم الحسد محمول على الله تعالى والد واللين وهم اذا تبجح شخص تسبوا ذمته تعالى تعظيها في الكلام استعارته شبه الحسد بشارس عظيم يصاحبه تافى القتل من كل تشبيها مخرجا في النفس وذكر الدوقضيل فان قلت ان الحسد مذموم فلا معنى لنسبة ذم لله تعالى لانه لا يضاف له الا ما كان خلقا فقلت ان مدحه ليس من كل جهة بل من حيثية قتل صاحبه قال شيخنا محمد عباد العدي قولا عن المولى الدر في الاصل اسم لصوت حباب اللين ثم الملقى على اللين فاحب الله لن ذلك ثم ضمن معنى التعجب به وفي التصريح الذي مصدره بكسر الهمزة والفتحة عن البقل الممدوح الصادق ومنه واغا الشيف الى الله تعالى قصدا لاطهار التعجب منه لان الله تعالى منفي عن الجبابرة انتهى المراد منه (قوله ما اعده) ما تجبىه اي التعجب من العدل الذي وقع منه بقتل صاحبه (قوله بدأ) الظاهر قرأته بالهمز اي انه ابتداء بقتل صاحبه والمراد انه شره فضر الحسد عائد على الحاسد والحسود لكنه ياتي على الحاسد اول (قوله يصاحبه) اي المتصف به ونسبة القتل اليه مجاز من الاسناد الى السبب وجعله بدأ الخ استنافية قصد بها التعليل لقوله ما اعده (قوله وما اتاه) ما يحتمل انهما مجازية وما اتاهما عبادا من خبرها ومحتمل انها مجمية وما مبتدأ وهذا من قصده ابن وهبان قال ابن السكيت في شرحه الكبدان المذبة والمكروا الحسود فعول من الحسد ثم قال وسبب هذا انه ابتلى بما ائليت به من حسد الحاسدين وكبد المعادين فيعظم استكبر عليه والبعض قال انه مسبوق اليه اه مختصرا وقد وقع للشارح مثل ذلك (قوله من كيد) مصدر مضاف لقاعه اي قهر الحسود اباي والجار والمجرور متعلق بآمن (قوله ولا جاهل) عطف على الحسود اي وما آمن كيد جاهل موصوف بما ذكرنا من ايضا (قوله يري) من باب ضرب فهو لاف ويتعدى بعلى ومنتاه عاب على يعيب على تاليفي وتقرى اومن ازرى فيكون رباعيا بمعنى تهاون اي تهاون في اي يستخف ويستهقر في انتظار الحلي (قوله ولا يتدبر) اي لا تفر في عاقبة الامر (قوله والله دراقائل) تقدم ما في هذا التركيب (قوله هم) اي الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا (قوله يصدون) يضم السين اصله نونون فون الرفع فون الوافية حذف احدهما تخفيفا وهل المذوقة فون الرفع او الوافية قولان والاصح الاول (قوله وشر الناس) اسم تفضيل وشر العرب تسقط الالف منه وكذا خير الابن عارفاهم يقولون هذا اخير منه وكذا شر الناس كافي المصاحب وهو لا ينفى ولا يجمع لانه في معنى اقبل واماقول الشاعر

الابكر الناسا يجفري بنى اسد * يهيمون مسعود والسيد السعد

فانما شاء لانه اراد خيري تخففه مثل ميت وميت وهين فانه في العماح وافعل التفضيل على غير اياه لان الكافر اشرف من غير الحسود والمعنى ان ذلك من اشرف الناس (قوله كلهم) تأكيده للناس (قوله من عاش) خبر بشر (قوله في الناس) اي مع الناس (قوله يوما) اي في يوم يحتمل ان يراد به القطعة من الزمن وان قلت ويشتمل ان المراد اليوم المعلوم وهو المتبادر (قوله غير محسود) مفعول ليوم والاصل محسود فيه حذف الجار فانصل الضمير اياه منصوب على الخلل من فاعل عاش اي وشر للناس من عاش حال كونه غير محسود في يوم من الايام وعليه فلا حذف ولا اتصال وهذا الكلام من الشاعر خرج مخرج المبالغة والمراد ان لم يحسد

من تعلق به هلك وكفى السعد ذما في آخر سورة القلم في اضطرامه القلق * بدأ يصاحبه بقتله * وما آمن كيد الحسود بدأ من ولا جاهل يري ولا يتدبر * وقد دراقائل وهم يصدون وشر الناس كلهم من عاش في الناس يوما غير محسود

من شر الزنا لانه لا يحسد الا صاحب الفاجر وللخصال الجيدة ومن لم يحسد فجميع صفاته ذميمة فتعوز
 بالله تعالى (قوله اذ لا يهود) هذه المشهور وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج ان خبر الناس
 من يحسد وانما كان ذلك سببا في سباده لان له المحر وترب عليه الرئاسة والودود والقدح فيه يقترب عليه الحلا
 والتحمل والضعف وذلك سبب في السيادة ايضا وسودا يصير ذامود وغار واصله سود كنعصر نقلت حركة
 الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال للسيد في غير الله تعالى وهو جاز لا كراهة
 مطلقا سوا كان مقرنا بال ام لا وسيد القوم ورعهم واكرمهم ويطلق على الخليل الذي لا يستعمل للضعف
 وعلى المتوفى للسود اى الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد القرب وبمعنى القرب
 ولما كان من شرط المتوفى للسود ان يكون مذهب النفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيد واصله
 سود يوزن فعيل وكرم فاستثقلت الكسرة على الواو فخذت فاجتمعت الواو وهي ما كنة واليا حقلت الواو ام
 وادغمت في الياء وقيل اصله نيمو يوزن فعيل يسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل بفتح
 العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعيل بكسر العين في الصحيح الا يصقل اسم امرأة وانليل محمول
 على الصبيح فتعين الفتحة قياسا على عيطل وهو كانه في المصباح وذكر بعض المتأخرين (قوله بدون)
 اى بغير وهو احد الاطلاق لها وناتى بمعنى المكان الا دى وهو الاصل فيها (قوله ودود) اى شخص ودود
 فهو صفة لموصوف محذوف والدود الحب والحبوب (قوله يدح) اى يشق بالهفات الحسنة (قوله وحسود)
 عطف على ودود وهو روح العلة لان المقام فيه والاول لازم لهذا لان الحسود اذا وجد يلزم وجود الدود
 لان الحسود يحسد الشخص على الهفات الحسنة وفي الزا من يحواله لاجلها ويحده عليها (قوله يتدح)
 اى يدح (قوله لان من زرع) لتعليل لما يستفيد من الكلام السابق وذلك لان تدح الحسود اذا كان سديا في بداية
 الحسود الموجبة لكدمة كان زرع الحسد متجها حصادا لخير واليلا (والاخر جمع احدة بالكسر فيما
 هي الحفدة ه حلى عن القساموس ويحتمل انه لتعويل لقوله سابقا لا وان الحسد حسنة من تعويل به ه ه ه
 فالحسود الهلاله الموجود عند التعلق (قوله زرع) اى تعاطى الاخر اى الاتحاد والحسد فيه الحقد
 بشئ يزرع تشبها بضمها في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله الحمن) اى البلا فاضل ما قاله الهن الحمن الحن زيادة
 السيادة الموجبة لكمد الحاسد وعلى الثاني هي الهلاله وعلى كل فنى المقام استعارة بالكناية بضم الحمن الحن
 هي جمع حمة بمعنى بلية بالزرع الذى يحصد تشبها بضمها في النفس وذكر الحصد تخييل (قوله فالثمن) الايام
 الجنىس وهو من يوط قوله وما سوى من الناظر فممن ينظر عين الرضى والاستصار وان يتلاقى الخ او يصنع
 الخ والمحنى ان بعد ما ذكرته قلت الناس فحان لثمن وكرم فاما الثمن يعيب ويضعف اى ولا اعتداده قال الشاعر
 لثا وضيت عنى كرام عشرين * فلان زال غضبا فاعلى تشبها
 والكريم يصلح واصلاحه ان يتدارك التلف او يصنع كاتقدم ويحتمل انه متعلق بقوله اذ لا يهود سيد الخ
 فالودود الكريم والحسود اللثيم فاضاح اللثيم قدحه واصلاح الكريم مدحه وسيتقضى العبارت وتشر
 مشوش الاول وهو قوله فالثمن لثانى وهو قوله والحسود والثانى وهو قوله والكريم راجع للاول وهو قوله ودود
 الخ (قوله يضعف) يضعف الباء والاضاد من باب منع (قوله والكريم) اى جنس الكريم (قوله يصلح اى يصلح التماسد
 فهو متعذر والمعنى وقم الاصلاح ويحققه فهو منزلة الا لازم وكذا قال في يضعف (قوله لكن الخ) ان تدرا على قوله
 والكريم يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدرك عليه قوله لكن بالآخر بعد الوقوف قوله بعد الوقوف
 ظرف ليصلح فاده الحلى اى يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد التطوير بالبال ومع
 على ذلك ان يكون متعلقا بقوله ولا يتلافى ولا يوافى ولا يكون متعلقا بقوله سابقا فصرفت عنان العناية
 نحو الاختصار اى انما اختصرت بعد الوقوف على حقيقة الحال اى حال المسائل ومعرفة مضيقها من قويا
 ويدل لذلك قوله مع تحقيقا فتسبح الى اخره ويدل للاول قوله وبأى الله العصمة لكتاب غير كتابه الخ قوله الوقوف
 اى العثور والاطلاع (قوله على حقيقة الحال) اى على معرفة كون الحال الصاد ومن ثلها لى لخط حقا قوله
 المتأخرون اى من ارباب المذهب ولده وافى زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب
 البحر دخلت الكفاف الشرب لى والواو ابن المصنف الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين قوله

اذ لا يهود سيد ذوق ودود على وحسود
 قدح لان من زرع الاخر
 فالثمن يضعف واكثر
 بعد الوقوف على حقيقة الحال
 على ما مر والناظر من كصاحب البحر والشمس

والقبض والمصنف وجدنا المرحوم يعزى زاده
واخيه زاده ومعه على احدى الايدي والى الاكل
والكل راي ان الكتاب مع شخصيات

والنهر عطف على الصراى وكصاحب النهر الذى هو الشيخ عمار اخو الشيخ زين وهما ولدان لشيخهم مصران القبر
بعد موت اخيه وتقعبه في كثير من المسائل واعتذر عن اخيه بما اعتذره الشارح سابقا عن نفسه حيث قال
واهموى ان السلامة من هذا الخطر امر عسير على البشر (قوله والمصنف) اى الفزى اى وبعد الاطلاع على
ما حرره المصنف في هذا الفن وغيره فان المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا الفن وشرحها ومنظومة في الفقه سماها
نخبة الاقران وشرحها ايضا وسماها مواهب الرحمن وحاشية على الدرر والفرقون في قبل اكلها وشرح الكثير
وصل فيه الى كتاب الايمان وتوفى ايضا قبل اكلها وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوفاة وشرح مجلد من من فتاواه
ورتب فتاوى حارمى الهداية وفتاوى نخبة العلامة زين بن نجيم وفتاوى شفه العلامة ابن عبد المال وشرح
يقول الجيد العقيدة وشرح مجتبهى المناقب في الاصول وشرح المنايا ايضا وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل
كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في حقيقة الانبياء وهما في دخول
الحمام ورسالة في لفظ جوزيت بتقديم الجسيم على الرأى هل يتقدمه النكاح كما يقع من كثير من العلوم ورسالة
في القضاء ورسالة في الكائنات ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف بعرفة ورسالة في الكراهية وهل اذا المظنة
تصرف الى كراهة الصريم او كراهة التنزيه ورسالة في حرمة القراءة وراء الامام ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد
على اربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في النصف ورسالة في فضله وشرحها
ورسالة في الجواهر والبرقيات وله ايضا معين القبح على جواب المستحق كتاب عظيم وشرح على منظومته
في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الاصمعية ورسالة في جواز الاستئابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف
وشرح القطر ورسالة في احكام الدرود والافاض وغير ذلك وفي كتاب المنايا ضلعت للعلامة الشيخ الطالوى مانعه
ومن لقيت في خانة مطايع وجوبي البلاد وتطوافي وقد انحت بغزة هاشم مطايع اللهم الرواسم من العلماء الاعظم
والافاضل الانا فخر علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله ابن شيخ الاسلام الشيخ ناجد بن محمد
الحليptic التبراشي ثقة رحمه الله تعالى على الشيخ زين بن نجيم وعلى الشيخ أمين الدين ابن عبد المال وقده فقه
عليه جماعة منهم وله الشيخ صالح صاحب التصانيف المعتمدة منها حاشية على الاشياء والنظائر وشرح الوفاة
ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك وثقة عليه وله الاخر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح
الذكوري وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الاسكان ومن اخذ من الشيخ
علاما الدين الفزى والشيخ احمد الفزى وغيرهم من غرة هاشم ومن القدس الى غيرة ذلك رحم الله الجميع ومن خط
بعض المشايخ يوفون بغزة هاشم وتوفى واكمل وجب سنة ست بعد الف كذا يحفظ وله الشيخ محفوظ بظاهر
المنظومة المسماة نخبة الاقران للمؤلف وقد بلغ من السن نحو وستين سنة من خط بعض الفضلاء (قوله
وجدنا المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة الى نون العظمة وله احد اجداد المهرين وتقدم ذكر بعضهم نقل
عن شرحه لملتقى (قوله وعزى زاده) هو محمى الدرود زاده معناه بلفظهم ابن الان من جماعة لغة غير العرب
تقدم المصنف اليه على المصنف (قوله واخيه زاده) اى وابن اخى وهو تركبب اشهره هذا الامام (قوله
والااكل) هو صاحب العناية شامخ الهداية (قوله والمكالم) هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الاسكندر
مولدا السيواسى منتسبا الشهير بابن الهمام وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضى سيواس
البلد الشهير بلاد الروم وهو من بيت العلم والقضاء قدم القاهرة وتولى خلافة الحكم بها عن القاضى المحمى بها
ثمة تولى قضاء الحنفية بالاسكندرية وتزوج بها ت القاضى المالكي يومئذ فولدت له المصنف ومعه الشيخ
بدر الدين الدمايى بقصيدة بليغة شهده فيها بعلومه في العلم وحسن السرى الحكم ثم رغب عنها ورجع
الى القاهرة واتام بها مكيا على الاشتغال في العلم الى ان مات كذا ذكرى المصنف رحمه الله واما المصنف فمخاطبه
في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معرفة مشهورة وما اتره في بذل المعروف والقضائل على تنويع محفوظات
ما توردت فاقا تفتينا بقرب العهد بمعرفته من بسط القول هنا في ترجمته انتهى ذكره تليذه ابن امير حاج في شرحه
تصريحه (قوله مع شخصيات) قال الحلى حال عمارة اى صاحبها مخرجه هو لا انا لثمة شخصيات الحولى جعل
الاستدراك راجعا للصرف يكون المعنى صرفت عناية العناية بعد الوقوف والاطلاع على الممرات مصاحبا
للتعقبات والتحقيق مصدري اسم المفعول اى محققات وهو انهم من اثباتها بالدليل ومن ذكرها على الوجه

الحق ويضمن ان يكون قوله مع حقيقتات متعلقاته سابقا وما كان في الدور والفرق لم اعز، وما زاد من قوله عزوفه فلما كان يومه انه لم يأت من عنده بشئ اصلا قال مع حقيقتات انك (قوله سفيها) في القاموس سفيها عزم به ولم يصرح انتهى فكان هذه الحقيقتات كعزفها وذهبها عند البال والطلب يضن ان يضل ان يصرح بها افاد ما على قلت والمرا في نحو ذلك الاستكثار مع حقيقتات انكرها البال واخترها لان القلب اياهم الابالينكر واما المنصوص فسطع على غلظة عند الفطن به فاطلق اللازم وهو التعميرض واراد ما يرميه وهو الاستكثار ونسبة السمع لبال يحازر والتعميرض انما هو لنفس لا لبال (كان قلت ان الحقيقتات لا تدخل لها في النقص من نحو الشارح فنعنا الله به فان امثاله ايسوا مجتهدى مذهب ولا تقوى ولا من اهل القياس ايضا لان القياس مفقود من بعد الارصانة وقد نص هو في رسا على ان انتهاء في نحو هذا الزمان يتبعون المسطور من غير ترجيع حيث قال في آخر الخطبة واما نحن فطينا اتباع ماريصوه وما صحوه كالواقتراه في حياتهم وقد قلت هذه المقالة قبله فاما بالثبوت وعكس الجواب بان يقال ان حقيقتاته من حيث جمعة لا تثار وذكرا المعقد ولفظ الاشكالات بالظن عبارة تاما بالعدل من العبارات المعترضة او بتقدير مضاف كما فتح كثيرا او غشي على القول بان العبة تقوى او ابدرك ويكون الله تعالى اهل لذلك وتلقينا (اي تلك الحقيقتات بمعنى المحققات (قوله من غول الرجال) جمع غل وهو القوي وفي القاموس قال الفيل الذي كمن كل حيوان وخال غول الشوأة القابلون بالجماع من هاجمهم قال الحلبي ووردان بين الجملتين تافيا فان البال اذا انكر هذه الحقيقتات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها من غول الرجال وقد يجب ان ياتي بتقدير مضاف اي سفيها بعضه البال وتلقيت بعضها من غول الرجال انتهى (قوله وياي الله) اي يميني بمنع فهو لازم لا يتعدى الايمن كقوله تعالى يا ايها اليس اي ان يكون) اي من كونه وقد لا يتعدى اصلا كقوله تعالى (الاييس اي يميننا يا آدم انك ولا يضل المعنى في تركيب الشارح حصصا لان معناه حيثئذ استمع الله العصبة الا ان يقال ان العصبة منصوب على نزع الخافض اي من العصبة اى من ايجادها وهو مقصور على السماع هكذا قرر والذى في القاموس اي النبي يا به ويا به اياه ويا به كسرهما كرهه اه فهو متعدد انما (قوله الاليس اي ان يكون) (الاية اي كره كونه من الساجدين وحذف من الاية الاخرى للعلم به (قوة العصبة) اي الحفظ عن الخطا والخلل وهذا من الشارح اعتذارا لما على به فله اوسق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب اختصرته واعتنت به بعد وقوفى على الحقيقة وبعد اطلاعي على الكتب المذكورة ووضعت فيه حقيقتات ومع ذلك لا يسلم من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيز فلا يعترض عليه حيثئذ ان كان هناك شئ فيصلبه الكرم ويحقو (قوله قليل خطأ) اي خطأ المرات قليل فهو من اضافة الصفة للموصوف وهو بالخطا اشارة الى ان قلت واقع لامن اشتبار فالآثم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير مواهب) اي في صواب المرء الكثير اي ستر القليل من الخطا الظروف في الصواب الكثير اي القليل في اثمته قوله في كثير متعلق بضمما ويحتمل ان في بعض مع اي الخطا القليل المصاحب لكثير من الصواب وان في سببية ويكون حيثئذ الممار والجور متعلقا باعتراض اي غير الخطا القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والامر بالصواب الصدق المطابق لواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد واما في الواقع ونفى الامر فهو كقول الله تعالى وكذا يقال في الخطا ولاشك ان من اغشى عن قليل الخطا ملاحظا لكثير الصواب منصف حيث رجع الكثير على القليل لا سيما وهذا القليل خطأ قد رفع الله تعالى في الاشارة الاثم عنه وهو في مثل هذه الحملات يثاب عليه لانه قد رام الصواب كما قال الشاطبي

منح بما البال والقلب من غول الرجال
 وبما الله الصفة كالبال في كتابه
 والمصنف من انشور قليل خطا البرقى
 قول القصة الماهر ومن خلص

وسلم لاحدى الحسينين امية والآخرى اجتهد رام صوبا فامحلا ومع هذا اى مع محواه من التصبرات والحقيقتات اى حلى قلت والاولى جعله من سطا قوله وياي الله اى مع كونه غير محفوظ من الخلل فمن اتقته كما تقول فلان يجتيل ومع ذلك هو احسن حالا من فلان (قوله فهو انتقبة) الجملة خرم من ثمرت بالقائه لمعوم المتشابهة الشرط والنتيجة مراد به من يخطئ التوقع القهية ويصير ادراك في الاحكام المتعلقة بنفسه ونفسه وسبب الكلام على معنى المقابلة واسطلاحا (قوله الماهر) اي العاتق غيره (قوله ومن غل) اي فازعائيه ونظره كسر القاء يتعدى بنفسه وبالياء كانه ناويل

كادلت عليه عبارة القاموس (قوله بما فيه) اى من القروع والاحكام بالاشتغال به مطالعة وتدريسا
(قوله فسبقول) انما ابقى السنين لانه انما يظهر له ذلك عند السؤال او المناظره مع الاخوان غالبا لان العادة عيانية
بان الاستحضار يأتى في نحو هذه المواطن او ان التنفيس زائد اى يقول لانه في حال الاطلاع يرى فيه ما لم
يرى غيره (قوله بلى) الى مفتاح المصدر وبكسرهما بلا شئ والتقصير من ذلك انه يقول ذلك القول
ناشأ عنه من يقين وصدق لانه كذب فكان المتكلم بالصدق اعتلا به بحيث لا يكون القول بالكذب فيه
مدخل وعلى قرأته بالكسر يصير المعنى فسبقول بكلام بلا شئ (قوله كبر) خبرية للتكثير وهو مفعول لترك (قوله
الاول) المراد به من سبق الشاخر من المصنفين (قوله لاخر) يعنى ان المتقدمين اغفلوا اشياء كثيرة فنبه عليها
المتأخرون بتعدد الجوابين بتعدد الالفاظ (قوله من حسله) هو بمعنى ما قبله اى حصل ما فيه (قوله الخلف)
النصيب (قوله الوافر) اى الكثير اى من التقه ومن الثواب اى ان حصلت (قوله لا) لتعليل الفعل
الثلاثة قبله والضمير يرجع الى الكتاب (قوله البحر) اى التوسع وفى الكلام استعارة على مذهب السعدا وعلى
حذف الالاف (قوله لكن) بلا ساحل (قوله كيد للمدح) عايشه الذم وقبه مبالغة عطفية للمدح كانه سرمد
صفاته فوجدت كاهجه الا كونه كذا والحال ان المتفتى ليس بعيب فثبت صفاته بجده كانه كقول
ولا عيب فعم غيران ميوهم **بمن قولهم** من فراع الكتاب
والساحل ما ينتهي اليه البحر وفى القاموس الساحل رف الجسر وشاطئه مقلوب لان الماء صهلى اى قشره ونحته
وكان القياس سهولا لانه المراد منه (قوله وابل القطر) الجواب الكثير فهو من اضافة الصفة للموصوف اى
المطر الوابل (قوله غيران متواصل) فيه ايضا كيد للمدح بما يشبه الذم فكانه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير
واصل وتابعه وهذا مما لا يعد حياء وهذا من الشيخ فحدث بنعمة الله عليه (قوله بحسن عبارات) متعلق بمحذوف
حال من كفى اى حال كون كفى ملتبسا بحسن عبارات ويصح ان يكون راجعا للتحقيقات اى هذه التحقيقات
لا محوص فيها بل ملتبسة بعبارة حسنة والعبارة جمع عبارة مصدر بمعنى اسم المفعول اى معبر به مأخوذ
من عبارات اذ انفسها ويسمى القطع عبارة لان به تفسير المعنى (قوله ورمز اشارات) اى واشارات كالرمز
والتشبيه بجه مع الاختلاف كل اى اشارات خفية كالرمز والرمز اسم من الغمز ومن الغمز لان الغمز بالفتح
والشارب والغمز بهما والبعين والرمز اسم من ذلك كذا قال بهضمهم (قوله وتنبج معاني) الاضافة من اضافة
لمصقة للموصوف اى معاني منقحة اى محرومة (قوله وتحرر مبانى) بحر مصدر بمعنى اسم المفعول اى مبانى
محرومة والمبانى جمع مبانى عليه الكلمة من المحروف فخرج المبانى لالفاظ وحسنه فهو من قوله بحسن
عبارات وانطبع محل اخطاب (قوله وليس انظرنا) اى ان هذا منى في خطبة هذا الكتاب خبر وانظر يحتمل
الصدق والكذب وبهذا اطلاع على التأليف الذى كور تعانى ما ذكرته لك ويصدق عندك بالمشاهدة لان الخبر
ليس كالبان فهو تعليل لمحذوف (قوله البان) بكسر العين المعانية والمشاهدة (قوله وسق) اى تروح
مقار العين كانه عن ذلك وهو ضد نفيها (قوله بعد التأمل) اى التفكير فيه والتدبر فى معانيه وانما عر بالسين
دون سوف لانه اشارة بان ذلك يحصل بعد التأمل وقرب الظاهر متعلق بتحرر (قوله البان) فاعل تقرر تنبيه
المراد بها الباصرة هنا والطلق العين وبارد النفس وانما اضيف القرار بمعنى الشرح النيات وهو فيها كالارض
والصنب فهو من اطلاق اسم الجزع على الكل والعين فى اللغة وردت لمان نحو خمسة وعشرين معنى بينت
فى الكتب (قوله غنذ) ايها الواقف على هذا الكتاب والقائه السببية اى انه يتسبب من هذا الشرح حيث
كان بهذه الصفة اخذه كما يأتى (قوله مناظرنا) اى الذى نظرت فيه فادام موصول (قوله من حسن) بيان لما
واضافته لما بعده من اضافة الصفة الى الموصوف اى من ووضعه الحسن والضمير روضة للكتاب (قوله الاصح)
صفة للروض وهو افضل فتصبل بمعنى الاعلى اى الاعلى من غيره من المؤلفات وفى الكلام استعارة شبه عبارة
الحسنة بالروض بجامع التماسه وتعلق النفوس بكل والقرينة اضافة الروض الى الضمير (قوله عن الحسن)
قال انشى الفاهراته بضم الحاء المعنى دفع الحسن الصورى المحسوس وانظر الى حسن ووض هذا الشرح
الاعلى قد راء ويصح فتح الحماى الحسن اى المحبوب حسن الوجه اى لا يجعل همتك ذلك فتكسب مناظرنا
اليه من ووض هذا الشرح قوله رسالى اسم محبو بآتى وليس المراد التخصيص بل انما ابقى بسلى لمقابل الحسن

بما فيه فسبقول على مشبهه من ترك الاول
لاخره ومن حسله قد حصل له الخلف
لاخره لانه ليس لكن بلا ساحل وابل
الواقر لانه متواصل معانى وتحرر
القطر غيران متواصل معانى وتحرر
وقد اشارت وتنبج معانى وتحرر
مبانى وليس التميز كالبان وتحرر
بمعنا تامل المعانى فلهذا ما نظرت من
حسن ووضه الاصح راجع ما عرفت
عن الحسن رسالى

الأكثور ولاجل القافية وعلى كل حال فهما صعبتان وليس بشعر ويصيحان يقال الحسن المحب وسلي المحبوبة
أي دعت ذلك بمعنى أنك لا تفعل كفعلهما أو لا تستعمل جديهما مع ذلك وليس المراد سلي المشهورة التي قال فيها
عاشقها *

وليت سألني في المنام ضيعتي في لذي الجنة لغير أولي جهنم

فإن عجباً عروون إلى سبعة ورماد الشارب بذلك الاتهام بهذا الشعر والاعتناء به (قوله خذنا من) هذا بيت شعر
من البسيط الذي لم ير أو لم يستعمل فعلن فعلن أي اربدا (قوله ما نظرت) أراد به الكتاب (قوله به) أي عده كالحسن
وسلي مثلاً (قوله في طلعة) خبر مقدم وما يفتيك مبتدا مؤخر والمعنى إن طلعة الشمس أي طلوعها يكفون عن
قوا الكوكب السحي يرحل فكأنه نزل كانه مربة الشمس بجامع الأهدأ بكل ونزل غيره منزلة نزل ولا شك
أن نور الشمس والاعتناء به لا يكون لغيرهما من الكواكب ونزل أحد الكواكب السيادة التي هي السبع
بجمعها الشاعر على تزيين السجوات كل كوكب في صفا تقوله

نزل شري من يحميه من شمس فتراه سرت لمطارد الأتار

(قوله زحل) بكسر الهمزة وتشديد الضرورة التنظيم (قوله هذا الخ) هو افتضاب قريب من التخلص لأنه في سياق
التأنيب وهذا مقول خذوف أي اعلم هذا (قوله اعراض) جمع عرض بكسر العين مجمل المدح والذم (قوله
اعراض) خبرهاضي أي كالاعراض فهو تشبيه يبلغ والاعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهم
فكان الغرض يرى بالسهم كذلك اعراض للصفتين ترى بالقول والكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة
القبائح كما قال تعالى (والذين يرمون أزواجهم) والذين يرمون المحصنات الخ وبين الاعراض والاعراض
الجناس المضارع (قوله سهام السنة) من إضافة التشبيه إلى المشبه أي اعراض للسنة التي هي كالسهام
أو شبه قول السان العنيف بالسهم بجامع الأيد (قوله ونفاس) إضافته إلى ما بعده من إضافة الصفة إلى
الموصوف أي تصانيفهم النفسية (قوله معرشة) بالنصب خبر لا ضي تسلطه على نفاس ابن ابراهيم ويكون
من عطف الجمل أو الأول والصال (قوله تنهب فودأها) خبر ثان عن نفاس فاعل تنهب المحسنة (قوله ثم
ترمي بالسان) والحق أنهم بعد انتهاب فودأها يجرؤنها كـ السلعة الكاسدة التي لا تروج وعلى هذا
ففيه استعارة وتمكيه حيث شبه التأنيب بالسلم الكاسدة تحسنت بجامع عدم الاعتناء بكل (قوله الخاطم) أي
الخاتمي في العلم وخسه لأنه المقصود هنا ويحتمل أن المراد الخاطم نفسه وأضافه إلى العلم إشارة إلى ملازمته
وحدائقه وفعله ككأنه هو العلم من صلب واحد (قوله بعب) مصدر مضاف إلى مقعوله وإن جعل
العيب اسماً للنسب الذي وجب الذم فهو على تقدير مضاف أي ذكر عيب (قوله لم يتيقن) جملة حالية (قوله
منه) متعلق بتركة أي تيقن بتركة معروفة منه فلا يتيقن التوهم (قوله فكتم) خبرية للتكثير مفعول مقدم
لأنفاد أي أنفاد الرأي كلما كثيراً (قوله بعقله) الباء اللالة أي أن عقله هو الالة في الأخلاق (قوله هو حرق)
التعريف والتغيير كما في القاموس والتغيير يدل لفظ باللفظ أو حرف بحرف وبأقرب معنى صرف الشيء وجهه
والمعنى أنهم يتأولونها بمعنى غير المراد منها (قوله وصحقوا) عطف على سرفان التحفيف وهو انطباع الصعفة
كما في القاموس فالعطف للمغايرة أريد بالتغيير التغيير باللفظ أو حرف بحرف وبأقرب معنى صرف الشيء وجهه
في الصعفة فهو عطف خاص (قوله وجاء الخ) جملة مؤكدة لقوله مغيرا لأنه إذا غير المعنى المراد منه الإتيان بشئ
إيرده المصنف فإن قلت أن التأنيب شغل الألفاظ ولا تعلق له بالمعنى فلا يظهر قوله انشئ معنى مغيرا أوجب أن
تغيير المعنى تابع لتغيير اللفظ (قوله وما كان قصدي) عايد على أن الخطبة متأخر عن التأنيب (قوله من هنا)
الإشارة إلى تأنيب الكتاب (قوله ذكرى) مصدر مضاف إلى مقعوله (قوله والمؤلفين) عطف الأرفق وإن خص
المصنفون بأصحاب المتن والمؤلفون بأصحاب الشروح مثلاً كان العطف للمغايرة (قوله ياضة) أي تهبذب
النفس وتشتت الذهن (قوله القرصة) أي الذهن وهو القوة المعدة لاكتساب الآراء وقرصة في الأصل أول
ما يستنبط من ما يكثر ثم أطلق على كل مستنبط من العلم ثم أطلق على آلة الاستنباط (قوله وحفظ الترويع) مصدر
مضاف لمفعوله أي حفظي لها أي أن التصور بهذا المؤلف عند الترويع على وجه سهل (قوله مع رياء الغفران)

خذنا نظرت وعرضاً سمعته
في طلعة الشمس ما يفتيك اعراض
هذا البيت شعر اعراض الصفتين
السنه السهام ونفاس تصانيفهم معرشة
ما يجرؤنها من نفاس بعبيصت
أنفاد الرأي لم يتيقن زانسته
فكتم من ياضة لا يعلو
وكم حرف الاعراض قوم مصنف
وكم ياضة اضمحلت لغو
وبه بشئ لم يرده الصنف
وما كان قصدي من هذا ان يدبج كزبي
الحذر من المصنفين والمؤلفين بل القصد
وإذنه القرصة عند الترويع العصية
مع رياء الغفران

مصدر مضاف لقوله (قوله دعاء الاخوان)، مصدر مضاف لقوله (قوله دعاء الاخوان)، مصدر مضاف لقوله (قوله دعاء الاخوان) مع ان
في غير النسب وان النسب يجمع على اخوة كذا ذكره بعضهم والحق ان اخوان باي جمعا لاخ مطلقا كما نقله
شخصا السباعي في حاشيته على ابن عقيل (قوله من اعراض الحاسدين) المفعول لتقصده وهو رياء الفخر ان دعاه
الاخوان (قوله بعد وفاتي) الطرف متعلق بمتلقوه واسبار المؤلف بهذا المعنى من حسن هذا التانيث مع
الاخلاص وشأن من كان كذلك القبول من الحب والحاسد (قوله ترى) رأى عليه لان الانكار لا يخص بخاصة
الصور والحق مفعول اول وجهه يتكرر مفعول ثانيا (قوله الحق) يطلق على من بلغ الثلاثين والمراد الشخص
(قوله لهما وخشنا) مصدران حالان من فاعل يتكرر الى حال قوله ثانيا خشنا او مفعول لاجله (قوله يلج الى الحلبي
بالجهم من البياض وهو التصومع كما في القاموس) وضعه معنى اشتد فدهاء بالباء (قوله تكنة) اي مسئلة دقيقة
واصابت الدقيقة تكنة لانه عند استغفر اجها من الذين يكتف بالصور في الاضداد كما هو دأب المتفكر فهو
من باب السكابة (قوله مهذبا) بصيغة اسم المفعول اي مختصا من الحشو والتطويل والاقوال الضعيفة
وقوله لمومات متعلق بمؤلفها والمهمات جمع مهمة ما جئ به تحصيله ويصح ان يقرأ بصيغة اسم الفاعل (قوله
استعجلت) اي اعجلت فالحسين والتامز انه ان عبره اشارة الى الاعتناء والاجتهاد (قوله فيها) اي في تحريرها
قوله (جن) اي استر الاشياء بظلمته والمادة تدل على الاستمرار كالجبن والجنان والجنين والجننة وانما خص الليل
لكونه محل الاختكار غالبا وفيه ركوز القهر لانه الحركة فيه وعادة الطلبة يبتعدون بالسرير في العصر بالمسائل
كما قال النابغ السبكي

سهرى لتفتح العلوم القلبي من وصل فانية وطيب ضائق
وقال لي طرا حلل عويصة وفي الذهن ابغى من مدامه ساق
وصرير اقل على ضحكتها واشهى من الدوكاة والعشاق
والذ من تفرقتا فدها في تفرق لاني الرمل عن اوراق

(قوله متعبرا) حال من التاء في استعجلت والقصر بذل الجهد لتبيل المصود (قوله ابرج الاقوال الاضامة
على معنى من هذا باعتبار غالب ما وقع والاقتدي كقولين مصحين ايدرك العجيب دن الاصم (قوله واوبر
العبارة) اي اخصر العبارة والاضامة على معنى من اومن اضافة الصفة للموصوف (قوله معتد) حال ايضا
متراصة او متداخلة اي معولا (قوله الطفا اشارة) اي الالف من الاشارة كتفسير لفظ معترض باثر (قوله
اودليل) اي بان يعلى المسئلة بغير ما علق به غير (قوله تحسب) بصيغة الفعل اي ظن (قوله من لا اطلاع له)
اي على ما اطالع عليه المؤلف (قوله ولا فهم) اي ولا ادراك لما قصد من دفع الابرار (قوله عد ولا) اي ميلا
مفعول ثان تحسب والاو لا محذوف اي تحسب مخالفة وفي نسخة غسبه بالضمير ويكون المفعول الاول الضمير
(قوله اوحرقا) الحرق يطلق على الملاحظات طرف الشيء وشفره وحده وعلى الجبل واحد حروف التهجى وثلاثة
الضامر قوا او هزوة او العظيمة وسيل الماء وعند الضامر ما جئ لمعنى ليس باسم ولا فعل والوجه ومنه قوله تعالى
ومن الناس من يعبد الله على وجه واحد وهو ان يعبد على السرعة لا الضرا او على شكل اوعلى غير
طما ينبت في امره الى لا يدخل في الدين محسكا ونزل القراء على سبعة احرف اي سبع لغات من لغات العرب
وليس معناه ان يكون في الحروف الواحد سبعة اوجه او انه ما على سبع قرآت او عشر او اكثر ولكن المعنى
هذه اللغات السبع متفرقة في القراءات اخاذه في القاموس (قوله وما درى) مترتب على محذوف اي فاعترض
(قوله ان ذلك) اي المذكور من مخالفة في الحكم او الدليل او تفسير الكامة او الحرف (قوله لتكنة) هي دفع
الابرار اذ بان الحكم (قوله وتنفق) عطف تفسير (قوله انشدني) الانشاد نقل كلام الغير والانشاء ما احداث كلام
من عنده (قوله الحبر) بفتح الحاء وكسر هاء من الضمير وهو التزيين لانه يزين الاقوال والدرس بقرره ويحججه
(قوله الساسي) اي العالي على اقرانه (قوله الطامى) اي كبر الما (قوله واحد) اي الواحد في زمانه اي المنفرد
بالصفات الجبلية (قوله وحسنة اياه) اي الحسنة في اياه اي الذي احسن الله به على الخلق في اياه والاوان
والزمان شي واحد (قوله الرمي) نسبة الى الرملة بلدة فلسطين وهي باق وقلة الالف العديدة الضمنية (قوله
الحال الملقب) اي حياته فان قلت هذا الدعاء مالا فانه قد فيه لا لاجل لا يتقدم ولا ياتر ارجيب بان المراد بذلك

ودعاه الاخوان ودعاه على من اعراض الحاسدين
عنه حال حاشي غشيتة به بالبول ان شاء
الله تعالى بعد وفاتي كما قيل
ترى الحق يتكرر فضل الحق
لوما وخشنا اذا ما ذهب
عليه الحرس في تكنته
بكتبا عنه فان ظهر
فوالله ولما سئل الملمات هذا فن
له فائق استعجلت التكرار انما الدليل من
مصدر الرجح الاول واوبر العبارة
دفع الابرار انما اشارة
حكم اودليل وحسب من لا اطلاع له
هو ولا من السبل وورجا غيرت بها الماس
عليه المصنف كذا ابراهيم وما درى ان ذلك
ان كنت تدور عن نفرو وتنفق
اخبر الساسي والصبر الطامى واحد زمانه
وحسنة اياه شي واحد
الرمي الى حال الله تعالى به

تفصيل المكلف ما لا بد منه الى آخر ما ذكره الشارح بعد في قوة واعلم ان الحق اوسع من كل جملة وضوحها قبل
المكلف ومجملها احد الاحكام الخمسة فهو هذا الفعل واجب مثلا والمقتضية كونه افضل العلوم سوى
الكلام والتفسير والحديث واصول الفقه والتسبية هو اصلاح الظاهر لكسبة الفقه والتصرف اصلاح (باطن)
اه حلي (قوله وقائه وتجاهده) وانما حق بيان هذه الاشياء ليكون الطالب على بصيرة اى (قوله العلم بالشرع)
كذا نقله صاحب الصريح ضياء العلوم واصرح منه ما نقله قبله وقوله فالتفقه لمة الفهم تقول منه فقه الرجل
بالكسر وفلان لا يفقه واقفه تلك الشيء ثم خص بـ (قوله الشريعة اه ونقله عن الصحاح (قوله يعلم الشريعة) الباء
داخله على التصور عليه (قوله وقته بالضم) اى ضم الشافى قال صاحب البحر والحاصل ان الفقه اللغوي
مكسور والشافى فى الماضى والاصطلاح مضوم فانه كاصرح به انكر ما فى اه ويقوم من البحر فرق آخر هو
ان مصدر المكسور قتها ونقها وقها و مصدر المضموم قاعة فقط (قوله العلم الخ) اعترض بان التعريف
عن العرف فيزعم عليه تعريف الشيء بنفسه واجب بالفرق بالاجمال والتفصيل ودلالة الحمد على ابوابه
المامية بطريق التفصيل ودلالة الحمدود عليها بطريق الاجمال نقله ابو السعود عن الرهاوى (قوله العلم الخ)
مقابل لقن عند اصوليين وهو الذى يرم به السعد فى شرح العقائد اثرا وادخلت ذلك بقوله العلم بخبر
فيه ووجهه ان الفقه خلق لان ادلته نظرية فلا يصح الحكم عليه بانه علم واجب بانه لما كان ظن المجتهد موجبا
عليه وعلى عقله العمل بمقتضاه كان لقوله بهذا الاعتبار قريبا من العلم فغير العلم عن الظن يجوزنا وتعقب
هذا الجواب بانه فى ارتكاب مجاز دون قرينة فالاولى ما ذكره فى التصريح من ذكر التصديق الشامل للعلم
والظن يدل العلم ذكره فى البحر ويؤخذ من كلام المحقق الجواب وهو ان اطلاق العلم على الظن شاع حتى
صار حقيقة عرفية فالتعريف مبنى عليه والطلق العلم على الظن لانه قريب منه وبجواره محاذرة معنوية
فالعلاقة المحاذرة المعنوية (قوله بالاحكام) المراد بها المجموع من انساب والمراد بعلم النساب الملكية التى يقتدر
بها على ادراكها واطلاق العلم عليها شائع كما نقله فى البحر من التلويح وليس المراد بالاحكام التصديقات
لانها علوم فيضلى العلم فى حقيقتها العلم بالعلوم الشرعية وليس مراد اولى المراد ايضا بالحكم هنا خطاب الله
المعلق بفعال المكلفين طلبا لاجازها واغترابا من اوطيل الترتل اجازها او غير اجازها التخصيص كما لا يجاب والندب
والتحريم والكره والاباحة لانه لو اريد ذلك لكان قوله الشرعية ضائعا لقهها من العلم الذى هو
الخطاب المذكور لانه لا يكون الا شرعيا وانما قيد العلم بكونه بالاحكام لخراج العلم بالذوات والصفات
والافعال (قوله الشرعية) قيد بها لخراج الاحكام المأخوذة من العقل كالعلم بان العالم حادث ولما اخوذة
من الحس كالعلم بان النار محرقة ولما اخوذة من الاصطلاح كالعلم بان القضاة مرفوع اه حلي (قوله القومية)
عدل عن قول النسفى وغيره العملية لما اورد عليه انه ان اراد بالعدل على الجوارح فالتعريف غير جامع
اذ يضرب عنه العلم بوجوب النية وقصر الزنا وغير ذلك وان اريد ما يعمى على القلب وعلى الجوارح فالتعريف
غير مانع اذ يدخل فيه جميع الاعتقادات فمن عدل عن ذكر العملية الى القرينة لم يتوجه عليه الاراد اصلاحه
(قوله المكتسب) صفة لا علم ومعنى المكتسب المتحصل من الادلة (قوله من ادلتها) مثل الدلائل الاربع الكتاب
والسنة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدليل انه ينطرق الدليل فيعلم منه الحكم فيخرج بذلك علم
المقلد فله وان كان مستندا الى قول المجتهد المستند الى علم المستند الى دليل الحكم لكنه لا يحصل من النظر
فى الدليل واذا علمت ان التقيد بالمكتسب لخراج القلدة تعلم ضعف ما ذكره بعضهم من ان التثبيد للبيان
للاحتراز (قوله التفصيلية) قال السكاك فى محوره تصرع بماعلم انتم اوساياته كما فى جمع الجوامع ان اكتساب
الاحكام لا يكون من غير ادلتها التفصيلية اه ابو السعود (تنبيه) خرج بقوله من ادلتها ايضا القيد للاستدلال العلم
الحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول عليهما السلام فانه لا يسجد قها ولو يدكر علم الله تعالى لانه لا يوصف
بضرورة الاستدلال واختلف فى علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهد هل يوجب قها والقناظر
انه باعتبارها دليل شرعى للحكم لا يسجد قها واعتبار حصوله عن دليل شرعى يصح ان يسمى قها اصطلاحا
اهيخرو ويؤخذ من التعريف ان الفقيه عند اصوليين لا يطلق حقيقة الا على المجتهد فهو (قوله حفظ القروع)
فلو وقف على التقية فلما اراد من حصل من علم الفقه شيئا وان قل ولو وقف على المتفقه فاشتغل به فانه لا يرضى

قواته واستعداداته الفقهية العلم بالشرع
يسمى يعلم الشريعة وقته بالكسر قها علم
وقته بالضم قها ما رتبها واصطلاحا
عند اصوليين العلم بالاحكام الشرعية
الشرعية المكتسبة من ادلتها التفصيلية
وقته بالتشديد حفظ القروع

فأطلاق القضية على المثلد الحاصل لمسائل حقيقة عندهم بدليل انصراف الوقت والوصية لفقهاء اله وسوا كان
 يحفظ الفروع بدلائلها والاولا في النصران الشائع اطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقا وما كانت بدلائلها
 اولاه بجزء الى المثلد منها هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد لا العاى كذا ذكره شيخنا ابو الواسعود ولكن
 انت خبيران العاى اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قيل له قضيه بدليل ما ذكره الشارح بعد (قوله واقله) اى الحفظ
 بمعنى المنعوت (قوله ثلاث) اى ثلاثة فروع قال في المتن واقله ثلاثة احكام اه بجر ومنه يستفاد انه اذا كان
 يحفظ فروع الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له قضيه وان قضى بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قال
 المصنف مع الشارح في باب الوصية للاقارب وغيرهم اوصى ثلث ماله الى الفقهاء دخل فيما من يترق النظر
 في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع ادلتها كذا في القضية حتى قيل من حفظ الوضوء من المسائل
 لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند اهل الحقيقة) الحقيقة قلب الشريعة وليست الحقيقة خارجية عن الشريعة
 ولا الشريعة خارجية عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يقتضى عليه الكفر (قوله النضرى) من كان رايا تبين وضى
 لشمسه ومناقبه شهيرة وقضائه كثيرة (قوله انما التقية) صدر كلامه هل رأيت قضيئا قد كافى النضر (قوله)
 المعرض عن الدنيا اى من لذتها وكثير سلاها (قوله الراشد الاخرى) لم تكن عبادته قصد التيم فيابل
 هو زاهد في نعمها وانما عبد الله لذاته لا شوقا من تاروه ولا عا في حشمة هؤلاء اذ اطلبوا الجنة يكون ملهم
 لا للتلذذ بل لرقبة الحق بما له وما لى كما قال بعضهم

ليس قصدى من الجنان تعجبا فى اريد اى لاراء

(قوله البصير يعبر نفسه) الخفية والقاهرة من جملة ورياء وجب وباه اذا كان بصيرا لم يدعه
 ضلالا البصير لا يستقر على المعايير والالات ونحت النفس لكونها على الشرور (قوله نبوتا) كهيئة
 وانقرض وسلبا ليس بصير وليس بفرس ونحو ذلك من حل وسرمة ووجوب وب فعمل غير المكاف ليس
 من موضوعه وشعنا المتفان ونفقة الزيجات عليه انما يضطرب باد آتيا الاولى لا يصح والجواب كاضايب
 صاحب البهجة بضمان ما اختلفت حيث فرط في حفظها فينزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وامرعة عبادة
 الصبي كسلاته وصومه الثابت عليها هي عقلة من باب ربط الاحكام بالاسباب ولهذا لم يكن مخالفا بما يل
 ليعتاده فلا يتركها بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيد بانعينية التكليف لان فعل المكاف لا من حيث
 التكليف ليس من موضوعه كقوله من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم
 التكليف فيها لان اعتبار حبيبة التكليف اهم من ان تكون بحسب الثبوت كما في الوجوب والتعظيم
 او بحسب السلب كما في بقية الاحكام فان تجوز الفعل او التلذذ برفع الكلفة عن العبد اه بجر (قوله ولا تتداده
 السين والثناء زائدان اى وما اخذه بجر (قوله من الكتاب) وبشرعة من قبلنا تأية للكتاب (قوله والسنة)
 اقواله وما لى على الله عليه وسلم وتقريراته وما اقوال اصحابه فتابعة للسنة بجر (قوله والابحاج اى ابحاج
 من يهتد باجماعه فهو الصلاة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين واتمنا على الناس نتائج الابحاج كان يقول
 لصانع الخلق اصنع من مالك خماس هذا الجنس بهذه الصفة تكذا باجل شهر مثلا فهو لم يدين الاجل
 يصح اخصصنا للاحراج الثابت بالثبوت اه ابو الواسعود (قوله والقياس) وتبعه النضرى ولا تعادى الحلال
 والمرد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمه الواو على
 حرمه الوطى في حالة الخلع الثابت بقوله تعالى (قل هو الذى فاعتروا النساء في الخلع ولا له على الاذى) او اما
 القياس المستنبط من السنة فكقياس حرمه فقهر من الجنس بقهر من منه على حرمه فقهر من الحنطة بقهر من
 منها الثانية قوة عليه الصلاة والسلام الحنطة بالحنطة مثلا بل يدايد والفضل ربا اعم الى انه له على الجنس
 والتقدير واما المستنبط من الابحاج فاورد والتقدير قياس الوطى الحرام على الحلال في حرمه الله اذرة كقياس
 حرمه وطى امر مرة على حرمه وطى امر لته التي رطها بالبرمة في القياس عليه ثابة بالابحاج ولا نص فيه بل
 النص ودي امهات النساء من غير اشتراط الوطى كما في شرح التبع ابو الواسعود (قوله فطانية) اى ثمرته والعدة
 الغاية المترتبة عليه (قوله التور) اى التفر (قوله بسعادة الدارين) اى لداينهم الخلق والدوامية وحياته
 وموت غيره كما قال (الناس موفى دأبل العلم احياء) وفي الاخرى الخافعة في من احب ولا نظروا وجهه الكريم

وقوله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجاهل
 والاصل قول الحسن الضمير الجاهل
 المعرض من الدنيا اى اهل الدنيا
 يعبرون به من عرض فعل المكاف
 او ابحاج والقياس من الكتاب والسنة
 الجاهل

والخلود في النعم المتين العظيم (قوله) وما غفله (اي التقية ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العلم على العابد فضلي على ادراك ان الله ولا يملكه واهل الارضين حتى التقي في جمره وادحق
الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير) قوله فكثير شجر لانه وسيلة الى البالي والتقوى الذي يستحق به
الكرامة عند الله تعالى والسعادة الابدية اه تعلم المتعلم (قوله ومنه) اي من الفضل (قوله النظر) اي بالمر
قوله في كتب اصحابنا (اي اصحاب المذهب والمراد كتب الفقه (قوله من غير سماع) اي من العلم قال سماع اولى بهنا
القدر سمي (قوله اغفل من قيام الليل) وذلك لانه ربما كان على خطأ فلا غرة فيه بخلاف النظر فغيره معرفة
الاحكام وهل يشترط تفهم مع النظر بمرور (قوله وتعلم الفقه) المراد اذما على قدر حاجته لنفع غيره والذي
يكون بقدر الحاجة فرض عين (قوله اغفل من تعلم الخ) لان تعلم الفقه حيث يفرض كفاية وتعلم القرآن
سنة والقرآن المغفل من السنة ~~وهو كذا~~ لا يستلزم المقررة ان يحكمه فرض كفاية اولا ان الفقه يحتاج لجميعه
لحدوث الواقع في كل باب منه بخلاف القرآن فالقرآن فيه آية والواجب الفاتحة وثلاث آيات (قوله وجب
الفقه لا بد منه) اي لو على سبيل الكفاية اي بخلاف القرآن فانه لا يفرض تعلم جميعه كالفقه ولا كفاية وفيه
ما قد ساند (قوله لا بد) اي غنى وبدلنا نعمل الانشطة بلا والمعنى ان الفقه باو اعملا لا بد منه للناس فيفترض
معرفة الطهارة والصلاة والصوم عموما ومعرفة الزكاة والحج والنكاح والطلاق والعتاق والايمان بل ان الخ
يهامه وكذا جميعه بخلاف القرآن (قوله ان يعرف بالشعر) اي يشهره (قوله اى المستله) اي السؤال
من الناس بان يدع من لا يستحق المدح لادنيا الفاتحة وقد يدع من لا يستحق الذم لعدمها قال تعالى والشعراء
يقتهم الفصاؤون ان تراهم في كل واحد يعيون الحق في كل واحد من ادوية الكلام معجون (قوله وتعلم الصبيان) اي
هذا العلم بالامر (قوله ولا بالحساب) اي ولا يعلم الحساب الذي هو العلم المشهور الهوائي والقبضاري (قوله
امرهم) اي امر المشتهر بذلك (قوله مساحة) اي ان يكون مساحا للارضين وذلك لان المساحة اكثر ما يحتاج
الى الضرب والحساب فيقدم فيها الا يعرف (قوله التذكير) اي الوعظ (قوله والقصاص) قال الحايي المناسب
ان يكون دفع الفاتح ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز ان يكون بكسرها جمع فصة
(قوله بل يكون علمه) اي معظم علمه فلا ينافي ان معرفة طرف من العلوم لتوصل لتمام السنة والكتاب مطلوب
وشاب عليه ان حسن نية (قوله الحلال) اي في تعلم الحلال والحرام واقتصر على التصريح بما مع ان
الاحكام خمسة لانها ركناها ومعلمها اولان الباقي يرجع اليهما وادخل باقي الاحكام بقوله وما لا بد منه
من الاحكام (قوله من الاحكام) بيان لما ذكر السيوطي في تبيين الصفة في مناقب الامام (اي حقيقة ما نصه
روي الطبيب في تاريخه عن ابي يوسف قال قال ابو حنيفة لما اردت طلب العلم جعلت القصر العلوم وادخل
عواظها فقبل في تعلم القرآن فقلت له اذا تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره قالوا ان قبس في الحاس وبنز
عليك الصبيان والاحداث ثم لا تلبث ان يخرج منهم من هو احفظ منك او من يساويك فتذهب راسك قلت
فان جمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا احفظ مني قالوا اذا كبرت حدثت واجتمع عليك الاحداث
والصبيان ثم تراهم ان تغفل فيقولون يا كذا بك فبصير عا عليك في عقلك قلت لاجل حاجتي في هذا ثم قلت اتم
الصحة قلنا ان تعلم الفقه والعروة ما يكون آخر امرى قالوا تقعد معا فلما كثرت ذلك تدارنا الى ثلاثة ثقات
وهذا لاجل ان قلت فان نظرت في الشعر فلم يكن اشعر مني ما يكون امرى قالوا نغدح غدا فقلت اوجه لك
على دابة او يطلع عليك خلعة وان سركم هموة فصررت تغفل فخصات فقلت لاجل حاجتي في هذا فقلت فان
نظرت في الكلام ما يكون آخره قالوا لا يسلم من نظرك الكلام من مشنعات الكلام فبري بالزندة قلت فان
تعلمت الفقه قالوا انقل الناس وتطلب القضاء وان كنت سائما قلت لى في العلوم انفع من هذا فان
انفع وتعلمته اه (قوله كاقبل) الكاف للتعليل لقوله بل يكون علمه الخ كافي قوله واذكره كما ذكر (قوله
ما اعتز) ما زاد فاعتز يعني اختصر (قوله بلى) اي بسبب علمه الذي حصله وهذا عام (قوله فعمل) الجمله له جواب اذا
قوله اوى (اي احق واجدر) قوله باعتراف (اي باعتراضا صراحة به (قوله مك) كم للتكثير وشبه العلوم بالطلب وهو
نصيبه حسن (قوله يفرح) اي يعجب (قوله ولا كسك) لادخاله على محذوف والكافي في جعل نصب نعت
المصدر مقدر والتقدير ولا يفرح ذلك الطبيب فوسا قال الطبيب فوسا قال الطبيب فوسا قال الطبيب فوسا

واما غفله كثير من غير منه على الخلافة وغيرها
النظر في كتب اصحابنا من غير سماع
من قيام الليل والفقه لا بد منه على ان يعرف
القرآن ويحفظ لا ينبغي للرب ان يستله
وعنده من يجد لا يراهم الى المسئلة
والشعر والصبيان ولا بالحساب لان امر
وتعلم الصبيان ولا بالاشهر لان
امر مساحا لا يشترط ان يغفل من يكون
اي امر الى التذكير والحرام وما لا بد منه
علمه في الحلال والحرام
من الاحكام كما قيل
انما اعتز بعلوم
فعمل انفع اولى بالاعتز
فكم طيب يفرح بالعلم
فكم طيب يفرح بالعلم

وفصرف في القاموس الورد بالتقوى وما انشد في الورد

يا طالب العلم ياثر الورد يا ثياب الثوم واحذر الشيعا
وذا دم الدرس لا تقارقه في عالم نادوس قام وارنقعا

اه من التعليم (قوله اشهد) اي اقوى (قوله على الشيطان) ال النفس اول العهد والمراد ابليس لعنه الله تعالى
والشيطان من شاملي معنى احرق او من شطن بمعنى بعد بعد غوره في الكفر والنجس (قوله من الق) متعلق يا شد
والمراد الق عاين من غيرته لان الشيطان يلعب بالعابد الجاهل حتى يقصد عبادة ونظن انه قد احسن الصنع
بمخلاف التقية المتوخى فانه قد عرف مكاييد الشيطان وسيله وخذاعه فيقتنبا ويحببها للناس بخذره
وهدايته (قوله ومن كلام على) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مستند مؤخر وهو معطوف على قوله بما قبل
لامام محمد اي وهما مأخوذان من كلام على ايضا (قوله رضى الله عنه) وتعبير البعض عنه بكرم الله وجهه
لان ذلك الوجه الشريف لم يجد لصيته بل اسلم وهو ابن سبع اثمان على ما قيل وهو اول من اسلم من الصبيان
(قوله ما الفضل) اي الزيادة في مراتب الخير والترك (قوله الا لاهل العلم) اي العلم المخصوص وهو علم الحلال
والحرام خال للعهد ويؤخذ ذلك من هجرته القمام ودليله قوله انهم على الهدى وهذا الوصف في التقية اكثر
من غيرهم (قوله انهم) ينفع الهمة على حذف لام العلة اي لانهم اوجله استنصافا والمقصود منها التعليل
(قوله على الهدى) يستلحق يادلا وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المبتدئ به فالمراد به اسم المفعول اي
انهم اذ ادعوا الى الاحكام التي يبتدئ بها والمراد بالهدى الى السبيل الخير والمراد انهم يدعون به على اسبابه
(قوله ما يستهدى) السنن والتسليم لطلب اي طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) اي قدر كل امر اي حسنه
بما كان يحسنه افاض اليها وى تقدر الصانع على مقدار حسن صنعته ومن احسن علوم الاداب تقدره على
قدورها ومن احسن علم التقه تقدره عظيم عظمه فالحاصل ان من احسن شيئا نفعه على قدره (قوله)
والجاهلون مبتدأ واحد خبر لاهل العلم متعلق باعداء قال في تعليم المعلم انشدنا الشيخ الاسام ظهر الدين
مغنى الائمة حسن بن على المعروف بالمرغصاني رحمه الله تعالى شعرا

الجاهلون نحو قبل صوتهم واللعنوا فان ما وافا حياه
وقال الشاعر رحمه الله تعالى

اخو العلم حي خالد يصدم موته وواوصاله تحت التراب رميم
وذو الجمل ميت وهو ماش على الترى ينطن من الاحياء وهو عديم
وقال آخر

ادرى الجهل قبل الموت موتا لاهله وواجسامهم قبل القبور قبور
وان احرا لم يحيى بالعلم ميت غليس لمحين النشور نشور

وسبب العداوة بين الجاهل عدم معرفته الحق اذ افق عليه اورايته مما يخالف رايه ورويه اقبال الناس
عليه (قوله يعلم) التنوين للتعظيم وهو العلم المصهور (قوله ولا يقبل به) من جلة الجهل به تعاطى اسباب
الجهل والنسيان كالكل وتولد الكسل من كثرة البلقم وكثرة البلغم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة
الاكل والتغبر الياسي يطعم البلغم وكذلك كل الزبيب على الرزق ولا يكثر منه حتى لا يبحثا الى شرب الماء مزيد
البلغم والسوائل يقلل البلغم ويريد في الحفظ والقصاحة فانه سعة فيه يزيد في نواب الصلوة وقراءة القران
وكذا التي يكثر البلغم والرموبات وطريق تقليل الاكل التامل في منافع الاكل وهو الصلة والايثار شعر
فما دار ثم عار ثم مقام المرء من اجل الطعام

وببعض الله تعالى الاكول ومما يورث النسيان المعاصي وكثرة التوب والهموم والاحزان في امور الدنيا
وكثرة الاشتغال والعلل واي كل الكثرة لغرض او الانتفاع بالحاضر والتغنى بالمصلوب وقراءة مواج القبور
والمرورين قضا بالرجال واتقاء القمل الخي على الارض والحجامة على قرة القفا وما يورث الحفظ الحد والمراعاة
وتقليل الغذاء وصلاته الليل وقراءة القران نظرا رهي افضل من التيب بقوة عليه الصلاة والسلام افضل اعمال
امتي قرءة القران نظرا لكونها بجعت بين عبا تين القرءة والتغنى في السطور ولعل جعل ذلك ما انساوت

اشهد على الشيطان من التقايا
ومن كلام على رضى الله عنه
ما الفضل الا لاهل العلم
على الهدى ان استهدى اذلا
وزن على ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم اعداء
تقير معلم ولا تحيل ياداه
للناس موقر زاهل العلم احياه

القرآن فبقيا وحضورا في المشورة والحفظ والكثرة اما لو كانت القرآنة بالقلب أكثر حضورا والسمعة بالقرآن أكثر حضورا
 افضل وليراجع ومعاورته ايضا كثره الصلوات التي هي في الله عليه ولم ينسب اليه وكل الكندرمع
 السكر واكل احدي وعشرين زبدة سحر اكل يوم على الرقيق يورث الحفظ ويشق من كثير من الامراض والاقام
 وكل ما قل البغى والمطويات فانه يزيد في الحفظ اه تعليم المتعلم ويحتمل ان قوله ولا يقبل به اي لا يتسلسل
 اسباب الجمل معه قاله للمصاحبة فيكون حشا على التقوى فاجره بالتقوى بالمعلم وبان يعلم به الله التقوى
 ولا يفعل افعال الجاهل فانه حينئذ يكون عليه وبالا عليه وندامة وحسرة فان ذنب العالم عظيم (قوله
 الناس موثق) اي كالموثق اي لا يتقدم لهم لعدم تقهرهم وانما عير بالاس اشارة الى ان اهل العلم لا يسمي العلماء اهل
 بالاسبة الى الناس قليل جدا والمراد بالناس العوام ولذلك قال الامام محمد بن الحسن لو كان العوام كلهم
 عبيدا لاعتقتم وزلت عن ولايتهم (قوله احياه) اي ينتفع بحياتهم فوجدتهم راحة وفور كيف لا وهم ونة
 الاثياء واعلم ان طالب العلم لا ينال العلم ولا ينتفع به الا بتعليم العلم واهله وتعليم الاستاذ وقهره وقيل ما وصل
 من عسل الابرار وما عظم من حظ الايتام الحرمه قال علي رضي الله تعالى عنه الماعبد من علي حرقا
 ان شاء الله وان شاء الله احتق ويحك عن الخليفة هارون الرشيد لما بعث ابنه الى الاصمعي ليحله العلم والادب فراه
 يوما يوما وبغسل رجله وابن الخليفة يصب الماء في ثياب الخليفة الاصمعي في ذلك حال انما بعثته لتعلمه
 العلم وتزده فلما اذ نام وان يصب الماء احدى يده وبغسل بالانثري رجله ومن تعليم العلم تعظيم الكتاب
 فينبغي لطلاب العلم ان لا يأخذ الكتاب الا بغير اشارة والشيخ الامام شمس الائمة السرخسي كان مطونا
 في ليله وكان يكرره درسه فتوشأ تلك الليلة تسع عشرة مرة لانه كان لا يكره ان لا يطمارة واما لان العلم نور
 والوضوء نور فيزاد نور العلم ومن التعظيم الواجب ان لا يدبر على الكتاب ومن التعظيم ان لا يحرقه كتابه
 الكتاب ولا يقرمه ولا يترك الحاشية الا عند الضرورة وروى ابو حنيفة رضي الله عنه كتابا يقرمه في القلابة
 فقال له لا تقرمه فلعل ان عشت تدم وان هت شتم يعني اذا خضت وضعف بصرك تدم على ذلك ومن تعظيم
 العلم تعظيم اخوانه في الطلب والطلب مذهب في طالب العلم فانه ينبغي ان خلق لاستاذ مشركاته ليستفيد منهم
 اه من تعليم المتعلم (قوله وقد قيل) اي قال العلماء المجربون (قوله العلم) الى التسامع (قوله الى كل فضيلة) اي كل
 خصله فانه عظمه كدخول الجنة وعلو الدرجة دنيا واخرى ورفعة الملوكة الى مجالس الملوك فالجمل الساتنة
 من جملة افراد الاولى (قوله الملوكة) المراد به المقهر مطلقا (قوله الى مجالس الملوك) اي مع التعظيم والاجلال
 فالعلم الى الجالوس في مجالس الملوك وهذا من المشاهد فان اكثر العلماء قد يكون من اناس لا يراهم عند
 ارباب المناصب وقد يتكلمون فيهم كصكر فرعون في بني اسرائيل فيسبب العلم والتقوى يصير لهم صولة عليهم
 ويحتمل ان المراد انه يجلسه بمجالسهم اي يجتمع على مجلسه كجلسهم في الاحياء والاجتماع ومراعاة الادب (قوله
 لولا العلم الخ) وذلك لان العلم منور وهدي وقد جعله الله تعالى الشر بعة وجعلهم حقاظها والاساءة قد جعل
 الله لهم السلطة على الخلق وجعل قضا مصالح السبلين على ايديهم فلو اوتوا ليعقوبهم في الاحكام لضوا
 واضوا فلما اوجد الله تعالى لهم العلم واصاروا لهم مرحما في المخلوقات ومع ذلك لا ينبغي للعلم ان يترد على
 الامر لا مورا الدنيا والساعة وبذل نفسه بل يرضى بما قسم له وان كان هنده مال صرفه في تصديده ولا يخل
 وبني ان يتقدم من الفضل قال النبي عليه الصلاة والسلام اى داء اودى من الفضل وكان والده الشيخ الامام الاجل
 شمس الائمة الخوافي تقررا بجمع الحلو وكان يعطى التقى ما من الحلو ويقول ادعوا الابن لبركة الله تعالى العلم
 فمن بركة جوده واعتقاده وشقيقته وتضرعه لله تعالى قال ابنه ماتا ل ونبى ان يشتري الكتاب ان كان ذا ثروة
 ليكون ذلك عونا على التعلم وقد كان محمد بن الحسن رحمه الله قال كثير حتى كان له ثلاثمائة من الكلا على ماله
 فاقتطعه كل في العلم والفقرة ولم يبق له ثوب نفيس فراه ابو يوسف في ثوب خلق فارى اليه ثيابا نقية فخر بقلب
 وقال بحل لكم واصل لتادله لم يقبلها وادان كان يقول لهدية ستة لماراى في ذلك من مذلة نفسه وقال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن ان يذل نفسه حتى ان الشيخ نغرا الاسلام الاسامى رحمه الله تعالى جمع
 حضور البعيج للمقابلة يرد عليه ودخل في مكان خالي فاكلها فخر ذلك جارية فاخبرت بذلك مولاه فاخذته
 دعوة فدى لها فخر بقل وهكذا ينبغي لطلاب العلم ان يكون ذاهمة عالية لا يطمع في اموال الناس قال

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة
 العلم شمس الملوكة الى مجالس الملوك
 في مجالس الملوك

رسول الله صلى الله عليه وسلم لئلا والطمع فانه قرا حاضر وكان الناس في الزمان الاول يتعلمون الحرفة
ثم يتعلمون العلم حتى لا يطمعون في اموال الناس وفي الحكمة من امتنع في مجال الناس اقتصر والعالم اذا كان
طامعا لا يتيق حرمته العلم ولا يقول الحق وينبغي للمؤمن ان لا يرجع الى الله تعالى ولا يخاف الاثم منه من التعليم
(تتمة) قال الله تعالى (ولا تركزوا الى الذين ظلموا فتنسكم الساء الى ان ياتوا بالركون اذنى ميل والتمم لغة
وضع الشئ في غير محله وعرفا التحدى الى مال الغير وعرضه منه فبروجه شرعى وورد في الحديث ويل لاشئ
من علماء السوء يتخذون هذا العلم قبارة ويعونها من امر آخر ما هم ربحا لانفسهم لا ربح الله لهم تجارة وراه
ابن عسك كرفي تاريخه عن انس وقولهم ثلاثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمراء كلام صحيح معنى ليس يجدد
ميت وورد شرار العلماء الذين يافون الامر آموخيا والامراء الذين يافون ابواب العلماء وورد عصفان من الناس
اذا صلحوا على الناس واذا فسدوا الناس العلماء والامراء وورد شرار الناس فاسق قرأ كتاب الله تعالى وتفهقه
في دين الله ثم بذل نفسه لغيره اذا فسط تفكه بقرآنه ومجادته فطبع الله على قلب القارئ والمستمع وراه
الذي على من ابن عمر قال صفان في جهنم واد لا يسكنه الا القراماة الزاؤون للبولوك وكفى الاوزاعي عن رجل
ابن سعد انه كان يقول ينظر احدكم الى الشرطى فيستعبد بالله تعالى منه وينظر الى علماء الدنيا المستعبد
الى الخلق المشغوفين الى الرياسة فلا يحقهم وهذا الحق بالثقت من الشرطى ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا
قد قال بعض المشايخ ما قدر لما ضيقك ان يشفاه فلا يشفاه غيرك شكل ويحك رزقك بالمر ولا تأكله
بالذل واصله انظر الى ما تورع عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يمن مسعود ليلك هك ما قدر ان يتيك وما لم تدور
ثم يأتك وعن ابن عمر بروت عليك المقادير والانساجور وان برعت جرت عليك المقادير وانت ما تدور
ومن بعض الكتب ترك الدنيا قلقة غنائها وكثرة ضنائها وسرعة فنائها وخسة شركتها ومعنى قولهم نحننا
العلم لغير الله فاي ان يكون الاله تعالى ان العلم بركته حصل تصبغه وتصحح العمل وانصرفت الذية عن
هذا المطلوب الى ما هو اعلى منه وارفع ولى بعض الكتب السابقة باني اسرائيل لا تقولوا العلم في السماء من
ينزل به ولا في تخوم الارض من يصعد به ولا من وراء البحار من يعبر بأى به العلم صبيحة جردل في قولكم تادوا بين
يدي ياداب الرومانيين وفتحوا الى باخلق الصديق انظر العلم في قولكم اه ذكر العلامة ملا على قارى
في الرسالة المتعلقة بالعلم والامر (قوله وانما العلم الخ) من جهة التقليل اى وتقلل انما العلم وليس المراد سكاية
ضعفه بل المراد التقليل فقط المراد بالعلم الشرعى (قوله لا رايه) اى احصا به المراد المتصفون به والبحار والبحرور
متعلق بولاية (قوله ولاية) اى اماره اى سبب اماره على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات
(قوله ليس لها عزل) اى من سلطان ونهوه والمراد العلم المصطب بالعلم واما المجرد عنه فصاحبه معزول
عنه وهو على جهة في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا بعض رئاسة (قوله ان الجبر) فى مقام الله لما جد
وامر يعزل جميعه فاعل وهما ديتان من مجز والاكامل المرغل (قوله عند) في عين الحركات الثلاث (قوله عزله
اى عزل الامر والشعر وراجم للامير لا بمعنى الاول فيه استخفاف فالمراد بالامر الاول العالم والمراد بالانصر
الامر الذى قديعزل من منصبه والغصود بذلك اثبات دوام الامارة لا بمعنى أن اماره العالم انما هي عند
عزل امير الولاية ويحتمل ان يكون الشعر راجعا للامير الاول والمعنى انه اذا كان الشخص العالم اذا اماره فترعت
منه امارته تحكم لاتززع عنه اماره لان سلطان العلم وفضله مقيم ثابت لا يتزل عنه اصلا فهذا هو الامر
حقا لا الامر من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) اى عن الامر غير العالم على الاول اوعنه
على الثاني والمراد ولاية السياسة والسلطان القوة ايمان زالت قوة ولايته (قوله فهو في سلطان فضله)
اى قوة فضله والشعر في فضله الشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) اى بها الاستقام باعدها (قوله تعلم العلم)
اعلم من ان يكون من الكتب الموقوف بها او من اقواله المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال في تعظيم العلم
اعلم انه لا يقتض على كل مسلم طلب كل علم بل يقتض عليه طلب علم الحال كما يقال افضل العلم العلم والحال وافضل
العمل حفظ الحال ويقتض على كل مسلم طلب ما يتبعه في اى حال كان فانه لا بد من الصلاة فغرض
عليه علم ما يتبعه في صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشاى ففتنا الله به لئلا يترك الواجب وقال في التعظيم
ايضا وجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لان ما يتوسل به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يتوسل به الى

وانما العلم لا رايه * ولا يسلح لها عزل *
ان الامير هو الذى * ينفذ امره عند عزله
ان زال سلطان الولاية * فهو في سلطان فضله
واعلم ان تعلم العلم يكون فرض عين

وهو يتقدم ما يحتاج الى شيء من كفاية
وهو ان ادعى بغيره وسندوا بهو النجس
في الشقة وعلو القلب وسرايا وهو علم النجاسة
والشبهة والتضييق والربط وعلو الشياطين
والصبر

أما الواجب يكون واجبا (قوله وهو) أي فرض العين (قوله بقدر) أي التعلم بقدر ما يحتاج له أي يحتاجه
وما حوصلة والدين يتم الصوم والركن أن كان له مال والحج أن وجب عليه واليوسف أن كان يضرب وكل من اشتغل
بشيء يفتقر عليه علم التعرض عن الحرام فيه أي من التعليم (قوله فرض كفاية) اختلف في الأفضل من
الفرصين والمعتدلة الدين لنا كده بصومه وفرض الكتابة إذا قام به البعض في بلد متطوع عن الباقي فإن لم
يكن في البلدة من يقوم به اشتراكا جميعا في المأثم فيجب على الإمام أن يأمرهم بذلك ويخير أهل البلدة
على ذلك أهم التعليم (قوله وهو ما زاد) أي تعلم ما زاد قال في التعليم وأما حفظ ما يقع في بعض الأحيان
فقرض على سبيل الكفاية قيل إن علم ما يقع لنفسه في جميع الأوقات بمنزلة الدواء ويحتاج إليه في بعض
الأوقات (قوله لنفع غيره) أي من الجهال واتاهم من المهالك فلابد من شخص يقوم بذلك إذ لو ترك
لفاع الناس (قوله وسندوا) أي مستحبا (قوله وهو التصريح) أي التوسع (قوله في الشقة) أي سواء كان لتنع غيرة
أولا كطالمة المسائل التي لاتعمد للعلماء (قوله وعلو القلب) أي علم الأخلاق وهو علم يعرفه أنواع الفضائل
وكيفية اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها فالحالط هو وعطف على التصريح فيكون مندوبا وقال
في التعليم وكذلك يفترض عليه علم أحوال القلوب من التوكل والابانة والنجاسة والرضي فانه واقع في جميع
الأحوال واشرف هذا العلم لا يفتقر على أحد ثم قال وكذلك يفترض في الأخلاق معرفة فهو الجود والنعل
والكبر والتكبر والتواضع والمعة والامراف والتعتر وغيرها فان الغل والحن والتعتر حرام ولا يمكن التعرض
عنها إلا بعلمها وعلما ما يضاهاه والحاصل أن علم التعرض من الحرم فرض كما استفيد من ذلك لاندوب
وافته تعالى أهل ويمكن عطفه على الشقة فيكون الندوب هو التصريح (قوله الفلسفة) هو لفظ يوناني وتعربه
الحكم الموهبة أي من منة الظاهر فائدة الباطن كالتقوى بغيره من المكفورات والمغرمات (قوله
والشبهة) أي أفعال مجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة الذكاء يرى الناس حرق الناس وقطيع
النبط ثم يجره محمدا كأنه لم يقطع فهو من المغرمات والأمور الباطلة ويظهر من ذلك سرمة التفرج عليهم
لان الفرقة على الحرم حرام وتقتل الشارح في الحظر الخ من الشافعي فقال مانعه وعند الشافعي يحمل المسألة
بالأقدام واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد واليد
على رجل ومعرفة ما في يده من رزق أو فردو العلب بالحق وكذلك كل لعب خطر لائق بقلب ملامته كرمي رام
وسد حلبة ويحل التفرج عليهم حينئذ وحديث قدوة في أي أمر أو شيء يندخل معاج الاعمال بالقرآن
من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد الفرقة لالحاجة دل وما يتيقن كذبه لكن بقصد ضرب الأمثال والمواظ
وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين أو سيدات ذكرا بن حجر (قوله والتضييق) وهو علم يعرف به
الاستدلال بالثبوتات الفلكية على الحوادث السلفية أه على كان يقول المتص إذا كسفت الشمس في شهر كذا
يحصل في الأرض غلا أو رخاء أو سف وما يتبدونه من الجفر للإمام على فهو كذب لاصلة والتصحيح ما في
الذي ذكره المحقق لاشك في سرمة وقد قال في التعليم وعلو النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لأنه يضرب ولا ينفعه
والهوى عن قضاء الله وقدره غير ممكن فينبغي لكل مسلم أن يشغل في جميع أوقاته بذكر الله والدعاء والتضرع
وقراءة القرآن والصدقات وسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة وليصومه الله تعالى عن البلاد والأوقات فإن
من رزق الله المال يصحرم الأجانب فإن كان البلاء مقدرا يصيبه لاحتاج أن يصبره الله تعالى في ورقة الله المصبر
دعاه الله إذا أقام من الصوم قدوما يعرف به القبلة وأوقات الصلاة فيصور ذلك (تدبیه) لم يذكر الشارح
علم الطب وقد ذكر في التعليم فقال وأما العلم فتعلمه يجوز لانه سبب من الأسباب فيصور وتعلمه كسائر الأسباب
وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكي عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال العلم علان علم الأبدان وعلم
الأبدان علم النطق للأبدان وعلم الطب للأبدان (قوله والربط) هو علم بضرب أشكال من الخطوط والنقطة
بشوا ومعلومية فتخرج سرورا فتجمع ويستخرج جمل دالة على عواقب الأمور وقد علمت الله حرام قطعها وأصله
لادريس عليه السلام (قوله وعلوم الطبائعين نسبة إلى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الخليلي العلم
الطبيعي علم يبحث فيه عن أحوال الجسم المحسوس من حيث هو عرض للتغير في الأحوال والثبات في
أه (قوله والصبر) هو علم يستغفد منه حصول ملكة نفسانية تقدر بها على أفعال غريبة لأسباب خفية أه على

فهذا باعتبار بعض اقسامه وهو ثلاثة فرض وسرا ميثاق فاذا علم المصرد له سائر اهل الحرب فهو فرض
واذا تعلمه لغيره بين المرأة وزوجها فهو حرام وان تعلمه لوفد بين المرأة وزوجها فهو جائز كذا يحض بعض
الفتلا وقوله فاذا علم المصرد له الخ المراد ما تعلمه غير مكفر وفيه انه ورد في الحديث النبي عن التوبة وزن
عنية وهي ما يميل لعيب المرأة الى زوجها (قوله وانكهاه) هي استخدام بعض الشياطين للاتيان بالاختيار
(قوله علم المتفق) الظاهر ان المراد به المحض بشبه المعتزلة التي تقف حتى يكون داخل في الفلسفة ولا غيرها
اذ كروا عده موضوعا له ويرى انه ليس من الفلسفة في حق بل قال بعضه هو معيار العلم ولم يعرفه لارتق
بعلمه (قوله ومن هذا القسم) اي الحرم (قوله علم الحرف) يحتمل ان المراد به الكفا الذي هو اشارة الى الكفا
ولاشك في سرهما لما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل ان المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة
على مركبات ويحتمل ان المراد علم اسرار الحروف واما في حق استخدام وغير ذلك (قوله والموسيقى) بكسر القاف علم
يعرف به النغم والتشجيع واداءه واحوالهما وكيفية تأليف السلطان وابتعاد الالان كالعود واول من اخترجه الفارابي
وسمته لعدم غائته والاشتغال بما لا يعني وقد عرفت من ذلك سرمة اقتضاه حرفة (قوله ومكروها) بضم كراهة
الصرم والتثنية ولم يميز المصنف بينهما (قوله وهو اشعار المودين) اي علم لاشعار المودين كابي نواس وغيره والمود
من ولد بين العرب وليس منهم والمراد بذلك الاطلاع على دواوينهم ووادع واقعاتهم مع جميعهم وذكر التقدير
والحدود والشعور والحدود وذلك من المكر وتحرعا (قوله من النزل) ذكر كروا صف المحبوب وفي القاموس مغارة
النساء محادتهم والاسم النزل تحريكه وكفده والتغزل التكليف (قوله وبالجملة) هو من عطف العلم على
الخاص اي على البطالة اي على ما يكون سببا في البطالة واهمال ما يعني والاشتغال بما لا يفيد كالمال
والهدية وشمل ذلك اذ لم يشغل على ذكر ما تقدم يكون سببا في الاشتغال بمكروها تنزيها والله اعلم (قوله
ومما اى استوى الطرفين فعله وتركه سوا (قوله كاشعراهم) اي المودين والتشديد بالمودين لان انقلاب
في كلامهم ما ذكر بخلاف كلام العرب وقد ورد عن ابن عباس سماع كلام الشعراء كثيرا للاستدلال على الفاظ
القرآن وفيهم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله لا تصغفيا) بضم السين المهملة وسكون الطاء المجهمة
الزفة والهمز واللام والراء الكلام المستهين (قوله تم تل) اي الشيخ زين في الاشياء والتظاهر وقد ذكرها المحقق
وشلاصة المقصود منها ما ذكره الشارح فتعالي الله به (قوله ومخطها) اي يحط المقصود منها بخلها فاستأجر قوله ان
القيمة هو غير ما الحديث لان الحديث متعلق على الاوامر والنواهي وهو الفقه عنه لاسا ما اذ افسر النقص بما فسره
او حقيقته من انه معرفة النفس ماله وما عليها واتخاذ كذلك من المسئلة لانه هو المقصود وما يتعلق بالحق
وفي هذا الكلام استعارة شبه الحديث بالشجر يجمع الانتفاع على طريق الاستعارة المكنية والقرينة الاضافة
(قوله وفيها) اي في الاشياء من القوا كذا ايضا نقلنا من اول شرح المجهمة العراقي (قوله كل انسان) اي مطلقا مسلما
او كافرا لان العرب يمتثلون ما كفى الحديث وان احذر كريمة لم يعمل اهل الجنة الخ (قوله له) اي ما ذكره في الاخرة
(قوله وبه) اي ولا يعلم ما اراد الله بشايعه في الدنيا حال حياته (قوله لان ارادته) مصدر مراد به اسم المفعول
اي مراده (قوله غيب) مصدر مراد به اسم المفعول اي غيب عنا (قوله الا لتقها) استثناء من فاعل لا يعلم
وانظر المراد بالتحقاه هل المراد ما بين الفقيه اصطلاح الفقهاء حتى يشمل من يحفظ ثلاثة فروع والمراد به
الفقيه عند الاصولين وهو المجتهد والظاهر ان المراد به المشتغل لامن يحفظ الفروع والقليل واقول هذه
الطائفة اغانيتهم ان لو عين الحلاق الفقيه في لسان الشارع على هذا كيف وقد رجع في تعريفه اختلاف كثير
حتى حله الغزالي على علم التصوف ونسأل الله تعالى من فضله ان يجعلنا واحبا بان ارادهم بشرف الدنيا
والاخرة (قوله غير الانبياء وامامهم) قد علوا ذلك بقينا وذلك ان سلب المعصوم محال كالتله الشرا في تنبيه
المغترين (قوله فانهم علوا) علة للاستثناء (قوله ارادته) اي متعلق ارادته وهو الخيرا واطلق المصدر واراا اسم
المفعول (قوله بصديقت) متعلق بعلوا اي علوا بسبب هذا الحديث (قوله المصدق) اي اذا قال يصدق فيها بسمع
منه (قوله من يرد الخ) يدل من حديث فاجله في محل (قوله وفيها) اي الاشياء من القوا كذا ايضا نقلنا
التصور (قوله كل شيء) من الحلال والحرام والصالح والكذب قال تعالى لسؤال الصادقين عن صدقهم (قوله
الا علم) اي فلا يستل عنه (قوله طلب من بيه) اي امره بما لا يالاة الانية (قوله فكيف يسأل عنه) استهزاء بمعنى

بالكفاية ودخل في الفلسفة المتطوع ومن
هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكروها
وهو اشعار المودين من الغزل والجملة وما ساج
لشعارهم التي لا تحصى كذا في قوله
تقوى من الاشياء والتظاهر ثم نقل في مسألة
الرباعية ومخطها ان الفقه هو غير ما اراد الله
وليس وان الفقه لا يعلم الا بالتحقاه
كل انسان غير الامية لا يعلم الا بالتحقاه
تعالى هو ولا ارادته تعالى به بصديقت الصادق
فانهم علوا ولا يعلم الا بالتحقاه
المصدق من رادته بصديقت الصادق
ونبى كل شيء يسأل عنه المصدق الصادق
الارادته ونسأل الله تعالى به

التي اى فلا يسأل عنه اقوله هذه الآية لا تقيما للمدى لان كل خير سوى ما كان علما وغيره تطلب الزيادة منه في بيان
 الشرع وان تكن هذه الآية دالة عليه ومع ذلك يستل عنه وقال ابو السعود فيه نظر لا يورد في السنة لا تقول
 قد ما عديم القيام حتى يستل عن اربع عن جرمه فيما افناه وعن شيا بهما البلاء وعن ما له من اى شئ اكسبه
 وعن علمه ما ذم فيه سوى وفي الحديث والقرآن جنة لئلا او عليك اى من جهة العمل بعمل منه او بعدمه
 وبالجملة فهذه العبارة غير مسلمة لا يقال ان قوله الاله اى الاطلب العلم والاخذ في اسبابه فلا يستل عنها
 فلا يسأل لما طلبته ولما اخذت في اسبابه لا ما تقول طلب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع ان يستل عن طلبه
 هل قصدت بطله دفع الجهل عن نفسك اوضح الفراء والراءه وانصرف به وجوه الناس اليك لئلا ترى بهما السوء
 ويدل لذلك الحديث من طلب العلم لبارى به السوء الخ (قوله وفيها) اى في الاشياء عن آخر المصنف (قوله عن
 مذهبا) اى عن مذهبها لمحق اذا سئلنا اى المذهب صواب (قوله مخالفتنا) اى في التروع اها اشياء اى البصيرة
 التقهية كالامام الشافعي والامام مالك والامام احمد رضي الله عنهم وفي نسخة من الاشياء مخالفتنا بصيرة
 ابلغ (قوله قلنا) اى في الجواب لسائل وقوله مذهبا الخ مقوله لا تقول وقوله ويجوز ارجع قلنا اى يجب علينا
 ان تقول ذلك ولما قال في الاشياء يجب علينا ان نجيب ما من مذهبا الخ قوله صواب يحمل الخطا (قوله يقول
 ذلك لانه قد قلده ولا يقلد شخصا مع اعتقاده خطأ وانما لم تقطع بانه صواب لئلا لو قطعنا القول بذلك لما صح
 قولهم ان المجتهد يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفتنا) اى في التروع كاسر (قوله خطا) يحمل (صواب) هذا
 بناء على ان الحق واحد وهو المشهور وانما لم يحزم خطأ المخالف في التروع لما تقدم من ان المجتهد يخطئ ويصيب اها
 والمراد ان ما ذهب اليه امامنا صواب هتد مع احتمال الخطا اذ كل مجتهد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر
 واما بالنظر لنا فكل واحد من الاربعة مصيب في اجتاده فكل مقلد يقول هذه العبارة ولسل عن مذهبه
 على لسان امامه الذي قلده وليس المراد انه يكلف كل مقلد اعتقاد خطأ المجتهد الا الذي لا يقلد لان تقليد
 واحدا منهم اقتباس بقدر ضرورة التقليد وهي كون المقلد ليس من اهل النظر في الافة لاستسباط الاحكام
 الفنية فيقلده في العمل قطع فان قلت انه مكلف به ايضا والازم اداء التكليف مع اعتقاده عدم مصيبته
 قلت لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده فيه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهرا حيث فعل
 ما عليه بقوله تعالى (فاستأوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون) وهو الاخذ بقول المجتهد وما لم تخطئ خلاف مذهبه
 معاهو مكلف بما كلفه شخصنا من القول السديد لان الملا فروع المسكي الخشني اها ابو السعود (قوله معتقدنا)
 اى في العقائد كقولنا لاجدوث العالم وان الافعال كلها لله (قوله ومعتقد خصوصنا) اى اهل الاعتزال القائلين
 بان العبد يخطئ افعال نفسه وكقول السجكان العالم القديم بعنا صره الاربعة ولهذا قال في الاشياء واذنا سئلنا عن
 معتقدنا ومعتقد خصوصنا في العقائد (قوله قلنا) اى في جواب السؤال عن ما ذكر وجوبا (قوله الحق ما ضمن
 عليه) اى من العقائد (قوله ما عليه خصوصنا) من الشبه مخالفة لقراءه والشرع وقانونه وليس بالحق بانفسهم
 هنا ما يميم الانشاعة فانهم خالفونا في بعض المسائل كقولهم بان الايمان يزيد وينقص وبعدم صفة التكوين
 فان هذا الخلاف ليس بسايل وليس بشبهة بل لكل وجهة والله تعالى اعلم (قوله وفيها) اى في الاشياء قلنا عن
 بعض الشايخ (قوله العلوم) اى جنس العلوم ثلاثة اى ثلاثة انواع (قوله علم نضج) اى تقررت قواعده وفرغت
 عليها الجزئيات ودخلت اعراضها وفضلت آثارها ووضعت معضلاتها فاده الحلي بابشاح (قوله وما استرق)
 اى ما بلغ الغاية وثابتها بل ما زالت فيه فروع واجمات واشياء لم يقفوا على حقيقتها من كلام العرب (قوله علم
 النضج) الاضافة لبيان (قوله والاصول) اى على العقائد واما اصول الفقه فداخلة فيه ويحتمل ان يكون المراد
 ما هو اعم (قوله وعلم لانضج) اى في تقرركل قواعده ولم يوقفها على آخر وانما تكلم فيها بحسب ما لهم ونفوق
 ذلك لابلغة الله تعالى ولم يكملوا على كثير من برزخاته (قوله وهو علم البيان) المراد به ما بين العلوم الثلاثة
 المعاني والبيان والبدع ولذلك قال الزحشرى ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السهام من الارض اها
 ولم يقفوا على ما في القرء من جبهه من بلاغته ووضاحتها وتكثيره وبعده بل على التزليس قال الله تعالى في تل ان
 اجتمع الانس والجن على ان يأتوا بمثل هذه القرء ان لا يأتوا بمثل ولو كان بعضهم ليه من ظهر امرنا فاما علمنا
 من البلاغة (قوله والتفسير) اى تفسير القرء ان فقد ذكر السيوطي في الاتقان ان القرء ان في اللوح المحفوظ كل

فكل يسأل عنه وفيها الاصل الخ
 مذهبا ونذهب مخالفتنا قلنا وارجع
 مذهبا ونذهب مخالفتنا قلنا
 مخالفتنا يحمل الصواب قلنا
 من معتدنا ومعتد خصوصنا قلنا
 وبما نحن باخس عليه والباقي
 ما عليه خصوصنا وفي العلم بالآراء علم
 نضج فيما استرق وهو علم البيان
 وعلم لانضج لا احتياج ليعلم البيان
 والتفسير

سرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية تختص من التفاسير بما لا يبلغه الا الله تعالى (قوله وعلم نضج) اي قوت قواهم
ويشتغل بربانيه حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج به عامة الخلق (قوله واحترق) اي بلغ الغاية
بحيث لا يحتاج الى مزيد بل اوفى بزيادة الان لا تقبل لان المجتهدين بعضهم اقله معناه النظر في الكتاب والسنة
وترجع الاحكام وايدوا قواعد هذا تفسير مرادوا لا خلا احترقا فمفسد الاشياء (قوله علم الحديث) وذلك لانه
قدم الرامة وذلك لان الحديثين جزام الله خبرا وضعا وكسا في اجاء الرجال ونسبهم والفرق بين اجابهم
ويشواي ما لحظت منهم وفاسد الرواية من صحيحها ومنهم من حفظ المائة الف سنة لثلاثة ومصر وان روى عن
الشي على الله عليه وسلم من الحصة ويندر الاحكام والمراد منها بحسب ما راه كل مجتهد على قدر ماله من
الله تعالى فانكشف حقيقة وعظم لتمامه بحيث لا يضطر وجوده امر في الحديث يؤلف الا وقد وجدته مؤلفا
على الراد زيادة (قوله والفقهاء) المراد ما يعم كتبه ووعدها هو معلوم فترى حوادث الخلاق على
اختلاف مراتبها وتشتبهات امر قومة بعضها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور قد لا تقع اصلا
فصور اعلمها خشية وقوعها او تقع نادوا ولما لم يكن منه مصرا فنادى بسبر وقد يكون منصوبا غير ان
الناظر يقصر عن البحث عن محله وعن فهم ما يقصده مما هو منصوب مشهوره او ينطبق (قوله وقد قال) اي
بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقهاء المذكور الفقه الذي روى عن طريق ابي حنيفة والاضيق الامام مالك
مروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك الخ وطريق الامام احمد عن الشافعي الخ قال لا ترى
يتمل هذه العبارة ان تحمل على ذلك ولوحظت على ظاهرها لا تفتني ان الفقه لم يكتم فيه الا وهو الواقع بخلاف
(قوله الفقه) المراد به الفروع الشرعية فالمراد بالفقهاء ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زعمه الخ) اي من سبب
في كبره وزيادته والاول الظاهر هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحق هو رب العزة عز وجل فشه
تفريع الاحكام الشرعية بالزعم واشتق منه زعم بمعنى فزع الاحكام واستنبط استمارة تسمية تسمية قال
في شرح الطحاوي اعلم ان ابا يوسف ومحمد واخوه الحسن بن زياد تلاميذ ابي حنيفة وابو حنيفة كان تلميذ
احمد وساد تلميذ ابراهيم النخعي وابراهيم كان تلميذ حنيفة وعلمه كان تلميذ عبد الله بن مسعود رضي
الله تعالى عنهم وعلمناهم بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله ومناه) عاقبة (المراد
بالشي تقويمه تأييده بعض الادلة والتفاريق (قوله وحصده) اي جمعه اي جمع ما انتشت منه من قواعده
وقاوده لكن لم يكشفه كل الكشاف فشبّه بجمع الفروع بالحصاد بجامع الضم في كل (قوله النضي نسبة)
الى النضج وهي قبيلة وهو كوفي تابعي حافظ ما ثبتت من الجراح اه زعماني على المواهب (قوله وداه)
اي كشف بعض المسائل ووضعه او اها لا انتفاع (قوله وطسنة ابو حنيفة) اي الظهور خباياه وواضع المقصود
منه (قوله وبجته ابو يوسف) اي ان ابا يوسف عدل في ما تفرع ما وحشية فشبّه بجمع النضج وحقى النظر (قوله
وخبرهم) اي جمع الروايات عن الامام وتقع الفروع وبين ما رجع عنه الامام وظهر الفتا والسعي وتوثق
الحوادث في زمنه فصار ذوقها (قوله فصار للناس) اي باقي الناس ياكون من خبره اي من الفقه الذي دفعه
وحقه (قوله فقال) اي من البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله لانه جعل فيه علامة حصادا
وابراهيم دوايا ولا بد من ثبوتها لانه لم يزل وقد نظم بل قال وقد فند في طريقة اخرى وعلامة بالتسوين
لضرورة النظم (قوله والكل الناس) اي ناس مذهب والامر فيم ظاهره ما بالنسبة للامام مالك فقد نقل فتواه
المالكية ان المدونة التي هي اصل من فهم تعلقها سد بن القرام من امثلة محمد وكان يدكر اجوبة المسائل على
مقتضى قواعد المذهب ثم انه انتقل الى مذهب الامام مالك فابقي اصل الاسئلة وغير الاجوبة على مقتضى
ما رايه الامام مالك رضي الله تعالى عنه واما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن حوله بن يحيى قال سمعت
قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن حوله بن يحيى قال سمعت
محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على ابي حنيفة كان ابو حنيفة ممن وفقه الله وروى الخطيب عن اراد ان يفتخر
في الشريعة عيال على زهير بن ابي سلى ومن اراد ان يفتخر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان
ومحمد بن جعفر بن الحسن الشيباني ذكر ذلك السيوطي في تبيض العيصية في مناقب ابي حنيفة رضي الله
تعالى عنه وعيال من الدول يعني التكليل فكأن ابا حنيفة تكفل لهم بديان ما يحتاجون اليه من امور دينهم
(قوله

قوله لنضج واسحق وهو علم الحديث
والفقهاء قالوا الله زعمه عبد الله
ابن مسعود رضي الله عنه وشا علقمة
تلميذ ابراهيم النخعي
وهو ابو حنيفة تلميذ ابراهيم بن مسعود
محمد بن زكريا بن ابي بكر بن عتبة
قال
وقوله بعضهم
التي زعموا بن مسعود علقمة
صادق لم يراهم
فصاحبه بن مسعود علقمة
فصاحبه بن مسعود علقمة
فصاحبه بن مسعود علقمة

وقوله عليه اى الإمام محمد فالخير لاقرب مذكور (قوله كالمبايعين) الصغير والكبير وقد التفت في المذهب
 تأليف جميع الجامع فوق ما ينسب على اربعين وكل تأليف مجدوم بالصغر فهو من روايته عن ابي يوسف
 عن الامام وما وصف بالكبير فروايت عن الامام بلا واسطة (قوله صار الشافعي قتيبا) اى ما اطلع عليه
 من الكتب لانهم لم يفتصل له هذه الصفة الا بسبب محمد لان الامام الشافعي محمد مطلق قبل اجتماعه على محمد
 وقول الحلي نعم يصح ان يقال قسبيه اطلع الشافعي على مسائل لم يكن مطلقا اطلع قبل فان محمد روى الله
 تعالى ابداع في كفاة استخراج المسائل والا فالشافعي رضى الله تعالى عنه قصبه محمد قبل ورود ما يفيد ذلك وكيف
 يستفاد الاجتهاد المطلق عن ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما الجابيه هو عن قوله والله
 ما صرت قتيبا الا بكتب محمد بن الحسن من ان المعنى ما ازددت بصيرة في الثقة بالذات هو الجواب عن هذه
 العبارة (قوله حديث قال) الحثيئة للتعليل (قوله من اراد الفقه) اى تعلمه فلان من اصحاب ابي حنيفة انظر
 هل ينقص الموجودين في زمنه او يجمع (قوله والله ما صرت قتيبا) اى ما اقردت علمي برفع الفقه (قوله الا بكتب)
 اى بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) اى علم الفقه ثم يحصل ان المراد بالعلم الملكة
 او الادراك او القواعد والضوابط (قوله فوقنا) اى اعلى منا (قوله بدوجتين) اى بمنزلتين ومن ازال الحان
 حسيات والدرج يستعمل في العلو والادرك في السفل والدرجتان لعلهما درجة السفل ودرجة المشقة
 عليه اوا درجة قضاها لجايات المسلمين بالقضا لان ابا يوسف روى القضا بعدل وفي نسخة درجة وهو الاشقة
 في الضيا قال وفي رواية يبي وبينه كابين السماء والارض (قوله فابو حنيفة) اى فاين ابو حنيفة (قوله ههنا)
 اسم فعل اى بعد مكانه عن روى ابي يوسف (قوله في اعلى عليين) اسم لاهل الجنة اى هو في اعلى مكان في الجنة
 وكونه في الاعلى بالنسبة اليهما لا مطلقا لان الانبياء والاصحاب ارفع منه درجة قطعا وما الله داعيهم
 اجعلني مع الذين في الاعلى فيصلى على ان المراد في الاجتماع والمراسلة لا في الدرجة والمرتبة ومنه قوله تعالى فائتوا
 مع الذين اتعاه الله عليهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) استفهام انكاري بمعنى التثنية اى كيف
 لا يبطي هذا المكان الاعلى (قوله وقد) الواو والعال (قوله وضوء العشاء) اى الاخرة كما في مقدمة القزويني (قوله)
 اربعين سنة) قال مسعر بن كدام اتيت ابو حنيفة في مسجده فقرأت فيه صلى الفداة ثم جلس للناس في العلم حتى
 يصلى الظهر ثم يجلس الى العصر فاذا صلى العصر جلس الى المغرب فاذا صلى المغرب جلس الى العشاء فاذا صلى
 العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى يتفرغ للصلاة لا تعاهدت فلما اهدأ الناس
 شرح الى المسجد فانتصب للصلاة الى ان اطلع الفجر فلما اصبح دخل منزله وليس ثيابه وخرج الى المسجد
 وصلى الفداة فجلس للناس الى الظهر ثم الى العصر ثم الى المغرب ثم الى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي
 ان الرجل قد غشط الليلة لا تعاهدت الليلة فتعاهدت فلما اهدأ الناس خرج الى المسجد فانتصب فقلت كتمه
 في الليلة الاولى فلما اصبح دخل منزله وليس ثيابه وخرج الى الصلاة فقلت كتمه في يومه حتى اذا صلى العشاء
 فقلت ان الرجل قد غشط الليلة والبلتين لا تعاهدت الليلة فتعاهدت فقلت كتمه في ليلته فلما اصبح جلس
 كذلك فقلت في نفسي لازمنة الى ان يموت او اموت قال فلا زمته في مسجده قال ابنه ماذا بلغني ان مسعرا
 مات في مسجده في حنيفة في مسجد رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه رضى الله تعالى عنه
 حنيفة الذي قواه على الطاعة فقال اني دعوت الله تعالى بجماعته على حروف بالمالخ وذكر ذلك
 في المقدمة القزوينية اه وقال السيوطي في تبصير الحقيقة روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال
 سمعت مسعرا بن كدام يقول دخلت ذات ليلة المسجد فأتيت رجلا يصلي فاستلمت قرآنه ثم قرأ سمعا فقلت
 يركع ثم قرأ التثنية فقلت يركع ثم الصف فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة فظننت فاذا هو
 ابو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن مصعب قال ختم القرآن في ركعة اربعة من الائمة وعد منهم
 ابو حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان ابو حنيفة يوما ختم القرآن في شهر رمضان حين
 شخه تروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت اسد بن عمرو يقول صلى ابو حنيفة فمما حفظه عليه صلاة
 الفجر وضوء العشاء اربعين سنة وكان عامة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة حفظه ختم القرآن
 في الموضوع الذي روى فيه سبعين الف مرة وروى الخطيب عن حماد بن ابي حنيفة قال لما مات ابي سألنا

وقد ظهر عليه تحاشيه سكران
 والسيوطي والابن السوادي
 صف في اليوم الذي تملأه من الشافعي
 وتصف حنيفة من ابي ابي حنيفة
 رضى الله عنه ونسب ما كان في فقه
 اليه كونه واهل البيت
 وقد اصابنا ابي حنيفة فان الحان
 الفقه فلان من اصحاب ابي حنيفة
 قد تيسر لهم واقفا صرت بن ابي حنيفة
 محمد بن الحسن وقال سمعت ابا حنيفة
 روى محمد بن النعمان تحت ما فعل القزويني
 قال غفرل فقال لاوردت ان اهدأ
 ما جعلت هذا العلم فيك فقلت
 ابو يوسف قال فورا قد ربيت قلته
 فابو حنيفة قال فهاهنا التفت في اعلى عليين
 كبرت وقد صلى الفجر وضوء العشاء اربعين سنة

الحسن بن نخاعة ان يتولى غسله ففعل فلما غسله قال رحمتك الله وبفضلك لم تقطر منذ ثلاثين سنة ولم تسوه
عنك بالليل منذ ثمانين سنة هذا تعبت من يديك وفضحت القراوى الخطيب عن ابي يوسف قال بيتا
اذا مشى مع ابي حنيفة اذ صحت ويلا يقول لرجل هذا ابو حنيفة لا ينالم القليل فقال ابو حنيفة والله
لا يفتر على ما لم يفعل وكان في القليل عذابه صلاته ودعا ونضره اه (قوله وبها) اى رقبته فيه اى التمام (قوله
قصة مشهورة) ذكرها العلامة الحافظ التميمي القسبي وهي ان الامام رضى الله تعالى عنه قال رايت وب
العزة في التمام تسعون مائة قتلت في نفسي ان رايت عمام المائة لاسانته ثم نضو الخلاق من عذابه
يوم القيامة قال فرأيت صباه ونعالي قلت حارب عيارك ورجل ثنائك وقدست اجالك ثم بغو عبادك
يوم القيامة من عذابك فقال صباه ونعالي من قال بعد الغدا تو العشي صبحان الا الذي الايد صبحان الواحد
الا حد صبحان القرءة الضو من صبحان الف الف صبحان من صبحان من صبحان من صبحان من صبحان من صبحان
الخلق فاحصاهم عدد صبحان من قسم الرزق ولم ينس احد صبحان الذي لا يحد صاحبه ولا ولا صبحان الذي
لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد فصح ان عذابي اه (قوله بحجة الكعبة) اى خدم الكعبة ولا يكونون الامن بق
شبهة لقوله من الله عليه وسلم بلدهم خذوا الى مشايخ الكعبة خالفة فالتقوا قوله بالدخول اى فى الدخول
والعرض عن المضاف اليه اى فى دخوله (قوله على ظهرها) قال الجلبى فيه اه تخالف للسنة اه وذكر
الشرب بلاى وقوله ابو السعد فى شرح سننه ان القراع اخذ من نصب القدمين ونفسه والقراع اخذ من يعقد على
قدم مرة وعلى الاخرى من فترى وهذا هو محل ما نقل عن الامام حين دخل الكعبة وصلى ركعتين يجمع
القرءان واقتضى احدى قدميه فى الركعة الاولى وفى الثانية على قدمه الاخرى اه وبغيره قلت ويعقد هذا
الاحتمال التعبير بالظهر يعضهم وهو صاحب درة الاسرار نقل عن الفقيه المعنوى انه لا يوقف على رجل
واحدة فى القراع بل لانه مكروه وبغيره اذا فى النوازل فغير اه ويصحب ان يكون الضعيف فى ظهرها البني
فى الاولى واليسرى فى الثانية (قوله وناجوه) اى ساهه سر (قوله وقال الهوى) عطف نفسه على (قوله) ناجو (قوله
الضعيف) عن القيام باداة تمام ما ينبغي لتمامك (قوله حق عبادك) من اضافة الصفة الى الموصوف اى
عبادك الحققة اى اى تلتقى بمجاللات بل هى بقدر ما فى نفسه (قوله لكن عرفك) استندوا على ما توهم ان عدم
عبادته حق العبادة تنشأ من عدم المعرفة والمراد انه عرفه بصفاته الدالة على كبرائه ومجده واحسانه ودوام
مناشدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات (قوله من معرفتك) اى
معرفة الحققة الى التامة انشائية (قوله فوب من الهوى اى جعل نقصان الخدمة هبة لكمال معرفته والمغنى
انه وان لم يستحق الاكرام نقصان الخدمة فأكرمه فضلا لكمال المعرفة اى جعل هذا مكرا بهذا او مقابله
ويصحب ان الضعيف اى فوب محذوف اى فوب نقصان خدمته اى لا تؤاخذ بها واللام فى السكال للذليل
(قوله هاتف) هو صوتك يسمع صوته ولا يرى شخصه (قوله من ياناب) اى من ناحية من نواحى الكعبة المطهرة
والظاهرة اه لك يتكلم عن الحق تبارك وتعالى (قوله قد عرفتنا) اى بصفاتنا (قوله غفرنا لك) اى سترنا عليك
ما صدر منك بما عديته بالنسبة لتمامك (قوله من كان على مذهبك) بيان لى اسمه وهذا تشديد حسن والمراد
بمن على مذهبه الاخذ باحكام مذهبه حلالها وسراهم واقرضها وبها وبها ومسئولها ومنه وبها ووافق السنة
والكتاب ولم يفرغ وليس المراد ان من قال اى حتى غفره (قوله اى يوم القيامة) متعلق بقوله ولا تسلك اى غفرنا
لا تسلك طائفة بعد طائفة الى يوم القيامة (قوله وقيل لاي حنيفة) ذكر فى التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف
فى فضل السبق وعبارته ولهذا قال ابو يوسف حين قيل له اى ادرت العلم قال ما استنكتك من الاستفادة
وما جئت بالافادة ولا مانع من تعددها ثم قال قيل لاي حنيفة رضى الله عنه بما ادرت العلم قال انما ادرت
العلم بالمجد والفكر وكافهمت وقتفت على فقه وسكمت قلت الحمد لله فازداد على اه (قوله بالافادة) اى
بافادة الغير بما عديت وما استنكتك من الاستفادة اى طابى الافادة من الغير قال صاحب التعليم وسعت الشئ
الى الامام الاجل الاستاذ غفر له بن الكداى يقول كانت حاضرة اى يوسف امانة عند محمد وجميعها الله تعالى فقال
لهاهل تحفظن من اى يوسف فى الفقه شيئا فقال لا الا انه كان يكرر ويقول سهم الدور ماخذ حفظ ذلك منها
وكانت تلك المسئلة مشكلة على محمد فارتفع اشكاله بهذا الكعبة فعلم ان الاستفادة ممكنة من كل احد (قوله

تخرج حيا ويغيب حيا ولا تدرى فى المنام
ما تدرى ولم اقص مشهور ولا جليل الاخرة
انما ان حية الكعبة على رجل الفى ووضع اليسرى
من العودين على رجله اليسرى ووضع
على ظهرها حتى يمس القدمين والاسم
ويجد ثم قام على رجله اليسرى ووضع
البني على ظهرها حتى يمس القدمين
بكي وناجى به وقال الهوى ما صلبك هذا
العبد الضعيف حق عبادتك لكان
تسعى معرفتك فبصحت خدمته من جانب البيت
معرفته ثم فاقه من ناحية المعركة وقد خدمنا
بابا حنيفة قد عرفناك والى ابن ابيك
فاحسنت الخدمة وقد غفرنا لك اى ادرت العلم قال ما جئت
بمن كان على مذهبك اى ما جئت
بالافادة وما استنكتك من الاستفادة

مطافير) وقع التبعي في مقدمة الفزوى وفي تبين الصفة بمسعين كدام (قوله من جعله) اي الامام الاحتفا
رضي الله تعالى عنه (قوله ان لا يخاف اي من عوكل الدنيا والارثوقام كلامه وان لا يكون فرط في الاحتياط
لنفسه كما ذكر في المقدمة (قوله وقال) اي مسافر سلب في المقدمة هذين البتين لا في يوسف حيث قال انتدني
الاستاذ الاديب ابو يوسف يعقوب بن اسد روحه الله تعالى عفا رعبا راعا لشارحها انشا الله الامران لا بعدل
قوله قال اي قلاعن الغير (قوله فيه) اي في الامام اي في مدحه (قوله حسي) انهم يحس كافي مبتدأ ووصاف
اليه وما اعدته خبره وقوله دين النبي المريد من قوله ما اعدته وهو على تقدير مضى اي تدبر دين ويدل عليه
ثم اعتقادي (قوله من الغيرات) اي من افعال الغير والقرامات (قوله ما اعدته) اي ماهايته وحصلته (قوله
يوم القيامة) متعلق بحسي وكذلك في رضى الرحمن اي في الاسباب التي توجب الرضوان بي ان لا دور
المقتضية للرضى كثيرة تكفي منها هذان الشيان وهذا دين النبي ومذهب النعمان ويحصل ان يوم متعلق
بقوله بعد ذلك في رضى الرحمن (قوله في حرم) اي في رضى الله تعالى عنه (قوله في حرم) اي في رضى الله تعالى عنه
كلام الله تعالى في بي حرم واعلم الله تعالى فضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وانا اقترع برجل من ادق)
المصير ومن هذا مدح امته لا نك في شرحه بالصالحين من امته واهل الزهد والورع وليس المقصود انه تزاد به
درجته بل النبي في اعلى مراتب الكمال (قوله اسمه نعمان) قال في تبين الصفة في ذكر له الامام الاعظم
قال الخطيب في تاريخه انبا نا القاضي ابو عبد الله الحسين بن عبد الله الصديقي انبا نا هرن بن ابراهيم المقرئ
حدثنا مكرم بن اسد القاضي حدثنا احمد بن عبيد الله بن ثاذان المروزي حدثني ابي عن جدي سمعت ابا هاريل
ابن جاد بن ابي حنيفة يقول انبا نا اسحاق بن جاد بن النعمان المروزي ان من ابنا فارس
الاسرار ما لا يقع ما وقع عليه نارقته ودرجتي سنة ثمانين في حلي بن ابي رضى الله
عنه وهو صيرف دها له بالبركة فيه وفي درجته ولكن رجس من الله ان يكون قد استجاب ذلك ليلي بن ابي
طالب فشا اه وقوله وذهب يهودي الخ ابي عن اهل امانات قبل الثلاثين من الهجرة وقوله الامامة ثمانين
من الهجرة ورواي للشارح ان نا اولد الامام عليا فدعا له ولزنته ولزنته ولزنته ولزنته ولزنته (قوله
هو سراج امي) اي المنور اي امي شبهه بالسراج يجمع الاهداء في كل والمشيء امي على فلا يجمع من طرف
التشبيه (قوله بغضوني) اي على الملائكة وحصل على اسمهم (قوله وانا اخفوه) ان قلت ان احصاه رضى الله
عنه اجمع افضل من ابي حنيفة قطعاهم احق بالافتقار واجيب بان الافتقار من حيث العهد وجد في زمن
انقطع فيه العصاة وذهبت السنة بعض ضعف حكمان وجوده في زمانه رحمة المخلوق وتبع عظيم فمن حيث
هذا المصلحة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا في سعيد بن جبير لما قتله الخراج انه قتل به سبع عشرة مرة وقتل
بغيره كل انسان مرة واحدة مع انه قد قتل عبيد الله بن الزبير وغيره من الصحابة وهم افضل منه قطعا فما حجب
عن ذلك بما ذكرناه (قوله من احب) اي جلدني باحبيته انه يحب كونه متمتلا للادام ومبتغيا لقواته وليس
المراد حبا بالاتباع بل المراد هو الالجاب هو الالجاب في المأمورات والمجبات (قوله ومن ابغض) يقال ابغض
وابغض والاول اخص (قوله الضياء الملتوى) هو شرح مقدمة الفزوى (قوله كذب على النبي عليه
الصلاة والسلام (قوله تعصب) اي حبة وان كان الحق ولبيد كرم احب الضياء هذا في فضل المناقب وانما ذكر
حدثنا آخر نقله من رواية ابي هريرة في امي رجل اسمه النعمان وكنته ابو حنيفة هو سراج امي وكبره ثلاثا
قال في الضياء قال ابي الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه) اي هذا الحديث
(قوله بطرق مختلفة) اي باساليب متعددة اي فلا اقل من ان يكون ضعيفا لاموضوعا على ان الضعيف اذا كثر
طرقة روي الى مرتبة الحسن فتراعى ان هذا الحديث حسن لكثرة طرقة (قوله في مناقبه) اي لميراني الى
الضياء فيه (قوله التستر) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لاصعد الميثاق الذي اخذ الله في في عالم
الذوق في لاري اولادى من هذا الوقت الى ان اشرعهم الله الى عالم الشهود والظهور (قوله لو كان) اي وجد
فكان تامة (قوله امة موسى) خصوص الكونهم كتر الامم ما عدا امة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم عليه عيسى
عليه الصلاة والسلام (قوله مثل ابي حنيفة) اي شخص مثله في الدعاة وبذل النصيحة (قوله لما هو دوا) اي لما
صاروا يواسي اليهود يهود الكونهم يهود عند قرأتهم اي يتأيلون وقيل لانهم من الاديود ابن اسرائيل

وقال مسافر بن كدام من جهة منه ويتر
الله وجون ان لا يخاف وقال فيه
حسي من الميراث ما اعدته
يوم القيامة في رضى الرحمن
يوم القيامة
دي الى محمد بن ابي رضى الله
ثم اعتقادي في رضى الله
ومنه عليه الصلاة والسلام ان آدم
اقترع وانا اقترع برجل من ادق
نعمان وكنته ابو حنيفة هو سراج امي
ومنه عليه الصلاة والسلام ان آدم
الايام بغضوني وانا اقترع برجل من ادق
من احب عددا حسي ومن ابغض
فقط انبغض في كذا في الضياء الملتوى
فقط انبغض في كذا في الضياء الملتوى
وقول ابن الجوزي انه موضوع تعصب
لاندهو بطرق مختلفة وروى الجوزي
في مناقبه بسند اسهل بن هذا الله
التستر انه قال لو كان في امة
ويشبه مثل ابي حنيفة لما يرون ما

ولا تصروا لصليبكم

وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه الآية لا تظهر إلا في أولادهم وداخلة مع ان المسيح عامة وفي شريعة
 شيخنا محمد صادة العدي على المولدة اليهودية من اليهود وهو الثوب والملي الأبرجوع من شيء إلى عنده يقال
 هادئاً ثوباً مالاً وزرع من خير البشر وعكسه هو ذاك لانهم تأوا من عبادة الجبل أو مالاً من الحق
 إلى الباطل ووجهوا من الخير إلى الشر وخطوا في اعتقادهم وهو عرب يهودا بالمال المحبة ابن يعقوب له لقاء
 (قوله ولا تصروا) أي ولا صاروا أنصارى هو أنصارى لانهم سكنوا بلداً يقال لها ناصرة وقيل لدعواهم قصرة
 عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة لمعنى وشرب قنوطه لانهم ذابوا رجوع لامة موسى وقوله ولا تصروا
 يرجع لامة عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تنقض الوقوع كقوله عليه السلام لو ان ابراهيم
 لسكان ثياباً أو ابن المملوك كان في زمن الفتنة وشلوهم عن الرجل مثل إلى حنيفة وبما زاهد لا كحارهم
 الذين أخذوا الرشي وأحقوا الأحكام وعلموا كيف ينبغي في الله عليه وسلم فمما ملحوا على ذهاب وياهم لما
 شهروا ابنه لاداموا على مله اليهود الملة الباطلة التي غيروا فيها ويدلوا بل كان يرشدهم إلى دين موسى وعيسى
 ومن ديتهم إلى ايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله اعلم (قوله ومناقبه) أي مناقب الامام حال
 السيوطي في تبيين العصبة قد ذكر الامة ان النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك في حديث يوشن
 ان يضرب الناس أكاد الأمل يطلبون العلم فلا يجدون احداً اعلم من عالم المدرسة وبشر بالامام الشافعي
 في حديث لا تسبقوا قبري فان علمها جلاطيات الارض علماً اقول وقد بشر صلى الله عليه وسلم بالامام
 أبي حنيفة في الحديث الذي أخرجه ابو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا لكانت رجال من ابناء فارس وأخرج الشيرازي في الاغلب عن قيس بن سعد
 ابن عباد رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقاً بالثريا لكانت رجال من ابناء فارس
 وحديث أبي هريرة في صحيح البخاري ومسلم بلطف لو كان الايمان عند الثريا لكانت رجال من فارس وفي لفظ مسلم
 لو كان الايمان عند الثريا لذهب رجل من ابناء فارس حتى يتناول في مهم الطيراني الكبير بلطف لو كان
 الايمان معلقاً بالثريا لاستأله العرب لثا رجال من فارس وفي الطبراني ايضا عن ابن مسعود رضي الله
 عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقاً بالثريا لكانت رجال من ابناء فارس فهذا الاصل
 صحيح يحد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن الخبر الموضوع اه والمناقب جمع منقبة وهي انصاف
 الجيدة من جملتها ما روي ان الخطيب عن أبي يحيى الجماني قال سمعت ابا حنيفة يقول رأيت رؤيا فزعتني
 رأيت ابي يمشي قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأتيت البصرة فاعترت وجلا يسأل محمد بن سيرين فسأله فقال
 هذا رجل يشرأب راحبا رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخطيب عن أبي وهيب ابن خرازم قال سمعت محمد
 بن المنار يقول لو ان الله افاض على بني حنيفة وسفيان لكانت كسائر الناس وروى الخطيب عن جبر بن
 عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أترى ان
 تكون من غلمان أبي حنيفة قال لا اجلس الناس إلى احد انتفع من مجالس أبي حنيفة وروى رويح بن عبادة
 قال كنت عند ابن جبري سنة تسعين ومائة وانا ممت إلى حنيفة فاسترجع ورجع وقال أي علم ذهب وروى
 الخطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المنار اذا اجتمع سفيان وابو حنيفة فمن يقوم لهما على
 قنطرة وكان يقول اذا اجتمع هذان على شيء فذلك يعني الثوري وابا حنيفة وكان يقول ان كان احد ذنبه في ان
 يقول براه فابو حنيفة يقول براه وقال عبد الله بن داود اذا ارادت الائمة او قال الحديث فسفيان واذا اردت
 تلك الذخائر فابو حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على
 اهل الاسلام ان يدعوا إلى حنيفة في صلاتهم قال وقد كرهت فقلت عليه السلام والفقهاء وروى الخطيب عن احد بن
 محمد البجلي قال سمعت شدا بن حكيم يقول ما رأيت اعلم من أبي حنيفة وروى عن اسماعيل بن محمد القاسري
 قال سمعت مكي بن ابراهيم ذكر ابا حنيفة فقال كان اعلم اهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معين قال سمعت
 يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما سمعنا احسن من رأي أبي حنيفة وقد اخذنا ما كثر اقواله وروى
 الخطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت مكي بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فما رأيت فيهم اذرع من
 أبي حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حفص البزاز قال كان حفص بن عبد الرحمن شريك أبي حنيفة فبعث

لله في رقعة يحتاج واحدا من قلوب كذا وكذا مما فاذا بعته حين بعه فباع حصص المتاع ونسي ان يميز
 ولم يعلم من يبعه فباعا لم اوحية بذلك تصدق بين المتاع كله له ما نقله الجلال رضى الله عنه (قوله من
 ان تصير اى من حصرها وجعلها في كتب فمن جمعها في كتاب ليستوفها (قوله سبط ابن الجوزي) السبط
 والغنيذ يطلقان على ولد الولد اى كان ذكرها كان اوافق وتخصيص السبط باب البنت والغنيذ باب الابن
 اصطلاحية وبعضهم نقلها عن اهل اللغة (قوله الانتصار) اى انتصار الشيخ الامام وعبر فيه بالمطابقة
 للاشارة الى ان ذلك انتصار الله تعالى به (قوله الامام) هو المتقدم على غيره ولا شك انه قد سبق الكل وقيل لهم
 باب الاجتهاد (قوله غيره) اى غير سبط ابن الجوزي (قوله من ذلك) اى من المجتدين والتأليف في مناقبه كثير
 البعض يختصر والبعض مبسوط (قوله والحاصل) اى حاصل امر الى حنيقة وشأنه في فضله (قوله من اعظم
 معجزات) لانه قد اخبر به قبل وجوده بالاجابات الواردة قال ذكرناها آتفا فانها جلت عليه فلما اختلف
 المجتدين الاخرين فان حديثه لا تسبوا قريشا فانها جلت عليه طياق الارض عظماء بعضهم من ابن عباس
 وكذلك جلت حديثه عالم المدة على احد العلماء الذين كانوا بالمدية بخلاف هذا الحديث فانه ليس له محل
 الا الوحيفة واصحابه (قوله بعد القرآن) متعلق باعظم وليس المراد بالمعجزات حقيقتها فان المعجزة ما اقترنت
 بالصدق بل المراد بالمعجزات الكرامات التي اكرم الله بها امته لما تقدم من انه سفل على الامة للسنن والشيعة وصهم
 وعلمهم وفيه انه لا يشترط التصديق لكل معجزة (قوله وحسبك) كافيك او اسم قل به في يكفي ولكاف فيه
 اسم او صرف شطاب (قوله اشترا مذهبه) عبرة لاقتدال اشارة الى ان ذلك شجرة عظيمة لا تأكل وهذه الشجرة
 باعتبار بعض الاماكن او المراد بالاشتهار بين العامة لا اعية سبق الاجتهاد ويدل ذلك قوله بعد ما قال قولا الخ
 (قوله قولا) اى سوا تائب عليه او رجع عنه (قوله الاخذ به) اى قال به او اعتقده (قوله امام من الائمة الاعلام)
 يحتمل ان المراد بالائمة اهل مذهبه فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبه وان خالفه في نحو
 الثلث من المذهب لكن المخالفة براهنته واعتدله على المراد ائمة المذاهب فالمراد بالخذ الموافقة في الاجتهاد
 لان المجتهد لا يثبت مذهبه (قوله وقد جعل الله الحكم لاصحابه) اى للتصرف بالشريعة والسياسة من اجل
 الخ والمراد ان ذلك فهم وان كان في بعض البلاد دين بعض وليس المراد ان ذلك لا يكون لانهم ليس
 في العبارة حصر وقول الحلبي ان اراد بالحكم السلطة في زمنه وبمده بكثير كان الحكم للعباسين ومذهبهم
 مذهب جدهم فيقال في ذلك يمكن ان يشام من امرهم كان يقول قول النعمان والذي كان يقول بقول ابن
 عباس الخليفة الا على انه يمكن ان يقال ان مخالفة الامام لابن عباس في زمنه الحائل كسئلة الاستئنا
 والافتد واقفه في كثير كعدم ويزيت الاخوة الاشقام مع الاخوة لام في المسئلة المشتركة وكسقوط الاخت
 في الاكدمية وغير ذلك وصحة الاستئنا في الدين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهبه
 في اغلب الاحكام وقوله بعد ذلك وان اراد القضاء فهذا غير مختص قد علت عما ذكرناه ان الشارح لم يدع
 الاختصاص فهذا ساقط ايضا والله اعلم (قوله من زمنه) اى الامام (قوله الابام) اى ايام المؤلف والى امامنا
 ايضا كتر حوادث الامام في هذه الاحيان على مذهب الامام اى حنيقة النعمان رضى الله تعالى عنه (قوله
 الى ان يحكم بمذهبه) اى ويستقر ذلك الى ان يحكم قال الحلبي المراد به ويجتهد ويوافق اجتجاده مذهبه على ان
 الشافعية يقولون بوجاهة اجتجاده الشافعية رضى الله عنه اه اقول والذي ينبغي طائفة الحنفية ان لا يتكلموا
 بهذه الافعال الموهمة فانها موبغة للتكلم فهم بل ان بعض الحق يسبون الامام ويتنون عنه الاجتهاد
 فالاولى تحينه ولزك ما نقله صاحب الذخائر المهمات عن صاحب الاشاعة وما نقله عن على القاري فانه
 عظيم جد او منع للاكاذيب التي كذبها بعض المدة سابقا لاحقا قال في الذخائر خاتمة قال صاحب الاشاعة
 وقع لبعض جهلة الحنفية انه ادعى ان كلاما من عيسى والمهدي يقلدان مذهب الامام اى حنيقة رضى الله عنه
 وذكره بعض مشايخ الطرقي ببلاد الهند في تصديقه شاع في تلك الديار ثم وقت تشيخ على القاري الهروي
 الحق نزل مكة الشرف فدرسه الله تعالى على تأليف معاه المشرب الوردى في مذهب المهدي نقل فيه هذا القول
 ورد عليه وادشاه ووجهه ولتنقل كلامه هذا مختصرا فانه اهون القبول بعلوم الحنفية فانهم جاءوه على
 نقول اهل مذهبهم وان لم يتعلق بالنقح قال رحمه الله تعالى وقد عارضني في هذه القصة بعض مسئلة التقليد

من ان تصير وصفتها سبط ابن الجوزي
 مجتدين كثيرين وصفا لا يتعارف اماما
 الامام رضى الله عنه اكثر من ذلك
 والمواصلان المباشرة النعمان اعظم
 معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك
 من مناقبه اشهر من هذه ما قال قولا
 الاخذ به امام من الائمة الاعلام
 الله الحكيم لا يضل ما رزقه
 الى هذا الايام الى ان يحكم بمذهبه عيسى
 عليه الصلاة والسلام

[illegible]

ثم قال عيسى جبريل عليه السلام بم قال او القاسم هذه المرتبة قال برضى والحمد لله نقل من كتاب ابي الحسن
قال الشيخ علي القاري ولا يخفى ان هذا معروكا كنهه ولحنه كلام بعض المحدثين الذين في فساد الدين في انفسهم
الذي قال الله تعالى في حقه عبدا من عباده انما رجعت من عباده رجعتا وعباده من عباده رجعتا وعباده من عباده رجعتا
عليه السلام كيف يكون من جلة تلامذة ابي حنيفة ثم عيسى وهو من اولى العزم بما يجد احكام الاسلام من
تليد تليد ابي حنيفة وما سرحهم التليد حيث اخذ عن القاضى في ثلاث سنين ما تعذر القاضى في ثلاث سنين
واضح منه ان انا القاسم القشيري ليس محدودا في طبعات الحنفية ثم العجب من القاضى عليه السلام انه ادرك
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يتعلم منه ولا من علماء الصحابة الكرام كعلي رضى الله تعالى عنه باب مدينة العلم
واقضى الصحابة وزيد رضى الله عنه افرضهم واي بن كعب رضى الله عنه اقرامهم وهماذين جيل رضى الله
عنه اعلمهم بالحلل والحرام ولا من علماء التابعين كالقواء السبعة وسعد بن المسيب بالمدينة وعطاء بن
الحسن بالبصرة ومكحول بالشام وقد روى في جملة ما يروى عنهم في علمنا هؤلاء في اوائلهم في
قال في هذا مما لا يخفى بطلانه على القول الحنفية حتى علماء المذاهب اشدوا هذا القائل على وجه الضربة
في جعلها خلافا على قولهم الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا ان اجدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكلية
ثم لو فرضت لما في منقول من الخطأ في مما يمتدح الله تعالى نقصان معقوله لصار كتابا مستقلا الا اني افرشت
عنه صفحا لقوله تعالى خذ العروة واخرى بالعروة واعرض عن الخاطئين فيقول القائل بل وكثر فيها الظهور
لا سيما فيما ابرز بالنسبة الى نبي الله عيسى عليه السلام اجمع على نبوته سابقا ولا حقا فمن قال بسلب
نبوته كفر سقا كما صرح به الامام السبكي فان النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد موته وما حدثت
لا يروى بعد في باطل لا اصل له نعم ورد لا يروى بعد في معنى عند العلماء لا يحدث في شرع ينسخ شرعه
وقد صرح الامام السبكي في تصنيفه ان عيسى عليه السلام يحكم بشرعة نبيها بالقرآن والسنة وحديثه
يترجم ان اخذته السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المناقضة من غير واسطة او بطريق الحق والالهام
وقد روى عن ابي هريرة رضى الله عنه انه لما اكبر الحديث واكثر عليه التماس قال لئن ترك عيسى بن مريم
عليه السلام قبل ان اموت لاحد عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصديق وقوله فيصديق دليل
على ان عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج الى ان يمشيها من
احد من الامة حتى ان ابا هريرة رضى الله عنه الذي جعمن النبي صلى الله عليه وسلم احتياج الى ان يلما
اليه ليدفعه فيارواه وزكاه فان قلت هل ثبت ان عيسى عليه السلام بعد نزوله باسمه الوحي فالحول
فمن ثبت في حديث النواصب بن جحان رضى الله عنه عندهم وغيره فان فيه فيقول عيسى الدجال عند
باب الله الشتر في قبضاتهم كذلك اذ اوصى الله تعالى الى عيسى بن مريم ان قد اشرقت لك مبادي الابدان فبقا لهم
فخرز عبادي الى الطود الحديث ثم انما هو ان الخاتم اليه بالوحي هو جبريل عليه السلام بل هو الذي تقطع
به ولا ترد فيه لان ذلك وظيفته وهو السفر بين الله وبين انبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد اخرج
ابو اساتم في تفسيره انه وكل جبريل عليه السلام بالكتب والوحي الى الانبياء عليهم الصلاة والسلام واما
ما اشهره في السنة العاشرة ان جبريل عليه السلام لا ينزل الى الارض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
فلا خلاف له وقد ورد في غير ما حديث نزوله الى الارض كقوله وموته من جوت على طهارة ونزوله اليه القدوس
ومعنه الدجال من دخول مكة والمدينة الى غير ذلك ثم وقعت على سؤال رفع النبي صلى الله عليه وسلم الى السموات
العسقلان هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقرآن والسنة الى السنة التي ياتيها الكرميون
الكتاب والسنة من علماء ذلك الزمان قالوا لا بل ينزل في ذلك شيء من شرع والوحي ياتيهم عيسى عليه
السلام انه ينزل في ذلك من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصالحهم في امته كما تقاضاه منه لانه في الحقيقة قد خلطت عنه
اه ما اردنا قوله من كتاب الاشاعرة الشيخ علي القاري طبع في عامه الله بالعلم الذي به وفي غاية التشابه ثم
ودايعا قول القائل ان المهدي يولد اما حنيفة ماله لالة الشافعية لكنه غير الله محمد بطالع وهو محالف
ما من الشيخ يحيى الدين في الفتوحات ان المهدي لا يعلم القيس ان يصح له وانما يعلمه ليعتبه بما يحكم للمهدي
الاجاب باني اليه الخلفاء من عند الله تعالى الذي به الله تعالى ليسدده وذلك هو الشرع الحنيفي المهدي الذي

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفعت اليه ثلث النازلة لم يحكم فيها الا بحكم المهدي فيعلم ان ذلك
 هو اشرع الحكمي فيحكم عليه القياس مع وجود النصوص الثلاثي منه الله تعالى لماها ولذا قال صلى الله
 عليه وسلم في منته يقهر ائري لا يخطئ معرفة الله متبع لا مشرع احكام القنوحات قطي هذا المهدي ليس
 بمجتهد اذا اجتهد يحكم بالقياس وهو يحرم عليه الحكم بالقياس ولان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه
 معصوم في احكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبني على عدم جواز الاجتهاد حتى الانبياء عليهم
 الصلاة والسلام وهو التحقيق والله التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقترا من وجوه
 كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها ان اقسام القسري من الفقهاء الشافعية ومشايعه
 في الفقه والحكام والتصوف معلومة كما نطق به بسالته المتداولة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه
 لا يعرف له من التاليف غير كتاب الرسالة لا كتب معروفة وقالف فضلا عن ان كتاب ومنها ان في زمن المهدي
 النازل عيسى عليه السلام في زمانه انفقها في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي لذهاب جاههم
 وعلمهم والقرآن باق اذ ذلك لم يرفع الا بعد موتها كيف يجوز ان يصح عيسى عليه السلام ويعطل احكام المسلمين
 الى ان يذهب الى نهر جحيم ويشرح الكتب وكمن حدود وخصومات ووقائع في تلك المدة ومنها ان جبريل عليه
 السلام اذن انزل عليه وامر بان يذهب الى جحيم فترزله عليه بالوحى ما المانع منه فيعلمه شرع النبي صلى الله عليه
 وسلم ولا يصحجه الى كتب ابي القاسم ومنها ان الخضر عليه السلام الملقب بالقياس حتى عند نزول عيسى عليه
 السلام فانه هو الذي يقتله الله حال ثم يحبسه فلم لا يعلم عيسى عليه السلام كامل ابا القاسم حتى لا يكون بين عيسى
 عليه السلام وبين ابي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها ان القرآن باقيا والمذاهب باقية كيف يصلون
 المؤذن يؤذن وانه يقول للمهدي تقدم فانها لك اقيمت فان لم يكن القرآن باقيا والمذاهب باقية كيف يصلون
 وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالقرون الثلاثة التي هي خير القرون
 ومنها ان الخضر عليه السلام الذي يخاطب ربه ويأمره بالانزال ربه ان يعلمه الاسلام
 من غير واسطة احد حتى يعلم من قرب ابي حنيفة ومنها ان الخضر عليه السلام ما كان يكون مأمورا بشتم شرع
 النبي صلى الله عليه وسلم اولها فان كان مأمورا فتركه التعلل الى زمن ابي حنيفة بل الى بدو موته وهو انما مات سنة
 مائه وخمسين لا يصح وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل للكمال فلا يأخذه من النبي صلى الله عليه
 وسلم غضا لمرأوا ان لم يعلم انه قال لا بعد موت ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقد جواز الجمل السكالي على الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام ومنها ان عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الاحكام وابو حنيفة
 مجتهد والمجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا خالفه صاحبا في اكثر من ثلث قوله فكيف يقلد من لا يخطئ قط من
 يخطئ ويصيب ومنها ان جميع فقهاء ابي حنيفة يمكن ان يجمع اصوله وفروعه في كتاب واحد او في كتابين فما الذي
 في الكتاب وان كان معرفة الله تعالى والحقائق والسلوك وغيرها ذلك بازم ان يكون عيسى عليه السلام ما كان
 صرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كفر وان كان غير ذلك فليكن ما فاعا ومنها ان مذهب ابي حنيفة ان تقبل الجزية
 من الكفار وتقتصر الزكاة ويبقى الصليب والخنزير في بيدهم وان لا يجمع بين الصلوات وعيسى عليه السلام لا يقبل
 الجزية ولا يصرح الزكاة ويكرس الصليب ويقتل الخنزير ويجمع الصلاة في غير ذلك فان كان هذه الاحكام في كتب
 ابي القاسم القسري فقد خالف ابا حنيفة فيلزم ان يكون مجتهدا معالقا وحديثه فيكون الفضل له لا لابي حنيفة
 وان لم يكن في كتبه يلزم ان يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب ابي حنيفة ومنها مفاصد كثيرة
 لا تحصى ولا تاسفها الا اوقات تظهر من تتبع الاحاديث المارة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء المجهلة القروط
 تعصم وعنادهم ليس مطمح نظرهم الا تفضيل ابي حنيفة ولو بما اصيل له ولو بما يؤدى الى الكفر وليس متقدم
 على فضائله الجميلة التي انت فيها الكتب فيرضون بالاكاذيب والافتراءات التي لا يرضاه الله ولا رسوله
 ولا ابو حنيفة نفسه وفي بعضها ابو حنيفة لا تفي بكفر فاطلها وفي فضائل ابي حنيفة المقررة المحررة كفاية
 شعبة ولا يحتاج لاثبات فضل الا الا حاور الكاذبة المقترة المؤدية الى شقيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 فانا لله وان الله را حمون فليكن باسابع السنة القرآنة فانها حوز وحسن من الاوهاء والاراموعة من سهام
 الشيطان المرسله الله تعالى ودع الاغترار بمثل هذه الزعمات الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من ابواب

الشیطان الرجیم اللهم اما تعوذ بك من شرا شیطان وقته ونفثه ونسألك التوفیق للمحب وترضى والجدقة رب العالمین وهو كلام فی غاية الحسن والله تعالى اعلم (قوله وهذا يدل) ای ما تقدم من الاحادیث ومن كثرة المساقب ومن كون الحكم لاصحابه واتباعه (قوله من بین سائر) ای باقی (قوله العلماء العظام) الوصف للشدید والمراد بهم الأئمة الثلاثة وظهرهم (قوله كيف لا) ای كيف لا یحتمل بامر عظیم من بينهم والاستغناء للفق والأصم القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو ابو بكر واتجه عبدالله وهو اول من اهل من الرجال وافضل من علی وجه الارض بعد الانبیاء علیهم الصلاة والسلام وسناقیه شهرة وحبه ایمان ونفذه وانسكا وحیثه كثر وقد اجتمع فيه كونه محمدا یا ابن صحابی یا اصحابی جد صوابی فكونه صوابیا لها مردوا لحافة اوده اسلم وصارته حصة وعبدالرحمن ابنه وعائشة واسمه بنسبهم من الصحابة وعبدالله بن الزبير ابن اسدائه بنته صحابی وهذا المصيبة لم تحصل لغيره (قوله ای الامام) (قوله اجبره) ای اجبر علی نفسه وهو تدوین التقیه واستحضار فرعه خال الخوارزی فیما جاعلهم مسایدا الامام هو اول من تدوین علم الشریعة ووجه اولی الامر تابعه سائل بن انس فی ترتیب المطا یمین الجاشیعی احد لان الصحابة رضی الله تعالی عنهم والتابعین لم یستفوا فی علم الشریعة ابوا ابیهم ولا کثیرا من تبعهم وانما كانوا یجدون علی قور حقیقهم قلنا رای الامام العلم منتشرا شاف علیه الخلف السوان یمضی قوله علیه السلام ان الله تعالی لا یقبض العلم انتزاعا الخ فیدل على الظهارة ثم الصلاة ثم الصوم ثم سائر العبادات ثم الحاصلات ثم شتم الکلام بالمورث وانما بدأ بالظهور الصلاة لانهم العبادات واعمالها وختم بالمورث لانها آخر احوال الناس وهو اول من وضع کتاب قرأه وضع کتاب الشروط وضع الکامل المنتصف بن شرح رحمه الله تعالی وهو اذکی اصحاب الشافعی رجلا جاهلا بقیع فی الامام فقال له باهذ انتقص فی ابی حنیفة وثلاثة ارباع العلم مسئله له وهو لا یلم الارباع فقال الارباع لا یلم وكیف ذلك فقال لان العلم سوا الارباع وجواب وهو اول من وضع الاسنة فله نصف العلم واجاب عن ما قال بحالته فی البص اصاب وفي البعض اخلا فاذا ما بلنا صوابه بخطاه فله نصف المنتصف ايضا فله ثلاثة ارباع العلم بنی الارباع فهو یدعیه ومخالفه فیدعیه وهو لا یسله لهم (قوله واجبر من دون الخ) ای ونظم اجبر من دون الخ في الکلام علی حذف مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله علیه الصلاة والسلام من سنة حسنة هذا جبرها واجبر من علی بها الی يوم القيامة الخ والکلام فی الحديث علی تقديره مضاف كاعتل ومعنی دون جمع وصیبة الجريدة الخ یجمع فیها تمام الجند او انقصية القاضی وحوادثه دونها لجمع الذي فيها (قوله والله) عطف علی دون من عطف الخاص لان التدوین لجمع مطلقا والتألیف الضم مع اجمع الائمة (قوله وفرع احكامه) ای استقر جهان امره وقواعده (قوله فی اصوله) المراد بها الکتاب والسنة والاجماع والقیاس وبذل لذلك الوصف العظام اه (قوله الی يوم الحشر) متعلق بفرع والحشر اجمع الی القرية ويحتمل ان متعلق بشو له واجبر من دون التقیه الخ (قوله والقیام) ای قیام الخ لقول فصل القضاء والصديق ورضی الله تعالی عنه اه ابر تدشیه ونظیر اجبر من صدر برسالته علیه الصلاة والسلام مطلقا كراواتی حرا وعبدا باللقا وغير بالغ لان الملاحظة منية الصدق (قوله وقد اتبعه) عطف علی قوله وهو كالصديق ای كيف لا یحتمل وقد اتبعه الخ والاتباع تنقلیده فبقا قال به (قوله علی مذهبه) الذمیه فی الاصل فعل یحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحکام التي ذهب اليها الامام فهو من اطلاق المتعلق علی المتعلق او هو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولیاء) متعلق بكثیر الاولیاء جمع ولی فعل یحیی فاعل لا نه قد ولی طاعة الله تعالی یعنی لا زمها او بمعنى مفعول لان الله قد ولی عنايته (قوله التکرام) جمع کریم ای العظام (قوله عن المنتصف) يدل من الاولیاء (قوله بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة الی موصوفها ای المجاهدة الثابتة الی الله ائمة والمجاهدة جهد النفس واتعابها فی مرضاة الله تعالی والمخاضة علی غیرها باوان الشیطان والاضحی ما كان یجهد الانسان وعلیته الی فعل الشر والاضحی ما یجهد الانسان یجهد بها اتباع الحق اطلق علی ذلك المجاهدة (قوله ويركض) ای سار سريعا (قوله فی ميدان) الميدان محل المسابقة بالنبیل (قوله الشاهة) ای مشاهدتها الخ بانارة تعالی والمخفى اسرع فی المشاهدة ای كاليدان بجمع التسابق والتفاوت فی كل شیء حی حب الرتب والمراد بالاسراع التخصیل لان من اسرع الی شیء حسله غالبا ويحصل له شبه المشاهدة بلید له اميدان تشبیها مضی فی النفس (قوله کارلیم بن ادهم) وهو من كبار الاولیاء وكراماته وزهده لا یحصى وقد ذکرنا السوطی

وهذا يدل على امر عظيم
من بين سائر العلماء العظام كيف لا
وهو كالصديق وهو ابو بكر واتجه عبدالله
وهو اول من اهل من الرجال وافضل من
علي وجه الارض بعد الانبياء عليهم
الصلاة والسلام وسناقية شهرة وحبه
ايمان ونفذه وانسكا وحديثه كثر
وقد اجتمع فيه كونه محمدا يا ابن
صحابي يا اصحابي فكونه صوابيا
لها مردوا لحافة اوده اسلم وصارته
حصة وعبدالرحمن ابنه وعائشة واسمه
بنسبهم من الصحابة وعبدالله بن الزبير
ابن اسدائه بنته صحابي وهذا المصيبة
لم تحصل لغيره (قوله اي الامام) (قوله
اجبره) اي اجبر على نفسه وهو تدوين
التقية واستحضار فرعه خال الخوارزمي
فيما جاعلهم مسايدين الامام هو اول من
تدوين علم الشريعة ووجه اول الامر
تابعه سائل بن انس في ترتيب المطا
يمين الجاشيعي احد لان الصحابة رضي
الله تعالى عنهم والتابعين لم يستفوا
في علم الشريعة ابوا ابهم ولا كثير
من تبعهم وانما كانوا يجدون على قور
حقيقهم قلنا راي الامام العلم منتشرا
شاف عليه الخلف السوان يمشي قوله
عليه السلام ان الله تعالى لا يقبض العلم
انتزاعا الخ فيدل على الظهارة ثم الصلاة
ثم الصوم ثم سائر العبادات ثم الحاصلات
ثم شتم الكلام بالمورث وانما بدأ
بالظهور الصلاة لانهم العبادات واعمالها
وختم بالمورث لانها آخر احوال الناس
وهو اول من وضع كتاب قرأه وضع كتاب
الشروط وضع الكامل المنتصف بن شرح
رحمة الله تعالى وهو اذكي اصحاب الشافعي
رجلا جاهلا بقیع في الامام فقال له باهذ
انتقص في ابی حنیفة وثلاثة ارباع العلم
مسئلة له وهو لا یلم الارباع فقال الارباع
لا یلم وكیف ذلك فقال لان العلم سوا
الارباع وجواب وهو اول من وضع الاسنة
فله نصف العلم واجاب عن ما قال بحالته في
البص اصاب وفي البعض اخلا فاذا ما بلنا
صوابه بخطاه فله نصف المنتصف ايضا
فله ثلاثة ارباع العلم بنی الارباع فهو
یدعیه ومخالفه فیدعیه وهو لا یسله لهم
(قوله واجبر من دون الخ) اي ونظم اجبر
من دون الخ في الکلام علی حذف مضاف
وانما ثبت له ذلك لقوله علیه الصلاة
والسلام من سنة حسنة هذا جبرها واجبر
من علی بها الی يوم القيامة الخ والکلام
فی الحديث علی تقديره مضاف كاعتل
ومعنی دون جمع وصیبة الجريدة الخ
یجمع فیها تمام الجند او انقصية
القاضی وحوادثه دونها لجمع الذي فيها
(قوله والله) عطف علی دون من عطف
الخاص لان التدوين لجمع مطلقا
والتألیف الضم مع اجمع الائمة (قوله
وفرع احكامه) اي استقر جهان امره
وقواعده (قوله في اصوله) المراد بها
الکتاب والسنة والاجماع والقیاس وبذل
لذلك الوصف العظام اه (قوله الی يوم
الحشر) متعلق بفرع والحشر اجمع الی
القرية ويحتمل ان متعلق بشو له واجبر
من دون التقیه الخ (قوله والقیام) اي
قیام الخ لقول فصل القضاء والصديق
ورضى الله تعالى عنه اه ابر تدشیه
ونظیر اجبر من صدر برسالته علیه
الصلاة والسلام مطلقا كراواتی حرا
وعبدا باللقا وغير بالغ لان الملاحظة
منية الصدق (قوله وقد اتبعه) عطف
علی قوله وهو كالصديق اي كيف لا
یحتمل وقد اتبعه الخ والاتباع تنقلید
له فبقا قال به (قوله علی مذهبه)
الذمیه فی الاصل فعل یحتمل الزمان
والمكان والحديث والمراد به الاحکام
التي ذهب اليها الامام فهو من اطلاق
المتعلق علی المتعلق او هو مصدر
مراد به اسم المفعول (قوله من
الاولیاء) متعلق بكثیر الاولیاء جمع
ولی فعل یحیی فاعل لا نه قد ولی طاعة
الله تعالی یعنی لا زمها او بمعنى
مفعول لان الله قد ولی عنايته (قوله
التکرام) جمع کریم ای العظام (قوله
عن المنتصف) يدل من الاولیاء (قوله
بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة الی
موصوفها ای المجاهدة الثابتة الی الله
ائمة والمجاهدة جهد النفس واتعابها
فی مرضاة الله تعالی والمخاضة علی
غیرها باوان الشیطان والاضحی ما كان
یجهد الانسان وعلیته الی فعل الشر
والاضحی ما یجهد الانسان یجهد بها
اتباع الحق اطلق علی ذلك المجاهدة
(قوله ويركض) اي سار سريعا (قوله
فی ميدان) الميدان محل المسابقة
بالنبیل (قوله الشاهة) اي مشاهدتها
الخ بانارة تعالی والمخفى اسرع فی
المشاهدة اي كاليدان بجمع التسابق
والتفاوت فی كل شیء حی حب الرتب
والمخاضة الی الامام فالتخصیل لان من
اسرع الی شیء حسله غالبا ويحصل له
شبه المشاهدة بلید له اميدان تشبیها
مضی فی النفس (قوله کارلیم بن ادهم)
وهو من كبار الاولیاء وكراماته وزهده
لا یحصى وقد ذکرنا السوطی

الأرض واحدى منازل القمر والصدور قال فلان ولسع البلدة على الصدور والبلدة والبلدة تقاوم ما بين المجابين
يقال رسول بلدى اى ابلج وهو الذى ليس يهتزون والبلد الرجل العقابم التلقى ايه وهو على حذف مضاف
اى اهل البلاد فيكون حذف ما بعده عليه حذف فاعله واؤه من زين لنفس البلاد لانه اوشد الخلق لما فيه
صلاحهم وتقواهم ومما سبب في نزول القيث المسموعة كثرة الثبات ومذلك تزداد لطيفات في البلاد
والعمارات وهذا بخلاف المعاصى فتعبد بها البلاد وتستعجب قال الله تعالى ولا تصدوا فى الارض بعد
اضلاحها اى لا تصدوا فانيها للمعاصى فتعبد بتبع القيث وعدم الاستماع كما قاله بعض القسرين (قوله ومن
عليها) هم اهلها والمراد الساقلون لانهم على ظهور الزينة وتزينته لهم بنصهم وارشادهم الى اوامر الدين
ونواهيها لان الانسان خلق لان يعبد المعبود بغيرها كالمقدم (قوله بالحكام) متعلق بزمان والمراد احكام
اللقه من الحل والحرمه والصحة والفساد وغير ذلك (قوله وانا) اى احاديث واختيارات قلنا ان الامام لم يثبت
بالرواية قلت سبب قوله الرواية عنه انه مشغور بطول الزمان ولا يكمل كونه من عين التلقى الى حين الاطلاق لا يمكن في مجرد
الاتحاد على خطه وان يتقنه فانه اقول المودر وقد قدرت رواياته على القيث منها تأليف الامام لنور رضى في جميع
المواضع (قوله وقته) المراد به ما بين التوحيد فان القته كما عرفه الامام معرفة النفس ما لها وما عليها
(قوله كانت الزبور) التنبية في الايضاح والبيان لافى الاحكام لان الزبور مواضع ويحتمل انه تنبيه في الزينة
والعنى انه زمان ما ذكره كانه ثبت النور المورس (قوله على صيغة) حال من آيات اى المكتوبة على الصيغة راقى
به تكلمه والا فلا كبير فائدة في ذلك (قوله هاتى المشرقين) تنبيه مشرق على المشرق اى الطلوع فالت
ان المشرق واحد وكذا المغرب فلو ابدى التنبيه هاتوا في قوله تعالى وبالمشرقين وبالمغربين وما وجه الجمع
في قوله تعالى وبالمشرق والمغرب قلت اجاب القاضى البيضاوى عن الامة الاولى بان المراد مشرق الشتاء
والصيف ومغربهما اه وقيل مشرق الشمس والقمر ومغرب الشمس والشفق كما افاده بعض المشايخ بوزن
الشمس والقمر ومغربهما واجيب عن الاية الثانية ان الجمع باعتبار الاقطار او باعتبار كل يوم او باعتبار
المنازل (قوله ولا يكون) انما خصه به دخولها فيها قبلها لانها بلده واليهما نسب (قوله بنت) جملة
استثنائية سميت لتعليل (قوله منجى) التخيير كما فى القاموس ليد والتخيير للامر فالمراد بالاجتهاد (قوله)
سهر الليالى) يحتمل انه فعل ماض على حذف العاطف وهو عطف على اسم الفاعل ويحتمل انه صيغة مبالغة
حال ثابته والى الى الاول مقبول وعلى الثاني مضاف اليه والمراد انه سهر الليل لجمعه في ثقل الليالى منذ
اربعين سنة وسهر قبل ذلك النصف من الليل (قوله وصايتها) اى صام فى نهاره ثلاثين سنة متتابعة وايضف
النها واليه لوجوده فيه (قوله لله) متعلق بقوله خيفة واللام بمعنى من اى خيفة من بطش الله تعالى وخيفة
مفعول به (قوله فمن) استفهام بمعنى الذى لى لاحد من اى خيفة كالشكاف اسم بمعنى مثل (قوله فى عله) اى
علوس يتنه وشرفة (قوله امام) شريفه استعذوف (قوله الحقيقية) بالشافق فعلة بمعنى مفعولة (قوله والمطيفة)
اى الامام الاظم ورد على التظلم ما اورده الحلى ما حاشا ان العباسية كانوا فى زمن الامام وكانوا على مذمبة
بعدمه وبباب بان المراد الاقتداء ولوا جالاى فى بعض المسائل (قوله وابت) من راي العلية (قوله العالين)
اى المتصين وهو بالهمزة لا بالياء (قوله سفا) جمع للمذكور والمؤنث اى صفيه وصفيه والسفة تعقب المرفوع
الحق والجهالة والاسراف فى الامر افاده فى القاموس (قوله خلاف الحق) اى ذوى خلاف يوم نفس الخلاف
مبالغة او محال اثنين الحق وهو حال عاقله مؤكدة اوتته (قوله الاولى) جمع صحيح ضعيفة لانهم بالذلة لانه
اذا خالفوا الحق كانت جميعهم ضعيفة والاولى التصريح به (قوله وكيف) انكار على من هابه اى لا يجرى ان يؤذى
(قوله فى الارض) خبر مقدم وآثار مبتدأ مؤنث والجملة صفة عقبية والاثار والعلامات الله تعالى على عهده فانه
(قوله فقد حال) فعل تحقيق اى ثبت ذلك تحقيقا (لطيفة) قال اعله قول فتركت الزبور وانتم ما قبلها قلت
الظاهر مغلط لان صرف الله وقع فى وسطه واذا خالف الى ضمير المتكلم حيث لاقى الله لانه لا يلقى الزبور
المخدومة بخلاف بيت فاته بكسر الباء لا لانه لا على الياء المخدومة وانتم من حيث فاته مكرور لانه وقياسه
الضم لانه واوى كقلت واجيب بانهم نظروا لكسر الواو وكسر التاء للدلالة على هيئة الواو المخدومة لان اعتناء
علماء التصريف بالهيئة اكثر من اعتنائهم بالمادة واعترض بان قياس ذلك ان يقال قلت بفتح الصاد واجيب

قد ران الى البلاد من عليها
امام السليمان ابو شيبه
باسمكم آما رفته
سكان الزبور على صصيه
قالى ذلك فتدبر
ولا فى المشرق ولا فى المغرب
بيت شعر لسر الهالك
ومنها ما رفته منيه
فن كالى صفة فى بلاد
البحرين والبلقيع
واى العالين له سفا
خلاف ما فى قوله
وكيف جعل ان يؤذى الله
فى الارض آما رفته

المفعول أي الاسكمان المتدين بها وهومن عطف المراتف (قوله سراج الامة) أي المنور عليهم ظلمات الجهالات
وانكسر (قوله جهما) مفعول مخذوف بفسره العامل بعده (قوله من اصحاب) بدو حقه الهمة للضرورة (قوله
ادركا) الله لا لاطلاق وتخصيص من ميزان الشئ مطلق تون الغاي فلا يعسر (قوله اترهم) بكسر الهمزة وتسكون
التاء مع اشباع الهم مفعول لما بعده واقتضى اسع والاشاء لغيره لقل الخبر او نقل الحديث ورواؤه كما في القاموس
والمراد الطريقة (قوله وسليكا) الله لا لاطلاق (قوله طريقة) مفعول لسلك (قوله واضحة المباح) في القاموس
المنهج الطريق الواضح كالمباح وحسنت بمعنى النظم مشكل لان معناه على هذا واضحة الطريق الواضح
الهمم الا ان يدعى الله من قبيل التبريد فيراد بالمباح مجرد الطريق او هو من قبيل المبالغة حيث اثبت الواضع
وضوحا (قوله سالة) بالنصب وصف لطريق اوصال منها وبارا اياه منها مع تكررها لتخصيصها وواضحة
المباح (قوله الداعي) في القاموس هو شديد الخلة والمراد به الخبر اي الضلال الخبر لصاحبه كالظلمة المحيرة
لطالب البئ فيها (قوله وتدرى عن انبي) من ماله تدرى عنه ثلاثة احاديث منها طلب العلم فريضة على كل
علم ومنها ان الله يحب ثلاثة الفهاف والتالوث لوروثي العبد بالله تعالى ثقة الطير لرزقه كارتق العلم
تفقدو فلهما وتروح بطلا (قوله وسليكا) هو ابن عبد الله تدرى عنه حديثا واحدا قال جابر بن ابي النضر
الله عليه وسلم من الانصار فقال يا رسول الله ما رزقت وقد اقط ولا فلي قال غابرات من كبره الاستغفار
وكبره الصدقة تزرقي بها الولد قال فكان الرجل يكثر الصدقة ويكثر الاستغفار قال جابر فوله تسعة اولاد
قال ابن شاهين هذا وهم صريح كان جابر بن عبد الله يثاق الروايات مات في بضع وسبعين ولم يرض
السنه ثمانين ومي القى ولدها الامام ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فكيف يتصور روايته عنه ولكن
الحديث الذي خرجوه منعهن والاحاديث المعنونة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند اهل الحديث
اه ويمكن ان يقال انه ينسج على قول من قال ولادة الامام سنة سبعين قد يمكن الاخذ عنه في سبع
اوتس مثلا (قوله وابن ابي) هو عبيد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام سمعت عبد الله
ابن ابي وقي يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى الله مسجدا ولو كمخض قطاة بنى الله
له بيتا الجنة (قوله كذا عن عامر) هو ابو العليل عامر بن واثة وفي تيسير العقيقة بده مقل بن يسار
قال ابو الزبير وفيه كلام فانه مات في اماره معاوية ومان معاوية بن ابي سفيان سنة ستين فكيف يتصور
وقرته وروايته عنه (قوله وابن انيس) التصغير وعبيد الله روى عنه الامام حديثا واحدا قال الامام ولدت
سنة ثمانين وقدم عبد الله بن انيس الكوفة سنة اربع وتسعين ورايته وصحت منه وانا ابن اربع عشرة
سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك للثق يعصم (قوله الثق) اي السفي الكرم
(قوله وواثة) هو ابن الاسقع روى عنه حديثين الاول روى ابو حنيفة عن واثقه بن الاسقع ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال دع ما يريك الى ما لا يريك الثاني روى ابو حنيفة عن واثقه بن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا تقهر الشاة لا خيل فضايفه الله ويتليك (قوله عن ابن برة) يقع بالميم وسكون الراء المجرية والهز
كافي مناقب الكردى وهو عبد الله بن الحرث بن برة الزبيدي روى عن ابي حنيفة قال حج ابي سفيان
وتسعين وكنت معه فرأيت دون الكعبة حلقة قتلت لابي ما هذا فقال فيها واحدا من اصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم بعدت سمعته يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة السلم فريضة على كل مسلم وذكر في مسند
الطحاوي في ابي ابن برة محد يساخر هذا ولقد علمت ثقته في دين الله كفاء الله همه ووزقه من حيث لا يحتسب
(قوله ونسج مجرد) اسمها عاتشة روى الامام عنها حد يساخر هذا قال سمعت عاتشة بنت مجرد رضي الله تعالى
عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكثر جند الله في الارض الجراد لا آكله ولا احرمه (قوله هي التمام)
مصدر مراد به اسم التمام اي هي التامة للعهد او على تقدير مضاف اي ذات التمام (قوله ينفذ) قال
في القاموس بقداد وينفذ اذ يعمل من وجهين وتقدم كل منهما وبقدان ويقدين ومعناه مدة للسلام وهو قائم
في وجب ونيل في شعبان وكانت ولادته ما لكوفة سنة ثمانين للهجرة وقيل سنة سبعين وقيل احدى وسبعين
والاصح الاول ذكره ابن خلكان (قوله السج) اي سجين المتصور (قوله ليلتي القضاء) الذي في الليل والنيل
لشهر رتاني ان المتصور انما يحسب ما ياتيه محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اهل قلت ويمكن الجمع بان

بجانب اصحاب النجاشي
تروى عنه في مسند

طرسه واصله المباح
ما من الضلال المباح

وقد روى عن النبي
وابن ابي ارق في مسند

ابن ابي الطاهر في مسند
وابن انيس في مسند

عن ابن برة تدرى عن الامام
ونت مجرد في مسند

وقد ينفذ في السج

حسبه للبعين معاً (قوله) (أي معنى من العمر) (قوله سبعون سنة) (وقيل ثمانون وقيل الواحد) (قوله ثمانون)
متعلق بمحذوف حال من ضميره أو مؤنثاً بآخر خمسين ومائة فيكون موافق على رأس الثمانين من الهجرة
(قوله) (وله الإمام الشافعي) (وأشربوا خمسين سنة) (قوله عند) (أي ما ذكر من ولادة الشافعي رضي الله عنه)
(قوله) (من مثاني) (أي من معاصر الأمام الأعظم حيث لم يزل الله تعالى هذا العام من مثل هذا العام) (قوله)
تلاميذه) (أي الأئمة) (عن كافي يوسف يعقوب ومحمد بن الحسن وزعفران الهذلي والحسن بن زياد) (قوله)
يلعب في الطين) (أي في أرض ذات طين يمشي فيها الزنبي أوان الطين في حفرة والصبي على حافتيها يلعب)
فيه (قوله) (بان أخذوا) (أن تقصيرة النجباء) (وأنتم تأكد الضعيف المستر وأعلم أن كلام النبي يحتل)
أن يكون تحذير الأمام من السقوط في الطين ومعناه أن في سقوط العالم في هذا الطين المرتب عليه هلاكه
سقوط العالم أي ضياعهم من غير علم فأخذ الإمام من ذلك موعظة وهكذا شأن العارفين بأخذوا الأشارات
اللطيفة من المباريات البصيدة كأدق لعمر بن النضر أنه كان يقياس مصر فجمع أنساناً يقسل مقطع كان
على طامئ التيل ويقول قطع قلبي هذا المقطع بأطال ما ينقطع فهام واضطرب وزرع ثيابه وأغشى فيه
حتى رحمه من كان حاضراً وتثبذ وما زال في آثار ذلك حتى فارق ويحتمل أن النبي الله تعالى أوكشف له
أنه يجتهد في سقوطه في الأحكام أي في خطئه فياخذوا العالم وضياعهم ما يترتب عليهم أن يصححهم على
نشاطاً (قوله في سقوط العالم) (بالكسر والراء) (أي يجمع اليه في الحوادث مثل الأمام سقوط العالم)
بأنه تركه عن طريق (قوله سقوط العالم) (بفتح اللام) (وقيل تأمل) (أخذوا) (بفتح اللام) (وقيل هلاله)
عليهم (قوله) (تخيل) (أي حين إذ قاله النبي ما قاله) (قوله لأصحابه) (قال في مستند الخوارزمي عن سيف)
الائمة السابلي المشهور واستفاض أن أبا حنيفة رحمه الله تعالى تلذذ لربعة آلاف من شيوخ أئمة التابعين وثقه
عند أربعة آلاف ظم يفت بلسانه ولا يعلم حتى أمره بجلوس في مجلس في جامع الكوفة فاجتمع معه ألف من
أصحابه أجمعهم واقفهم أرومونه بلفوا واحد الاجتماع فصرهم وأذناهم وقال لهم انتم أجلة أصحابي ومساو
قلبي وسلاسلنا وإني أبحث هذا القصة وأمر حجة لكم فاصبروا فان الناس قد جعلوا جبراً على الناس فان
المتنبي لغري والصب على ظهري فكان رحمه الله تعالى إذا وقت واقعة شاورهم وناظرهم وساورهم وسألهم
فسمع ما عندهم من الأخبار والامور يقول ما عنده ويناظرهم شهر بالوا كتر حتى يستقر أخيراً أقوال فينبه
أبو يوسف حتى أثبت الأصول على هذا المباح شورى لانه فريد ذلك كغيره من الأئمة (قوله) (أنه وجه لكم دليل)
أي طهر لكم في مسئلة وجه الدليل على غير ما قول (قوله) (مقولاه) (وكان كذلك فحصل المألف من المصاحفين
في ثبوت الذهب ولكن الأكثر في الاعتماد على قول الإمام (قوله) (رواية عنه) (أي عن الإمام وهذا في الغالب
ومن غير الغالب قد لا يكون برواية عنه (قوله) (وبرجها) (أي بقويها بالأدلة والتتوي على الإطلاق يقول
الإمام رضي الله تعالى عنه ثم يقول أبي يوسف ثم يقول محمد بن الحسن ثم يقول زعفران الهذلي والحسن بن زياد
وهذا ما ذكره المصنف في أول كتاب القضاء يرتض هنا قوله به حمل قول أبي يوسف في النص القبرية وبطلون
ذلك وما ذكره المصنف رحمه صاحب السراجية وصاحب منية المفتي في كتاب أدب القائل وذكر في منية المفتي
أيضا قولاً أخره أنه إذا كان أبو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالتفت بالخيار وفي البصر التنازلة
نحوه وقال أن سكان أحدهما مع الإمام أخذ قولهما إلا إذا اضطرر المذاخر على القول الأكثر اختار
القيمة أو البت قول زفر في مسائل وأن اختلاف المتأخرين أخذ بقول واحد فلو لم يجد قولاً من المتأخرين يجتهد
برأيه إذا كان يعرف رجوه الله وشاوره له اه (قوله) (وهذا) (أي قول الإمام لأصحابه) (أن يوجه لكم الحق) (قوله)
من غابة احتياطه) (أي في أمر الدين أي من عمله بالأحوط والأقوى قريباً كان الحق مذهب الإمام أحمد (قوله)
وعلم) (خبرنا عن قوله وهذا) (أي وهذا القول علم منه أي دليل علمه أن الاختلاف الحق) (قوله) (بان الاختلاف)
أي من المجتهدين لا مطلق اختلاف (قوله) (من آثار الرجة) (أي أنما الله تعالى على هذه الامة ودليل ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم اختلاف أمي رجة أو كما قال وتوفي في البصر التنازلة أن اختلاف أئمة الهدى توسعة للناس
(قوله) (كانت الرجة أوزي) (أي الأمام أزيد) (قوله) (لما قالوا) (باللام) (أي لما روى العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق
وغیره ويحتمل لها كاف معلقة سر فيها للناس أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن قوله رسم المفتي الحق قول

ولسبعون سنة تبارخ عشرين ومائة
وقيل يوم في ذلك العام الثاني
ومضى الله عنه فعد من مثانيه
وتدبر الملكة في مخالفة تلاميذه
أدري ما يلعب في الطين فخذوا
من السقوط فاجعلوا بان أخذوا
من السقوط فاجعلوا بان أخذوا
العالم فخذوا بان أخذوا
لهم دليل قولوا بان أخذوا
عامة منه وبرجها هذا من غابة
احتياطه ولدهم علم بان الاختلاف
من آثار الرجة كان كثر كانت
الرجة بان أخذوا

والأقوى والألحق على أنه احتياط وما في عبارة البحر يقتضيه (قوة ويختار الأقوى) سبق على ما في المعاني
 من احتياط قوة المدرك (قوة أنه لا فرق بين المقتضى والقاضى) أى في العمل بعلامات الانتماء لهذا لا ينافي
 أن الحقبة أن يبقى بالهاتمة والقاضى يقتضى بالتأخر (قوله إلا أن المقتضى) استثناءه منقطع حيث خصصناه بالعمل
 بعلامة الأشارة (قوة غير) أى بالحكم المستثنى (قوله ما يزم) أى بالحكم الجلبى والتعريف عند عدم الامتناع
 وهاتمة الحدود والتقصص (قوله وأن الحكم) أى من القاضى (قوة والفتاوى) أى من المقتضى (قوة المرجوح)
 أى كقول محمد بن أبي يوسف إذا لم يصح أو يثبت وجهه وأولى بالطلان الانتفاء بخلاف ظاهر الرواية إذا لم يصح
 والأشياء بالتقول الرجوع عنه أه حلى (قوة جهل) أى من القاضى والمقتضى بانصرأ عليه من أن قلت لا يعمل به
 (قوله ونرى للاجماع) فهو باطل وسواء (قوله بيان الحكم المقتضى) كأن نرى أو سمعنا من رأسه وصل مقتضاها
 تارة كالقاعدة فلا يذهب إلا ما أمام الشافعى والإمام أبى حنيفة رضي الله تعالى عنهما ومطعم بن الحنفى من
 التصور بحيث قال مثله متروك سال من بعدهم وليس امرأة ثم على فان عصية هذه الصلاة ملققة من
 مذهب الشافعى والمقتضى لا يظهر فإن هذه الصلاة متفق على بطلانها من الحنفى بسبيلان الدم والشافعى بلى
 المرأة (قوة) باطل بالإجماع لأنه لم يعتبر بالقول بجوازها (قوله) وأن الرجوع عن التقليد الخ) كأن قول الحنفى
 مالكاً في استحباب غير شهود ثم أراد الرجوع عن التقليد أى ويحكم بمذهبه بأن المهر لا يزمه فليس نقضه له
 بزيادة وأعلم أنه ليس المراد نفي جواز التقليد مطلقاً بل في نحو ما ذكرنا لأن الرجوع عنه هنا يزم من شرط التبر
 وأعلم أن تقليد الحنفى الشافعى مثلاً في مسألة عبارة عن الاختصاص مع مقامه على مذهبه في المسئلة حتى
 لو استثنى عن خصوص هذه المسئلة التي قلدها لا يوجب السائل الإطباق مذهب الإمام ومعنى مقامه على
 مذهبه فيها أن يكون وقت العمل بمذهب الشافعى في المسئلة التي قلدها فيها باقية اعتقاد متتابعة الإمام
 في حكم المسئلة التي قلدها الشافعى فيها إلى بالنسبة للمعصاة أن يقع في المستقبل فإن قلته أن مقامه على مذهبه
 ولا يوجب الإيقول أمامه يتخلف الرجوع عما قلده في قات المنع الرجوع عن عين تلك الواقعة للمقتضية
 لا ما يحدث بعدها من جنسها وفى جوار التقليد قولان الغنا منهما القول بجواز وجهه الاكتفاء بكونه هو صاحباً
 عند اجتهد المأخوذ بقوله راجعاً على احتمال خطاه وهذا يمينه يصلح جواباً لما يقال أنه في التقليد يزم العمل
 بأنفسه عنده هذا ملحق ما أجاب به يحيى بن سيف الدين السمرى المقتضى قال واتفق عليه ولما اختلفت
 بمصر وأخذ من قوله أن التقليد عبارة عن الاختصاص مع مقامه على مذهبه في المسئلة أن الواجب تقليد
 واحد لا يعينه وأنه لا يصور تقليد ما زاد على الواحد بحيث أنه يكون حنفياً وسنبلياً في آن واحد كاهو الواقع
 الآن من بعض الناس وتقل في الأشياء أن التقليد يجوز ولو بعد الوقوع اخذاً بما نقل عن أبي يوسف أنه اغتسل
 من ثوبا خبر أنه وجد فيها قارة ميتة فقال خاذ بقول من قال إذا بلغ المائة قلتن لم يعمل خيئاً وهو مشكل إذ
 اجتهد لا يظن بجهد الآخر والجواب أن المنع التقليد في الاجتهاد لا في العمل بل الظاهر في العمل الجواز وظاهر
 كلامهم جواز التقليد وأن لم يكن عن ضرورة كواقع لقاضى أبى عاصم العاصى المقتضى حين دخل مسجد
 الكوفة وكان شافعياً الصلاة المغرب ظنراً القتال امر المؤذن أن يبقى الأحامة وقدم القاضى فتقدم وجهر
 بالصلاة مع القراءاتى فبشعر الشافعية في صلواته وعلوم القاضى أبى عاصم أغا يصل قبل بشعر مذهبه
 فلم يمسح على وجهه في ذلك من تقليد المخالف وأعلم أن الحنفى إذا قلده الشافعى مثلاً في مسألة فعليه أن يراى
 مذهبه في جميع ما يتعلق به لا بالزمن التلقين وهو باطل خلافاً لأن الهام أخاه أبو السعود (قوله) وأن
 الخلاف) أى بين الإمام وصاحبه فيما إذا قضى القاضى بغير مذهبه هل ينفذ أو لا ينفذ قال
 الإمام إذا وقع منه القضاء بغير مذهبه مخالفاً له أو ناسياً لمذهبه نفذ عنه وفي العمدة ورأى أن يختلف
 الترجيح في قوة ونزولهما وقيل أن صاحبين وأما الإمام في نفاذ القضاء وتقله صاحب الصرعين البرازيمعزياً
 لنشر الطحاوى ونصه أن الزمك القاضى مجتهد وقضى بالتقوى ثم بين أنه على خلاف مذهبه نفذ وليس لغره
 نقضه وله أن نقضه كذا من محمد وقال الثاني ليس له أن نقضه أيضاً وهكذا ذكره العصادى في الأصول
 وفى حمة الفتاوى القاضى إذا قضى بقول مرجوع عنه يأنز وكذا لو قضى في فضل مجتهد فيه وكذا في السراجية
 وفى مال الفتاوى حتى يختلف مذهبه وهو مجتهد فيه قال أبو حنيفة ينفذ قال أبو يوسف لا ينفذ أه فحصل

ويختار الأقوى عليه والألحق بالإصحاح
 ويختار الأقوى عليه والألحق بالإصحاح
 في نفسه لا يفرق بين المقتضى والقاضى إلا
 ابن القتيبي يوجب الحكم والقاضى مرجوح
 الحكم والتبني بالتقول المرجوح جهل
 وشرق للاجماع وان الحكم المقتضى باطل
 والاجماع وان الرجوع عن التقليد بعد العمل
 باطل أيضاً وهو المختار في اللهيب

وما يصحوه المراد التبرجع بأى لغة كان من علامات الانشاء لا خصوص لغة التبرجع وهو المرحل من قوة
 وما يصحوه من التبرجع من ادب (قوله كالقوله) أى كساها عليهم والفتوى على حجة من وغيره من جرد دون وهذا الشارة
 الى التبرجع وعدم المعارضة باستظهار اريد دليل آخر (قوله فان قلت الخ) وادعى على قوله فليتناه عن جرد
 الخ وما صله الله لا يظهر اتباع المرحل الا اذا وجد تبرجع لقول واحد ولما اذا لم يوجد تبرجع اصلها اختلف
 ترجمهم فلا (قوله من اعتبار تقدير العرف) ظاهره انه يعتبر فى الاقتناء العرف ولو اخصا وهو قول البعض
 (قوله واسوال الناس) صنف تفسير (قوله وما هو الاقرب) أى العلامة بعدم التنصيص فيه عليهم كقول الصحابين
 فى مسالة البراءة وقعت فيها غارة ولم يدر وقت وقوعها (قوله وما ظهر عليه التعامل) هنا يرجع الى اعتبار
 العرف فهو تكرار (قوله وما قوى وجهه) أى دليله هذا منبى على ما فى الحاوى من اعتبار قوة المدرك والمنسحب
 الترتيب السابق (قوله الواسع) أى ما لا يوجد منه من يمل من بى آدم فاطلق الوجود على الموجود لانه عينه أى
 ليس وصفاً لانه اعطيه (قوله يميزها) أى الاقرب وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره (قوله حقيقة)
 يحتمل رجوعه لغير اوجهه التى (قوله وعلى من لم يبرأ الخ) فيه ان الرجوع الى المميز قد يصير كونه فى بلد آخر
 او اقليم آخر فالاختصاص اعتبار الترتيب السابق (قوله لئلا يفتنه) أى من الاقتناء بقدر القوى مثلا وهو عليه
 لقوله يرجع (قوله فسأل الله تعالى) الاولى التعبد بالواد (قوة التوفيق) هو خلق قدرة الطاعة فى الصلابة
 فان اريد بالقدرة التقارئة لقفل لا يحتاج الى التعرض الى زيادة تفصيل سبل انذاره وان اريد بها استطاعة
 يحتاج اليها (قوله والقبول) أى لهذا التأليف (قوله بجماء الرسول) أى متوسلا فى ذلك بهذا الجملة العظيم
 (قوله كيف لا) أى كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكره فى علامة القبول (قوله ائذ تيسبه) أى هذا الشرح
 (قوة صاحب الرسالة) أى الموصوف بها والى فى الرسالة للكمال لانها اكل وساق (قوة وسائر الكمال) أى
 جامع الشرف (قوة والى فى الرسالة) تطلق على الشدة والصناعة أى على الكفاية كمال تعالى يحمد رسول الله والذين
 معه ائذ على الكفاية والى فى التيسر من اجهة الاسد كالقادة فى القاموس (قوله وخصيصة) أى شئ يخص
 فعيل بمعنى فاعل أى المضامين له (قوله الجليلين) أى العظيمين (قوة الضربين) تنبيه شرم لو كان يفتنى بطق
 على الاسد والفعل القوى والرجل الشديد كفى القاموس وصعرا اداة لكثرة فى الاخيرين حقيقة وفيها
 قيل على الاستعارة (قوة الكاملين) أى فى الفضائل والفاضل كيف وقد اخصنا بعبارة المضاجعة له
 صلى الله عليه وسلم (قوة رضى الله تعالى عنهم) الرضى صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بناء على المشهور
 فى المذهب من ان صفات الافعال قديمة قائمة بذاته تعالى (قوله وعن سائر الصحابة) أى باقيم (قوله والذين بنا
 يحتمل قراءة جماع وهو الاول ومنه وخصمه لان صفتهما اعظم من صفتهما (الطيفة) الاولى الترضى
 على الصلابة والترحم على من بعدهم ويجوز العكس ذكره الشارح فى الحظر والاداسة (قوله وتغذيهم الضعيف
 يرجع الى الصلابة على المتقدمين بهم فى قولهم وفعالهم ومن اتبعهم اوابسج وحادتهم قد اعتدى كمال
 عليه الصلابة والسلام اخصاى كالصوم بايم اقتديهم اقتديتم (قوله ثم تقيهم) عطف على تقيهم الاول فالاداسة
 الحقيقى تقيهم صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافى تقيهم الكعبة (قوله تحت المزاب) أى الذى على ظهر
 الكعبة (قوة وفى الخطم) أى المخطوم سعى لانه حطم من البيت واخرجوا الحاطم لانه يحطم القلوب وبه
 بعض من البيت ولذا يشترط ان يكون الطواف خارجا كسأفى (قوله والمقام) أى مقام التخليل وهو حجر
 كان يقوم عليه الحليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك (قوله الميسر التمام)
 الى المسهل له والاولى التعبد بالانعام الذى هو فعل العبد واما التمام فخطا على الانعام

كتاب الطهارة

كانوا يتبعوا فى حياتهم فان قلت
 قد يصح كون افعالهم لا يتبرجع
 وقد يمتنعون فى انفسهم قلت يعمل قبل
 ما جعلوا من افعالهم العرف واحوال
 الناس وما هو الاقرب وما ظهر عليه
 التعامل وما قوى وجهه ولا يميزها الله تعالى
 من يميزها حقيقة لا فاعل الله تعالى
 يرجع الى قبيل ائذ تيسبه
 الترفى والقبول * بجماء الرسول
 كمالا وقدس الله تعالى المأثورة
 فى الرخصة العروسة والبيعة المأثورة
 وجميعها الحليلين الضربين الكاملين
 وخصيصة الحليلين الضربين الكاملين
 ورضى الله عنهم من سائر الصحابة الذين
 ووالد بنا وتغذيهم بضم غة تحت المزاب
 ثم تقيهم صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم
 كتاب الطهارة
 قدس العبادات على غير الاحتكام بها

(الكتاب) اسم الالفاظ الواردة على المعاني وهو المختار من وجوه متعددة كقوة فى التبرجع اه تهر قوله قدمت
 العبادات اعلم ان هذا ما رواه الذين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمنازير والاداب والاول والاخير
 يسا بما نحن بصدد وما رواه الذين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمنازير والاداب والاول والاخير
 الثالثة والمأثكات والمحاضات والامانات والشركات والمنازير خمسة من ميرة قتل النفس واخذ الكمال وهتك الستر
 وهتك العرض وقطع البيضة وقدموا على ما تركب الفقه العبادات اى غالبا على المعاملات والمنازير لما ذكره

الشارح

الذراع (قوله في غيرها) أي من المداخل والمزاهر (قوله احتما ما يشأنا) في التهر من بعض المحققين لم يجزم
اعتدوا في التقديم شيئا يجري مجرى الأصلي غير المتناهية من الاعتناء من غير أن يذكرنا من أين كانت تلك العناية
وم كانهم يقولون أنه هنا كثرة الاحتياج وهي مقولة بالتشكيك (قوله وللصلاة) شروع في بيان وجه تقديم
الصلاة على غيرها من العبادات (قوله تالية للايمان) أي مدة كونه بعده قال في الصلوات الصلاة على غيرها
لأنها تالية للايمان وثانيته بالنسبة كقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب ويحسون الصلاة ويكذبون بين الإسلام على
خس (قوله والطهارة) شرع بين وجه تقديم الطهارة على الصلاة (قوله متناسها) أي متنازع الصلاة أي أن
الصلاة تفتتح بالطهارة (قوله بالنسب) هو ما روي عنه على الله عليه وسلم أنه قال من أفاض الصلاة الطهور
وقصر عها التكبير وصلحها التسليم اه قرأ في (قوله وشروط الخ) أي والشروط مقدم على الشروط طبعاً تقدم
وضعا اه بص (قوله بها مختص) الجاد والمجرب ومعلقان بمختص والبادئة على المتصور عليه وفيه إلمام بكون
لمس المصنف والطواف في التيمم إلا أن يقال إن الطهارة لها فرض وإلزام واجب فلا اختصاص من جهة الاقتراض
أو على المتصور فلا تتعارض الصلاة والطهارة في غيرها من الأحداث والاحتياط فإن قلت يشتركان من حيث
الاختصاص استقبال القبلة قلت الطهارة مقبضة عليها بخلافه على أنه يسقط في الصلاة على الدابة (قوله لا لازم
لهما في كل الأركان) خرجت النية فإنه لا يشترط استعمالها لكل ركن وليست من خصائصها بل هي من
خصائص العبادات كلها اه بص وشرح السرايا فإنه لا يختص بها (قوله تقدمت) أي الطهارة (قوله لا تسقط
اصلاً) أي ولو بعد زمن إلا إذا كان في التيمم وهذه دعوى أولى (قوله ولذا) أي لكونها لا تسقط أصلاً (قوله فائدة
الطهورين) أي عادى الما والقرابان حسب مثلاً من حصن لأمانيه وأرضه وجدواه فحسبه (قوله يؤثر الصلاة)
أي حتى يحد أحد الطهورين وهذه دعوى ثانية (قوله وما أورد) أورد الزنيلي مصرافه في آخر كتاب الرقيق اه
يجزم وهو عطف على ما قبل اه أصلي (قوله التنية كذلك) أي شرط لا يسقط أصلاً وهذه دعوى ثالثة (قوله مردود
كل ذلك) أي هذه الدعوى الثلاث على التنازع بل رد على طريق القبح والنشر الخطيئة والرد في الطهارة والتنية
لصاحب التيمم (قوله اما التنية في القبلة) أي اما الردي التنية فالتنية الخ (قوله وغيرها) هو التي كان قاله
أبو السعود (قوله تكفي التنية بناسها) أي قاله ولو بان التنية كالطهارة لا تسقط أصلاً فقد عذر الله دعوى
الأخيرة قال الخطي إطلاق التنية على اللفظ مجاز اه أي من إطلاق المدلول على الدلال قال أبو السعود
حافى التنية فيه كانه لا يصح جعله بالرأى وهو عزم على أن يظهر دليله اه فتح وأقول ما سبق من التنية لا ينهم
منه البدلية ولهذا قال الجوزي حيث كان لا يشد على تيق القلب مسار الذكر بالنسبة أصلاً لا بدلاً اه (قوله وما
الطهارة) رد للدعوى الأولى (قوله ووجهه بوجاهة) سكت عن الراس لأن كثرة الاعتراض على وجوه وطاعة
حينئذ التيمم ولكنه سقط لفقد آتية ومعايدان اه حلي ولو كان الوجه سليماً محصاه على الجداول عند التيمم
(قوله يصلي بلا وضوء) أي سقط قولهم إن الطهارة لا تسقط أصلاً وقد يقال إن الطهارة تيمم فيه ان أو أفاغته
ويعود سقطها السقوط عليها لقاده شتمنا المبرق رسله الله تعالى فيقبل الرجوع بقوله كذا الراس
ولأنهم (بصيغة المصدر عطف على وضوءه) إذ وقع في التيمم وفي الوضوء في التيمم فإذا تصف بهذا الوصف
بعد ما دخل الوقت سقطت الطهارة بهذا العذر اه وفي نسخة بصيغة المضارع (قوله وأما فائدة الطهورين)
هنا رد من الشايع للدعوى الوسطى (قوله يشبه بالمصلين) أي جباها وقصودا وركوعا وضوءا ولمرمة الوقت
ونظائره اه يأتي بالقرأة وفي أبي السعود على فوري لا يباح أنه لا يأتي بها ثم إذا وجد أحد الطهورين لا بد من
الاعادة كما ساقى وفيه أن هذا لا يصلح ردالأن هذه صورة صلاة وليس صلاة حقيقة لما لا بد من ذلك
شعلها ولذلك قال الخطي الأولى المعارضة بالمعذور أي إذا وضعت السبلان ومضى في الوقت فإنه يصدق عليه
أنه صلى بغير طهارة وفيه نظر لأن هذه الطهارة من المعذور محببة شرعاً (قوله وي) أي بما في الظاهر لانه
الذي ينتج ما ذكر (قوله أن تصعد الصلاة بلا طهر) أي لو من غير ضرورة كما هو ظاهر الملة وفيه ان مسألة
الظاهرة مفروضة في الضرورة فلا يقاس عليها لاحتياج الاختيار (قوله كماله لغير التنية) أي هذا غير مستعمل
في هذا وفيما قبله (قوله أوسع يخص) أي عند الآن لسان لا ثم فيه فضلاً عن أكثر وأما ما يبالغ بالاداء ثانياً وهو
صلى على قوله لغير التنية (قوله وهو ظاهر الذهب) أي عدم تكفي متعدد الصلاة من شرطه (قوله وفي سب

والصلاة تالية للايمان والطهارة متنازعة
بالنسب وبما يختص بالانتم لها في كل
الأركان والتيمم في التنية وبغيرها من
الصلوات ما أورد من أن التنية يشترطها من
على ذلك ما أورد من أن التنية يشترطها من
قوات الطهارة في الظهور وبغيرها من
وما لا يطهر في الصلاة وبغيرها من
فصله ولا يلزم وبغيرها من
بلا وضوء ولا يلزم وبغيرها من
قائد الطهورين في الوضوء وبغيرها من
على التنية في الوضوء وبغيرها من
وليس التنية في الوضوء وبغيرها من
الصلاة لا يطهر في الوضوء وبغيرها من
التنية لا يطهر في الوضوء وبغيرها من
سكنى الصلاة

الوجهانية) اى كتابها لهما من منظومة ابن وهبان (قوله مع العمد) اى حال كونه صاحبها العمد (قوله خلق) اى اختلاف بين اهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا يوجد سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضيقة بعدمه ما خذلقنى والنهاسي بها دون غيرها والخلق مخصوص بغير فرع الظاهر مما هو وصلناه واجبة عليه بغير طهارة لامر الشارع بذلك (قوله بسطر) اى ينقل فى الكتب (قوله ثم) اى كتاب الطهارة ثم الترتيب الذى ذكرى وقتا تاتى للاستئناف (قوله مركب اضافى) اى مركب من كلمتين احدهما مضاف والاخرى مضاف اليه قاله انشدته الى الاشاعة (قوله مستند) اى خبره يحدوث تقديره يطلب ما هو اوضح مما فيه ويرجع بعضهم بهذا الخبر ان المبتدأ هو الجزء اعظم من وكفى الاستدلال لا يقدح عليه بقوله فالاولى لبقائه (قوله اوخير) اى يكتفى به يحدوث وعليها قصر صاحب التبر او بالسود ويرجع بان الجزء اعظم من المبتدأ (قوله التخصيص نقل يحدوث) تقديره علق اوقهوه (قوله فان التبر للعدا) اى قصد تعدد التبر المذكورة فى المتن كابد التخصيص بالاداء والاشاء وبعد ابدائه هاتوا لغيره بان (قوله ينحى الى السكنون) لشبهه بالحروف فى الاهدال (قوله تخلص من الساكنين) اى لاجل التخلص من التقاء ثما وهما الساكنين والطاء الاولى من الطهارة قال فى شرح الملتقى ويصور الفتح على النقل اى نقل فتحة الطاء هاء وفيه ان فتحة الطاء باقية فالاولى ان يكون تخلص بالفتح (قوله وواضحة لامية) اى الاشافة فى كتاب الطهارة على معنى الادم اى هذا كتاب وضع لبيان مسائلها (قوله لامية) تخفيف اللون وتشديد اللمسة المناسبة الى حرف جروا لاشافة على معنى من مجازية لا حقيقة قاله المؤلف فى شرح الملتقى وفى المنع وجعلها بمعنى من يعيد لان مسائلها صعبة تفسر بها عن جهة الاخبار عن الاول والثانى كتمام فتحة وهو مفقود هنا لايضا لم ينقل الكتاب طهارة والوجهان فالاولى بمعنى فى ما قرأناه وان كانت قليلة وتسايطع ان يكون التبر على فالاولى فهو كمر التبر اوفيه بالظرفية فها غير متجانسة القدم الاولانى الظرفية الادعائية المجازية (قوله تنوب عنه) اى تفرغ بكتاب الطهارة لبقا اعين جهة كونه مما جعل الابدال للماضى الاولانى بالسود (قوله على معرفة تفريده) اى المضاف والمضاف اليه (قوله الراجح) ومعناه ان العلم بالمركب بعد العلم بغيره ومقابل الراجح انه لا يتوقف لان التسمية سبقت كلاما من جارية عن معناه الاولادى ادهنر (قوله فا لكتاب) تنفرع على الراجح وهو شروع فى بيان القروين وبدأ بالمضاف مراعاة لفظ كمال فى التبر ثم اختلف قبل الاول ابتداء بالمضاف لاسبقه فى الذكرو قبل بالمضاف اليه لاسبقه فى المنى اذ لا يعلم بالمضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما انشأ اليه وهو احسن لان المعاني اقدم من اللفظ فكذلك اقدم الامام الاينى من المالكية وهو حسن لما لم يتخصص عنده (قوله مصدر) اى لكتبت وله مصدران آخران كناية وتكثيرا كذا ذكره فى الصبر والتبر (قوله يجمع) وهو ضم النشئ الى الشئ ومنه كتبت الفقه اذ لم يجمع فيه شرعا بل يشعره بالشر وهو قول صاحب الصبر وهو جنى الحروف لاعتد فيه الختام الى المعنى القروى (قوله جعل شرعا) اى اعتداله للشر والتعبد بالشرع ونقل للعامة لان التعبد به لبعض اهل الشرع وان كان هو والفعل بعدهم فالاولى التعبد بالاصطلاح بل قوله شرعا (قوله عنوانا) اى عمارية كرسد الكلام (قوله لمسائل مستقلة) اى لافاضات مخصوصة دلت على مسائل مجموعة وجوز بعض المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها توسط تلك اللفاظ وهى اختلافات سبع اشهرها الاول ومعنى الاستقلال عدم توقف قصور مسائله على شئ قبله وبدونه وكتاب الطهارة كذلك الا لاشاء بمعنى عدم التعبد بصلاد لعدم صحتهم فان الطهارة تابعة للصلاد وخرج بالمسائل مع الحروف والكلمات لئلا ينسب مسائل وخرج الباب والفصل لعدم استقلالهما بدخولهما تحت كتاب وتدخل ما كان نوعا واحدا من المسائل تحت كتاب القسطة او انواعا لكتاب البيوع او اخذ فى الصبر (قوله يجمع) اى لكتاب (قوله فا لكتاب مصدر) فهو مصدر مراد به اسم المفعول كمالى الاولانى صيغة فاعل جنى وصفا بمعنى المفعول (قوله والطهارة) اى بفتح الطاء مصدر وكسرهما الاولانى ونهجهما فاعل ما يظهر به ذكر فى الصبر والتبر (قوله بالفتح) اى بفتح الطاء ونالها للشرح انه الاكثر (قوله ويضم) زاد فى شرح الملتقى وبكسر (قوله النظافة) قال فى التبر عن الانداس حسنة كالانجاس او معنوية كالعبور والذوب قبل الشاى مجازا وتدل حقيقة وقداستعملت فيما شرعا اذ احدث دس حكيى والقباضة الحقيقية دس حقيقى وزوالهما طهارة (قوله ولذا الفرها) اى لكونها

معددا افرده لان الاصل فيه الافراد كما في التبر (قوله وشربا) منصوب هو واما شاة على التبر كاذكر
امن هشام في رسالة خاصة (قوله التلخافة من حدث اوشيت) هو معنى قول صاحب التبر واصطلاحا
تلفاظة المخل من الصلابة حقيقة كانت او كمكية قال في التبر وهذا اولى من تعريفها بزمان حدث اوشيت
كما في البصر لو جين فاعلم ان انتهى احد المصالحات تعريف صاحب البصر في اولى القسمة للصنع ما هو المصالح
ثانها ان هذا العلم يثبت عن افعال المكلفين قالوا في التبر بالازالة دون الزوال اه او السعدوي عا لم لا
صاحب التبر قال في هذا البيان نظرم ويجهن اما الوجه الاول فلان الزوال كورة في التعريف للتنوع
لا للتشبه في غير مفسدة على انها وقعت في تعريف صاحب التبر واما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب
البصر على من عبر بالازالة حيث قال وقول بعضهم انها ازالة لتحدث اولتبت غير جامع غروج الزوال بدون
الازالة كما اذا وقع المضر على اعضاء الوضوء من غير قصد فانه طهارة وليس بالازالة لعدم الصنع مع ان هذا رد على
صاحب التبر ايضا حيث عبر بتلفاظة لم يعبر بتطهير الذي هو فعل الصاعل وتأمل (تنبيه) لا فرق في المظهر
في ذلك التعريف بين ان يكون له تعلق بالصلاة كالترب والبدن والمكان او لا كالزوال والاطعمة واورد
على التعريف الوضوء في الضرو فانه ليس بتلفاظة حدث اوشيت واجب بان تنسيبه طهارة بجماع باعتبار
ازالة الايام الحادثة والتعريف السقيمة اه بحر (قوله لا نواصيا) اي باعتبار منقطعها من الحدث وتثبت
واكتساب الماء والتراب اه تبر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمه اي ما شرعت لاجله (قوله شهيرة)
منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) اي الحكم الذي يرتب عليها (قوله استباحة) السين
والشاة آتدان والصبرورة قال في الصبر ولم يذكره من حكمها التواب لانه ليس بلازم فيها لتوقعه في السنة
وهي ليست شرطا فيها اه (قوله ما لا يحل) اي فعله (قوله اي حبيب وجوبها) قدر الشايع المضاف
لتطهرون ان الصلاة ليست سببا لوجوب الطهارة اه حلي (قوله ما لا يحل) اي ارادة ما لا يحل وهذا القول
اختاره صاحب البصر اثره ويجعل بكسرة الحاء ضد حرمه (قوله فرضا كان او غيره) تعميم في قوله فعله (قوله
كالصلاة) فيها التعمان الفرض وغيره (قوله ومن المصنف) خاص على غير الفرض اه حلي لان الطهارة
لها وجبة لان الابه وهي لاجسه المظهرين محتملة كما سيأتي (قوله بعدسرد الاقوال) اي ذكرها وهي
اربعة استوفاهما الشارح اسداه ان السبب لحدث اولتبت ثانيا اه اقامة الصلاة ثانيا ارادة الصلاة
رابعا وجوب الصلاة لا وجودها (قوله وتقل كلام الكمال) في الرد على من اورد على القول الاول بان
الحدث والحدث ينقضانها فكيف يوجبها ورد في القول الثالث بان السبب ارادة الصلاة وحاصل رد الاشكال
على الاول انها متضمنان ما كان وجوبها ما سيكون غلامنا فاه وحاصل رد الثالث ان مقتضاها ان اذ اراد
الصلاة لم يتوضأ باهم ولم يصل والواقع خلافه لانه لم يقل به احد (قوله الظاهر) اي من الاقوال في السبب
(قوله هو الارادة) اي ارادة الصلاة في الفرض والتفيل وفيه قصور لانه لم يشمل ارادة من المصنف قوليهم
في الارادة لكان اولى (قوله لكن يتركز) اذ ارادة النقل (الخ) وجواب عن السؤال الذي اورده الكمال على
القول الثالث وقد بناء قربا وحاصل الجواب ان الوجوب في النقل يسقط بترك ارادته اي والوجوب
في الفرض موسع الى آخر الوقت وقد ذكر صاحب البصر جوابا بغير هذا وهو ان الوجة بان السبب الارادة المستقلة
للتبرع فلا يرد ما ذكره على (قوله ذكره الزبلي) اي هذا الاستد والتحيث قال انه ان اراد الصلاة وجبت عليه
الطهارة فاذا رجع وترك النقل سقطت الطهارة لان وجوبها لاجلها اه (قوله في الظاهر) اي في شرح قوله
وعوده عنه على وثمنا اه حلي (قوله الصحيح) اي من الاقوال وهو ان شرعا في الصلاة لانه اذا اراد الصلاة فظهر ان لا بد
من ترك الوضوء اذ ان شرج الوقت ولم يرد بالصلاة بل على تقويت الصلاة وانه اذا اراد الصلاة فظهر ان لا بد
وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل اه حلي وربما يقال المراد بالارادة المعنوية شرعا
على ان ما اورده على صاحب البصر رد على العلامة فاسم في قوله اواردة ما لا يحل (قوله وجوب الصلاة) اي
لا وجودها لان وجودها مشروط بها فكان متأخر والمأخر لا يكون سببا في التقدم فظاهره انه بدخول الوقت
يجب الطهارة لكنه موسع كوجوب الصلاة فاذا شاق الوقت صار الوجوب فيها مضيقا ثم ان هذا القول
لا يشمل سبب الطهارة للصلاة كالتلخافة اذ لا وجوب هناك لكون سببا للطهارة اللهم الا ان يقال انه داخل

وشربا التلخافة من حدث اوشيت
ومن يتناول نواصيا وهي حكمية
وحكمها تنبيه وحكمها استباحة
ما لا يصل بدونها (وتنبيه)
ويوجب (لا لا يصل) المصنف (الا)
او يوجب الصلاة ومن المصنف
اي الطهارة صاحبها الصبر والبدن
الاقوال وتقل كلام الكمال في النقل
السبب هو الارادة في الفرض
ترك ارادة النقل يسقط الوجوب ذكره
الزبلي في الظاهر ان سبب وجوب الطهارة
فذلكه الصبر ان سبب وجوب الطهارة
وجوب الصلاة اواردة ما لا يصل الا بها

الاول (قوله فرض) اي قطعي (قوله للصلاة) اي فرضها وتلقاها (قوله وقيل وس) المحض) حكاه بقيل اشارة
الى ضعفه وبره بالوجوب في شرح المتن وسكن التثنية الافتراض مقتصر عليه (قوله للقول) اعلم للوجوب
لنصف (قوله بان المظهرين الملائكة) اي في قوله تعالى لا يسه الا المظهرين والمراد الملقون والافلاك
كلهم مظهرين والمعنى انه معصون عن غير القربين من الملائكة فلا يطلعون عليه والمراد بالكتاب الحق
المفوض وحله لا يسه صفته وقيل وعليه اكثر القسرين ان المراد بالكتاب القرآن المركب من الاقفاط
والمراد بالتفويض الدالة عليه ونظير ما ذكرنا ان الالة غير قطعية الدلالة فن قال باقتراض الطهارة للنس
ايراد القرض العمل والمراد من المظهرين من هو على طهارة من الناس (قوله وسنة) اي مؤكدة كما يؤخذ
من مقابلته للتدوير (قوله في ثوب) قال في المختار الثوب وزن الهب الزيادة يخفف ويشدد ويقال عشرة
ثوب ومائة وثوب وكل ما زاد على العقد فهو ثوب حتى يبلغ العقد الثاني له ولعل الحكمة في استحبابه لهذه
الاشياء لتكرارها كان صغيرة وتختفي ما كان كبيرة (قوله بعد كذب) هو حرام واظهاره ائمن الصفات الا اذا
ترب عليه فمفسد هو جاز في التزوي واصلاح ذات الدين وعلى الزوجة ولا حاكمه بعضهم قال ان المختار
في هذه الاشياء التعريض لا لكتف المقتضى وقد اوضح ذلك ابو السعود في حاشية الاشياء (قوله وغيبة) ذكر
الناس في المختار انها اذا لم تبلغ من قيلت فيه بكفرها التوبة وان بلغت فلا يكفرها الا الاستتار (قوله
وقهجة) اي خارج الصلاة وذلك لانها مكرهه لان ضحكها عليه الصلاة والسلام التبسم ولائها شابت المجلس
عنه وهو الواقع منها في الصلاة وانتمسها اخذت الوضوء للصلاة (قوله واكل جروم) اي لحم جروم لقول بعضهم
بوجوب الوضوء منظر الماورداته عليه الصلاة والسلام امر من اكل لحم جروم بالوضوء وقد مر رأيتهم كبيرة
واما للصلاة فتأمر او قد علم انهم اكلوا لحم جروم او اغامر بالجله بالوضوء وبين من امر من اكل اللحم ستر عليه وهذا
يدخل في عموم قوله بعد والخرج من خلاف العلماء (قوله وشعر) ظاهره وان يكن فيه مخف وذلك لكرهه لما
ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يمتلي جوف احدم قصا خبر من ان يمتلي شعر او هل ما ذكرنا ان يكن مدحا
فيه عليه الصلاة والسلام او بما جعل حكمه مثالا (قوله وبعد كل خبيثة) عطف عام على خاص والخطيئة اهم من
الصغيرة والكبيرة (قوله وللغرض من خلاف العلماء) كما اناس ذكره او امره فان وضوءه لا ينقض ههنا
ويقتضى عند الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه غيب الوضوء بعد ذلك امر ائمة قوله (ثم) يذهب الوضوء
بعد غسل الميت وحله ولو ثبت كل صلاة وقبل غسل الجنابة وللغيب عند اكل وشرب وقوم ووطئ ولغيب وقراءة
قرآن وحديث ورواية ودراسة علم واذان واقامة ونظية وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم وقوف وسبي ونظر
الى حسان امر آخر لا جل غسل ميت اه ابو السعود عن التشرية لانية (قوله وركعها في الخ) قال في الصبر واكثرها
في الحديث الا صغر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح ريع الرأس وفي الا كبر غسل جميع البدن وفي النضامة الحلقية
المريضة انما هي باقية في غير المريضة غسل محلها ثلاثا والعصر في كل مرة ان كان مما ينقص التوضيف فبالا ينقص
اه وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح ومسح وزوال نجس وانما يدرك العصر والتوضيف لانها مشرطان
(قوله ونحوهما) من مانع مزيل ونس ارض ومسح خف وسباني الشارح عند المظهرات (قوله ودليها) اي
الطهارة اهم من الصغرى والكبرى والاثنية فان الاية اشحت على ذلك جعية (الطهارة من
الاحكام التبعية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية حيث لا ينسل مخزئ النجس وتقتل الاعضاء
الطاهرة وقد ابدى لها حكم بانه اهره در مشتق بعض تغيير (قوله وهي مدينة) وذلك لانها من المائدة وهي من آخر
القرآن زولا (قائمة) المدي مائل بعد الهجرة وان كان في غير المائدة والى ما قيل قبلها وان كان في غير مكة
وهو الاصح من اقوال ثلاثة حكاها السيوطي في الاتقان (قوله اهل السيرة) هم الذين تكلموا في مقامه واحواله
وصافته صلى الله عليه وسلم وهي بكسر السين وفتح اليا مع سيرة (قوله فرضا بمكة) وزعم ابن جهم المالكي انه
كان منه وباقيل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في مكة ورد عليه ما التسلط في السبيل باصم ابن جبريل
عليه السلام علم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء في اول ما اوحى اليه ومثل ابن عبد البر اتفاق اهل السيرة ان غسل
الجنابة فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو بمكة كما ترضت الصلاة اه من اذو المثنى (قوله بمكة) اي في مكة
قوله وانه عليه السلام الخ) عطف على ان الوضوء هو جواب عن سؤال حاصله من المختار ان يكون قد صلى بغير

ومثل فرض الصلاة وارجح المفسران
وقيل وسى المحض القول بان المظهرين
الملائكة وسنة للقول بان المظهرين
قيل من موضع ذكرها في المختار من ثوبا
يجوز فيه وضوءه وقهجة من خلاف
جروم وكل خبيثة ومسح وزوال نجس
العلماء من كبر غسل ومسح وزوال نجس
والعلماء من كبر غسل ومسح وزوال نجس
اذن من الصلاة وهي مدينة اجابا راجع
اهل السيرة الى الوضوء والغسل عليه
مع فرض الصلاة عليهم جبريل عليه
السلام واعليه الصلاة والسلام ارجح
قوله ابو الحسن

وقوله لكونه لم يقرضه احد على (قوله بل هو اهل) انتقال (قوله من قبلنا) ظاهر ان الامم السابقة كلها
يتوكلون والحدث بقصد قصرهم على الانبياء قلت هذا يعني يقال في جانيه على الله عليه وسلفه قال وشوق
بل تخصيصهم لكونهم الشرع وتبل غيرة ذلك كما يستلزم في الواهب وشرهما وسيأتي طرف مما يتعلق بذلك
(قوله في الاول) اي اصول الفقه (قوله شرعنا) فطينا العمل به (قوله انما قصه الله تعالى) اي في كتاب العزيز
كتوبه تعالى وتبيننا على الناس (قوله ورواه) عليه السلام في احاديثه كقوله صدم عاشوراء (قوله من غير انكار)
الاولي الاختصار على الثاني لان الشرع يعم لا يكتفى عليها ويحصل من المراد الانكار على من فطن من هذه الامم
(قوله ففائدة نزول الآية) جواب عن سؤال قد رحله انما كان الوضوء فرض يمكنه مع فرض الصلاة وهو شرع
من قبلنا غير متكرر ولا مندوخ فالفائدة في نزول الآية المأخوذة من الآية فاجاب بما ذكر (قوله تقرر لمكم اثبات اي
تبيين فانه لا يمكن جاد مستغنى بل تابع للصلاة كما سئل ان لا يتم الا بالمشاهدة وسالها عن فراهة شرأ طعمه
واكرانه لظول المصباح والحق في التائيلين قلنا قلنا فانه لا يتبع الصلاة في كل زمان بل في كل زمان في كل زمان
او مع الحكم والقضية في كل زمان من جهة من جهة كونه شرعا من قبلنا ولا يجوز فرضه قبلها بل كونه
واجبا منصوبا بان مضى عطف على تقرر راي وفائدة نزول الآية ان اتيان ولا يصح حقه على تقرر راي غير هذا
التأويل لان الصدور كذا كروا لا يشبه القمل فليس من مصدوقه وقوله واعطف في اسم شبه فعل فلهذا

ولان الاخبار لا يصح حيدوثها وفي نسخة وثاني وهو عند رثاني والطيف عليا طاهر (قوله اخلاق العلماء) اي في عدد من انفسهم من قال انهم اربع ومنهم من قال انها اكثر منهم من اجل اللبس في افعال الجماع ومنهم من حله على المس ووقع الاختلاف في المسحح هل هو الشكل الاربع او اقل (قوله الذي هو رسة) لقوله صلى الله عليه وسلم اخلاف فاق رسة (قوله كيف وقد اشلت) اي كيف لا يكون في زلفها فائدة والما انما اشلت (قوله كسا) منها السكام والوضو والسكام التيمم والقفل وغير ذلك (قوله كسا) اي التباينة اي كل واحد منها فيه شيان فالجملة ستة عشر (قوله طهارين) تنبئة لطهار طالع في الصدور (قوله والقفل) يضم القفل اسم القفل لقام الجسد (قوله وسكمن) تنبئة حكمه يعني محكوم به اي ما مور به وهو القفل في ثلاثة اعضاء الرضو وغسل جميع البدن في نحو الخباية (قوله المسح) اي في الرأس والتيمم (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانها ما موجبان لدال اي تدين على الرضو والقفل (قوله التخصيص في الالوان) وهو قوله تعالى فاعلوا وادعوا لربكم وادعوا الى المرافق وامسوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين (قوله الاضواء) اي ضوءه وان كتب فيها ظاهره (قوله وكأنتين) تنبئة كانه يعني مكتن به (قوله الغائط) هو في الاصل اهل المختصن فاطلق على الخارجين من الانسان لان العرب من مادم اذا اراد افضاء الحاجة جعية هبون الى اهل المختصن فاعلاقة المجاورة او الخباية والخلية (قوله والملازمة) فانها كناية عن الجماع وسبب ان من اراد اجماع يتوصل اليه بتقدمة التي انما للباس فاطلق الوسيلة ولريد المصعد (قوله وكرامين) اي من الله تعالى ليعاده المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) اي في قوله تعالى ليطهركم به (قوله وقام النعمة) اي في قوله ولستم تعلمتم عليكم (قوله من دام على الرضو الخ) المداومة هي ان ينظره كلما حدث ويوجب ذلك خمسة الخلق رسة الارزق ومجدة الخليفة ودوام البغض المعاصي والمهلكات قد جاء الرضو ملاح المومن وهو يحجب ذكره العارف احمد زروق في نصيحته (قوله لم يكن من آمن) اغشاء حيث بدا الذين الصفا بالانان وهذا الخلف آمن لانه خطاب للموجود حال زلفها (قوله وكاة) اي مافي الضياع (قوله الثفات) اي من الخطاب الى الغيبة (قوله والتقصير خلافة) فان الذين من الاعيان المتفاهرة وهي من قبيل الغيبة بل وقال آمن لانه لان الخطاب يتعلق بالمعدوم وعند وجوده كقوله وفعلموا الصلوة او الزكاة وقوله يا ايها النبي اذ طالعتم النساء اولان انما تعالي فيضاطب الموجود والمعدوم فان قلت ان فيه التناقض على مذهب السككا فانه لا يشترط في تلك التعبير على مخالفة مقتضى الوجود او ابتعادها عن الذي مادي مضطرب قلت جوابا ما تقدم وهو ان التباين ليس فاصرا على الموجود والتادي بحسب القنفذ طاهر والقفا من قبيل الغيبة (قوله الحقيقة) اي الدالة على تحقيق ما دخل عليه غالبا ومن غير الغالب قد تقع مرقع ان ككسمة (قوله التذكيرة) اي الدالة على ان ما دخل فيه مشكوكا في غرضه الوقوع (قوله لا لارادني ان الصلاة)

الى التي دخلت عليها اذ (قوله اللازمة) الى التي لا بد منها مع تكررها في اليوم والليله خمس مرات (قوله والجناب
من الامور العارضة) الى التي يمكن ان لا تقع اصلا (قوله وصريحه) كالحديث في النسل) حيث قال وان كنتم
جنبنا فاطهروا (قوله والتيميم) (حيث قال تعالى وايضا احد منكم من الغائط او المسهة النساء الاية) (قوله ليعلم
ان الوضوء مستلزم) وهو الذي لا يكون عن حدث وهذا يدل على ان قوة تعاقب فاضل الخ يستعمل في الوجوب
والندوب الوجوب في الحديث والتندب في غيره وهو ما قلناه اذ كره من ان الحديث في الاية مراد بوضوءه منه
ان التيميم والنسل لا يكونان الا فرضا للتصريح بالحديث فيما اورد في النسل ندب في مواضع وبين في آخر
وكذا يقع التيميم مقام الوضوء لصوره ودخول مسجد فلا يشترط فيما ان يكونا فرضا (قوله فورا على فور)
الى اذ اقرروا التيميم على العبراء اوفى القبراء وهو نفس التيميم لانه يعنى اسم الفاعل والمقصود ما امر
(قوله الاركان الخ) بجمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء امع قال تعالى اوفى القبراء ركن شديد
والاضافة بيانية ليعنى الملام (قوله الوضوء) الذي لا يستغرق قيم الوضوء القرض والندوب كالواقع قبل
النوم ام در تنطبق وقدمه على النسل لان الحاجة اليه اكثر ولا محل لبره مع جعل النسل اول تقدمه عليه
في القرءة ان اوفى تعلم جبريل اه بصره وهو ما اخذ من الوضوء قوي النظافة والحس وهو بالضبط المصدر والاشع
الماء الذي يتوضأ به في الاصطلاح غسل الاعضاء الثلاثة ومسح الرأس واعلم ان الفعل كالوضوء والمصدر يطلق
على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالمهية المسحاة بالصلوات من القيام وابقى الاركان ويسمى الفعل
الحاصل بالمصدر والتكليف يتعلق بهذا ويطلق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويسمى المعنى المصدرى
ولا يتعلق به تكليف لانه امر ادى لا يوجد في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له ايقاع وهكذا
فيلزم التسلسل احوال وذكر الجلال في الخصائص ان الوضوء من خصوصيات هذه الامة وهو الاصح ووجوده
من الانبياء كادل عليه قوله عليه السلام ووضوء الانبياء من قبلي لا يدل على وجوده من اعمهم لا يستدل
بالخصوصية وبما ان الاصل عدمها ويمكن ان يقال ان خصوصيته بهذه الامة من حيث بعثهم غير محتمل
من آثاره فلا يتلوا في وجوده في غيرهم وهم يقر هذه الخصوصية قال نوح لقندي وهو الصحيح (قوله لاه) اى
التعبير المأخوذ من عبر (قوله افيد) وذلك لان الركن اخص ولنبه على ان مراد من عبراء الوضوء الاركان به
منع وانما كان الاركان اخص لانها الفروض الداخلة في الماهية بخلاف الفروض وانما بالمال خال في الاختلاف فاد
له فائدة من باب ابع وكذا اذ له مال اى ثبت واخذت المال اعطيته واستفدته واما ماد الموضع فهو غير متبادل
فأدزينا اى اصاب فؤاده ومنه الفؤاد كفى القاموس (قوله مع سلامته) اى مع سلامة التيميم بالاركان (قوله
ما يقال) اى الى التعبير بفرض الوضوء (قوله القطعي) هو ما قطع بزمه حتى يتغير جاحده (قوله المسحوح)
اى العضو المسحوح وهو الرأس (قوله بالريم) اى فان التقديره غير قطعي ولذا وقع الاختلاف فيه بين الامة
(قوله وان اريد المعنى) وهو ما تفرقت الخصبة بفرضه كالتدبر الاجتهادى في الفروض اى وان اريد ما يلزم عموم
المشترك او ارادة الحقيقة والجماع لا تقول بذلك كما ذكره في شرح الملتقى (قوله براد المغسول اى العضو المغسول
والمراد جسد المغسول فيمثل الاعضاء الثلاثة فانها قطعة (قوله عنه) اى بما يقال من الاشكال الواردة على
التعبير بالانرض (قوله بما تنصنا في شرح الملتقى) من انهم عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة
والجواز ان الحقيقة في الاول تجعل فردا من الافراد بان يراد معنى يتحقق في كل الافراد بخلاف الثاني فان الحقيقة
يراد بها لوضع الاصل والجواز يراد به الوضع الثانوى ففهما استعمالا لا متباينان اومن ان المراد القطعي وجاب
عن اراد المسحوح بان المراد اصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوته بالكتاب او العملى وجاب عن اراد المغسول
بان المراد التقدير في الشكل ولا شك انه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في الرفعين والكعبين والى يوسف
في بيان الغدار والاند (قوله ثم الركن) ترتيب اخبارى (قوله ما يكون فرضا الخ) هذا معناه الاصطلاحى وقد
مر بيان معناه القوي (قوله الماهية) اى الحقيقة وانما سميت ماهية لانه يسأل عنها بما هو وما هى (قوله
فما يكون خارجها) الاولى ان يقول بما يكون فرضا خارجها لاجل ان يظهر التبرع في قوله فاقترض وبين
القرض والركن العموم المطلق (قوله فالقرض الخ) القرض باقى في اللغة لنسب وتلاين مع كفى نهاية
النهاية والمشهور انه مشترك وقال الأصوليون انه حقيقة في التقدير مجاز في غيره اذ هو اولى من الاشتراك

والجناب من الامور العارضة ومن
الحديث في العمل والتيميم ومن الحديث
ليعلم ان الوضوء مستلزم فيكون الوضوء على
سبيل الثاني لا الاول فيكون الوضوء على
النسل والتيميم على التيميم على الوضوء
الوضوء هو اولى فلو اركان الوضوء ما رعى
ان اريد بالنفس انطق به تقدير
المسحوح بالرغم وان اريد المعنى
المشترک فانما يجب عليه بما قلناه
للمغسول التيميم في الركن ما يكون فرضا
فخرج الملتقى واما التبرع فما يكون
داخل الماهية واما التبرع فما يكون
خارجها فاقترض أهم منها

يقول لان المشتري يحتاج الى غير شئ بخلاف الجاهل زوده في الضرر بان القرض في المشتري واحد وانما تعدد لعدم
الخطي على البذل (قوله ساقطع بلزومه) هو من فرض بمعنى قطع قال في الضرر والظاهر من كلامهم في الاصول
والفروع ان القرض على عشرين قطعي ونظري هو قرض قطعي في العمل بحيث يقرب الجواز بغيره اقل اقتدار
في مسح الرأس من قبيل الثاني وعندنا الاطلاق ينصرف الى الاول لكانه قال والظاهر بين القاضى القرض
الثبت للقرض وبين القاضى الثبوت للوجوب اصطلاحا خصوصا المقام وفي التمر ما يبين ان دليل القرض
العملى اقوى وقه وقدق هو الادلة الجمعية اربعة انواع تعالى الثبوت والدلالة كالنصوص المتواترة وقطعي
الثبوت قطعي الدلالة كالآيات المتواترة ونظري الثبوت قطعي الدلالة ككتاب الاسماء التي وهو ما قلنا في نظريهما
واثبت القرض بالاول واثره ايات في الثالث والواجب في الرابع السنة والاحتساب وارادوا بالواجب ما يشتمل
القرض العملى ومن هنا قال بعض المتأخرين ان القرض العملى اقوى قوى الواجب واضعف قوى القرض اه
(قوله حتى يكفر) يصح بناؤه لفسايل اى يكون كافرا او مخلصا الى حسب العلم الكفر (قوله على مسح الراس)
لجواز عليه بقوله تعالى واسموا بقرصكم فكذلك منكر القاضى من الكتاب وهو كافر (قوله وقد يثبت الخ)
لاشتماله على ان اطلاقه على الاول سقطة وعلى الثاني مجاز لان الاول هو المتبادر وعندنا الاطلاق كآخاه صاحب
الضرر والتمديد ومن علامة الحقيقة (قوله على العمل) اى ان القرض مجاز لا اعتقادا فانه لا يفرض على الانسان
اعتقادا اقراض مسح الراس (قوله ما نقوت الصحة بقواته) تغييره بالصحة اولى من تغييره بغيره بالجواز لان عدم
الجواز يصدق بعدم الصحة وعدم الملح مع الصحة ولا يحتاج الى التعميق الى زيادته ولا تغييرا بغيره لان افساده
لا يغيره (قوله كلفه او الاجتهادى) اى الذى هو مسح راسه ودخول للرخص والكثيرين والظاهر
وما على الغاية من ان القرض في مسح الرأس قطعي لان شراوا واحدا ان التصديق بآثار العمل كان الحكم بعدم صافا
لعمل دون البساق والجعل من الكتاب والكتاب دليل تعالى ضعيفا بغير (قوله فلا يكفر باحده) اى
لا يلزم منه كفو لباحده ومن ذلك اكل (ان الجاحد لا يكون مؤثلا لها المانع من تكفيره فاما وجوب
لاقل كاشفى او الاستيعاب كالتفويض في شدة بقوة قوة الشبهة تمنع التكفير من الجاهلين الا ترى
ان اهل الباع لم يكفروا بجهنم وعادى عليه البذل القطعي في قدر اهل السنة لنا ويظهر (قوله) القرض
شعنا فرض عين وهو واجب على كل مكلف ولا يسقط عن البعض بقامة البعض كالإيمان وفلاحة
وفرض كفاية وهو ما يلزم جميع المكلفين فإذا قام به البعض سقط عن الباقين كصلاة الجمعة وقد يستعمل
القرض بمعنى الواجب وبالعكس اه ابو السعود (قوله غسل الوجه) صدره مشاف الى مفعوله والفعل محذوف
والنقد يغسل المتوضى وجهه ابو السعود والفعل مفتوح الفين لغة ازالة الوسخ عن الشئ بغير الماء عليه
وبعضه اسم لفعل تمام الجسد والماء الذى يغسل به وبكسرهما يغسل به الرأس من خطمي وقوله اه بغير
(قوله مع التقاطر) قال في التمهيد لاساقه ان تقاطر الماء هو عرف ان ذكر التقاطر مع الاساقه في التعريف
كأجرى عليه كثير مما لا حاجة اليه لانه حيث اخذ في مفعوله لم يصدق بدهه اه فلو ليس الماء بان استعمل
استعمل الاذن (قوله في نظره الرواية ولو قضا بالتحريم لم يقتر لغيره وما ذكر من اشتراط التقاطر مع الماء وعن
ابى يوسف وهو مجرد بل المثل بلاء سال اولم يسلم ثم الى القولين انهما ليس من مفهومه وانما هو متبادر
وفي الخلاصة ائسنه وسد امر اليد على الاعضاء المنسولة (قوله) ينبغي في الشتاء ان يبل اعضاءه بلاء
شبه الدهن ثم يسلم الماء عليها لان الماء يشفى عن الاعضاء في الشتاء اه بغير والظاهر ان الإبقاء للذهب
(قوله ولو قتر) على هذا يكون التقاطر بمعنى امل الفضل اه حلي (قوله وفي التبيين) هو الشيخ برهان الدين
الكركي اه مع (قوله فانه) اى التقاطر (قوله فترتان) ويدل عليه صيغة التقاطر اه حلي ثم الظاهر انه
اذ اسال الماء وقطر القطرتين لا يكون تقطيرا في الموضوعة ويصمتل ان هذا بيان لاه الصحة وان كان الاتصال
عكسكم رها ويصير (قوله لان الامر) اى فى قوله تعالى فاعساوا اه من والقيلتان الاخترتان سنة واحدة
اول واحدة سنة (قوله مشتق الخ) لو قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان اسبق ومشتق خبر اول وقول
العصف من مبدأ آخران وفي الحلي المراد بالاشتقاق الاختصاص فذلك لان الاشتقاق هو اشتقاق اسمعده الاشياء
العشرة من المصدر وفي الماضي والمضارع والامر ولسم الفاعل واسم المفعول والصيغة المشتبهة وانتم التفضيل

ومسح الماء بغيره حتى يكفر باحده
كامل مسح الرأس وقد يدل على العمل
ومسح الرأس بغيره بقوله كاشفى
الاجتهادى في القرض ولا يكفر باحده
(مسح الرأس) اى اساقه
ولو قتر في القرض ولا يكفر باحده
(مسح الرأس) لان الامر لا يقتضى
(رواه)

فوتيقا له وفيه تأمل (قوله فوق الاذنين) أي قلايحسان وما حولهما من الجلد المنصهر عنه الشعر من
 الأربع لثلاثين لثمن من الرأس وقوله صلى الله عليه وسلم الاذنان من الرأس المراد منه ان ذلك في حكم عضو
 وهو صفة ما بهما في الحلبي (قوله ولا يصابة مطر) وذلك لان الآفة لا تقصد للاتصال الى الحمل فاذا
 أصابه من المطر قدر القرض أبرأه به بصر (قوله او يلبس باق الخ) اما لو مسح ببل في فيه اخذه من عضو
 لم يجوز طلاقا كما في الهدي بقوله (قوله على المشهود) مقابلة قول الحكم بالمتع وفي انهر ما يؤيد صفة فراضه (قوله
 لا بد من الا ان يتقاطب شعرو في الملتقى للموتف والمرا هذا الاستثناء لغيره مع ذكر المسئلة في المطولات
 كغيره وكغيره والهندية ولعل هذا يفسر الى اليه من مسئلة ذكرها في الصبر وقصه ولو مسح بأطراف أصابعه
 والماء متقطر جاز فلنم يكن متقطرا لا يصير لاي الماء لذا كان يتقاطر قائله يزل من أصابعه الى
 اطرافها فاذا مدت صار كأنه اخذهما جديده ثم رأيت صاحب الغرر ذكر في الملتقى (قوله لم يبرح) لان
 المسح حصل فوضع الأصبع وعدها اتصلت بالية عن الحمل المبرح حكما فصار مستعملا فالمسح
 بعده يكون مجاه غير مطر وكذا في جميع الانهر (قوله الا ان يكون مع ذلك) لعله فرع على رواية الثلاث
 والا فهاذا التقدير لا يبلغ مقدار الربع اللهم الا ان يقال انه بالذيل يبلغ ذلك لانه يفرق بين اليد والوضع (قوله
 او الانهزام والسبابة مع ما بينهما) هذا ايضا فرع على رواية اخذت قال في الهندية ولو مسح بالسبابة
 والانهزام مفتوحين قبضتهما مع ما بينهما من الكف على الرأس خليت يجوز لانهما أصابعان وما بينهما
 من الكف قد أصبح قصير ثلاث أصابع (قوله او يمسح) أي بان يكرر الوضع بماء وهذا يصلح ان يتعلق
 بالمستلزم ولا يتجوز يقتصر على رواية الثلاث كما هو ظاهر (قوله اجزاء) أي ان أصابع الماء داخل قدر القرض
 لان مجرد الدخال لا يثبت (قوله ولم يبرح الماء مستعملا) أي الماء الباقي في الاناء لان المسح هو الاصابة لا الاشارة
 والذى وصف ما لا يستعمل هو الماء وذلك في الفصل لا الحساب الذي هو في المسح واوضح الكلام ابن شعبان
 في شرح الجميع فقال ان فرض المسح يتأدى باصل هذه الأقسام الاصابة دون الاشارة فترى ان في الحديث
 في الماء الباقي في الاناء وانزال اليه بالية افاده الحلبي (قوله اتفاقا) أي بين السابق والثالث اه حلبي عن الصبر
 (قوله على الصبر) اعلم انه لا خلاف بينهما في عدم الاستعمال عند عدم التية أي مية المسح وما اذا فاه فغير
 مستعمل ايضا على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه انه يجوز ولا يصبر الماء
 مستعملا فاذا قدر الصبر قوله اتفاقا على الصبر يرجع الى قوله وان قوى ولو غسل راسه مع الوجه أبرأه عن
 المسح مع كراهة التنزيه لعله الترتيب ولو مسحت المرأة على الشمار لا يجوز الا اذا كان الماء متقاطرا بحيث
 يصل الى الشعر فيصور الا اذا نالون الماء بلون الخمار له هندية (قوله جيع الصبة) بكسر الهمزة وقضاه اه
 نهر (قوله يعني عليها) أي بالعناية قد فعل ما يشوههم من طلاق القرض انه التطيق (قوله ايضا) أي كان مسح
 الرأس كذا (قوله وما عدها هذه الرواية) وهي روايات مسح النكل او الربع والثالث او غسل ربع او غسل
 الثالث او عدم الغسل والمسح ولكن الروايات جميعا اتفقت في عدم وصول الماء الى ما تحت الصبة أي في القدر
 والقرو والذوا لا يسطح حكم ما وراءه بل يتصل حكم ما تحته اليه أي الذوا حتى يجب غسله كالشارب
 والماحب حيث يتلاقى حكم ما تحته اليها حتى يجب غسلها ولا يجب ابدال الماء الى ما تحتهما والصبة
 تنطه الى حكم ما تحته الى ما يلاقى البشر منها أي من الصبة وهو اطهر الروايات اه قال في الشربلية واطلق
 الصبة فمثل الكتيقة وغيرها وهو صريح ما نقله المصنف بعد عن المحيط وفيه البناء مع ونسبه الى عامة المشايخ
 والمختار ان الشعر ان كان كشافا يسطح غسل ما تحته اه ملخصا (قوله) في شرح الاطفاذ الصبة الشعر نابت
 بجميع العينين والعارض ما بينهما وبين العذار والعذار القدر المخاض للاذن يتصل من الاعلى بالصدغ ومن
 الاصل بالعارض اه بصر (قوله لا خلاف) أي بين اهل المذهب على جميع الروايات (قوله المستعمل) أي عن
 دار الوجوه كذا في المتنق (قوله بل برسن) أي المسح كونه الاقرب لمرجع الضمير وعبارة التية صريحة في ذلك
 كذا في الحلبي (قوله وان الخليفة) أي ولا خلاف في ان الخليفة الخ فحصل الخلاف السابق في الكتيقة ويقال
 كذا في رواية ما تقدم قريبا عن الشربلية (قوله ترى بشرتها) أي يبرحها راقى القريب (قوله يجب) أي
 يقتض (قوله لم يبرحها الشخص) اما المستوية فساقت عليها الصريح (قوله ولا يبادا الوضوء الخ) وذلك لان

فوق الاذنين ولا يصابة مطر بل باق بعد
 غسل على المشهود لا بد من ان يتقاطب
 ولولا ان اصابعه لم يبرح الماء
 مع الكف او بالاداء والسبابة مع ما بينهما
 او بغيره وهو محتمل أبرأه على الصبر
 او بغيره وهو محتمل أبرأه على الصبر
 مستعمل وان نوى اتفاقا على الصبر
 كذا في الصبر من اليد بالية (قوله على الصبر
 (قوله) يعني عليها (ايضا) وما عدها هذه
 بالمسح التية على الصبر
 الرواية من جميع المستعمل لا يجب غسله
 لا خلاف في ان المستعمل وان الخليفة التي ترى
 ولا يصح بل برسن وان الخليفة التي ترى
 بشرتها بغير غسل ما تحته بشرتها
 وفي الروايات جميعا يبرح بشرتها
 الشعر كحاجب وشارب وضعت في العذار
 (قوله لا يبادا الوضوء) بل ولا يلبس (ايضا)
 راسه ويديه

قوله كثيرا ما يعرفون به) اي بالحكم وزيد ما تأكيد الكثرة (قوله لانه يحيط بمواقع الحج) اي الحكم
 هو المقصود لفقهاء فلذا يعرفون به كثيرا والاضافة لبيان قاطع موقع النظر والواقع جمع موقع بمعنى
 ايقاع اي اهل الحق يقع عليهم والافتقار جمع تترى بمعنى التأمل والتفكير (قوله وعرضها للنهي) اي
 عرف السنة اصطلاحا ما هي لفظة فالطريقة مطلقا ولو بصحة (قوله اوبضه) يعني زيادة او نقصان او التقرر
 داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يجب من يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كتب واكتف بفعل من افعال
 النفس (قوله وليس واجب) مراد به ما يجب القرض (قوله لمطلقها) اي لمطلق السنة الشامل للمؤكدة
 والمنعقدة وتوسع في الاستدراك صاحب التهر وانت خبير بانه اخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله
 ولو سلكا) كعدم الاستكثار على من لم يفعل لانه يغفل عن منزلة التلوة حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير
 من رمضان لانه عليه السلام وان اطلب عليه من غير تلوة ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم
 يترك عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلا منزلة التلوة حقيقة والمراد ايضا المواظبة
 ولو سلكا لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين المذنب في التكلف عنها وهو خوف ان تفرغ علينا
 اذ اوالسعود (قوله لكن شان الشروط الحج) وذلك لانها لبيان المعايير والشروط خارجة عنها (قوله
 واورد عليه) اي على تعريف الشئ (قوله بناء على ما هو المنصور) اي حال كون صاحب الجبر ياتي اشكاله
 على القول المنصور اي المؤيد من احوال ثلاثة المظهر والاياحة والتوقف (قوله التوقف) اي فلا يعرف
 اباحة المباح الا قوله اوزه على الله عليه وسلم قد ساءل التعريف المذكور لسنة وكذا ريد المباح على
 القول بان الاصل المظهر (قوله الا ان الفقهاء) جواب عن اليراد (قوله كثيرا ما يعرفون) اي يعرفون قال
 في الصحاح العجيب بالشيء الوروع به وقد ليج به بالكسر يلجس لهما الخافرة به اذ والمعنى انهم يشقون به كثيرا
 (قوله كما تعرفت بناء عليه) هو محط الجواب يعني ان تعريف الشئ مبني على هذا القول فتعلم اباحة المباح
 من الاصل لان جهة الشارع واختار في البصر تفرص في السنة الاول ووه صدر وعليه اقتصر المصنف في المنع
 تها الطريقة السلوكية في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة لفضيغ خبرا ودال الثاني وعليه اقتصر في التبر
 وقال والذي ظهر للعبد الضعيف ان السنة ما واط على الله الذي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لاعم التلوة
 ففي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع التلوة احيا فانفي دليل غير المؤكدة وان اقترنت بالانكار يعني من لم
 يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب التخصيص به صلى الله عليه وسلم اما هو فقد لا يتكر على تركه مع
 وجوبه في حقه كصلاة النضى فافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي التاويل من مطلق المواظبة لادل على
 الوجوب وهذا مذهبا صوابي والا فمهم مصرحون في غير موضع من الفروع انها تفيد اها (قوله البداة) مصدر
 بدأ قال المفردى كالقراءة فبكسر الاء وصوب يان بكرى الضم وهما على غير قياس والبداء من الشئ والاول
 وتقدمه اها مع (قوله بالنية) هي لفظة عزم القلب على الشئ واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى
 في ايجاد الفعل ودخل في ذلك التهيأت فان المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس والفرق بين العزم والقصد
 والنية ان العزم اسم المتقدم على الفعل والقصد اسم لمقتدرين بالفعل والنية اسم للمقتدرين بالفعل مع دخوله تحت
 العلم بالمأثور اي يحرم (قوله اي نية عبادة الحج) هو على تقدير مضى وهو اامة او استباحة وفي الصراط والمعتبر
 قصد دفع الحدث واطامة الصلاة واستباحتها وامتنال الامر ولا يتأتى الا غير الابد دخول الوقت انذلي
 ما موروا بالابدية اها وقبه نظر فانه ما موروا على طريق التذب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي التذوب
 فيها المفضل من القرض وتكني نية الطهارة كافي الهندية وكذا نية الوضوء كايمن بجم في الفتح قال بل هي اولى
 من نية دفع الحدث فتشوع اها ومافي البصر من ان نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كانه لانها متنوعة الى
 ازالة الحدث والتنجس فلهذا خصوص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث منوع الى اكره واصغر وقد كفي
 نية دفعه في تحصيل السنة (قوله لا تصح) الاولى لا فعل كافي الفتح ليشمل من المصحف والطواف (قوله كوشو)
 اي كنية وضرموهو تنظير (قوله بانه يدونها) اي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا بد من نية لا طاعة
 التراب بالنية وفي مبسوط شيخ الاسلام لاصح كلام في ان الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن
 صحة الصلاة لا تشترط عليه لان الوضوء المأمور به غير مقصود واما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به

وكذا ما يعرفون به ولا يحيط بمواقع الحج
 انتظارا من غير ما انتهى بان يتناول عليه
 السلام اوبضه وليس واجب الاستكثار
 مكنة لعرض لمقتضاها والشرط في المكون
 مكنة لعرض مكنة في التعارض واورده
 مواجسته مع ترك في التعارض واورده
 الشروط ان لا يتكرر المباح ما هو الا ان
 تطبيق الاصل في الاشياء التوقف الا ان
 نفي ان الاصل في المباحين بان البداة
 الفتحة كثيرا ما يعرفون به (البداة
 الامة كالتعريف بناء عليه (البداة
 الامة اي عبادة او امتثال اجم
 كوشو اورد حديث اجم
 فيسبوا ما يدين به ليس بعبادة

وقوله لان الماسطير الطبع (قوله وبأية تركها) الحاصل ان تاروا السنة المؤكدة هل يأثم اولا خلاف ووفق
 في التبر محل الاثم على اعتقاد الترتك وعدمه على عدمه (قوله وبأيتها فرض الخ) فإذا في التبر انه لا بد ان تذكر
 السنة من جهة الترتك في المأمور به اذ لا نزاع لاحصائها في ان الوضوء المأمور به لا يصح بدون السنة انما اثارها
 في توقف الصلاة على الوضوء المأمور به ذلك لما اشار اليه في موضع فيه الحلبي بان الفرض ما يستلزم على تركه
 والسنة في المأمور به ليست كذلك فلا تكون فرضا والصواب ان يقال انها شرط في كون الوضوء عبادة (قوله
 في الوضوء المأمور به) أي الذي امر به الشارع ورتب عليه الثواب (قوله بسوء حاله) كانه لان ظهوره
 المله ضعف الشك تنقوي بالنية (قوله وينبغي) هذا مني على ضعفه والتجديد عدم جواز الوضوء به
 (قوله كالتيم) أي كالتيم فرض في التيم وانما لم تكن النية في الوضوء الذي هو محتاج الصلاة شرطا لعدم
 تعليلها الاعراض مع جوهه فلو كانت فرضا لعلها على الله عليه وسلم (قوله وبان وقتها) صنف في قوله
 ما به بدونها الخ (قوله ينبغي) أي يجب (قوله ان تكون عند غسل اليدين) قال في الاشياء لينال فواب
 السنن ويؤيد ما في الاشياء ما ذكره في فتحه اقتضى حيث قاله قال تعالى البذلقة بالنية ولم يقل السنة قال قال غيره
 اشارة الى ان عليها اشد الوضوء فيقربها بالاول سنة ويستدعيها الى غسل الوجه الذي هو اول اركانها هذا هو
 الظاهر لان ما تقدم به فيها لا فوابه فيلحق تقديمها اهل السوء وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سار
 السنن) أي باقي لا يجمع جميع والاول تقديم النية به في نفسه لا تكون في السنن فاذا الحلبي (قوله كالفرض الخ)
 تشبيهه في المتن (قوله انتهى) أي ما في المتن الثاني (قوله لذي القصر) الجارية تتعلق بآت وتنتهي الادراك
 (قوله شك) أي تذكر (قوله في النية) متعلق بخصك او بهما وفي معنى اليا على لكل عالم بما يتعلق بالنية
 (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل مع المقارنة والحاصلها على التي
 قبل الفعل على مجاز الاول اه حلبي (قوله حكم) هو النية في الوضوء الفير المأمور به والفعل والقرينة
 في الوضوء بسوء الحال وفي القاصدين العبادات وفي المأمور به اه ح (قوله محل) هو الاول وما لا ينفذ
 بها بقصد في جميع العبادات وانما يصح لمن لم يتجمع عزيمته كالحرس به في حج الجراء حلبي (قوله
 وزن) هو قبل سار السنن في فغو الوضوء والفعل وفي الصلاة تكون عند التكبير او قبله من غير فاعل
 يتبع البنا (قوله وشرطها) هو الاسلام والعقل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها
 غير العبادات عن العبادات اوتخير بعض العبادات عن بعض اه حلبي (قوله والكيفية) هي ان قصد
 العبادة عالما أي عبادة هي اه حلبي أي لا يكتفي مطلق بقصد الطاعة والتقرب من غير تخصيص (قوله
 والبدأة الخ) قدره بالاشارة الى مطلوبية البدأة هنا أيضا كما في غسل اليدين ولا تاتي فينها وذلك لان السنة
 عليها القلب والتسجعة عليها اللسان وغسل اليدين بالفعل والى دفع التنافي اشار المؤلف بقوله قول (قوله
 بكل ذكر) تاوله او كبركان مفعلا للسنة كذا في التبر (قوله لكن الوارد الخ) اعاد انه مرفوع الى النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل انه منقول عن السلف كما في الجبر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الحلبي عن السلف وقيل
 ان الاصل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعلو وذكر كراهته أي يجمع بينهما كذا في التبر (قوله من الاسلام)
 الاضافة للبيان (قوله قبل الاستحباب) لان الاستحباب ملحق بالوضوء من حيث انه طهارة كما في غاية الاسلام
 وصحة عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله في الصلاة اللهم اني اعوذ بك من الخبث والفساد يعني
 ذكر كراهته للخبث والفساد وانهما جمع خبث المؤذي من الخبث والفساد ويري خبث بسكون الباء
 مصدر بمعنى الشر اه ابو القعود (قوله وبه) لانه اشد طهارة كما في غاية البيان (قوله لا حال انكشاف)
 أي خلا يسمي سواه كان قبل الاستحباب وبعده قبل السنة كذا في ضاحي الخ (قوله لا تفصل السنة) وذلك لقول
 عليها هو الاشارة (قوله بل المندوب) ثلاثا يتلوه وضوء معها كذا في السراج (قوله وما الاكل) أي تفصل
 اذا نسى في اشد آتاه في بياخ خلاه والقرآن الوضوء على واحد بخلاف الاكل فان كل قعة قبل مبتدأ كذا
 في الجبر (قوله لا في اشياء) تنسب للسكال بشت (قوله ولعل الخ) قال صاحب التبر رات في التسايل الترمذية
 من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اكل احكم من قبل ان يذكر الله
 تعالى على طعامه قليل بسم الله اياه وآخره اه وبنها الحديث الشريف ان السنة تفصل في الاول لذكر

وبأية تركها وبأيتها فرض في الوضوء
 للمأمور به وفي التوضي بسوء حاله
 تمسك بالنية وبان وقتها عند غسل
 وفي الاشياء ينبغي ان تكون عند غسل
 اليدين لا ينبغي لبسها ثوب السنن وقتها
 لكن في القصة فلا تنسب عندنا قيل
 السنن كما في الفرض عندنا الثاني اه
 فصل الوجه كما في الفرض عندنا الثاني اه
 وفيما سار والاول مشهور وتعلم العرباني
 قال
 مع سؤالات لذي القصر اه
 فصل في سكر عالم في النية
 حقيقة حكم محل فتن
 وشروطها والقصد والكيفية
 (قوله البذلقة بالنية) قوله
 ذكر كراهته للخبث والفساد
 بسم الله العظيم (قوله وبه)
 (قوله قبل الاستحباب) قوله
 وفي حكمها لا تفصل السنة
 فصح في خلاه
 بل المندوب وما الاكل
 في قبل لا في اشياء
 وبأية

الاول فهو خلاف ما يجنبه ابن الهمام فتدبر قال بعضهم وقد نهان الشيطان بقا ما اكله قبل التسبحة
 (قوله الطاهرين) ما غسل التستين قرض (قوله ثلثا) فلا يكون آتيا سنة الغسل فيما سبق ثلثه وفيه ان
 المصنف ذكر ان الثلث سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكر هنا (قوله قبل الاستجماء بعده) قال في البحر واختلف
 في ان غسلها قليل سنة قبل الاستجماء قط وقيل بعده قط وقيل قبله وبعبه واليه ذهب الاكثر كما في المجتبى
 وصححه فاضى شان في فتاواه و قد اوضح الدليل على ثبوته في الحالتين فان قلت ان اليد مظاهرة في الذي قبل
 الاستجماء وما الذي بعده فلا بد آتية فيه قلت اجاب في الثمران الاشارة كما يطلق على الحقيقة يطلق على الاضافي
 (فرج) يكمل من التستين الآخرين سنة لهما سنة واحدة كذا في البحر (قوله وقيد الاستجماء) اي الواقع
 في عبارة صاحب الهداية وغيره كما في البحر (قوله اتفاقا) اي وقع اتفاقا لا يشهد الاحترازان من حكم
 وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم كعمران مولى عثمان بن عفان وغيرهم فيه المدة بغسل اليدين
 من غير تعبد بكونه عن قوم كذا في البحر (قوله ولما) اي لكون هذا التيد اتفاقا وان الغسل مطلوب
 مطلقا (قوله لتلايتهم الخ) اي لان التعبد بهذا الطرف وما فهم ان الغسل اغتياظ خوف ان تكون
 على يده نجاسة فيفيد انه لو تحققت الطهارة لا يطلب الغسل وليس كذلك ظنا لما ذكره وفي الحلي الاس
 الذي عليه الاكثر سنة مطلقا لكنه عند قوم الغضاضة كاذنا لان استجماء اركان على يده نجاسة
 تكون مؤكدة وعندهم بكونه كذا اذا نام لان شئ من ذلك اولم يكن نائما تكون غير مؤكدة وعند
 تحققها يكون فرضا فتقول المصنف وغسل اليدين مختص بغسل الاخر ومراعاة بالسنة طالع المؤكدة
 وغيرها اه (قوله لان مضاهي الكتب) جلة لعلية في قوله ولا يقبل والمضاهي جمع مفهوم ما يهيم من
 القتل لا في محل النطق والظاهر ان المراد كتب طاهر الرواية (قوله بجملة) اطلق قوله مضاهي المواضع
 والمضاهية كذا في الحلي (قوله بخلاف اكثر مضاهي النصوص) اي فلا يعتبر لان المقصود من النصوص
 الاخذ بالاستكام الدالة عليها صريحها والراد مضاهي الخافقة امامها من المواضع بمعتبرة كذا في الحلي
 وقيد بالاكثار لان القل كمعهم العقوبة معتبر كما في القهستاني (قوله وفيه من الحج) اي في النهر من كتاب
 الحج (قوله في الروايات) اي عن الامام واصحابه سواء كان مفهوم مخالفة امر او واقعة (قوله ومنه) اي من
 الذي يعتبر مفهومه اتفاقا (قوله تعقيد) اي ما ذكر من اعتبار مفهوم في اقول العناية (قوله بما يدرك
 بالراي) اي ما للعقل فيه بحال وتصرف (قوله لا ما يدرك به) اي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص
 والنص لا يعتبر مفهومه (قوله من حدود النهاية) اي كلاب الحدود منها (قوله في نص العقوبة) لا ينقض
 ما في النهر لانه من الاقل (قوله كلاهم) اي التجماع المذكور مصتهم في الايات قبلها ومفهوم التعبد بهم
 ان المؤمنين لا يحجبون عن رؤيته تارك وتعالى (قوله كما كثرى لا كفى) ينقض ما قدمه من النهر وندفع
 المناقضة بتدبر كثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات (قوله في الرافعين) بالنسب والصاد كما في شرح النفاية
 للعلامة فاهم وفي النهر الرنغ بضم الراء مفصل الكف في النزاع والقدمين في الساق (قوله مفصل) يقع
 اليه وكسر الصاد العضو وكسر الميم على وزن مقود اللسان وكسرت الميم تشبيها بها بالاء الالة (قوله قال)
 اي الشاعر وسأهلوا في حذف فاعله لانه معلوم لانه لا يقول التنظيم الاشاعر (قوله الا بهام) اي من اليدين
 (قوله تنفسره) اي الشخص المعلوم من المقام (قوله ما وسط) اي قوس بين الكوع والكروع (قوله مقب)
 اي سمي (قوله بالعلم) الباء تأنيدي خذ العلم عن اهل او هو مصدر يجمع اسم المفعول اي خذ هذه
 المعلومات واصفها (قوله واحذرون القطط) اي من ان تغلط في تلك الاشياء المذكورة المتقاربة لقاطها
 واحذره مطلقا (قوله ثم ان لم يكن) مقابل لم حذف بقاد من البحر وصيغته وكيفية غسلها انه ان كان الاناء
 صغيرا بحيث يمكن رفعه لا يدخل فيه فيه بل رفعه بشاهه ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء
 بيمنه ويصبه على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثا ثم ان لم يكن الخ (قوله ادخل اصابع الخ) هذا ان لم يكن معه
 امامه مفرقا كان معه فعل مثل ما ذكرناه سابقا فان قلت ان ادخال الاصابع في الاناء مخالف للحدوث والارادنا
 استه قلنا احكم من مناهه فلا يفسد يده في الاناء حتى يغسلها فانه لا يدري ان ياتيه يدق التي يجوز على
 الاناء الصغير او الكبير اذا وجد الصغيره مما الكبر عند عدم وجود الصغير فلا ينبى عن ادخال الكف فيه

(قوله اليد) (يقول اليدين) الطاهرين
 ولا تأكل الاستجماء بعده وقيل لا يستقام
 تغا في ذلك قبل غسل ايديهما الاناء
 ولا يتوهم اختصاص السنة بوقت الحاجة
 لان طالع الكتب بجملة بخلاف اكثر مضاهي
 النصوص كذا في النهر وفيه من الحج
 القوم معتبر في الروايات اتفاقا ومنه
 اقول الصاحبة بالرواية تعقيد بما يدرك
 ناراي لا ما يدرك به مفهوم معتبر فليس
 محذور النهاية المفهوم من نهرهم
 العقوبة كذا في قوله تعالى كذا في الرواية
 فوشد بحدودين وما اختار في النهر
 فاشد في كذا في الرواية والكروع وما
 مفصل الكتب
 البع في الرجل قال
 وعظم على الا بهام كوع وما يلى
 ينقصه الكروع والرنغ ما وسط
 ونظم على الا بهام كوع واخذ من النهر
 يجمع غنما بالمعنى واحذرون من
 ثم ان لم يكن رفع الاناء ادخل اصابع يديه
 مضمومة وسب على اليمنى لاجل التيامن

كذا في البحر (قوله مضبوطة) فائدة النظم وضع المائيا اه حلي (قوله وضرب على الحق) اي في ثم غسل اليدين
 في الايام وفضل اليسرى كذا في البحر (قوله لاجل اليمين) اي لالان لجميع بين اليمين في كل مرة غير مستنون
 كما علم به صاحب الحديث بل هو سنة كما تقدمت الاحاديث على الملأ ما ذكر كذا في البحر (قوله ان اراد الغسل)
 اي غسل الكف (قوله صار الماء مستعمل) اي الماء الملاقاة لكثرة اذا اتصل بالجميع لئلا كافي البحر (قوله وان
 اراد الاعتراق) اي وفي كان يجنبه لئلا اذا وقع الكون في الحب فادخل يده الى المرفق لا يصير مستعملا
 القادة في البحر (قوله لا) اي لا يصير الملاقاة مستعملا وان وجبت عنه الاستعمال وهي القرية اوضح الحث
 للضرورة وموضعها مستثناة لقادما على الحاصل ان الماء الذي في الاناء غير الملاقاة غيره مستعمل
 مطلقا والملاقاة للكف ان قوى الغسل استعمل واختلاطه بما في الاناء لا يصير لقلته وان قوى الاعتراق
 لا يستعمل (قوله ولو لم يمكنه الاعتراق يتي) الخ) فوضع ذلك كافي للضرورات انه اذا لم يكن معه ما يغترف به
 ويذا غسحتان فانه يضر غيره ان يغترف بيده ويصحب كلهما ليغسلهما وان لم يجد يجرى يجرى في الماء متدبلا
 فيأخذ طرفه بيده ثم يخرج من الماء فيغسل اليد اليمنى بقطراته ثم يغسل اليد اليسرى لو اخذت الثوب
 بالماء تغسل بيده بالماء الذي يتقاطر فلا تافان لم يجد يرفغ الماء بضمه فيغسل بيده وان لم يقدر فانه يتيم
 ويصلي ولو اعادة عليه اه وفي استعمال المرفوع واظم خلاف الصحيح الاستعمال فزبل ما على اليمين من
 انشبت ثم غسلها للوضوء (قوله وهو) اي غسل اليمين سواء كان عند وضع التماسم الا اه حلي (قوله
 سنة) اراد بها مطلقا الشامل للمؤكد وغيرها اه حلي (قوله كان الناقصة) اي قرأتها في الصلاة
 ثوب من القرض قال في البحر اعلم ان في غسل اليمين ثلاثة اقوال قيل انه فرض وتقديره سنة واختاره
 في فتح القدير والمراجع والتبازية وعليه يشير قول محمد في الاصل ثم يغسل ذراعيه ولم يقل به فلا يجب
 غسلها ثانيا وقيل انه سنة ثوب من القرض كالناقصة فانها واجبة ثوب من القرض واختاره في كذا
 وقال السرخسي انه سنة لا يثوب من القرض فيعيد غسلها ظاهرها وباطنها قال وهو الاصل عند
 واستشكل في النسخة بان المقصود التطهير فبأي طريق حصل المقصود وظاهره لا وجه للشايع
 ان المذهب الاول (قوله من القرض) هو بالنسبة للدين لغسلها وللناقصة القراءة (قوله ايضا) اي ثانيا
 بعد غسلها الاول وقيل من قال انه سنة ثوب من القرض لا يقول باستثناء الغسل ثانيا بل الغسل
 ثانيا هو قول السرخسي ففي كلامه خلط قولين وما في الشرح هو الموافق لما في التبر من التنازع الاثرية
 من ان السنة عند غسل الذراعين ان يغسل بيده ثلثا ايضا اه (قوله والسواك) يجوز وضعه بوجه وهو
 الاظهر ليقيد ان الاشارة به سنة ايضا اي اضافها والسواك بمعنى الاستيلاء وبأن اسمها نقشة كذا
 في صيغته ما بين قارص اه بحر (قوله سنة مؤكدة) هذا يعني قرأته بالرفع وكونه سنة أحد قولين محتمين
 والشافعي الاستصحاب وادعى السكال انه الحق (قوله عند النقص) هو قول الاكثر وهو الاول لانه اكمل
 في الاقتناع (قوله وهو للوضوء عندنا) وعند الشافعي للصلاة وتظهر الترة حين صلى بوضوء واحد صلوات
 وقد استأنه في تكون كل صلاة يسعين صلاة من غير سواك عندنا وعند الشافعي لا يحصل الا اذا استأنا
 لكل صلاة اقاده في البحر (قوله الا اذا تيسر فيندب) في البحر عن فتح القدير ما نصه وليس هو من خصائص
 الوضوء بل يوجب في مواضع اصغر من السجدة وتعدى الى الركعة والقيام من التوجه والقيام الى الصلاة والقيام الى ما يدخل
 البيت ومن اجتماع الناس وعند فقر آتاهم قرآن ثم قال لكن قولهم يوجب عند القيام الى الصلاة يتأني
 ما تقدم من انه عندنا للوضوء لا للصلاة خلافا للشافعي وعليه السراج الهندي في شرح الهداية انه اذا استأنا
 للصلاة يعرج عن دم وهو يوجب بالاجماع وان لم يكن ناقضا عند الشافعي قال في التبر بعد نقل هذا كله اقول
 يمكن ان يوجب عنه بما تقدم في السراج بعد ذلك حيث قال واما اذا تيسر السواك فليظهر ثم ذكر بعض ذلك فانه
 يوجب له ان يستأني حتى يدرئ فضيلته وتكون صلاة بمجرى الناجعا اه اذا علم ذلك فالشافعي كلامه في
 ما استظهره صاحب التبر فالاولى التنبه على ذلك فان ظاهر عبارته يقيدان هذا المذهب (قوله وتقدم
 ركعة) اي ركعة التيمم (قوله وثم قرأتهم قرآن) انما كان مندوبا في هذه المجلات لان ظاهر السنة بقيد المواظبة
 عليه وفي ابى داود كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل او نهار الا توسل قبل ان يتوضأ فيطهر

ولو ادخل السكبان اراد الغسل صارا له
 مستعملا وان اراد الاعتراق لا ولو كان
 الاعتراق ثوبا ويذا غسحتان ثم غسل
 (وهو) سنة كان الناقصة واجبة
 (وهو) ويغسلها ايضا
 (وهو) مع الزايع (السواك) سنة مؤكدة
 كافي لاجل الوضوء عندنا الا اذا تيسر
 وهو لا يوجب عندنا الا اذا تيسر
 الصلاة كما ينبغي لا يوجب في غير ما ذكره

الصلاة والسلام ثم غرض ثلاثا واستثنى ثلاثا استدل كل من ماء جديدا (قوله) وهما ستان مؤكدا فان
ترك الغضفة والاستساق اثم على الغضف لان السنة المؤكدة في قوة الواجب وجب من حكم وضوء عليه
الصلاة والسلام اثنان وعشرون حيايا كما هم ذكروها فيه كذا في البصر عن الشيخ (قوله على سنن خاص)
فاعتبارها تكون السنن سبعة (قوله الترتيب) فاذا قدم وانحر فيها فاقبسة الترتيب قط (قوله التثنية) اي
ولو ما واحد لاجل ان يكون كذا في التثنية بعد فائدة (قوله وتعدى لاه) اي اخذ ما جديدا في التثنية
هنا فاستدلنا في البصر (قوله وعطها باليمنى) ويحيط الغضاف اليسرى كذا في المبسوط وغيره
وفي التوبة انه يستثنى اليسرى كذا في البصر (قوله والبالغة) هي السنة الخامسة ولم يذكر المجرى في البصر
ولو غرض واتباع الماء ولم يجز اجزاء لان المجرى ليس من حقيقة الماء الا فضل ان بقية لاهما مستعمل اه (قوله)
بالغرضه) راجع للمغضة (قوله ويجوز المان) راجع الى غسل الاثف (قوله لاحتمال الضاد) اي يسبق
الماء من احدهما ويرى احصاها للسنن الاربعة بالغ في المغضة والاستساق لان تكون سائما (قوله) وسر
بقتوها) اي حكمة تقديمها بالنسبة لما بعدها والاقتبلها الثانية وضل البدن والسؤال (قوله اعتبار
وصافي الماء) اي اعتبار الكلف اوصافه اي الوقوف على كفيته (قوله لان لونه الخ) هذا الابعع دليل على
المدى لان الكلام في غسل الثم والاثف مع انه لا يظهر في فائدة البصر (قوله ورجمه) اي ان اخذت فيه ربيعة
فعل بالاثف وليس المعنى ان الماء لم يرحم لثقلها فيه (قوله ولو عند ماء) في البصر عن المجرى ترك التكرار لا يكره
مع الامكان ثم قال قال استاذنا شيخنا بان من هذه ما ينكف للفضل مرة مع المغضة والاستساق وثلاثا
وبنها يغسل مر شعوبا اه (قوله غسل مرة) لان ترك التكرار لا يكره مع الامكان وجب من حكم وضوء
عليه الصلاة والسلام ذكرها فيه واما الموضوع واحدة فقد ثبت فعله وقال هذا وضوء لا قبل الله الصلاة
بدونه افاده الحلبي (قوله ومكسه) وهو ما اذا قدم الاستساق لا يجوز للصبر لله الله مستحلا كذا في البصر
لان الاثف لا ينطبق على الماء بخلاف الثم فانه ينطبق على بعض الماء فلا يزال بالساق مستعملا اه ابو السعود
(قوله لا) اي لا يجوز وتعتبر الشارح اولى من تعبير غيره ولا يجوز لانه يحتاج الى تأويل عدم الجواز بعد الاجزاء
او يحصل على الغضفة والاستساق في الغسل الواجب كذا في البصر (قوله الاولى نعم) ظاهره ولو عسوا
لا احتمال ان يغسل من ابراهم السواك اوبق اطرطعام لا يفرضه السؤال ويصر (قوله وتقليل) هو بانها
المجعة جعل الشيء في الخلل الذي هو الفرجة بين الشئين والجمع خلال كبل وجبال اه صاحب تحليل الصبة
تقرئ شعره من اسفل الى فوق كذا في البصر (قوله لم يحرّم) وله مكره كذا في التبر وسنة التقليل قوله ما
وعند الامام مندوب كحاكم في خبره مطلوب (قوله بعد التثنية) اي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله)
ويجعل ظهر كفه) في الخنق وكيفية على وجه السنة ان يدخل اصابع اليدين فروجه التي بين شراطينه من اسفل
الى فوق بحيث يكون كف اليد الخارج وظهورها الخارج التوضي اه وقيد في السراج بان يكون بامتداد طر
كافي البصر (قوله وتقليل الاصابع) قال في التبر هو ادخال بعضها في بعضها من بعض متقاطر ويقع عنه ادخالها
في الماوض جوار وهو سنة مؤكدة كما افاد اه ووزع دعوى الاتفاق على الشريعة لانه سنة عندنا يوسف
وهما يفضلانه وروح في المبسوط قول الثاني اه ابو السعود (قوله الدين) اي اصابع الدين (قوله بالتشبيك)
اي تشبيك الاصابع بعضها في بعض والتقليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بغير (قوله ينقصه) به
اليسرى افاد الحلبي انه من رواية ابن ماجه التقليل بالنقص اما كونه ينقص اليسرى ام من اسفل فاقه
اعل به كذا في التبر قال في البصر ويشك كونه ينقص اليسرى ان هذا من الطهارة المنصب في فضلها ان
تكون باليمنى قلت قد ورد في حديث يشده انه لا يغسل الرجلان باليمنى ولقطة الحديث في الجامع الصغير من طريق
ابن عدي عن ابي هريرة انا وضأ احدكم فلا يغسل اسفل رجله يده اليمنى وضأ للشراطين عدل الرجلين
باليسار من المستحب ولعل الحكمة في كونه بالنقص كونه اذ الاصابع فهي بالتقليل انسب كذا في شرح
النسبة (قوله باليد ينقص) ونافعا ينقص رجله اليسرى والتقليل من الاسفل ان يبدأ من اسفل الواجح والاول
الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من اسفل الاصبع من باطن القدم كما يرم به في السراج الوهاج والاول
اقرب كذا في البصر (قوله وهنا) اي كون التقليل سنة (قوله فرض) ظاهره ان خبره يرجع الى التقليل فينبغي

وهما ستان مؤكدا فان
من غرض الترتيب والتثنية
الماء فاعطها باليمنى (والا لم يغسلها)
بالغرض ويجوز المان (قوله بالساق)
لا احتمال ان يغسل من ابراهم السواك اوبق اطرطعام لا يفرضه السؤال ويصر (قوله وتقليل) هو بانها
المجعة جعل الشيء في الخلل الذي هو الفرجة بين الشئين والجمع خلال كبل وجبال اه صاحب تحليل الصبة
تقرئ شعره من اسفل الى فوق كذا في البصر (قوله لم يحرّم) وله مكره كذا في التبر وسنة التقليل قوله ما
وعند الامام مندوب كحاكم في خبره مطلوب (قوله بعد التثنية) اي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله)
ويجعل ظهر كفه) في الخنق وكيفية على وجه السنة ان يدخل اصابع اليدين فروجه التي بين شراطينه من اسفل
الى فوق بحيث يكون كف اليد الخارج وظهورها الخارج التوضي اه وقيد في السراج بان يكون بامتداد طر
كافي البصر (قوله وتقليل الاصابع) قال في التبر هو ادخال بعضها في بعضها من بعض متقاطر ويقع عنه ادخالها
في الماوض جوار وهو سنة مؤكدة كما افاد اه ووزع دعوى الاتفاق على الشريعة لانه سنة عندنا يوسف
وهما يفضلانه وروح في المبسوط قول الثاني اه ابو السعود (قوله الدين) اي اصابع الدين (قوله بالتشبيك)
اي تشبيك الاصابع بعضها في بعض والتقليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بغير (قوله ينقصه) به
اليسرى افاد الحلبي انه من رواية ابن ماجه التقليل بالنقص اما كونه ينقص اليسرى ام من اسفل فاقه
اعل به كذا في التبر قال في البصر ويشك كونه ينقص اليسرى ان هذا من الطهارة المنصب في فضلها ان
تكون باليمنى قلت قد ورد في حديث يشده انه لا يغسل الرجلان باليمنى ولقطة الحديث في الجامع الصغير من طريق
ابن عدي عن ابي هريرة انا وضأ احدكم فلا يغسل اسفل رجله يده اليمنى وضأ للشراطين عدل الرجلين
باليسار من المستحب ولعل الحكمة في كونه بالنقص كونه اذ الاصابع فهي بالتقليل انسب كذا في شرح
النسبة (قوله باليد ينقص) ونافعا ينقص رجله اليسرى والتقليل من الاسفل ان يبدأ من اسفل الواجح والاول
الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من اسفل الاصبع من باطن القدم كما يرم به في السراج الوهاج والاول
اقرب كذا في البصر (قوله وهنا) اي كون التقليل سنة (قوله فرض) ظاهره ان خبره يرجع الى التقليل فينبغي

(وثالث الفسل) المستوعب والاعتد
 لثلاث فاعولون حتى يزداد اعتدالهم والاول
 ولولا انهم لم يزدوا لم يزدوا
 على الوضوء والاعتدال والاعتماد على
 محمول على تنبيه بل في الاعتدال على
 العمل بالاسراف في الاعتدال على
 في بعضه ففصل (وسمى كل راسية)

غرضية التقليل مع ان الترمي حينئذ انما هو للتقليل كمال في الجهر عن القصر لانه اذا لم يصل يكون الفسل قسراً
 وليس التقليل غشاً كما لا يخفى له ويحتمل ان ضعيه يرجع الى الفسل (قوله وثالث الفسل) اي تكراره
 ثلاثاً في الاولي فرض والاخرتان ممتان مؤكدتان على الصحيح كذا في الجهر عن السراج وهو المناسب
 لاستدلالهم على السنية بانه عليه الصلاة والسلام لما قسماً مرتين قال هذا وضوء من يضاهفه
 الاجرمين وذلك جعل لثانية يراً مستقلة وهذا يؤيد باستقلالها لانها برة مستحق لاثاب عليها
 وحدها كذا في الترمي وتخرج بقيد الفسل المسح فان تثليثه لا يكون سنة ولا مندوب ولا دليل على كراهته
 بكافي الجهر (قوله المستوعب) يعني ان السنة تكرر الفسلات المستوعبات لا لفترات كذا في الجهر فوسل
 في المرة الاولى ويقع موضع يمين ثم المرة الثانية يصبب الماء يصبه ثم في المرة الثالثة يصبب موضع الوضوء
 فهذا لا يكون غسل الاعضاء ثلاث مرات كذا في الهندية (قوله اذا اعتاده اثم) هذا احد اقوال ثلاثة
 قال في الترمي ولو انتمصر على الاولى غنى اثمه قولان قيل بان لم تترك السنة المشهورة وقيل لا لانها قد اقيت بما مره كذا
 في السراج واختار في الخلاصة امان اعتدالهم والاولا وبني ان يكون هذا القول محل القولين قال في الجهر
 وبني ترجيح عدم الاتم لقولهم والوعد لعدم وثيقه الثلاث سنة فلو اقيم بنفس الترتيل احيى الى هذا الجمل اه
 (قوله لطمانينة القلب) اي عند الشك وكذا اذا نقص لعنة الماء او لغيره او لحاجة لا يكره كذا في الهندية
 (قوله او قصد الوضوء) ناهية عن وضوء آخر محققة في الفترة الرابعة او الخامسة ولا كراهة ولا حديث
 يدل على غير هذا (قوله لا بأس به) الا ان يقول حسن لما عطل به في الجهر بانه يروي في وضوءه واستغفيم هذا
 ان الوضوء على الوضوء في مجلس مطلوب كافي الخلاصة وفيه انهم صرحوا بان تكرار الوضوء في مجلس واحد
 لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء كذا في الجهر عن السراج واجاب في الترمي انه لا بد في كراهتهم
 لاختلاف الموضوع وذلك ان ما في الخلاصة فيما اذا عاده مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كرهه مراراً وهو
 صريح ما في السراج وبما يروى في الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف
 فذكر به نظاره ان الكراهة تحريمية لمكان الاسراف (قوله وحديث تعدى) يار على قوله ولو زاد
 لطمانينة القلب والحديث مذ كوفي الجهر وهو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ مرة واحدة من الوضوء
 لا يقبل الله الصلاة الا به وتوساً مرتين وقال هذا وضوء من يضاهفه الاجرمين وتوساً ثلاثاً ثلاثاً
 وقال هذا وضوء وضوء الانبياء من قبل من زاد على هذا نقص فقد تعدى وظلم (قوله محمول على الاعتقاد)
 هو ما جزم به في الهداية وقال في البدائع انه الاصح فلا يأم الا اذا اعتقد ان الوضوء لا يجوز الا بالزيادة اقول انه
 يأم بالاسراف ولو اعتقد سنة الثلاث فقط فلذا قالوا في المصنفين حتى لو راي حقة العدد وزاد قصد الوضوء على
 الوضوء او لطمانينة القلب او نقص الحاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكرر الزيادة مطلقاً وقبل ان الحديث
 محمول على الزيادة على حدود الوضوء وروايات الحالة الفقرة مطبوعة وهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث تعدى
 تعدى راجع الى الزيادة وقوله وظلم راجع الى النقص فيه لقف ونشر مرتب كذا في الجهر عن غاية البيان (قوله)
 ولعل كراهتهم اي التقصير اياهم بحوايلهم اورد على قوله او قصد الوضوء على الوضوء وهذا بناء من الشارح على
 ان الوضوء اذا تكررت مرتين يكره كما هو ظاهر جملة جوابا عن قوله او قصد الوضوء وقد علمت ما ذكره صاحب الترمي
 من ان الكراهة في تكراره ثلاثاً كما هو صريح عبارة السراج وان حملت عبارة الشارح على التكرار مراراً كما قاله
 الحلبي فيه انه اسراف ومن المعلوم ان الاسراف مكره فحرموا التزانيا (قوله بل في التمسكتاني) جواب بالترقي
 عن الزيادة في الواردين على قوله ولو زاد وعلى قوله او قصد الوضوء (قوله معزياً) كناية اسم الفاعل حال
 من التمسكتاني ايقض الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الياء وهو اسم مفعول اصله معزول واجتمع الواو
 والياء وسقط احدهما بالسكون فليست بياء وادعت (قوله الاسراف في الماء) اي فان زاد ولو لم يقصد طمانينة
 ولا وضوءاً على وضوء يكون جائزاً ولكن هذا قاصر على الجاهل وما تقدم اثم (قوله جائز) ضعيف بل هو مكره
 سواء كان في وسط الماء وفي منتهى حيث كان لغير حاجة اه الحلبي (قوله لانه) اي المتوضي المأخوذ من المقام (قوله)
 غير مضمين اي لانه يعود اليه ثانياً بطريق خارج يكره انتفاها (قوله فتأمل) اشار به الى قوله انه على
 في الحلبي (قوله ومسح كل راسه) وذلك لما روي في الترمي في جامعته ان علياً رضى الله تعالى عنه توساً وغسل

أعضاءه فلا يؤسرم راسه مرة وقال هذا وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) لان التكرار في الفعل
لاجل المبالغة في التنظيف ولا يحصل ذلك بالمسح وما يرى من تشبیه بحول على ما اذا كان جاه واحدا وهو
مشروع على ما يرى الحسن من الامام في الصلاة كيف يذكر للمسح وقد صار البطل مستعملا بالمره الاولى
واجب بانه وصف بالاستعمال اذا تم به فرض آخر لا اذا اتم به السنة لانها تسع فقرض لاسما وهي بعينها
لم تغير عليها اه وفيه نظر والاظهر في كيفية المسح ان يضع كفيه واصابعه على مقدم راسه ويدهما الى الخلف
على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يحس اذنيه باصبعيه ولا يكون الماء مستعملا بهذا كذا في الخبر عن الربيعي
وما قاله بعضهم من انه يجافي كفيه حال المسح وده في البصر (قوله ودوام عليه اثم) هذا هو ثالث الاقوال
كاقدمناه (قوله معا) اشار به الى انه لا يضمن فيما (قوله ولو جاتته) اشار به الى خلاف الشافعي القائل ان السنة
لا تقتصر الايام جدي ودينا وقوله عليه السلام الاذان من الرأس فان المراد بيان الحكم لا بيان الحقيقة
ولا الخلقه لان الشارع يثبت لبيان الاحكام لا لبيان الحقائق وتعلق حكما في التبر وكيفية ان يحس
بالسبابة بين داخلهما وبالايمان بين خارجهما وهو المختار مع رجوع الجلاوي وشيخ الاسلام يدخل
الانصر في اذنيه ويحركهما (قوله لكن الخ) استدلال على المبالغة (قوله والترتيب) هو سنة مؤكدة على
الصحيح يكون سببا بتركه (قوله المذكور في النص) اي الذي ذكره الله تعالى في نص القرآن وعمل
عن قول الذكر المنصوص لما يرد عليه ان الترتيب لم يكن منصوبا عليه وان اجب منه بانه منصوب
عليه من العلماء كذا بقا من غيرهما (قوله وعند الشافعي) يراد في شرح الملتقى (واحد) قوله وهو مطالب
بالدليل قال في الخبر بعد ذكر الادلة والاحت فيها والحاصل انه لا حاجة الى اقامة الدليل على عدم الاقتراض
لانه الاصل ومدهم مطالبه قال ولا استدلال بالنوى بان الله تعالى ذكر محسوبا من مغضول لا لا اصل
جميع المتعاقبة على نسق واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج من ذلك الاضافة وهي هنا وجوب الترتيب
قد اجاب عنه بان التثنية والتثنية في وجوب الاقتصار في سبب المانع الى الارجاء للتأني في خفة الاسراف
كما في الكشف وغيره اه (قوله ولا يلهي) اسم مصدر وللصدر المولاة قال الجوزي لا تصحق المولاة لا بعد غسل
الوجه اه وفيه تأمل اذا ذكر انما يتبعها ان لو كانت المولاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف
التأخر كذا في بابي السوء (قوله يكسر الوارد) واما بقية فهو صفة فوجب لمن قامت به التصديق لمن
اعتقه مثلا (قوله غسل المتأخر) عرف الربيعي الولا بانه غسل العضو الثاني قبل جفاف الاول زاد اعداى
مع اعتدال الهواء والدين وعدم الضرر حتى لو غشي ما ذهب لطله لا يمس به الاصح وعمره الاكل
بالتنازع في الافاضل من غير ان يغسل جفاف وضوء اعتدال الهواء وقرة الخلاف انه لو غسل الاول قبل
غسل الاخر وان كان ما قبل الاخر لم يغسل يكون ولا معى الاول دون الثاني والتأخر اه لا يكون ولا يوجد
الثاني في عبارة الربيعي على ما بعد الاول لا على ما في الاول كذا في التبر فالشارح ارتضى ما جاهد صاحب التبر
لكن في الهندية ما يدل على ان المراد بالثاني ما في الاول ونفسه او متبعا للمولاة وهي التتابع وحده ان لا يغسل
الماء على العضو قبل ان يغسل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتبار بشدة قتلهم والرياح ولا شدة البرد ويستبرأ ايضا
استواء حال المتوضي اه (قوله واسمعه) اي مسح المتأخر كما اذا كان مضمضا او اذ اعصابه على رجليه (قوله
لا يابس) يعني لا يثقل عليه (قوله وشبهه الغسل الخ) اي مثل الوضوء في حكم الولاء ونعريفه الغسل والتيمم
وفيها التيمم لا يأتى فيه جفاف وتفتيف الاعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولاء في التبر. فتشعر تعريفه
الولاء الوضوء وضوءا متكملا يغسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الاول انه يكون آتيا سنة الولاء (قوله الثالث)
هو امر باليد على العضو المنفصل (قوله وترك الاسراف) سببا في الاسراف مكره وبغير اعتقاده ان يكون
تركه واجبا (قوله وتركه لعلم الوجه) لانه ليس من الاداء (قوله وغسل فرجها التمارج) قال الحلبي لانه قالهم
فكان ان التيمم من غشله في الوضوء ويجب في الغسل فكذلك التمرج هو ظاهر من ذلك يطلب في حال الوضوء ولو لم يعد
الاستبراء وهو مريد على الظاهر ان ذلك حال الاستبراء فقط (قوله ومسحبه) السبب والتاء زائدان في الخبر
فيه والمجرب في اللغة صدأ ككروه واصطلاحا ما ياب على غشه ولا يلام على تركه كما في شرح الملتقى (قوله ويرسجى
مندها) اي لان الشارع بين نواه من ندب الميت وهو تعدد محامته ويكون المتدوب هو السبب ما قاله

الاصوليون وعند الفقهاء المسحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة وتركه اخرى والندوب ما فعله مرة
وامر تيقن تعلما للوزن كذا في شرح النقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يشعه وما جعله تعريفا للمسحب جعله
في المحيط تعريفا للندوب كذا في البحر (قوله وادى) لان غلب ادب (قوله والشارع) (قوله وقضية) اي لان فعله يفضل
تركه فهو حتى فاضل اولاه يصير فاعله ذات قضية بالثواب وبسعي متلا لا تتركه في الفرض والواجب وتطوعا
لان فاعله مترتب به اه ابو السعود (قوله وما احبه السلف) قال ابو السعود اذا كان ما احبه السلف مندوبا
فلكين ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يشعه بالاوى اه (قوله التيامن) هو ايقاف الخياط ذات العين
كما في القاموس والمراد البداية بالتيامن ما في الكتب الستة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شئ حتى
في طه وزيوتهم وتعلبه وترجله له ولا يطهر به بشئ يطهر به التعليل ليس التعليل والتبرجس تسريح الشعر ذكره
القاري في شرح النقاية (قوله ولوشعها) كما في كان محققا وبصرها (قوله لا الاذن) اي فيمسحها
معان لمسكتة حتى اذا لم يكن له الايد واحدة او احدى يديه عزلا لم يكن مسحها معا معا بالاذن الخيتم
بالبصري كما في البثينة (قوله يظهر ربه) لعدم استعمال يديهما ولله ما روى انه عليه السلام مسح ظهره
بقيمت مع مسح الرأس (قوله لا تيمم) هي اذا طهقت تصرف الى البيت (قوله ومن ادب) عندها المصنف
خمس عشرة ولو قال الاولون مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله هجرين) اي المقيدة لتبعض (قوله واصلها
في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارع خرج خام عليه احبه تعالى او اسم يسميه حال الاستحباب وكون
انتم من خرف وان يغسل عروة الاربع ثلاثا يرضه على يساره وان كانا فانه يفرق بينه فغن بينه ووضع
يد يمينه القبل على عروته لاراه واستصحاب التيمم في جميع افعاله والتأني وهو عدم الاستقبال في الوضوء
كما في البثينة وفي آنيته استعداذا حال في البحر يبقى تعبد بعد الايمان والوضوء من التهور والحوض لان
الوضوء منهما البصر من الاناء والامتناع بالاعتمال عند الاستنشاق ويكره باليمن والزيادة على ثلاث اي
مكرورة قال في البحر الاما قلنا من قصد الطمأنينة ارقص الوضوء على الوضوء وبالماء المتسوس ومنها
غسل ما تحت الحاجبين والشاوب لعدم الخرج وان يبدأ في غسل الوجه من اعلاه ومسح الرأس مقدمه
وفي اليد والرجل باطراف الاصابع كما في المصراع (قوله استقبال القبلة) لانه ما عباداة ومقدمة عبادة
فيستأثره خير المأسالي وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح النية والغسل لما كان الغالب فيه كشف
العورة لم يسحب فيه الاستقبال (قوله وذلك اعضائه) ذكره في المندوبات وفي الخلاصة انه سنة عندنا وهو
ما قدمه الشارح خصوصا في النساء كما قاله الكمال لان الجملدة مكتبة (قوله وادخال خصره) خصه لانه اذ
(قوله وتقدم الخ) في شرح النية عندي انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود فعل الصلاة (قوله وهذه)
اي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وهذه فرض) لكنه موسع اول الوقت مضيق في آخره (قوله انظاره) اي
الى الميسرة (قوله الواجب) اي بقوله تعالى وان كان ذو عسرة فلغفره الى ميسرة وتظاهر صديق الشارح ان المراد
بالواجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) اي كفاية (قوله ونظمه) اي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال)
من الكامل واجزأه متفاعلا دخل بعض اجزأه الطي (قوله من طوع عابد) قالوا ان الفرض افضل من
التطوع بسبعين شعرا (قوله ولو الواو) زائدة او عطف على محذوف تدبر حتى ان جاء بمثل الاول والاول (قوله)
منه باكثر المحروم متعلق باكثر الضمير للفرض او متعلق بجاء والضمير للتطوع واكثر بالضمير تكسر
في البيت الثاني (قوله التطهير الاول) التطهير لان الكلام في فعل القائل وبه ضرورة الشعر وفيه اه
مصدور تطهير كان التطهير مصدر طهر (قوله قبل وقت) اي لغیر المندوب (قوله لو اشد) وقف عليه بدون هز
في المصراع الاول ويؤتى بالهمز مع التنوين في اول المصراع الثاني للضرورة (قوله ابرا) بشطع الهمزة لانه
مصدور الرباعي وهو مقصور (قوله ومنها القربة) لا يفتي ان تحرق القربة لاجل ان ذكره منها وانما جعله الغسل اه
ابو السعود (قوله ان علم) تقدير الاستصحاب (قوله فرض) اي ايسال المام بالضرر اي ابو الفتح (قوله الاعداد)
كقول الاناء او مرض به (قوله فلتعلم الجواز) وذلك حتى صلى الله عليه وسلم افضل من السحب وقد يكون
واجبا كما اشار اليه صاحب التهرسا (قوله الحاجة) فان دعت اليه حاجة يتخاف فوتها بتركه لم يكن
في الكلام ترلا لا ادب كما في البحر من شرح النية (قوله تحذر زعن الماء المستعمل) اي لو وقع اختلاف في نجاسته

واديا وقضية وهو ما فعله عليه الصلاة
والسلام وقوله اخرى اي في غير
الاذنين والشارح في غير اي عضو
لا يستحب التيامن فيها (وتسبب الزينة)
لا يستحب الا لمخوف لانه يبدع (ومن ادب)
يظهر ربه اذا امر الله بها في الفتح
معتبر لان به اذا امر الله بها في الفتح
البيت ومعتبر واصلها في ذلك
الى نيف وشي (انما في انظاره) من
اكتفاء في الموضع (من ادب)
المبولة (صاحب الخ) من
وقته على الوقت لغیر المندوب
احدى المسائل الثلاث لان الوضوء
قاعدة للفرض افضل من التطاهر الواجب
قبل الوضوء افضل من التطاهر الواجب
للمسح والوضوء افضل من التطاهر
الثالث الا بداهة السلام
وهو فرض فله من قال
فرض افضل من تطوع عابد
حتى ولو طوع عابد باكثر
الا التطهر قبل وقت واديا
ولا لا بد كذا في البحر
وقوله في قوله (قوله)
الاضحية (قوله)
مير مع

انما هو النقص للمخرج لاخر وجه المخرج عن ككون النقص مؤثرا للنقص مع ان الضد هو المؤثر في دفع ضده
 واخر وجه شرط قط ولا يوجد للمشرط بدون شرطه كذا في البصر الكمال (قوله كل خارج) فادله دفع قوله
 ان لا يضاف في المصنف من اضافة الصفة الى الموصوف اي نفس ذي شروح مع ان ذلك هو المطلوب ولكنه سيع
 المصنف في ذلك (قوله نفس) بفتح الميم اسم لعين الصبغة وبكسر الميم لا يكون مظهر فهو اسم فيصم كذا في
 الشارح ضبطه في المصنف بهما غير ان الفتح اليق بعد من التكلف ولا فرق بينهما في كذا في التهر (قوله اي
 من المتوضي) بتحققة او المتوضي الذي وضع في المتوضي الذي هو مرجع الضمير مأخوذ امان فوضا فعل
 الوضوء او الموضع وضاه وانما قلنا ذلك لانه ليس على المتوضي حقيقة لما كان تقيد الشارح بالمضي قائده
 شروح الميت به ولكن يرد على هذا استعمال اللفظ وهو متوضي في حقيقته ويجازه وان قيل انه مستر
 لفظي فالشترك اللفظي لا يعمه كذا في البصر (قوله الحى) استرا من الميت فانه لو خرجت منه نجاسة
 لم يعد وضوءه بل يفسل موضع العجاجة فقط وعلمه في البصر (قوله معناه اولاه) وذلك لان الله تعالى قال
 اوبه احسبكم من الفلقا فخلق للفلق وهو المخرج والحق المتقل واراد ما زيمه وهو الحدث كانه قائل على
 الاخر وهو ان خارج منهما مطلقا الى الله في الاحتياط على ما لا رضى الله تعالى عنه في تقديره بالاعتدال
 فادله في البصر (قوله من السيلان اولاه) والليل الشارح من غيرهما عوم وارواه المخرج في الوضوء مما خرج
 وليس مما دخل (قوله حكم التطهير) حكمه اما الوجوب كما اذا سال على تطهير الجسد واما التذبح كما اذا سال
 التذبح الى ما شئت من النصف فانه ينقض الوضوء لتبذ غله بالمسافة في الاستنشاق وكذا اذا نزل الدم الى
 صحاح الاذن ينقض وليس ذلك الا لكونه يذب تطهيره في الفسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير
 على الوجوب اراد الثبوت ليم التذبح ومن قال ان الدم اذا نزل الى قصبة الالف لا ينقض مجهول على انه لم
 يصل الى ما ينزل الماء اليه في الاستنشاق فهو في حكم الباطن كذا في البصر ووجهه في التبر وهو ان
 المراد بالحكم الوجوب فقط وانه في مستهل الالف والصباح يلحقهما التطهير وجوبا في الفسل والمراود من
 القصبة مالا من نها المراد بالصباح الذي يجب بصل الماء اليه في الحنابة وجعل الوجوب على
 الثبوت مالا داهي اقول ما في النص احوط فتأمل (قوله مجرد التطهير) من اضافة الصفة الى الموصوف اي
 المظهر والمجرد من السيلان فالوزن البول الى قصبة الذ لا تنقض لعدم ظهوره بخلاف القطعة فانه ينزله
 الى ان ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها للرجح لا لانها في حكم الباطن كما قاله الكمال (قوله عين السيلان)
 اختلف في حد السيلان فمن ابي يوسف حده ان يعلو فيضد وهو الصحيح ومن محمد اذا انتخ على رأس المرح
 فظهوره قمع ونحوه ينقض اي وان لم يضر في الدابة قول محمد اصم واستاره السرخسي وقال الكمال انه الاول
 (قوله لما طاول) حله للمباعدة (قوله لوسع لدم الخ) وكذا الوالي عليه مراد اوترا بما ظهر ثانيا وتره ثروم
 ينقض كذا في الهندية قال في البصر وانما جميع اذا كان في مجلس واحدة بعد ان يرى اما اذا كان في مجلس
 مختلفة لا يجمع اه (قوله كالوسال) تشبيه في التثنية وهو عدم النقض وهو يمتز قوله بلطف حكم التطهير
 ولذا قال في التهر وفادته كالحكم دفع ورود داخل العينين واطن المرح الحقيقة التطهير فمما يمكنه وانما
 الساقط حكمه (قوله اوبرج) في القاموس برحه كتبه وكلمه والاسم المرح بالضم (قوله وكدم) اي فانه
 لا ينقض ومراهم الخارج لاجن اذى لما ياتي (قوله على ما سذكره المصنف) اي في مسائل حتى آخر الكتاب
 (قوله وثانيه كلام) حله انه قول ضعيف ونظر في شرب فلا يعول عليه (قوله وخروج غير نجس) عطف
 على قوله خروج كل خارج نجس (قوله مثل ربح) فانه ناقض مع كونها ظاهرة على الصحيح حتى لو ليس
 سراويله مثله او اوتل من الشبهة الموضع الذي يجره الى ربح يخرج الى ربح لا ينقض وهو قول الصامة وما نقل
 عن الخلاف انه كان لا يصبى يسراويله فخرج منه كذا في البصر (قوله اودودة) ولومن فوج بالاجماع على
 ما في السراج والتاقيص ما عليها ونحوه الزبالي وكذا يقال في المسألة وهذا يقتضي ان ذكره على
 بعد قوله وينقض خروج نجس مستردك فان التاقيص اذا كان ماعليا من الصامة صدق على خارج نجس
 فيدخل تحتها ولا يكون خارجا بقوله الى ما يظهر لان ماعليا من الصامة وان قل خرج الى ما يظهر
 كما في قليل البول والغائط فقل هذا يكون العطف عليه من قبيل عطف العام على الخاص كما لا يخفى

كل خارج (نفس) بفتح وكسر
 اي من المتوضي الى معتدلا الاول من
 السيلان اولاه بالمظهر البناء المعلوم
 اي يلحق حكم التطهير بغيره
 من السيلان وهو لا يعلق الا لوسع
 هذا السيلان فلو نزل الى الالف
 الدم لم ينقض حتى اذا اوبرج اذ
 كما يقال في البطن من اوبرج
 واربض وكدم على ما سذكره المصنف
 والبصر ينقض على ما سذكره المصنف
 ولما فيه كلام (ان خروج غير نجس مثل
 من اودودة والرجح من ربح)

اه مع (قوله تخرج ذلك) أي المذكور من الثلاثة فاله الحلي وهو يقتضي أن الرمح يخرج من الجرح وهو كذلك
 كافي القهستاني وحكم الدودة مكرره مع قول المصنف بعد دودة من جرح (قوله لا يخرج من قبل) فاعلم
 لا تقتض على الصحيح كذلك الجرح (قوله فينبذ بها الوضوء) ولا يجب لأن اليقين لا يزيل ما شك (قوله وقيل
 يجب) فاعلم أنه محذور واحد رواه عنه وبه أخذوا وحض الكبر للاحتياط ووجه الشكال أن وجه القلب
 في أخرج كونها من الدبر بل لا نسبة لكونها من القبل فينبذ غلبة الظن التي توجب من اليقين وهو في موضع
 الاحتياط في حكم اليقين فتخرج الجرح قال صاحب الصمد في ترجيح الوجوب في هذا اختلط السيلان
 وحيث قلنا لها مكان آخر أن أبقاها لو طلقت فلا تأخرت بخلاف الأول ما لم يقبل لاحتجال أن الوالي
 في الدبر الثاني يصح على وجه الجمع بينهما إلا أن يمكنه أن ينهي قبلها من غير فعله وإما إذا اختلط مجرى
 البول بمسلك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بالرغم من الخارجة لأن الصحيح عدم النقض بالرغم من الخارجة من
 الفرج والحكمان لا يأتان في قياس على هذا المعنى أنه وفيه أن الحكم الأول جائزنا لاحتجال الوالي في مسلك البول
 دون مسلك الجماع والوالي في اتصالها ذات وفي الفرج اللهم إلا أن يقال أن مسلك البول لضيقه لا يمتنع
 فيه ويلي (قوله وقيل لومتنة) حاصل هذا القول التفصيل في وصف الرمح فإن كانت متنة وجب الوضوء
 لأنه دليل أنه من الدبر وإن كانت غير متنة فلا يجب الوضوء لأن ذلك دليل أنها من القبل (قوله لأنه اختلاج
 إلا أن هذا الرمح بسبب اضطراب الأعضاء وليست برمح خارجة ولولم ينه أخرج ما كتبه الأطباء
 فليست بمنعته عن محل الصبغة والرمح لا يقتضى ذلك لأن فيها نجاسة لأن البعض يظهر عينا
 كذا في الصمد وكرهه بعد القبل لأحاجة السيلان القبل يشبهه كما يشبهه استعملهم (قوله وهو علم
 الواو الجلال والمراد بالعلم غلبة الظن لأنها تعلى حكم السبق في أحكام الفقه فاله الحلي ومفهوما
 أنما علم أنه من الأسفل أو لم يعلم شيئا لا تقتض فيما وبصورة المنع وقدر في الخلاصة النقض بالرغم إذا
 خرج من الأخرى أما إذا لم يعلم ذلك فهو اختلاج لا وضوء فيه وبه يلزم أي رمح خرج من الدبر وليست
 بناقصة (قوله منها) أي من القبل والذكر (قوله تاقض) أي ما عليها (قوله لا يخرج دودنا) لأنها متولدة
 من غير طاهر وهو لو سقط لا يقتض مكلنا ما يتردد منه بخلاف الخارجة من الدبر لأنها متولدة من الصبغة
 كذا في المنع (قوله منه) أي من الجرح (قوله لها رجا) أي الدودة والهم وطهارة العلم بالنسبة له قد قالوا
 ما بين من الحلي كيقته الأفي حق نفسه حتى لا تقصد صلاته إذا جهه فحسب أشكال الحلي بأن العلم
 نجس لأطاهر (قوله وعدم السيلان) عطف على مدخول اللام وكأله جواب سؤال الحاصه إذا كانا ظاهرين
 ولا يقتضان فليكن النقض بما عليها فأجاب عن ذلك بأن شرط النقض وهو السيلان معدوم وهبل بمثير
 السيلان بالقوة بحيث لو خرج ما عليها من غير أن يسيل يصح (قوله فيا عليها) أي من البلية بكسر الباء كما
 قاله أبو السعد (قوله وهو ضاوط) أي السيلان يعني في غير السيلان علم للنقض (قوله حكم النقض)
 الإضافية للسبان (قوله قال) أي صاحب البرازية (قوله لا في الأخرى خروجا) المعنى أن الخروج لا لازم
 للأخراج ففي تحقيق الأخراج تحقيق الخروج أقول أن هذا مما لا شك على أحد أنما المقصود التفرقة في الحكم
 بين الخارج بنفسه والخارج بالصنع فلا يحسن هذا التعليل ومقابل المصنف أن الخارج لا يقتض والخارج
 بنفسه يقتض وهو مختار صاحب الهداية ويرتب عليه أن الخارج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقض
 اتفاقا مع أن الدم في جرحه خافضنا اتفاقا لأنه لا يلزم لهضم على التفتق عليه (قوله أنه الأصح) وجهه بأنه
 لا يظهر كون الأخراج علته هذا الحكم بل كونه خارجا نجسا وذلك يقتض مع الأخراج كايقتض مع علته
 وجميع الأدلة المروية من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في الخارج كذا
 في الجرح (قوله واعتده) أي التساوي بين الخارج والخارج (قوله بالتصوم رواية) أي بالذي نص عليه من
 جهة الرواية وهو التصديق الرواية فيه النقض وفيه أخرج (قوله والإرجح رواية) بالكسر عطفا على المتصوم
 والرواية الثقل والرواية الأدل بالثقل وأما التمسك بالإجماع لما قاله من أن في الأخراج خروجها فاعلم أن الفعل
 تساويعا (قوله فيكون) تفريع من الشرح على القول المتقدمه (قوله في) إمراده بالذكر وإن كان دخلا
 فيما قبله غنايته في حد الخروج وأما كان ناقضا لقوله عليه الصلاة والسلام إذا جاء أحدكم من ملأه أو قلبي

(الرمح يخرج ذلك من جرح لا يخرج من جرح من
 قبل) غير معطافا ما في فندرها الوضوء
 وتقبل جميع قبل لومتنة (ذكر) لا
 اختلاج حتى لو خرج رمح من الدبر وهو
 يعلم أنه يمكن من الأخرى لا يخرج
 ولا يقتض والخالفيد أجماعا كما
 الدودة والحصاة منها نقض أجماعا
 في الموهرة (و) لا يخرج (دود من جرح
 أو دن أوانه) (و) كذا لم يمتد
 لها دنها وصمد السيلان (بصر
 وهو ضاوط) (بصر) (بصر) (بصر)
 (و) (بصر) (بصر) (بصر) (بصر)
 النقض على التصديق كالفصد في
 في الأخراج خروجها فاعلم أن في
 من السكا في الأصح والتصديق رواية
 في النقض ويبلغ التصديق رواية
 ومعناه أنه لا يشبه التصديق عليه (و)
 والرمح رواية فيكون
 يتبعه (في ملأه)

[illegible][illegible]

او انما رجوعا على المعتقد قالة المصنف رحمه الله تعالى اياه (قوله او انما رجوعا) التوركان يسقط قدميه من جانب وبلصق
 اليه بالارض (قوله او محتيا) اي واضعا حيوته والحيوة ان يجمع بين ظهره وساقيه بجماعته او يدركها
 في القماسوس (قوله وراسه على ركبته) الوالوال بالاولى اذ لم تكن راسه كذلك (قوله او شبه المتك) وهو
 من نام واضعا اليه على عقبه وبلته على خذه وصار شبه المتك على وجهه افاده صاحب الصروفه
 نظر (قوله اوق يحمل) اي اذ نام قائما ارتقا على كافي الخلاصة (قوله ارا كاف) بدون يه برذعة الحمار وهو
 ككتاب وغراب والمصدر الايكاف قالة صاحب القاموس (قوله عربانا) انظر ان كان يشال مثل ذلك في الحركة
 لظهوره والله فيه في الصر التعدير بمرانة وقال في المغرب فرس عربي لا سرح عليه ولا ولد وجهه اعرا ولا يقال
 فرس عربان انه فعلت ان هذا الاستعمال خبر صحيح بل يقال معروري كقاي حديث ركب الحمار معروريا
 (قوله فان حال الموهوط) اي القول من علو السفلى (قوله والا) بان كان حال الصعود او انشترآتم قوله
 حين سقط اي قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصابة جنبه الارض بلا فصل (قوله كاعس بهم) ظاهره
 انه لا يمكن الاجتماع بدون فهم وفي الهندية ما يفيد خلافا حيث قال فيها اما النعاس في حالة
 الاضطجاع لا يحتلومان يكون ثقيل او شقيقا فان كان ثقيل فهو حدث وان كان شقيقا لا يكون حدثا
 والفصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان يسبح ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يثني عليه عامة ما قبل
 عنده فهو ثقيل انه ظاهر تعبيره يسبح اشراط السجدة فقط (قوله والدته) هو اقوة فوجب الاختلاف في الفعل
 بحيث يصير الشخص مختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يشرب ولا يشرب بهر انما كان وضوءه مصححا لحكمه
 على عبادته بالهنة وان لم يكن مكشاهيا لاساقه بالحي لان عقده قد زال او بالهنة وفي الصر وضوءه عنه
 انطباع وقيل في العبادات احتياطا في اصول الدين ان المتوكل ليس يتكفل باداة العبادات كانه
 الساحل لانه اذا زال العنة فوجهه عليه انطباع لاداءه الا لا وضوءه ما مضى اذ لم يكن فيه مخرج الجواب كانه
 صرح به بقية القليل دون الكثير وان لم يكن محتيا بانباعه قبل كالتاسم وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح
 المتيق للهندي (قوله كنوم الانبياء عليهم السلام) صرح في القصة بانه من خصوصياتهم ولهذا اورد
 في الصغرى ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفع ثم اقم الى الصلاة ولم يتوضأ لمما اورد في حديث آخر ان
 تاما به ولا شام قلي ولا يشكل عليه ما ورد في الصغرى من انه نام ليلة التمرين حتى طلعت الشمس لان القلب
 مقلبان يحس بالحدث ويشعر به وليس طالع الشمس والقمر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي
 نائمة وهذا هو المشهور في كتب الحديث والتهذيب بصرح بانه لا خصوصية له بل غيرهم
 التواضع كذلك ولهذا استدرك عليه شخص بعبارة القصة على حيث قال ولا تقض من الانبياء عليهم
 السلام فلا حاجة الى تخصيص النوم بعدم التقض وحيث يكون وضوءهم تشرية باللام ويستثنى من ذلك
 انما فهم وغشيم اه اوالسعود وفساهه ان الاعمال والنفس تسبها انقضان لاما لا يتناولون عنه ولا لكانا
 غير ناقض في قسمه ايضا (قوله انما فهم) اي الانبياء عليهم السلام والانما ضرب من المرض
 يضعف القوة ولا يزال الحصى اي العقل بل يستمر بخلاف الجنون فانه نزيل (قوله وغشيم) هو تعطيل القوى
 الحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره فمستأى وهو كافي شرح ابن زودبان بفتح اخين
 ويكون الشين ونكسرهما مع تشديد الباء ثمقل عن حدود المتكلمين ضم الغين وعليه اقتصر في أشهر
 اوالسعود وهو كالنوم في قوت الاختيار وقوت استعمال القدر حتى بطأت عباراته بل اشده لان النوم
 فترة اصلية والانما الذي منه النفس اعراض لانه صاحبه اذانه فكان حدثا بكل حال (قوله ومنه النفس)
 اي من الانما فهو نوع منه كافي القاسوس وهو الموافق لما في حدود المتكلمين لان التقاض الحقيقي من غيرهم
 كالاغصاء فهو اورد ان مقتضى ما تقدم ان لا يكون النفس وضوءه ناقضا بالاولى لان التقاض الحقيقي من غيرهم
 لا يقض منهم قاري الحكمي ثم ان هذا ساقى حاذره الملا على القاري في شرح الشفاء من الاجماع انه
 صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالاتمة لا ما يصح من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تام عباده
 ولا ينام قلبه وقد سقى في الشفاء قولين بالطهارة والضمادة في الحديث من صلى الله عليه وسلم (قوله جنون)
 هو زوال العقل وقضه ظاهر باعتبار عدم مبالاه وغير الحديث من غيره لانه يصير مساويا فنه هذا صح

او انما رجوعا على المعتقد قالة المصنف رحمه الله تعالى اياه (قوله او انما رجوعا) التوركان يسقط قدميه من جانب وبلصق
 اليه بالارض (قوله او محتيا) اي واضعا حيوته والحيوة ان يجمع بين ظهره وساقيه بجماعته او يدركها
 في القماسوس (قوله وراسه على ركبته) الوالوال بالاولى اذ لم تكن راسه كذلك (قوله او شبه المتك) وهو
 من نام واضعا اليه على عقبه وبلته على خذه وصار شبه المتك على وجهه افاده صاحب الصروفه
 نظر (قوله اوق يحمل) اي اذ نام قائما ارتقا على كافي الخلاصة (قوله ارا كاف) بدون يه برذعة الحمار وهو
 ككتاب وغراب والمصدر الايكاف قالة صاحب القاموس (قوله عربانا) انظر ان كان يشال مثل ذلك في الحركة
 لظهوره والله فيه في الصر التعدير بمرانة وقال في المغرب فرس عربي لا سرح عليه ولا ولد وجهه اعرا ولا يقال
 فرس عربان انه فعلت ان هذا الاستعمال خبر صحيح بل يقال معروري كقاي حديث ركب الحمار معروريا
 (قوله فان حال الموهوط) اي القول من علو السفلى (قوله والا) بان كان حال الصعود او انشترآتم قوله
 حين سقط اي قبل ان يصيب جنبه الارض او عند اصابة جنبه الارض بلا فصل (قوله كاعس بهم) ظاهره
 انه لا يمكن الاجتماع بدون فهم وفي الهندية ما يفيد خلافا حيث قال فيها اما النعاس في حالة
 الاضطجاع لا يحتلومان يكون ثقيل او شقيقا فان كان ثقيل فهو حدث وان كان شقيقا لا يكون حدثا
 والفصل بين الخفيف والثقيل انه ان كان يسبح ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يثني عليه عامة ما قبل
 عنده فهو ثقيل انه ظاهر تعبيره يسبح اشراط السجدة فقط (قوله والدته) هو اقوة فوجب الاختلاف في الفعل
 بحيث يصير الشخص مختلط الكلام فاسد التدبير لانه لا يشرب ولا يشرب بهر انما كان وضوءه مصححا لحكمه
 على عبادته بالهنة وان لم يكن مكشاهيا لاساقه بالحي لان عقده قد زال او بالهنة وفي الصر وضوءه عنه
 انطباع وقيل في العبادات احتياطا في اصول الدين ان المتوكل ليس يتكفل باداة العبادات كانه
 الساحل لانه اذا زال العنة فوجهه عليه انطباع لاداءه الا لا وضوءه ما مضى اذ لم يكن فيه مخرج الجواب كانه
 صرح به بقية القليل دون الكثير وان لم يكن محتيا بانباعه قبل كالتاسم وهو اقرب الى التحقيق كذا في شرح
 المتيق للهندي (قوله كنوم الانبياء عليهم السلام) صرح في القصة بانه من خصوصياتهم ولهذا اورد
 في الصغرى ان النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفع ثم اقم الى الصلاة ولم يتوضأ لمما اورد في حديث آخر ان
 تاما به ولا شام قلي ولا يشكل عليه ما ورد في الصغرى من انه نام ليلة التمرين حتى طلعت الشمس لان القلب
 مقلبان يحس بالحدث ويشعر به وليس طالع الشمس والقمر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي
 نائمة وهذا هو المشهور في كتب الحديث والتهذيب بصرح بانه لا خصوصية له بل غيرهم
 التواضع كذلك ولهذا استدرك عليه شخص بعبارة القصة على حيث قال ولا تقض من الانبياء عليهم
 السلام فلا حاجة الى تخصيص النوم بعدم التقض وحيث يكون وضوءهم تشرية باللام ويستثنى من ذلك
 انما فهم وغشيم اه اوالسعود وفساهه ان الاعمال والنفس تسبها انقضان لاما لا يتناولون عنه ولا لكانا
 غير ناقض في قسمه ايضا (قوله انما فهم) اي الانبياء عليهم السلام والانما ضرب من المرض
 يضعف القوة ولا يزال الحصى اي العقل بل يستمر بخلاف الجنون فانه نزيل (قوله وغشيم) هو تعطيل القوى
 الحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع او غيره فمستأى وهو كافي شرح ابن زودبان بفتح اخين
 ويكون الشين ونكسرهما مع تشديد الباء ثمقل عن حدود المتكلمين ضم الغين وعليه اقتصر في أشهر
 اوالسعود وهو كالنوم في قوت الاختيار وقوت استعمال القدر حتى بطأت عباراته بل اشده لان النوم
 فترة اصلية والانما الذي منه النفس اعراض لانه صاحبه اذانه فكان حدثا بكل حال (قوله ومنه النفس)
 اي من الانما فهو نوع منه كافي القاسوس وهو الموافق لما في حدود المتكلمين لان التقاض الحقيقي من غيرهم
 كالاغصاء فهو اورد ان مقتضى ما تقدم ان لا يكون النفس وضوءه ناقضا بالاولى لان التقاض الحقيقي من غيرهم
 لا يقض منهم قاري الحكمي ثم ان هذا ساقى حاذره الملا على القاري في شرح الشفاء من الاجماع انه
 صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالاتمة لا ما يصح من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تام عباده
 ولا ينام قلبه وقد سقى في الشفاء قولين بالطهارة والضمادة في الحديث من صلى الله عليه وسلم (قوله جنون)
 هو زوال العقل وقضه ظاهر باعتبار عدم مبالاه وغير الحديث من غيره لانه يصير مساويا فنه هذا صح

[illegible]

(رسكو) ريدنل قريه قنابل راولپنڊي
الحبيب (مؤلفه) هو اديب اسلامي
(البحر) لولاس دل سول (نظان) لاييل
وفو وري زانم دل سلايمه شوقي
(رجلي) لولاسي هالي (ولمبار) (مؤلفه)
مصري (لوني) لولاسي سلايمه سلايمه
فلايديل روضي دين الفصل (مؤلفه)
قائمه: رانج والهر رانج شوقي
لوهله الجهور كافي النور الاشراف
لوهله سلايمه سلايمه سلايمه سلايمه
نخل الزوا والصله سلايمه سلايمه
قائمه سلايمه سلايمه سلايمه سلايمه
عندتمه قريه الزوا لولاسي سلايمه سلايمه

بمخلافها) أي يخلاف فيه شبهة المأموم بعد كلامه أي الإمام محمد (قوله في الأصح) رحمه السكال قال في البحر
وأشرف فيها أن السلام فاطع الصلاة لا مفيد لها أذ لم يفوت شرط الصلاة وهو الطهارة فلم يفد شي من
صلاة المأمومين بخلاف حديثه هذا تنقوشه الطهارة فاقصد جرأ بواقبه فيفسد من صلاة المأمومين
كذلك فحققتهم بعد ذلك تكون بعد المخرج من الصلاة فلا تنقض (قوله من مسائل الامتحان) أي الاختيار
من السائل المسؤول على عنده علم يحكمها (قوله ولو لم يأت الباقى) أي على صلاته أي امرئ البناء والارقي حذف
الاول لأنه مبنيًا مؤخر خبره قوله من مسائل الامتحان (قوله المسح) أي مسح الراس او التفت وكذا لو نسي
غسل يمينه من أعضاء الذلسم ليس قبله على ما ينظر (قوله قبل قيام الصلاة) أي شروع فيها (قوله
التقص) وذلك لأن التهمة وجدت في انتهاء الصلاة وهي مقسدة فصلاة ناقصة للوضوء (قوله لا بدء) أي
لا ينتقض إذا قام به بعد القيام إلى الصلاة ووجه الامتحان فيها أن بلغز أي قهقهة إذا صدرت في الصلاة
لا تكون ناقصة وإذا صدرت خارجها تنقض الوضوء أي معان الامر بالعكس وإطلاق التقص وعدمه
على هذه الطهارة لما هو على قوله بناء على أن التهمة تنال ما غفل من أعضاء الوضوء لا عند أبي يوسف
لأن التهمة لا تسقط ذلك منه (قوله فاشحة) المراد بالفحص الظهور لا الفحص الذي نهى عنه الشارع
لأن ذلك قد يكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاشحة أن لو كانت مع الأجنبية أو اعتبار أغلب صورها
لأنها تكون بين امرأتين والرجلين والرجل والفلام ثم هي من الناقض المحكمي (قوله تجاس القريجين)
الباء للتصوير والتجاس التلاق واشترط التجاس هو الظاهر ديانة وصحة الاستيعاب وفي ظاهر الرواية
لا يشترط ذلك اتخاذ في البحر (قوله والرجلين) صادق تجاس ذكرهما جميعا وليس ذكر أحدهما دبر الآخر
(قوله مع الانتشار) في الهندية عن القنية لا يعتبر انتشاره إلى الرجل في انتقاض طهارة المرأة (قوله ولو لا بدليل)
وذلك لأنه لا يندرج مذهب مع هذه الحائفة وان غالب كالتصديق في قام وجوب الاحتياط بالأصل أن السبب
الظاهر يقوم مقام الأمر الباطن وذلك بطريق قيام هذه البشارة بوجوب التجسس بمرجع المعنى (قوله على
المعتمد) هو قولنا ما قال محمد وهو رواية عن أصحابنا أنه لا ينقض ما لم يظهر شيء وقد رحمه صاحب الحقائق
ولا يبعد على هذا التعميم قد صرح في التفتة كما تنه شارح المتن أن الصحيح قولنا هو المذكور في المتن بغير
(قوله لا ينقضهم ذكر) وذلك لما رواه أصحاب السنن الاين ما حجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن
قيس بن طارق بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل عن الرجل يمس ذكر في الصلاة فقال هل هو ذا
بشعة مثلك وبالشعة بنزع الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروي في هذا
الباب واهم ورواه الطحاوي ايضا وقال هذا حديث غيره مضارب في اسناده ومثله في مارض حديث
بصرة بنت صفوان الدال على التقص ويرجح حديث طلق على حديث بكرة بن عبد الله بن جابر بن عبد الله بن جابر
لأنهم حافظ للعلم واضبط ولهذا جعلت شهادة امرأته شهادة رجل وقد اسند الطحاوي إلى ابن المذني أنه قال
حديث ملازم بن عمرو احسن من حديث بكرة وعن عمرو بن علي قال حديث طلق عندنا اثبت من
حديث بكرة بنت صفوان وقد ضعف حديث بكرة جماعة حتى قال يحيى بن معين ثالثة احاديث لا يثبت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث من الذكر وفي شرح الآثار للعلامة اوى لانهم احكام العاهات
انني بالوضوء من مس الذكر الاين عمدة خالفه في ذلك اكثرهم واسند عن ابن عتبة انه عند جماعة لم يكرهوا
يعرفون حديث بكرة وقد ثبت عن علي وعمار بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس ومذنب
ابن ابيان وعمران بن الحصين وإلى الدرداء وسعد بن ابي وقاص انهم لا يرون التقص اذا ذلك في الجهر مثل
الذكر الفرج واليد (قوله ولكن يفلس يده) أي من لمس وهو احد ما صل عليه حديث بكرة كافى قوله الوضوء
قبل الطعام ينقض التيمم بعده ينقض التيمم ويحل التيمم اذا استنجى بالاجرة خشية التلويث دون الماء فهو رارة
للموطع تفيد تيمم مطلقا (قوله وامرأة) ولو يشهد وهو مذهب علي وابن عباس وجماعة من التابعين ودليلنا
أن اللبس اذا قرن بالسلام راد به الجماعة وحديث عائشة الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه كتاب الصلاة قالت
فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من القرائش فالتصت فوقت يدي على بطن قدميه وهو في المسجد ومما
منه وبينان وهو في الصلاة في أعوذ بربنا من مضطرا إلى آخره ما وحديث عائشة أيضا الذي في الصحيحين

بجاءه بعد كلامه عند أبي الاصم
مسائل الامتحان بوضوح
قد قبل عليه الصلاة انتقض لا بعده
لجاءه القيام بالواجب والبر
تجاس القريجين طويين امرأتين والرجلين
مع الانتشار (القائمين) المبنيين والباس
ولو لا بدليل على المعتمد (الان) ينقض (مس)
قوله لا ينقضهم (الان) ينقض (مس)

ليؤدى الصلاة بالطهارة للغد وعليها (قوله يده) وبخرقة كما في البصر (قوله انقض وضوءه) لانه يبتلى بيده
شئ من الخصاصة بصر (قوله وان دخل بنفسه) كان عطس فدخل بصر (قوله لا) اى اذا اظهر منه شئ اى
لا ينقض وقد لا الحوائى ان يتنزع شئ من غير تنقض طهارته بصر (قوله انقض وضوءه) لانه يبتلى بيده
في البصر (قوله دخلت) الاولى حذفه ليكون التشبيه في طهر في الادخال والدخول (قوله واما ان) احدها
يخرج منه ما يسيل في مجرى البول وانما يخرج منه ما لا يسيل في مجرى البول هندية (قوله بخرقة الملحج)
اى خلا تنقض بالخرج منه ما لم يسيل واما الذي يخرج منه البول المعتاد فهو بخرقة الاحليل اذا ظهر البول على
رأسه ينقض الوضوء هندية (قوله فرجه الاخر كالبحر) فلا ينقض الخلع منه ما لم يره به جزء من الفرج وغيره
واكثرهم على الجواب الوضوء عليه فانه انما ينقض وضوءه بخرق يخرج من فرجه جيعا سال اوله
تبين حاله اولاً قال في انه يخرج من الزباني الا ان الذي يبقى القبول عليه هو الاول (قوله والمشكل) هو الذي
لم ينقض ذكره ولا اوترته علامة من العلامات المذكورة قبل البلوغ وبعد ما قاله مشكل ولم يقل
مشكلة فقلنا الجواب لا انصرف لان الاصل المذكورة لان حواشيتهم من آدم اعطاه من كتاب الخشبي
(قوله سئل) اى بالخارج من كل بصر الطهور وعلما لا يحيط كما في التوضيح (قوله ان انكر الوضوء الصلاة) اعم
لانه تكذيب للقرآن قال تعالى يا ايها الذين امنوا اذا قمتم الى الصلوات خذوا (قوله وتغير حال) طاهره وليس المصنف
لوقوع الخلاف في آية كاهن (قوله شك) الشك استواء الطرفين وتقيده خرج لورهم فانه لا يعتبر اذا عبرة
في مسائل الققه هل التلث تلائم مقابلة وقوله في بعض وضوءه اى انه لم يسهل ان كان خلسا او سحسا وقوله اعاد
ما شك فيه) اى غل ما شك فيه اوسعها (قوله لو في خلاه) اى لو كان الشك في انائه الوضوء (قوله ولو لم يكن
الشك عادة) بان لم يكن حصله اصلا (قوله والا لا) اى والا يكن الشك في خلاه فان كان بعده سوا كان مائة
ام لا وان كان عادة فهو اكار في خلاه ابعده لا يبعد ويحصل على انه فعل كيارى عن محمد ان المحدث اذا اخذ
الركوع دخل في التوضأ ليتوضأ ثم شك انه فعل فوضأ اولا فانه يحصل متوضأ كما في المنع وقد ذكره نقضنا على
قوامه ايقن لا يزول بالشك وفي الهندية من شك في بعض وضوءه وهو اولى ما شك غل الموضع الذي شك فيه
فان وقع ذلك كثيرا لم يفت اليه هذا اذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يفت
اليه (قوله لانه انما العمل) وهو اقرب الى انسيان وهذه ترضاعى قولهم اليقين لا يزول بالشك او لسعود
في الكلام فيها ذاتين غل الاخرى والمسا في بعضها الظاهر انه يعتبر الامر الذي قبله وهكذا (قوله وشك
بالحدث) اى شك في حصوله (قوله اخذ باليقين) وهو الطهارة في الاول والحديث في الثاني لان اليقين لا يزول
بالشك (قوله فهو متطهر) لان الغالب ان الطهارة بعد الحدث (قوله وشك التيمم) اى مثل المتطهر بالماء في
احكام النقص واحكام التيمم اذ لا فرق بينهما لان كلا طهارة ثابتة بالكتاب (قوله وعامة في الاشياء)
قال فيها لو شك في طهره هل طهر ام لا يقع شك اطلق واحد او اترك على اقل كذا ذكره المسكين اى لان
يستيقن بالاكثر اترك اتركه على خلافه وان قال الزبير عزت على انه ثلاث يتركها وان اخبره عدول
حضر وانما المجلس بانها واحدة وقد فهم اخذت قولهم وعن الامام اشافى سلف بطلانها ولا يدري اثبات ام
اقل يضري وان استوى ما عمل بالثقة عليه كذا في البرازية (قوله وفرض العسل) الزاد للاستئناف والعسل
على قوله ارکان الوضوء والفرض مصدر بمعنى المفروض لان المصدرية كرواديه الزمان والمكان وانما فعل
والمفعول كما في الكشف وغيره من قال شئنا لا حاجة اليه لانه ما من المنقولات الشرعية قال العلامة
سرى الدين والمحقق الشرعي ما يقوت الجواز بقوته ابو السعد ودواشر الفصل عن الارض لما قلناه في الوضوء
والفصل في التيمم اسم مصدر من الاعتسال وهو غام غسل الجسد واسم للماء الذي يغتسل به ايضا قال الترمذي
انه يغتسل الفين ونسبها والفتح افصح واشهر عند اهل اللغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء والمعنى الاصطلاحي
للفعل والمفعول الاول الفعوى اعادة في البصر (قوله اراد به ما يعم العمل) اى اوداه بالفرض المعنى الذي يعم
العمل وهو ما يقوت الجواز بقوته في المنع المراد به هنا ما تناولوا لفرض الاعتقادي والعلمي وهو ما يقوت
الجواز بقوته اى وانما كان المراد ذلك لان الحقيقة والامتناع ليسا قطعيا بل قول الشافعي يفتيها ما سأل
(قوله كاهن) اى في الوضوء اى من ان لفظ فرض يشعل الاعتقادي والعلمي (قوله وبانسل الفروض)

باسمى من جوده ان ادخله بيده
النفق وضوءه وان دخل بنفسه لا
ويحسد انما في بعض الورد قد دخلت
من في كره راسان الذي لا يخرج منه
البلول المعتاد بخرق الملحج غير ان الشك
في بعض الاخر كالبصر والشك في بعض
قوله في بعض الاخر كالبصر والشك في بعض
وضوءه مثل متكر الوضوء لا شك في بعض
الوضوء الصلاة نعم في قوله لا شك في بعض
وضوءه ما عدا ذلك في قوله لا شك في بعض
وضوءه عاقله والا لو لم يكن
الشك عاقله ولا في بعض الجاهل وان شك
فهل هو شك في عينه غير الجاهل وان شك
في بعض العمل ولا في بعض العمل
لا في آخر العمل ولا في بعض العمل
بالحدث او باليقين في السابق ما عدا ذلك
ولن يتبين شك في الجاهل ما عدا ذلك
ولن يتبين شك في الجاهل ما عدا ذلك
وله التيمم او في بعض وقاد في الاشياء
اولا في الفصل اراد به ما يعم العمل
كاهن بالبصر الفروض في الجواز

[illegible][illegible]

في اتصال شيء سوى الماس من خشب ويحتمل قوله نسي المصنعة اي في الفصل المرفوض قوله هلونفلا (بعد
واما المرفوض في خطاب بادائه لعدم اعتقاده قوله لا يدرى له) لعدم العذر في تركه قوله وان راوه) والحكمة على
المتعمد لتظهر قوله تؤخره لان هذا من جهة الاعتدال لها (قوله لا يدرى نساقتا) وذلك لان نقل اليه
الى المجلس اخف (قوله واختلف الخ) ظاهره يقتضي ان المسئلة نصبت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس
كذلك كما يستفاد عليه (قوله كما ينسب اليه المصنعة) اي في شرحه الوهبية حيث نقل عن شرح ناظمه انه
لم يفتخ فيها على نقل وان التماس ان يؤخر الرجل بين التماسا وبين الرجال وانما لانه يفتقر للمجلس مع نفسه
ما لا يفتقر مع غيره واما المنقضي فلا يفتني ان كان يكتفى بحورته عند احد اصلا لانه ان كشف عنده كراستجلا ما يفتني
وان كشف عند انقضي استعمل انه ذكر فصار الحاصل ان من يد الاعتسال مع وجود احد غيره على الماء اما ذكره او انقضي
او خشي لا يفتسل الا الرجل بين رجال والمراد بين نساء في غيرها من الصورتين وذكره الخليلي ميسوطا (قوله
ويفتني لها) اي المراد من الرجل في قوله يظهر الرجل بين نساء ويؤمن وبين الرجال (قوله ان تميم) هذا استفهام
وهو خلاف ما يظهر من قوله يؤخره فانه يقتضي عدم التيم (قوله مطلقا) سواء كان بين رجال او نساء او شيئا
(قوله والفرق لا يفتني) الفرق صفة الصلاح مع الحقيقة فيها اذا لم تكن اكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع
الحكمة واما اى حلى وما ذكره ابو السعود من الفرق في غيره ثم يظهر قيمه الخليلي انها اذا كانت اكثر من
قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في اللية وشرعها ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام
والاستنباء بالما في الفصل ان لم تكن اى الاستنباء به من غير كشف عند احد فان لم يكنه ذلك يكتفى الاستنباء
بالا بهما راي يوجب عليه ان يكتفى بالا ولا يرتكب الحرام والتعبد بقوله ان لم تكن الخاصة اكثر من قدر الدرهم
لا يفتني ان يعمل بضمومه وهما انها كان اكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصلا
لان حرام بعد ذره في ترك ظاهره الخاصة اذا لم يكن انزالها من غير كشف له (قوله وسنه) الا فانه لا واجب له
واقفي الحلاء على عدم وجوب الوضوء في الفصل الا اذا ظهر في ومن سبته اليد انما يفتني اى عيادة اذنية
فصل ارفع حديثا او استنساخا وهو بدو تيمس بعبادة ووقتها قبل السن لئلا نال ثواب الله تعالى فادخل على
سنة الوضوء فيه ما روي الجماعة من وجوه قالت وضعت يدي على الله عليه وسلم ما يفتسل به فاخر غي يديه
فغسلهما من اوتلا ثم افترغ بيمنه على شانه فغسل مفاكه ثم ذلك يده بالارض ثم يخفض ويستنشق
ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم افترغ على جسده ثم قضى عن قمامه فغسل قدميه فهذا الحديث
مستعمل على بيان السنة والفرصة وفي الحديث ثم اتيت به عند بل فرده والمثقل في مراجع الارباء وغيرها انه لا بأس
بالتمسك باليد بل المتوضي والمغتسل الا انه ينبغي ان لا يبالغ ويستقصي فيبقي اثر الوضوء على اعضائه ولم ادر من
صرح بالتخصيب الا صاحب مشبه المصلي فقال ويستحب ان يمس يديه بعد الفصل بصر ولتنوي كلام غيره
ذكر فيه فاربع اليه ان شئت (قوله سوى الترتيب) اي الترتيب المصهور في الوضوء والافاضل في ترتيب اثر
بينما لمصنف قوله باداء الخ ابو السعود (قوله واداءه كاداه) من ذلك الاعضاء واداء كل شئ مراعيا كذا في
بعد تعبه بالاه فان غشه فيه قرض ولا يظهر ان شال تنقذه على الوقت لغرض العذر بل يظهر مملكا
وقصر يك خاتمه الواسع والتناظف بالنية والجلوس في مكان مرتفع للجلوس من الرأش وعدم الاحتماة وعدم
التكلم بكلام الناس واما الدعاء فهو مكره كافي في الايضاح ومثل الدعاء التسبحة في كل عضو والصلوات على
الذي صلى الله عليه ولم يعنه ومن آداب الوضوء لشرب من فضل الوضوء وظاهره ان ذلك مطلوب في الفصل
وفي نور الايضاح ومكرهه ككرهه من لم يطم الوجه او غيره بالماء والتخير والاسراف (قوله لانه يكون
الخ) هذا التمايل فيعذب استقبال القبلة حيث لم يكن مكتشوف العورة ابو السعود (قوله ما يار) اشترطه
ليكون بدلا عن الصب المشرط عند الذي وصف (قوله اوحوش كبير) هو ما بعده قاسمه صاحب الصرع
الماء الجاري (قوله قدما كل السنة) اي التي تليق به كالشئ في ذلك واما نحو التناظف بالنية فلا يكون آتيا به
(قوله اليد تنقذ يده) وهو غير الفصل الذي في الوضوء الملتصق كافي في نور الايضاح (قوله وفرجه) امثله الذي
كافي في التهر (قوله اساع الحديث) اي حديثه من حيث حديثه لان تقدمه على الفرج لم ينصص كونه القبلة بل
لها اولانه لوضعه في أثناء غشه تنقش طهارته عندهم يرى ذلك كاشا واليه القاضي عياض وانخرج

(فوق) نسي المصنعة او غيرها من ذلك في
تميزه في قوله لا يدرى له يعلمه من جهة شرعية
عليه غسل وقت رجل لا يدرى له وان راوه
والرايين رجل ارباب النساء تؤخره لا بين
لها قدما واختلف في الرجل بين رجل
ولما ارباب قدما كما سطر ما شرعا
ويفتني ان تميم وتفتني
من اهل الاما الاستنباء في التناظف والشرع
(قوله وسنه) كمن الوضوء - و
لا يفتني بالاداء وكذا العورة والفرج
لا يكون غالبا مع كشف العورة والفرج
لا يكشف ما يار من سكره او موطر قد
الوضوء والفصل فكل اكل السنة والاداء
بما لا يدريه وفرجه وان لم يكن به نجس
اجبا للحدث

من خلاف ما مضى عندنا (قوله ان كان عليه خبث) فان لم يكن خبث لا يطلب سوى ما تقدم (قوله المظن)
 اى الوضوء المأخوذ من قولهم ثم يوشأ راني بـ إشارة الى ان الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم وقبه إشارة الى انه
 يحسم رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه يرى انه صلى الله عليه وسلم وضوءاً وضوءه لصلاته وهو المفضل
 والمحمى وقبه إشارة ايضا الى ان جميع السنن والمندوبات ثابته في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعنى
 سوى ما تقدم (قوله فلا يؤخر) هو قول بعض مشايخنا وهو الاصح من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقا
 وقيل يصل بين مسكونه في مستقطع للماء او لا وهو مافى الميسر والهداية (قوله على الخ) الحاصل
 ان في مجرى الحديث روايتان اما على رواية عدم التبرؤ فالاصح ظاهر لان الماء حيث لا يبرئ مستعملا
 اصلا لعدم الزوال بعد الماء على رواية التبرؤ فلا وصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد انقضاءه عن جميع
 البدن قاله الذى اصاب القدمين فبرئ مستعمل لان البدن كله في الفسل كعضو واحد حتى يجوز تلو
 البلية فيه من عضو الى عضو فيقتضى لاجابة الى غسلهما ثانيا الاعلى سبيل التبرؤ والا فضلية فتوه
 على الخ اى حتى على رواية التبرؤ وقائمة اختلاف الروايتين انه لو تقبض الجنب او غسل يده هل يحل له
 قراءة فاتر ان روى المصنف في رواية التبرؤ يصل لرواى الجنباته عنه وعلى رواية عدم التبرؤ لا يحل لعدم
 الزوال الا ان وقد صحت هذه الرواية وانفردوا ان القرض سقط ما قبل المتقدم ولكن هل زالت الجنباته
 عنها ام هو موقوف على غسل الباقي الروايتان اقاده في البحر (قوله فيقتضى) اى حين اذ غلت ان الماء
 لم يوصف بالاستعمال (قوله لاجابة الى غسلهما) اى الاعلى سبيل التبرؤ والا فضلية (قوله الا ان كان الخ)
 اى فيعيد غسلهما زالة الصلابة لالحديث لزوا (قوله ولعل الخ) البحث لصاحب البحر (قوله لا ياتي به
 ثانيا) اى بعد الفسل (قوله للفسل) هذا التنبيه لصاحب البحر بقيد كرم التورى وذو كالاتفاق واقع
 في كلامه اى روى (قوله ما روى ثانيا) ويصح لصاحب البحر وقد تقدم ان الوضوء على الوضوء ولو في مجلس
 واحد يرد على نور وان الذي يعد اسرافا الوضوء الثالث كما تقدم في عقيقه لصاحب البحر (قوله ثم يقبض) اى يتم
 لاشارة الى التبرؤ في قول الماء للمهد كما اشار اليه الشارح وانما لم يقل ثم تقبض ويشتق من يقبض لان
 الى ان غسلهما في الوضوء كان من فعله ما في الفسل فالسنة فالتبرؤ ما لم يقل ثم تقبض ويشتق من يقبض لان
 كل دفع وقهر عدم اعادة غسل اعضاء الوضوء فرفع الحديث عنها (قوله ثانيا) الاولى فرض والثانية نسيان على
 اصحيم كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعبا) يشترط الاستيعاب كل مرة تصل سنة التثليث (قوله
 وهو غاية اوطال) اى بالزحل البغدادي وهو مائة وثلاثون درهما وهي صاع في ذلك لانهم قدروه بالجاء
 واربعين درهما من ماش او عدس وهو مقدار ابريق ماء ازيد من المتعارف والتقدير بالصاع في حق الفسل
 واما في الوضوء فبقدره والصاع اربعة امداد هكذا كان فعل عليه السلام في غسله ووضوئه (قوله وقيل
 المقصود) ظاهر مضطرب وقد اعتمد الشربلا في منته وقال في البحر وليس بقدر لازم حتى ان من استغبد وان
 ذلك اجزا او ما لم يكنه زاد عليه لان طباغ الناس واحوالهم مختلفة كذا في البدن وقيل التورى الاجماع على
 عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعف (قوله مع ذلك) بقيد في منية الصلى وقهرا بالمرأة الاولى
 قال صاحب البحر ولله لكنهما سابقا في الوجود على ما بعد هاتفي بالثاني الاولى لان السابق من اسباب التبرؤ
 اه اتول هذا اية حكمة والا فالليل فعل الشارع صلى الله عليه وسلم (قوله والا احاديث) بالمرأة وطاهر
 الاحاديث وآل البيت قال في البحر وظاهر حديث جملة المتقدم فليس هنالك الاحاديث مبنية (قوله يوه)
 اى يكونه ظاهر الرواية وطاهر انظ حديث جملة المتقدم هذا هو مرجع الضعيف في عبارة صاحب البحر (قوله
 صحيح الدور) اى انه يؤخر الرأس (قوله قل به) من غير اتصال بالاموال كانت مستعملة واما فصولها يده
 فعل بعد انقضاء مقتضى ان الدين فيه كعضو واحد واليد من ان لا يكون للماء مستعملا (قوله به) تكسر
 الباء او الاعداد (قوله بشرط التقاطع) عز المصنف هذا التنبيه لئلا يأتنا تاجرة (قوله لما صر) انه قوله صم
 وكان الاولى تقديمه على قوله لا في الوضوء (قوله مستعصم واحد) يعنى بخلاف الوضوء فانه اربعة اعضاء
 فلا يجوز النقل نقل فيه وقد قدمه الشارح انه يجوز زمع الرأس الى باقيه بعد غسل لاسم وهو ليس ينقل (قوله عند
 خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يحل مع الجنباته كما اختاره في فتح القدير وانما قد خرج دون الزوال

(قوله بنية ان كان عليه خبث ثلاثا)
 (قوله ثم يوشأ راني بـ إشارة الى ان الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم وقبه إشارة الى انه يحسم رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه يرى انه صلى الله عليه وسلم وضوءاً وضوءه لصلاته وهو المفضل والمحمى وقبه إشارة ايضا الى ان جميع السنن والمندوبات ثابته في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعنى سوى ما تقدم (قوله فلا يؤخر) هو قول بعض مشايخنا وهو الاصح من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقا وقيل يصل بين مسكونه في مستقطع للماء او لا وهو مافى الميسر والهداية (قوله على الخ) الحاصل ان في مجرى الحديث روايتان اما على رواية عدم التبرؤ فالاصح ظاهر لان الماء حيث لا يبرئ مستعملا اصلا لعدم الزوال بعد الماء على رواية التبرؤ فلا وصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد انقضاءه عن جميع البدن قاله الذى اصاب القدمين فبرئ مستعمل لان البدن كله في الفسل كعضو واحد حتى يجوز تلو البلية فيه من عضو الى عضو فيقتضى لاجابة الى غسلهما ثانيا الاعلى سبيل التبرؤ والا فضلية فتوه على الخ اى حتى على رواية التبرؤ وقائمة اختلاف الروايتين انه لو تقبض الجنب او غسل يده هل يحل له قراءة فاتر ان روى المصنف في رواية التبرؤ يصل لرواى الجنباته عنه وعلى رواية عدم التبرؤ لا يحل لعدم الزوال الا ان وقد صحت هذه الرواية وانفردوا ان القرض سقط ما قبل المتقدم ولكن هل زالت الجنباته عنها ام هو موقوف على غسل الباقي الروايتان اقاده في البحر (قوله فيقتضى) اى حين اذ غلت ان الماء لم يوصف بالاستعمال (قوله لاجابة الى غسلهما) اى الاعلى سبيل التبرؤ والا فضلية (قوله الا ان كان الخ) اى فيعيد غسلهما زالة الصلابة لالحديث لزوا (قوله ولعل الخ) البحث لصاحب البحر (قوله لا ياتي به ثانيا) اى بعد الفسل (قوله للفسل) هذا التنبيه لصاحب البحر بقيد كرم التورى وذو كالاتفاق واقع في كلامه اى روى (قوله ما روى ثانيا) ويصح لصاحب البحر وقد تقدم ان الوضوء على الوضوء ولو في مجلس واحد يرد على نور وان الذي يعد اسرافا الوضوء الثالث كما تقدم في عقيقه لصاحب البحر (قوله ثم يقبض) اى يتم لاشارة الى التبرؤ في قول الماء للمهد كما اشار اليه الشارح وانما لم يقل ثم تقبض ويشتق من يقبض لان الى ان غسلهما في الوضوء كان من فعله ما في الفسل فالسنة فالتبرؤ ما لم يقل ثم تقبض ويشتق من يقبض لان كل دفع وقهر عدم اعادة غسل اعضاء الوضوء فرفع الحديث عنها (قوله ثانيا) الاولى فرض والثانية نسيان على اصحيم كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعبا) يشترط الاستيعاب كل مرة تصل سنة التثليث (قوله وهو غاية اوطال) اى بالزحل البغدادي وهو مائة وثلاثون درهما وهي صاع في ذلك لانهم قدروه بالجاء واربعين درهما من ماش او عدس وهو مقدار ابريق ماء ازيد من المتعارف والتقدير بالصاع في حق الفسل واما في الوضوء فبقدره والصاع اربعة امداد هكذا كان فعل عليه السلام في غسله ووضوئه (قوله وقيل المقصود) ظاهر مضطرب وقد اعتمد الشربلا في منته وقال في البحر وليس بقدر لازم حتى ان من استغبد وان ذلك اجزا او ما لم يكنه زاد عليه لان طباغ الناس واحوالهم مختلفة كذا في البدن وقيل التورى الاجماع على عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعف (قوله مع ذلك) بقيد في منية الصلى وقهرا بالمرأة الاولى قال صاحب البحر ولله لكنهما سابقا في الوجود على ما بعد هاتفي بالثاني الاولى لان السابق من اسباب التبرؤ اه اتول هذا اية حكمة والا فالليل فعل الشارع صلى الله عليه وسلم (قوله والا احاديث) بالمرأة وطاهر الاحاديث وآل البيت قال في البحر وظاهر حديث جملة المتقدم فليس هنالك الاحاديث مبنية (قوله يوه) اى يكونه ظاهر الرواية وطاهر انظ حديث جملة المتقدم هذا هو مرجع الضعيف في عبارة صاحب البحر (قوله صحيح الدور) اى انه يؤخر الرأس (قوله قل به) من غير اتصال بالاموال كانت مستعملة واما فصولها يده فعل بعد انقضاء مقتضى ان الدين فيه كعضو واحد واليد من ان لا يكون للماء مستعملا (قوله به) تكسر الباء او الاعداد (قوله بشرط التقاطع) عز المصنف هذا التنبيه لئلا يأتنا تاجرة (قوله لما صر) انه قوله صم وكان الاولى تقديمه على قوله لا في الوضوء (قوله مستعصم واحد) يعنى بخلاف الوضوء فانه اربعة اعضاء فلا يجوز النقل نقل فيه وقد قدمه الشارح انه يجوز زمع الرأس الى باقيه بعد غسل لاسم وهو ليس ينقل (قوله عند خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يحل مع الجنباته كما اختاره في فتح القدير وانما قد خرج دون الزوال

ومما قبله ولجلالته والمجود خير المبتدا بتقديره قبل المبتدا أى إضافة وجوب الفصل الى هذا ومما قبله
من إضافة الخ وليس المراد بالإضافة الحيوية بل المراد القوة وهى الاستدراك افاذه الحلي واعلم انهم
استفادوا من الفصل يجب بخرج الدم بشرط الانقطاع او يجب بنفس الانقطاع ورجع بعضهم الى
بان الحوض اسم لدم مخصوص والجوهر لا يكون سببا لثمة ويستبعد الزيلعي كون الانقطاع سببا لانه
ليس فيه الاظهارة ومن المبال ان توجب الطهارة وانما يوجبها الغتابة ويدفع هذا الاستبعاد بان
الانقطاع نفسه ليس يظهر ان الطهر الحاشية المستمرة عقبيه ولو لم يفسد سببها ايضا لانه لما كان الانقطاع
لا يدمغه في وجوب الفصل فلا فائدة في الفصل بدونه نسبت السببية اليه وان كان السبب في الحقيقة
خروج الدم قال في البحر والحق غيرا قولين بل المصالح في وجوب الصلاة ولا تظهر الثمرة في الاثم وانما تظهر
في التماثيل وفيها اذا استشهدت لما عرفت ان رأت الدم ثلاثا ثم ماتت قبل انقطاعه عن حال السبب نفس
الحوض قال انها تفصل لان الشهادة لا تدفع ما وجب قبل الموت كالغتابة وصحبه في البداية ومن قال
ان السبب انقطاعه قال لا تفصل لعدم وجوب الفصل قبل الموت (قوله كما مر) أى في الوضوء (قوله لا يحد
مضى) أى لا يقرض من مسمى اجماعا في رواية من الامام اجد ان الودى والذي يجب منه الفصل
او السعدون عن الغتابة والذي يوزن على في الاضع وفيه الكسر مع الضعيف والتشديد وقيل هما جن
ما فرقا بين يمين يخرج عند الشهوة لا يبارى وفي الفساق اغلب ومنهم من يسمي قدي يقتضون من (قوله وودى)
بمعنى تسكتة واه محقة عند الجهرى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب
وقال ابو عبد الله الصواب واغلام الدال شاذ ما عرفت ان يمين يخرج عقب البول (قوله بل الوضوء منه) أى
من الودى (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية ولو انفسا كراعى بعد البول وعكسه فلو حلف لا يوضأ
من رواف عرف ثم قال وعكسه فالوضوء منهما فحلفت وبسكتة لا تحلف لا تفصل من جنابة او يمين
لجامعها وزوجها واخبرت فاعتبرت فهو منهما ويحتمل كذا في الودى وقال الجرجاني اظهاره من الاول دون
الذي يطلقه لا يحد جنسهما واختلفا وفضل الهندوا في فقال ان اتحادا كان من اثنين من الاول وان اختلفا
تجهما وقد رجح الحق السكالي قول الجرجاني من زيادة ثم ذكره كراهية السباح احد اجوبة خمسة ذكرها في البحر
حيث قال فان قيل ما فائدة انجاب الوضوء بالودى وقد وجب البول السابق عليه قلنا من ذلك اجوبة اربعة
فأما في عين به سلس البول فان الودى ينقض وضوءه دون البول فانها يمين من وضأ عقب البول قبل خروج الودى
ثم خرج الودى فصب به الوضوء فانها يجب الوضوء لو تصوروا انقطاعه كما مر او بوضوء مسائل المزارعة لو كان
يقول يجوزها قال في العناية وفيه ضعف وراى بها الودى ما يخرج بعد الاغتسال عن الجماع وبعد البول
وهو على ما ذكرنا فسر في الخزانة والتبيين فلا شك ان عليه ما مر على من اقتصر في تفسيره على ما يخرج بعد
البول والظاهر ان المذكور هنا (قوله ولا عند ادخال اصبع الخ) محتمل الحنفية فيما تقدم (قوله وذكر خنى) الاحتمال
انه اتى وان هذا الذكر زائد كالاصبع (قوله وبست) بالتصنيف من مات بالقتل وبالتشديد القابل للموت (قوله
وصى لا يشئى) واما المراهق فحبس على من فعل به ويؤمر هو به بد بالتناق (قوله من فهو خشب) كقضية
حرر على هيئة الذكر (قوله على المختار) بخلافه من جهة الترجيح في القبل ما ذكره فوج الحنفية ومنه قال
في التصدير رجل ادخل اصبعه في دبره وصاحم اختلفوا في وجوب الفصل والقتضاء وانما تارة لا يجب الفصل
ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة الجماع فصار بمنزلة الخشبة وقيد باليد لان المختار وجوب الفصل في القبل اذا
قصدت الاستمتاع لان الشهوة فحين غالبية قيام السبب تمام المسبب دون الدبر له مساواة فقد اختلف الترجيح
في القبل او السعدون (قوله ولا عند وطئ بهيمة) محتمل قوله سابقا آدمى في قوله احد سبيل آدمى (قوله او بنية)
محتمل قوله (قوله او بصغرة الخ) محتمل قوله يجماع مثلها (قوله بان نصير مضافة) هذا التصدير لا يصح وهو
الجامع لقولنا لا مطلقا بالوجوب وعدمه (قوله وان غابت الحشفة) وذلك ان تصور الداعي كذا في التمر قوله
الفرج) أى الدخول اما الخارج فمطوية طاهرة باتفاق بدليل جهم غلبه سنة في الوضوء ولو كانت نجسة
عنده المخرج غسله على (قوله عنده) أى الامام (قوله منته) اشار به الى دقة هذا العمل وقبوله الحنفية
بما حاصله من قولهم بطهارة وطوية الفرج ينال في لزوم غسل الذكر اذا اخرج في الصغرة الغير المختارة استضاء

بل وجوب الصلاة او ادخلها لاجل كاحس
(لا يحد) منى وودى) بل الوضوء منه
ومن الاول جيبا على الظاهر (لا يحد)
(انما اصبح وضوء) كذا في غير آدمى
لا يشئى ومنه وصى لا يشئى
وقد سكت من فهو خشب (قوله لا يحد)
وما يصح من القتل (قوله لا يحد)
او التل على القتل (قوله لا يحد)
بمعنى اربعة اصبعة غير مختارة بان
نصير مضافة اليه وان غابت الحشفة
ولا ينقض الوضوء فلا يلزم الا غسل الذكر
فما في عن التماس وجبى ان يطوى
الفرج لما مر عنده فكتبه

يجب عليه الفسل (قوله راجع) ذكر في البصر ان السكران اذا اتقى ورأى مذبا لا غسل عليه انما قلنا
 بيا اول ايامه برؤا ما لم يمتنع عليه فذكره المؤلف بعد في المندوبين وعزاه الى غير الادل (قوله بان اسلم طاهرا)
 اي من الجنابة والحض والتفاس (قوله ومن) فيه ودعي اهل الظاهر القائلين بوجوبه بديلين من جاء
 منكم الجمعة فليغتسل والاضحى الوجوب والوجوب انه مفسوخ اوس انتهاء الحكم بوجوبه لان ذلك
 كان لما يحصل لهم من التعب وذفر الريح الكريهة مع شيق المسح فبالا ذلك زال الوجوب اوان
 المراد من الاضحية التذبد ذكر في البصر (قوله وصلاته عيد) سواء كان عيد الفطر والا انما (قوله هو الصحيح) اي
 القول بان الفسل للصلاة فيما هو الصحيح ومقابل قول محمد والحسن على ما في بعض الروايات ان الفسل
 اليوم وفي البصر من مخرج المجمع فان قلت هل يتأق الاختلاف في غسل العيدين ايضا قلت يستعمل ذلك
 ولكن ما عرفت به انه قلت والظاهر انه للصلاة ايضا اه اقول الذي في القصة الثاني ان الخلاف للسنة
 واتبع فيه ايضا وتظهر قاعدة الخلاف فيما لو اغتسل قبل خروج التبرص في الجمعة نال فضل الفسل على
 القول الاول وهو قول ابي يوسف وعند الحسن لا كذلك في البصر وتظهر ايضا في اجماعه عليه كالعبد ولو فرأه
 والمسافر لا يغتسل على ابي بالنسبة اول الامر بزيادة من ابي السعد ثم قال في البصر في الترة الاول ينبغي
 ان لا تغتسل السنة عند ابي يوسف لا شراطه ان لا يتخلى بين الفسل والصلاة حدث والقاب في مثل هذا يفتي
 من الزمان حصول حدث فيها اه قلت اللهم الان يحمل على ما اذا بقيت الطهارة حتى صلى بها (قوله لا يعتبر
 اجماعا) اي من ابي يوسف والحسن وفي سكاية الاجماع نظر قد تقل في البصر من الشارحين انه يكون آيات بالنسبة
 على قول الحسن وبذلك صرح العمري الا ان يحمل ذلك في اختلاف الرواية كما في ابي السعد قال في البصر
 وما في الثانية اولى فيما يظهر لان سبب مشروعية هذا الفسل لاجل ازالة الاوساخ في بدن الانسان
 لا لزمنها حصول الاذى عند الاجتماع وهذا المعنى لا يحصل بالفسل بعد الصلاة والحسن رحمه الله
 تعالى وان كان يقول هو اليوم للصلاة لكن بشرط ان يتقدم على الصلاة ولا يغتسل الحدث بين الفسل
 والصلاة عند محمد ويضمر عند ابي يوسف وفيه ان حصول الحدث لا يقتض غسل وانما هو لا يقتضه الا لالاشياء
 الناقصة لا تغتسل الحدث بين الفسل والصلاة انما يقتض الوضوء والفسل وبذلك قال بعض النجاة ولكن السكران
 فحرماته لا يكون آيات بالنسبة الفسل الى اذ صلى بطهارة الصغرى الجمعة والعبد (قوله كما فرضى جنابة
 وحض) اي كما يكفي غسل واحد بجنابة وحض والاضافة على معنى الكلام اي لفصلين مفروضين بجنابة وحض
 (قوله ولاجل اعرام) قال صاحب التبر ولاظن احدا قال انه اليوم خط (قوله وفي جبل عرفة) اشار بذلك
 الى انه لا بد في السنة من كونه داخله قال في البلد اجماعهم فيكون يكون غسل عرفة على الخلاف السابق
 قال ابن ابراهيم راجع ولاظن احدا قال انه اليوم خط بل الظاهر انه للوقوف (قوله بعد الزوال) انما هو لانه اول
 وقت الوقوف (قوله وتذب لجنون) بهذا تمت اقسام العمل الثلاثة المندوب وهو المذكرها والقروض وهو
 ستة اقسام لانزال المني بشهوة وقواى شغفة ولومن كافر لم ينقطع احض ولومن انقض ولومن كفره السجت
 وانقض غسل الميت والسند الفسل عند ما يجتمع منه نجاسة او وضه حتى مكثها والسندون الاربعة
 المذكورة فويل انها مستحبة قال في القم وهو النظر لعدم المروا به اه لكتابتها قلت في الجمعة ومن ثم قال الاربعة
 الذي يظهر اه والله اعلم (قوله وعلى السكران كذلك) تكرر ارمع سابق قريبا وقد تقدم ما فيه (قوله وعند
 حجة) اي بعد حجة لما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغتسل
 من اربع منبأ الجمامة رواءه او دودوا دخلت ذلك تعلم زوال الوقوف في السجود حيث قال والنظر في قوله للجنابة
 بمعنى انه يتدب بعدها ولا حلا وهل هو بالنسبة للشاغل المفسول لانه (قوله وفي ليلة براءة) هي ليلة النصف
 من شعبان تقرأ وتغفل انما او احياها اذ تقسم الارزق والاجال اسداد القناح وانما سبب براءة لان
 الله تعالى يكتب لكل مؤمن برائة من برائة من التاوتوفى ما عليه من الحقوق ولا فيما من البرائة من الذنوب بغير اثمها
 اه عروة (قوله وعرفة) اي ليلة عرفة وهل هو للصباح فقط او لعمم ويحرم اذا وراها اي عليها والمراد
 اذا غلب على ظننا انها هي وفي اسداد الفصاح اذا راها يقينا او علما باع ماورد وفي وقتها (قوله غدا يوم الحصر)
 اي حصبته (قوله وعند دخول منى) اخادان في هذا اليوم غسلين غسل الوقوف من ذلعة وفصل المخلول

(قوله بان اسلم طاهرا) اوله بالنسبة
 من الصلاة عند (قوله ومن) هو
 الصحيح كما في الاول كاردته وفي الثانية
 لا يعتبر اجماع
 لو قيل بعدم الصلاة ليلة الجمعة
 فويل في غسل واحد بجنابة وحض
 فويل في جنابة وحض
 غسل جنابة (قوله في ليلة براءة) اي
 (قوله لا حلا) (قوله في ليلة براءة) اي
 الزوال (قوله في ليلة براءة) اي
 حيا كما في قوله لا حلا (قوله في ليلة براءة)
 كذلك لان (قوله في ليلة براءة) اي
 وعرفة (قوله في ليلة براءة) اي
 براءة (قوله في ليلة براءة) اي
 غسل على يوم الحصر

الاطلاق ولا فرق بين موضع الكتابة وغيرها وقبل يجوز من غيره قال في القاية وهذا أقرب الى القياس
الان المنع أقرب الى التقاطع وجعل اختلاف في المحض ما غيره فلا يحرم منه الا المكتوب كذا في باب المحض
من الجبر (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في التبرور ارفق كلامهم حكم من باق في الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر
استدلالهم بالاية انهم قوله تعالى لا يسميه الا مطهرون ياء على ان الجمله صفة لقراءة ان يقتضي اختصاصا
المنع به اه والى في التمهيد عن التمهيد لا كراهة في من ما لم يبد منها وقامه في السلي (قوله غير شرع)
تفسير للمصنف وهو المتصل كأنه بصفة ونحوها وهو الاصح وفي السراج وعليه التثنية وقبل التماسي
يعم المنع قال في الكافي وهو الاصح وعلم بان المس الحرام اسم للمباشرة بلا حائل ويصل في المحيط قول
الجمهور راجع الى التبرع وهو متعلقان محصيان واختلف في مسه بالكم في حافي الكافي يجوز على حافي السراج
يكراهه قال في الهداية وهو الصحيح وفي الخلاصة وعليه عامة المشايخ والمراد كراهة التعصيم نه من الفتح ومنه
الكم التثنية من التوب الذي على الماس ديمتق (قوله وحل عليه يعود) لعدم صدق المس عليه (قوله غير
اعطاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الامور وما في الاكبر فالاحضه كلها اعطاء طهارة (قوله وفي القراءة
بعد المصطفى) اي في الحديث الاكبر (قوله والمنع اصح) يشاع في رواية عدم تجزئ الحديث ومحصله المشايخ
ومقابل هذا رواية التجزئ فيصير لروايل الجنبية عنه كذا في البصر وظاهر التبعين للقبائل جميع يجوز الاثنا
به ويصور (قوله ولا يكره التفرغ) لان الدليل لتمامه المس (قوله لان الجنبية لا تصل للعين) يكره الجنب
وضعه واذا امكن ذلك فلا يحرم التفرغ لكن تقدم ما يفيد ان الجنبية تصلها ومقتضها لغيره (قوله
كما لا تكرر داعية) اي ذكر داعية قال في التبرع ولا خلاف في حل الاذكار واختلف في دعاء القنوت والقنوت
على عدم كراهته اي قصر على ما لا لا فوضوه له كراهه مطلقا مندوب وتركه خلاف الاول وهو مرجع كراهة
التثنية في القنوت من ان تركه مندوب لا يوجب كراهة مطلقا ممنوع اه وقد يقال ان كراهة التثنية انما
هي في ما لا يكره ما اشاق الا في غير ذلك كراهة فيه اصلا (قوله ولو ح) اي فيه قرآن (قوله ولا بأس بدفعه)
اي دفع اليه المتطهر المحض او اللوح الى الصبي الغير المتطهر اه حلي وهذا صريح في ان دفعه للحدث
البالغ لا يجوز تبهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلبه) اي المذكور من المحض واللوح (قوله للضرورة)
لان في طلبه الصبيان بالوضوء سر جليلهم منغ (قوله انه ليجوز) عليه لحذف تقديره وفي تاشبه الى البلوغ
تقليل صفة القراءة ان كانت اشد في ذلك المحض وكلامهم يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن محسنا
(قوله في الصغر) اي مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالتمش في الظلم) في شدة التأثر والتمسك لا يزل
ويضد ما تميز الاشياء فان لفظ في الكبير كالتمش في الماء (قوله او اللوح) وفيه انه لا يحتاج لوضعه على الارض
اذا لوجهه ووضع يده في غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند انشائي) قال في الفتح وهو انيس لما فيه هذه المسألة
ما من ملقط وهو واسطة متصلة فكان كسوف مفصل الان يسميه يده (قوله على الصبيبة) قيد بها لان نحو
الامح لا يعنى حكم الصبيبة لانه لا يحرم الامس المكتوب منه (قوله قاله الحلي) اقول والذي يظهر فترق
اخر بان يحمل قول الشافعي على ان كراهة التعصيمية وقول الثالث على التنزيهية دليل عبارة الامام محمد احسب
الان لا يكتب (قوله ويكرهه) فقرة في التوراة الخ) قال في فتح القدير معزالي الشافعي الظهيرية لا ينبغي للشافعي
والشافعي ثمر التوراة ولا تعجيل كذا في بعض من جمود الصاوي لا يسلم هذه الرواية قالوا في الله تعالى عنه و
يفي منغ (قوله ونحوها في التبرع بما يلهي به) شافيه قوله وما يدل غيره من ولا يظهر التفصيل الا اذا كان
معينا (قوله لا فرق منقوت) اي قصر بما لا كراهة التنزيهية شافيه وقال في المنهاى لا تكرر فقرة وفيه القنوت
وقيل تكره لا يا سيجعل من القرءان سورتين الاولى من اوله الى قوله اللهم انا لوجهها الى آخره ونرى وظاهر
المذهب ما تقدمناه كما فاده السكندر في تمهيدته وفيه اثنى وعشرين القول الثاني اثنى كراهة التعصيم نظر الفرق اثنى
(قوله ولا كراهة) اي الجنب والاولى التصريح به (قوله بعد غسل يده) واقتصر في الفتح على المخصصة له تركه
غسل اليد لا مطلقا لكل مطلقا وبهم منه تمسك الاصلان قلبا مافيه بالغلط الى الاكل بطلوا الاثار
عبد محمد الحلي في البرازية بالحب حيث قال وان شرب لا على وجه السنة بان شرب من الاصل لا شارب
الماء المستعمل وهو يخرج على نجاسة الماء المستعمل ولا تعصا ايشافيا على رواية تجزئ الحديث وما على

وهل من نحو التوراة كذا في ظاهر
كلامهم لا (الابن ابي عمير) في
الربيع من ينفق على قلبه من غير مشور
في مسه ينفق ايضا الطهارة ويحصل
شبهات التبرع بعد المصطفى والمنع اصح
ولا يكره التفرغ الى التبرع
وتنص في المسألة ان الجنبية لا تصل للعين
كلامهم راجع الى التبرع
الحلي لا يكره كراهة التثنية (ولا) بان
وهو مرجع كراهة الاول وهو مرجع كراهة
التثنية في القنوت من ان تركه مندوب لا يوجب
كراهة مطلقا ممنوع اه وقد يقال ان كراهة التثنية انما
هي في ما لا يكره ما اشاق الا في غير ذلك كراهة فيه اصلا
اي دفع اليه المتطهر المحض او اللوح الى الصبي الغير المتطهر اه حلي وهذا صريح في ان دفعه للحدث
البالغ لا يجوز تبهر وظاهره ولو كان متعلما
لان في طلبه الصبيان بالوضوء سر جليلهم منغ
تقليل صفة القراءة ان كانت اشد في ذلك المحض وكلامهم يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي اذ لم يكن محسنا
(قوله في الصغر) اي مادون البلوغ وقت التمييز
ويضد ما تميز الاشياء فان لفظ في الكبير كالتمش في الماء
اذا لوجهه ووضع يده في غير المكتوب منه لا يحرم
ما من ملقط وهو واسطة متصلة فكان كسوف مفصل الان يسميه يده
الامح لا يعنى حكم الصبيبة لانه لا يحرم الامس المكتوب منه
اخر بان يحمل قول الشافعي على ان كراهة التعصيمية
الان لا يكتب
والشافعي ثمر التوراة ولا تعجيل كذا في بعض من جمود الصاوي
يفي منغ
معينا
وقيل تكره لا يا سيجعل من القرءان سورتين الاولى من اوله الى قوله اللهم انا لوجهها الى آخره ونرى
المذهب ما تقدمناه كما فاده السكندر في تمهيدته وفيه اثنى وعشرين القول الثاني اثنى كراهة التعصيم نظر الفرق اثنى
(قوله ولا كراهة) اي الجنب والاولى التصريح به
غسل اليد لا مطلقا لكل مطلقا وبهم منه تمسك الاصلان قلبا مافيه بالغلط الى الاكل بطلوا الاثار
عبد محمد الحلي في البرازية بالحب حيث قال وان شرب لا على وجه السنة بان شرب من الاصل لا شارب
الماء المستعمل وهو يخرج على نجاسة الماء المستعمل ولا تعصا ايشافيا على رواية تجزئ الحديث وما على

[illegible][illegible]

1. 2. 3.

الكلام اصل لان العلم يشرف بشرف موضوعه وموضوع الكلام ذات الله وذات الرسل من حيث اسماهم
 الحكم العقلي موضوعه انفعه افعال المكلفين ولذا يسمى علم الكلام اصولا الدين وعلم عقائد الحق على التبع وتسمى
 الامام اعظم مؤلفه في الكلام انفعه الاكبر (قوله في الاخلاص) اى احاديث ومساويل على الله عليه وسلم
 (قوله والواجب) اى ما فيه وعنه ومنه كماله وسعته وعلوه بطوره مقتضى هذه الترتيب جنبا (قوله في التخصيص)
 ليدرك الحنفى وهو اى الكل (قوله عليه آية) ليتمسك حكم جامعها (قوله الا اذا كسر) فيقتل لا يكره لعدم
 اللاحقة حيث تقرر في الحروف ولذا جعلنا لا في اقتداء افعالنا دون الا لا يكره ولو لم يكره لان لا في
 رتبة حنيفة حتى يات من ماديها (قوله في خلاف) الرتبة التسعة كالاجابة التي تليها وفي الحديث
 انما ما يمكن كقولكم المنة وشرحها فيها ما من الرتبة كالاخية وغيرها والحقائق وغيرها التي تليها
 ما من وقاها من غير الحنفى يكره لالتصاف به حتى يدخل في رتبة تسعة من غير ذكر كذا في فوج اقتدى ولو كان
 ما من حتى من التمر اى ان الرسل من خلافه على صوابه لا يكره ولا يكره ولا يكره ولا يكره ولا يكره ولا يكره
 انما في كنهه وفي شرحه الصلة المرحى على الحنفى التسعة كالحنفى جازا على ما في الاجماع خلاصة
 شروطه ان تكون كلام الله تعالى وصفا وانسان العرفى او واجبا من معناه من غيره وان يعتقد ان الرتبة
 لا تؤيد اذ اهل بتدريسه تعالى وقال العرفى الرتبة ثلاثة اقسام احدها ما كان في رتبة في الجاهلية بالاسفل
 مصادا فيصاحبا منها لا يكون فيه شر لا يؤيد الى شر لا ياتى الى ما في كلام الله اوباجاهم فيجوز ان كان
 ما اورا فيصحب من ما اوريسم انما في كل شيء يؤيد من شر كل نفس او عين حقه الله بنفي منته
 لا ياتى باسم الله اتركه الله بنفي من كل ما ياتى من شر لا ياتى في القدر من شر بل حادثة احداثا
 ما كان بغیر احكامه على من من اوله او معتز من القولات كالعرش هذا من الواجب اجتنابه ولا
 من الشرع الذي ينهى الالهي الى الله تعالى والالتزام لاجل ما في كل من تركه اولى الان يتصنع تعظيم الحرفى به
 فينبغي ان يجنب كالحنفى بنفي الله تعالى (قوله يكره) اى شره على اهل قوله لا احترامنا افضل (قوله يجوز
 رتبة القلم الملبس لا يكره ولا يكره من ما يقتضى احترامه (قوله رتبة رتبة الله للسلامة) اى في كل من
 بالتعظيم واطلق في المستعمل فمع المستعمل في علم وغيره فلا بد ككتب اسم الله تعالى والرسل عليه الصلاة
 والسلام على ان الحروف في ذاتها احترام (قائه) يلقى عدم وطى رتبة القلم الماروى عن الامام في حين
 احصاه الى بعض الوقايع ان قال ما يات السراويل على القدم وما تحققت قطع الغنم وما وطئت رتبة
 القلم من ايهنا الا في ذكره على زاده شارح الشريعة (قوله كذب في المسجد) اى الساتية (قوله كاذبة)
 بالعلم القمامة فاموس (قوله لا تلى) اى كل من الحنفى والكتبة والارباب تنبئة الخدم ووضع جعل كاذبة
 متبدا (قوله في موضع جعل بالتحفيم) كالكتيب والارباب (قوله في كاذب) كالكتيب القرماس معرب فاموس
 (قوله في كتب الطب يجوز) انظر ان الحق في غيره بل على الابان والمحقق كذا في يجره (قوله ولو لم يكره الله
 بالرسول) او يكره او يكره من الكاذب والظن على تقدير بصفى اى كذبه او لا يكره الحروف
 بنحوه ويكره يجره (قوله وهو في كتب الكتابة) ظاهره وهو لا يكره بل على البعض لا يكره اسم الله تعالى
 بنحوه والارباب والكتابة مصدر اورد به المفعول (قوله وقد ورد النبي الخ) يجوز كونه وصفا او افعالا بل على
 وابتلاعه فانها جوازها (قوله ومن بين) ظاهره يعم التي عليه الصلاة والسلام والمثله ذات خلاف
 والاحوط الوقت وعبرين الموضوعة للمعاني لان غيره من فعل ذكره الله في الاشارة الى ان القرآن
 يبنى باسم الله في النبي عن محو بالارباب فيض توفه وهو بعض الكتابة الخ بنفي لقراءه ايضا قلنا (قوله)
 في بيت المراد جعل ليشوة (قوله فيه نصف مستور) ظاهره تقديمه عدم جواز انما يستقر (قوله او غيره)
 كوسادة (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله لا تلى) اى في الاحوال عن العطف بال (قوله مطلقا)
 ولو استعمل (قوله وقيل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو معرفة (قوله وظاهر) اى بظاهره كذا في الجبر (قوله)
 بغير تعليل اى بغيره الجرد عن الاستعمال (قوله وهل ما يكره) ما يكره (قوله كذا في خبره) اى هل هو
 في حكمه (قوله يجره) سيقا في القترع قبيل الرزق والنواظر مانعه ولا يثبت الكتابة في جردانه
 (باب الماء)

شرع في بيان ما حصل به الطهارة السابق يا أيها السعديين والذين أصابوا من سائل
تعتبرت استحسانها بالنسبة إلى ما قبلها وإلى ما بعده من غير ترجمة بكتساب ولا فصل من قبله ومع كل
ويجوز على إيرادها (قوله وقصر) أشار بتفسيره إلى قوله ولما قال في التبرير من بعضهم (قوله
أصله) وهو ما وصل من فرضه في بدل من الله أبدأ لا زما فإن الهمزة فيه مبدئية من الله في موضع الهمزة
من (قوله لطيف) أي لا يحجب الصغر عاليا (قوله بحية كل نام) أي بالعبث منه كما جره الشربل في نزع
المخ وفاء بالسجود عن والده لا يقال أن التعرض غير صادق على المخ لا تقول الأصل فيه الذنوب وسية
كل نام وللحكمة وعدم حجة كل نام فإرضاه الله والناسي يوم الحسبان والتسلي (قوله يرفع الحدث) هذا
التعظيم الذي هو قول الكافي (قوله في حقه) ما لا يشرع به في حقه بالاحتياط لاستعمال المنزل من (قوله
مطلقا) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله في حقه) أي ما يبدى ولقنه فوجه مجرد صيغته مطلقا وهو
بمعنى قول الشيخ وهو الباقي على أوصاف خلقته ولا يخالطه عبادة ولا ينفذ عليه شيء اه (قوله كما جاء) بالاضافة
للتعريف بخلاف الملة المتديفان للبعد لا زلة لا يطنق الملة عليه بدونه كما لا يورد غير (قوله واودبة) مع واو
يدل على الماء الذي في الصناري والنباح (قوله وعيون) جمع عين وهو مشتق من النفس والنباح وهو
المراء والذهب والذو والتمدد والحماس والظروف وقوله شر الوشوش وخيار التي وقش التي والناس
القليل وسرف من حروف المعجم وما هن عين قبله العراق ومن في الجلد وشرذم غير (قوله ويصار) جمع غير
سعى بذلك للموت قولهم ما يصري أي لم يفتنص بالمع أو لسته وأما طيمونه أي خلاها بصري أي واسع
المعروف نهر أبو السعود فلا يختص به ويجمع على بصور وباصير ومع واو ذكره إشارة إلى ما يقول من قال
أنه الماء الصالح ما سقى سكر من ابن عمره قال في ما البحر التميم حسب قومه من البحر (قوله بحيث
تقاظر) قوله المحدث ومن أي وصف يجوز وإن لم يتقاظر أحاد في العصر (قوله ويرد) بفتح الراء أحب القدماء (قوله
ويجد) بفتح الجيم والهم الما لما لم يجد على من العماموس وحكمه كالنجم فلا يجوز به الطهارة إلا بالانقضاء (قوله هذا)
أي ما ذكره المصنف من تقسيم الميام (قوله والأشكال من السماء) أي بان نظرا إلى الواقع لا يصح لكل من
السماء قطب ما بعده عليه من قطب الخاص على العالم وهو كثير ومن عطف الملامح بحسب ما يشاهد والدليل
لجواز الطهارة بماء المعاصر الدليل لما بعده كذا في الملح (قوله قوله تعالى) لتبليط لكونها من السجود وروى
العله (قوله والتكررة الخ) (قوله الآية) أي اقرأ الآية وهي فليكن تابع في الأرض (قوله والتكررة الخ) جواب
عن سؤال صاحبها ليس في الآية ما يفيد أن جميع المياه تنزل من السماء ما تكرر في الآيات ومعلوم أنها لا تعم
أفاد صاحب البحر (قوله في مقام الاستئذان تم) غلو في دل على العمومات المطالب غير وفيه ان التعيم
يظهر من قوله بعد فليكن تابع ولما تنازل الله واحد لا تعميم فيه والاستئذان كذا في التعميم من التعميم في كل
ما في الأرض فهو من السجود ينزل مثالي الصخرة في شقه الله تعالى نهر (قوله وما من زمزم) بالصرف وعدمه
ونضم مع دخوله في ماء الأبارشرفه ووقع الخلاف في كراهة استعماله (قوله بلا كراهة) أطلقها نعم
الشرعية والتفنية لثبوت الزالة في الأمر (قوله فوجاه) بالذوالتنوين (قوله قصد تشبيها) فيدل على أنه يقصد
لم يذكر اتفاق أبو السعود (قوله طيبة) أي لكونه يورث البرص والمنصوص عن مشايخه ههنا مما أجمع فيه
الكرهان الشرعية والطبية بشرط أن يكون في الله فخاص في قطر حاروان لا يرد بعد ذلك وفيه ان الكراهة
عنده لا تقتصر قصد التشبيها الذي هو موضوع المسئلة (قوله ويرفع) أي ليحدث مطلقا قوله ما جالده
واشترين أيضا (قوله بقصد به) أي مهيئ لأن تعقد ملها (قوله لا يما سلم) وهو الذي يبعد في السيف ويذهب
في الشاة مكس الماصغر (قوله على طيبته الأصلية) أي حقيقته المأخوذ عليها (قوله إلى طيبة الملية) وهي
غير ملائمة لقمانية فيكون ما قبله في الدين كما ذهب والفضة أبو السعود عن الوافي (قوله ولا بصير) بفعل
بمعنى مفعول والباء ما أشار بقوله أي مقصود (قوله من شيب) كالإيلاس والكسر وقال العلامة الوافي إيلاس
نبت له ساق ضخم حامض جدا نبت في الجبال بقشر دويكل وهو ينقع من الحصة والحديد والطاوعون
وعصاره يحد الصبر كذا قاموس (قوله واوش) كالغيب (قوله لا مقيد) أي الماء المتعصر مما ذكره مقيد
وليس يعلق باليجوز الوضوء لأن الماصح منقول إلى التيم عند هذا المأخوذ بالواصلة بينهما غير

(أولها الميام)
جميع ما في الماء وقصر أصله من قول
أولها والماء ههنا وهو جسيم
مقال به حجة كل نام (يرفع الحدث)
مقال به مطلق (قوله ما يبدى) من عند
مقال به مطلق (قوله واودبة) من عند
الاعلاق (قوله ما جاء) بفتح ما وواو
توصار فاعل (قوله ما يشاهد) ما يشاهد
ويحدثها من السجود تعالى في القرآن
والأشكال من السماء ما الأية
الله أنزل من السماء ماء الأية
ولو شئت في مقام الاستئذان تم (قوله
وتكررة) بفتح الراء (قوله ويرد)
نهر (قوله ويرد) بفتح الراء (قوله ويرد)
قصد تشبيها (قوله ويرد) بفتح الراء
للتفنية طيبة (قوله ويرد) بفتح الراء
بالصاحبة (قوله ويرد) بفتح الراء
محلى في الدين (قوله ويرد) بفتح الراء
طبيعة الأصل (قوله ويرد) بفتح الراء
طبيعة الملية (قوله ويرد) بفتح الراء
مقتصر من شيب (قوله ويرد) بفتح الراء

البحار من استناده غلط ظهر (قوله وسرطان) هو من خلق الماء وبعض في البر ايضا وهو جسد المشي سريع
 العدو وقد يكون وغالب وانظار حداد كثير الانسان صلب الظاهر من راء رأى حيوانا بلا رأس ولا ذنب
 عناء في كفيه وفي صدره فكما مستوا بن من جبين وفي ثمانية ارجل وهو يمشي على جانب واحد ويستشق
 الماء الهواؤه معاده يرى ويسعى يقرب البحر ويصكبه ابو عمر ابو السود (قوله وضفد) بكسر الصاد
 والدال وقد تغير الدال والكسر انصاع في التثنية وفي التثنية بكسر الصاد في الاصح والفتح ضعيف والفتح
 صدقة والفتح (قوله الا بر) قال ابن ابراهيم رجل عدم الاضاد في البري الذي يرمي في الهداية بعد التفرق بينه
 وبين الماء اذا لم يكن له نفس مثله فان كان افسد على الاصح ظهر (قوله وهو) اي البري (قوله ما لا ستره)
 يختلف الصري فله ستره كما في ارجل الاوز (قوله ان له ادم) اي سائل كما في المنع (قوله والا) اي ان لا يكون له ادم
 سائل بان لا يكون له ادم اصلا او له ادم غير سائل لا ينسب (قوله ما ذكر) من ما في المولد وغيره الصوي (قوله)
 لحمة لحمه قال في التهرى من منجد كراهة شرب الماء الذي تفتت فيه ضفدع لا تضاه له بل حمة
 لحمه وقد صارت اجزاء في الماء وهذا يؤيد بانها صريية ولذا عبر في التنبس بالحمة والله الموفق
 (قوله القليل) اما الكثير فلا ينسب الا بظهور احد الاوصاف (قوله واوبن) قال في القاموس اوبن بكسر
 الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي القصير الفلظ الطاء وحيدته فلا تامة في ذكره بعد الدال في ان يقال ان
 الاوز لا يمشي من الماء وانما يسبح في البحر فقط وليس هذا بعاش او يمشي في الماوية ويحتد طلس بماء
 عاش فقط (قوله في صبر) اي في حوض فيه صبر (قوله مع الصبر) اي بالباري (قوله لا ينسب) عالم يظهر
 احد الاوصاف الثلاثة (قوله وبشقي) عطف على يموت ما في فيكون متعلقا بيشي المذكور (قوله ينسب
 الكثير) افاد بذلك ان ينسب فعل مضارع والكثير فاعل ويحتد قوله متغير يتعلق بيشي وهذا غير صواب
 لما عرفت من تعلقه بيشي الاول وقبه ايضا حذف التفاعل من غير ما يدل عليه وايضا لم يدل المتغير طاهر هو
 او ينسب فالاول ان يقرأ قول المصنف ينسب بالياء الواحدة ويكون الجذر والجور متعلقا بغيره يدل عليه
 حل المصنف حيث قال في حل مثله اي وان كان كثير الاجزاء ينسب بغير احد اوصافه من طعم اللون اودم
 ينسب فقد افاد تعليق ينسب بقوله تغير طعمه صرح الشارح بالتعلق الاول وقال في ينسب الكثير بغير احد
 اوصافه ينسب لسلم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل مسكونا عنه انظر على (قوله اجزاء) اعلم ان
 العلماء اجمعوا على ان الماذا ان يفرح احد اوصافه بالصفة لا يجوز الطهارة به قليلا كان الماء او كثيرا جازيا
 كان او غير جازي هكذا نقل الاجماع في كتبنا وفيه النبوي ايضا وان لم يتغير بها فاتفق عامة العلماء على ان
 القليل ينسب بهادون الكثير لكنهم اختلفوا في الحد القاصر بين القليل والكثير بغير (قوله خلافا لما لا) راجع
 الى المعلوم المذكور لا المعلوم عليه المحذوف وهو ان تغيره لكن بره عليه ان الذي لا يتغير كثير عنده لا يقلل
 كما افاده في البحر (قوله لا يتغير) عطف على قوله يموت اي ينسب بالموت لا لقوله ويضع عطفه على قول المصنف
 ينسب اي ينسب بغير احد اوصافه ينسب لا لتغير بل هو مكث وهذا ما يدل على ان المصنف ينسب بالياء
 الواحدة والمراد بالتغير الانسان وغيره الكثير انما (قوله بطول مكث) اي مكث طويل ولكث الاطعمة والادوية
 وهو يقتلها الميم مصدر مكث ينسب الكاف وقسمها ايام في المصدر ربعة وهي فتح الكاف والميم قيل وقد قرئ
 جازيا قوله تعالى لتغير على الناس على مكث (قوله طو علم) هذا مفهوم المصنف في التغير قيله الميم وقدر
 بالصفة لا يميز (قوله ولو شكن) في المذاهم المكث والخاصة (قوله خلافا لما لا) اي فصل على اصله ولا ياربه
 السؤال كما في المنع (قوله انفس من التهر) اي اكثروا بال (قوله رغا له) اي رغا ما ولا لا لالم وهذا بناء على
 مسئلة الجزء الذي لا يتغير ومروته ما لو وقت نجاسة في الموضوع الكثير فانها تنصبه عندهم وان قلت لانها
 لا تامة هي غير تامة سكان في كل قطر الماء نجاسة وعندنا لا ينسب اليه ثبوت الجزء الذي لا يتغير افتناهي
 اجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تغيره فيكون باقي الموضوع طاهرا حلي وفاد في الصران التوضي من الموضوع
 الما يكون افضل اذا تحقق الارغام في مكان لا يتحقق ذلك فيه التهر افضل وعز الى التفرق وقيل في هذا التغير
 نظر وجهه الى المعزلة ختصون في التفرغ وتكون بالجزء الذي لا يتغير افاوجه البناء والرفع والرجوع واجيب بان
 سببي على امر مختلف فيه شيئا وبينهم وهو ان الجزء ينسب بالجماعة عندهم ولا ينسب بالجماعة عندنا بل

وسرطان (وضفد) الا وادهم سائل وهو
 ما لا ستره بين اساميه فيسلف الاسم
 كنهية بينه ان له ادم والا (وكذا) الحكم
 (اوبن) كذا في خارج جازي فيه في الاصح
 غلطت فيه نحو ضفدع جازي الوصية
 لا ينسب بغير احد اوصافه
 (ويكفي ما في) من مولى الى الاصح
 (كثير) وانما يوضع في صبر
 في الاصح حتى يوضع في صبر
 في صبر خلافا لما لا يميز
 لا ينسب بغير احد اوصافه
 (ويشترط ان) ان يفرح احد اوصافه
 (ينسب) وانما يتغير خلافا لما لا يميز
 فينسب وانما يتغير خلافا لما لا يميز
 يكون مكث (قوله علم) تنصبه ليميز
 ولو كان خلافا لما لا يميز
 المحض افضل من التهر في المعزلة

بالسر بان ذاتها يرى أثرها فيه علمها تسرى إلى جميع أبرء الماء حكم بحساسة الشكل وإذا لم يظهر أثرها فيه علم أنها تسرى إلى جميع أبرء الماء بل إلى بعضها فأنه إن يكون بعض الإبرء منه طاهراً لكن لم يعرف الإبرء الطاهر من الأبرء النجسة حكم بطهارة الشكل لأنها الأصل (قوله كونه لا يصير جاه) بله والتسوية (قوله مطعاً) سواء كان المخلوط من جنس الأرض كالتراب أو بصد فقطه التفتت كالاشتات والقصابون أو يكون شيئاً آخر كالزبد عنده الماء كذا في الفتح (قوله كاشتان) بالضم والأكسر معروف فاقع الصبر وأخذت جلاستين مدو لقطه مسطحة للجنة قلموس (قوله) أي الماء المخلوط بما تقدم (قوله لم يجر) تقدم أناس المازال عنه والنبذ في حكمه إلى الأول التفتت بما أنص (قوله هو غير كل أو صافه) لأن التفتت من الاستدانة لم يفتأ يفتشون من الحياض التي يغريها الأبرء مع تغير كل الأوصاف من غير تكثير عن السابعة (قوله لا لأصم) فمفصلة هو الصبر عن محمد بن إبراهيم المديني أن الماء المتغير بمكة الأبرء أن ظهر لونها في السكب لا يتوضأ به لكن يشرب (قوله واجه) وماذا زال اسم الماء عنه كما لا يعرف أن إذا كان يصح به فلا يتوضأ به لأنه حاله لا حاله كذا في شرح (قوله لما) أي في حل قوله ولا يعقوب بطاهر حيث قال الشارع طوبى لمن غشاه ماء بل اسم كنيته البحر حلي (قوله يجار وقت من نجاسة) ولا يتوضأ موضع الوقوع كما ذكر في موضعنا من موضع الزرع منه ولا فرق بين المربة وضيقها وهو المروي عن أبي يوسف فيه أخذ مشايخ بخاري وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي تحصيله كمال الفتح وفي التصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية الفتح بحر (قوله عرفاً) من شرط بقوله بعد وهو منصوب على التخيير (قوله ما يذهب بنية) ما نكره وصف بجهل يذهب بمعنى يجرى ويصنع أن تكون موصولة وما لا يورده عليه في الأصل بنية تذهب به بالمعنى والماء الواقعة في الماء الجارى لتقدم ذكره في حقه صلتة كذا في الأصل والظاهر (قوله فينبغي للوجوه) قوله لا الماء الجاهل والتميز بينهما على الفرق وشرطه على قاعدة الأصل من النظر إلى المتبين (قوله د) أي بعد مبدئية (قوله لا لأصم) تحصيله صاحب الرسا وصاحب التفتت في الهداية ومقابلة في الفتح أن يرأه لا يوان يكون بعد كذا في الفتح والتميز وهو المختار بحر فقه ما قولنا في مصحاح (قوله جاه) وإن كان فيه نجاسة ما لم يظهر أحد أوصافها (قوله وكذا لو جرح من حوض صخر) فاجرى الماء في التمر وروى ذلك الماء حال جريته فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر فيه فخرج رجل آخر من مكان ذلك المكان وأجرى فيه الماء فوضأ به في حال جريته فاجتمع ذلك الماء في مكان آخر فاضطل رجل آخر كذلك جاز الوضوء للسك لأن كل واحد منهم اغتاضاً بالماء الجاهل جريته والماء الجارى لا يفتصل الخاصة ما لم يغير بحر والماء المجتمع طاهر وهو ولا ناستعماله محل في حال جريته والماء الجارى لا يصير مستعجلاً باستعماله هكذا حكى عن الشيخ الزاهد إلى الحسن المستغنى قال العلامة فوح وهذا القصر متى على نجاسة الماء المستعمل والفتوى في طهارة (قوله ورم) أو اودع على مخلوق مطفوف عليه ثم فليدخل حرف العطوف على مثله أي وباز وضوء الماء ثم بارأه ما سألنا ساداً والقصد كذا في قوله أي بعد لم يفتأ بالفرق بين الطهارة المطلقة والنجاسة المطلقة ولا يصح وقال في العصابة أي يصير وأراد به الإصرار بالصفة ثم قوله فلو نجسة (قوله ابوال) الشارة إليه لا لفرق بين المربة وغيرها (قوله من أسفل) أي أسفل المكان الذي وقعت فيه نجاسة الجيفة أو البول (قوله الجيفة) بكسر الجيم كالماء القاموس (قوله طاهره) أي المصنف حيث جعل نجاسة الماء الجارى منوطاً بظهور الأثر فقط وهو عام في الجيفة وغيرها (قوله يدم الجيفة) سواء جرى على كلها وبعضها وقوله وغيرها أي من الصاة غير المربعة كالملاعة فأمس في ربه التته (قوله وقوله المهر) حيث كان أو لم يكن فقد تقرر أن الجارى متى حكمه لا يتأثر بوقوع الصاة فيه ما أنقلب عليه بان يظهر أثرها فيه غير الدتقن بوجود الصاة لا لثله (قوله وتيل الخ) وهو الماء كورقة عامة التناوى (قوله حوض الحمام) أي في كونه لا يصبس وقوعه النجاسة فيه إلا بظهور أثر حتى أو دخلت القصة الجيفة فيه وبالد الجسة لا يصبس بحر (قوله والبراء) متداركاً أي متتابعاً وتفسيره أن لا يصبس وجهه الماء الجاهل من غير التفتت بحر (قوله مطعاً) أي سواء كان أرباباً أو رابعاً أو أكثر من ذلك وتيل أن كان أكثر من ذلك فنصب حلي على الصبر (قوله وكعينه) أي في جنس أو في طهارة يجوز من الوضوء من كل الجوانب وقد أحسن لا يمتثل النزاع اماماً ودنياً لا يصبس اتفاقاً وكذا لا لا التقليل يتحقق في جميعه

[illegible]

التي تختلف ما اذا كان منا في ست فانه كالخوض الصغير فيض لا تزوا بعض الضامة فيه وفي مية المصل
مع سرها الجلي عين الماء اذا كان ومعه خسا في خمس وكان الماء يخرج منها من ينبر عنها ان كان
يترك الماء حركة ظاهرة من باب العين وهو الذي الله يستعين بالحركة على الخوض من عند العين يجوز
الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لثمة اندفاع الماء على الخوض من الجنب وان كان
الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها له وهذا بناء على صحة المستعمل (قوله ليراني) اي ليعلم (قوله به
يقول) واختار بعضهم ان يترك فان وقع قصره على ان الضامة لم تقطص قشرا والا قال ابن امير حاج وهو
الاصح ويرجع الكرخ وغيره التخصيص وفي البدائع ان الظاهر الرواية ومعناه انه يترك من موضع الضامة
مقدار اربعة اذرع في مثلها وسماخ بخلى وما وراءه التبرك الوافي غير المربة يتوضأ من موضع الوقوع
وهو الاصح وقد علمت ان الاقوال جميعها صحيحة غير ان المتقيد هو المذهب كروي في الشرع وقال في فتح القدر وهو
الذي ينبغي تحصيله افاده في التبرك (قوله والمعتبر في مقدار التبرك) اي الذي لا يفيض الا بظهور اثر الضامة فيه
(قوله كبر ربي المبتلى) يعني به خطبة الظن لانها في حكم اليقين والا في حنفية كبر لظهور التخصيص بعده (قوله
بيل) اي الظاهر به (قوله والا) اي ان الغلب على قلته ذلك بل غلب الخوض وكان الامران على حسنة
لا يجوز التطهير به (قوله وسحق في الضامة المذهب) بضرورة تقول ذكره قاضيه ثم قال واما ما اخذ به كثير من
مناهلنا المتأخرين بل ما منهم كاتله في صرحان الدواية من اعتبار العشر في العشر فقد علمت انه ليس مذهب
احسانيون مجتهدون ان قدره ورجع عنه كاتله في الاثنية النشأت الذين هم اهل مذهب احسانيا وعلى تقدير
عدم رجوع محمد عن هذا التقدير يحتمل انه لا يستلزم تقدره الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لما وجب
كونه ما استكره المبتلى فاستكره ما لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من
الامور التي يجب فيها العمل بالصواب فليحتمل في ذكره الكمال (قوله ورواها) اي وروى صاحب الجبر ما يبالغ به
صدر الشريعة في شرح الرواية وتوابعها ان اتحاد العشر يشاء على قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئر فراه
حولها راء دون ذراع ما فيكون له حرم محرم على كل جانب عشرة فathom من هذا ان اذا اراد آثران يصفى حرمها
بما يقع منه لانه يغضب الله اليها ويقتض من البئر الا في واذا اراد ان يحفر بئر بالوعة منع ايضا سرية
الضامة الى البئر الا في وتخص ما لا ينع فيها واما الحرم وهو عشر في عشر فعلم ان الشرع اعتبر العشر
في العشر في عدم سرية لخاصة حتى لو كانت الضامة تسرى حكم بالمع والحاصل الرد من ثلاثة اوجه الاول
ان كون حرم البئر عشرة اذرع من كل جانب قول البعض والجمهور اما راء بعون من كل جانب الثاني ان قوام
الارض انما عاين قوام الماء فقياسه عليها في مقدار عدم السرية غير مستقيم الثالث ان اختيار القعد
في البعد بين البالوعة والبئر فكذا في الارض ان تقبر لونه او يصبه او يطعمه تفيض والا فلا في التنازع في ان الجواب
يختلف باختلاف صلاحية الارض ورواها به (قوله لكن في التبرك) الوجه مع صاحب العصر وانما المثلث
عليها جرمت بذلك وقد تعرض صاحب الصبر لما ذكرنا وهو يوضح عنه (قوله اي في المربع الخ) هذا الصنيع
من الشارح ليس على ما ينبغي لار اختيار الاول يتبعه من وجوهه الى العشر فلا يتأخر التخصيص فيه بعد ووضح
كمنع التبرك ان يقول وهذا في المربع ما في الدور الخ لكان انصب في الخلاصة بصورة الحوض الكبير المتدور
بعشرة في عشرة فان يكون كل جانب من جوانب الحوض عشرة وحول الماء اربعون ذراعا ووجه الماء ثمانية
ذراعا مقدارا الطول والارض اه وهذا تعلم ما في عبارة بعضهم حيث يقول وهو مبرهن عليه عند الخلاب
واهل الهندسة فانه يقتضي ان المراد بذلك وليس كذلك بل المراد بظاهره قال عليه الصلاة والسلام اقامة امية
لا نكتب ولا نحسب اي لا يتعلق امر ديننا بحساب النجوم وغوا مض فله بل امر الشريعة فظاهر يعرف من الملع
عليها الخاص منهم والعام (قوله وفي الدور) كطهره الامام الحسين وشقيقته زينب والمارستان ونحوها (قوله
بسة وثلاثين) هو الذي رجمه في الظلم به وذكر في غيرها ثمانية واربعين والاحوط اعتبار ثمانية واربعين
(قوله وفي المثلث) الذي على ثلاث زوايا معتدلة (قوله ورواها) وبخسبا) لاجابة التي زيادة الحس في نسخة
باو لوجهه لان علوم الحساب والهندسة بقية لا يشك في افاده شخصنا المبرق في رسالته المتعلقة
بالحاصل قال السكول والكل تحركات غير لازمة انما يصح ما قدمناه من عدم الحكم بتقدير معين وانما

(وكان) (يكون) (ما ذكر) (كثير) (كذلك)
اي موضع من موضعين (ما ذكر) (كثير) (كذلك)
الذي يوجب في حرم (المعتبر) في مقدار (الارض)
(انكر) اي المبتلى (ما ذكر) (كثير) (كذلك)
عدم (الحوض) (ما ذكر) (كثير) (كذلك)
الخاصة لا يوجب (ما ذكر) (كثير) (كذلك)
من الامور التي يجب فيها العمل بالصواب
الطائفة وضوءه وعلى في حرمها
وبما يعمل وان التقدير بعشر اذرع
والاصل في حرمها على (ما ذكر) (كثير) (كذلك)
الشرع كان في الدور والارض
اعتبار العشر فكذا في الدور والارض
لا يرد في المربع ما في الدور الخ لكان
الاعلام في المربع ما في الدور الخ لكان
وثلاثين ذراعا (ما ذكر) (كثير) (كذلك)

احتج الى هذا القدر تبلغ مساحته ما قد ذراع - انه ان يضرب احد جوانبه في نفسه خاص يؤخذ ثلثه وعشره فهو مساحته ويقيده في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع وهذا تقريبه من مائة ذراع ووجهه ذلك تضرب خمسة عشر ووجهه في مثله يكون الحاصل مائة اثنين وثلاثين وقسمه اربعة ارباع من ستة عشر من ذراع وذلك نصف ذراع ودرس ثمن ذراع وعشره ثلاثة وعشرون ذراعا واحدا واربعون من مائة وستين من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن عشر ذراع فاذا جمعت الثلث والشيء ووجهه مائة ذراع وثلاثة ارباع ذراع وشيا قريبا لا يبلغ ربع ذراع اخرج اشدى (قوله ذراع الكبراس) هو المختار من اقوال ثلاثة كما في التفسير وفي النهر وهل المختار ذراع الكبراس او المساحة في كل مكان وزمان بما يذكره عن اقوال كلها من جهة والاخير الاغلب (قوله لكنه يبلغ عشر افي عشر) اي لو كسر صا وعشرا في عشر نهر (قوله ولو اخلاه) اي المحوض مثلا (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاعتسالي بغير (قوله حتى يبلغ الاقل) اي فلا يتوعدا منه ولكن يقترب منه ويتوسا كذا في البحر وهذا القرع وغروه بناء على نجاسة الماء المستعمل والماء على طهارته فلا كلام فيه وانما الوقت فيه نجاسة في تلك الحالة فالا على طاهر الى ان يبلغ الاقل فينبس وان وقت النجاسة فيه وهو خاص تنبس قطعها اذا امتلا لا يطهر اصلا قال في منية المصلي وشرحها ولو ان ماء المحوض اذا كان عشرا في عشر قسقل فصار سبعا في سبع فوقت النجاسة فيه تنبس ولو ان امتلا صار نجسا لان العبرة بوقت وقوع النجاسة وقيل لا يصير نجسا ووجهه غير ظاهر ام (قوله ولو يكسبه) بان كان اعلامه شيئا وسفله عشر (قوله حتى يبلغ العشر) فانما بلغها جاز قال السراج الهندي وهو الاشبه وانما الوقت فيه نجاسة حينئذ جاز التطهير فاذا امتلا حتى يبلغ المكان القسقل قال الحلبي لا بد حكمه والتظاهر التنبس لان النجاسة تحقق وقوعها وانما جواز التطهير به لسهته وقد ثبت وهذا بناء على اعتبار العشر في العشر وبما على اصل المذهب فيعتبر اكر راي المبني (قوله منفصلا عن الجسد) اي من تغلغله والجسد والماء الجارح كما في القاموس (قوله انه لا يكتسب) اي كالتنجاسة في العبرة بالماء لا يقتضي (قوله وان منفصلا) يعني ان الماء منصل بالجسد صار فيه ماء في نجاسة فينبس قليل الماء لا يقتضي (قوله وان منفصلا) يعني ان الماء منصل بالجسد صار فيه ماء في نجاسة فينبس قليل النجاسة (قوله لا يوقع فيه الخ) اي لا ينسب الماء في هذه الصورة ووقع فيه كسب شي من ثلثه لانه لا يشتمل في اصل الماء وهو كسب فلا ينسب الا بظهور احوال الاوصاف الثلاثة (قوله بمجرد جريانه) وقيل حتى يخرج كله وقيل حتى يخرج ثلثه وقيل حتى يخرج ثلثه وبيان انه صادقة بما اذا دخل الماء من خارج وما اذا قبض وجرى منه شي والثانية ليست مرادة قال في البحر واعلم ان عبارة كثير منهم في هذه المسئلة نفيدان الحكم بطهارة المحوض اذا كان انطوي حال الدخول وهو كذلك فيما ينظر لانه حينئذ يكون في المني جارا وكذلك اذا كان ناقصا او دخل الماء عليه واستمر جارا عليه حتى يخرج بعضه ثم كالمهم يشتر الى ان التلنج من تنبس قبل الحكم على المحوض بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح منية المصلي (قوله وكذا البئر) اي اذا وقعت فيه نجاسة فجرى طهره لا لا يصير عن الهندي (قوله وحوض الحمام) اي اذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وتقدم الشاي فانهما بالحلق بالجارى حوض الحمام اذا كان الماء نازلا والغرف تدار كذا (قوله ذراع الكبراس) الكبراس بالكسر نوب من القطن الايض معرب قاربته بالفتح خاموس (قوله قطعا) واما ذراع المساحة فسبع قضبات فوق كل قبضة اصبع فائمة (قوله فيكون على الخ) وذلك لان العشرة في سبعة مبعين والاثمانية في ثلثها باربعة وستين قبضة والاثمانية في ثلاثة اصابع باربع وعشرين اصبا وهي ست قضبات تحت سبعين قبضة وقوله بذراع زمانا ايس ذلك بمتعارف عندنا من (قوله على القول المتيق به) اي الذي اتفق به المتأخرون وقد علمت اصل المذهب (قوله ولو كسب) تكرار مع قوله سابقا وقوله لا تعرض لكنه يبلغ عشر افي عشر جاز تيسيرا وقوله في الاصح ووجهه قول الذين الكا في عيون المذاهب وصحبه صاحب المحيط والاختار اربعة ارباع لان اعتبار الطول لا ينصبه واعتبار العرض ينصبه فوقع الثلث في نفسه والاصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهر اعلى اصله لا يثبت لا يزول بالثلث ومقابل الاصح انه ينصب ونسب فاضي خان هذه القول الى عامة المشايخ واختاره الكلب وقال تليذه العلامة قاسم الاصح انه ينصب فهو ما قولنا منصفان (قوله عقبها عشر) المعنى بضع العين المملة وجمعها وبضتين بضع المحوض ويحده ابو العود وهو في القاموس (قوله وسيتخذ فلو ماؤها) اي حين اذاعة رال معق

ذراع الكبراس ولو لم يخلو لاه من كسبه
بلغ عشر افي عشر جاز حتى يبلغ الاقل
عشر افي عشر افي عشر جاز حتى يبلغ
عشر افي عشر افي عشر جاز حتى يبلغ
ولو يكسبه فانه لا يكتسب وان منفصلا
عن الجسد ولو ان ماء المحوض اذا كان
عشرا في عشر قسقل فصار سبعا في سبع
فوقت النجاسة فيه تنبس ولو ان امتلا
صار نجسا لان العبرة بوقت وقوع
النجاسة وقيل لا يصير نجسا ووجهه
غير ظاهر ام (قوله ولو يكسبه) بان
كان اعلامه شيئا وسفله عشر (قوله
حتى يبلغ العشر) فانما بلغها جاز قال
السراج الهندي وهو الاشبه وانما
الوقت فيه نجاسة حينئذ جاز التطهير
فاذا امتلا حتى يبلغ المكان القسقل قال
الحلبي لا بد حكمه والتظاهر التنبس
لان النجاسة تحقق وقوعها وانما جواز
التطهير به لسهته وقد ثبت وهذا
بناء على اعتبار العشر في العشر وبما
على اصل المذهب فيعتبر اكر راي
المبني (قوله منفصلا عن الجسد) اي
من تغلغله والجسد والماء الجارح كما
في القاموس (قوله انه لا يكتسب) اي
كالتنجاسة في العبرة بالماء لا يقتضي
(قوله وان منفصلا) يعني ان الماء من
صل بالجسد صار فيه ماء في نجاسة
فينبس قليل الماء لا يقتضي (قوله
وان منفصلا) يعني ان الماء منصل
بالجسد صار فيه ماء في نجاسة فينبس
قليل النجاسة (قوله لا يوقع فيه الخ)
اي لا ينسب الماء في هذه الصورة
ووقع فيه كسب شي من ثلثه لانه لا
يشتمل في اصل الماء وهو كسب فلا
ينسب الا بظهور احوال الاوصاف الثلاثة
(قوله بمجرد جريانه) وقيل حتى
يخرج كله وقيل حتى يخرج ثلثه
وقيل حتى يخرج ثلثه وبيان انه
صادقة بما اذا دخل الماء من خارج
وما اذا قبض وجرى منه شي والثانية
ليست مرادة قال في البحر واعلم ان
عبارة كثير منهم في هذه المسئلة
نفيدان الحكم بطهارة المحوض اذا
كان انطوي حال الدخول وهو كذلك
فيما ينظر لانه حينئذ يكون في
المني جارا وكذلك اذا كان ناقصا
او دخل الماء عليه واستمر جارا
عليه حتى يخرج بعضه ثم كالمهم
يشتر الى ان التلنج من تنبس قبل
الحكم على المحوض بالطهارة وهو
كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح
منية المصلي (قوله وكذا البئر) اي
اذا وقعت فيه نجاسة فجرى طهره
لا لا يصير عن الهندي (قوله وحوض
الحمام) اي اذا وقعت فيه نجاسة
ثم جرى وتقدم الشاي فانهما
بالحلق بالجارى حوض الحمام اذا
كان الماء نازلا والغرف تدار كذا
(قوله ذراع الكبراس) الكبراس
بالكسر نوب من القطن الايض معرب
قاربته بالفتح خاموس (قوله قطعا)
واما ذراع المساحة فسبع قضبات
فوق كل قبضة اصبع فائمة (قوله
فيكون على الخ) وذلك لان العشرة
في سبعة مبعين والاثمانية في ثلثها
باربعة وستين قبضة والاثمانية
في ثلاثة اصابع باربع وعشرين
اصبا وهي ست قضبات تحت سبعين
قبضة وقوله بذراع زمانا ايس ذلك
بمتعارف عندنا من (قوله على القول
المتيق به) اي الذي اتفق به
المتأخرون وقد علمت اصل المذهب
(قوله ولو كسب) تكرار مع قوله
سابقا وقوله لا تعرض لكنه يبلغ
عشر افي عشر جاز تيسيرا وقوله في
الاصح ووجهه قول الذين الكا في
عيون المذاهب وصحبه صاحب المحيط
والاختار اربعة ارباع لان اعتبار
الطول لا ينصبه واعتبار العرض
ينصبه فوقع الثلث في نفسه والاصل
فيه هو الطهارة فيبقى طاهر اعلى
اصله لا يثبت لا يزول بالثلث
ومقابل الاصح انه ينصب ونسب فاضي
خان هذه القول الى عامة المشايخ
واختاره الكلب وقال تليذه العلامة
قاسم الاصح انه ينصب فهو ما قولنا
منصفان (قوله عقبها عشر) المعنى
بضع العين المملة وجمعها وبضتين
بضع المحوض ويحده ابو العود وهو
في القاموس (قوله وسيتخذ فلو ماؤها)
اي حين اذاعة رال معق

[illegible]

حال لا يستعمل استعمال (قوله فلو لم يشق) فترجع على تشديد الاستعمال باحد الشئين وانما يصح
مستعملا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق به التواب لعدم التية اذ لا تواب الا بما لا يعلم وقوع الحدث (قوله
ان قيل) فان قلت ان التعليم قرية فاذا قصد اقامة القرية يلحق ان يصير الماء مستعملا لان القرية ما تعلق
به حكم شرعي وهو اشتقاق التواب ولا شأن في التعليم المقصود ثوبا اجيب عن هذا ان الماء لم يستعمل
لقرية لان القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه وانما جعله بالقرية لا يستغنى عن هذا الفعل
(قوله اولين) انه احيى والدفون وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كافي الهندية (قوله بلانية قرية) اي
وضوء وان ادا الزيادة على الوضوء الاول اختص فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الزيادة من باب التعدي
بالنقص وقيل بعضهم يصر مستعملا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اهـ فقول في الجريان الوضوء
على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس حيث قد يكون الماء مستعملا ما اذا قصد المجلس فلا يكون
قرية بل مكروها فيكون الماء غير مستعمل اهـ اقول قد مر ان المكروه الثلاث في مجلس واحد والوضوء ان
(قوله وكفى لم يشق) اي من غير اعضاء الوضوء وهو حدث حدا فصلا اكبر وهو الاصغر كافي للجر
وعلى مقابلته يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقرية
واسقاط فرض قلت الظاهر ان هذه الاثبات اختلف آخرون الحدث الاصغر اذا وجد هل يجب بكل
البدن ويجعل غسل اعضاء الوضوء رافعا عن السكك تحقيقا باعضاء الوضوء فقط قولان وكان الرابع هو
الثاني ولما يصير الماء مستعملا بخلافه على الاول ثم (قوله اوثوب) مثله الا ان الظاهر كافي للمغ (قوله اوداة
نوك) هذا اتفاق وانظر اذا دخل هو الكلب هل يكون الحكم كذلك ينال المعتمد من طهارة عينه واذا
كان كذلك فلا وجه للتشديد شك (قوله اول اجل اسقاط فرض) قال في البصر ما حاط به الماء به يصر مستعملا
بواحد من ثلاثة اشياء اما بازالة الحدث كان معه تقرب او اقامة القرية كان معارفه حدث او اسقاط
فرض اقول لهم من ادخل بيده الي المرقطين في امانة او اسدى وبه يصر مستعملا وفي هذا مرل الحدث
ولم توجد تية القرية وانما سقط الفرض عن العضو المنقول قال صاحب التبر وانما تتم زائدة بتقدير ان
اسقاط الفرض لا تواب فيه والا كانت قرية او فبدان القرض يسقط بفعل المكلف ولو من غيرية وعند
عدم التية لا تواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو مرسود في رفع الحدث
سقيمة وفي القرية سكة لكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بان يغسل بعض اعضائه) سواء كان في الحدث
الاصغر او الاكبر ويشترط حضور تمام لصورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابن ابي سب ورحمته الله تعالى
كذا في الضميط وادخال اصبع او اصبه في لا يصير مستعملا اي ولو سقط القرض مما ذكر وادخال الكف يستعمل
لهندية اي يستعمل ما لا في الكف لأكمل الماء كسما في التليمه عليه (قوله في سب) السب الجزاء والخضفة
منها او التفتيت الاربع موضع عليها الجزاءات العروين والكرامة غشاء الجزاء ومنه حيا وكرامة اهـ فاموس
(قوله فاعترف) بل قصد دخل يدر من ملأ وعين واقفه تشييده انه اذا كان بقصد الاغتراف لا يستعمل
شيء الا ضروري وقوله وبخوة كد يلاخرج كوزا ونزول في بئر لا تراج دلوقاته لا يستعمل (قوله اتفاقا) بين من
قال بتجزئ الحدث عن قال بعده (قوله وان مرل حدث عضو) اي في الاصغر وقوله او تضافته في رفع الاكبر
واللازم بين سقوط القرض وارتفاع الحدث فسقوط القرض متلاعن الذي يقتضي ان لا يجب اعادة غسلها مع
بقية الاضواء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل الباقي كذا في البصر فان قلت يمكن ان يقال ان الحدث زال
عن هذا العضو زال الموتوقا فلا يستعمل ارفع الحدث قلنا المثل به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط القرض
لازالة الحدث (قوله زوا الاوثيو) تغيير ان يحولان عن الخفاف اليها اي عدم تجزئ زوا المما ورتبه ما اذا زال
زوا الجعوا واذ انشأ ثانيا جعوا (قوله على المحدث) مقابلة القول بالتجزئ قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث
بشال بمعنىين معنى المانعة الشرعية لا لا يحمل بدون الطهارة وهذا لا يتجزئ بالاخلاف بين الامام وصاحبه
وبعض الخاصة الملكية وهذا يتجزئ شيوا وارتفاعه بالاخلاف كذلك وصورة الماء مستعملا بازالة الثانية ثم
قال هذا هو التحقيق خذناه بالاعتناء بالاعتناء (قوله وبني ان يراد اوسنة) فيصير المعنى واسقاط سنة ولكن
هذا يعني عنه القرية لانه لا يكون آتيا بالسنة الابائية وهي بها قرية اهـ حلي ولا معنى للوجه الاول المذكور

فلو لم يشق فترجع على تشديد استعمال باحد الشئين وانما يصح
مستعملا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق به التواب لعدم التية اذ لا تواب الا بما لا يعلم وقوع الحدث (قوله
ان قيل) فان قلت ان التعليم قرية فاذا قصد اقامة القرية يلحق ان يصير الماء مستعملا لان القرية ما تعلق
به حكم شرعي وهو اشتقاق التواب ولا شأن في التعليم المقصود ثوبا اجيب عن هذا ان الماء لم يستعمل
لقرية لان القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه وانما جعله بالقرية لا يستغنى عن هذا الفعل
(قوله اولين) انه احيى والدفون وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كافي الهندية (قوله بلانية قرية) اي
وضوء وان ادا الزيادة على الوضوء الاول اختص فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الزيادة من باب التعدي
بالنقص وقيل بعضهم يصر مستعملا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اهـ فقول في الجريان الوضوء
على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس حيث قد يكون الماء مستعملا ما اذا قصد المجلس فلا يكون
قرية بل مكروها فيكون الماء غير مستعمل اهـ اقول قد مر ان المكروه الثلاث في مجلس واحد والوضوء ان
(قوله وكفى لم يشق) اي من غير اعضاء الوضوء وهو حدث حدا فصلا اكبر وهو الاصغر كافي للجر
وعلى مقابلته يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقرية
واسقاط فرض قلت الظاهر ان هذه الاثبات اختلف آخرون الحدث الاصغر اذا وجد هل يجب بكل
البدن ويجعل غسل اعضاء الوضوء رافعا عن السكك تحقيقا باعضاء الوضوء فقط قولان وكان الرابع هو
الثاني ولما يصير الماء مستعملا بخلافه على الاول ثم (قوله اوثوب) مثله الا ان الظاهر كافي للمغ (قوله اوداة
نوك) هذا اتفاق وانظر اذا دخل هو الكلب هل يكون الحكم كذلك ينال المعتمد من طهارة عينه واذا
كان كذلك فلا وجه للتشديد شك (قوله اول اجل اسقاط فرض) قال في البصر ما حاط به الماء به يصر مستعملا
بواحد من ثلاثة اشياء اما بازالة الحدث كان معه تقرب او اقامة القرية كان معارفه حدث او اسقاط
فرض اقول لهم من ادخل بيده الي المرقطين في امانة او اسدى وبه يصر مستعملا وفي هذا مرل الحدث
ولم توجد تية القرية وانما سقط الفرض عن العضو المنقول قال صاحب التبر وانما تتم زائدة بتقدير ان
اسقاط الفرض لا تواب فيه والا كانت قرية او فبدان القرض يسقط بفعل المكلف ولو من غيرية وعند
عدم التية لا تواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو مرسود في رفع الحدث
سقيمة وفي القرية سكة لكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بان يغسل بعض اعضائه) سواء كان في الحدث
الاصغر او الاكبر ويشترط حضور تمام لصورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن ابن ابي سب ورحمته الله تعالى
كذا في الضميط وادخال اصبع او اصبه في لا يصير مستعملا اي ولو سقط القرض مما ذكر وادخال الكف يستعمل
لهندية اي يستعمل ما لا في الكف لأكمل الماء كسما في التليمه عليه (قوله في سب) السب الجزاء والخضفة
منها او التفتيت الاربع موضع عليها الجزاءات العروين والكرامة غشاء الجزاء ومنه حيا وكرامة اهـ فاموس
(قوله فاعترف) بل قصد دخل يدر من ملأ وعين واقفه تشييده انه اذا كان بقصد الاغتراف لا يستعمل
شيء الا ضروري وقوله وبخوة كد يلاخرج كوزا ونزول في بئر لا تراج دلوقاته لا يستعمل (قوله اتفاقا) بين من
قال بتجزئ الحدث عن قال بعده (قوله وان مرل حدث عضو) اي في الاصغر وقوله او تضافته في رفع الاكبر
واللازم بين سقوط القرض وارتفاع الحدث فسقوط القرض متلاعن الذي يقتضي ان لا يجب اعادة غسلها مع
بقية الاضواء ويكون ارتفاع الحدث موقوفا على غسل الباقي كذا في البصر فان قلت يمكن ان يقال ان الحدث زال
عن هذا العضو زال الموتوقا فلا يستعمل ارفع الحدث قلنا المثل به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط القرض
لازالة الحدث (قوله زوا الاوثيو) تغيير ان يحولان عن الخفاف اليها اي عدم تجزئ زوا المما ورتبه ما اذا زال
زوا الجعوا واذ انشأ ثانيا جعوا (قوله على المحدث) مقابلة القول بالتجزئ قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث
بشال بمعنىين معنى المانعة الشرعية لا لا يحمل بدون الطهارة وهذا لا يتجزئ بالاخلاف بين الامام وصاحبه
وبعض الخاصة الملكية وهذا يتجزئ شيوا وارتفاعه بالاخلاف كذلك وصورة الماء مستعملا بازالة الثانية ثم
قال هذا هو التحقيق خذناه بالاعتناء بالاعتناء (قوله وبني ان يراد اوسنة) فيصير المعنى واسقاط سنة ولكن
هذا يعني عنه القرية لانه لا يكون آتيا بالسنة الابائية وهي بها قرية اهـ حلي ولا معنى للوجه الاول المذكور

بطلها صار المستعمل انما قال ان ذلك فعل منه قائم مقام نية الاعتزال صار كالتزلزل لا الاعتزال (قوله)
 والاضح انه ظاهر الخ مقابلة قولنا الاول ان الماء والرجل نجسان وهو رواية عن الامام وجهه ان افترض قد
 سقط عن بعض الاعضاء اولى الملائمة وانما سقط القرص من ادماء المستعمل فيجس الماء به على رواية نجاسة الماء
 المستعمل والرجل باق على حاله لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل بنجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل
 وقائمة الخلاف تطهر في تلاوة القرآن ودخول المسجد اذا تفضل واستنشق وفي فتاوى حاشي خان لا يظهر
 انه يخرج من النجاسة ثم يتنصص بالماء النجس حتى لو تفضل واستنشق حل فيه آفة القرآن ودخول المسجد
 وقوله وقوله دخول المسجد لا يظهر لانه يصح ادخال النجاسة فيه وبذنه نجس الثوب الثاني ان الماء مظهر مظهر
 والرجل محدث على حاله وهو رواية أبي يوسف وجهه ان الصب شرط لاحاطة القرص عنده في غير الماء الجاري
 وما في حكمه ولم يوجد فكان الرجل محدثا عليه فاذا يسقط القرص ولم يوجد رفع الحدث ولاية القرية
 فلا يصير الماء مستعملا بل يبق على حاله والتفريع في قول الشارح انه مظهر المسجد وهذه رواية محمد وجهها
 على ما هو الصحيح عن ابن الصب ليس بشرط عنده فكان الرجل طاهرا ولا يصير الماء مستعملا وان ازيل به
 حدث للضرورة كذا في التبر وغيره (قوله والماء المستعمل) هذا على ما قاله بعض وأما على ما قدمناه للاستعمال
 الاصل للضرورة وصار كالمحدث اذا اغترف الماء بكفه قائم لا يصير الماء مستعملا بل خلاف كذا في البحر (قوله)
 لاشراط الانفصال ظاهر انه وصف بالاستعمال بعد انتزاع الرجل منه وهو شافى ما قدمنا من انه
 لا استعمال اصلا للضرورة وهذا التعليل اني للشارح من عبارة في البحر حيث قال فيه وعن أبي حنيفة ان
 الرجل طاهر لان الماء لا يبطي حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو وهذا بناء على رواية نجاسة
 المستعمل فليراجع (قوله ما اتصل بالاعضاء) اي ما لاهاها (قوله لا لكل الماء) اي وليس المستعمل بجمع ما لا يبر
 لان المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة الى الماء الذي لم يستعمله فاحفظ هذا وكن
 على ذكر منه بشك ان شاء الله تعالى بجر (قوله على ما مر) اي من ان العبرة لا بكثرته وما مر في قوله في
 النسيان يجوز التوضؤ عالم يعلم تساوي المستعمل (قوله وكل اهاب الخ) لما كان يتعدى بدياغ اهاب ثلاثة
 مطالب طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء من بلن يحصل
 قرية وهو يتعلق بالمياه كذا في بحث المياه لافادة جواز الوضوء منه والاهاب الحمد غير المدبوغ والجمع اهاب
 بفتحين وتعمل كلامه جلد المأكول وغيره وهو بكسر الهمزة واما بقصها فاسم موضع بقرب المدينة
 وبعضها مصابي كذا في القاموس (قوله وشبه المائنة) اي في كونها تطهر بالدباغة والمائنة كان لثاموس
 موضع الوادي البول (قوله والكسر) بالكسر وكنت لكل بفتح مجزئة للمعدة للانسان ثاموس وقال ابو يوسف
 في الاسلا ان الكرش لا يطهر لانه كالمص كذا في البحر (قوله فلا ولي وما) اي حيث كان الحكم غير فاسر على
 الاهاب فالاولى الايمان بما قاله على العموم (قوله ديبغ) الدبغ ما ينعم عود الفساد الى الجلد عند حصول
 الماء فيه بجر (قوله ولو شمس) اعلم ان الدباغة على شربين حقيق وحكمي فالحقيق ان يدبغ بشئ له قوة
 كالشب والقرط والشب الثمين الجمية وضبطه بعضهم بالثاء المثلثة وهو ثبت طبيب الرأب يحضر الطمير ديبغ به
 ذكر الجودي والقرط بالثاء لا بالقصاد وفي خبر السليم يفتح السين ولا يتم نبواحي شهامة كذا في شرح
 المذهب للزوي والحكمي ان يدبغ بالشمس والترب واللقا في الرشد لا بجر الدبغ والذوعان مستويان
 في سائر الاحكام الا في حكم واحد وهو انه لو اصابه الماء بعد الدباغة الحقيق لا يعود نجسا بانفاق الروايات
 وبعد الحكمي فيه واثان قاله في البحر (قوله وهو يمتثلها) اي الدباغة المنقوضة من ديبغ والمراد الدباغة
 الحقيقية ولا سيما اليه لان الاهاب تتناول كل جلد يحتمل الدباغة لا ما لا يحتملها افاده في البحر اللهم الا ان
 يقال انما في البعير عليه ما بعد (قوله طهر) بضم الطاء والفتح افصح حوى وذلك لحديث ابن عباس انه
 عليه السعد والسلام قال يا اهاب ديبغ فقد طهر وائى تكرة وصفت بصفة عامة فتعم ما يؤكل وما لا يؤكل
 ابو السعد وطهر من ظاهر اوابا: اعندنا خلافا لما لا (قوله في) الاولى لا اقتصار على الوضوء لان المقام
 وجواز الصلاة فيه لا لزومة بلون الوضوء منه (قوله وعليه) اي على ما ذكر من ان ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر
 (قوله جلد حية صغيرة) اي لم ادم اما ما لا ادم لم انهى طاهر لعدم حلول الحياة فيها وبه مائة ابد الخ لجلط

والاصح انه مظهر والماء المستعمل لا يتناول
 الانفصال لا استعماله لمراد ان ما اتصل
 باعضائه انفصل عن استعماله لا كل الماء
 على ما مر وكل اهاب (قوله) وشبه المائنة
 ولا كرش قال القبط تان لا اريد في (دبغ)
 ولو شمس ودبغ تحتها طهر (قوله) وديبغ
 وتوضا من (ما لا لا يتصل) (قوله) وديبغ
 فلا يلبس (قوله) وديبغ (قوله) وديبغ

مكفاه واما على القول بطهارة عينه فلا نلصاحبه نجس لتولد من لحم نجس افاده صاحب الصبر (قوله ولو كبريا)
فيه اشارة الى ان الرجل صاحب الصبر حيث فهم من تقيد الاسبيج بالصبر في الاماني وهو حامل جزا ان
لا تصح الصلاة في الكبر مطلقا لانه وان لم يكن نجس العين فهو متنجس لان ما فاء النجاسات والشاوش تسب
في ذلك صاحب التبر حيث قال ولما قيل متنجس قدسوا بالصغر لثبات التصور بكونه في كنه (قوله)
وشرط الخلو ان شدة بحيث لا يصح لعله الى قوة لان ظاهر كل حيوان طاهر لا يتنجس الا بالوت
ونجاسة بالتحمة بعدتها فلا يظهر حكمها كنجاسة يابن النمل كذا في الصبر (قوله ولا خلاف في نجاسة)
لحمه) فقد قالوا ان سورة نجس لانه مختلط بلحمه ولحمه يتولد من لحمه وهو نجس لاختلاط الدم المسخوخ
بابر آتة حال الحياة مع حرمة كنهه فادع ما يتوهم اشكالاه وانه كيف يكون سورة نجس على القول بطهارة
عينه فان هذا غفلة عظيمة عن فهم كلامهم فان قولهم بطهارة عينه لا يستلزم طهارة كل جزء منه ثم هذا
لا يظهر من تقدم من الخلاف في طهارة لحم المذكور فان كان ميتا فهو وغيره سواء لم يطهر من ذلك ان لم يطهر
وان كان نجسا بالاتفاق لكنه يظهر بالحق كماله في الخلاف فادع الاشكال (قوله وما بها نجس) فلا خلاف
قديم من قال بطهارته ومن قال بنجاسته (قوله حلال يؤكل) على حذف اي التفسيرية وانما ذكره
حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحلي اكله فان التراب طاهر غير حلال الا كذا في قوله بكل حال
اي يجعل في الاطعمة والادوية وسواء كان لضرورة اكله لا قال في القاموس ومن فوائد اكله انه مقوى
لقلب مشبع السوداوى نافع للفتان والارياح الغليظة في الامعاء والسجود (قوله وكذا نجاسة) هي الجلبة
تكون عند المرأة من بعض الفزلان في بعض الاماكن يجتمع فيها اللحم ثم يستعمل طبيا وهي نفع القفا
كافي المالح (قوله مطلقا) مشابه للتفصيل الذي ذكره الزبيدي حيث قال ونجاسة السمك ان كانت بحال
لواصياها الماء لا تصدق فهي طاهرة والخلاف في المأخوذ من الميتة اما من الحية فهي طاهرة بالاتفاق
ابو السعود ورد عليه ان المتصل من الحي كسنته يقتضاه جريان الخلاف في المأخوذة من الحية (قوله وكذا)
الزباد) فانه طاهر حلال وهو وزن صاحب الطيب وهو ومع يجمع تحت ذنبها اي ذنب السنو على الفرج
تحت الدابة وتقع الاضطراب وسلب ذلك الوسخ المجتمع مع تلك البليطة واخرته وظل من فسر الزباد بالذابة
قاله في القاموس (قوله لا يستأثمه) اي كى من السمك وان اذالى الطبيعة فلا يشركون اكل السمك الدم والزباد
محرر ما لا يؤكل (قوله وطهره محمد) وعلى قوله فلا ينزع الماء بوقوعه الا اذا غلب على الماء فيخرج من ان يكون
طهورا (قوله اصلا) بعد رموه كذا لثما الشرب احوال من الضمير في شرب اي اتى الشرب ابتداء كذا وانما
ما يشرب متبعا بالكلية فلا يشرب في حال من الاحوال ولا بدوايا ابو السعود من الجوى قوة لا للتداوى
ولا لغرض بيان التعميم في قوله اصلا (قوله عندنا) حنيقة) وعند محمد يجوز مطلقا لطهارته وقال ابو يوسف
يجوز للتداوى (قوله اختلف في التداوى) قال في النهاية عن الفخري والاشعثاء جازم يجوز اذا علم ان
فيه شفاؤه لم يعلم وادأ تروى فتاوى قاضي خان معز الى نصير بن سلام معنى قوله عليه السلام ان الله لم يجعل
شفاؤه في شرب الماء على الاكل (قوله) لا يكون فيها شفاؤه ما اذا كان فيه شفاؤه فلا بأس به الا ترى ان
العطشان حل شرب السم للضرورة اه وكذا اختاره صاحب الهداية في النصين فقال اذا مال الدم من
انف انسان يكتب فائحة الكتاب بالدم على وجهه وانفه ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة وكسب بالبول ان علم
ان فيه شفاؤه لا بأس بذلك لكن لا يستعمل وهذا لان الحرمة سابقة عند الاستشفاء الا ترى ان العطشان يجوز شرب
السم والجائع يحل له اكل الميتة اه قاله في الصبر ونقل الحموى ان علم ان شرب السم لا يجوز للتداوى وان تعين
ولو اختار بغيره وكان الغرض اكله ونقل ذلك عن صاحبين والمرغنى في وان ذلك في التناثرات من النقة
(قوله وهنا عن الحموى) اي القديس الذي في الحموى وهو الموافق لنقول المتقدمه ما دعاها في النهاية عدم
التبديد بعد رموه وان حرمه كما نقلها المصنف اذا مال الدم من انف انسان ولا ينقطع حتى يمضي عليه الموت
وقد علم انه لو كتب فائحة الكتاب او الاصلاح بذلك الدم على وجهه يتقطع فلا رخص فيه فيقول رخص
كالرخص في شرب السم للعطشان واكل الميتة في النجسة وهو التوى اه الا ان يكون الشارح اخذها
التجديد من الرعين القديس عليها فان حمل ما عدم وجود غيره ما ومن عبارات النهاية (قوله فعل)

ولو يبرأ من الحوائط فيقول لا خلاف
في نجاسة لحمه وطهارة شعره والانس
طاهر (قوله) كل بخل مال (قوله) لا نجاسة
طاهر (قوله) مطلقا على الاصح (قوله)
الزباد نجاسة (قوله) نجاسة (قوله)
ما كثر (قوله) (قوله) (قوله)
وطهره محمد (قوله) (قوله)
لا للتداوى (قوله) (قوله)
الدم كافي (قوله) (قوله)
في النجاسة (قوله) (قوله)
السم والعطشان (قوله) (قوله)

تظهر بطهارتها للرج كذا في الشعر يظهر بها اذا صار غلا وكيدا المستحي يظهر بطهاره المحل وكعروة
البرقي اذا كان قيد نجاسة وطية تجعل يده عليها كذا سب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا ظهرت العروة
بطهارة اليد ولسان النفس على الاثر ثم ولى الى الماء فترجها بطهارة للكل كذا في العرق (قوله ترخ قدر
البياق في العيص) هذا بناء على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل يشترط فلا بد من ترخ كل الماء (قوله
وليس بغيب العيص) اما لو كان غيب العيص كالمزبوث الكلب على القول بانه غيب العيص فغيب البثر مات
او لم يمت اصابعه بالماء لم يصب وعلى القول بان الكلب ليس بغيب العيص اذا لم يصب الماء
وهو الاصح وقيل يدرمه منقلب الى الشرايح فلها يسد الماء بخلاف غير من الحيوانات واما سائر الحيوانات
فان على يد نجاسة غيب الماء وان لم يصب الماء وقد نال الماء وقدر نالهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا
لا يصب ترخ شئ وان كان الناهر اشبه باليد على اتخاذها لكن يحتمل طهارتها بان سقطت عقب دخولها
ساعة كثيرا هذا مع ان الاصل الطهارة فان لم يصب لم يصب في الماء فان كان مجازي كل لحمه فلا وجب الغيب
اصلا وان كان مجازي كل لحمه من السباع والطيور شبهه اختلاف المشايخ مع عدم الغيب كذا في النهر
(قوله ولا به حدث) لعل ذكره هنا سبق على رواية نجاسة المستعمل (قوله ترخ الكلب) اى اوما تادلى
(قوله والا) بان كان طاهرا او امكروا واستوكوا (قوله نذب عشرة في المتكوى) اى اصبحت كافي الخانية
وقيل يجب ترخ الجميع وكل ذلك اشبه (قوله وعشرين في الفارة) اى التي اخرجت حية وعطلة في النهر
بان سورها مكروه وبغالب اصابة المأمّن الواقع (قوله واربعين في سنور وجاجة) اى مكروه وفي القبستان
وخسة في المكروه ولعل فيه روايتين وشي غير المحلاة فلا يندب وبه صرح في النهر والنجاسة بثلاث اقال
وتأخرها للوحدة لا للتأنيث (قوله كادى يحدث) لعل ذلك مراد بواجب رواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) اى
الحكم المذكور فيما اذا اخرج الواقع من البئر حيا وليس بغيب العيص وهو عدم ترخ ما في البئر (قوله مطلقا)
اى اما سبغة الماء الاخر (قوله يحصل خلافه) وهو عدم ترخ شئ (قوله لان في البول اشكا) فيه نظر لا تشابه
النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفارة الا ان يتبادر من عبارة المجتبى عدم النجاسة ببولها مطلقا فاللاتر
بكلام المجتبى التعليل فيما بار البول لا يخص ببول الفارة على الرابع صرح بذلك في الفيص وفي الشربلا
عن التقي وفي بول الفارة لوضع في البئر قولان اصحهما عدم الغيب على المسئلة قولان في الشرايح تعليل
على احدهما (قوله فان تعذر ترخ كادى) بحيث لا يمكن الا بخرج عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)
اخذه من ذلك ان البئر يعلق في المعين وغيره كذا في النهر (قوله وقت اشداء الترح) والركاد لا يرم ترخه كادى
والذى قدمه من ابن الكمال اعتبار وقت اوجع (قوله يؤخذ في ذلك) قول راجل فاذا اقتداء بشئ وجب ترخ
ذلك القول كقولهم اصحاب الشهادة الزمرة بجر نفاها ما في النجاسة لاكتفاء واحد لا يرد في فك في الواحد
واكثر اكتسب على الاول (قوله لهما بصارة) يشترط ذلك باعتبار ان الاحكام انما تستفاد عن علم الله وقوله تعالى
فاستأوا اهل الذكر ان كثير لا تعلمون (قوله وقيل يتي بآتين الخ) هو مريض عن عهد واقفي حين شاهد آبار
بغداد فان غالب آبارها كان لا يزيد على ثلاثية يجر (قوله وهذا ايسر) اى سهل على الناس لكن لا يفيضه
اذا الحكم الشرعي ترخ جميع الماء الكلب نجاسة فاقول بطهارة البول بالاعتداد على عدم تخصيص من
الدالة يترق على حتى يقدره وفي ذلك بل الماتور عن ابن عباس وابن الزبير خلاصه يجر (قوله وذلك) اى
ما في الصنف اسوط لكونه موافقا لما في النهر (قوله فان كان كادى) اى منه في الجلبة ان قيل ان مسائل الابرار
مستنية على اتباع الانوار والنش وورد في الفارة والنجاسة والادى فكيف قسم ما عاد لها بها فالتقصيد ما استحكم
هذا الاصل صار كادى ثبت على وفق القياس في حق الترح عليه كافي الاجابة وسائر المقود التي ياب القياس
جوازها ولا يفتى ما فيه فانه مقرر ان الراى مدخلا في بعض مسائل الابرار وليس كذلك في الاول ان يقال ان
هذا الطاق بطريق الدلالة لا بالقياس كما اختاره في معارج الدرواية (قوله وكذا لسط) الاولى حذف كذا وان يقول
من فهو سقط ويكون ما لا يكافى التي بمعنى مثل (قوله وسقط) ولما الشاة ما كان بجمعه محض وسقط
فاموس (قوله ترخ كادى) اى ان امكن والا فني مأمّر (قوله في ستين ديا) اعلم ان القدر المستحب ايسر به
فخفاك الرواية والمخاضهم بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال يترخ في الفارة عشرين

ولفت بعبه ثم زاد الفذرج نور الباقى
سوا ليس بغيب العيص ولا يصب
او يمت اصابعه بالماء لم يصب وعلى القول بان الكلب ليس بغيب العيص اذا لم يصب الماء
وهو الاصح وقيل يدرمه منقلب الى الشرايح فلها يسد الماء بخلاف غير من الحيوانات واما سائر الحيوانات
فان على يد نجاسة غيب الماء وان لم يصب الماء وقد نال الماء وقدر نالهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا
لا يصب ترخ شئ وان كان الناهر اشبه باليد على اتخاذها لكن يحتمل طهارتها بان سقطت عقب دخولها
ساعة كثيرا هذا مع ان الاصل الطهارة فان لم يصب لم يصب في الماء فان كان مجازي كل لحمه فلا وجب الغيب
اصلا وان كان مجازي كل لحمه من السباع والطيور شبهه اختلاف المشايخ مع عدم الغيب كذا في النهر
(قوله ولا به حدث) لعل ذكره هنا سبق على رواية نجاسة المستعمل (قوله ترخ الكلب) اى اوما تادلى
(قوله والا) بان كان طاهرا او امكروا واستوكوا (قوله نذب عشرة في المتكوى) اى اصبحت كافي الخانية
وقيل يجب ترخ الجميع وكل ذلك اشبه (قوله وعشرين في الفارة) اى التي اخرجت حية وعطلة في النهر
بان سورها مكروه وبغالب اصابة المأمّن الواقع (قوله واربعين في سنور وجاجة) اى مكروه وفي القبستان
وخسة في المكروه ولعل فيه روايتين وشي غير المحلاة فلا يندب وبه صرح في النهر والنجاسة بثلاث اقال
وتأخرها للوحدة لا للتأنيث (قوله كادى يحدث) لعل ذلك مراد بواجب رواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) اى
الحكم المذكور فيما اذا اخرج الواقع من البئر حيا وليس بغيب العيص وهو عدم ترخ ما في البئر (قوله مطلقا)
اى اما سبغة الماء الاخر (قوله يحصل خلافه) وهو عدم ترخ شئ (قوله لان في البول اشكا) فيه نظر لا تشابه
النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفارة الا ان يتبادر من عبارة المجتبى عدم النجاسة ببولها مطلقا فاللاتر
بكلام المجتبى التعليل فيما بار البول لا يخص ببول الفارة على الرابع صرح بذلك في الفيص وفي الشربلا
عن التقي وفي بول الفارة لوضع في البئر قولان اصحهما عدم الغيب على المسئلة قولان في الشرايح تعليل
على احدهما (قوله فان تعذر ترخ كادى) بحيث لا يمكن الا بخرج عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)
اخذه من ذلك ان البئر يعلق في المعين وغيره كذا في النهر (قوله وقت اشداء الترح) والركاد لا يرم ترخه كادى
والذى قدمه من ابن الكمال اعتبار وقت اوجع (قوله يؤخذ في ذلك) قول راجل فاذا اقتداء بشئ وجب ترخ
ذلك القول كقولهم اصحاب الشهادة الزمرة بجر نفاها ما في النجاسة لاكتفاء واحد لا يرد في فك في الواحد
واكثر اكتسب على الاول (قوله لهما بصارة) يشترط ذلك باعتبار ان الاحكام انما تستفاد عن علم الله وقوله تعالى
فاستأوا اهل الذكر ان كثير لا تعلمون (قوله وقيل يتي بآتين الخ) هو مريض عن عهد واقفي حين شاهد آبار
بغداد فان غالب آبارها كان لا يزيد على ثلاثية يجر (قوله وهذا ايسر) اى سهل على الناس لكن لا يفيضه
اذا الحكم الشرعي ترخ جميع الماء الكلب نجاسة فاقول بطهارة البول بالاعتداد على عدم تخصيص من
الدالة يترق على حتى يقدره وفي ذلك بل الماتور عن ابن عباس وابن الزبير خلاصه يجر (قوله وذلك) اى
ما في الصنف اسوط لكونه موافقا لما في النهر (قوله فان كان كادى) اى منه في الجلبة ان قيل ان مسائل الابرار
مستنية على اتباع الانوار والنش وورد في الفارة والنجاسة والادى فكيف قسم ما عاد لها بها فالتقصيد ما استحكم
هذا الاصل صار كادى ثبت على وفق القياس في حق الترح عليه كافي الاجابة وسائر المقود التي ياب القياس
جوازها ولا يفتى ما فيه فانه مقرر ان الراى مدخلا في بعض مسائل الابرار وليس كذلك في الاول ان يقال ان
هذا الطاق بطريق الدلالة لا بالقياس كما اختاره في معارج الدرواية (قوله وكذا لسط) الاولى حذف كذا وان يقول
من فهو سقط ويكون ما لا يكافى التي بمعنى مثل (قوله وسقط) ولما الشاة ما كان بجمعه محض وسقط
فاموس (قوله ترخ كادى) اى ان امكن والا فني مأمّر (قوله في ستين ديا) اعلم ان القدر المستحب ايسر به
فخفاك الرواية والمخاضهم بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال يترخ في الفارة عشرين

او ثلثون وفي الهرة اربعون وجسود فلم يرد به التصدير بل اراده بيان الواجب والمصحب وليس هذا الصهر
 بلازم بل محتمل الله انما قال ذلك لاختلاف الحيوانات في الصغر والكبر وفي الاقل وفي الكثير
 ينزع الاكثر وقد استأخروا به في كماله في البدائع قاله في الجبر ونظر فيه اخوه في التبريد ما فهمه المشايخ
 والاباطيل امر الابرار بنى على الاثار فتأمل (قوله وفار) يجمع فار كذا في الصحاح وقيل اسم جمع وقيل اسم
 جنس جعي وهو مختار وهذا الخلاف يجري في كل ما يفرق بينه وبين واحد بانه اه او السعد (قوله كاسر)
 اي من ان العشرين وجوب والثلثين نفي واعلم ان ظاهر كلام المصنف في هذه المومات في البئر الحيوان الذي
 هو اصغر من الصغور والصغور مما قدم سائل نحو الحلة وولد الفارة يكون عفو ولكن المذكور في انحصار
 من الامام ينزع فيه عشرة وعشرون من السعد ومن الحموى قلت والذي قدمه الشارح نزع اثني عشر
 في ذنب الفارة الثلث عشرة في ذنبه في ذكروا في (قوله وهذا) اي الحكم المذكور في الحيوانات الواقعة في البئر (قوله
 المعين) يجوز ان تكون الميم زائدة من هفت اي بلغت المعيون ويجوز ان تكون اصلية من امعت الارض اي
 روت وما من اي جاز او السعد (قوله وغيرها) ادخل في الفهر بعض اهل العصر الصريح في غافق في غارة
 وقت فيه ينزع عشرين منه كذا في التبريد بانه على ان اسم البئر به (قوله يختلف سهر) اي فانه
 لا يدخل في غير المنة وهذا التمام اذا كان الصهر يجمع ليس من سهر في البئر في ذكروا في التبريد والصهر يجمع
 بوزن قد قبل ولا يلزم حوض يجمع فيه الماء كذا في القاموس (قوله وحسب) في الصحاح الحب للناية
 الكبيرة كذا في التبريد (قوله يهراق) اي يراق (قوله تخصيص الابرار بالار) اي على خلاف القياس فلا يعلق
 بها غيره فانه (قوله او يهراق) اي يهراق في الجبر والتبريد (قوله وتقل) اي المصنف (قوله ان حكم الزكية كالبئر)
 الزكية توزن عطية وجمعه ركابا كطبا واهي من اسماء البئر وعطية فلا يظفر بالثبوت في الهم لان رادها الحفرة
 يقال ركب يجمع جفر كذا في القاموس ومن اسماء البئر عادية وهي التي حفرت على عهد عاد وطوى وهي التي
 طوى شيأ بنت باجيرة والابرار ما يطوى بانفسهم فلا تعد طوى باوزور وهي التي فيها عوج الخادعة سيدي
 احمد السباعي فقدم الله ربحه (قوله وعن القوائد) اي في قتال المصنف عن القوائد (قوله الطمور كثره)
 اي ما غرقنا كثره (قوله كالبر) اي في الاكتشاف ينزع القدر الواجب ويغفره انه اذا طمر نصفه او اقله لا يعتبر بها
 (قوله وعليه) اي على مالي القوائد (قوله ينزع منه كالبر) اي المصهر يجمع فيهم حكمه بالاولى والزر بطريق
 المسألة ان غابنا فيها وما ان كانت الزمر من افراد الحب فالامر على ما عروحيته لا يحتاج الى التمسع عليها
 (قوله انهي) اي ما قبله المصنف (قوله فان لم يكن) عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان دلو (قوله فبايع
 اصاعا) هو ثمانية اربطال وقيل عشرة اربطال كل رطل مائة وثلاثون درهما وهو الشفادي والاول اسم
 لتقديرهم الصاع بما يباع الفار وربع درهم من عدس او ماش وذلك ثمانية اربطال (قوله وغيره)
 اي غير ذلك المذكور بان كان اصغرا او اكبر (قوله يتحسب) فانوزن القدر الواجب بدلو واحد كبيرا او صغيرا
 بدلوها وتساوي وهو ظاهر المذهب لانه قد فصل المقصود وهو استخراج قدر الواجب كذا في الجبر ولونوزن بدلو صغير
 احتسب بالكبيرة ويكنى ملوا كثر الدولان فلا كثر حكم الكل (قوله وان قل) ثمان عاد لا يجب بيع كذا في التبريد
 (قوله وبران بعضه) بان كان لها عشرين من الماس من هذه ويجري في هذه او جفر لها من فضة او الماء
 يخرج منه حتى خرج بعضه طهرت لوجود سبب الطهارة وهو بران الماء وصار كالطهر اذا نزع جابري
 فيه الماء حتى خرج بعضه جبر (قوله وغرر قدر الواجب) ولا يرد فيها اذا جف اصفها اذا غفر ولم يلجف
 اصفها فالاسم المخرج من السراج الواجب (قوله بطريق الدلالة) فانه يفرق من الغش نزع الغش من مثلهما
 زائد عن ستة الفاروق يبلغ ستة السور والاولى وفيه اشارة لما قد نامر السؤال والجواب (قوله كفارة مع هرة)
 قال في السراج الواجب وان هر ماخذت فارة فوقتاجه في الثمران اخرجتا حيتين لم ينزع شيأ من ثوبه تين نزع
 اربعون او اقل او ستة فقط فمشرقون وان جرحه او بال نزع جميع الماء انه يفرق قوله او بال ما قد منا (قوله)
 والست كشاة على الظاهر (اخذ صاحب البحر من جعل اثنان كالبئر فان الهرة تكثره وقوله على الظاهر
 اي ظاهر الرواية كذا في المبسوط به اخذ محمد وماله قوله اي يوسف ويثني في الجبر (قوله مغلفة) هو حكمها
 سواء كان الواقع فارة او غيرها (قوله من وقت الوقوع) اي وقوع الفارة اذ لا حاجة (قوله ان علم) المراد به ما يحكم

(وان كسعدون) فارة (عشرون) في
 ثلاثين كما في هذا بسم المعين وفيها
 خلاف لم يصرح في الابرار جبر
 المله كذا في تخصيص الابرار في
 قال المصنف في حواشي على الحكم الزكية
 في التبريد وتقل من الحب المصنف
 كذا في من القول ان عليه المصنف
 كذا في الارض منه كالبر فافهم هذا
 كذا في الكبر ينزع من كذا في التبريد
 وزير الكبر ينزع من كذا في التبريد
 التبريد كذا في التبريد
 فان لم يكن ما في كذا في التبريد
 ويكنى على كذا في التبريد
 ويراد بغيره فارة كذا في التبريد
 (وما ينزع منه) فارة كذا في التبريد
 في الحكم بغيره فارة كذا في التبريد
 فافهم بطريق الدلالة في التبريد
 الاقل في الاكثر فافهم من قوله فارة
 كذا في التبريد
 فافهم بطريق الدلالة في التبريد
 من قوله فارة كذا في التبريد

غلبة الظن (قوله والا) بان لم يعلم ويغلب على الظن كذا في النهر (قوله ان لم ينتفع) اي ولم ينتفع ولم يقطع (قوله
وهذا) اي الحكم بخاصة البئر وما يلحقه (قوله والغسل) اشار به كره الى ان الاقتصار على الوضوء اتفاقا
(قوله فيطعمه للكلاب) واختاره في البدائع ويرى به بصيغة قال من اجتناب طعم للكلاب وقال بعضهم يعلق
له وائى (قوله من ثأفي) اي اودا وروى المذهب كافي الصمد الذي يظهر ان ذلك لكونهما يقولان بختصاص
في الحال وحيث فنجد من يعتقد مذهب الصحابين في حكمهما (قوله اما في حق غيره) اي غير ما ذكر من التفرع
الثلاثة (قوله كغسل ثوب) اي من نجاسة كاياقي (قوله فيحكم بخاصته في الحال) من غير ان يتأدلا بعد
النجاسة في الثوب ومن وجد في ثوبه نجاسة اكثروا قدر الدرهم ولم يدروا اما به لا بعد شيئا بالاتفاق وهو
الصحيح كذا في المحيط والتبيين صرح قال الحلبي اذا كان يلزمهم غسل الثياب لكونها مفسولة بهاء البئر مع تقدم
حال العلم باشتغال البئر على الفارة وما يلحقه او ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بخاصة الثياب مقتضرا لاستناد
فهذا لا يقيه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما لا يوجبان غسل الثوب
اصلا كذا في الدرر على ان نجاسة الثوب محتمة والتبشير مستكبر فيه فخصاه اشاقه في النجاسة
الاصيلة واعادة الصلاة التي حلت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم بالنجاسة تارة (قوله وهذا) اي ما تقدم
من الحكم بالتخصيص في الوضوء والغسل مستندا وفي الثوب مقتضرا (قوله لو قطع من حدث) يصرح في الوضوء
والغسل (قوله او غسل) اي الثوب من خبث ولا يظهر هذا التفصيل في العين فلذا تركه (قوله ولا يلزم خي)
اي ان وضوءا او غسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ولا يلزم للمقتضي
لحصة الصلاة وجدوه في الطهارة الاولى وفي المانع شك لان المصارف كوكا في طهارتها ونجاستها والصلوات
لا تسقط بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه يبين وهو الحدث الاخر او الكبر ونجاسة الثوب وفي الزيل
شك اتحاده او بالسود (قوله بلياليها) اخذ ذلك من ذكر الايام بافظ الجمع لان كلاهما اذا ذكر بصيغة الجمع
نيل الآخر (قوله او تنفس) انما يقتص على احدهما لانه لو اقتص على التنفس لاهم اعادة فعل من هذه
لحصة الصلاة لا تنافخ ولواقتصر على الانتفاخ لاهم العادة الاكثر في التنفس لان انشاء الله معه اكثر
قوله استصحبنا) هو طلب الاصح من الامور وقيل قلنا القياس والاخذ بما هو الاوفق لقناص وقيل له
طلب السهولة في الاحكام فيما يمتثل به لتأخره والعام وحاصل هذه العبارات انه ترك الصبر ليس فقال الله
تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله
عليه وسلم لم يزل الله تعالى يسر ولا تعسرا اه ما قاله بعض المشايخ ودليل قول الامام ان في ذلك اشارة على السبب
الظاهر وهو الوقوع في الماء عند شفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر
والانتفاخ دليل التقادم فيقدر ثلاث وعدم الانتفاخ دليل قرب العهد قدزناه يوم وليلة (قوله وقال من
وقت العلم) وهو القياس لان اليقين هو يثبت الطهارة فيما مضى لا يزول بالشك وهو النجاسة لاحتمال انها
مائت في غير البئر ثم القتها الى الحج العاصفة او بوض الشفاء والصبيان والطير وقيامها على النجاسة اذا رآها
في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كسفاها ولا يدري متى قلناه يقتصر على وقت الرقبة (قوله قبله) اي قبل
الدم (قوله قبله وبه يقين) قاله العتاني حيث قال ان قولهما هو اختاروا فاعلم بقيل له العلامة فاسره
لما قلته لامة الكتب قدس رجع دليله في كثير منها وهو الاحوط نهر والا في الشايع ان يقول قبل وهو المختار
لانه لا يلزم من الاختيار الاختفاء به وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالعاد الصلوات الخمس والوتر
وسنة الخير اما على القول بوجوبها فالامر ظاهر وعلى القول بغيرها فبالنظر الى القول بالوجوب (تتم)
في الفخيرة لا بأس برش الماء بالنفس في الطريق ولا يسيق اليها ثم وفي زمانه الفتاوى لا بأس بالبريق الماء بالنفس
بالبرق والابل والغنم (قوله اعاد من آخر احتلام) اي اوجاع كذا في البدائع ومراعاة الاحتلام النوم لاجل
بدليل ما قلته في المحيط من ابن رستم انه بعيد من آخر فوعة نامها فيه اه يجرى في الشر سلف ونشر مرتب (قوله
ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعا في ولم يمتحكم ما اذا لم يقع له ولا يلزم هذا والله اعلم روى ابن رستم ان الدم
لا يبعث فيه الا بعد غيرة بدمه ويطهره ان اصابه لم يستقم زمان وجوده بخلاف الحق فان متى غيرة لا يصيب
لونه وان اضره انه منبه فمتعين وجوده من وقت وجوده سبب خروجه حتى لو كان الثوب بماله بدمه هو فصره

والاخذ بوجوبه ان لم ينتفع
الوقت والنفس واليه ان لم ينتفع
وقيل يباح من ثأفي اما في حق غيره
وقيل ثوب يحكم بخاصته في الحال
كغسل ثوب يحكم بخاصته في الحال
وهذا لا يلزم من ثأفي
والاخذ بوجوبه ان لم ينتفع
الوقت والنفس واليه ان لم ينتفع
وقيل يباح من ثأفي اما في حق غيره
وقيل ثوب يحكم بخاصته في الحال
كغسل ثوب يحكم بخاصته في الحال
وهذا لا يلزم من ثأفي
والاخذ بوجوبه ان لم ينتفع
الوقت والنفس واليه ان لم ينتفع
وقيل يباح من ثأفي اما في حق غيره
وقيل ثوب يحكم بخاصته في الحال
كغسل ثوب يحكم بخاصته في الحال
وهذا لا يلزم من ثأفي

ما يستقله الشارب السبن والشاء للنسبة اى ما ينسبه الشارب الى القلة قوله وعليه الاعتقاد وفي معراج
الذرية هو الخشاش قوله بقدر ما لا ينظر للنسب اثر هو قول الحلواني وتصديره لا اثر اولي من اعتقاد صاحب
المنع على الطعام والرجحان لم يكن في ماء البئر اثر فهو طاهر وان كان خبيثا ذراع والا فهو نجس وان كان
بينهما عشرة اذرع وقيل بقدر خمسة اذرع وقيل بسبعة (قوله ويستتر سور الخ) لا فرغ من بيان فساد
الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها والسور هو سور اللبن
الذي يقيه الشارب في الاذنه اوقى الطوض ثم استعمل لبقية الطعام وقوله اسم فاعل قياسي والنساق
حار مع قوله لا اختلافه بلعابه على ان يعتبر اى ولبابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة
وشكا مع قوله فسور ادى) انما كان طاهرا لان لعابه متولد من لحم طاهر وانما لا يترك كل كرامته بصر
(قوله ولو جنب) فان قيل ينبغي ان ينص سور الجنب على القول بنجاسة المستعمل لمعقود القرض بهذا
الشرب على الرابع قلنا المستعمل هو المشروب لا ما يلقى (قوله او كافر) لان نجاستهم اعتقادية لاحسية
لثبوتها على منى الله عليه وسلم ايهم من الميت في المستعمل فاده صاحب الجبر (قوله او امرأة) ولو خافنا
انفسا لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت اشرب وانا حائض فاقالته النبي
صلى الله عليه وسلم فضع فاده على موضع في قوله لم يكره) يفيد اطلاق الكراهة انها لغير عينية (قوله
لا استلذذ) هذا اذا كان احدهما اجنبيا من الاخر فلو كانت زوجته او ابنته لم يكره قال شيخنا وسندنا
منه كراهة الخلاق الا امره اذا وجد الخلو قرأه من همة اللذة ما رتب على ما لو كان ملقوبا له فكرهة التكبس
في الحسام اذا كان المكبس امره لا يلاو له او السعد ومثله كراهة الغمز للرجلين واليد من الامر (قوله
واستعمال ريق الغير) فربما كان التثليل به يتولد ما اذا استعمل رجل - ويرجل آخر ولمرأة سور امرأة
اخرى مع انه لا استلذذ قال لا تصارع على التثليل الاول هو التفاهر ولهذا والله اعلم اختصر عليه في التبر انتهى
او السعد (قوله وهو لا يجوز) يؤيد كراهة التبريم (قوله وما كرم لحم) يستثنى منه الابل والبق والحلابة
والدجاجة الخ لانه كافي الجبر فان سورهما مكره (قوله ومنه القرس في الاصح) وهو ظهر الرواية عن الامام
وهو قولهما وكراهة لحمه عند ملا حترامه لا كراهة لاجل نجاسته فلا يؤثر في كراهة سورده بغير غيره
اسم جنس كالحمار يرم الذر كذا لا يلقى (قوله ومثله ما لا دمه) اى سائل سواء كان يعيش في السماء وفي الغرض بصر
(قوله طاهر اللحم) محتمر ما باى من قوله وشارب شر الخ (قوله قيد للكل) اللادى وما كرم اللحم وما لا دمه
(قوله طاهر) اى في ذاته طهوراى مطهر لغيره من الاحداث والاختبات (قوله بلا كراهة) اى مطلقا ولو تنجس
لان التكره في سياق التي هم (قوله وسور خنزير) انما كان نجسا لقناسة عنه قوله تعالى اولم خنزير قاته
رجس والرجس النجس والنجس معاد اليه تقربه بغيره وقد رد الشارح لفظ سور اشارة الى ان لفظ خنزير بغيره فحصل
ان يكون بالطرف على ما فيه وهو لا يجوز فلا يزعم العطف على معمولي عاملين الاول من المعملين ادى والثاني
طاهر الاول معمول للاضافة على ما قيل والثاني معمول للمعة الذي هو سور فيكون خنزير معطوفا على ادى
وليس معطوفا على طاهر ويحتمل ان يكون جرما بالمخالف للحدوف باقائه بعد الخذف وهو ان جاز قيل
قالا لا ارفع على حذف المخالف واقامة المضاف اليه مقامه فهو من حلف الحمل (قوله واكل) سورده نجس
عندنا مما نابع ما على القول بنجاسة عنه فظاهروا ما على القول بالمحصر بظاهرة عنه فلان نجس لحمه ولعابه
متولد من لحمه ولا يلزم من طهارة عنه طهارة سورده لقناسة لحمه ولا يلزم من نجاسة سورده نجاسة عنه كذا
في الجبر (قوله وسباع بها تم) لثبته على الله عليه وسلم عن اكل كل ذى ناب من السباع والتفاهر كونه لقناسة
والمراد بالسباع نحو الاسد والفهد والخر (قوله قور وشربها) اما لم يكت قد مر ما ينقل عنه بلعابه ثم شرب لا يتنجس
وبصر بعضهم بشو ان تردد في فيه من البراق بحيث لو كان ذلك اللحم على طوب بصر هذا ذلك البراق طهره عند
الامام واى يوقف بسقط اعتبار الصب عنه لغيره وكذا لو اصاب عضو انجاسة فليس حتى يبق اثرها فانه
الصغير على ذى امة ثم صه حتى زال اثر طهرها خالها فالحمد في جميعه (قوله لا يستوجبه السبان) اى لا يسه
قوله فورا كل قارة) اما اذا علت نجسا حتى غلب طهره لم يسه سوردها (قوله مغفلن) وقيل تصف كذا ما يولى كل
والذى يتغير بجمع الاول بصر (قوله غفلان) اى غير محسوسة وقد ينسبط بالحليم وهي التي تاكل الحلة والنجاسات قاله

(ما يستعمل الطاهر والكل نجس بجمعه عليه)
(الاختلاف) كافي الابدان ونجسها لان
النجاسة لا يقدح في اكل اى (قوله) البعد
من البذر والى الوعد قد مره والى البعد
من البذر يستعمل بلعابه (قوله) انما
اى انما لا يخلط بلعابه (قوله) انما
بلعابه لا يخلط بالاربع الا لا يخلط
سورده للرجل القدر وهو في الاصح
وان استعمال ريق الغير في الاصح
(وما كرم لحم) ومنه القرس في الاصح
ومثله ما لا دمه (قوله) طاهر اللحم
(طاهر) لا يجوز بلا كراهة (قوله) شرب
وكل وسباع بها تم (قوله) شرب
(وما ربح بصر بغيره) لا يسه سورده
لا يستوجب السبان (قوله) فورا كل
سورده (قوله) غفلان

المتقدم كذا في البحر (قوله وهو من خصائص هذه الامة) فلم يكن مشروعا فيها وانما شرع رخصة لنا
والرخصة فيه من حيث الالة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي عمله الاقتصاد فيه على شرط الاعضاء
(قوله القصد) اي مطلقا ومنه قوله تعالى ولا تحموا الخبيث اي لا تقصدوا وقول الشاعر
فلا تدري اذا جئت ارضاها را بد الحيا رجا بلحي

بخلاف الخج فانه القصد الى معظم انتهى ابو السعود (قوله قصد صعيد) زيف بان القصد شرط لا ركن والحق
انه اسم لمسح اوجوهه وايدين على الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه الثانية كذا في البحر والصعيد فعل بمعنى
فاعل وهو ما صعد على وجه الارض مما يجوز به التيمم (قوله شرط القصد) هذا خلاف ما يفيد المصنف وان كان
هو الواقع (قوله اذا جئت) اي وذهب اثر القساوة منها (قوله كلامه المستعمل) اي في انها طاهرة وغير مطهرة
فتصور الصلاة عليها لطهارتها دون التيمم لعدم الطهورة (قوله واستعمال الخ) هو المسح على الوجه واليدين
(قوله اوحسنا) جواب عن سؤال حاصله انه يجوز التيمم على الحجر الاملس ولا استعمال فيه وحاصل الجواب
انه وجوب الاستعمال الحكمي بوضع اليدين عليه ونظيره ما في الشعر ان الاستعمال فيه حقيقي بذلك الوضع
لاحكامي وعليه فلا حاجة الى زيادة اوحسنا (قوله بقصة مخصوصة) المراد بها كيفية التيمم وهي
ان يضرب يديه على الارض ثم ينفضهما فيمسح بهما وجوهه بحيث لا يبقى منه شيء وان قل ثم يضرب يديه
ثانيا على الارض ثم ينفضهما فيمسح بهما كفيه وذراعيه كلها الى المرفقين كذا في المنز ولا وجه لتعدد
الحلي في المراد من ذلك بيان المعنى من صاحب المدار وهو ادري بالذي فيها ويكون بينا الحقيقة الكاملة
(قوله فانه لا يصح) لان الشرط في حق جواز الصلاة بنية عادية مقصورة لا يصح بدون طهارة والقسم يصح
بدونها (قوله والاستيعاب) اي التعميم بالمسح لاعضاءه وانما اعادة الكلام على ركنية الضربين لاجل ان يعطف
الاستيعاب عليهما (قوله الثانية) كقوله ان خرى الطهارة او استحباب الصلاة او عبادة مقصورة لا تصح بدون
طهارة ولا يصح بنية التيمم اذا كان لصلوة كما في نور الايضاح (قوله والمسح) هو حقيقة التيمم لا شرطه حلي
(قوله ثلاث اصابع فاكثر) فلو اس غير فيه وفيه وحيث نهر في البحر فلو مسح باصبع واحد وامسح
لا يجوز ولكو للمسح حق استوعبه (قوله والصعيد) هو جزء الحقيقة لا يتامس الوجه واليدين على الصعيد
وليس بشرط (قوله وقد الماء) اي مثلا وانما اقتصر عليه لان غالب التيمم يكون بسببه او المراد القصد الحقيقي
والحكمي (قوله وايقالهما واد بارهما) اي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفرغ (قوله وتسجدة)
التظاهر انها على صيغة ما ذكر في الوضوء والعلف بالواو لا يشيد ترتيبا فلا بد ان النتيجة تكون عند الضرب
(قوله وترتيب) كاذ كرفي القرء ان (قوله وولاء بكسر الواو ومسح التراب عقيب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
بالماء لا يجب المتقدم وهو المراد هنا فلذا اقتصرنا في البيان عليه (قوله وزاد ابن وهبان الاسلام) لكنه اسقط
كونه ثلاث اصابع وعدها سنة ايضا (قوله فزنده) ظاهر منبذ انه عدها سنة وهو قد ذكرها ثمانية زياده
الضرب والتعميم مع انه لا ينبغي ذكرها كالتعميم ركنية على ما قدمه وقد اسقط كونه ثلاث اصابع مع عده
اولا (قوله في بيت آخر) ليس من كلام ابن وهبان (قوله وغبرت شطريته الاول) يفهم منه انه انبى آخر
السطرين عن قلمه الاصيل وليس كذلك بل في التفرغ وقع في كل البيت ركنية الوضوء
وعذر شرط ضربتان وفيه الاسلام والمسح الصعيد الطهور

(قوله قتل) من الطويل كامله (قوله والاسلام) بالنقل محافظة على الوزن وهو مستند او شرط غير (قوله هذر)
بلا توين للون والعذر عدم وجود ان للماشقة اوحسنا كما في ابن النخعة (قوله ضرب) مسح ابن وهبان في عده
من الشرط كعد المسح وقد علمت انها ركان (قوله ونية) وقتها عند الضرب كما في نور الايضاح (قوله وتعميم)
هو الذي عبر عنه سابقا بالاستيعاب وهو من تمام الحقيقة وقد غفلوا عن الشرط انقطاع ما ينافيه من حيض
وقاس وزوال ما يمنع المسح على البشرة كتيمم (قوله وبن) اي اضرب الصعيد باطن اليدين فلو ضرب
بظاهرهما صح وانه العمل بالسنة (قوله وفرجن) ولو على حجر املس وقيل لهم التفرغ بعد دخول التراب اثناء
الاصابع فيبعد عملي على الحجر الاملس لان يقال ان الله اعتبر في الجنس انتهى حلي (قوله ونفض) اي نفض
الكفين من فواصق تين قدرا فثارت التراب بحر (قوله اقبل وتدبر) جزم قطع مفتوحة وهما السابغ والاشاع
(قوله)

فقدون خصائص هذه الامة بالارباب
(قوله القصد) اي مطلقا ومنه قوله تعالى ولا تحموا الخبيث اي لا تقصدوا وقول الشاعر
فلا تدري اذا جئت ارضاها را بد الحيا رجا بلحي
بخلاف الخج فانه القصد الى معظم انتهى ابو السعود (قوله قصد صعيد) زيف بان القصد شرط لا ركن والحق
انه اسم لمسح اوجوهه وايدين على الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه الثانية كذا في البحر والصعيد فعل بمعنى
فاعل وهو ما صعد على وجه الارض مما يجوز به التيمم (قوله شرط القصد) هذا خلاف ما يفيد المصنف وان كان
هو الواقع (قوله اذا جئت) اي وذهب اثر القساوة منها (قوله كلامه المستعمل) اي في انها طاهرة وغير مطهرة
فتصور الصلاة عليها لطهارتها دون التيمم لعدم الطهورة (قوله واستعمال الخ) هو المسح على الوجه واليدين
(قوله اوحسنا) جواب عن سؤال حاصله انه يجوز التيمم على الحجر الاملس ولا استعمال فيه وحاصل الجواب
انه وجوب الاستعمال الحكمي بوضع اليدين عليه ونظيره ما في الشعر ان الاستعمال فيه حقيقي بذلك الوضع
لاحكامي وعليه فلا حاجة الى زيادة اوحسنا (قوله بقصة مخصوصة) المراد بها كيفية التيمم وهي
ان يضرب يديه على الارض ثم ينفضهما فيمسح بهما وجوهه بحيث لا يبقى منه شيء وان قل ثم يضرب يديه
ثانيا على الارض ثم ينفضهما فيمسح بهما كفيه وذراعيه كلها الى المرفقين كذا في المنز ولا وجه لتعدد
الحلي في المراد من ذلك بيان المعنى من صاحب المدار وهو ادري بالذي فيها ويكون بينا الحقيقة الكاملة
(قوله فانه لا يصح) لان الشرط في حق جواز الصلاة بنية عادية مقصورة لا يصح بدون طهارة والقسم يصح
بدونها (قوله والاستيعاب) اي التعميم بالمسح لاعضاءه وانما اعادة الكلام على ركنية الضربين لاجل ان يعطف
الاستيعاب عليهما (قوله الثانية) كقوله ان خرى الطهارة او استحباب الصلاة او عبادة مقصورة لا تصح بدون
طهارة ولا يصح بنية التيمم اذا كان لصلوة كما في نور الايضاح (قوله والمسح) هو حقيقة التيمم لا شرطه حلي
(قوله ثلاث اصابع فاكثر) فلو اس غير فيه وفيه وحيث نهر في البحر فلو مسح باصبع واحد وامسح
لا يجوز ولكو للمسح حق استوعبه (قوله والصعيد) هو جزء الحقيقة لا يتامس الوجه واليدين على الصعيد
وليس بشرط (قوله وقد الماء) اي مثلا وانما اقتصر عليه لان غالب التيمم يكون بسببه او المراد القصد الحقيقي
والحكمي (قوله وايقالهما واد بارهما) اي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفرغ (قوله وتسجدة)
التظاهر انها على صيغة ما ذكر في الوضوء والعلف بالواو لا يشيد ترتيبا فلا بد ان النتيجة تكون عند الضرب
(قوله وترتيب) كاذ كرفي القرء ان (قوله وولاء بكسر الواو ومسح التراب عقيب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
بالماء لا يجب المتقدم وهو المراد هنا فلذا اقتصرنا في البيان عليه (قوله وزاد ابن وهبان الاسلام) لكنه اسقط
كونه ثلاث اصابع وعدها سنة ايضا (قوله فزنده) ظاهر منبذ انه عدها سنة وهو قد ذكرها ثمانية زياده
الضرب والتعميم مع انه لا ينبغي ذكرها كالتعميم ركنية على ما قدمه وقد اسقط كونه ثلاث اصابع مع عده
اولا (قوله في بيت آخر) ليس من كلام ابن وهبان (قوله وغبرت شطريته الاول) يفهم منه انه انبى آخر
السطرين عن قلمه الاصيل وليس كذلك بل في التفرغ وقع في كل البيت ركنية الوضوء
وعذر شرط ضربتان وفيه الاسلام والمسح الصعيد الطهور

(قوله من يجز) الجز على فوعين يجز من حيث الصورة والمقيع ويجز من حيث المقيع لاسيما حيث الصورة فالاول
اشد اليه بقوله من يجز بعده والشاف اشار اليه بقوله والمرض الخ (قوله مبتدا) المستند لفظ من فاعله لكن
لما كان الصلة والموصول كالشئ الواحد تسمع في اطلاق المبتدا عليها (قوله المطلق السكافي) اما القيد
وفي السكافي فبغزة الصدم ولو وجعا يكن لازالة الحدث اوازالة الصفة المانعة من نوعه لاغلاغل الشوب
وتيم للحدث عند عامة العلماء وان وضعا به في النص ابرأه وكان مسيئا كذا في البصريين انما في (قوله)
لصلة تقوت الى خلف) الكلام متعلق باستعمال كما في المقيع وذلك كالصلاوات الخمس فان خلفها تقوتها
والجمعة فان خلفها الظهر وما يقوت الى خلف كصلة الجنائز والعديد يتيم له ولومن غير هجر (قوله)
لبعده) الصغير يرجع الى من (قوله ولو لم يجر) لان الشرط هو العدم فانما تحقق جاز التيم نص عليه في الاسرار
وفي الثمانية قليل السفر وكثيره موته في التيم والصلاة على اقامة خارج المصر انما التيق بين القليل
والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والاضطرار والمسح على التلويح اهوى المحيط للمسافر بيطا جاريته ولن علم
ان لا يبعد الماء لان التراب شرع طهيرا سال علمه ولا تكره الجلبلة حال وجود الماء فكذلك حال عدمه
(قوله ميلا) تحقيقا في الطلب والين واللف باع والبيع اربعة اذرع والقرع ثلثة ايمال والميل
اربعة فراسخ (قوله اربعة الاف ذراع) في العين ومسكن وغيرهما تقدر بستة الاف ذراع وفيها
مشافة ثم رأت في الشربلة الترفيق بان براد الذراع ما فيه اصعب قائمة عند كل قبضة منه فيبلغ ذراعا
فمنها يذراع المسلة فلا خلاف حيث اه او السجود ولا يظهر هنا التوفيق مع قول الشارح وهو
اربع وعشرون اصبع (قوله وهي شعيرات) اي الاصبع مقدورها شعيرات يستشعرها ليطن الاخرى (قوله وهي ست
وقوله نظرا ليطن اي حال سككون الشعيرات موضوعة ظهر احداهما ليطن الاخرى (قوله وهي ست
شعيرات بطل) اي مقدور الشعيرات ان يلف الشعيرات شعيرات تحول البخل عليها ست مرات (قوله يستند) قيد
في اطلاق المصنف المرض فيقول ان اليد لا يبيع التيم ولا فرق في الاستداديين ان يستند بالقرع كالمطلوب
كما افاده بقوله ولو بقرع او لا استعمال باليدى وجازية التيم انما كان لا يجرد من موضعه ولا يقدري نفسه
وان وجد خادما كعبده وولده واجره ولا يجز به التيم انما كان كالمطلوب كذا في البصريين لو كان مصحفا يضاف
المرض جازية التيم فالاول للشارح ان يقول بصل او يستدوي (قوله اربعة) اي يطول والشارح ان الظفر
في الامتداد لا يمد امتدادا هرا (قوله بقلعة ظن) يرجع الى كل من يستدوي (قوله او قول حاذق مسلم)
يرجع اليها ايضا خرج غير الحاذق وغير المسلم فانه لا يعمل بقوله ما في الديانات (قوله ولو بقرع) متعلق
يستند فانه الحلي ولا مانع من تعاقبه بغيره ايضا لان العزل قد يكون سببا في الاستداد كما يكون سببا في الاستداد
اه (قوله ولو باير مثل) وقيل يجز به التيم قل الاجر او اكثر كما في العنصين وفي المتن مريض لم يكن اسد موضعي
الا يجر جازية التيم عند الامام قل الاجر او اكثر وقال لا يتيم اذا كان الاجر يوم درهم اه والظاهر عدم الجواز
اذا كان الاجر قليلا لا اذا كان كثيرا كذا في البصر وكلامه يعطى ان القليل اجر المثل واكثره ما زاد عليه نهر
(قوله لا يجب على احد الزوجين الخ) قال في البصران وجد غير خادما من لواء استعان به اياه ولو زوجة فظاهر
المذهب انه لا يتيم من غير خلاف بين الامام وصاحبه كما يفيد كلام البصير والسيد آخ وغيرهما
وفي العنصين ذكر الخلاف في ذلك وفيها اذا كان مريضا لا يقدر على الاستقبال او كان في مرضه فجأة ولا يقدر
على الصلوات عنه ووجد من يحول له او ما مسئلة الا يجي اذا وجد فاعلها بانه الجمعة والحج والخلف في ذلك
معرف فخذ لا يقتض ذلك عندنا ما يقتض بناء على ان القصد اربعة دوافع بعد كادرا او لا وكان حرام
الذين يجتازون قولهما اه (قوله وفي ملكه يجب) لان السيد لما كان عليه تعاهد العبد في مرضه كان على العبد
ان يعاهده كذلك بخلاف الزوجة فانها امرت لا يجب عليه ان يوشها لان يتعاهد بها في مرضها فانما
يشغل بالصلاة لا يجب عليها ذلك امرض فلا يبعد قدره ان يقبل افاده في البصر (قوله في الشائب) اي يقتل
سواء كان في المصر او خارجه وجوازه للحدث قول بعض المشايخ والعلم انه لا يجوز له التيم وذكر المصنف
في المصنف انه لا يصح شاع على انه مجرد دهره لا يصدق ذلك في الوضوء عادة اه مجرد ذكر الشربلة في شرح
فهر الابتهاج الجواز للحدث فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشترط ليل المساتين بعدم تحقق الاهلاك

من يجز من حيث الصورة والمقيع ويجز من حيث المقيع لاسيما حيث الصورة فالاول
اشد اليه بقوله من يجز بعده والشاف اشار اليه بقوله والمرض الخ (قوله مبتدا) المستند لفظ من فاعله لكن
لما كان الصلة والموصول كالشئ الواحد تسمع في اطلاق المبتدا عليها (قوله المطلق السكافي) اما القيد
وفي السكافي فبغزة الصدم ولو وجعا يكن لازالة الحدث اوازالة الصفة المانعة من نوعه لاغلاغل الشوب
وتيم للحدث عند عامة العلماء وان وضعا به في النص ابرأه وكان مسيئا كذا في البصريين انما في (قوله)
لصلة تقوت الى خلف) الكلام متعلق باستعمال كما في المقيع وذلك كالصلاوات الخمس فان خلفها تقوتها
والجمعة فان خلفها الظهر وما يقوت الى خلف كصلة الجنائز والعديد يتيم له ولومن غير هجر (قوله)
لبعده) الصغير يرجع الى من (قوله ولو لم يجر) لان الشرط هو العدم فانما تحقق جاز التيم نص عليه في الاسرار
وفي الثمانية قليل السفر وكثيره موته في التيم والصلاة على اقامة خارج المصر انما التيق بين القليل
والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والاضطرار والمسح على التلويح اهوى المحيط للمسافر بيطا جاريته ولن علم
ان لا يبعد الماء لان التراب شرع طهيرا سال علمه ولا تكره الجلبلة حال وجود الماء فكذلك حال عدمه
(قوله ميلا) تحقيقا في الطلب والين واللف باع والبيع اربعة اذرع والقرع ثلثة ايمال والميل
اربعة فراسخ (قوله اربعة الاف ذراع) في العين ومسكن وغيرهما تقدر بستة الاف ذراع وفيها
مشافة ثم رأت في الشربلة الترفيق بان براد الذراع ما فيه اصعب قائمة عند كل قبضة منه فيبلغ ذراعا
فمنها يذراع المسلة فلا خلاف حيث اه او السجود ولا يظهر هنا التوفيق مع قول الشارح وهو
اربع وعشرون اصبع (قوله وهي شعيرات) اي الاصبع مقدورها شعيرات يستشعرها ليطن الاخرى (قوله وهي ست
وقوله نظرا ليطن اي حال سككون الشعيرات موضوعة ظهر احداهما ليطن الاخرى (قوله وهي ست
شعيرات بطل) اي مقدور الشعيرات ان يلف الشعيرات شعيرات تحول البخل عليها ست مرات (قوله يستند) قيد
في اطلاق المصنف المرض فيقول ان اليد لا يبيع التيم ولا فرق في الاستداديين ان يستند بالقرع كالمطلوب
كما افاده بقوله ولو بقرع او لا استعمال باليدى وجازية التيم انما كان لا يجرد من موضعه ولا يقدري نفسه
وان وجد خادما كعبده وولده واجره ولا يجز به التيم انما كان كالمطلوب كذا في البصريين لو كان مصحفا يضاف
المرض جازية التيم فالاول للشارح ان يقول بصل او يستدوي (قوله اربعة) اي يطول والشارح ان الظفر
في الامتداد لا يمد امتدادا هرا (قوله بقلعة ظن) يرجع الى كل من يستدوي (قوله او قول حاذق مسلم)
يرجع اليها ايضا خرج غير الحاذق وغير المسلم فانه لا يعمل بقوله ما في الديانات (قوله ولو بقرع) متعلق
يستند فانه الحلي ولا مانع من تعاقبه بغيره ايضا لان العزل قد يكون سببا في الاستداد كما يكون سببا في الاستداد
اه (قوله ولو باير مثل) وقيل يجز به التيم قل الاجر او اكثر كما في العنصين وفي المتن مريض لم يكن اسد موضعي
الا يجر جازية التيم عند الامام قل الاجر او اكثر وقال لا يتيم اذا كان الاجر يوم درهم اه والظاهر عدم الجواز
اذا كان الاجر قليلا لا اذا كان كثيرا كذا في البصر وكلامه يعطى ان القليل اجر المثل واكثره ما زاد عليه نهر
(قوله لا يجب على احد الزوجين الخ) قال في البصران وجد غير خادما من لواء استعان به اياه ولو زوجة فظاهر
المذهب انه لا يتيم من غير خلاف بين الامام وصاحبه كما يفيد كلام البصير والسيد آخ وغيرهما
وفي العنصين ذكر الخلاف في ذلك وفيها اذا كان مريضا لا يقدر على الاستقبال او كان في مرضه فجأة ولا يقدر
على الصلوات عنه ووجد من يحول له او ما مسئلة الا يجي اذا وجد فاعلها بانه الجمعة والحج والخلف في ذلك
معرف فخذ لا يقتض ذلك عندنا ما يقتض بناء على ان القصد اربعة دوافع بعد كادرا او لا وكان حرام
الذين يجتازون قولهما اه (قوله وفي ملكه يجب) لان السيد لما كان عليه تعاهد العبد في مرضه كان على العبد
ان يعاهده كذلك بخلاف الزوجة فانها امرت لا يجب عليه ان يوشها لان يتعاهد بها في مرضها فانما
يشغل بالصلاة لا يجب عليها ذلك امرض فلا يبعد قدره ان يقبل افاده في البصر (قوله في الشائب) اي يقتل
سواء كان في المصر او خارجه وجوازه للحدث قول بعض المشايخ والعلم انه لا يجوز له التيم وذكر المصنف
في المصنف انه لا يصح شاع على انه مجرد دهره لا يصدق ذلك في الوضوء عادة اه مجرد ذكر الشربلة في شرح
فهر الابتهاج الجواز للحدث فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشترط ليل المساتين بعدم تحقق الاهلاك

[illegible]

(قوله بابر) اي ابر التل فيلزمه ولم يميز التيمم والا يابز اعادة تعمر (قوله لهذا لا عذر اكلمه) اي لاحدهما (قوله
حق لو تيمم) لا يظهر التفرع (قوله ثم من الخ) اي والحال ان التيمم لم ينتقض بنقص وضوء بل حضر الماء
بعد ان تحقق المرض للميع للتيمم واما اذا انقضض للميع وتحقق المرض للميع فظهر ان التيمم الاول باطل
وقد يقال ان ذلك لا يبرر ليرد انما استجيب معه صيب آخر (قوله لم يصل بذلك) اي التيمم الذي كان
(قوله لان اختلاف اسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من البعد والمرض وشوف
العدو والهلع وشدة الحاجة (قوله يمنع الاحتجاب) اي الاكتفاء (قوله مستوعبا) اي يتيم بما مستوعبا
نحو مسحة لمصدور محدوف وهو اول من جملة سالاه يدل على انه وكن وهو كذلك بخلاف الحالية تبدل
على الشرط لان الاحوال شروط على ما عرف به (قوله وجهه) فيصح ثقت الحاسبين وغرق العينين
ولا يجب عليه مسح للعبة ولا الميرة كالتي للجرع من السراج ومع العذار شرط على ما سأل عن اعصابنا
والناس منه فانلون (قوله او تيمم في التماسوس الوتره) عبره كسرف للضرر واما الوتره فهي الحجاب بين الخضرين
ويبرز مصحبا ايضا (قوله لا يميز) التزم الاستيعاب في الاصل فلو لم يفرق بين الخضرين (قوله وفيه) عطف جالوا دون
ثم اشارة الى ان التيمم بشرطه كما هو بالحكم في البداهة كالموضوء (قوله والسوداء) مقصوده به صواب
خلاف تعبيره سائب التيمم بالشرط فسبق الخ (قوله او يصرحك) عبره التصديق لا يكفي فلا بد من تعينه لانه انما
اكتفى بالتصديق في الموضوع لمران الماء بخلاف التراب (قوله فيمسحه) اي المرفق المقصود من الرقعة (قوله
الافحاح) اي من الرقعة فلو كان القطع فوق الرقعة لا يجب اتصافا به (قوله بضرعين) متعلق بتمم او مستوعبا
(قوله ولومن غيره) خلاصه غيره فيمنه يوقى هوبلا كذا في التبر وتظايرها انما يكفي من الغيضر بئان وهو
خلاف ما يأتي عن التمسك (قوله او ما يقوم مقامهما) اعلم انه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب
والله كوفي الا في الوضع دون الضرب فذهب ابن شجاع ان الضرب ركن ولو احدث بعد الضرب او يوقى بعده
لا يبرر يقول الا بصحاح ليس الضرب بركن فلو احدث بعد الضرب او يوقى بعده يجزى بكن اخذ الماء فحدث
او يوقى بعده ما كان النقص او يوقى يتقضى التفرع عدم اعتبار ضربه بالارض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به
المسح في الكتاب ليس شرعا لانه تعالى في جميعها اصعبا من المسح وهو الوجه حكيم ويحصل قوة عليه الصلاة
والسلام التيمم شر بئان ما على ارادة الا من للمسح كذا فينا اياه خرج مخرج الغالب كذا في الصريح فاشار
الشراح بقوة او ما يقوم مقامهما الى اعتبار ما له الكمال (قوله لو تركه راسه) اي مع وجهه وكذا يقال
في قوله او ادخلنا المعبره في التيمم لوجهه لا لقراس (قوله في موضع الفبار) تازعه تركه وادخل (قوله الشرط
وجود الفعل منه) اهم من ان يكون مسحا او ضربا بالارض كالتي الصري في هذا الايدل على ركنية الضرب في اما
هو او ما يقوم مقامه من يترك الراس او ادخله في موضع الفبار وفيه انهم اكتفوا بتمم القربة ولا دخل منه (قوله
ولو جاب) لحدث حار من سائرنا عليه الصلاة والسلام ادم امر ما التيمم وهو جنب فتركه السنة كذا في التبر (قوله
طهرت بعد ما شال) الا اذا طهرت دون الصلاة فلا يصل قربة وان اعتقدت خطا عن التيمم نهر والمادة صداقة
بان تكون اكثر من مرة لتمامها او ما دونها حتى وفي كلام التبر قصور لان المراد التيمم لما عزم من القربان الصلاة
وغيره واما بين حكمه فيما وصل اليها تهاصلي وتصور ولا يترك بها زوجها استسما في الكل فلا تنبيه العادة
انما يشهد بالتفريق القران مثل ما قبل هنا قال في القضاء (قوله او تيمم) قال في التبر للمناض والتقصا
مطغان باغثب اي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التعمين بين الحدثين والنجاسة في الصبح حق لو تيمم المنب يريد
الرضاء وبرز اوضح انتهى من التعمين اه اوالهود (قوله عظمير) متعلق بتمم ويجوز ان يتعلق بوجوه التيمم
وهو بظهر دون ظاهر ليعرض الارض النضرة اذا سقطت وذهب ابر القصة انها لان الخلفا مقفل لا يستأصل
وقليلها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز ان يمتدح القليل مانعا في شئ دون شئ (قوله من جنس الارض) دخل
فيه الحجر والجبن والنبوة والكحل والزرنيخ والمقرة والكبريت وفي الخ الجبل روان وان اقتضى على الجواز
كافي التيمم واليا فتهت والزرنيخ وجرم والنبوة والحق والجبن والسجدة والابرة المشوى كذا في التبر
ونحوه لا يفتقر الى الجاهل المحقق من الرمل والحاء في ادل كمالا لا يمنع ولا يقرم وجنس الارض جاز عليه
التيمم والا فلا (قوله وان لم يكن عليه نفع) اي غبار وهو وصل بانه (قوله لم يترجى الى مشربة ثالثة للقتل)

قوله بابر اي ابر التل فيلزمه ولم يميز التيمم والا يابز اعادة تعمر
قوله لهذا لا عذر اكلمه اي لاحدهما
قوله حق لو تيمم لا يظهر التفرع
قوله ثم من الخ اي والحال ان التيمم لم ينتقض بنقص وضوء بل حضر الماء
بعد ان تحقق المرض للميع للتيمم
قوله واما اذا انقضض للميع وتحقق المرض للميع فظهر ان التيمم الاول باطل
وقد يقال ان ذلك لا يبرر ليرد انما استجيب معه صيب آخر
قوله لم يصل بذلك اي التيمم الذي كان
قوله لان اختلاف اسباب الرخصة الخ الرخصة هنا التيمم واسبابها ما تقدم من البعد والمرض وشوف
العدو والهلع وشدة الحاجة
قوله يمنع الاحتجاب اي الاكتفاء
قوله مستوعبا اي يتيم بما مستوعبا
نحو مسحة لمصدور محدوف وهو اول من جملة سالاه يدل على انه وكن وهو كذلك بخلاف الحالية تبدل
على الشرط لان الاحوال شروط على ما عرف به
قوله وجهه فيصح ثقت الحاسبين وغرق العينين
ولا يجب عليه مسح للعبة ولا الميرة كالتي للجرع من السراج ومع العذار شرط على ما سأل عن اعصابنا
والناس منه فانلون
قوله او تيمم في التماسوس الوتره عبره كسرف للضرر واما الوتره فهي الحجاب بين الخضرين
ويبرز مصحبا ايضا
قوله لا يميز التزم الاستيعاب في الاصل فلو لم يفرق بين الخضرين
قوله وفيه عطف جالوا دون
ثم اشارة الى ان التيمم بشرطه كما هو بالحكم في البداهة كالموضوء
قوله والسوداء مقصوده به صواب
خلاف تعبيره سائب التيمم بالشرط فسبق الخ
قوله او يصرحك عبره التصديق لا يكفي فلا بد من تعينه لانه انما
اكتفى بالتصديق في الموضوع لمران الماء بخلاف التراب
قوله فيمسحه اي المرفق المقصود من الرقعة
قوله الافحاح اي من الرقعة فلو كان القطع فوق الرقعة لا يجب اتصافا به
قوله بضرعين متعلق بتمم او مستوعبا
قوله ولومن غيره خلاصه غيره فيمنه يوقى هوبلا كذا في التبر وتظايرها انما يكفي من الغيضر بئان وهو
خلاف ما يأتي عن التمسك
قوله او ما يقوم مقامهما اعلم انه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب
والله كوفي الا في الوضع دون الضرب فذهب ابن شجاع ان الضرب ركن ولو احدث بعد الضرب او يوقى بعده
لا يبرر يقول الا بصحاح ليس الضرب بركن فلو احدث بعد الضرب او يوقى بعده يجزى بكن اخذ الماء فحدث
او يوقى بعده ما كان النقص او يوقى يتقضى التفرع عدم اعتبار ضربه بالارض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به
المسح في الكتاب ليس شرعا لانه تعالى في جميعها اصعبا من المسح وهو الوجه حكيم ويحصل قوة عليه الصلاة
والسلام التيمم شر بئان ما على ارادة الا من للمسح كذا فينا اياه خرج مخرج الغالب كذا في الصريح فاشار
الشراح بقوة او ما يقوم مقامهما الى اعتبار ما له الكمال
قوله لو تركه راسه اي مع وجهه وكذا يقال
في قوله او ادخلنا المعبره في التيمم لوجهه لا لقراس
قوله في موضع الفبار تازعه تركه وادخل
قوله الشرط وجود الفعل منه اهم من ان يكون مسحا او ضربا بالارض كالتي الصري في هذا الايدل على ركنية الضرب في اما
هو او ما يقوم مقامه من يترك الراس او ادخله في موضع الفبار وفيه انهم اكتفوا بتمم القربة ولا دخل منه
قوله ولو جاب لحدث حار من سائرنا عليه الصلاة والسلام ادم امر ما التيمم وهو جنب فتركه السنة كذا في التبر
قوله طهرت بعد ما شال الا اذا طهرت دون الصلاة فلا يصل قربة وان اعتقدت خطا عن التيمم نهر والمادة صداقة
بان تكون اكثر من مرة لتمامها او ما دونها حتى وفي كلام التبر قصور لان المراد التيمم لما عزم من القربان الصلاة
وغيره واما بين حكمه فيما وصل اليها تهاصلي وتصور ولا يترك بها زوجها استسما في الكل فلا تنبيه العادة
انما يشهد بالتفريق القران مثل ما قبل هنا قال في القضاء
قوله او تيمم قال في التبر للمناض والتقصا
مطغان باغثب اي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التعمين بين الحدثين والنجاسة في الصبح حق لو تيمم المنب يريد
الرضاء وبرز اوضح انتهى من التعمين اه اوالهود
قوله عظمير متعلق بتمم ويجوز ان يتعلق بوجوه التيمم
وهو بظهر دون ظاهر ليعرض الارض النضرة اذا سقطت وذهب ابر القصة انها لان الخلفا مقفل لا يستأصل
وقليلها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز ان يمتدح القليل مانعا في شئ دون شئ
قوله من جنس الارض دخل فيه الحجر والجبن والنبوة والكحل والزرنيخ والمقرة والكبريت وفي الخ الجبل روان وان اقتضى على الجواز
كافي التيمم واليا فتهت والزرنيخ وجرم والنبوة والحق والجبن والسجدة والابرة المشوى كذا في التبر
ونحوه لا يفتقر الى الجاهل المحقق من الرمل والحاء في ادل كمالا لا يمنع ولا يقرم وجنس الارض جاز عليه
التيمم والا فلا
قوله وان لم يكن عليه نفع اي غبار وهو وصل بانه
قوله لم يترجى الى مشربة ثالثة للقتل

(قوله قلت) تأيد له صاحب التبر (قوله ليس بشئ) يجعل في دخول المصدا على أنه جنب فلا ينافي ما في المختص
 (قوله لا) أي دخول المصدا ومن المصنف وأفراد الضمير باعتبار المدكور (قوله ليس بعبادة) يخالف قولها
 أي والتيمم مع وجود الماء لا يجوز إلا للعبادة قالني يخالف قولها وهو مردود بما في (قوله لكن في العبادة) من أن
 استدل على ما يقامه من كلام المتن من أن كل عبادة لا يخالف قولها لا يتيمم لها (قوله المختار جواز
 لصحة التلاوة) أي وهي مما يشترط له العبادة ولا يخالف قولها قال الحلي وهو يقتل ضيق مصادم
 للمساعدة لأن صحة التلاوة لا تقتل إلا بالطهارة وتفتقر إلى خلف (قوله لكن شيء) أي في الفروع لا ياتيه
 حلي (قوله يتعمده) أي تقتضي جواز التيمم لصحة الصلاة مع وجود الماء بأمر فلا يصح في المفسر
 حال الخطأ بمقتضى التفصيل ذكره للمفسر في مفسرنا عند عدم الماء والقرض هناك الماء موجود له وإن
 خسر بان الماء إذا كان معدوماً لا يوجب التقيد بالشر (قوله رأيت في التسمية) أي شرعة الإسلام العلامة
 في تكرار الضمير (قوله وشروعها) قلت قد رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده (قوله وإن لم تجز
 الصلاة) وذلك لأن شرط صحتها التيمم أن يشي عبادة مقصودة لا تقتل إلا بالطهارة وهذه الأشياء قد فيها
 الأمران لو أحدهما (قوله أنه يجوز) بدل من الضابط (قوله فلا يجزئ) أي التيمم سواء كان عن حدث أصغر
 أو أكبر (قوله كالأول) أي ما يشترطه الطهارة فيتم له مع وجود الماء (قوله فكأنما) وهو ما يشترطه الطهارة
 (قوله في دخول مفسر) الخالم تجز الصلاة لأنه إن كان عن حدث أصغر فقد الأمران كونه عبادة مقصودة
 وتكون تلك العبادة لا تقتل بدون طهارة وإن كان عن حدث أكبر فلا حول (قوله وأما قرآنك) حلي
 عن حدث فقد الثاني ولا يراد للجنب لأنه إذا تم لها جازبه الصلاة كالأول (قوله أوسمه) أي تجز الصلاة به لقدر
 كونه عبادة مقصودة سواء كان عن حدث أصغر الأكبر (قوله أو كآبانه) الخالم تجز الصلاة به لقدر كونه عبادة
 كافي ليس هذا أن كتب وأصح في يد أمانا أن كتب وأصح في يد على الأرض فتقدم الأمران حلي (قوله
 أو عليه) لأنه إن كان التيمم له عن حدث تقدم محضها به لقدر الثاني وإن كان عن جنابة فإن كان بعد كفة
 كفة فلقدر الثاني أيضاً إذا كان التعليم أكثر من الكلمة كن من باب التسمية وأذ تيمم عن جنابة لها
 حصص به الصلاة (قوله أو ياديه) العلة في عدم حصص الصلاة بالتيمم لها عند الثاني وكذا يقال في الثلاثة
 بعده (قوله أو أذان) العلة في عدم الحصص به إن كان عن جنابة فقد الأول وإن كان عن حدث أصغر فقد الأمرين
 (قوله أو أمانة) العلة فقد الأول سواء كان التيمم عن حدث أصغر أو أكبر أه حلي (قوله أو إسلام) جرى فيه
 على مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى فيسأل بصحة في ذاته وصحة الصلاة ولما أوجب في عهد وجهما الله
 تعالى فلا يعتبر أنه أصلاً لعدم حصص التيمم من الكافر قال في إمداد الفتاح قال أبو يوسف تضع صلاته بيمينه
 تدخله في الإسلام لأنه نوى قرينة مقصودة تضع منه في الحال فيضع يمينه إذ الإسلام رأس اقرب واعتبار
 ما رواه بخلاف تيمم الكافر الصلاة لعدم حصص التيمم في الحال ولم يعتبره الإمام ومحمد لإسلامه والإمام حلي
 وفيه أنه سبب لا يصح قول الشارح بعدم تجز الصلاة به بالظن لإسلامه بخصوصه لأن ما يوجب تجز الصلاة
 به وإن كان في الأمران عدم حصص الصلاة متفق عليه وأبو يوسف قال قال بصحة التلاوة مع عدم (قوله بخلاف
 صلاة جنازة) أي فإن الصلاة تصح فيها إذا كان عند قتله أو إماماً إذا تم لها عند وجود الماء فلا تصح الصلاة
 ولا صلاة جنازة أخرى إذا كان فيها ما قاله في بيع الطهارة فأما ما عليه (قوله أو بعده تلاوة) تخص الصلاة بالتيمم
 لها عند عدم الماء ما عند وجوده فلا يصح التيمم لها ما علمت من أنها تقوت إلى بدل (قوله وظاهره) أي ظاهر
 ما في الفتاوى (قوله أنه يجوز فعل ذلك) أي التيمم لصحة التلاوة (قوله تتألم) أي تألم منه فوجدنا جميعاً أنه
 حلي أقول إن كان مراد الشارح جواز التيمم له مع وجود الماء فمصدق عليه وإن كان المراد أنه عند عدم
 الماء فالجواب أن ذلك فلا وجه لقوله قلت الخ (قوله ولو قرأ) أنه فرض على تقوت الصلاة بقوله (قوله أنها) أي
 هذه المذكورة التي لا بد من فعلها في الأوقات والوترات فمصدق عليه (قوله لا ينافي) أي لا ينافي ما في الأصل مذهب
 زفر ما على المذهب فالتنزه راجل قلت الظاهر خلاف صورة أصل معنى والأول أن يقال إنها تقوت إلى ما يقوم
 مقامها مع غيرها (قوله وقيل تيمم تقوت الوقت) هو كافي التقية رواية عن شاذان راجع عليه أنه لو كان في سطح
 ليلا في بيته ما ملكه يخاف في الظلمة إذا دخل البيت تيمم أن خاف فوت الوقت وكذا الخوف من النبي أو غيره أو الماء

قلت في المتن وشروعها جميعاً لدخول
 مسجد من مسجد مع وجود الماء ليس
 شؤناً وهو عدم الإكراه في التيمم بخلاف
 قولنا لكن في العبادة لأن التيمم
 جواز مع الماء لا المصدا في بيت النعمة
 قيد بالشر لا المصدا في البيت ظاهر
 وشروعها جميعاً كلام الجوزي في التيمم
 الزاوية جواز تسع من تسع الأقسام
 في الصلاة قلت بل لا يشترط في الصلاة
 من الشائبة أنه يجوز لكل المصدا في البيت
 له ولو مع وجود الماء ما لا يشترط في الصلاة
 قد لا تكون في مسجد من تسع الأقسام
 المصدا في البيت ولو لم يكن في مسجد
 فكان ينافي قول من مقتضى إمامه مرض
 أو قرآنه أو إزاره في جواز الإسلام ولو لم
 أن عليه أو إزاره أو أمانة الصلاة بخلاف
 أو دون سبب أو أن الصلاة عند الصلاة
 أو دونه لم تجز الصلاة تلاوة أو تيمم
 صلاة جنازة أو غيرها من غير الصلاة
 صلاة الجنازة الرمي قلت وظاهره أنه يجوز
 في ذلك حال (لا) التيمم (الوقت) جاز
 وقت ولو لم يقرأ أو قال أو نزل
 يتيمم لغو الوقت

فان حرمة مال المسلم بحكمة نفسه والضرر في النفس مسقط كذا في المال بحر وامأ في ثمانية فالوجه ظاهر
 (قوله واما العطش) بمقابل هذا وفيه معلوم المقام تقدر هذا الحكم البحر واما الخ (قوله اياه لنفسه) اي
 وهو م على حفظ المال (قوله وقبل طلبه) المصنف في ذاته يستعمل ان يكون من احسانه المصدر الى فاعله
 اولى مقعوله وتقدير الناس المايين الاول (قوله اي ظاهر الزاوية) دفع به فوه بمعت (قوله من اصحابنا)
 اي الثلاثة وقال الحسن لا يجب السؤال لان فيه فذلة وفيه بعض مخرج والتجيم شرع لدفع المخرج كما
 في البحر (قوله لانه مبدول عادة) فاقطع فيه خسة وليس في سؤال محتاج اليه فذلة فقد سأل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بعض حواييه من غيره اه بحر (قوله وعلمه) اي على وجوب طلب الماء لذله (قوله فغيب
 طلب الدلو وارشاء) بجاء انه لا يجري فيها بطل والرشاء بوزن كتاب الجبل كما في القضاء وس (قوله وكذا
 الانتظار) اي يجب وقيل يستحب (قوله ولو كان في الصلاة الخ) قال في التهر فان كان في الصلاة وغاب على
 ظنه الاعطاء فطلب فان لم يدره في تحية فلو اغتاها من سأل فان اعطاه استأنف والا تمت اه (قوله لكن
 في التمهني) بمقابل ظاهر الرواية الذي في المصنف وماله التفسير كما في عن الرافعي (قوله والمصنوع)
 لوحظه وقال فاقد ليعلم المريض اوبسهم في المصنوع ويراد به المصنوع ليشبه ولا يصحبه مقبلا لكان اولى
 (قوله ولا يمكنه اخرج مظهر) اما اذا انكاه بقدر الارض والحائط بشئ يستخرج المظهر ويصلي بالاجزاء
 كذا في الخلاصة وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير وهو ارض الغير ارضه بغير اذنه (قوله يخرجه اعمده)
 ويحرم عليه الصلاة كائنه التوروي مذهبا لا الامام كذا في الخ (قوله فتركه وسجد) ولا يقره كافي اي السجود
 وسواء كان حذوه كبرا وصغر (قوله ان وجد مكانا يابسا) اي من القبلة التي فيه اى ولو اخرج الطاهر
 البصر ولو وجد ما اهر ايسطه للصلوة يعني الصلاة عليه (قوله كالصوم) التشبيه في التشبه وفي مطلق وجوب
 الاعداء وذلك فيما اذا دخل المسافر فاقامته بعد ما اكمل في يوم رمضان اوبسده ما فات وقت التنية
 فانه يجب عليه الاساس ليشبه باله ثمانين تحجب عليه الاعداء (قوله اذا كان وجهه جراحة) اما اذا كان
 وجهه سليما مسح على التراب ومسح الاثل وجهه وذراعيه بالارض ولا يترك الصلاة ومسح الاقطع ما بقي
 من المفروض كشدله وسطحان بخلاف الاقطع على المفروض (قوله ولا يتيم) من مصنف الخاص واقتضاه
 دفع التورم قصر الطهارة على الثانية (قوله ويجزا) اي بقول المصنف يصلي بغير طهارة (قوله غير مكفر)
 موضوع المسئلة بقيد التنديد بالضرورة (قوله وقدم) اي في اول كتاب الطهارة (قوله اعادة) لان العجز
 انما تحقق بضع العباد وصنع العباد لا يؤثر في ما قاط حق الله تعالى عندية (قوله والا) صادق بحسبه
 في القصة مع احكامها حكم المصير فالاول ان يقول ان تحيا اعادة والا لوجهه كافي الهندية اي انفس عذر
 السفر الى العجز الحقيقي والعالم في السفر عدم الماء متحقق العدم من كل وجه كذا في محيط الرخصي (قوله
 ان في السفر نعم والا) ان كان هذا الموضع مقروضا عند وجود الماء فالق التي سقطت فان كان عند عده ما فالحق
 الشورت مطلقا حاله الحلي (قوله الجبل) اي الموقوف الذي يوضع على السبل اي الطرق للشرب لا يمنع التيم لانه
 عادم المالحطه وشرا (قوله ما لم يكن كثيرا الخ) محل ذلك عند عدم التيقن بانه لشرب اما اذا يقن انه لشرب
 فيصير الموضع لان شرط الواقف كس النسخ (قوله وشرب ما للوضوء) ظاهره وان لم يكن للوضوء وفيه انه
 يلزم مخالفة شرط الواقف (قوله الخجب اولى بمباح من حائض) وذلك لاسكان تيم بالارتباب واقتداء به واقتداء
 المقيم بالمظهر افضل من عكسه م درم ثمانية هنا وهو مقروض فيها اذا كان الماء يكتفي للفعل اما اذا كان
 لا يكتفي للوضوء فالحديث مجرى من الباقي تاثيرا (قوله ويحدث) اي حذاه فراق لونه عليه لان الجفنة
 اشد قازا لهما ولم ينتج على الخجب اشياء لا تنتج على الخحدث (قوله ويثبت) لول اوليته عليه بسبب انه
 يردى ما كلف به من صلاة فترأف فاحسانا له كمن الميت وتفسيره بالي قيد جواز التيم للجب (قوله
 فهو اولى به) اي اسحق به فيقدم في غيره كونه المالك (قوله يفتي صرفه لميت) اهل وجهه الاسراع بغيره
 المطلوب ولانه لا يمكنه التصصيل بخلاف الحلي ولان الماحضة من الميت في نصه لاساق بخلاف الباقي وكيفية
 صرفه ان تبرع بالثوب به وفيه انه حديث كان لا يشترط يفتي صرفه لميت فالحال اولى وقد علمت ان الخجب
 اولى به (قوله جائز جاعة من محل واحد) وذلك لان التراب لا يوجب بالاعتمال والواقف خلق يديه حتى

واما العطش فغيب على انما هو شرقي
 ايضا في قوله احيا طهارة وانما يشترط
 فذ معة عشر موعدا كقوله في الاشياء
 (قوله بل طلبه) المالك لا يتيم على الظاهر اي
 غايه لربوا من اصحابنا لا يبدل عليه
 كما في الصبر من المبدول وعليه فيسب طلب
 الدول وان شاذنا الاستتار لولاه حتى
 استحق وان خرج الوقت وكان في اعلاء
 ان طس من الاعطاء قطع ان طس اعطاء
 في التمهني عن العجز ان طس اعطاء
 في الاموال لا ترجع الطلب الى الاموال
 (قوله) الله والقراب (الغوبورين) ان طس
 في مكان ليس ولا يمكنه اخرج مظهر
 العجز من امرض (قوله فتركه وسجد)
 فينبى بالمصلي وجوب تركه وسجده
 وجد مكانا يابسا الاوى فاقامته
 كالصوم (قوله) وفيه اي
 الامام كافي القضي اذا كان وجهه جراحة
 البدن والرجل ان طس وجوهه على
 يصلي بغير طهارة (قوله) وفيه اي
 الاصح انما هو ان طس وجوهه وسبي
 غير مكفر (قوله) على المصير
 المصير اولى بالرجل والاولى بالرجل
 في المصير اولى بالرجل والاولى بالرجل
 التلاوة لا يفتح عليهم ما لم يكن
 في التلاوة لا يفتح عليهم ما لم يكن
 ان للوضوء ايضا وشرب ما للوضوء
 اولى بغيره من حائض وسجده
 ولولا عدمه فهو اولى ولو شرب ما
 صر في الجفنة من جاعة من محل واحد

لوتجميع ما على يادى التجميع يجوز عليه التيميم (قوله ولا يضاف العيش) اما عند حقه فيجوز التيميم وان لم يقطعه لاستئصال الماء بحاجته الأصلية (قوله بما يقبله) أى بشئ يقبله أو يساويه كما ورد ونحوه (قوله أوجبه) ينفع الهاء كافى القاموس (قوله على وجه من الرجوع) أصل العبارة لئلا يفسد التيميم وهو صاحب الهداية والزيد لكن لم يقيد الله بهذا القيد فاعترض بأنه لم يرد ذكره بشئ المثل إذا كان لغيره فإذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيميم وأوجب الكمال بأن الرجوع في الهبة مكروه فحرمها وهو ما عاب القدم شرعا فيعتبر الماء معدوما في حقه وان قدر عليه بالرجوع اه قلت وعدم التقيد أولى لأنه إذا كان يجمعه هذا الوجه لاتعود عليه فائدة فلاولى ان يفتتح به لنفسه (قوله ولو غسلا) تقويم للأصل أى أصل التيميم اعلم ان كل ما تنقض الفسل تنقض الوضوء كالمنى وليس كل ما تنقض الوضوء تنقض الفسل فكان ناقض الفسل اخص من ناقض الوضوء حيث لا يشعل الا مثل المنى وناقض الوضوء اعم حيث يشعل مثل المنى ويريد عليه بمثل النماز الجنبى فالتعريف ناقض الوضوء وما اولى التعريف ناقض الأصل قرره صاحب الجمر وغسلا فصل التيميم مطلقا سواء كان من حدث اصغر او اكبر ينتقض بناقض الوضوء مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وحده او ناقض الوضوء وانفسل ثم اذا انتقض التيميم بناقض الفسل ينتقض باعتبار الجنبية فيصير جنبا لحدث سواء كان ذلك التيميم من حدث اصغر او اكبر وان انتقض بناقض الوضوء كالأول ينتقض باعتبار الحدث فيصير حدثا لا جنبا اه حلي محضرا وعند التأمل يظهر تصويب ما اهل المصنف لأن من عبر بناقض الوضوء بفيدان تيم الفسل ينتقض بناقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وفى قوله فيصير جنبا لا يحدثنا نظرا لأنه متى ما راجعنا صار حدثا لأن ناقض الأكبر ينتقض الأصغر وقوله سواء كان ذلك التيميم من حدث اصغر او اكبر ان كان من حدث اصغر ينتقض بناقض الوضوء ومن المعلوم ان ناقض الفسل ناقض للوضوء فيدخل فيه وان التيميم ان كان من جنابة تنقض بناقض أصله وهو الفسل وسكت عما اذا ادى الى هذه الصورة بناقض الوضوء وهو محتمل لوجهين الاول انه لا ينتقض اصلا والثاني انه لا ينتقض من جهة الجنابة وينتقض من جهة الحدث وهذا هو المأخذ اذا علمت استحالة المصنف للوجهين فلا وجه لشرع التيميم هذه المسئلة على ما قبلها والاولى الانسان بالواو اياه الملقى وفيه ان المصنف شامل لما اذا تيميم عن الاصلين معانم احدث حدثا اصغرا فانه ينتقض باعتبار احد الاصلين وهو الاصغر وهو عين التفرع فليأمل (قوله فيوضا) أى حيث وجد ما كائنا للوضوء فقط ولو مرة (قوله وينزع خفيه) يعنى وقد لبسهما على طهارة كاملة قبل ان يجنب كائى تصويرا زائلى عند قول الكثرى باب المسح لا جنبا وانما ينزع خفيه لان الجنابة لا يمنعها الخلف كما ساقى في باب المسح على الخفين اه حلي (قوله ثم بعده) أى بعد الوضوء المفهوم من يوضا (قوله بمسح عليه) الا باليساق عليه ما وان كانت ارادة الخلف ظاهرة (قوله ما لم يبرأ الماء) غاية لقوله بمسح واداء الماء السكافى للفصل فانه اذا مر به انتقض تيممه للجنابة ثم اذا تجاوزه تيمم للجنابة انتقض الاولى برؤية الماء السكافى فاذا احدث حدثا اصغرا وجد ما بكتفيه للوضوء فانه لا يمسح بل ينزع ويفسل قدميه لان الجنابة قد حلتهما ثم يلبس الخفين ويمسح اذا احدث (قوله لمع في عبارة صدر والترسية الخ) أى في اول باب التيميم منه حيث قال اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب الوضوء يجب عليه الوضوء أى اذا وجد الحدث بعد التيميم للجنابة كائى عليه القهس ستاقى وظاهر هذا انه اذا وجد حدث التيميم المذكور ما يكتفى للوضوء لا ينشأ به الاستغناء بهذا التيميم عنه وانما يستعمله اذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح عبارة القهس ستاقى حيث قال الجنب ان كان له ما يكتفى لبعض اعضائه او للوضوء يتيمم ويجب عليه صرعه اليه الا اذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فانه يجب عليه الوضوء حيث لا يقدر على ماء كاف (قوله ان مع الصبر يسرا) أى عند الصبر والصبر والبعدية ظاهرة وانما ادى مع اشارة الى قربهما وتلازمهما حتى كاتهما مقداران وفيه التبشير للصبرين (قوله وقدرة ماء) كذا فى بعض نسخ المصنف وفى نسخة وقدرة على ماء كاف وكسب عليها المصنف في شرحه والتعريف بالقدرة الاولى من التعريف بالقدرة لان الرقعة لا تعتبر الا مع القدرة وثبت التيميم لرد اولى من فاته يتيمم مرة فاما لا يزال المانع يطل تيممه لقدرته وان برأى المانع واستبرأ بالقدرة على الوضوء السائى

حلية جواز تيميم من معدوم زهر ولا يخاف
العيش ان يقطعه بانفسل او يجمعه على
وجهين الرجوع (قوله ناقض الأصل)
ولو غسلا فلو تيمم بالجنابة ثم احدث حدثا
بعد الا جنبا فنشأ وينزع خفيه ثم بعد
جميع عليه ما لم يبرأ الماء في عبارة صدر
التيميم (قوله على ماء) فاقه

على ماء كاف حيث لا ينتقض عليه هو المختار اذا كان على جنبه ثم اوعى شاطئ ثم لا يعلم به المراد باننا
من نام على صفة لا توجب النقض اركان تيممه عن جنبه فانه لا ينتقض بالتوم بغير وغيره (قوله ولو اياح)
اشابه الى ان الوجود الواقع في آياته تيمم القدرة بخلاف الوجود المذ كقوله في الكسارات فانه يمتنع الملتصق
الواحد الى الماء لا يجوز التيمم للرددة ولو عرفت على العصر الحاشئ وقبة يجوز التيمم بغير الالتصاق
او بالسود والاولى ابدال الحاشئ بالظاهر (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة فيقيهاها اذا حاصلت الالاحة
في غير الصلاة تطلى التيمم وهو كذلك غير انه ان كان قبل الصلاة اخذه وقضاه وادى عليه وان كان بعدها
فانها لا تطلى كافي الملتصق (قوله لظهره) اهم من الفضل والوضوء (قوله ولو مرة) فلو توضأ بما زاد عن حاجته
فخص عن احدي رجله ان غسل كل عضو من ثلث او ثلثا بطل تيممه هو المختار وكذا في التيمم عن الصلاة
(قوله فضل عن حاجته) الجلة في غسل برئعتك (قوله كعش) نكره لان المراد الطلح له اوله وابه حالا
او مالا (قوله ويمن) وان لم يتج الى مالا كايؤخذ من حكم الطلح (قوله وغسل نجس مانع) يفيد مفهومه
ان غير المانع يقدم الوضوء عليه ويستحب تنقي الكراهة في الصلاة بالنجس الغير المانع لعدم الزيل (قوله
ولعة جبانة) يعني ان الماء يصرف اليها وينتقل الحكم الى التيمم (قوله لا في المشغول الى آخره) ارنكب
الشاح في التعليل الفشر المنوش (قوله لا ردة) لان الاسلام انحطرت لنية اشداء لبقاء له اثر اردة
اذا يظهر في العبادات والتيمم ليس منها ولم يجعل طهارة رفع الصلوات له الصلابة وهي هنا منتفية بغير
(قوله بعده) اي بعد التيمم (قوله لان ما زاد) كالصلاة عاريا بزيادة الخاصة (قوله بطل بزياله) بان بعد العاري
توبا ومن بعد خاصة من يلا فاذ كان ذلك في الصلاة بطلت (قوله بطل بزياله) اي وان يكن الماسوج وادعى وكذا
يقال بعد خاصة (قوله والحاصل الخ) هو عين ما في المصنف فلا فائدة فيه وايضا انه لا يجوز التيمم ابتداء مع
سقوط الماء وبعده اقل من ميل فاذا كان متبعا من حضر الماء او سار حتى انتقض الليل انتقض تيممه ولو تم
المريض لمحرم مع عدم المنيح حضر الماء لا ينتقض (قوله لكان يظهر) اي من عبارة المصنف فان عبارة
فيها بعض خفاء وذلك في قوله اذا وجد بعده فان مرجع الضمير لا يظهر هو انه التيمم لا التامل واما كونها
اخضر فظاهر (قوله وعليه) اي في ما ذكر من الضابط (قوله فانتقض) اي الميل بسبب سبه وهو بالخاص
المهمل وقوله انتقض بالاشاد المجبة وضيمه يرجع الى التيمم (قوله وهو ر ناصي) مبتدأ خبره كشيئا فاذ
المصنف والناسي هو الذي ياتي اكثر ما يقال عنده ولم يزل قوله ماسكة ومثل التماس التوم على صفة
لا توجب النقض (قوله المحصنة عنه) وحيد فكذا المسئلة انتصافه (قوله وبقره ماء) لكن ان كان الماء في برص
تيممه انتفاها وان كان في نهر صرع على قول الامام وهو الاصح افاده في البرص (قوله عددا) فلو كان براهه ووجهه
ويديه برحاة والرجل لابرحة جايهم سواء كان اكثر من اعضاء الجراحة برصا او حصيا وهذا القول
هو المختار وكذا في البرص (قوله وفي الفضل مساحة) استظهر ان صاحب البرص وتيمم صاحب البرص (قوله وابه
بجدري) يضم اليهم وقصوا كذا في القاموس (قوله اعتبارا لا اكثر) حلة لقوله تيمم (قوله ويجمع الجرح)
فيجمع على محل الجراحة انما يمكنه والاضيق الخرقه بصر وهل يلزمه شذوثة ان تكن موضوعة او
يجوز تمرأيت في شرح النونية السليبي ما يفيد الوجوب (قوله وكذا ان استويا) اشار بذلك الى الحكم واحد
فلو قال المصنف وبهكمه او استويا على الصحيح لكان اخضر (قوله ولا رابة في الفضل) اي في صورة
المساواة واختلف المشافعي كما صرح به مسكين والاحوط الفضل والمسم كافي للثمن حلي (قوله كائتم
الخ) وكذا تيمم لو كان بجالة ففاضل الصحيح بسبب الله الجرح كافي شرح برصا في المشية (قوله وان وجد
من وضيمه) وتسنب الالاحة بذلك الغير عند الامام وتقتض عندها وهذا انما على ان القادر بقدرته الغير
بعد فادرا اولاحلي (قوله ولا يجمع بينهما) وذلك لما فيه من الجمع بين البسول والمبدل ولا نظير في الشرع
(قوله وغسل) يضح الغني ليعي الظهارين حلي (قوله كايجمع بين حلي وحلي) الاحتمالات في هذه الاربعة
ستة ثلاثة فيها المضمع مع غيره وانما ناس مع غيره والسادس حلي مع احتضانه وقد تركه الشارح لان
الجميع يمكن افادته المحلي وفيه ان التماس مع التيمم مع الحلي في التيمم الثاني لا ذكره ان التماس من الاول
(قوله ولا رة وعشر) بان ادى عشر الخارج واربعة عنده من حال عليه الحول ناواه التجارة فانه لا يجمع

ولو اياح في الصلاة كافي للطنين (قوله
منه) فضل من حاجته
وغسل نجس مانع
المشغول بالمناجاة كافي كالعدم
(لا ردة وكذا) ينفذ لان ما زاد بطل
التيمم اذا وجد بعده لان ما زاد بطل
بطله فلو لم يكن ما يجمع وجوبه
بطله والمناجاة كافي كالعدم
بطله وجوبه (وما لا) ينفذ وجوبه
تيمم في الصلاة كافي كالعدم
بذلك التيمم ولو كان كذا بطله فلو لم يكن
اي التيمم لكان الطهور انتقض
لعدمه في الصلاة كافي كالعدم
(ومرور ناصي) يمتنع من حدث ان يجمع
منك من منة (على ماء) وهو
(كسنة) ينتقض وايضا تيمم
الرواية العصبية عند الشارح كالقوله
وبقره ما لا يعلم كافي (لا اكثر) اما
المصنف (تيمم لو) كان (لا اكثر) مساحة
اعضاء الوضوء عددا وفي الصلاة مساحة
اعضاء جردى او يحدى اعتبارا لا اكثر
(بجرحه) او يحدى اعتبارا لا اكثر
(ويجمع) يجمع بين الجرح وبين
(ويجمع) يجمع بين الجرح وبين
(و) كذا (ان استويا) اشار بذلك الى الحكم واحد
(قوله ولا رابة في الفضل) اي في صورة
اعضاء الوضوء والاربعة لان (احول)
البالي (منها) وهو (الارض) وفيه
فكان اولى ويجمع بين الجرح وبين
كائتم الجرح كافي للطنين (قوله
خلاف كايجمع بين حلي وحلي
وغسل كايجمع بين حلي وحلي
واحتضانه او تيمم من حلي وحلي
ايضا في الجرح والاربعة ولا يجمع

عليه فيه وكان (قوله اخرج) بان ادى خراج الارض من الخراج ونوى فيما بين التجارة وحال عليه المخرج
 فلا ركة فيه وكذا لو لم يؤد العشر او لم يخرج خاتمة التجارة لا تصح فيه كذا كره في كتاب الركة ونحوه والمخرج
 ما ذكره المشايخ بالارض التي ادى خراجها ثم نوى فيها التجارة وحال عليها المخرج فانه لا ركة فيها (قوله
 ارفطرة) بان كل نه عبدة للهارة حال عليها المخرج فانه لا ركة فيها (قوله لا ركة فيها) لان ركة فيها
 في هذه الاربعة ستة ثلاثة في اجتماع الركة مع غيرها او واحد في العشر مع الخراج وركلة اثنين في المخرج مع
 الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورهما لان الفطرة على الرقوس والعشر على الارض حلي (قوله
 ولا يصح مع خراج) وذلك لان الارض اما عشرة او اربعة (قوله ولا يصح مع الصوم) عدم الاجتماع من احد
 الجانبين وهو انه اذا خصص لا يقدر وما اذا فدى عن الصوم ثم قدر عليه يجب عليه الصوم حلي وفيه انه حيث
 فدى عن الصوم خرج ما شاء من كونه فدية لان شرطها العجز الدائم الى الموت فتكون نافذة فلا يصدق عليه
 انه يصح بين الفدية والصوم الا بصورة (قوله او قصاص) سقط من قلم الناسخ ذكر الكسرة وذكرها في الجبر
 وعبارته ولا بين القصاص والكسرة وذلك لان القصاص انما يفتحق في العمد ولا كفارة فيه ولا كفارة انما هي
 في شبه العمد وانما هو ما جرى مجراه ولا قصاص فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من احد الجانبين
 فانه اذا قطع لا يضمن العين مطلقا هالكة او سبكية واما اذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه اه حلي (قوله
 او اوجر) اي ولا ضمان وابرجان المستأجر انما له الجارية ويجب عليه الاجر ولا ضمان واذا لم يستأجرها لم يجب
 الضمان ولا ابر اما لو ادى الاجر ثم استأجرها لم يجب الضمان يستثنى اه حلي (قوله ولا جلد مع رجم) لان حد
 البكر المجلد وسد المحسن الرجم حلي (قوله اوفى) اي لا يصحح بين جلد ونفى اي تغريب لان اداء الامام واما
 المجلد والحبس فيمنع بينهما (قوله ولا مهر ومعة) اي واجبة وذلك لان المطلقة قبل الدخول ان سعى لها
 مهر يجب نصفه وان لم يسع لها مهر يجب المنة لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تقص عن خمسة دهايم التي هي
 نصف اقل المهر (قوله اوجد) اي ولا مهر وسد فان الوطى ان كان محصيا اذن شبهة فالمهر لا سد وان كان زنا
 فالحد ولا مهر حلي (قوله او ضمان انضائها) اي ولا يصحح بين مهر وضمان فان الزوج اذا قضى زوجته
 او اماتها من جماعه لا ضمان عليه وانما عليه المهر صحت حلي ولا يكره اذا انضاد او اماتها من جماعه وهو غير
 زوج ومقتضاه لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الاضفاء بان يقوم بفرض جعلها رقيقة ملية من
 هذا العيب وتقوم وهو ما بقدر التفاوت يضمن من الفدية واما في موته من جماعه فالنكاح انهم من قبيل شبه
 العمد ولا يصح (قوله ولا مهر ومثل وتسمية) وذلك لانه اذا سعى الجاني من المهر وجب وان لم يسع اصل او سعى
 ما لا يجوز كغنزير وغيره وجب مهر المثل (قوله ولا صية وميراث) اي عند عدم اباية الورثة الوصية لما ورد
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا وصية لوارث ولا تغربله دين (قوله وغيرها ما سعى) ذكر الحوى
 في شرحه من جهة التمسك مع الفدية واجر التمسك مع نصيبه اذا قسم احد الشركاء والتمهر مع الجمعة لا حول
 قول الثاني في مصر تعددت فيه الجمعة والشهادة مع البين الاعلى قول وجهه ان المترك يجوز له بل هو
 الحال في الناس فالخلص تخليف الشهود والنكاح مع مكث البين الا اذا كان الاحتياط لاحتمال الخيرية
 والا بجرع الشركة فيها اذا استأجر احد الشركاء احدهم لحمل المشترك لحمله لا يبره والحد مع قبة امة
 مملوكة رقبها فافدا ما او قتلها والنتيجة مع الثمن والمدمع العاد وابرجان نظر الناظر اذا عمل مع العدة فان ابر
 العمل لا للتفارة اه حلي بقليل زيادة (قوله عن غريب الرواية) انه لا كتاب جعلت فيه روايات الامام التي
 لم تكن في كتب فاهار الرواية واه من اضافة الصفة الى الرواية بغيره (قوله طيس للمرة) في هذه الحالة
 ان تمنع زوجها اذا اراد وطئها بل عليه الاجابة وتحمس اقام المصنف (قوله فرض مسحه) اي الراس والرأس
 من الاضواء ان تذكر مسحا ابن مالك في قوله

اخراج ارفطرة لا يصح مع خراج ولا
 وصوم او قصاص او اوفى ولا مهر ومعة
 ولا جلد مع رجم او اوجر ولا ضمان وقطع او ابر
 او اوجد او ضمان انضائها او سبكية او سبكية
 ولا ضمان ولا كفارة وذلك لان القصاص انما يفتحق في العمد ولا كفارة فيه ولا كفارة انما هي
 في شبه العمد وانما هو ما جرى مجراه ولا ضمان فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من احد الجانبين
 فانه اذا قطع لا يضمن العين مطلقا هالكة او سبكية واما اذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه اه حلي (قوله
 او اوجر) اي ولا ضمان وابرجان المستأجر انما له الجارية ويجب عليه الاجر ولا ضمان واذا لم يستأجرها لم يجب
 الضمان ولا ابر اما لو ادى الاجر ثم استأجرها لم يجب الضمان يستثنى اه حلي (قوله ولا جلد مع رجم) لان حد
 البكر المجلد وسد المحسن الرجم حلي (قوله اوفى) اي لا يصحح بين جلد ونفى اي تغريب لان اداء الامام واما
 المجلد والحبس فيمنع بينهما (قوله ولا مهر ومعة) اي واجبة وذلك لان المطلقة قبل الدخول ان سعى لها
 مهر يجب نصفه وان لم يسع لها مهر يجب المنة لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تقص عن خمسة دهايم التي هي
 نصف اقل المهر (قوله اوجد) اي ولا مهر وسد فان الوطى ان كان محصيا اذن شبهة فالمهر لا سد وان كان زنا
 فالحد ولا مهر حلي (قوله او ضمان انضائها) اي ولا يصحح بين مهر وضمان فان الزوج اذا قضى زوجته
 او اماتها من جماعه لا ضمان عليه وانما عليه المهر صحت حلي ولا يكره اذا انضاد او اماتها من جماعه وهو غير
 زوج ومقتضاه لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الاضفاء بان يقوم بفرض جعلها رقيقة ملية من
 هذا العيب وتقوم وهو ما بقدر التفاوت يضمن من الفدية واما في موته من جماعه فالنكاح انهم من قبيل شبه
 العمد ولا يصح (قوله ولا مهر ومثل وتسمية) وذلك لانه اذا سعى الجاني من المهر وجب وان لم يسع اصل او سعى
 ما لا يجوز كغنزير وغيره وجب مهر المثل (قوله ولا صية وميراث) اي عند عدم اباية الورثة الوصية لما ورد
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا وصية لوارث ولا تغربله دين (قوله وغيرها ما سعى) ذكر الحوى
 في شرحه من جهة التمسك مع الفدية واجر التمسك مع نصيبه اذا قسم احد الشركاء والتمهر مع الجمعة لا حول
 قول الثاني في مصر تعددت فيه الجمعة والشهادة مع البين الاعلى قول وجهه ان المترك يجوز له بل هو
 الحال في الناس فالخلص تخليف الشهود والنكاح مع مكث البين الا اذا كان الاحتياط لاحتمال الخيرية
 والا بجرع الشركة فيها اذا استأجر احد الشركاء احدهم لحمل المشترك لحمله لا يبره والحد مع قبة امة
 مملوكة رقبها فافدا ما او قتلها والنتيجة مع الثمن والمدمع العاد وابرجان نظر الناظر اذا عمل مع العدة فان ابر
 العمل لا للتفارة اه حلي بقليل زيادة (قوله عن غريب الرواية) انه لا كتاب جعلت فيه روايات الامام التي
 لم تكن في كتب فاهار الرواية واه من اضافة الصفة الى الرواية بغيره (قوله طيس للمرة) في هذه الحالة
 ان تمنع زوجها اذا اراد وطئها بل عليه الاجابة وتحمس اقام المصنف (قوله فرض مسحه) اي الراس والرأس
 من الاضواء ان تذكر مسحا ابن مالك في قوله

باسم الله عما يذكر في القتي لا غير عنه من حاذق لك يفتقر
 رأس القتي وجبينه وسواده وهو الثغر ثم الشعر ثم العنق
 والبطن والتم ثم ظهره يده فابواب وبخد الحجاب بمصفر
 والندى والشعر المزدون واجد والبياض والندى الذي لا يتكر

على خف سلم من الخرق فانه يصعب مسيه فاذا عرض الخرق للمنافع انقض المسع وورفعه (قوله ومن) اى فى التيم
 (قوله انما منغض التيم) كوجود المسع والقدره على استعماله (قوله يمنع) اى ابتداء ويرفع انتهاا اذا عرض اى
 بالسبح على الخلف كذلك حال الحلي والى التركيب سرازنة الرقع والنقض فيصير المعنى ان ما ينقض التيم
 ينقض الصلاة ويمنعه وفيما تعلق فى التيم سالة من هذا (قوله كخفاصة) تستعمل لتغثيل وانما فى ان الخفاصة للمنافع
 تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عرضا ونهاه الا انكشاف (قوله حتى) التقادها اى الصلاة وهو منصوب لكونه
 معلوما فيبقى على المفعول به المقدري الكلام تقديره كخفاصة وانكشاف فانها بمنعان الصلاة ويرفعها ناسخ
 انقضاءها والمراد بانقضاءها التصريح وانما يحل بالتصريح قلنا بالشرط ويبنى على شرطية باعتماد اشتراط الشرط لها
 اسكن الصبي اشتراط الشرط وله الاكسوتها ركة ابل لشدة اتصالها بالاركان اه حلي وانما اطلق التقاد على
 التصريح لانها شرط فيه (قوله كخاسي) اى فى باب شروط الصلاة من انه يشترط للتصريح ما يشترط للصلاة
 (قوله المسلة) فى القاموس المسلة بكسر الميم مخطف ضخم (قوله الحاقا) اى المادون المسلة بمواضع الخرزات
 هى معقوفة انما (قوله متفرقة) فى خفيه او هو ابديده او مسكناه او فى المجموع كذا فى البصر (قوله وانكشاف)
 اى متفرق فى اعضاء العمود كاتكشاف شئ من فرج المرأة شئ من ثوبها من شئ من ثغرها فيصير كخفاصة
 فيمنع جواز الصلاة لان المنافع فى العمود انكشاف القدر المنافع وفى الخفاصة كونه سائلا او مجاورا للقدر المنافع
 وقد وجد ذلك حال التفرق (قوله وطيب بخرم) فانه يجمع انذا تفرق اى اكثر من عضو حتى يبلغ عضوا كخاسيا
 حلي (قوله واعلام نوب من حرر فانها يجمع) حتى تزيد على اربع اصابع تقديره اه حلي وهذا على المعتد وقيل
 ان العلم لا يجمع ولو كان كثيرا لا يصح لمسه وصرح والحق به الاستقاطبي المجافى كما ذكره فى الحظا رول فصل
 الميس ويجوز لانسان العمل بالقول الضعيف فى خاصة نفسه اذا كان رأى بل بالحدث الصحيح المختلف
 لمذهبه ذكره البيرى شارح الاشياء واقره عليه ابو السعود (قوله فانها يجمع) اى ما لا رتبة مطلقة سوى
 كان التفرق فى موضع واحد او فى مواضع حلي (قوله واختلف فى جمع شروق اذى اخضية) فقيل يجمع
 فى اذنين حتى يبلغ اكثر اذنين واحدة فيمنع وقيل لا يجمع الا فى اذن واحدة كفى الخلف حلي (قوله احتياطا)
 فى باب العبادة منع (قوله ناقض وضو) ولو حكميا كالقوة (قوله لانه بعضه) اى وما ينقض الكل نقض
 البعض وهله بعضهم يابعدل عن غسل الرجلين قال فى البصر وهو لا يظهر لانه البدل هو الذى لا يبروز
 القدرة والمسع يجوز مع القدرة على الاصل وانما هو خلف (قوله ويزع خف) لان الحدث السابق سرى الى
 القدمين ولما كان الخلف اسم جنس يطلق على الواحد والمتعدد مع قول الشارح ولو احدث (قوله وضى المدة)
 لا احاديث لانه على التوقيت والتناقص فى هذا وما قبله الحدث السابق لكن لما كان الحدث بظهور عند وجودهما
 اضيف النقض اليهما ابو السعود (قوله وان لم يمسح) لان العبدة من وقت الحدث (قوله ان لم يمسح بغلبة الظن)
 اشار به الى انه ليس المراد بانخوف مطلق بل بخوف يرقى الى غلبة الظن ونظايره ان المسح لا ينتقض عند ذلك
 وهو متعقب بان خوف الرد لا اثره فى منع السراية فبابه لا يبرهنه لكن لا يمسح بل يتيم عند خوف
 الرد كذا فى ابى السعود وفيه انهم منعوا التيم للوضوء عند خوف الرد ولذا نقل الحلي عن الثعنى ان الذى ينبغي
 الاقناع ما يتناقض المسح بالمعنى واستئناف مسح آخره ينفك كالمراجع يقول الشارح فيستوجب بالمسح اى
 لا يتناقض المسح الاول بمعنى المدة والذى عليه الاحتاد (قوله الضرورة) علم المفهوم ان لم يمسح وهو اه اذا
 خشى لا ينتقض وفيه ما مر (قوله كالجبية) اى خبوا ملحق بها لانه من ماصد فانها (قوله قيدتوجبه) اى الخلف
 بالمسح وبها الاولى وان مسح الاكثر صح وما قاله صاحب التيم من ان صاحب المصراع صرح بوجوب الاستيعاب
 رده ابو السعود بان عبارة المصراع تقتضى الاولوية (قوله ولا توثق) من جلة المصراع على كونه كالجبية (قوله
 ولذا) اى للضرورة (قوله معنى فى الاسم) اى لا فائدة فى التزاع لانه للفصل ولا ما بصير (قوله وهو الاشبه) اى
 بالخصوص رواية ما لم يقول دراي وعلى بسراية الحدث الى الرجل لان عدم الماء يمنع السراية فيتمتع به ويصلى
 كالواقي من اعضائه لعمه ولم يجد ما يغسلها به فانه يتيم (قوله لا غير) وليس عليه اعادة بقوة الوضوء لان الحدث
 السابق هو الذى حل شبعه وقد غسل بعده سائر الاعضاء وشقت القدمان فقط فلا يجب عليه الاغسلهما
 ولا معنى لفصل الاعضاء المفصلة لاني لان القائل المداوى نهى لست بشرط فى الوضوء عندنا كذا فى البصر

قلت لوسان ما ينقض التيم ويرفع
 كتابه وانكشاف حتى انقضاءه كخاسي
 فالحفظ ما تدخل فيه المسلة لا احادية
 الحاقا به جوامع يجوز ان يجمع مطلقا
 (وانكشاف) فانها يجمع
 متفرقة (قوله من حرر) انما فى الجمع
 (واعلام نوب من حرر) انما فى الجمع
 (واختلف فى) يجمع احتياطا (قوله ولو
 (ونقض) يجمع الجمل (قوله من حرر) انما
 وينبغي ترجيح الجمع (قوله وان لم يمسح
 لا يخرصون الا على بعضه وان لم يمسح
 واجمعا (قوله وضى المدة) فليس عليه
 نقض بغلبة الظن (قوله وضى المدة) فليس عليه
 للنسوة فيصير كالجبية فيستوجب
 بالمسح ولا يبرهنه (قوله لا يبرهنه) فليس عليه
 في صلاة ولا ما معنى فى الاسم (قوله لا يبرهنه)
 وتيم وهو الاشبه (قوله لا يبرهنه) فليس عليه
 والشا (قوله لا يبرهنه) فليس عليه

عن يروعه (قوله ابره موضعها ولم تقطع) هو التاسع فان العبرة في النصف للفرع بالتعلل (قوله فان ضرره)
 اى اى انتهالها لوصفها بالحل (فرع) في جامع الجوامع ريل به ومدفعاواه وامر ان لا يفضل فهو كالجيرة
 ابو السعد (قوله وانحدث الجانب الخ) هو العاشر (قوله عليها) اى الجيرة وعلى اوجها كثرقة للقرعة
 وموضع النصف والى (قوله ولا يشترط استيعاب) متناقض لقوله سابقا ونعم المقصد على كل حصاة
 ولو اقتصرت على هذا لكان الاولى لانه هو الملقى به (قوله وتكرار فى الاسم) والنصف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا
 وهو السادى عشر من اوجه مخالفة من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكنى سمع اكثرها) والقروض
 في سمع النصف قدر ثلاث اصابع اليد وهذا هو الساقى عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه ثنية الخ) هو العاشر
 عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكرنا شرح وجوب زائد من ما اذا بدل الجيرة ما ترى وما اذا سقطت
 العليا وزا في البحر اوجه مائة اذا سقطت عن ريل لا يجب الا غسل ذلك الموضع اذا كان على وضوء بخلاف
 النصف فانه يجب غسل الرجلين الثاني اذا سمع عليها ثم شغلها ما ترى او عصابة باز المسح على القوسا في خلاف
 النصف اذا سمع عليه لا يجوز المسح على القوسا في الثالث اذا دخل الماقتضا لا يبطل المسح اتفاقا بخلاف
 النصف الرابع اذا كان الباقي من العضو المعصوب اقبل من ثلاث اصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها
 بخلاف النصف الخامس ان سمع الجيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف النصف السادس ان سمع الجيرة
 يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف النصف و زاد في التبروها وهو ان سمع الجيرة ليس خلفا من شغل
 ما تحتها ولا بد لا بخلاف النصف فانه خلف واليد لا لا يجوز عند القدرة على الاصل كالنعم والنصف لا يجوز
 كسمع النصف وزد وجهها هو ان سمع الجيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف النصف اهل على (قوله
 وما في نسخ التين) اى من قوله فومع فهو مقصد ويرى على كل حصاة (قوله رجع منه المصنف) فالاولى
 عدم ذكره في الاصل فراض بالتناقض منه

(باب الحبيض)

(قوله هنون به) اى جعل الحبيض هنونا على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يشبهها
 (قوله واصالته) صنف مرادف على ما قبله فان الاصل يطلق على الكثير الغالب (قوله والا لافى ثلاثة)
 اى الانتقال من الحبيض لاجل ما ذكره لكون المصنف اقتصار عليه فلا يصح لان الله كوفيه ثلاثة
 دماء الحبيض والنفاس والاستحاضة (قوله السيلان) يقال ساض الوادى اذا سالى وسجى حبضا سيلانه
 فى اوقاته وله خمسة عشر اسماء جعلها النواهي في تين فقال من البسيط

الحبيض عشرة اسماء ونسبتها ه حبيض حبيض يحاض طبت اكبار
 طلع من امر النواهي الذى خصه بدرس دواس نقاس قرا عاصار
 وذكر في الثمران الحبيض لا يكون غير المرأا لافى الارنب والضعف والنفاس وذكر بعضهم ان ما يحبيض من
 الحيوانات عشرة يجب في قوله

الحبيض باثني للعشرة تسعة وهى التياق وضبها والا ونيه
 والورغ والنفاس بحجرة كنية والعرس والحليات منها تحسب
 والبعض زاد سبيكة ريشة ه فاحفظ في حفظ التفتا رغب

(قوله مانية) اى متى مما اشترطه الطهارة كالصلاة ومس المحض وعن الصوم ودخول المسجد والقربات
 ولا يفتى ان هذا من ربه بالحكم (قوله شرعية) اى اعتبرها الشارع مانعا وان تكن حسية (قوله دم
 من ربح) يقال على هذا الشرع انه يلزم ان لا يمسح استاضا غيروت دروالم والواقع خلافه (قوله
 من ربح) هو دعاء الولد ويقال له اما الاولاد في النفاس ان الله تعالى خلق الرحم على ضرورة حيوان
 فالحق فاشدئى اثباتا لقم المني (قوله ربح) اى بالرحم الاستحاضة اى والرعاف دم الجراحات وما يكون
 منه لامن آدمية لان المراد رحم امرأة وما يخرج من الدم من الدم فانه ليس بحبيض لكن يصيب لها
 ان تغسل عند انقطاع الدم منه فان امسك زوجها عنها فهو واجب على جبرن الخلافة (قوله ومنه) اى
 من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون بما دما (قوله ومشكل) اى خلق مشكل فانه انزل من ذكره في

الدرر موضعها والاسم
 تعديده وانما لا يبرأ من
 خلاصه وارسل والارسل
 في المسم على ما
 (ولا ينتمى الى سمها)
 في الانتمى الى سمها
 (وكذا لا ينتمى الى سمها)
 النصف في قول
 النصف في قوله
 عنونه ككثرة
 حبيض ونفاس واحتج
 وشرا على القول
 ثمرة سبب الدم
 فانه من الاثر
 الاستحاضة ونسبة
 وشكل

ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاول الا انها لا تنقض لمعاداة الا بالحض ان طرأ الحيض عليها قبل سن
 الاياس وان لم يطرأ قبل الا شهر من ابتداء سن الاياس كما يأتي في العدة اه حلي (قوله فيصبت شهرين) هذا
 في المعتادة والحيرة في المبتدأة اذ حيضها من كل شهر عشرة من اول ما رأت سواء كانت في العشرة
 الاولى او الثانية او الثالثة وباقيه طهر فلو ابتدت مع البلوغ في رابع شهر المحرم مثلا يكون ابتداء حيضها
 الثاني في رابع عشر صفر وهلم جرا واذ اعرفت هذا فاعلم انه ان طلقها زوجها في آخر الطهر انقضت
 بقسعة وستين يوما ثلاث حيض ثلاثين وطهر ان احدهما عشرين والاخر تسعة عشر وان طلقها في اول
 الطهر انقضت عديتها بخاتمة وتسعين وثلاثين ثلاث حيض ثلاثين وثلاثة اطهر احدها عشرين واثنان
 كل واحد منهما تسعة عشر واحدها تسعة عشر واثنان كل واحد منهما عشرين وان طلقها في اول
 الحيض انقضت عديتها بخاتمة وتسعين وتسعين اربع حض يا رعين وثلاثة اطهر اه حلي بموافقنا
 (قوله يوم كرامة الخ) هو صحيح في ذاته لان قوله لا عند نصب عادة لها اذا استمرها الفهم صادق في العشرين
 في المبتدأة (قوله والمعتادة) أي التي لم تنفس عادتيا بقرينة المقابلة وصورتها اذا بلغت برقية عشر مثلا
 دما وستة طهر اثم استمر بها المدة فقال او عصى والقاضي اوحازم حيضها ما رأت وطهرها ما رأت تنقض
 عديتها بثلاث سنين وثلاثين يوما وفي القهستاني عن الشهيد ان اكثر الطهر في حقبها شهران وعليه الفتوى
 لانه ايسر كما في التمهيد (قوله وتسمى الحيرة) يقع الياء المنة فتحت اوكسرها في سيرها القهستاني اوهي
 حيث التقية ومثلها في الوجهين المظلة والشلال ضد الهدي كذا في القاموس حلي (قوله واشلاها)
 المناسب وتقبلها لئلا يناسب مادة المظلة والخطب فيه سهل حلي (قوله اما بعد) سورة نسبت عدد ايام
 حيضها مع عليها انها تنقص في كل شهر اى في اول كل شهر مرة لانها لم تنس الوقت وحكمها انها تنقض الصلاة
 ثلاثة ايام من اول الاحتياط لانها تنقضها في كل حيض ثم تقتل سبعة ايام لكل صلاة تتردد بها فيها بين الحيض
 والطهر وتفروخ من الحيض ثم تنقضها عشرين يوما لوقت كل صلاة تنقضها في كل طهر وتنفذها حلي (قوله
 او يكمن) صورته علت عدد ايام حيضها ونسبت مكانها وحكمها انها ان نسبت اليها في حقبها اكثر
 فلا ينقض بالحيض في شيء منه كالوئست ثلاثة في سنة او اكثر ومعنى نسبت في دون الضعف فانها تنقض بالحيض
 في شيء منه كالوئست ثلاثة في خمسة فانها تنقض بالحيض في اليوم الثالث فلو نسبت ثلاثة في عشرة
 معلومة وضأت في ثلاثة من اول العشرة لتتردد بين الطهر والحيض والندخول في الحيض ثم اغتسلت لكل
 صلاة في آخر العشرة لتتردد بين الطهر والحيض وتفروخ من الحيض ومثلها اذ نسبت اربعة او خمسة في العشرة
 حيث تنقض في الاربعة وتغتسل في الستة وتنقض في الخمسة وتغتسل في الخمسة الاخرى ولو نسبت ستة
 وضأت اربعة وتنقض الصلاة ويومين لتنفذها بالحيض فعمامه تقتل اربعة لكل صلاة وان نسبت سبعة وضأت
 ثلاثة وتنقض الصلاة اربعة واغتسلت ثلاثة ونس على هذا حلي (قوله او يما) اى بالعدد والمكن وحكمها
 انها تنقض وان لم يكن لها راي اغتسلت لكل صلاة وتصل المكتوبات الى آخر ما ذكره الشارح اه حلي (قوله
 وحاصلها انها تنقض الخ) اعلم ان حاصل كلامهم في الحيرة انها تنقض بالحيض في وقت ترك المعادة
 ولا تحترق فان لم يستقر رايها على شيء بل تردت بين الحيض والطهر وضأت لكل صلاة وهو الاصح وصلت
 الواجبات والسكن الملوكة وفترت القدر المفروض والواجب على الرابع وفي الاخيرين على الصحيح ولا تدخل
 مسجدا ولو اقمس معصفا ولو طأ بالقرى على الرابع وتنصوم رمضان ثم تنقض عشرين يوما ان علت ان ابتداء
 ليلا وبازان حيضها في كل شهر عشرة ايام انقضت عشرة ويومها في الحيض تنقض عشرين
 وان علتها نهارا فنقض اثنين وعشرين يوما لان اكثر ما قد من صومها في الشهر احد عشر يوما فنقض خمسة
 احتسابا وان لم يزل شأه التردد المذكور فمما المشايخ على العشرين لان الحيض لا يزيد على عشرة ويقل
 اثنين وعشرين احتسابا ولو ازان يكون بالثأر ولو حجت انت بطواف الزايرة ثم اعادته بعد عشرة والصدور
 ولا تعيد ولو حجت آية التلاوة فصعدت لا تقب الاعادة لانها ان كانت طاعة فقد صدق اذؤها والا لا يزنها
 وان صعدت بعد ذلك اعادت بعد العشرة لا احتمال طهارتها وقت السماع وحيضها وقت الحيض واما اقتضاء
 القواك فان قضيتها فعليه الاعادتها بعد عشرة ايام لا احتمال حيضها وقت اقتضاء وشهد طهرها في حق اقتضاء

فقد ارجع العدة شهرين في حقهم
 كلامه المتأخر والعداة دون تسعين طاريا
 ونسب الحيض والخطبة والشلال اما بعد
 او يكمن او يما تنقض
 وحاصلها انها تنقض

سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل تصلّي أولاً فقال لا أعلم فأوحى الله عز وجل اليه ان تترك الصلاة فلما طهرت
سأله فقال لا أعلم فأوحى اليه ان لا قضاء عليه ثم أوحى في وقت الصوم فسأله فامرها بترك الصوم وعدم
تقصاته قياساً على الصلاة فامرها الله سبحانه وتعالى بقضاء الصوم من قبل ان ادم امرها بذلك فبصرها الله
سجدته وتعالى وقبيل القياس انما صدر من حواء عليها السلام (قوله ولو شرعت تطوعا فاعينما) أي الصلاة
والصوم وخمس التطوع لأن فرض الصلاة لا يقتضي فرض الصوم بقضيه (قوله خلافا لما راعه صدر الشريعة)
من انه يجب قضاءه قبل الصلاة لا قبل الصوم اهـ (قوله حكم بحبسها منذ مات) أي لا لا قضاء فتعقّب
الصلاة التي ماتت في وقتها حتى خرج لان الموات لا تنافي الى اقرب اوقاتهما (قوله وبعكسه مذنات) أي
اذا ماتت احاطة وفاءت طاهرة حكم به رها منذ مات قال ابو السعود ولو قال وبها رها مذنات في عكسه
لكان أولى اذ المراد هو هذا بان مات في آخر حبسها وفاءت طاهرة فانه يحكم بظهرها مذنات احتياطاً عليه
فان سياق كلامه يعطي ان المراد من قوله وبعكسه مذنات انه يحكم بحبسها مذنات وليس كذلك والخاصل
انما يستعمل العكس فيها الا من عكس المسئلة وعكس حكمها رعاية الاختصار اهـ (قوله احتياطاً) علة
للعكس قطاه اقول بل هو علة لهامها كما قلناه فيما سبق وما يدل عليه عبارة البصر ونصها ولو وضعت
الكسوف ليلاً فلا أصبحت رأيت الطور تقضي الشاة ولو كانت طاهرة فترأى البلاء حين أصبحت تقضيها ايضا
ان لم تكن صائتاً قبل الوضع انزالها طاهرة في الصورة الاولى من حين وضعت وسألت في الثانية حين رفعته
اختياطاً احتياطاً فيها اهـ (قوله ويتبع صل دخول مسجد) انما ذكره دون الصلاة لانه في الحقيقة في
والمراد بالمسجد موضع العبادة المعروف فتدل الكلمة دون مسجد البيت وفيه اشارة الى انه لا يدخل المسجد
من على بابه فبما في وفي نظرائه اذ افساد في المسجد في بعض به بأساً وقال به ضم اذا احتاج اليه يخرج
منه وهو الاصح سموي قد بالمسجد الاحتراز عن الجبانة ومصلحة العبد لانه ليس لهما حكم المصير في حرمة
الدخول وان كان لهما حكمه عند اداء الصلاة حتى يصح الاقتداء بان لم تكن الصفوف متصلة وتشرع ايضا
الرباط والمدرسة وفي البصر عن التقنية المدرسة كالمسجد اذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجد هواناء
المسجد له حكم المسجد في حق جزاء الاقتداء به اماماً وان لم تكن الصفوف متصلة والمسجد ملان والجامع
والجنب دخوله وظلته بابه كذلك والاطلاق به فبذلك منع المرور ايضا وقيد به في الدوران لا يكون من ضرورية فان كانت
كان يكون باب يته الى المسجد فلا حال في البصر وينبغي ان يقيد بان لا يتكسر من تحويل بابه وان لا يقدر على
السكن في غيره ولو اختلف في المسجد تخرج وتخرج ان لم يحفظ وجلس مع التيمم ان خاف الا انه لا يصل ولا يقرب او اظهر
ما في المحيط وجوب هذا التيمم وفصل في السراجين ان يخرج سريراً فيجوز تركه او يكت فيه الشوق فلا يجوز
تركه وعليه يجعل ما في المحيط اهـ (قوله) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكته فيه جنباً وبه خص على
ابن ابي طالب لان منه كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم ان يبرأ بياحه ليس الحرير لئلا يتكسر من افية
القدم وخص غيره بغير ذلك وما ينطبق عن الهوى اهـ ابو السعود (قوله وحل الطواف) انما قيد بالحل فيه
للاشارة الى حتمته من انما فلو فعلته كانت عاصمة عقابته وتقتل به من احرامها الطواف الزاوية على هادئة
والطهارة في الطواف واجبة فتركها مكره فخر بما لكن لما كان الطواف لا يكون الا في المسجد كان
مراماً من جهته زيادة عليها ولو اختلف بعد ما دخلت وجب عليه ان لا تطوف وصرح بتركها بما قبل
زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراماً طوافاً طوافاً اوليها الحاجة الى ذكره قلت لثلاثتهم انما سأل
الوقوف مع انه اقوى اركان الحج فلا يجوز الطواف الا في كذا في المنع عن المني (قوله ولو بدخوله المسجد)
المراد ان الطواف لا يصلح ولو عرض الحيف بدخول المسجد فقد ما حل ذات له لالطه دخول المسجد (قوله)
وتروى عساه من مدخول المسألة وانما ذكره لانه قد تروى انه مما يلزم بالشرع فاذا شرعت فيه تبه (قوله)
وتروى ما تحت ازاراً من اضافة المصدر الى مقوله والتقدير ويتبع الحيف تروى بان زوجها ما تحت ازارها فاه
في البصر (قوله يعني ما بين سرور وكبة) فيصير الاستمتاع بالسرور وما فوقها والركبة وما تحتها والحرم الاستمتاع
بما بينهما ويجوز الاستمتاع بما دونه كروبيط وغيره ولو لا حائل وكذا بما بينهما مما لا يجوز الوطئ ولو تلخ
دعا ولو يكره بعضها ولا استعمال ما حسنته من عجيناً وما غيرها الا اذا وضعت قصد التفرقة بها المحسوب

ولو شرعت تطوعاً فيها لم تحت قنيتها
خلافاً لعمد السراجين في جبرها في البصر
لأن طاهره وقامت طاهره حكم
ببعضها قامت وببعضها مذنات
احتياطاً (قوله) احتياطاً (قوله) احتياطاً
حل الطواف (قوله) احتياطاً (قوله) احتياطاً
وتروى عساه (قوله) احتياطاً (قوله) احتياطاً

ولو لا شهوة وحمل ماعدا معلقا ولو لا
ي على النظر وصاحبها فيه تردد وشك
في ان قصد (مسه)

فانه يصير مستعملا وفي تناقض الولوجي ولا يثبت ان يعزل عن فرضها لان ذلك يشبه فعل اليهود كذا
في البصر (قوله ولو لا شهوة) افاد حرمته منه بلا شهوة (قوله وحمل ماعدا) اي ماعدا القربان المذكور
وهو صادق بالنظر الى ما تحت الارزاسوا كان شهوة ام لا وصادق باستمتاع بقية البدن سواء كان ذلك
الاستمتاع نظرا ام مباشرة شهوة ام لا حللي وهذا معنى الاطلاق (قوله وعلى يحمل النظر) اي شهوة وهو
يفرضه لا ترد في جوان وجه تردد الشارع في حل النظر ما ذكره الشنطاني اخوان صاحب التبر وصاحب
النصر فانه قال في البصر وتقع في بعض العبارات لفظ الاستمتاع وهو يشل النظر والعس شهوة وتقع في عبارة
كثير لفظ مباشرة والتبر بان مقتضاها تحريم العس بلا شهوة بخلاف النظر ولو شهوة فيهما عموم
وخصوص من وجه والذي يظهر ان التحريم منوط بالمباشرة ولو بلا شهوة بخلاف النظر ولو شهوة وليس
هو اعظم من تقبيلها في وجهها شهوة كالا يعني وقال في التبر ولما قيل ان يفرق بينهما بان النظر الى هذا
الخاص استمتاع بما لا يحمل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو ظاهره قال الحللي يرد على صاحب التبرانه
ان اراد بقوله استمتاع بما لا يحمل انه استمتاع بموضع لا يحمل مباشرة فلم يكن لا يلزم من حرمة المباشرة
حرمة النظر وان اراد الاستمتاع بموضع لا يحمل النظر اليه فهو عين المدعى فكان مصادرة والبايل مشرق
على مدعى صاحب البصر وذلك ان الشارع انما يحرم عن المباشرة وهي ان يتلاق القربان بلا حائل لكن
لما كان الفرج حرم وهو ما بين السر والركبة منع منه ايضا خشية الوقوع فيها عساه يقع فيه باقرب
هنا الموضع فان من عام حوله الحلي وشأن ان يقع فيه او يقال ان الشارع حكيم وهذه المواضع لا تقبل
تلوث ونجاسة فهي من القرب خشية التلوي يشفي النظر الى هذه المواضع على امل الاباسة بالزوجة
فصرح به لا دليل عليه فخص من هذا انه لا ترد في حل النظر وانه داخل في قوله وحمل ماعدا مطلقا قوله
ومباشرة انه بسبب تردده في المباشرة تردد صاحب البصر فيها حيث قال ولما رآهم حكم مباشرتها ولما قيل
ان يقع بانها لم تحرم كغيرها من استمتاعها سرهم فظهر بانها لا تقبل ان يجوز بان حرمة عليه لكونها متنا
وهو مقفون في حقه فحل لها الاستمتاع ولان غاية مسأله انه استمتاع بكفها وهو جائز قطعيا قال في التبر
ومقتضى النظر ان يقال بحرمة مباشرتها حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا ما بين سره وركبته كما اذا
وضعت يدها على فرجه اه وفيه نظر لان حرمة مباشرتها بما بين السر والركبة على ما ادعاه انما هو لكونه ربما
يكون بياضا فالوطأ بالمجموع على حرمة وهذا موجود فيها اذا كانت المباشرة بما بين سره وركبته حرم
ونبه ان للتقبيل شهوة تبرز وهو ما بيعت على الوطن (قوله وقرأ آية قره ان) اي يمنع الحميم وشبهه الحباية قراءة
قره ان وشمل الاطلاق الية وما دونها وهو قول الكرخي ومحممه صاحب الهداية في التجبين وقاضى خان في شرح
الجامع الصغير والولوجي في فتاواه وشي عليه المصنف في المستصفي وقوا في السكافي ونسبه ما عبد الله
الى عاصمة الشافعي رحمه الله لان الا حديث لم تفصل بين القليل والكثير ويؤيده ما رواه الدارقطني عن علي
رضي الله تعالى عنه قال اقرأ القرآن ما لم يصب احدكم جنابة فان اصابه فلا ولا عرفا واسدا كذا في البصر (قوله
بقصدته) اما اذا قرأ على قصد التناء او استباح امر لا يمنع في اسم الزوايا والتسعية لا تمنع اتفاقا اذا كانت على
قصد التناء واستباح امر خلاصة وفي العمود لا في اللب ولو قرأ الفاتحة على سبيل الدعاء او شيئا من الايات التي
فيها معنى الدعاء او يريدها قراءة فلا بأس به وفي غاية البيان انه المختار وظاهر تفصيل صاحب العمود لا يات الا في
غيره من الدعاء بغيره ان ما ليس كذلك كسورة الباقية لا يوترقصد غيرا قرأ آية في حله وهو كذلك لان ما هم
الكتب حجة وحجت فلا يسه لتوقف صاحب التبر في حال في البصر واما الاذكار فاقبلوا باعتبارها مطلقة
يدل فيها اللهم اهدنا للهدى فانه على ما عليه القنود وفي الهداية وغيرها استحباب الوضوء لذكر الله
تعالى وتر كخلاف الارز وهو مرجع كرامة التنزيه (قوله ومسه) اي القرآن سواء كان مكتوبا على لوح
او دهم او عاقل لكن لا يجوز رمي المحقق كله المكتوب وغيره على المتقدم بخلاف غيره فانه لا يمنع الاسم
المكتوب وتكره القرآنة في طرحه والمقتل والجمام وفي الخلاصة انما تكبر القرآنة في الجمال وان اقر أجبره ان قرأ
في نفسه لا بأس به حوالته ولو كان على خاتمه اسم الله تعالى يجعل الفض الى باطن الكف وان غسل الغنبد
ليقرأ ويده ليس اوغسل لحدث يده ليس يطلو له المس ولا القرآنة الغنبد لار الجنابة والحدث لا يقترآن

ويجوز ولا زوال وكذا لا يرد إذا كانت عورة مكشوفة أو امرأته تنفصل مكشوفة أو في الحمام أحدهما مكشوفة
 كذا في الصبر (قوله ولو مكتوبا بالنارسية في الاصم) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والخصم أنها جميع عليها
 قال في الصبر ولو كان القراء أن مكتوبا بالنارسية يحرم على الملبس والحائض منه بالاجتماع وهو الصحيح
 أما عند الامام فظنوا ذلك عند ما لا يقران عندهما حتى يتعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن
 العربية (قوله المنفصل) كالخريطة ونحوها فلا يحسن المشرع على ما خصه صاحب الهداية وفي السراج
 أن عليه الفتوى وفي الفتح قال في بعض الإخوان هل يجوز من المصنف تبديل حواشيه على عهده قلت
 لا عرفه منقول والذي يظهر أنه إن كان بطرفه وهو يصرح بحركته ينبغي أن لا يجوز أن كان لا يصرح
 بحركته ينبغي أن يجوز لا اعتبارهم بأما في الأول ناعاه كنهه دون الثاني فيما إذا كان بطرف جملة خاصة
 والثاني في الصلاة على الأرض وقالوا بكونه من كتب التفسير والفقه والسنة لأنها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا
 التعليل بعيد كراهة من جميع شروح الصواب وأما في الثاني ما يدل من التوراة والإنجيل والزبور
 (قوله وكذا يعنى حله) فإد الجوى أن لم يشرع في البلاء بل لا حظ والحامل ليس بما سؤد كراهية لأنه لا فائدة
 في ذكره بعد المنسحب (قوله فيه أنه) لا يلو كنهه ما دون الآية لا يكرهه ما كافي القهساق (قوله ولا بأس)
 يشترط أن يرضى به الملبس هذه الأشياء مستحب كوضوه المحدث حلى (قوله وكل وشرب الخ) أي فلا كراهة
 فيها أصلا بعد المحضه والقد في فامس المراد بلا بأس الملبس عليه أنه خلاف الأولى الذي هو مع كراهة
 التنزيه بديل قول الشارح وأما جعلها في كره (قوله في كرهه) لا بأس في شرب الخ) لأنه لا بأس في شرب الخ
 في غير الماء استعماله في استعماله مكر ولكن هذا تعليل لا يجري في الأكل حلى (قوله لا بأس) مثلها
 النساء لأنه لا يقع عند جميع ما قيل الانقطاع (قوله ما لم تقاطع بفسل) وإذا انما يكون بعد الطهارة من
 الحوض فيكره لها الأكل والشرب قبل مضغته وغسله (قوله بكم) مثله كل ما قلص بالماء (قوله وصح
 في البداية للكرهه) أي الصبرية (قوله وهو اسوط) لأنه أقرب للتعليم (قوله إذا انقطع جفصها) مثله
 المناسبات لم يقلدها لأن الانقطاع القديم بعد العشر تلبس بشرطه في حل ولبثها كما صرح به ابرهق في شرح
 الوقاية ويؤخذ منه جواز الوضوء حال نزول دم الاستحاضة (قوله بل دبا) عركه مسكوكه وتجاوز ليله
 ما في القهساق في حيث قال وهو وإن حل لأنه مكره لأنها كالجنب ما لم تنفصل كافي الحيطه قوله وإن حل
 ظاهره كراهة التنزيه فإداه الوضوء (قوله في آخر الوقت) هل المراد آخر الوقت حقيقة أو المستحب يجوز
 حالي والظاهر الثاني لأنه ليس شيئا واحد في الشارع حكم الملبس ويظهر عدم حله بديل مثله انقطاعه
 على الأقل وهو دون العادة (قوله وإن لاقه) أي في بعد (قوله لا يخل) وإن اغتسل سلى عن الصبر (قوله
 وتغسل في الثمر من البهاة تأخير النفس إلى آخر الوقت مستحب فيها إذا انقطع إتمام عاداتها وأكلها
 واجب (قوله حل في الحلال) لأنه لا اغتسال عليها لعدم الملبس بغيره فلا ينتظر في سقها بعد الانقطاع إدارة
 زائدة ولا يتغير بالسلامة بعده لا تسكنا بشرط وجوبها من الحيف وهذا باعلى عدم خطا الملبس في الغفلة
 بالضرورة وأما أقوال ثلاثة (قوله لا يخل حتى تنفصل) أي في آخر الوقت المستحب قال في الصبر عازيا
 إلى المبسوط إذا انقطع لاق من عشرة تنتظر إلى آخر الوقت المستحب دين المسكوكه نص عليه محمد
 في الأصل قال فإذا انقطع في وقت المشاء تؤثر إلى وقت يمكنها أن تنفصل فيه وتصل قبل انقضاء
 الليل وما بعد نصف الليل مكره اه (قوله أو تيمم) وليس لها أن يقرها قبل الصلاة بأجاء على الاصم
 وسلبا للزوج وأضلع الرجعة وموقفا على الصلاة به على المذهب نهر (قوله بشرطه) وهو الجزع
 استعمال الماء المطلق الكافي حلى (قوله وليس الثياب) أقول به في أن يكون خلع الثياب تغسل مثله
 حلى (قوله يعني من آخر وقت الصلاة) فالمراد أن تظهر في وقت بقي منه إلى خروجه قدر الاعتدال وليس
 الثياب والصبرية لأمر من هذا ومن أن تظهر في الوضوء وفي منه قدر كراخه فيه بعضه الملبس التي إلى
 تعليلها بان الصلاة سارت ذنبا وهو أن ياتى بمحضه في وقت وعسارة المصنف عامة ولكن مراده
 ما ذكر في تفصيل الوضوء بالذكرياتة إلى أن الحكم بطهارة الملبس والنفساء بعض الوقت المذكور أنما
 هو في حق الوضوء وأما في حق قراءة القرآن فلا الجوى عن البرجندى (قوله وهل تعتبر الصبرية في الصوم)

ولم يكتبوا بالنارسية في الاصم (قوله) كذا في الصبر (قوله ولو مكتوبا بالنارسية في الاصم) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والخصم أنها جميع عليها
 قال في الصبر ولو كان القراء أن مكتوبا بالنارسية يحرم على الملبس والحائض منه بالاجتماع وهو الصحيح
 أما عند الامام فظنوا ذلك عند ما لا يقران عندهما حتى يتعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن
 العربية (قوله المنفصل) كالخريطة ونحوها فلا يحسن المشرع على ما خصه صاحب الهداية وفي السراج
 أن عليه الفتوى وفي الفتح قال في بعض الإخوان هل يجوز من المصنف تبديل حواشيه على عهده قلت
 لا عرفه منقول والذي يظهر أنه إن كان بطرفه وهو يصرح بحركته ينبغي أن لا يجوز أن كان لا يصرح
 بحركته ينبغي أن يجوز لا اعتبارهم بأما في الأول ناعاه كنهه دون الثاني فيما إذا كان بطرف جملة خاصة
 والثاني في الصلاة على الأرض وقالوا بكونه من كتب التفسير والفقه والسنة لأنها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا
 التعليل بعيد كراهة من جميع شروح الصواب وأما في الثاني ما يدل من التوراة والإنجيل والزبور
 (قوله وكذا يعنى حله) فإد الجوى أن لم يشرع في البلاء بل لا حظ والحامل ليس بما سؤد كراهية لأنه لا فائدة
 في ذكره بعد المنسحب (قوله فيه أنه) لا يلو كنهه ما دون الآية لا يكرهه ما كافي القهساق (قوله ولا بأس)
 يشترط أن يرضى به الملبس هذه الأشياء مستحب كوضوه المحدث حلى (قوله وكل وشرب الخ) أي فلا كراهة
 فيها أصلا بعد المحضه والقد في فامس المراد بلا بأس الملبس عليه أنه خلاف الأولى الذي هو مع كراهة
 التنزيه بديل قول الشارح وأما جعلها في كره (قوله في كرهه) لا بأس في شرب الخ) لأنه لا بأس في شرب الخ
 في غير الماء استعماله في استعماله مكر ولكن هذا تعليل لا يجري في الأكل حلى (قوله لا بأس) مثلها
 النساء لأنه لا يقع عند جميع ما قيل الانقطاع (قوله ما لم تقاطع بفسل) وإذا انما يكون بعد الطهارة من
 الحوض فيكره لها الأكل والشرب قبل مضغته وغسله (قوله بكم) مثله كل ما قلص بالماء (قوله وصح
 في البداية للكرهه) أي الصبرية (قوله وهو اسوط) لأنه أقرب للتعليم (قوله إذا انقطع جفصها) مثله
 المناسبات لم يقلدها لأن الانقطاع القديم بعد العشر تلبس بشرطه في حل ولبثها كما صرح به ابرهق في شرح
 الوقاية ويؤخذ منه جواز الوضوء حال نزول دم الاستحاضة (قوله بل دبا) عركه مسكوكه وتجاوز ليله
 ما في القهساق في حيث قال وهو وإن حل لأنه مكره لأنها كالجنب ما لم تنفصل كافي الحيطه قوله وإن حل
 ظاهره كراهة التنزيه فإداه الوضوء (قوله في آخر الوقت) هل المراد آخر الوقت حقيقة أو المستحب يجوز
 حالي والظاهر الثاني لأنه ليس شيئا واحد في الشارع حكم الملبس ويظهر عدم حله بديل مثله انقطاعه
 على الأقل وهو دون العادة (قوله وإن لاقه) أي في بعد (قوله لا يخل) وإن اغتسل سلى عن الصبر (قوله
 وتغسل في الثمر من البهاة تأخير النفس إلى آخر الوقت مستحب فيها إذا انقطع إتمام عاداتها وأكلها
 واجب (قوله حل في الحلال) لأنه لا اغتسال عليها لعدم الملبس بغيره فلا ينتظر في سقها بعد الانقطاع إدارة
 زائدة ولا يتغير بالسلامة بعده لا تسكنا بشرط وجوبها من الحيف وهذا باعلى عدم خطا الملبس في الغفلة
 بالضرورة وأما أقوال ثلاثة (قوله لا يخل حتى تنفصل) أي في آخر الوقت المستحب قال في الصبر عازيا
 إلى المبسوط إذا انقطع لاق من عشرة تنتظر إلى آخر الوقت المستحب دين المسكوكه نص عليه محمد
 في الأصل قال فإذا انقطع في وقت المشاء تؤثر إلى وقت يمكنها أن تنفصل فيه وتصل قبل انقضاء
 الليل وما بعد نصف الليل مكره اه (قوله أو تيمم) وليس لها أن يقرها قبل الصلاة بأجاء على الاصم
 وسلبا للزوج وأضلع الرجعة وموقفا على الصلاة به على المذهب نهر (قوله بشرطه) وهو الجزع
 استعمال الماء المطلق الكافي حلى (قوله وليس الثياب) أقول به في أن يكون خلع الثياب تغسل مثله
 حلى (قوله يعني من آخر وقت الصلاة) فالمراد أن تظهر في وقت بقي منه إلى خروجه قدر الاعتدال وليس
 الثياب والصبرية لأمر من هذا ومن أن تظهر في الوضوء وفي منه قدر كراخه فيه بعضه الملبس التي إلى
 تعليلها بان الصلاة سارت ذنبا وهو أن ياتى بمحضه في وقت وعسارة المصنف عامة ولكن مراده
 ما ذكر في تفصيل الوضوء بالذكرياتة إلى أن الحكم بطهارة الملبس والنفساء بعض الوقت المذكور أنما
 هو في حق الوضوء وأما في حق قراءة القرآن فلا الجوى عن البرجندى (قوله وهل تعتبر الصبرية في الصوم)

مخصوص بالخاصة الذاتية لا يستعمل فيما ارضه الخاصة الامالة والخاصة يستعمل في الذاتية والعربية
 فهو اسم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والكسر ولا يقال في الثوب الذي اصابته النجاسة
 نجس بالفتح وانما يقال بالكسر شربلاية باختصار (قوله يوم الحقيق) والنجس يختص به (قوله والكمس)
 والحديث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيق وازالة من البدن والثوب والمكان فرض ان كان
 القدر المانع وامكن ازالته من غير ارتكاب ما هو اشد حتى لو لم يتكس من ازالته الا بالذات وعونه للناس يصل
 معه ان كسب العور تشذفوا لاداءه الا لا زفحق اذن ان يني بين امرين محظورين عليه ان يرتكب
 اهوتهما كذا في الفتح (قوله اوما كولا) كتنزوي خيار (قوله اولا) ذكر في الخلاصة اذا انقضت طرف من اطراف
 الثوب نفسه ففصل طرفا من اطراف الثوب من غير تغير حكم تطهارة الثوب هو المختار (قوله يفتي)
 وعالم محمد لا يجوز ازالة الاخبار الاجتزال به الاحداث (قوله ويكمل مانع) خرج الحامد كالثلج قبل ذوبه
 (قوله طاهر) هو المتمدن وقبل لا يشرط حتى لو فصل المتنجس بالماء يؤول ما يؤكل له زالت نجاسة الدم وبقيت
 نجاسة البول فلا يمنع مانع يفسد وتظهر غرة الخلاف فمن حلف مائه دم وقطعه بالبول لا يمتنع على
 الضيق ويصحت على الصحيح كذا في البصر (قوله قاطع) اي مزيل (قوله ينحصر بالمعصر) تفسير لقاطع لا قيد
 انما جعل (قوله كئل) مثله ماء الباقلة الذي لا يقطن وما الزعفران والاصفار والاعناب والطبخ
 (قوله تطهروا مع) من نجاسة بها لم يسحق حتى يذهب الاثر وكذا شارب الخمر اذا ورد ريشه في فيه فلا
 (قوله وندي) فاه عليه الوك وكذا اذا وضع حتى ازال اثره حتى يجر (قوله وما قيل ان اللبن) هذا القول مفرغ
 على ما روي عن ابي يوسف انه لو فصل الدم باه من حتى ذهب اثره جاز (قوله بخلاف المختار) وجهه في الثاني
 ان سقوط النجاسة على كون المستعمل في العمل ضرورة التطهير وليس البول مطهر القصد بين الوصفين
 فيتبين نجاسة الدم بها ازاد الثوب بهذا الاثر اذ به جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة
 الدم وان بقيت عين الدم ووجهه في الاول وجود الدوسمة (قوله ويظهر خف) قيد به لان الثوب والبدن
 لا يظهران بالذات الا في الثاني لان الثوب لا يظهر خف كثيرا من اجزاء النجاسة ولا يظهرها الا في الثوب والبدن
 لا يمتد وطوئته وما به من العرق لا ينجس (قوله يذرى) وان كان رطبا على قول الثاني وعليه اكثر المشايخ
 والفتوى يجر (قوله هو ما يرى بعد الخفاف) ان على ظاهر النجس مثلا كالعدو والدم وما لا يرى بعد الخفاف
 فليس يذرى جرم (قوله اصابه تراب) او رمل او رمل فاستجسد فحسمه بالارض حتى تاتر طهر (قوله بذلك)
 بان يحص على الارض مثلا سحبا قويا (قوله يزول به اثرها) اي النجاسة والارض يشعل الاوصاف الثلاثة
 ولو لم يزل الاثر لا يظهر وفي الجامع الصغير انه ان سكه بنظر اوصته بضو هود ويجر بعدما يس طهر (قوله
 فيفسل) اي فلا يمع التصفيف يجر لكن في الحلبي عن القهستاني المختار صب الماء والثرل الى عدم القطرات
 ثلاثا (قوله مقيل) خرج المطلق اذا كان عليه صدأ او تشق فانه لا يظهر الا بالفسل يجر (قوله لا سامة له)
 اخرج به الثوب الصقيل لان في مسام حلي (قوله وتظهر) مثله النصب القاري والحصر المخذة منه وصاف
 ذهب وابوس (قوله وآية مد هونة) كالابداي المدهونة والقناجين (قوله وتراطي) يفتح الحاء البصية والراء
 المشددة بعد هاء الف وكسر الطاء الملهمة انما به صدأ او تشق فانه لا يظهر الا بالفسل يجر (قوله لا سامة له)
 مقبلا كانه آفة حلي (قوله يمسح) وهو مطهر حقيقة على الحمد ولا فرق بين ان يمسحه بتراب او خرقة او صوف
 شاء او غير ذلك في الصبر عن الفتاوى واعلم انه اذا مس بالرجل محباجه ثلاث خرقات نظافت فانه يجزى عن
 الغسل وقياسه تطهارة ما حول النصب بالمس اذا تلمع ويضاف من اسالة الماء سرهانه الى الثوب يجمع
 الفتح (قوله مطلقا) هذا المطلق في النصب اي سواء كان رطبا او باساعة او لا يؤول كافي للعر (قوله بخلاف
 خصوص سامة) كتوب وحصر وبدن فانها لا تظهر بالنجاف يجرى عليه الماء الى ان تزول نجاساته (قوله
 يسبسا) الدليل عليه اترعانة وجهه ابن الحنفية وروى الله تعالى عنهم كاه الارض يسبا (قوله ولو يريح)
 مثلها الشمس والتار واليطل (نقمة) لو كانت الارض رطبة لا تظهر الا بالفسل فان كانت رطبة تشرب الماء كله
 فانه يسب عليه الماء حتى يغلب على ظنه انما لم يرت لا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت مخدرة حفر
 في اسفلها حفرة وصب عليها الماء فاذا اجتمع في تلك الحفرة كبسها اي الحفرة التي فيها الفسالة وان كانت

باب النجاس
 نجس يختص به الثوب
 والكمس يختص بالاول
 والنجس يختص به
 القدر المانع
 وعونه للناس يصل
 معه ان كسب العور
 تشذفوا لاداءه
 الا لا زفحق اذن
 ان يني بين امرين
 محظورين عليه
 ان يرتكب
 اهوتهما كذا
 في الفتح
 (قوله اوما كولا)
 كتنزوي خيار
 (قوله اولا)
 ذكر في الخلاصة
 اذا انقضت
 طرف من اطراف
 الثوب نفسه
 ففصل طرفا
 من اطراف
 الثوب
 من غير
 تغير
 حكم
 تطهارة
 الثوب
 هو
 المختار
 (قوله يفتي)
 وعالم محمد
 لا يجوز
 ازالة
 الاخبار
 الاجتزال
 به
 الاحداث
 (قوله ويكمل
 مانع)
 خرج
 الحامد
 كالثلج
 قبل
 ذوبه
 (قوله طاهر)
 هو
 المتمدن
 وقبل
 لا
 يشرط
 حتى
 لو
 فصل
 المتنجس
 بالماء
 يؤول
 ما
 يؤكل
 له
 زالت
 نجاسة
 الدم
 وبقيت
 نجاسة
 البول
 فلا
 يمنع
 مانع
 يفسد
 وتظهر
 غرة
 الخلاف
 فمن
 حلف
 مائه
 دم
 وقطعه
 بالبول
 لا
 يمتنع
 على
 الضيق
 ويصحت
 على
 الصحيح
 كذا
 في
 البصر
 (قوله قاطع)
 اي
 مزيل
 (قوله ينحصر
 بالمعصر)
 تفسير
 لقاطع
 لا
 قيد
 انما
 جعل
 (قوله كئل)
 مثله
 ماء
 الباقلة
 الذي
 لا
 يقطن
 وما
 الزعفران
 والاصفار
 والاعناب
 والطبخ
 (قوله تطهروا
 مع)
 من
 نجاسة
 بها
 لم
 يسحق
 حتى
 يذهب
 الاثر
 وكذا
 شارب
 الخمر
 اذا
 ورد
 ريشه
 في
 فيه
 فلا
 (قوله وندي)
 فاه
 عليه
 الوك
 وكذا
 اذا
 وضع
 حتى
 ازال
 اثره
 حتى
 يجر
 (قوله وما
 قيل
 ان
 اللبن)
 هذا
 القول
 مفرغ
 على
 ما
 روي
 عن
 ابي
 يوسف
 انه
 لو
 فصل
 الدم
 باه
 من
 حتى
 ذهب
 اثره
 جاز
 (قوله بخلاف
 المختار)
 وجهه
 في
 الثاني
 ان
 سقوط
 النجاسة
 على
 كون
 المستعمل
 في
 العمل
 ضرورة
 التطهير
 وليس
 البول
 مطهر
 القصد
 بين
 الوصفين
 فيتبين
 نجاسة
 الدم
 بها
 ازاد
 الثوب
 بهذا
 الاثر
 اذ
 به
 جميع
 المكان
 المصاب
 بالبول
 متنجسا
 بنجاسة
 الدم
 وان
 بقيت
 عين
 الدم
 ووجهه
 في
 الاول
 وجود
 الدوسمة
 (قوله ويظهر
 خف)
 قيد
 به
 لان
 الثوب
 والبدن
 لا
 يظهران
 بالذات
 الا
 في
 الثاني
 لان
 الثوب
 لا
 يظهر
 خف
 كثيرا
 من
 اجزاء
 النجاسة
 ولا
 يظهرها
 الا
 في
 الثوب
 والبدن
 لا
 يمتد
 وطوئته
 وما
 به
 من
 العرق
 لا
 ينجس
 (قوله يذرى)
 وان
 كان
 رطبا
 على
 قول
 الثاني
 وعليه
 اكثر
 المشايخ
 والفتوى
 يجر
 (قوله هو
 ما
 يرى
 بعد
 الخفاف)
 ان
 على
 ظاهر
 النجس
 مثلا
 كالعدو
 والدم
 وما
 لا
 يرى
 بعد
 الخفاف
 فليس
 يذرى
 جرم
 (قوله اصابه
 تراب)
 او
 رمل
 او
 رمل
 فاستجسد
 فحسمه
 بالارض
 حتى
 تاتر
 طهر
 (قوله بذلك)
 بان
 يحص
 على
 الارض
 مثلا
 سحبا
 قويا
 (قوله يزول
 به
 اثرها)
 اي
 النجاسة
 والارض
 يشعل
 الاوصاف
 الثلاثة
 ولو
 لم
 يزل
 الاثر
 لا
 يظهر
 وفي
 الجامع
 الصغير
 انه
 ان
 سكه
 بنظر
 اوصته
 بضو
 هود
 ويجر
 بعدما
 يس
 طهر
 (قوله
 فيفسل)
 اي
 فلا
 يمع
 التصفيف
 يجر
 لكن
 في
 الحلبي
 عن
 القهستاني
 المختار
 صب
 الماء
 والثرل
 الى
 عدم
 القطرات
 ثلاثا
 (قوله مقيل)
 خرج
 المطلق
 اذا
 كان
 عليه
 صدأ
 او
 تشق
 فانه
 لا
 يظهر
 الا
 بالفسل
 يجر
 (قوله لا
 سامة
 له)
 اخرج
 به
 الثوب
 الصقيل
 لان
 في
 مسام
 حلي
 (قوله وتظهر)
 مثله
 النصب
 القاري
 والحصر
 المخذة
 منه
 وصاف
 ذهب
 وابوس
 (قوله وآية
 مد
 هونة)
 كالابداي
 المدهونة
 والقناجين
 (قوله وتراطي)
 يفتح
 الحاء
 البصية
 والراء
 المشددة
 بعد
 هاء
 الف
 وكسر
 الطاء
 الملهمة
 انما
 به
 صدأ
 او
 تشق
 فانه
 لا
 يظهر
 الا
 بالفسل
 يجر
 (قوله لا
 سامة
 له)
 مقبلا
 كانه
 آفة
 حلي
 (قوله يمسح)
 وهو
 مطهر
 حقيقة
 على
 الحمد
 ولا
 فرق
 بين
 ان
 يمسحه
 بتراب
 او
 خرقة
 او
 صوف
 شاء
 او
 غير
 ذلك
 في
 الصبر
 عن
 الفتاوى
 واعلم
 انه
 اذا
 مس
 بالرجل
 محباجه
 ثلاث
 خرقات
 نظافت
 فانه
 يجزى
 عن
 الغسل
 وقياسه
 تطهارة
 ما
 حول
 النصب
 بالمس
 اذا
 تلمع
 ويضاف
 من
 اسالة
 الماء
 سرهانه
 الى
 الثوب
 يجمع
 الفتح
 (قوله مطلقا)
 هذا
 المطلق
 في
 النصب
 اي
 سواء
 كان
 رطبا
 او
 باساعة
 او
 لا
 يؤول
 كافي
 للعر
 (قوله بخلاف
 خصوص
 سامة)
 كتوب
 وحصر
 وبدن
 فانها
 لا
 تظهر
 بالنجاف
 يجرى
 عليه
 الماء
 الى
 ان
 تزول
 نجاساته
 (قوله
 يسبسا)
 الدليل
 عليه
 اترعانة
 وجهه
 ابن
 الحنفية
 وروى
 الله
 تعالى
 عنهم
 كاه
 الارض
 يسبا
 (قوله ولو
 يريح)
 مثلها
 الشمس
 والتار
 واليطل
 (نقمة)
 لو
 كانت
 الارض
 رطبة
 لا
 تظهر
 الا
 بالفسل
 فان
 كانت
 رطبة
 تشرب
 الماء
 كله
 فانه
 يسب
 عليه
 الماء
 حتى
 يغلب
 على
 ظنه
 انما
 لم
 يرت
 لا
 توقفت
 في
 ذلك
 وان
 كانت
 صلبة
 ان
 كانت
 مخدرة
 حفر
 في
 اسفلها
 حفرة
 وصب
 عليها
 الماء
 فاذا
 اجتمع
 في
 تلك
 الحفرة
 كبسها
 اي
 الحفرة
 التي
 فيها
 الفسالة
 وان
 كانت

وإذا شارحها يتفاضل واكمل وتسم غلب بعض ونحوه « وتوفد وعلى مع بعض تقول

قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الصائبة والمسؤول عنه بقول الشافعي وأخرج المصنف قال الشارح وفي عدة مطهر فذكر أن الأرض المنصبة باقية على هيأتها وهذا مرض طاهرة جعلت فوقها كالجوف فوق النجاسة من طاهر اه (قوله وتوفد) أي في الثوب مثلاً والمص في الصقيل والجفاف في الأرض والنص في الخشب وقلب العين في انقلاب الخنزير لملا والمص في الأرض والدنق في الجلد والتفليل في النمس إذا خذت موضع شيء فيها والدكة في الشاة والتفليل في النمس إذا خذلت ينسها والفرق في المني والدكة في النمس والدخول في الخوض النص إذا دخل فيه ما طاهر حتى سال من الخوض ولو شيئاً قليلاً على الصحيح كما تقدم والتغور في البئر والتصرف في البعض في تنجيس بعض المخلطة والتصرف في الأكل والبيع والهبة والصدقة والدم في القطن ان تنجس اقل من نصفه كافي للتناهي الهندية والذبح في البئر والشار في العذرة والغلي في شعور الزيت بما قد دسحه كافي للتبستاق وغسل البعض في تنجيس بعض الثوب والتغور في السبر الجلاء اه حلوى زيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستنع زوال الوصف المترتب عليها بغير مثله الدهن النص إذا جعل في الصابون (قوله يعني) هو قول مجاهد قوله ان لم يظهر فيه أثر النص (من طهر ولون ودسج (قوله وعلى) المراد به صحة الصلاة بدون انزاله بغير لاعدم فكرهامة اثوبها (قوله فصب غسلاً) وبغيره قوام الصلاة لغسها (قوله وما دونه تنزيهاً) هو المعلق ثم ان كان دخل في الصلاة نظران كان في الوقت سنة فلا يدخل انزالها واستبعاد الصلاة فان كانت غلظة الجفافة فان كان يجدها لا يجدها آثرين في موضع آخر كذلك أيضاً ليكون مؤدا الصلاة اقل من يمين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يرضى على صلاته ولا يقطعها بغير ولا يترفع في التذلل الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واسد الاتحاد الصائبة بخلاف ما اذا كان ذا طاقين لتعدها فيجمع كالمصلي مع درهم تنجس الوجهين في وجود الفاصل وهو جوهر حركه (قوله) لو جلس الصبي التنجس الثوب او البدين في حجر للمصلي وهو يستمسك بنفسه او انما تنجس على رأسه بارتصلا لانه لو يكن حامل الصائبة بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مصافاً اليه فلا تجوز صلاته ولو حمل منياً كافراً لا تصح صلاته مطلقاً وان سافلاً لم يغسل كذلك وان غسل فان استل صحت والا فلا (قوله في كشف) هذا فوفيق الهندواني بن قولين اعتبر الوزن مطلقاً ومن اعتبر المساحة مطلقاً واختر هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند المشايخ ما وراء النهر وحجسه الزبلي والرازي واقره في الفتح (قوله من مغفلة) متعلق بقوله في واعلم ان التخلية عنده بعدم تعارض نعمين وقالاه وبدم الاختلاف من مصاصيرهم اودن قبلهم في الطهارة والتنجيف بالتعارض عندوه وبالاختلاف عندها ويزاد في تفسير الغلظة على كل ولا يولي في اجتنابه قال ابن مالك في شرح الجمع اذا كان النص الواحد في نجاسة شيء يصف حكمه بخلافه الاجتهاد عندها فثبت به التخصيف تضعفه بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه واورد على التعرئين سور الحمار فان التعارض ورد فيه وقولوا بطهره والى فان الاختلاف جديده وحكموا جميعاً بتغليظه (قوله كعذره آدمي) مثلها بقول الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجباً لوضوء) قبول ومنى ومضى وهدي وقبح وصديد وفيه اذا ملا القلم كبر على هذه السكينة اذ كان طاهر (قوله غلظة) لا حاجة اليه من قوله كذا (قوله وبول غير ما كول) سواء كان آديسالا (قوله ليزام) يعني الباطن اي ما كل غلابد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالنص في بول الصبي (قوله الاول الخفاش) يوزن دمان سبي بلصغرينيه وضعف بصره ورأسه ان اسرقوا كحل به قلغ البياض من العين ودمه ان مل على عينه انما اهل منع الشعر فاموس (قوله وكذا بول الضارب) اي انه معقونه في غير الماء كالباب والطعام وما في الماء ففسده سواء كان في الاولى اوفى ان يترعد تحقن الوقوع افاده المظني ونظره اذا تقدم طاهره في البئر (قوله وعليه القوي) مقابله ما في البراءة ووجهه طاهر الراية من انه يفسد الثوب وما في ثأري فاضي خان حيث قال بول الهريرة والثائرة وترفعها تنجس في الطهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المله اوم ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله ان تراها لا يفسد) قال في الجمر ستر وجده

وقال الشارحها يتفاضل
واكمل وتسم غلب بعض ونحوه
وتوفد وعلى مع بعض تقول
قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الصائبة والمسؤول عنه بقول الشافعي
وأخرج المصنف قال الشارح وفي عدة مطهر فذكر أن الأرض المنصبة باقية على هيأتها وهذا مرض طاهرة جعلت فوقها كالجوف فوق النجاسة من طاهر اه
(قوله وتوفد) أي في الثوب مثلاً والمص في الصقيل والجفاف في الأرض والنص في الخشب وقلب العين في انقلاب الخنزير لملا والمص في الأرض والدنق في الجلد والتفليل في النمس إذا خذت موضع شيء فيها والدكة في الشاة والتفليل في النمس إذا خذلت ينسها والفرق في المني والدكة في النمس والدخول في الخوض النص إذا دخل فيه ما طاهر حتى سال من الخوض ولو شيئاً قليلاً على الصحيح كما تقدم
والتغور في البئر والتصرف في البعض في تنجيس بعض المخلطة والتصرف في الأكل والبيع والهبة والصدقة والدم في القطن ان تنجس اقل من نصفه كافي للتناهي الهندية والذبح في البئر والشار في العذرة والغلي في شعور الزيت بما قد دسحه كافي للتبستاق وغسل البعض في تنجيس بعض الثوب والتغور في السبر الجلاء اه
حلوى زيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستنع زوال الوصف المترتب عليها بغير مثله الدهن النص إذا جعل في الصابون (قوله يعني) هو قول مجاهد قوله ان لم يظهر فيه أثر النص (من طهر ولون ودسج (قوله وعلى) المراد به صحة الصلاة بدون انزاله بغير لاعدم فكرهامة اثوبها (قوله فصب غسلاً) وبغيره قوام الصلاة لغسها (قوله وما دونه تنزيهاً) هو المعلق ثم ان كان دخل في الصلاة نظران كان في الوقت سنة فلا يدخل انزالها واستبعاد الصلاة فان كانت غلظة الجفافة فان كان يجدها لا يجدها آثرين في موضع آخر كذلك أيضاً ليكون مؤدا الصلاة اقل من يمين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يرضى على صلاته ولا يقطعها بغير ولا يترفع في التذلل الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واسد الاتحاد الصائبة بخلاف ما اذا كان ذا طاقين لتعدها فيجمع كالمصلي مع درهم تنجس الوجهين في وجود الفاصل وهو جوهر حركه (قوله) لو جلس الصبي التنجس الثوب او البدين في حجر للمصلي وهو يستمسك بنفسه او انما تنجس على رأسه بارتصلا لانه لو يكن حامل الصائبة بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مصافاً اليه فلا تجوز صلاته ولو حمل منياً كافراً لا تصح صلاته مطلقاً وان سافلاً لم يغسل كذلك وان غسل فان استل صحت والا فلا (قوله في كشف) هذا فوفيق الهندواني بن قولين اعتبر الوزن مطلقاً ومن اعتبر المساحة مطلقاً واختر هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند المشايخ ما وراء النهر وحجسه الزبلي والرازي واقره في الفتح (قوله من مغفلة) متعلق بقوله في واعلم ان التخلية عنده بعدم تعارض نعمين وقالاه وبدم الاختلاف من مصاصيرهم اودن قبلهم في الطهارة والتنجيف بالتعارض عندوه وبالاختلاف عندها ويزاد في تفسير الغلظة على كل ولا يولي في اجتنابه قال ابن مالك في شرح الجمع اذا كان النص الواحد في نجاسة شيء يصف حكمه بخلافه الاجتهاد عندها فثبت به التخصيف تضعفه بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه واورد على التعرئين سور الحمار فان التعارض ورد فيه وقولوا بطهره والى فان الاختلاف جديده وحكموا جميعاً بتغليظه (قوله كعذره آدمي) مثلها بقول الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجباً لوضوء) قبول ومنى ومضى وهدي وقبح وصديد وفيه اذا ملا القلم كبر على هذه السكينة اذ كان طاهر (قوله غلظة) لا حاجة اليه من قوله كذا (قوله وبول غير ما كول) سواء كان آديسالا (قوله ليزام) يعني الباطن اي ما كل غلابد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالنص في بول الصبي (قوله الاول الخفاش) يوزن دمان سبي بلصغرينيه وضعف بصره ورأسه ان اسرقوا كحل به قلغ البياض من العين ودمه ان مل على عينه انما اهل منع الشعر فاموس (قوله وكذا بول الضارب) اي انه معقونه في غير الماء كالباب والطعام وما في الماء ففسده سواء كان في الاولى اوفى ان يترعد تحقن الوقوع افاده المظني ونظره اذا تقدم طاهره في البئر (قوله وعليه القوي) مقابله ما في البراءة ووجهه طاهر الراية من انه يفسد الثوب وما في ثأري فاضي خان حيث قال بول الهريرة والثائرة وترفعها تنجس في الطهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المله اوم ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله ان تراها لا يفسد) قال في الجمر ستر وجده

وقال الشارحها يتفاضل
واكمل وتسم غلب بعض ونحوه
وتوفد وعلى مع بعض تقول
قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الصائبة والمسؤول عنه بقول الشافعي
وأخرج المصنف قال الشارح وفي عدة مطهر فذكر أن الأرض المنصبة باقية على هيأتها وهذا مرض طاهرة جعلت فوقها كالجوف فوق النجاسة من طاهر اه
(قوله وتوفد) أي في الثوب مثلاً والمص في الصقيل والجفاف في الأرض والنص في الخشب وقلب العين في انقلاب الخنزير لملا والمص في الأرض والدنق في الجلد والتفليل في النمس إذا خذت موضع شيء فيها والدكة في الشاة والتفليل في النمس إذا خذلت ينسها والفرق في المني والدكة في النمس والدخول في الخوض النص إذا دخل فيه ما طاهر حتى سال من الخوض ولو شيئاً قليلاً على الصحيح كما تقدم
والتغور في البئر والتصرف في البعض في تنجيس بعض المخلطة والتصرف في الأكل والبيع والهبة والصدقة والدم في القطن ان تنجس اقل من نصفه كافي للتناهي الهندية والذبح في البئر والشار في العذرة والغلي في شعور الزيت بما قد دسحه كافي للتبستاق وغسل البعض في تنجيس بعض الثوب والتغور في السبر الجلاء اه
حلوى زيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستنع زوال الوصف المترتب عليها بغير مثله الدهن النص إذا جعل في الصابون (قوله يعني) هو قول مجاهد قوله ان لم يظهر فيه أثر النص (من طهر ولون ودسج (قوله وعلى) المراد به صحة الصلاة بدون انزاله بغير لاعدم فكرهامة اثوبها (قوله فصب غسلاً) وبغيره قوام الصلاة لغسها (قوله وما دونه تنزيهاً) هو المعلق ثم ان كان دخل في الصلاة نظران كان في الوقت سنة فلا يدخل انزالها واستبعاد الصلاة فان كانت غلظة الجفافة فان كان يجدها لا يجدها آثرين في موضع آخر كذلك أيضاً ليكون مؤدا الصلاة اقل من يمين وان كان في آخر الوقت ولا يدرك الجماعة في موضع آخر يرضى على صلاته ولا يقطعها بغير ولا يترفع في التذلل الى الوجه الاخر اذا كان الثوب واسد الاتحاد الصائبة بخلاف ما اذا كان ذا طاقين لتعدها فيجمع كالمصلي مع درهم تنجس الوجهين في وجود الفاصل وهو جوهر حركه (قوله) لو جلس الصبي التنجس الثوب او البدين في حجر للمصلي وهو يستمسك بنفسه او انما تنجس على رأسه بارتصلا لانه لو يكن حامل الصائبة بخلاف ما لو حمل من لا يستمسك حيث يصير مصافاً اليه فلا تجوز صلاته ولو حمل منياً كافراً لا تصح صلاته مطلقاً وان سافلاً لم يغسل كذلك وان غسل فان استل صحت والا فلا (قوله في كشف) هذا فوفيق الهندواني بن قولين اعتبر الوزن مطلقاً ومن اعتبر المساحة مطلقاً واختر هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند المشايخ ما وراء النهر وحجسه الزبلي والرازي واقره في الفتح (قوله من مغفلة) متعلق بقوله في واعلم ان التخلية عنده بعدم تعارض نعمين وقالاه وبدم الاختلاف من مصاصيرهم اودن قبلهم في الطهارة والتنجيف بالتعارض عندوه وبالاختلاف عندها ويزاد في تفسير الغلظة على كل ولا يولي في اجتنابه قال ابن مالك في شرح الجمع اذا كان النص الواحد في نجاسة شيء يصف حكمه بخلافه الاجتهاد عندها فثبت به التخصيف تضعفه بما اذا ورد نص آخر يخالفه يكون بطريق الاولى اه واورد على التعرئين سور الحمار فان التعارض ورد فيه وقولوا بطهره والى فان الاختلاف جديده وحكموا جميعاً بتغليظه (قوله كعذره آدمي) مثلها بقول الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجباً لوضوء) قبول ومنى ومضى وهدي وقبح وصديد وفيه اذا ملا القلم كبر على هذه السكينة اذ كان طاهر (قوله غلظة) لا حاجة اليه من قوله كذا (قوله وبول غير ما كول) سواء كان آديسالا (قوله ليزام) يعني الباطن اي ما كل غلابد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالنص في بول الصبي (قوله الاول الخفاش) يوزن دمان سبي بلصغرينيه وضعف بصره ورأسه ان اسرقوا كحل به قلغ البياض من العين ودمه ان مل على عينه انما اهل منع الشعر فاموس (قوله وكذا بول الضارب) اي انه معقونه في غير الماء كالباب والطعام وما في الماء ففسده سواء كان في الاولى اوفى ان يترعد تحقن الوقوع افاده المظني ونظره اذا تقدم طاهره في البئر (قوله وعليه القوي) مقابله ما في البراءة ووجهه طاهر الراية من انه يفسد الثوب وما في ثأري فاضي خان حيث قال بول الهريرة والثائرة وترفعها تنجس في الطهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المله اوم ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله ان تراها لا يفسد) قال في الجمر ستر وجده

في سلاله خيره الإشارة فان كان صليبي ظهر ويزول كل لغير لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) اي في ذاته فلو وجد
 المسفوح ولو على اللحم في منية الصلي (قوله الادم شهيد) ولوسفوحا (قوله مادام عليه) حتى
 لوجه ملطبا في الصلاة صحت ولذا ادين منه ~~كان نجسا كذا في الصبر~~ (قوله ما بقي الخ) هذه خارجة
 بقيد المسفوح وما فاده ظاهر من انها طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مرادها وحيد فلا استثناء
 افتاد الحلي (قوله مهزول) خصه لتحقق الدم فيه غالبا والا فغير المهزول كذلك وقصره المحمدي في حاشية
 الاشياء لجعل طهره في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) اي دم كبد وهو ما يكون ممكنا فيه
 لاما كان من غيره بجر (قوله وقلب) حكم طهره في القضية بقل (قوله وما لم يزل) اي من بدن الانسان
 (قوله وقل وريثون وبن) اي وان ~~كثير كافي الصبر~~ (قوله لساعة) صيغة مبالغة للمؤث من اللسع
 وهو عض ذي من يغمه اوضره بابرته او اللسع خاص بالآخرة والدفع بالمال المهمة والغير المهمة بالتم
 وما بالذال المهمة والعين المهمة بالخاص بالآخرة (قوله وفي باقي الاشربة) اي السكره ولونبذا
 على قول محمد المتي به (قوله وفي الثبر الاوسط) واستدل بمآلي المنية على وفي ثوبه دون الكثير الفاحش
 من السكر والمنصف تجز به في الاصطقال الحلي وهو نص في التعفف فكان هو الخ لان فيه الرجوع
 الى القرع المنصوص في المذهب واما ترجيع صاحب الصبر فثبت منه (قوله لا يدرك) بالذال المهمة او اراي
 حلي عن القاسوس (قوله كبط اهلي) اما اذا كان يطر ولا يعيش بين الناس فكل طعام يجر من البرازية
 (قوله فان ما كولا) كصمام وعصفور (قوله والاضغف) اي الا يكن ما كولا كالمقهر والبار والمعدة
 فمصف ~~لكنه~~ لا يفيض البئر كعذو صونها عنه كاتقدم في البئر حلي (قوله وروث) وان كان روث
 ما يؤكل كروث بغل ام بقرة وثوب ام شاة او السعدون على حيوان ولو ما كولا كروث القرس سم في ذلك
 والصبر لذبل والفاصل للادى (قوله افاد جها فصاحه خره كل حيوان) ولو ما كولا كروث القرس سم في ذلك
 صاحب الصبر والا وان يقول افادها فاعلم ان غلبتها الخ ووجه الافادة ان ذلك الحكم ثبت في المأكول
 فيكون في غيرها المأكول كذلك بل اول (قوله وما لا تحقمة) ولوس غير ما كولا حلي وهو راجع الى الروث لما في
 وقد كثر في الصبر نقل عن الكافي اذ توافق على تغليظ نجس الكلب ورجع السباع قال ولا يظنه واختلاف في غير
 الروث وانفي (قوله قوله لهما الطهر) لثبوت الاختلاف بين العلماء في النجاسة والطهارة فأثبت الخفة
 ولعموم البلوى لامتناع الطريق بها بخلاف قول الحصار وغيره مما لا يؤكل لحمه لان الارض تنشفه زبل (قوله
 وطهرهما محمد) حين دخل الرمي الخليفة وراى بلوى الناس من امتلا الطريق وانجاسات بجر (قوله انرا)
 دفع به اعتراضا ورد عليه حاصلة قد ذكرت اولا جهسا التعفف في شافيه نقل الطهارة عن محمد فاجاب بان
 النقل الاول قال به بجر اولا ثم رجع عنه وقال بالطهارة انرا (قوله وبه قال مالك) لا يظهر لانه يقول ما اك
 لحمه بقره ورجيعه طاهر فقد فلا يقول بطهارة روث الحمار (قوله جعلت الخففة تسع للخليفة) فيعني
 الدرهم ونظاره ولو الخففة اكثر من المغلظة (قوله غنى في الملقط الصباسة الخ) كاطلاقهم النجاسة في الاسار
 النجاسة وفي جلدنا غير المذبوحة الذي لا يصح الباع (قوله نظاره الخ) (قوله لهما صاحب الصبر حيث
 قال وانما طهرتها ما غلظة وانها المراد عندنا لهما طهر (قوله ووجه في الثبر) حيث قال ما في الكتاب اولى
 ولا ثمن اربع المصاب ليس كثيرا فلا يخاف ان يكون فاحشا واضعف هذا القول لم يرجع عليه في فتح القدير
 (قوله على التقدير) متعلق بوجهه حلي (قوله وعليه) اي على التقدير بوجه المصاب وفيه ان لفظ التقدير مقدم
 على غيره حلي (قوله وروثه) اي المأكول القرس اي فاحشا فوجه بوجهه متعدها ونماكر الامام لحمه
 اما تنزيها او بجر بما مع اختلاف التصريح لانه آله الجهاد لان لحمه نجس بجر (قوله وطهره محمد) الصبر يرجع
 الى قول المأكول الذي من جلته الترس حلي (قوله ثم لطفة انما تطهر في غير الماء) مضمونه ان الخففة كلها
 تنفيس ويستثنى منه طهر لا يؤكل بالنسبة الى البرفاعة لا ينصبها كاذ كراهة انما حلي (قوله وفيه دم سلك)
 لانه ليس بدم على التقدير وانما هو دم وروث لانه اذ ليس بدم وروث وسواء كان صغيرا او كبيرا بجر
 (قوله والماء بجر طهارتها) لما قد متاقر بيا من ان لها طاهر طهرا لان الشك على العمد انما هو في طهره
 حلي (قوله وول التضرع) اي ترش ولو سلا الذر بماء او كان بوله اربل وغيره وانتخب بالماء المهمة والنجاسة

في سلاله خيره الإشارة فان كان صليبي ظهر ويزول كل لغير لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) اي في ذاته فلو وجد
 المسفوح ولو على اللحم في منية الصلي (قوله الادم شهيد) ولوسفوحا (قوله مادام عليه) حتى
 لوجه ملطبا في الصلاة صحت ولذا ادين منه ~~كان نجسا كذا في الصبر~~ (قوله ما بقي الخ) هذه خارجة
 بقيد المسفوح وما فاده ظاهر من انها طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مرادها وحيد فلا استثناء
 افتاد الحلي (قوله مهزول) خصه لتحقق الدم فيه غالبا والا فغير المهزول كذلك وقصره المحمدي في حاشية
 الاشياء لجعل طهره في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) اي دم كبد وهو ما يكون ممكنا فيه
 لاما كان من غيره بجر (قوله وقلب) حكم طهره في القضية بقل (قوله وما لم يزل) اي من بدن الانسان
 (قوله وقل وريثون وبن) اي وان ~~كثير كافي الصبر~~ (قوله لساعة) صيغة مبالغة للمؤث من اللسع
 وهو عض ذي من يغمه اوضره بابرته او اللسع خاص بالآخرة والدفع بالمال المهمة والغير المهمة بالتم
 وما بالذال المهمة والعين المهمة بالخاص بالآخرة (قوله وفي باقي الاشربة) اي السكره ولونبذا
 على قول محمد المتي به (قوله وفي الثبر الاوسط) واستدل بمآلي المنية على وفي ثوبه دون الكثير الفاحش
 من السكر والمنصف تجز به في الاصطقال الحلي وهو نص في التعفف فكان هو الخ لان فيه الرجوع
 الى القرع المنصوص في المذهب واما ترجيع صاحب الصبر فثبت منه (قوله لا يدرك) بالذال المهمة او اراي
 حلي عن القاسوس (قوله كبط اهلي) اما اذا كان يطر ولا يعيش بين الناس فكل طعام يجر من البرازية
 (قوله فان ما كولا) كصمام وعصفور (قوله والاضغف) اي الا يكن ما كولا كالمقهر والبار والمعدة
 فمصف ~~لكنه~~ لا يفيض البئر كعذو صونها عنه كاتقدم في البئر حلي (قوله وروث) وان كان روث
 ما يؤكل كروث بغل ام بقرة وثوب ام شاة او السعدون على حيوان ولو ما كولا كروث القرس سم في ذلك
 والصبر لذبل والفاصل للادى (قوله افاد جها فصاحه خره كل حيوان) ولو ما كولا كروث القرس سم في ذلك
 صاحب الصبر والا وان يقول افادها فاعلم ان غلبتها الخ ووجه الافادة ان ذلك الحكم ثبت في المأكول
 فيكون في غيرها المأكول كذلك بل اول (قوله وما لا تحقمة) ولوس غير ما كولا حلي وهو راجع الى الروث لما في
 وقد كثر في الصبر نقل عن الكافي اذ توافق على تغليظ نجس الكلب ورجع السباع قال ولا يظنه واختلاف في غير
 الروث وانفي (قوله قوله لهما الطهر) لثبوت الاختلاف بين العلماء في النجاسة والطهارة فأثبت الخفة
 ولعموم البلوى لامتناع الطريق بها بخلاف قول الحصار وغيره مما لا يؤكل لحمه لان الارض تنشفه زبل (قوله
 وطهرهما محمد) حين دخل الرمي الخليفة وراى بلوى الناس من امتلا الطريق وانجاسات بجر (قوله انرا)
 دفع به اعتراضا ورد عليه حاصلة قد ذكرت اولا جهسا التعفف في شافيه نقل الطهارة عن محمد فاجاب بان
 النقل الاول قال به بجر اولا ثم رجع عنه وقال بالطهارة انرا (قوله وبه قال مالك) لا يظهر لانه يقول ما اك
 لحمه بقره ورجيعه طاهر فقد فلا يقول بطهارة روث الحمار (قوله جعلت الخففة تسع للخليفة) فيعني
 الدرهم ونظاره ولو الخففة اكثر من المغلظة (قوله غنى في الملقط الصباسة الخ) كاطلاقهم النجاسة في الاسار
 النجاسة وفي جلدنا غير المذبوحة الذي لا يصح الباع (قوله نظاره الخ) (قوله لهما صاحب الصبر حيث
 قال وانما طهرتها ما غلظة وانها المراد عندنا لهما طهر (قوله ووجه في الثبر) حيث قال ما في الكتاب اولى
 ولا ثمن اربع المصاب ليس كثيرا فلا يخاف ان يكون فاحشا واضعف هذا القول لم يرجع عليه في فتح القدير
 (قوله على التقدير) متعلق بوجهه حلي (قوله وعليه) اي على التقدير بوجه المصاب وفيه ان لفظ التقدير مقدم
 على غيره حلي (قوله وروثه) اي المأكول القرس اي فاحشا فوجه بوجهه متعدها ونماكر الامام لحمه
 اما تنزيها او بجر بما مع اختلاف التصريح لانه آله الجهاد لان لحمه نجس بجر (قوله وطهره محمد) الصبر يرجع
 الى قول المأكول الذي من جلته الترس حلي (قوله ثم لطفة انما تطهر في غير الماء) مضمونه ان الخففة كلها
 تنفيس ويستثنى منه طهر لا يؤكل بالنسبة الى البرفاعة لا ينصبها كاذ كراهة انما حلي (قوله وفيه دم سلك)
 لانه ليس بدم على التقدير وانما هو دم وروث لانه اذ ليس بدم وروث وسواء كان صغيرا او كبيرا بجر
 (قوله والماء بجر طهارتها) لما قد متاقر بيا من ان لها طاهر طهرا لان الشك على العمد انما هو في طهره
 حلي (قوله وول التضرع) اي ترش ولو سلا الذر بماء او كان بوله اربل وغيره وانتخب بالماء المهمة والنجاسة

كافى الصالح (قوله كثر من الاب) خرج ما اذا كان قدر رأس المسال والابرا لكسروته الباسع ابره وهذا اذا لم
يرحل الثوب والواجب غلبه اذا صار المجتمع عليه اكثر من قدر الدرهم كافي الكرماني وفيه اشارة الى انه
اذا كان بحيث يرى جميع قوسه ساقى (قوله لكن لو وقع في ماء قليل نجسه) هذا مفيد بما اذا استبان انه
على الماء بان يفرج الماء عند وقوعه او ينزله والا فلا عبرة به كافي القهستاني عن ابي ثرثان ومعه هذا
يستثنى منه ما اذا وقع في البئر فانه لا ينجسه كما تقدم في البئر حلي وفي شرح التنية لوقوع النبي المتنجس
عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقيل بنجسه وهو الاصح لانه لا يروج فيه (قوله لان طهارة الماء اكبر)
ربما يقال حيث كانت طهارة الماء اكبر لا يمتد قليل النجاسة معها (قوله وفي القنية الخ) هذا محمول
على ما اذا كان نرى على الثوب حالة وقوعه كافي القهستاني عن الكرماني حلي (قوله ينبغي ان يكون
كالدرهم النجس اذا انبسط) اي وزاد على قدر الدرهم فيكون مانعا للصلاة (قوله وطعن شاعر انه) مبتدأ
ومعوضه والشارح الطريق (قوله ويحار نجس) لقول بقوه هو الصنيع (تمة) لوصاب الثوب ما سال
من الكثيف فلا حسب ان يفسده ولا يجب ما لم يكن اكبر رايه انه نجس والمراد بحال من الكثيف الماء
الذي يسيل من حوض الماء او الذي على اعلى الكرسي لا يقتضي يخرج من اسفله للتيقن بنجاسته وحلده
آدمي اذا وقعت في الماء اخذت ان كانت قدر الظفر نفسه ولو استخني بالماء ولم يحسه حتى قد اختلف
المشايع فيه وعامتهم هي انه لا ينجس والاصح ان اذا كان حار او على كونه طابق اوبت البسولة اذا كان
عليه سابق وتطاول منه لا ينجسه ما لم يظهر فيه اثر النجاسة والطعن المبرور والردعة في الطريق في نجاسة
طاهرة لا اذا راى عن النجاسة بصره وفيه دكان النجاسة اذا اصاب الثوب واليد فيه اختلاف والصحيح انه
لا ينجسه (قوله وانضاح غسالة) اي غسالة التي تنقيس فهي في حكم الدلو المتنجس واعلم ان غسالة الميت
نجسة كذلك اجماعهم في الاصل والاصح ان الذي يمكن على يده نجاسة يصير الماء مستعملا ولا يكون نجسا
الان عمدا لا غلط ذلك لان يد الميت لا يظفر فيه نجاسة غالبا (قوله اي جرى) هذا بيان ان ما جرى على ارض
اوسطه ولا ينجل ما انضاب على نجاسة لان السب لا يقال به بيان مع ان الحكم عام فالاولى اقسام المنفرد
على جموعه اناؤه الحلي (قوله اذا ورد كله) بان كانت الارض كلها نجسة او كانت النجاسة عند العزباب
وفي الصبر ما المراد امر على العذرات لا ينجس الا ان تكون العذرة كثر من الارض الباهرة وتكون العذرة
عند العزباب (قوله ولو قل له) بان كان يميل اقل من نصفه عليها (قوله كيمة في نهر) فاذا وجدت مينة في نهر
او نجاسة على سطح جرى اقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا (قوله لكن قدمنا) اي في المياه حلي (قوله)
ان العبرة بالان ان فيها اذ جرى ماء قليل على نجاسة وما اذا كانت دفعة الجارية عشرين فتر فان العبرة فيه
للاثر انضاحا حلي (قوله اجماعا) منا ومن السافعي رضي الله تعالى عنه (قوله لكن لا يجهنم) استدراك
على قوله نجس فانه يشق نجس الماء بمجرد وضع الثوب فيه كاي نجس بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله ما لم
ينفصل) قال في الصبر اعلم ان النجاس تشق نجس الماء ما لم يزل الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان
الثوب في اجانة وادرك المسألة اركان المانها وادرك الثوب المتنجس فيه عند ظاهره وظاهر في الحلي نجس
اذا انفصل سواء انفرد او لا وهذا في الثاني انضاحا اما الثالث فهو نجس منه لان طهارته في الحلي ضرورة
نظيره وقد زالت طهارته عند هذا الانفصل والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء
غصب الماء عليه لارضع الماء او لا وضع الثوب فيه خروبا من خلاف الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء حيث
ولا تفرق في العذرة بين الثوب المتنجس والعذرة (قوله لا راد قد رد) سواء سككت عذرة ولا تفرق في البحر السرقين
والعذرة تفرق منه يروا ان طهر عند مجده وعليه الفتوى (قوله ولا لازم نجاسة الخ) بهذا الجواب اذا انى
الزمان على اخبره فاما اذا كان الحلي في نحو توراديوث فلا يلزم ذلك لان الحلي في اعلامه والاراد في اسفه (قوله فصار
جاء) في المجهلة وتسكون الميم وفتح الهزة وهاء التاء الثابتين الاسود المتق حلي واستفيدة منه ان تنجس الهامة
الحق اصلها عذرة لا تشق نجاستها او مثل ما ذكر اذا دقت العذرة في موضع حتى صارت ترايا كما في البحر
(قوله لا انقلاب العين) يرجع الى المسائل الثلاث (قوله مطهرة) قال الشرنبلالي يتأمل في الحكم بالطهارة
مع عدم التحري في الحلي المنقول ولم يعلم النجاسة محلا لا يقينا ولا ظاهرا (قوله هو المختار) تركنا اختاره

قوس الابرة كالجانب الاخر وان كذا
الماء في ذلك لوقوع في ماء قليل نجسه
في الاصح لان طهارة الماء اكبر
وقال في القنية لا ينجل ما لم يظهر فيه
اثر النجاسة والطعن المبرور والردعة في
الارض المستعملة ولا يكون نجسا
الان عمدا لا غلط ذلك لان يد الميت
لا يظفر فيه نجاسة غالبا (قوله اي جرى)
هذا بيان ان ما جرى على ارض اوسطه
ولا ينجل ما انضاب على نجاسة لان السب
لا يقال به بيان مع ان الحكم عام
فالاولى اقسام المنفرد على جموعه
انائه الحلي (قوله اذا ورد كله) بان
كانت الارض كلها نجسة او كانت
النجاسة عند العزباب وفي الصبر ما
المراد امر على العذرات لا ينجس الا ان
تكون العذرة كثر من الارض الباهرة
وتكون العذرة عند العزباب (قوله ولو
قل له) بان كان يميل اقل من نصفه
عليها (قوله كيمة في نهر) فاذا وجدت
مينة في نهر او نجاسة على سطح جرى
اقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا
(قوله لكن قدمنا) اي في المياه حلي
(قوله) ان العبرة بالان ان فيها اذ جرى
ماء قليل على نجاسة وما اذا كانت
دفعة الجارية عشرين فتر فان العبرة
فيه للاثر انضاحا حلي (قوله اجماعا)
منا ومن السافعي رضي الله تعالى عنه
(قوله لكن لا يجهنم) استدراك على
قوله نجس فانه يشق نجس الماء
بمجرد وضع الثوب فيه كاي نجس
بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله ما لم
ينفصل) قال في الصبر اعلم ان النجاس
تشق نجس الماء ما لم يزل الملافة
لن الجاسة لكن سقط للضرورة سواء
كان الثوب في اجانة وادرك المسألة
اركان المانها وادرك الثوب المتنجس
فيه عند ظاهره وظاهر في الحلي نجس
اذا انفصل سواء انفرد او لا وهذا
في الثاني انضاحا اما الثالث فهو
نجس منه لان طهارته في الحلي ضرورة
نظيره وقد زالت طهارته عند هذا
الانفصل والاولى في غسل الثوب النجس
وضعه في الاجانة من غير ماء غصب
الماء عليه لارضع الماء او لا وضع
الثوب فيه خروبا من خلاف الشافعي
فانه يقول بنجاسة الماء حيث ولا
تفرق في العذرة بين الثوب المتنجس
والعذرة (قوله لا راد قد رد) سواء
سككت عذرة ولا تفرق في البحر
السرقين والعذرة تفرق منه يروا ان
طهر عند مجده وعليه الفتوى (قوله
ولا لازم نجاسة الخ) بهذا الجواب
اذا انى الزمان على اخبره فاما اذا
كان الحلي في نحو توراديوث فلا يلزم
ذلك لان الحلي في اعلامه والاراد في
اسفه (قوله فصار جاء) في المجهلة
وتسكون الميم وفتح الهزة وهاء
التاء الثابتين الاسود المتق حلي
واستفيدة منه ان تنجس الهامة الحق
اصلها عذرة لا تشق نجاستها او مثل
ما ذكر اذا دقت العذرة في موضع حتى
صارت ترايا كما في البحر (قوله لا
انقلاب العين) يرجع الى المسائل
الثلاث (قوله مطهرة) قال الشرنبلالي
يتأمل في الحكم بالطهارة مع عدم
التحري في الحلي المنقول ولم يعلم
النجاسة محلا لا يقينا ولا ظاهرا
(قوله هو المختار) تركنا اختاره

قريب من صاحب السراج بين قول العراقيين بقلة الثلث والبخاريين بالثلاث فقال الظاهر الاول ان
 يكن موسوا وان كان موسوا الثاني واستصحبته في الثمر اخاه حلي (قوله ثلثا) يرجع الى كل من الفسل
 والعصرون اي يوسف ان كانت الصبغة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا المختار
 سراج (قوله اوسبما) ضعيف وفي امداد الفتح يدب الفسل سماع الترتيب في نجاسة المكلب خرج من
 خلاف الشافعي رضي الله تعالى عنه حلي (قوله بحيث لا يقطر) تصور الصبغة في العصر واشترط العصر
 ليس على هجومه فخرج بعض الاشياء عنه كبعض الاواني قال في البصر عازيا الى حاوي القدسي والارابي
 ثلاثة انواع خفيف وخشب وحديد ونحوها ونظيره على اربعة اوجه فرق ونحت ومسح وغسل فان
 كان الاثام من خنثاء حجر كالحديد او دخلت النجاسة في ابرأته بحرق وان كان عتيقا بغسل وان كان
 من خشب جدي يغت ومن قد يغسل وان كان من حديد او صفرا او صا من اوزاج وكان صقيلا
 يمسح وان كان خشيا يغسل وفي الفخيرة حكى من لفظه انه اذا احسبت النجاسة البدن يظهر بالفسل
 ثلاث مرات متواليات لان العصر متعدد قسم التوالى في الفسل مقام العصر اخاه بالسود واوله
 يحرق الظاهر انهذا بالنسبة الى الصلاة اذ ليس لها وما بالنسبة الى وضع الماء فيه فلا يشترط الحرق فهو
 نظير ما قال في الموه (قوله دون ذلك الغير) وجهه ان كل احد يخاطب بما عنده والقادر بقدره الغير
 لا بعد قادرا او بالسود (قوة الاظهر) ونحوه انما قضى ان في خذاه عدم الطهارة (قوله اى اقطاع
 الشطاطي) ولا يشترط فيه ايسر جهر لا يفتقر هنا بقوله الاثر وان شق كافي الثمر عن الحلي بخلاف قوله عما
 يشرب الخ) اعم ان صاحب المحيط فصل فيما لا ينصرف من ما لا يشرب فيه النجس وما يشرب فلا لا يظهر
 بالفسل ثلاثا من غير تحفيف واثاني يحتاج الى التحفيف بقول الشارح والامثلة ما لا يشرب النجاسة
 فتقام بالفسل ولا يشترط التحفيف (قوله وهذا كله اى الفسل والمصر ثلاثا) فبما ينصرف والفسل مع ثلثات
 البصاف في غيره (قوله في خذير) اى سقره فيها ماء كثير (قوله اوسب عليه ماء كثير) قال في البصر وما حاكم
 الص ما فانه اذا صب الماء على الثوب انقضى النجس انما كمال الصب بحيث يخرج ما اصاب الثوب من الماء وظفنه
 غيره فلا يظهر لان الحمر ان يمتد التكرار والمصر كازا اجماع النجس اذ اصب عليه ماء كثير هذا الوجه
 (قوة وجري) بالواو وفي نسخة واولي الاوى فانه في المحيط جعله سائلة مستقلة حيث قال قالوا الباط
 اذ انقضى فاجري عليه الماء ان يوه زواله يظهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر (قوله بلا شرط) مصر
 اى فبما ينصرف ويحقيق فيما لا ينصرف وهو وما بعده بيان الاطلاق (قوله) قال في الصرا لاء النجس اذ جعله
 في الثمر وولاه وانترج منه طهرا اى لم يبق فيه اثر النجاسة (قوله ودبس) بالكسر والكسرة يكسر تن عمل
 في الثمر والفسل قال في الصر تنص العمل بلى في قدر ويصب عليه ماء ويغلى حتى يعود الى مقداره الاول
 هكذا فلا قالوا بلى هذا الدبس اه قال في التمهيد في الاثام ليزر كروا مقدار الماء في طبع الدسل والدرس
 لكن وجدت بخط الشافعي من اهل الاشياء المتوكلين كاشيان لشرنفاه اه وهذا موزى ما في الحلي على
 التمهيد شافعي انه يضاق بالمقدار خمسة (قوله ودرن) الذي في التمهيد في الخوخه في البصر عدم اشتراط الغلي
 فيه فقد ذكر الاول ان ازالة النجاسة تكون بالخلط كما اذ جعل الدهن في النجاسة ثم صب فيه ماء مثله وحركه
 ثم ترحل حتى يعلو فاخذ الدهن او ثوب اسفلها حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاث مرات فيدبر كافي احسب
 المتداولات اه وبما في البصر نالية عن التفسير يكون المامثل الدهن وهو الارفق (قوله بلى وتعدد ثلاثا) المراد
 بالتعدد التحفيف وثلثا ثلاثا يرجع الى الغلي والتبريد وهو قول الثاني والغلي بقول الامام بعدم الطهارة كما يدل
 عليه ما في الصر حيث قال عازيا الى التحسين فطخت الحنطة بالماء قال ابو يوسف تطبخ بلان لا تبيضف
 لمرقة وكذا المرم وقال الامام اذا طخت بالمر لا تظهر ايدا وبه يفتي والتحسين في الاولى يصح في الثانية
 لان نقاد المشايخ يسموا الدال عليها فقد كانا ثلثا (قوله وكذا دجاجة الخ) قال في القح ولو اقيمت
 دجاجة عال الغليان في الما قبل ان يشق بطنها لتنفذ وكرش قبل الفسل لا يظهر ايد لكن على قول ابو يوسف
 يجب ان يظهر على فاقرن ما قدم في العلم والله فيه تشرب النجاسة المقتلة واسعدا حليان لكن الله المذكورة
 فيها اى العلم على قول الامام لا يثبت حتى يصل الى الماء الى حد الغليان ويحك فيه العلم بعد ذلك زمانا يتبع من مثله

(فصل في عصر ولا يام) اوسبما (فبما ينصرف)
 من النجاسة لا يقطر الىه دون ذلك
 غير فطره بل بالنسبة الى طهر الاظهر
 النير ولو يباع (فصل في ثلث بظاف) اى
 الفسرة (فصل في ثلث بظاف) اى
 اقطاع النجاسة (فصل في ثلث بظاف)
 مما يتبرع النجاسة لا يقطر الىه
 على اذا غسل في الماء الما طهر
 اوسب عليه ماء كثير ويرى عليه الماء طهر
 ملان بلا شرط مصر ويحقيق في
 هو المختار ولا يظهر في
 يغلى ثلاثا يامح على وتعدد ثلاثا
 وكذا دجاجة عال الغليان

التشرب والدخول في باطن العلم فالأولى في العلم المسحوط ان يظهر بالنقل ثلاثا تنقص سطح المجلد ذلك
 المسحوط كالشرف الأربعة فهذا في العجاوبة والكثرة فالجدة مثلها ما (قوله قبل شقها) أي وتخرج ما فيها
 من الامعاء فالأولى قبل وضعها في الماء المنضج ان يخرج ما في جوفها وينقل بعمل الفرج مما عليه من دم
 مسفوح فيجعد (قوله لا تطهرها) هو قول الامام وطهرها أبو يوسف بطيخا بالماء ثلاثا وتجففها كما في دم
 مرة (قوله تفتت وسفقت ثلاثا) فيه أنه لا فرق بين المخبوثة بغير ويطبخها بالماء ثلاثا وتجففها كما في دم
 تاما فتنفضها دم الطهارة اصلا عند الامام وطهرتها عند الثاني بما تقدم فان قلت ان موضوع
 المستثنى يختلف لان احدها سدسك رطبها الطبخ والاخرى الانتفاخ أي من غير طبخ ولا شدة في الطبخ
 فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة اصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت يمكن ان يقال
 في كيفية طهرها ان تطبخ بالماء ثلاثا الى ان يخل اعادة الطبخ (قوله صب فيه خل) ولا يظهر بالنقل كما في البصر
 (قوله حتى يذهب اثرها) وذلك بان يشته في الخل حتى يدخل الخل في ارجائه ومثله اذا صب عليه الخل وهو
 عجين (فروع) السكين للمدونة بماء ثلثا يطهر العلم اذا وقع في مرقه نجس حال الغليان بخل
 ثلاثا فطهر وفي غير حال الغليان يغسل ثلاثا دجاجة شوية وتخرج من بطنها شيء من الحبوب ينقص
 موضع الحبوب وتطهر ان يطبخ ويرد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البعر اذا وجد في جبل منوى

فصل الاستبراء

باب التورن في غسل والاستبراء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستبراء فقوله الشارب ازالة الخ
 شرب حذف مبتدأ ويصع على الاول اضافته واذا خرد فوفد وانما ذكره في الانجاس مع أنه من سنن
 الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) أي جسم او غسل والاستبراء مع موضع الغب وهو ما يخرج
 من البصر او غشيه ويجوز ان تكون السنين والتاء للطلب أي طلب الجبروتين بغير بتليل زيادة (قوله
 ثلاثين من ربيع) يمتد قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما تفتت لانها مع ما في موضع النجاسة
 حالي والاستبراء منه لعدة كما في البصر (قوله وحصة) حاصل ما قبل فيها ان لم يكن عليها بل او كان ولم
 يتلوث منه الذريرة هي خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستبراء قصاصة لا لها حالي (قوله ونوم) خرج
 بقوله نجس البياض (قوله وفصد) على تقدير ما في دم فانه وان كان نجسا كس ليس على سبيل فهو
 خارج بقوله عن سبيل له حالي (قوله وهوسنة) تلوثت به صحت صلاته كما في البصر أي مع تكراره استرجعية
 (قوله مطلقا) سواء كان مقتادا ام لا بل طهرا لا (قوله وما قبل من اقراضه) قاله صاحب السراج حالي
 (قوله لتوضيحي) كناية وقاس حالي (قوله قدما) وجهه ان غسل السبيلين في الميض واخوه بان لم يكن
 عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان عن خبث فهو من باب التوصل لانه ازالة الحدث ما ازالة الحب اذ اولم
 بل الحب لم يكن ازالة الحدث وما اذا ناز الوضوء المخرج نفسه ليس يفرض الا ان ازاله في المشاق ومقدار
 واجب ودفعه عنه كما هو حكم التسلية المغلفة وعلى كل لا ينطبق عليه فصرف الاستبراء له لا يمكن على
 السبيل فقد ظهر ان الاستبراء ليس له الا صورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبيل ولا يكون الا سنة
 او هو فباعتبار هذه الصورة سنة يقوم مقام العرض حالي (قوله واركانه اربعة) بذلك لانه الازالة لا تحقق
 الا بجزل وهو النقص وزال وهو الخارج عن زاله عنه وهو المخرج واذا ازالة وهو المخرج وقوله ونجس
 خارج كقول وفائط ونذري وفي دم خارج من احد السبيلين مع (قوله وكذا اربعة) أي احد السبيلين
 قال في البصر (واصاب موضع الاستبراء نجاسة من خارج بطور البياض) بالاستبراء قوله ان قام من موضعه
 ظاهر انه من تحت المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهوسنة (قوله لا يقية لها) أي غر الماء كما في أي
 السجود (قوله كدر) هو بالتحريك جمع مدرة قطعة طين وادخلت الكاف التراب والعود والخرقة والطين
 والجلد الممتن واثان حائط يتسحق به وبس الارض بالث (فروع) ان يستحب يدار استبراء ليدار غير
 مستأجرة او غير ملوكه بغير او بالسجود (قوله متين) أي مستنقذ (كثرة) الاولى ان بقدر مسترغيا كل الاسترخاء
 الا اذا كان صاعنا وكان الاستبراء بالمال لا تنقص فيه اذا كان صاعنا ويختص من دخوله الاصبع والبصلة وانما يفسد
 الصوم اذا بلغ الاصبع موضع الحفنة وينبغي ان يشق الحبل قبل ان يقوم ويصق الشيا من الماء المستعمل

قوله لا تطهرها في التلبس تحلة لغت
 في غير التلبس اذ لا حتى ولو اغتسل من
 البول تفتت بنبذ ثلاثا ولو لم ينجس
 صب فيه خل حتى يذهب اثرها تطهر
 صب فيه خل حتى يذهب اثرها تطهر
 والاعلم (فصل فلا يسن من ربيع
 ازالة نجس من سبيل فلا يسن من ربيع
 وسواء كان من قبل او من بعد غسل
 مطلقا او اذ كان في موضع
 وبما لا يخرج من موضع
 نجس (مستحب) في الاستبراء
 وهو (ان) كسر (ان) وان قام من موضعه
 وكذا الوضوء من البصر او من موضع
 من التورن (مخرج) كدر (قوله كدر
 عاجل على ما ذكره في كتابه
 من التورن

ولا يكشف عورته وهو قائم ووسع بين جلبيه وجعل على اليسرى فإذا فرغ قام ويقول الحمد لله الذي دفع عني
 الأذى وعافاني وأبقاها نبي من الطعام لأنه لو خرج كله لهلك كذا في البصر (قوله بلا عذر) يرجع إلى جوع
 ما قبله فإن كان قد فرغ فلا بأس به لأنه عليه الصلاة والسلام قال فإنما لوسع في جلبيه أو جهر يعني استثنى
 به من وجع الضلبي على عادة العرب أو بالسعود (قوله يترشاهو الخ) ظاهره وهو ظاهر الحديث أيضا
 فخصه به بول نفسه ولو قيل بالكرهه مطلقا خشية حصول القضاة بنضم الما مشرو وفي الحديث أن ذلك
 ثابت بطريق الدلالة (قوله فإن عامة الوسواس منه) إذا كان لا بد وأنسابا كثيرة وهذا أكثر ما يأتى منه
 (قوله يجب الاستبراء) أي يفترض إزالة الخارج حتى ينقطع كما في إمداد الفتاح وغیره وبذلك قوة عليه
 السلام استبرأوا من البول فإن عامة عذاب القبر منه وفي الصحيحين عن أبي عباس حر عليه السلام بتعريف
 فقال انهما العذبان وما بينهما في كبرهما أحدهما مكان لا يسترئى من البول وأما الآخر فكان عيشا بالشفعة
 فاخذ حريدة رطبة فشقها نصفين ففرز في كل قعر واحدة فقبل به في ذلك فقال له يحققت مني ما رأيت يسأ
 أبو السعود عن ملائي قارى (قوله وتضع الخ) الواو هي أو (قوله ومع طهارة المفسول) أي سواها كان
 محل الاستبراء غيره (قوله ويترشاهو الخ) أي عن اليد ويعلم ذلك بالشعر وعن الفرج ويعلم ذلك
 بقلية الظن (قوله انتقض) لأن الغالب أن البدر على الفرج فتأخذ بعضه منه فتقتضى الأرض ومقتضى بعضها
 (قوله نام) أي فرقى (قوله أن ظهر منها) أي في أحد جنبيه أو قدميه والذي في قول الإصباح بدل العين الأثر
 وهو إلى لصوم الرغ والطعم (قوله ولو وقعت في غير) مثله أن لا كان الغالب أن الرشا التماسع من عدم
 شيء إنما هو من البراءة الملائمة من البراءة التي المصادم فيكم بالغالب ما يظهر خلافه وقههم من هذا
 التعليل أن الماء القليل لا يتنجس في أن الوقوع وترتب عليه أنه لو وقعت نجاسة في طرف حوض صغير
 فاخذ ما من طرفه لا شرع في الوقوع بلاقص يكون ظاهره وجهه ما لم يمتدحوا بمران النجاسة إلى
 الرشا لعدم زمان تسرى فيه مع قربهم من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل للطرف وقوع النجاسة
 في أن الوقوع إلى حلي (قوله كف طاهر الخ) اعلم أنه إذا كف طاهر في نجس مبتل بجاءه كتبسته شيئا
 فلا يتصل ما لم يكون له من حيث هو أخصر قطر وحسبته يتنجس الظاهر اتفاقا لا يكون واحد منهما
 كذلك وحسبته لا يتنجس الظاهر اتفاقا لا يكون الذي بهذه الحالة الظاهر فقط وهو امر عقل لا واثق أو التماسع
 فقط والاصح عند الخواص فيهما أن العبرة بالظاهر لاكتسب فإن كان بحيث لم يعصر قطر نجس ولا لا بشرط
 أن لا يكون الأثر ظاهرا في الظاهر وأن لا يكون مختصا بمن نجاسة بل يتنجس كما في شرح المنية وبحيث
 الشرط لا في موافق المنصوص عن بعضهم فقال أن العبرة بالنجس المبتل فإن كان بحيث لم يعصر قطر نجس
 الظاهر سواء كان الظاهر لم يعصر قطر أو لا وأن كان بحيث لم يعصر قطر لا يتنجس الظاهر والله بان النجس
 إذا كان يقطر بالهصر يكون المتصل إلى الظاهر وكثير من النجاسة وأن كان لا يظهر منه شيء بمصر (قوله
 أن بحيث لم يعصر قطر نجس) الضمير يرجع إلى الظاهر (قوله ولو كف في مبتل يغوبول) مفهوم التقدير بالقاء
 وهو البول كل ما كان عنه نجاسة (قوله أو أنه) أي من طم أو لون أو ريح والغدير يرجع إلى الغوبول (قوله
 أن متصفحة فقيس) لأنه ينقص منها البراءة بسبب الانتفاخ وانقلاب النجس خلا لا وجب انقلابا لا جاز
 النجاسة طاهرة أم حلي (قوله واللا) يتأمل في وجه عدم النجاسة فإنه إذا وقع في برقارة وأخرجت قبل
 الانتفاخ يترج منها عشرون وجوا فإن قيل أن فيه اتصالا بين النجس والخل وروى على ما إذا كانت متصفحة
 وفيه أن الماء عند التفسخ وجودا براءة لا نجاسة لا تظهر بالتأكل (قوله أن قطر لم يجل) لأن القطر لا طم لها
 ولو ريح يستدل بها به أن انقلاب عينا غير مرضي الساعة فإذا الحلي والظاهر أن المراد بالساعة الزمانية
 (قوله حل في الحال) لأن ذهاب طعم النجس ويصاحب دليل انقلابها خلا حلي (قوله يجعل على القعقة) أي القلة
 وذلك لأن الحادث يضاف إلى أقرب أوقاته حلي (قوله فضعها الخ) يعني أن يكون ذلك في حال اختلطت هذه
 الأشياء وبوقت على أي قرينة تركت من الشارون ولم يتخلل زمن بين ذلك ما إذا انحلت زمن يمكن أن التاوترت
 في الآراء التي اختلفت فيه هذا الأشياء فحصل على أن الوقوع حصل فيها كالمسئلة السابقة لهذه المذكورة
 فيها (قوله واللا) أي أن يخرج من الدهن حلي حلي بحال الحمد هو يفتح الجيم والميم الماء الجامع كما في القاء وس

وإن يدل قائما أو يسلها أو يغيرها
 من قول بلا عذر أو بول في موضع
 نوحا هو أو يتنسل في بلد
 لا يدل أحدهما في موضعها أو يسلها
 الواسع من قول أو يسلها أو يغيرها
 وتضع ولوم من قول أو يسلها أو يغيرها
 الناس مع طهر أو يسلها أو يغيرها
 ويشترط إزالة أرضية ظاهرها من استنجاء
 انما يجرى والس من غسله السنة بأن يرى
 التوضي إلى على وجه السنة على نجاسة
 انتقض والإلا نام أو يسلها أو يغيرها
 عينا أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 نوحا أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 في نجس مثل ما كان نجس أو يسلها أو يغيرها
 نجس أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 ظهر نجاسة أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 في غير موضع أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 واللا أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 ساعة أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 أثر ما كان نجس أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 في الأثر أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 فلا ينجس من غسله أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 على نجاسة أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 النجس أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها
 فإن نجس أو يسلها أو يغيرها أو يسلها أو يغيرها

على نفسه والاخير ويشترط في التبييض ان لا يرتكب ما هو اعظم من الذي بنى عنه وتقتضى الوجوب ثابته حتى على التمسك وان كان امره ما يوجب لا يشيد (قوله اولي) وذلك لعدم المحاسبة عن النجاسة في المساجد كما هو مشاهد قوله وفي الوقت الصلاة اي يفي الا احتياط في ادايتها ولا نجسا وجهد به ومفتاح يرفقه ولا يفتني حسن ذكره في الجملة قبيل كتاب الصلاة ويورد اول ما يقضي بين الناس في الدماء لانها اكره لكبار وبعد الكفر ولا تافق لان هذا في حق المطلق والصلاة في حق الحق تعالى قال الحافظ العراقي وظاهر الاخبار ان الذي يقع الاولا المحاسبة على حق الله تعالى ذكره سيدي محمد الزرقاني في شرح المواهب

كتاب الصلاة

اختلف في حقيقتها والمجهول في انها حقيقة في الدماء سميت بها الافعال المخصوصة لاشتغالها عليه فتكون من الاجزاء الغيرة انقلبت عنه الى الاركان المألوفة فتكون من الاجزاء المنقولة والفرق بين التخيير والنقل ان المعنى الذي وضعه الواضع ان كان باقي الالهة زيد عليه شيء آخر فالتخيير وان لم يراع الحق الوحي فيه فالتقليل اه فوجئ الخدي (قوله بعد بيان الوسيلة) وهي الطهارة (قوله لم يخل فيها شربة) مرسل) يصور المسائل في الانبياء غير المرسلين هل هم كذلك (قوله ولما صارت قربة) قال في الام والمنتقى ولما صارت قربة بواسطة البت المعظم كانت دون الاعيان الذي صار قربة بلا واسطة فلذا كانت من قروعه لانه اه (قوله بواسطة الكعبة) اي بواسطة استقبالها وانتظر لها ذاتخص هذا الشرط مع انها تسمى قربة الا باجماع ما شرع وطها حتى لو لم يحدنا او غيرنا او نجس الثوب او المكان او قبل الوقت او من غيرنية لا تكون قربة (قوله لانه بل من قروعه) اي باعتبار الفعل وما بالنظر لمكتمها وهو الاقتراض فهي منه لانه من متعلق التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله فتقلت) اشار الى ان الصلاة من قبيل المنقول الشرعي وهو الذي لا يكون معناه الوضوء من حقيقة معناه الشرعي وقدمي وهل هي مجتزأة في الوضوء واستعارة قصر صيغة وجهان باعتبار عرف اهل الشرع حقيقة عريضة (قوله وهو الظاهر) اي القول بانها منقولة هو الظاهر (قوله في الام والافراس) ظاهرا ان الدماء يوجد ولا بد صلاة فريضة وايضا كذلك ولذا استحسن صاحب البحر التحليل لكون الدماء ليس من حقيقتها من هذا التحليل (قوله هي فرض عين) اي الصلاة والمراد الصلوات الخمس واختص باجتماعها على الله عليه وسلم لم يقتض احد وبالعشاء ولم يصلها احد وبانها ذات والاظمة واقتض الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكر جماعة من المفسرين ويقول الموهب ربنا ذلك الحمد ونصريح الكلام في الصلاة اسوطي في الامم فوج قبل اول من صلى العشاء موسى حين خرج من مدين وصل الطريق ابو السدود (قوله على كل كتاب) اي ما من مصلح عاقل سوا ما كان ذكرنا او اني حرا او عبدا (قوله بالايجام) سنده قوله تعالى اخبروا الصلاة وقوله تعالى فسبحان الله حين تسبحون الاية وغير ذلك من الاحاديث والايات (قوله سابع عشر رمضان) ما فاقده من ان الاسراء والعراجم كانا في رمضان احد قولين مشهورين وقيل هما في رجب وهو المشهور بين الناس وذكره النووي في سير الروضة (قوله وكانت قبله) اي الاسراء صلاتين ذكر ابن جرير في شرح الهمزة في الله عليه السلام كان يصلي بمكة ففعلوا كذلك واصحابه ولكن اختلف هل اقترض قبل انتمس صلاتا دام لا تقبل ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وروي ابن جرير على الله عليه وسلم في احسن صورة والطبيب ربيعة فقال يا محمد ان الله يفرق السلام ويقول لك انت رسول الله والانس والجن فادعهم الى قول لا اله الا الله ثم ضرب برجله الارض فثبت عين ماء فتوضأ بها جبريل ثم امره ان يتوضأ وقام جبريل يصلي وامر ان يصلي معه ثم عرض به الى السماء فرفع عليه السلام لا يمر بمحجر ولا مدرا ولا هو يقول السلام عليك يا خير رسول الله حتى اتى خبيصة واخبرها ففتش عليها من الفرح ثم امرها فتوضأت وصلى بها كما صلى به جبريل فكان ذلك اول فرضها ركعتين اه ابو السعود (قوله وان وجب) سائلة على مفهوم قوله في مكلف فكانه قال فلا يقتصر على غير مكلف وان وجب اي على الولي ضرب ابن عشر وذلك ليضيق بفعلها وعبادة لا لاقتراضها حتى وانتظر ل الامر لابن سبع واجب كالضرب لابن عشر وهل الوجوب باق في المصطلح عليه او بعض الاقتراض (قوله يد) قيد في اعداد افتتاح بكونه ثلاث ضربات فقط وبهم منه انه

جعل الصلاة في زمانها اول اخبارها
لاورد اول ما يبال عنده في القبر الحيوان
وفي الوقت الصلاة بالوسيلة
(كتاب الصلاة)
نوع في التصديق والامر ان تارة بواسطة
عنه بل من قروعه بل من قروعه بل من قروعه
الكعبة كانت دين الوبان لانه بل من قروعه
فروعه وهي لغة الدماء فتقلت نرا الى
الافعال المألوفة وهو الظاهر وهو
يدون الدماء في كل كتاب
فرض عين على كل كتاب
في الاسر آية الله سبحانه في شهر رمضان
قبل الهجرة النبوية
ملا قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
نحفي وان وجب غير ابن عشر على

هذه بالضرورة حلي وسواء كان الأذان سحرا أو حضرا كما في الجهر (قوله معلنا) المراد به ان يسمعه من تصح
 شهادته عليه بالاسلام وليس المراد ان يؤذن فوق الصومعة اولى سطح يسمعه خلق كثير وهذا لان الأذان
 فيه الشهادتان وفي آياته هما لا يشترط الاعلان على المأذنة وهذا اذا لم يكن عيسويا أما اذا كان عيسويا
 وهو الذي يشهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة فكذلك يخصص بالعرب وهو منسوب الى عيسى اليهودي
 الاصمعياني يقال في الجهر في باب الأذان لا يكون مسلما الا انما صار عادته وقيل الله يؤذن اه قال الحلبي
 فالمراد بالاعلان في حق العيسوي الدوامية ثم ظاهر عبارة الجهر ان الحكم باسلام غيره ليس به بالاذان بحت له
 حيث قال ولما غيرهم فينبغي ان يكون مسلما بنفس الأذان والله الموفق اه (قوله كان من بعد) يسكون الحال
 للضروفة اذنية الوقت وان مصدرية اي كسجوده والمراد بسجوده للتلاوة فذلك لان سجوده لم يأت لتعظيم القرآن
 وتصديق النبي صلى الله عليه وسلم في رسالته فكان دليل الاسلام حلي ومعرفة ذلك ان يسجد عند سماعها
 او يقرأه يسجد لها (قوله تركي) تكلمة للوزن وهو حال من خبره بعد اي كسجوده للتلاوة وحال كونه
 معلما عن ابراهيم الكفر حلي وهي حال مينة لا مقيدة فذلك لان السجود نفسه جعل طهارة من غيره من ابراهيم
 الكفر او مقيدة والمقصود به اخراج سجود الضريبة (قوله قد علم) خبر كثر وزيدت القاطعة وزالت الشعر وانما قال
 مسلم دون مؤمن وان تلازموا شرعا لان ما ذكر من الاعمال الظاهرة راجع الى هذه الاسلام اما الاجاب
 فاسم على لا يطعن عليه الله تعالى (قوله منفرد) يسكون الحال وقتب عليه على لغة رسة حلي والناسب
 ان يقول ولا ماما ولا خاضيا ولا مقصدا ليم كل المحترقات لكن التزم خاض عليه (قوله ولا ان كان) اي
 زكاة غير السواكم كايعلم مما سبق (قوله والقيام) اي سوءا صيام فرض او نقل (قوله الحج) اي الذي ليس
 على الهيئة الكاملة كما تقدم حلي (قوله رسة) اي متعلقة بالدين دون غيره من (قوله مضى) اي غير
 مركبة من المال والدين كالخمس من (قوله كما مضت في الحج) النقل مطلقا والقرض بشرط الجزاء الى
 الموت (قوله بالقدية) يتعلق بالغير المستتر في صحت الرجوعه الى النيابة التي هي مصدر لاجتبت اي كما
 هتت النيابة بالقدية ويؤيد عليه تعالى قوله بالنفس بقوله نيابة المذكورة في المتن حلي (قوله لقائ) اي التبع
 الاصل الى القضاء والذي ثبت فيه وبشرط في صفة قد بينه من صومعه حله الآتم الى الموت حلي بزيادة (قوله)
 لانها اي القدية انما تجوز الجواز ان المقصود من التكليف الابتلاء والمشفقة وهي في البدنية تعاقب النفس
 والجوارح بالانفعال المحصورة وبفعل ناسبه لا تتحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند الجهر
 ولا عند القدرة من (قوله ولم يوجد) اي اذن الشارع بالقدية في الصلاة حلي (قوله فيها الخ) السبب هو المعنى
 الى الحكم من غير تأخير بصر وذكر ان فرشته ان ههنا وجوبا وجوبا اذ وجوده اذ وجوده اذ وجوده اذ وجوده
 حقيقي وظاهري فالجواب سببه الحقيقي هو الاجاب القديم لله تعالى وكان ذلك عينا عما جعل القاتري
 الوقت تسرياعلنا وجوب الآداء سببه الحقيقي تعالى الطلب بالفعل وسببه الظاهري هو القلق الحال على
 ذلك ووجود الآداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وارادته وسببه الظاهري استطاعة القلب اي قدرته
 المستعملة لشرائط التأثير فهي لا تكون الامع الفعل اه والجواب الذي هو شغل القدية لزوم ايقاع افع
 في زمان ما بان كان في الوقت سعة وجوب الآداء الذي هو طلب تفرغ القدية لزوم في زمان خاص بان شاق
 الوقت اه بالسجود (قوله ترادف التيم) اي التيم المترادفة في الوقت بصر (قوله ثم للطلاب) اي كلام الله تعالى
 المتعلق بطلبها بقوله تعالى اخموا الصلاة وقوة تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله ثم
 الوقت) وذلك لان الوجوب يتحدد بتعدد الاوقات وهو علامة السببية او بالسجود بزيادة (قوله الجهر) الاول
 والوجوب فيه موسع حتى لا يأثم بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا او بالسجود (قوله والاخا
 يتصل به ما هنا عامة شاملة للجزء الاخير بقوله بعد ذلك والاخا الجهر الاخير تكرار وكذا قوله سببها اول الفصل
 به الآداء والاختصار ان يقول سببها بصره اتصل به الآداء في الوقت والاخا حلي (قوله ولو ناقصا) كوقت
 الاصفرار في العبد (قوله حتى يجب) بالبرغم لان حتى هنا للتفريع حلي (قوله افاقا) اعلم ان المؤمن والغني
 عليه اذا افاقا لا اعتكوا اما ان يبقيا وفي الوقت ما يسمع الصرخة فقط ولما ان يشقا وليس في الوقت ما يسمعها
 واما ان يشقا وفي الوقت ما يسمع الصرخة وبالطهارة في التسم الاول يجب عليه ماصلة ذلك الوقت وليسكنهما

اوذن ايضا معلنا اذركي
 سوا قال في الجهر في
 قسلا لا يصلح مندر
 ولا ان كان في الصيام المخرج
 وهو حاد يندب تحفة غلاما فيهما
 اسلام اي لا يلائس كما صحت في الحج
 فلا مالان كاحضرت في الصوم والقدية (سبب)
 لا يما تافخر بدين الطالب في الوقت اي الجهر
 وادف التيم في الطالب في الوقت اي الجهر
 الاول من الوقت يتصل به (قوله الآداء والاخا
 بزم من الوقت يتصل به (قوله السجود الجهر)
 يتصل بالآداء بصر (قوله السجود الجهر)
 الاخير والاولا حتى يجب على غير
 ومنه حاد افاقا

والمضي وتقدم طهرنا وصلى بالزمن
المعروف عليه في اول الوقت (في وقت وجوبه)
صلاة الكراهية في اول الوقت (في وقت وجوبه)
في كل هو الصبح في اول الوقت (في وقت وجوبه)
تقدم لانه لا خلاف في كون يومه

مقتضيها لان الوقت يسع التسمية قط وهما محتاجان الى الوضوء لاقتضائهما بالسنون والاعمال
فلا يجتمع الا في القسم الثاني لا يجب عليهما صلاة ذلك الوقت اخذنا من المختص فانها اذا قطع
دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التسمية قط والا كان ذلكم للشارع عند قول المترجم
وطوره ان انقطع لا كثره هنا اذ ازيد الجنون والاعمال على خمس صلوات وانما اذا كان خمس صلوات فاقطع
فانه يجب عليهما صلاة ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع التسمية بل وما قبله من الصلوات ايضا كسبأ في
وفي القسم الثالث يجتمعهما الطهارة والصلاة كلها او الطهارة والتسمية فان فعلا والا فبعضا اذا عرفت
هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم جزء يسع التسمية لا الا ان الذي هو جزء لا ينبغي فانه لا يسع التسمية
لما فيها من حكمة من سرف وكل حرف يحتاج الى اداء اذا كان دفعا كالطهارة الى آيات ان كان تدريجا
كالدين كما هو في المواقف وانما سرف الجزء بذلك لما علمت من ان الجنون والمغنى عليه اذا استغفر اكثر
من خمس صلوات ثم انما فاق في وقت ما لا يسع التسمية لا يجب عليهما القضاء وكذلك غير الجنون والمغنى
عليه اذا وقع منه حرف او حرفان من التسمية في الوقت وبقاها بعد الوقت لا يكون فعله اداء كتبت بهذا
ان الجزء الاخير الذي يكون سببا للاداء هو زمان يسع التسمية حلي (قوله طهرنا) اي في الوقت بشرط
ان يبقى من الوقت ما يسع التسمية قط او اكثر ان كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعين او ما يسع
الفصل وخلع الثياب ولبسها والتسمية فقط او اكثر ان كان الانقطاع على اقل من العشرة والاربعين اه
حلي يزيد ما (قوله وصي بلغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التسمية او اكثر كما يفهم من كلامهم
في المختص اني طهرنا على العشرة حلي (قوله ومرداسلم) اي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع
التسمية كما في المختص المذكورة وحكم الكافر الاصل حكم المرتد وانما خص بالذكر ليصح قوله وان
حليا في اول الوقت وموردتها في المرتد ان يكون مسلما اول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد يسلي في آخر الوقت
وموردتها في المرتد ان يسلي اول الوقت مبيها ثم يبلغ آخر الوقت ويبين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التسمية حلي
يزاد (قوله وانما صلي في اول الوقت) يعني ان صلاتهما في اوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه اما
في الصبح فتكونها نقلا واما في المرتد فطوطها بالارتداد حلي (قوله الى جلته) اي جميعه نهر (قوله بصفة
السكال) الاضافة للسان اي ولو كان السبب الجزء الاخير لكان الواجب ناقصا فلا يشترط في كمال
(قوله وانه الاصل) او الاول فمهم زمان مكسورة حلي والتعجيز يرجع الى ثبوت الواجب بصفة السكال
المرتبة على كون السبب هو جهة الوقت (قوله حتى يلزم) اي يلزم من سبق من الجنون وما بعده (قوله اقصاء
في كامل) فاذا فاته عصر اليوم وتذكره في آخر وقت عصر الغد مثلا قبل الغروب لا يقضيه لان هذا وقت
ناقص (قوله وقت صلاة الغير) قدر المضاف ليصح الجمل فانه اوال السعد وصي لجرا لا تغيار الظلام عنه نهر
واستعمال الغير في الوقت مجاز مرسل فانه في الاصل ضوء الصبح ثم جنى به الوقت وهذا يقضي بان الاضافة
في وقت الغير للبيان (تمة) اول اليوم الغير ثم الصبح ثم الغداة ثم الغرض ثم الضوء ثم الغيرة ثم الظهور ثم
وانما ابتدأ بالوقت لكونه بياعندا كثر المشايخ (قوله لا خلاف في طريقه) نقل القهستاني اختلاف في وقت
الصبح في اوله الصبح وانما تارة وهل آخره الى طلوع شئ من جرم الشمس اولى ان يرى الرأى موضع نيله ثم قال
حتى آخره خلاف كما في اوله فمن قال بعدم اختلاف فن عدم التمتع حلي وفي الجوه السعد عن شذوذه فتراد
القائل بعدم اختلاف في اوله وآخره جميع كثير ممن لهم الغاية القصوى في التمتع والاحاطة بالاقوال منهم صاحب
الهداية وصاحب الشفا والزاوي والميني وصاحب الصبر واخوه اول عبارتهما ذكره انما يفي الى ان يقال
في اثبات الخلاف بعد تنبيهه مناقضة ظاهرة ويجب ان المراد لا خلاف في طريقه من الامة اهل المذهب
الاربعة يقول الزبلي وقد اجبت الامة على ان اوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا ينافي ونوع
الخلاف بين اهل مذهبنا لما كان قول المجتهد في وقت الغير من الصبح الصادق الى طلوع الشمس مختلا لان
يكون المراد اول طلوعه او ابتداءه ما غشاها من اختلاف في بيان مدلول ما اجتمعت عليه الامة اي وفيه انه
مع ثبوت الخلاف لاهل مذهبنا لا يصدق قول الزبلي اجتمعت الامة على ان هذا جواب عن الاول وسكت

ولا استبعاد في ذلك فان حصر الاصولين الفعل فيهما اعتبار شرعي لاحقق حلي وهذا يشير الى ان المراد
 بالتقدير التقدير بمقارب منها من البلاد على الطريقة الاولى (قوة واختارها السكاك) حيث قال ومن يوجد
 عندهم وقت الصلوة انفق البقال بعدم الوجوب عليه لعدم السبب كما يسقط غيبيل الدين من الموضوع
 مقطوعا عما من المرقطين ولا يرتاب متماثل في ثبوت الفرق بين عدم جعل الفرض وبين سببه الجعلي الذي
 جعل علامة على الوجوب بالنفي الثابت في نفس الامر بلواز تعدد المعارف الشيء فانقضاء الوقت انتفاء
 المعارف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء بلواز دليل آخر وقد وجدوه ما زالت عليه اخبار
 الامامة من فرض الله تعالى الصلوات حسبا بعد ما امر الله تعالى اولايه فتمسك في استقرار الامر على النفس شرعا
 عاما لاهل الاقفاق لا يقتضيل قية بن خطر وخطر وماروى انه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبثه
 في الارض قال اربعون يوما وم كسنة يوم كسنة يوم كسنة وم كسنة وم كسنة وم كسنة وم كسنة وم كسنة
 اليوم الذي كسنة بكسنا فيه صلاة يوم قال لا قدره ولا رواء مسلم قد اوجب اكثر من ثلاثمائة عصر
 قبل صيرورة الليل مثلا او ثلثين وقس عليه فاستغذا ان الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير
 ان تفرغها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدد ما الوجوب ولذا قال صلى الله عليه وسلم
 خمس صلوات كتبهن الله على العباد اه حلي (قوله فزعم الصنف) فيه اشارة الى ضعفه ولذا قال في امداد
 الفتاح بعد نقل عبارة الحلبي وانما ذكرناه بجملة مذهبا لما وقع به بعضهم من زعمهم لعله متنا محقدا له
 فقال وفاقد وتبهما مكلفهما وقيل لا اه ومراده بالبعض صاحب التنوير اه حلي (قوله لعدم سببهما)
 والسبب بقصد بقصد سببه وليس من قبيل العلامة حتى يقال لا يلزم من تعدد الدليل تعدد المدلول بلواز
 تعدد الدلائل (قوله وبه افق البقال) قاسه على من قطعته يداه من المرقطين اورجده من الكعبيين وذلك
 لقوات عمل الفرض فيهما (قوله وواقعه الحلواني) بعد ان خالفه حين رفضه السؤال الاول فافق بالوجوب
 فرفع بعده الى البقال فافق بعدمه غلبت الحلواني ذلك ارسل الى البقال من يساه في عامة درسه ما تقول
 فحين اسقط فراضا من كرض الله تعالى الى بكفر فادركنا الشيخ ان ذلك بسبب افتائه في هذا الماحدة بالسقوط
 فاجابه بقوله ما تقول فيمن قطعت يدها من المرقطين اورجده من الكعبيين كم فراضا وفتوه فقال السائل
 ثلاث قال كذلك فبلغ الحلواني ذلك فواقعه (قوله واوسعنا انقال) ظاهره ان الشرياني اوسع مقالا وليس
 كذلك وانما اورد كلام الحلبي وقال بعده ما معناه انه بذلك يعمل بضعف من اعتمد التكليف بما وجعه متنا (قوله
 ومنع ما ذكره السكاك) نسبة المنع للسلي حتى وكذا الشرياني حيث تابعه لانه نقل عبارة بصر وفما اقرها
 فعدمها وما وصل ما ذكره الحلبي بحسب ما ذكره السكاك انه يقال كما استقر الامر على ان الصلوات خمس فكذا
 استقر على ان الوجوب اسبابا او شرطا لا يوجد دونها وقوله شرعا عما الخ ان اردت ان شرع عام على كل من
 وجد في حقه شروط الوجوب وامتناع حله ولا يشهد لثلاثهم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت ان عام لكل
 فرد من افراد الكفنيين في كل فرد من افراد الايام مطلقا فهو قاسا على البطلان فان الخاص لو طهر بعد طلوع
 الشمس مثلا لم يكن الواجب عليه في ذلك اليوم الا اربع صلوات لا شال مختلف الوجوب في حقها فاحدة فشرطه
 وهو الظهارة لا ما تقول كذلك تختلف الوجوب في حق هؤلاء فقد شرطه وسببه وهو الوقت وفيما ساه في يوم
 الدجال لا يصح ان لا مدخل القياس في وضع الاسباب وايضا لا يكون القياس على امر يخالف القياس وحديث
 الدجال خالف القياس فلا يساس غيره عليه حتى قال عياض لو كنا لا اجتهدا فلا اكتفينا بالصلوات الخمس اه
 على ان الاوقات موجودة في ابرأ ذلك الزمان تقدير ايصكم الشارع ولا كذلك هنا علاما سواة حتى يقاس
 احدهما على الاخر لان الموجود اما وقت المغرب في حقهم او وقت الغيبير والاجاع فلا فرق بين مسئلتنا وبين من
 قطعته يده من المرقطين فقد شرط فيها لان الحال في الظهارة شرط وكما بق دليل على جعل ماورد المرقق
 قاسا على الساقط لم يرد دليل يجعل فرض من وقت الغيبير خلفا عن وقت العشاء وكفى من الصلوات واركان الموضوع
 فرض اجماعا فلا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك اه حلي مختصر اقوى كلام
 الحق فيما يطول ذكره فراجع ان شئت (قوله قلت ولا سببه) هو من جهة ما ربه الحلبي على السكاك فالتصير
 في سبب السكاك (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النحاس بن معجان قال ذكر رسول الله

واختار السكاك لانه من المصنفين في الفرائض
 فصحبه فيهم المصنفين في الفرائض
 والدر والالتفات وبه افق البقال وواقعه
 الحلواني واوسعنا انقال ومنع ما ذكره السكاك
 قلت لا يسقط لعدم سببها

ان الانسان مادام يقدر على التفرغ الى قرص الشمس في الطلوع لا قبل الصلاة فاذا جهز من النظر حلت وهو
 مناسيب لتفسير التفرغ المصحح كما تقدمناه كذا في البحر (قوله فلا يجزئ من قبلها) اي الصلاة حالة الشروق (قوله
 عند البض) كالتأني وضى الله تعالى عنه (قوله واستواء) اي استواء الشمس في كبد السجدة خالفوا الوقت
 المذكور عند استواء النهار وفي هذا التقدير من الزمان لا يمكن اذ صلاة ظلم المراد ان لا يجوز الصلاة بحيث
 تقع قعرها في هذا الزمان او المراد هو التفرغ والشرع وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا
 يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان مقدس وهو يوم واعلم ان التعبير بالاستواء اولى من التعبير بوقت
 الزوال اهدم حجة رخصة الصلاة وقته اجماعا او الجوهري في التفرغ ويجوز تصويرها بان يكون شرع
 قبل الاستواء ثم طرأ الاستواء في اثباتها قبل الفجر وقد اتفقوا عليه فانه لا بد ان يسد الفرض ويكون النقل
 مكروها وله هو مراد الجوهري بالجابج الثاني (قوله الا نفل يوم الجمعة) تخصيصه بالحديث (قوله
 وغروب) اراد بالغروب للتغير كما صرح به فاضى خان في فتاواه حيث قال وعند احراز الشمس انما انقلب بحر
 (قوله العصر يومه) اما عصره اسم لا يجوز وقت التغير بحر (قوله فلا يكره فعله) لانه لا يستقيم الكراهة للشيء
 مع انه ما يوربه فالتأخير هو المكروه وقيل الاداء مكروه ايضا اه ونص في شرح الطحاوي واخفقه والبدائع
 وغيرهما على انه المذهب من غير سكاية خلاف وهو الاوجه الحديث الثابت في صحيح مسلم بحر (قوله لاداءه
 كما وجب) لان السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغير وهو ناقص فاذا اداها فاقبضت (قوله
 بخلاف الغدير) لان وقت الغيرة كمال فوجب كماله فينبغي بل بمرور الطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملائمة
 بينهما (قوله والا حديثه فاصح) قال في البحر فان قيل روى الجساسة عن ابي هريرة قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادركها ومن ادرك ركعة من
 الصبح قبل ان تطلع الشمس فقد ادرك الصبح اجيب بان التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي
 عن الصلاة في الاوقات الثلاثة في الغدير وجعلنا ان القياس كما هو حكم التعارض فربما حكم هذا
 الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الغيرة كذا في شرح التفتاوية (قوله وسقط نقل الخ) اعلم ان
 ما يجبي صلاة ولو فرضه اما فرض اوجاب او نقل والاول في وقته في القنينة (قوله وسقط نقل الخ) اعلم ان
 وعين فالكفاية صلاة المنانزة والنعين المكتوبات والجمعة والسجدة الصليبة والواجب اما لعينه وهو
 ما يكون ما يجلب الله تعالى واغيره وهو ما يكون ما يجلب الله تعالى والاول والوتر وصلاة العيدين وسجدة التلاوة
 والثاني سجود السهو وركعتا الطلوع وقضاء النفل الذي افقده فيها صلاة جنازة حضرت فيها وسجدة
 ان الاوقات المذكورة فوجان الاول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الغدير والشمس وما بين صلاة
 العصر الى اتمام فاشوع الاول لا ينفذ فيه شيء من الصلوات التي ذكرنا اذا انتقلت فيه وبطلان طرأ
 عليها الا نفل والنذر القديها وقضاء النفل الذي افقده فيها صلاة جنازة حضرت فيها وسجدة
 تلاوة تليق فيها وعصر يومه وانقلها هذه السعة مع الكراهة فغيب القطع والقضاء في غير النوعين الا عصر
 يومه فانه لا يجوز قطعه لانه لا كراهة في فعله وانقضاءهما الكراهة في تأخيرهما على ما مر فلو قطعته قضاء في غير
 النوع الاول والنوع الثاني سقط فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة الا النفل والواجب لغريم
 فانه ينسحب مع الكراهة فغيب القطع والقضاء في غير النوعين اه سجلي وفي عدة الوتر ثانيا من الواجب جرى
 على احدى الروايات كان عدله اولا من التاركض جرى على رواية اخرى وقوله فخرى والواجب لغريم فغيب
 القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في صدور السهو وان كان قول المصنف وكره صلاة شاملة للمكروه
 حقيقة والمنوع اني بهذا المعنى بيان المأجبه ولا يقال ان الواجب انما هو لوقوعه في مركزه (قوله بكرة
 التعريم) فيصير قطعه وقضاء في كامل الجوارح والجور، تتعلق ينسحب (قوله لعينه) تنسحب مضران الواجب
 لغريم كالنذر المطلق الذي لم يشهد وقت الكراهة والنفل اذا شرع فيه في وقت مستحب ثم افقده حكمه
 حكم الفرض كما في البحر (قوله كوتر) الاولى ان يدخله في الفرض لانه فرض على يقين بالمجاز فغوت (قوله
 لوجوبه كمالا) اقرضه باعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنازة (قوله وحضر الجنازة قبل)
 نحوه لان يلقى كما قلناه بالسجدة وسوى الاستيعاب بين حضورها في وقت الكراهة وقيل قال بالبعة

فلا يجوز من فعلها الا يومه فيكون
 والاداء الجنازة عند البض اولى من التفرغ
 كما في التفتاوية وغيرها (الاستواء) لا نفل
 يوم الجمعة على قول الثاني المصحح
 كذا في الاستواء ونقل الجاهل عن الجاهل
 ان هذا الحديث لا يوجب بطلان الصلاة
 ولا حديثه تعالى فيسقط نقله
 صدر الشريعة (لا) ينسحب (الفرق)
 بكرة التعريم (لا) ينسحب (الفرق)
 وما هو من كراهة الصلاة في الجنازة
 (سجد) لا يوجب صلاة الجنازة (الفرق)
 (في كمال وسجدة) (الفرق) (الفرق)
 كمالا فلا ينادي بالصلاة

أَنَّهُ إِذَا فُتِحَ إِلَيْهِ أُنْتُفَتْ الْكَرَامَةُ وَهِيَ ظَاهِرٌ (قَوْلُهُ وَكُلُّ مَا يَشْفِي بَالَهُ) عَنْ مَنَافِعِهَا لَمْ يَشْفِ الْفَقْرَ الْهَمِيمَةَ وَالْبَالُ الْقَلْبُ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَكُونُ سَبِيحًا فِي نَسْبَانِ الْبَيْضِ أَوْ زِيَادَتُهُ (قَوْلُهُ وَيَحْتَلِ) الْوَأَوَّلُ يَعْنِي أَوْ يَحْتَلِ الْخُشُوعَ الْقَلْبَ وَهُوَ فَرَضٌ عِنْدَ جَدِّ اللَّهِ تَعَالَى وَبُورْدِي الْحَدِيثُ أَنَّ الْإِنْسَانَ لَيْسَ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا لِيَقْدِرَ مَا يَحْضُرُ فِي قَاتَرِهِ فَتَأْتِيهِ بَيِّنَةٌ لَمْ يَشْفِهَا بِأَقْبَلِ أَوْ بَاكِرَ وَأَعْلَنَ عَطْفَ مَا يَشْفِي الْبَالُ عَلَى الْمَدَافِعَةِ وَحُضُورِ الطَّعَامِ مِنْ عَطْفِ الْعَامِ عَلَى الْخَاصِّ كَأَثَرِ الْبَالِ إِلَيْهِ الشَّارِعَ حَيْثُ قَدَّرَ وَكَذَلِكَ الْوَاحِدُ فِي التَّرَكُّبِ إِنْ يُقُولُ يَعْقِلُ بَعْدَ هُوَ مِنْ زَلْفَةٍ وَعِنْدَ مَا يَشْفِي بَالَهُ بِكَوْلٍ وَهِيَ مَذْكُورَةٌ كَمَا زَكَرْنَا فِي الْجَمْعِ وَبَعْدَ الْفَصْلِ أَوْ يَفْعَلُ فِي النَّفْسِ أَفَادَهُ بَعْضُهُ الْمَطْلُوبَ (قَوْلُهُ) فِيهِ ذَيْفٌ وَثَلَاثُونَ (الزَيْفُ يَفْعَلُ النَّوْنُ وَكَسْرُ التَّعْبَةِ شَدِيدَةٌ وَقَدْ تَخَفَّفَتْ فِي آخِرِهِ فَاءٌ مَزَادَةٌ عَلَى الْقِدْقَانِ) إِنْ يُلَاحِظُ الْعَدَدُ الثَّلَاثِينَ كَأَنَّ الْقَامُوسَ وَالْمَرَادَ ثَلَاثَةً وَثَلَاثُونَ عَلَى مَا يَظْهَرُ وَهُوَ فِي الشَّرْطِ وَالِاسْتَوَاءِ وَالْغَرَبِ وَبَعْدَ الْعَدَدِ ثَمَرٌ وَبَعْدَ الْعَدَدِ عَصْرٌ وَقَبْلَ الْعَدَدِ ثَمَرٌ وَقَبْلَ الْمَصْدَرِ عَلَى مَا فِيهِ وَعِنْدَ غُلْبَةِ الْعَصْرِ عَلَى مَا فِيهِ وَعِنْدَ أَهْمَةِ الْكَتُوبَةِ وَعِنْدَ ضَيْقِ وَقْتِهَا وَبَعْدَ الْمَصْدَرِ بِطَرَفٍ وَبَعْدَهَا فِي مَصْدَرٍ وَقَبْلَ سَلَاةٍ أَوْ أُضْيِيَ وَبَعْدَهَا فِي مَصْدَرٍ وَبَيْنَ جَمْعٍ أَوْ بَيْنَ جَمْعٍ التَّأْخِيرُ وَعِنْدَ مَدَافِعَةٍ أَوْ فِي وَجْهِ مَدَافِعَةٍ فَخَالَطَ وَعِنْدَ مَدَافِعَةٍ كُلِّ مَنِمَا وَعِنْدَ مَدَافِعَةٍ تَرْصُ وَرَفَتْ حُضُورَ طَعَامٍ تَأْتَتْ نَفْسُهُ إِلَيْهِ وَعِنْدَ كُلِّ مَا يَشْفِي بِالْبَالِ وَمَا بَعْدُ فِي الْمَلِيلِ لَدَاءُ الْعِشَاءِ وَتَأْخِيرُ الْغَرَبِ إِلَى التَّشَاكُلِ الْجُوعِ وَلَوْ أُعْتَبِرَ مَا بَعْدَ سَلَاةٍ عَرَفَةٌ وَمُقَابِلُ الْأَوْتَارِ النَّصْبَةُ صَلَوَاتُ كِتَابٍ إِلَى الْإِسَارِ فِي الصَّحْبِ وَمُقَابِلُ الْإِرَادَةِ فِي ظَهْرِ الصَّيْفِ تَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ أَفَادَةُ الْخَلْقِ (تَنْبِيهُ) الْكَرَامَةُ فِي الْأَوْتَارِ الثَّلَاثَةُ الَّتِي هِيَ الطَّلُوعُ وَالِاسْتَوَاءُ وَالْغَرَبُ لَمَعْنِ فِي أَوَّلِ لَوْثٍ وَلِهَذَا أُنْزِلَ فِي الْفُرْصِ وَالتَّغْلُفِ وَفِي الْبَوَاقِ لَمَعْنِ فِي غَيْرِ أَوَّلِ لَوْثٍ وَلِهَذَا أُثِرَ أَسَافِلُ دُونَ الْقَرَأَتِ أَفَادَةُ الْوَالِدِ السُّودِ (قَوْلُهُ) كَقَوْلِهِ (كَبَيْتٌ) وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ تَرْكُ تَعْظِيمِهَا وَأَوْرُوبَهَا بِهَا الصَّلَاةُ كَقَوْلِهِ فِي الْبُيُوتِ وَفِي الْمَدِينَةِ الشَّارِعَ الْكَرَامَةُ فِي الْكَلَامِ وَالْمَكْرُورَاتِ وَمَقْصِدُهَا التَّخَرُّصُ وَلَكِنَّهُ لَا يَظْهَرُ فِي بَعْضِهَا (قَوْلُهُ فِي طَرِيقِ) كَقَوْلِهِ (فِي طَرِيقِ) وَنَفْسُهُ الْوَالِدِ الْبَرِّ بَيْنَ بَيْنِ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ وَبَيْنَ بَيْنِ أَهْلِ الْبَيْتِ حَيْثُ فِيهِ الْخِدْمَةُ (قَوْلُهُ وَبَلَدٌ) فَتُخَفَّفُ مِنْهُ وَتُسَكَّنُ أَوَّلُ لَوْثٍ وَتُغْنَى الْبَاءُ بِمَا يَلْقَى فِيهِ الْإِزَالَةُ حَالِي عَنْ الْقَامُوسِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ شَرْعًا وَطَبْعًا (قَوْلُهُ) وَبِحِزَانَةٍ مَكَانَ الْجُزْأِ إِلَى الْبَصْرِ حَالِي عَنْ الْقَامُوسِ (قَوْلُهُ وَمَقَرَّةٌ) مَثَلُ الْبَاءِ حَالِي عَنْ الْقَامُوسِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ زَبَابٌ الْمَقَارِبَةُ زَبَابٌ مَائِي صَبِيحٌ مِنْ مَائَاتِ الْمَوْتِ وَبِكَرْتُهُ تَجْعَلُ اسْمَهُ لَدَاءً وَلَا يَدْرِي تَجْرِيهِ إِلَى الْقَبْرِ غَالِبًا وَالصَّلَاةُ الْيَسِيرُ رُبْعَةٌ (قَوْلُهُ وَحَامٍ) إِذَا خَلَعَ لَدِمَ النَّصَافِي عَنْهُ مِنَ الصَّلَاةِ فَلَا وَفَافٍ ضَامِعٌ الْمَرْصُوعِ الَّذِي يَصْلِي فِيهِ أَمْنَتْ الْكَرَامَةُ أَوْ لَكِنَّهُ يَحْمِلُ الشَّيَاطِينَ فَيَكْرَهُ مَقْصَادَهُ وَيُقَدِّرُ نَائِدًا لِأَنَّهُ لَا وَكَانَ يَصْلِي خَارِجَهُ فِي مَوْضِعٍ تَرْتَعُ الشَّيَاطِينُ فَلَا كَرَامَةَ أَفَادَهُ تَرْكُ بِلَا (قَوْلُهُ وَطِينٍ وَابٍ) أَيْ مَخْطُوعٌ مِنَ الْأَرْضِ فَكَانَ الْغَالِبُ اسْتَوَاقُوه عَلَى نَجَاسَتِهِ يَحْمِلُهُ الْبَيْتُ الْبَرِّ أَرْثَانِي (قَوْلُهُ وَمَا وَطِينُ) أَيْ جَمْعٌ مِنْ وَطِينٍ وَابٍ الْأَبْلُ وَبِرْكَهَا مَوْلُودُ الْمَرْحُومِ كَأَقْدِيدِهِ عِبَادَةُ الْقَامُوسِ وَظَاهِرُ ذَلِكَ وَكَانَ يَتَوَسَّلُ بِأَسْمَاءٍ عَلَيْهِ لَكِنَّهُ مُسْتَقْدَرٌ خَارِجٌ مِنَ الْعِبَادَةِ (قَوْلُهُ وَغَنَمٌ وَشَى) أَيْ تَكْرَهُ الصَّلَاةَ فِي مَعَالِمِهَا وَهِيَ مَا حَوَّلَ إِلَى الْبَصْرِ بِرَدِّهِ وَيُقَالُ فِي النَّفْسِ مَرَضٌ (قَوْلُهُ وَمَا أَبْدُ وَابٍ) يَدْمُ الْأَبْلُ وَالْبَصَرُ وَالْغَنَمُ وَعَطْفُهُ عَلَى مَقَابِلِهِ مُغَابِرَةٌ قَانَ الْمَخْطُوعَ لَا يَرْبُطُ فِيهَا الْبَالُ وَأَمَّا كَمَا ذَكَرْتُ خَوْفَ إِسَابَتِهِمْ مِنْ وَلَهَا وَجَعَهَا وَأَوْدَتِهِ يَنْفَعُ وَجَعَهَا أَوْ كَرَمَ بِضَمِّهَا (قَوْلُهُ وَاصْطِلَ) مَوْضِعٌ أَنْتَبِلَ وَعَطْفُهُ عَلَى مَقَابِلِهِمْ عَطْفُ الْخَاصِّ (قَوْلُهُ وَطَاوَحُونَ) هِيَ أَوَّلُ بِالْكَرَامَةِ مِنَ الْمَخْطُوعِ لَكِنَّهُ رِيثُ الْغُلُوبِ وَبِلَهَا نِيَا (قَوْلُهُ وَسَوْحِي) أَيْ هَذَا الْإِسْمُ يَعْتَقِرُ رُوحَ الرَّاحَةِ الْكَبِيرَةِ عَلَى الْعَمَلِ وَالَّذِي يَنْفَعُهُ فِي هَذَا كَرَامَةُ التَّزْيِينِ (قَوْلُهُ وَمَسِيلُ وَابٍ) يَقْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ وَطِينُ وَابٍ لِأَنَّ السَّلِيلَ يَكُونُ فِي بَالِنِ الْوَادِي غَالِبًا (قَوْلُهُ وَلَقْدِيرٌ) لِأَحَاذِلَةِ الْبَاءِ يَدْعُوهُ أَوْ مَغْصُوبَةً أَلْفَظُ بِسِتْرَتِهِ الْهَمُّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ الصَّلَاةَ بِغَيْرِ الْوَادِي وَأَنْ كَانَ غَيْرَ مَغْصُوبَةٍ أَفَادَةُ الْوَالِدِ السُّودِ (قَوْلُهُ وَطَوْرَعَةٌ أَوْ مَكْرُوبَةٌ) أَيْ مَحْرُوبَةٌ وَسَوْفَ مَعْنَاهُ عِنْدَ تَعَدُّدِ ذَلِكَ لَا يَكُونُ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَغْصُوبَةً (قَوْلُهُ وَهَوْرَةٌ) سَلْبُهَا السُّجْدَةُ الْكَبِيرَةُ وَالْمَغْصُوبَةُ عِنْدَ مَنْ يَرُودُهَا (قَوْلُهُ بِلَا تَقَرُّارٍ) إِذَا سَرَّ الْمَارِعَ لِلْمَخْلُوقِ الْفَانْدَرِ الْمَطْلُوبِ شَرْعًا (قَوْلُهُ وَتَكْرَهُ النَّوْمَ فِي الْبَيْتِ الْعِشَاءِ) أَيْ يَحْمِلُ عَلَى مَا يَشْفِي بِالْبَالِ مَا مَالَا كَأَنَّ الْبَصَرَ يَفْضُلُ فَوْتِهَا وَبِجَاعِهَا تَلَا الْعِلَاوِي (قَوْلُهُ وَالْكَلامُ بِإِيجَابِهَا) أَيْ غَيْرُ الْهَمَّاجِ عَلَيْهِ مَا أَمَّا الْفِتْجَاجَ فَلَا يَزِيهِمْ كَرَامَةُ تَكْرَهُ أَلْفَ الْقُرْآنِ وَالَّذِي كَرِهَتْهَا الصَّالِحِينَ وَمِنْهَا تَرْفَعُهُ وَالْجَدِيدُ مِنْ الصَّفِيِّ

أصله مسنون لما يؤدى إليه من انتظار السامع الأذان الحق فلتتم بطلان ما سجدوا والا فؤدى الى قوات الصلاة والسجود وهذا التمايز وهذا الجواز لاجل المؤذن (قوله) وجزم المصنف (الخ) للعلامة المذكورة فالإعادة قيم واجبة ويبنى ترجيح الجواب في تلمس السابعة اى في المصنف كافي الفقه والاصح في الجنب ندب الاعادة لعدم هذا السبيل الا اذا صرعا دة مع اتيانه بالتمسك من اوالسجود عن الجهر (قوله) وفاسق (جزم) في الجهر قبل بجمته هذا بان اذان الفاسق صحيح ويصح تفرير في ونيفته قال وفي صحة تفرير المرأة في الوظيفة ترداه (قوله) لمسافر سفر القوم والشرعيا كافي اى السجود (قوله) تركهما معا (الحاصل) ان الصور اربع اثنتان مكره وان تركهما معا تركا لا فامة خطا واثنتان غير مكرهين لا زمانا لما قبلهما فلهما معا خطا لا فامة (قوله) ولومنفردا) لما فيه من القضية وشهود عباد الله تعالى الذين لا يرى شخصهم جهر (قوله) لمضبور (قوله) لا ينظر في التعليل في المنفرد (قوله) ولو جسيما) على المعبد (قوله) في بيته (قوله) اى اذ أو بكرة تركهما في القضاء موافق البيت الكريم والضعفة اوالسجود (قوله) او بكرة لمساعد) وان لم يكن لها سجد فحكمه حكم المسافر جهر (قوله) اذان الحق بكيفية) اخذتمه اهان لم يؤذن للى بكرة تركهما للمعبد في بيته وهو كذلك كافي الجهر والعلامة فاصرة على الاذان (قوله) بل بكرة معطوما ظاهرة كالصراحتها بجمية (قوله) وتكرار الجسامة (اى اذان واقامة) قوله فلا بأس بذلك اى بتكرار الجسامة فيه باذان واقامة واذا فلا بأس ان الاول عدمه (قوله) لا بكرة مطلقا) لحقه وحشة اول انفسيمه حقه بتقصيره (قوله) كما بكرة مشية) اى التيمم (قوله) ويصحب وجوبا) على المعبد لا امر به في قوله عليه الصلاة والسلام يقولوا مثل ما يقول (قوله) ندبا) اى اجابة اللسان مندوبة (قوله) والواجب (الخ) من تحية كلام المخلوق على (قوله) ولو جنبيا) لانه ثناء لا اذان حقيقة جهر (قوله) لا حاضا ونفساء) لانها الحش من الجبابة (قوله) وساء خطبة اى خطبة كانت (قوله) وسبائة) انظر قول المردصلا تها وتشيهم (قوله) وزهدهم) طاهره وغير شرعى (قوله) بخلاف قرآن) فيقطعه ويجب والاولى الاذكار غير ويطلب الفرق بين قرآن القرآن وقلم القرآن فان ظاهره مختلفا قرآن اى تعاليم وتعاليم لا نه قيد التعليم والتعلم فالمرحى لخرج القرآن (قوله) وهو ما كان عربيا) مفسر الاقاط اعطيت المرفوع فيه شعبا لما قبل الان من التبطط والحركة الخططة حرام ولا يجاب (قوله) اجاب الاول) سواء كان اذان مصدرا ام لاسمى من الجهر (قوله) فصول) تيرامن الحول والقوة واشارة الى انه لا يقدح على تفصيل مادي اليه الا بصول الله وقرنه واختار في الفتح الجمع بين التناظر والمعدلين يدعو نفسه بهما والحوظة لما ورد في الحديث صرح بجمان طابهما ما طابهما (قوله) ويررت) بنفع الآذ أو كسرها (قوله) ولم يذكر اى البرازى والبيش لصاحب التهر (قوله) ويبنى تداركه) هو صاحب الجهر (قوله) ويدعو) اى ندبا لما ورد مسلم من حديث عبدالله بن عمر بن العاص ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا سمعت المؤذن يقولوا مثل ما يقول ثم صاعوا فياته من على صلاته على جيبه عاشر اتمسوا لله في الوسيلة فانها منزلة الى الجنة لا تتبع الا بعد من عباد الله واربوا ان يكون انا هو من سأل في الوسيلة سلحت عليه الشفاعة اى اى وجدت له شفاعة تتاسس زيادة على شفاعة في جميع امته اه من المواهب ونسرحها (قوله) ولو كان في المسجد) هو متناول قوله بان يقول كصلاته (قوله) اجاب المثنى) هو مشكل لانه يلزم عليه لزوم الإذاة في اول الوقت وفي المسجد تهر (قوله) وعليه فيقطع قرآن (القرآن) ان على على التذبح اتجه مراعاة القول وجوب الاجابة باللسان وان حل على الوجوب لا ينظر (قوله) كاي اى من التناثر ثانية قريب ريبا (قوله) ولو كان يسجد فيه) ان اجابة اللسان مندوبة عنه فاما المانع من تحصيلها في المسجد (قوله) وهذا متفرع على قول المخلوق) بتكرار عرض (قوله) وعليه فيقطع الخ وعلى التيمم يجب باللسان ويسجد بشرط التمر مطلقا (قوله) يقولوا مثل ما يقول) ولم يقل فاسعوا حتى يضاد وجوب السجى بالقدم (قوله) ياته) متعلق بقوله ولولا فخرج عليه في التهر انه لا يرد السلام لكان على ظنيما (قوله) على الاول) وهو الاجابة باللسان (قوله) لولا قال اى صاحب التهر (قوله) في الاذان بين يدي انطيط) مراعاة القول الامم تركه الكلام مطلقا لا قصد التعليل التبرك لكن سبأ في الجملة الى الاصح

نعت بعدم صحة اذان مجنون ومعتوم وموصى
ت وكان فاسقا لعدم قبول قوله في الدابات
ت وكان فاسقا ولو منفردا (وكذا تركها)
هما) (مسافر) (اختلاف مسـ لـ) ولو جسيما
شور الرقة) اختلاف في المسافر
بمسافر) او منفردا مسافر فلا يكره
لمى بكيفية (أو) هل في المسافر الجسامة الا
يه) بل بكرة فعلهما وتكرار الجسامة الا
على طريق فلا بأس بذلك جوهر (اقام غير
بقيته) اى المؤذن (لا بكرة مشية) في اقامته
زمان لحقه وحشة كبر مشية في الواجب
وجوبا وقال المخلوق ندبا والواجب
(من مع الاذان) ولو جنبيا احاطا
ع خطبة في صلاة وجبنا في جميع واستماع
عليه لم ينع بخلاف قرآن (بان يقول)
فكانت اى مع المليون منه وهو ما كان
لحسن فيه ولو تكرر اجاب الاول
(من فيقول) (قوله) في الصلاة خمس (الندم)
سقت ويررت ونسب القيام عند سماع
زانية ولم يكره يستمر اى فرغ او يمس
ه حق فخر لم ادر ويبنى قول الله صلى
وقد وعند فرغها والوسيلة حين يسجد على
بلم) ولو كان في المسجد حين يسجد على
فكان خارجا اجاب المثنى اليه (بالقدم)
باللسان لا به لا يكون جسيما) وهذا بناء على
به المطاوعة بقده) لا بأسا به كاهو قول
(وعليه فيقطع قرآن القرآن) لو كان يقرأ
يب) لو اذان مسجدة كاي (ولو جسيما)
بالخوض وهما متفرع على قول المخلوق
جسوبا باللسان لتأخر الاس في حديث اذا
نقولوا مثل ما يقول كاي في الجهر وقرء
قوله في التهر فان لا من الخط وغيره ياه على
السلام ولا يسجد ولا يقرأ بل يطعمها باللسان
لغيره الاجابة قال ويبنى ان لا يجيب بدمه
الاذان بين يدي التعليل وان يجيب بدمه
ان الاول هو الجسامة ولو جيب السجى باللسان

جواز اذا كان عارضا قبل شروعه في المصلحة فلا مانع من الاجابة (قوله انما يجب اذ ان مسجدك اى ما قبله وهو متفرع على قول الحلواني كاشار الى الشارح سابقا حل كلامه قوله كما ياتي واعلم انه لا يفتي في الاحتفال في الاجابة بل بعقب كل جملة منه بجملته مشهورة واذبح وهو يعني الاول ان يفتي ساعة ويصحب كافي القنية قوله ماذا يجب عليه) هل الاجابة بالقول الاول ولا يصح كون الاجابة (قوله لا يجب الاقامة) اى بالفتوى جواب السؤال الشافى بقوله بالفتوى جواب الاول ولا وجه لما في الصرح الفتح (قوله ويجب الاقامة) اى بالفتوى قوله كالاذان فيقول عندنا علمين لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقول لا يفتي حكاية الاجاب على نذب الاجابة لحل الفتى على نفي الرسوب (قوله صلى السنة) اى صلى الخمسة السنة بعد ما تمسوه واه كانت سنة صبر او ظهر او غيرها (قوله وينبغي) اى يصحب (قوله ان طال الفصل) بمضغسل (قوله كما كل) اى وسرب ونظاها وروان قل ويصبر (قوله لقد) لى بين حكمه والظاهر انه مندوب وقبه ان قيامه تنجز العبادة فلا مانع منه (قوله ما لم يكن شررا) الظاهر ان العلة حيث وجدت ولو في غير الرئيس جاز الا انتظار (قوله ان يؤذن في مسجدين) التماسه مقنينة بما اذا حصل في الاول كافي البصر ويكره ان يجهد نفسه ولا يؤذن في المسجد بل يكون على محل عال وينبغي ان يكون المؤذن مهيئا وسقده احوال الناس ويزجر المتفلس عن اجابة (قوله مطلقا) ولو قاما والقوم كارهون يصح (قوله الاضطر) كون الامام هو المؤذن وكان لو حنفية وضى الله تعالى عنه كذلك (قوله اذن في سفر) وكان راكبا كما في ختارى المولى

(باب شروط الصلاة)

اى شروط بعضها ما شرطه الوجوب كلها التكليف وعدم الهز عنها الوقت (قوله شرط انعقاد) هو ما يشترط وجوده في اشد خلاصه استمر الى آخر الصلاة تاو لاحلي (قوله كنية) يمكن استفرادها حقيقة وان لم تستمر حقيقة فهي مستمرة حكما (قوله وقت) في غير الصلاة الصبح والجمعة والعدين وهو في شرط دوام حلبي (قوله وضطة) اى بجملة (قوله وضطه دوام) هو ما يشترط في قول الصلاة اى آخرها (قوله كنهية) اى من مطهرة الحدث والتبني (قوله وسوط بقائه) هو ما وجد في اتيها مستمرا ولو سكا (قوله وهو القراءة) مثله الترتيب في فعل غير مكرر في ركعة كالقيام او في الصلاة كالقراءة الاخيرة (قوله فانه ركن في نفسه شرط في غيره) فيه انه بحيث كان ركنا لا وجه له شرط لان حتى ركن الشرط متباينان اذا اذ لم كان داخل الماهية والشافى ما كان خارجا هو لا يدفع الارباد زادة في نفسه لانه لا معنى لكون الشيء ركنا في نفسه فتأمل

الاهم الان يقال معناه بالانظر لنا انها ما بالنظر الى غيرها كالركوع والسجود فهي شرط في صحتها وبعبث فيه ما كل ركن كذلك فانه لو لم يوجد فسد غيره ولا وجه لخصيص القراءة وقال صاحب الدرر في صفة الصلاة لم يتركها كقراءة اجمع ايمان الا امره ايضا اذلا دخل لها في الجزاء الصوري لان الشرع لم يميز لها محلا لخصوصا بطريق الفرضية كما عين لياق الاركاب انه قال العلامة فوح بل هي برامدى لا صوري مخصوص وقال قبل ذلك ان الركن ينقسم الى اصلي وزاد وهو ما يسقط في بعض الصور غير محقق ضرورة وهو القراءة تسقط حالة الانتداع عن المداولة في الركوع مثلا جوف في غيرها لا يسقط الا لضرورة فها صريح في انها ركن مادي واقتصر بعضهم لشرط البقاء على الترتيب وذكر الغنيظ نظر الى الخبر (قوله لوجوده) اى التي اقترافه ذكر باعتبار الشرط وهو على لكونه شرطا مودعا بخاتمة انه شرط دوام (قوله لم يجز اختلافه) اى ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه فان خلفان هذا الشرط مفقود في الاموم قلت هو موجود حكما لان قراءه الامام قراءة لنفسه (قوله ثم الشرط) مفقود للشرط وهو بالسكون خلافا لفتح في التهرات الفتح (قوله شرعا الخ) هو تفرع بشرط العلة لا بشرط الوجوب وينبغي زادة وليس مضيا اليه ولا زانية لاشراج السبب والفتاوى (قوله ولا يخل في) اخرج الركن (قوله اى جسده) اطلاق عرفي قوله لانه اغنط (لانه لا يفتي من القليل منه بخلاف التفتيش بانما سرف الماء الخ) اى لا يخل لاحدهما للثبث لاجل تحصيل الظاهرين الماتية في الميث والتسوية في الميث (قوله كذلك) اى يوجبه التلطيف والتخفيف (قوله ونوبه) اراد ما يلبس البدن فخل القنسية والتلف والنعل حوى (قوله وكذا ما يصير كبره) كحل في عرق كلب اوفى عنتية نجسة وطرف حمامة نجس فان خلف ذلك يصير كنه منع والا لا (قوله كصبي) وسقط وطلة وخفية نجسة (قوله ان لم تستك)

وفي التشرية انما يجب اذ ان مسجدك وستلظي من من جهة في ان من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذ ان مسجدك بالفتوى (ويجب الاقامة) ندا اجابا (كالاذان) ويقول عند فاست الصلاة اقامتها الله وادامها (وقول لا) يبيها ويبرم الشئ (فروع) على السنة بعد الاقامة وضر الامام بعدها لا يعيدها بزارية وينبغي ان طال الفصل او جسد ماره من طمعا كما في انما دخل الصلاة والمؤذن يقيم تعالى في تمام الامام في وقت ركعة لا ينتظر المؤذن في مسجدين ولا في متسع بركعة لا يؤذن في مسجدين ولا في الاذان والا فامة لبا في المسجد مطلقا ولا في الامامة لولا الافضل لكون الامام هو المؤذن وفي الضميمة انه عليه الصلاة والسلام اذن في سمرقند به واقام وصلى الظهر وتفتت في صلاة في اثناء اعلم هي ثلاثة انواع شرط انما بركعة وقصره وقت وضطة قبل وسوط بعده وسر عورة واستقبال قبل وسوط خباء ولا يشترط فيه تقدم ولا مقاراة بآتيه الصلاة وهو القراءة طانه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الاركان تقديره ولو لم يجز اختلافه الذي في الشرط لغة العلامة الا لارزية وضرا ما يتوقف عليه الشيء ولا يخل فيه (هي) سنة (شراة) بدية اى جسده لا يخل في الجسد (من سنت) بركعة دون البدن حافظه (وشب) مانع كركعة وقدمه لانه اغنط (وشب) مانع كركعة (قوله) وكذا ما يصير كبره او بعد حامله كصبي عليه نجاسة ارم مستك يتبعه مع او لا

وكتلام لا تعلق حائض بغير قناع لان تعليله يفيد ان كل ما سقط ستره بعذر الرق كالصدر ولكن
والساق سقط بالصبى وليس كذلك حاي (قوله لا يجب) لانه في حكم العدم (قوله بل شرب) تقليلا
لاكتشاف حجر (قوله يقتضى وجوبه) الى الابد لان رأسها عور توجب مكافئة وقوله مطلقا اى سواء كان
مستر او عاقل والمراد بالوجوب الافتراض (قوله تقتضى) قال المصنف يمكن حمل كلام النكاح على غير الراس
لانها اخف من غيرها بديل صحة صلاتها لعمدة مكشوفة الرأس فلا تنافي بينهما (قوله وقيل
القلب) لانه يستعمل به القلب ولانه لا يستبرئ بغيره والبر مستور باللباس (قوله الظاهر ان الخلاف
في الاولوية) لان كلامه غلط مفروض المستر عند القدوة يضرب على كشفه فلا ترجيح الامن حيث ماذكر
من التعديل وهو يقتضى الاولوية (قوله والتعديل) اى بقوله لانه الحش وهذا من كلام صاحب التهر (قوله
تعين ستر القلب) لانه لا يخش حشيد وهو ما في التهر وما في المصنف وهم (قوله ثم غلظه) هذا من كلام المصنف
في شرحه حلي اى ان زاد على ستر القلب ستر للمصلى سواء كان ذكرا او انثى لغلظه لا غلظه ثم اذا زاد القلبين
والثهرى حتى المرأة فمساواة (قوله ثم اكرهية) في تقديمها على ستر اللبث فكل (قوله ثم لباقي) الى من
هوارة المرأة والرجل كالنصف السرة وما هو من اللبث (قوله المسافر) لا وجه للتقسيمه لان بعد المصلى
من رخص المقيم للمسافر حتى في التيم ولما ذكر المصنف في شرحه هذا التقيد (قوله اوله طش) اى عيش
نفسه او رقتة او المواتى (قوله صلى عليها) اى على طريق الشرب حيث كان المسافر اقل من الربع وسنجد
اذ صلى على عارقاته الافضل (قوله وينبغي لزوما) البعث لصاحب الصبر والقره المصنف (قوله كما في التيم)
الذى في المتن كما عرف وهو الاول (قوله ثم هذا المسافر) الاول ان يقول اما المقيم ويكون مقابلا لتقسيمه
بالمسافر في كلامه حلي (قوله لان المقيم) اسم ان ضمير انا ان محذوف (قوله وان لم يكن) الذى في المصنف يرجع
الضمير الى السائر وهو صريح على ما في التفسيرات بمعنى انه يتعين عليه طهارة السائر وان لم يكن السائر وهذا
محتمل على ان العبادات لا تقتضى السائر وليتأمل ذلك في المقابلة وفى تفصيل المقيم هذا الحكم فانه لا وجه
(قوله بالاجماع) اى لا بقوله تعالى وما امر الا بالعبادة والله عطفين فان المراد بالصلاة هنا التوحيد
ولا يوقع عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالالتفات لان المراد انما اتوا بها ولا ترض فيه العصة (قوله وفى
الارادة) تقدم انها ارادة الفعل المتعارفة المسبوبة للعمل لا مطلق الارادة لانه لا يرض فيها ولا يقيده قول الشارع
لمرجحة الخ لزم لان الترجيح لازم الارادة مطلقا لان يقال انه تعريف بالاعم وهو بائز عند البعض (قوله
المتساويين) كالغسل والقرن (قوله اى ارادة الصلاة) اشار به كائنا المصنف ان ال فى الارادة للمعبد
(قوله على الخ لخلص) المراد به الاخلاص لله تعالى مع معناه لا يستبرئ منه غيره فى العبادة (قوله لا مطلق
المصلى) اى است التنية العلم المطابق والاولى حذف مطلق لا يامه انها علم مقيد وليس كذلك مفهومها
تعالى وان لم يرض من الارادة المطلق العكس (قوله فى الاصم) مقابله ما قاله عبدا واحدا من انها (قوله
والمختص بها على القلب) اى لا على السائر حتى لو شاع السائر لا يرض وليس المقصود بهذه العبارة التعيين
والا كرمه قوله ولا بد من التعيين لكن قوله وهو ان لم يخ يفيد ان المراد التعيين فيكون قوله بعد لا بد
من التعيين الخ تفصيل لذلك الاجمال (قوله وان خاف القلب) اى فى القصد ولا يرض الخطا فى العدد وان كان
بالقلب لان ما لا يشترط تعيينه لا يرض الخطا فيه كالى الشام (قوله لانه) اى الذكر بالسان (قوله فيكفه بالسان)
وسنجد صارا ملا لا بد لا يكافئه الشرى ما حوى فقسطما في الجهر (قوله وهو ان لم يخ) فيه ان على القلب
شغل والعدم كيفية فكيف يستره حد حسا لاخر (قوله لا تأمل) نفس لما قبله وما ذكر قول محمد بن سلة وهو
يقضى اى لا بد من استحضار التنية الى آخر الصلاة لاحتياج الى تفكير بالسؤال لا تصنع فيه ونهى سرح
والذهب انها تجوز بغيره متقدمة على الشرع وسواء كان بقدر على الجواب من غير تفكير او لا فادق لغيره
نظر لان هذا الاشراط انما هو عند التنية قط كانه عليه الشارع بقوله وهو ان لم يخ وعند الاضافة والاختلاف
احد فى ذلك (قوله اى صلاة) بالارض والقول محذوف اى جواب اى صلاة ولا يجهل نسه لا يصير اسم
الاستبتمام حسا (قوله فى الانتباهات) كالغسل والقعود (قوله بالحوال) اى ما مضى التوى به لئلا
لا الاستقبال لانه يستحيل ان يكون عدة (قوله يعنى اسم الخ) اشار بذلك الى انه لا خلاف فى الحقيقة لانه لزم

ولو كان يستبرئ من كل ريق من الراس لا
يجب بل شرب لكن قوله (ولو وجد)
المصنف بالبره بعض العورة وجب
استعماله (قوله ثم الكمال زاد الحلي) اى
يقتضى وجوبه مطلقا تأمل (قوله ستره)
والبر (قوله لا) فان وجد ما يستبرئ به
قوله (ستره) لانه لا غش فى الصبر
والصبر وقيل القلب كما هو فى الخلاف
بلا ترجيح وفى الجهر الظاهر ان الابه
فى الاولوية والتعديل فيه اهلوا على الابه
تعين ستر القلب ثم غلظه ثم بقى السائر
ثم اكرهية ثم على السائر (قوله اوله طش)
المصنف بالسافر (قوله ما يرض على صحتها)
بعد صلاوة السائر (قوله وما هو العز من
ولا اعاد عليه) وينبغي ان وما هو العز من
منه وما يرض على صحتها (قوله اوله طش)
للسائر (قوله لا) الحلي (قوله التنية)
وان لم يكن فاستأثر (قوله المرجحة لاحد
بالاجماع) وهى الارادة (قوله تعالى على
المتساويين اى ارادة الصلاة) فى الاصم (قوله
الحلي) (قوله لا) كفى ولو ان
ان من علم الكفر لا يكفر ولو ان
والمتساويين على القلب (قوله لا) كفى ولو ان
فلا يرض لذكر السائر وان خاف القلب لانه
كلام لانه لا انما عجز من احضاره ليدوم
اصح فبقية الحسان عجزى (قوله وهو اى
على القلب) (قوله لا) كفى ولو ان
بلا تأمل (قوله لا) كفى ولو ان
لغيره (قوله لا) كفى ولو ان
هو لغيره يكون غلظه الارادة بالسافر
لا الاغلب فى الانتباهات (قوله يعنى اسم الخ)
قوله (قوله لا) كفى ولو ان
ارادته لا تأمل (قوله لا) كفى ولو ان
الاجابة والتأليف

عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه ولا ائمة الاربعة التلقاها وانما هو بدعة ولكنها حسنة على التكليف
لاستة فصائح حبيطة الى تأويل المذهب والسنة وصنيع المصنف هنا على ما ينبغي قال في البحر وانما
يستحسن لا يتجشع المزيج لا يستحسن لغيره (قوله بل قيل بدعة) قاله ابن الهمام ولكنها حسنة لما ذكرنا
(قوله وفي المحيط الخ) مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي قال في التهذيب خروفاً واحداً من هذا الخاص بالجميع لا مستنداً
وكثرة مشافهة بخلافها (قوله ويزان تقديمها على التكرير) لكن الاحوط ان ينوي مقارنته للتكرير من اعادة التلاوة
الامام الشافعي والبخاري رضي الله تعالى عنهم وهذا الاحوط مستحب كما في الخبر وقوله على التكرير قاصر
على الصلاة ونصوا على جواز تقديمها في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت النية المتقدمة مطلقاً نية اوبة
التعيين (قوله ومفاده) اي كلام البدائع (قوله جواز تقديم الاقتداء) اي تقديم نية الاقتداء قبل وقوف الامام
والتبادر من صياغة البدائع ان ذلك بعد دخول الوقت وموافاقه للحلبي غير المتبادر منها ثم اذا لم يوافقها
ما ذكره القسطنطين انه لا يصح تقديم نية اقتداءه على شجرة الامام ويغرض ان يكون بعدها وهو قول بعض
ائمة بخاري وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله انا وقال عامة العلماء ينوي حين وقف الامام موقف
الامة وهذا الجود والاول هو الصحيح له ويحك قولاً يجوز ان تقدم بها قبل وقوف الامام ولا قبل الوقت
وعليه فيليب الفرق بين نية اصل الصلاة ونية الاقتداء (قوله من على غير لائق) كالميل والسرير وكلامه وقرأه
حطب كذا في البحر (قوله وهو كل ما جتمع البناء) اشار به الى ان ما جتمع كلمتي والوضوء لا يقطع لانهما
لا يقطعان داخلهما فلا يقطعان خارجهما الاول (قوله قربانها) اي من اول التكرير الى آخره كما قال النووي واما
بعده غير ما نقل كما في شرح المذهب (قوله فينبذ) قربانها بالتكرير صراعاة لخالفه وخلاف محمد بن سلمة
وفي القهسستاني ولو استخضر هاهنا الاشتغال في سائر الاركان لم ينقص اجزائها بل يكن لتقديم
منه (قوله ويجوز ان كثر حتى الى الركوع) هو استحضار جميع في كل اركعة وقيل غايته الى الركن من اول التلاوة والاول
اقتراب الشاهد (قوله وان لم يقل الله) لان المصلي لا يصلي لغيره تعالى وهو بيان للاطلاق ويضرب بعدم التقيد بنقل
اوستة او عدد ولونى عدد كثير من النقل لم يلزمه اكثر من ركعتين على المشهور ولونى ستة الظاهر وصلاة
التسبيح اربع من السنة وقال ثواب التسبيحات قهسستاني (قوله وستة) ولو ستة لم يجرى لوصلي ركعتين تمهدا
ثم نيتين لهما وقتاً بعد طلوع الفجر او وقع ركعتان بعد من اربع تمهدا بانها على المعنى في الثانية كركعة
التفعل بعد مجملها بعد الظهور اذا نيتها للقرض لعدم كراهة التفعل بعد (قوله وثراوى) عطف بما يراى لان
المراد بالارائة السنة الرائة في اليوم والليله (قوله على المعتقد) يرجع الى السنة والقرآن (قوله اذا نيتها
وقوعها) فاذا اوقع المصلي النافذة صدق عليه انه فعل الفعل المعنى سنة والتي عليه الصلاة والسلام لم يزوج
السنة انما نوى الصلاة ووصف السنة تسمية منافقة له الغرض لانه وصف بتوقف الفعل على حصوله (قوله
والتعيين احوط) لا اختلاف في التعيين فيه جرح (قوله ولا بد من التعيين) ولا تفتى عنه نية اصل الصلاة لعدم
اللازمة (قوله عند النية) ويجوز تقديم نية التعيين كاصل النية كما مر (قوله تلوجها) اي غرضية
الحس الانه كان بصلياً في مواعيد ايمز وعليه تضادها لانه لم ينو القرض معنسا (قوله ولو لم) اي غرضية
البعض ونظية البعض ويدل لهذا قوله ولم يميز والصورة في البحر (قوله جاز) عن القرض بحدده والباقي نقل وان
كان لا يعلم ان بعضها فريضة وبعضها سنة فصل مع الامام ونوى صلاته الامام جازت فان كان يعلم القرض
من السن لكن لا يعلم ما في الصلاة من القرض السن جازت صلاته كذا في البحر (قوله وكذا الوام غريم) يعني
ان نوى من لا يميز بينهما القرض في الشكل تكون صلاة المأمومين صحيحة الا اذا اقتدوا به في صلاة لاستة قباها
كالمغرب والعصر ولقد مروردانه قبل العصر والعشاء مستدوية قالوا في ان قال تعصم صلاتنا موم في صلاة
لم يزل قبلها مشفاه في ذلك الوقت حلي وصحة صلاة نفسه معاودة من قوله ان نوى القرض في الشكل جاز
(تنبيه) لا يشترط التعيين الا عند الشرع او قبله قط حتى لو نوى فرضاً معناه وشرع فيه ثم نسي فخله فقلوا
فاخته على غلته او حكمه فهو على الاولى (قوله انا ماهر الخ) اي وان لم يرضه على الصحيح لان الوقت متعين لهذا
اذا كان اداء اماناً اذا كانت قضاء ولم يعلم بطريق لا يصح والظاهر الصلة العلم بالقرآن لان نية حدث
القضاء خلافاً لما في الحلبي (قوله قرنه باليوم) سوا ستر الوقت ايام لا يعلم بطريق (قوله اول الوقت) كعصر

على كمال بدعة وفي الحديث انه يؤيد الله امره
ايضا ان يسل صلاة كذا تفسيرها وتقبلها
ايضا ان يسل في المص (وجاز تقديمها على
مضى وسعيه في المص وفي البدائع يخرج
التكبير) وقوله في الوقت وفي البدائع
من غلته ويد الجافة فليتها الى الامام
سكونه في صلاة جاز ومشاده جواز
تقديم الاقتداء ايضا فليتها (ما لم يوجد)
فيها (ما لم يوجد) من عمل غير ان يوصلها
وهو ك ما جاء في الناموس في من غيرهم
فمنهم عندنا ولا عذر في من غيرهم
على المذهب ويجوز ان لم يقل الله (النقل
ونقل) مطلق في الصلاة (على المعتقدات تعديها
وسنة اربعة (تراكيب) على التعيين احوط
نوعها وقت الشرع ولو لم يعلم
الارائة من التعيين) عند النية في غير
ان نوى القرض في الشكل جاز وكذا الوام
غيره في الصلاة على القرض انه طهر او قصر
قوله باليوم والوقت الا ولا يصح

صلى في الوقت فلهذا ينبغي الخروج من الجاهلية (قوله تعالى) ثم يشرع في بيان اثنين في صلاة الجمعة
(قوله يتروى الصلاة فتنقل) ولابد ان يتروى الصلاة على احد من حضرة ان يقصد اولى كلهم ان اراد
التعميم فان اطلق حيث شئت لم يصح كذا بقية الجاهلية (قوله وتروى الدعاء) اى على طريق الاستصحاب لان الدعاء
بعض الصلاة وهوسنة الابعاض ولو واجبة لتوجب اغاذه الجاهلية (قوله لانه الواجب عليه) اى لان
ما ذكر من نية الصلاة والدعاء لكنه لا ينظر في الدعاء لانه سنة وقصر الجاهلية مرجع التعمير على نية الصلاة
المهتومة من تروى فلا يرسم اى نية الدعاء (قوله يقول صلى الله تعالى الخ) بيان النية الكاملة صلى (قوله
واذا اشتبه عليه الميت) قال في الضر ولو روى الصلاة عليه بظنه فلا نقاذا وغيره يصح ولو روى الصلاة على فلان
واذا غيرا فلا يصح ولو روى الصلاة على هذا الميت الذي هو فلان فلا غير فانه لا عرفه الاشارة فقلت
لكنه (قوله ذكر ان اتى) على حذف هزة الاستعظام (قوله ويروى الخ) الميت كلاما عاما في تعيينه كلفلت
في تعيين الامام صلى (قوله وان لا يترى تعيين عدد الموتى) اوصاف ان يقال وانه لا يضير لخطا في تعيين الخ
لان عبارة الاشياء لم يحكم ما اذا عين عدد الموتى عشرة فيبان انها كتر او اقل وينبى ان لا يضير اذا بان انها
كثرت لان فهم من تروى الصلاة عليه وهو الرأى الذي قلت سابق الشرح والاشباؤه وانما ادعت ان ان ظهر
خلاف ما عين لا ضرر الا بالخ (قوله لعدم نية الزيادة) لا يقال مقتضاها تضع الصلاة على الدور الذي عينه عددا
لا تقول لما كان كل وصف بكونه ثابتا على المين بطلت (قوله والامام تروى صلاته فقط) اى على سبيل
للاقتراض فلا ينافى ان نية الامامة متقدمة (قوله لا يليل الثوب) اى لشبهه وهو مطوف على قولة الصلاة
للاقتداء بالاناء (قوله لا يلبس) قبل عليه اذ الامامة متقدمة (قوله لا يلبس على اليد) على وقتها وكذا لا يقتضى عليه ما فيه صاحب
التمر فاعلى مانع من نية الامامة قبل حضور احد (قوله فلا يجزى اى دابة) وفي القضاء بحيث اذا اشهد قبل
الشروع فلا يجزى قضاء ايضا صلى عن الاشياء وهذا تقرير على عدم لزوم نية الامامة وفيه مخاض (قوله
الحائض) اى عند وجود شر اكملها (قوله بلا التزام) من الامام ينشئ (قوله وتلى لا) ظاهره كالتلوي صفه
(قوله كيناز فاجاعا) اى على عدم اشتراط نية الامامة (قوله على الاصح) مقابلة القول بالاشتراط فمع ما وجده
في الحق المتوكل المجهود (قوله وعلى ان لم تخذ) اى على الاصح وهو راجع الى الجملة والمعد فقط لا للجزاء ايضا
لان الحائض فيها قبل الاضطرار صلاتها ولا مدعى راجع الى اليسن صلا مطلقة كما لم يلقى قلت وهو نعم من قوله
وعليه لان الخلاف فيما هو في الجملة واليد لا في الحائض (قوله والا لا) وان وجدت اى نية صلاتها
اذ لم يلتزم الامام صلاتها والاشباها ما يقع بالالتزام وظاهر الشرع ان صلاتها بحيث تقع فائدة فالحاصل
ان نية امامتها في الجملة واليد لا تقتصر الا عند الحائض واذا لم تخذ في اشتراط نية خلاف في الجميع فاذا
لا فرق بين الجملة واليد وبين غيرهما (قوله مطلقا) وما كان لغرض اصابة العين رخصة الجملة وسواء كان
على الصبر او على المسجد (قوله فها قبل لو روى الخ) لا يتروى وتربيه لان المضر مناهية غير التلبس وهذا لا ينافى
انه اذا لم يتروى صلا لا يضير (قوله والواقام) ان قدم اى فقام وهو حجر كان يقوم على التلبس على الصلاة
والسلام عندئذ البيت (قوله او محراب صعبه) وذلك لانه ملازمة له القبلة لا سيما في قوله مضر على
المربوح) اى الشاورية لنية (قوله كسبة تعيين الامام) من اضافة المعدر الى مفعوله وبني القصدى
ان لا يعين الامام عند كثرة القوم كالا دين الميت (قوله صح) لعدم التميز وفيه ان الظن منزل منزلة اليقين
عندهم فلذا لم يطمح حكمه (قوله اذا عينه الخ) اى بالقدرة تاما بالقلة فلا يصح لانه حيث يكون مقتضا
بغائب (قوله اذا عرفه بمكان) اى يسمع لان العبر العقدين بالمكان والاشارة لكونهما اقرب من التبيين
بالاصح (قوله اذا اشارت الصفة) اى الاشارة كرام الاشارة بصفة خاصة فيبان بخلافه فانه لا يصح
الاقتداء ان العبرة حيث شئت بالصفة وهي بالاصح بما لا يوجد حيث لا حال ولا مالا لارهاو استعان
منقطع لان المحتمم فيه اشارة وصفه وما قبله وشاروا ونسبة وصفه (قوله لا يلحق بالان) لان الشئ لا ينافى
بالنسبة حال ولا مالا والاشارة انما تعتبر حيث كان المشار إليه قبل التسمية اسم الصفة والافتاد بالصفة
المخارة حال الاستقبال فان زيدا يمكن تسميته بكراما والاشباى يسمى شيئا اعتيالا بخلاف ما اذا لم يقبله
حالا ولا مالا كونه المسئلة فلا يصح وسيفيد فلا يترى بان العبرة بالاشارة عن راجعها مع الاسم اذ

[illegible]

(قوله تجسر) امر من التجرع التأمّل (قوله وتعرف) بالنسبة الحصول وتائب الفاعل ضمير يعود الى القبله
 (قوله بالليل) اي بالعلامه الداعية (قوله محارب الهابة والتابعين) اي غلب علامه على ايجاب اسماءها
 وذكر الزبلي انه لا يصحز التصري مع المحارب ونظاير مولوجايب غير من ذكرنا في الشرع بل ان ذلك تحول
 على الثمار اما بالليل فيصع التصري ولو في مسجد والمحارب مع محارب سمي به لمحاربة النفس والشيطان
 فيه (قوله كالقطب) هو نجم صغير في نبات نعنش الصغرى بين القرقدين والجدى اذا جعله الواقف خلقا اذنه
 التي كان مستقبلا للقبلة ان كان شاحبة الكوفة وقعداد وهمدان وقزوين وطبرستان وسريان وما والاها
 الى نهر الشاش ويصعد من مصر على عاتقه الابسر ومن بالعراق على كتفه الامين ومن اليمن فيانته على جانيه
 الابسر ومن الشام ودا مصر (قوله والاخرن الاهل) اي اذا قدمت هذه العلامات فتعرف بالاستخبار
 من اهل الليل اما ان لم يكن من اهل فلا يقبله لان حاله كماله غير ويطبق ان يحصل في حاله اذ لم يعرفه غير
 الاهل بالادلة اما اذا كان من غير الاهل لكنه بعلمها بالليل فيسأله ولا يصغري لانه اذا وجد من يعتبر اخباره
 وجب سؤاله والاخذ بقوله ولو سألنا رايه كافي السراج لان التصري دليل ظاهر والعمل به انما يجب عند عدم
 دليل اقوى منه والاخبار فوق التصري كافي الهداية افاده بعض الافاضل ويجب الاستخبار ولومن عبد
 اوامة ويصغري في خبر القاصق والمستور ثم يعمل بفالبل فله كذا ذكره الشارح في الحظير (قوله العالم بها)
 اي بشر ما كونه مقبول الشهادة كما قد به صاحب التبر كافي والجهل يجوز التصري مع وجودهما
 (قوله من لوصاحبه) بدل من الاهل واما اذا كان لا يستمع بصغري (قوله العزيمة) هي كل شقة بين
 الدور وسبعة ليس فيها بناء صاح والمعاد الشقة لانهما القيد (قوله فهو الخ) لا يظهر تفرقه على ما قد
 وعلم منه ان المصلي في تقوم الارض او في اهل الجوى لها تصع صلاته (قوله لمرض) او على خشية في البصر يخاف
 ان التحرف في القبلة غرقا وكان في طين وردة لا يجده على الارض مكانا يابسوا كانت الدابة جوا ووزل
 لا يمكن الركوب الا معين مع (قوله عند الامام) بناء على ان القادر بقدره الغير لا يذخر في عدمها
 بانه ان وجد موجبا وعليه انقصر في المنع (قوله او خوف مالي) اي خوف ذهابه بسرعة او غير هان
 استقبل واما كان المال ملكا او امانة فلا بد ان اوكترا (قوله وكذا كل من سقط عنه الاركان) اي مع
 عدم قدرته على اتوجه كبحر لا يمكنه ان يركب الا معين ولا يهده في كبحر ولا يهده في الصلاة الدابة ولو كانت
 قرضا وسقط عنه الاركان كذلك يسقط عنه التوجه الى القبلة اذ لم يمكنه مع وهذا نظاير لا يحتاج
 الى ذكره لانه اذا هجز عن التوجه سقط جاز الاشراف فاولا اذا هجز عنه مع الهجز عن الاركان (قوله جبهه
 قدرته) وذلك لان الكعبة لم تعتبر لها بل لا يتلاد وهو حاصل بذلك جهز (قوله بامانه) اي لا اركان فيسقط
 العذر والشرط واركب فيه ان كلام المصنف في الاستقبال ولا يثنى الى ايمانه فيه (قوله ولو لم يرد) اوسع
 اولس وسواء خاف على نفسه ما وعلى دابته جهز (قوله بامانه) متعلق بمعرفة وما هو الدليل وهو المحارب
 والتعجب والاسوال فيسأل العالم بها فان لم يجزعه حتى على فاحده لا يبعد ولا يجوز التصري مع علمه بالعلامات
 واليه معية واذا كان لا يعرف ما مع خصوص اسماءه اختلف في جواز التصري ونظاير ما في البصر ترجع عدم
 الجواز حيث لا عدم العذر في ذلك وقال ظهر له من الغشنا في يجوز حال في المحورة ونظاير كلام القنودين يشير
 اليه وفي المختصرات عن التصفه وكذلك ان كان لا يعلم الامارات وليس معه من يخبره فله ان يصل الى التصري في هذه
 الحاله قال في التهر وعليه اطلاق المتن (قوله لمرض) اي الطاعة بحسب العاطفة حالي (قوله وان علمه) اي
 بجبايب القبلة (قوله او يقول رايه) لان تبدل الاجتهاد بمنزلة تبدل النسخ مع (قوله ولو يمكنه) او ابدانه بان كان
 محبوسا لم يكن يحضره من يسأله فليس بالتصري ثم ينسأله خطأ جهز وهو المعتقد (قوله ولا يلزمه قرح ابواب)
 لانه ليس له ذلك كافي البصر (قوله ومس سجدار) لان الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تميز اهراب من غيره
 وعسى يكون ثم ما يؤذيه غارة التصري جهز ويعمل عدم جواز التصري مع المحارب اذا دخل المسجد ثم ارا
 كما قاله الشرياني حلي (قوله ولم يثبت الرجل به) اعاده معرانا لان المراده هو المرحول لا وذلك لانه ذم خطأ
 اوله والواقدين غيره ممن لم يعلم حاله صح (قوله ولا يصحز قول) اي وقد علم من يد الله اتمهاته الاولى كافي البصر
 (قوله لم يجر) لانه قرض التصري بخلاف ما اذا اصحاب الامام لان المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل

تجسر وتعرف بالليل وهو في القري
 في الامصار محارب بالقبضه والتابعين وفي
 القار والجار العزم كالمقتب (المعبر)
 الاهل العالم بها من لوصاحبه معه (المعبر)
 في القبلة (قوله والناس) يعني من الارض
 السابعة الى الارض (قوله العالم بها) كالمقتب
 وان يثبت من جهات الاركان (جسم) قدرته
 وكذا كل من سقط عنه لوقوف رقبه عدو لم يبعد
 ولو ضلها بامانه الطاعة (قوله وتصري) مع
 لان الطاعة بحسب العاطفة (قوله) (قوله)
 بل العذر دليل التصريح (قوله) (قوله)
 القبله (قوله) (قوله) (قوله)
 لاس (قوله) (قوله) (قوله)
 وفي جهز بهز (قوله) (قوله) (قوله)
 كل ركعة لجهز بهز (قوله) (قوله) (قوله)
 ولا يلزمه قرح ابواب (قوله) (قوله) (قوله)
 فقول اوله (قوله) (قوله) (قوله)
 يقول ولا يتم (قوله) (قوله) (قوله)
 الامام

تفصح يتبعها كلها فيمكنك بوجود النية في اول العبادة وقبلها من غير فاصل مثاف (قوله اتمتع خالصا) اي
 اوعكته واطمن الى الرأيا بحفظه لاضل موجب للعقاب وقيل لا يناب عليها ولا يعاقب والراء لا يدخل في الصوم وهو
 احد ما حل عليه حديث الصوم في وأنا يرى به والراء العمل ليراد الغير والسبعة العمل ليسمع الغير وان يكن
 حاضرا (قوله فله ثواب اصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلبي عن الاشياء ونظاها مريم القرض والنفل (قوله
 ولا يترك ثلثون دخول الرأيا) بل يشرع معتددا على الله تعالى في دفعه وكذلك لا يترك ثلثون استمرأا بمرضى
 باذنه غير مضرة بحال ولا بد من (قوله لانه امره وهم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجله (قوله في حق
 سقوط الواجب) واما من جهة ترتيب الثواب عليها الوعي فيحسبها مظاهره انه يدخل (قوله قيل لشخص الخ)
 هذا المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأبأها حلبي عن الاشياء (قوله غني ان يجزيه) لانه لا بالواجب عليه
 (قوله ولا يتحقق التبرار) لانه اعتباري واجب كاذنا استأثر الاب ابنه للخدمة لا يستحق الاسرة لانها واجبة
 عليه حلبي (قوله لارضاء الصوم) الظاهر ان المراد به في وجب ثوابها لاختصاصه (قوله لا تقيد) وذلك لان
 التمس قد لا يغني عن ثواب صلاته بحاله (قوله بل بعلى) من النواظل من شاءه اي من غير جهة ثواب
 فان عفا عنه تكمرا او لارضاء الله تعالى ثواب صلاته لنفسه والاخذ من حسنه فان فرغت صلب من
 سيئات المظلم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله حياهه يؤخذ) اي ورد في الكتاب (قوله لائق)
 هو سدس درهم حلبي (قوله سبع مائة صلاة بالجماعة) اي من التراض لان الجاهل لا يكون الاضيا اما خص
 شريعتهم به ان النوازل كما تراويع ثواب الجاهل لمن كان خاف الامام هذا ثواب مائة صلاة وان كان
 من بينه ظه ثواب خمس ومعين صلاة وان كان عن يساره ظه ثواب خمين صلاة وهذا في الصف الاول ومن
 بعده خمس وعشرون اوسع وعشرون صلاة والذى في المواهب من القسيري في التعبير سبع مائة ملازمة مقبولة
 ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حاصله ان هذا لا ينافي ان الله تعالى بدفع عن الظالم ويدخله الجنة
 برحمته (قوله يؤتى الشرف) اي يؤتى اتمه اعميه او ينوى الشروع في صلاة الامام (قوله ولا تقع نقلا) اي
 غير ثابتة في محله من ركعتين من تراويع لرفعها قبل صلاة العشاء وقت التراويع بعد صلاتها على المنهد
 (قوله فليكن كونه) لانها اقوى لكونها فرض عن وذات ركوع وسجود بخلاف الحنابلة والشافعية انه اذا جمع
 بين عبادتين في ذن واحدة فان كانتا احدهما اقوى كان شارعا فيها وان استويا لفت ولا يكون شارعا
 في واحدة منهما حلبي عن الاشياء (قوله ولو مكتوبين) دخل وقت احدهما وقت الاخرى لم يدخل (قوله
 ظلو قسبة) لانها حسنة الارادة لعدم جهة اقصى في وقت الظهور مثلا ولو كان في عرفة لان الظاهر راجعة
 التقدير على الترتيب فكما ساجدة فكتبتين لم يسقط الترتيب بينهما حلبي (قوله والا لفسا) لانه لا يمكن ان اذها
 معالان كلاهما مطلوب القتل على حدة وحده ودوبا لاحدهما ترجع من غير سبب ولم يعتبر الاولى
 الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما - اي (قوله لانا نلت لوارثت نفسها) وكان ذاريت بالفت نتمه
 كما في البر وانما اضاف الوقت لانه وقتية سواء كان خاترا - اي لا حلبي (قوله ظن فرض) لانه اذ من (قوله فتمتها)
 فتمت ثوابها ما قد يجمع بين اربع نوازل كنية بغير المحب بدسنة المارة والظن والكسوف في ثواب على الحاخا
 ياذ كوفي كلام الشارح ظن ظن كنية المسجد لا تطاف في وقت كراهة واجب بانها مفسا فل وجه التبعة
 والمنوع استقلالها او باله محول على ما اذا قامت السنة مع الفرض فانها اياها السنة (قوله) وله
 فخاله (قوله بان يكونها كاله) وله دلل دعاء حلبي (قوله ولا تسلم) في قطع او كونه في الانتقال الى غيرها (قوله)
 ما لم يكن بدية مغفرا) بان يكونوا اولا بعد شروعه في الفرض وعكسه اياها لانتدبه الوعدة وعكسه اولا لانتدبه
 بعد الانفراد وعكسه واما اذا كبر فية مولعة كان نوى الظاهر بعد ركعة الظاهر من غير تلفظ بالنية فان النية
 الاولى لا تسلم ويحي عليها ولو لم يحن على الثانية فقدت الصلاة (قوله الصوم) تحوم الامتكان ولكن الاولى
 عدم الاشتغال بغيرها وقوله

(باب حقة الصلاة)

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد ان المراد بالصفة الارساف التسمية لها وهي الاجراء العلية التي هي
 اجراء الهوي من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسواء في ان الاولى خلاصه (قوله سدر) وعنده
 وصيفة

تفصح يتبعها كلها فيمكنك بوجود النية في اول العبادة وقبلها من غير فاصل مثاف (قوله اتمتع خالصا) اي
 اوعكته واطمن الى الرأيا بحفظه لاضل موجب للعقاب وقيل لا يناب عليها ولا يعاقب والراء لا يدخل في الصوم وهو
 احد ما حل عليه حديث الصوم في وأنا يرى به والراء العمل ليراد الغير والسبعة العمل ليسمع الغير وان يكن
 حاضرا (قوله فله ثواب اصل الصلاة) لا ثواب احسانها حلبي عن الاشياء ونظاها مريم القرض والنفل (قوله
 ولا يترك ثلثون دخول الرأيا) بل يشرع معتددا على الله تعالى في دفعه وكذلك لا يترك ثلثون استمرأا بمرضى
 باذنه غير مضرة بحال ولا بد من (قوله لانه امره وهم) قد لا يتحقق فلا يترك الاحسان العاجله (قوله في حق
 سقوط الواجب) واما من جهة ترتيب الثواب عليها الوعي فيحسبها مظاهره انه يدخل (قوله قيل لشخص الخ)
 هذا المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا لا تأبأها حلبي عن الاشياء (قوله غني ان يجزيه) لانه لا بالواجب عليه
 (قوله ولا يتحقق التبرار) لانه اعتباري واجب كاذنا استأثر الاب ابنه للخدمة لا يستحق الاسرة لانها واجبة
 عليه حلبي (قوله لارضاء الصوم) الظاهر ان المراد به في وجب ثوابها لاختصاصه (قوله لا تقيد) وذلك لان
 التمس قد لا يغني عن ثواب صلاته بحاله (قوله بل بعلى) من النواظل من شاءه اي من غير جهة ثواب
 فان عفا عنه تكمرا او لارضاء الله تعالى ثواب صلاته لنفسه والاخذ من حسنه فان فرغت صلب من
 سيئات المظلم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله حياهه يؤخذ) اي ورد في الكتاب (قوله لائق)
 هو سدس درهم حلبي (قوله سبع مائة صلاة بالجماعة) اي من التراض لان الجاهل لا يكون الاضيا اما خص
 شريعتهم به ان النوازل كما تراويع ثواب الجاهل لمن كان خاف الامام هذا ثواب مائة صلاة وان كان
 من بينه ظه ثواب خمس ومعين صلاة وان كان عن يساره ظه ثواب خمين صلاة وهذا في الصف الاول ومن
 بعده خمس وعشرون اوسع وعشرون صلاة والذى في المواهب من القسيري في التعبير سبع مائة ملازمة مقبولة
 ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حاصله ان هذا لا ينافي ان الله تعالى بدفع عن الظالم ويدخله الجنة
 برحمته (قوله يؤتى الشرف) اي يؤتى اتمه اعميه او ينوى الشروع في صلاة الامام (قوله ولا تقع نقلا) اي
 غير ثابتة في محله من ركعتين من تراويع لرفعها قبل صلاة العشاء وقت التراويع بعد صلاتها على المنهد
 (قوله فليكن كونه) لانها اقوى لكونها فرض عن وذات ركوع وسجود بخلاف الحنابلة والشافعية انه اذا جمع
 بين عبادتين في ذن واحدة فان كانتا احدهما اقوى كان شارعا فيها وان استويا لفت ولا يكون شارعا
 في واحدة منهما حلبي عن الاشياء (قوله ولو مكتوبين) دخل وقت احدهما وقت الاخرى لم يدخل (قوله
 ظلو قسبة) لانها حسنة الارادة لعدم جهة اقصى في وقت الظهور مثلا ولو كان في عرفة لان الظاهر راجعة
 التقدير على الترتيب فكما ساجدة فكتبتين لم يسقط الترتيب بينهما حلبي (قوله والا لفسا) لانه لا يمكن ان اذها
 معالان كلاهما مطلوب القتل على حدة وحده ودوبا لاحدهما ترجع من غير سبب ولم يعتبر الاولى
 الترتيب حتى يكون شارعا في الاولى منهما - اي (قوله لانا نلت لوارثت نفسها) وكان ذاريت بالفت نتمه
 كما في البر وانما اضاف الوقت لانه وقتية سواء كان خاترا - اي لا حلبي (قوله ظن فرض) لانه اذ من (قوله فتمتها)
 فتمت ثوابها ما قد يجمع بين اربع نوازل كنية بغير المحب بدسنة المارة والظن والكسوف في ثواب على الحاخا
 ياذ كوفي كلام الشارح ظن ظن كنية المسجد لا تطاف في وقت كراهة واجب بانها مفسا فل وجه التبعة
 والمنوع استقلالها او باله محول على ما اذا قامت السنة مع الفرض فانها اياها السنة (قوله) وله
 فخاله (قوله بان يكونها كاله) وله دلل دعاء حلبي (قوله ولا تسلم) في قطع او كونه في الانتقال الى غيرها (قوله)
 ما لم يكن بدية مغفرا) بان يكونوا اولا بعد شروعه في الفرض وعكسه اياها لانتدبه الوعدة وعكسه اولا لانتدبه
 بعد الانفراد وعكسه واما اذا كبر فية مولعة كان نوى الظاهر بعد ركعة الظاهر من غير تلفظ بالنية فان النية
 الاولى لا تسلم ويحي عليها ولو لم يحن على الثانية فقدت الصلاة (قوله الصوم) تحوم الامتكان ولكن الاولى
 عدم الاشتغال بغيرها وقوله

وصف واحد وصف كونه حذف فاعله وعوض عنها التأنيت وفي البصر الوصف لفظة كرمافي الموصوف
 من الصفه والصفه هي ما فيه ولا يتكرره بطلق الوصف ويراد به الصفه اه ولن جعل ملذ كره الشارح على
 اصل الفقه وما في الصرح على مرهنا زال التناهل على (قوله كنيه) قال في التمهيد هذا القول من جعلها الاجراء
 العقلية التي هي اجزاء الهويه ووجه الاولوية انه لا يشعل الواجبات والسكن والمنذوبات ثم ان هذا التعريف
 لصفة الصلاة خاصة لا لخلق صفه وهو على حذف مضاف تقديره صفه اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفته
 القرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهادتين وبعضها السنية كالنوايات بعضها التنب كتنظرو الى موضع
 صعوده في القيام وانما قدرنا المضاف لان المقام مقام بيان صفه الاجزاء لاصفة نفس الصلاة (قوله من
 فرائضها الخ) اني من التعرضية اشارة الى ان هناك فرائض اشر وهو كذلك وهي ما ذكره الشارح بقوله
 وفي الخ على وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من الصلوة وانفروج يصنع والقعدة الاخيرة
 اول من الاركان (قوله الصلوة) تاؤها للوحدة (قوله فاعله) اي اول القيام اقرب فلو جرد الامام واكتم
 فكذلك كان الى القيام اقرب صم والا لا يلو ايراد بها تكبير (الركوع لغت) نته ويكتفي من الانس من والاي
 بالنية ولا يلزمها تحريك اللسان لان الواجب حركه بلفظ مخصوص فلما تعذر نفس الواجب لاصح
 وجوب غيره الا دليل وفي غير تكبيره الاحرام يلزمها تحريك لعدم بدلية شيء عنه كما في الفهر حيث
 قال وما باقي التكبيرات فتدل في طلاق الفتح انه يحرك لسانه كالقراءة اه وكان الفرق ان تكبيره الاحرام
 لها خلت وهو التنية بخلاف غيرها اه وبعبارة الفتح وطلاق الارض واقع بالاشارة وكذا متناه
 وبمعنى وشراً سواء قدر على الكتابة ام للضرورة لانه لم يعتبر منه ذلك لادى المسموعة جوعا وهو ذلك
 ثم رأينا الشرع اعتبرها منه في العبادات الا ترى انه اذا حرك لسانه بالقراءة والتكبير كان محصيا واعتبرا
 فكذا في المعاملات فلت هذه العبارة لا تشدد لزوم التحريك في غير الصلوة هي ان لفظ التكبير اذا اطلق
 انما ينصرف الى المكمل وهو تكبير الاحرام ثم لا يفتي ان ما في الفتح خرج على قبول الفتح وهو خلاف
 الصريح اه افاده بعض الافاضل ثم القيام انما يشترط فيما يقتض في القيام كالقصر والواجب سبعة
 الغير عند القدرة على القيام واما في التوافل غير سبعة الغير وفي التوافل عند عدم القدرة على القيام فلا يشترط
 لها القيام على (قوله في غير جناسة) اما فيها فهي شرط باعتبار الشروع بها كمن اعتبر قيامها
 مقام ركعة كما في تكبيراتها شرطي لا في المحيط (قوله على القادر) يخرج به الامي والانس كما قد مرنا
 (قوله به يقى) اي بشرطيتها المأخوذة من ذكرها شرط ومقابلها اقول بالركنية وهو قول محمد والصادق
 على عن الشريانية (قوله فيصير الخ) تنزع على الشرطية وانما جازنا التخل على التخل لان الكل صلاة
 واحدة بدليل ان القعود لا يفترض الا في آخرها على الصبح كذا في الصور (قوله وعلى القرض) لان القرض
 اقوى فيستوعب التخل لصفته (قوله وان كره) اي من جهتين تأخير للسلام عن محله وعدم ابتداء التخل بصرية
 على وهي تحريمية والجهة الثانية تنظر في بقاء التخل على التخل فيكون قوله كره يرجع الى الصورتين
 (قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بان مقتضى الشرطية صفة ما هي صلاة على اي صلاة كما يجوز ما هي
 صلاة على طهارة اي صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصدر الشرح وباجيب بان المنع لكون الصلوة
 ركنا بل لان المطلوب في القرض تعيينه وتعيينه عن غيره ما يخص واصافه وان يكون عبادة على حدة ولو على
 غيره فكان مع ذلك الغير عبادة واحدة على (قوله او تامل) وجهه انه لا يجوز ان يستعني الشيء ما هو فوقه
 من الاركان ومع هذا لا يجوز اداء الصلاة بصفة صلاة اخرى بصر (قوله ولا تصالحها) بجواب سؤال حاصله وكانت
 شرطا لما روي فيها ما روي في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لا اتصلت بالاركان روي
 فيها ما روي فيها (قوله وقد منعه الزهلي) اي من ماذكر من مراعاة الشروط واداعى من زعم ركبتها
 ثلث المراعاة وعلى المنع لواحرم حامل الصلاة فالحقها عند فراغه من الصلوة بعمل يسير او صرخا من
 القبلة فاستقبلها عند فراغه منها او مكشوف العورة فصرها عند فراغه منها بعمل يسير او شرع
 في الصلوة قبل الزوال فدخل الوقت عند فراغه منها او شرع المحدث والجنب وهو واقف في الماء فانقص

وهو فاعله منته على فرض الواجب
 ومنه ومنه (من منته) اقل لا مع
 بدونها (الصلوة) فاعله منته على
 بيان على القادر يقى كمن لا فرض
 على التخل وعلى التضرع ولكن لا فرض
 بالاركان روي في الشروط فاعله الزهلي

عند فراغها منها ثم رفع راسه وصلى صبح جميع الصور (قوله ثم رجع إليه) أي إلى القول بالمراعاة فيها حيث
 حال ولئن سلم قائما يشترط لما يتصل به من الآداء لآلان الصريحة من الصلاة وفي جعل هذا وجوباً من
 الرزلي إلى القول بالمراعاة نظر لانه من باب التنزيل لا الجزم (قوله ثم في التلويح الخ) لما كان يتوهم من قوله
 ثم رجع إليه ان المرجوع اليه هو القول عليه استدركه عليه بقوله ثم الخ وقوله تقدم المنع أي منع مراعاة
 الشروط لها المقرب عليه صفة الصور للمتقدمة قال في الصبر ومراعاة الشرط المذكور ليس لها
 بل للقيام المتصل بها وهو ركن ان سلمنا مراعاتها وانهم ممنوع تقديم المنع على التسليم أولى كذا
 في التلويح فالأولى ان يقال لا تسلم مراعاتها فانه لو اصرم إلى آخر الصور ولئن سلمنا فهي ليس لها بل
 للقيام المتصل بها وهو ركن اه وقد فضل الرزلي ما هو أولى (قوله لكن نقول الخ) استدركه على ما في التلويح
 الحيد ان القول بعدم المراعاة أولى من القول بها (قوله الاحتياط خلافة) وهو القول بالمراعاة والمراد
 بالاحتياط العمل بالاحوط اقتضاه دليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في الصبر والتهر المنع
 اعتقاد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار انصاليها بالقيام) ان أدلة القيام التي بعدها تقول ولكن تحقق
 الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اردى قيامها المصاحب لزم فصلها كانت الشروط لها
 لانه شرط فيها وشرط الشرط شرط (تنبيه) انما سميت تكبيرة اهرام لانها تقوم الاشياء المبسطة التي تنافى
 الصلاة لا كل مباح كالشيء لسبق الحدث (قوله الذي هو ركها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل
 التمام منه وهو الانتصاب مع الاعتدال وغير التمام وهو الانحناء قبل ان تسلم يداه ركبتها وقوله بحيث الخ
 صادق بالصورتين (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر آية فرضي بقدر الشافعية وسورة او ثلاث آيات واجب
 وقدر ما تقرأ فيه سورة الأعيى والكافرون والحديدة في الوتر سنة وقد طول القول وواسطه وقصاره
 في محالها مندوب وعند سقوط القراءة يسقط التجديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه
 فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في القهستاني ذكره بعض الأفاضل (قوله فلو فكرنا ما ذا يحصل على
 من لا قراءة عليه كالأي أواه انقص على ادنى قرأة ما يحصل من الفرض من ما لا يقتضي إلى ان لو فرض عمو
 نظار لما كان الايتان به ما هو إلى الركوع واوله ترك القراءة في الأولى وان في بها في الآخرين لان التبعين
 في الأولى واجب اه ابو السعود (قوله كندر) أطلقه فحمل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام
 ولا القعود وهذا أحد قولين فيه والثاني الضمير والأولى في القيام ان يكون القدمان على الأرض فلو قام
 على عقبه او اطراف أصابعه او ارضا إحدى وجليه عن الأرض يجزئ ويكره ان كان بقصر صدره ولا يقرب
 للفتوح ان يكون بين قدميه قدر أربع أصابع اليد اه ابو السعود من الجوى يقول لا يظهر ذلك في السجين
 وصاحب الادارة فالأولى الاطلاق والحالة على العادة الا ان يقال ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال
 القيام أما في الركوع والصعود فليصعب كما يأتي (قوله وسنة فجر) اما على القول بوجوبها فظاهر
 واما على القول بنسبتها فمراعاة للقول بالوجوب ونقل الشربلالي في مرآة الفلاح ان الاسم جوازها من
 قعود وانفطر حركتها النافذة السادة هل يقتضى القيام فيه الا كاسلمها (قوله ندب ايما فاعدا) تحقيقاً
 لكونه وسيلة فتركه عند فوات مآشرع لاجله وجزاء ما (قوله فاعدا) من يسبل برحه) يعنى يسبل
 ايما فاعدا ويجوز قائماً وليس المراد انه يجوز له السجود لانه لو وجد لزم فوات الطهارة بلا خلف وسبب
 فاعدا او قائماً بالاياء فالتسجود والركوع إلى خلف وهو الاعاء بما حل في (قوله كن يسبل برحه
 اذا قام) فيفترض عليه القعود خلفه من القيام ولا خلف من الطهارة (قوله او يسلم يوله) لعل تنبيهه على العلة
 فيما قبله (قوله او يدور برحه عورته) لانه لا خلف عن السفر والقعود خلف من القيام وكذا اذا دار برح عضون
 انحاء عورته كما في أي السجود والأولى الاقتصاد عليه لانه الحد المانع (قوله اوضعف عن القراءة اصلاً) فيجتم
 القعود وعلى هذا كران وكتبة القراءة أقوى من ركبة القيام وقد يقال انما ترك القيام للقراءة لوجود
 خلفه دونها وماضي يضعف ككره ونصر كما في القاموس وأشار بقوله اصلاً إلى انه لو قدر على الايتان
 بقدر الفرض قائماً تبعين عليه القيام بقدر (قوله اوضعف صوم رمضان) فيتعين عليه القعود وتحصيل الصوم
 كركونه والتدبئة عنه انما هي عذره من تأنيه بوجه (قوله الخروج لجماعة) أي إلى المسجد وهو محمول

مخرج إليه يقولون ليس ثم والتلويح
 تقديم المنع على التسليم أولى لكن نقول
 الاحتياط العمل بالاحوط اقتضاه دليل ما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في الصبر والتهر المنع
 اعتقاد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار انصاليها بالقيام) ان أدلة القيام التي بعدها تقول ولكن تحقق
 الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وان اردى قيامها المصاحب لزم فصلها كانت الشروط لها
 لانه شرط فيها وشرط الشرط شرط (تنبيه) انما سميت تكبيرة اهرام لانها تقوم الاشياء المبسطة التي تنافى
 الصلاة لا كل مباح كالشيء لسبق الحدث (قوله الذي هو ركها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل
 التمام منه وهو الانتصاب مع الاعتدال وغير التمام وهو الانحناء قبل ان تسلم يداه ركبتها وقوله بحيث الخ
 صادق بالصورتين (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر آية فرضي بقدر الشافعية وسورة او ثلاث آيات واجب
 وقدر ما تقرأ فيه سورة الأعيى والكافرون والحديدة في الوتر سنة وقد طول القول وواسطه وقصاره
 في محالها مندوب وعند سقوط القراءة يسقط التجديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه
 فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في القهستاني ذكره بعض الأفاضل (قوله فلو فكرنا ما ذا يحصل على
 من لا قراءة عليه كالأي أواه انقص على ادنى قرأة ما يحصل من الفرض من ما لا يقتضي إلى ان لو فرض عمو
 نظار لما كان الايتان به ما هو إلى الركوع واوله ترك القراءة في الأولى وان في بها في الآخرين لان التبعين
 في الأولى واجب اه ابو السعود (قوله كندر) أطلقه فحمل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام
 ولا القعود وهذا أحد قولين فيه والثاني الضمير والأولى في القيام ان يكون القدمان على الأرض فلو قام
 على عقبه او اطراف أصابعه او ارضا إحدى وجليه عن الأرض يجزئ ويكره ان كان بقصر صدره ولا يقرب
 للفتوح ان يكون بين قدميه قدر أربع أصابع اليد اه ابو السعود من الجوى يقول لا يظهر ذلك في السجين
 وصاحب الادارة فالأولى الاطلاق والحالة على العادة الا ان يقال ان حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال
 القيام أما في الركوع والصعود فليصعب كما يأتي (قوله وسنة فجر) اما على القول بوجوبها فظاهر
 واما على القول بنسبتها فمراعاة للقول بالوجوب ونقل الشربلالي في مرآة الفلاح ان الاسم جوازها من
 قعود وانفطر حركتها النافذة السادة هل يقتضى القيام فيه الا كاسلمها (قوله ندب ايما فاعدا) تحقيقاً
 لكونه وسيلة فتركه عند فوات مآشرع لاجله وجزاء ما (قوله فاعدا) من يسبل برحه) يعنى يسبل
 ايما فاعدا ويجوز قائماً وليس المراد انه يجوز له السجود لانه لو وجد لزم فوات الطهارة بلا خلف وسبب
 فاعدا او قائماً بالاياء فالتسجود والركوع إلى خلف وهو الاعاء بما حل في (قوله كن يسبل برحه
 اذا قام) فيفترض عليه القعود خلفه من القيام ولا خلف من الطهارة (قوله او يسلم يوله) لعل تنبيهه على العلة
 فيما قبله (قوله او يدور برحه عورته) لانه لا خلف عن السفر والقعود خلف من القيام وكذا اذا دار برح عضون
 انحاء عورته كما في أي السجود والأولى الاقتصاد عليه لانه الحد المانع (قوله اوضعف عن القراءة اصلاً) فيجتم
 القعود وعلى هذا كران وكتبة القراءة أقوى من ركبة القيام وقد يقال انما ترك القيام للقراءة لوجود
 خلفه دونها وماضي يضعف ككره ونصر كما في القاموس وأشار بقوله اصلاً إلى انه لو قدر على الايتان
 بقدر الفرض قائماً تبعين عليه القيام بقدر (قوله اوضعف صوم رمضان) فيتعين عليه القعود وتحصيل الصوم
 كركونه والتدبئة عنه انما هي عذره من تأنيه بوجه (قوله الخروج لجماعة) أي إلى المسجد وهو محمول

على ما ذكره يسير به الجماعة في منه أقامه أو السجود (قوله به يشي) وجهه ان القيام فرض بخلاف الجماعة وقيل يخرج الى الجماعة ويصلي فأعاد وهو الأصح بحيث قيل يشرع قائم مع الامام ثم يقعد فإذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع واختاره من منية المصلي بغير (قوله ومنها القراءة) أي من القراءة المنقول عن الرسول عليه الصلاة والسلام متواتراً فلا يقرأ بالشواذ وإن قرأ بها لا تقصد ولا يقصد بها بخلاف التوراة ولا الخليل فيجهد بها ان وجد المعنى في القراءة أن ولا يجوز بالحدث القدسي قهستاني ويؤخذ منه ان القراءة بالمشرك كافية لأنه لا يقال لها شواذ وحد القراءة أن يصح الحروف مع اصحاب غيره وذكر في الزهر ونقله الشارح في الفصل الاثني انه لو قرأ من التوراة والاقبال والزبور ان سكان قصة اوحيا فسدت وان كان ذكرها لا تقصد ولا يجزئ اجاباً سواء كان قادراً على قراءة القرآن أم لا انتهى وغلب على ان مراد القهستاني بالاعتداده عدم القصد بان كان غير قصة وحكم لكنه خلاف المتبادر منه قوله لقادر عليها) خرج الأخرس والأبى الذي اجتهد أناء الليل والتهار على يده على التطل وكذا من لا يمكنه اداء الحروف بالاجتهاد التام كجيش اهل الهند والترك قهستاني (قوله وهي ركن زائد) اطم ان الركن شعبان اصلي وهو الايسق الا لشرو ورواؤكم وهو ما يسقط في بعض الصور من غير مقتضى ضرورة وجعلوا القراءة من الثاني لسقوطها عن مقتضى وعن المدرك في الركوع ولاتاني بين الركبة وازيادة لان تسجيتها ركناً باعتبار قيام الصلاة بها في حالة بحيث يستزم انتفاؤها انتفاء تسجيتها زائداً لقيامها بدونها في حالة أخرى والزائد ما لا يختلف بدل خلاصه ان غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود اركان زائدة لتبائة مسع الخلف والايحاء فيها (قوله لسقوطها بخلاف) ان قلت ان قراءة الامام خلف من قرأها لم لاورد ان قراءة الامام له قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد ان الشارع منعه من القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه وفي المصلي ما حاشاه ان مراد الشارع في الخلفية من مقتضى فلا ينافي وجود الخلفية من الامام (قوله بحيث لو لم يدع الخ) اخذ منه انه لا يكتفي طاعة الرأس وحده على ما استحسنه المصلي شارح النية وفي الخزانة ان اذ يركع وذهب الى السجود بان ترك كل فعل فيه الا تسجيداً بغيره عن الركوع من هنا في الركوع فأقام ان ركع بالسليخ في ان يصاحي بحيث ركبت به بالسجود ووقفه بعد تمام القراءة وقيل انما عرفوا الركعة منها حال افرده لا بأس به والاول اصح وروى مقتضى (قوله ومنها السجود) هو لغة التصريح وشروطه بعض الوجوه على الارض بما لا يضرب فيه فسد في الالف وخرج الحد والحق وما اذا رقع قدميه في السجود فانه اشبه بالتلاعب من التعظيم بغير (قوله بصيغته) هو قوله ما والحق به (سجود الامام اليه وقال الامام في رواية قديمة يكتي وضع الالف (تنبه) وضع بر من الجبهة وان قل فرض ووضع اكدتها واجب جلي (قوله وقدميه) يجب استقامته لأنه يكتي وضع اصبع واحدة منهما كما ذكره بعد جلي (قوله شرط) بشرط وضع باطن الاصبع لاراسها جلي ولا ينافيه ما في الهداية ان ترك تسجيد الاصابع في السجود مكروه لان المراد توجيه الكل (قوله وتكرار) تعبد اواصله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبداً به هو قول اكثر من مشايخنا وقيل رغباً للشيطان حيث امر به واحدة فاني فسجدتها فاطاعة له وقيل الاولى لشكر الايمان والثانية لبقائه وقيل هما للاشارة الى انه خلق من الارض ويعود اليها وقيل غير ذلك (قوله ثبات بالسنة) والاجماع بغير (قوله كمدل ركعتان) اي في الصلوات (قوله والذي يظهر انه شرط) ذلك ان ركعتان التوقف للمعية عليه مع انها لا تتوقف ولهذا الوجه لا يصلي بحث بالرفع من السجود نهر وانظر هل يقال فيه ما قيل في التعريف من عدم رعاها للشرط (قوله لانه شرع للترويح) اي ظن يكتي مقصود الترويح وفيه ان القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركعتان وقوله للترويح ففيه ان مشروعيته للتشهد لعدم صحته لانه يلزم عليه ان ما شرع لشيء يكون أكد من ذلك الشيء اذ التوقف فرض وقراءة التشهد واجبة (قوله ركن زائد) لسقوطه من غير ضرورة لعدم توقف المعية عليه في صورته الخلف وقيل ركن اصلي واليه مال عصام بن يوسف جعل التزبيل الى التمر على الخلف في الركبة والشرط اذ انهما لا يتصلان على الثاني لا الاول (قوله بالرفع من السجود) اي الاول من الركعة الاولى لان السجود الثاني تكرار للاول وحسن في لا يصلي صلاة بالرفع من السجود الاول من الثانية جلي (قوله لا يكفر منكركم) اي منكركم فرضته للقول بوجوده كما قلته القهستاني امامكم كما لمه فكأنه يكونه مجعاً على من ليس

ويفي خلافاً للشراء (و) منها (القراءة)
فما دونها كما يجزي وهي ركن زائد عند
الاكثر سقوطه بالاختلاف
منها (الركوع) بحيث لو لم يدع وضع
(و) منها (السجود) بحيث لو لم يدع
اصح واحدة منها بشرط وتكرار تعبد
ثبات بالسنة والذي يظهر انه شرط
(السجود الاخير) كما هو مقتضى الشرع وصح
لانه شرع للترويح كما هو مقتضى الشرع وصح
في الحديث انه ركن زائد من خلف
لا يصلي بالرفع من السجود في السابعة
لا يكفر منكركم

الركوع وتكرر الركوع فيه الفصل بالركوع الثاني بين الاول والصدور وتليث الصدور فيه الفصل بين الصدور والقيام والاعتدة والزيادة المتخللة بين فرضين فيما انفصل بين الفرض الاول والثاني فما تقدم اعم هما فاما تكرار ركوعه ولا تكتفى هنا في حطف الخاص على العام على ان تكرر الركوع وتليث الصدور مكررم مرة كل زيادة الخ لا لانه اجل من ذلك لانه عطف العام على الخاص فالحاصل وقع موقعه بالنسبة الى هذا العام لكن علت له مكرر بالنسبة الى العام المتقدم حلي (قوله اربعة) اي في غير الثلاثة وهذا التقديم معلوم من قوله اربعة لان الثلاثة لا اربعة لها (قوله وكل زيادة تفضل بين فرضين) استفيد منه انه لو اطل قيام الركوع او الفرض بين السجدةين اكثر من تسعة بقدر تسعة ماضيا يلزم سجود السهو فليقتضيه (قوله والصلوات القدسي) فلو لم ينص وتقرأ يجب عليه اعادة الصلاة ولا يأتى في حقها السهو ان قرأ سورا لانه لا سهو على المقتضى حلي (قوله ومتابعة الامام) اي في الواجب لا في السن لانه لا يجب الايمان بها حلي وفيه تفريقان الكلام فيما لو اتي بها الامام فالواجب عرض بسبب المتابعة وتوידنه المتابعة في غير الواجب الذي لم ينسخ واجبة كما يأتي قريبا واذا حلي ايضا ان المتابعة في الفرض فرض وليس كذلك بل ان كان المراد الايمان بذلك الفرض سواء كان معه او بعده فحمل وان كان المراد المقارنة فهي واجبة قطعاً (قوله في المجتهد فيه) وفي المتفق عليه بالاولى واعلم ان المتابعة واجبة في الواجب وفي غير الواجب الذي لم ينسخ كزيادة على الثلاث في تكبيرات الصلوات (قوله لا في المقطوع بنفسه) او بعد من سببه) فلا يجب المتابعة بل تكره (قوله كقنوت التجر) فاما ما مقطوع بنفسه على تقدير انه كان سنة او بعد من سببه على تقدير انه كان دعاء على قوم سوا كما في القنوت من الزواجر بقول الشرح كقنوت فخر مثال للمقطوع بنفسه او بعد من سببه على البدل حلي (قوله فليفت امرها باثنا واربعين) اي تسعا واربعين (قوله وبالسطح) اعلم ان الركعتين قد اختلفنا على اقتراح وهو قد شهد وتسام واختلف كل واحد منهما على قيام وقراءة فاتحة وثلاث آيات وركوع وجودين وكل عذر كراهة على كل اشيء واجبة الفصل والخرى واجبة الترتل اما الاصح فبها واجب واحد وهو ان يكون في كل ركعة التكبير والامام الفاتحة قراءة لاثنتين واجبات الاول قرأها او قرأ اكثرها والثاني اقامها في محلها اي في القيام الذي اوقع فيه تكبيرة الافتتاح اوفى القيام الحاصل بعد السجدة الثانية من الركعة الاولى فلو كبر لا افتتاح ثم ركع ثم قام فقرأ اهل الزم سجود السهو لا يشاع الفاتحة في غير محلها وكذا الوفاة الثانية فركع ثم قام فقرأ الزم سجود السهو وبطل ركوعه فيما والثالث تركه تكررها قبل قرأه الآيات لا يلزم عليه من تأخير الآيات عن محلها وبطل ركوعه سجود السهو حتى الركعتين سنة واجبات في الفاتحة واما قرأه الآيات فثبها اربعة واجبات في كل ركعة الاول الايمان بها فلو قرأ آية قصيرة لا يكون آياتها الواجب الثاني اتمام الآيات بعد الفاتحة فلو قدمها عليه اعادة واجباتها وسجد السهو لو يجب تقديم الفاتحة اثبات اتمام الآيات في محلها اي في القيام الذي هو محل الفاتحة فلو اوقعها في قيام الركوع بطل الركوع لانها في الترتل انما هي واجب ولا واجب وزنه اعادة الركوع وسجد السهو وفي قولهم تكبيل الواجب اشارة الى انه لو قرأ الفاتحة مع الآيات في محلها ثم قرأ في الركوع ثلاث آيات اخر فانه لا يبطل ركوعه وبطل سجود السهو ولا خبره الصدور عن محلها الرابع تكرير الآيات المتقدمة من تأخير الركوع عن محله وفيه نظر لانه لو قرأه اتماما لوقع جميعه فرض الله ان يفرق بين ذلك والتكرير مطلق غاية واجبات في الآيات ووقع ذلك واجبان الجهر اذا كان اماما اداء وقضاؤه ولو ادا والامر اذا كان كذلك اداء او قضاؤه ولو لا واما الركوع فثبها اربعة واجبات في كل ركعة الاول اتمام الركوع بعد القرأه فلو اوقعه قبلها او قبل اتمه سجود السهو لتقدمه عن محله الثاني تعدله وهو تسكين الجوارح فيه الثالث تعدل الرض منه وهو ان يكون الى القيام اقرب وفيه نظر لان هذا ليس تعدل بل التعديل الاتصاف التام وهو الذي يدل عليه لفظه الرابع تركه تكريرها لعدم شروعيته ولما يلزم عليه من تأخير السجود واما الصدور فثبها ستة واجبات في كل ركعة الاول اتمامه بعد الركوع اذ اوقعه قبل الركوع لا بعده وبطل منه تأخير الركوع عن محله وزيادة ذلك الصدور في الزمان اي بالركوع ثم بالسجدةين وسجد السهو الثاني اتمامه على الالف والجمعة معا والثالث تعدله بان تسكن جوارحه فيه الرابع تعدل الرض منه بان يكون الى الصدور اقرب وفيه عامر الخامس تركه تليث السجود لعدم شروعيته ولما يلزم عليه من تأخير القيام الى الثالثة اذ تأخير السجود عن محله

ورفعه قبل زيادة اربعة وكل زيادة
تفضل بين فرضين والصلوات القدسي ومتابعة
الامام يصح في الفرضين لا في المقطوع
بنفسه او بعد من سببه كقنوت التجر والامام
تسعى على اتمه في الاصل للركوع باثنا واربعين
في الخبرين قلت فافضل اداءها بفتح
والسنة اكثر من اداءها بفتح
(٣٩٠) من غير خمسة اداءها بفتح
في الخبرين قلت فافضل اداءها بفتح
في الخبرين قلت فافضل اداءها بفتح

السابعة بتقديم السجدين على الركعة الثانية أو القعود اذ لو اقي بالركعة الثانية قبل السجدين بان رفع من ركوع الاولى وقرا وسجد فاعاد الى ركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه ان ياقى بالركعة الثانية وسجد للسهو ولو اقي بها قبل السجدة الثانية وقعت الاولى صحيحة ويلزمه ان ياقى بالسجدة المتروكة منها ويسجد للسهو ولو اقي بالقعود قبل سجدة في الثانية او بين سجديها قعوده باطل ان اقي بما تركه من السجود ربا في قعود آخر واجابه به وسجد للسهو والافصال به باطل لتركه السجود الصلي فقد تضمنت الوجوه الستة ثمانية عشر واجبا لان السجدة اربع فلهذا اربعة ايقاعات بعد الركوعين واربعة اوضاع على الجهة والا نشأ واربعة تصاديل وتعديلات لرفع منه وترك تسليمه ما تقدم من كل سجدة تيسر على ما بعده ومن الواجبات قراءة التشهد فلو سلم بعدما قعد قدر التشهد ولم يشهد فانه يشهد وسلم وسجد سجدة السهو ثم يشهد وسلم ومنها ايقاع التشهد في القعود فلو اقي به في السجدة الاخيرة لكان اتيانه به في غير محله وبذلك يلزم سجود السهو ومنها قراءة التشهد في ابتداء قعوده فلو اقي بشئ قبله من قراءة او دعاء كان مؤثرا للواجب عن محله وبه يلزم سجود السهو ومنها ترك التشهد في القيام في التشهد فان قعد ثم قام فقيهه تفصيل لانه ان كان قعدا قدر التشهد جاز للتشهد والسلام ويسجد للسهو وان لم يكن قعدا قدر التشهد لم يزمه القعود في رخصته وتشهد وسلم وسجد للسهو ومنها ايقاع السلام من بين الاولى باتفاق والثانية على الاصم فلو قرأ التشهد ونسى السلام ومكث ساكنا ثم ذكر لزمه ان ياقى به ويسجد للسهو ولتأخير عن محله وكذا لو سلم ساهيا في غير محله او جرى على لسانه كلمة الشهادتين او التسليم سهوا اذ اذ ياقى بها عليه ويسجد للسهو ما لم يخرج من المسجد او يركب الى هناك حصل النسيب والاربعون وبقي وجوب كل آية من القساسة فوالا اربعة عشر واجبا ومنها الايات الثلاث فكل آية منها واجب كباقيهم من الهندية وفيه نفاذ قد عدهم الاولاد اربعين يراعى ظاهره لانه هو على ما ذكره فيها ستة واجبات ومنها ترك قراءة التشهد في القيام بعد الترويع في القراءة فهذان واجبان فظن الركعتين وما قبل القراءة نفى محل النساء ومنها القيام الثانية عقب سجدة في الاولى فلو تراخى عنه بقدر اداء ركع لزمه سجود السهو ولو كان في موضع القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة في الثانية فلو اقام قعدا تراخى عن القعود الفرض عن محله فيجب عليه سجود السهو ان لم يقبل الثالثة بسجدة والا فليقبل فرضه وتركه قراءة في الركوع لانه يلزم عليه من تأخير القراءة عن محله او عنها ترك بعض التشهد وبمحله اذا قعد قدر التشهد وقرا بعضه ومنها ترك القيام قبل السلام فلو اقام يلزمه ان يعود وسلم ويسجد للسهو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آية بها فاجله الى هنا ثمانية وسبعون واذا خسرنا ذلك في قعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرناها هي القعود وقراءة التشهد وعدم النقص منه وعدم الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلاثمائة وتسعون كذا ذكرنا فانظر في مسائل الشغل في الصلاة بقدر اداء ركعتين يسكبوت معها او تفكر وجدها اتصل الى اربعة وعشرين وذلك انهما ان يكون السكوت قبل التلاوة او فيها او بعدها او في الايات او بعدها او في الركوع او بعدها او في السجدة الاولى او بين السجدة او في السجدة الثانية او بعد السجدين كل ذلك في الركعتين او في التشهد او قبل السلام فهي اربعة وعشرون كما ترى واذا خسرنا ذلك في الثلاثمائة وتسعين يحصل تسعة الاف وثلاثمائة وتسعون ثم اذا نظرنا الى ما يتبعها من سجدة واحدة بلغ تسعة عشر واجبا وهي قيام الركعتين وركوعهما والارضية وسجودهما الاول والارضية من سجدة وسجودهما الثاني والارضية والقعود والسلام وسجد للسهو فالتسعة عشر واذا نسي ساهيا في تسعة الاف وثلاثمائة وستين تبلغ مائة الف وتسعة وخمسين الف اربعة وعشرين واجبا وذلك اكثر من مائة الف كذا ذكرنا ثم قال والتتابع بين المحسر وذلك لاننا لم نذكر شيئا من واجبات المختصة ببعض الصلوات كالقنوت وتكبيره وتكبيره وركوعه ثلاثته عن ما ذكره وتكبيرات العبدن وتكبيره وركوعه ثانيا ثم ما كانا في الركعة والارضية والثالثة ونحو ذلك من سجدة التلاوة الصلوات انتهى كلام شيخنا المعري في رسالته المتعلقة ببيان الواجبات قليل زيادة قوله قلت فليفتن لاجلها للفرع (قوله فيلغز اى واجب) المراد به ما يعم الفرض (قوله يستوجب) اى يقتضى ثلاثمائة وتسعين واجبا فعلا وركعا (قوله بل اسامة) هذا سبق على امانة الاثم بالواجب فقط والمسئلة خلافه قال في البصر والذى يظهر انه قد يكون بترك السنة المؤكدة على الصحيح لتصر بهم بانه من ترك السنن الصلاة ما تحس قبل الايام والصحيح انه ياتم لتصر بهم بالاثم ان ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح ولا شأن بالاثم مقول

فليفتن اى واجب يستوجب (٣٥)
واجبا (مستحب) ترك السنة لا واجب
فعلها ولا سواها

بالتشكيك بعده اشهد من بعض قالاتنا ان السنة المؤكدة اخف من الاثم لتارادف الواجب (قوله لو عاصدا) فلو
 غير عاصدا لاسادة حلي (قوله غير مستحق) اي غير مشايون بها اما اذا استخف بان اعتقدتها شي لا يعبأ به
 في نظر الشارع اثم ولو اراد الاستغفار في الشارع كفر حلي وفي البرازية ولو لم ير السنة حقا فكم لا يسهل استغفار
 ابو السعود (قوله لا ادون من الكرامة) اي التجرية لانه لا يسهل الاطلاق والا فالاسادة خلاف الاولى وهي
 مرجع كرامة التنزيه كاذ كالمشرك وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) انش لفظ المعدل حذف المعدود
 حلي وفي كلامه اشارة الى انها في الواقع اكثر (قوله للتصريح) الظاهر ان اللام بمعنى مع ليقيد كون الرضا مقارنا
 للتصريح وقيل رفعه من يكبر ويقل بكسر تاء رفع ابو السعود (قوله ان اعتاد تركها اثم) القائل بالاثم في تركها في بناءه على
 انه من سنن اليهودي فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على انه من سنن الزنادقة منزلة المسحب وروي عن الامام
 ما يدل على عدم الاثم فانه قال ان ترك الرضا للدين جائز وان رضى فهو افضل بهر (قوله اي تركها بجاهلها) اي
 لا مدحومة كل الضم والافحرة كل التفرج فانه الزبلي والظاهر ان المراد بالتفسير نصها مع الكف بحيث تكون
 مستقبلة القبلة ولا يفتحها الى الكف بهر فيصير هذا بعضها مستقبلا لوجه القبلة (قوله عند التكبير) الظاهر
 ان جميع القيام كذلك (قوله فانه يذبحه) اي فيجبته فهو مكروه تنزيها لتركه السنة (قوله بالتكبير) اي تكبيرا الاحرام
 والانتقال (قوله قد مضى ما جئنا) وان زاد ذكر (قوله فلا اعلام) اعلم ان الامام اذا كبر للافتتاح لا يصد عنه صلاة
 من قصد الصلاة الاحرام ولا خلاصته اذ ان قصد قطع فان جميع بين الامر من حسن وكذا الحال اذا
 قصد به التليغ في قطع خالعي الاحرام فلا صلته ولا يوصل بطلان في هذا الحالة لانه اذا جاز لم يدخل
 في الصلاة فان قصد الاحرام والتليغ حسن كذا في شاوي الغزى ووجهه ان تكبيرة الافتتاح شرط ادرك
 فلا بد من تحققها من قصد الاحرام اي الدخول في الصلاة وما التجميع من الامام والتقصير من المبلغ وتكبيرات
 الانتقال بينهما التردد بعد ذكر الاعلام قطع فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التجميع حينئذ تنزلة قوله
 رفعه راعي وبغير ذلك لا يتناول هذه كبريسته فلا يتغير بزمجهما ابو السعود عن القول بالمبلغ في حكم التليغ
 للسبب الجوى (قوله فينبع نفسه) لا تذكره واضفه ما شئ بهر واعلم ان التليغ عند عدم الحاجة اليه مكروه
 وهو بدعة منكفرة في هذه الحالة اتفاق على ذلك الاثمة الاربعة واما عند الاحتياج اليه فمستحب والاحسن ان
 يروى بالاذن والاقامة وان كان القوم مجتمعين عالين بشروع الامام فانه يتقدم به من يسد الاق من الملائكة
 ابو السعود (قوله والتعوذ والتسبيح والتأمين) انظر لتركها الفاضلة وترأخوهم بالاثم واخذنا الخ لعل من التعوذ
 والتسبيح والتأمين جوى من الفئجي اقول مقتضى المطلقة سنة التعوذ وما بعده ان يكون الاثنان بهاسة
 مطلقة سواء في خصوص الفاضلة والاوتر من هذا الاطلاق حتى نرى تخصيصه او ينفي التخصيص في التامين
 ان كان المقروه يسقط ان يكون دعاء اتي به وان كان من النقص والاخبار فلا ابو السعود (قوله وكونهن سرا)
 جعل سرا خبرا يكون المذوف ليفيد ان الامار بهاسة اخرى ففي هذه اسنية الاثنان بها تحصل ولوم الجمهور
 بها ابو السعود (قوله وكونهن تحت سرته) قالوا موضع مطلقا لسنة وكونهن تحت السر تحتنا في ابو السعود (قوله
 للرجل) اما المراد تضعف الكف على الكف تحت يديها كذا في اني للشرح والذني في التبر والتهمستاني تضعف فوق
 الصد (قوله وتغوى اجتماع الدم) تحصد به اذ حكمه لا اثبات الحكم ولا شك ان الدم خصوصا عند طول
 الوقوف يجمعت في رؤوس الاصابع فيضرا اه حلي (قوله وكذا الرض) اشارة الى ان نفس الرضفة ولا يصح
 قرأه ما يلج لافادة خلاف المراد (قوله بحيث يشوي قائما) وهو التمدد بل وفي البحر وقدمنا ان مقتضى الدليل
 الوجوب لا السنة وهو قول عن الامام اه واختاره المحقق السكالي وتليقه الحلي وادى ان غيره خطأ حيث
 قال وهو السواب وتل الحياض عن الثلاثة اقتراضه وهو رواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسبيح فيه)
 الاولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كالا يحن وتظهر ما ياتي في السجود اه حلي (قوله ثلاثا ويكره ان نفس
 عن الثلاثة تنزيها والتثنية اذ في السنة فن شاء فله بعد ان يجمع على وتر (قوله والصالح كعبه) حالة الركوع
 هذا ان تسره والا فكيف يتسره على الظاهر (قوله للرجل) اما المرأة فلا تفرج لبنا سالها على السر (قوله
 وتكبير السجود) اي التكبير الواقع عنده بالاضافة لادنى ملازمة جوى (قوله وكذا نفس الرضفة) يقال فيه
 ما قيل في الرض من الركوع (قوله والتسبيح فيه ثلاثا) ويكره ان ياتي بغير التسبيح في الفرض وله ان يدعى في سجود

لو عاصدا غير مستحق وقالوا الاسادة اذن
 من الكرامة ثم هي على ما ذكره ثلاثة
 وعشرون (رفع الرض في الركوع) اي
 ان اعتاد تركها اثم (فان لا يعبأ بها) اي
 تركها جهالها (وجعل الامام التكبير)
 التكبير لانه يذبح وجهه والانتقال
 عند حاجته للاعلام والدخول والتعوذ
 وكذا التسبيح والسلام والالتفات
 ونحوه نفسه (والتسبيح والتعوذ والتسبيح
 فينبع نفسه) وكونهن سرا وضع عينه
 والتأمين) وكونهن تحت سرته
 قول على رضى الله عنه من السنة
 تحت السر لكونه في الركوع (قوله
 تحت السر لكونه في الركوع) كذا (الرفع من)
 الاصابع (وتكبير الركوع) (قوله لا يعبأ
 به) (وتكبير الركوع) (قوله لا يعبأ به)
 حيث يستوي قائما (والتسبيح فيه تسليما)
 حيث يكبر (واخذ ركبة بيديه)
 والصالح كعبه (واخذ ركبة بيديه)
 في الركوع (وتعرج اصابعه) (الرجل)
 ولا شك في التبرج (الرجل)
 في الركوع (وتكبير السجود) (قوله)
 لا شك في التبرج (الرجل)
 في الركوع (وتكبير السجود) (قوله)
 لا شك في التبرج (الرجل)
 في الركوع (وتكبير السجود) (قوله)

الثالثة وعليها حل ما ورداته عليه السلام كان يدعى مصموده (تنبه) لما كان الركوع تذلاً لاسب ان يجعل مقابله
 المصطفاه تعالى ولما كان السجود سجدة التسفل ناسب ان يجعل مقابله الملوثة تعالى وهو القهر والاعتذار
 الى الجلو في المكان تعالى اللهم عن ذلك علواً كبيراً ثم نزل الآية (قوله وضع يده وركبته) سجدة سنة لتعق
 السجود بدون وضعهما افاد ما نزل على الاصم اقتراض وضع احدى اليدين والركبتين اولى بالسجود من
 قول الايتساح وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانهما) لان وضعهما ليس يلزم فاذ وضعهما على نفس كان
 كعدم الوضع اصلا وهو لا يضر (قوله الا اذا سجد على كفة) فشرط طهارة مكانه لكونه محل السجود فكان له
 يعتبر وضعها قص الجبهة نيابة عن الارض لاصلاحها بالمحلى (قوله كما امر) اى فى اولى باب بشرط الصلاة على
 (قوله واقرأ من سورة البقرة) اى مع ثوب الجنب سواء كان فى القعدة الاولى والاخرى لانه عليه السلام فعله
 كذلك وما ورد من قوله عليه السلام محمول على كبره وضعه وكذا يترشح بين السجدين كافى فتأوى الشيخ
 قاسم وقوله الرجل اخرج المراءتة ولو كانا باقى ابوا السجود (قوله والحلمة بين السجدين) بحيث يستقر كل
 عضو فى محله وفى المصنف تكرار مع قوله والرفع حيث قيد السجدة بقوله بحيث يستوى جالساً قائماً ذلك
 عين الجلمة ويقطع الخنصر من تقيد الشرح لا تكرار ابوا الجلس يكون من سئل على علو القعدة وحكمه كما قيل
 عليه كلام اهل اللغة (قوله ووضع يده فيها الخ) بان تكون رؤوس الانامل عند الركبتين (قوله وبأى معزاً بال
 المنية) اى فى الفصل الاخير حيث قال ووضع يده على فخذه كالسجدة منية المحلى وقوله فانه شراره الى الرد
 على الشربلى فى دعواه اغفال المتن والشروح هذا الحكم مع انه كذا هو مقرر فى قوله الافعال على (قوله
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فى اخره انما اجابته سورى وسياقاً ما منه يستفاد انما باقى السجود
 الاخير واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة تذكر فى الاول لما فيه من تأخير القياس عن
 (قوله ونسبوا الى الشذوذ) نسبة اليه الصاوى والخطاوى والغبوى وابن المنذر وابن جرير الطبرى وقوله وما خلفه
 الاجماع معتقب بانه روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما وافقه يحرقت لادواجه لنفسه الشذوذ اليه
 حينئذ (قوله والادعاء) اى آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه السلام والصلاة اذا انصرف من صلاته انما سألوه
 ثلثاً وقال اللهم انك انت السلام ومنك السلام تباركت اذا جلجل والاكرام ومن السنن قرأ آية الكرسي استغفرو
 عليه السلام من قرأ آية الكرسي فى درك صلاة لم يتبعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين ياتخذ
 مضجعه من النوم آمنه الله تعالى على داره ودار بابه واهل دورات حوله ومنها المأهولات درك صلاة ومنها
 اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي فى الدعاء مسجداً الصدور وبطونها محال
 الوجه وشتم الدعاء سبحانه ويكلم الخ وان يمسح وجهه بيده ويدع لنفسه والمؤمنين والمؤمنات ولوالديه ان كانا
 مؤمنين والدعاء مغيرة للكافر لا يجوز بل ادعى القرأى انه كفر ابوا السجود (قوله على قول) هو ضعيف (قوله
 او تصمد لغيره) اى يؤتمر ونفرد والمعتذر ان المنة يجمع بينهما لو تسبب الامام ان يستقبل الناس بوجهه
 او يرضى عن عين الله او يسارها وله ان يصر فى حاجته كافى المنية (قوله لا يوجب اسامة) اى كرامة تترجى
 (قوله كونه لسنة الرواد) مثل صلاة الضحى وروى الذين على قول ويقاطعوا من الهدى الى الله الذى هو المكونة القوية
 من الواجب كالاداء والادعاء والرواتب حلى بزيادة قوله فنزل على موضع سجود (قوله لا يوجب سجود
 مشغل فى هذه الحالات لا ينظر الى الالة بضع الخشوع الذى هو اولى من هذا السجود (قوله والى حجر) بكسر
 الهماء ومكون الجيم ما بين يديك من قولك عزى زاده من التماسوس (قوله لتصل الخشوع) انه لا يجمع ما له
 وايضا فانه لا تكافيه ولزله يصرف وقع فى هذه المواضع فساداً لم يقصد ابوا السجود (قوله وما سألته عند
 التثاوب) لما فيه من ضلالت الشيطان والتكاسل فيما يطلب فيه النشاط والخشوع والتثاوب بالجمركا فى الصباح
 وسائر الاوقات محض طول منه نهر (قوله يظهر يده الخ) هذا حكمه فى الصلاة قلعة العمل اما خارجها فيظهر
 كفه اليسرى كما وردت فى الآثار (قوله وقيل باليمين لوقائما الخ) كانه لان التغطية نبغى ان تكون باليسرى
 كالانكشاف فاذ كان قاعداً يسلم عليه ذلك ولم يلزم منسركه اليدين بخلاف ما اذا كان لا يلقى عليه يداه
 من التغطية باليسرى حركة اليدين ايضا لانها تستحيل (قوله لان التغطية الخ) على كونه لا يلقى عليه يداه
 الا عند عدم امكان كلفه كفى الجهر من مكرهات الصلاة على وقوله مكرهه الظاهر انها تزيينة (قوله

الثالثة وعليها حل ما ورداته عليه السلام كان يدعى مصموده (تنبه) لما كان الركوع تذلاً لاسب ان يجعل مقابله
 المصطفاه تعالى ولما كان السجود سجدة التسفل ناسب ان يجعل مقابله الملوثة تعالى وهو القهر والاعتذار
 الى الجلو في المكان تعالى اللهم عن ذلك علواً كبيراً ثم نزل الآية (قوله وضع يده وركبته) سجدة سنة لتعق
 السجود بدون وضعهما افاد ما نزل على الاصم اقتراض وضع احدى اليدين والركبتين اولى بالسجود من
 قول الايتساح وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانهما) لان وضعهما ليس يلزم فاذ وضعهما على نفس كان
 كعدم الوضع اصلا وهو لا يضر (قوله الا اذا سجد على كفة) فشرط طهارة مكانه لكونه محل السجود فكان له
 يعتبر وضعها قص الجبهة نيابة عن الارض لاصلاحها بالمحلى (قوله كما امر) اى فى اولى باب بشرط الصلاة على
 (قوله واقرأ من سورة البقرة) اى مع ثوب الجنب سواء كان فى القعدة الاولى والاخرى لانه عليه السلام فعله
 كذلك وما ورد من قوله عليه السلام محمول على كبره وضعه وكذا يترشح بين السجدين كافى فتأوى الشيخ
 قاسم وقوله الرجل اخرج المراءتة ولو كانا باقى ابوا السجود (قوله والحلمة بين السجدين) بحيث يستقر كل
 عضو فى محله وفى المصنف تكرار مع قوله والرفع حيث قيد السجدة بقوله بحيث يستوى جالساً قائماً ذلك
 عين الجلمة ويقطع الخنصر من تقيد الشرح لا تكرار ابوا الجلس يكون من سئل على علو القعدة وحكمه كما قيل
 عليه كلام اهل اللغة (قوله ووضع يده فيها الخ) بان تكون رؤوس الانامل عند الركبتين (قوله وبأى معزاً بال
 المنية) اى فى الفصل الاخير حيث قال ووضع يده على فخذه كالسجدة منية المحلى وقوله فانه شراره الى الرد
 على الشربلى فى دعواه اغفال المتن والشروح هذا الحكم مع انه كذا هو مقرر فى قوله الافعال على (قوله
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وذكر فى اخره انما اجابته سورى وسياقاً ما منه يستفاد انما باقى السجود
 الاخير واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة تذكر فى الاول لما فيه من تأخير القياس عن
 (قوله ونسبوا الى الشذوذ) نسبة اليه الصاوى والخطاوى والغبوى وابن المنذر وابن جرير الطبرى وقوله وما خلفه
 الاجماع معتقب بانه روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما وافقه يحرقت لادواجه لنفسه الشذوذ اليه
 حينئذ (قوله والادعاء) اى آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه السلام والصلاة اذا انصرف من صلاته انما سألوه
 ثلثاً وقال اللهم انك انت السلام ومنك السلام تباركت اذا جلجل والاكرام ومن السنن قرأ آية الكرسي استغفرو
 عليه السلام من قرأ آية الكرسي فى درك صلاة لم يتبعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين ياتخذ
 مضجعه من النوم آمنه الله تعالى على داره ودار بابه واهل دورات حوله ومنها المأهولات درك صلاة ومنها
 اللهم اعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي فى الدعاء مسجداً الصدور وبطونها محال
 الوجه وشتم الدعاء سبحانه ويكلم الخ وان يمسح وجهه بيده ويدع لنفسه والمؤمنين والمؤمنات ولوالديه ان كانا
 مؤمنين والدعاء مغيرة للكافر لا يجوز بل ادعى القرأى انه كفر ابوا السجود (قوله على قول) هو ضعيف (قوله
 او تصمد لغيره) اى يؤتمر ونفرد والمعتذر ان المنة يجمع بينهما لو تسبب الامام ان يستقبل الناس بوجهه
 او يرضى عن عين الله او يسارها وله ان يصر فى حاجته كافى المنية (قوله لا يوجب اسامة) اى كرامة تترجى
 (قوله كونه لسنة الرواد) مثل صلاة الضحى وروى الذين على قول ويقاطعوا من الهدى الى الله الذى هو المكونة القوية
 من الواجب كالاداء والادعاء والرواتب حلى بزيادة قوله فنزل على موضع سجود (قوله لا يوجب سجود
 مشغل فى هذه الحالات لا ينظر الى الالة بضع الخشوع الذى هو اولى من هذا السجود (قوله والى حجر) بكسر
 الهماء ومكون الجيم ما بين يديك من قولك عزى زاده من التماسوس (قوله لتصل الخشوع) انه لا يجمع ما له
 وايضا فانه لا تكافيه ولزله يصرف وقع فى هذه المواضع فساداً لم يقصد ابوا السجود (قوله وما سألته عند
 التثاوب) لما فيه من ضلالت الشيطان والتكاسل فيما يطلب فيه النشاط والخشوع والتثاوب بالجمركا فى الصباح
 وسائر الاوقات محض طول منه نهر (قوله يظهر يده الخ) هذا حكمه فى الصلاة قلعة العمل اما خارجها فيظهر
 كفه اليسرى كما وردت فى الآثار (قوله وقيل باليمين لوقائما الخ) كانه لان التغطية نبغى ان تكون باليسرى
 كالانكشاف فاذ كان قاعداً يسلم عليه ذلك ولم يلزم منسركه اليدين بخلاف ما اذا كان لا يلقى عليه يداه
 من التغطية باليسرى حركة اليدين ايضا لانها تستحيل (قوله لان التغطية الخ) على كونه لا يلقى عليه يداه
 الا عند عدم امكان كلفه كفى الجهر من مكرهات الصلاة على وقوله مكرهه الظاهر انها تزيينة (قوله

وأخرج كنيه من كنه عند التكبير أي الأول فلا يكبره في غيره فادمسك من ذلك لأنه أقرب للتواضع وأبعس من التشبه بالجبارين وأمكن من نشر الأصابع زيلعي وقيدته بالرجل لأن المرأة تصل يد يمينها في كنه لا يسترها أو السجود (قوله ورض السعال) هو بالضم جواهر القياس في أسماء الأدوية كالزكام أو السجود (قوله لأنه بلا عذر مفسد) أي إذا حصلت منه عروق أو السجود عن العيص (قوله وانقيام الامام وموت الخ) سارعة لا مشال امره والظاهر انه احتراز عن التأخير لا التقدم حتى لو قام أول الامامة لأياس وسر (قوله خلافا زفر الخ) الذي في مسكن والعيص وقال زفر حين قال قدامت الصلاة (قوله ولا ينقوم كل صف الخ) أي وان لم يكن الامام يقرب المحراب بان كان في موضع آخر من المسجد أو كان خارج المسجد ودخل من خلفه اه حلي (قوله فلا يقفوا) أي اتفاقا وربما يؤخذ منه كراهة تقديم الوقوف في البحث السابق (قوله وشروع الامام) ويذني ان يكون شروع القوم مع شروعه بحيث يشاؤون تكبيرهم ككبره جوي (قوله انه الامام) أي فالأخذ به أولى لأنه لا يقع اشتباه على المصلين (قوله فتنبيه) اسر من التنبه وفي بعض النسخ فتنبيه وهو تعريف اه حلي اقول لا يقرب بل هو في القنينة وصبرتها باختصار المصلون ستة الاول من علم فريض والسنة وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنة ما يستحق الثواب بفعله والا يعاقب بتركه انقضى الظهور او القبر ابرأه واغتنبت في الظهور من ثمة الفرض والثاني هل ذلك قوى الفرض فرضا ولكن لا يلزم ما فيه من الفرائض والسنة يجز به والشافعي قوى الفرض ولا يلزم معناه لا يجز به الرابع هل ان يقابل به الناس فرائض ونوافل فيصلي كما يصلي الناس ولا يلزم الفرائض من النوافل لا يجز به وقيل يجز به ماحلي في الجماعة اذ أولى صلوات الامام ان الناس اعتقاد الكل فرض جائز صلواته والسادس لا يلزم ان الله تعالى على عباد صلوات مفروضة وليكنه كان يصليها لا وقام له مجز انتهى

فصل

هولة الحجاب مصدر بمعنى التماثل كرجل عدل أي قاض بين ما ذكر قبله ويعدوه بمعنى المفعول أي مفصول عن مذهب غيره ابتداء وعرفا لما طفق من المسائل (قوله وإذا اراد) المصل أي العيص ان هذه الواو تلقى من افواه المشايخ ونسبي وادوا الاختراع واعلم ان هذا الفصل مشترك بين المصلين والمختص بالعتدي ان يجازي تكبيره تكبيرا مامه فانه افضل عنده وعندهم أي لم يتركه أي وصل القائل بركه أو كبره فواحط وارفق فلا تدرك فضيلة التبرعة الا بالامانة عنده وعندهم أي وقت التشاء على الاصم وقيل الى نصف النصفه اولى آخرها وهو انشا خلاصة وقيل بالركعة الاولى وصح وقيل بالتأتم على قوات التكبير معه ويجب ان تكون البدء بلفظ الله حتى لو قال اكره الله لا يصح عنده أو السجود عن البرازية (قوله لو قادرا) عتريه ما يأتي من قول المصنف والله حتى لو قال اكره الله أي اقتناع الصلاة ولا منه بنية ذلك حتى لو اراد الاعلام قط لا يكون شارعا (فزع) متى عند الانتداء لا يكون شارعا في صلاة نفسه لأنه قصد المشاركة وهي غير صلاة الانفراد (قوله أي قال وجواب الله اكبر) ظاهره انه لو قال كبر أو الله اكبر أو الله اكبر لا يكون آيا بالواجب وفحصر ولعله مفرغ المأموم قبله بموجبه عند ما لا يندب في يوسف وقامه في الظهر (قوله ولا يصير شارعا) (قوله هو المختار) وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عنه لا بالتعظيم الذي هو معنى التكبير حكمه على المعلم فلا بد من الظهور وقيل يكون شارعا بالمشاء وفائدة الخلاف ظهير فيها اذا ظهرت على عشر وفي الوقت ما يصح الاسم الشريف قط لا تجب الصلاة على ظاهر الرواية ويقب على قسابقه (قوله فلا تلو الا مع الامام الخ) ما ينهيه عن ثمة الخلاف كما في البصر (قوله ولو ذكر الاسم الخ) مكرره مع ما سبق فان المراد بالصفة التبرع مع ذلك وهو ضيق معنى على غير ظاهر الرواية حلي (قوله بالخلف) أي اقتراضا وخلف المصلي أو الخلف والذائع المذاهب في الامام الثانية من الخلاف وحذف اليه اختف في حجة تحريمته وانما عباد بمنه وحل ذبحته فلا يترك ذلك احتياطا أو السجود عن الشريف تالي (قوله احد المميزين) هما هذان الله اكبر فانه مفسد وان لم يتعمده (قوله وتعمده كثر) أي تعمد المذموم قصد الاستقام المتعصبي سبق الشك اماما جرح قصد الا لا يجب كثر اعمالي الظاهر حلي قلت ويؤيد قوه في الخ لا ان الله قد يكون للتبرير (قوله وكذا الباقي الاصم) وقيل لا تنفس كذا كراهي حلي في شرعية التنية وجعل الاصم لا يصير مع

(ورفع السعال بالمشايخ) الامام لا عذر مفسد
فتنبيه (والقيام) الامام وموت الخ
خلافا زفر عند عدي
على الصلاة ابن طاهر (ان كان الامام مقربا
الاصحاب ولا فيقوم كل صف ينهي اليه
الاصحاب على الاطهر لان دخل من قدام فاملا
الامام على الاطهر جالس بصره جالس
حين يقع بصره جالس بصره جالس
يقبض في سجدة فلا يتناول حتى يثبت
عليه وان خاضع له كل صف ينهي اليه
طهريه (فشرع الامام) في الصلاة فلا يبدل
جبر (فشرع الامام) في الصلاة فلا يبدل
قد قامت الصلاة) المولى حتى انما لا يبدل
في اجزاء وقول ان في المصنف
اعدل المصنف في شرف الصلاة فاما الاصم
وفي التمهيد ما في الصلاة من كراهية
(فزع) المولى يعلم والله اعلم
وسنأجل ما قبله والله اعلم
فصل
(وإذا اراد التبرع كذا) كبر أو لا يصير
(الاقتناع) أي قال وجواب الله اكبر
شارعا بالمشايخ كنه ولا يتركه
شارعا فلا يرد مع الامام ولا يتركه
اقتناع فلا يرد مع الامام ولا يتركه
او دلل الامام في الاصم كراهية من الله
واكراهية بعض في الاصم كراهية من الله
واكراهية بعض في الاصم كراهية من الله
قبل الامام فلا يتركه
مع عند الامام خلافا لم
انما احد المميزين
كثر وكذا الباقي الاصم

رخوية وهي لغة خرسان وها كان ينكح الملوك والاشراف في الخلا وموضع الاستغراق وعند التعري
 للصلام وسرانية منسوبة الى مسريان وهو العراق حلي (قوله وشروطا هذه) بالمتن قوله (قوله وسجع اذكر
 الصلح) من لغو وتسمية وتسيع وتسجع وسلام تحليل اوالسعود (قوله اوا من) بمد اله من الزمان الايمان بغير
 اولا من اوسقلا لا يدع ولا فناءه بالفسارسية (قوله ولما رويحت عاطسا) لا يظهر فرق بينه وبين قوله عاطسا
 حلي (قوله عازرا) اسم فاعل من العجز خلاف القدرة حوى وهو قيد للقرأة قط وأقبلها يصع بغير
 العربية مع القدرة عليها انفا (قوله وسجل الصيق الشروع كالقرأة) في انفا لا يجوز بغير العربية الا عند
 العجز (قوله ولا سند يقوه) بل الوجه المأثور لان المقصود التعليم وهو يحصل باى لغة كانت (قوله فظاهاه)
 اى جعل التاثر ثانية وجدها اليه في جواز الشروع بغير العربية مع القدرة عليها لاهو اليها اى
 في الشروع بل في القرأة وقوله كالقراى حيث حال كالشروع بغير عربية ولم يقيد بقول في غير الالفاظ
 (قوله حتى الشريلاى) صنف على كثير طرح من القاسرين ناسي اذ كآمة واظهر بخلاف اى اثنى عليه
 (قوله قرأ بالفسارسية) اى مع القدرة على العربية (قوله اوالقرأة) صنف على المخدوف المنصوب اى قرأ
 القرا بالفسارسية والقرأة حلي ومثل ما ذكرنا من (قوله ان قصه تفسدان ذكرنا) هذا التفصيل جمع
 بين ما في البداية من ان ذلك لا يفسد حتى لو قرأ من العربي ما تصعب به الصلاة زيادة عليها صحت وبين ما ذكره
 اللغوي وعاصي خان من الفساد (قوله والحقي) اى بالذ كور من قرأه بالفسارسية الخ الشاذ اى فيحصل
 فيه هذا التصليل وجمع بين قول الفساد وعدمه لكن لا يكتفى به (قوله الاوجه انه لا يفسد ولا يجرى) اى
 بخلاف القرأة بالفسارسية وما بعد ما قال القرأة بهامع القدرة على العربية ليست قرأ الاصلاحا لصرافه
 اى عرف الشروع العربي فاذا قرأه اى قصه بها كان منكبا بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرأ الا ان قرأه اى اثنى
 شكلا لا تصعبه ولو قصه واولى صاحب الحديث قول حتى الاثنية في اصوله بالفساد على ما اذا اقتصرت عليه
 واستغفرت من كلام صاحب التهران ان الشاذ ما زاد على العشر لثقت في قرأه بها ما زاد على السبعة اى العشرة
 فهو في حكمها (قوله كالتبكي) اى اذا قرأ القرآن حرقا فانه لا يفسد ولا يجرى حلي (قوله لا اكرر)
 كالا لا تخافو ذلك لان الابه والابنين قليل القليل وهو وما زاد كثير فلا يبقى حلي الا لضرورة والا فلا يخرج
 (قوله ويكره كتب تفسيره فحتمها) وجهها اى وقع الجمال في فهم كلام الله على خلاف ما هو عليه وهذا
 التعليل يقتضى ان لا فرق بين الفارسية وغيرها حلي لاسيا وقد ورد الامر بتفسيرها لمصاحف من غير القرآن
 (قوله مشوب) اى مخلوط (قوله وسجله) لانها التبرك كانه كالباركلى وظاهر الزبلى ترجمته في شرح المنية
 انه الاشبه وفي السراج هو الاصح وفي فتاوى المرغنياني هو العقيم وبهذه النصوص ظهر انه لا عبرة ببحث
 صاحب الجواهر اذ دليل جوازها على الحقيقة وقد اشترط لها الذ كرا لئلا يفسد (قوله واللهم معنا الله وشعة
 الهام فيه هي الضمة التي بين هاء القادى والميم عوض عن حرف النداء فلا يجمع بينهما بجر وهو قول
 المصدرين (قوله فانه يصور ثما) اى في الشروع والذبح وقوله في الاصح مقابله علم الحصول معناه بالله
 أمنا بجرى الله ذاب غلف حرف النداء والجله اختصارا وابقيت الضمة والميم عوضا عن الجله فيجمع
 بينهما وبين حرف النداء وهو مذهب الكوفيين ويرد بقوله تعالى وقالوا اللهم ان كان هذا هو الحق فليكن
 صميم الشايخ لقول الاول وقيل ان الميم كآبة عن اسماء الله تعالى ويشهد قول التفسيرين ثبيل من قال
 اللهم فقلنا جميع اسماءه ولهذا قيل انه الاسم الاعظم بجر (قوله كآلة) لم يحك خلافا في التبيين في حصة
 الشروع به وهو يقتضى الاتفاق على الضمة به نهر ويجوز اثبات الالف والهزنة وحذفها وحذف الهزنة
 فقط اه حلي فان قلت انه مشوب يحتاجه لان معناه ادعى الله اجيب بان الالهاما معناه ما ذكرنا لا طلب
 حاجة معينة (قوله هو الهاتار) استقصه كثير من الشايخ ليكون جامعا بين الاخذ والوضع المربون في السنة
 نهر في شرح الشريلاى انه يعمل هذارة وهذارة فلا يود ان النبي عليه السلام فطما (قوله والنطق)
 اى المشكل نهر (قوله تحت تدبيرا) الذى في التفسيرى والنهر تضع فوق الصدر (قوله بلا رسال يد في الاصح)
 مقابله انه يرسلها حال التناهي على ان الوضع سنة القرأة حلي (قوله ما هو الاصح) اى من التمام الحقيقى

وشروطا هذه وعلى هذا الخلاف الخطبة
 وجميع اذكر الصلاة واما ما ذكره قوله
 (وا من اولى اسلام اوسى) صديق
 عند حاكم اورد ملاما ولم ارجع عاطسا
 (اوقر يا عازرا) لما لم يسمعا قدي القرأة
 واهزلان الاسم يرجوع الى قولهما
 وعليه الفتوى قلت وجعل الصيق الشروع
 سكرأة لاسفاده فيه ولا سند يقوه بل
 سكرأة في التاثرانية كالسبب فيقول انفا
 جعله في التاثرانية لاجتماعها اليه لاهو اليها
 فظاهاه كالقراى وجوهها على كبري القاسرين
 فاختله فقد شئت على كل تبعية (لا) بجا
 حق الشريلاى في كل على انه اذان
 (ان اذن بها على الاسم) وان على انه اذان
 ذكره الحامدي واعتبر ان في المعارف
 (قوله قرأ بالفسارسية) ان الا في الجبر
 ان قصه تفسدان ذكرنا الاوجه انه لا يفسد
 ان قصه تفسدان ذكرنا الاوجه انه لا يفسد
 الشاذ لكن في التبرك كآبة او اثني
 ولا يجرى كالتبكي ويجوز كآبة او اثني
 بالقرأة لا كدويكر كتب تفسيره
 بها (قوله نرجح) مشوب فصاحته كدويكر
 وسجله وهو على قولهم اعترض اذ كرها
 عند الذبح لا يجرى بخلاف (الهم) اذ
 يصور في الاسم كآبة (الهم) اذ
 (تنبه على بيان قصته) اى في (الهم) اذ
 قصص واهامه على قصته اذ
 قصص واهامه على قصته اذ
 وانما الكتب على الله تحت تدبيرا
 (كأنه من التدبير) بلا رسال يد في الاصح
 (ومعونة قيام) ظاهر ان التاخذ بالوضع
 ولم تتراب في جميع الامر المارد من القيام
 ما هو الاصح لان العادة يفعل كذلك

الاتحاد في الصلوة والاداء فم المتمدن في قوله باز للضرورة) اي فلا يضرب او تضاع موضع السجود اكثر من نصف ذراع (قوله وشرا الخ) في الكفاية هذا متفرع عن ان يضع الركبتين فرض (قوله لكن قل التهستانی الخ) وفيه عن الخلافي ان السجدة لا تحرق حتى يزول الازدحام (قوله وعلى ظهر غير المصل) الظاهر ان الظهر ليس قيداً حتى لو سجد اكثر من نصف ذراع وكذلك وعلى ما في التهستانی لا يشترط الازدحام (قوله باز سجوده) هل هو مع الصلوة في سجود واحد (قوله كما) اي في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع حالي (قوله ونظروا سجده) اي يجاهاها من جنبه لما قد ان التني صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد فرج حتى يبدو بياض ابيه (قوله في غمرة) بان يكون منفردا او في جماعة لازمام فيها (قوله ليلظهر الارض وابدن هيات الكسائي) فان المنبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتهاون بالصلوة وقلة الاعتناء بهاجر (قوله فان التصرد جاداً) اي والاتصاف باليق والاتحاد (قوله ويكره) اي تنهيا (قوله كايكره الخ) الظاهر انها تحريمية لانه من العيب (قوله كما) اي من ان تقه ثلاث وانه لو تركه او قصه كره تنهيا على (قوله تنفضن) اي تنضم بعض الي بعض او بالسجود (قوله وتصلق) بالصاد والراء كاحسن (قوله في خمسة وعشرين) انما ترفع يديا الي منكبيها وتضع يديها تحت ركبتيها ولا تلتصق بها من خلفها وتضع يديها على خلفها بحيث تلتصق الاصابع بركبتها وهذا بناء على ما نقل عن الطحاوي ان الرجل يأخذ الركبة ويقرق اصابعه كافي الركوع والمقدمة خلافه لا تفتح ايديها في السجود ويجلس متوركة في التشهد ولا تفرج اصابعها في الركوع ولا تؤم الرجال وتكره جاعتن وتقف الامام وسطهم ولا تصحب اصابع القدمين وظاهره انه لا يقترض في حكم اوضع بعض الاصابع فاقرضه خاص بالرجال وفيه ما فيه عليه او السجود ولا يسحب في حقها الاصابع بالغير ولا يسحب في حقها الجهر للقرأة في الجهر ولا في حق الجماعة ولا تؤذن وتقرأ الصلوة عن فراغ امام الرجال ولا تخفى سجدة وعيد بن فضال دفع الخ والسجدة ولا تسحب في السجدة حال صلح البصر ولا تنضم يديها اكثر من هذا لاجل عدم الحصر (قوله مكررا) انما قد طلب المقارنة (قوله لم الكراهة) اي الصلوة نظر الى حال الجواب كالحق والخفي وان كان اصل المذهب السنية ولا يصح في قول ابي يوسف للاقتراض عنده وليس بين السجدة نذر كرسنون وهو المذهب عندنا وكذا بعد ارفع من الركوع وما ورد فيها فمستعمل على التمسك حال يعقوب سأل ابا حنيفة عن الرجل يرض رأسه من الركوع في القريضة يقول اللهم اغفر لي قال يقول رسالتك الحمد وسكت ولم ينهه بصرها عن الاستغفار لقوة احترازه ويقول هو ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم بن حبيب بن سعد بن بهير بن مصافه الجبلي ومعه من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كان فين عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم اجمع رافع بن خديج وابن عمر رضي الله تعالى عنهما فوقف سعد بالكلية وعلى يعقوب زيد بن ارقم قال ابو يوسف اني يجدي سعد الى التي صلى الله عليه وسلم يوم اجمع فاستغفله وسجع ثم قال المسحة فيها الى الساعة واتخاذ سجدة ابو يوسف رافع بن خديج كان محمد مأمورا في الجامع الصغير لرفع ايام التسوية في التعظيم بين الشيخين لان الكنية للتعظيم وكان محمد مأمورا من جهة ابي يوسف ان يذكر ما به حيث ذكر ابا حنيفة فمن هذا قال بعض مشايخنا بضري من الادب ان لا يدعوا بعض الطلبة بعضهم بلفظ مولانا عندنا ثم استأذنا عن التسوية في التعظيم بين الاستاذ والتلميذ في البيان (قوله كما يحسنه في الحديث) واختاره في الكفاية وهو يعني قول من قال انه اذا رفع رأسه مقدار ما تراه اربع يمينه وبين الارض جازم حتى في البدائع لو كان بحيث لا يشك على الناظر انه رافع يجوز (قوله بل لو سجد الخ) هذا الفرع لا يقتضي على روايات لانه لا يرفع فيه اصلا (قوله ويصح في الصلاة الخ) مفرع على وجوب الرفع والتعديل كانه المصداق حالي وافق سيدنا التعليل هو استواء المصلحة مع تعظيم الجواهر ولم يوجد على هذا القول (قوله تتم بالرفع عند محمد) وعند ابي يوسف بالوضع ونزعة الخلافي فيكون الحديث وهو ساجد فذهب ونزعا بعد السجدة عند محمد لا عند ابي يوسف وفيما اذا لم يقد على الرأفة واهتد في السجدة الاولى من الخامسة نوضا وقطع عند محمد وبطلت عند ابي يوسف حالي (قوله كالتلاوية اتفاقا) يطلب الفرق (قوله ليس) من ان الطلعة تنسبة او واجب او فرض حالي (قوله ويصح يديه)

كسائر الامكان بل لو سجد على راسه
فبعد بل ارفع اصابعه ووجهه في الصلاة
ان كان في القعود فاقرب وجهه الى الارض
في التلويح والسريرة لا يرفع فيه اصابعه
تتم بالرفع عند محمد وعليه الفتوى كالتلاوية
اتفاقا بجميع (وليس بين السجدة وبين طمأنينة
لما وضع يديه على هذه السجدة كالتسليم
منه المصلي وليس بينهما ذكر مسنون
وكذا ليس بعد رفعه من الركوع دعاء وكذا
لا ياتي في تركه وسجود غير التسليم (قوله
الذهب) وما ورد يحول على النقل (ويكبر
وسجد) نافية (طمأنينة) وسجود غير التسليم (قوله
صدور قدميه) بالاعتقاد وهو (استراحة
ولو فعل لا يابس ويكبر قدمه احدى رجليه
عند التلويح (بارك) كعدة التلاوة كالاولى
فما في غيره لا ياتي بشيء وتكون فيها اذ لم
يسرها الامم (واليس) مؤكدا (رفع
يديه الاق) مع موافق كوريناه على ان
يبدأ بالرفعة واحدة نظرا لشيء تلاتة
في الصلاة (تكبير افتتاح وقوت وعيد
و) خسة في الحج (استلام) الجهر (والصفا
والمرور وعرفات والخمرة) ويجعلها على
هذا الترتيب بالترتيب صحيح وانظم
لا في النسخ
فتح فتوت عبد استلم الصفا
مع مره عرفات الجهر
(الارض جدا اذنية) كالصلوة في التلاتة
(الاولى) ما في الاستلام (الارض عند
المجرى) في الاوسط (الارض عند
متكبره) في الاوسط (الارض عند
لما عند الصفا والارواح وعرافات ويردها
كالفاء (الارض وفيه الاستقامة) مستحب
فيستحب يديه عند اصدده (الصلاة السلام
لانه قبله الله ويكره فيها غرة الاشارة
بجسده لغفر كبره بكفي والارض بعد على

الصالحين شهدان لآله الأئمة واشهدان بمدحه وروحه وما قيل في معناه التعبدات العبادات القولية
 كدعاء وذكر وقراءة الصلوات العبادات البدنية كصوم وركوع وقعود والطاعات العبادات المالية من صدقة
 فرض ونفقة وشعورهما فهو على مثال من يدخل على الملوك يقدم التثنية ثم التقدمة ثم يدخل على هذا
 عباد الله الصالحين يشعل كل صالح لله من نبي وملك وغيرهما فيغني الإنسان ان يصعب من حتى يدخل في هذا
 الدعاء والصبرية الرضى بما يقبل الحق سائرته تعالى والعبادة تفعل ما رضى الرب والصبرية تشارف في دعائها
 في العقي والتطاع الثانية وفيه نظر الظاهر الان يقال المنقطع التكليف بها فلا شاق وقوعها من غير كلفة
 والصالح من قام بحق الله سائرته وتعالى وحق الخلق واعلم من تركه التشهد قد داخل عظام الاوهية بتركه
 الشناعة الله تعالى وعظام النبي تركه الدعاء والمؤمن كذلك واختار لفظ شهدون اعلم وايقن لاستعمالها
 في الظاهر والباطن دونهما فانها في الباطن فقط (قوله لكن كلام غيره الى آخره) التعبد لصاحب التبر حيث
 قال اقول عبارة بعضهم الاخذ به اولى وتغير دعاء التثنية فانه واجب ويخص به المشهورة وقال ابو حنيفة
 لو نقص من تشهده او زاد فيه كان مكرهه والآن اذكر الصلاة مخصوصة فلا يزيد عليها جعل الله تعالى ذلك
 في القرض ويجوز في تشهده التقل من غير ذلك خلافه وقد عايناه في ذلك (قوله ومن شيع الاسلام الخ) اي هذا
 برديعت صاحب الجبر (قوله وظاهره) اي المصنف حيث قال ويصدق الانشاء (قوله لا الاشارة) بقران الجبر نظرا
 لحل كلام الشارح وبالنسبة نظر المصنف (قوله الصالحين) من الامام والمأموم والملازمة كما قلناه في القاية
 عن النورى واستحسنه (قوله لاحكامية سلام الله) الصواب لاحكامية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله
 اف رسول الله) ذكر ان جبر انه عليه الصلاة والسلام تارة كان يقول ذلك وتارة يقول ودان بعدده وروسله
 او بالسعد وفي المواهب وسرحها لسيدى محمد الزرقاني نقلنا من النورى بعد ذلك انقطاع التشهد مانعه
 وفي هذا فائدة حسنة وهي ان تشهده عليه السلام بلفظ تشهد ناقصا كان يقول شهدان بمدحه وروسله اه
 قال الجنازة ان جبر وكان النورى يشترط في دعاء موقع في الرافعي انه على الله عليه وسلم كان يقول في التشهد
 واشهد اني رسول الله وتقبضه بانه لم يترك ذلك صريحاً في تخريج احاديثه للفاظظ والاصل لذلك كذلك بل
 انقطاع التشهد متواتر عنه صلى الله عليه وسلم انه كان يقول شهدان بمدحه وروسله الله وعبد رسول الله
 سيدى محمد فالجنازة انه قالها في مواطن ليس بها التشهد (قوله ولا يزيد في القرض) اي وما الحق به كالوتر
 وسنة الظهور التقليدية واجبة التقليدية والبعده وان نظار صاحب الجبر فيها ولينظر حكم المذموم وقضاء النقل
 الذي افصده والظاهر انهم ساقى حكم النقل لان الوجوب فيما عارض (قوله اجابنا) الاولى التفسير بالاتفاق
 فان الامام الشافعي وغيره من التابعين قالوا بانطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اللهم الا ان
 يراد اجماع مذهبي (قوله على المذهب) وقيل بهما في زيادة وعي آل محمد وقيل بزيادة تصرفا ورثن وضعته
 في الصراة مخرج (قوله فيقول) وهو الذي في الفتاوى وينبغي الانشاء بكافي الجبر لان القعدة التي قد هاجم
 الامام وسط صلابه خيغ من الزيادة والتكرير رحلي وقيل بسكت فالاقوال اربعة وكلها صحيحة (قوله ولا تكتفي
 المتخلف الخ) فليد به لانه في النقل والواجب تقب القراءات الصائفة ونحو السورة واشابهه انفسا لانه لا ياتي
 بالثناء والتعزذ وفي الشفع الشافعي من القرائن والواجب جهر والظاهر ان النقل المذموم وفي حكم النقل المطلق
 (قوله فانها سنة على الظاهر) لكن القراءات فيها مشارعت في سبيل الذكر والثناء مستحى قالوا بنوى به الذكر
 والثناء دون القراءات ولذا خوفت بها في سائر الاحوال وهو يقتض بالاذكار واتابع بدلها لا يكون مسبا
 لان المقصود التناوؤ وحمل ولكن الافضل الصائفة فيغير بين الافضل والفاضل كالخفق مع التصديق وقراء
 غيرها ان شاء الله وقرا لا كراهة والاكره سورة في لب نهر بخشا وقوله على الظاهر اي مذهب الرواية (قوله
 ولزاد لا بأس به) قالوا في الاقتصاد عليها وهذا بحث لصاحب الجبر حيث قال والظاهر ان الزيادة عليها
 سياسة لما ثبت في جميع مسلم من حديث ابن سعيد الخدري انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاته الظاهر
 في الركعتين الاولىين قد رتلان آية وفي الاخرين قد رتل عشرة آيات وقال نصف ذلك اه قال وانما كانت
 الزيادة خلاف الاولى لما روى انه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الاخرين ضائحة الكتاب اه ويحصل ان
 المراد حديث مسلم انه كان يقرأ في كتاب الاخرين بخمسة عشرة نفى كل ركعة نحو سبع آيات وهي مقدار

الاصح
 السلام عليه فليقله وتكرير شيع الاسلام
 الجبران الخلاف في الافضلية
 الاخير (فيصعد في التشهد) حاشا من الله تعالى
 له على نبيه وعلى نفسه والآن لا الاشارة
 من ذلك ذكر على الجبري في الظاهر من غير طعن
 العارضين احكامية سلام الله وسكان عليه
 السلام يقول في التشهد التسعة الاولى) اجاب
 في القرض (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 (ان زاد ما زاد من السورة) قالوا لا ينقص
 وبسبب عدم السورة (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 على محمد بن قيس (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 الصلاة في الاخير (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 امامه محمد بن سلام (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 ليس عند سلام (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 كله التهنئة (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 الاولى الصائفة (على التشهد التسعة الاولى) اجاب
 اولاً في

إبراهيم وإسماعيل هو سيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب صلاتنا عليه مجازا لما وقع منه عليه الصلاة والسلام (قوله اولان المطلوب صلاة يقتضيه بها خليا) وقد اقتضاه خليا وادبا بجهة (قوله وصل الاخير فالتشبيه ظاهر) لان قصد المشاركة لا ابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلة لا ينافي ان اشرافنا على الله عليه وسلم عنه بامور لا توجد فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلة التي اوتينا على الله عليه وسلم دون الخلة التي اوتينا ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كرايل جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى على (قوله ابراهيم لا يلزم) فكيف ان المطلوب صلاة على آل محمد من جهة بصلاته ابراهيم ولا شريفة فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت التشبيه على (قوله او تشبه به قد يكون ادنى) وسبب التشبيه على هذا كون التشبيه مشهورا عند السامع فربما يقرر رجال التشبيه في النفس وتوحيدها في موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم واضحة مشهورة عند جميع الطوائف فحسن ان يطلب لجوده صلاة عليه مثل ما حصل لابراهيم واكره من ذلك فالحق اظهر البركة والصلاة على محمد وآله في اصناف الصالحين كما ظهر بها على ابراهيم واكره من الحاق ما يشتهر بما يشتهر لان الحق ناقص بالكمال حتى (قوله مثل قوله كشكاة) فان نور الله تعالى آتى واقرى لكن لما كان التشبيه امر احسب من ما لو في النفس كان التشبيه اتم من العقليات والمشاركة فخر الافة والمراد بالوجه التقدير الذي يوضع فيها الصباح اى كجوده فيها صباح المصباح في زياجة وهي التقدير افاذه الجلال وقيل المطلوب المشاركة في اصل الصلاة لا في قدرها وقيل المطلوب مقابلة الجلة بالجله فان كل ابراهيم خلافت من الانبياء وليس في كل محمد حتى يطلب الحاق هذه الجلة التي فيها تاتي واحدة بالجله التي فيها خلافت من الانبياء فانه التوري في شرح مسلم (قوله علا) مقبول لاجله اى انما كانت فرضا لاجل العمل بالامر افاذه الحقي وهو يقتضي ان القرينة فعلية لا لعملية لانه لا يصح من القرض العملي فكيف تذكره وسبب اني لم اصرح بها انها فرض قطعا (قوله ثاني البصرة) وقيل لانه الاسراء (قوله مرة واحدة انصافا) ولخلافت في زمان افاذه في الوجوب (قوله فلو بلغ في الصلاة) لانه صلاتك تلتحق بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيسبغ عليه بقلعه والظاهر كما قال اهل العلم انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى او في انشاء افعال الصلاة لم يصل في القعدة الاخرى بكون مؤديا للقرض وان اتم الصلاة في الارض المقصورة (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم لئلا) لانه غير ما ادعيت صلاها كما هو المتبادر فيمكن مراد بالذين امنوا قال في التبريه على ان يا ايها الذين آمنوا لا يتناولوا الرسول بجلال يا ايها الناس اعبادي كاعرف في الاصول اه والحكمة والله اعلم في عدم امر الله تعالى بااء الصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم لانه لا كفة فيها عليه لان كل شخص يجوب على الدعاء لنفسه وطلب انتزاعها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا في اية كفة ومشفقة على النفس ومغافرة لطبعه لتحقيق الابتلاء كما قرر في الاصول واما (قوله تعالى ادعوني استجب لكم) فليس ايجابا لما ورد من شغل ذكرى عن عثمان بن عيسى موق ما على السائلين حتى ملخصا (قوله والذكر) يظهر بزمه هنا انه المعنى وخص في روابر الوجوب بغير الذكر (قوله وما اختار عند الطحاوي) ظاهر الحسنه ان مختار اهل المذهب فساقى قولة بعد المذهب استحبابه قدفع اشرح التناهي بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اقتصد المجلس في الاصح) مقابل ما صححه صاحب الكافي من التداخل فتكفي من توحده والراى تندب ومعاوجيان معصيان على قول الطحاوي واثمنا لحكم السلام لانه مفسر بالانقياد لولا انكره افراده عنها في المشهور واما كذا في الاية بالصدر لتأكيد الصلاة باسنادها اليه تعالى والى التاكيد فتعاد لا يجبر لتأخيرها واما اسبغت اليه تعالى فدنه لما مر من انه يشعر بالانقياد هو لا يتأجب بجلال الحق تبارك وتعالى في مبسوط شيخ الاسلام عن ابن يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قولة صلا عليه وسلم اغضب ان يصلي وسلم فظاهر وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا ان الكلام في اصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره لان الاحاديث اغلبا كرهت ما طلب الصلاة عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) اى الموجود في قولة عليه الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التكرار فرضا عند تكرر الذكر كما كان تكرر الصلاة فرضا عند تكرر الاوقات لان سببية الاوقات للصلاة تثبت بالقاطع وهو قولة تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

اولان المطلوب صلاة يقتضيه بها خليا
الاخير فالتشبيه ظاهر لان قصد المشاركة لا ابراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلة لا ينافي ان اشرافنا على الله عليه وسلم عنه بامور لا توجد فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلة التي اوتينا على الله عليه وسلم دون الخلة التي اوتينا ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كرايل جواب عن ذلك ان شاء الله تعالى على (قوله ابراهيم لا يلزم) فكيف ان المطلوب صلاة على آل محمد من جهة بصلاته ابراهيم ولا شريفة فان ابراهيم عليه الصلاة والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت التشبيه على (قوله او تشبه به قد يكون ادنى) وسبب التشبيه على هذا كون التشبيه مشهورا عند السامع فربما يقرر رجال التشبيه في النفس وتوحيدها في موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم واضحة مشهورة عند جميع الطوائف فحسن ان يطلب لجوده صلاة عليه مثل ما حصل لابراهيم واكره من ذلك فالحق اظهر البركة والصلاة على محمد وآله في اصناف الصالحين كما ظهر بها على ابراهيم واكره من الحاق ما يشتهر بما يشتهر لان الحق ناقص بالكمال حتى (قوله مثل قوله كشكاة) فان نور الله تعالى آتى واقرى لكن لما كان التشبيه امر احسب من ما لو في النفس كان التشبيه اتم من العقليات والمشاركة فخر الافة والمراد بالوجه التقدير الذي يوضع فيها الصباح اى كجوده فيها صباح المصباح في زياجة وهي التقدير افاذه الجلال وقيل المطلوب المشاركة في اصل الصلاة لا في قدرها وقيل المطلوب مقابلة الجلة بالجله فان كل ابراهيم خلافت من الانبياء وليس في كل محمد حتى يطلب الحاق هذه الجلة التي فيها تاتي واحدة بالجله التي فيها خلافت من الانبياء فانه التوري في شرح مسلم (قوله علا) مقبول لاجله اى انما كانت فرضا لاجل العمل بالامر افاذه الحقي وهو يقتضي ان القرينة فعلية لا لعملية لانه لا يصح من القرض العملي فكيف تذكره وسبب اني لم اصرح بها انها فرض قطعا (قوله ثاني البصرة) وقيل لانه الاسراء (قوله مرة واحدة انصافا) ولخلافت في زمان افاذه في الوجوب (قوله فلو بلغ في الصلاة) لانه صلاتك تلتحق بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيسبغ عليه بقلعه والظاهر كما قال اهل العلم انه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى او في انشاء افعال الصلاة لم يصل في القعدة الاخرى بكون مؤديا للقرض وان اتم الصلاة في الارض المقصورة (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم لئلا) لانه غير ما ادعيت صلاها كما هو المتبادر فيمكن مراد بالذين امنوا قال في التبريه على ان يا ايها الذين آمنوا لا يتناولوا الرسول بجلال يا ايها الناس اعبادي كاعرف في الاصول اه والحكمة والله اعلم في عدم امر الله تعالى بااء الصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم لانه لا كفة فيها عليه لان كل شخص يجوب على الدعاء لنفسه وطلب انتزاعها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا في اية كفة ومشفقة على النفس ومغافرة لطبعه لتحقيق الابتلاء كما قرر في الاصول واما (قوله تعالى ادعوني استجب لكم) فليس ايجابا لما ورد من شغل ذكرى عن عثمان بن عيسى موق ما على السائلين حتى ملخصا (قوله والذكر) يظهر بزمه هنا انه المعنى وخص في روابر الوجوب بغير الذكر (قوله وما اختار عند الطحاوي) ظاهر الحسنه ان مختار اهل المذهب فساقى قولة بعد المذهب استحبابه قدفع اشرح التناهي بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اقتصد المجلس في الاصح) مقابل ما صححه صاحب الكافي من التداخل فتكفي من توحده والراى تندب ومعاوجيان معصيان على قول الطحاوي واثمنا لحكم السلام لانه مفسر بالانقياد لولا انكره افراده عنها في المشهور واما كذا في الاية بالصدر لتأكيد الصلاة باسنادها اليه تعالى والى التاكيد فتعاد لا يجبر لتأخيرها واما اسبغت اليه تعالى فدنه لما مر من انه يشعر بالانقياد هو لا يتأجب بجلال الحق تبارك وتعالى في مبسوط شيخ الاسلام عن ابن يوسف والطحاوي انه يستحب الانصات الى قولة صلا عليه وسلم اغضب ان يصلي وسلم فظاهر وجوب التسليم ايضا وقد علمت من هذا ان الكلام في اصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره لان الاحاديث اغلبا كرهت ما طلب الصلاة عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) اى الموجود في قولة عليه الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التكرار فرضا عند تكرر الذكر كما كان تكرر الصلاة فرضا عند تكرر الاوقات لان سببية الاوقات للصلاة تثبت بالقاطع وهو قولة تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

والتكليف بالحال مجتمع عقلا جاعا واعلم انه يلزم على قول المتصاوي ان تكون الصلاة في القم الصلاة الأخيرة واجبة
من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لا من حيث انها من واجبات الصلاة فانه الواجب ان عليه
ورسوله ونظيره ترتيب السور فانه واجب التلاوة لا الصلاة فاذ تارك الصلاة في الآخر قضاه بعد ولا يلزم
بصدقه سواه لئلا يفسد من واجبات الصلاة فنظر حلي وقديق ان الواجب في ذمته وهذه الصلاة للسنّة قوله
لخصه) اشتراب ابطال من قوله على السامع والمناصير وهو قول غريب مصادم لما في الخبر من ان الواجب في الذم
عما استدلل به بان المسكوت عنه ما لا يتطرق وهذا لا ينافي ان كان المقصود التعظيم لا يقتضي الحال بين الذكر
منه والذم عنه فيكون الاول ملحقا بالثاني في دلالة افعلى (قوله والدعاء يكون بين الطهر والخائفة) واختلف
في الذم هل يلزم به افضل او الاسر او اختار البعض انضائية الطهر ان سلم عن رياء واذن (قوله وسر رانما قد تدرى)
لانها عمل من جهة الاعمال وحقق بعضهم ان له اعتبارين تعلقا بالمصلى وهو حصول الثواب له وحكمها فيه
حكم سائر الاعمال وتعلقا بالمصلى عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا تدرى من هذا الوجه واعلم انه
على الله عليه ولم درجات ودرجاته على صلواته عليه والادب ان لا يفسد المصلى الاداء بعض ما وجب له صلى الله
الله عليه وسلم عليه من الحقوق واستدل قوله تعالى يا ايها الذين امنوا اطعوا الله واطعوا عليه وسلموا تسليما (قوله لكلمة التوحيد)
فانما تدرى وقد اورد في الحديث تنبيهها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من لم يخال لاله الا الله فليس له من الله
قلبه دخل الجنة (قوله وافضل) الظاهر ان الاخضلية والاعظمية متلازمان حلي (قوله لمحدث الاصحاب)
بالنفا والاباء مع دفع الميزة وكسرها وعله لقوله قد تدرى (قوله بحال الله عنه ذنوب ثمانين سنة) اي من الصائرين
اي ان عاشها مكافا والا يكفر عنه من الكبائر بقدرها والا يرفع بها درجات (قوله ودعا) استأنا ما اورد
ان الدعاء دبر الصلوات مستجاب والمراد بالدرج ما بعد السلام وقبل ما بعد التشهد بل السلام ولا مانع
من ان الاجابة فيها افادة في الجهر والخائفة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من افاد
باب الملك لا يله من الصيغة الخاصة من الصيغة العامة (قوله صلى الله عليه وسلم) على الدعاء لان من افاد
عليه وسلم مستجابة والدعاء بعد التسليم بربى اجابته لان الكريم بعد اجابته اول المشغول لا بدقيه اول السجود
عن التبريل (قوله وحرم بغيرها) لا تامة في ما ساقى التعظيم نهر عن التفريق وفي اي السجود بعد تفل كلام
الشرح وقبحه شيء لانه اذا جاز الشروع في الصلاة بغير العريّة وكذا اغترأة ولومع القدرة على العريّة فكيف
لا يجوز الدعاء بغير العريّة وفي قوله ولومع القدرة بالنسبة للقرآن فقل (قوله لنفسه) قد روى الامام المصطفى
(قوله واستاذن) اسم جنس يعم كل من له عليه فضل بالتعليم وبينت السنة ان لا يحض لمصلى نفسه بالدعاء
لقوله تعالى واستغفر لنفسك والمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات
فهو خذاج يجر (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للادب والاسناد (قوله ويحرم سؤال الصائفة)
اي من جميع الامراض كافي الشهر لان حكمه الله تعالى اقتضت حدوث الامراض في الشخص لمصلحة تعود
عليه فهو بدعا علم ايراد ان يبطل حكمه بآيته الذي يعلم ما يتقنه اه حلي وقوله من الدعا فاذ بان عليها
في بعض الزمان ما مانع منه وعليه يحصل حديث سئل الله العافية ويحوى (قوله او خيرا اريد ورفع شرها)
الان يقصده بخصوص اذ لا بد ان يذكره بعض الشر ولو تكررت الموت نهر والمراد بانظر والشر لا تمانت
لبين ومنافراته واماموا الى الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما عاينه الله تعالى فاجاز لان الخير كذا قد يكون
بمرض وفقر وقد ولد لما يترتب عليهما من الثواب والشر في ضد ما ومن ذلك اللهم اقمنا من الخير كله ما عاينت
منه وما لم اعلم واعوذ من الشر كله ما عاينت وما لم اعلم (قوله العافية) اي التي تمضي الباءة بانسانها وان
امكنت شرعا وعقلا وهل يدخل فيه محظوظ مال كثير لا يليق بالطلب الظاهر نعم (قوله كنزول المائدة) قال
في النهر الان يكون نيبا ادوليا وبسمت مائدة فقصرها (قوله قبل والشرعية) كطلب رقة الباري في الدنيا
والمنفعة للكل فخر الذي يظهر ان هذا اولى بالقرص من المستحيل المعادى فليست دليل المقابل (قوله والحق حرمه
الدعاء المنقورة للكل فخر) اي لا كفره كما قاله الفرقاء معلا بانه تكذيب تعالى في قوله تعالى ان الله لا يغير ان يشاء
يه (قوله لكل المؤمنين كل ذنوبهم يجر) وبوجه ما قاله زين العرب في شرح المصابيح من بحث الايمان ليس يجر

عظما على من وهو جمع حافظ سبوا ذلك ما حفظهم اعماله فهم الكرام الكاتبون اذ اذناه من الجن واسباب
 المصائب وينبغي ان يظهر اثر الخلاف في الصبي قبل الاول لاني في الحظفة وينبغي في الثاني نهر (قوله
 بلائيه عدد) وقيل بنى الملكين الكاتبين وقيل الحظفة الخمسة وفي الحديث ان مع كل مؤمن خمسة منهم واحد
 عن جبينه واحد من يساره يكتبان اعماله وواحدا ماله بقلته خيرات وواحدا راسه يدفع عنه المكار وواحدا
 على ناصيته يكتب صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ستين وقيل مائة وستين وفي الجملع الكبير
 قسبو على وكل بالمؤمن ستون وثلاثمائة مليون عنه ماله بقدر عله ويرى الشرح على ما نرى صاحب
 الهداية لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله كالايان
 بالانبياء) ورد في حديث انهم مائة الف واربعه وعشرون الفا لكنه غير آحاد يفيد الظن فلم يعارض قوله تعالى
 منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك بجر (قوله وقدم القوم الخ) هذا ما قاله غير الاسلام وقيل
 لم يقصد التقديم لان الواو لطلق الجمع من غير ترتيب ولان التية عمل القلب وهي تنتظم الكل بلا ترتيب واختاره
 الزهلي تعال في الدائع (قوله لان المختار) حاصلة انه قسم البشر الى قسمين خواص وعوام كالملائكة ويزام من
 التفضيل على هذا الوجه امر ان تفضيل جلة البشر على جلة الملائكة وتفضيل خواص الملائكة على عوام
 البشر وكل صحيح ومقابل المختار قول الصالحين ان عوام الملائكة افضل من اتي الشريك لم يبق المعاصي حلي
 (قوله افضل من عوام الملائكة) وهم مائة جبريل واسرافيل وميكائيل وعزرائيل ووجه العرش والعرش والعرش
 يفتح الراء وضوحا ورضوان ومات (قوله فقط) شمل على بالشريك فيم شقي المعاصي حلي وهو اولى بالحكم
 (قوله عن الروضة) هي للامام ابي الحسن النضاري ونصها ان الامنة اجتمعت على ان الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام افضل الخلقية ونسبنا عندهم صلى الله عليه وسلم افضلهم وانفقوا على ان افضل الخلائق بعد نبي جبريل
 واسرافيل وميكائيل وعزرائيل ووجه العرش ومات ورضوان واجمعوا على ان الهابة والتابعين والشهداء
 والصالحين افضل من سائر الملائكة واشتغلوا ان سائر الناس بعدهم ولا افضل ام سائر الملائكة فقال ابو جعفر
 سائر الناس من السبلين افضل وقال سائر الملائكة افضل وذكر الدليل لكل اه وفي ذكر الاجماع في بعض
 المسائل نظر (قوله خواص البشر واولسوله الخ) الحاصل انه قسم الملائكة والبشر الى ثلاثة اقسام على
 وهم المتفواص واولاد في الخواص من البشر افضل من الملائكة مطلقا وخواص الملائكة افضل من
 اوساط البشر والاولاد افضل من الاوساط وترك الاذي من كل منهما لما فيه من الخلاف بين الامام وصاحبه
 والجميع قوله واولاد الملائكة افضل من اذي البشر واذي البشر افضل من اذي الملائكة وهذه العبارة لا تافي
 ما تقدم الا في الاوساط فان عبارة الروضة المتقولة قريبا تفيد ان عوام البشر افضل من اوساط الملائكة
 حلي (قوله قولان) الاول تغيرا لثان بالليل واثان بالتهاد كاشي عليه غير واحد من المفسرين كلقفه ابي
 الليث والشعلي ونقله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد حديث العيصين نعماتون فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالتهاد ويحتمون في صلواتهم وصلواتهم فيخرج الذين باؤافكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون اتناهم وهم يصلون وتركاهم وهم يصلون فقد نزل القاضى وغيره عن الجمهور وانهم
 الحظفة لكن قال القرطبي شارح مسلم الاظهر عندي انهم غيرهم انتهى وهو كالم لا مسند كرم قريبان
 شاء الله تعالى الثاني لا يتغيران عليه مادام حيا لحديث انس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله
 تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان له فاذا مات قال ربنا قد مات فلان فتأذن لتأصعد
 الى السماء فيقول الله عز وجل دعاني فلانة من ملائكتي يسبحون فيقولان فيقولان فيقول ارضي
 عبادي من خلق يسبحون فيقولان فاين تكون فيقول الله تعالى فيقولان فيقولان فيقولان فيقول ارضي
 واكتبا ذلك لعبدى اليوم القيامه كذا في ابن امير حاج ومراد القاضى في بعض ما حفظه الكرام الكاتبون
 كما صرح به في النهر ومراد ابن امير حاج بقوله لا مسند كرم حديث انس رضي الله تعالى عنه حلي (قوله وبفارقته
 كتاب البينات عند جباع وخلص) تبص في هذه العبارة والذي في ابن امير حاج حكاه به قبل وجعل
 المقابلة غير خاصة بكتاب البينات وعن صرح بان المقارن في هذه الحاله الملك معا لثاني في شرحه
 الكبير على الجوهرة وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامه يجعله الله تعالى لهما ولكن ربيته الى

بلائيه عدد
 المختار ان خواص
 من كل الملائكة
 افضل من عوام
 اتي الشريك
 راقب الملائكة
 خواص البشر
 اللات واولسوله
 الحظفة قولان
 عند جباع وخلص

دليل على ارجاع ما دلائل المعارضة ومن اين اخذ الجرح تخصيصها بكتاب السينات حلي ملخصا (قوله وسلا) لانه
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التعديل نظر لانه قد يقع من المصنف ما يكون شيعته على انه يلزم ان يشارفه في نحو ثلاثة
 الاقران لهذه الجهة وان يشارفه الملاك عند الترمذ وهو بعيد حلي ملخصا (قوله والختار الخ) مقابل ما يأتي
 وما ذكر في التبرهان لسان القل والريق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب عطف على كيفية (قوله نعم) استدرأ
 على قوله مما استأثر الله تعالى به ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في فرق) لا صرف كسبوها في العقل
 يؤيد مما كانه الغزالي ان المكتوب في القل المحفوظ ليس صرفا وانما هو نبوت المعلومات فيه كسبوها في العقل
 ورد بان صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى حصارق والمشارفون آيات الكتاب العزيز واحاديث الرسول
 صلى الله عليه وسلم ان المراد من الكتابة المعنى المعهود لا دخلا له لكن كيفية ذلك وصورة وبنسبة مما لا يعلم
 الا الله تعالى ومن اطعمه الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمته من الله تعالى واظهارها لمن
 غيبه عن رياء من ملائكته وما رخلقه والا فهو غيبي عن الكتب والاستدراك حلي عن ابن امر الحاح ملخصا
 (قوله وهو واحد ما قيل الخ) راجع الى قوله تكتب في فرق فقط (قوله وكاتب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل قوله
 في فرق (قوله انهما يكتبان كل شيء) كالنفس الضرورية وحركة النفس والزر والعرش واختلاجات الاعضاء
 حلي (قوله حتى انبه) هو الصوت الصادر عن طبيعة النفس في حال المرض لضجعه او تاسقه على ما فرط
 في جنب الله تعالى (قوله قلت) وفي تفسيره ما يطالب المقصود منه تعيين الكتاب للمسلم فلا يتكرر مع ما قبله
 (قوله يكتب المباح) هو ما لم يكن فيه اجرولا وزر فينبغي الضروريات كالاشياء المذكورة (قوله ويحيى يوم
 القيامة) هو المختار وقيل ان التبرهان وقيل يوم الخميس حلي عن ابن اميراج (قوله وفي تفسيره الكازروفي)
 هو يحيى اليساوي والذي في نسخ انهم العصاة الحازوي وهو بالهاء المعجمة والزاى المعجمة مقسوم من التبر
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاصح ان الكافر تكتب اعماله اى الميتة شاء على انه مكلف ما رجع اداه
 واعتقادا فيصائب عليها وهو المعتقد من مذهبه لقوله تعالى لنك من المسلمين الخ وقوله تعالى الذين
 لا يؤمنون ان كان هو مذهب اهل العراق فمن اتهمنا وقال يضارون مكلف بالاعتقاد فيصائب عليه بالادالة
 فلا يصائب عليه وقال اهل مصر قد ليس مكلفا بواجب شيئا قال الشافعي وما اعمله التي يظن انها حسنة
 فلا تكتب له حال كونه لانها ليست عبادا شرط العباد وانما تكتب معرفة المتقرب اليه والكافر ليس كذلك
 نعم ان اسم يكتبه لو لم ياعه في الكفر من الحسنات حلي (قوله الا ان كاتب الجين ليس ككاتبه على كاتب
 اليسار فاذا عمل ميتة قال صاحب الجين لسكان السينات دعه سبع ساعات له يسم او يستغفر اه
 والمراد الساعة الفلكية لان الزمانية لا تضبط شاهين ورد انه يظن نصف يوم فيكون ست ساعات (قوله
 وفي البرهان ان ملائكة الليل الخ) الحديث يتعاقبون ذكرا ملائكة الليل وملائكة بالتهار والمراد بهم
 الحفظة لا المكتبة حلي (قوله وان ليس مع ابن آدم بالتهار) نافية ان تكلم شخص قري من الشياطين
 وهو من ولاد الملائكة يقال المراد بالقرين (قوله وله بالليل) مفرد ضاف في اولاده امامن انشاء ابن
 وعلى نفسه لان في احدي غفذه ذكر اوفى الاخرى فرجا وبيض احوال (قوله قرنه من الجن) ويده على الشر
 عكس القرن للملك (قوله يفتح الميم) فاحقر منه على الله عليه وسلم وكذا قرن نوح عليه السلام وقيل قرناه
 الانبياء جميعا كذلك ولدت الاحاديث على ان الفتح الرواية (قوله وشيئا) اى بصيغة المضارع بقصد الاحتراز
 التجدد (قوله التسليجة الاولى) هي التي في جهة اليمن والى الشمال فانه اذا بدأ باليمين عن يمينه ثم لا يبعد حلي
 (قوله والا في الثانية) صادق بالهاذاة وليست مرادة لذكره بعد حلي (قوله ونواه فيها ما عجاذا) لانه ذو سلطان
 الجالسين (قوله والتفرد بنوى الحفظة) اذ ليس معه غيره يجر (قوله لا اذ كسبه) بين ان المراد بالحفظة حفظة
 ذاته من الاسماء لا حفظة الاعمال وهذا قولنا وقد مر في الثاني ان الصبي تكتب حسنتا مختصا فان معه
 كتاب الحسنات والصبي ان ثواب حسنة له ولوالديه ثواب التعليم (قوله ولعمري) العمر الحية (قوله وفيه
 نظر) المراد ان وقوع ذلك منهم محتمل لا متيقن (قوله لا يقدرون ان السلام الخ) اشياء الى حديث مسلم
 "تتردى عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقعد الا بعد السلام
 ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البخال

قولنا والختار ان سبغة الكتاب والكتبة
 فيه ما استأثر الله به نعم في حاشية الاشياء
 تكتب في قولنا لا يفرق كسبوها في العقل وهو
 احد ما قيل في قوله تعالى والعرش وكاتب
 مسطور في فرق من غير وجه في التفسير
 في تفسيره انهما يكتبان كل شيء في كتاب
 في تفسيره انهما يكتبان كل شيء في كتاب
 قلت وفي تفسيره انهما يكتبان كل شيء في كتاب
 السينات والعرش والعرش والعرش
 الكافر ليس يكتب اعماله في البرهان ان
 الكافر ليس يكتب اعماله في البرهان ان
 كاشاهد في كتاب السينات انما ليس مع
 كاشاهد في كتاب السينات انما ليس مع
 ملائكة الليل غير ملائكة الليل في حاشية
 ابن آدم بالادالة وله بالليل في حاشية
 من الاسماء من الاسماء في حاشية
 ما تسم من الاسماء في حاشية
 الحن وقوله من الاسماء في حاشية
 الله ال والى ولكن الله اعلم
 روى يفتح الميم وفيه الميم في حاشية
 على امام في حاشية
 (في الاول في حاشية)
 المتن الحفظة فقط
 الا كسبه ولعمري الله اعلم
 المنسوخة لا يكتب نوى احديتها
 وفيه نظر ويكر تأخير السنة الا بعد السلام
 انت السلام

فتمكون الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه ان القيام الى السنة متصلا بسنن وهو مردود
بالحديث المذكور وقال الحلواني لا بأس بالقتل بالارادة قال السكندر هذا القول لا بأس به ولا يضر القولين قبله لان
المشهور في لا بأس كونه خلاف الاولى قالوا في ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا يقطع السنة به
اذما بعد الارادة تقع سنة على وجهه لا سنة فتشوا به اقل لانهم قالوا لو نكح بعد الفرض لا يقطع السنة كما
يتضمن الثواب ففي الفصل بالارادة الى (قوله واختاره السكندر) قد علم ان مختاره هو قول السكندر (قوله قال
الحلي الخ) هو عين ما قاله السكندر في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله ان اريد بالكرهية التنزيهية) اي
في قول من قال بركه الفصل بالارادة (قوله ارفع الخلاف) غير صحيح الى كلام السكندر ان الزيادة على قدر الملم
انت السلام تكراه تنزيها (قوله على التنزيل) اي على الارادة القليلة وكانه يريد بهذا الكلام ان جنى قوله بركه على
معناه وهو الكراهة التعريضية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو ان يجعل كراهة الزيادة على الملم انت السلام على
الزيادة الأكثرين جدا ويحمل كراهة الزيادة التنزيهية المقهومة من قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة
الى الملم انت السلام القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا (حلي) (قوله ان يستغفر ثلاثا) بخلاف ما فرط في صلاته
ولا يبلغ احد مقدار عبادته تعالى وصيغة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفر الله العظيم الذي لا اله الا هو
الحق القيوم واوجب اليه (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا وتلاوا ثلاثين)
يرجع الى الجلي الثلاث (قوله ويحلى تمام المائة) فهي عقب الصلوات بجماعة والحسنة بعشر امثالها فذكر
من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان ولا يتكفر من الكثير بقدر تلك الصغائر ان كان ولا يزيده في درجاته
(قوله ويؤدو) لان الدعاء بدار الصلوات مستحب (قوله بركه للامام التنقل الخ) اي تنزيها بل يقدم او يتأخر
او يضرع بينا او نهالا او يذهب الى منه فيقطع غنة وهو افضل حلي من المنية (قوله للامام) اي لا بركه
تنزيها للمؤمن التنقل في مكانه بل هو واتحاله في حدسوة لا لعدم الاشتباه على الداخل عند معاناة فراغ
مكان الامام منه وهو قول بعض المشايخ حلي نعم ابن اميراج (قوله وقيل يستحب كسر الصوف)
لنزول الاشتداء من الله اخل الصغار للكل في الصلاة بعد من الامام وذكره البداية والنهاية انه روى عن
محمد ومثنى عليه رضي الله عنهما في الحديث في الخطب فاصح ان الزيادة في سنة ان لم يحفظ ما فيها
كذلك ابن اميراج لكنه يجعل الكلام لسلامة المفرد ايضا تابا للمنية والشرح اخبره (قوله وفي الثانية
يستحب الخ) اقتصر على هذا مع جواز الاربعة دليل على انه افضل من غيره (قوله وشعره في المنية) هذا
للامام بعد فراغه من صلاة بعد هاتين (قوله زدها بركته) اي فيطوع غنة ولا يطرع في مكانه فانه مكروه
(قوله واستأتمه الناس بوجهه) هذا للامام في صلاة ليس بعد هاتين فموجع ان شاء المحرف عن عينه
وان شاء المحرف عن بشاره وان شاء ذهب الى حواشيهم وان شاء استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن يحذر
مصل سواه كان المصلي في الصف الاول او في الصف الاخير فان استقبال المصلي مكروه (قوله ولوردون عشرة)
صادق بالواحد لان حرمة المسلم الواحد ارجح من حرمة القليلة ويرد في امداد الفتح واختار انه لا يجوز وجوه
الى الجماعة الا اذا كانوا عشرة وتقول في شرح القدوري وجميع الروايات انه مروي عن ابي حنيفة وانه ورد
في ذلك خبره (حلي) (قوله ولو بعدا) ولوحات بينهما الصوف كما في ابن اميراج (حلي)

(فصل)

(قوله بوجه الامام ويحوي) للمواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم بوجهه بالقرآن
في الصلاة كما يشهد له الشرح وكان المشركون يؤذونه ويسبون من انزله من انزل عليه فانزل الله
تعالى ولا يتحجر وصلاته ولا يتخافت بها الى اتيه ربه كما لا يتخافت بها كلوا تبغ بين ذلك سيلان فيحجر
بصلاة الليل وتخافت بصلاته التماس فكان يتخافت بعد ذلك في صلاة الظهر والعصر لا استعدادهم للزيادة
في هذين الوقتين ويحجر بالمغرب لا يحجر كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والتخير كونهم رقدوا في الجماعة
والعبدان لانه اقامهم بالمدنية وما كان لكثرة قوتهم (قوله بحسب الجماعة) راجع الى المبرم فقط لا قوله
وجوبا فانه مستحب (قوله فان زاد عليه اسماء) هذا احد اقوال الثاني ما حكاه الزاهد عن ابي جعفر انه يريد
الرفع عن قدر الحاجة وفي الله سبحانه انزل الا اذا اجهد نفسه او أدى غيره وتيسر بوجهه بقدر ما يستج

وقال الحلواني لا بأس بالتصل
السكندر قال الحلواني لا بأس بالكرهية
ارفع الخلاف قلت في حفتي حلي
ويستحب ان يستغفر ثلاثا ويؤدو
والمعوذات ويستحب ويحذر ويذكر ثلاثا
ويحلى تمام المائة ويؤدو ويحلى
والجوهرة بركه للامام التنقل
للامام وقيل يستحب كسر
وفي الثانية يستحب الامام
يقرب يسار حلي التنقل او يرد
بين يديه بمواظبة الامام
لديه واستقباله الناس بوجهه
حلي بركته (قوله بوجهه)
وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه

ليس له اصل يقد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية اما الاول فخلط الخاطم الصغير وعليه المحذور
 واما الثاني فلان المسافر اذا كان على امن وقرار صار كالقائم فكان ينبغي ان يراى السنة والتقدير بقدر روزه
 البروج والاشتقاق في التغيير والظهور لا بد من دليل ولم يتقلوه وكونه عليه الصلاة والسلام قرأ في السفر شياً
 لا يدل على منيته الا اذا اطلب عليه ولم يتقل فظاهر الاطلاق اه (قوله ورد في التهر) بان مراد صاحب
 اليد ايه بكز البروج والاشتقاق ان يكون التردد من طول الفصل واما كونها بقدر ما مضى آخر ذلك لان
 التردد من الفصل سنة والمقدار الخاص منه سنة اخرى وقد امكن من اعادة الاول فاي مانع من الانبان به
 قان دفع قول صاحب الصران الشديد بسورة البروج لا دليل عليه ودعواه ان السنة لا ثبت الا بالاطالة مسلم
 في المودة والكلام في المسحقة وذلك يثبتها (قوله الفاتحة) اي سورة الفاتحة قاله وروى العلم ويجوز
 مسيوه ان يكون المضاف اليه علمه مستقاف (قوله وجوباً) زاد ما اشار الى ان السنة مصيبة اياه وادى وشاه
 وفيه ان قرأه اي سورة واجبة لاسنة اللهم الا ان يقال المسنون هو المجموع مع التغيير في السورة في السفر
 وان كان كل واحد من افراد واجبة قد اشتملت الفاتحة والسورة على فرض القرأة وتوابعها واستمر (قوله)
 في الضرورة بقدر الحال كحديث وقت وقد ورد ان ايا وسقام الامام في صلاة الصبح وكان الوقت شتافاً راية
 في الفاتحة في كل ركعة فلما تمت الصلاة قال الامام صار بعد وقتها وكفى على ما اياه وانفسه حلى من
 الهندية (قوله وروى في الحضر الخ) هذه الاصنام تقال قبل الاضلاع اذا انظر الى ما قل قطع القرأة وتولى
 التردد ان فرضاً (قوله طوال) بالكسر والضمة وعين ابر ما بالكسر جمع طيل وفي الضم الجمل الطويل والفتح
 المرأة الطويلة (قوله الفصل) هو السبع الاخير من القرأة حتى يكتم الفصل على سورة الحمد ثم يستأنف
 او قصر الا ان فيه اوله في التمسوخ فيه حلى من التهر (قوله من الجهرات) هو ما بين الاكسار (قوله اي آخر
 البروج) ذكر الاخر هنا وفي الاوساط مستدول على الكافي في القاتين فيما جاء جرحان فالبروج من الاوساط
 ولم يكن من القصار واما الغاية الاخرة فما اخبره كالغائات الاول (قوله قصاره) بكسر الصاد ككراهي (قوله)
 عدم التردد (ير) لكن يستحب كون القرأة من الاصنام الثلاثة كافي الجهر (قوله الوقت) ضيقاً وانما ما اقيم
 رفة وملا والامام ثانياً وعظمى في القرأة (قوله بين) اي قرأة متوسطة (قوله لا) لادوجه للتعبية فلان
 يسرع فيه بعد ان يقرأ مدحاً به انقر أموا لاسم لتد التبريل المأمورة شرعاً (قوله ويجوز بالروايات السبع)
 لادوجه للتعبية بالسبع يجوز ان يقرأ العشر كائن عليه اهل الاصول (قوله صانعة فيهم) لان بعض السنفاء
 ربما يقع في الاثم فلا يقرأ او عند العوام لا يقرأ بقرأة ابي جعفر وابن عامر وحزرة ذلك في صيانة فيهم فرجا
 يستقون او يصفون وان كانت كلها مخصصة فصحة وسماختنا اختاروا قرأة في حرم ومفسر عن
 ابن عامر والي السعد عن شريح المنية (قوله وتطال اولى التغيير) لاما بد من قدرتهم ولولصدا: والنااس اذا كان
 بطو بلا لا يتقل على التقوم كذا في المحيط مزم الى التناوي (قوله بقدر الثالث) اي ثلث المجموع بان يكون
 الثلثان في الاولى والثالث في الثانية كذا في الجهر (قوله وقيل الاصف) يرسم في ما قبله لان المانصف المقروء
 في الاولى وهو ثلث المجموع خلاصه لعمده فاعاد ان قوله غشش اي الطول في الاولى بازيد ما ذكره لاسم به
 فهو خلافه في الاولى وقد ورد الاثره تعليل الجواز (قوله حتى التراجع) اخذ من قول التهر لا فرق في ذلك بين
 الجمعة والعيدين وغيره او ما استدلل به في الجهر يدل على تعيين ذلك في الترض على انه نقل بعد ان اخلاف
 في غير الجمعة والعيدين اما في غيرهما فيسوي انما ما عرفت انما نظم الزندقي (قوله وعليه الفتوى) قال ابن امير حاج
 بعد ان حقق الدليل من الطرفين فيظهر على هذا ان قوله السب لا لقوله والا ذلك كون الفتوى في قولهم
 لا قوله (قوله ان تفاوتت) اي الايات حلى (قوله ولا اعتبار بالحروف والكلمات) اي ان كانت ساعدت ككلامها
 وهي آتى فان آيات الثانية اطول وذو كالحروف ليس معتبراً بل لان الكلمات تركب منها فان كانت الكلمات
 في الثانية تبلغ أربعة عما في الاولى ثلاث آيات بكرة فماذا ظهر في اعتبار الحلى غشش الطول نقل ذلك من الفتنة
 ولم يمتد بهو (اي قوله ما وردت في السنة) وهو قرأة سبع والاشافية في الجمعة والعيدين (قوله عدم الكراهة)
 اي عدم كراهة طائفة الاولى على الثانية والا في اذ بكزها في شرح قوله وتطال اولى التغيير لما شبهه واستند
 في التهر التسوية في ركعتي النفل ونقل الجزم بكراهة الاطالة عن الحلي وغيره ولا خفاء ان التسوية اولى حلي

ورده في التهر ومردان في البداية هو الصبر
 (الفتنة) او جواز (اي سورة شام) وفي الضرورة
 بقدر الحال (د) بين (في الجهر) الامام
 بقدر ذلك ما حلى في الجهرات الى آخر البروج
 وينفرد الفصل ان الجهرات الى آخر البروج
 (طول الفصل) منها الى آخر لم يصر
 (في التغيير والظهور) في التغيير والظهور
 (اوساطه) في التغيير والظهور
 (في الوقت) اي في كل ركعة سورة عند ركوعه
 (الجلي) ويستند في الجهرات الى آخر البروج
 مختلف الوقت والتقدم والاطراف في الجهرات
 في التردد في الجهرات الى آخر البروج
 في النفل في الجهرات الى آخر البروج
 ويجوز بالروايات السبع كراهة في الجهرات
 بالترتيب عند العوام صانعة فيهم
 اولى التغيير على قاتية (قوله حتى التراجع) وقال
 لا حد في الجهر حتى التراجع حتى الاولى يكون
 بعد اولى السكت حتى الثانية على التناوي
 انتهى (والفظة الثانية آيات) ان تفاوتت
 تنجس (اجماعاً) ان تفاوتت الحروف والكلمات
 طوله او الاعتناء بالحروف والاعاد الايات
 واستند في الجهر ما وردت في السنة واستند
 في النفل عدم الكراهة مطلقاً (ان يقرأ لا)

وقوله مطلقا لوجه له اللهم الا ان يصلح على القولين السابقين على ما فيه (قوله لانه عليه الصلاة والسلام صلى
المالودتين) والثابتة اماول من الاولى بانه لا يفتقر الى هذا التفات من حيا هو موقوف شرعا فيعمل
زيادة مادون الثلاث اياه كالمقدم فلا يكون صلى على ابن اسحاق (قوله ويكره التعيين) لما فيه من هجر الباقي
وايام الفضل والسكل من حيث انه كلام الله واحد والظاهر ان الكراهة تقتضي لا طلاقها ومجمله اذا كان
حافظا غير ما بعينه اما اذا كان لا يحفظ الامام من كون اسهل عليه من غيره اقره التبرك بقراءته عليه الصلاة
والسلام فلا كراهة (قوله كالصلاة وهل افي) وكذا قال السور الثالث في الوتر والمكافرون والاخلاص في سنة
التبرك فينبغي التبرك احيا واكرهه التعيين للامام والمفرد في القرض وغيره كافي البصر (قوله بل يندب قراءة جميعا
احدا) ولا يندب للمداومة على التبرك كما يفعله حنفية العصر اخذوا في الفتح (قوله والمؤثر لا يقرأ) ودعوى ان
الاحتياط في القراءات خلفه عن دعوى بل الاحتياط تركها لان العمل باقوى الدليلين وقد روي عن عدة من
العبادة فساد الصلاة بالقراءة خلفه فاقولهما المنع بغير (قوله ولا الفاضلة في السرية) تفسير للاطلاق وروي
عن محمد اختصاصها في السرية وهو ضعيف كاقادده الشرح بقوله وما نسب اليه قالوا ان قول محمد كقولنا
كافي الفتح (قوله كراهة غيرا) انما يطلق واسم الحرمه عليها ما عرف من انهم انهم لا يلقون الا اذا كان
الدليل قطعي (قوله وتصرف في الاصم) وروي عن عدمن العبادة فسادها كافي الزهري والتدبرية وعن ابن
مسعود انه علاقه ثرابا رعن الشهي ادركت سمع من يدبرها كلهم قالوا لا يقرأ خلف الامام كافي الكرماني (قوله
وفي درر البحار) مقابل الاصم (قوله ويكون سابقا) الظاهر ان ذلك عندنا لا لصغره ولا بسبق جوده (قوله
وهو اى الفساد المأخوذ من نفس (قوله ويثبت اذ السري) تبع في هذا صاحب التبرك وفي الأثر الانصاف لا يخص
الجهرية في ظاهرها ثم السرية والجهرية (قوله قتل وذاقوا) انه اذا كان الآية زلت في الصلاة وهو قول اهل
التفسير ومنهم من قال زلت في الخطبة ولا تفي بها لانهم انما امروا بها فيها لما فيه من قراءة القرآن كافي
والعبارة تقوم للفظ لا لخصوص السبب فلا يجب الاستماع لقراءة خارج الصلاة ايضا (فروع) وجعل يكتب
الفتحة ويحبسه وجعل يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القراءه فالأثر على القاري ولو قرأ على السطح في الليل جهرا
والناس نيام يا الله صلى الله عليه وآله كان يقرأ القرآن واهله يستقلون بالاحمال ولا يستمعون ان كانوا شرعا في العمل
قبل قرأته لا يؤمنون بالانواع البصر ولو كان القاري في المكتب واحدا يبعي المارين الاستماع وان كانوا اكثر
ومنع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكرهوا لقوم ان يقرأوا القرآن جهرا تنصتوا له الاستماع والانصات وقيل
لا بأس به كذا في الفتية ومما لا ينظر اليه اذا لم يكن هناك مستمع غيرهم هناك لا يكره لما قالوا ان الاستماع فرض
كفاية لانه لا إقامة حق من الانتفاع بالله وعدم اضعافه وذلك يحصل بانصات البعض كافي رد السلام حيث
كان رعاية حق المسلم فيه البعض من السكل ويجب على القاري احترامه بان لا يقرأ في الاسواق ووضع
الاشغال فان قرأ فيها كان الموضع حرمة فيكون الاثم عليه دون اهل الاشغال دفعه المخرج في الزامهم
تركه الاشغال المحتاج اليها كذا في القراءات من يستعمل بالتدريس او يكرهوا الفتحة لانه اذا ابيع تركه الاستماع
لغيره والمعاش الذي لا يباح لغيره ولا الامر الذي اولى فيكون الاثم على القاري هذا اذا سبق الدرس
على القراءه اما اذا كان ابتداء القراءه قبل الدرس فالأثر على المتأخر والقريين هذا بين مواضع الاشتغال
حيث يكون الاثم على القاري وان ابتداء قبل اخذهم في اعمالهم بان تلك المواضع معدة لهم بغير علمهم
الاشتغال عنها بخلاف الدرس انه شرح المنية (قوله آية ترغيب) هي ما كان فيها ذكر الجنة والارادة واية
الترغيب هي ما كان فيها ذكر النار والترغيب الخوف في عبارة رواية الادب حيث كافي يستمع ويستم وبما
يقول لا يسأل الخطبة ولا يعزوز من التارخ (قوله وكذا الامام) اما المفرد في القرض كذلك وفي النقل يسأل
الجنة ويعزوز من التارخ عند ركهات (قوله وما روي) من انه عليه الصلاة والسلام صلى ومعه حفيدة فامر
بآية فيها ذكر الجنة الاسأل فيها ما روى في ذكر النار الا تؤذ (قوله كذا الخطبة) ولو خطبة تنكاح وموسم
وغيرها والخطبة ذكر الله ورسوله والخلفاء والاقتداء والمواظع وما عداه من ذكر الخلة خارج عن الخطبة اليه
اشير في الكشاف والدون من الخطبة افضل على المفرد وقيل ان التبايع افضل كيا لا يسع مدح الخلة فبها تاتي
(قوله ولو كذا) رد ما روي عن ابن يوسف انه كان يكتب وقت الخطبة وقوله ورد سلام، ثم نشيت العلم

لانه عليه الصلاة والسلام صلى على يده
(ولا يندب من القرآن لصلاة على طريقه)
(الترغيب) بل تعين الفاضلة على وجه التبرك
(ويكره التعيين) ولا تسجد على وجه التبرك
جعل في تدبير قراءتها احيا (والترغيب لا يقرأ
مطلقا) ولا الفاضلة في السرية ايضا
وما سجد يضيف كايضا السكال زمان
فكر غيرا (ويصح في الاصم) وقصد قائم
من يمسوا من عدمن العبادة (ويصح)
فاذا روي عن ابن جهم (ويصح) انما خلف
اسموا (بل) يصح ان جهم (ويصح) انما خلف
القول الى هذه وهي ان الله عز وجل
الامام يندب (ولا يقرأ القرآن فاستمعوا له
والاستمعوا له) والامام لا يستعمل في التبرك
انما يندب على النقل فاستمعوا له
وما ورد على النقل فاستمعوا له
الخطبة) ولا يقرأ في التبرك

أي وحى أنصاف المخالم من الظالم وسد الثغور وحماية البضة وحفظ حدود الاسلام وبر السكروا ما اشترط
 كونه قريبا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تمتد من قرينش وقد حلت الاضمار للخلافة فقرينش بهذا الحديث وقوله
 لا امتداجا لا يشترط كونه من اولاد هاشم كآل البيت وسد الاصل امامة ابي بكر وعمر وعثمان ولا شيعة
 لهم فضلا عن الحق وقوله علوا اي لا يشترط كونه من اولاد علي بن ابي طالب كآل البيت شيعة فضائله
 من النصاب وقوله معصوما اي لا يشترط ان يكون معصوما كآل البيت الامامية والامامية وكان الاولى
 ان يقول لا هاشميا ولا علويا ولا معصوما ليلتصم ان مقابل كل واحد قول على حدة اه حلي (قوله ويمزله)
 عنونه به اشارة الى انه لا ينزل وهو المختار وقول الاكثر منزل بطريان ما يفوت المقصود من الردة والجنون
 الطبق ومعهروا اسيرا ليرجى خلاصه والدمى والخرس والعلم والمرضى الذي نسي المعلوم وخلعه نفسه عن
 الامامة لعجزه وامامه بلا حبيب فضيه خلاف اه ابو السعود (قوله الا لقتنه) لان صررها فوق ضرر خلعها
 فيتركب اخف الضررين (قوله ويجب ان يدعى به بالصلاح) لان في اصلاحه اصلاح الرعية وظاهره ولو متغلبا
 (قوله ويصعب سلطنة متغلب) فيترتب على الصحة صفة ما يصدر عنه من الاحكام وهي بعين متغلبا بقضاء
 الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا اطيعوا لو امر عليكم بحدسني
 اجمع اه حلي (قوله وينبغي) الظاهر منه الوجوب (قوله ان قورش) يفتح ا او ز فاعل التوقيض اهل المل
 والمقد لا الصبي لما يأتي من عدم صحة لذه قضاء جمعة اه حلي (قوله امور التقليل) اي تقليد القضاء
 والامارة والعلم والسماهي وغير ذلك (قوله في الرسم) مراده الصورة الظاهر (قوله لعدم صحة اذله الخ) علة
 لقوله وفي الحقيقة هو الولي اي الصبي (قوله ونها) اي العازمة (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب التبر عن
 اخيه ولا يظهر الا بعد هذا الاقتداء وذلك لان الامامة مصدر للمبني لا مجهول لان الامام هو المسمى ويدل على
 ذلك خبره من معرفة له بابها اتباع الامام في زمن صلاته اي ان تبع واما الخبر المذكور ان كان مصدريه
 المبني المعلوم فهو ضرورة الموت فيكون معنى الاقتداء ان كان مصدرا للمبني لا مجهول وهو صفة لطلب
 الموت لانها هي المرطوة وعلى كل حال لا يصلح نفي بها الامامة بل لاقتداء اه حلي (قوله بشرط معترة)
 اعلم ان هذه الشروط لاقتداء الذي ذكرتم فيه وجهه لقيامه وقد عرفت في توضيح شروط الامامة على
 حدة فقال شروط الامامة للرجال الاصلها ستة اشياء الاسلام والبلغ والعقل والذكورة والقرابة والسلامة
 من الاعتذار كالعاف والغناء والتمتعة والنفق وقد شرط كلها مرة وتكررة اه احتراز بالرجال الاصحاء عن
 النساء الاصحاء فلا يشترط في اماء من الذكور مرة ولا يشترط في اماء من البلوغ ون غير الاصحاء
 فلا يشترط في اماءهم الصحة لكن يشترط ان يكون حال الامام اخفى من حال الموت اوساوان التي حلي
 (قوله نية الموت لاقتداء) بالامام بالشرع في صلاته او الدخول فيها بخلاف نيته لتمامه ان انتقل
 كغيره من غيرة اقتداء وشروط نية الاقتداء ان تكون مقارنة للضرورة او متقدمة عليها سلطان لا يفسد
 فيها وبين الضرورة فاصل اجنبى كما تقدم حلي وقد مر ما نقلناه عن القسطنطين فراجع ان شئت (قوله
 واتحاد مكانهما) سياتي ان الاتحاد اعتبار الانشاء لا اتحاد المكان (قوله وصلاتهما) عطف على مكانهما
 وفيه انه يصح اقتداء المتفعل بالمتعرض والحواب عبارة نور الايضاح وان لا يكون مصليا فاعترضه اه
 حلي (قوله وصحة صلاته امامه) اي في رأى الموت اما انما لم يفسد في رايه كمن روج دم فلا يصح الاقتداء وان كان
 غير مفسد في اقاد الامام واما اذا علم من الامام ما يقصد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدري
 ذلك فانه يجوز اقتداءه على قول الاكثر قال طائفة منهم الهندواني لا يجوز لان الامام يرى بطلان هذه
 الصلاة فيستطيل صلاة القندي سجدة وبه الاول وهو الاصح ان القندي يرى جواز صلاته امامه والعنبري في حق
 رأى نفسه قريب القول بجوازها كافي للتبين والفتح وانما قد رقبته والامام لا يدري ذلك ليكون باطلا
 بالنسبة لانه ان علم به وهو على اعتقاد مذهبه صار كالمتلاعب ولا يثبت كذا في امداد الفتاح واعلم ان بعضهم
 فهم من عبارة الهندواني ان مذهبه اعتبار راي الامام قطب والجميع ان مذهبه اعتبار راي جماعها كالحرج به
 السعدي في رسالته المجانية بالتحقيق حلي (قوله وعدم محاذ امراءه) فان المحاذاء بشرطها مفسدة
 (قوله وعدم تقدمه عليه بعقبه) فلا ينشر تقدم اصابع القام وموضع السجود كافي في نور الابصار كذا في الصر

ويكون مقتضى التماسه ويدل به الاقتداء به
 ويكره مقتضى التماسه ويدل به الاقتداء به
 ان يدعى به بالصلاح وتصح سلطنة متغلب
 للضرورة كذا في وشيخ ان قورش اسود
 التقليل وال تابع له وال سلطان والرسم هو
 الورد وفي الحقيقة هو الولي لعدم صحة اذله
 نقض وجوبه كافي الاشياء من بالضرورة وفيما
 لو لم يفسد في اقاد الامام لا يدري
 والصبر في الموت لاقتداء امامه وعدم محاذاه
 محاذاه وجوه ملائمة
 اشارة وعدم تقدمه عليه بعقبه

اعتباراً كثرهم) لا ينظم هذا الا في التصلب والامكـل بمـلى خلق من يختاره (قوله طلقاً) اي وان التصلب فيه بالصفات السابقة وهل الاولوية تنال بسبل الوجوب (قوله الا ان يكون معه) اي مع من ذكر من صاحب البيت والراتب (قوله لعدم ولا يتهم) حق على الرب والالتزام (قوله والمستعير والمستأجر حق) في تقديم المستعير نظراً الى الميعاد يربح اي وقتش باحتلاف المجرى بجر واجيب بانه لما لم يرجع الى العارية وقت راحة المستعير رضى بثلثك المنافع للمستعير وتنتد فكان اولى قاله صاحبنا (قوله للمسلم) اي من قوله لعدم ولا يتهم ولكنه غير مناسب لان المراد بالمصوم ولا يتهمهما لهذا من يذنب ان كان كذلك فكان عليه ان يقول لان الاولوية لهما في هذا حاله ان دون المالك حلي (قوله غير بما) استظهر ان صاحب الصبر واستغنى الحديث (قوله لم يدب ابي داود) تبع في ذلك صاحب التهر وهو رواية لبعض الحديث بالمعنى والذي في الصبر من رواية ابي داود عن ابن عمر فروعا ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم كارهون ودخل الى الصلاة دارا ورجل اعتمد حجره الدار بان يتبها ببدن فتوته ومعنى الاخر انه طلب من عبدة اليهودية بعد حاسره لما فيها من الازلال اخذه فوج وقال في المختار للدار بالكسر ان باقى بالصلاة بعد مذهب الوقت (قوله ولا كراهة عليهم) ولما عرف في الصبر حصر النصيحة بالإمام الحديث السابق ان الكراهة في سقم المنظية (قوله وبكره امامة عبدالح) وفيه لاقية ورضية الناس في الاختفاء بهؤلاء فيؤدى الى تقليل الجماعة المظلوكة بمرها تكديرا للابر بجر (قوله تنزيها) الى اى السلك لقول محمد بن الاصل امامة غيرهم احب الى اه وبنا فضيلة الجماعة كافي الصبر (قوله امامة عبد) لعدم تفرقه لتعلم بجر (قوله ولومعتا) بزمه استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه فان الملتزم عبد باعتبار ما كان الا ان يكون من قبل عموم المجازيان براد من العبد من انصف يارق وقتا ساوياً كان في الحال او فياضى له حلي (قوله والله) اي في سكره امامة العبد ولومعتا (قوله من تقدم الحلي) من اولوية تقدمه فتقديم العبد عليه خلاف الاول وهو يرجع الى كراهة التنزيه المذكورة هنا والتي لا اشار للشرح بقوله مقبنة وقوله اذ الكراهة لاجلها الهالاه الموضوعة فان قلت هل الافضل الصلاة خلت هؤلاء والا لثراء قلت قال في الصبر قيل اما الى حق القاسق فاصلا خطه اولى اذ كرى القاسق واما الآخرون فيمكن ان يكون الانفراد اولى بطهلم بشرط الصلاة ويمكن ان يكون على قياس الصلاة خلف القاسق اه (قوله واعرابي) لان الغالب عليه الجهل والاعرابي من يسكن البادية عربيا كان اوعميا وامان يسكن المدن فهو عربي بجر واختلف في نسبهم قيل انهم نسبوا الى اى حربة بغضتين وهي تامة لان اباهم اسمعيل عليه السلام نشأ بها وفيه اشارة الى انه لا يكره امامة العرفى البلدى قسماً في (قوله وقاسق) لانه لا يجرى لامر دينه بجر والمراد بالقاسق بمجاعة دليل عاف المتدع عليه وتكره امامته ولوقى جمعة لوجود المتدوحة بالانتقال الى امام آخر فيها لان الملقى به جواز تعددها قاله ابو السعود (قوله وركان) دليل لا يستوطنون محلاً (قوله وعلى) من خلف العام (قوله وعلى) لانه لا يشرى النخاسة (قوله وبهوه الاعشى) هو سبي البصر ليلوا بنهارا لموس وهو سبي لصاحب التهر (قوله الا ان يكون اى غير القاسق) وهو الهيد والاهبي والاعرابي اما القاسق الاعلى فلا يقدم لان في تقدمه تعظيمه وتقدوسه عليهم لهاته شرعاً وما هذا كراهة الصبر في تقديمه اه ابو السعود (قوله وعلى) خلاف الحق المتفق عن ظاهره فاستصاها على الاعتقاد وليس كذلك وعرفنا الشئ بقوله هي ما حدث على خلاف الحق المتفق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم علم او عمل وجعل دينا قوما صراطا مستقيماً (قوله لا يجمعان) فان عاند كفر قطعاً حلي (قوله وكل من كان من قبلنا) قال في جميع الخوام ومشرحه ولا كفر احدا من اهل القبلة بدعة كتكرى صفات الله تعالى وخلقه افعال العباد وجواز رؤيته تعالى يوم القيامة ومناسن كفرهم اما من خرج يبعثه من اهل القبلة كتكرى حدوث العالم والبعث والحشر الاجسام والمخلوقات فلا نزاع في كفرهم لان سلكناهم بعض ما علم بجي الرسول به ضرورة اه بجر فتقول الشرح ومناسن كفرهم راجع لكل المبدعة والمزاد ان بعض اهل السنة سكر بكفرهم لا بعض المنفية فقط (قوله لا يكفرها) نعم لتبدع وجعل الشرح خبرا لكل ولا ضرر في حلي (قوله وسب اصحاب الرسول) اى ما عدا الشئين فان سبها واحدهما كفر حلي بمقتضى (قوله وتكررون انما) هو وما بعده مذهب المعتزلة لان الخوارج الا ان رادنا خوارج

فلا ينشأ الضمان من عدم تقديمه ولا من (صاحب البيت)
اسا لا يملك الرب (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
وشبه اسامى السعد الرب (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
غيره اسامى (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
افاضل بتقديم عليه (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
المعادي بتقديم (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
والسائر من (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
وهو كذا هو من (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
اللام (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
لحديث ابي (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
وهو كذا هو من (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
طعن (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
فهو من (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
تقدم الحلي (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
والعربي (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
وقاسق (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
يكون (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
ويشبه (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
من كان من قبلنا (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
خلاف من كان من قبلنا (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
حق الخوارج (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
وسب اصحاب الرسول (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)
ويجوز رؤيته (الرب) اعلم ان (صاحب البيت)

ما يمدد الحاجة لتقصير ربح به في الحديث (قوله ولذا قال السكال) من كلام الشربلاقي وقوله الاضروري ان
انه يقرأ بالسنة الاضرورية (قوله وصم انه عليه الصلاة والسلام) انه دليل على انه يصلي بصلاة الاضيق
الذي يمدد الحاجة ولو كان اقل من السنة فان السنة في صلاة القبر التزم من طول المصل وقد تركه
عليه الصلاة والسلام فاجابة المراءى (قوله ويكره قصر جماعة النساء) لان الامام ان تقدمت لهم زيادة الكشف
وان وقت وسط الصلوات ترك الامام مقامه وكل منها مكره كافي العناية وهذا يقتضي عدم الكراهة
لواقتدت واحدة فقط عذوبة لتقيد الامرين اه حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لانها فرضة وتركها التقيد
مكره فدار الامر بين فعل المكره لفعل الفرض او ترك الفرض لتركه فوجب الاول بحر وفيه ان فرضها يسقط
بصلاة واحدة (قوله لانها لا تشرع مكره) يعني انها لو تركت تقع التثابة فلا مكرها كافي الصراي لا غير صحيح
كافوقه العبارة (قوله فتصون بفراغ احداهن) فيكون فراغ تلك موجب لقضاء فرضية صلاة الباقيات
بحر ولا يقال قد يفرض معالاة نادر اه حلي (قوله لاتعاد) لانها الواجبة لو تمت فلا مكرها (قوله الا اذا
ابتدئتها) استثناء من قوله لاتعاد (قوله وخلفه رجال ونساء) ظاهر الملة الاية يقتضي النساء ولو كن نساء
خلصا فاداهن او السعد (قوله فتسجد صلاة السكال) اما الامام والرجال فلهذا صلاة الرجل بالمراءاة اما النساء
والمتقدمة فلهن دخلن في قصرية كاملة فاذا انتقلن الى قصرية ناقصة لم يجوز كنهن نحر من فرض الى
فرض آخر حلي بن العبر (قوله تقف الامام) ممن يؤتم به ذكره كان اذاني وتزولها مع الصواب لانها من
لا وصف نهر ولابد من تقدم عقبها على عقب من خلفها اقول هذا على غير الاصح الا في الوضوء هنا
يسكون السجد لا غير في الصباح كل موضع سلم فيه من قال تسكبن تكلمت وسط الفروع والا فالصبر
كلمت وسط الدار وبعسك ليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موضع الاخر فانه ابن الاثير وانه كانه الاية
وذكر السيوطي في اشباهه ما مضى

موضع صلح بلين فسكن ولقي حركن تراه مينا

كلنا نسط لاجتماع اذهم ووسط المار كلهم جالسنا

او السعد وإذا وسط لا تزول الصكره الا انه اقل كراهية من التقدم فانه في الصبر (قوله فيقتدمن)
اذ وصلي وسطهن فسدت صلاته بماذا نهن على تقدير كونه فتسجد صلاتهن (قوله فيسوطهم الخ) اشار
به الى ان التشبيع بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الافتراء وقيام الامام وسطهن واما المرأة فاحسبون
قدودا والنساء فانما تبحر (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع التوازل يجوز للزوج ان ياذن لها
بالخروج الى زيارة الاوين وعبادتهما وتزيمتهما او اوسعها وزيارة الحارم فان كانت قابلة او غائبة او كان لها
على آخر حق او عليها حق فخرج بالاذن وبغير الاذن والجمع على هذا وفيما عد ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم
والولاية لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن لها وخرجت كانا عاصين وتقع من الجاهل وان ارادت ان تخرج الى مجلس
العلم بغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقعت لها نازلة ان سال الزوج من العالم واخبرها بذلك لا يسعها
الخروج وان امتنع من السؤال يسعه الخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة و ارادت ان تخرج لم يجز
لها لتعلم المسئلة من مسائل الوضوء والصلوات كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها اما ان ينهاها
وان كان لا يحفظها الاولى ان ياذن لها احيا ناوان ياذن لها فلا شيء عليه ولا يسعها الخروج ما لم تقع نازلة
اه (قوله ولو عجزا) اسم مؤنث غير لازم التاء كافي الرضى وفي التاموس لا يسأل بمجوزة ولا لغة بدنية من احدى
وخصن الى آخر المعرفه فتشاق وقوله لا يباين الاطلاق ايضا (قوله على المذهب المتقي به) قد يقال هذه
الفتوى التي اتجهها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فاهم قلوا ان الشامة تمنع تقاضا انما هذه
واما العوز فما حضور الجماعة عدلا امام في الصلوات الا في التاخر والمصر والجمعة والاشاء جميع الصاخر
في السكال بخلاف السكال وما في الدراستين واتفق ما هنا حيث قال وفي السكا وفي غيره اما في زماننا فاتفق بمنع
السكال في السكال حتى في الوعظ ونحوه (قوله لتساو الزمان) ولذا قالت عائشة لنفسا حين تكون اليها من عمر
لنيلهن عن الخروج الى المسجد لوعظ النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما نكن في الخروج فبهستاني
(قوله واستثنى السكال الخ) قد علمت انه مذهب الامام (قوله اوزوجته) يحلف على رجل (قوله اما اذا كان

ولا قال السكال الاضروري وضع فيه عليه
الصلوة والسلام (يكره قصر جماعة النساء)
مع كل صفة (يكره قصر جماعة النساء)
ولو في الزاوية (في غير صلاة جنازة)
لانها لا تشرع مكره فاداهن او السعد
فراغ احداهن ولو كانت نساء
لنحو الفرض فلهذا صلاة الرجل بالمراءاة
الامام خلفه رجال ونساء (قوله فيقتدمن)
فان كان خلفه الرجال والامام وسطهن (قوله فيقتدمن)
انما الا لا خلفه فتسجد من كل صفة
فيسوطهم (يكره قصر جماعة النساء)
ويكره حضورهن في الجماعة ولو لجمعة وعيد
وسط (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ)
الفتوى التي اتجهها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فاهم قلوا ان الشامة تمنع تقاضا انما هذه
واما العوز فما حضور الجماعة عدلا امام في الصلوات الا في التاخر والمصر والجمعة والاشاء جميع الصاخر
في السكال بخلاف السكال وما في الدراستين واتفق ما هنا حيث قال وفي السكا وفي غيره اما في زماننا فاتفق بمنع
السكال في السكال حتى في الوعظ ونحوه (قوله لتساو الزمان) ولذا قالت عائشة لنفسا حين تكون اليها من عمر
لنيلهن عن الخروج الى المسجد لوعظ النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما نكن في الخروج فبهستاني
(قوله واستثنى السكال الخ) قد علمت انه مذهب الامام (قوله اوزوجته) يحلف على رجل (قوله اما اذا كان

معهم واحد) إلى جنس واحد في الآتي (قوله أو ما من في المسجد) أي أو ما من مفتوح قاله الحنفية فقالوا لا يحسنه (هذا إذا لم يكن في النية ولا التكرار) وأما قوله لا لكل قسمات في غيره المسمى وفيه نظر لأن يصل على الحرم برضاع أو بصاهرة قاله أبو السعود (قوله أو ما الواحدة) تنشأ عن قولك ما به رجل وامرأة أو ما الرجل عن يمينه والمرأة خلفها وإن كان رجلان وامرأة أو ما الرجل خلفه والمرأة خلفه ما به وتأثر الواحد عنه إذا أتت رجل وامرأة أو ما مثلها برجس (قوله محاذي) بلا فرجة جلاهي (قوله فلو صغرا) أي لو كان قدم الإمام صغيرا في القمصاني وفيه القصد وقيل إنها جائزة ما بين الحاذية في غير من القدم أو ما لا يخرج إلى البيرة لا كذا في النية ولا في الصفة فدمعها في الصغر والكبر كالقيمة في كعب في الأصغر أو ما ظاهره (أو ما صغرا) كراهة عند مساوله فدمعها والتصغير الثاني عند اختلافهما ونظامه نقل الجوامع كالحرمينهما قولان في السنة وكلام الشرح يوافق واحدا منهما (قوله ارتقاء) أي تنهيا لقولهم هذا على خلفه جائز وصحاحه أن يرفع عن يساره وهومسرى أه (قوله وأما إذا شق خلفه) أي ما للثني ولوجلا وصحبا كأي الحر في القمصاني عن الملايخ أن الواحد يتأخر عن الجين إلى الخلف أثناء آخر أه (قوله أو ما صغرا) أي لو كان ترك الواجب دل على ذلك قوة في البداية في وجه كراهة إمامة النساء لأنها لا تخلو عن ارتقاء كبره وروعيها والإمام أو ما صغرا وفي كراهة ترك الصف الأول مع إمكان الوقوف فيه اختلاف في ترك الصف الأول أو من الثاني والآخر من الثالث وهكذا في البرص وفي الإخبار أن الله تعالى إذا نزل إلى الرعدة في الصف الأول فإنه لا يركب إلا مع الإمام ثم يهبط من معه من بعده ثم إلى الصف الأول ثم إلى الميامين ثم إلى الميامين ثم إلى الصف الثالث (قوله كراهيا) أي لا يركب من ليس على الخلع منها شيء وينتقل من لكراهة بالتحريم إلى خلفه إن لم يكن محل شق على الظاهر وأما قوله ما قولهم لو كان مع الإمام واحد على أنه كان الثاني فإنه لا يركب وقد نزل الحاققة بأن يكون الثانية موضوعة إذا كان المومنت خلفه (قوله فربني أن يأمرهم بالخ) لقوله عليه الصلاة والسلام أقبلوا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل وليتوا بأيديكم أخواتكم لا تذرنا فربنا في الصفين من وصل من فاصله الله ومن قطع من قطعاه الله (قوله الخلل) هو انفراج ما بين اثنين خاوم وهو يركب (قوله وخلفوا) أو ما أسا أو ما أبو السعود (قوله وشي وصفوا الرجال أوها) قوله من صلى عليه ولم يركب خلفه إلى صفه أو ما بعده كما في صلاة ولدي في الجانب الأيمن حتى يصغر من صلاة ولدي في الجانب الأيسر حين صلاة ولدي في صف الصفوف ومن وعشرين صلاة ظهر (قوله في بعور حازنة) أمانيها فخرها ووردي الحديث أن من صلى عليه ثلاثة صفوف غفرة فإذا كثرت الصفوف جعلوا صفوا ثلاثة ثلاثة واثنين وواحد (قوله ولومى على روف المسجد) الروف جمع روف قال في القاموس الراف يشبهه إطلاق يجعل عليه ظهر أفعى البت كالفرد أه (قوله كرم) أي تنهيا لاستلامه (قوله كقبضه في صف الخ) أه مكرره وهل الكراهة تنزيهية أو قصر بية مجرور وذاي يرشد إليه قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه طعمه الله الثاني (قوله وهذا الراف مفتوح الخ) عسر وهذا الذي تقيده عبارات الذبح كراهة قطع قوله الذي هو الضعيف (الخمسة أوبعة وعشرين ضحا) قوله هي عود بركة التكامل (الظواهر المراد بها الرعدة التي تدل بسبب اخلاصه على الحاضرين (قوله تعيدهم) أي يفيقهم الله من نومهم (قوله ليكن مناكب في الصلاة) المبني إذا وضع من يدي الدخول في التعبد على منكب من لا إله إلا هو بالسجود عن الخلف (قوله لكن نقل المصنف الخ) الأولى حذف هذا الاستدلال لأن ما في الحديث (قوله ما به) من فساد الصلاة لا ما مثل أمر غيره تعالى قتال بل مثل أمر الله تعالى على عباده رسول على الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (قوله قلت قول فخرق) أقول أن المصنف لم يبرز كلام القتيبي بل قال عليه أقول ما تقدم من صريح من تأخر وما يشهد بصحة عدم التساقط في ستة الآية لا مع تأخره بجعله لا تسجد صلاة ولم يضاير إلى كون ذلك أمرا أوها (قوله فلو طهر) حرره الشربلاني في شرح أو ما بعده (قوله ما به) الحديث الذي ذكره الصفح قالوا به يرفع ما مثل من كذب بيمينه المتخاصم من الله أقبل أصل تقدم مقدم أو دخل فرحة الصف أحد خصائصه التي توسعة في كراهة صلاة أه مثل أمر غيره الذي في الصلاة وبني أن يكث ساعة ثم تقدم برأيه إعلان أمثاله أنما هو لا مرسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يضر أه لا الشربلاني

صلاته في الصلاة فانه لم يزل على حاله واما في الصلاة فانه لم يزل على حاله لان الامام لا يملك
 ان يجعل صلاته بقرائة اذا اقتضى بغيره لان قراءته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 فانه لا يملك ان يجعل صلاته بقرائة اذا اقتضى بغيره لان قراءته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 وكذا لو لم يدرج صلاته وصحبا وامرته في صلاته صلى الله عليه وسلم في هذا التصديق صاحب الجهر والاولى منه ومجربا فان التقدير
 على الركوع او لا (قوله ولا يفسد صلاة غيره) اي لا يصح له ان يسهط عنه الفرض فلا ينافي في صلاته فلا (قوله لان
 اقتضاء الصلاة شرط) وذلك لان الاقتداء بغيره لا ينافي في صلاته ولا يفسد صلاة غيره ولا يفسد صلاة غيره
 الذي مشور في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 والسلام الامام ضامن بغيره فدخل في الاقتداء صلاته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 والذي منع هذا اقتداء بغيره ان معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ويقومه فرضا لقوله
 صلى الله عليه وسلم حين تكلموا بطولها ما ان صلى معي واما ان تخفف على قومك فشرعه احد الامرين الصلاة
 معه ولا يصح بغيره بقومه او الصلاة بقومه على وجه التصديق ولا يصح معه هذا حقيقة لا يفتقر احد من الامة
 اذا صلى معه عليه الصلاة والسلام ولا يتبع امامته مطلقا بالاتفاق فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 بمنقول لان التذرع واجب فليزج به القوي على الضعيف اه حلي (قوله ولا يفتقر) لعدم اقتداء الصلواتين
 فكان كالمقتضى بمنقول آخر حلي (قوله لا تلازم الخ) على الاخير قطع حلي (قوله لا ينافي) اذ احدهما الخ
 بان يقول نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذرهما فلا ان ابوا ليعود من الشك (قوله لا يفتقر والقوي)
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر (قوله وضع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز
 (قوله ويعلق) يعلق على الناذر الذي نذرت به عكسه والتقدير وضع اقتداء سألته ناذر وجوبه على وانما يصح
 اقتداء الحلف بالهاتف لما قد مضى من ان الوجوه في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنقول
 حلي عن العزم صورة الحلف ان يقول والله لا صلي كذا (قوله ويقتل) يعلق على قوله يحلف اي يصح
 اقتداء الحلف بالمتنقل لان المحلوف بها يقتل حلي وقد يقال انه اوجب تحقيق البر فينبغي ان لا يجوز خلف
 المتطوع بغير (قوله ومصلح) ركعتي طواف كذا (قوله لا يصح اقتداء) احدها بالآخر لان طواف هذا غير
 طواف هذا فاختلاف السبب يوجب ان يصح اقتداء على القول بنية ركعتي الطواف بغيره لا بالشرطي
 يعارض ما نقله ووافق ما يجته قول فاضل خان ولان ريلن طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقتدى احدهما
 بالآخر مع بجزء اقتداء المتطوع بالمتطوع اه قلت جرى فاضل خان على القول بالنسبة (قوله صح الاقتداء)
 فلا يقتض (قوله لان اقتداءهما من فردين) لاختلاف السبب كالمواقتدي من افسد بين يصلي مندوبه بغير
 (قوله صح) لان الامامة تقع من غيرية خلف التية وصار كل واحد شاعرا في صلاة نفسه كذا في جميع
 الانهر اي فان قرأت وتلاصقت (قوله لا ينافي الاقتداء) لان كل واحد تصدق بالشك ولم يصح لاصطفاة
 كون كل واحد ما ما وموتما كذا في السلي عن جميع الانهر (قوله والقرق لا يفتقر) هو ما ذكر (قوله ان الاقتداء
 في موضع الانفراد انه) دخل فيه اقتداء المسبوق بلا حتى وقوله كعكسه دخل فيه اقتداء الاصح
 بلا حتى اوسبق فان الاصح اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفراد اولاه عن امامه ثم اقتدى بغيره
 انفراد في موضع الاقتداء او قبل فيه المسبوق اذا قام على قضاء ما سبق به ثم ذكر الامام ان عليه معبود ثلاثون
 قبل ان يقيد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يبعد المسبوق الى متابعة الامام قبل ان يقيد ما قام اليه
 بسجدة من (قوله فيما يتغير) كالنهر والعصر والشمس وقيد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه
 مطلقا (قوله فاقصد المسافر) يعلق على كل من اسرم وخرج اه حلي (قوله بل ان اسرم في الوقت) اي ان
 اسرم المسافر مقديا بالمقيم وكان الاولى ان يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)
 لاستحكامه في نفسه فلا للتبعية فيه (قوله باقتداءه في شفع اول اذان) نشتر مرتب وهذا ظاهر ان قرأ
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط كذلك لان محاسن الاولين فاذا قرأ في الآخرين انقضت بالاولين
 لغت الآخرين من الترتيب فان قلت القعدة حتى الامام واجبة والقرأة سنة فكيف يقول الشرع بمنقول
 اوجب بان المراد بالعل ما زاد على الفرض فيصدق بالواجب والسنة حلي (قوله ولا تزال يراكب انه) اي

عليه السلام في الصلاة فانه لم يزل على حاله واما في الصلاة فانه لم يزل على حاله لان الامام لا يملك
 ان يجعل صلاته بقرائة اذا اقتضى بغيره لان قراءته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 فانه لا يملك ان يجعل صلاته بقرائة اذا اقتضى بغيره لان قراءته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 وكذا لو لم يدرج صلاته وصحبا وامرته في صلاته صلى الله عليه وسلم في هذا التصديق صاحب الجهر والاولى منه ومجربا فان التقدير
 على الركوع او لا (قوله ولا يفسد صلاة غيره) اي لا يصح له ان يسهط عنه الفرض فلا ينافي في صلاته فلا (قوله لان
 اقتضاء الصلاة شرط) وذلك لان الاقتداء بغيره لا ينافي في صلاته ولا يفسد صلاة غيره ولا يفسد صلاة غيره
 الذي مشور في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 والسلام الامام ضامن بغيره فدخل في الاقتداء صلاته لا تلازم له فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 والذي منع هذا اقتداء بغيره ان معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا ويقومه فرضا لقوله
 صلى الله عليه وسلم حين تكلموا بطولها ما ان صلى معي واما ان تخفف على قومك فشرعه احد الامرين الصلاة
 معه ولا يصح بغيره بقومه او الصلاة بقومه على وجه التصديق ولا يصح معه هذا حقيقة لا يفتقر احد من الامة
 اذا صلى معه عليه الصلاة والسلام ولا يتبع امامته مطلقا بالاتفاق فلو اتيته بغيره لم يفسد صلاته ولا يفسد صلاة غيره
 بمنقول لان التذرع واجب فليزج به القوي على الضعيف اه حلي (قوله ولا يفتقر) لعدم اقتداء الصلواتين
 فكان كالمقتضى بمنقول آخر حلي (قوله لا تلازم الخ) على الاخير قطع حلي (قوله لا ينافي) اذ احدهما الخ
 بان يقول نذرت ان اصلي الركعتين اللتين نذرهما فلا ان ابوا ليعود من الشك (قوله لا يفتقر والقوي)
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر (قوله وضع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز
 (قوله ويعلق) يعلق على الناذر الذي نذرت به عكسه والتقدير وضع اقتداء سألته ناذر وجوبه على وانما يصح
 اقتداء الحلف بالهاتف لما قد مضى من ان الوجوه في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنقول
 حلي عن العزم صورة الحلف ان يقول والله لا صلي كذا (قوله ويقتل) يعلق على قوله يحلف اي يصح
 اقتداء الحلف بالمتنقل لان المحلوف بها يقتل حلي وقد يقال انه اوجب تحقيق البر فينبغي ان لا يجوز خلف
 المتطوع بغير (قوله ومصلح) ركعتي طواف كذا (قوله لا يصح اقتداء) احدها بالآخر لان طواف هذا غير
 طواف هذا فاختلاف السبب يوجب ان يصح اقتداء على القول بنية ركعتي الطواف بغيره لا بالشرطي
 يعارض ما نقله ووافق ما يجته قول فاضل خان ولان ريلن طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقتدى احدهما
 بالآخر مع بجزء اقتداء المتطوع بالمتطوع اه قلت جرى فاضل خان على القول بالنسبة (قوله صح الاقتداء)
 فلا يقتض (قوله لان اقتداءهما من فردين) لاختلاف السبب كالمواقتدي من افسد بين يصلي مندوبه بغير
 (قوله صح) لان الامامة تقع من غيرية خلف التية وصار كل واحد شاعرا في صلاة نفسه كذا في جميع
 الانهر اي فان قرأت وتلاصقت (قوله لا ينافي الاقتداء) لان كل واحد تصدق بالشك ولم يصح لاصطفاة
 كون كل واحد ما ما وموتما كذا في السلي عن جميع الانهر (قوله والقرق لا يفتقر) هو ما ذكر (قوله ان الاقتداء
 في موضع الانفراد انه) دخل فيه اقتداء المسبوق بلا حتى وقوله كعكسه دخل فيه اقتداء الاصح
 بلا حتى اوسبق فان الاصح اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفراد اولاه عن امامه ثم اقتدى بغيره
 انفراد في موضع الاقتداء او قبل فيه المسبوق اذا قام على قضاء ما سبق به ثم ذكر الامام ان عليه معبود ثلاثون
 قبل ان يقيد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يبعد المسبوق الى متابعة الامام قبل ان يقيد ما قام اليه
 بسجدة من (قوله فيما يتغير) كالنهر والعصر والشمس وقيد بما يتغير لان ما لا يتغير يصح الاقتداء فيه
 مطلقا (قوله فاقصد المسافر) يعلق على كل من اسرم وخرج اه حلي (قوله بل ان اسرم في الوقت) اي ان
 اسرم المسافر مقديا بالمقيم وكان الاولى ان يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)
 لاستحكامه في نفسه فلا للتبعية فيه (قوله باقتداءه في شفع اول اذان) نشتر مرتب وهذا ظاهر ان قرأ
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط كذلك لان محاسن الاولين فاذا قرأ في الآخرين انقضت بالاولين
 لغت الآخرين من الترتيب فان قلت القعدة حتى الامام واجبة والقرأة سنة فكيف يقول الشرع بمنقول
 اوجب بان المراد بالعل ما زاد على الفرض فيصدق بالواجب والسنة حلي (قوله ولا تزال يراكب انه) اي

لا خلاف المكان في الصورتين وفيه انه لا يشرط التصاد المكان بل العبرة بالاشتراك وعدمه قبله ما لم لا الاول
لعلم الاول بان التنازل بركم وسجده والركب في قلايص بناء القوى على الضعف (قوله فلو معه سم) أي
إذا كان خارج العمران في نقله طلقاً فمقرض يبدد (قوله دأما) أي أكل الليل وطرف النهار كما مر
في الستاتين (قوله حتما) أي بذل حتماً فمقرض عليه وصلافة في حسن اجتهاده مستقراً فاقسده على الظاهر
فيتمتع عليه بالاختداء (قوله فلو لا يتم) المتبادر والمثلية في خصوص ما يلحق فيه فلا يصح اقتداء من يبدل
الرفقاً بين يديه لا ما هو عليه فليقل المصنف (قوله في محضته) أي القرآن المعلوم من المقام أي قرأته (قوله
في جند الفرض) مما لا يخفى أي تركه وقراً فيه الخلف ولا يلزم وهذا اوقافه الا اذا صيرت اوقافاً للمال كما
لعله (قوله وكذا من لا يدرى) في التفتت بحرف من الحروف أي لا يتكرار كالكاهن وهي التافهة والتاء وهي
التعبد والتاء وهي التثنية فيتمتع عليه بذل جهده فان لم يزل لا يتم الاثنته ولا يصح صلاته ان لم يكن
الاختداء بين حصنه اوله جهده او يوجب قدر الفرض خالياً عن ذلك (قوله اولاً بقدر على اخراج الفداء
من عطف الخاص) (قوله يا وجهه كان) من الاوجه المذكورة من انشاءه (قوله ولا يصح لقتداء وجعل يامرأة
الخ) (قوله) لا يصح شروع في صلاة التشرية في طوطي غير المثل (قوله والحق في قوله ان المذهب) أي عدمه
الشرع اصلاً وهو صحيح اسماً الاشارة في قوله هذا قولك ان المذهب هو صاحب البر والصلة وبغيره اي يعود
الى صاحب البر وقوله فيامر يعني به عند قول المصنف والمذاذ في صلاة (قوله خلافة) أي خلاف ما ذكره
صاحب البر ثم ان عدم صحة الشرع املاً وخلافه هو انتقال يمانتلا (قوله ان المذهب اغلبياً منتلاً)
مزيداً تعميم السراج وهو مفقود اذ في الملحق ان صاحب البر فيما نقل عن السراج ان المذاذ في
طهر ايمتددة يعملي مصر وحادث تصد صلاته في الجمع ومعلوم ان صلاتها غير محضة فرضاً فلو كانت غير
محضة فلا ما قصدت بالامانة في ثبوت كلام السراج بان المذهب اغلبياً منتلاً ولا مجال للاختلاف عدم
الانقلاب فلا خلاف في صحة سبلي (قوله فتمثل) اشارة الى خفاء المقام فان شبراً من ظلم كلامه
عوده الى المصنف وقد هربت الى صاحب البر (قوله وحصلت في الاشياء) أي حين انحصار
التحصين في المذلة فيرجع الى التوفيق بينهما بعد الاستكان بان يحصل كل على محل (قوله انه في مقصد) أي
الاختداء وقوله لقد شرط من ادله الفرض فيم اركن كعدمه فقد اتى بعدم القدرة على الركوع والجلوس فانه
في دفعه بالقدرة ركن لا يشرط (قوله كذا مر بعدد) او بعدد علمان المطابقة في المذهب موجودة واجب بان
الخطوط طارئة خاصة حساسة لطهارت المآثر (قوله ولا لا خلاف في كفاية) كذا في من فاذا من (قوله وغرفة)
أي هذا الفصل وهو غير مختلف ابصار القول لا التماثل بالهوية) أي ثبوتاً وتامناً فن كل بصحة الشرع
فلا حكمة في نفس الوضوء والتعبد الواقعة اثنا الله لا ضرورة قال بعدم صحة الشرع املاً (قوله صفت
من النساء) فان كان نأماً كف الرجال اخذوا جميع من خلفه وان كان ثلثاً اخذوا ثلثاً ثلثاً الى
آخرها وان كانتا اثنتين فاثنتي ثلثي خلفهما (قوله قد يرفع) قال في المتي لو كان الرجل من متزاور
والمرأة خدامه تقصدوا وكان قد رعاة الرجل او بدوته فماذا اذا يكن في الرفق ستة اما اذا كان عليه ستة قد
ذراع لا تصدق في جميع الاحوال اه (قوله او طرقت في هذا) أي فانها اول الموضع من شدة (قوله في يجرى في
السنن) أي يمكن ومنه يقال في قوله تجرى الخلة (قوله ولوردة في الفلق الصوفية) (قوله اولاً)
معناه التذرع والمضاد والمكان لا يفي قاموس (قوله كسجد اقدم) ضعف قول ابي عبد الله والبيهقي
كالمسجد في الاصح فيصير الاختداء فيه بالاتصال صوف واهبنا الصوفين هو المعتد واعتبر الخلق مقدار
صف وهو من جوح (قوله فيصير معلقاً) أي ولو كان هناك بشر في غيره وهو متصل بالعنق في الثمران
يقفوا في جسر موضوع فوقه او في فن من موطئ فيه اه سبلي (قوله وكذا اتان عند الثاني) لان اعتدادهما
كالثالثة خلافاً لمذهب (قوله صاير وجوده كعدمه) فيعتبر القدر انما بين الامام وبين من خلف ذلك الشخص
المنع والمائل لا يمنع في عدمه بركن كعدمه فيصير معلقاً في سطح المصداق في المآثر لا ما هو بينه وبين المآثر
بشرط ان ينوي المانع بذكره لا الانتاج الارحام فقط اوسعه لا يتبلغ فان نوى البائع فقط لا يصح اولى عدمه
وقوله اوربى الى الامام والمثدري (قوله عند اتصال الصوف) أي في غيره اه (قوله ولراقتي من سطح) اه

قوله (و لا غدر الفجر) أي الفجر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الجور من الجور
 الحاقا وبالنسبة بعد ذلك جهدها
 حقا كذا في الآية من صفة أوزن
 انما يمكنه القرض عما لا يقع فيها
 جهدها بعد جملته القرض من الجور
 وهو صحيح التفسير في (و لا غدر)
 من لا يجرى له الخراج الا ما يكسر (و لا)
 او لا يجرى له الخراج الا ما يكسر (و لا)
 انما قد اختلفوا في الآية هل هي
 شروعة في ملائمة (و لا غدر) في
 وهي في قوله (و لا غدر) في قوله
 وادى في قوله (و لا غدر) في قوله
 كرم في قوله (و لا غدر) في قوله
 قلت في قوله (و لا غدر) في قوله
 انما لا يجرى له الخراج الا ما يكسر
 ما في الآية من قوله (و لا غدر)
 بعد ذلك في قوله (و لا غدر)
 معناه لا غدر في قوله (و لا غدر)
 لا يجرى له الخراج الا ما يكسر
 لا يجرى له الخراج الا ما يكسر
 الرجل من الخراج الا ما يكسر
 الا يجرى له الخراج الا ما يكسر
 وفرد في قوله (و لا غدر) في قوله
 في قوله (و لا غدر) في قوله
 انما قد اختلفوا في الآية هل هي
 شروعة في ملائمة (و لا غدر) في

فكانت تفلح في حق كاهن مصر وقال القسطنطين وفيه اى قول التثابة والمنقل بالمعترض الشارة الى انه لا يكره جماعة النقل اذا ادى الامام القرض والمقتدى النقل وانما المكره ما اذا ادى الشكل نقل حلي (قوله في غير التراخي) اما فيها فلا يصح الا قدرا بالمعترض على انها تراخي والا فلا قدرا جميع على انها نقل مطلق ونسبه الشرح تبع للبر الى النهاية وليس فيها بل في مختصرا للهدية حلي (قوله وكما لا نهاسفت على هيئة مخصوصة وهي عدم الاقتداء بها بغير من يصلحها سواء اقتدى بن يصلحها او لم يصلحها) (قوله في غير التراخي) وهو ان هذا القرض مبنى على اشتراط التيقن فيها (قوله ومن رى الوتر وابجبالخ) محله على المعتقد اذ لم يسل على ركعتين منه (قوله وهو مقيم) فبديه لانه لو كان مسافرا لا يصح اتد أو بعد خروج الوقت بغير في الرابعة وقوله بعد الغروب نظري لاقتدى وقوله من متعلق باقتدى وقوله قبل اى الغروب سواء كان الامام مقيما او مسافرا ونظير هذا من يقتدى في الظاهر معتقدا قول الصالحين بن يصلح معتقدا قول الامام ولا يضر الاختلاف بالاداء أو القضاء (قوله لا اتحاد) على جميع ما قبله من الصور الثلاث اما الاولى فظاهر والاما الثانية فلا مانع في كل واحد منها هو الوقت نفس الامر واعتقاد احدهما ميتته والاخر وهو امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين والاما الثالثة فلا كلام فيها عروم واحد من صلاة الامام اذ أصبحت امر قبل الغروب وصلا لا يقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدوم من الاختلاف لا يمنع الاقتداء الا يرى ان الاداء يصح بنية القضاء وبالعكس حلي (قوله واذا ظهر حدث امامه) يشهد بالشهو دانه احدث وعلى قبل ان يوشأ او اخبار العدل عن نفسه والادب (قوله وكذا كل مفيد اشار بذلك الى ان تقبيد المصنف بالحدث انما في نقله ولو ظهر ان امامه ما منع من صلاة الاعاد هلكا كان اولى بمنزل ما ذكره الشرح وما واصل بركن او شرط كالتحذير انه نوضاه مستعمل او خرج منه بعد وضوءه عدم وقوعه في مكان الوضوء جميع عند الامام مالك في جميعها انه شرط عندنا (قوله بطلت) التبعية وبقوله فيلزم مستدلف بان البطلان يقتضى سبب الانقضاء كاطل الشمس وقلة الاعادة ووجه التمسك بالعدم الاثر ولو قال لا يجزى بمادامكان اولى او لم يطل بطلت بغير انما لم يجد ان كان الحدث ما يقع على كثيرة الاحرام او مقارن التكبير لا يقتضى او ما يقع عليه بعد تكبيرة الامام واما اذا كان متاخرا عن كثيرة المقتدى فانها تتعقد اولان ثم تطل عند وجود الحدث ويلزم عليه استعمال اللفظ في سقيته ويجزاه القيم الا ان يقال انه من عوم الجواز وفي الصبر المراد بالاعادة الاتيان بالمعترض لا بالاعادة المصطلح عليها (قوله صحة وفساد) اى ولو قرأى المقتدى (قوله وقيل لا تقصص) محمول على ما اذا قال تعددت ذلك ويدل على هذا الحمل ما في التبر عن البرازية وان استدل انه قال ذلك واما اعداد (قوله لان الصلاة دليل الاسلام) الذى تقدم انه لا يكون سلبا بالصلاة الا اذا ادى مقتديا متعاقبا والقرض انما امام تأمل (قوله لومعنيين) وان عين بعضهم زعم اخباره حلي (قوله ولا لا يلزمه) تحته صورتان عدم التبيين اصلا وهو المراد من تعيين البعض وقد مر حكمه حلي (قوله مطلقا) سواء عمنه والا (قوله لكونه عن خطأ معق) فيه ان الخطأ انما يقع عن نائه الذى هو امر اخرى واما الافساد فلا معنى للفقهاء لان المعامعة انما تقوم باجراتها وتصل بشرطها ومع ذلك لكونه خطأ دائما غير لازم اذ قد يكون عن عمد فلا كان هذا القول مبرجوا (قوله لكن الشروع) استمد والمضى ذكر تصحيح مجمع الفتاوى وفي المنع ولا يجزى ان الاخ لا يصححه في الجبتي اولى وارى لما فيه من العمل بالاحتياط لا سيما ونقول المتن والشروع تقدم على نقول الفتاوى (قوله واذا اقتدى اى الخ) اعلم ان الاى يجب عليه الاجتهاد كل الاجتهاد في تمامه الصلاة ثم في القدر الرابع والافهم واتم بجر (قوله قصد صلاة الكل) اشابه الى صحة الشروع فاذا جاءه ان القرأة قد مضى وهو مروي عن الكرخي والاصح عدم صحة الشروع كافي التبيين عن الذخيرة وروى عن الصالحين جلي وهذا مذهب الامام واورده على القاعدة عند ما ان القادر بقدره القليل بعد تأد وللهذا الوجوب الحجج والجمعة على الضرر وان وجد فاداكيف اعتبره قادرا في مسائل الاى قلنا القاعدة محلها اذا تعلق العمل باختيار ذلك الغير ولاى قادر على الاقتداء بالفتاوى من غير اخيار الفتاوى فنزل قادرا على القرأة وعندها قصد صلاة الفتاوى وسدك الفتاوى اذا ما عرنا ولا يبين وكسرا تصاحب الاعاد اذا اموا سطل صلاة غير المقتدر والقرن

في غير التراخي في الصلوات
سات على هيئة مخصوصة كقوله
للناس خروج من الصلاة (قوله)
منزل غنبل ومن يرى القروب بعد
سنة ومن اقتدى في الصلاة وهو
الفرع من احرم قبل الاتحاد
حدث امامه وكذا متى قصد قدام مقتد
(علقه) فليزى انما يقتضيه اجابا لفتوا
صحة صلاته (ان كان مقتد
اسم وموعدت الصلاة
وعلى جامع الصلاة ولزوم انما قبل منه
لاقتضاه بطلان الصلاة واجبر عليه (قوله)
لان الصلاة دليل الاسلام (ممكن ان يرد على
المسكن) او (ممكن ان يرد على
الاسم) او (ممكن ان يرد على
وحيث في جميع الفتاوى عدمه مطلقا كقوله
خطأ معقو لكن الفتاوى علمه مطلقا كقوله
الفتاوى (واذا اقتدى اى وقارن اى) اقتصد
صلاته

للامام ان قرأ الامام قرآن الموتر فتركهم القدرة عليه فمفسد ولا يكون سراً الامام سراً الموت حتى لا تكون
عورهم مستورة بستر الامام وكذا سائر اصحاب الاعذار لا يكون الشرط الموجود من الامام موجوداً
فيهم فاقترأ على (قوله لقد روي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من قرأ القرآن لم يضره شيء) (قوله سواء)
علمه الاول لان الترتيب لا يختلف في الحالين الجاهل والعلم وسواء فواء اولان الوجه المذكور وهو ترك
الفرع مع القدرة عليه بعد ظهور الرقية في صلاة الجماعة وجوب التسليم وان لم يجر (قوله في الاخيرين)
ذكرهما بيان على اختلاف اما الاوليان فالنفساء ثانياً والى بالسود (قوله لم يجره بضمعه) وهو اختلاف
حلي (قوله فمفسد صلاتهم) اما صلاة الامام فلا على كثير وصلاة القوم مبنية عليها بجر (قوله ولو تقدرا)
مختلف على محض اى تحققة او لتقدرا اى ولا تقدرى حتى الامام لانعدام الاهلية فمفسد من لا يصلح
للادامة ففسدت صلاتهم حلي (قوله وصحت لوصلى الخ) لانه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية
ومعترضه انه لو صلى ايماناً مقتدياً احداهما بالآخر وصلى ثانياً وحده ان لا يصح صلاة الامام بل لم يور
رغبته في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع نافي ما قبله اقامة الترتيب الى الله الان يحمل الاول على
ما نافر عن الامام ولا فانه يزم حينئذ من اقتدائه ابطال العمل وهو منهي عنه بخلاف ما اذا حضر بعد افتتاح
القارى الذي هو الفرع الثاني (قوله لاسم) اى من قرأ القدرة على الترتيب لا يقتضى اتمام القارى حلي (قوله من
صلاه كالمه) بان يشار له في جرس زكوع الركعة الاولى ويسلم بعد التقدمة الأخيرة ولا يشترط ان يكبر معه
ويسلم معه حلي وظاهر ما لا يهتكون لا يستلزم اتمامه وصحبه قال في التبر اعلم ان مقتضى امامه ان يقرأ
من ادركه الاول صلاة الامام او يسبق وهو من لم يدركها وكل من لم يقرأ بعد يكون لاحقاً له والفرقة في المدرك
واللاحق اصطلاحية وفى اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله لكن بعد اقتدائه) ظرف لقائه وحينئذ
يكون اقتدائه كفى في اول الصلاة فانظر لقوله كذا واما بالنظر لقوله ايمضوا فمفضل اقتدائه في اول الصلاة انما
وقاه البعض وادرك البعض ويحمل الاقتداء على الانابة بمصاحبة يصحها فيكون لاحقاً مسبقاً ومن قاته
كاهامدرك لاحق (قوله زوجة) لا يمكن معاداة الاركان لا بعد فراغ الامام من كلها او بعضها (قوله وسبق
حدث) لم يقرأ واما ما دى المختلف بعضها حال الذهاب الى الوضوء (قوله وصلاة خوف) اى في الطائفة الاولى
واما الطائفة الثانية فمبسوقة اه حلي (قوله وقسم اتم عاقر) فهو لاحق بالتلا للآخرين وقد يكون
مسبوقة كما اذا قاته اول صلاة امامه المسافر (قوله بان سبق امامه في ركوع وصود) اى في كل الركعات فانه
لاحق بركعة لان الثانية نابت عن الاولى والثالثة نابت عن الثانية والرابعة نابت عن الثالثة فثبت عليه ركعة لاحق
فيها وكذا لو سبقه بركوع وسجود في ركعة وقاؤه في الباقي (قوله وحكمه) اى الاصح حلي (قوله عكس
المسبوق) بالانصب حال من قاعل يبدأ يعنى ان المسبوق يتابع امامه الا انه بعد فراغ امامه يقوم الى قضاء
ما سبق به ولو عكس فمفسد حلي وتضافان في امور غير ما ذكره ذكرها في التبر اعلم ان الامام بعد فراغه
من الفبركت يحد في الضاعفة صلاة المسبوق وانهما يخرج وقت الجماعة ففسدت صلاة المسبوق ان ذكر
المسبوق فائتة ففسدت صلاته وطلعت الشمس في الضربى الاصح روايتان في جميعهما (قوله ثم يتابع) عطف
على يبدأ وقوله ان امكنه قبله وقوله يبدأ والمراد بالادراك الادراك ولولا آخر الصلاة وقوله ثم على عطف على
قوله تابع حلي (قوله ما نام فيه) اى مثلاً وقوله بما يتعلق بسلي وضعية وقراءة حلي (قوله صم) لان الترتيب
بين الركعات ليس يفرض لانها فدل مكررة في جميع الصلاة وتقدمه الى تسوية ترتيب الركعات الا في هذه الصورة
(قوله وثام) يجب عليه اعادة الترتيب وكذا كان سابقاً لعدم جبرها بسجود اليهود لا تسبق صلاة وهو
محمود عن سجود السجود (قوله من سبقه الامام بها) وادركه في التشهد وسجود السجود والتشهد (قوله فلو قبلها)
بان كبروا بالمتابعة به دسسته بركعة مثلاً وقوله من سبقه هذه الركعة قبل متابعه الامام وقوله فالظاهر الفساد لانه
انفر في موضع الاقتداء (قوله في حق قرآنه) فهو فرض عليه ولو قرأ الامام في الاخيرتين (قوله في حق تشهد)
الاولى ان يقول في حق قعود لان التشهد واجب فيما اما التهود فواجب في الاولى فرض في الاخرية
(قوله هذركم ركعة) تفرع على ما قبله (قوله لا يجوز الاقتداء) ولا اقتدائه باح حلي (قوله كانه
في الشبهاء) اى تبع الصاحب المروحي حيث استثنى من قولهم لا يجوز الاقتداء بما سبق مسئلة استقلاله

لاقتداء على الترتيب الا لاقتداء بالترتيب سواء
علمه الاول في الاخيرين (قوله في التشهد) او اختلاف
الامام اى في الاخيرين (قوله تشهد صلاتهم) لان
تسليمه بركعة بضمعه (قوله تشهد صلاتهم) لان
سئل ركعتاً فلا تقام من الترتيب ولو تقدرا
سئل ركعتاً فلا تقام من الترتيب ولو تقدرا
(قوله وصحت لوصلى الخ) لان الامام بعد افتتاح
في الصلوة (قوله وصلى مثلاً فانه ياتى
التاريخ اذ لم يعلم ان المدرك من
في الاصح) لاسم (قوله) اعلم ان المدرك من
صلاه كالمه صلاه الامام الا ان مقتضى
الركعات كلها (الابيض) لكن (بعد اقتدائه)
ان لم يركع ولا تسجد وسبقه مدرك امامه في ركوع
اتم بغيره وكذا لعين بسبق امامه في تلاوة
وحيث قاته بغير ركعة وحكمه في تلاوة
وسبق قاته بغير ركعة وسبق قاته في تلاوة
بغيره ولا يور ولا يتغير فرضه في تلاوة
وبناء اقتداء ما لم تكن المسبوق على امام
اعلم ان كونه مادامه والا تابعه على امام
فيه لا فرق ثم ما سبق به بان كان مسبوفاً
ايضا ولو عكس مع سبقه في الترتيب (والسبوق
من سبقه الامام بها او سبقه اوان فرأى السجدة
من سبقه وتعدوه بغير اوان فرأى السجدة
حق فيبقى وتعدوه بغير اوان فرأى السجدة
الاقتداء بها المسبوق اعلم ان مقتضى
(قوله بغيره) اى بعد ما سبق به امامه على
في الاظهر الصادق وفيه اول صلاة ركعتين
قوله وانما في حق تشهد ركعتين وسبقه
غير بركعة في ركعتين فائتة فقط ولا يشهد
فيها بركعة اخرى في شأخه فقط ولا يشهد
قبلها الا في الركعة التي قبله احداهما لا يجوز
الاقتداء به وان كان سبقه في حدثه لا لاحقة
النية فلا يستلزم اياه لا يجوز في الاشياء

وهو في اثباتها بالباطل الخروج اه حلي (قوله لو كان يصلي فيه) اي في احد المذاهب كورات (قوله لم يتقدم احد
 بنفسه) الاولى التعديروا وبسعي هذا الاختلاف كما في (قوله نافي) قال في المرافقة الروايات في ان الخليفة
 لا يكون اماما ما لم ينزل الامامة كذا في الدراية (قوله وان لم يجزئه) اي الحد المتقدم لان الخليفة اذا اقام مقام
 الاول صار الاول مقتديا به من المسجد الا لا يخرج لو تفرغوا عنه وانكم تقدم صلاة القوم ثم (قوله لم ينجح
 الى الاختلاف) بل يتوجه الى موضع الامامة فاذا تمت العبادة انه لو اختلف صرح واليه يشير قول
 صاحب البحر ثم الاختلاف ليس بمتعين الخ اذا لم يكن في المسجد فالأفضل الاختلاف قاله في البحر (قوله
 وامتناعه افضل) اي بعد ابطالها بما يشاء من الاعمال فاستاقى (قوله ان لم يكن تشدد) اما اذا حصلت هذه
 الاشياء بمقدوره فقد تشدد عند الصلاة حلي (قوله لجئون) محترق قوله ولا نادر يود وقوله وحدث عند
 محترق السواوي (قوله او خرج من مسجد بظن حدث) اما اذا لم يخرج فانه يود ويبي كافي الصريح في ينظر
 الحديث لانه لو انصرف منه لكان في ذلك ما احتج به يروى او ان حدثه انقضت او كان متجها فافراى سبابته
 ما عاين في وكان في الظاهر فأنصرف بظن ان الضم عليه او اى جهة في ثوبه فظن ان جهة فأنصرف فحدثت
 صلاته وان لم يخرج من المسجد لان الانصراف على دليل الرضا لا الاختلاف (قوله او احتلما بغير) الاولى
 ان يقول انزال باسناد من الاصل في التمسك في الاولى ان يقولوا ووجب عليه غسل الماشية ما كانت وهو
 محترق بغير موجب للفسل (قوله لندرتها) هذا احتمال فاصر فانه انما يظهر في الجنون والقهوة والاشياء
 لا في الحدث العدد والله فيه غير سواي فانه موجب للفسل في الاحتلام (قوله اذا حصر) من باب تعب
 فضلا ومصدر امين الفاعل ومعناه اني وصيق الصدر فيجوز ان يكون بضم الحاء مينا المفعول من مفرغ
 العين من باب نصر فعلا وصدا قال الاتفاق بالوجهين حصل السجاع كالي في البحر والوجهان ثابتن
 في كتب اللغة (قوله قدما لقروض) افادته لقراء لا يجوزوا الاختلاف لعدم الحاجة اليه وذكر في المحيط بصفة
 قيل فظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتماد وقيد بالحصر لانه لو اصاب الامام وجع في البطن
 فاحتجب بغيره لم يزل وقعد ما وصلته من اجابه (قوله وقال انفسد) لان ذلك نادر كالجائبة (قوله ويمكن للاختلاف)
 فيجوز الاختلاف عند الحاجة ما عدا ما خرج من الحديث (قوله لو حصر بولي او اخطأ) وبسعي (قوله فاحتلما بغير)
 في آخره والثاني حاقا بموجد في آخره وبالزاي من يافته ما في كلام البعض والخاتمة من يافع الريح قال
 في التروايت الاختلاف في البول فظهما اوفى الفاشة اولى (قوله ولو جرح عن ركوع ومصود) اما لو جرح عن
 القيام فانها غير عديمة لان التساعد يؤم التمام (قوله كالقراءة) اشار به الى ترجيح الاختلاف عنده قياسا على
 القراءة حلي قاله ابو السعود اه والطاهر اه لا يستلحق نادر الوجود (قوله لا يستلحق) اي ولا ينبغي لو كان
 منفردا لانه راسيا فيصل صلاة القوم بغير (قوله فلو منه قط) بيا اما اذا كان منه ون خارج لا ينبغي بغير
 (قوله انه لا يضطر) افراد الصغرى لا نظر للمصنف صحيح لان كلامه في شخص كشف عورته وهو من الذكرا لا ينبغي
 وبالنظر للشرح صحيح ايضا لان العطف باذا يضطر احد المذاهب كوير بان قد دلل على الاستصحاب
 تحت استوفد قول المأذ على الوضوء من غير كشف اه حلي (قوله لا دأته) شرعي على ترتيب الحلي (قوله
 يختلف تسبيح) مراد ما ذكرنا فاهو ابو السعود (قوله في الاصم) متعلق بقوله قرأ وتيل لقراء ذهابا نفسا وبالا
 وتيل بالعكس اه حلي (قوله او طلب الماء بالاشارة) استنكاه في الشرب لانه يسئله در الماء بالاشارة واما
 في الزبني عن الغاية طلب من المصلي شيئا شأرا يده او راسه يتم او لا لا تشد ملاته وما في التجمع من ان رد
 السلام باليد مستفرد بان التسديد ليس ثابتن في المذهب وقباض على المصلحة باليد تمنع لان المصلحة
 عمل كثير لا سيما على القول بان العمل الكثير ما استنكاه التناظر ولا كذلك الرد باليد فاهو ابو السعود (قوله او شره
 بالمعاطاة) هذا من على احد تفسير العمل الكثير شرب لانه واداه ما لورى من مائة يد لا يشك انه
 ليس في الصلاة حلي (قوله والانس) ان هو ما عطف عليه معطوف على المبتدئ وهو قد حلي (قوله لا
 الاستماع مع التمام) اي مع وجود ما ان امامه عنده فلا يمنع حال في الهادية والواسنة من الانذار والثر وهو
 يحتاج الى الجائزته الناهية (قوله وان لم ينزل الاداء) لانه في حرمتها لو وجد منه صالحا لكونه من اجتهاد انصرف
 الى ذلك غير عقيد الصلوات والاشارة الى رد ما في الحديث حيث قال ان من يعقله الصلاة لا تقبله لا يرد من

(لو كان يصلي فيه) الامامة
 هذا الحد لم يتقدم احد بولي نفسه مشاهة لا
 الامامة وان لم يجزئه حتى لو تفرغوا عنه وانكم
 لم تقدم صلاة القوم لانه لو اختلف صرح واليه يشير قول
 في المسجد لم ينجح الى الاختلاف (وامتناعه افضل)
 ان لم يكن تشدد بغيره من الخلاف (وحيث الامانة)
 من مسجد بظن حدث الجنون او حدثت من
 او طرأ او من يشهد الجنون او حدثت من
 لندرتها (وكذا) يجوز ان (يستلحق)
 حصر عن قراءة قدما لقروض الحديث
 بكر الصديق رضي الله تعالى عنه فاهو
 ياتي على الله عليه وسلم حصر من الله
 خاتمة بغيره حتى حلي الله عليه وسلم
 الصلاة فلو لم يكن جائزا لفعله لا يمنع فالا
 وبسعي الخلاف لو حصر بولي او اخطأ ولو
 ومن ركوع ومصود هل يستلحق كافر
 من ركوع وسجود هل يستلحق كافر
 لم (يحمل) اي لاجل جعل الوضوء
 لا (يستلحق اجزاء الوضوء) عطف على
 (لا) صارا الى ان ينجس ما من من غير
 (بول) كسب (اي ينجس ما من من غير
 حدثه ما لو منه قط في (او كشف)
 في الاستصحاب) والمراد ذهابا للوضوء
 بغيره فواضطر لم تشدد (او قرأ في
 الغصاب او الرجوع) لادته ركنا مع
 او شى بخلاف تسبيح في الاصم (او
 الملة بالاشارة او شره بالمعاطاة) الملة
 او بوزن او كونه بمران الاستماع يمنع
 على المختار (او كشف قدما لركن) وان
 الزا (او كشف قدما لركن) وان

الصلاة مع الحدث (قوله ورتاف) لم يتطاع فانه يحث الى انقطاعه ثم يوضح ما بين (قوله فورا) الثلاث ساعة
 من غير عذر وهو مفيد (قوله وبشر صلاته) اي في مكان الوضوء اي قربه (قوله او يهود) جعله بعضهم اولى لما
 ذكره النسخ (قوله وهنا) اي تخبر المقتدى (قوله لو فيها ما يمنع الاقتداء) والايالة الاقتداء من مكان
 الوضوء (قوله كالقنديل) اي اصله وانما قلنا ذلك لان الامام الذي سبقه الحدث صار مقتديا (قوله عليا زانيا)
 كالشبهة عمدا خلاصته تامة وان اتضح وضوء (قوله ولو بعد سبق حدثه) اجابا اشارته الى رد ما في شرح
 الثانية من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبه في هذا الفرع : اه على افتراض الخروج بصدقه وعدمه قال
 في الجروفة نظير لا يكاد يصح لانه اذا اتى بخلاف يعد سبق الحدث قد خرج منها بصدقه والتاسخ لم يهلك فيها
 خلافا له (قوله تحت المراد بالتمام الجملة اذا لا شئ منها نافية لتركه واجبا منها ولو قال المصنف بدل تحت صحت
 لكان اولى او السعد (قوله ثم قد اد) اي وجوبا جبريا لئلا ينقض التاخير في ترك الصلاة وهي سكر كل صلاة ذات
 مع كراهة الضرر (قوله ولو وجد المني) اي المانع من البناء (قوله بلا صفة) مفهوم قوله انه بعد جملا
 بانفائها (قوله في المسائل الاثني عشرية) هي مشهورة عندهم بهذه النسبة لان هذا الاستعمال غريبا ثري
 حيث العربية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد كونه على انقال في النسبة الى خمسة عشر على رجل
 او غير محسوس واما اذا لم يكن مسمى به واربعة العدد فلا ينسب اليه اصلا (قوله وما لا صحت) لانه معنى مفسد لها
 فصار كالحديث والكلام واختلف المشايخ على قول الامام فذهب البردعي الى انه انما قال بالطلان لان الخروج
 يصنع المصل فرض عنده لانها لا تسقط الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصدقه وتسمعه على ذلك العامة
 كما في الغاية وذهب الكرخي الى انه لا خلاف بينهم ان الخروج بصدقه مباح ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ينسعدوا قلت هذا او فعلت هذا قد عرفت صلاتك فان شئت ان تقوم فم وان شئت ان تقعد فاقعد وليس
 فيه نص عن الامام وانما تنبئه البردعي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضا كما زعمه لاختص بانه هو
 قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالطلان باعتبار ان هذا المعاني مغيرة للقرض فاستوى في حدودها اولى
 الصلاة وآخرها صلوة الامة بخلاف الكلام فانه طالع لاخير والحدث العبد للتحقق بمطلة لاغية
 كذا في الجهر لم يكلام الكرخي بكلام طويل ولابد للشرابي البردعي في الراء الفلانية على الاثني عشرية انه
 حلي (قوله لوفرع بافناء الخ) لان الكفا يقتضي وجود مسائل اخر مشبهة بهذه المسائل في هذا الحكم
 وليس لنا الا هذه وفيه ان الشرابي اوصلها الى غفوة بانه مسئلة (قوله بقدر التتميم على الماء) ولو باخبار عدل
 وقيد بالقدرة لانه فورا ولم يقدر على استعماله فانها لا تسقط ابر السعد اي اذا كان تيممه عن مرض (قوله
 وامام مسئلة روية المتوضى الخ) جوابه عن اراد او رد ما ينالني على صاحب الكثر بقوة والتقيد بالتتميم لا يقيد
 لان المتوضى خفف التتميم لوراء الماء في صلته بطلان ايضا العلم ان امامه قادر على الاماخباره وصلاته لا امام
 تامة لعدم قدرته فلو قال او المقتدى بلعمه واجبا في الصبر ان المقتدى لم تسقط صلته اصلا بل وصافورده
 في التبر بان المصنف استعمل بالطلان بالمعنى الاعم وهو اعدام الفرض بئ الاصل الاول قال فالاول ما قاله
 البعض ان مسئلة المقتدى بتتميم ليس فيها الاخلاق زفر ولا خلاف فيها بين الامام وصاحبه والخلاف في هذه
 المسائل مفروض بين الامام وصاحبه حلي وقد سمع الشرح بين الجوابين (قوله والافضوي) بقصه صورتان
 عدم وجود الماء او وجوده مع انطوف والمقضي في الاول بطلان الصلاة وانتقال الويلغة الى التتميم وفي الثاني
 انتقاض المسألة للمضي وبطلان الصلاة ويستأثر بمسألة اخرى على انفس كسح الحجرة وهو الذي حققه في الغف
 (قوله كما حري في السج) جوابا بالسهم على اللغتين (قوله وتعلم اي آية) سواء كان اماما او منفردا او مقتديا بحلي (قوله
 اي تذكرة) انما جعل على ذلك لان العمل لا يذهب من التعليل وذلك فعل بان في الصلاة فتم صلاته انما قامورة
 التذكيران كان يحفظها لولا ثم نسيها ونسيته اميا باعتبار حاله الا وقوله او سخطه بلاصع اشارته الى ترويع
 الخلاف فانه حال في الجهر والمراد ان التتميم قد سكر ما يهاه قيل جميعه بلا اختيار وحفظه بلاصع بان جميع سور
 الاخلاص مثلا من فارة لحفظها من غير احتياج الى التلبس بما يقصد الصلاة من على كثير كذا قالوا اه
 وجميعها الشرح اشارة الى ان ارادة كل حقيقة (قوله على ما عليه الاكثر) لان الصلاة تامة حقيقة فوق
 الصلاة بالقرأة حكما فلا يمكنه البناء بغير وقيد بتبع بانها من المقتدى التاثير ليدت الاحكام نهر (قوله تصح

تقوم ورتاف (قوله وادنا في الصلاة) اي في مكان الوضوء اي قربه (قوله او يهود) جعله بعضهم اولى لما
 ذكره النسخ (قوله وهنا) اي تخبر المقتدى (قوله لو فيها ما يمنع الاقتداء) والايالة الاقتداء من مكان
 الوضوء (قوله كالقنديل) اي اصله وانما قلنا ذلك لان الامام الذي سبقه الحدث صار مقتديا (قوله عليا زانيا)
 كالشبهة عمدا خلاصته تامة وان اتضح وضوء (قوله ولو بعد سبق حدثه) اجابا اشارته الى رد ما في شرح
 الثانية من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبه في هذا الفرع : اه على افتراض الخروج بصدقه وعدمه قال
 في الجروفة نظير لا يكاد يصح لانه اذا اتى بخلاف يعد سبق الحدث قد خرج منها بصدقه والتاسخ لم يهلك فيها
 خلافا له (قوله تحت المراد بالتمام الجملة اذا لا شئ منها نافية لتركه واجبا منها ولو قال المصنف بدل تحت صحت
 لكان اولى او السعد (قوله ثم قد اد) اي وجوبا جبريا لئلا ينقض التاخير في ترك الصلاة وهي سكر كل صلاة ذات
 مع كراهة الضرر (قوله ولو وجد المني) اي المانع من البناء (قوله بلا صفة) مفهوم قوله انه بعد جملا
 بانفائها (قوله في المسائل الاثني عشرية) هي مشهورة عندهم بهذه النسبة لان هذا الاستعمال غريبا ثري
 حيث العربية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد كونه على انقال في النسبة الى خمسة عشر على رجل
 او غير محسوس واما اذا لم يكن مسمى به واربعة العدد فلا ينسب اليه اصلا (قوله وما لا صحت) لانه معنى مفسد لها
 فصار كالحديث والكلام واختلف المشايخ على قول الامام فذهب البردعي الى انه انما قال بالطلان لان الخروج
 يصنع المصل فرض عنده لانها لا تسقط الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصدقه وتسمعه على ذلك العامة
 كما في الغاية وذهب الكرخي الى انه لا خلاف بينهم ان الخروج بصدقه مباح ليس بفرض لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا ينسعدوا قلت هذا او فعلت هذا قد عرفت صلاتك فان شئت ان تقوم فم وان شئت ان تقعد فاقعد وليس
 فيه نص عن الامام وانما تنبئه البردعي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضا كما زعمه لاختص بانه هو
 قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالطلان باعتبار ان هذا المعاني مغيرة للقرض فاستوى في حدودها اولى
 الصلاة وآخرها صلوة الامة بخلاف الكلام فانه طالع لاخير والحدث العبد للتحقق بمطلة لاغية
 كذا في الجهر لم يكلام الكرخي بكلام طويل ولابد للشرابي البردعي في الراء الفلانية على الاثني عشرية انه
 حلي (قوله لوفرع بافناء الخ) لان الكفا يقتضي وجود مسائل اخر مشبهة بهذه المسائل في هذا الحكم
 وليس لنا الا هذه وفيه ان الشرابي اوصلها الى غفوة بانه مسئلة (قوله بقدر التتميم على الماء) ولو باخبار عدل
 وقيد بالقدرة لانه فورا ولم يقدر على استعماله فانها لا تسقط ابر السعد اي اذا كان تيممه عن مرض (قوله
 وامام مسئلة روية المتوضى الخ) جوابه عن اراد او رد ما ينالني على صاحب الكثر بقوة والتقيد بالتتميم لا يقيد
 لان المتوضى خفف التتميم لوراء الماء في صلته بطلان ايضا العلم ان امامه قادر على الاماخباره وصلاته لا امام
 تامة لعدم قدرته فلو قال او المقتدى بلعمه واجبا في الصبر ان المقتدى لم تسقط صلته اصلا بل وصافورده
 في التبر بان المصنف استعمل بالطلان بالمعنى الاعم وهو اعدام الفرض بئ الاصل الاول قال فالاول ما قاله
 البعض ان مسئلة المقتدى بتتميم ليس فيها الاخلاق زفر ولا خلاف فيها بين الامام وصاحبه والخلاف في هذه
 المسائل مفروض بين الامام وصاحبه حلي وقد سمع الشرح بين الجوابين (قوله والافضوي) بقصه صورتان
 عدم وجود الماء او وجوده مع انطوف والمقضي في الاول بطلان الصلاة وانتقال الويلغة الى التتميم وفي الثاني
 انتقاض المسألة للمضي وبطلان الصلاة ويستأثر بمسألة اخرى على انفس كسح الحجرة وهو الذي حققه في الغف
 (قوله كما حري في السج) جوابا بالسهم على اللغتين (قوله وتعلم اي آية) سواء كان اماما او منفردا او مقتديا بحلي (قوله
 اي تذكرة) انما جعل على ذلك لان العمل لا يذهب من التعليل وذلك فعل بان في الصلاة فتم صلاته انما قامورة
 التذكيران كان يحفظها لولا ثم نسيها ونسيته اميا باعتبار حاله الا وقوله او سخطه بلاصع اشارته الى ترويع
 الخلاف فانه حال في الجهر والمراد ان التتميم قد سكر ما يهاه قيل جميعه بلا اختيار وحفظه بلاصع بان جميع سور
 الاخلاص مثلا من فارة لحفظها من غير احتياج الى التلبس بما يقصد الصلاة من على كثير كذا قالوا اه
 وجميعها الشرح اشارة الى ان ارادة كل حقيقة (قوله على ما عليه الاكثر) لان الصلاة تامة حقيقة فوق
 الصلاة بالقرأة حكما فلا يمكنه البناء بغير وقيد بتبع بانها من المقتدى التاثير ليدت الاحكام نهر (قوله تصح

به الصلاة بان يكون طاهر او يمسح بغيره او ليس عنده الا ان ربه طاهر انه غير لو كان الناهي
اقل او كان كنهه لا تسفل لان المأمور به الستر الطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال تجنب فيه الصلاة فكان
اولى من قوله تصح لان عبارة تنجبل ما لو كان كنهه الصلاة تصح فيه مع انه لو صلى عاريا لاطل لانها
لا تجنب فيه بل بغيره اياه بالسجود (قوله وشي الخ) هي الخامسة من العشرين وما بعدها السادسة منها قوله
ولم تنتفع (قوله) فبدان الخللان لا يشوق في المكث قد رآه ترك من غير تقصير وهو ان قيل بل كنهه خلف
المشهور على ما سبق عند قوله وكشفه مع سابقا مع انه او بالسجود (قوله وترع الماسخ خلفه الواحد بعمل
يسم) بان كان واسع لا يحتاج فيه الى المعالجة بالترجى في الجهر والتقدير بالخلف الواحد لان المسح يقتضيه ولكن
ربما هو انه اذا ترع الخلفين بعمل يسيرا بانهم اتفقا وليس بحد كنهه بل الحكم واحد (قوله وقد روى على
الاركان) وقضيت عنده لان آخر صلته الاولى من اوابها ولا يجوز فيه القوي على الضيق (قوله وتذكر كفايته)
ولو رآه غير (قوله او على امامه) هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تسفل قطعا عند الامام بل هي
موقوفة ان صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر كفايته فانها تتقلب سائر فقد ذكر المستفصل على سبيل الباطل
اعتماد على ما ذكره في باب الوقت فقدم صاحب الجهر (قوله وهو صاحب ترتيب) الضعيف بل عليه القلابة
اماما او اماموما (قوله والوقت متسع) وعند ضيقه تمت اتفاقا (قوله وقد روى التارخ اميا) مراده به الاستخلاف
وهو لا يتخلوا ما ان يكون في الاولين اولى الاخرين قبل القعود فقد التفتد او بعد في الاولى فسد اتفاقا
وفي الثانية لا يتخلوا ما ان يكون قرأ في الاولين اولى احداهما او لا وفي هاتين الاخيرتين منسد اتفاقا
وفي الاولى تمسك خلافا لغيره وهو رواية عن ابي يوسف واذا كان بعد التشديد ففيه الخلاف بين الامام وصاحبه
اذا عرف هذا فتدبر قول المتن مطلقا اراد به الشؤل لهذه الصور كلها غيراته فيبداه عنده صاحبين تصح بصورده
ولا يصح هذا الماحل ان الصور اقل من الصور الثانية بصورتها متفق على الفساد فيها فلا يجوز في حد
مطلقا على خروج من الموضوع لان الموضوع ان يطرأ مفيد التشديد اه حلي (قوله هل هي كثير) اي
وبه تم الصلاة اتفاقا فقد خرجت هذه المسئلة من الخلافات (قوله وزوالها في العبد) هي الثالثة عشرة (قوله)
ودخول وقت) فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث بمعنى ما الطلوع والاستواء والغروب (قوله)
بان بقي في قعدته) جواب سؤال اورد في الكافي بقوله فان قيل كيف يتحقق الخلاف في البطلان بدخول وقت
العصر في الجمعة فان الدخول عنده ما اذا ظل كل شيء مثله وعند همامته وحاصل الجواب ما ذكره الشرح
اذا هو الحلي (قوله بان يبعد في الوقت الثاني) فاذا انقطع عزمه بد القعود فالامر موقوف فان دام وقتا كاملا
بعد الوقت الذي وقع الانقطاع فيه ظهر انه انقطاع بوجه فظهر التساعد عند الامام فيقضيهما لاعتداهما (قوله)
وكذا خروج وقت) هي النابعة عشرة (قوله في هذه المواضع العشرين) لا ياتي ما قدمه من انها اثناعشر لان
ذلك على ما ذكره القوم وهذا على ما زادوه على ان الزيادة ترجع اليها كائن عليه في الجهر فحلي مسئله النوب
الخص ومسئلة صلاة الجمعة بغير قناعات والضعيف اربعين الى مسئلة العاروي ومسئلة دخول الاوقات المكرهه راجعة
الى طلوع الشمس في الجهر ومسئلة خروج وقت المذود راجعة الى متى المدة لان في كل ظهور ولحدوث اللانق
وبقي مسئله زوال الشمس في العبد وهي راجعة الى طلوع الشمس في الجهر ايضا ومسئلة تذكر كفايته على امامه
وهي ترجع الى تذكر كفايته عليه وليس منها روية المتشوش المزمع يتم الماه كما قدمه حلي ولو سلم الامام
وعليه فهو فرض عليه واحد منها فان صدق بطلت صلاته فلا ولا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قدمه واقدرو
التشهد عرضه له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وهكذا اذا صدقه وهو ليسو ولم يصح القوم ثم عرض
بجهر (قوله فيها اذ تذكر كفايته) اي عليه او على امامه وقد علم ان الامر موقوف في تذكر كفايته ولا يتقلب
فلا يعلم اه حلي (قوله وراى) اي على ما يتقلب فلا وان كانت ليست من الخلافات حلي (قوله والظاهر)
ما استظهره فظاهر لان الاوقات المكرهه لا تنسأ في انعقاد النفل اشداء فكيف بالقاء (قوله ولا يستأنف)
مسوقا بغيره لهذا المبروق ان لا يتقدم الجهر عن السلام بغير (قوله مع) وجود المشاركة في الصلوة بغير
واللاحق ولتتم خلف المسافر كالمسوق في ان الاول عدم استئفلا فها هو وقع اثاره ليم التلاحق ان لا يتأتموه
حتى يفرغ مما قام له ان الواجب عليه ان يبدأ بما فات ولا يجزئونه فيه لزم. ويقدم المقير بعد اربعين مسافرا
(قوله) انفسه صلاته على حاله كراهه

وشبهه لوصلي بعبادة فوجده ما رايها
او عشت الا ولم تتقدم فوراً وترع الماسخ
الواحد (عجل سم) فلو لم يمت اتفاقا (قوله)
مضى على الاركان وتذكر كفايته على امامه
وهو صاحب ترتيب) والوقت متسع (قوله)
الضاري لا يماضفوا وقيل لا فساد لو كان
استخلافه (بعد التفتد لاجتماع وهو الاخير)
سما في الكافي لانه على كبر (عجل سم) وطلوع الشمس
في القوس (قوله) زوالها في العبد ودخول وقت
الجمعة على معنى انشراح وقتها (قوله)
بان بقي في قعدته الى ان صار انشراح مثل
في الجمعة) بخلاف الفاهر ودخول وقت
الجمعة (قوله) بان يبعد في الوقت ان
وزواله على المذود) بان يبعد في وقتها
وكذا خروج وقتها (قوله) وسقوط جهره عن ربه و
اعلم انه لا يتقلب لصلاته الا في ثلاث (قوله)
العشرين (قوله) انشراح وقتها (قوله)
تذكر كفايته او طلعت الشمس او خرج وقت
الجمعة) كما في المحذور زاد في الجملة
الظاهر ان القدر على الاركان براد مسئلة
والجهر وانها ان زوالها في الف
تتبع ما قدمنا وانها ان زوالها في الف
ودخول الاوقات المكرهه في انشاء كذا
وان زوالها استأنف الامام (قوله) ولا
اوتمها وهو مسافر (مع) والمذود لا يلو
الكنية تحذف على ركعة استأفلا طلوبا
بركعتين فرضنا التصدقين ولو اثاره له
في الاولين فرضت القرارة في الاربعة (قوله)
المسوق (قوله) لا يماضفوا) كنهه كراه
(قوله) لو انما يماضفوا) كنهه كراه
سلانه دون التصدقين (قوله)
(قوله) انفسه صلاته على حاله كراهه

ما رأيت معلما أحسن تعليما منه بآثر في ولا يترى ولكن قال ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هو تسبيح والتكبير وقراءة القرآن (قوله الا السلام للصلب) اضيف اليه لانه به تحمل الاشياء التي حرمت في الصلاة وقصر المشرع بالخروج منها لان ذلك بمنزلة (قوله التحية) اي التعظيم واصل وشعها الدعاء بطول الحياة وسكانوا في المحاملة يدعون بذلك فاذلها الشارع بالسلام وفيها الاسم (قوله اوعى ظن انها رويحة) يحذف على قوله على الانسان (قوله وسلم فاما حاله) لانه انما اغتر السجدة في القعود لانه مظنة بخلاف القيام ولذلك اغترسهموه كاشافا صلاتنا من صلاة لان القيام فيها مظنة السلام سلمي (قوله فانه يشدها) اي في الصور الثلاث اما السلام فاما حالها فقدمنا واما السلام على ظن انها رويحة فلا تصد القطع على الركعتين بخلاف ما اذا ظن اكلها او اما السلام على انسان فلاه كلام اه سلمي (قوله مطلقا) مخاطب به او لا حامدا او لا (قوله بل يكره) اي تنزيها وقطعه عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز واسألوا الفرق منه وبين المصاحبة بقوله لانه على كسبه ركوع الركعة وان كان عاديا الى المصاحبة نظرا للغير وقوله بنية السلام تنه في الجهر من التهمة والعلامة والظاهر انه قيد تنافيا في (قوله سلاما مكرورا) (ظاهره التعميم) (قوله مالم يدي) اي انظر للذكر (قوله ليس ويشترع) هذا في قوله آخره والزيادة تنفع فانه من كلام صادر كافي النهر (قوله خليب) يتم جميع الخطاب (قوله ومن زه في الهم) اي الى من ذكر لولاي المصلي اذا جهر وهو داخل في التالي (قوله يالس لقضاءه) الظاهر تخصيص الكراهة بحال التلبس بالقضاء (قوله ومن يمشوا في الم) كالذين يطالعون مع بعضهم انساؤن استغفاما (قوله ايضا) بوصول الهمز فالشبهة (قوله اودعهم) اودعهم في الموضع (قوله يعلم من عبادة الصلوة لانه تخصيصه بانفسيه (قوله التنبات) هو وضع القاصد شيئا الى اليد الشرب وبفهمه جوارحه في العجايز غير كراهة (قوله واعاب) بضم اللام جمع لالعب (قوله سطر) بالسبع المومة لانه لجمعة الكسورين (قوله وشبه) بكسر الشين اي مشابهة لظنهم ايس يشابههم في تلك الصفة وهومن يلعب بالرد والسجدة والطالب والضاية (قوله يتبع) الظاهر منه ما يعم مقدمات الجماع (قوله ويكشف عورة) ظاهره وللشبهة (قوله حال القنوط) مراده ما به البول (قوله اشنع) ان يسلم عليه من غيره (قوله الا اذا كنت الم) ولا يشترع عليه السلام الا بغير القبرين (قوله وقد تدرت عليه) هو من كلام الصدر كانه ظنه عنه صاحب النهر (قوله والمعنى ومطيرا الحمام) هل الكراهة قاصرة على وقت التلبس بالفناء والتطير واسطة قصد الاذلال يجر (قوله كذلك امتاذ) رداه السيدان العصابة كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم سلمي (قوله والزيادة تنفع) الذي في النهر انفع وزاد بعضهم نفعنا من جهره الشامة كونه قدا الهندية فقال

و زهدت زديت وشيخ عجمي و ولاع وكذاب بكذب يشيع

ومن سطر السودا في السوق امامه ومن داهب الايام وردع

ومن جلسوا في مسجد صلواتهم و تسببهم هذان البعض يسيع

ولا تنس من ابي هناك صرحوا و لكن عارفا يا صاح تحفي وترفع

وفي بعض همدانلة كان الزنديق في حكم الكافر والتسبيح والتلبية من جملة الذك (قوله بوجوب الرد) في بعضها وهو السلام على القماري فانه وان الم سلم ولكن يد سلامه لقدرة على تحصيل الفضلين رد الجواب والقرأة والاستماع وكذا ما ذكره الم والملاذ ان الاقامة لا ذكره يعلم من التعليل المحكم في بقية المسائل المذكورة اه سلمي وفي الجهر التصريح بعدم وجوب الرد وعبارة واع انه يكره السلام على المصلي والقاري والجالس للقضاء والصحة في الفتحة او التصلح ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غيرهم كذا ذكره المشرع اه (قوله بجزء الميم) كانه خاتمة السنة فلي هذا لوضع الميم لان زور ولا تعريف كان بجزء الميم خلافة السنة ايضا اه سلمي ومثلها يظن لرا جميع بين ال والتسبون او انصر على لقند السلام او مخاطب بالافراد (قوله والتسبيح) وهو ان يقول اح بالفتح والضم بجر (قوله يحرفن) ويحرفن حروف مكرره ولا يشدها انماها بجر (قوله بلا عذر) العذر وصف بطرا على المكاف تناسب التسبيل عليه (قوله بان ثامن طبعه) بان لا يكون شككفه (قوله فلا ضاد) اي ولا كراهة شلي عن الغاية (قوله والدعاء بما يشيه كلامنا) هو ما يمكن سؤاله

ولو سلموا (السلام) لا بد من كبر على المشتبه
فمن اصر عليه السلام قالوا قد سكت لانه
هل ذكره في النهر من تسبيح
سلاما مكرورا وعلى من تسبيح
ومن بعد المدي يسير وشيخ
مصل والذا كروحدث
خطيبون يعني الهم ويسيع
مكرور على السلفته
ون يمشوا في العلم معهم لينتفعوا
من زياش الوشم مدرس
كذا الاجنبيات التنبات اشنع
ولهاب سطر وشبه بجزء الميم
ومن هو في حال القنوط اشنع
ودع كافر ايضا وكشف عورة
ومن هو في حال القنوط اشنع
ودع كذا الا اذا كنت الم
ونعلم من انه ليس شيخ
ونعلم من انه كافي القنية
وقد تدرت عليه الفتحة على استاذة كافي القنية
والفتح ومطيرا الحمام والمقنة قلت
كذلك استاذة من سطر
فهذا انما هو وجوب الرد في بعضها

ودع في الضياء وجوب الميم (التسبيح)
وذكره بقوله لام عليم بجزء الميم (الضم)
وذكره في (بلا عذر) امامه وانما من طبعه
فلا يزال اعرض عنهم ولا يفتش من طبعه
او يفتش امامه ولا يعلم انه في الصلاة فلا
في ادعي العديم (والدعاء بما يشيه كلامنا) خلافا
لناني (والاين)

فلا قسدا كإياي وإذا قام الآخرين لا يسع المأمورة لانه لا يجوز ان يرجع اذا كان الى القيام اقرب ثم
يكن التسليم مقبدا كذا في البدائع وفي المحققين من الكرخي تقصد عندهما افادة في العسر (قوله وانما يطلب
الخ) مراد تقاض وان اومر العطف لخلق ولو انشده في اورد عنه في القرآن مثل قول الشاعر

أرايت الذي يكذب بالدين هذا الذي يدع القيم

وَيُخَوِّضُهُمْ فِي الْغَمْرِ وَجُنُودَ الْغَمْرِ يَغْتَبِئُونَ * وَأَنْتَ عَالِمُ الْغُيُوبِ * إِذْ يَخْرُجُ الْفَوْزُ يَكْفُتُ غَدَاةً مُؤَدَّةً * وَأَنْتَ خَالِدٌ غَدَاةً ذَاتِ الْاَلْبَانِ * إِنَّ الْفَوْزَ كَانَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا * هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْهُمْ كِبَارُ الْعُمْرِ وَلَا شِعْرُهُمْ وَلَا يَنْصُرُهُمْ عَلَيْهِمْ * وَإِنَّ خَيْرَ الْقَوْمِ الْقَوْمَ الْمُؤْمِنِينَ

وقوة

واراد به انشاء الشريعة فسد منه بهر محبة السرخس (قوله له اجمعي الخ) بقى عنه قول المصنف مخاطبا لمن اجمعه ذلك والتناهر انه اذا قال باجمعي خذالابه وقصد اخطاب جملة الخ اجمعه فسد وان لم يكن مسمى بهذا الاسم (قوله فصلي عليه) اى واسع نفسه ولم يوسع نفسه لانتفاء ولوسع المؤذن حال مثل ما يقول المؤذن ان اراد دعواه لنفسه والا وان لم يكن له فنية ففسد ان التناهر اراد به الالمانية اجمعه (قوله وقيل لا) هو الذي اقتصم عليه في السر وقالوا للبعج اجمعه بالكسرة بغير قاصدا جوابا فسد وتوكلوا للشرقية في حال انتفاء ولو قد فسده بنى من القرءان للحي وجرها منه فسد عنه ومنه ولو قد دفع الوسوسة لانتفاء مطلقا ولو قد غشه عرق او اسابه وجع فقال بسم الله لانتفاء ودفعه الفتوى كافي النصاب وفي قوله ولو توضع الفحش الوسوسة لانتفاء مطلقا نظر الا فحش ينهين اهل الحق فلا يتغير بالارادة قياسا على ما عاذه اريد به (الثاني) انه لا يصحبت له باختر بجزءه اى لانه اذا صلا فلا يتغير بالارادة قياسا على ما عاذه اريد به الاعلام انفق الصلاتين على اهل حق (قوله او دلالا) مخالفا لما سلكه من مخالفة الناس من غير معزاة للظاهرة ومخالفة ايضا لما منه من الشريعة بالادلة والقرائن فاضى خان عاقبته انتفاء التفصيل بين ان يكون الدعاء فأن فسد وان كان لغرضه لا الواسعة (قوله قبله لا تقدم تقدم) القساذية طاهر واما انقرع الثاني فالتعمد فيه عدم التساوي (قوله وقصه غير امامه) لانه تعلم وتعلم من غير حاجة اجمعه وهو شامل لغف المقتدى على مثله وعلى المتردد على غير المصل وعلى امام آخر ولو بلغ الامام والمتردد على اى شخص كان ان اراد به التعليم لا التلاوة وتفرقا واكثر مقتضى ان يقع على امام من سمعته وتذكير الامام بان يسمع اليه بان يسمع ساكنا وبعدم الحصر او كبره لا يعلل بركب اداء اداءه واوانه بعد قراءة القدر المسحب على الظاهر كافي الفتح او ينقل الى اخرى بل يلزم من علمه ان يفسد الصلاة او ينقل الى سورة اخرى يحيط (قوله فتلا في تمام الفتح) اما اذا كان بهذه فسد لان تذكره يضاف الى الفتح (قوله بكل حال) اى سوا قرأ فسد ما يجوز به الصلاة لانه لا ينقل الى اخرى اى لم يلزم من اصله (قوله من غير مصل) اى صلاته بان سمع من غير مصل اصلا ومن مصل غير صلاته ولو سمع من مصل صلاته بان سمع من مقدمه لا يفسد كما يؤخذ من المقوم (قوله ووسوى الفتح لا قراءة) لان قراءة الفتح وسوى عنها والفتح على امام غير مصل عنه يجرى على الشئ من البردية المنوع الثلاثة المجردة من الفتح (قوله لا تقرأه) من قبله لانه من كلامه قطعوا لكان في الغناء هذه في القرءان فقصبل منه وجعل الكلام في لفظه نقطه وهو اولى ويمكن جرائه على رواية جواز القرءان القارسية فان اعتبر عليها المعنى لا اللفظ وبمع ضبط ادى من الرؤية ففي القرءان اسمع وارى (قوله مطلقا) سواء كان عامدا ان ياسبى الى الصلاة خالفه كعدم اختلاف الصوم (قوله ولو سمع) على الفساد فاضى خان في الاكل والشرب بانه على اليرود والمساكن واستنكاه الحلي بما لو اخذ حصة فيه او مطرة مطرت فاتمها فانها بنفسه مطلقا ووجه الاستسكال عدم وجود كثرة العمل بجمعه (قوله ناسيا) بان الارتطاق (قوله دون الحصة) بذكر الحما وتشدد الميم مفتوحة او مكسورة اجمعه حلي اما قدر الحصة ففسد للصوم والصلاة وهو الصحيح وقيل قدر الحصة لا تفسد الصلاة بخلاف الصوم والقرءان فساد الصلاة معلق بعمل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فساد معلق بوصول الفتوى الى جوفه بجمعه (قوله فانه لا يأتى) قوله ذاك يهينى درمشتني (قوله اما المصنف نفسه) يعنى ان وصل الى حقه كالمصطفى اجمعه حلي وينبني تقيد به الكثير ليكون عاملا كقوله اما المصنف نفسه واحدة لا تعدل كقوله انما يفسد بالصلاة والظواهر ان المصنف اجمعه ولا كانه كان في حقه حلقة العمل اكبر بل يلبس ما في الصوم ولو سمع كثيرا بفساد الصوم وكذا لو كان في حقه اهل عليه ولا كانه كان في حقه حلقة منها شئ بل من غير ان يلوكلها لانتفاء كثر ذلك فسدت اجمعه (قوله وتلزمه) وان كان عصفه ما واولا كل شأ

(اول خطاب) قوله من اوجه يحيى اوموني
 (الكتاب بقوله) اوما قال يمينك
 ذلك اولن بالباب
 الله

(او ایچ) کتاب آجہ ذلک اوس اللہ
نخذ اسم

(بایجی غیاث الدین) (فروع) (علیہ وسلم)

ما موصى به من آمننا على الله

ومن دخله اوله او النجى فقال صلى

قتال جبل جبرائیل اور فرشتہ الامام جوابہ ولو جمع

نفس علیہ اوامر جو ان قصد لاروحوں

فصلی
بہ تفصیل ان کے
بہ تفصیل ان کے

وہم و سلطان قلعه و امور الدنيا

النسبة ان لا يكون السطح دولا تقصد

لا دفع الوسوسة من
الوهم واليقظ شيء من نفسه

الانزلة ولولا ان الله
ما لم يزل يقول ما لم

لاحد او عليه
في الثاني والاربعين
فصله في قوله

الكل عندنا في البيت

الملك
الملك

التقديم او دخول حوزة التقديم بتقديم برر

فصل پنجم در بیان حکمت و فایده و احوال و عیال و اولاد و لامه یانه

بیت بنی و صریح جواب بل اراد (وقصه)

معنى الأول لم يرد جواباً

الجواب لا يفسد انفاقا ابى التلاوة وكذا لا يفسد قسمة

الصلاة لا تقبل إلا بالنية (النية شرط في الصلاة)

علي غير امامه لا قبل غمام الفصح

۱۷/ اذا تذکر قتلایم

الختم من غير مصلح (ولو)

على الأذان سمعوا النداء لا تقربوا

لا تتركوا الصلاة على النبي وبنو

مطلوبہ صلاہ (ان) اور (ان) (والا) (ان)

عَلَى سَائِلِهِمْ كَلَامُهُ (عَقْدَانِيَا)

سلامه نفس (طلاقاً) ولو بمصلحة

اسکے وشریہ مطابقت (اسکول) دون اسکے

آن (والمعنى: استأنسنا) (فأشبهنا)

الآذا كان بين
المصيح

فإن الصوم هو الصيام

کتابخانه عمومی

المال

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

من الخلاوة وتبلغ عنهما دخل في الصلاة فوجد سجودها في فيه واتساعها لا تقصد صلاته بغير (قوله) واتساعها
من صلاة الى غيرها (قوله) فبذل الصلاة لانه لو لم يقصد فيه رمضان وامسك بعد الضيق ثم قوي فملازم يخرج عنه
بنية التقليل لان الفرض والتقليل في الصلاة جنسان مختلفان لا رجوعان لاحدهما على الاخر في الصلوة وهما
في الصوم والركعة بنسب واحد بغير (قوله) حق لو كان منفردا (الخ) مثله ما اذا شرع في سجدة فجاء بغير
تكميل بغيرها او الثانية يصير مستأنفا على الثانية فقط بخلاف ما اذا لم ينو شيئا بغير (قوله) او عكسه (النصب
عاطفا على منفردا اهـ حلي) (قوله) بجلاليتة الظهر بعد ركعة الظهر (قوله) لا يصير مستأنفا وقصر عليه ما ذكره
الاولا بجلاليتة الظهر او بما لم يسم بذكره تركه مستقدها ما هي تام فاستقبل الصلاة وصلى اربع ركعات
وذهب فمد ظهره لانه ندخوله في الظهر ياتوا وقصروا فاذا صلى ركعة فقد خلط المكتوبة بالنافذة قبل
الفرار من المكتوبة ويخرج عليه ايضا انه لا يقصد ماداه فخصت تلك الركعة حتى لو لم يقصد فيها على
التعدا لاخرة باعتبارها قدمت الصلاة اهـ بغير (قوله) مطلقا (انتقل الى التصدد والفساد اهـ حلي والاول
جذبه لان المخيرة حكمها لا يقتضف بالتلفظ وعدمه (قوله) اي ما فيه قرمان ولو الحرب فاذا قرأ ما فيه
فسدت على الصحيح بغير (قوله) مطلقا) قليلا او كثيرا حافظا للقرآن او غير حافظ اماما او منفردا واستثنى
الشرح ما اذا كان حافظا لم يصل ودعه الفساد وجهان الاول حمل المصنف والتفريقه وتطلب الادوار وهو
حمل كثير الثاني وهو المصحف انه تلقى من المصحف ضاركا اذا تلقى من غيره وعليه انقصر الشرح (قوله)
واستظهره (الحلي) لانه لا ينافي اعتبرت في سواها لان الصلوة في حرمه تلاوتها على الخشب (قوله) وهما (اي وجوده
اصحاب بالركعة (قوله) لا تشبه باهل الكتاب) فانهم يشركون من مصاحفهم حال صلاتهم (قوله) اي ان
قصده) قال في البحر ثم اعلم ان التشبيه باهل الكتاب لا يكره في كل شيء فانما كل من شرب كما يفعلون انما الحرام
التشبيه فيها كان مذموما او فيها بقصد التشبيه اهـ ثانياً فعلى هذا لو لم يقصد التشبيه لا يكره مقتضاها اهـ اي
ركعة الضمير من الاكرهات التي تنزهه من اعانة القول امامهم موجودة (قوله) وكل على كثير) من حلف العام على
الخاص والمراعاة ما قبل القول وحكم القول قد سبق اول الباب وانتقلوا عن اكثر مقتصد لاقتليل لا يمكن
الاستعراض عن اكثر لاقتليل فان الخفي حرمان من الطبع وليس من الصلوات واعتبر العمل مطلقا فمفسد الزم
المخرج في اقامة محضه او مودع في النسي ثم استظهر اهل الكتاب بين اكثره والقليل على الاقوال بغير (قوله) ليس من
اعمالها) استقر به عن الكثير ومن اعمالها كالواحد ركعة او سجدة واحدة على كثير غير مفسد لكونه منها غيراته
يرفض لانها ذات سبيل ما دون الركعة (قوله) ولا اصلاحها) خرج بذلك الوجه والمشي في سبيل الحديث فانما
لا يقصداتها (قوله) اعصها (الخ) ثانياً ان ما يصل بالدين كسروا عن واحد وما على واحد قليل وان على
بهما ثانياً الحركات الثلاث المتوالية كثيرا ولا يقلل رايها التفويض الى راي المولى خاصها ما كان مقصودا
لفعال وان افردت مجلسا على حدة حلي عن البحر والفتاوى من المشايخ لم تقتصر على قول واحد وان كان مقصودا
لم يشغل عن الامام الا علمه والقد صدق صاحب الظهيرية حيث قال ان كل ما لم يرد عن الامام فهو قول بل كذلك
مضطر بالانتماء التسمية كما حكى عن ابي يوسف انه كان يضطرب في بعض المسائل ويقول كل مستعمل ليس
لشخصا فيما يقول فخص فيه هكذا (قوله) ما لا ينك الناظر) ذكرنا اهـ خلاصة الحلي ان الفاهران مراده بالناظر من
ليس عنده بل يشروع الحلي في الصلاة بغير (قوله) من بعد) نعم فيه صاحب التبر ولبذره اخوه والاصنف
(قوله) لا الاولى التعدير والاول (قوله) لكنه يشك (الخ) الاشكال فان من رأى شخصه اقبل امره اما وجهه يتن
انه ليس في الصلاة وقد وجدتهما شمس فسمعت ان هذا الاستدلال لم يوجد في نسخة اهـ حلي وما عديل على انه
ليس في صحة قوله في البحر وما قولهم لم قبل الحلي امره أنه يشهدوا او يضر شهوة او يضر شهوة فسدت يفتي
تقر به على القول الاصح وكذا على قول من فسر العمل الكثير بما يستحسنه الحلي اهـ (قوله) فلا تقصد) تنزيه
على الاصح (قوله) في تكبيرات الروايات) المراد بها رضى الدين عند الركوع وعند الرض من كاصرحه في المنك لكن
اطلاق تكبيرات الروايات عليها خلاف المصطلح فانها في الاصطلاح تكبيرات العبد (قوله) وما وصى من الفساد
وهو ما لم يكتول للنسي عن ابي حنيفة رضى الدين عند الركوع وعند الرض من مفسد اهـ حلي (قوله)
فشاخ) اي رواية ودراية لان المختص في العمل الكثير ما ذكرنا لا يشام بالدين حلي عن الخ (قوله) وجوده

(و) بنسبها (الخ) الحسن صلاتها على ما ينبغي
ولون وجهه حق لو كان منفردا فذكره
الاولا ما ذكره صوابا مستأنفا لا خلاف فيه
الظاهر بعد ركعة الظهر الا اذا سفلت بالنية
فقد حسنت انما مطلقا (قوله) انما كان
اي ما فيه قرآن (مطلقا) انما كان
حافظا للقرآن وثرا بلا حمل وثلا
الاية واستظهره (الحلي) وجوزوا النسي على
ساعة وعصا بالنية اهل الكتاب اي ان
قصدها بالنية بغير (قوله) ليس من اعمالها
في الصوم وفيما قصدها بالنية ليس من اعمالها
ولا اصلاحها (قوله) ليس من اعمالها
ما لا ينك (الخ) بنسبها (الخ) الحسن صلاتها على ما ينبغي
انما ليس من اعمالها (قوله) ليس من اعمالها
يدخل في تكبيرات الروايات على المذهب وما وصى من الفساد
منه (قوله) بنسبها (الخ) الحسن صلاتها على ما ينبغي

من سنة الهدى وهو ما فاتك بركه فمرعوا وان كانت سنة زائدة وما في حكمه من الادب ونحوه ويكره تنزيها
 (قوة ولا اختزنية) راجع الى قوة ولا صارف قط الى وان وجد الصارف ختزية حلي (قوة سدل ثوبه)
 يقال سدل الثوب سدا من باب طلب وقصر الكرخى بان يجعل ثوبه على رأسه اوعلى كتفيه ويكسر اطرافه
 من جانبه اذا لم يكن عليه سراويل اه فكرهته لا احتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكسر اطرافه
 كتفيه باهل الكتاب فهو مكر ومطلقا وسواء كان الثيلاد اوفرضه ويرى القصر تاني السدل الاسال حتى
 يصيب الارض ووضعه على رأسه او كتفيه وارمال اطرافه من جوانبه فلا حترار عن السدل يدخل اليد
 في الكف وشده الوسط بالثقة وفي العتاي لو لم يشد بركه لانه منيع اهل الكتاب وقوة فخره تاني التبي الاولى
 تأخيره بعد الخفاف اليه (قوة وكذا الثياب) الاولى ومنه لانه منعه في البصر من ماسد قاته والثناء كل منفرج
 من امام واول من لبسه نبى الله تعالى سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام (قوة بكم الى وواء) المراد انه
 لم يدخل يديه في ثيابه وبه صرح في البصر (قوة كشده) وهو نحو الشال الذي وضع على الكتفين قال في البصر
 وظهار كلامهم يقتضى انه لا فرق بين ان يكون الثوب محظوظا من الوقوع اولا فعلى هذا بركه الطيلسان
 الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الرقاية (قوة فلو من احدها لم يكره) مخالفا لما في البصر وبجانبه
 قال في الفتح ان السدل يصدق على ان يكون المتديل حر من كتفيه كابتداء كثير فينبغي ان على عتقه
 متديل ان يضعه عند الصلاة اه وظاهر ان الشال الذي يعتاد وضعه على الكتفين اذا ارسل طرفا على صدره
 وطرفا على ظهره لا يخرج من الكراهة فانه من الوضع انتهى فهذا نص في الكراهة اذا كان الوضع من كف
 واحد والشرح اخذ من عبارة الفتح حيث ذكر الكتفين ان الوضع من كف واحد لا يكره ويمكن ان يقال
 انه اما بركه العكس فانه يعتاد وضعه على جان من غير تعيين وليس المراد تنقيد الكراهة بوضعه عليها
 معا (قوة كفا عذر) كبر دوسر ولم يكن للتكثير وان كان للتكثير فهو مكره مطلقا بخر (قوة في الاسم) راجع
 المرفوعة خاب صلا كفا عذرا في البصر (قوة وفي الخلاصة) اي خلاصة الفتاوى كافي البصر وهو الاخذ بالستر
 على قوة وكذا الثياب (قوة وعلى رسل الكف) لان في ماسكه كف الثوب وتلى الاسال من كف فليس عليه الاثمة
 (قوة ولا حوط الثاني) لانه ابعد عن الثيلاد (قوة وكذا كنهه) سواء كان من بين يديه او من خلفه عند
 الاضطراب بخر (قوة ولو لثياب) وقيل لا يكره (قوة كشمركم) سواء كان الى المرفعتين او الى النظار كافي البصر
 لصدق كف الثوب على الكل ولو شرهما قبل الصلاة ثم دخل فيها اختلف في الكراهة كذا في التبر
 وفي التشر نلالية ولا يكره مسح جيبته من التراب في الصلاة والصبح انه يكره الا لا يذات ولا بأس به بعد السلام
 قبل الفراغ والتمزق افضل ويخط صاحب الدرر ويكره مسح الجيبة من التراب يعني بعد الفراغ من الصلاة
 لان الملازمة تستغفره مادام عليها ابو السعد ولا يكره مسح العرق النسي على جيبته ان دعت اليه حاجة
 والا كره تنزيها كذا في البصر (قوة وعنه الخ) البصير فعل فيه عرض ليس بشرى والسفح ما عرض فيه اصلا
 فالحك باليد انما يكون عبثا اذا كان لغرض حاجة اما ان كلفه في يده ضره واشغله فلا بأس به ولا يكون
 من العبث بخر والعبث باه طرب هو اللعب وقيل العبث ما لا ذن فيه واللعب ما فيه لذة ودليل قوة قوله
 عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا العبث في الصلاة والزفت في الصيام والفضك في المقابر وقوة عليه
 الصلاة والسلام ان في الصلاة لشغلا ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا عبث في الصلاة فقال لو شمع قلب
 هنا لنشت جوارحه (قوة والحاجة) كشمع العرق والحك باليد بالضرورة (قوة ولا بأس به خارج الصلاة)
 قصده الرذل صاحب الهداية حيث قال لان العبث خارج الصلاة كسرام فاعتكف بالصلاة ولما قال السراجي
 وفيه نذران خارج الصلاة خلاف الاولى (قوة وصلاته في ثياب بذلة) البذلة بالكسر ما لا يصان من الثياب
 خاموسا اي عن الحسن وقيل ما لا يذهب به الى الاكسار ومضى عليه الشرح والظاهر ان الكراهة للتنزيه
 كافي البصر والمستحب ان يسل الرجل في ثلاثة ابواب قبض وازار وجماعة اما الوصل في ثوب واحد متوشعا به
 جميع بدنه كازار الميت يجوز صلاته من غير كراهة يسره ما بقله القصص فان كان في ثوب واحد
 يجوز ويكره وكذا في السراويل ومتر المتكئين في الصلاة مستحب بركه تركه تنزيها عند اصحابنا ويكره ستر القرد من
 في السجود بخر (قوة ومهنة) اعم عاتقه من وجهه وظهره ما في المنع انهم ما قد اذعان في الفتاوى ان الكراهة

والا فتنزيت (سدل) فخره تاني التبي (قوة)
 اي لربما باليد متداوله الثياب بركه
 الى واذ ذكره المولى كشد وشديد رسل
 من كتفيه فلو من احدها لم يكره
 وفي صلاة في الاسم في الخلاصة اذا لم يدخل
 في ثيابه ولا بأس به في ثوب واحد
 في ثياب لينة (اي بسبب في ثوب واحد) اي
 لجملة ثياب غير الال

الصلاة والسلام اياكم والمحبة البقاء بل الاولى ان يحصا في قتلهم كما في التهايمع زيا في صدوا لاسلام حيث
قال والصحيح من الجواب ان يحصا في قتل الحيات حتى لا يقتل جنبا فانهم يؤذونه اذى كبيرا اذا رآى
حية وشك انه جنى يقول خل طريق المسلمين ومرفان تركه كان واحدا من اخوتي هو كبريتا حتى قتل حية
كبيرة نسف في دارنا فخره الجبن حتى جعلوه زمنا لا تضر لرجلاه قربا من الشجر ثم علفناه ودواياه
بارضاء الجبن حتى تركوه قزاقا مائة وهذا مما عاينته يدعي انه لكن في القهسنا في عن شرح التاويلات انهم
اضغن من الانس حتى لا يقدون على ائتلاف احد من الانس ولا على جلب اموالهم وانقاد طعماهم
ونراهم (قوله ولو جعل كثير) ولو باعترافى عن القبله على الاظهر حالة السرخس (قوله لكن صحيح الحلي
النقاد) وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير وروايت بسوط شيخ الاسلام قال الديكالى انما الفساد
فيما ينظر لكن لا من جبايشته في الصلاة بغير مخلصا (قوله الى ظهر فاعد) اما الصلاة على الوجه المذكورة وقد
مر حكمها (قوله بضدت) فاذا كلامهم هناك لا كراهة على المحدث ولذا نقل الشرح ان بعض الصحابة كان
يصلى والبعض يتذاكرهم بينهم النبي صلى الله عليه وسلم بصر والارواح حديث مايم الذي الجهر (تنبه) جاء
في الحديث ما انتضى طلب الجهر بغيره وان كره في ملاذ كره في ملاذ كره في ملاذ كره في ملاذ كره في ملاذ
الا من جهر وهناك احاديث انتقضت طلب الاسرار للجميع فهما ان ذلك مختلف باختلاف الانخاص
والاحوال كما يجمع بين الاحاديث الدالة على طلب الجهر بالقرآن والله اعلم على الاسرار ما يغيب خيف الراء
او تاذى المسلمين او التيام فالاستخفاء افضل وعليه يعمل خبر الذي نقل في الجهر افضل حيث خلا هذا كراهة
اكثر علل وتعدى قائله فليسا من يوقف قلب الذي كراهة ما قوله انه الى ولا تعتدوا انه لا يجب للمتدين راجع
في تفسيره ان الاعتداء هو التصاير من المأمورة والاخراجه فيها لاصل في الشرع وقد مر به بالجهر بالراء
مردود وما في الخاتمة من ان رضع الصوت بالذكر كرام محمول على الجهر والمضمر وفي البرازي عن القناتين ان الجهر
بالذكر في المسجد لا يمنع عنه استرازا من الغشول فقت قوله تعالى ومن انظم عن منع مساجدها ان يد كراهة
ايها السوءود بصر في قوله (ولا الى مصف) لان في تقديمه تعظيها وتعظيمه عادة كان الاستغناء به كثر
فانضت هذه العبادة الى عبادة نارية فلا كراهة (قوله يوسف) لا تسلاح ولا يكره التوسيع اليه قد قصص عن
التي صلى الله عليه وسلم ان كان يصل الى العزلة وهي سلاح بغير وهذا اذا لم يشغل بغيره والاكراه لم يكن
في حال قتال ولا يزا مسلقا والسوءود (قوله مطلقا) سواء كانا موضوعين بين يديه او معقنين بغير (قوله اخرج)
فبدلتان استعمل الناس اضعفه ما هو السكون والاوجه فتح المجرى وفي القاموس الشيع بالضر بك
والسكون مراد هو الذي يتصمم به او الخارج من العمل اه قال في البصر وبني ان يكون عدم الكراهة
متقاعا عليه فيما اذا سكن الشيع على جانيه كاهو المعناد في مصر الحرة لى لى رمضان (قوله انه)
الجوس الخ) طلة الثلاثة قبل (قوله لاسر) لعدم الكراهة وهو كونه ما هو طالع (قوله بكرة) مثال
العمامة هي ابداء التوب على الجسد من غير اخراج اليد بغيرها لعدم متفدي بغيره منه كالصخرة الصماء
والظاهر ان الكراهة تحرمية لقوله عليه الصلاة والسلام اذا كان لاحدكم ثوبان فليصل فيما كان لم يكن
الانوب فليتره ولا يشغل اشغال اليهود وقيد في البدائع بان لا يكون عليه سراويل وانما كراهة لا يؤمن
اتكشاف العمودى والتي الورد لتسبه باليهود (قوله للاعتصام) وهو لقب العلامة حول الرأس وبداة
الهامة وقد نبه منه فكرهاته تحرمية وعلمه في الوالدية بانه تنسبه باهل الكتاب وهو مكره خارج
الصلاة فيها اولى بصر بدليل زيادة (قوله والتائب) تغلبة الآثاف والقر زيلعي وفي القاموس التائب كان
على الغم من التقاب والقاما بانها ما كان على الارض منه اه وهو مكره ومكره عماله يشبه فعل الجوس حال
عبادتهم التبران السوءود عن الزيلعي (قوله والتائب) ان كان بالسرور والافتقاد للسرور فهو
كالتنضخ (قوله وكل قليل) الظاهر ان الكراهة فيه تنزيعة (قوله قتل الاذى) ما بعد فلا يامى وقد مر
استوفى (قوله وتلك سنة) كوضع الدين على الارض قبل الركبتين ورفع الركبتين قبله ما اذا قام
الامن عدوان برفع راسه او تركه في الركوع وان يجور بالسجدة والتأمين وان لا يضح يد موضعهما
الامن عدوان يترك التسببات في الركوع او السجود وان يضح منها وان يأتى بالاذنك او المشروعة

ويعمل كغيره على الاظهر لكن صحيح الحلي
الانصار (قوله لا يكره) ملان الى ظهور ما عدا ما
قوله (تصلح) الا اذا خشي الظلم بغيره (قوله)
قوله (مصحف) الجهر انما يصلح في السر
لال (مصحف) الجهر انما يصلح في السر
انوار وقد كان الجهر انما يصلح في السر
الوقوع في السر (قوله) انما يصلح في السر
بمعطال (قوله) انما يصلح في السر
الجهاد والاعتزاز والتألم وانما يصلح في السر
بالأصل (قوله) انما يصلح في السر
على هذا واستحب رجل الخطف

لاحد حتى لو كان المدرس موضع من المسجد يدوس فيه فسبغه غيره اليه ليس له انزعاجه واذا شتمه بغير
(قوله الاخلاص على مشاعه) فلا بأس به في غير اوان الصلاة وللدار على خشية الضرر ولا فرق بين زنا
وغيره وفي بني البأس اشارة الى انه لا يجب قطعه وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك حياة للتقادل والمصاحف
شرب لالة والتدبر في القلق لاهل الحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وصلوه متوليا بعدد انقاض يكون
متوليا (قوله وبكره تحريم الوطى قوته) بالاولى فيه قال في النسخ القول بالكراهة هو لائق لان قوله تعالى
ولا تباشروهن الا يمتثل الحرمه للاعتكاف والمسجد فكانت غلبة وجعلها تائم للكره لاله الحرمه
وبكره ومع الرجل من الطين والردغة باسطوا له المسجد او حائطه وان سمع بصير مقلده فيه لا بأس والاولى
ان لا يقبل والمسبح براه المقتنع لا بأس به كالمسبح بخشبة موضوعة في المسجد وبكره بالتبسطة لانها تسكن
الارض ويصان من القاذورات ولطو طارة فلا يجوز ذلك وبكره البصاق فيه ولا يلقى فوق الحصر ولا الضامة
لحديث ان المسجد ينزى من الضامة كما ينزى المذخر من النار والاولى له سبقة او الملائكة وماخذ الضامة
يكلمه اوشع من ثيابه لا يوردها ومن رحمها يوم القيمة كالمسك فان اضطر كانت الضامة فوق الحصر اقل ضررا
من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصصه تحتها للتراب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدها
على وجه الارض بغير صرف (قوله والبول والتغوط) ولو حصروا ولو ادى من يبول فيه لا يقيح حتى يفرغ
خوف الانتشار كما ورد في الحديث (قوة ونفاذ طرقة) نفاذه ان الكراهة لا تثبت مرة لان الاحتياط
على الاحتياط وفيه نظر ثم لا يفسد ما في القنية ولو توسله فندم قيل يخرج من المكنان الذي دخل منه
وقيل يصلي ثم يفسد وقيل ان كان محمدا شرح من حيث دخل (قوله بغير عذر) ما اذا اضطر الى جدي
بهذه طرقا فلا يجوز غيره الحب والمخاض والسكرا لا لاله الا كما سأل في الوقت فانه الملبى ونفاذه
ان الظرف متعلق بالاخيرة لا ما بين من تقطعه بساقيه ايضا (قوة فسقه) يخرج عنه ثبة الاذعان
وان لم يثبت شرب لال (قوة لدخال نجاسة فيه) وان لم يصب المسجد اهل السجود (قوة فيه) افاذ بالحق
لا يجوز في غيره (قوة ولا يمتنع بغيره) ولو كان الماء الذي خبطه بالطين طرا ادى قول من اعتبر الظاهر
منه لا بأس بافاده البصر (قوة وبكره ادخال حبيبان) لما خرجه المذخر من فوطا جئتوا مساجدكم
حبيبان وكما بينكم ويحكم وشرا وكروغ امواتكم وصل ميوتكم واقامه سدودكم وجروهم في الجمع واجعلوا
على ابوابها المطاهره واختلف المشايخ في كراهة اتراب مع في المسجد بغير تقدم ان الاصح منه (قوة
وسلامه فيها) اي في العمل والنفخ الطاهر من (قوله لا يكره ما ذكر) من القلق الخ (قوة جعل فيه مسجد)
قال في الصريح يجب للرجل والمرء ان يفتد في الدار مكانا خاليا بالصلاة وبه امر النبي صلى الله عليه وسلم
(قوله لا في غيره) ظاهره انه يجوز البول والتخيط والطريق في يد في المسجد والمنازل يعني مدينة ذن الا ان
لم يدره ذلك فيخفي ان لا يجوز هذه الثلاثة وان مكنته بكونه غير مسجد وانما تظهر فسقه في شبه الايام
التي ذكرناها قبل على دخول الحب والمخاض بغير (قوة بغيره) مقابله ما ذكرنا في الشريعة ان على اليد
كالمسجد لانه اذ لامة الصلاة فيه بالمخاض والجمع على وجه الاعلان انه يصح ادخال الدواب
فيه ضرورة لغلبة على ضياحه وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المسجد لمكان العذر والضرورة اه (قوة
كفناه مسجد الخ) التنبيه فيه من حيث الحكمين السابقين (قوة ومساجد حياض) هي مصاب يتونها
يجب الحياض للصلاة عليها ومساجد الاسواق حوزة يصلي فيها على الاسواق والمخزات التي في الاسواق
تطلى حكم المساجد كما افاده بقوله لا قواع وهذه الاشياء نادرة في مصر (قوله لا بأس بشه الخ) افاد
المصنف ان الاولى عدم حديث ان من اشراط الساعة تزين المساجد اه والذي في البصر في الكراهة املا
حيث قال واصحابنا قالوا الجوز من غير كراهة ولا استصحاب (قوله لانه ابي المصلي) وربما يجان ان العكره
بغيره (قوله وبكره الاكل الخ) يشمل اكل تشبه للمصنف على من في البأس في التشنج اذ لم يتخذه اه
(قوله ونحوه) كا خشاب غنية ويصان بغيره اسدياح (قوله دون السقف) يدل على جبره به في كراهة تش
سد ادى للجنة والمسرورة ويزيد العلم به انه على المصلي قال حافظ للجنة والمسرورة اذ كانا متوشين بوابان
وهو قريب منهما طلى (قوة وظاهره) اي ظاهر العمل باله يلبس واليه تشري لاني (قوله بغيره) اذ

(د) بكره تحريم الرمي في قوته والبول والتغوط
لا مسجد الى عتات السماء (واقفاه طرية
فقد علمت) وسبح في القنية فسقه باعتدال
واذ كان خاصة فيه) وعليه فلا يجوز الاضامة
لأنه نجس فيه) ولا يمتنع بغيره
والنفس (قوله في آية) لا يمتنع بغيره
وجان حيث غلبت فيه وسلامه في المسج
لما ذكرناه من ادخاله في المسج (قوة فيه) افاذ بالحق
(لا يكره ما ذكر) من القلق الخ (قوة جعل فيه مسجد)
بل ولا في المسج (قوة فيه) افاذ بالحق
لما ذكرناه من ادخاله في المسج (قوة فيه) افاذ بالحق
الاعتدال وان اتصل بغيره (قوة فيه) افاذ بالحق
(لا في غيره) كفاه مسجد رباط ودرسة
بمن وجب (قوة فيه) افاذ بالحق
ومساجد حياض واسواق لقوام (لا بأس
بنته خلاجه) فانه لا يمتنع بغيره
المصلي وكما في الكتب فاقى التفتيش ونحوها
خصوصا في حمار الدابة (قوة فيه) افاذ بالحق
التي في قوله لا يمتنع بغيره (قوة فيه) افاذ بالحق
والنفس (قوة في آية) لا يمتنع بغيره
اللة فلا يمتنع (بشبه وما ذهب)

في المسجد مغرب كبح وتصدع الحرب قصة (قوله لو اقبله الحلال) فلو اننا لم نجعل فيه شبهة انقلب بكرة لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلويت حبه ما لا يقبله تاج الشريعة (قوله وضمن نقوليه) لما فيه من تقديم الحلال وقتن غير المسجد موجب الضمان الا اذا كان معدا لا يستغلل تزيد الاجرة به فلا بأس به بجر (قوله غلابا به) الظاهر ان المراد الجواز لا تنوي الطريق لانه خلاف الاولى (قوله وعامة في البصر) حيث قال وارادوا من المسجد داخله لقول صاحب النهاية لان في التزيين ترغيب الناس في الاعتكاف بالجلوس في المسجد لاستظهار الصلاة وقت حسن اه فيعيدان ترين خارجه مكره ومن مال الوقت لا يجوز زفده مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوص اذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناهم في زماننا من دهنهم الميططن الملوحة به (قوله مكره) على حذف مضاف اي محسبكم وكذا ما بعده الى الاقدم حلى والاضحية ترجع الى كثرة التواب (قوله ثم قبله) بالتصبر والقدم ونصرف وغيره منصرف والقاف معجومة (قوله ثم الاقرب) فيه ان الاعدية كثرة الخطوات وهي موجبة لكثرة الحسنات (قوله افضل انفاقا) اي من الاقدم والاخذم والاقر لا سرائر فضيلي الصلاة والسجدة (قوله افضل من الجامع) هو احد قولين في المذهب الثاني ان الجامع افضل لكثرة التواب فيه بكثرة المصلين (قوله الصبح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لو لم يدس مسجدي هذا الى صنعاء لسكان مسجدي كافي للمقامد الحسنة وان تكلم فيه مران الاصم ما ذكره النووي من اختصاص التواب بما كان في زمته صلى الله عليه وسلم اعتبارا بالاشارة (قوله وقبل ان تخلفي) هو الذي اختصر عليه الشارع في المنظر حيث قال فرح بكره اعطاء مسائل المسجد الا اذا لم يقض رقاب الناس في المختار لان عليه تصديق بجماعة في الصلاة مقدسه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون (قوله وانشاد ضلعة) لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رايت من يشهد ضلعة في المسجد فتقولوا لا رداه الله عليك (قوله لا ما فيه ذكر) ففوه الموعظة لانه كان يشهد الشعر من بعد يصلي الله عليه وسلم وهو في المسجد ويامر صاحبنا بذلك كرسلا على قاري (قوله الا لا تشقبة) ييم المدرس وغيره ويمنى ان يقيد بما اذا لم يترتب عليه ايذاء وهل الحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء) مثله الفصل لغر جنابة (قوله وغرس الاشجار) لانه في هذه البنية بجر (قوله وتكون المسجد) اي ردها وخشبها ان قطع (قوله يوم) اختلف المشايخ فيه والاشبهه كافي التقييد انه بركه لانه ما عهد ذلك وانما بين لاقامة الصلاة وكذا الجلوس فيه المعصية لانه لم يبين لذلك وعن التقييد لا بأس به لان النبي صلى الله عليه وسلم جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس يعزونه ولا يلازم غريمه ولا بأس به للقضاء والتدريس والقنوي بجر (قوله ودخول آكل تحو فوم) كبصل وبخل وكرات لقوله صلى الله عليه وسلم من اكل من هذه الشجر مثقال بقر من مسجدنا (قوله وبنع منع) يدل على كراهة التصبر (قوله وكذا كل مؤذ) بيم من غريمه نثر اربابنا ومن يؤذي يعرفه اورجونه وبالظاهر انه اذا كان على باب المسجد ويصل ويصحه داخله يمنع منه (قوله ولبولسان) ككتاب ونعام (قوله بشرطه) وهو ان يحتاجه لنفسه او لغيره على حالي وان لا يهضم السعلة في المسجد (قوله بان يجلس لاجله) اما ان يجلس لانه نريد هاتكلا فلهذا وقوله لكال دون المكره على الصعقة فيه ومنه الكتابة باجر لا يفرض الا اذا كتب العلم او القراءن اما هؤلاء المكتوبون الذين يجتمع عندهم الصبيان واللفظ فلا لهم في صناعة لا عبادة اذهم يقصدون الالتزام وتعليم الصبيان القراءن كالكتاب ان كان لاجرا لا حسبة لا بأس به بجر لمنصا (قوله الاطلاق اوجه) بحث مختلف المنقول مع ما فيه من شدة الخرج (قوله وليس له ازواج غيره) وان يتبعهم من غير ازواج (قوله ازواج القاعد) المراد اياه بله بالقيام بلطف فاذا عاد زعمه (قوله ولا لاهل الخلة الخ) ظاهره وان لم يقض ويمكن تعلقه بصدد المسئلة (قوله ولهم نصب متول) لاهل المسجد وان لم يقسم القاضي ونصب متولي الجامع لقاضي بجر (قوله فاستأجر العظة اولي) لانه يتفق بهما رديا لا ينهم من القراءن شيئا (قوله ولا ينبغي للكتبة على جدران) خال في الجبر وكذا بكرة كاتبة الرقاع والشاهدا بالابواب لما فيه من الاهانة وفيه عن النهاية ليس بمجتمعا كاتبة القرآن على الجدران والبلدان بالمخاف من سقوط الكتابة وان نوطي اه (قوله خفافا) بالضم والواو ط (قوله لتسقيته) جواب سؤال حاله انه صلى الله عليه وسلم قال اقر واليد على مكانها فافازة الاشكر مكرهة فخالفة للامر فاجاب بان التسقية وهي دابة لا حديث بخصوص بغير الساجد خالف في التماسوس واقر واليد على مكانها بكسر الكاف ومنها

لو اقبله الحلال (من مال الوقت) فانه
 سرام (وتحسين متوليه وفضل انقلبه
 ارباب بعض الاذا خيف طبع البناء
 غلابا به كافي في قوله بجر انه يصبر الوقت
 او الواضف فعل مثله لقوله بجر افضل المساجد
 كما كان وقامه في البصر (فروخ) افضل المساجد
 مكة ثم المدينة ثم القدس ثم بكة ثم المدينة
 ثم الاظم ثم الاقرب ومسجد اسناد مسجد به
 او جامع الاحبار افضل انفاقا والحق بجد
 افضل من الجامع والصحف ان ما الحق بجد
 المدينة ملحق به في التفضيل ثم يقرى في الش
 اولى وهو ما في ما في دار ذكره سلا على في اس
 باب النما يصبر فيه السائل ويكره الاضلاع
 وتكون حصى وزنا وضاعة واشهر الاطراف
 ذكر كون حصى في الارض لا تمنع كسب
 الاضلاع على عرس الاحبار لا تمنع كسب
 تركون المسجد واكل فوم والاعطاف
 وغيره ودخول على عند الامسك بجرط
 سبل وزبولان وكل في التهديه ما في مجلس
 والذكر للمباح وقيد في الاخلاق اوجه وتخصيص
 لاجله لكون في التور الاطلاق اوجه ولومد رما
 مكان لنفسه وليس له ازواج غيره ومنه لو شغل
 وانضاف لعل على ازواج الحلة منع من ليس
 بقرأة اورس بل لاهل الحلة من اجل
 منهم من الصلاة ولم نصب متولي وجعل
 المسجد واحدا وكتبه لاهل الصلاة اول
 في المسجد عظة وقرآن ولا بأس به بجر
 ولا ينبغي للكتبة على جدران ولا بأس به بجر
 فخر رجلا متسقية

(باب الوتر والتموافل)

الوتر يتم أو كونه كسره ما ضد الشفع والتموافل جمع تامفلة والتفعل في اللغة الزيادة وفي الشيعة زيادة عقيدة شريعت
لنا اعتدنا (قوله كل سنة تامفلة) أي قد دخلت في التوافل فلا خال لماذا لم يترجم لها في الحوى التمثل شرعا عبارة
عن قرينة تأدية على القرض والواجبات والسنن احتفاظا به لأنه لا يطلق على السنة ولعل له الملاحظين ما من
شيدفع الثاني (قوله ولا عكس) أي لغويا وهو السكاي أي ليس كل نقل سنة فان صلاة الليل مثلا نقلت وليس
بسنة حلي وفيه ان صلاة الليل سنة مستحبة فالأولى التحليل بنقل لم يعم وقت (قوله هو فرض عملا الخ)
ظاهرا اعتقاد هذا المتوفيق وهو ظاهر ما في البصر وسكاه في التبريشيل (قوله وواجب اعتقاد) أي من جهة
الاعتقاد أي يجب على المكلف اعتقاد وجوبه وفي البصر اعتقاد الوجوب لا يجب على المتن ومضى في الكتب على القول بالوجوب
على المكلف اعتقاد وجوبه وفي البصر اعتقاد الوجوب لا يجب على المتن ومضى في الكتب على القول بالوجوب
مقتضا عليه قال في البصر وهو أن تقول الامام وهو المصطفى كافي المحيط والاصح كافي التلخيص والفتاوى
من مذهبه كافي المبسوط اه لكن يشكل على هذا القول فساد ملافة الشيعة ذكره ويمكن دفع الاشكال بما ذكره
صاحب الكشف في التعيين ان الواجب فومان واجب في قوة القرض كالوتر عند الامام حتى منع ذكر صحة
الغير كذكره له شاء وواجب دون القرض في العمل فوق السنة كتعيين الفائحة حتى وجب جمود السهو
بغيره ولكن لا يفيد الصلاة اه وذكر الكمال ان القرض العمل أي قسوى الواجب اه وهذا يظهر جمع آخر هو
أنه من عبر الواجب اودا غرض العمل وان دفع الاشكال السابق واما القول بالسنة فاما ان نقوله على الجمل
الذي كوفي المصنف وهو قول من جموعه ما اخذ به صاحبنا واهل ان وجوبه لا يختص بالعلم دون اليقين
بل يتم بالناس لجمع من لمروا في الصدوق كروا لاثنى ان كانوا اهلا للوجوب لمعمود الله لا في حديث الاخرى
حيث قال قال علي عليه السلام لا اضمن قتال حتى (قوله عليه وسلم لا الا ان تطوع لا يدل على عدم وجوب الوتر لانه
كان في اول الاسلام ثم وجب الوتر بعد دليل الله صاته من الصلاة للمالية ظاهرا بما ذكره ثم سأل عن غيره ما نقل
كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للشافعي رضي الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لان صدقة الفطر فرض
عنده فما هو وجوبه عنده فهو وجوبنا عنه ولا يلزم من القول بوجوبه الزيادة على الجنس القطعية فانه ليس بقاؤه
والفرق بين الواجب والقرض كالفرق بين السماء والارض كما قاله الامام (قوله ومنه ثبوت) أي ثبوته علم من
جهة السنة وان كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه ابو اودمر فوع الوتر حق عن ابو ترغيس عن فقهنا
وما رواه مسلم الوتر واجب ان تصبوا او لا لرلوجوب (قوله وعليه) أي على هذا الجمل وبسببه في الخبر ترويه على
كونه فرضا عملا لا اعتقاديا (قوله يضم فسكر) لا يلزم هذا الضبط الا الله الاول لان عدم التاخر سبقة لا يله
الا الله تعالى والمأمور به عدم الغيبة الى الكفر (قوله ياحدهم) أي ياحدهم في الزنا فانهم لان عدم الاقرار لا يلزم
السنة والوجوب كما صرح به في فتح البدر لى القرض العمل يربح الى اشد شئ الواجب كما صرح به صاحب
الكشف لكن يشكل عليه ما يأتي من قول الشرح تركه لان زناها مستقانا والا كقرضه لا يقتضي ان ياحدهم
السنة كافر وقد يوجب بان الانكار يؤذن بالاعتقاد كاحدهم به المصنف في شرحه فعلى هذا ان لم يتبين
بالاعتقاد الواجب الكفر اه حلي (قوله وذكر كفي التبر) من يله القرض على القرض العمل كما يشهد
المصنف في شرحه وقوله من يله أي فسادا موقفا (قوله ينسره) وهو عدم ضيق الوقت والتدبير من يله
سنا اه حلي (قوله خلافا لها) فلا يمكن ان يفسد لانه سنة عندنا وواجب الله لا يجوز ان يثبت في الوتر وان
انقرا فثبت في كل ركعة وقامه في البصر والوتر (قوله ولكذا الخ) استدلال على قوله خلافا لها لان مقتضى
السنة عدم القضاء بوجوبه من قعود وكوب من غير عدد (قوله يقتضي) اما على قوله فظاهر واما على قوله فما
فقطه عليه السلام من نام عن وتراته جحد صله اذ ذكره كذا في المحيط وفيه نظر ان ايجاب القضاء دون الاداء
على وجه غير وفيه تفتاوى وعندها ان القضاء واجب كما هو مقتضى قياس فاد القضاء سنة الرابع
والسنة لم يصر واجبة الا انهم تركوه بالغير (قوله ولا رايك) المصحح على الله عليه وسلم ان يثبت على
راجلته من غير عدد في الليل والليل يقع الوتر على الارض جهر (قوله انما) راجع الى المصلح في ثلاثين

صحيح
واجب اعتقاد
الروايات وعليه
لا يلزم كحكمه
مسألة كحكمه
(نسخة)

(قوله وهو ثلاث ركعات) يقتضين جمع ركعة بالسكون فاستثنى (قوله كالمغرب) افتاده ان القعدة الاولى فيه واجبة وانه لا يوصل الى النبي صلى الله عليه وسلم فيها وانه يقتصر في الثالثة على الحاجة ولما كان الاخير غير مسلم استدلت عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسي) يفرغ على قوله كالمغرب ولو كان كاقبل اعداد قبل ان يقدم ما قام اليه بالسجود لان كل ركعتين من التقل صلاة على حدة (قوله لا يهود) اي اذا استتم قائما اركان اليه اقرب الى الخلاف واقبالا يهود ولا شغافه بفرض القيام افتاده الحلي (قوله كما يحسن) اي في باب سجود السهو حيث قال فلوعاد الى القعدة فتسجد لانه رفض الفرض لانه ليس بفرض وصحبه الزبلي وقيل لا تنفس لكنه يكون مستبنا ويسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كاحقته السكال وهو الحق جبر انتبه عبارة شرحا ومتنا فاه الحلي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لان المراد القعدة الواجبة (قوله احتباطا) علة لقوله كالمغرب ولقوله ولكنه يقرأ الخ فكيفه لا يهود الى القعدة الاولى اذ اقام وعود قبل ان يستتم قائما تنظرا الى القول بالقرض والوجوب لما عوذ من قوة كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكر نظرا الى القول بالسنية فيما تنظر من عدم الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الاعلى والسكراتين والاختصاص وقتل في البصر من التهاية كرامة المراقبة عليها (قوله وكبر) اي وجوبا على العبد (قوله كما) اي في قصص معصم من انه رفعها حذاء اذبه كما في رواية اخرى (قوله ثم يقرأ الخ) اي يضع يمينه على يساره كافي حال القراءة على حلي وهو الاصح (قوله وقيل كالداعي) اختاره الطحاوي والكثير ولومع بهما بعد فرائضه قيل قصد تفرغ من جوامع الفقه (قوله وقت) ادعاء ويداؤه وقوله دعاء القنوت اشاعة يائية او السجود دليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم لم يدعه احد الا جاءه في تركه وتقامه في البصر (قوله ومن الدعاء المشهور) وهو اللهم المستعنيك واسئلكم وتستهفونك وتوب اليك وتؤمن بك وتوكل عليك وتؤمن عليك الخبر كانه لشكر ولا لا تكفر ولا وتخل وتترك من بغيرك اللهم المنة بعد ذلك نصلي ونسجد واليك نسي ونحمد ونرجو رحمتك ويغفرنا هذا ان دعاء الحمد والثناء والحمد والثناء في هذا الاطلاق للطلب وتؤمن بك نص في رسالتي فياجبه ونشكرك عترف نعمتك خاضعين لا تكفر لك ولا نجده نعمتك وتترك حطفت تفسر على ما قبله وبغيرك يعصمك ونسي تسرع ونحمد ونعظم ونرجو ونطمع وسحق لاحق والاحسن ان يضم اليه اللهم اهدنا فحين هديت وعاثنا فحين عاثت وقرنا فحين قرأت ببارئنا فيما اعطيت وقنا شرما قضيت لك تقضى ولا يفتي عليك وانه لا يفتي واليت ولا يؤمن من عادت تباركت ربنا وتعالى ثم المشهور وعنده الحنفية الخ عند قوله وسحق في المشهور كلمة تستدرك ولا كلمة كله ويجوز ان يقتصر في دعاء القنوت على نحو قوله ربنا آتس في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويقول يارب لا لنا اول اللهم اغفر لنا ثلاثا لانه غير موقت في ظاهرو الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء او لا بالسجود (قوله ويسمى الى النبي صلى الله عليه وسلم) وهو الحق لما رواه النسي باسناد حسن ان في حديث القنوت صلى الله عليه النبي والارواء الذين ارى من على كل دعاء محبوب حتى يسمى على محمد وفي الروايات وسحب في كل دعاء ان تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمداه وهو يقتضي ان يسمى في القنوت بقرنه الصيغة وهو الاول جبر وفي الحلي عن نورا الاشباح وصلى الله على سيدنا محمد وآله وس (قوله وصم الحمد) اي ثبت في الاحاديث القصيدة ذكره قال في البصر لكبوت في مراسيل في ادواد (قوله وسحق بمعنى لاحق) فهو بكسر الحاء يجوز القتم والكسر اضع وفي الصحاح القتم صواب تهر (قوله ونحمد بفتح التاء وكسر القاء من الحمد بمعنى السرعة ويجوز ضم التاء يقال حمد واحمد لغة فيه جبر (قوله كانه لانه كلمة مهله) تبع فيه صاحب البصر فيه انه ورد في مفة البراقه بنماذج بمحمد بهما الى سبعين على السرى (قوله مخافتا على الاصم) ذكر في الخبر ان الامام يوسف في قراءة القنوت فليجهر جدا ولا يخافت جدا حتى يمكن التقدير ان يقرأ خلفه وهو اختار ابو السجود وفيه اقوال اخرى مذكورة في البصر (قوله لمحدث خبر الدعاء الخفي) افتاده الحلي ان الحاجة ليست واجبة (قوله فني غيره اولى) وجهه الاول والونه ان السنية مستعدة في عدم النقل بخلاف الورد فهي فيه مختلفة (قوله ان يفتحق) اي او يفتحق على نفسه (قوله في الاصم) مقابلة عزم جواز الاقتداء بالخالف لانه لا يجز عن المهلة الا بالاداء جزمنا عند الاقتداء بالخالف لاجرم لاستتال الفساد فلا يجز عن العهدة بالثالث (قوله مثلا) دخل فيه من يمتد قوله صاحبين (قوله على

وهو ثلاث ركعات غلبه (كالمغرب
حق لو نسي القعدة لا يهود ولو عاد يقرأ
القعدة كما يحسن (قوله) لكنه (قوله) في كل
ركعة منه فصل الثلاث وزيادة المودتين
كالسنة السور الثلاث تدل كرموع
وقوله لا يهود ركعة تدل كرموع
واقبالا يهود ركعة تدل كرموع
فيه (قوله) من الدعاء المشهور ويسمى الى النبي صلى
الله عليه وسلم يعني لا تخلفه عند حال السجدة
الحلي ومضى يعني كلفته ثلاث يائيات كانه
نسي فان قرأه جبره ثلاث يائيات كانه
كلمة مهلة (قوله) في الدعاء الخفي (وصح) الاقتداء
ولو اما الحديث خبر الدعاء الخفي (وصح) اقتداء
فيه (قوله) غير ان ان لم يفتحق (بناهي)
فلا يعتد في الاصم كايه في البصر (بناهي)
ولا يعتد في الاصم (لان نفسه) (على الاصم)
فجاء

تكراره لهما) وجهه ما ذكره في الصريح قوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعيد له في محله في محله القين
 بكونه في غير محله اولى ان يبعده كالوقوع بعد الاولى ساهلا لا يمتنع ان يصدق الثانية اه (قوله واما المسروق)
 اى في زور رضان بر كمة اور سككتين (قوله فيقت مع امامه قضا) ولا يأتى به ثانيا لما مأموران يقت
 مع الامام فصار ذلك موضعا لتلاقي بالثاني بان ذلك تكرار القصة اه (قوله ويصدق كالمثل) فلو يأتى به
 فيما يقتضى لانه يقتضى اول حلاله في الاقوال فلو اداه فيما اى الركنين لكان مؤداه في غير موضعه (قوله
 فيقتض الامام في الجهر) قل في الصريح من شرح النفاية ناله ولى القافية وكذا قلته الشرياني من القافية بلفظ
 الجهر كما في الجهر والذي في باب السجود من الشرح المذكور ان نزل لمسلمين نازلة قلت الامام في صلاة التضرع
 وهو المتبادر من قول الطحاوى انما لا يقتض هذا في صلاة التضرع في غير ليلة اما اذا وقعت ليلة فلا بأس ويدل
 لذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم قنت ليلة في صلاة التضرع فلو كان في غير ليلة لكان في صلاة التضرع
 نازلة قلت الامام في صلاة الجهر تحريف من التصاح ورواه التبريد وظاهر تنقيده بالامام كالمعروف للمؤمن
 بلا يشع ويصير وقال العلامة فوح بحد كلام مقدمه في هذا لا يكون الله ووت في صلاة التضرع عند وقوع الزوال
 منسوبا لكونهم انما مستمرا انا تاويل عليه فتوت من قنت من الجماعة بعده على الله عليه وسلم فيكون
 المراد بالنسخ نسخ مجرم الحكم لا نسخ نفس الحكم قال في الملتقط قال الطحاوى انما لا يقتض هذا في صلاة التضرع
 من غير ليلة فان وقعت قنت ليلة فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبنا وعليه الجمهور اه وقال
 الشافعي يقتض هذا الزوال في الصلوات كلها ما روى عنه من الله عليه وسلم انه قنت في التضرع والاشياء
 على ما في مسلم واه قنت في المغرب ايضا على ما في البخارى وسكت ان اجتمعا جلا ما روى من فتوه صلى الله
 عليه وسلم في غير التضرع في النسخ لعدم ورود المولادة والتكرار الراويين في التضرع منه على الله عليه وسلم اه
 فلو انسخ في تخصيص الفتوت فتاوازل بالتبريد (قوله وتدل في الشكل) ظاهره انه قبله عند قوله قل في الصريح
 عن جمهور اهل الحديث وقاى للسجود عن حاشية العلامة فوح انه ليس منجها لنا (قوله يتبع فيها الامام)
 اى بغيرها المؤتمر اى فعلها الامام والا لا حلي (قوله فتوت) يناقضه ما ذكره الشرياني في غير الايضاح
 من انه لو نزل الامام الفتوت يأتى به المؤتمر انما هو مشاورة الامام في الركوع والاتابيه (قوله وتعود اول) فيه
 انهم ذكروا ان المؤتمر اذا لم يمشي في التضرع مع الامام يتم التشهد ويمكنه المتابعة في القيام لمولود فلم يبق هنا
 انه يبعد لان القيام ما قبل فيكون ادراكه معه والمآل يؤمر المؤتمر بالتعود ويسبح الامام - على ما في السجود
 فيعود قبل ان يستتم قائما (قوله وتكبر عيدا) اى اذا لم يزد على الجهد فيه بدليل ما يبعده وسبح اشكبر من الامام
 كما في التبريد (قوله واربعه لا يتبع فيها) يراد عليها القراءة (قوله زيادة تكبير عيدا) اى على الجهد فيه بدليل ما قبل
 وهو تخانة في كل ركعة كما يأتى في العبدتين (قوله وجنارة) ذكره من شرح البخارى انه عليه السلام كبر خمسا
 ثم كبر اربعه آخرها فلا يتبع في الزيادة على كونها منسوخة (قوله وركن) الزيادة لمصلحة عليه وقوله وتقام
 اى زيادته كما اذا قام بعد التقدمة الاخرة (قوله مطلقا) فعلها الامام ولا حلي (قوله وان شاء) ما روى بما ذكرنا
 انه اذا دخل الامام في القراءة ولو سرى لا يأتى به على المعتد لا اذا كان محجوبا عن القراءة فلو فرض فذنه
 وهو سنة اولى اللهم الا ان يجعل على ما اذا وقف الامام ساكنا بعد اوقراف التوجه (قوله وتكبر انتقال) مفرد
 مضاف فم كل تكبيرة (قوله وتسبح) لا يظهر في المؤتمر اللهم الا ان يقال المراد التجدد اى يأتى بالتجدد
 سوا اى الامام بالتسبح اى لا (قوله وتسبح) اى في الركوع والاصحود مادام الامام فيه (قوله وتقرأ آية) مفرد
 اى وقد تقدم اما اذا بقى في الركعة الاولى فله ان يتابعه على مقدمه (قوله ولام) اى اذا تكلم الامام او سجد من المهد
 اما اذا احدث عمدا او سهوا فانه لا يسلم لتسليبا لغيره من صلاته (قوله ومن مؤكلا) فليخبر وزركما
 ولو صلى وحده يجر من الحيط (قوله اربع قبل الجمعة) استأنف دل قبلتها انشأ لم يبدتها كما في التمسك في (قوله واربع
 بعده) ويرى ما في مكان يشك في صحة الجمعة آخر ظهر رادرت وقته ولم يبدتها قبل المختار اى في اربع
 جبهة التوبة واربعه حاشية وتقرأ الا اربعين بقية الكتاب وروى كلظهر في التوبة اليه وتاخذ بالعبادة في
 وقال العلامة المقدسي في هذا الشيعة المختار ان يقرأ ما في الاربع كان وقت الجمعة جمعها انصرفت ثلاث

واما المسروق فيقتض مع امامه تطوعا به
 وذكر كابر الكرخ الثالثة (ولا يقتض التبريد)
 الانارة فيقتض الامام في المأموران
 في الكل (قوله) تسعة يتبع فيها الامام فتوت
 وتعود اول تكبير عيدا
 وليلة لا يتبع فيها اذ تكبر عيدا على الصلوة
 وتام بخلافه وتامة تسبح وتقرأ
 والتساقط في التضرع (قوله) تسبح وتقرأ
 تشهد ولام (قوله) تسبح وتقرأ
 (الرب) قبل التضرع (قوله) تسبح وتقرأ
 (بعض) تسليما

الصلاة اياه عليه من القضاء ان كان عليه والا كانت نافذة وممتني وقال ابو يوسف يه في هذا الجمعة شائعة
وهي دأ لا يرموا لاثنتين المذلول عليه الاول وقال بعضهم الافضل ان يصري اربعة اوسعة ستاجاير
قولهما وقوله افاذه القهستاني (قوله لم تنب) لاننا ننة ودفنا اربعا والمنشقة التي تفصل في الاربع اكثر من
المنشقة المحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لو نذرنا الخ) اي الاربع مطلقا بخصوص كونه ثباته فظهر
اوسعة كايقتاد من لطلاق عبارة الصريح قوله وطول القيام الخ حلي وظاهر هذا انه لو نذر مطلقا
سواء بعينه بتسليمة واحدة او بالحق وفي الثاني نظر والما للقيام فان نص عليه فلا بد منه واقبه خلاف ذكره
في التهرقاه ابو السعود (قوله وبكسك يفرج) اي لو نذر اربعا بتسليتين فاداهما واحدة وهو يعبر ان الذر
في الاولى بتسليمة واحدة (قوله ووكنتان قبل الصبح) المقول بتسليتهما هو المنقول في اكثر الكتب وقد ذكرنا
اسكان ما تدل على وجوبها كايأتي ذكره في الشرح والسنة في ان يقرأ بالكافرون والصعدة ولا يميل فيها
القيام وفي القهستاني بالشرح والتبديل لانه كيد الله وتجرى وكذا ذكره العارف لدوس في حرماته وبأني
بمسائل الوقت وفي بيته والافني باب المسجد وفي التنوي ان كان الامام في الصبح والعكس ان كان
يرجو ادخال الامام وان كان المسجد واحدا يأتي بها في ناحية المسجد ولا يصلح ما عدا هذا للصحة بخلافه بل بامة
فانه يكره اشدا لكرهه ولو نذر كفي القرض لم يمسك ركعتي الفجر لم يقطع واذا لم يمسك ركعتي الفجر لم يقطع
اثنى به وذكروا ووصل الى السنة من حين قاله سنة اخرها لانه اقرب الى المكتوبة والله ما يؤيد في متصلا
بالمكتوبة وهو مبني على ان الافضل ايلادها ما قرض وقيل قد يرد اول الوقت ويهرم في الخلاصة وعليه
في بني كونه السنة اولها (قوله لم يمسك القرض) لان المبدوان طحت وتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان احدا
لو نذر ان يمسك القرض من غير تقصير ليلام على ترك السنة قال السرخسي وفيه نظر فان صلته عليه السلام
في غاية الكمال ولا تقصير فيها وقد اطلب على هذه السن فخص نافي بها تأمله عليه السلام من غير تقصير الى معنى
الجبر فان حصل بها الجبر ايضا فهو من فضله العميم وقد اكد بعض السن وسأره ولو كان ذلك لعني الجبر
لاستوى السن كاهل ان ليس بعض القرض اولي بذكر النقص فيها وقيل التوافل كلها جوارير ما ذلت عليه
من المكتوبات وما ورد ان المبدى بحاسب الى الصلوات فان كان ترك تسليما شيا يقال انظر الى هدي هل يفتقدون
له نافذة فان وجدت كل الفرائض بها شئ مختصرا عن الغاية (قوله لا تطلع طمع الشيطان) فانه يقول
انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض (قوله وسقط اربع) لم تكن هذه وما بعدها من الرواتب
لانها لم تذكر في حديث عائشة ولم يطلب الشارع على الله عليه وسلم عليها (قوله وقبل العشاء) لان العشاء
نظر للظهر انه يصور كظهور قبلها وما بعدها كذا في البدائع ولم يتقوا الاستصحابا حديثا يخصه وفي القهستاني
الاربع قبل العصر افضل من اثنى قبل العشاء (قوله بتسليمة) ظاهر ما في التهرقاه بخلافه بان يؤديها
بعد العشاء بتسليمة او تسليتين فاذا اختار ادها بتسليتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والندوبة
في الثاني ذكره ابو السعود عن بعض (قوله وان شاء ركعتين) الظاهر انه راجع الى الكمال فان صاحب العصر
صرح بان يصري في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب ان يصلي قبل العشاء اربعا وقيل ركعتين
وبعدهما ركعتين وقيل اربعا حلي وفيه انه اذا اختصر عن ركعتين بعد العشاء لم يأت بالسجدة وكذا يقال
في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الا ان يكون هذا جاعلي غير مختار الكمال من ان المنصبات غير المؤكدات
تخالف (قوله وسكتا بعد الظهر) فانه يستحب الاثنيان باربع ما ذكر من الحديث (قوله حرمه الله على
النار) لا يذبحها الا صلاح ذوبه تكفر عنه وسعاه برضى الله تعالى عنه خدامه فيها ويحتمل ان عدم ذوبه بسبب
توفيقه لما لا يقرب عليه عقاب او المارد حرمه التلاد حرمه الاحساس مدة الاقامة فيها وهذا ليس خاصا به
(قوله من الاوابين) جمع اواب الرجاع الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاول اودوم) اي في العمل
لانه اذا اوابها ادها اي غالبا راعا فاعتاد ذلك لانه لا يزم ادخال الكمال بالتوبة الاول بالشرع في الاشغاع (قوله
واشتر) اي على النفس لظهور (قوله وحل تحب المؤكدة) اي في الاربع بعد الظهر وبعد العشاء والسنة
بعد المغرب بحر (قوله اخشار الكمال نعم) اي في الحكمين وهو الاحساب وكونه بتسليمة واحدة (قوله وحرر
اباحة ركعتين الخ) فانه قال واكرهنا كثير من السلف وسجحا نوا ما لم ثم قال بعد الاستدلال انهم والشايت

ولو علمت انما نذر في السنة ولو نذر ما لا يجزئ
منه تسليتين وبكسك يفرج (وذكرتان قبل
الصبح وبعد الظهر والمغرب والعشاء) شرعت
البدعي بل اربعا والندوبة فليعلم بعدا
(ويجب اربع ركعتين) وكذا بعد الظهر اربع ركعتين
تسليمة فانه ما قيل في الظهور اربع ركعتين
التي ذكر من اثنى ركعتين في اول وقت في الاول
حرمه الله على اثنى ركعتين في اول وقت في اول
من الاربعين (تسليمة) او تسليتين من غير
ادوم واشترى اول تسليمة اخشار الكمال نعم
وذكر الكل تسليمة اخشار الكمال نعم
اباحة ركعتين في حديثي بل الغرض انما هو الجبر
والعصف

بعد هاتين المندوبتين اثبتوا الكراهة قالوا لان يدل دليل آتروما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمنا
عن القنينة استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل لاذن يجوز فيها اه حلي (قوله والسنة) ذكرها ليرجع
لغيره الى اقرب مدكور (قوله اكدها) في نسخة بالقسود والقف جرأ ولا داعي لان الهمزة الثانية تنهل
الفاواغا كانت كذا في مسلم ركعتا لغير غير من الدنيا واما في اوردى الامام جاد وابوداود عن ابي هريرة
لا يدعو ان ركعتي الغير وان طردتكم النليل ولم يبق كما معاملة الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صفة ولا سفر
وقد وقع الخلاف فيها بالوجوب ولا يثبت في غيرها (قوله في الاصح) وقيل الكل سواء وقيل بعدها سنة المغرب
ثم ان بعد الظهر ثم ان بعد المساء ثم ان قبل الظهر حلي عن الهندي (قوله لم تله شفاعي) لهه لا تغفر
عن الترك او شفاعته انما خاصة بزيادة العرجات واما الشفاعة العظمى فخاصة لكل المخلوقات (قوله انصافا) اما
القاتل بالوجوب فيناؤه هذا الاحكام ظاهر واما القاتل بالسنية فقال بهما اجماع القول بالوجوب ولا كديها
(قوله على الاصح) ثقله للمصنف عن الحائفة ومثله جوازها قاعدا ولومن غير ضرور ذكر الاتفاق معارض
بقوله على الاصح وليس التفسير واجعا الى الاتفاق لعدم ذكره في الغم اللهم الا ان يقال ان الاتفاق واجع
الى الركوب وتقل التبريد في شرح نور الايضاح ان الاصح جوازها من عموم (قوله قد تركها لحاجة
الناس الى فتواه) وهل الناس مطالب بالمعم كذا في الظاهر لم لا يقال ان كان مدر المله المذكورة (قوله لم يثبت
الكفر على منكرها) لثقل بوجوبها وانكار الواجب وان لا يثبت الكفر لكنه يثبت منه ذلك فترى من الغرض
حلي وفي السعد وتخلص ان في التكرير يحصل واصل كل من التور وسنة التكرير اختلافا فان قلت كيف لا يكفر
بجمود الورع انصاف الاجماع على مشروعيته قلت كمال الزبلي انما لا يكفر باحدة لانه ثبت بغير الواحد
فلا يبرهن عن شيه له وفيه ان انكار الجمع عليه المعلوم من الذين ضرورة ككفرهم بصلواتين ما ثبت بغير
الواحد وفيه قال القرافي في الموطوءة

ومن المعلوم ضرورة جدهم من بدنا بقتل كافر ليس حد
ولهما طرقة الاشاعة والمأزبة في غضون جماله الزباني قلت هو كذلك كائن عليه في الدور وغيرها
(قوله وتقتضي) اي القيل الزوال وقوله معه تارة قوة تقتضي وقامت فلا تقتضي الا مع حيث فاق وتقسما
اما اذا قامت وحدها لا تقتضي ولا تقتضي قبل العلو والوع لا عند الزوال على الصحيح اه حلي (قوله تجنبس) يقتضي
كلامه انه واجع الى المثلثين وليس كذلك فان المسئلة الاولى مسئلة اخلاصة كما شرح به في الغم والبر والتميز
واما الذي في التجنبس فيها لا ابرأ اه حلي (قوله لان السنة) تعليل للمسئلة الثانية واما الاولى فعدم
الابرأ فيها مفرغ على القول بوجوبها والصحيح خلافه ولذا قال في التهور ترجع التجنبس في المسئلة الواجبة
هو الا برأ في الاولى وعدمه في الثانية فالخامس ان عدم الا برأ في مسئلة التمنع الاوجه لتفر بهه على
القول بوجوبها هو ضعيف وان قول الشرح تجنبس غير صحيح بالنسبة اليها وارجاعه الى الشاة فقط بعيد
من قوله لان السنة تعليل لمسئلة انشرح التي زادها اه حلي وفيها تقصيه ان والمثني بالاجر ابو السعد
وقول الحلي لتفر بهه على القول بوجوبها اي اوعى القول بشرائط التعين في السن وصحبه غير واحد (قوله
وتصكره الزيادة على اربع) بتفصيل الروايات لانه لم يرواه على الله عليه وسلم زاد على ذلك ولو لا الكراهة لاد
تحليها للبراد وهذا بعيد ما يحتمل عية ابو السعد من التهر (قوله وعلى ثمان ليل) العلة فيه كساقته كالكرهه
وقول الشرح لانه لم يرد تعليل لمرع عن قال الزبلي هـ اذهب الى امام اعانه هـ ما يزيد بالليل على تساية
باحدة راسل ثمان ثمان في سكك البيا التفتيف فالتقي ساكان الياوالتنور فحذف اليه والمجاصل ان ياه ثمان
نسقة مع التنوير عند الزحف والجره ثبت عند السب لانه ليس بجمع فيجزي مجزى جوارها جاد في الشعر
غير مشرف فهو على فهمه انه جمع جوى عن الضاحر وهي معرفة اعراب فاض وقد ينسبها حذف البيا معتر ب
بهر كانت طاهرة في التنوير عند هذه ثمان ومريت ثمان ورايت ثمانا ابو السعد وقال بعضهم لا تكرر الزيادة
على ثمان وصحح (قوله قبله وبه يتي) كانه صاحب المعراج ورد العلامة فاسم جات له المشايخ للامام
سن ان الاربع ترجعت لكونها كثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام انما لا تكرر على قدر نصبك
والخلاف في غير التراويح والسبع المؤكدة (تيمم) صلواتك قبل المضى من ملاتنا ارقوه تعالى تصافي جنودهم

(و) السنن اكرهه احسنه الغير
ثم الاربع قبل المغرب في الاصح حديث من
وسكوته في شفاعتي ثم الكل سواء (وقيل
وسكوته فلا يجوز حملها قاعدا) ولا ياك
بوجوبها فلا يجوز حملها في الاصح ولا يجوز تركها
انما (لا ياعلى على الاصح ولا يجوز تركها
لما امر به حقا في التراويح بخلاف باقي السنن
قد تركها لحاجة الناس الى فتواه) وفيه
على تركها وتقتضي انما قامت معه في الغم
الباقي (ولكن في طالع طالع) واولى ابرها
ان التجنبس لم يلح طالعوه (لا تجنبس) لان السنة
فوقع ركعتان بعد طلوعه تجنبس على اربع
ركعتها على الاصح وتصركم سبعة (وقيل
ما لم يلح عليه اربع في كل التراويح وفي ثمان ليل
البراد على اربع في كل التراويح وفي ثمان ليل
نفسية) قالوا لا ياك في كل التراويح وفي ثمان ليل
نفسية على اربع في كل التراويح وفي ثمان ليل
ولا ياك في كل التراويح وفي ثمان ليل
في القعدة الاولى في كل التراويح وفي ثمان ليل
وبعدا لا ياك في كل التراويح وفي ثمان ليل
لا ياك في كل التراويح وفي ثمان ليل
الثالثة (تيمم)

عن المناجيع ثم قال تعالى فلا تعلم نفس ما أسخى لهم من قرعاعين وقال عليه الصلاة والسلام من اهل خيام
 الليل خشعوا لله عنه يوم القيامة اوالسجود عن الشرب لئلا يلهي الله عنه (قوله لا يلهي الله عنه) على ثلاث كلام الثالثة
 (قوله ولو يذرا) لانه نقل عرض عنه الافتراض اوالجواب وقوله ويصحيه في القنينة قال في البحر ولا يخفى ما فيه
 والظاهر الاول ومن ثم عول عليه وحكي ما في القنينة بقيل والله تعالى اعلم (قوله ذكر في الركوع والسجود الخ)
 قوله عليه السلام علي بن بكرة السجود داعي على نفسك بكثرة السجود وقوله عليه السلام ما يكون
 بالعباد من به وهو ساجد وان السجود غاية التواضع والعبودية (قوله ودرجته في البحر) حيث قال والذي
 كما صرحوا في حلا تاريف من انه لو قد دعي القيام ولم يقد روى الركوع والسجود سقط عنه القيام
 مع قدومه عليه فلهذا مما هو المقصود ولان القراءة ركن زاد كما صرحوا به مع الاختلاف في اصل ركنيتها
 بخلاف الركوع والسجود فاجتصوا على ركنيتها واصلتها كما قد منع تخلفها فيام من القراءة في الفرض
 فجاز ادعي ركنيتها في هذا القول بما ذكرنا بعد تعارضه لال المتقدمة اه حلي (قوله من ثلاثة اوجه)
 الاول ان القيام وان كان وسيلة الا ان افضلية طوله فان كانت بكثرة القراءة عنه وهي وان بلغت كل القراءة ان
 تقع فرضا بخلاف التيسيرات فانها وان كثرت لا تزيد على السنية الثلاث فان القراءة ذكرنا انما لا تفرق
 في الفضية الثالثة ان تكون القيام بخلف عن الفرض ليس مما السكامة فيه اذ موضوع المسئلة
 في النقل وفي كله يجب القراءة اه حلي (قوله ان هذا قول محمد) اي المذكور في الحنفية وقال ابو يوسف
 ان كان له ورد بالليل فكثره السجود والافطوى القيام به (قوله ويصحيه في البداية) من كلام الشرح
 وليس في التهر (قوله بنسخ) الباسمعي وفي نسخة مفرد مصنف الى باب المكمل والنجية بدل من نسخ
 اه حلي (قوله معزنا محمد) هو معني هكذا (قوله فتنه) اشار به الى ان قول الامام يقدم على قول محمد
 (قوله وهل طول الخ) البحث لصاحب التهر والذي يظهر ان كثرة ركوعه وسجوده افضل لان افضلية القيام
 انما كانت باعتبار القراءة والاقراءة في كذا رأيت في بعض الهوامش اه حلي (قوله يجب السجود)
 اخاذت ان فخرهم تحية السجود على حذف مضاف لان المقصود منه التبرع الى الله تعالى لان السجود
 لان الانسان اذا دخل بيت الملائكة فاسماحي الملك لايته وهي سنة في غير وقت كراهة (قوله واداء الفرض الخ)
 ولو نوى التسمية مع الفرض فظاهر ما في أهميته وغيره ان يصح عندهما وعند محمد لا يكون داخل في الصلاة
 (قوله او غيره) كالسنة درر (قوله وكذا دخوله بنية فرض) ولومفردا او اما على ولا ما ان دخله غيرا
 فانه لا يكون انبياءا ولو صلى الفرض فيؤمر به اعلى هذا فتكون هذه العبارة مفيدة لقولهم واداء الفرض
 سبوح عن اى ان دخل المسجد حنة الاداء اه حلي وهذا غير الظاهر من عبارة المصنف بل الظاهر ان الاداء
 سبوح عن اهل ان يدخل بنية الاداء الا انه اعطاه لقوله او اقتداء فانما من شعوره من دخل للاقتداء بالمثل
 كالترادج اه ولا تسقط اطرافه ويقدم على اوالسجود (قوله وتكفيه كل يوم) تذكر فيه الدخول وظاهر
 احكامه انه يخبرين ان يؤدوا اول المرات او آخرها (قوله ولا تسقط بالمكسوس) لانها تعظيم للمسجد وسرته ففى
 اى وقت صلاها حصل المقصود من ذلك والافضل ان يصلى كل ايدخل المسجد بجر (قوله او غيره) كنفى
 وازدحام (قوله كانت التسبيح الاربع) هي صبيان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر اوالسجود واضيف
 الى التسبيح من اخذ في الكل الى جزئه (قوله ولو تكلم بين السنة والفرض) اهم من التلبية والعبدية (قوله)
 وقيل تسقط كعاد بجر (قوله وكذا كل على بناتى الصرية) ككل كل وشرب وجع (قوله عواذها) يحتمل انه جمع
 بين القولين فحمل القول بالسقوط على العمل الكثير والقول بعدمه على التقليل والافاق العرف وجعله العلامة
 اوالسجود مبنيا على القول الضعيف الذي هو السقوط (قوله ان خاف ذهاب حلوه) ظاهره وان انتهت نفسه
 (قوله تسنن) يظهر في البعدية وهل التلبية كذلك بجر (قوله الا اذا خاف فوت الوقت) اى فانه ياتى بالنية
 ثم يتناول الطلوع بجر (قوله ولو اضر حال الوقت) الا ما جمعت الى وكان الاولى التعمية والافطار واخر تلبية
 الظهور بلا ذروا اياه (قوله وقيل لا) ظاهر حكمه بقيل ان الاول هو المعتبر وهو الذي يقتضيه ما في الخط
 ووقيد القيل ما في الجرح من اخلاصة ان سنة الغير تختص بثلاثة اشياء منها ليه باقى ما اول الوقت (قوله نذر

لانه انما كذا اشبهت القرعشة (وقى الباقى)
 من ذوات الاربع يصلى على النبي صلى الله
 عليه وسلم ويستغفر ويتعوذ ولو نذر ان كل
 عليه صلاة (وقيل لا) باقى في السك ويصحيه
 شفع صلاة (وقيل لا) كركوع والسجود واجب من
 فالتسبيح (وكذا في الركوع والسجود) ودرجته في البحر
 فالتسبيح (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 طول القيام (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 كان تفرقه في التهر من ثلاثة اوجه وقيل هـ
 المعراج ان هذا قول محمد وان ذهب الامام
 الى التسبيح في القيام ويصحيه في البداية ثم مات
 وفادان يصبغ في الركوع افضل (قوله لا) كركوع
 وهل طول القيام ارباب (السجود) وفيه بنية
 (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 واداء الفرض (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 فرض الاقتداء (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 لكل يوم من (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 قلت في الضمير من التهر من (قوله لا) كركوع
 حدث او غيره يقول نذر ان كان التسبيح
 اربعا (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 فانه ينص (قوله لا) كركوع والسجود واجب من
 ككل على ما في الصفة على الاصح (قوله لا)
 وفي الخلاصة لو اشغل بغيره في التسبيح
 وفي البعدية انشغل في التسبيح (قوله لا) كركوع
 اعاده ذهاب الوقت ولو اضر (قوله لا) كركوع
 انما ذهاب الوقت ولو اضر (قوله لا) كركوع
 الا اذا خاف ذهاب الوقت ولو اضر (قوله لا) كركوع
 لا تكون سنة وقيل يكون (قوله لا) كركوع
 بنية التسبيح (قوله لا) كركوع
 المندرجة من السنة وقيل لا

السنن في الترويض والسنن في التذوق وهم والسنن وقال تاج الدين والده صاحب المحيط لا يكون آتيا لاه
لما ترميها صارت اخرى فلا تروى من باب السنن وروى في فقد الترويض الاول بان التذوق لا يترجمها عن كونها سنة
الاربعين ان من شرع في سنة الظهور قطعها ثم اداها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع قوله اراد
الواصل ينذرهما لئلا تواب الواجب ولا يما بعد من الربا وقيل لانه يجد بالتذوق وتغلا في العبادة وتوسا تعين
وقال بعض الاكابر الشيطان يحسن للانسان العبادة حتى ينذرهما ثم يوسوس له فلا يفعلها قوله والاكابر
اي ان كان مستغنيا كافي المتع وان ماقه تعذر لاحت حال كثر لا فداستغنى وانما حوكت اعبارته لان انكار السنن
لا يستلزم الكثرة كما يفهمه عبارته ويؤيد ما قلناه ما ذكر الكمال من ان عدم الاكثار لازم السنة والواجب اه
حاشي قوله والاصح افضلية ما كان اختم بان لا يكون فيه شاغل من رتبة وارتفاع اصوات وقوله واخص
بان يكون بعدد من الربا والجمعة فلا تقتض الافضلية يجعل منها على الخصوص قوله بعد الوضوء منه
الغسل شرعا في قوله ونوب اربع هو المعتقد وقيل لا تدرب ومن غرائبها تقوم مقام صلاتا قليل وفورن
الغنى والبركة في الرزق ويؤيد بها صحت ما قلناه من ان الانسان لما عورثها في حديث كل سلاحي من الثمانين عليه
صدقة والمصحب ان يقرأ في الارب والشمس وضحاها وفي الثانية والغني كما ورد في الحديث وهي صرخة
الاشراق وهي ركعتان كما ورد في بعض الآثار قوله من بعد الطلوع حيث قيل النافذة قوله وقتها الختار
اي الافضل قوله اقامها ركعتان للورد الاحاديث بان من صلاها ركعتين لم يكتب من الفاضلين قوله
واكثرها اثنا عشر ومن صلاها كذلك بقيت في الجنة قوله واوسطها ثمان ومن صلاها كذلك كتب
الله من الثمانين ومن صلاها اربعا كتب من العاشرين ومن صلاها سائيا في ذلك اليوم كذا روي الاحاديث
والظاهر انها ما في النية لمن الحديث عليه قوله كما في الفتاوى الاشرفية كتاب لابن النخعي قوله لثمنه
يفعله وقوله عليه السلام مما ثبت بها اني صليت بها اربع ركعات في صلاة واحدة وقوله وما اكرها فاقوله فقد ورد
عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثني عشرة ركعة لكن حديث الثمانية اسم وقوله وهذا اي كون
الثمانية افضل قوله فكما زادنا افضل اي واذا زادنا نافلة قوله كما يفاهد ابن حجر في شرح البخاري قال سيدي
محمد الزرقاني في شرح المواهب ما نصه مع لغة المختار الترمذي عن احمد ان اسم شي اي حديث ورد
في الباب اي باب صلاته اخني حديث ام هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهذا قال الترمذي في الروضة
افضل ما ثمان لخصه حديثه واكثرها اثنا عشر هاجب حديث انس قرق بين الاكثر والافضل قاله الحافظ ابن حجر
ولا يصور ذلك الا حين صلى الاثني عشرة ركعة تسليمة واحدة فانها تنفع تقلا مطلقا عندهم يقول ان اكثر سنة
الاضي ثمان ركعات فاما من حصل فانه يكون على اخني وما زاد على الثمان يكون له فضلا مطلقا يكون صلاة
اثني عشرة في حقها افضل من ثمان لكونه افي الافضل وما زاد من ذهب آخرون ان ان افضل اربع ركعات
حكم الحاكم في كتابه المفراد في صلاة اخني عن جماعة من ائمة الحديث لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك حديث
عائشة المذكور وحديث الترمذي عن ابي الدرداء في ذم فروعهم افقه تعالى ابن آدم اربع في اربع ركعات
من اول النهار اكمل آخره وحديث نعم بن عمار عند النخعي في ابي امامة وعبد الله بن عمرو رواه بن جهمان
عند الطبري وحديث ابي موسى رفته من علي الخني اربعا والله يتنا في الجنة اه ولعل القول بالزيادة قاضي
في كلام ابن حجر لوافقه ذهبا لان الزيادة في اربع في ثقل التها مكره وقوله ركعاته لانه لا يلزم ان يكونا
في المثل فقد جاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في المجد وكذا صلاة اقدم قوله وملاذيل
حيث السنة اشترطه على غيره واذا ثبت ان لنا على البر اعني انما ما في جميع سلم فروعنا في الايام
بعد رمضان الله المحرم واهل الصلاة بعد القربة صلاة قليل وروي الطبراني عن فروعنا تدعى صلاة بالليل
ولو حلب شاموا كان بعد صلاة العشاء منهم من الليل وهو يفيد ان هذه السنة تفصل بانتقل بعد صلاة العشاء
قبل النوم وقد تردد السكك في صلاة الاي اهي صفة حقنظام طلوع يجرئته او انسعود قوله ولو جعله
ان لا ياعم من كونه جعل في ثمنه يوما وثلاثة صلاوين كونه جعل ثلثا في ثلث وثلثا في ثلث والنوم والثلثا في ثلث والنوم
فالوسط افضل لانه يوجب الليل وقرب للشعور بقلته المحركات فيه قوله والنصف من صلاتين من صلاتين
ليجئ بتقدير مضاف اي واسياح ليلة النصف من شعبان لتضليلها وقوله وانه اي في عشر الرزق

اولا ان يقول تنذرهما ثم اداها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع قوله اراد
السنن ارادها حاشا انما لا كسر والافضل
في التذوق لا يترجمها عن كونها سنة
والاصح افضلية ما كان اختم
بان لا يكون فيه شاغل من رتبة وارتفاع اصوات وقوله واخص
بان يكون بعدد من الربا والجمعة فلا تقتض الافضلية يجعل منها على الخصوص قوله بعد الوضوء منه
الغسل شرعا في قوله ونوب اربع هو المعتقد وقيل لا تدرب ومن غرائبها تقوم مقام صلاتا قليل وفورن
الغنى والبركة في الرزق ويؤيد بها صحت ما قلناه من ان الانسان لما عورثها في حديث كل سلاحي من الثمانين عليه
صدقة والمصحب ان يقرأ في الارب والشمس وضحاها وفي الثانية والغني كما ورد في الحديث وهي صرخة
الاشراق وهي ركعتان كما ورد في بعض الآثار قوله من بعد الطلوع حيث قيل النافذة قوله وقتها الختار
اي الافضل قوله اقامها ركعتان للورد الاحاديث بان من صلاها ركعتين لم يكتب من الفاضلين قوله
واكثرها اثنا عشر ومن صلاها كذلك بقيت في الجنة قوله واوسطها ثمان ومن صلاها كذلك كتب
الله من الثمانين ومن صلاها اربعا كتب من العاشرين ومن صلاها سائيا في ذلك اليوم كذا روي الاحاديث
والظاهر انها ما في النية لمن الحديث عليه قوله كما في الفتاوى الاشرفية كتاب لابن النخعي قوله لثمنه
يفعله وقوله عليه السلام مما ثبت بها اني صليت بها اربع ركعات في صلاة واحدة وقوله وما اكرها فاقوله فقد ورد
عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثني عشرة ركعة لكن حديث الثمانية اسم وقوله وهذا اي كون
الثمانية افضل قوله فكما زادنا افضل اي واذا زادنا نافلة قوله كما يفاهد ابن حجر في شرح البخاري قال سيدي
محمد الزرقاني في شرح المواهب ما نصه مع لغة المختار الترمذي عن احمد ان اسم شي اي حديث ورد
في الباب اي باب صلاته اخني حديث ام هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهذا قال الترمذي في الروضة
افضل ما ثمان لخصه حديثه واكثرها اثنا عشر هاجب حديث انس قرق بين الاكثر والافضل قاله الحافظ ابن حجر
ولا يصور ذلك الا حين صلى الاثني عشرة ركعة تسليمة واحدة فانها تنفع تقلا مطلقا عندهم يقول ان اكثر سنة
الاضي ثمان ركعات فاما من حصل فانه يكون على اخني وما زاد على الثمان يكون له فضلا مطلقا يكون صلاة
اثني عشرة في حقها افضل من ثمان لكونه افي الافضل وما زاد من ذهب آخرون ان ان افضل اربع ركعات
حكم الحاكم في كتابه المفراد في صلاة اخني عن جماعة من ائمة الحديث لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك حديث
عائشة المذكور وحديث الترمذي عن ابي الدرداء في ذم فروعهم افقه تعالى ابن آدم اربع في اربع ركعات
من اول النهار اكمل آخره وحديث نعم بن عمار عند النخعي في ابي امامة وعبد الله بن عمرو رواه بن جهمان
عند الطبري وحديث ابي موسى رفته من علي الخني اربعا والله يتنا في الجنة اه ولعل القول بالزيادة قاضي
في كلام ابن حجر لوافقه ذهبا لان الزيادة في اربع في ثقل التها مكره وقوله ركعاته لانه لا يلزم ان يكونا
في المثل فقد جاء ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلها في المجد وكذا صلاة اقدم قوله وملاذيل
حيث السنة اشترطه على غيره واذا ثبت ان لنا على البر اعني انما ما في جميع سلم فروعنا في الايام
بعد رمضان الله المحرم واهل الصلاة بعد القربة صلاة قليل وروي الطبراني عن فروعنا تدعى صلاة بالليل
ولو حلب شاموا كان بعد صلاة العشاء منهم من الليل وهو يفيد ان هذه السنة تفصل بانتقل بعد صلاة العشاء
قبل النوم وقد تردد السكك في صلاة الاي اهي صفة حقنظام طلوع يجرئته او انسعود قوله ولو جعله
ان لا ياعم من كونه جعل في ثمنه يوما وثلاثة صلاوين كونه جعل ثلثا في ثلث وثلثا في ثلث والنوم والثلثا في ثلث والنوم
فالوسط افضل لانه يوجب الليل وقرب للشعور بقلته المحركات فيه قوله والنصف من صلاتين من صلاتين
ليجئ بتقدير مضاف اي واسياح ليلة النصف من شعبان لتضليلها وقوله وانه اي في عشر الرزق

ذي الناحية له صلى ويكره الاجتماع على احياء الميت من هذه الناحية في المساجد قال في الحاوي القدسي ولا يصلي
 تطوع بمساجدة ما روى من الصلوات في الاوقات الشرعية نصي فرادى ومن هنا يكره الجماعة على صلاة
 الرغائب التي تفعل في وجوب اول ليلة جمعة منه وانما بدعة وما يعتاضه اهل الروم من نذرهما للفرج عن النفل
 والكرامة فباطل اهـ يعرج عن الحلبي (قوله وتكون بكل عبادة الخ) ظاهره ما في الصحيح كماله ابو السعود ان الفضيلة
 تحصل بمجرد الالفة وروى عن ابن عباس ان من صلى العشاء في جماعة من بيته ان يصلي الصبح في جماعة قال
 ثواب الاحياء (قوله ومن اركتنا الاستخارة) اي طالب الخير من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضي الله تعالى عنه
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلنا الاستخارة في الامور كما يكلبنا السورة من القرآن يقول اذهب
 احديكم بالامر طليح ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك وانك انت
 من خشيتك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي
 في ديني وعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاعد له في وسري ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم
 ان هذا الامر شر لي في ديني وعاشي وعاقبة امري او قال عاجل امري واجله فاصرفه عني واصرفني عنه
 واتدبرني للخير حيث كان ثم رضى به قال وروي حبيبته اي بدل قوله الامر ويخبرني ان يجمع بين الراويين فيقول
 وعاقبة امري وعاجله واجله والاستخارة في السج والمجاهد اودع ابواب الخير فتصل على تعيين الوقت لاني نفس
 الفذل واذا استخارته في ما يشتره فصدوره اهـ صلى من امداد التشاح ويشترط ان يقض الامر لله تعالى
 وان لا يكون اليه ميل الى احد الطرفين وتذير رآة الكافرون في الاذي والاخلاص في الثانية او يترك خلقا
 ما يشاء الى يعنون في الاذي وفي الثانية وما كان المؤمنين والمومنة الى قوله ميتا وفي البخاري غلبت فيه سبعة
 وقوله فاعذره ضلعه الاصلي بالكسور وبه وبلفظ غيره ومعناه اقض لي به وبالله ابو السعود (قوله واربع
 صلاة التسليم) ذكرتها في الملتقط بقوله ويكره وقرا الشاه ثم يقول صمان الله والحمد لله والله الله والله اكبر
 خمس عشرة مرة ثم يعوذ بقراءة الكتاب وسورة ثم يقول هذه الكلمات عشرا وفي الركوع عشرا
 وفي القيام عشرا وفي كل سجدة عشرا وفي السجدة عشرا او ثوبا اوردته اقبل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما
 هل تعلم ان هذا الله لا تسورة قال نعم انما هم للتكاثر والصبر وقتل ما يابى الكافرون وقتل هو الواحد قال الحلبي
 وبصيا اقبل الظهر عنده من المخبرات وفي الصلوة يجعل الحسنة عشرا في آخر الركعة والعشرة في جلسة
 الاستراحة او قبل القعود والظاهر جواز الامر من ورود الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم ذكرها الفزالي (قوله وضعا لعظيم) لتوفيه صلى الله عليه وسلم لعنه العباس اعماه الا اعطيت
 الاضغطة اذا انت فعلت ذلك خرافة ذكركه وخرقة قد يجه وحديثه خطأ وعنده صغيره وصغيره
 وعلايته ثم قال ان استطعت ان تصلني في كل يوم مرة فاعد لي فان لم تستطع في كل جمعة مرة فان لم تفعل
 في كل شهر مرة فان لم تفعل في كل سنة مرة فان لم تفعل في عمر مرة رواه ابو الدرداء وابن حبان والطبراني
 وقال في آخره قلوا كانت ذنوبك مثل زيد الصرغ غفر الله لك قال المنذري وقد روى هذا الحديث من طرق كثيرة
 عن جماعة من الصحابة وقد صححه جماعة ابو السعود (قوله واربع صلاة المساجدة) ان قلت ان ملازمة الاستخارة
 بالصفة قلت ان في النهر الفرق بينهما ان الاستخارة تفعل في المستقبل والمساجدة لا تزل (قوله وقيل ركعتان)
 عليه انصهر في امداد امتاح حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من كانت مساجدة الى الله تعالى او الى احد من بني آدم فليشؤا واصبرن الوضوء ثم ركع ركعتين ثم ليقل صلى
 الله تعالى ولسلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم يرحم عباده رب العرش العظيم
 الحمد لله رب العالمين اسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلافة من كل اثم لا تدع
 لي ذنبا الا غفرت ولا همما الا فرجت ولا حاجة اليك فيها رضى الا قضاها وارضى بها يا ارحم الراحمين اهـ حاجي (قوله وفي الحاوي
 الخ) اعمل منه الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله علا) فلا يكفر بإحداها ابو السعود وانما لم
 تكرر قطعة لوقوع اختلاف فيها عند ابى بكر الامم وسفيان الثوري ليست بفرع في الصلاة املا وعند
 الحسن البصري فرض في ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعندنا في أربع اهـ الحلبي (قوله
 في ركعتي الفرض) لقوله تعالى فاعرفوا ما تبسرون من القرآن وهو لا يقتضي للتكرار فكان مؤداه اغترضا

ويكون بكل صلاة ثم التليل او كثره فيها
 وكذا الاستخارة واربع صلاة التسليم ثلاثا
 تسعة وخمسة عشر واربع صلاة المساجدة
 وقيل ركعتان وفي الحاوي انها اربع
 بسلام واحد وبسلام في الخزان (وهي من
 القرآن) جملة (ركعتي الفرض)

في ركعة الان الثانية اعتبر شرعا كالاولى فانجاب القرأة فيها ايجاب فيها دلالة ايجز (قوله مطلقا)
اي الاولين والاخرين او واحدة وواحدة (قوله فواجب على المشهور) وقيل فرض وصحبه في التهمة وقهرها
واجعلوا له لوقرا في الاخرين فقط صحت وان يجب عليه السجود على هذا الخلاف لما يظهر في سببه فلي الاول
تركه الواجب وعلى الثاني تأخير الفرض عن غيره لكن يبقى في السهوان تأخير الفرض فيه تركه واجب ايضا
ويكون ان يعرف في اختلاف مراتب الاول في كل الاول بانتم اتم اتم الواجب وعلى الثاني تأخير الفرض العلي
الذي هو اقرى نوع الواجب انتهى (قوله وكل النفل) اراد به ما بين المؤكدات (قوله للمنفرد) الاول لغير المؤتم
ليم الامام على (قوله لان كل شفع صلاة) ولذا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويشفع ويغفر لان اقسام
الى الثالثة كصحة سنة داء جبر (قوله لكنه) اي هذا التعليق اي فهو حاصر (قوله لايم الرباعية المؤكدة) وذلك
لان القيام الى ثمانية ليس كصحة صلاة بل هي صلاة واحدة ولهذا لا يستغفر في الشفع الثاني ولا يصلي
في التقدمة الاولى ولا يصلي فيها رابعا ساقيا الى الشفع الثاني جبر (قوله فتأمل) اشاره الى الجواب وهو ان
للمؤكدة الرباعية وان كانت صلاة واحدة باعتبار كبر من الاحكام فكل شفع منها صلاة في حق بعض
الاحكام وهو انه اذا اقامه شرع في الايام بالشرع اركان من حق لقطعهما فحق ركعتين فقط في ظاهر
الرواية فصدق ان كل شفع من الرباعية المؤكدة صلاة وان كان باعتبار بعض الاحكام انتهى حلي فان قلت
مقتضى ما ذكره من هذا التعليق ان تكون التقدمة فرضا في جميع الرباعيات مع انها تصح بتركها وسجد
للسهرو يجب العمود اليها فان ذكر بعد القيام ما يسجد ايجاب بان صحتها احسان لا تيباس لان الخطيوع
شرع اربع ركعات في ركعتين فاذا ترك التقدمة امسك نصفها بوجوبها واحدة وعلى هذا فلا ينافي ولا يشع
اذا لم يبعد هذا الحكم بعض الاربع اما لوقري ساو شافي بعدة واحدة فالاسم انها تفرد في اداء خصا
نهر صفا (قوله احباطا) لا ينافي مع التقدمة فاقم فيه الاحباط في القرأة لانها ترك المقصود لثمة
لا كالتقدمة (قوله ولم يقل الى آخره) قرينة انقسام فخص الصلاة وسكن الجمع وغيرها كذلك
وقوله شرع فيه اي وولطه للصالح في النفل القصدي لا كالفهم الجوي له لا يلزم حتى يضي فيه بان يقيد
بسجدة وقد اوضحه ابا السعود (قوله وقيام لثالثة) اي وقد ادى الاول حصصا فاذا اشد الشفع الثاني
لزم قضاءه فقط ولا يبرى الى الاول لان كل شفع صلاة على حدة جبر (قوله شرعا حصصا) بمعنى ما ساقيا
من قول الشرح اداى اراما او محدث (قوله قصدا) خرج به صلاة الظان كاذره الشرح وخرج ايضا ما اذا
صلى الفجر وطلعت الشمس في انشاءه او تركه فثابت في القرينة او قدر الموحى على اركان اورى المتون المؤتم
بغير المادودخل وقت العصر في الجمعة ودخل احد الاوقات الثلاثة المكرهه في قضاء الفرض فانها حينئذ
تسلب نفلا ولوطه لا يجب قضاءه لكونه لا عن قصد (قوله الاذا شرع الى آخره) استثنى من عموم الاحوال
ووجهه كافي القينة ان ما شرع فيه يصير موقدا في الفرض فيكون قطعه كالا انتهى يهرفه نامل (قوله)
ان يطوعا آخر) لعله لا تالوا وجبنا عليه قضاءه مع كونه متغلا تاثيرا بما يلزمه سرج والظاهر ان ذلك لا يختص
بالمقتضى (قوله اوفى صلاة ظان) يظهر انه معطوف على قوله متغلا فيقتضى انه مستثنى وليس كذلك بل هذا
مختر قوله قصدا على المكرم مع ما ساقيا في المنصف قريبا وصورة رجل شرع في الصلاة على انها عليه ثم ين
انها ليست عليه فاقصد هاهنا لا يجب قضاؤها وهذا هو المراد وان كان المتبادر منه يقتضى اماذا انتهى
رجل بن ظن ان عليه الظاهر ثلاثا تذكر الامام انه صلاها فاقصد الصلاة ليس على المؤتم القضاء وليس كذلك
بل عليه القضاء لان فعله معقول دون الامام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المصنف وقد اقتدأ به رجل
بامرأة حلي (قوله او اى) الذي يبنى في الاى وجوب القضاء به على ما سبق من ان الشرع يصح نصد
اذا اقامه ان القرأة او السجود قوله يعنى وافسده في الحال (راجع الى الظان فقط لان الصلاة لا تعد فيها بده
انتهى حلي والمرايد بالاحوال عتبت لذكر (قوله اما واختار المصنف) في ابي السعود عن الجوى انه لا يكون مختارا
للمصنف الا اذا ثبت ان كمة بسجدة (قوله على الظاهر) اي يظهر الربا يفتى لوافسده بعد ما شرع فيه في احد
هذه الاوقات لزمه قضاءه في غير ظاهر الزاوية لا يلزمه قضاءه كالصوم اذا شرع فيه في وقت معصومه فانه
للقضاء عليه بالاقاد والفرد في ظاهر الزاوية ان بنفس الشرع في الصوم يسى ما يحتاج في بحثه الخاف

مطلقا المتعين الاولين فلي جبر على المشهور
(قوله فتأمل) اشارة الى الجواب وهو ان
لايم الرباعية وان كانت صلاة واحدة باعتبار كبر من الاحكام فكل شفع منها صلاة في حق بعض
الاحكام وهو انه اذا اقامه شرع في الايام بالشرع اركان من حق لقطعهما فحق ركعتين فقط في ظاهر
الرواية فصدق ان كل شفع من الرباعية المؤكدة صلاة وان كان باعتبار بعض الاحكام انتهى حلي فان قلت
مقتضى ما ذكره من هذا التعليق ان تكون التقدمة فرضا في جميع الرباعيات مع انها تصح بتركها وسجد
للسهرو يجب العمود اليها فان ذكر بعد القيام ما يسجد ايجاب بان صحتها احسان لا تيباس لان الخطيوع
شرع اربع ركعات في ركعتين فاذا ترك التقدمة امسك نصفها بوجوبها واحدة وعلى هذا فلا ينافي ولا يشع
اذا لم يبعد هذا الحكم بعض الاربع اما لوقري ساو شافي بعدة واحدة فالاسم انها تفرد في اداء خصا
نهر صفا (قوله احباطا) لا ينافي مع التقدمة فاقم فيه الاحباط في القرأة لانها ترك المقصود لثمة
لا كالتقدمة (قوله ولم يقل الى آخره) قرينة انقسام فخص الصلاة وسكن الجمع وغيرها كذلك
وقوله شرع فيه اي وولطه للصالح في النفل القصدي لا كالفهم الجوي له لا يلزم حتى يضي فيه بان يقيد
بسجدة وقد اوضحه ابا السعود (قوله وقيام لثالثة) اي وقد ادى الاول حصصا فاذا اشد الشفع الثاني
لزمه قضاءه فقط ولا يبرى الى الاول لان كل شفع صلاة على حدة جبر (قوله شرعا حصصا) بمعنى ما ساقيا
من قول الشرح اداى اراما او محدث (قوله قصدا) خرج به صلاة الظان كاذره الشرح وخرج ايضا ما اذا
صلى الفجر وطلعت الشمس في انشاءه او تركه فثابت في القرينة او قدر الموحى على اركان اورى المتون المؤتم
بغير المادودخل وقت العصر في الجمعة ودخل احد الاوقات الثلاثة المكرهه في قضاء الفرض فانها حينئذ
تسلب نفلا ولوطه لا يجب قضاءه لكونه لا عن قصد (قوله الاذا شرع الى آخره) استثنى من عموم الاحوال
ووجهه كافي القينة ان ما شرع فيه يصير موقدا في الفرض فيكون قطعه كالا انتهى يهرفه نامل (قوله)
ان يطوعا آخر) لعله لا تالوا وجبنا عليه قضاءه مع كونه متغلا تاثيرا بما يلزمه سرج والظاهر ان ذلك لا يختص
بالمقتضى (قوله اوفى صلاة ظان) يظهر انه معطوف على قوله متغلا فيقتضى انه مستثنى وليس كذلك بل هذا
مختر قوله قصدا على المكرم مع ما ساقيا في المنصف قريبا وصورة رجل شرع في الصلاة على انها عليه ثم ين
انها ليست عليه فاقصد هاهنا لا يجب قضاؤها وهذا هو المراد وان كان المتبادر منه يقتضى اماذا انتهى
رجل بن ظن ان عليه الظاهر ثلاثا تذكر الامام انه صلاها فاقصد الصلاة ليس على المؤتم القضاء وليس كذلك
بل عليه القضاء لان فعله معقول دون الامام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المصنف وقد اقتدأ به رجل
بامرأة حلي (قوله او اى) الذي يبنى في الاى وجوب القضاء به على ما سبق من ان الشرع يصح نصد
اذا اقامه ان القرأة او السجود قوله يعنى وافسده في الحال (راجع الى الظان فقط لان الصلاة لا تعد فيها بده
انتهى حلي والمرايد بالاحوال عتبت لذكر (قوله اما واختار المصنف) في ابي السعود عن الجوى انه لا يكون مختارا
للمصنف الا اذا ثبت ان كمة بسجدة (قوله على الظاهر) اي يظهر الربا يفتى لوافسده بعد ما شرع فيه في احد
هذه الاوقات لزمه قضاءه في غير ظاهر الزاوية لا يلزمه قضاءه كالصوم اذا شرع فيه في وقت معصومه فانه
للقضاء عليه بالاقاد والفرد في ظاهر الزاوية ان بنفس الشرع في الصوم يسى ما يحتاج في بحثه الخاف

على الصوم فليس هو كالتلبيح فيجب ابطاله ولا يجب ممانته وجوب القضاء في حق عليه ولا يصح من تكا
 التلبيح ينسب الشرع في الصلاة حتى يتم ركعة ولهذا لا يفتى به المخالف على الصلاة فيجب ممانته
 المؤدى فيكون مضمونا بالقضاء انتهى حلي (قوله فان افسده) راجع الى المكث عليه لا الى الغاية (قوله
 لا يندبر) كثر روعه في وقت مكره ركاستغاثه احد به في الصلوة يعني ان يكون القطع في الاوقات المكرهه
 واجبا في روعه المكرهه وقراءه الواس بابطال العمل لانه ابطال ليؤديه على وجه اكل فلا يندبر اطلاقا ولوقضاء
 في وقت مكرهه آخر اجراء لانهما وجبت ناقصة واداءها كما وجبت فيكون كما لو اتفقا في ذلك الوقت انتهى (قوله
 ويجب قضاءه) المراد بالوجوب المصطلح عليه لا للقرص وهو ان كان الاضداد لغوا ولا وقتان فيهما باطل
 لزوم القضاء في افساد الصلاة والصوم سواء كان بعد ركعة لم يفسد في خلافهما ولا يغير عذر وان يفسد الاضداد لغو
 فيها والله لا يصل الاضداد في الصلاة فتقعد ركعة واختلاف في احده في الصوم لغو عذر في ظاهر الرواية لا يباح
 انتهى بصر (قوله وسبغ) اي في الايمان اعلان النذر اذا كان مضرا واجتبت فيه الشرع بان يكون نذرا
 لا بمعية ومن حسنه واجب وان لا يكون واجبا قبل ايجابه وان لا يكون اكثر مما عليك وان يكون بعبادة
 معصية بلزم ويحرم النذر بمعية ولا يلزم بنذير ما ككل وشرب وسج وطلاق وكذا بوضوء ومعية ثلاثة
 ويبعد من ريعن وتشميع جنازة واعتقال دخول مسجد ومن صحت واذان وشراء طوطى وسجد ولزادان
 يصلي ركعة لزمه وكعتان ولا نازله اربع وان كان معلقا بلزم الوفا به عند وجود الشرط اذا كان شرط اريد
 كونه كلب منقعة او دفع مضرة كان شيء الله مرضى او مات عدو فله على صوم ولو صلاة كذا اذا كان معلقا
 على شرط لا يرد كونه كان دخلت الدار وكذا فلا كان غريبا من الوفا وكذا العيين ولا يجوز تعجيل المعلق قبل
 وجود الشرط ولو قام في الصلوة (قوله وبجمعهما) اي يجمع استوفى الى تامة بالشرع فيه او الشرع من السبيل وهو
 لصدر الدين القزويني (قوله فاه الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم اخذ من الوضوء وفيه الجناح التام
 (قوله طواف) فيزانه اعلم السبع بالشرع فيه (قوله عكوفه) فيه نظرا لانه يبنى على القول المرجح ان الشرط
 له الصوم طلقا وان لم يكن مندوبا فاقفه على هذا ومنع ما على الراجح من عدم الاشراف على قاعة مكة فلا يشرط
 القضاء بالاسود (قوله احرامه) اي من غير تعرض لمع او غرة وهذا اقرار بالرجح والعصمة وان استلزامه فاندفع
 التكرار انتهى حلي (قوله وقضى وكعتين) باتفاق ورجع ابو يوسف عن القول بلزم الاربعة (قوله لو لم
 اربعه) قيد بنسبة الاربعة لانه لم ينزلها بلزيمه الا ركعتان اتفاقا وهذا في النفل اما لو نذر صلاة اربع لزمه اربع
 بلا خلاف لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغة بصر (قوله غيرة) كسكتة هذا غير ظاهر الرواية فيها
 فالاولى حقه (قوله على اختيار الحلي وغيره) كالمقتضى وصلح النصاب فانهم قالوا فيها بلزم الاربعة لانها
 صلاة واحدة بدل لانه لا يستغنى الشفع الثاني ولو اخبر الشفع بالبيع فانتقل الى الشفع الثاني لا يطل شفعته
 وكذا الفروع وتنع صحتها فلو قد علمت انه غير ظاهر الرواية (قوله ونقض في خلال الشفع الاول) احدم شرعه
 في الثاني فوافقه احمد ما شرع فيه فيلزمه شفع او قد يبقوه في خلافه لانه لو نقض بين آخر القعدة الاولى وبين القيام
 الى الثانية لا يلزمه شيء لان الشفع الاول قد تم باهذمة والثاني لم يشرع فيه وقد ذكر المصنف بعد بقوله ولا قضاء
 رقع قد ارشدتم قد نقض وكذا لا قضاء لو نقض بعدا فعمود الثاني حلي مع زيادة (قوله اي ونشهد الاول)
 بدله قوله او الثاني (قوله والا) اد وان لم تشهد (قوله يشهد الكل اتفاقا) اي فعله قضاء اربع احصه شرعه
 في كل من الشيعين اتفاقا وانما افسد الاول لانه لا يصح صلا على حدة الا اذا وجدت تعدد الاولى اما انما لم توجد
 فالاربعة صلا واحدة فيلزمه شفع او ما بالاضاف وقد ذكرنا شرح ذلك بعد بقوله اتركه فعمود اول انتهى حلي
 (قوله لا يعارض اقتداه) يعني ان المتطوع اقتدى بعمله الظاهر ثلاث قطعها فانه ينقض اربعه ما اقتدى به
 في اولها وفي القعدة الاخيرة لانه بالاعتقاد اتم صلا الا ما هو اربع حلي عن البصر (قوله لو نذر) كما اذا نذر
 الاربعة طاهر اتمه اتفاقا لان سبب الوجوب فيه هو ان نذر بصيغة وصلا بخلاف الشرع في النفل فان سبب
 الشرع فيه لم ينشئ فوضع بل لصلها ما لم يؤدى عن البطال وهو حاصل تمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا ضرورة
 حلي عن البصر (قوله لو نذر فعمود اول) كما اذا نذر اربعه او صلي ثلاث ركعات ولم يشهد وافسد هاتيه بلزمه ركعتان
 ركعتان على الجميع فان قلت كثير بلزمه قضاء الاربعة عندهما وينبغي ان لا يجب عليه عندهما الاضمار كعتين

وان اقتصدت مع قوله تعالى ولا تجلوا
 احكام الاربعة (وبما يقتضيه) ولو فساد
 بنسبه انه انما يجب على العبد بالاربعة
 حلي في الصلوة على العبد بالاربعة
 فحان ما يجب بالقول وهو ان لا يشرع في اتمه
 فحان ما يجب بالفعل وهو الشروع في السابعة
 ويجب عليه
 من التوافع سبع نوافل السابعة
 اخذ الله تعالى السابعة
 ومن جلا يدرك جوارح
 عكوفه غير احرامه السابعة
 (نقض في شراي واربعة) غير مكره على
 اختيار الحلي وغيره (نقض في) لا يطل الشفع
 ادناه او الثاني اي ونشهد الاول والا فسد
 اكله لانه طاهر الا ان يفتد الاول ولا فسد
 يعارض اقتداه فان لم يشهد الاول

الاستسحاق كما تذكر رواياته فلما بلغ جمعا قال بل سقطينا ونسى اولها سامة الترة هذه قال بانما
دوت لثان بقضى وكتمت الثانية مشحاة فوضت بعد طلوع الشمس فعلى حتى يخرج الظهور قال بانما
دوت لثان حتى يدخل وقت الظهور الثالثة اذا بان المالك حتى المشرق من الغاصب نفذ قال بانما دوت لثان
لا يشترط الرابعة لا يجوز تركها المأبر اذا كانت حلالا لانما دوت لثان انه يجوز ولكن لا يشترط الرابع
حتى يتعدا لثان لثان بعد هامر لثان فمما اصد هامر لثان عند الامام قال يدفع ربعه الى شريكه
او ينفذ ربعه الى الباقي انما دوت لثان قول الامام كقولنا وما روي من اختلاف انما هو في عبد قتل وولاه
عقدا وله ان يضا احد هما وقد ذكر محمد الاختلاف في السابعة ما نزلت ابناه وصيدا لا غير فادى العبد
المعتق في العدة وادى رجل على الميت الشا وقيمة العبد القب فصدقهما ابن سبي العبد في قوته وهو سر
فياخذها الغريم قال انما دوت لثان انه عبد مادام يسمى به من شرح المغني للبيد (قوله اوفى الثاني) اختلاف
فيها كالسابقة (قوله لكن بقى ما اذا لم يبعد) صورتهما في الاولين ولم يبعد القعدة الاولى واخذت الاخرين
وحكمها انه بقضى اربعا اجابا كصفاء في التبر وقد ذكره الشرح مرتين الاولى بقوله اى وتشهد الاول
والا يبعد السكرا اثباته بقوله او نزلت قعودا لثان انتهى حلي (قوله او قعد ولم يبق ثالثة) اى وقد قرأ في الاولين
كا في التبر وحكمها الله لا يقضى شيئا لثان الاول وعدم شرعه في الثاني وهذه هي عن قول المصنف بعد
ولا قضاء لو قد قدر التثنية ثم نقض (قوله او فاعلم ولم يقد بها بسيدة او قديها) اى وقد قرأ في الاولين وحكمها
انه يقضى الركنين الاخرين وما نقله الحلبي عن صاحب التبر في هذه المسئلة ليس له وجود فيها رايه
منه والصراف ما ذكرنا عنه واعلم ان هاتين المسئلتين هما عن قول المصنف سابقا فحلي ركنين او في اربعا
ونقض في خلاف الشعم الاول والثاني فان النقض في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله فتنبيه) لعله للاشارة
لما قلنا من دخول الصورتين فيما سبق (قوله وبما لا يتداخل) المراد ما اختلفت صورته واتخذ حكمه وهي
عبارة العتبية جعل سبعين الصودا خلة في الثمانية الباقية وذلك لان المذكور في المتن لما في صور
ست يلزم في اربعة ركنين واثنان يلزم فيما لم يكن الست الاول في سبع في التضمين والافتتان ست فهي خمس
هشة ا ه حلي وانت خبير بما اذا اعتبرنا الحكم جعلنا هاشم ثلثين قط ما يجب فيه قضاء ركنين وما يجب
فيه قضاء اربع بل يتداخل في قوله واحد في الثاني واحد في الاول والاخر واحد في الثاني فانها بالتفصيل
ست صورتهما في مقابلهما من الثلاث فهي تسع وبالاجمال ثلاث تصاف بمقابلها فهي ست وكذا قوله واربع
لوزن القرأة في احدى كل شفع اوفى الثاني واحد في الاول فانها بالتفصيل ست وبالاجمال اثنتان في الحقيقة
للتداخل انما هو اجمال وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى مستغلا بمنفصل في رباع قفرا
الامام في احدى الاولين واحد في الاخرين فكذلك بالامام قضاء الاربع كذلك يلزم المؤتم وقس على ذلك انتهى
حلي قال في البصر لا بالاعتدال التزم ما لم الامام (قوله او شرع ظا الخ) نهر صريح بشعور قوله سابقا شرع فيه
قصد القادة المصنف (قوله او في اربعا) بشرأ في الكل انتهى حلي (قوله استصفا) والقباس ان يصدق الشفع
الاول بركة القعدة لان مقتضى كون كل شفع صلاتا يكون كل حدة فيه فرضا انتهى حلي (قوله واما فاعلم
اى القعدة الاخرة اما على الاربع او الست هي التريضة فالو لم يبعد اصلا او قعد على رأس الثالثة فسدت
وبلزمه قضاء اربع كما قد مضى (قوله وفي الترشيع) بالآراء وفي نسخة بالواو (قوله صم) لان القعود انما يقتض
لشروع فاذا اتم الى الثالثة ولم يقدتني ان اما قبلها يمكن ان اوفى الفروع كذا على الزبلي هذه المسئلة (قوله
صم) على انها الف واما التروا في خارجة عن هذا الحكم لكونها حيث لم تست على هيئتها المشروعة وقال الشرح
في صمود السهو وعقد قول المصنف ولو نزل القعود الاول في النقل سهوا بسيدة ولم تقصد لانه كما شرع ركنين
شرع اربعا (قوله خلافا لمحمد) بحكمه بالقاسا جربا على القياس افاده الحلبي (قوله ويسجد السهو) سواء نزلت
العدة بعد السهو او لم يشرع في السهو عذر حلي عن التبر وسيأتي ان المعتقد عدم السهو في العدة
(قوله ولا يشرع ولا يتعود) لانهم لا يكرهون الا في ابتداء صلاة او الشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قعد الاول
فلما لم يقد جعل الكل صلاة واحدة حلي (قوله ويتنقل مع مدته الى آخره) هذا ما حكاه في النقل القراء
والا بسبب والمعلق فيه فمثل المسئلة المذكورة والتروا في لكن ذكرنا في شأن في ختامه من باب التروا في

اوفى الثاني واحد في الاولين ويسجد الترة حتى يكمل
رباع ستة عشر ركن بقى ما اذا لم يبعد او قعد
فما في ثالثة او فاعلم ولم يقد بها بسيدة او قديها
قديس من التداخل وحكم مؤتم لوزي اربعا وقد ذكر
كل ما لم يقد لانه لا يشرع في الثاني
التشديد في نقض لانه لا يشرع في الثاني
الشرع في نقض لانه لا يشرع في الثاني
اذا ما نقلت خلاصه من غير انما دوت لثان
لا يتداخل في اربعا فاعلم ولم يقد بها بسيدة او قديها
استصفا لانه لا يشرع في الثاني
قديس واحد في الثاني وحكم مؤتم لوزي اربعا
وفي التروا في اربعا خلافا لمحمد في السهو
الاولى آخر ما صم خلافا لمحمد في التروا مع
ولادته ولا يجوز فاعلم ولم يقد بها بسيدة او قديها
على اتمام فاعلم ولم يقد بها بسيدة او قديها

والدابة لان فيها ضرورة فحقت اعتبارها وهؤلاء المذهب وهو الامع بخلاف ما اذا كانت عليه نفسه
قائه لا ضرورة لان مقتضاها فحقت ما في التبريد ان القياس يقتضي عدم المنع بما عليه (قوله بعد قليل) هذا
التقدير حيث لم يصح التبريد فيه قوله ان اداسرها لا يجوز صلاته وعلة بقوله ان اداسرها (قوله بعد قليل) هذا
فلا بأس به اذا لم يكن كثير انتهى وفي القصة اني عن الميتة اذا لم تسر الا بشيعة يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني
انتي وخص في القرض اذا كان يحمل كثير بخلاف الله ومن شأن ان وقت صلاته للصلوة (قوله ثم نزل) اي بلا عمل
كثير وان نفى وجبه فقدر من الجانب الاخر والسجود عن الشتر لانه فان قلت يلزم في هذه المسئلة بناء القوي
على الضعيف وهو لا يصح كالمرض اذا اوى وضع قلت اجاب صاحب المحط بالقرن وهو ان المرض ليس له
ان يشتت الصلاة بالايعام مع القدرة على الركوع والسجود فذلك اذا قدر عليه في خلال صلاته لا في امارا الركب
فقد ان يشتت الصلاة بالايعام على الدابة مع القدرة فالتزول لا ينفعه من البناء انتهى بجر (قوله لان الاول ادى
اكل ما وجب) وذلك لان اسرامه انعقد مجوزا للركوع والسجود لقدرة على التزول فاذا اتى بها مع واسرام
النازل انعقد مجوزا للركوع والسجود فلا بد من ترك ما زنه من غير عذر انتهى حلي (قوله على الدابة)
اي ولو لم ينزل على ما عاهد (قوله وجي) فاقا) رابع الى قوله واذا افتقر را كما نزل في حينئذ ويصير عطفه
اي قول الشرح بل ينزل والحكم فيما واحد (قوله ولو لم يكن قصد) يعني في صورة ما اذا افتقر را كما نزل وبي
فانه اذا ذكر بعد ذلك قصد صلاته لان الركوب على كثير يعني هذا الوجه شخص ووضعه على الدابة لا قصد لانه
لم يوجد منه العمل فخلاه كونه كثيرا او متعلجا كالا على هذا لم يخله على صورة ما اذا افتقر نازل لا لافساده
من وجهين الاول انه يشكر مع قوة وفي عكسه الثاني ان الفساده ليس مالا بالعدل بل لوجه شخص
ووضعه على الدابة قصد باضع انه لم يوجد منه العمل اصلا فخلاه كونه كثيرا كما صرح به في الجمر انتهى
حلي (قوله بخلاف التزول) الاول حذفه لانه ياهمه انه راجع الى اصل المسئلة (تمة) القرض لا يجوز على الدابة
من غير عذر والواجب ما فوجاه من التزول والتزول وما زنه بالتسرع والافساد وصلاة الحجازة والسجدة التي تليها
سما على الارض لعدم لزوم الحرج في التزول (قوله بنسبة) ما اذا كان لا بد من التزول الا بعين مجوزا لا بامه
لقد مر (قوله) انما كانت واقفة واولا اذا كانت سائرة فاذا ذكره لقوله لان يكون عيونا الجمل الخ كما نص عليه
الشتر نزل (قوله بان ركنا) الاول التبريد (قوله كاف) فانه تختل بتصوير (قوله فتكون في حالة العدم) فيه
ان الصلة اذا كانت على الارض والدابة واقفة كان في حكم الجمل اذا ذكر كتمته خشية فيكون كالارض (قوله
الذكور في التيم) بان يخاف على ماله او نفسه واقفا المرائة من فاسق (قوله لا في غيرها) اي في غيرها العذر
حلي (قوله وطمين يغيب فيه الوجه) فبذلك ما اذا لم يكن كذلك بان كانت الارض ندية فانه يصلي هناك
كما في الخلاصة بجر (قوله ولو حرم) مثله الزوج فاذا حمل امراته من اقرية الى المعرك كان لها ان تصلي القرض
على الدابة في الطريق اذا كانت لا تقدر على الركوب والتزول تنضم بجر (قوله حتى لو كان مع امره) الاول حله
مستطعة مستطعة لعدم ظهور رتق رتق به على ما قبله (قوله جائز ايضا) وهو ان صاحب الجمر وماله ولم ارسم
ما اذا كان را كما ع امراته او امه كما وقع للفرع مع امره في سفر الحج ولا تقدر المرائة على التزول والركوب يجوز
لرجل المعادل لها ان يصلي القرض على الدابة كما يجوز للمرأة اذا كانت من التزول وحدها جليل الجمل
بنزله وحده ويحيى ان يكون لذلك (قوله وان لم يكن طرف الجمل الخ) انظر على المرائة ان كانت في جوارحها على
الدواب او ايام الجبل (قوله لو واقفة) لا سائرة ولو كان بغير نفسها بان كانت مفردة او بتسريح شخص لها (قوله
هذا كله) اي اشتراط عدم القدرة على التزول ووضع خشية تحت الجمل او عدم كون طرف الجمل على الدابة انتهى
حلي (قوله والواجب بانواعه) اي سواء كان واجبا لنفسه او لغيره كما راجع ما في الجمل ما في (قوله وسنة العير)
استباحة للقول بوجوبها (قوله والا) اي ان لم تكن له الايضاف للقليل بان امكنه لغيره او لم يكنه اصلا (قوله لا تلا
يختلف الجمل) على قوله بشرط ايقافه انتهى حلي (قوله مطلقا) اي سواء كانت واقفة او سائرة على القبله او لا
فاذا راعى التزول والاطراف الصلة على الدابة ولا حلي (قوله لا يبيحها على المعتد) (قوله لا على دابة واحدة)
ولو في شق عمل عليها (قوله روح الصلة) وابصر اعطى ارباب على التزل بخلاف ما اذا نوى تحفة سجد سبعة
رضو موعضي وكسوف بصلوة واحدة فانه شاب على الجمل (قوله عنده) انه عود الصغير غير عود وغير ما عود

ولو سجد سجد قليل لا بأس به (واذا افتقر) التزل
را كما نزل في بيعة مكة (لان الاول ادى الى اكل
ما وجب عليه والثاني يمكنه (ولو اشتصها
روح الصلة) دخل المعسكر على الدابة) بياض
بل ينزل وعليه الاكل فانه الحلي
وقيل لا بل ينزل على ما عليه منتهى قصد لانه على
وقيل يترا كما عليه ولو لم يكن قصد لانه على
تأخر الى القبله او فاصدا ولو لم يكن قصد لانه على
كثير بخلاف التزول (ولو لم يكن) بنسبة (لا يجوز
تجمل) وهو انه يدري التزول (ان كان في عكسه) ون
صلاة عليه اذا كانت واقفة (ان كان في عكسه) بنسبة
صديق الجمل على الدابة (ان كان في عكسه) بنسبة
(واذا الصلاة على الدابة) تسر (قوله) صلاته
على الدابة وهي سائرة (قوله) تسر (قوله) تسر
على الدابة فيقول في حالة الطوارئ
في التيم (قوله) بنسبة (قوله) بنسبة
بنسبة بنسبة (قوله) بنسبة (قوله) بنسبة
لا تركب البعده لو كان معه سائر جازله
القدر لا يفتقر حتى لو كان معه سائر جازله
جمل وانما لا يفتقر حتى لو كان معه سائر جازله
ايضا فانما في الدابة (قوله) (قوله) (قوله)
طرف الجمل على الدابة (قوله) (قوله) (قوله)
طرف الجمل على الدابة (قوله) (قوله) (قوله)
والجمل على الدابة (قوله) (قوله) (قوله)
لقد انما في الدابة (قوله) (قوله) (قوله)
يعتقد بسوء المكان (قوله) (قوله) (قوله)
على الجمل واحدة (قوله) (قوله) (قوله)
الاعلى (قوله) (قوله) (قوله)
ومن الزينة (قوله) (قوله) (قوله)
مجدد لانه (قوله) (قوله) (قوله)
زمامه عنده (قوله) (قوله) (قوله)

لانما عارفين في مثلها ان يرجع الضمير الى الامام وهذا يصح لصاحب العصر قال لا يقول بشر وعبيد الصالحين
العلميون وفي شرح الجمع اصفه الاتفاق على لزومها بطلانها (قوله كالأونيد وغيره) ان قلت شرط النذر
ان يكون بعبادة اجيب بان الصلاة يتغير قرآن عبادة كعبادة المأموم والاي افاده في العصر (قوله او عرانا)
لانها غير يوجب عبادة قلعا دمه بغيره انما صارت عبادة فلفظ ضرورة فظاهر قوامه شرط النذر ان يكون
بعباده كونهما بعبادة مطلقا اللهم الا ان يجعل على العبادة ولو في الجملة (قوله او ركعة) فيلزمه ركعتان ولو نذر
ثلاثا لزمه اربع قال صاحب العصر لان ذكر ما لا ينصير كذكره (قوله وكذا نصف ركعة) فانه يلزمه ركعتان
يجز (قوله فاذاه في اقل من شرفه) ان اقل مكان شرفه اقل من شرف المعين في النذر كما اذا نذر ان يصلي
في البيت الحرام فاذاه في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز اذاؤها الا فيه اقل من شرفه فلهذا كالأونيد ركعتين
في القدس فاذاه في المسجد الحرام من (قوله بجزان) بظاهره ولواذاه في بيته وفي الفتية اوجب على نفسه صلاة
في وقتي عبده بعبدين ولو كان يقضيها كالصوم ولو نذر ان يصلي اربع ركعات يصلي في التشهد ويستغفر اذا قام
على الثالثة ولو قال لله على ان يصلي صلاة اربع ركعات ولو نذر ركعتان كافي في الفتية ولو نذر صلاة شهر فلهذا صلاة
شهر كالقمر وضمان مع التورود السن للسنه فكيف يصلي في التور والغرب اربع ركعات (قوله والتراويح) جمع ترويح هي
في الاصل بمعنى الاستراحة حيث جاء الاربع ركعات المقصودة فعلى هذا تكون الاضافة بيانية وفي المغرب جميع
ترويحها لاستراحة القوم بعد كل اربع ركعات فعلى هذا تكون الترويح اجمالا تلك الساعة التي يستراح فيها
فما شئت الى الصلاة للاشتصاص ونصيبها على الاول ما هو فيمن قوله عليه الصلاة والسلام ارحنا
بالصلاة ملاذل حوى وفي الشرح الملاذل معزنا للكل ما منه وقيل سمحت بها لاعتقائها راحة الحنة او السعد
(قوله لسنه مؤكدة) ذكر في نفع التقديم ما حله ان الدليل يقتضي ان تكون السنه من العشرين ما فعله صلى الله
عليه وسلم منها ثم تركه خشية ان يكتب علينا ما لا في مسجدا وقد ثبت ان ذلك كان احدي عشرة ركعة بالوتر
كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فاذا تكون السنه من العشرين على اصول مشايخنا ما فيها والمسيح انفق عشرة
انبياء كبريى وروى ابن ابي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة
والوتر اسناده ضعيف كما ذكره صاحب المواهب فعلى هذا يكون العشرون ثمانية من فعله صلى الله عليه وسلم
واعترض قوله تركه خشية ان يكتب علينا انه كيف يحصى ذلك وهو عليه السلام قد ادى الزيادة بقوله سبحانه
بعد فرض الجنس لا يدل القول لدى واجب بان المستمع زيادة الاوقات وتقصاها بالزيادة عددا ركعات
وتقصاها لئلا ترى ان الصلاة فرضت ركعتين فاقررت في السفر ونفذت في الحضرة او بالسعدون عن النبي وان صلاة
النبي كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الامة الاقتداء به في افضاله الشرعية فقل ان الروح اليم
للتلايد دخل ذلك في الواجب من طريق الامر بالاعتقاد به لا من طريق انشاء فرض جديد اذ على الجنس وهذا
كما لو اوجب المروءة نفسه صلاة نذر فوجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في اصل الشرع وبأن الله تعالى
قد فرض الصلاة خمسين ثم حط مغفله بابتناعه نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا جازت الامة في استصحابها
والترتت ما استقر لهم تيميم عليه الصلاة والسلام منه لم يستحسنه كركان ثبت ذلك فرضا عليهم وبأن الخوف
اقتراض قيام الليل على الكفاية لا على الاعيان فلا يكون زادا على الجنس المفروضة على الاعيان فتكون تغير
الوتر اتم له يكن زادا على التراتين وبأن الخوف اقتراض قيام رمضان خاصة فترفع الاشكال لان قيام
رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قد زاد زادا على الجنس وهذا الجواب آخرى تطلب من المواهب
وشرحها (تنبيه) فاهم صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة في ثلث الليل الاول واليه
خمس وعشرين الى نصف الليل واليه سبع وعشرين حتى ظنوا اهم لا يدركون السعدون (قوله لولائنا الخلفاء
الراشدين) اى معظومهم والافاقو بكرم به فعلها وهي رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله عليه الصلاة والسلام
ان الله تعالى فرض عليكم قيامه وسنت لكم قيامه كافي واشار في كتاب الكراهية من الزيادة الى انه لو قال
الترابي خمسة عشر ركعة استغنى عن ركعة السلام لم يصلها عشرين بل تخاف في يوم اوجب على ذلك وصلاها عشرين
بانه سنة غير ان النبي عليه الصلاة والسلام لم يصلها عشرين بل تخاف في يوم اوجب على ذلك وصلاها عشرين
عشرين وواقعه العصابة على ذلك ودعوى الاستغناء في حين المنع حوى (قوله الرجال واتساء) لما روى سعيد

كأن نذر بغير قرآن او بغير قرآن او بغير قرآن
وكذا في النذر كالأونيد وغيره
(وامر من النذر كالأونيد وغيره)
(في مكان كالأونيد وغيره)
لان النذر بغير قرآن او بغير قرآن
(واونيد بغير قرآن او بغير قرآن)
فانما نذر بغير قرآن او بغير قرآن
لا نذر بغير قرآن او بغير قرآن
لما نذر بغير قرآن او بغير قرآن

سنة من قبله فلهذا لا يفضل ولا يترك

الحكم (كأن كل التورم) لكن في الاختلاف
الافضل في زمانه لا يخل عليه وأثر
المسند وغيره وفي الجنب من الامام لو
تلانا خسرانا أو بة طولية في الفرض قد
احسن ولم يسهل مخالفت بالزواج وفي فضائل
رمضان للزهد في حق أو افضل الكرماء
والورى انه لا يتركه في التزويج الغاصب وانه
فوقه جاهل (وباقى الامام والقوم بالتساوي على
شع وزيد) الامام (على التشبه الان على
القوم في اى الصلوات) ويكنى بالهم على
محمد لانه الفرض عند النساء (ويتركه
الاعوان) ويحبب المنكرات هدمه
القرعة وتزول تعوذ وتسمية وطاعة وتسليم
واستراحة (ويتركه) فاعادة
تأكيد اربعة حتى قيل لاصح مع القدرة
على القيام كايكبره تأخير القيام في ركوع
الامام للتشبه بالناسقين (ولو تركوا الجماعة
في الفرض يصلوا اثنان في جماعة) لا تاتع
فصله وحده يصلها معه (ولو يصلها اى
التراويح بالامام) او سلاها مع غيره
ان (يصل التورم) بمعنى لو تركها **المسند**
هل يصلون التورم جماعة فترجع (ولا يصح
التورم) لا التزويج جماعة خارج رمضان
اي يتركه ذلك على سبيل التداخي بان
يقدر اربعة واحد كافى الدود ولا خلافه
في صحة الانتداء اذا لم تنهر وفي الاشياء
عن البرائة بترك الانتداء في صلاة وتاريخ
وبراءة وقد روي ان اذ قال نذرت كذا كرهت كمنها
الامام بالجماعة انتهى (قلت) وقد عابرة
البرائة من الامامة ولا يذنب ان يترك كل
هذا التكليف لاسر مكره وفي التاويلات
لو ترك الامام لا كراهة في الامام فليحفظ
(وقية) اى رمضان (يصل التورم) وقياها
وهل الافضل في التورم الجماعة ام المنزلة
لكن قل شارح الوهبانية ما يقتضى ان المنزلة
اشاق واقوم المسند وغيره

(باب ادوات الفريضة)

اي تحصيلها بالجماعة فهذا الباب بد كفيه كيفية تحصيل الجماعة اذا كان شارعا في غيرها وترجم بذلك لانه
انقص وغيره ومع حق هذا البيان يترجم بمثل شئ (فرضه) شاذلة والمندوبة اى بالغير وقوله وايضا

فانه لا يقسمها

ل ط ٧٥

ل ط ٧٥

الاولين) هذا جرى على المحدث اما على قول من قال الله بنوى الغرض فلا يكره فيه انه وان نوى الغرض يقع نقلاً
 (قوله في الغرض) اي وفي الاختلاف في القريب (قوله البتة) تصغير البتة وهي الركعة الواحدة قال في الاشارة لها
 والثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقلنا هي واحدة كما حصره في الجرح وان كانت ثلاثاً مع الامام فقبل
 فائدة تقييدها بالزعم والصبر اي لم يكرهه فصره انتهى على وفي كلام الشرح تقديره ان الصلاة البتة اي قوله
 بالاعتماد) يتعلق بمخالفة فلو فرض انه شرع معه بغير الرضا لان مخالفة الامام مشروعة في الجمله وبخلافه
 السنة لم ينسحب اصل انتهى - علي (قوله اشهد) لان مخالفة الجماعة وزعمهم بطلان لا يؤدي الى الطعن في الامام
 (قوله قلت) واورد على قوله وفي الغرض أحد المخطوطين في البتة اي قوله اشهد انه يقتضي بضمومه ان الصلاة مع
 الامام فيها ركعة شديدة وهي الصلوة حال الخلق ما في التمسك شئ من ردود لتصرح صاحب المبدأ بالركعة
 وراحت غاية البيان بانها بدعة وقاضي خان في شرح الجامع الصغير بانها اهرام قال في الصلوة الظاهر ما في المبدأ
 لان المشايخ يثبتون بانها على الله عليه وسلم نهى عن البتة او ممن قبله على الثبوت قطعي لان دلالة فساد ركعة
 التصرع على اموك (قوله وفي المصنفات الخ) من كلام القهستاني في حقه تاييد ما دعاه من كون الكراهة تنزيهية
 التي هو معنى الاسماء انتهى على (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على ظنه بالاولى تها واذ اركبت
 نفوق فلو لمخالفة قالوا ان تترك نفوق خروج الوقت ابو السعود (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون
 القطع اعاء الى ان المراد من قوله ومن خاف الى آخره على قبل الشروع لما بعده فبالقطع قوله في التبرع بقطع ولويد
 الثانية منها اي من سنة الغير بالسنة مخالفة لما تقدمه من قوله وقيد بالظهور لانه لو شرع في نافذة فاقبت الظهور
 لا قطعها ابو السعود (قوله لكون الاجاعة اكل) لو ردد الوعد او الوعيد فيها والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد
 الوعيد بتركها وان نوب الجماعة اعظم لانها مكحلة ذاتية والسنة مكحلة خارجية والنافذة اقوى بجر (تنبيه)
 انما خضعت هذه السنة بهذا الحكم لان لها قضية عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الغير غير من الدنيا
 وما فيها (قوله وقيل في التشهد) قال في النسخ ليلالية التي تقرر عندى المأبى بالسنة اذا كان يدركه
 ولو في التشهد بانها من مجده وشيئه ولا يتقدم بارادته وكذا وقترع لخللا فاعلى خلافه في مدركه تشهد
 الجماعة فيقولها لان المدرك اعم الى ادركه فضل الجماعة وهو يحصل بارادته التشهد بالاتفاق كائن عليه
 السكال فاطنه بعضهم من انه لم يجر ففضلها عند محمد كونه في مدركه فضل الركعة الثانية من اجعة لم يدرك الجماعة
 فيها ظن غير ظاهرها لانها قال بذلك في الجماعة لان الجماعة شرطها فقال بذلك احتياطاً لقوله لكن ضعفه
 في التبرع (قوله فصرح على رأى ضعيف اي وهو رأى محمدان الجماعة لا تدركه الا بركعة انتهى) وانت خبير بان الفرج
 على هذا الرأي في ظاهر الرواية لان هذا القيل فتأمل (قوله بنى بصلها الى آخره) قال في المصنف للسنة في السنن
 ان راي بها في منه لو عند باب المسجد وان لم يمكنه في المسجد انداخر وان كان المسجد واحداً خلف الاسطوانة
 ونحو ذلك اذ في آخر المسجد بعد اذن الصفوف في ناحية منه وتكره في موضعين الاول ان يصلوا بمخالطة الصف
 مخالطة الجماعة انما في ان يكون خلف الصف من غير مخالطة منه ومن الصف والاول اشد كراهة (قوله لان ترك
 الكروه) وهو فضله بين الجماعة والاباس على المباحل (قوله وما قيل) فاقوله اجاعيل الزاهد وقوله لا ترك
 ليتمكن من القضاء بعد التبرع (قوله من رد يد بان دعا المفسد) وهو ابطال العمل بفسد على جلب المصلحة وهي
 الايمان بالسنة بعد ذلك انتهى على ورد اي عايد كمال الامام السرخسي بان ما وجب مقدم على جلب المصلحة وهي
 مما يجب بالتدريج ففسد محمدان المنذورة لا تؤدي بعد الغير قبل طلوع الشمس وعاد ذكره قاضي خان في شرح
 الجامع الصغير ان المشايخ انكروا على ذلك لان هذا امر بالصلاة على قصد ان يقطع الصلاة ولا يثم وان غير
 مستحسن (قوله لا يطرق الشيعة) وبأى قائله يوصد قائله بانها تابعة لانه لو لا ما قضيت والطريق القضاء
 على اجاعيل زعمه ان الامام ما لا ياتي به بعده واذا الكلام انما لا يقتضي قبل طلوع الشمس وسداه اصلاً ولا بعد
 الطلوع وهو على قدره وقال محمد نقضه بعده (قوله لو ردد الخبر بقضائها) هو عليه الصلاة والسلام قضاه مع
 الغرض مصبقه للتبرع انتهى والتبرع على الراجح لا للاسراحة والتوهم في اخذ في قوله بخلاف
 القياس) يتعلق بقضائها وذلك لان القضاء قاصر على الواجبات وهذه سنة وهذا القضاء ما تأتى بين من قال
 بسننها ووجوبها (قوله خبره عليه لا يقاس) الخبر يرجع الى الوقت المهيمل (قوله بتركها ويقتدى) افادناه لم

وفي الغرض أحد المخطوطين في البتة اي قوله اشهد انه يقتضي بضمومه ان الصلاة مع
 الامام فيها ركعة شديدة وهي الصلوة حال الخلق ما في التمسك شئ من ردود لتصرح صاحب المبدأ بالركعة
 وراحت غاية البيان بانها بدعة وقاضي خان في شرح الجامع الصغير بانها اهرام قال في الصلوة الظاهر ما في المبدأ
 لان المشايخ يثبتون بانها على الله عليه وسلم نهى عن البتة او ممن قبله على الثبوت قطعي لان دلالة فساد ركعة
 التصرع على اموك (قوله وفي المصنفات الخ) من كلام القهستاني في حقه تاييد ما دعاه من كون الكراهة تنزيهية
 التي هو معنى الاسماء انتهى على (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على ظنه بالاولى تها واذ اركبت
 نفوق فلو لمخالفة قالوا ان تترك نفوق خروج الوقت ابو السعود (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون
 القطع اعاء الى ان المراد من قوله ومن خاف الى آخره على قبل الشروع لما بعده فبالقطع قوله في التبرع بقطع ولويد
 الثانية منها اي من سنة الغير بالسنة مخالفة لما تقدمه من قوله وقيد بالظهور لانه لو شرع في نافذة فاقبت الظهور
 لا قطعها ابو السعود (قوله لكون الاجاعة اكل) لو ردد الوعد او الوعيد فيها والسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد
 الوعيد بتركها وان نوب الجماعة اعظم لانها مكحلة ذاتية والسنة مكحلة خارجية والنافذة اقوى بجر (تنبيه)
 انما خضعت هذه السنة بهذا الحكم لان لها قضية عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الغير غير من الدنيا
 وما فيها (قوله وقيل في التشهد) قال في النسخ ليلالية التي تقرر عندى المأبى بالسنة اذا كان يدركه
 ولو في التشهد بانها من مجده وشيئه ولا يتقدم بارادته وكذا وقترع لخللا فاعلى خلافه في مدركه تشهد
 الجماعة فيقولها لان المدرك اعم الى ادركه فضل الجماعة وهو يحصل بارادته التشهد بالاتفاق كائن عليه
 السكال فاطنه بعضهم من انه لم يجر ففضلها عند محمد كونه في مدركه فضل الركعة الثانية من اجعة لم يدرك الجماعة
 فيها ظن غير ظاهرها لانها قال بذلك في الجماعة لان الجماعة شرطها فقال بذلك احتياطاً لقوله لكن ضعفه
 في التبرع (قوله فصرح على رأى ضعيف اي وهو رأى محمدان الجماعة لا تدركه الا بركعة انتهى) وانت خبير بان الفرج
 على هذا الرأي في ظاهر الرواية لان هذا القيل فتأمل (قوله بنى بصلها الى آخره) قال في المصنف للسنة في السنن
 ان راي بها في منه لو عند باب المسجد وان لم يمكنه في المسجد انداخر وان كان المسجد واحداً خلف الاسطوانة
 ونحو ذلك اذ في آخر المسجد بعد اذن الصفوف في ناحية منه وتكره في موضعين الاول ان يصلوا بمخالطة الصف
 مخالطة الجماعة انما في ان يكون خلف الصف من غير مخالطة منه ومن الصف والاول اشد كراهة (قوله لان ترك
 الكروه) وهو فضله بين الجماعة والاباس على المباحل (قوله وما قيل) فاقوله اجاعيل الزاهد وقوله لا ترك
 ليتمكن من القضاء بعد التبرع (قوله من رد يد بان دعا المفسد) وهو ابطال العمل بفسد على جلب المصلحة وهي
 الايمان بالسنة بعد ذلك انتهى على ورد اي عايد كمال الامام السرخسي بان ما وجب مقدم على جلب المصلحة وهي
 مما يجب بالتدريج ففسد محمدان المنذورة لا تؤدي بعد الغير قبل طلوع الشمس وعاد ذكره قاضي خان في شرح
 الجامع الصغير ان المشايخ انكروا على ذلك لان هذا امر بالصلاة على قصد ان يقطع الصلاة ولا يثم وان غير
 مستحسن (قوله لا يطرق الشيعة) وبأى قائله يوصد قائله بانها تابعة لانه لو لا ما قضيت والطريق القضاء
 على اجاعيل زعمه ان الامام ما لا ياتي به بعده واذا الكلام انما لا يقتضي قبل طلوع الشمس وسداه اصلاً ولا بعد
 الطلوع وهو على قدره وقال محمد نقضه بعده (قوله لو ردد الخبر بقضائها) هو عليه الصلاة والسلام قضاه مع
 الغرض مصبقه للتبرع انتهى والتبرع على الراجح لا للاسراحة والتوهم في اخذ في قوله بخلاف
 القياس) يتعلق بقضائها وذلك لان القضاء قاصر على الواجبات وهذه سنة وهذا القضاء ما تأتى بين من قال
 بسننها ووجوبها (قوله خبره عليه لا يقاس) الخبر يرجع الى الوقت المهيمل (قوله بتركها ويقتدى) افادناه لم

يشرح فيها اما الشارح فانه ينهاها لان الشافعي لا يقطعها واقفا وباشائه اذا علم انه يدرك في الاولى لو اتي بها
 ياتي بها (قوله ياتي بها) ولا يحوز القضاء ولهذا عدل عن قول الكثر ونقض الى آخره (قوله على انما) اي انما
 على الصحيح وذكر في الحاشية انها سنة عندهما قبل عند الامام انتهى حلي (قوله عند محمد) وعندنا يوسف بعده
 كذا في الجامع الصغير للحساي وفي المنظومة وشروحهما للخلاف على العكس وفي غاية اللسان يقول ان يكون
 عن كل من الامامين روايتان حلي عن البصر (قوله ياتي بها) وروى في القدر بتقديم الركعتين لان الاربع
 قامت عن الموضع المستوفى فلا يثبت الركعتين عن موضعهما تصديا بالضرورة حلي عن البصر (قوله لا يفتي)
 اي لا تمثل على انها هي المندوبة فان ادناها كانت تفلا محضا وممكن في الحق قبل العصر لا يترجم فضاها
 لان ما بعد العصر وقت مكروه فانه الحلي (قوله ولا يكون مصليا بجماعة الى آخره) هذا المسئلة موضوعها
 الايمان الا انه ذكرها كالمسئلة قوله لكنه ادرك فضلها اذ رعا يومه ان من ادركه الفضل والجماعة لازما
 فاحتاج الى دفعه بغيره فلو حلف ليصل في الظهر جماعة لا يبر الا بصلاة الكل مع الامام كالحلف لا يصلح فان
 لا يثبت الا بكلمة واحدة فهو قلتها والوقف عليها كمن هذا لا يفيض لاجتنب الاياك كله وهذا مما لا يفتي
 الشريفي انتهى بصر (قوله اتفاقا) امامه ذلك ثلاث شبه للخلاف الا في (قوله من ذوات الاربعين ليس فيها)
 اذ للثلاث والثلث كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرك الثلاث انتهى حلي (قوله لكنه ادركه فضله)
 اي ثوابها وهو المصاحفة ويثبت بدارك الاثر لو قال ان ادركت الخ (قوله اتفاقا) بين محمد والشحن لما كان
 يومه من قول محمد في الجمعة لا يدركه بدارك التشهد انه لا يدركه ا ثواب ايضا انه لا يفتي في كسر الاتفاق
 (قوله دون المدرك) اي الاول الصلاة لقوات التكرية الاول وقد صرح الاصوليون بان فعل المسبوق اداء طاهر
 وفعل المدرك اداء كامل بصر (قوله والاخر كالمدرك) فلوا درك اولها وانام وقام آخرها وقد حلف ليصل
 جماعة بصر (قوله وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثلاثين من الثلاث ومدرك ركعة من الثلاث كذلك (قوله)
 ومنه في البصر بمسئلة الرقيب السابق قوله واذا كان من قوت الوقت الظاهر ان مرادهم في الوقت بغير دليل
 قول الشرح بتسوية القرض وهو ظاهر في غير العصر اما فيه فشكل فانه لو بقي الوقت بغير دليل
 ركعات فهذا الكلام يقتضي انه يصل في سنة العصر ويقتض القرض حيث في الوقت المكروه مع قصره الى ان
 اذا عارض سنة ومكروه وتلا السنة لاجل المكروه انتهى حلي (قوله قطعوا ما شاء) المراد بذلك ما بين السج
 الرواب فان كان يصل بجماعة بات بها اتفاقا وان صلى منفردا فكذلك على الاصح خلافا لمن قال ان المنفرد
 لا يأتي بالسنة ان النبي عليه الصلاة والسلام انما كان يفعلها عند صلاة الجماعة وهذا هو معنى ما في البصر
 خلافا لما في الترويعه ابو السعود فاعترض عليه (قوله وبأني السنة مطلقا) اي سواء صلى بجماعة ام لا سافرا
 كان ومقيما او بالسجود وهذه مسئلة مستقلة لا تتعلق لها بما قبلها انتهى حلي ومقابل الاطلاق التفصيل
 السابق قريبا (قوله على الاصح) وقيل ان صلى منفردا اختار لان المواظبة لا تخل في غير الاداء بجماعة قال الربيعي
 والاحوط الاول لانها شرعت قبل القرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعد بطريق النقصان ان التحكم
 في القرض والمنفرد حيث يصح في ذلك والتمس من الزيادة فيها فيترق فخير على اطلاقها الا اذا كان
 القوت اه (قوله لكنهما مكملات) يعني والمصلتان منفردا فخصا الى التكميل فوق ما احتج به جماعة بجماعة
 انتهى حلي وانما يظهر في البعدية لا في اقلية لانها لا قطع طمع الشيطان الا ان يدعي ان قطع طمعه من
 المكملات (قوله فزيادة الدريجات) ولو اقلية اذ لا خلل ولا طمع للشيطان في صلاته شر لا في (قوله مستكمل
 بماس) ان من انه اذا شاف الوقت في مكعة من الظهر لم يصل سقته تركها (قوله تدبر) تدبره فوجدناه باطلا
 وانجب من الشر لا في حيث لم يتعرض له في الحاشية قاله الحلي اقول تدبره فوجدناه مصححا لا غير عليه
 وصاحب الدرر فخر المسئلة فيما اذا فاتته الجماعة وادار الصلاة فوجدناه باقيا بالنسبة كما قدمته وبصانته
 وانما بعض سائحاته لا يأتي بها لانه انما يأتي بها اذا ادعى اغرض بالجماعة فكذلك الاصح ان يأتي بها
 وان فاتته الجماعة الا اذا شاف الوقت في مكعة من الظهر لم يصل سقته تركها (قوله تدبر) تدبره فوجدناه مصححا لا غير عليه
 غفلوا عن صدره العبار واستشكلوا وصرح ابا الدجاج (قوله ورائتي) بامام راع كذا تراصط فخرج
 الامام راعه قبل ركوعه انتهى بصر واما ان مدرك الامام في الركوع لا يحتاج في تكبيرتين خلافا لمعظم

وعند محمد يفتي بوجوه واما دليل الصلاة
 جماعة (قوله اتفاقا) من ادركه الفضل
 لا يفتي في كسر الاتفاق
 (قوله دون المدرك) اي الاول الصلاة
 لقوات التكرية الاول وقد صرح
 الاصوليون بان فعل المسبوق اداء طاهر
 وفعل المدرك اداء كامل بصر (قوله والاخر
 كالمدرك) فلوا درك اولها وانام وقام
 آخرها وقد حلف ليصل جماعة بصر (قوله
 وكذا مدرك الثلاث) ومدرك الثلاثين من
 الثلاث ومدرك ركعة من الثلاث كذلك
 (قوله) ومنه في البصر بمسئلة الرقيب
 السابق قوله واذا كان من قوت الوقت
 الظاهر ان مرادهم في الوقت بغير دليل
 قول الشرح بتسوية القرض وهو ظاهر في
 غير العصر اما فيه فشكل فانه لو بقي
 الوقت بغير دليل ركعات فهذا الكلام
 يقتضي انه يصل في سنة العصر ويقتض
 القرض حيث في الوقت المكروه مع قصره
 الى ان اذا عارض سنة ومكروه وتلا السنة
 لاجل المكروه انتهى حلي (قوله قطعوا ما
 شاء) المراد بذلك ما بين السج الرواب
 فان كان يصل بجماعة بات بها اتفاقا
 وان صلى منفردا فكذلك على الاصح
 خلافا لمن قال ان المنفرد لا يأتي بالسنة
 ان النبي عليه الصلاة والسلام انما كان
 يفعلها عند صلاة الجماعة وهذا هو
 معنى ما في البصر خلافا لما في الترويعه
 ابو السعود فاعترض عليه (قوله وبأني
 السنة مطلقا) اي سواء صلى بجماعة
 ام لا سافرا كان ومقيما او بالسجود
 وهذه مسئلة مستقلة لا تتعلق لها
 بما قبلها انتهى حلي ومقابل الاطلاق
 التفصيل السابق قريبا (قوله على
 الاصح) وقيل ان صلى منفردا اختار لان
 المواظبة لا تخل في غير الاداء بجماعة
 قال الربيعي والاحوط الاول لانها
 شرعت قبل القرض لقطع طمع الشيطان
 عن المصلي وبعد بطريق النقصان ان
 التحكم في القرض والمنفرد حيث يصح في
 ذلك والتمس من الزيادة فيها فيترق
 فخير على اطلاقها الا اذا كان القوت
 اه (قوله لكنهما مكملات) يعني
 والمصلتان منفردا فخصا الى التكميل
 فوق ما احتج به جماعة بجماعة انتهى
 حلي وانما يظهر في البعدية لا في اقلية
 لانها لا قطع طمع الشيطان الا ان يدعي
 ان قطع طمعه من المكملات (قوله فزيادة
 الدريجات) ولو اقلية اذ لا خلل ولا طمع
 للشيطان في صلاته شر لا في (قوله
 مستكمل بماس) ان من انه اذا شاف
 الوقت في مكعة من الظهر لم يصل سقته
 تركها (قوله تدبر) تدبره فوجدناه
 باطلا وانجب من الشر لا في حيث لم
 يتعرض له في الحاشية قاله الحلي اقول
 تدبره فوجدناه مصححا لا غير عليه
 وصاحب الدرر فخر المسئلة فيما اذا
 فاتته الجماعة وادار الصلاة فوجدناه
 باقيا بالنسبة كما قدمته وبصانته
 وانما بعض سائحاته لا يأتي بها لانه
 انما يأتي بها اذا ادعى اغرض بالجماعة
 فكذلك الاصح ان يأتي بها وان فاتته
 الجماعة الا اذا شاف الوقت في مكعة من
 الظهر لم يصل سقته تركها (قوله تدبر)
 تدبره فوجدناه مصححا لا غير عليه
 غفلوا عن صدره العبار واستشكلوا
 وصرح ابا الدجاج (قوله ورائتي) بامام
 راع كذا تراصط فخرج الامام راعه قبل
 ركوعه انتهى بصر واما ان مدرك الامام
 في الركوع لا يحتاج في تكبيرتين خلافا
 لمعظم

لقاسم (قوله الواجب) شاعلي ان المروم منه بكسر الكا وسما في عامة الجاهل ان شاء الله تعالى (قوله الفاعل) المحاصرة الذي لا يمكنه الفعل مع وجوده وخالف ان قولهم ان عقدها اورد على بقدره الاراء ومنه خوف المسافر من القصور وشعاع الطريق ابو السعود في شرح نور والاضاح (قوله خوفه القاتلة موت الوقت) اما اذا نثبت ذلك يجب عليه التأخير ابو السعود في الشرح المذكور (قوله لا عليه الصلاة والسلام) دليل على اننا غير جدد بوجود العدد وذلك ان الله تعالى عليه ولم يشفعه المشرعون عن اربع صلوات يوم حفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى قاله باقر الاذن من اقام فعله الظهر ثم اقام فعله العصر ثم اقام فعله المغرب ثم اقام فعله الصبح على الغنى وهو ان امان لكل صلاة تقرا واين قلنا الغنى في الاذان فيصلي الفاتحة الاول (قوله ان لا يفعل الواجب الا في الزمان) دامية كذلك ان المصنف شرع في قضاء بعضه في الاوقات لعدم الاداء لكل الواجب او اداءه في كل صلاة جماعة في الكسوف والويرة في رمضان والقراءات في فرائضها في الوصوف الغروب فيه واداءه في جماعة في الكسوف والاحتراق بعد فراغ الامام ما اداه اقلها من الوقت وما اشد فيه بالجماعة فلا بد من الامام وقتها ذلك المقتضى لان الاداء مع الامام حيث لا امام محال ابو السعود عن ابن ميثاق والاداء احد اقسام المأمورية فانها قضاء فانها الاعادة انتهى حلي (قوله في وقته) اي المقتضية سر امكن ذلك الوقت العصر بغضه وقيد في الاسباق الى التقييد بقوله في وقته لان قول الواجب يقتضي عنه ان المراد فعل عبته وان فعل في وقته كان مثلا لا عينيا ويجب ان التقييد لك يقتضي من القول بان القضاء واجب باليبس الخبي وجب به الا لا يمكن ان الاداء والقضاء تسلم عن الواجب لان الاداء تسلم عن الواجب في وقت والقضاء تسلم عن الواجب بعد تخرجه من وقته وذا هو الراجح في جواب القضاء بسبب عدمه وليس لهذا الخلاف مرة ذكره ابو السعود (قوله وبأشهره عقد الخ) كان قول الواجب يقتضي عنه ان لا يكون الا في الزمان لا في الزمان والوقت والواجب الوقت مع ان وقوع الضرر في كل وقت اسع به وقوله بالضرر على ان الضرر هو متعلق بقوله لا يكون والاسية والسياسة في قوله بالوقت بمعنى في متعلق بقوله بالضرر على انه في معنى الحديث قال المؤلف في شرحه للمعلق (سنة) لو ادرنا زكاة من فرض ضرر الضرر في الوقت من خرج الوقت هل تكون حله اعادة الاداء او قضاءه او ما في الوقت اداءه وما بعد قضاءه اقرار الصلوات اليه وانظر ان في رتبة المسافر الاقامة في دار فغير الضرر لان فيه تبطل طاعة النفس وقد بنا ركعة لا ما دونها يكون وقته اداءه بالنسي وتليده الباقي ولكن قلت في شرح التاتاري في بحث الاداء عن ابن نجيم معزز الضرر به في الوقت يكون اداءه ركعة عند الشافعي رتب الله تعالى عنه (قوله ولا اعادة فعل مثله) وما عني الواجب كسقط بالاداء الاول والاول في وقته الاولى استعاطه لاه منه فعله فخلل غير السجدة خارج القسار لكن اعادة ايضا دليل قولهم في ما بينه فندا اي تعادوا نداءه الحلي وقوله انه قد مضى هو غير ما عني انما هو من المأمورية والمأمورية سقيمة هو الواجب كاعل في فعله لا يكون الاعادة واجبة الى الوقت (قوله في قضاءه) زاد في الضرر نسي الضرر وعدمه الشرع يعني وغيره عدم صحة الشرع لانه اذا لم يصح الشرع فمضاه كان في الوقت كلنا اداءه وان كان بعده سكتان قضاء وشرح في الحالتين عن تسببه اعادة وتزل الشرح هذه التقييد لا اعادة بالفساد المتني ما هو الاخر من ان تكون مفسدة ثم تستفاد في قضاءه لصل من الشا في قول الكثر في سند اقتداءه وجعل بامره حلي بزيادة اقول لاسما على ان هذين التقيد انما استعملوا في نفي وجوبه في حاله ولا يوجبونه في اذ واختلف هل هي قسم من الاداء او استعمل قولنا بغيره (قوله القولهم كل صلاتنا) على قوله والاعادة قال فان قولهم ادبت يقتضي فرض الضرر والا لاقوله في التعريف فضل مثله في خدم قسم قوله تعاد وقوله فخلل غير السجدة يؤخذ من قولهم مع كراهة الضرر (قوله مع كراهة التمسك) ومع كراهة تعاد في تعاد غير انظر اطلاق الشرح في الامداد في الوقت بعد ما انتهى حلي (قوله في تعاد) اي تعاد في احوال الاعادة في المنسوب بغير كايام عامه واذا لم يهدى الوقت استمر الى ان عليه كايامه وانظر ان الاعادة بعد الوقت لا ترفع طاعة غير انما حسن ذلك اللهم الان يقال يقال بما يقتضي الامر (قوله فعل الواجب) هو المحقق بالسبب في الاداء والقضاء واحدا وقيل تسليم شلها على ان ليسا جديدا (قوله ولا خلافه الى اخره) هذا الكلام يقتضي ان اخلاق القضاء هي سنة الغير

اولهم ومن فعلوا القتل وشرفوا قتالها
موت الملائكة وعنده الصلاة والسلام انتموا
يوم المئدة ثم الاخرة يكون الواجب في وقتها
والاشهره قتل الملائكة يكون الواجب في وقتها
وبركة عند الشافعي والافان فعل مثله
فوقه الملائكة والافان فعل مثله
سراة الصبر بعد اي وجوب في وقت
سراة الصبر بعد اي وجوب في وقت
واما بعد قتلها والقضاء على الواجب بعد
وقته والملائكة على قدر الواجب في وقتها
قبل الظهور في حين

اذا في هذا اجل الزوال مع فرضها مما هو كذلك لان القضاء كاشوية قسم من المأمورة والمأمورة حقيقة هو
 الواحد كما في جملة فعلي هذا لا توصف السنة احد هذه الانقلاب الثلاثة وان اراد بالما مأمورة ما مثل الفعل
 مجازا زائدنا الواجب بالعبادة وقتها ففعل الاداء فعل العبادات وقتها والاداء ففعل مثلما يفعل غير العباد وغيرهم
 فصلت شرع والقضاء فعلها بعد وقتها فتكون السنة التي تفعل في وقتها اداء وما تان الشارع في فعلها
 في عرقته ففعل كسنة الغير وما سنة الظاهر فاطلاق القضاء عليها مجاز على شكل حال لانها مغعولة
 فو وقتها لقول المصنف الا في قضاء القرض الى آخره مما راعى هذا الوجه اعجازا انتهى حلي (قوله وقضاء الواو)
 يعني اوماعة لخلو فعله ثلاث صور ما اذا كان الكسك قضاء اوالبيض قضاء والبيض اداء اوالكسك اداء
 كما في صاع المير (قوله لازم) لم يقل قرض ككامل صدور الشريعة لانصراف المطلق منه الى القضي ولا شرط
 كما في المصنف لان الشرط حقيقة لا يسقط بالتساكن وهذا به يسقط ولا واجب كما في المعراج لانها لا يثبت
 الجواز بقوة وهذا بقوت فليما اختلفت عبارات المشايخ في المصنف لفظ يمكن ان ينشئ على كل منها
 اى بسبب فوت الترتيب وليس المراد بالجواز اخل فتنة فاما (قوله من يام عن صلاة) تمام الحديث اوتيسها
 قلزم كرها الا وهو يصلي مع الامام قليلا الى هو فيها ثم يقض الذي ذكره بعد ائتي صلى مع الامام اهل بيته
 عن الدوراد ومن الحديث ان الانسان اذا نكح كسرة الفاشية وهو مع الامام لا يقطع صلاة الامام بل ينها
 وهي نافله (فروع) لو لم يترك صلاة من يوم ولا يدري اى صلاة هي حتى تحسب ان صلاة اليوم كانت واجبة
 يبين فلا يوضح عن عبادة الواجب بالشك وفي الحديث ان ذكر الله في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة
 قضى الغير والوتر وجهه ان ترك القراءة في ركعة واحدة لا يطلعي في سائر الصلوات الا الغير والوتر يثبت
 تقيد به غير المصنف كما هو في قضى على الزوم القراءة في كل الصلوات وبغير الجملة ولو شاء صلى ام لا فان في الوقت
 وجبت الاداء بعد ما هو في قضى على الزوم وقضى في السفر اعادة ما عدا صلاة الفجر في يوم الجمعة
 اذ كان اماما اعاد ثلاث صلوات الغير والوتر والظهور (قوله وبه يثبت الفرض العلي) لانه لم يلق في
 الدلالة انتهى حلي (قوله الواجب) كالتذكرة والظهور عليها وقضاء النفل الذي افسده (قوله وقت القضاء)
 اى لصيغة القضاء فيها وان كان قضاء للصلاة فورا الا لعذر (قوله الثلاثة المثبة) وهي الطلوع والاستواء
 والغروب وهي محل ايضا لنفل الذي شرع فيه عندها ثم افسده (قوله كما في) اى في اوقات الصلاة انتهى حلي
 (قوله لم يجز بغير الخ) وقضاه موقوف كما ياتي (قوله لو سويده عنده) المراد به الاقتران العلي (قوله فلا يلزم
 الترتيب اذا ضاق الوقت) اى بين الفاشية والوقبة لان القروا كمت بعضها مع بعض ليس بها وقت مخصوص حتى
 يقال ان الترتيب فيها يسقط بفسقه او بالسوء (قوله اذا ضاق الوقت المستحب) فلو قدم الفاشية في هذه
 الحالة صاع واثم انتهى وقيل باعتبار اصل الوقت والترتيب وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب ارجح كما يستفاد
 من الصروغرة الملائف تظهر فيها لو تذكروا العصر انه يصل الظهر وعلم انه لو اشتغل بالظهور قبل التغير
 ونقص العصر او بعضها في التغير فلي القول الاول يصل العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصل الظهر
 ثم العصر ثم في وقت بعينه عند الشروع حتى لو شرع في الوقبة مع تذكر الفاشية واطلأ القراءة فيها حتى
 ضاق الوقت لا يجوز وصلاته الا ان يقطعها او شرع فيها ولو ساء والمستحب بحالها ثم ذكرها عند ضيق الوقت
 جائز صلاة ولا يلزمه القطع لانه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة فلي قضاء اولي لانها سهل من الابتداء (قوله
 حقيقة) بميزة فلسفة شاق اى ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يمكن شيهه بسبب الفتن انتهى حلي
 فلو ظن من عليه العشاء ان وقت الغير ضاق فقصي الغير ثم تين ان مكان في الوقت سعة بطل الغير فتنظر
 ان كان في الوقت حصة يصلي العشاء ثم بعد الغير وان لم يكن فيه سعة بعد الغير فقط فان اعاد الغير فحين ايضا
 انه كان في الوقت سعة ينظر فان كان الوقت يسعها صلاها والا اعاد الغير وهكذا يفعل من بعد اخرى
 زلبي وفرضه ما يلي الطلوع وما قبله قطع او بالسوء عن العصر (قوله الخ) لطيل لقوله فلا يلزم الترتيب
 اذا ضاق الوقت وهذا التعليل بطاهاه انما تناسب اعتبار اصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن ان يجاب
 بان معناه نفوت الوقبة عن وقتها المستحب انتهى حلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل القروا) مودونه عليه

(الترتيب من القروض المستحب او زاد)
 وقضاء لازم) بقوت الجواز بقوله القيد
 للظهور في نام من صلاة وبه ثبت الفرض
 المستحب من القرض والواجب المستحب
 العلي (قوله وقضاء القرض المستحب الا في الصلاة)
 قرض والواجب المستحب قضاء القرض على الزوم
 قرض اوقات العمودين قرض على الزوم
 التبية كما في (قوله يثبت) قرض على الزوم
 (قوله من ذكر كسرة الامام) قرض على الزوم
 (قوله من استأجر من الزوم لا يلزم الاستئجار)
 (قوله اذا ضاق الوقت المستحب) حقيقة ان ليس
 من الحكمة نفوت الوقبة في كل القروا
 ولو لم يسع الوقت كل القروا
 ولو لم يسع الوقت كل القروا

العشاء والوتر صلاة ثم لم يصل الغير حتى بقي من الوقت ما يصح الوتر فلا وفرض أصح فقط ولا يصح الصلوات
 الثلاث فظاهر كلامهم ترجيح أنه لا يتصور صلاة الصبح ما لم يصل الوتر مصرح في الجنبى بان الاسم جواز الوقت
 حلى عن العصر (قوله وفيه) أى فى الجنبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى حلى (قوله ضلها)
 أى ضلها الغير وقوله وفيه سمى الصلاة الغير فقط باعتبار قلته (قوله أو نسيه) النسيان هو عدم تذكر
 الشيء وقت حاجته انتهى حلى (قوله لا ههنا) قال فى العصر وهو عند سبأى مسقط للتكليف لا يلبس فى صمعه
 ولان الوقت وقت لفاتته بالذبح كروما لم يتركه يكون وقتا له انتهى ويسقط النسيان القريب سواء وقع
 بين فائتين أو فائتة وقتية وأبين وقتتين كان صلى الوتر ناسيا العشاء ثم تذكر بعد صلاته أنه لم يصل العشاء
 ضلها لم ينزله إعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير وضوء ناسيا صلى الوتر والسنة وضوء إعادة العشاء ومنها
 لا الوتر إلا على قول الصالحين لأنه سنة عندهما انتهى حلى (قوله أو وقتت) يعنى لا يلزم ترتيب بين الفائتة
 والوقتية وبين الفوائت إذا كانت الفوائت متاكداتى التبر اما بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقط القريب
 بهذا المسقط ولا يمتنع انتهى حلى (قوله اعتقاده) خرج المعنى وهو الوتر ثمان القريب بينه وبين غيره وإن كان
 فرضا لكنه لا يصحب مع الفوائت انتهى حلى وكأله لا وقت به باسقاطه (قوله فى حد التكرار) أى فى عدد
 يقتضى التكرار فانه إذا كانت سنة لا بد وان يتكرر فيها فرض من الحسنة واما ما دون السنة فقد لا يتحقق
 التكرار كمصلاوات يوم وليلة (قوله المتضى للرجح) أى المؤدى للرجح فيها الوقتنا يلزم القريب وفى نسخة المتضى
 (قوله على الاسم) استرازا عاروى عن محض من اعتبار دخول وقت السابعة وعماق السراج لو اجماع من اعتبار
 دخول وقت السابعة حلى عن العصر (قوله ولو متفرقة) اعلان الفوائت اما حقيقة او حكمية نص على ذلك
 فى امداد الفتح اما الحكمية فخالها ما اذترك فرضا صلى بعد من صلوات ذكراه كما صرح فى القصة
 وتظهر من تشبيه به الحكمية ان إطلاق الحكمية عليه تغليب الاولان كل حقيقى حكمى وهذا الزوال والفائت
 حقيقة وحكما فاستلوا لوقوعه فائتة مستقطرا ما الحقيقة فاما ان تكون مجمعة او متفرقة فان كانت مجمعة كما
 اذ تراعى يوم وصوم ثانيه وما بينهما حكمها فظاهر وان كانت متفرقة صلى ما بينهما غير ذكراه كما ذكرها
 صرح به الشرنبلالى فى رسالته جد اول الزلال فان كانت متاكداتى كالفائتة صلاة مع مثلاً سنة ايام وعلى ما بينهما
 ناسيا لم يسقط القريب اتفاقا وان كانت اقل من سنة كالوتر لا صلاة مع مثلاً سنة ايام وعلى ما بينهما
 سقوط القريب كقول الأوقات نصفه سنة قال هنا سقوط القريب لان الأوقات هنا أكثر من ذلك ومن اعتبر كون
 الفوائت متاكداتى لم يقل بسقوطه لان الفائت واحدة وهو الأصح وطهر الفرق بين هذه المسألة وبين مسألة
 السنة الحكمية المتقدمة ما تذكره عدمه فانه فى الحكمية م فى الحسنة ذكراه متفرقة وفى مسئلتنا صلى صلاة
 الشهر غير ذكراه فائتة كقصد منه عن الشرنبلالى ويدل عليه عبارة العصر حيث قال لو تركه كقصد فائتة بعد شهر
 كما ذكرناه انتهى حلى (قوله او وقتية) مثالة ترك صلاة شهر ثم فاقم قبل على الصلاة ثم ترك فائتة حادثة فان الوقتية
 باقية مع ترك الفائتة الحادثة لانضمامها الى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب القريب وقال به ضم
 ان المسقط الفوائت الحادثة واما القديمة فلا تسقط ويصل الماضى كان لم يكن حلى عن العصر (قوله على الهند)
 راجع الى كل من المتفرقة والقديمة انتهى حلى (قوله لا) أى الحلال والشان منى اختلاف الترجيح كما هنا
 فى اعتبارا دية والحدثة (قوله ربح إطلاق المتنون) وقد أطلقوا فى اعتبار السنة (قوله او نسيه) نسيان
 ذكر فى المنع هذه الجملة بعد قوله أو نسيه وهو الساب لشمس ربح الجبران الظن المعتبر على النسيان
 واعلم ان موضوع المسئلة فى مجاله صلى كما ذكر لم يخلجه جهده ولم يستفت فى صلواته مصححة لصلواته بعد
 فيها ما لو كان مفاداً لا حقيقته رحمه الله تعالى فلا عبرة لقلته المصالح لذهب امامه وإذا كان قلنا لثاني
 وجه الله تعالى فلا سادى فى صلواته ولو تنوف بهت على شيء هكذا يبنى حل هذا العمل والاضافة ما سبأى
 من نوبت صحة الأفراد بعد التروكة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو فاضها قبل ذلك بطل ما صلا بعدها
 حلى عن الشرنبلالى وقال فى الجبر والحق ان التجهيد لا كلام فيه اصلا وان طنه معتبر مطلقا سواء كانت
 تلك الفائتة وجب اتمامها بالاجماع اولاد لا يلزم اجتهاد ادى حينة ولا غيره فان كان قلنا لا حينة فلا عبرة
 (أيه المصالح لذهب امامه) فانه إعادة المعرب أبشء واما كان مقدار الفائتة غلبه إعادة العصر ايضا

ويظهر من عليه العشاء حتى وقت العصر فعلاها
 وقد سمعنا رجالا من المراجع ورؤيته الاناس
 (الوقت) فائتة لانه عند الزوال اوقات متاكداتى
 اعتبارا لوقت الصلاة على حالها ان التفتضى
 لمرحاج اجزئ وقت الصلاة على حالها ان التفتضى
 ولوقت الزوال والى وقت الصلاة على حالها ان التفتضى
 التفتضى مع المصالح المتن غير (الوقت) فائتة
 معبرا أى يسقط لزوم الترتيب ايضا بالحق

كما يحرم به في الجهر من التبين وينبغي ان يقال مثل ذلك في التسان في هذا الوصف الترتيب بين فائضة وقتية
 لضيق وقت اوسيان يبقى فيما بعد تلك الوقتية انتهى حلي وقد يقال ان الجهر من الجمع اسقط الترتيب بالنظر
 الى هذه الوقتية الخاصة فلا ينافي بثبوته في وقتية اخرى (قوله وضاد اصل الصلاة الخ) منع فيه صاحب الشرح
 والصواب وصف الصلاة وهو قراءتها بطلان الاصل قول محمد لان العزيمة حتمت فطرقت في ذاتها بطلت
 الترتيبية بطلت وله ما لم يعقد لاصل الصلاة وصف الترتيبية فليكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان
 الاصل يجوز من الهداية والتمرة تظهر فيما اذقه قبل ان يخرج من الصلاة فتنقض طهارته عندهما خلاف الجهد
 عناية قال العلامة السكاكي ما سبق من الحديث وهو من نسي صلاة فليذكرها الا وهو مع الامام فليصل
 مع الامام فاذا فرغ من صلاته فليصل التي نسي ثم بعد صلاته التي صلاها مع الامام يصل سجدة على الامام محمد
 حيث امر النبي عليه السلام بالصل الذي تذكر فائضة خلف الامام بالخفي فان ذلك دليل اطلاقا يتلاقى شرح
 الارشاد له ما بلغه الحديث والامام الخلة اوالعود (قوله عندنا حنيفة) وعندهما التساديات لكن عند
 محمد في الاصل مع ضاد الوصف وهذا في وقتية وصف خط فسادا بانما (قوله سوا عن وجوب الترتيب
 اولاً) انما يصح هذا في حق من غدا الامام بالحقيقة رضي الله تعالى عنه اوستفي حنفي واما في حق جاهل
 لم يقدر ولم يستطع احدا فهو صحيح فيما اذا كان وجوب الترتيب واما اذا لم يكن كذلك فهو صادق بطلان عدم وجوب
 الترتيب ويقتلوا من عن وجوب الترتيب وعدمه فالاول داخل في قول المصنف او ظن تخلفا معتبرا والتأني
 في قول الشرح من جعل فرضية الترتيب يلحق بالناس وفي كل منهما يسقط الترتيب انتهى حلي (قوله وصارت
 التواضع) اي الموقوف فسادا وهي جنس (قوله يخرج وقت الخامسة) هذا هو التحقيق لا ما ذكره بعد من
 قوله صلاة نصص خمس الخ فانه يقتضي ان المصنع الصلاة (قوله هي سادسة التواضع) الا في التعبد بالصلاة
 فان الجنس لم يثبت (قوله لا يدخل وقت الخامسة) هذه لقوله يخرج وقت الخامسة والمراد بالسابعة
 غير المتروكة وهي بكون سابعة (قوله غير شرط) لانها تدخل في حد التكرار يخرج وقت الخامسة (قوله
 لانه لا يخرج يوم) وكذلك كان المتروك في الاثنا لا يدخل في امقاط الترتيب فلا يسقط الترتيب بكونه الفرائض
 الا ان تبلغ ستا بغير التواضع اوالسعود (قوله وادى باقي صلاته) اي الايام الاولى زيادة وصح نافي يوم
 كالايتني (قوله انما يصح خمسة بعد الطلوع) اي في هذه خرج وقت الخامسة وادى دخل وقت السادسة لان وقت
 الضحى وقت سبيل وقد قيدوا آراء خمسة تذكر فائضة ظهور بتذكر مكرها سقط للتبيان ولو ذكر في البعض
 ونسي في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمسها ولا نظرا لما نسي فيه لما قلنا (قوله لا يظهر) اي لا يظهر
 صحة فرضيتها وصحت فلا (قوله صلاة نصص خمس الخ) فان المتروكة اذ اصلحت في وقت الصبح نافي يوم بعد صلاة
 الصبح اذ يلها قبل طلوع الشمس اخذت الخمسة الموقوفة وان طلعت الشمس قبل ان يصل المتروكة صحت الجنس
 الموقوفة من هذا التكرار يظهر ان المصنع يخرج وقت الخامسة ولو من غير الاثنا بالمتروكة كما يحرم في الجهر
 قول الشمس صلاة نصص خمسها غير صحيح اه حلي (قوله واخرى) جاءها اخرى باعتبار آداب قبل طلوع الشمس
 والاهم واحدة والفرق بينهما انما (قوله ولو مات وعليه صلاتان) وكان كذا واصل اداءهما ولو اياهما وان لم يقدر
 على الصلاة بالايام لا يلزم الايصاء بها وان قلت بان كان اقل من يوم وليلة لانه لم يدر كم زمتا يقتضي في لزوم
 الوصية نزع لزوم القضاء وكذلك انظر للمسافر والمريض وما تامل الاقامة والوصية لانها عذرا في الاداء ملان
 بعد اذ في القضاء اولي زلي واذ لم يلزمهما القضاء لا يلزمهما الايصاء وعليه الوصية بما قد وعده من ادائه
 عند ايام احوال انظر بهذين يذمته حتى ادرك الموت وان انظر بغير عذر فترمه الوصية وان لم يدر كم اياما تامل
 لان التخصيص منه لكن برجوه النفي ما تراج التذية فيخرج عنه ونهى انتهى اوالسعود في شرح نور الايضاح
 (قوله وادى الخ) وهذه الوصية واجبة (قوله بالتقارن) هي التي اشترت نسبتها باسقاط الصلاة (قوله نصف
 صاع من بر) اوردقه اوسوقه اوضاع خراوشة وفي الزيب خلاف اوقية ما ذكره في افضل وفي المذاق
 انهم اذ ارادوا الاخراج عنه بحسب عرفه فبطلت الظن ويخرج منه مدة الصبي وهو اثنا عشر في الفلا وسبعة
 في الاثني ويخرج منه بقدره ان كان عنده ما يكفي والاندفع مرارا انتهى (قوله وكذا حكم الزور) لانه فرض
 على عنده خلافا لهما (قوله والعزم) وعن ابن مناذل اعتبار كل صلاة يوم بصومه وفي شهر الهجره جوع عنه

(قوله) اصل الصلاة بذلك الترتيب
 موقوف عندنا حنيفة سوا عن وجوب
 الترتيب ولا ينافي بثبوته في وقتية اخرى
 مع التواضع الى هي سادسة التواضع
 الخامسة التي هي سادسة التواضع
 وقت الصلاة انما يصح خمسة بعد الطلوع
 وادى باقي صلاته وان لم يقدر على الصلاة
 النقص فلا يلزم الايصاء بها وان قلت
 بل نصص خمسها غير صحيح اه حلي
 فانرى تنصص خمسها بالايام لا يلزم
 فائضة وادى باقي صلاته وان لم يقدر
 نصف صاع من بر اوردقه اوسوقه اوضاع
 (قوله) والعزم

وهو كافر (قوله احباط العمل والخلود في النار) بالنصب بدلان من جرأ من (قوله قال احباط بالردم في الآية)
 لتدبر من رب وغاير ذلك اعادة اسم الإشارة ثانياً حيث قال فاولئك حببت اعمالهم في الدنيا والآخرة
 واولئك صاحب النار ولم يقل واصحاب النار الخ (قوله احلم) أي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) أي بعد صلاة
 العشاء (قوله واستيقظ بعد الفجر) أي قبله (قوله بعد صلاة العشاء بالاجماع) أي بجموع (قوله لم تضأوها) لان بعد صلاة
 اول الوقت وقت نافلة وهو يطلب بعده قسمة قضاء العشاء بالاجماع بجمع (قوله لم تضأوها) لان بعد صلاة
 تضأوها كذا في الصبر (قوله متى في مرضه الخ) انما صمد لان ذلك عندوا ما اذا خلعت الاعضاء فقتضى كافاته قال
 في الصبر من حكمه أي القضاء ان الثالثة تقتضي على الصفة التي كانت عنه الالحد وضرورة فيقتضي المسافر
 في السفر ما قام في المنصر من الرباعي اربعاً والمقيم في الإقامة ما قام في السفر بها ركعتين (قوله في اول ظهر
 الخ) فإذا نوى الاول وصلى قبله يصير الاول كذا نوى آخر ظهر عليه وصلى خافله يصير آخر كذا الصوم
 فلو كان ما عليه من القضاء من رمضان نوى اول صوم عليه من رمضان الاول والثاني أو آخر صوم عليه
 من رمضان الاول والثاني فإن لم يكن من رمضان نوى لا يحتاج إلى التعمير حتى لو كان عليه قضاء يومين من
 رمضان واحد فتضى وما لا يومين جزلان السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة يختلف وهو الوقت
 وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التشديد في دور هذا التفصيل المذكور في الدرر هو الاعم
 أبو السعود (قوله يومين من رمضان) ولا يجوز ما بين يومين أنه صائم من رمضان سنة كذا أبو السعود عن الشربلية
 وقد عرفت حكم المقصود من النقل السابق (قوله في نفي) يصير المراد به هل هو السبب أو الواجب وقوله ان
 لا مطلع غيره قال في الخ هذا من غير نية بها بالسجد لان المنوع هو قضاء ما مع الاطلاع عليه صلوأ كان
 بالمسجد أو غيره لكن ما كمال العبارة من واحد لان من منع قضاءها في المسجد انما منع له اطلاع عليه غالباً
 لا لمصونها في المسجد انتهى وقوله لان المنوع الخ يدل على ان الانشاء للوجوب (قوله لا يأتاخير
 معصية الشان فيه ذلك ولا قد يكون لعدم قوله فلا يظهر) قال أبو السعود في الشرح ويؤخذ من ذلك
 عدم دفع الدين في الوتر والتمالي اعاد ويؤخذ منه انما وجوب الاستفا والظاهر ان ذلك اذا وجدت
 قرينة تدل على انه قضاء كالمغرب غالباً لكونها فلا يطلع انها قضاء ما لو كانت وباعية في وقت الضحى مثلاً
 فلا يظن ذلك غالباً لاحتال التعلية

(باب جهود السهو)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) اعترض بان الجهود ليس حكماً وانما الحكم الوجوب واجب بان هناك مضافاً
 مقدراً الى وجوب جهود اسم مضاف الى المقدور هو الحكم افاده الحنفى وفيه انه لا يدفع الإرادة الا اذا كان
 التعديراً وجوب السهو والواقع هناك الوجوب خاف الى السهو ولو قال من اضافة الفعل الى سببه لكن
 اول وقافي الصبر هو من قيل اضافة الحكم وضع الشرح في تفسيره صاحب التمهيد (قوله وادله بالوقت)
 الاول واولي التواتر به (قوله لانه لا صلاح ما فات) فاشبه قضاء الفوات في مطلق اصلاح الاول ان يقال
 للمفروض ذكر الصلاة تغلها وفرضها اداء وقضاء شرع فيما يكون جازاً لتقصان يقع فيما اقامه صاحب الجبر
 (قوله واحد عند انتقامه) أي من حيث الحكم ثبتت السجود في الشك كما يأتي آخر الباب وقرر بينهما اهمل
 ان تقع بان الشك هو التردد بين الطرفين من غير ترجيح والنسيان عدم احتضار الشيء في وقت الحاشية مذكور
 في التفرقة لا فرق في الفقه بين النسيان والسهو وهو عدم الاحتضار في وقت الحاشية وقرر بينهما في السراج
 الوهاج بان نسيان عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالماً ولا يكون
 عالماً (قوله وانما في الطرف الرابع) وما هو هذه العبارة حيث تكلم فيها على حقيقة الظن والوهي ان قوة
 قبل ذلك واشك والنسيان واحد عند انتقامه من حيث الحقيقة وليس كذلك (قوله يجب الخ) البراءة بان
 عن الشيء في الله عليه وسلم من سها في الصلاة فليس هو سجودتين ولاه شرع لمجرد نقصان وهو واجب كإساءة
 في الخبز غرانه لما كان له المال مدخل فيه كان الجبر فيه بالذم بخلاف الصلاة لان شأن الجبر ان يكون من جنس
 الكسر وفظا هو لاسم انه لو لم يسجد اتم اتم لا واجب وانما لا يسجد السهو وقوله له في السهو المقيد بكونه من ترك
 واجب كما في حلي (قوله بعد سلام واحد) يحارص في سجود دريا بقله عليه السلام قبله وبعده فرجعتنا

احباط العمل والخلود في النار في الدنيا والآخرة
 بآلة وتلك حببت اعمالهم في الدنيا والآخرة
 موا احتل بعد صلاة العشاء على ما يستدل به
 التمهيد في قوله صلى في صوته بالجمع
 والاجماع في قوله في صوته بالجمع
 كذا الصوم لكون رمضان في قضاءه لان التاميم
 وندى ان لا يطلع فيه على (باب جهود السهو)
 معصية الشان فيه ذلك ولا قد يكون لعدم قوله فلا يظهر
 من اضافة الحكم الى سببه (باب جهود السهو)
 لا صلاح ما فات وهو الشك والنسيان
 واحد عند انتقامه (باب جهود السهو)
 والطرف الرابع (باب جهود السهو)

في قوة عليه السلام لكل سبوح صدق بعد السلام لأرجحة القول على القعل واختلف في الاولوية لانه وجد
قبل السلام لا يصد له لانه لو اعاده يتكرر وهو خلاف الاجماع ويتابع المزمع الخ من يصدده قبله وانما كان الاول
التأخير لان وجود السهو بما لا يتكرر فيؤثر عن السلام حتى لو سها عن السلام ايضا فيغيره وصورة السهو
عن السلام انه يقوم الى انما استسماها فيزسه السهو لثاخير السلام اربع قاعد على ثلثه ان لم يتم ثلث
انه لم يسلم فانه يسلم وسجد للسهو ولو سها في سجود السهو لا يصدده ويحكم ان محمد بن الحسن قال لكسافي
وهو ابن شالته لا تستعمل بالقعة فقال من احكم علمنا هذا العهد الى سائر الالوم فقال بحدس محمد بن جعفر الله تعالى
ان الذي عليك شيا من مسائل الفقه فتخرج جوابه من الفقه فقال دات فقال ما تقول فين سها في سجود السهو
فمنظر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من اي باب من التواخر حيث هذا الجواب فقال من باب ان المصغر لا يصغر
تسحب من طهنته (قوله واحد عن يمينه) بحسبه الزاهد في الجنتي قال صاحب الجواهر الذي ينبغي الاعتماد عليه
تصحح الجنتي انه يسلم عن يمينه فقل لان السلام عن اليمين معهود وبه يحصل القعل فلا حاجة الى غيره انتهى
وهذا احد اقوال ثانيا انه يكون بعد تسليح الاول تلقاء وجهه ولا يعرف قال في المحبة انه لا ادب لان الاول
للتصلي والثاني لقصة وهذا السلام لتصلي لا لتسليم فكان ذم الشافعي الى الاول عبا واختاره حافظ الدين
في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه اشار في الاصل وهو الصواب لانها ان يكون بعد التسليحين فقد ظهر
ان الثاني هو الاكثر تخصصا بل يرم البعض بانه الصواب والصواب لا يبدل منه فكان على الشرح ان يجري
المستحب عليه فان عبارة فاعلمه وتصحح الزاهد في الاول في ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيد لقوله
واحد انتهى حلي (قوله لانه المعهود) اي في الصلاة فيه اشارة الى البحث في القول الثاني انه يسلم تلقا وجهه
بانه غير معهود (قوله وعليه لواني) اي يترفع عليه وهذا الترفع استظهار لصاحب التمر على القول الاول
والثاني (قوله يان) هو ظاهر الرواية فالتألف في الاول وقيل لا يجوز (قوله قبله في النقض) لانه بعد ان نقصان
او في السجود (قوله وبعد في الزيادة) لانه لغز الشيطان والزمه ابو يوسف قال كان منهما في مجلس هارون الرشيد
فقسموا ذلك كورق كتب المالكية انه اذا اجتمع سهوان من زيادة ونقصان صدقيل السلام ا هـ او السجود
(قوله صدقان) فقولهم سجود السهو مفرد مضاف (يم) قوله ويجب ايضا (الخ) لذكر تكرار السجود وتبسيحه
ثلا لا لعل به وكل منهما مسنون يجري عن الحديث وغيره (قوله يرفع الشهد) والسلام بجر (قوله لقوتها) يكونها
فرضا والواجب لا يرفع القرض فلو صعدا ولم يرفع لم يفسد صلاته لان القعود ليس بركن بجر (قوله فانيا
ترفعها) لانها لم يرفعها فمهما اذهر آخر الصلاة واذا صعد الصليبة تسن وتوجهما اثناءها فبطل (قوله
وكذا التلاوة) فانها ترفعها لانهما اذ قرأتهما في ركعتين فخذت حجتهم بجر وفي رواية انها كالسهوة
وكان وجهه انها واجبة كسجود السهو لا فرض انتهى حلي (قوله في القعود الاخير) لانه صلها مع قوله
في المختار اي عند جماعة اهل النظر واهل المذهب وصححه في البدائع والهداية واختار الشافعي الطحاوي ويزعم
في منية الحلي وقيل ياتي بها في الاول فقط وصححه الشرح معز الفقيه واكثر التصحيح الاول لكنه يجوز
العمل (اي قولهم تسبحة) (قوله اذا كان الوقت صالحا) اي لا بد فيه (قوله او اسررت) لانه في القعود
عما لو كان في اداء العصر فانه اذا اسررت الشمس فيه لا يسقط ما عليه من سجود السهو او السجود (قوله
او وجدا مضطع البناء) كالفقهاء والكلام وتعمد الحديث او السجود (قوله لم يسجد) اي في القرض وصدي في آخر
النفل فلا شاق ما ياتي من قوله وضم اليها اداة تصدير لكانه نفل وسجد للسهو فانه في النفل على فرض
سها فيه ا هـ حلي او يحصل ما هنا على البناء القصدي وما ياتي به على غيره (قوله يترك واجب) فيديه لانه
لا يجب تركه لانه كالسجود والتعوذ والتسبيحة وان كان المترك فرضا فسدت الصلاة ا هـ والمراد بان يتحقق تركه
الواجب الماسي في انه يسجد في صور الثلث للسهو بل يتحقق فيما تركه (قوله محاسن في صفة الصلاة) هو
باطلا فمما شاملا للتعديل والتأخير والتغيير وشاملا لترك الشهد انقصه ومنه تكبيرة الفاتح وتكبيرة الركوع
في الركعة الثانية من صلاة العيد ويلى وقيل صاحب الجواهر اختلف في تكبير الفاتح قال وبنيت ترجيح عدم
الوجوب بخلاف تكبيران العبدان فانه يسجد بتكررها وبعضها من غير خلاف ومنه تركها باقتناعا اكثرها
وقيل يجب تركها لاولاوية ومنه تكرارها الا ان قرأها من غير تكبيرتين وفصل يشتمل السورة ولو تكررها في الاخيرين

من ينيذ فقط لانه المعهود وبه يحصل القعل لا ينيذ
الوجه بجر من الجنتي وعليه لواني في تركها
عن السهو ولو صدقيل السلام بتركها
وعند ما في قوله في النقصان وبه في الزيادة
(سجدان) لان سجود
فمعتبر اتفاق الطائفتين والادل (قوله وسلام) لقوتها
واجب ايضا انتهى بعد ذلك كذا التلاوة
السورة مع التسبحة في رفعها وكذا التلاوة
بجواز السجود في الصلاة على الذي في الله
على المختار وفي الصلاة على الغير في النقصان
عليه السلام والاعمال السجود لا يجوز
وقيل فيها اسقاطا (انها كسجد) لانها
صالحا ولو لم تكن لنفسه البناء بعد
في النقصان او بعد ما يطبخ لوني النفل
في النقصان او بعد ما يطبخ لوني النفل
على قوس سها في سجود (قوله يترك) حلي
ببب (واجب) ما في صفة الصلاة

هي القرش ا ه حلى وفي الصرا ذام الى الثالث من غير عضة فانه يعود ولو استتم تأمما ما يقبدها بسجدة
 فممن عاذمين ان العضة وقعت فرما فيكون رخص القرش لمكان القرش ا ه من (قوله ايضا) الاولى حذفها
 لغيرها من كالي وهو يسيله جعلها صلا لا تحذف في العضة واجبة وانما تحذف القرشة (قوله وقد
 قمتنا) اي عند قول المصنف سماع عن الصدوق الاول ا ه (قوله قيل لا) لانه ما رآه من (قوله قد فرما)
 او تغلا (اشارة الى ان هذا التصريح لمعمومه اولى من قول الكزكزي وسما عن شفع التطوع) (قوله بعد الصلاة)
 وكذا قبله وانما ذكر صكر العدة لانها اولى (قوله عليه) اي على ماصلى (قوله اي يكره لمخرجا) استظهر
 صاحب الصروسوا قوله ركعتين اول او اربع ا حال اطلق عن شفع هذا البناء على النفل واما البناء على
 الفرض ففيه كراهتان اخرايان الاولى تاخير سلام المكتوبة والثانية الدخول في النفل بلا شريعة متبداة وهذا
 الاشهر يظهر في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اولا ركعتين (قوله لتلا يطل مصوده بلا ضرورة) اي باطلال
 الواجب لا يجوز الا اذا استأنه منعه نقص ما خروقه كافي بمسئلة المسافر الاثنية (قوله اذا نوى الإقامة) بعد
 ما مضى للمؤتمنة الرابع (قوله لا يلهو بلين) اي وقد زعمه الاتمام في الإقامة بطلت صلاة الفرض وفي البناء
 نقص الواجب ونقص الواجب اني فيتمثل دفعا لا على جهر (قوله والمسافر) ظاهر مان في اعادة جعود السهو
 للمسافر خلا ليدل قول المصنف على اختيار المصنف عليه مع انه لا خلاف فيه كايون عن من الجهر الاول
 تأخيره بعد قوله على اختيار وجهه لمشاهاه كفضل في الصل (قوله على اختيار) وقيل لا يبعد لانه لا واقع
 جازا في عتده انتهى حلى (قوله يفرجه من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يفرجه عن الصلاة
 اصلا لتحق الجهر بالصود في اهرام الصلاة على عن الاعداد (قوله وعلى هذا) اي على ما ذكر من انه
 يعود اليها اذا مضى وعند محمد وزفر يصح الاعتد امطفا كذا في التهر (قوله والاصواب انه لا يطل وضوءه)
 اي عند ما لان النهية لا تصادف حرم الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعدو رالعود الى الجعود بعد النهية
 وعند محمد تنقض بطلقا ا ه حلى مختصرا (قوله بسقوط الصود بالنهية) كمناساتها على (قوله وكذا
 بالنية) فان الحكم اذ نوى الإقامة قبل الجعود ان لا يتغير فرضه عندهما ويسقط الجعود لا يوجب جعدا على
 حرم الصلاة من غير فرضه اربعا يقع جعود في خلال الصلاة فلا تامة في الاشتغال به جعودا على
 في مراح الدابة انه عند ما لا يتغير فرضه سواء جعد لسهو اولانا له لو تغير قبل الجعود لمحت النية قبل
 الجعود ولو حوت وقعت الجعدة في وسط الصلاة فصار كانه لم يصد اصلا لو حوت لمحت بلا جعود ولا ولاء له
 عندهما لا يحصل بعد انخروخ فلا يتغير فرضه ا ه وقد يكون نوى الإقامة قبل الجعود لانه لو نواها بعد
 ما جعد جعدة او جعدتين تغير فرضه انما جعد في آخرها السهلان النية صادفت حرم الصلاة فصار مقيا
 كذا في المحيط ا ه وادعى الشربلاني انه يتغير فرضه بنية الإقامة قبل الجعود اذا جعد واستدل بما يترج مدعا
 (قوله لتلا في خلال الصلاة) اورد عليه ان هذا لا يراه اذ افعالها في الصود خالوا في التحليل ماذكره
 صاحب المراجيح من انه لو تغير الخ (قوله وسقط السهو ولو سلم سلامة القطع) قيد بالسهو لا يعلم وعليه ما دية
 وتلايه بعد هذا مسكرا لا يراه ما فسدت افاق السلية فظاهر لانه سلم عامدا ذاك بقدر كونه عليه واما
 في التلاوة فهو على اربعة وقد عمل محمد القاصد فيها بانه لا يقطع ان يقضى ما هو ذاك له بعد عدا
 بخلاف ما اذا كان صاحبها لا تنسلكه اذ انما ذكرهما في الصلية بالان التلاوة ولو كان عليه تلاوة قط
 فسلم ذاك اليها كان سلامه طاعا وسقط عنه التلاوة والسهو اما التلاوة فلا تنقض خارجها
 والسهو بالتالي لها افعاده الصل (قوله لان تغيير الشروع) اي بالقطع والشرع جعود السهو لغزوية
 الا انه يصح الطلاق وكنتيه التهر سنا بخلاف ما اذا نوى التكر ولو جزئية فانما يحكم بكمه لزوال الاعتقاد
 (قوله لبطان التمرة) على مفهوم قوله ما يقول اربك (قوله ولو نوى السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح
 ومضمونه انه لو سلم ذاك السهو اذ الصلية او التلاوة لا يلزمه وهو غير صحيح في السهو كما هو ظاهر صحيح
 في الاخيرين لكن في ذكر الصلية تنفس الصلاة في التلاوة صرح به في الجرا ا ه حلى (قوله ما دام في المسجد)
 ظاهره ولو يقول عن القيل ولله ذكركم الصرا و ذكر في الصر ضال وان مسكان في الصرا فاصرف
 ان جازا في الصوف خلفه اوجبة اؤيرة قدست في الصلية وتقرر انقص وعدم الجهر في التلاوة وان شئنا امانه

لا كما مر من بعض كتب
 ايضا وقد قمتنا ان يعود تأمما يقبدها الثالثة
 بسجدة وقيل لا (واذا صلى ركعتين قرأ
 اوغلا (وسما فيما جعله بعد الصلاة
 ثم اذ نوى ان يطلع عليه لم يكن له ذلك الصلاة
 اي بكونه صرا لا يطلع عليه لم يكن له ذلك الصلاة
 (صلا في المسافر الى نوى الإقامة) من البناء
 من يطل ولو فصل (المسافر) من البناء
 (نم) يتأخر (انما الصل) بعد قوله
 (جعود السهو على اختيار) ان يطلع عليه جعود السهو
 في خلال الصلاة (سلام من على جعود السهو
 جعد من الصلاة غير جعد) (وقوله ان جعد
 فاداليا والا لا على هذا) (وقوله ان جعد
 وسقط وضوء النهية وسقط رعاها ربا
 بنية الإقامة ان جعد) (السهم في السهم
 الثلاث) (السهم في السهم في السهم
 في الاخيرين والاصواب انه لا يطل وضوءه
 ولا يتغير فرضه جعدا ولا سقوط الضوء
 وكذا بالنية لتلا في خلال الصلاة
 الصلوع في الجرا التهر (وسما في السهم
 السلاوة) (السهم في السهم في السهم
 ولو سلم سلامة) (السهم في السهم في السهم
 الشريع تعود تأمما يقول اربك) (السهم في السهم
 لبطان التمرة ولو سلم ذلك ما دام في المسجد
 صلية او تلاوة بانه ذاك ما دام في المسجد

فكانت له سنة في ما لم يهاجموا وكان يمكن له سنة فإن جاز موضع السجود لا يعود وهو الأصح (قوة قوة)
فقول لأجله أو شال فيه ما قل في زيد بعد (قوة لا بعد ما من وجه) لأنه يطلبه الأمان على المؤمنين
والوالدة قربة طاعة (تبييه) وقع الصومنة على الله عليه وسلم في زكعتين وطلبه حديث
في هذا الدين وكانت صلاة العترة أو شارح الماشق عند قوة عليه السلام إنما أناب إلى أن يكتبون فأنما
نسبت ذلك في الحديث ما يدل على جواز الصوم على الأنبياء ومات طائفة لا يجوز لأنه غلبة وهم
سزوه عن عباد الجواب أن الصوم ممتنع عليهم في الأخبار عن الله تعالى بالأحكام وغيرها لأنه هو الذي
قامت عليه المعزة وفيها ليس بيده البلاغ يجوز وهم ينينا عليه الصلاة والسلام كان تقام شقته بالله تعالى
من الصلاة في هذا الحق قيل

(یا سائل من رسول اللہ کیف سہا * والسهو عن کل قلب غافل لاہی

[illegible]

وقوله واعلم انه اذا شغل ذلك الشك الخ قال في الرد المحتق تفكر في صلاته ان منعته عن اداءه ولكن كراهة آية
الركوع او سجود او اداء واجب كالقعود يلزمه السهو وان منعه عن سني كالسجود في الركوع لا يلزمه هو
الاصح فانه المصنف قوله قد راد آخره ان ظاهره لو بلائنه وهو مقدر ببيان الله قوله ولا يشغل الصلاة
بقراءة ولا تسبيح اما اذا شغل بها ولو في غير محلها كالمواظبة على قوله وسواء على الخ اشار به
الى ان قوة جميع ارادته بالجموع وبما ان الصلوات التي يتنفل فيها الصلوات الصلوات التي يستأنف فيها
فلا ينظر فيها ما ذكر قوله لا يبعد السهو في اخذ الاقل مطلقا فتفكر قد راد آخره ان اولها كانه في فصل
البها على الاقل حصل التقص مطلقا باحتمال الزيادة فلا بد من جبر في الفصل الثاني نقصان بطول الفكر
لا يعقله ا هـ بصر في الجبر عن الفتح ويوجب في جميع صور الشك سواء على بالصبري او بنى على الاقل
قوله اخبره عدل الخ هذه الصورة مستنفاة من صور الشك فلا يصل فيها التفصيل السابق وانما كانت من
صور الشك لان الشك في صدق شك في الصلاة يتكلف ما اذا كان عنده اهل صلى اربعا فانه لا يلتفت الى قول
المرء قوله وشك في صدقه وكذبه اما اذا صدقه فتنقض الادعاء كالا يفتي وقوله ا هـ ا استقامت الظاهرية
الافتراض ايضا لا يلزم صرح عن عبدة الفرض حقن وما اذا كذب فلا يبعد وقيد بالعدل الواحد لانه اخره
عدلان بعدم الاتمام لا يمتنع شكه وعليه الاخذ بقوله كما يفرق الفلاح قوله ولما اختلف الامام والقوم
الخ الى كل القوم اما لو اختلف القوم وقال بعضهم صلى ثلاثا فلهذا بعضهم صلى اربعا والامام مع واحد الفريقين
يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد فاداء الامام الصلاة واذا القوم معه مقتدين به يصح اقتداءهم
لانه ان كان الامام صادقا فكون هذا اقتداءا بالتلفظ وان كان كاذبا يكون اقتداءا بالمقتضى بالمقتضى
قوله لا يبعد اما بالجماعة فبعدون نظم فساد الصلاة قوله شك انها ثالثة الوتر الخ تقدم قلت من الخ
الى الفرق بين الشك بالسهو في اعادة فثبت قوله واحد اوله ا هـ ل ط ا على طهارته حدث كالمصنف
مشقة قوله الواجب الى في صدقه او لا فانه كانه نجاسة مائعة وقادشك له اصابه نجاسة قد رادهم وكان كاد
حرمة يعود وجوبها بغير قوله اوسس براسه اوله الى وان كان قبل الفراغ اما اذا كان بعد الفراغ لا يمتنع كما
تقدم في فروع النواقض قوله استقبل مثلها فانك في بعض اعضاء الوضوء وهو راسه فغسل ذلك
الموضع وان كان كان يعرض لك انك لم يلتفت اليه بجرع المراج ثم الاستقبال لا ينظر في الوضوء بل المراد
انه يصح الراس المهم الا يقال انما يمتنع قبله لئلا يفسد الوضوء لا يفسد بالراس انما في لما في الفراغ
شك في بعض وضوئه وهو راسه فغسل ذلك الموضع وان كتم شكك في يلتفت اليه قوله وظاهر الرواية
السامعي الاقل هـ ذ في طواف الفرض والتسليمان غير من الواجبات صك السعي والري وطواف الوداع
بل التقديم كذلك ومقابل ظاهر الرواية لا يمتنع وقيل يؤي ثانيا لان تكرار الركوع والزيادة عليه لا تقصد
الطبع وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التصريح في باب الصلاة احوط وقوله عامة المشايخ يصر

(باب صلاة المريض)

المريض حقيقته ضرورة ولا شك ان فهم المراد من لفظ المرض اجلي من فهمه من قولنا معنى رول يحلوه
في بدن الخ امتثال الطابع الرابع بل ذلك يجري مجرى التعريف لا الخ وعبره في كشف الاسرار به
حالة للبدن خارجة عن المجري الطبيعي يصر قوله من اضافة الفعل لفاعله او محله كل فاعل محله ولا عكس فان
المريض على الصلاة فاعل لها وانما تشبه في قولهم قصرنا التشبه بعمل الحركة وليست فاعله لها ا هـ جـ
قوله ومنما سبته الى مشبهة ذكره عقب سجود السهو قوله كونه عوضا عما وجب فاقصد مع السهو من
الحنية ولين وجهه ما خبره عن سجود السهو ومنه في البصر بقوله السهو اعم من قصر التشبه بالنسبة بين سجود
فكانت الحاجة الى ما سبته مقدمه قوله فتأخر سجود فعل وفاعل الى مراعاة هذه المناسبة بين سجود
السهو وصلاة المريض زعم متأخر سجود الثلاثة وان كان حق ان يذكر سجود السهو ونسبة بينهما ان كلاهما
مثل جزاء الصلاة اربان كلا سجودا يرتب في امره في الصلاة متأخر عنه الان سجود السهو يخص بالصلاة
وسجود الثلاثة يقع خارج الصلاة ايضا قوله من تعدد اي تصرف وليس المراد عدم الامكان تهرن الأخيرة
قوله الى كنهه فصره بسلامة في الحق من قوله وان تعدد على بعض القيام فلم ا هـ محلي قوله لمريض خفي

(واعلم انه اذا شغل ذلك الشك الخ)
او ان كان في الصلاة
ولا يصح في الاقل
مصدر الصبري
على الصبري
لكن في الصلاة
مطلقا
(فخرج)
في الامام والقوم
والا اعادة لهم
فتنقضهم على
شكهم
او اصابه نجاسة
ان كان اول مرة
وعلى سبب ظاهر الرواية
وبذلك
من اضافة الفعل لفاعله
كونه عوضا عما وجب
شروطه
(مرض)

(باب صلاة المريض)
من اضافة الفعل لفاعله
كونه عوضا عما وجب
شروطه
(مرض)

الحقيق ما يتصوره القيام كما في التبر وأما الحقني فلا يتصور ليكنه يستدعي المرض أو يمتد وهذا هو
 محال الحلي من تفسير المرض الحقيقي بما يتصوره القيام (قوله وحده) أي المرض الحقيقي كما في الصر
 خلافا لما في الحلي وفي المجتبى هذا المرض المسقط للقيام والجمعة والمبوع للانقضاء والتبر زيادة العلة أو امتداد
 المرض أو اشتداد أو مجده وجعا ١١ (قوله أي في التبرضة) أي وما الحق بها كمدور وثور ذنبر على القيام
 فيه (قوله أو حكمي) أي كما كان حكمه لأن القيام لا يتصور عليه وقت الصلاة ويصح فيه الحوى بأنه مرض
 حقيقه عند قيامه حكما لا مرضي حكما (قوله بأن خاف زيادته) أي ما يتصوره أو ما يشاء طبيب ساقط مسلم (قوله
 بقيامه) متعلق بقوله يسطى بره وحذف من الأول نظيره (قوله أو دوران رأسه) أي وإن لم يكن من مضان كان
 في مقبنة وهو بالنصب عقسا على قوله زيادته (قوله أو وجد أقسامه الماشد) فيه أن هذا تعريف للمرض
 الحقيقي السابق في قوله وحده الخ (قوله سلس) كتح (قوله أو تعذر عليه الصوم) أي وصلى قائما ولا يتقدر عليه
 إلا بالضرورة فإنه يصوم ويصلي قاعدا ولو قدر على القيام لا الصوم صلى قاعدا ولو كان بحيث وصلى قائما
 رأه العذر أو كان في خلة لا يستطيع أن يقيم عليه فهو أن خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر صلى قاعدا
 وكذا لو كان بوجع الشقيقة أو وجع الضرس أو بالمد لا يستطيع القيام بسببها كما في القصة ثانياً من بهادق
 عله وهو في طريق تخاف أن تزل عن الحمل الصلاة في الطريق فإنه يجوز أن يصلي القصر على وجهه وكذا
 المريض الزاكب إذا لم يتقدر على النزول ولا على من ركبه بصر (قوله كاسر) أي في شرط الصلاة حيث قال وقد
 يتصور القعود عن يسير برسه إذا قام أو يسير وله أو يدور عورته أو يتعطف عن القراءة أو عن صوم
 رمضان أو واضعه عن القيام أنفروا جماعة صلى في بيته منفردا به يقى خلافا للأشياء صلى (قوله
 أو ناس) المراد به الخادم وبه عبر في العناية وفتح التقدير وفيه أن القادر بقدره الغير عاجز عند الإمام اللهم
 إلا أن راقد بالغير غير الخادم ١١ حلي قلت هذه القاعدة ليست عامة دليل أنه يلزم المرض وإذا قدر عليه فإنه
 أو رقبه لا يرويه والأي بعد قادرا على القراءة بالقاري على ما تقدم من الحائز أن يخص من الخادم
 أيضا (قوله ذلك) أي الاستناد المعلوم من مستند (قوله على التماس) ظاهر كالتنار المستلقة خلافة
 ولم يحكم صاحب البحر والقصة ثانياً خلافا (قوله كيف شاء) أي متروكا والاحتياط أو كما تشهد (قوله على المذهب)
 به جزم صاحب الخروال أن الإسراع عدم التقيد بكيفية من (قوله فالحديث الأولى) فيه أنه إنما سقطت الأركان
 لتصورها ولا يكتفي بالهيات (قوله قيل وبه يقى) قاله صاحب الخلاصة وصاحب التبيين قال في التبر
 والخلاف في غير صلاة التشهد أي أماله جلست المعتادة فقاما وفيه أن العلة التي ذكرها الشرع تظهر فيها (قوله
 بروكوع) متعلق بقوله صلى (قمة) الدليل على صلاته المريض ما أخرجه الجماعة إلا التماس من حديث عمران بن
 حصين قال كان في بواصر فالت التي صلى الله عليه ولم عن الصلاة فقال صل قائما فإن لم تستطع
 قاعدا فإن لم تستطع فعلى جنبك وثبت في رواية فإن لم تستطع مستقبلا لا يكفل الله نفسا إلا وسعها (قوله
 على المذهب) لا يرى عن أصحابنا خلافا بصر (قوله لأن البعض معتبر بالكل) فمن قدر على كل القيام إلى به
 كذلك من قدر على بعضه (قوله بل تعدوا السجود كافي) كما إذا كان في حلقه نراج ولا يتقدر على السجود
 ويتقدر على غيره من الأفعال (قوله لا القيام) أي لا يكون تعدا القيام كافيا في ترك الركوع بل لا بد حينئذ
 أن يأتي به من قعود أو الأولى في تفسيره أن يقال أي لم يتعد عليه القيام قال الحلي بقي ما لو قدر على السجود
 وعجز عن الركوع قال في التبر وهذا لا يتصور فإن من عجز عن الركوع عجز عن السجود ١١ أقول على فرض
 تصور بغيره أن لا يسقط لأن الركوع يسقط إليه ولا يسقط المقصد عند تعذر أو يحد كالمسقط الركوع
 والسجود عند تعذر القيام ١١ (قوله بالهين) قال في التماس وماله كوعض اشراكا أو انتهى فأوما
 مهموم الزام من كتبه بالاه على صورة اعطى قد أخذ كالمجتبى في ولو وصفت أن يجيئه وانتهى عند يصلي
 بالإيماء ولو كان الخرج بجيئه فقط لا يحزه الإيماء وعليه أن يصح على أنه كذا في البحر ويكتفي في الإيماء أدنى
 الانحضاء للركوع ثم دونه للسجود ولا يلزمه تقرب الجهة إلى الأرض بأقصى ما يمكنه (قوله لقر به من الأرض)
 أي فيكون أشبه بالسجود قاله المصنف (قوله روم) من ربط بقوله يجعل طوسا لها لم يجز (قوله ولا يرفع
 إلى وجهه شيئا) كعذر ورواية وفيه إشارة إلى أنه لو وجد على موضوع على الأرض من غير رفع لأبكره

وسعه أن يلقه بالقيام ضرورة يقي
 (قوله أي في التبرضة) أي في السجود
 مان (خالف رتبة أو يماريه بياحه أو قد كان
 رأسه أو وجد أقسامه الماشد) أو كان
 قومي قائم على السجود أو لم يستطع أن يركب
 كسائر ما في قاعدا (قوله ذلك على السجود) استغنى عنه
 أو أن كان قائم بياحه لأن المرض استغنى عنه
 أو أن كان على المذهب الأول أو أن قدر على
 الأركان فالحديث الأولى (قوله روم) وجوبه أو ما
 قيل به يقى (قوله روم) وجوبه أو ما
 بعض القيام (قوله روم) وجوبه أو ما
 (قوله روم) وجوبه أو ما
 على المذهب لأن البعض معتبر بالكل (قوله روم)
 على التشهد أو ما في التشهد أو ما في التشهد أو ما في التشهد
 (قوله روم) وجوبه أو ما
 كاف لا القيام (قوله روم) وجوبه أو ما
 أفضل من الأركان فالحديث الأولى (قوله روم) وجوبه أو ما
 وهو ما في التشهد أو ما في التشهد أو ما في التشهد
 إلى وجهه شيئا كعذر ورواية وفيه إشارة إلى أنه لو وجد على موضوع على الأرض من غير رفع لأبكره

كان في السجدة (قوله فانه بكره تحريما) ثبته عليه الصلاة والسلام عن ذلك روى ان عبد الله بن مسعود
 دخل على اخيه بعد فوجده يصلي ويرفع اليه بعد السجدة عليه فتع ذلك من يدين كان في يده وقال هذا
 شيء عرض لكم به الشيطان اوم لسجدوا لوروى ابن عمر روى ذلك من مرضي فقال اتصدقون مع الله اكوبة
 بجر (قوله بالبناء المجهول) هذا ليس بلان قبل المتبادر من قول المصنف ولا يرفع الى وجهه شيئا ان يقرأ
 بالبناء لفعل اللهم الان يقال انما يقبده لانه لو رفعه بنفسه وبما كان عملا كثيرا يسجد (قوله وهو
 يخضع برأسه) بالسار زائدة لان خفضه يعنى بنفسه (قوله على ايامه) فلا يصح اقتداء من ركب وسجده
 بجر (قوله الان يسجد بجر) قوة الارض (الاولى حذف بجر كما حذف في شرح الملتقى ثم ان هذا الاستثناء
 لم يصادف بحال لانه اذا رفع اليه شيء اوقفه هولا يأتى ان يسجد قوة الارض انما هو استثناء من مستثناة اخرى
 وهو انه اذا سجد المريض على شيء موضوع على الارض مع على انه يسجد وان سجد قوة الارض وكان ارتفاعه
 اقل من نصف ذراع والافواه عليه فانه الحلي وقوله وكان ارتفاعه اقل من نصف ذراع فظاهر ان الارتفاع
 نصف ذراع مفرق في السجود وليس كذلك بل المقصود ان كان ارتفاعه اقل من نصف ذراع فالسجود ولو سجد على
 ما يسجد به من وسادة لم يكن ارتفاعها القدر المانع بان كل قدر لينة او يثنين جازعي انما يركع وسجود
 انتهى وقال في شرح الملتقى الان يسجد قوة الارض فتكون صلاته بالركوع والصعود كما فاقده المصنف
 واستفهم من هذين النصين ان الركوع في هذه المسئلة سقوى كالسجود (قوله لعدم الائمة) اي السجود وهو
 فرض عليه بقرينة تركه بركب محرر ماله ان يكون سجلا للعمل وبطلان العمل منهى عنه بالنسب (قوله ولو سجد) قالوا
 امره الطبيب ان يستلقي اماماعلى ظهره وليكن الماء من عينه ونهاه عن السجود اجزاء ان يستلقي
 ويصلي بالائمة لان سرمة الاعضاء كحرمة النفس كذا في البدائع (قوله لكراهة مد الرجل الى القبلة) هي كراهة
 تنزيهية (قوله ويرفع رأسه يسيرا) حتى يكون شبه القبلة ليتمكن من الائمة بالركوع والسجود لان حقيقة
 الاستلقاء تمنع الاصابع من الائمة فكيف بالمرض (قوله او على جنبه اليمين) وهو اضل من الاسرار والسجود
 (قوله والاول افضل) لان الشراة الملتقى تقع على هوالا الكعبة وهو قوله الى عسلان السجود والاول افضل
 الى جانب قدسية (قوله على الملتقى) مقابلة له لا يسجد الا على سطح على احد الجنبين اذا زاد تعدوا الاستلقاء قوله
 وتكررت القوائى (فى البحر عن السراج ان هذه المسألة على اربعة اوجه ان دام بالمرض اكثر من يوم وليلة
 وهو لا يخل لا يقضى اجزاء اقل من يوم وليلة او يوم وليلة وهو يعقل اجزاء وان كان اكثر وهو يعقل
 او اقل وهو لا يعقل فهو محمول الاختلاف (قوله بان زادت على يوم وليلة) اي بالساعات او بالوقاات على وزان
 ما ساقى في مسئلة الجنون اه حلي (قوله في ظاهر الرواية) وقيل تؤثر ولا تسقط وصح (قوله وعليه الفتوى)
 راجع الى المعنى بالالمعنى عليه وهو اذا لم يضره فانه لا يقضى فيه اجزاء ويحل الخلاف فيما اذا برى من مرضه
 ما اذا مات منه فانه يلقى الله تعالى ولا شيء عليه باق وبني ان يكون حله ما اذا لم يقدري مرضه على الائمة
 بالراس اما ان قدر عليه بعد هجره فانه يلزمه التقصير وان كان القضاء يجب موسعا لتظهر فانه في الاصا
 بالاخطام من بجر (قوله سقوط الشراة عند الجنب) فلو كان وجه المريض الى غير القبلة ولم يقدري على
 التحول اليها بنفسه ولا يغيره على الى جهة استطاعته لا يمس اليه الا ذلك فان وجد احد يجوه
 علم ما هو على الى غير القبلة جازعا لادام وكذا لو صلى على فراش فجلس وجدا احد يجوه الى مكان طاهر
 ولو لم يتمكن الوضوء ولا التيمم وجب على كل واحد ذلك كعكسه بخلاف الزوجين ولو حضرة الصلاة ولا يجد
 مكانا طاهرا او ما ثم يصيد (قوله بالاولى) لان الشراة ادى من الاركان لكونها كالوسائل (قوله ولا
 يعيد لعدم الاعادة فيها هو على وهو الاركان (قوله) لو اعتقل لسانه يوما وليلة فصلى صلاة الارض ثم
 انطلق لسانه لا تنزه الاعادة بجر (قوله ينبغي ان يجزىه) فديقال انه تعليم وتعلم وهو مستد كما انقرا من المصنف
 اوجه ان انسان التزمه في الصلاة (قوله ولو يوم الخ) حديث عمران بن وهب عن ابي عبد الله (قوله) انما
 فانه احق بقبول العذر منه بجر (قوله خلافا من فانه يجوز الائمة بحاسبه فان لم يستطع فبعبه فان لم
 يستطع فقبلة بجر (قوله في محاذير) يعني قاعد اركب ويسجد او موسيا لتعدوا الاستثناء ان لم يقدريه
 بناء الاول على الاعلى وقد كثر بجر ونسب قاموس وكثر جهرا نذر (قوله على المتمد) وجهه انه اذا بقي كان

قوله بكن بجر على ان قيل بالبناء المجهول
 ذكر المعنى (وهو يخضع برأسه لسجود ما كره
 من ركوعه صم) على انما عليه لا يسجد الا ان
 من بجر قوة الارض (والا) اي وان لم يستطع
 رأسه بل وضع المرفوع على جبهته (لا يصح
 لعدم الائمة) لان قدر من السجود وهو لا يسجد
 لعدم الاستلقاء على ظهره مد الرجل الى
 (او استلقاء) على ظهره مد الرجل الى
 غداه فيصير كركبه لكراهة
 فانه ويرفع رأسه يسيرا والصبر وجهه الائمة
 القبلة (او على جنبه) اليمين او اليسار وجهه الائمة
 (والاول افضل) على المتمد (وان زادت على يوم
 وليلة) وكذا الفتاوى (ان كان يوم
 وليلة) سقط اعفاه عنه (قوله على الظهرية
 لان مجرد النقل لا يكفي لتوجه الرواية عند الجنب
 بسقوط الاركان سقوط الشراة بآية
 بالاولى ولا يعيد في مرضه (قوله بالاولى)
 (ولو اشبه على مرضه) بل يلقه بالائمة كذا
 واستحدثت لتمام بلغة لا يميز به كذا
 ولولا ما يقتضي غيره فينبى خلاف
 في التنبية (ولو يوم وسجدة واحدة)
 زجر (ولو سجد مرة واحدة) في صلاة يوم
 على المتمد

وقد روي في البحر من غير علم المراد العظيم ما يجري فيه الزوق (فرع) وخرق والماء به فان وجد حشيشا
 يعلق به مقدار ما يصلح بالايام لا يصلح له التأخير وان لم يجد سباح حتى لو شرب الوقت بلا صلاة فمات صارت
 الصلاة عليه فمستأنى عن الروضة (قوله من جن او اعني عليه) الجنون افة تلجب العقل بالانغماء افة
 تسترو والتسوية بين الجنون والانغماء في الصلاة قطع اما في الصوم فبينهم ما فرق فانه اذا اغشى عليه قبل شهر رمضان
 حتى مضى رمضان كله ثم افاق فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان وفاق بعد ما مضى شهر
 رمضان لا يلزمه قضاء الصوم بغير (قوله من مسع) يضم اليه ما وقعها وسكونها حتى بذلك لكنه في بطن امه سبعة
 اشهر ولانه لا يطول ذلك كرمي الاثنى الابد سبعة اعوام ولا تلد الاثنى الابد سبعة ابطن في كل بطن واحد (قوله
 وقت) من فروع على انه فاعل زاد او منصوب على انه ظرف زاد وفاعل زاد ضمير الجنون اه فمستأنى وقوله صلاة
 سادسة هذا قول محمد وعند ابى يوسف ان زاد على اليوم والليله ساعة لا يقضى ونحو الخلاف تظهر فيها اقسام
 عند الزوال وفاق في الغد بعد الزوال بساعة فعند محمد يقضى وعند ابى يوسف لا يقضى ١ هـ حلى والظاهر
 ان المراد بالاعمال الساعة الزمانية لا الفلكية ثم رأيت العلامة فوحاصره به ونقل عن البسوط والخير والكمال
 ان الاصح قول محمد (قوله فاقه لا فاقته وقته معلوم) مثل ان يحق عنه المرض عند الصبح مثلا فينقضي قليلا
 ثم يبرأ منه فيقضى عليه فمتر هذه الاقامة تسقط ما قبلها من حكم الانغماء اذا كان اقل من يوم وليلة وان يكن
 لا فاقته وقت معلوم لكنه يفتقر بقتة فيشكل بكلام الاصحاب ثم يفتقر عليه فلا عبرة بهذا الاقامة حلى عن البحر
 (قوله يبين) بالكسر الاصل والفتح قرينة يبرأ منه وقته وسبب محبط للعقل مسخن مسكن للاوباع والاورام
 والبشر ووجع الاذن وخشبة الاسود ثم الاجرواح له الايض ١ هـ قاموس ثم اعلم انه اذا زال عنه بالخر لا يسط
 عنه القضاء وان طال انفا فانه حصل بجاهومعية فلا يوجب التحفيف ولهذا يقع طلاقه واما في غيره
 فلا يسقط عنه الامام ايضا لان النص ورد في انغماء حصل بافة ساجدة فلا يكون واردا في انغماء حصل بصنع
 العباد لان العذر اذا جاز من جهة غير من له الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كثر لزمه
 انما حصل بجاهومعية كذا في المحيط وربما يؤخذ من قوله لان النص الخ ان العطاس بسبب الشوق
 المتعارف لا يثبت فاعلم لان النص انما ورد في عطاس سحاي فلا يكون واردا في عطاس حصل بصنع
 العباد ومعايدل عليه انه اذا عدل ثلاث حلواته من زكام فلا يثبت (قوله كالنوم) فانه لا يسقط القضاء
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والانغماء ولا فرق بين الجنون الاصل والعارض عند محمد (قوله ولا يتم)
 بصيغة المصدر وهو من عطف انخاص ويسقط عنه مسع رأه لعدم الاسكان او سعا فلا كثر (قوله وقبل يلزمه
 غسل موضع القطع) اي اذا وجف من رويته او يغسل وجهه ويمسح رأه وان لم يجد وضع وجهه ورأه
 في المايوس موضع القطع على جدار من عر انتشار خائفة وفي قوله يغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأه في الماء
 مدافعة مع قول المصنف بوجهه بمرأعة وهذا القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) اماه فلا تلزمه
 ولا تصح منه كالمسح والساقى الذي يضرب بالسيف في الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله والا لا) اي
 لا يلزمه الاداء اما القضاء فيلزمه بالثبوت واخراج الشبهة عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء
 فلا وصية عليه (قوله العيب) اي الخادق المسلم العدل والمستور (قوله ليزع الماء) يقع بالموحدة وسكون
 الزاى الميم والغين الميمه قال في القاموس يزع الحجاب شرط فالعنى لشرط الماء الذي على عينه يجهز
 ان يكون بالنون والعين المهملة اي لاخراج الماء الذي على عينه حلى وايضا (قوله مرض) يوم المرض
 وه غير في البحر (قوله من ساعته) اي يصحح لا يمكنه الصلاة على طاهرة فان يحدث النص قبل الشروع
 فيها الاولى انشائها اما اذا استند او آرها تامة على طهارة لزمه على احد اقول (قوله مشقة بغيره) بان كان
 يزداد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

التلاوة مصدر تلاى اي قرأ واما تلا بمعنى تبع فقصده انما يقال في القاموس تلاوه كدعوه وميته تلاوا كسبح
 تبعته وزكته فتدوخلته كتلوت عنه في الكل والقرء ان اوكل كلام تلاوة ككتابته تلاه وفي ذكر التلاوة
 اي اياه الى ان تلاوتها او سمعها لم يجب ولا تسجد الصلاة بالتهنى لوجوده في القرء ان يجر (قوله من انشأه احكم

من سجد من سجد عليه (قوله من سجد
 ومن جن ان يغشى عليه) (قوله من سجد
 او اذ دعا الى ان يغشى عليه) (قوله من سجد
 صلاة سادسة لا) (قوله من سجد
 لا فاقته وقت معلوم) (قوله من سجد
 يبين ان يغشى عليه) (قوله من سجد
 لا يصح) (قوله من سجد
 ويريد ان يغشى عليه) (قوله من سجد
 على غير ما ذكره) (قوله من سجد
 وقدم في التيمم) (قوله من سجد
 يلزمه غسل موضع القطع) (قوله من سجد
 التعرق العبد بالانغماء) (قوله من سجد
 والا لا يصح) (قوله من سجد
 عينه حلى) (قوله من سجد
 النفس مرض فمستأنى) (قوله من سجد
 في التيمم من ساعته حلى) (قوله من سجد
 ينص الى ان يغشى عليه) (قوله من سجد
 من انشأه احكم)

خلا الصخرة) لا ياتي التوحيد الا بالاحوال المختلفة والوجود يصرفه ان هذه حكمه النبوة على اعدا وجود الاختلاف
تد تكون لشكره على القول بها متأمل (قوله وبنة التعيين) اي تعيين ان السجدة عن آية كذا في التفسير
واما تعيينه لكونه الثلاثة فلا كلام فيه لان فيه الزجاجة لشكر والبهو (قوله ما يسدها) انما فاعيل ظاهر
الطوبى كما في السجدة قبل هذا قول محمد ان العبد بعد ان يكملها المكن وهو الرغف ويصل بعد فاما عنداني
يوسف فقد حصل قبل هذه الموارض لان العروة منه للوضع فبين ان لا يشهد بها وماذا المرأة لا تشهد بها
ولان فيها لا تنقص لمهاذ كانت الصلبة وكذا الاضواء عليه بالهبة بغير (قوله وركب السجود) طاهره
فيشترط في طهليشترط في السجود من توجيه احد الامعاء وفي الصبر ويغوى لصاحب الثروة والى السجود ركبها
وضع الجبهة على الارض لا يقوم مقامه ا هـ (قوله وركب حمل) اي الذي هو ركوع السجود والاضواء ركوع
في حدة غير ركوع الصلوات كآياتي ا هـ حلى (قوله كذا) اي في الغالب خارج الصلوات اذ لا يشهد بها
والقياس ان لا يجرى بالاعمال في الراحلة لانها باسطة ولا يجوز ادائها على الراحلة من غير ذلك
استحسنوا لان الثلاثة احرى واثم بمنزلة التطوع فيمكن ان اشترط التزول شرح بخلاف الفرض والندور
وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ملوحت
على الارض وجبت تامة فلا تسقط بالاعمال فلا يصح على الدابة قول تركب قادها بالاعمال ا هـ بجر
(قوله بين تكبيرين) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله بهنرا) يسع نفسه العفود او من خلقه اذا كان معه
غيره (قوله وبين قيامين متصيين) حال في الصبر بحيث لا يركبها لادائها ان يقوم فيسجد اذ انخر وسقوط
في القيام والقرار وانه يورده في قوله تعالى قرب مسجدا وقوله تعالى يضرن الا اذا كان وحده عن عاتية
وفي المختار يسجد ان يقوم ويصعد بغير قربة من الرفع من السجدة ولا يشهد وفاد في التهيئة اذ يقوم لها
وان كانت كثيرة من السجود فيقدم الثاني ويصعد القوم خلفه فيسجدون ويصعد ان لا يرفع
القوم وقسم قبله وانس هو اقدار استبقية لا لو فسدت صعدت لا امام يسجد لان بعدى اليهم والمرأة تصلح لها
للرجل فيها واذا اراد السجود سوغا قبله ويقول بلسانه ليسجد لله سجدة التلاوة انما كبر (قوله بلارفع
يد) لان هذا التكبير مفعول لاجل الانحطاط بالقرعة بغير قوة وشهد وتسلم انما لا ينهل السلام لانه
التفصيل وهو يستدعي سبى القرعة وهي معدومة وايضا انما تشرع التسليم بعد التشهد بال (قوله في الاعم)
قال في الصبر بيني ان لا يكون ما صحى في عومه فان كانت السجدة في الصلوات كانت قرعة قال سيمان
وبى الا على او فغال ما شاء ما ورد سجود وجهي لذي خلقه ومورده وشق محبه ويسمى سجود وقوله فتبارك
انما احسن الخلق وقوله اللهم اكتب عني هذا الجرا وضع عني ما جزوا واجعلها في عذرتك ان قولها
انما كتبتها من سجدة واحدة كان مكان خارج الصلاة قال كمال ما دروس ذلك كذا في التفسير (قوله على
من كان احب) ويحب عليه ان يوصى بالقدية على المعتدين (قوله لا تنهان ابراهيم) فيشرط لوجوبها
الهية وجوب الصلوة من الاملا والعلق والبلوغ والظهار من الحيض والنفاس ا هـ بجر والاولى في التعبير
لانها يكره من ابراهيم (قوله كالصم) انما ذكره ليعلم حكم غيره بالعرفى الاولى ا هـ حلى (قوله والسكران)
لان عقله اعتبر حاضر اثره (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سجد من نائم اختلفوا فيه والصحيح
الوجوب نعم صاحب الخلاصة وقال الحدادى في شرح القدرى انها لا يجب وهل يجب على النائم فيه
روايات وجه الرواية انما قاله بالوجوب وجوده والاهلية وعدم اشتراط قصد السجدة او التلاوة ووجه الرواية
القائلة بعدم الوجوب هو التلاوة عنه من غير معرفة وقيل بتلاوة كلاتلاوة فاذا علمت فوج من ان التام
لاعين ان يكون من أهل القضاء فقد يكون اهلا لاداء بان يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الحنب والسكران
(قوله فلا يجب على كافر يشاء) اعني مخاطب بغير العلم والشرعة وهو احد اقول (قوله لانهم ليسوا اهلا)
الاولى ان يقول لانهم ليسوا اهلا اي لوجوب الصلوة على من لا يؤمن بالله وقبيل يتلونهم على من
سجدهم حلى (قوله فلا يجوز للمطيق) هو ضمان من جنس متملوات اذا كثر على من الفترلة بل ومنه وقوله
محمد وقال ابو يوسف ان يزيد على يوم وليلة ولو ساعد ذكره العلامة فوج (قوله فلا يجب تلاوة) اي فلا يجب على
الساجد منه بسبب تلاوة اي لا يجب على نفس هذا الجنون قرأ او سمع ا هـ حلى (قوله لادم اهلية) بانه

فية التعمين وقصدتها لما فيها من ادراكها
 السكون اريد به سر كرم مصل رايا من ريش
 وعاكب (وحى) حمية وزنا كعكس من (تسليم)
 مستر زني جهر لوين قباين مستبين
 (الاولى) بل لا تنهد وتسلم ويا (تسليم)
 السكون في الاسم (الكل) لا يامن نزل
 يجب (الاولى) ان لا تنهد (وقفا) لا يامن
 (آداة) الاسم وانما (لا) يجب ان لا تنهد
 والكسر ان وانما (لا) تنهد (وقفا) لا يامن
 ويؤمن وانما (لا) تنهد (وقفا) لا يامن
 ليسوا الهاديا (لا) تنهد (وقفا) لا يامن
 الذنوب (لا) تنهد (وقفا) لا يامن
 لا تنهد (لا) تنهد (وقفا) لا يامن

فقد أكدنا ما الحق بها فكيف يكون قضاء ما إذا طالما أقام في حرمة الصلاة قبل الانبثاق
بمناف فينبغي ان يقيد قولهم الصلاة لا تقتضي خارجها بهذا وان يراد بالخارج الخارج عن حرمة الصلاة فلا يلازم
من الصبر (قوله ثم هذه النسبة) أي الكسبية في صلوته وهي رد الالف والواو وحذف التاء لانهم حذفوا في نسبة
المحذوكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصرية فقلوا بصرى لا بصري كيلا يجتمع آت في نسبة المؤنث
فيقولون بصرية من غير مختصرا (قوله وقولهم صلاته خطا) أي من جوتهن الاولى عدم قلب الالف واوا
الثانية الجمع بين التاءين (قوله ثم من صواب نادى) لان تصدعهم اخذوا الاحكام بالمعاني والاشهر في التصدير
ما جرى على اللسان قال في التبر بعد ذلك هذا الجواب وقوله ما لا يخفى (قوله ومن صحبا الخ) وكذلك لو لم يسمع بل
وان لم يكن وقت الصلاة خاضرا (قوله ولو لا اقتداء به) ما لا يخفى (قوله امام اي ولو كونه اماما ما بسبب اقتداء
السامع به ففعل الامام عند السماع ومن هو منفرد عند السماع ثم صار اماما بسبب اقتداء السامع به صلى (قوله
مجدد به) قيد بقوله لان الامام لو لم يسمع لا يسمع الامور ومن معها لانها اذا سمع في الصلاة وحده خالف
امامه وهي صلاته لا تقتضي خارجها بجزء قوله اهلاي اسواء اختفى به في الركعة التي تلاها في غيره
(قوله سعا للاصل) لانها بما لا يقتضاء صارت صلاته فلا تقتضي خارجها بجزء والاصل من كتب محمد ومقاتله
ما يأتي عن البرزوقي (قوله وكذا) المتأنيب ان يقول وقيل الخ لتظهر المقابلة (قوله على ما خاضع البرزوقي)
وحل الملاقاة لاصل على الاقتداء في الاولي غير (قوله ولو تلاها) اي الامام والمندرج اما المندرج فلا يسمع فيها
ولا خارجها كما حكمه اه صلى (قوله صحتها فيها الخ) لان الصلوة لان الكامل لا يتأدى بان اقتضى
لان قرأه ان في الصلاة اقبل منها في غيرها من اجزاءها خارج الصلاة لان الكامل لا يتأدى بان اقتضى
اه بجزء والمراد بالصلاة فيها ما يميز السجود في حرمتها ببقائه الشرح والمراد بقوله لا خارجها ما خرج
عن الصلاة وحرمتها لما من صبره بجزء من الصلاة اه صلى (قوله اثم) لان ما يؤد الواجب ولم يكن
فصلها واقفيه بقرا الاثم على المكلف واقرض عنه التوبة كسائر الغيوب اه بجزء (قوله اذا فاست) اي
قبل سجودها وانما كاستاد (قوله فلو تخطى) لان الحيز اسقط القرص فبقية الواجب (قوله فصحها
خارجها) ولا يسمعها في قضائها تلك الصلاة لان التلاوة في القضاء فلو خاضعها لم اداء ما كان
خارج الصلاة فيها (قوله الا بمجرد تلاوة) اي تلاوة بمجرد فعل الصلاة (قوله لم يسمعها) لانه بالمقد لا يسمع جميع
اجزاء الصلاة وانما يسمع الجزء المقارن فينتج البناء عليه بجزء القضية (قوله ويخالفه الخ) الصحت والجواب
لصاحب التبر (قوله الا ان يحمل الخ) هذا الجواب الحق قال في الفتاوى انه يندى عن فتاوى خاضع خان على
التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم نسد صلاته وجب عليه قضاءها ولا تزمه اعادة تلك السجدة اه صلى (قوله
وتفردى بكونه) اي قياسا لا احسانا لا ما فيه معنى الخوض قال محمد بن القياس ناخذ والفرق بين القياس
والاحسان ان ما ظهر من المعاني قياس وما خفي فاحسان ولا ترجع للفتي فلفظنا ولا للتأخر لتظهر
فيخرج في طلب البهتان الى ما اقرض بهما من المعاني في قوى الخفى اخذوا به وفي قوى الظاهر اخذوا به ومنها
قوى دليل القياس ما خذوا به لا قوى من ابن مسعود وما عروا بها اياها لان ركعة السجود في الصلاة لا يرون
غيرها خلافة وكان الاجماع بجزء (قوله وسجود) الواو عنى او ثم اذا سجد لها وقام بركعة ان ركعة كارجع رأسه
سواء اكل آية السجدة في وسط السجدة او بعد سجدة او في غيره الخ لم يسمع قدو آية اولث بدعي ان يقرأ
ثم يركع فينظر ان كانت الاية في الوسط فانه ينبغي ان يجتمعت ركعة وان كانت عند التبر فينبغي ان يقرأ آيات
من سورة اخرى ثم يركع وان بقي الى الختم قدرا بين اوتلا ثلاث كافي بن اسرا تليل ولذا السجدة انشقت بنى ان يقرأ
بقية السجدة ثم يركع وان وصل اليها سورة اخرى فهو افضل بجزء (قوله شوب عنها الركوع) هذا ليس بجديد
بل لا يجزى ذلك قياسا واحسانا لان الركوع خارج الصلاة لم يجعل قربة ولا شوب من باب التبر واحسانا
فأضحي خان ان الركوع خارج الصلاة شوب عنها بجزء وعليه بان عبارة فاضل خان وجعل قرأ آية السجدة
خارج الصلاة فاراد ان ركعة السجدة يرى انه يجوز ذلك اه صلى (قوله لا اختيار بل فسد صفة وما قاله
ابن السعدون عن صفة ان الاختيار فهم من الانتصاع على الجواز فيجوز (قوله لها في التلاوة) لوانه في الشرح
قوله سابقا غير كرم الصلاة وسجودها الى هنالك اولى (قوله على الظاهر) تقف في الصبر عن بعض

وتصحبها ما دام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام
فتع ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم
صلاته خطا قاله المصنف لكن في الغاية
انه خطا يستعمل وهو عند الفقهاء غير
صواب بل هو ومن صحبا من امامها (قوله
بما قامت به قبل ان يسمع) الا بالسمع
معدول (قوله) بعلمنا ان يسمعها اصلا
في الاكثر منها الاصل (وان لم يسمعها
سجدة) وتذا لوات يندى به فادركه في شري
صلى ما لا يتأخر في الركعة
الهداية (قوله في السجدة) وانما يسمع
لا خارجها (قوله الا ان اقتضى السجدة بركعة
ثم تدارس التوبة) الا ان اقتضى السجدة بركعة
الحيز (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
في التلاوة (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
فصلت لم يسمعها (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
ولم يسمعها (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
ويضا دون السجدة الا ان يحمل على ما اذا
قضاء دون السجدة (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
كان بعد سجودها (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
فقد كرم الصلاة بجزء (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
وكذا في خارجها (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
الركوع في الصلاة (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
من ركعة الصلاة (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
في الركعة (قوله لا يسمعها خارجها) لانها
الظاهر في الصبر (قوله لا يسمعها خارجها) لانها

(قوله لا تتركها) أي عني بل يهدف تحذيره وإتمامه قل أنه تدخل في الحكم مع وجود السبب لأن تركه العبادة
التي أتت (قوله فتدخلت الصدقات) كلامه يشيدان المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب (قوله وهو ينزله
واحدة) أي بقوله واحدة (قوله ففصل التصود) وهو الالتزام بخلاف العبادة فإن المقصود منها تعظيم
المصود وهو مطالب به دائما (قوله ولكن ينفق) إشارته إلى أن حكم الأثرة كالدينيا فلا يؤخذ بما زاد على
العتوة الواحدة إن شاء الله تعالى (قوله وإذا دلت الفرق) وجه الفرق أنه لما جعلنا الأول سببا والسابق تعالى
كان نجا - غير بعيد بعد السبب بخلافه في السابق فإن الأسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام
الأسباب حلبي (قوله حتى لو زنى الخ) بخلاف حد القذف إذا أقدم مرة ثم خذه مرة أخرى لحد القذف انذفع
بالأول فلهذا يركب مجر (قوله ذهبوا آتيا) أما إذا كان كمن يدبر السدى على الأثرة وهو جالس في مكان
واحد فلا يترك الوجوب مجر (قوله وانتقله من غصن إلى آخر) الغصن ما تشعب على ساق الشجر فرفقاها
وغلظتها أو الصغرة منها فأومس وموآ كان قربا أو بعيدا على الصغر وفي الواقتات الحسية وجب تلاية
الصغيرة على غصن شجرة ثم انتقل إلى غصن آخر فأعادها إن كان يمكنه الانتقال دون نزول من الأول فكتفه
صخرة واحدة لأن المجلس مقدس وإن كان لا يمكنه الانتقال إلا بالنزول من الأول بعد محبتين لأن المجلس
غير مقدس وهذا ما نفقه شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة شمس في حاشية الزيلعي (قوله أو حوض)
أي كبير أو الخوض متداني الأطراف كالصعيد يكتفي فيه واحدة فأداه القهشا في وانتقل لو كان السدى
أو الشجرة أو الخوض في المسجد حلبي يبدل أو لا يبدل إلى أنصاف المساحة (قوله الصليبي) أي في حق التماسي (قوله
أولاية) أي في حق السامع له شرح للثقف (قوله بخلاف زوايا مسجد) ولو كبر على المسجد (قوله وبنت)
ولو كان دار السلطان عند أبي يوسف خلافا لمذهب وعليه ينقض قوة في النهر إذا كان كبيرا كدار السلطان
(قوله ومقنة سائرة) لأن سرها غير مضطرب إليه قال تعالى ويرزقهم دبروا واقنعة الطريق الأولى قوله
كالكل قصتين ومضى خطوتين وتكلم بكلمتين (قوله وقيام) بخلاف ما إذا دام مضطربا أو بالعلم والرضى صيا
فإن المجلس يبدل (قوله وكذا دابة) أي سائرة حلبي (قوله لأن الصلاة تجمع الأما كن) إذا حكم بصحة الصلاة
دليل الاتحاد المتكامل وهذا إذا كان في ركعة واحدة وإذا ما انفكروها في ركعتين فالقياس أن تكفي واحدة
وهو قول أبي يوسف الأخير وفي الاستصحاب يلزمه لكل ثلاثة وحدة وهو قول محمد وأبي يوسف الأول ولوجها
المصلحة الركب من وجب ثم سارت الدابة ثم جعها نأية عليه مسجد ثان وهو الصعيح لأنها ليست بصلوية فلو سارت
الدابة ثم نزل خلالها آخر يلزمه أخرى بصر عن المحيط (قوله ولو لم يصل تنكر) لأن سره مضطرب إليه حتى يجب
عليه ضمان ما تلفت حلبي عن الذر (قوله كأن تنكر) أي على السامع دون الثاني وفي عكسه عكسه (قوله
وغلامه) مراده ما دم الحذر (قوله تنكر على الغلام) أن يبدل المجلس في حقه بخلاف الركب فإن الصلاة تجمع
المنفرد (قوله على المنقبة) راجع إلى صورة العكس قط واحتريه من قول صاحب المسكن في الذكر على
السامع في صورة العكس أه حلبي (قوله وهذا يبدل الخ) أي هذا القول بالترك على السامع في الأول مع اتحاد
جلس الثلاثة وبعد التكرار عليه في الثانية مع تبدل مجلس الثلاثة فيد ترجع سببية السماع إذا كانت
الثلاثة سببا لانعكاس الحكم في حق السامع فيصير التكرار وهو أحد قولين وتقدم أحفظ القولين اختاران
السماع شرط وهو اختصار واجب من تكراره على السامع دون الثاني بالشرع أبطل تعدد الثلاثة
المذكورة في حق الثاني حكما لا اتحاد مجلسه لاحقة ولم يظهر ذلك في حق السامع فاعتبر حقيقة التعدد وتكرر
الوجوب واختار في الثانية تكرره عليه أيضا اعتبارا بالمجلس الثلاثة وعليه فلا إشكال وعلى الصعيح من عدم
التكرار عليه يمكن أن يجاب بان السبب في حقه وإن تعدد لكن الشرع أبطل تعدده حكما نظر الاتحاد
مجلسه كالأثر لا نفسه أه حلبي (قوله ولما الصلاة على الرسول) في القصة في أعمال تكرار باسمي من الأبيات
في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الآية في الصلاة أه وفيه أن الدليل الوارد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
خاص بمن أنبه التعميم (قوله فكذلك عند المتقدمين) قياسا على آية الصلاة (قوله إذا تدخل في حقوق
العباد) وهو جاحله كأورد في الحديث وقدمنا ترجمه مجر (قوله فالأصم زاد الخ) وتيسل مرة وتيسل
إلى العشر وتيسل كلما عصى أه حلبي (قوله لا يثبت) لما روى عن عمر رضي الله عنه أنه قال العاصي

يجب العبادة لأن تركها ليس وجوده
منع (لا تدخل في الحكم) بأن يجعل
وهو عبادة قد دخلت في العبادة
في واحدة لا يفي بالقوة إلا للترك
ينبغي في فصل التصود (عنا)
مع قيام سبب القوة أو لا تدخل في الحكم
وبأنه لا يدخل في تخالف الحكم
أدعا لهما إلا في حق ترك في المجلس
ما عليها لوزن في (أو انقضاء)
ما عليها (الترك) ما إذا كان (أو غيره)
ما (أو سائر) (أو غير) (أو سائر)
عصن (أو غير) (أو سائر)
هو (أو سائر) (أو غير) (أو سائر)
يجب (أو سائر) (أو غير) (أو سائر)
بالسجود وقت أو غير سلام (أو غير)
في حق تركه (أو غير) (أو سائر)
جاء لأن الصلاة تجمع الأما كن
لأنه لا يترك على الصلاة (أو غير)
لأنه لا يترك على الصلاة (أو غير)
في حق تركه (أو غير) (أو سائر)
سامع على التقى وهذا يبدل ذلك عند
السماع وأما الصلاة على الرسول فلا يصح أنه
المتقدمين وقال المتأخرين الصلاة على الرسول لا يثبت خلاصة
أن قواعد الثلاث لا يثبت خلاصة

في جملة بعد الثلاث ثم ما تفرقنا من كرم انبيى وظهره ووصل فاصل في الجلس (قوله لا فيه قطع الخ) ولانه ينسبه الاستكشاف في عصره ولان فيه هجرته من القرآن وذلك ليس من اعمال المسلمين ذكر محمد في المانع الصغول انه فرار من السدة وذلك ليس من اخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغير تأليفه) عطف تفسيره على (قوله مأموره) قال الله تعالى فاذا قرأنا فاعطاهم قرآنه اى تأليفه بجز (قوله ومعهاده) هو اصحاب الهر وهومنقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) اى يخرج غاييل يكره تنزيهه ليدل قوله ونذبا الخ (قوله لم يجرى عدم الكرامة في غير الصلاة) ما هنا كرهه في سواها (قوله قبلها) اي بعد ما (قوله قبلها) اي بعد ما يدل عليه عبارة الثانية (قوله دفعه) ومع التفضيل (قوله لا يبلغ في انطباعها) لا يعجزه ساقى (قوله في قتاله على مشاق) في الفسيلة لا الاعتبار بالذكور لان ما يتبادر من حيث هو قرآن بجز (قوله غير متبني الصلوة) بان كان محمد او اعلم به ينشئ عليهم اداء الصلاة ويخفى اذ اذ لم يبلغ حالهم ان يصفوا له اوجهه بل الصاروم جاعلهم شارب ما يشاكلون في اداء ما يقعون في المحبة بجز (قوله والارجح الوجوب) وفي الخ الاعم علم الوجوب لعدم وجود الشرط والاعتقاد السبب في سلب تعقيب في حق السامع ا (قوله من) (قوله من واحد سرقا) لا يتقدم ان الحرب السيرة لا تعلق الاستحسان في دفع الصلوة والحد في الحرب في الكثرة يكون الحر في الحقيق مضموما بالاول اى على ولو في الطرف الفنى يصح فيه وحده لا يصح الا ان يقرأ اكرامة السجدة بجز في السجدة (قوله فقد افاد) اى صاحب النسخة بتعليقه (قوله مهمة لكل مهمة) اى فائدة نبي ان يهتم بها لكل مهمة اى لكل امر موقع في الما ولكن امر مهم بمقتضى الاول (قوله مهمة) باقى ثلاثها ورواها (قوله ويحمل ان يسجد الخ) هو الاول لما تقدم ان تأخيرها مكره تنزيها وادفع اشكال الكمال بان فيه تغيير نظم القرآن لان الصلوة فاعل (قوله وهو غير مكره) ما تقدم انه يندب ضم اياها او يتبين معها فيبدان افرادها خلاف الاولى فيضم معها اياها او يتبين افادها على قلت كونه خلاف الاولى ليس متشقا عليه لما في الجروفر اية السجدة من بين السورة فيضرب ذلك لانها من القرآن وقرآنها مع من القرآن طاعة كرامة سوز من بين السورة (قوله وسجدة الشكر) الاولى تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة (قوله مضبوطة) اى عند هذا حاله (قوله به) مقابل قول الامام بكرهاها اى على فروق الاشياء قال بعد الشكرية اى عند الان اوجه الله تعالى لا يفتيه وهو معنى ما مرى عنه انها ليست مشروعة اى وجوبها في الشاعة الاولى من الامام واما عند اختلاف في سببها في الجروفر ثنائية وموردتها ان يحدد تدعيه نعمة طهاره اوزورقه الله تعالى ولد الاموال او وجد ضالة او اودعت ثمينة او شئ له مرض اوفده لها غائب يرضى بان يفعلها سجدة التلاوة واما اذا قصد بقرب قلبه بقرعة ولا مكرهه هندية (قوله لكها) اى سجدة الشكر هذا الانظر الى الاعتدال والمداومة وسجدة الشكر ليست كذلك والذى افاده في شرح المتن ان هذه مسئلة اخرى وهو اولى وبصارتها واشتوى على ان سجدة الشكرية اى بل مضبوطة لا راجية ولا مكرهه وما يضل عقب الصلاة فمكرهه (قوله تؤدى اليه) اى الى ما ذكر من اعتقاد السنية او الوجوب (قوله فمكرهه) للتأشير انها الصلوة لا يندخل في الدين ما ليس منه (قوله ان قرأها) اى اية الصلاة على (قوله في محادثة) للتبليس على من معه (قوله وبمجموعة) من كل ما يورثه يجمع عظيم ولو سكونية غيرها على (قوله الا ان تكون بحيث تؤدى اليه) بان لا يضل اربع ايات بين ايتها والاربع ويخفى ان لا يورثها في الاربع لاجل ما في من الحرز المتقدم عن القنية اى على الارض ان لم يتمكن من الصلوة على المنبر ذكره ان بجز سلام الجارى واعادة الصلوة (قوله سجدة) اى على الارض ان لم يتمكن من الصلوة على المنبر ذكره ان بجز في شرح الجارى وقواعد الانا له شرح المتن وتقدم عن القنى من رواية الامام امينزل الى الارض من غير تفصيل وهو الذي يخفى التحويل بل على

(باب صلاة المسافر)

قيل القسطلاني في شرح البخاري عن تفسير الثعلبي قال ابن عباس اقل صلاة قصرت صلاة العصر قصرها
التي هي على الله عليه وسلم يسفان في غزوة اتمامها وقدر الشرح صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر
لأنه قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي يتغير به الاحكام من قصر الصلاة واباحه السفر

[illegible]

2

1

AT

والتي هي ان قوله ولا تشترط سفر كل يوم (لا فرق بين البر والبراء السعد لان المسافر لابد له من النزول لاستراحة نفسه وادائه ثلثين شرط ان يسافر من القبر الى القبر لان القديس لا يطيق ذلك فالاولى ما خففت مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة بحيث (قوله بل الى الزوال) لان الزوال اكثر النهار الشرعي الذي هو من القبر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من القبر الى الزوال في اخص ايام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع ساعات الا ان بعض النسخة في الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه ان مسافة السفر في ثلث ساعات او اقل لان اقصر ايام السنة عنده قد يكون ساعة او اكثر او اقل هل سجلي قلت المشهور في ثلث ساعات ان نهارها اطول من ليالها قد يكون نهارها سائلا وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلبي معترضا على الشرح قلل هذا من قوله يعلم ان المسافر راوي جرح الى زيارة العارف بالله تعالى سيدي احمد البديوي رضي الله تعالى عنه بقصر ان مسافته تبلغ هذا القدر وزيارة (قوله ولا يعتبر الفرج) الفرج اثنا عشر راف خطوة وهو ربيع البريد والميل ثلثة (قوله على المذهب) مقابلة ما عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ واخسة وثلث اربعة اصبعة سجلي عن القهستاني قال في الجرح وانما الجرح من قتلها في هذا او اثنائه بما يضائق مذهب الامام خصوصا الخالف لنفس الصريح (قوله بالسراوسط) وهو ان يكون بالابل ونسفي الاقدام والمروا بالابل ابل القنطرة ونسفي الاقدام فيها دون البريد ونسفي ذلك سيرا للبريد الجبل وهو لانه ابل السرا كان اسرع سيرا للفرس والبريد اه ابو السعد ويجري بطل ما للمؤلف في شرح المتن من اعتباره بسير القبر الجبل (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فوجع اليهم عند الاشياء فانه الشيخ زين (قوله في يومين) او يوم كافي النهار اطل فوصل في شهر من غير قتل نية اقامة يومين (قوله ولو لموضع الخ) اي في غير الطريق المملوكة بسهولة وصعوبة ويعتبر في الصراحت اهل الراح (قوله صلى الله عليه وسلم) في الفرج (ركعتين) والقرأة فيها فرض فلو لم يقرأ في الاخرين ولم يقرأ في الايام لم يصح بغيره فبغيره بالفرض لانه لا قصر في الفرج والسنة واخرج بالاربابي القبر والفجر (قوله وسواء) اي افتراضا حتى لو اتم اربع او لم ياتوا فامة ولا يقصد على راس الركعتين فسد فرضه (قوله تقول ان عباس الخ) والاربابي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان صلاة الفجر ركعتان ركعتان تمام فغيره على لسان نبيكم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فان الذي فرضها في الحضر اربع او فرضها في السفر ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تم الصلاة في السفر كما تقصر في الحضر اه قهستاني (قوله ولذا) اي لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستا قصر احققة عندنا) ومن حتى خلافا بين الشارحين فان القصر عندنا من جهة او رخصة فقد غلط لان من قال رخصة غير رخصة الاسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحيث لا يفتي في احد قاله الكمال (قوله والا كمال ليس رخصة) فمن وهم ان الا كمال رخصة فتداهقان الاقرب اوهم بكون القصر رخصة ترقية كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالأربع اصعب من الركعتين بنسبتيه عليهما تعريف الرخصة وهو التفتير من صعوبة الى سهولة فاذ ما صاحب البر (قوله بل اساءة) سيا في تفسيرها بالاثم ووجهها عند قوله فلو اتم مسافرا - سجلي (قوله زيدت) ينزل الوحي عليه صلى الله عليه وسلم للاثناء باتمام الصلاة فقال ايها الناس اقبلوا فريضة ركعتين فانه قد اكلت الصلاة للغير فمن يذيق صلاة الحضر ركعتان وقبل انهما فرضت اربعاهن خفف من المسافر نظرا ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وقيل فرضت في الحضر اربع او في السفر ركعتين اه ابو السعد عن شرح الفقيه العراقي لما ورد (قوله لانها زيارتها) هذا يقتضي ان المغرب من صلاة النهار ويشكل بما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عهدها اي لا يصح فيها قرأة فصباح وهذا طال العلامة عزي فلتأمل في التوفيق ابو السعد (قوله فلما استقر فرض الاربعة) اي سافر او حضر ابل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا ظاهره يشهد الشافعي رحمه الله تعالى في الامانة ان يحصل التقفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلبي فترجح بان الالة قائمة على طريقين ثم لا مانع ان يحصل التقفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلبي والاية تشهد له ايضا فان لفظة لا جناح تذكر ولا باحة دون الوجوب اه قلت هذا اغلبي كونه تعالى

ولا يعتبر سفر كل يوم الى الليل بل الى الزوال ولا يعتبر الفرج من القبر الى القبر لان القديس لا يطيق ذلك فالاولى ما خففت مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة بحيث (قوله بل الى الزوال) لان الزوال اكثر النهار الشرعي الذي هو من القبر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من القبر الى الزوال في اخص ايام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع ساعات الا ان بعض النسخة في الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه ان مسافة السفر في ثلث ساعات او اقل لان اقصر ايام السنة عنده قد يكون ساعة او اكثر او اقل هل سجلي قلت المشهور في ثلث ساعات ان نهارها اطول من ليالها قد يكون نهارها سائلا وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلبي معترضا على الشرح قلل هذا من قوله يعلم ان المسافر راوي جرح الى زيارة العارف بالله تعالى سيدي احمد البديوي رضي الله تعالى عنه بقصر ان مسافته تبلغ هذا القدر وزيارة (قوله ولا يعتبر الفرج) الفرج اثنا عشر راف خطوة وهو ربيع البريد والميل ثلثة (قوله على المذهب) مقابلة ما عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ واخسة وثلث اربعة اصبعة سجلي عن القهستاني قال في الجرح وانما الجرح من قتلها في هذا او اثنائه بما يضائق مذهب الامام خصوصا الخالف لنفس الصريح (قوله بالسراوسط) وهو ان يكون بالابل ونسفي الاقدام والمروا بالابل ابل القنطرة ونسفي الاقدام فيها دون البريد ونسفي ذلك سيرا للبريد الجبل وهو لانه ابل السرا كان اسرع سيرا للفرس والبريد اه ابو السعد ويجري بطل ما للمؤلف في شرح المتن من اعتباره بسير القبر الجبل (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فوجع اليهم عند الاشياء فانه الشيخ زين (قوله في يومين) او يوم كافي النهار اطل فوصل في شهر من غير قتل نية اقامة يومين (قوله ولو لموضع الخ) اي في غير الطريق المملوكة بسهولة وصعوبة ويعتبر في الصراحت اهل الراح (قوله صلى الله عليه وسلم) في الفرج (ركعتين) والقرأة فيها فرض فلو لم يقرأ في الاخرين ولم يقرأ في الايام لم يصح بغيره فبغيره بالفرض لانه لا قصر في الفرج والسنة واخرج بالاربابي القبر والفجر (قوله وسواء) اي افتراضا حتى لو اتم اربع او لم ياتوا فامة ولا يقصد على راس الركعتين فسد فرضه (قوله تقول ان عباس الخ) والاربابي عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان صلاة الفجر ركعتان ركعتان تمام فغيره على لسان نبيكم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فان الذي فرضها في الحضر اربع او فرضها في السفر ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تم الصلاة في السفر كما تقصر في الحضر اه قهستاني (قوله ولذا) اي لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستا قصر احققة عندنا) ومن حتى خلافا بين الشارحين فان القصر عندنا من جهة او رخصة فقد غلط لان من قال رخصة غير رخصة الاسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحيث لا يفتي في احد قاله الكمال (قوله والا كمال ليس رخصة) فمن وهم ان الا كمال رخصة فتداهقان الاقرب اوهم بكون القصر رخصة ترقية كما قال الامام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالأربع اصعب من الركعتين بنسبتيه عليهما تعريف الرخصة وهو التفتير من صعوبة الى سهولة فاذ ما صاحب البر (قوله بل اساءة) سيا في تفسيرها بالاثم ووجهها عند قوله فلو اتم مسافرا - سجلي (قوله زيدت) ينزل الوحي عليه صلى الله عليه وسلم للاثناء باتمام الصلاة فقال ايها الناس اقبلوا فريضة ركعتين فانه قد اكلت الصلاة للغير فمن يذيق صلاة الحضر ركعتان وقبل انهما فرضت اربعاهن خفف من المسافر نظرا ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وقيل فرضت في الحضر اربع او في السفر ركعتين اه ابو السعد عن شرح الفقيه العراقي لما ورد (قوله لانها زيارتها) هذا يقتضي ان المغرب من صلاة النهار ويشكل بما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار عهدها اي لا يصح فيها قرأة فصباح وهذا طال العلامة عزي فلتأمل في التوفيق ابو السعد (قوله فلما استقر فرض الاربعة) اي سافر او حضر ابل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا ظاهره يشهد الشافعي رحمه الله تعالى في الامانة ان يحصل التقفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلبي فترجح بان الالة قائمة على طريقين ثم لا مانع ان يحصل التقفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلبي والاية تشهد له ايضا فان لفظة لا جناح تذكر ولا باحة دون الوجوب اه قلت هذا اغلبي كونه تعالى

في نصف شهر حلي (قوله كبر) فالملاح مسافر الاعتدال الحسن وسبقته ليست بولن له اوالسعود عن البحر
(قوله اونوى نية) اى فى صالح (قوله بموضعين مستقلين) لافرق بين المصرين والقريتين والمصر والقريه بحر
(قوله دنى) الغالب على من التذ كبر الصرف جوى عن المتحاب وتكتب بالالف والياء مغرب وانقصر
فى الثباية على الف اوالسعود (قوله ايام العشر) اى عشر ذى الحجه وهو تفرع على عدم جهة الاقامة بكم
وعنى واما اذا دخلها قبل العشر بحيث يتم لخمسة عشر يوما قبل الخروج بحيث نية الاقامة (قوله وبعد عود
من من نصح) قبل ان هذه المسئلة كانت سبيل التفتع عيسى بن ابان وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث
قال قد خلعت مكة فى اول العشر من ذى الحجه مع صاحبلى وعزمت على الاقامة شهرها جعلت اتم الصلاة
فلحقني بعض اصحاب الى حنيقة رضى الله تعالى عنه فقال لى اخطأت فالتك فخرج الى منى وعرفات فخل جرح
من منى بدا لصاحبي ان يخرج وعزمت على ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لى صاحب لى حنيقة
اخطأت فالتك معي بكم فالتك فخرج منها لا نصير مسافر اقلت اخطأت فى مسئلة فى موضعين فرحلت الى مجلس
مجد واشتعلت الفقه قال فى البدائع وانما ارد ما هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير بمسئلة للعلم على طلبة
اه بحر (قوله كالونوى مبيتة باحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذى نوى المبيت فيه ويخرج وجهه الى الموضوع الاخر
لا يكون مسافرا حلي عن البحر واليه نية وسوا دخلها اول ايام آخر (قوله او كان احدهما نية لآخر) كالقريه
التي قربت من المصر بحيث تسع النداء على ما ياتي فى الجمعة وفى البحر لو كان الموضوعان من مصر واحد اقرب
واحدة فانها حصية لانهما مهران حكما لارى انه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر (قوله بحيث يقب الى آخره)
حنيقة تفسر للتبعية حلي (قوله اولم يكن مستقلا ربه) عطف على قوله نوى اقل منه ومرويه نوى التابع
الاقامة ولم نوها للتبع اولم يدركه فانه لا يتم (قوله كعبه) اى غير مكان حلي (قصة) الاسير
لوانقلت من ايدى الصكافروطن فى غارونوى الاقامة خمسة عشر يوما لم يصير مقبلا كالونعم اهل الحرب
باسلامه مقبوس منهم يريد السفر ثلاثة ليال اليها لم تميز نية وحكم الاسير فى دار الحرب حكم العبد لا تعقب
نية والرجل الذى بيعت اليه الوالى والتلقيه ليوفيه فهو عملة الاسير بحر (قوله وامره اى وقت مهل
مهرها كسب اى حلي) (قوله ولم نوها) ليس بقيد لما قال فى البحر تاخر دخوله مدته لحاجة وولى ان يقم
خسة عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقبلا لانه متردد بين ان يقضى حاجته ويخرج وعن ان لا يرجع فقيم
فلا تكون نية مستقرة فاذا نية الاقامة قضاء الحاجة لا تقصر اه وقوله فاذا نية الاقامة لقضاء الحاجة بقيد
امداد او اهل الاذالك يتم (قوله على ذلك) اى القرب (قوله كاهم) اى فى مسئلة الرزاية حلي (قوله او اصاصر
حصنا فها) اشارة الى انه لا فرق فى المحاصرة بين ان تكون للمدنة او للصن ودما دخلوا المدنة كافي البحر
وذلك لو سكنت كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر على سطح الصن حكم دار الحرب جوى عن شرح
النظم الباهلى (قوله فانه يتم) لان اهل الحرب لا يترصونه لاجل الامان بحر عن الثباية (قوله اهل البنى)
هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام نهر (قوله فى دارنا فى غر مصر) كل من الجاور متعلق بمجاسر
ويلزم عليه فعلق حرفى برمتدى الخط والمق بماعمل واحد هو لا يجوز ويمكن ان يجاب بان الجار الثاني
متعلق بماعمل بعد تقديده بالجوار الاول اوالسعود عن الجوى اى باختلاف حال الماعمل فيها بالاطلاق
والتقديم فان الجار الثاني تعلق به بعد تقديده بالاول قال فى الترسيلالة معز العناية التعليل بدلى على ان
قوله فى غير المصر ليس بقيد حتى لو تزاد نية اهل البنى واصاصر وهر فى الحصن لم تقصم نيتهم ايضا لان مد نيتهم
كالمغارة عند حصول التمهود لا يقيمون فبما ان يقال ليس المراد بقوله المصر ما يصلح للمغارة لما قد مر
من ان صلاحية الموضوع شرطية الاقامة اوالسعود (قوله للتردد) خالفهم فخالق عز عنهم وهو قوله لما ذكر
من قوله اولم يكن مستقلا ربه الخ (قوله بخلاف اهل الاخبة) جمع شياء اليتم من صوف او زوران كان من
شعر طيس خيابة كذا فى شياء المعلوم وفى المغرب هو الخيابة من اصوف والمراد هنا ما واعم بحر (قوله وزيكان)
مثلهم الاكراد والازناك والرعاة والطواحة حلي عن اعيسى بنى (قوله فى المغارة) هى الموضوع المهلك مأخوذ
من فزوز التشديد اذ مات لانهما منقطة الموت وقيل من فاذا انما واصل بحيث به نفاذ لا بالسلامة اوالسعود
عن المصباح (قوله فى الاصم) وقيل بصرون لانه ليس موضع الاقامة اه حلي (قوله والكلام) بالاصم على

(كبر او نية او نوى) لو كان (بحر من)
مستقلين) نية لا يقصر الى البحر
العشر انص) نية لا يقصر الى البحر
فعل كذا لا ينافى فى غير موضعها وبعد
عزمت على ان اصاحبه وجعلت اقصر الصلاة فقال لى صاحب لى حنيقة
اخطأت فالتك معي بكم فالتك فخرج منها لا نصير مسافر اقلت اخطأت فى مسئلة فى موضعين فرحلت الى مجلس
مجد واشتعلت الفقه قال فى البدائع وانما ارد ما هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير بمسئلة للعلم على طلبة
اه بحر (قوله كالونوى مبيتة باحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذى نوى المبيت فيه ويخرج وجهه الى الموضوع الاخر
لا يكون مسافرا حلي عن البحر واليه نية وسوا دخلها اول ايام آخر (قوله او كان احدهما نية لآخر) كالقريه
التي قربت من المصر بحيث تسع النداء على ما ياتي فى الجمعة وفى البحر لو كان الموضوعان من مصر واحد اقرب
واحدة فانها حصية لانهما مهران حكما لارى انه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر (قوله بحيث يقب الى آخره)
حنيقة تفسر للتبعية حلي (قوله اولم يكن مستقلا ربه) عطف على قوله نوى اقل منه ومرويه نوى التابع
الاقامة ولم نوها للتبع اولم يدركه فانه لا يتم (قوله كعبه) اى غير مكان حلي (قصة) الاسير
لوانقلت من ايدى الصكافروطن فى غارونوى الاقامة خمسة عشر يوما لم يصير مقبلا كالونعم اهل الحرب
باسلامه مقبوس منهم يريد السفر ثلاثة ليال اليها لم تميز نية وحكم الاسير فى دار الحرب حكم العبد لا تعقب
نية والرجل الذى بيعت اليه الوالى والتلقيه ليوفيه فهو عملة الاسير بحر (قوله وامره اى وقت مهل
مهرها كسب اى حلي) (قوله ولم نوها) ليس بقيد لما قال فى البحر تاخر دخوله مدته لحاجة وولى ان يقم
خسة عشر يوما لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقبلا لانه متردد بين ان يقضى حاجته ويخرج وعن ان لا يرجع فقيم
فلا تكون نية مستقرة فاذا نية الاقامة قضاء الحاجة لا تقصر اه وقوله فاذا نية الاقامة لقضاء الحاجة بقيد
امداد او اهل الاذالك يتم (قوله على ذلك) اى القرب (قوله كاهم) اى فى مسئلة الرزاية حلي (قوله او اصاصر
حصنا فها) اشارة الى انه لا فرق فى المحاصرة بين ان تكون للمدنة او للصن ودما دخلوا المدنة كافي البحر
وذلك لو سكنت كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر على سطح الصن حكم دار الحرب جوى عن شرح
النظم الباهلى (قوله فانه يتم) لان اهل الحرب لا يترصونه لاجل الامان بحر عن الثباية (قوله اهل البنى)
هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام نهر (قوله فى دارنا فى غر مصر) كل من الجاور متعلق بمجاسر
ويلزم عليه فعلق حرفى برمتدى الخط والمق بماعمل واحد هو لا يجوز ويمكن ان يجاب بان الجار الثاني
متعلق بماعمل بعد تقديده بالجوار الاول اوالسعود عن الجوى اى باختلاف حال الماعمل فيها بالاطلاق
والتقديم فان الجار الثاني تعلق به بعد تقديده بالاول قال فى الترسيلالة معز العناية التعليل بدلى على ان
قوله فى غير المصر ليس بقيد حتى لو تزاد نية اهل البنى واصاصر وهر فى الحصن لم تقصم نيتهم ايضا لان مد نيتهم
كالمغارة عند حصول التمهود لا يقيمون فبما ان يقال ليس المراد بقوله المصر ما يصلح للمغارة لما قد مر
من ان صلاحية الموضوع شرطية الاقامة اوالسعود (قوله للتردد) خالفهم فخالق عز عنهم وهو قوله لما ذكر
من قوله اولم يكن مستقلا ربه الخ (قوله بخلاف اهل الاخبة) جمع شياء اليتم من صوف او زوران كان من
شعر طيس خيابة كذا فى شياء المعلوم وفى المغرب هو الخيابة من اصوف والمراد هنا ما واعم بحر (قوله وزيكان)
مثلهم الاكراد والازناك والرعاة والطواحة حلي عن اعيسى بنى (قوله فى المغارة) هى الموضوع المهلك مأخوذ
من فزوز التشديد اذ مات لانهما منقطة الموت وقيل من فاذا انما واصل بحيث به نفاذ لا بالسلامة اوالسعود
عن المصباح (قوله فى الاصم) وقيل بصرون لانه ليس موضع الاقامة اه حلي (قوله والكلام) بالاصم على

وذن جبل ما يرى من الحشيش (قوله لان الآفامة اصل) اي فلا تحطل بالانتقال من مرجع الى آخر بحر وهو
حله لقوله نصح (قوله ان نوا سافر) فيه مسامحة مع قوله لان الاقصد والنجس اي (قوله لم يصح في الاصح) ويرى
من ابي يوسف انه يصير مقيا على من البصر (قوله سنة) لا ياتي ما في التبر من جعله نجسة فانه جعلها شرطا
لقبته والقسمتان جعل المشروط الاتمام فكانت النسبة هي الشرط السادس ويراد ان لا يكون دخول الحطل
الذي نوى الآفامة بالحاجة وان لا يكون حاله متوقفا بين القرار والقرار اخذ من مسئلة الحاصرة او السعود
(قوله وتزلزل السير) حتى لو نوى الآفامة وهو صير لايصح وانما اكتفى بالنية في الآفامة واشترط العمل معها
في السفر لما في السفر بالحاجة الى العمل وهو لا يكفي به مجرد النية ما لم يات بها على من ركوب او مشي كالصائم
اذ نوى الاضطرار لا يجوز مغلط او في الآفامة بالحاجة الى ترك العمل وفي التزلزل يكفي مجرد النية كعبد
التجارة اذا نوى التقديم بغير (قوله وصلاحيته) اي الآفامة (قوله فلو اتم) ما سافر اخرج لا يصف الحكم المذكور
بين ان يشرى في الاول اربعا او ركعتين خلافا لما افاده في الدرر من اشتراط نية الركعتين فانه مردود اذ لا يشترط
نية تعدد الركعات او السعود من التزلزل (قوله ان تصعد القعدة الاولى) اي وقرأ في الاولين فوتر ركعها
فيهما او في احداهما وقرأ في الاخرين لايصح فرضه اجماع (قوله ولكنه اتم) لما كان يترجم من نية فرضه
انه لا ركعة فيه دفعه بالاستدلال بما مر اداناهم اجماع (قوله لتأخر السلام) اي سلام القرض (قوله وتزلزل)
واجب القصر اي القصر الواجب والمردا الواجب القرض (قوله وواجب تكبيرة افتتاح النفل) المراد
بالوجوب المصطلح عليه لا الاختراض وان كان فاسدا او مؤخره من بناء النفل على النفل مكرره صحيحا وقدم
شاذه (قوله وهذا) اي ملأه كرم الاربعه (قوله بعد ان فسر ما ياتي) فهو صاحب البصر (قوله واستحق الثاني)
اي الضعاف به ان لم يأت بوجوب الله تعالى عنه (قوله وما زاد نفل) ولا يشوب من سنة السفر او العشاء سوى
من البرهيد وهو من فاضل خان بينهما يوان عنها في السفر خاصة او السعود (قوله وصار الكل نفلا) اي
عندهما خلافا لما جعله على (قوله لتزلزل القعدة) جعل لطلان القرض لا يقابل ان التقدة فرض في النفل ايضا
لانما قول لا يصرف فرضا فيه الاضطرار وان لم يشمله تكون واجبة الحاقا بالقرينة فلا يجزى ركعتين شرع
اربعا (قوله اذا نوى الآفامة) لم يمين الشرح المقام فصلا لا ذكره في البصر ومضافا به وهذا كله
اذ لم ينو الآفامة فان نواها قال لا سبي الى فوسلي المسافر ركعتين وقرأ فيها تشهد ثم نوى الآفامة قبل
التسليم اربعه ما قام الى الثالثة قبل ان يقبدها بسجدة فانه يقول فزعه الى الاربع الا انه بعد القيام والركوع
لا يفعله بنية التطوع فلا يشوب عن القرض فهو بخير في القراءه ولو قبدها بسجدة ثم نواها لم يقول فرضه
ويضيف اليها اخرى ولو اضدها لاشي عليه ولو لم تشهد وقام الى الثالثة ثم نوى الآفامة يقول فرضه اربعا
انما قال وان لم يتم صلته عاد الى التشهد وان آفامه لا يعود وهو بخير في القراءه ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل
السجدة يقول فرضه وبعد القيام والركوع ولو بعد السجدة قد نأ كذلك القصد فيضيف الى اخرى فيكون
الاربع تطوعا على قولهما خلافا لما جحد فنده لا يتقبل بعد القصد تطوعا ولو تزلزل القراءه وانما بالتشهد ثم نوى
الآفامة قبل ان يسلم وقام الى الثالثة ثم نوى الآفامة قبل ان يقبدها بالسجدة فانه يقول الى الاربع ويقرأ
في الاخرين تضاعف من الاولين ولو قبدها الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت انشأها ويضيف رابعة لتكون تطوعا
عندهما يقول الشرح اذا نوى واجب الى صورتين وهما صورتان التقود وعنده (قوله ولو نوى
في السجدة صارت نفل) هذا ما صرح به ما اذا لم يقبدها ما اذا قد قاله لا يتقبل فرضه ولكنه يضيف اليها اخرى
ولو اضده لاشي عليه لانه لم يشرع ملتزم ان هذا جرى على مذهب ابي يوسف من ان السجدة تتم بالوضع
والصحيح مذهب محمد انها تتم الا بالرفع ففي هذه الصورة يتقبل فرضه اربعا على فانه لم يتم التقيد بالسجدة
فلا يتقبل على قوله انه زاد ركعة فخصه الصلاة (قوله وضع اعتقاد المقيم بالسفر) لان صلاة المسافر في الحلال
واحدة والقعدة فرض في سقه غير فرض في حق المقتدى وبنا الضعيف على القوي جائز لو قام المقتدى القيم
قبل سلام الامام فتوى الامام الآفامة ان كان بعد ما قد ركعته بسجدة لا يات به فلو نابه فسدت وان قبله
فرض ما ياتي به نابه فان لم يفعل وبعد فسدت ثانية وفي العدة مسافر سبعة الحداث تقدم مقيا بتم صلاة
الامام وتأخر وتقديم مسافرا وسلم ثم بقي المقيم صلاته في الخلافة مسافرا مسافرا من واحد تقدم مسافر

لان الآفامة اصل الا اذا قصد ما هو معها
مسئلة السفر فيصير ان نوا سافر والا لا
ولو غير من الآفامة معهم لايصح في الاصح
ولما حصل ان نوى وط الاتمام سنة اتم والدة
واستقلال الرأي وتزلزل السير فادان بعد
فانما في (قوله انهم سافروا بعد)
وصلاحيته فوسلتا في (قوله انهم سافروا بعد)
وصلاحيته (قوله انهم سافروا بعد)
التقعدة الاولى ثم نوى وتزلزل النفل
لوما لم يأت في شرط السلام وتخلط النفل
لوما لم يأت في افتتاح النفل وتخلط النفل
وواجب تكبيرة افتتاح النفل وتخلط النفل
بالفرض وهذا لا يصلح كالمسافر او المقيم
ان يفسر ما ياتي به واستحق الثاني (قوله)
كسلي التبر اربعا وان لم يقبدها في الآفامة
وصار الكل نفلا وان لم يقبدها في الآفامة
نوى الآفامة قبل ان يقبدها في الآفامة
بعد القيام والركوع ولو نوى في السجدة صارت نفل
من التبرس ولو نوى في السجدة صارت نفل
وصح اقتداء المقيم بالسافر في الوقت وبعد
فانما قام المقيم (قوله الآفامة لا يقرأ) ولا يصح
فمسرح

آخر فتوى الامة الثاني لا يجب على القوم ان يصلوا اربعا (قوله في الاصح) وقال الخلو في بقا فتوى سابق
وقدم الشرح في جهود السهو قولاً بأنه يسجد اهل حلي (قوله وقيل لا) اي قيل ان القعدة الاولى ليست فرضاً
عليه اهل حلي (قوله ونذب) انما كان قول الامام ذلك مستحباً ولم يكن واجباً لانهم يتعين معرفة صحة
صلاته لهم قاله غني ان غنواً ليس بالواجب من الصلوة (قوله وغيرها) اي من التفتيش اقله في البحر (قوله ان
العلم) بفتح الهمزة يدل من الخاتمة على حذف مضاف اي كلام الخاتمة ووجه مخالفة ان كلام المصنف يقتضي
انه لا يشترط العلم بجماله لان هذا القول انما هو مستحب بعد السلام وكلام الخاتمة وغيرها صريح في الاشتراط
(قوله لكن في حاشية الهداية للهندي) جواب دفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخالفة لان عبارة الهندي
تفيد الاشتراط مطلقاً فلو جعل مافي المصنف على ما اذا علم حاله وما في الخاتمة وغيرها على عدم العلم لكان اولى
في التوفيق (قوله في الجمل) اي في الابداء وانها موعليه يحمل مافي الخاتمة وانما يشترط العلم بجماله اذ اصلي
ركعتين لا اربعاً للظهور ساهم اشتراط العلم بجماله فيما اذا صلى في مصر او قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله
فصلاتهم فاسد وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حالهم ان موضع الإقامة مقيم والظاهر على
الظاهر واجب حتى يتبين خلافه ما اذا صلى خارج مصر لا تصد ويجوز الاجتهاد للظاهر وهو السفر في مثله
حلي من البحر (قوله ينبغي ان يضرب قبل شروعه) اي يستحب لاحتقال ان يكون خلقه من لا يعرف حاله
ولا ييسره الاجتماع به قبل ذهابه فيحدث حكم بقصد صلاة نفسه بناءً منه على لئلا اقامة الامام ثم ساد
صلاته على رأس ركعتين (قوله في الاصح) وقيل بعد الاولى قال المقدسي في الزمن وفي ترجمته في زماننا
(قوله انما وصلكم) بصيغة الجمع للتدليل بما قاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة اه قسنا في
وظاهره ان بقوله لا للوحد (قوله لم يصرف) تلاه بقلب فرضه اربعا بحر (قوله فيصم في الوقت) ولو نزع
بعد اقدامة لا يصرف (قوله يوم) لانه يتغير فرضه الى الاربع بالتبعية كما يتغير في اقامة لاهل القبر بالسبب
وهو الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الامام المسافر حدث فاستخلف مقيماً لانه لا يتغير فرض السفر
لانه لما كان المقيم خليفته من المسافر كان المسافر كاهل الامام فاخذ بالطبققة صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس
الركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقيم على رأس الركعتين لا تحسد صلاة المسافر خلفه على
الاصح لصورتها اربعا ولو كان الامام مسافراً فتوى الامة لازم المأموم المسافر الاتمام ولو تكلم المأموم
المسافر على رأس الركعتين او قام وذهب ان كان قبل بنية الإقامة تمت صلاته لعروضها بعد انفراد
وان كان بعدها فسدت ولزمه صلاة سفر بحر (قوله لا بعده) - قيد بكونها قائمة في حق الامام والمأموم
فلو كانت قائمة في حق الامام مودة في حق المأموم هت كالوا تندی حتى في الظاهر مضاف به المثل قبل
المثلن ثم هن السراج او كان الامام يرى قولها والمأموم يرى قولها فانه يجوز خلو معهما في الظهور جوى عن
شرح النظر الهاملي وقاؤه في الصلوة وغيرها (قوله فيما تغير) اما لا يتغير كالثاني والثالث فالحكم لا يختلف
فيما اذا وقفاً (قوله بالمثلن) المراد ما قابل القترض فيم الواجب فان القعدة الاولى واجبة (قوله
او القعدة) فانه ساهن في حق الامام فان كان الامام على الشفع الاول بغير قرأة او تندی به في الشفع الثاني
قبه روايان ومقتضى القول عدم الصفة مطلقاً لان قرأة في الاخرين قصاصاً عن الاولين والقضاء بملحق
بجمله فلا يلقى الاخرين قرأة اه ولوا تندی به في القعدة الاخيرة امتنع لاجل الترجمة لان الترجمة للمسافر
اقوى لكونها متضمنة للقرض فقط وترجمة المقيم متضمنة للقرض والنقل والمراد بالقرض القعدة والقراءة
وبالقرض والنقل في جانب المقيم القعدتان والقرأة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة اي اقدامة القترض
بالمثلن في حق القعدة والقراءة والقرعة فياذا ذكر في القعود الاول او السعود (قوله وقران) الاولى التعبير
بدا (قوله قبل الاسنة النعير) وقبل وسنة القربا بضا وقيل يا فيهما مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل يا فيهما حالة
الزول لاجل ان كواب حلي من الاعداد (قوله وهو) اي آخر الوقت (قوله لانه المتعبر في السببة) اي الاخر
وقاؤه مضافته الى الجزء الاخير اعتباراً بحال المكلف فيه فلو بلغ صي اوله كافر او افاق مجنون او طهرت الحليان
او انفسا في آخر الوقت بعد مضي الاكثرب يجب عليهم الصلاة ولو كان الصبي قد علمها في اوله وبكسها فلو من
او حاضرت انفست فيه لم يجب عليه لتقدم الاهلية عند وجود السبب منع (قوله عند عدم الاداء قبل)

(قوله في الاصح) لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
عليه وقيل لا بد من (قوله في الاصح) لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
فان كان في حاشية الهداية للهندي
العلم بجماله لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
نزع الارشاد ينبغي ان يضرب قبل شروعه
نزع الارشاد ينبغي ان يضرب قبل شروعه
والاصح لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
في الاصح (قوله لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه)
لوقع قومه اربعا بطريقه اربعا مستحباً وما لا بعده
لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
المسافر بالمقيم فيصم في الوقت فيصم في الوقت
فما يتغير لا عند القترض بالمثلن في حق
القعدة او التندی في الاولين وان كان
الاخرين (قوله في الاصح) لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
(قوله في الاصح) لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
وزار لا ياتي بها هو المعبر في القعدة
فخصص آخر الوقت وهو قدامي سبب
البرش (قوله في الاصح) لا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
فان كان المكلف في آخر مسافر واجب
ركعتان والا بد من الاستحسان والقعدة ان قرأه
عند عدم الاداء به

وفي الويلالية وهو صميم وقال البلقى هذا الحسن في صحته واعتقده به ان الشريعة تهر (قوة ظهور التواني
في الاحكام) اي واني الحكم في الاحكام اي المشروطة في تعريف المصراة كل موضع له امر وقاض يتخذ
الاحكام وقسم الحدود وفيه ان المراد ان كان ذلك وان لم يفعله بالفعل وهو القاض قوله بعد بقدر على اقامة
الحدود قال في حذف هذا التعديل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف السابق
الانهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عندنا المحققين والحد الصحيح المعمل عليه اتمدنة تتفخها الاحكام وتقام
في الحدود كافي الجواهر (قوله امر وقاض) ولا يكون ان الا في بلد له مراتب وسواها وسكان لم يذكر الملقى
اكتفاء بذكر القاض لان القضاة في الصدر الاول كان وظيفة المجهدين حتى لو لم يكن الولي والقاضي مقنا
اشتراط الملقى كافي بالخلاصة وفي جميع القديري انه يكتفي بالقاض عن الامر حلي عن شرح الملقى وهو
ما سره فيه (قوله بقدر على اقامة الحدود) اي وان لم يفعله بالفعل ويعرف شرح الملقى بالقدره ايضا وهذا
تعمل بما يقوله ويعتقده بعض جهله الحققة من العرب والترك لان اجملة ساقطة الان لعدم تنفيذ الاحكام
بالفعل والتقصير على اقامة الحدود لان من اتعاهما يتخذ الاحكام فاستغنى بها عن ذكرهما وفي الملقى
ولا اعتبار بقاض ياتي احيانا يجرى قاضي الناحية (قوله اذن الحاكم) اي الولي والقاضي كذا في القهستاني
والمراد حتى القري التابعة للمصري بل في ذلك ما في العناية من باب طلب النفقة او العود وهو يفيد
ان مجرد اذن البناء للبايع اذن بالجمعة وبعبارة القهستاني تصد له لا بد من باب البناء وبادء بالجمعة ونصها
والكلام يشر الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه ما مورسقاطه بالجمعة شيئا والى ثبوتها
تقع فرضا في الثبوت والقري كثيرة التي فيها الاسواق قال ابو القاسم هذا بخلاف اذن الولي والقاضي
جنا المسجل بالجامع واداء الجمعة لان هذا يجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار جمعا عليه واداءه بان ذلك
لا يصح اتعاهما فيها وعليه يحصل ما لا يصلح لتصريح قريته ولا مفارقة لقول على يعني افعاله على لاجمة
ولا تترق ولا صلاة فطر ولا اخصى الا في مصر بايع اودمة عطية ثم قال فلا يقب على غيرها (قوله
على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني او القاسم (قوله او ثاقفه) الفقه سعة امام البيت وقيل ما من من
جوانبه اه مغرب المراد هنا ما استعمل من جوانب مصر والاتساع المتاح اليه من جوانبه فاطلق عن
التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) اما بقصها قال لعدم (قوله كذا في الموق) جميع الصا كرملة الجنازة
او السعد ودرى السهام كافي الدوا المتلقى (قوله وركض لنيل) اي جرى (قوله واختار القسوى الخ) حامل
ما ذكره الشربلا في رسالته فصفة اعيان الفنا باصة بالجمعة والمعبدين في الفنا ان الصميم في الفنا التعريف
الذي ذكره المصنف هنا واما التصديق فلو اوسل اوسل ان اولاد اميال او فرضين او ثلاثة فرائع او اوسع
الصوت اذا صاح في المصرا اوعاد الاذان من المصير فقصم كل منها على بلد نسيه اذ الفقه يختلف بذكر
المصر ومصره اه اما القري القريبة من المصير في الجمعة على ساكنها خلاف في الوجوب في التبين وان قرئت
وابتغى في الغمرا واختار في البداية مع ما قاله بعضهم ان امكنه ان يحضر لجمعة ويت باهله من غير تكبر
تجب عليه الجمعة والا فلا حال وهذا الحسن اه فاختلف التصحيح ولعل الاسوط ما في الدائم بمر ذكر
الشربلا ان اجمعة تصح بسبيل علان فغناه مصر وهو بالنون او السعد (قوله والسلطان) انما اشترط لانها
تقام بجميع عظيم وقد تقع المنازعة في التقدم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجلا لاهمها السلطان
لغة الجمة والبرهان والولاية والسلطنة والتد كراغب عند الخذاق وقد يؤتى فيقال فقت به السلطان اي
السلطنة قاله ابن ابي ربيح لا يراجح وجاعه قال في جميع الفتاوى غلب على المسلمين ولا الكفار بجهز المسلمين
اقامة لجمعة والاصا وصرى القاضي فاضا بمرامى المسلمين ويجب عليهم ان يتجسروا اليها مسلما اه من متنا
السعد وفي كساية المبتدين وهداية الامين مثل الامام علا الدين وغيره فلا بد منه تنجلا لاهمها السلطان
الكفار والباقي الديار هل يصروا بالباي اقامة لجمعة والاعباد فكتبا يصروا بالباي اقامة لجمعة والاعباد
(قوله او امرأة) اعلم ان المرأة لا تكون سلطانا الاغتلبا لا تقدم في باب الامانة من اشتراط المذكورة في الامانة
فكان على الخرج ان يقول ولو امرأتى ولو كان ذلك المتعطل امر آتقلي والمراد بالتغلب من تحديه شرط
من شرطه الامانة وان رضي به القوم وفي الخلاصة والتغلب الذي لا يهد له اي لا منشوره ان كان سريره فباين

تقدموا في قولهم في الاحكام وظاهر المذهب
ان كل موضع له امر وقاض يتخذ
الحدود كافي الجواهر (قوله امر وقاض)
الاحكام وقسم الحدود وفيه ان المراد ان كان ذلك وان لم يفعله بالفعل وهو القاض قوله بعد بقدر على اقامة
الحدود قال في حذف هذا التعديل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف السابق
الانهم قالوا ان هذا الحد غير صحيح عندنا المحققين والحد الصحيح المعمل عليه اتمدنة تتفخها الاحكام وتقام
في الحدود كافي الجواهر (قوله امر وقاض) ولا يكون ان الا في بلد له مراتب وسواها وسكان لم يذكر الملقى
اكتفاء بذكر القاض لان القضاة في الصدر الاول كان وظيفة المجهدين حتى لو لم يكن الولي والقاضي مقنا
اشتراط الملقى كافي بالخلاصة وفي جميع القديري انه يكتفي بالقاض عن الامر حلي عن شرح الملقى وهو
ما سره فيه (قوله بقدر على اقامة الحدود) اي وان لم يفعله بالفعل ويعرف شرح الملقى بالقدره ايضا وهذا
تعمل بما يقوله ويعتقده بعض جهله الحققة من العرب والترك لان اجملة ساقطة الان لعدم تنفيذ الاحكام
بالفعل والتقصير على اقامة الحدود لان من اتعاهما يتخذ الاحكام فاستغنى بها عن ذكرهما وفي الملقى
ولا اعتبار بقاض ياتي احيانا يجرى قاضي الناحية (قوله اذن الحاكم) اي الولي والقاضي كذا في القهستاني
والمراد حتى القري التابعة للمصري بل في ذلك ما في العناية من باب طلب النفقة او العود وهو يفيد
ان مجرد اذن البناء للبايع اذن بالجمعة وبعبارة القهستاني تصد له لا بد من باب البناء وبادء بالجمعة ونصها
والكلام يشر الى ان فرض الوقت هو الظاهر في حق المعذور وغيره لكنه ما مورسقاطه بالجمعة شيئا والى ثبوتها
تقع فرضا في الثبوت والقري كثيرة التي فيها الاسواق قال ابو القاسم هذا بخلاف اذن الولي والقاضي
جنا المسجل بالجامع واداء الجمعة لان هذا يجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار جمعا عليه واداءه بان ذلك
لا يصح اتعاهما فيها وعليه يحصل ما لا يصلح لتصريح قريته ولا مفارقة لقول على يعني افعاله على لاجمة
ولا تترق ولا صلاة فطر ولا اخصى الا في مصر بايع اودمة عطية ثم قال فلا يقب على غيرها (قوله
على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني او القاسم (قوله او ثاقفه) الفقه سعة امام البيت وقيل ما من من
جوانبه اه مغرب المراد هنا ما استعمل من جوانب مصر والاتساع المتاح اليه من جوانبه فاطلق عن
التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) اما بقصها قال لعدم (قوله كذا في الموق) جميع الصا كرملة الجنازة
او السعد ودرى السهام كافي الدوا المتلقى (قوله وركض لنيل) اي جرى (قوله واختار القسوى الخ) حامل
ما ذكره الشربلا في رسالته فصفة اعيان الفنا باصة بالجمعة والمعبدين في الفنا ان الصميم في الفنا التعريف
الذي ذكره المصنف هنا واما التصديق فلو اوسل اوسل ان اولاد اميال او فرضين او ثلاثة فرائع او اوسع
الصوت اذا صاح في المصرا اوعاد الاذان من المصير فقصم كل منها على بلد نسيه اذ الفقه يختلف بذكر
المصر ومصره اه اما القري القريبة من المصير في الجمعة على ساكنها خلاف في الوجوب في التبين وان قرئت
وابتغى في الغمرا واختار في البداية مع ما قاله بعضهم ان امكنه ان يحضر لجمعة ويت باهله من غير تكبر
تجب عليه الجمعة والا فلا حال وهذا الحسن اه فاختلف التصحيح ولعل الاسوط ما في الدائم بمر ذكر
الشربلا ان اجمعة تصح بسبيل علان فغناه مصر وهو بالنون او السعد (قوله والسلطان) انما اشترط لانها
تقام بجميع عظيم وقد تقع المنازعة في التقدم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجلا لاهمها السلطان
لغة الجمة والبرهان والولاية والسلطنة والتد كراغب عند الخذاق وقد يؤتى فيقال فقت به السلطان اي
السلطنة قاله ابن ابي ربيح لا يراجح وجاعه قال في جميع الفتاوى غلب على المسلمين ولا الكفار بجهز المسلمين
اقامة لجمعة والاصا وصرى القاضي فاضا بمرامى المسلمين ويجب عليهم ان يتجسروا اليها مسلما اه من متنا
السعد وفي كساية المبتدين وهداية الامين مثل الامام علا الدين وغيره فلا بد منه تنجلا لاهمها السلطان
الكفار والباقي الديار هل يصروا بالباي اقامة لجمعة والاعباد فكتبا يصروا بالباي اقامة لجمعة والاعباد
(قوله او امرأة) اعلم ان المرأة لا تكون سلطانا الاغتلبا لا تقدم في باب الامانة من اشتراط المذكورة في الامانة
فكان على الخرج ان يقول ولو امرأتى ولو كان ذلك المتعطل امر آتقلي والمراد بالتغلب من تحديه شرط
من شرطه الامانة وان رضي به القوم وفي الخلاصة والتغلب الذي لا يهد له اي لا منشوره ان كان سريره فباين

[illegible][illegible]

من صلاة الظهر فثبوت انهما اقرض من صلاة الجمعة ليست بشر من فيسكاحون من اداء الجمعة فكان الاحتياط
في تركها وعلى تقدير فعلها من الاحتياط عليه مقدّم منها فلا بد ان تكون في بيته شعبة خوف من مقدرة
فعلها اه (قوله والاحوط نية آخر ظهر الخ) ويقتصر في القعدة الاولى على التشهد ولا تصد بتركها ولا يستغفر
في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الاولين او يضمها في الكل بخلاف قال الحلي ويقتضي ضمها
في الكل ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضرون وقتا فالا فاض واجب ومفهوم قوله
ان لم يكن عليه قضاء انه ان كان عليه قضاء لا يمتنع في الاختارين لانها فرض البتة ومراعاة الترتيب منها وبين
العصر احوط ويكره الاثبات لها بالاقامة وليس لها اصل في المذهب وانما وضعا بعض المتأخرين عند الشك
في صحة الجمعة بسبب رواية عدم جواز تمددها في مصر واحد وقد زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة لان محللا
بمقتضى شرط اداء الاداء وهو المصرف عنه عبارة عن حصيل بلده فيها وال فاض يتفادان الاحكام ويتفادان
الحدود وهما مقفودان فلا تصح الجمعة وتنعين صلاة الظهر وقد شفعه على ذلك كثير من الارواق وما عاها هذا
البعض ضلال في الدين فان تقيده بالاحكام وقاية الحدود موجودان في الجلة عن العلامة فوما اتخذي
تقدّر الله رحمة ذكر في رسالته ما مقتضاه عدم اشتراط تقيده بالاحكام وقاية الحدود ودان فعل فاشترط مجرد
القدرة فقط ونص جبان دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير للشرط في تحقق القدرة على
الدفع وما يحل على عدم اشتراط الدفع بالقتل ان جماعة من الصحابة علوه خلف يوسف اشفق مع انه كان من
اعلم خلق الله تعالى اه ابو السعود وقد ساء ما يفيد ذلك (قوله لان وجوبه عليه الخ) تبع في هذه التثليل
صاحب الجبر ولا وجه لان الوجوب انما هو اول الوقت ولذا انا الله اعلم بذكر في التبرير (قوله فتنبه) اشار به الى
بان الثمرة في نية آخر ظهر ادركت وقته وذلك انه اذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر بما ينظر صحة صلاة الجمعة
بكونها ساقية فحرمه فان كان عليه ظهر قضاء تب عنه هذه الصلاة بخلاف ما اذا اداها بهذه النية فانها
تربط عنه (قوله والثالث وقت الظاهر) - في خروج لا تقضي بعبه بل ظهر افلا تصح بعده الا تصح قبله لانه
ايدى عليه الصلاة والسلام خارج الوقت فثبت اشتراطه في رد دليل يدل على نفي اشتراطه (قوله قبله لانه
مجزوءه) ولولمّا اتفقوا قدر التشهد فوات شرطها ولا يفي عليها ظهرا لا بخلاف الصلاتين في رد او حالا
واحادها عند الامام وتصح عندهما وتصويرا بجمع بين القولين في صلاتها قد ادمه الترح في الاثنى عشرية
وتقبل فخلا عند الامام وعندهما سطل اصلا وقد خالف ابو يوسف اصله فانه موافق للامام في انه اذا بطل
الوصف لا يبطل الاصل (جهر قوله على المذهب) رد على التوارد من ان المقتدى اذا زجه الناس ظم يستطع
الركوع والصعود حتى فرغ الامام ودخل العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة حتى عن البصر (قوله شرط الاداء)
اي اداء الجمعة بمسما (قوله الخطية) فعله بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الاصل كلام ما بين اثنين
كافي القهستاني عن الزاهد (قوله فيه) اي وقت الظهور (قوله كونهما قبلها) وانما كانت شرطان لان
النص على الله عليه وسلم ماصلا هادون للخطية قبلها (قوله تعدهم الجمعة) بان يكونوا ذكورا بالغين عاقلين
ولو كانوا معدومين يسقروا من صف (قوله ولو كانوا عاقلين او امانا) لان المأمورة السلي الى الذكر وقد حصل
وشاحه بعد ذلك في آخر (قوله على الاصم) مقابلة ما في الفتق والتهستاني من جواز الخطية وحده (قوله ليس
الاستماع بعد ما ساق المصنف فان الاصم وانما الاستماع عند الحاجة (قوله وزعم في اخلاصه) وهذا هو
الذي مشى عليه في نور الايضاح وقال في امداد الفتاح وانما ثبت الخلاصة لانه منطوق فيقدم على المفهوم
اه يعني مفهوم كلام الزبلي الذي ذكر المصنف بقوله بمضرة جماعا تعدهم فانه يقتضي انه لا يكفي حضور
الواحد اه حلي (قوله وكف تحميدة الخ) لاطلاق الذكر في الآية التبرية فقال الامام بقر من ذلك نقلنا
للقاطع وقال بالخطية استنادا لفعله عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) ظاهر اخلاصه انما التعريفة
وفي القهستاني ما يفيد التبرية فانه قال ان المكتبة هي غنطى ومسي السنة كافي الاختيار فالمسحب ما عالا
انه ما يسمى بالخطية فاداه من القيد والصلاة والاداء اه (قوله الواجب) وصف كاشف وهو - - - - -
(قوله ينبتا) اي الخطية (قوله او تعبها) الا ان يقول اوسع تعبها (قوله على المذهب) ورده
يجزئه اه حلي (قوله لكنه الخ) استند الى قول المصنف لولمّا عدلنا به (قوله ذكر في النبا

والاحوط نية آخر ظهر ادركت وقته لان
وجوبه عليه بان الوقت ثبته (و الثالث
وقت الظهور سطل) الجمعة (جهرية)
مطلقا ولا احتياط فيكون اوزجة على اللهب
لان الوقت شرط الاداء لا شرط الا فتاح
(و الرابع الخطية) فلو خطب قبله صلى
فانه لم يبق عليه (جهرية) جمعة فاجتهد
شرطه في ان يخطب (جهرية) فلو خطب
الجمعة (جهرية) كافي في الجهر من
وحدهما (جهرية) فلو خطب في الصلاة
الظاهرة لان الامام ومع وزير في الصلاة
الاستقامة والامام ومع وزير في الصلاة
بانه يخطب حضور واحد الخطية والقعود مع
الخطية (جهرية) من ركوعين والقعود
للكراهة (جهرية) فلو خطب في الصلاة
التيه والواجب على المذهب كافي التسبية
او فيها (جهرية) فلو خطب في الصلاة
على الخطية كانه في الصلاة

في ذلك جارى المصنف حيث اشترط فيما تقدم حضور جماعة لصحة الخطبة اه حلى (قوله سوى الامام) وقال
 ابو يوسف ثلاثة تد ويصح كافي مسكين (قوله لانه لا يدخل) ولان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر
 لحددهما بالآخر او السجود (قوله ينس فاسعوا) لاني يوسف ان الامام ساع الى ذكر كراهة لعالي وموضع ذلك
 يحصل واشترط وجودنا كغيره الثلاثة لان في الامة عليه (قوله قبل سجوده) اي وقدر خلوصه في الصلوة
 اما اذا لم يدخلوا معه في الصلوة وتفرقا فالصديق عليه او السجود (قوله قال قبل الصلوة) فائدة الخلاف
 انهم لو تفرقا بعد الصلوة قبل تقبيل الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الغنم عند وعنده باب الجمعة
 جبر (قوله بطلت) اي بدأ بالظهور لان ما دون الركعة غير معتبر فاستاقى (قوله واي) ليكون المراد الرجال
 التي بالثلاثة فاقا له في ثلثة من النساء او الصبيان ولو سكن معهم رجل او رجلان لا يعتبر فلو قال فان
 تفرقا وحدهم لكن اول اقاده صاحب الصلوة ان يقال ان العدد اذا حذفت يجوز تركه كوالعددين اي
 فلا دلالة على اشتراط الذكر ومن لفظ ثلاثة فلو سلم ذلك فاما عند التناء على مطلق الذكر لانه لا يفيد الرجولية
 (قوله او تفرقا بعد سجوده) لان الجماعة ليست بشرط البقاء من فروع المسئلة ما لو اصر الامام ولم يصروا
 حتى قرأ ورع فارموا بعد ما ركع فان ذكره في الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا
 فلا مدعى بغير (قوله او تفرقا) هذا يعني عنه قوله سابقا ولو تفرقا الثلاثة الذين حضروا الخطبة (قوله وانما جماعة)
 منفرد الوجود للمشاركة لانها شرط انعقاد الاداء وهو تقبيل الركعة بالسجدة قصر (قوله الاذن العام) لانها
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد ذكره الشيخ زين واحتجنا بالعام الاذن
 لتفصيص جماعة فيه لا تصح اقامتها (قوله من الامام) مشهورة الذي يملك اقامتها (قوله وهو يصل الخ)
 اشار به الى انه لا يشترط صريح الاذن (قوله لو اذن) اي من المكلفين بها فلا يضر منع نحو القسام ولو التفتة
 (قوله فلا يضر) تنريع على التقيد بالعلم (قوله مقرر لاه) حق لو ارادوا الصلاة داخلها ودخلوها جميعا
 قبل الخلق لم يتعوا (قوله يجمع العدد) اي والصاد والياء السببية وفي نسخة باللام (قوله لكان احسن) هذا
 اذا كانا متعلقين للامة القدية اما اذا كانا متعلقين عدديين دخلوه وهما في الصلاة فالتقاء وجوب الخلق اهل
 (قوله وهذا اولى بما في الصلوة) انه اذا غلق ابواب الحسن وصل بسكره واهله لا يجوز وهو الذي نقله المصنف
 بعد وجوهه الاولى انه لا خلاف في جعل التقيد ملازم من حله على ما اذا منع الناس من الصلاة حلى (قوله
 لم تعتد) يحصل على ما اذا منع اشخاص لا ما اذا منعك تنوع عدوا ولفهم عاده قد صدر (قوله وكه) لانهم لم يمس
 حق المصدا للجماع وضع وقها وان سلاها في الجماعة الا انه خلق باب المقصورة ولم يأذن لاس اختلافها
 وكذا الوجه في قصره بجمته ولم يوافق الباب ولم يمنع احدا الا ان الناس لم يعلموا ذلك فترأى (قوله الى العامة)
 محتاج احتياج كاحتياج العامة اليه بغير (قوله فصبيان من تنزع الاحتياج) بل كل احد اليه يحتاج نهر (قوله
 وشرط لا ترضاه الخ) اشره الشرط عن شروط الاداء مع الواجب تقديها كافتل في النجاة اذا وجوب
 مقدم على الاداء اخذت بالسلف طاه الجوى (قوله تقتصر) انما وصف السبعة بالاختصاص لان المذكور
 في المتاحد عشر لكن العقل والبلوغ من باب السامعين كتابه عليه الشرح حلى (قوله اقامة) خرج المسافر
 وقوله بمصر خارج اقامة في غيره لا ما استثنى بقوله فان كان يسمع النداء على (قوله عند محمد) جعله الكمال
 وغيره رواية عن ابي يوسف ويمكن حله على اختلاف الرايين عنهما حلى (قوله وصحة) خرج نهر المريض
 النذاسة من جهة ولكن علاجه وحيدته فقط لسلامة العيين والرجلين معيار وجهه او السجود من
 عطف الخاص (قوله والحق بالمريض الممرض) اي ان يني المريض ضاقتا بغير نهر (قوله والشيخ القاني)
 وقع اختلاف فيها اذا وجد ما يركبه كالاعى اذا وجد القاطن (قوله والاصم وجوب الخ) ذكر في العدد التفر
 عدم الوجوب على ما اذا لم يندفع السراج ولا ينجى ما فيه قالوا لا يباع المصنف على الخلق (قوله وادرج)
 وليس له منه على ما قاله الفاق وطاهر الموزن شهده بغيره قالوا يخصص له منه ولا يجب على العبد الذي
 حضر مع مولاه ان يصد له لحظا الدابة ولم يحفل بالحلق وله صلاحها على الاصم ولا على العبد الذي يؤذى
 الضربة لكن هل له صلاحه بغيره ان المولى قال في التقيين واذا اراد العبد ان يصرح الى الجمعة رضى العبد
 بغيره ان مولاه ان كان يعلم ان مولاه مريض بذلك ياروا ولا يخلع بالمرض بغيره لانه لا الحق له في ذلك كرا

سوى الامام) بالنسب لانه لا بد من التاكيد
 وهو المطلب ثلاثة سواء من فاسعوا الى
 ذكره فان تفرقا قبل سجوده) وقالوا ان
 في الصلوة بطلت وان بقي ثلاثة) سبيل وذلك التي
 بالصلوة او تفرقا) بعد سجوده) (قوله السابغ
 كوالعددين كما انهم لا ينفروا بعد سجوده) وعلى
 ما مر من اجل ان الامام وهو يصل في
 الاذن العام) من الامام وهو يصل في
 ابواب الجماع الواردة في كل صلاة في الاذن العام
 التفتة العذر والامة قد عذر الا على كل يوم
 مقرر لاه لا يضر حتى على جميع الامور
 ينقل لكان احسن قال وهذا اولى بما
 في الصلوة بالخطب واجابه لم يعتد
 في الصلوة واغلق باب العمل يارو
 اقتصره واغلق باب العمل يارو
 وقصه واذا منع الناس العامة محتاج
 ولا يضر في ذلك ونبه على الاحتياج
 فلا ما في ذلك من تنزع عن اقامة
 فبيان من تنزع عن اقامة
 لا يضر في ذلك ونبه على الاحتياج
 ولا يضر في ذلك ونبه على الاحتياج
 على وجهه بغيره في ذلك ونبه على الاحتياج
 من الواجب بغيره في ذلك ونبه على الاحتياج
 اعتبار عن المرض والشيخ القاني) (قوله وادرج)
 بالمرض وجوبه على الكتاب ويصحب واجيب
 والاصم وجوبه على الكتاب ويصحب واجيب
 ولا يضر من الاثر بغيره في ذلك ونبه على الاحتياج

فصحت حل في الحرق اليها لان السكوت بمثابة الرضى بجر (قوله ولو اذن له سواه) اى بالصلاة وليس اذنه
المأذون بالقبول فانه لا يقب عليه اتفاقا كما عين عبارة الصريح (قوله ويرجع في الجهر للتصريح) حيث قال
بجزء من الظاهر في العبد الذي اذن له سواه بالتصريح والى القواعد حلي (قوله حقيقة) فلا يقب على
النفس المشكل ثم وقوفه في الجهر حتى ومقتضى معاملة بالاشهر ان يقب عليه لاستحالة ذكره
ولما ينادى صليلا لاجل ان اوتى ابو السعود (قوله ومثل) هو ان كان عاملا لاجبة الى ذكره لان الجنون يخرج
بقيد الصحة لان الجنون نوع من المرض ابو السعود عن الجوى (قوله ويروى بصري) فلا يقب على الاعمي
للقفاؤساء كانه فانه ادم استراة كان ابا وباروان كانه ما يستأجره عند الامام لان القادر وقدرته الغير
لا بعد فادواتهم وكذا التقب اذا كان له عول في قوله فانه ابو السعود عن شعبة وقوف صاحب الجهر في وجوبها
عليه اذا حاضرا في المسجد في بعض البراهين من القصرى في الظاهر الجواب عما سبق من كلام الامام
(قوله بان سلامة احداهما لا يوجب احداهما الجبلان اه حلي) (قوله لكن قال الشيخ الخ) في هذا الاستدلال نظر
اذما في الصريح حلي ما اذا ساء الاخرى جرد عن غير ما من قديمه التي عليها والى في حلي
ما اذا كان لا يستطيع المشى عليها فانه ابو السعود (قوله وعدم حبس) دخل تحت الاختفاء من السلطان
التمام وجعله في الجهر عن الحبس وكذا الخاف من المصوح على الخ (قوله اى هذه الشروط) يعنى شروط
الوجوب (قوله ان اختار الزعة) اى على غيره وسماحة في اعتبار ارباع الشريعة (قوله مانع عاقل)
تفسير للكشف خرج به الصي فانه يقع من فاعلا والجنون فاعلا لا يقع من اصلا (قوله من الوقت) وهو الظاهر
وفيه اشارة الى ان فرض الوقت هو الظاهر الامام امورين باسقاطه بالجملة وقيل بالعكس كذا في القهستاني
وهذا عذر فزفر ما عنده فرض الوقت جارعا وثر الخلاف في ظهير خيالونى فرض الوقت مكانا شرعا
في الظاهر قد تأخلفا فانه لم يوافقهما كما شرعا فاعيا على الهمم والاصح قد تظهر في هذا ان كانا معا فمؤثرا
فرض ان الجملة متضمنة للتصريح ثم تهاوت في فرض الوقت فانه قد عينا باه على هذا في فرض
الوقت يكون شايئا في التصريح فاقاس على ما في الكتبتين زعمها لبا الجملة في ظهير دفعه في ابي الظاهر
(قوله لا لا بعد على موضوعه بالنقض) يعنى لو لم تقل بوجوبها فرض ارباع الزمان بصلا تظهر لمدا على
موضوعها بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة تسهلا فاذا ادى بالزعة وقيل المشقة مع
خلو الزمان والظهور معها حلها مسوقة ونقض الموضوع في حقه وهو التسهيل اه حلي في جانب العبد
لو يجوز ما قد تعدت منافعه على المولى لوجب عليه الظهور لتمتثل عليه منافعه اى بانما يقابل النظر
ضرورا وليس بحكمة فتبين في الاثر ان النظر في الحكم بالحوادث اضرار ذوفا دلالة اه بجر (قوله الاقرأة)
وهي صاحب الجهر وهما بالانصاف في التفضل (قوله جازئ لسائر) اى لاحالة لا لاصرة قد تبين
لان الصلي مطلوب الاصلية والمرأة لا تلتصق اما الرجال وقال الشافعى على انه لا يفتى عنه تسهيا
ولا يصح (قوله بالقرن الاول) لا يتم لما صولوا في مسلم وامسوين بالاولى (قوله ومن لم اعذره
الخ) عدل عن قول القدرى ومن تبعه وكقول ابي الهيثم صلاة الظهر ارباع تقويت بالجملة وتقويتها
حرام وما دى الى الحرام دورى وقال في الجهر وقد ظهر للعبد التعريف حمة كلام القدورى ومن تبعه
في التعريف بالكرامة لان صلاة الظهر قبل اداء الجملة من الامام ليست مفقودة للجمعة حتى تكون حراما اى
الموت اى عدم معان فيه بعد صلاة الظهر اى الفرض فان يوسع فتدقق فخرج عليه ذلك ولما صلا
الظهور فانه ما كرهه فقط باعتبار انها قد تكون مباحا لمخوف باعتبار اخفاه عليها حال في الظهور وهو حرم
قوله لم اعذره) فيه لان المعذور وهو من لا يقب عليه الجملة اذما في التبرير قبل الامام فلا كراهة اتفاقا
بجر حول النية الشرعية في القهستاني بتعيينه الى آخر اى ان يرفع الامام من الجملة وقيل انما يطم
انها لا تدرك في التعجيل والتأخر وسواء والاولى اى على كراهة في قوله (قوله صلاة الظهر قبل ان يظهر
اى ظهره الى المولى فيكون اعتراضا عن الظهور الظاهر كراهة فيه (قوله لا يكره) اى صلاة الظهر والظهور
الجمعة لم يجر (قوله في يومها) لاحالة اليه فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه
حلي (قوله بصري) اما القرى فهذا اليوم في حقه كمال الامام قهستاني من المبط (قوله لكونه مباحا الخ)

[illegible]

قد علمت ما فيه من حيث صاحب البراه على قوله فان قيل اي غير المعذور بان صلى الله عليه وسلم قوله ثم لم يرد عليه
عبره اشارة الى انه جئى التزم على فعل المعصية وذلك هو الغالب من حال المسلم قوله عبره اي بالسي
المتقضى لله ولله مع ان الطوبى المتي بالسكينة والوقار له صلى الله عليه وسلم فيه اشارة الى
المبادرة وعدم الاشتغال فيه بشئ آخر قوله ولو كان في المسجد بان صلى الله عليه وسلم قوله انه لو شرب حاجة
الى الخ ولو شرب كفيها فاعلم ان لا يطعم الاطعم الاطعم من البر قوله اولها اي الامام قوله قال بطلان الخ تفريع
على المستثنين الاخرين قوله بان ان فصل عن باب داره فلا يطل قبله في الخشاع لان السي الاضطر له هو
السي اليها على الخصوص ومثل ذلك السي انما يصحكون بعد تروجه من باب داره بصر قوله فلا يصح
الله لا يطل لتثبيد البطلان بإمكان ادراكها وفي القبح والجوهرة انها تطل فاحتلف التصحيح كذا في بعض
الهيومن نقل عن الشرنبلاسة والذي في البحر من السراج البطلان قال وهو قول البيهقي فيوافق
حاشي الجوهرة ومع الشرح في هذا العزو صاحب التهر قوله لاصل الصلاة) فتقلب بقليل قوله من اقتدى
به اي بالذي سعى على لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يصح المأموم وفيها يلغى اى صلاة فسدت على
الامام ولم يفسد على المأموم قوله ادركها اي على الفعل اولها بعد ادفع التنافي بين ما هاديين قوله قال بطلان
مستبعدا لكان ادراكها ويقتضى عليه سيئة اداء الظهر ثانيا قوله لا فرق بين مذكرو وغيره اي في البطلان
بالسي لافا الحرمه واستشكله في البحر ان المعذور ليس مأمورا بالسي اليها مطلقا فكيف يطل به فيضي
ان لا يطل الظهر بالسي ولا يشره في صلاة الجمعة لان الغرض قد سقط عنه ولكن يمكن ما موردا ببقائه فتكون
الجمعة منه فلا كمال به زفر وتساخر ما في المحيط ان ظهره انما يطل بحضوره لا بغيره فسميه كافي غير
المعذور وهو اخص السكالا اه قوله على المذهب مقابلة قول زفر السابق قوله ذكره فقريا) وجهه انه يؤدي
الى تقليل الجماعة المطلوبة قوله ومصحون) انما يصح مع دخوله في المعذور الضال فيه في السراج
يلزمه الحضور مطلقا لما امكنه لاما لمكان ارضا انقص من الاول والاستغاة في الثاني وهو ضعيف
قوله ومسافر) عطف خاص على المعذور قوله اداء ظهر الجماعة) وكذا بكرة الاذان والاقامة كالمى البحر من
الاولا على قوله في مصر) اما في حق اهل السواد فغير مكره لانه لا جمعة عليهم وكذا ان سكان المسكان
بعد اى عن المصنف وحطها في البحر مستنداه قوله وبعداه) ولقد خرج الوقت كافي الى السجود عن شبهه
وبعداه قول المصنف اداء الظهر والتعليل الذي ذكره الشرح قوله لتقليل الجماعة) الذي في البحر والتهران
المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدي الى تركها اه اي في حق المتقدم فيلزم تقليل الجماعة قال المبشرين
واحد قوله وصورة المعارضة) باقامة غيرها من وهاتان العلتان تظهران في القليلة والبسدية اما القليلة
فان الوقت قد دخل وهو لو اداء الظهر قل الجماعة وتقصص المعارضة واما البسدية فلان المعارضة تستحصل
بادائه في وقتها وتقل الجماعة بانتظار من راء هم الصلاة معهم لو اهر قبلها وقصر على العلة الاولى على القليلة
قوله وفاد) اي المصنف اى حيث حكم على اداء الظهر جماعة بالكرامة قوله ان الساجد) اى الى لا يخطب
فيها وقوله يوم الجمعة فعلقها لا يظهر وقت العصر ولو قال في وقت العصر لكان حسنا ووجه الافاد فان
المساجد على الجماعة غالبا فمفسد يؤدي الى الاجتماع فيها وقوله لا الجماعة مع مراده مقام فيه الجمعة قوله
بغير اذان ولا اقامة) هذا يميزه في المشبهه وان كان الحكم فيه كذلك كاهم قوله ويستحب للمريض الخ
وكذا كل معذور كافي التمسك في قوله تأخيرها) اي صلاة الظهر الى ان لا يدرى لا احتمال ان يقتدى به غيره
فيؤدي الى تركها او يصاح في قصرها بغير وقت بل ان يعلم انها لا يدرى وقد تقدم قوله ذكره ان لم يؤخر اى
تتمها لانه في مقابلة المستحب قوله هو الصحيح) وقيل التحصيل والتأخير سواء قوله او مسجود سهر انشده
على القول به فيها) والمتأخر عندنا آخر من ان يسجد للمصطفى الجمعة والعديد اه بجزس والمراد عدم جواز
بل الى تركه لتلايق الناس في قسنة او السجود عن عزى زاده قوله جمعا جمعة) وهو بخير في الترافة
ان شاء بهر ومن شامخ بصر قوله خلافا تجد) فمعه يصح اربعا اعتبارا للظهر بقوله لا يحل له على رأس
الركعتين اعتبارا للجمعة ويتر في الاخرين لا احتمال القليلة بصر وان ادرك الركعة الثانية
قوله لكن في السراج الى آخره) استند الى حكاية الانفاق وفي الظهرية ما يفيد ان حكاية

فان قيل ثم) فمعه يصح اربعا اعتبارا للظهر بقوله لا يحل له على رأس الركعتين اعتبارا للجمعة ويتر في الاخرين لا احتمال القليلة بصر وان ادرك الركعة الثانية
قوله ولو كان في المسجد بان صلى الله عليه وسلم قوله انه لو شرب حاجة الى الخ ولو شرب كفيها فاعلم ان لا يطعم الاطعم من البر قوله اولها اي الامام قوله قال بطلان الخ تفريع
على المستثنين الاخرين قوله بان ان فصل عن باب داره فلا يطل قبله في الخشاع لان السي الاضطر له هو
السي اليها على الخصوص ومثل ذلك السي انما يصحكون بعد تروجه من باب داره بصر قوله فلا يصح
الله لا يطل لتثبيد البطلان بإمكان ادراكها وفي القبح والجوهرة انها تطل فاحتلف التصحيح كذا في بعض
الهيومن نقل عن الشرنبلاسة والذي في البحر من السراج البطلان قال وهو قول البيهقي فيوافق
حاشي الجوهرة ومع الشرح في هذا العزو صاحب التهر قوله لاصل الصلاة) فتقلب بقليل قوله من اقتدى
به اي بالذي سعى على لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يصح المأموم وفيها يلغى اى صلاة فسدت على
الامام ولم يفسد على المأموم قوله ادركها اي على الفعل اولها بعد ادفع التنافي بين ما هاديين قوله قال بطلان
مستبعدا لكان ادراكها ويقتضى عليه سيئة اداء الظهر ثانيا قوله لا فرق بين مذكرو وغيره اي في البطلان
بالسي لافا الحرمه واستشكله في البحر ان المعذور ليس مأمورا بالسي اليها مطلقا فكيف يطل به فيضي
ان لا يطل الظهر بالسي ولا يشره في صلاة الجمعة لان الغرض قد سقط عنه ولكن يمكن ما موردا ببقائه فتكون
الجمعة منه فلا كمال به زفر وتساخر ما في المحيط ان ظهره انما يطل بحضوره لا بغيره فسميه كافي غير
المعذور وهو اخص السكالا اه قوله على المذهب مقابلة قول زفر السابق قوله ذكره فقريا) وجهه انه يؤدي
الى تقليل الجماعة المطلوبة قوله ومصحون) انما يصح مع دخوله في المعذور الضال فيه في السراج
يلزمه الحضور مطلقا لما امكنه لاما لمكان ارضا انقص من الاول والاستغاة في الثاني وهو ضعيف
قوله ومسافر) عطف خاص على المعذور قوله اداء ظهر الجماعة) وكذا بكرة الاذان والاقامة كالمى البحر من
الاولا على قوله في مصر) اما في حق اهل السواد فغير مكره لانه لا جمعة عليهم وكذا ان سكان المسكان
بعد اى عن المصنف وحطها في البحر مستنداه قوله وبعداه) ولقد خرج الوقت كافي الى السجود عن شبهه
وبعداه قول المصنف اداء الظهر والتعليل الذي ذكره الشرح قوله لتقليل الجماعة) الذي في البحر والتهران
المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدي الى تركها اه اي في حق المتقدم فيلزم تقليل الجماعة قال المبشرين
واحد قوله وصورة المعارضة) باقامة غيرها من وهاتان العلتان تظهران في القليلة والبسدية اما القليلة
فان الوقت قد دخل وهو لو اداء الظهر قل الجماعة وتقصص المعارضة واما البسدية فلان المعارضة تستحصل
بادائه في وقتها وتقل الجماعة بانتظار من راء هم الصلاة معهم لو اهر قبلها وقصر على العلة الاولى على القليلة
قوله وفاد) اي المصنف اى حيث حكم على اداء الظهر جماعة بالكرامة قوله ان الساجد) اى الى لا يخطب
فيها وقوله يوم الجمعة فعلقها لا يظهر وقت العصر ولو قال في وقت العصر لكان حسنا ووجه الافاد فان
المساجد على الجماعة غالبا فمفسد يؤدي الى الاجتماع فيها وقوله لا الجماعة مع مراده مقام فيه الجمعة قوله
بغير اذان ولا اقامة) هذا يميزه في المشبهه وان كان الحكم فيه كذلك كاهم قوله ويستحب للمريض الخ
وكذا كل معذور كافي التمسك في قوله تأخيرها) اي صلاة الظهر الى ان لا يدرى لا احتمال ان يقتدى به غيره
فيؤدي الى تركها او يصاح في قصرها بغير وقت بل ان يعلم انها لا يدرى وقد تقدم قوله ذكره ان لم يؤخر اى
تتمها لانه في مقابلة المستحب قوله هو الصحيح) وقيل التحصيل والتأخير سواء قوله او مسجود سهر انشده
على القول به فيها) والمتأخر عندنا آخر من ان يسجد للمصطفى الجمعة والعديد اه بجزس والمراد عدم جواز
بل الى تركه لتلايق الناس في قسنة او السجود عن عزى زاده قوله جمعا جمعة) وهو بخير في الترافة
ان شاء بهر ومن شامخ بصر قوله خلافا تجد) فمعه يصح اربعا اعتبارا للظهر بقوله لا يحل له على رأس
الركعتين اعتبارا للجمعة ويتر في الاخرين لا احتمال القليلة بصر وان ادرك الركعة الثانية
قوله لكن في السراج الى آخره) استند الى حكاية الانفاق وفي الظهرية ما يفيد ان حكاية

من هو من جيران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع لم يراستصت الناس كذا ان يته في هاتين
 الجمر وما الاذان قائل وضعه ان يكون اذارق الخطيب المنبر كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والشبان
 رضى الله تعالى عنهم اخطأ كان عثيان وكثر الناس زاد الله له الشالك ونجسته ثانيا لان الاقامة تسمى
 اذا كان في الحديث بين كل اذنين صلاة قاله الكمال حلي وما تفتيق الاذان من شخص لآخر على ذكر المسجد
 فلا يرويه في السنة والظاهر ان ذلك استحدث في المساجد الصغار ليس كل مؤذن جماعة ثم سري
 الى المساجد جميعا (قوله وقصوه) كانه حال جلسة الامام يصوت من تقع والصلوة على النبي صلى الله عليه
 وسلم باصوات من تفعه جماعة والصلوة يصوت من تقع السلطان بانصر (قوله انشاقا) هذا الظاهر عاني الجبر
 حيث قصر الكراهة على قول الامام يعني الله تعالى عنه (قوله وقلمه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فاده
 بقوله والجهل (قوله تنهى عن الامر بالمعروف) اي بقوله تتدلفون لان القوم تنهى عنه قلت والجهل وذلك
 لان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب بديل قوله والامام يخطب وهو في حال قوله استمر ولم يوجد الخطبة فخطب ما منى
 عنه (قوله قلت الان يحصل على قولهما) بناء على ان الخلاف بينهم في كلام الانتر قاما على ان عمل الخلاف كلام
 الدنيا فهو قول الجميع فتأمل (قوله ووجب السلي الخ) قال في البحر لم يحصل السلي فرضا مع انه كذلك
 للاختلاف في وقته اهو الاذان الاول ارا ما في اوالعقود دخول الوقت اه وفيه ان وقوع انفصال في وقته
 لا يمنع انقول بقرينه وكذا الوقت العصر شاهد اه وفيه ان الذي حكم عليه صاحب البحر بالاجوب
 السلي المقيد بالاذان الاول لا يطلقه دليل قوله مع انه كذلك وقاس على وقت العصر قياسا مع افتراق لان
 الوقت سبب موصل الى الاداء ولا كذلك السلي على ان الخلاف في وقت العصر اصله من النبي صلى الله عليه
 وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمنقول في السلي خلاف الواقع الا ان فان السلي في زمنه صلى الله
 عليه وسلم كان بالاذان الذي بين يديه صلى الله عليه وسلم (قوله وتلخيص) المراد من البيع ما يشغل عن الله
 اليقين واشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكره وايضا بحر (قوله وبيع السلي) وبيع ح في السراج وتعدى
 اذ ان يشغل قال في التهر وفي التمهول على الاول (قوله وفي المسجد) ادعى باب (قوله في الاصم) وقيل العبرة
 للاذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لانه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم حلي من البحر (قوله حصه
 احلاق الحرمه الخ) كما أطلقوها على البيع يوم الجمعة مع انه مكره قسريا على المتقدم حلي (قوله افادو حصة
 الفضل) هذا الافادة انما تظهر اذا قرئ الفضل بالبناء للفاعل اما اذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر في الظاهر
 (قوله ولا يجتمعون) ينافيه ما في الحلي من الغلبة ان الثوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم
 اطراف المصر لاجمع اه قلت هذه العلة انما تظهر عند عدم تعدد المساجد اما اذا تعددت في مساجد
 كما هو الواقع الان فلا حلي ان ذلك في اذان للتسوية وكلام المصنف فيما بين يدي الخطيب (قوله المنبر)
 بكرس لم يجر ما ارتفع واشتغل على درجات من التهر وهو الرفع ويسر ان يصنع يسار القبة ويشرا صورة الجمعة
 والمنافقون ولقرأ غيرها لم يجره ذكر الرازي اه يقرأ فيما سورة الاعلى والفاشية وفي البحر
 انه لا يوجب على ذلك كيلا يؤدي الى هجر الباقى ويلبس احسن ثيابا ويقفلس ويجلس في الصف الاول وهو
 الذي خلف الامام بمجايله ويستحب في الثياب ان تكون عينا وان يكره لولباس بالاحتياط ويقررب
 من الخطيب لاجل الاتماع بحر وقوله في الثياب ان تكون سبعا يخالف قول الشرح سابقا وليس السواد
 الا ان يقال ان الذي حق الامام بخلاف ما هنا فانه في المأموم وفي حديث سلمان انه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا يظهروا رجل ولا يظهروا استطاع من ظهره ومن من دهنه وقس من طيب يته ثم يخرج
 فلا يفرق بين اثنين ثم يمسى ما كتبه ثم نعت اذ انكم الامام الاغرة ما يته وبين الجمعة الاخرى فاستافى
 (قوله فاذا تاتي) اي الامام الخطبة اه حلي (قوله وكبره الفصل باهر الدنيا) يشهر منه لانه لا يكره الفصل باهر
 الاخرة كذلك وهو كذلك لان الخلاف على الاصم انما هو في كلام الدنيا كما قدمناه غمرة ولكن
 ما لم يزد منه تأخر (قوله لا ينبغي) الظاهر ان اختلافهما مكره تنزه (قوله لانهما) اي الخطبة والصلوة
 وقوله كسوا حلقكوتهما شرط او شرط ولا تحقق الشرط بدون شرطه فلانساب ان يكونا فاعلمنا
 واحدا (قوله فان فعل) بالبناء للمفعول وقوله صيد ذكر لانه يتوهم عدم جواز خطبته بذان الامام عام

وهو مكره وما هنا فاقولنا في البحر واجب من
 برق ينهى عن الاصم بالمعروف يخشى حصول
 يقول انصتوا رسلكم الله قلت الان حصل
 يقول انصتوا رسلكم الله قلت الان حصل
 على قولها فتدبر وفي المسجد اعظم وزرا
 على قولهم السلي في الاصم وان لم يكن في زمن
 (قوله الاول) اي الاصم وان لم يكن في زمن
 رسول بل في زمن عثمان واذا في البحر
 إطلاق الحرمه على المكره فغيرا افادو حصة
 (قوله بين يديه) اي الخطيب انما ادونوا
 فاما ان الموزان كان اكثر من واحد فليس
 فاعلم بعد واحد ولا يجتمعون كما في الحلي
 فاعلم انما اذنت وكبره الفصل باهر الدنيا
 فاعلم انما اذنت وكبره الفصل باهر الدنيا
 (قوله لا ينبغي) اي لا ينبغي ان يمسى
 لا يمسى كسوا حلقكوتهما فان فعل بان خطب صبي
 فاذن السلطان وصلى بالجماعة هو المختار

في الصبي وغيره فالأولى حذفه اللهم الا ان يقال اشار بدركه هنا وعديم ذكره في الصلاة الى ان الاذن انما يتبين
 في الخطبة دون الصلاة وفي الحلبي التفاهران الصلاة الاذن ايضا قصد الاذن مره اخرى فيصاحم ما ثبت في صلاة
 ابن السكال ما وافق الاول وعيانه في هذا حقيقة اخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن امرين الخطبة
 والصلوة والموقوف في الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن اه فله الحمد ثم بعد نظري
 من تعليمهم اشتراط السلطان اقامته بطلبه اتمام جميع عظم وقد وقع التنازع في التقديم والتأخير فلا بد
 تبعا لامرهم ان الاذن من لا بد منه في الصلاة اياها بان السكال استند فيما ذكره الى صحة جواز اختلاف
 الخطيب اذ انفسه المحدث من صلى بالجماعة ولم يوجد الاذن صحتها ولا دلاله اه وهذا لا يصح وجها فان
 الاذن موجود ولا ضرورة من قبل الحديث فتأمل (قوله كذا في الخطبة) استشكل ما فيها بان اعتبار آخر الوقت
 انما يكون فيما يتقدم اداؤه وهو ما روي الصلوات فاما الجمعة فلا يتقدم اداؤها وانما يؤتى بها مع الامام والناس
 فينبغي ان يعتبر وقت اداها حتى اذا كان لا يصح من المصير قبل اداء الناس فينبغي ان يلزمه شهود الجمعة قاله
 ابو السعود (قوله وقال في شرح الحديث) ما يسلط في الخطبة من اقامة ما في الخطبة ضعف (قوله القوي) يفتح
 كلفا نسبة الى القوي والمراد به القوي اما المسافر فلا يجتمع عليه اه حلبي (قوله لكن في الخبر) اخلاص عبارة
 شرح الحديث المذكورة بعد (قوله ان في الخروج) الاولى ان في يخرج الابعده لانه اذا نوى الخروج وبعد
 وقد خرج قبل ثلاثين عليه واذا نوى الخروج قبل لكنه تأخر الى ان دخل الوقت لزمه فالمدار في القزم وعدمه
 على الخروج وعدمه لا على التيقه وعدمها ومثل ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح الحديث (قوله
 على عزم ان لا يخرج يومها) ومن باب الاولى اذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينوالا خاصة) فان قوما اوجب
 (قوله بسيف) اي سعيد مستغدا به لا خشية والحكمة في شروعيته والان نهيهم انهم اذا رجعوا عن الاسلام
 تصادهم بالسيف فانه ما زال يدين (قوله وهو مذكور عليه) قال في التبريكن الجمع بان يتقدم عن الاحكام
 (قوله وفي اخلاص المصنف) وجهه مخالفة المأثور (قوله تركه) اي الاكل (قوله خاف فوثب جمعة) لانها
 فرض لا يمكن تداركه الا في وقتها (قوله او مكتوبة) صورته بان اتركها لظن لا خروفت المكتوبة (قوله لا جماعة)
 ظاهره ولو على القول بوجوبها سواء عمل وجود جماعة اخرى ام لا (قوله رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد
 اي الريف (قوله نال نواب السبي) اما الصلاة فتبطل بوجوبها على كل حال (قوله من شرك في عبادته) كالشرك للعبادة
 والخروج قوله الافضل حتى الشعر وقيل التفرق بعدها لانها يشهدان له يوم القيامة بفعلها ونقل ابو السعود
 عن شيخه تعلما في قول الطائفة فقال

فمن الاطفا يوم السبت آكلة * تبدو وفيما يليه تذهب السركه
 والعز والمجاهد وعصده تلوهما * وان يكن في التلاوة فاحذر الملهكه
 وسوء الاخلاق بعد عندي انهم * وفي الخس الفنى باقى من سلكه
 والعلم والحلم زاد في عرونها * عن النبي رؤسا فاقضوا فسلكه

اه ونسبة هذه الايات الى الحافظ السقلاقي لاصل لم اكتبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب
 وبعضهم روى اوضاعه فاقية فضيلة النص في كل يوم من ايام الاسوع وورد في بعض الاثار اني عن قس
 الاطفا يوم الاربعاء يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب المدخل انه مر به من اطفا يوم الاربعاء فتذكر
 ذلك فترى ان قس الاطفا سنة حاضرة ولم يصح عنده اني قصه فالحق البرص فرأى التي صلى الله
 عليه وسلم في الترمذ فقال اجمع نهيي من ذلك فقال ارسل الله لي يصح عندي ذلك فقال يكفيني ان تسمع
 ثم صبح على الله عليه وسلم يدعي بذه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج فحدث مع الله في رواية الخائف
 ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قرأ في ايامه واجا ثم فرغ الا بدو واما ولا برص الا يوم
 الاربعاء وفي متناج الحلبي ونسب الى ايمان ان الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر
 صلى الله عليه وسلم انما يصيبه على الارباب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وصحان كبار يرضى ذلك الدعاء
 في مهمته وفيه ما يدعي يوم الاربعاء الا تم قبيته في الدعاء فالتدوير فيه كذا بعضهم (قوله لا بأس
 بالخطي) الى الصف الاول او لم يلبه لان البركة تنزل على المتقدم ثم على من بعده (قوله ما لم يأخذ الامام

(لا بأس بالسفر يومها اذا خرج من مكان
 المصير قبل خروج وقت الظهر) كذا في الخطبة
 لكن عبارة الخطبة وغيره بالنظر دخول بدل
 يخرج وقال في شرح الحديث وان يصلي
 السفر بعد الزوال قبل ان يصليها ولا يكره
 قبل الزوال (قوله انما يدخل المصير يومها
 نوى المكتبة في ذلك اليوم) كذا في الجمعة (قوله
 نوى الخروج من مكان اليوم قبل وقتها) بعده
 لا يكره (قوله في الترمذ ان نوى المكتبة
 زنته ولا يكره في شرح الحديث ان نوى السفر
 وقتها وتقبل لا (قوله لا يصح يومها) لا يكره
 (قوله على ما لا يصح يومها) لا يكره
 الامامة (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 في بلد قس (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 الحماوى القدي (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 والسيف ويكره ان يكره على قس (قوله في خطبة
 الملازمة ويكره ان يكره على قس (قوله في خطبة
 (قوله) مع الجماعة لا يكره (قوله في خطبة
 قس (قوله) مع الجماعة لا يكره (قوله في خطبة
 سعيد بن جابر (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 الجمعة لا يكره (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 شرك في عبادته لا يكره (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 حان الشكر من قس (قوله في خطبة الامام) لا يكره
 بالخطي ما لم يأخذ الامام في الخطبة

في الخطية) فان فيه قال اشغلا عن استماعها (قوله ولم يؤذ احد ابان لا يظن) فوالا لاجدا
 كافي الصبر اما ان اذى احد حرم ولو في ضرورت الخطية (قوله الا ان لا يصداخ) استقنا من السائقين اي لم يخذل
 يجوز ان ينقض ولو في الخطية ولزم منه اذية وقد صرح الشرح فيما تقدم بقوله ان يرعى رقة من رقة من رقة
 (قوله ويكره التعطى الخ) اعلم انهم اختلفوا في جواز السؤال في المصداق جواز دفع اليه والعتار ان السائل
 اذا كان لا يريد يدي المصلي ولا ينقض الزكاة ولا يسأل المسأله بل لا يراد منه قلاما بالسؤال والدفع
 اليه تنهيه وتطهره وعدم جواز التصديق عليه ان سكتا يسأل المسأله وهو خلاف ما يرمي به في عدة المتفق
 وللمستحق وقصه للمكدي الذي يسأل الناس المسأله او كل امرئ ما يؤمر به الصدقة عليه ما لم يثق ان يصرفه
 على المصيبة وعنه صلى الله عليه وسلم انه لما قيل له اذا حكمتم السائل من نعطى قال من روق قليل عليه اه
 ابو السورود وقد يقال ان كرم صاحب التبر في الاعتناء في المصداق مطلقا (قوله وهو الصبر) وهو ما في
 مسلم والبخاري اذ عن ابنه موسى مرعوقا وحديثه في عهده بقله كما اخذ السرياني وقيل هي آخر سبعة
 في رواية واحدة رواها مالك واحد وابو داود والنسائي والترمذي وصححه هو ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وكذا
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باسناد حسن عن ياربر عن ابن خزيمة وهذا القولان
 مرجحان من اثنين واربعين قولان فيها واختار صاحب الهندي انها مقتصرة في احد القولين وان احدهما
 لا يعارض الاخر لا احتمال ان يصلي الله عليه وسلم دل على احدهما في وقت وصلى الاخر في وقت آخر قال ابن
 عبد البر الذي ينفي المعامل القوتين المذكورتين ويستحبها في شدة الحاجة وهو اولى في طريق الجمع حالة يدي
 محمد الزاقي في شرح المواهب (قوله فقال يوسف) لان التلبية افاضت لاجل الصلاة وهي في اليوم والليل
 تابع في الفضة تاما في غيرها فاقبل افضل على الصبر لانه محل الاول السالكين ووصول المصلي الى الوجب العاين
 (قوله وذكر في أحكاما) يقع المزمع بجميع أحكام ما كان نزاجه في الجمع والفرق القول في الحكم السفر القول
 في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قرأة الكهف فيه) فله من قرأها
 كان محفوظا من الجمعة الى الجمعة وزيلة ثلاثة ايام ويحصل فيه من عمله الى البيت العتيق (قوله ويكره افراده
 بالجم) هو المعتقد وقد امر به ولا تم نهي عنه (قوله فقد وهم) ولأنه كره ان يرمي بها العلم موضع الوهم وما فيها
 من القواعد وان سكتا به ضاعل مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترطا
 لاجتماعها لكونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها شرط وقرأة السورة المفصولة بها وتقرى السفر
 قبلها بشرطه واستانان النفس لها والتطبيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدهما
 افضل والوضوء في المسجد والتكبير لها والاستغفار بالعبادة التي تخرج التطبيب ولا يسن الا براه بها ويكره
 افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقرأة الكهف فيه وقت كراهة النافلة وقت الاستسقاء على قولاي
 يوسف الحنفى المعتقد وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيده وفيه صلاة اجابة وتجب عنه في الارواح وتر القبول ويؤمن
 الميت فيه من مذهب القدر ومن مات فيه اولى ليلته امن من قسنة القبر وهذا هو التصريح به في يومه وفيه خلق
 آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه رزق اهل الجنة ويوم سبحانه وتعالى وقوله ولا تصبر فيه جهنم
 قال في جامع اللغة مصير التنويع اه حلي وقوله السورة المفصولة مراده الجمعة والمنافقون الاول اعلى
 والثانية كاهم وقوله ولا يسن لها الابراد غاية قول الشرح والمصنف فيما تقدم جملة كلهم مراد استصحابا
 في الزمان لا في المكان خلقه اه يمكن ان في المسئلة روايتين (قوله وفيه تفتح الارواح) اي مع بعضها في البرزخ (قوله
 وبأمن البت من مذهب القبر) لظاهره ولو كان كافرا (قوله امن من مذهب القبر) ويؤمن من شهد الآخرة
 ولا يسأل املا او سؤالا في غاوة ذكر الشيخ عبد السلام في شرح الموعظة ونحوه للملاح في غاي في شرح الفقه
 الاكبر انه قيل ان المؤمن اذا مات فيه اولى ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب واما المكافر فيعود اليه
 اذا عاد فعند هذا لا يثبت (قوله وفيه يزور اهل الجنة) المراءاة بالزيارة الزوجة لعمدة في هذا واعتبار
 بعض الانصاف والبعض براه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرن
 الا في مثل ايام الاحياء عند التخلي العام وقال في سفر السعادة كان من عوآئمه الذكر في الجنة عليه وسلم
 ان من حضر يوم الجمعة فاية التهنيط وعرضه باقواع القسرة والتكرير ورجاء اهل الجنة فيشارون في الجنة يوم

وايقظ احدا الا ان لا يجرد الا فرجة امامه
 فنقضت الدنيا لضرورتها ويصبر
 لشرال بكل حال ومن يظن عليه السلام
 ساعة الاجابة حال ما بين يدي وقت العصر
 ان يتم الصلاة في كل ايام الجمعة افضل
 واليه ذهب الساجي في ان كراهية وقتها
 على بعض النسخ ان لا يركبوا الا في صلاة
 على بعض النسخ ان لا يركبوا الا في صلاة
 قد قال يوسف ان في أحكاما ما كان نزاجه في الجمع والفرق القول في الحكم السفر القول
 في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قرأة الكهف فيه) فله من قرأها
 كان محفوظا من الجمعة الى الجمعة وزيلة ثلاثة ايام ويحصل فيه من عمله الى البيت العتيق (قوله ويكره افراده
 بالجم) هو المعتقد وقد امر به ولا تم نهي عنه (قوله فقد وهم) ولأنه كره ان يرمي بها العلم موضع الوهم وما فيها
 من القواعد وان سكتا به ضاعل مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشترطا
 لاجتماعها لكونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها شرط وقرأة السورة المفصولة بها وتقرى السفر
 قبلها بشرطه واستانان النفس لها والتطبيب وليس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدهما
 افضل والوضوء في المسجد والتكبير لها والاستغفار بالعبادة التي تخرج التطبيب ولا يسن الا براه بها ويكره
 افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقرأة الكهف فيه وقت كراهة النافلة وقت الاستسقاء على قولاي
 يوسف الحنفى المعتقد وهو خير ايام الاسبوع ويوم عيده وفيه صلاة اجابة وتجب عنه في الارواح وتر القبول ويؤمن
 الميت فيه من مذهب القدر ومن مات فيه اولى ليلته امن من قسنة القبر وهذا هو التصريح به في يومه وفيه خلق
 آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه رزق اهل الجنة ويوم سبحانه وتعالى وقوله ولا تصبر فيه جهنم
 قال في جامع اللغة مصير التنويع اه حلي وقوله السورة المفصولة مراده الجمعة والمنافقون الاول اعلى
 والثانية كاهم وقوله ولا يسن لها الابراد غاية قول الشرح والمصنف فيما تقدم جملة كلهم مراد استصحابا
 في الزمان لا في المكان خلقه اه يمكن ان في المسئلة روايتين (قوله وفيه تفتح الارواح) اي مع بعضها في البرزخ (قوله
 وبأمن البت من مذهب القبر) لظاهره ولو كان كافرا (قوله امن من مذهب القبر) ويؤمن من شهد الآخرة
 ولا يسأل املا او سؤالا في غاوة ذكر الشيخ عبد السلام في شرح الموعظة ونحوه للملاح في غاي في شرح الفقه
 الاكبر انه قيل ان المؤمن اذا مات فيه اولى ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب واما المكافر فيعود اليه
 اذا عاد فعند هذا لا يثبت (قوله وفيه يزور اهل الجنة) المراءاة بالزيارة الزوجة لعمدة في هذا واعتبار
 بعض الانصاف والبعض براه في اقل من ذلك والبعض في اكثر منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرن
 الا في مثل ايام الاحياء عند التخلي العام وقال في سفر السعادة كان من عوآئمه الذكر في الجنة عليه وسلم
 ان من حضر يوم الجمعة فاية التهنيط وعرضه باقواع القسرة والتكرير ورجاء اهل الجنة فيشارون في الجنة يوم

الجمعة كما يشاء أهل الدنيا في الدنيا واصله عتدهم يوم المزدل لان الله تعالى يقول عليه في ذلك اليوم ويوم يعطى كل ما يتوخه فهم يحبون يوم الجمعة لا يعطيه فيه وهم من الخير فان قيل ان الجمعة لا ليل فيها فكيف يعرف يوم الجمعة في الجيب بأنه يمكن نصب علامة لهم غير بحيث في مقدار كل جمعة من جم الدنيا

(باب العبد ين)

فتنة عده واصله عود قلب الوار والكون بعد مرة اه سبى والمراد العبدان وما يتحقق بهما واحدهما تكبير القشرين وذكره عقب الجمعة لانه غالب شروطها وولادها مع كل جميع عظم وفيه ما يشبهها بالكتاب ووجهه اعياد ولم يجمع على امواد مع انه وادى لانه من العود للزوم الياء في القرد والقرق بين هذا الجمع وجمع عود الله فان جمعه امواد او امواد الخشب بجمعه عيدان افاده في التبر وقد منع في ذلك كاشيه صاحب البحر البدر العتيق والذي في الصالح ان عود الخشب يجمع على امواد ويشهد قوله الشاعر

ان قام من ربي سدوس * خطيب على امواد عتير

(قوله سبى به) من القرد وفيه من حكم القرد (قوله لا تفته عوادك الاحسان) ان قلت ان احسانه تعالى متكرر علينا كل حين واجب بان عود التسبيح لا تقتضى التسبيح (قوله غالباً) باعتبار الاختصاص والازمان (قوله وعوده بالسرد غالباً) يرجع الى ما قلته عند التامل (قوله او تقاضوا) اي بالله يعود ويكرر كما يجب التماثل فانه لا يتناولوا ليعقوبوا على رجوعها بغير (قوله في كل يوم فيمسرة) المراد القطعة من الزمان ولو قيل (قوله ولذا قيل) اي ان هذا الشعر الذي هو من البسط من هذا الاستعمال والمعنى ان قصصه وقهم معناه على هذا الاستعمال (قوله وجه الجيب) فيه ان وجه الجيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالظواهر اليه واجيب بان فيه حذفاً اي يوم ربه وجه الجيب فعيل بمعنى مشغول (قوله والجمعة) لفظ اليوم سبط عليها (قوله ولواجمها) اي يوم العيد والجمعة المذكور ان في النظم وفي بعض النسخ بالقافوا لظهور الوارد (قوله القرد تاشي) يضم التاء المشاء فوق ولهم وسكون الراء كانه لهم (قوله عن القرد) اي غير من عبادهم ويؤيده ما من الجميع الصغرى عيدان اجتماع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما او اسعد (قوله

وبسنة القرد) اي الوارد لجمال فهو ضعيف عند غيرنا فنقل القهستاني في محله غير صواب والى ذلك اشار بقوله فتنة (قوله وشرع في الاولى) يروي او يورد عن انس قال قال النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولهم يومان يلعبون فيها فقال ما هذان اليومان قالوا كنا نلعب فيما في الماهلية طال عليه الصلاة والسلام ان الله ابد لكم بهما خيرا منهما يوم الاثنين ويوم الفطر ابو السعد (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذي يدل عليه ما في الاصل وفي رواية اخرى انها سنة قال في غاية البيان وهو المظهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد بن عافيه هو المعلوم عليه حذف الظاهر لانه خلاف لان المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكرنا ما ينزه الوار وجب ولذا كان الاصح ان يأتى بترك المؤكدة كالواجب وهذا الاول عافى في التبر (قوله على من تقب عليه الجمعة) لا لا تقب على العبد وان اذن له مولاه ان يصلياً لانه اذا حضر مع مولاه ولم يعمل يحض ما له فعلى الاصح لا فرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولو سأل الاذن بين الجمعة والعيد او السجود (قوله بشرأ تطها) اعلم ان لها شروطاً اذ بشرأ واجب فين اشأ بقوله على من تقب عليه الجمعة اي الملهة اي الملهة الصغرى ومن الاول بقوله بشرأ تطها قال في الملتقى وشرحه وشرأ تطها وجوب الاداء والطوارق ثبتت في العبدان اه حتى الاذن العام كما في غيره فهو ان من شرأ تطها الجماعة التي هي جمع الواحد هنا مع الامام جماعة فكيف يصح ان يقال بشرأ تطها (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يقبض اصلاصه واسه لترك السنة ولو قدمها على الصلاة صحت واساه ولا تعداد الصلاة افاده في العبر (قوله صلاة العيد) وتلك الجمعة على (قوله بما لا يصح) اي على العيد ولا فهو غير مكروه لاداء الجماعة على (قوله لاه واجب المله) المراد بالواجب ما يلزم فله اعلى سبيل الوجوب القطع على ذلك في العيد وما على طريق القرينة وذلك في الحائز في غير من عموم الممار (قوله والحناء كفاية) فيه ان العيدان يرضح على الحائز بالمدينة فهي مترجة في القرينة فالاولى ان يعطى بان العيد تؤدى جميع عظيم ينقش نقره ان تشغل الاسام بالحناء اه على

(باب العبد ين)
سبى لان تفته عوادك الاحسان
بالسرد غالباً
فواجمها لانه
الاولى لان تفته عوادك الاحسان
في التماسك من التبر تاشي
واجباً التبر تاشي
وبسنة القرد
الاصح
تقب عليها
العيد في القرى
ملاطفا
واجباً
البحار

(قوله على انطباعه) اي خطبة العيد وذلك لقرئتها وسنة الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب (قوله وبغيرها)
كسنة العشاء والظهر البعدية (قوله والعيد على الكسوف) لوجوبه وسنة الكسوف واشترط ان اذا اجتمع
عقبت اه حلي وذ كر على الهمة ان العيد والكسوف لا يجتمعان (قوله على تأخير الحنافة عن السنة)
الظاهر ان المراد من السنة سنة المغرب ووجهه ظاهر وهو ان وقت المغرب المستحب خفي وتاخر الحنافة عن السنة
الى الوقت المذكور مكره مستحب القرض كما تقدم في الاوقات فكذلك لا تقدم الحنافة على فرض المغرب
لا تقدم على سنتها اه حلي (قوله لها) اي السنة (قوله لكن) استدر السلي الاستدراك وعلى قول المصنف
وتقدم على صلاة الحنافة (قوله حتى في القرض) ولو المغرب واجبة وكذا العيد فينا في ما قاله الصرا لا كور
قربا وما في المصنف من قوله وتقدم على صلاة الحنافة وفي الحلبي مراد الاشياء بالقرض غير واجبة وهو ظاهر
وغير المغرب لما يشير اليه قوله ما لم يفت وقته اي المستحب وحيث لا يتلف في الاشياء بحيث لا يعارض النص وبعبارة
قنته اه والذي يظهر لي ان الاول هو المعتقد لا نص صريح وما في الاشياء بحيث لا يعارض النص وبعبارة
الاشياء اجتمعت حنافة سنة قدمت الحنافة وما اذا اجتمع كسوف وجعة او فرض وقت لماره وبنفي تقدم
القرض ان شاق الوقت والا فلا كسوف لانه يعني قوامه لا لانه لا يجتمع عيد وكسوف وحنافة ينبغي تقديم
الحنافة وكذا لو اجتمعت مع فرض وجعة ولم يفت خروج وقته وبنفي ايضا تقدم المسوف على الوتر اذ اوضح
اه وانما علمت كلام الاشياء ملازمة لانه لا يصح ما وقع به العشي واما الوجه ما قلنا (قوله وتذب يوم الفطر الخ)
التدب قول البعض وهذا المصنف الفصل سابقا من السنن والصبر ان الكل نة تفصيص الرجال قسما في
عن الزمعي (قوله حلوا) قال في الترتيب ان يكون حلقا او ترا عدد وقرئته فامل بل يعني ان لا يعدل
عن الترتيب اخره عند وجوده لانه المأثور عنه عليه الصلاة والسلام في الشرب لانه من الكمال سكان عليه
الصلاة والسلام لا بعد يوم الفطر حتى ياكل قرات ورا ابو السعد في الصبر ما يفصل من خطب الترتيب بالن
يوم العيد فلا ملة (قوله ولو قروا) فيه تأمل ان التدب تقدم الاكل على الخروج الى المصلى كما سبق
تفعلا عن قول المصنف قبل ملائها (قوله وبما كره) لا يستدب اليه في سائر الصلوات اختيارا وطهارة
ان المراد الاستباحة في الوضوء لانه هو للتدب لكل صلاة وطهارة عباداتهم بغيرها. ثانيا غير امتثال الوضوء
ولا اكان غير مفيد (قوله وبغسل) الاصح انه سنة تبر وقصص عن التهتاتفي (قوله بانه يوم لان) كسك
وهو تبر عن الدابة (قوله احسن ثيابه) جديدة واغسيلة وقيل الحلال قهتاتفي (قوله ولو شربا) لا تفعل
اقل عليه وسلم كان يلبس بردة جراء في كل عيد والمراد ان فيها خفوطا جروا خضرا لانها خاصة الجرة
ولشرب ليل رسالة في ايس الاجر حتى فيها ثمانية اقوال منها انه مستحب والبردة كساء صغير مريح والكساء
ما يستراعي البدن فضلا زارا ابو السعد (قوله واداء فطرته) اغناء للفقير عن السؤال وتفرير القلب به هم
الفعال اه من الدر المنقذ (قوله صم عطفه) جواب سؤال التقديره كيف صم عطفه او الفطرة على المندوبات
مع وجوبه فاجاب بان الاكل قبل الخروج الواجب مطلق الاداء اه حلي (قوله ومن ثم) من
اجل كون هذه الاحكام قبل الخروج (قوله افي بكعة ثم) هذه الافادة تفرد بها الفقهاء بل هي الاولى لان السنة
التبر وهو السارعة الى المصلى كافي الصبر (قوله لغير راحيه الخ) دخلت قافيه والاوى الاتيان بالارد يقول
بلفيد فان تم تشديد شيتين تقدم ما قبلها عليها وراي ما يدعيها عاقلها (قوله ماشيا) لان النبي صلى الله
عليه وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وجه القهستان على الشباب واما المشايخ فالتدب لهم الركوب (قوله)
المصلى العام (هوامذي يكون في العصر آفاده في الصبر) (قوله والواجب مطلق التوجه) ذكره ليرتب عليه قوله
والخروج الى المصلى ولاشارة الى الجواب عما ورد على عدل الخروج من المندوبات (قوله سنة) فلو لم توجه اليها
تقدم سنة يجوز (قوله ولا بأس بأخراج شبر) فتطلق هذه اللفظة ويراد منها الاباحة وهو الظاهر
هنا (قوله لا بأس بجناته) هو المروي عن الامام قال القلاسة خواهر زاده وهو احسن في زماننا (قوله)
ولا بأس بعد ذلك) لانه عبرة فامد قربة بحر (قوله من طريق آخر) ليشهد الطريقان (قوله حتى)
اقتراهما ينبغي ان يكون ذلك على الواقف مع غض البصر كما في القهستان (قوله واكثر الصدقة) بحسب

على انطباعه وعلى سنة المغرب وبغيرها والعيد
على كسوف لكن في الجبريل الاذان عن
المصلى الترتيب على تأخير الحنافة عن السنة
واقر المصنف قائلها بل ينبغي تقديم الحنافة
في تراكمها من الاشياء ينبغي ما لم يفت وقته
والكسوف حتى في القرض ما لم يفت وقته
قوله امل (تدب يوم الفطر كله) حلوا ورا
ولو قروا (تدب يوم الفطر كله) حلوا ورا
وتسأله وتعلمه بانه يوم الفطر مع
احسن ثيابه ولو شربا (قوله قبل الخروج
عطفه على كسبه لان الكلام كله قبل راحيه
ومن ثم في بكعة او سمرج) الفطر راحيه
عن جميع الواجب مطلق الصلاة سنة
اله الى العام والواجب الصلاة سنة
(قوله خروج اليها الى الحنافة الصلاة سنة)
وان لم يصرح به (قوله لا بأس بجناته)
ولا بأس بأخراج شبر (قوله لا بأس بجناته)
لا بأس بجناته دون أخراج شبر (قوله لا بأس بجناته)
واستحب تدب يومين طريقا أو طريقين
البيان ما كان الصلاة

[illegible]

في يوم الجمعة لا يكره من أنواع العبادات (قوله ليس بشيء) من أنواع العبادات (قوله قال الباقي الخ) تعالى في التبر
والحاصل أن عبادتهم ناطقة بتزجيغ الكراهة وشذوذه غير أنه وبعبارة أو لا يتعد تشييد الكراهة بما إذا كان
يكتسب من قافله إذا كان بشيء ذلك لا يكره فيوافق ما لم يوافق (قوله) لا يجوز الطواف حول سائر بيت
تشبه بالطواف حول الكعبة ولوطاف حول مسجد سوى الكعبة يحسب عليه أكثر التقضية بالهالك أو بالواجب
في أيام التقضية عن الأخصية عليه لعسرته بطريق التشبه بالخضن مكره لأن هذا من رسوم الجوس أه (قوله)
تكبير التشرقي (قوله) قال في البدائع التشرقي في اللغة كما يطلق على التمام لمعنى الأضاحي بالشرقة أي الشرس يطلق
على رفع الصوت بالتكبير والأضاحية على الثاني أيته أي التكبير الذي هو التشرقي فان التكبير لا يسمى تشرقا
إذا كان قبل الأضاح في شيء من الأيام المخصوصة يصرف في التماسي تشرقا لأن التشرقي لا يتعد
الجم وفيه تعدد على الأضاحي بالشخص أه (قوله في الأصح) وقيل سنة قال في البز والحق كما قد ساءه مرارا
أن السنة المؤكدة والواجب متساويان في الرتبة فلذا تأتت بصريحه في الشيء بأنه سنة ليس حوت فيه بعينه أنه
واجب لعدم التشاؤن في استحصال الأثر بركه أه (قوله لا شيء) في قوله تعالى وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له
وقوله تعالى فإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأطيعوا على القول بأنهم كلاهما أيام التشرقي وقيل المعدودات أيام
التشرقي والمعلومات أيام عسر ذي الحجة وقيل غرة ذلك ويسان في الجهر (قوله وان زاد الخ) ذكر التشرقي لولي
في أعداد القضاء أنه يزيد على هذا أن شاء الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الحمد لله على ما قد ساءه من
الكا في من أن الاختراع في الدين لا يجوز قاله يشترطه السيد الجهر عن إعراسه من أن الاحتياط به
مرتين خلاف السنة قاله السيد أبو السعود (قوله صفته الخ) فهو تلبية بين أربع تكبيرات ثم تحميدة
والجهر به واجب وقيل سنة فهمت في (قوله هو ما أورد عن الخليل) وأورد عن جبريل عليه السلام ما لم يلقاه
خاف الصلوة على إبراهيم فقال الله أكبر الله أكبر فلما أراه إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر
فلما علم إسماعيل أنه قال الله أكبر الله أكبر كذا في القضاء وهو ثبت عند المحدثين في الغنم بصر (قوله)
والنصارى أن الفصح إسماعيل (درجه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان بأنه أشبه بالكناب والسنة
أما الكتاب بقوله تعالى وبشرناه إصصاق بنيانده قوله وفيدناه بدم عظيم فان التشديد في الآية العديدة
بين إصصاق بقوله تعالى وما لم يفرقوا من غير ما كان من ولد إسماعيل كذا في الجهر زيادة واحسن منه الاستدلال بقوله تعالى
وإسماعيل وافقتم الأمة أنه كان من ولد إسماعيل كذا في الجهر زيادة واحسن منه الاستدلال بقوله تعالى
ومن ذرأ إصصاق يعقوب فاته مع أخبار الله تعالى إياه إسمان يعقوب من صلب إصصاق لا يتم استلاقه
بذبحه لعدم فاته حينئذ كإصرح به الشهاب الخفاجي في شرح الشفاء أحلى وفيه أنه ما المانع أن يكون
إصصاق هو الذبح بعد خروج يعقوب من صلبه بالاستلاء حاصل وقال بعضهم إله إصصاق وصحح ما لا وردت
فيه والحاصل أنها قولان معصان كاذم صيدى عود الزرقاني في شرح المواهب (قوله ومعتا مطمع الله)
أي بالعرب ستر (قوله عقب كل فرض) أي من الصلوات الخمس ولا يكره عقب الجسادة وان كانت مكتوبة بصر
وخارج أوتر قال الحلبي وأشار شرح لأشراج الأول بقوله عصى (قوله بلا فصل بين البناء) كالأكل والشرب
والكلام والحدث والنوح من المسجد ومحاورة الصقوف في أصره أو لوسبقه الحدث بعد الصلاة فلا بأس
أنه يكره ولا يخرج من المسجد قطبارة لأنه لا يفتقر إليها غروبه لها قاطع للزور بصر (قوله أوقضى)
فيما الخ (القول مبنى للجهول عطف على أدى والمستهة رابعة فائتة غير العيد قضاها في أيام العيد فائتة أيام
العيد قضاها في غير أيام العيد فائتة أيام العيد قضاها في أيام العيد من عام آخر فائتة أيام العيد قضاها
أيام العيد من عامه ذلك ولا يكره إلا في الأخير قطع كذا في البصر بقوله أوقضى فيها أي في أيام العيد احتراز عن
الثانية وقوله فيها أي حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احتراز عن الأولى وقوله من عامه أي حال
كون أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فائتة في أيام العيد من عام الفوات احترازه عن الثالثة أي حالي
(قوله تقسام بقوته) علة لوجوب تكبير التشرقي في القضاء المذكور أه حلي (قوله لا العيد) لأن الحرية
ليست بشرط على الأصح حتى لو أم العيد قوما واجب عليه وعظم التكبير بصر (قوله من الجهر عرفة) أي
من صلاة الجهر ولا خلاف أن ذلك على الأصح (قوله فهي ثمان) بانها الإبراب أو إعراب المنقوص

(لمعنى) هو كذا في موضع الذي قدم
أنواع العبادات من فرض وواجب ومستحب
فيغيد الأربعة وقيل يستحب ذلك كذا في
سكنين قال الباقي أو اجتمعوا في تكبير
الجموع وإجماع الموضع لا يعقوب كالتشرقي
في تكبير الأضاح (قوله) ويجب أن يكون
في الأصح (قوله) أن الله أكبر الله أكبر
فقط قاله العتيق منه (قوله) الله أكبر الله أكبر
لأنه لا يكره التكبير في الصلاة والجمعة
المأثور من أيام إسماعيل بالذبح إسماعيل
على التمام من فرض عيسى بلا فصل
الله عقب كل فرض عيسى (قوله) فيها منها
البناء (أي إجماعا) (قوله) (قوله) حرج
في طاعة قيام وقته لا العيد في الأصح
جماعة النساء والذكور لا العيد في الأصح
جماعة الرجال (من الجهر) (قوله) (قوله) حرج
العيد (قوله) (قوله) حرج

لكل من حضره من الطاعون المرض العام بسبب وتراجله اه حلق اى طعنهم (قوله واختار في الامراء
وجوبها) ونسبته ما نقله على ما اخذ من كلام محمد لا يبنى الوجوب لانها الزيادة وكل واجب على التماس زائد
نهره الدليل على الوجوب امره صلى الله عليه وسلم بقوله اذ اراهم شأمن هذه الايات فافزعوا الى الصلاة
واستظهر الكمال ان الامر للتدبير وفيه ما في الشرب لئلا ين من انه صلاها قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم
وتأخر آرون لم يقتل انه انكسر على من تخلف (قوله حسنة) كذا في التبر عن النبي وقال الجوى ينظر
ما المراد بكونها حسنة والنظام ان المراد ان لا يبعد فاعلها الاستقسان المسلمين ذلك وما ان المسلمون حسنا
فهو عند الله حسن ابو السعد (قوله وكذا البقية) اى صلاة الرب وما عطف عليها فانها حسنة اه حلق
(قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) اى جماعة واما الملهاقبات ومناسبة ذكر الاستسقاء عقبه
ان كلام صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاجتماع والحضور وان كانت صلاة فرادى

(باب الاستسقاء)

هو اذ يطلب سقي المأمن الغير وشرعا يطلب المطر من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة
الجوى ويهيج ما قيل

يترجموا يستقوا فاضلت لهم قنوا * دمغى ترنوب لكم من الاقواء

قالوا صدقت فنى دموعك مقتع * لكها عجز وجبة بدماء

وهو مشروعي موضع لا يكون لاهله اذية وانما يشربون منها ويسقون دوابهم وذروهم اوبكون ولا يلبس
لهم فان كان لهم فلا يفرجون للاستسقاء حوى عن البرى ندى وهذا ظاهر في ان قول الشرح كما صاحب التبر
وهو طلب السقيان للمعنى اللغوي سقى واسقى بمعنى واحد وقيل - في قوله ليشرب ولقاء جعل شيئا يشرب
عنه اه اى السعد واستقيد من هذا الاستسقاء لتوقف النيل (قوله هو دعاء) اى يدعو الامام فانما مستقبل
القبلة ترافعا بديه والناس قد مود مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه يقول اللهم انة اغنيانا شيئا ههنا
ههنا شيئا مطرا وبغيتنا بضم الميم اى بغيت الخلق فريهم وشبعهم والى الذى لا ضره فيه والمرى ما له
المجود العاقبة والسمن للسيوان ومر يعا بضم الميم ويكون انرا وكسر اليا والمجودة من الربيع وروى مرعا
بالتاء المجبة من فوق وهو ما رجع فيه الابل وطبقها هو الذى طبق الارض والبلاد مطر وغدا ما يفتح الدال
الكسر الما والى روى قال كاره من الطل وغير ذلك اى غري مطر والمجلل صاحب الذى يميل الارض اى
يعمها وقوله سقائى سال من فوق روى عن انس قال دخل رجل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار
القصاة ورسول الله صلى الله عليه وسلم خطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشى والابل وانقطع
السبل فادع الله تعالى ان يغثنا قال فرجع صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم اغثنا اللهم اغثنا
قال انس فلا والله ما ترى من مصاب ولا قزعة وما يتناوبن سلع من بيت ولاد اذ اطلعت من وراء حياء
مثل القربى فلما فوسحت السماء انتشرت فامطرت قال انس فوالله ما رأيت الشمس سبيلا جمعة ثم دخل
من ذلك الباب في الجمعة المقبلة فادع رسول الله صلى الله عليه وسلم فأم خطب فاستقبله فامطرت فامطرت فامطرت فامطرت
هلكت الاموال وانقطع السبل فادع الله تعالى يسكبها فافزع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال
اللهم حولنا ولا حولنا اللهم على الاكمام والظراب ويكون الاديه ومنات التصرع قال فاقطعت
وترجنا غشى في الشمس قال شريك فمالت انسا هو الرجل الاول قال لا دورى وانما سميت دارا لقصة لانها
سبعت في فضاء من عرالى كسبه على نفسه لميت مال المسلمين وهو ثمانية وعشرون الف اشترها معاوية
والاكام جمع اكموهى الزاية والنل المرتفع من الارض والتظراب جمع القربى وعى الزواي والجبال الصغار
وقوله وما يتناوبن سلع من دارنا كيد لقوله وما ترى في السماء من مصاب ولا قزعة اذ لو كان بينهم وبين سلع
دارنا جازان يكون القزعة موجودة حال دونها دارو القزعة القطعة من المصاب وطلع جبل بالمدينة
ابو السعد (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام اذ استغفار الدعاء بخصوص المقترع ايراد الدعاء
طلب المخرصة فهو من قيل عطف الغراب (تمة) قال في المصايح انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرفع يديه

وفي العمى صلاة الكسوف استغفار واختار في الامراء
وجوبها صلاة الكسوف حسنة وذكر البقية
في الفضا واختار في استئذان صلاة الاستسقاء
فقد احرر والله تعالى اعلم
(باب الاستسقاء)
(وهو دعاء استغفار)

عليهم كالنافع يقولون ربنا اسقنا كراما لولا وقد ورد ما سناه هل تترقون وتسمرون الابطعناكم والهم
بالشيوخ الصغار في العمر لانهم اقل معصية وايدشهوة تقرب قدومهم على الترتز قوه ويعدون
الاطفال عن امهاتهم اى فيبكون فيخسر سلطان الرحمة وتعنى فانزلت غضب قوه وتسب اخراج
الدواب لانه قد تكون السباع يسبهم لما قبل ان يسلان عليه الصلاة والسلام كاهومين في دولة الامام اجد
سرج بالناس يستسق فاذا هو طرفة رابعة بعض قوا تمها الى المحامه قتال او رجوعا فاستقبح لكم من ابل هذه
القلة زوايا الحكم عن اى هررة زانق ويا وولا الالهياتم فخرتوا بالسعود والوعود العشرع ساجين عليه الصلاة
والسلام والافنى مشايخهم عن اى فخره وانكرنا كاياف قوه كانه لافى (سقيه) قال فى امداد الفتح هو جبر
ظاهرا لمن هو مقيم بالمدية المتودة لا يبلغ حد الخارج وعند اجتماعهم بمجتمعاتهم فيه يشاهد انواع المصطفى
الشريفى اطرافه فسدته الزحام فى الرضة وما جازها الرضة فى زيادة الفضل وطلب اقرب من المصطفى
على الله عليه وسلم تبليغ الرائل والتوصل الى جنبه الكرم بى صاحبه الى بكر وعرضى الله تعالى عنهما
من كل سائل ولا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا ايقاف الدواب بالباب كاياف بسانها كذلك بالصباح الحرام
والمسجد الاقصى اه (قوله يحميه) اه مثلا مطلقا لانه من سوء الادب واليه الاشارة بقول الشرح وصرفه
حيث يقع (الحيث) بسبب الامانة تزلزل الويت لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا استجابة الاله عند ثلاثه
النقا الجوش وائمة الصلاة وززل القيت زلزلت رضى عنى صلى الله عليه وسلم امكن ان الاله اعاد المخرج
التي يصيب جسده منه واذال الودى كاياف لاصحابه اخرجوا بسا الى هذه الاله سبحانه الله طوبوا فاستبشر
منه وحمد الله عليه وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه كان اذا نزل المطر اهر ان يخرج فراشه الى المطر
فقيه له فى ذلك قبل ما نزلت وانزلت لثمان السجاء امبار كاخياحين بانالى من بر كته وسحب لاهل
الخطب ان يدعوا لاهل الحب وسحب لمن مع الزهد ان يقول صبان من يسبح الرعد بحمده والملائكة
من خيفته قال جرمن قال ذلك يسبح الرعد عذوق وقال ابن عباس رضى الله تعالى عنهما من سمع صوت
الرعد قال سبحان الله يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على شكل شى قد رقد ان اسأته
مساعة فعلى يد وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا
بفضلك ولا تمكنا بعذابك وفانكنا من قبل ذلك اه سراج

(باب صلاة الخوف)

[illegible]

عاجض به الانبياء (قوله كائنات) لان انساب يحيى عليه فيسرع اليه القصاد بصر (قوله يجر) من يؤمر
بالصلوة قالوا الذي لا يقل الصلوة ولا يؤمر ان يجر في التهرود هذا يقتضي ان من بلغ مجزوا لا يؤمر ايضا
ولم اره لهم وانه لا يؤمر الا من بلغ سبعا لانه يؤمر بالصلوة حينئذ واقرما لجوى انتهى ابو السعود ويحتج به
بانه ما المانع ان يكون الموضوع للصل في ذاته افاده فخرج افندي (قوله يجر) لان اخرج الماه من فم الميت
وانه لا يمكن في ترك ان ابو السعود (قوله وقيل بقدران) بان يحصل الفاسل شرقة في اصبعه يحس بها السنانه
ولهاته ولثته ويدخل في مخفره ايضا انتهى وفي الجبتي وعليه العمل اليوم واختلفوا في الجبته فغلبنا ما لم يرضى
الله تعالى عنه فيصير مثل ما كان يستحي اليه لان موضع الاستحياء لا يصلح ان يكون في الجبته فغلبنا ما لم يرضى
بجانبه الحياية ولا يحس عورته لان من العورة عراهم ولا يمكن بلف شرقة على يده فيفصل حتى يعلم الموضوع
وقال ابو يوسف لا ينبغي ابو السعود (قوله فلا تظاهروا) فيه تظن تظاهروا واجبت الشربلية والامداد فرأيت
كلامه فيها خاليا عن ذكر الاتفاق مختصرا على قوة بعده قول المصنف بلا مضغرة واشتقاق اذا كان جديبا
كذا نقل عن القسوس انتهى وفي الشلبي وما ذكره الخلفاء اى في شرح القدروري من ان الجانب بعضه ويستحق
قريب شقاق لعامة الكتب ابو السعود (قوله وسدا وجهه) اى لا يريه ولا يؤخر غرضه عليه بصر (قوله ويصم
رأه) اى في الوضوء وهو ظاهر الرواية بصر (قوله وصب عليه ماء) قال الجوى امره الاول ان يكون
حلو او ملحا انتهى قلت الذي ينبغي في دياره الخلو لاستعماله الصابون في غسله (قوله مفتي) يضع الميم اسم
مفعول من الاغلاء لامن القلي والعليان لانه لا يمس المفعول الغايب من المتعدي انتهى حلي وانما يطلب
تخصيصه بمابقة في التتلف فان قلت ان التخصيص وجب التحلل ما في الباطن فيكون الخارج قلت ذلك داع
لا مانع ان يحصل بامتزاج ما في الباطن تمام النظافة والامان من تلوث الكفن عند مكره الحيا لانه بعد ذلك
الماء الحار افضل على كل حال يجرى سواء كان في وضوءه ام لا (قوله ورق الشب) ويطلق على التبرقعه
وعلى الفسول نهر (قوله اروض) او مائة خلوصه وارجع كاذره الجوى (قوله فسكرن) ويجوز الضم
شربلية (قوله الاثنان) اى قبل الحلقين جوهره وهو ورق صفره تنظف بها العمل المدينة اشتهر وكذا
ينسل به انساب الهندية بصر (قوله مفتي) اى اغلعه وسد الان الميت يتأذى بما يتأذى به الحى (قوله بانطسي)
بسكر انما وقع لفظة ضعيفة واقتصر عياض على الفتح نهر وياه شديدة مصباح والغسل به بعد الوضوء
قبل الفصل بالاجماع لانه يقع في استقراخ الوضوء ابو السعود (قوله ثبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل على
الصابون في التتلف نهر (قوله وضوءه) كالتفريق بصر (قوله هذا) اى غسلها بالطنسي الخ (قوله اوجرد)
اى من الشعر (قوله وضضع) هذا اول الفصل المرتب واما قوله وصب عليه ماء فغسله بالماء وقوله
وغسل رأسه بالطنسي يفعل قبل الترتيب الا في عبارة الشربلية يفعل هذا قبل الترتيب الا في بيت له ما عليه
من اللون ا هـ ابو السعود (قوله ليدأ) يعنيه لما في الضار من حديث ا بعلية قالت لما غسلنا ابنته صلى الله
عليه وسلم قالوا ليدأ نبي ا بنات نهر (قوله ما لي القفت) بانها المجهدة وهو السر والذى يليه هو جنبه الاقل
ولو صرح به لكان اولى بان يقال فيغسل حتى يتم الماء جنبه الاقل وقوله عنه لاجابة اليه على هذا لان الماء
حتى يصل الماء الى الجانب الذي يلي القفت (قوله ثم على يمينه كذلك) اى فيغسل حتى يتم الماء جنبه الاخر وهذه
الفصل الثانية كافي ابو السعود ويضم منه ومن قول الشعر بعد هذه غسله ثلاثة اثم نه جنبه الماء
كل مره (قوله بالثاء المفعول) راجع الى قوله مستعدوا الاصطلاح ان يقال اسم مفعول لان البناء المفعول
لا يقال الا في الافعال حلي ويحتمل ان قوة بالثاء المفعول راجع الى يجلس ونايب القائل فيه يعود الى الميت
(قوله وهذه غسله ثلاثة) الماصل ان السنة اذا فرغ من وضوءه غسل رأسه وطينه بالطنسي من غير تبريح
ثم يصبغ على شفة الايسر ويغسل وهذه مرة ثم على الايمن كذلك وهذه ثانية ثم يقعد ويصم بطنه كاذكر
ثم يصبغ على الايسر فيصم الماء عليه وهذه ثالثة انتهى بصر (قوله لما من) من قوله لهصل المسنون (قوله جاز)
اى صم لاجل والا حتما اسراف وتفتيرا والحكم فيها كراهة التبريم (قمة) ينبغي ان يكون الغسل طاهرا
ويصم رمان يكون جنبه ارضا والاولى ان يكون العاقل اقرب الناس الى الميت فان لم يصم الغسل فاهل
الامانة والورع فلو كثروه حتى عضو لم يغسل ينسل العضو بخلاف الاصم فتح وغسله الميت من الماء الاول

(زمان) وضوءه على السلام في جميعه من
شراعه (وضوء) من يؤمر بالصلوة
(لا مضغرة) وطيه العمل اليوم ولو كان
جنبه الوضوء افضا فغسله لا فاعليا
يعمل بغيره كافي امداد الفاتح يستند راسه
لعمارة ويدو وجهه ويصم راسه
القدس ويدو وجهه ويصم راسه
ويصم على ماء مفتي بسدر ورد الشبان
(ارض) يضع مفتي (ان ارد)
(ان يسر) الا فاعليا بيت العراق فيها
ويت بالطنسي هذا او كونه وضوء
والامان الصابون الجوى لا يغسل وضوء
فمن ترك امره بالارد (فغسل حلي
شعره) ليدأ يعنيه (فغسل حلي
على شفة) القفت منه على يمينه كاذكر
لما اى على القفت بالطنسي بعد اعاده
سندنا (قوله بالثاء المفعول) بعد اعاده
نهر (قوله ما لي القفت) بانها المجهدة وهو السر والذى يليه هو جنبه الاقل
ولو صرح به لكان اولى بان يقال فيغسل حتى يتم الماء جنبه الاقل وقوله عنه لاجابة اليه على هذا لان الماء
حتى يصل الماء الى الجانب الذي يلي القفت (قوله ثم على يمينه كذلك) اى فيغسل حتى يتم الماء جنبه الاخر وهذه
الفصل الثانية كافي ابو السعود ويضم منه ومن قول الشعر بعد هذه غسله ثلاثة اثم نه جنبه الماء
كل مره (قوله بالثاء المفعول) راجع الى قوله مستعدوا الاصطلاح ان يقال اسم مفعول لان البناء المفعول
لا يقال الا في الافعال حلي ويحتمل ان قوة بالثاء المفعول راجع الى يجلس ونايب القائل فيه يعود الى الميت
(قوله وهذه غسله ثلاثة) الماصل ان السنة اذا فرغ من وضوءه غسل رأسه وطينه بالطنسي من غير تبريح
ثم يصبغ على شفة الايسر ويغسل وهذه مرة ثم على الايمن كذلك وهذه ثانية ثم يقعد ويصم بطنه كاذكر
ثم يصبغ على الايسر فيصم الماء عليه وهذه ثالثة انتهى بصر (قوله لما من) من قوله لهصل المسنون (قوله جاز)
اى صم لاجل والا حتما اسراف وتفتيرا والحكم فيها كراهة التبريم (قمة) ينبغي ان يكون الغسل طاهرا
ويصم رمان يكون جنبه ارضا والاولى ان يكون العاقل اقرب الناس الى الميت فان لم يصم الغسل فاهل
الامانة والورع فلو كثروه حتى عضو لم يغسل ينسل العضو بخلاف الاصم فتح وغسله الميت من الماء الاول

والثاني والثلث اذا استتفع في موضع فاصاب شيئا نجسه لانه نجس واذ اصاب ثوب النجاس فاختشرش عليه
عما يجيد اسمه ولا يمكنه الاستناع عنه لا يتجسه لعموم البولي وعدم إمكان التضرع عنه جوى عن الوقائع
ذكره ابو السعد وهذا ان نجاسة الميت نجاسة ثبت وتقدم انها طاهرة حيث خلاصته عن الاثثار
وهو ينسحب على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله ولا يباعه ولا يرضوه من الخراج) لا يعرفه قضا وقد حصل
نهر مقتضى التعليل ان لا يباعه ولا يرضوه ولا يرضوه ولا يرضوه من الخراج (قوله لا يباعه ولا يرضوه من الخراج) لا يعرفه قضا وقد حصل
ان انصف الى المفسر ونفى عن غيره ضم (قوله لا يباعه ولا يرضوه من الخراج) هذا التعليل مبنى على ان نجاسة الميت نجاسة ثبت
(قوله لبقائه بالموت) اى لبقائه بالحدث بالموت فلما لم يثبت الموت في الوضوء وهو موجود لم يثبت انما في العارض
بصرف قليل زائدة (قوله لان الان المسلم يظهر بال غسل) ملوجه انسان وصلى به صحت صلاه وهذا في غير الشهاده اما هو
قطار وان لم يغسل ولا كفرا ولا يظهر وان غسل لانه ليس اهلا للكرامة وقوله ثمانى ولقد كرثاني آدم ليس
نصا في طهارته بعد موته بل يحل التكريم بالنم والعقل اولا لاكل بالابدى بالناقم كالبهايم وهو احد ما قيل في الافة
(قوله وقد حصل اى الفسل وبقر النجاسة بعد ذلك لا يباعه بل يغسل موضعا (قوله يشف) يشف ان كان
يعنى شرب فبكسر الشين من حد على كفى العاصح وان كان كفى اخذ فيقتضاه من حد ضرب كفى التباهة واعلم
ان شرب يتعدى ولا يتعدى كفى الصباح ابو السعد وظاهره انه يقرأ يشف بالتخفيف (قوله في ثوب) لا
يقتل اكفانه وفي العصر من الوالوية المنديل الذي يجمع به الميت بعد الفسل كالتنديل الذي يجمع به الحي
يعنى انه طاهر انتهى (قوله ويجعل الخنطرة) استحبابا وكذا يوضع في القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك بنه
اراهم ابو السعد ومن الجوى عن الروضة (قوله الطيبة) اى طيبة الاراحة ابو السعد (قوله لكرامة) انها
اى تحريرا كما يدل عليه قول الصر وقد ورد النبي عن المزهفر للرجال انتهى ولا يكره للنساء ابو السعد من العتيق
(قوله وسجلها في الكفن) عند راس الميت كما فعل في زماننا سهل يمر (قوله ندبا) يرجع الى قوله ويجعل
والاول ذكره بلفظه (قوله والساكورة على ساجدة) اى مواضع سجود جمع مسجد بالغث لا غير وهي الجبهة
والانف واليدين والركبتان وما دونه روى ذلك عن ابن مسعود بنو شخص النكافور ولا يدين تهرب
من رايحه ابو السعد (قوله كرامة لها) لانها كان يسجد بها خضت زيادة كرامة لها عن سرعة القصد
من (قوله ولا يسح شمره) اى الميت الا من ذكره والاثنى والشعرم الطيبة وكما لا يجوز ترمش الشعر
لا يجوز قطع شئ منه سواء كان شارب او غيره ولا يقرأ القرآن وقت الفسل جهرا وكذا الادعية ولا يابسها
سرا ويكره قراءة القرآنا امام الجنائز وكذا الذكر والسحب الصحت جوى عن التنازع وقوله ولا يقرأ الخ منق
على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله اى يكره ذلك قصرا) لقول القنية اما الترتين بعد موتها والامتناع
وقطع الشعر فلا يجوز من لان هذه الاشياء الزينة وقد استغنى عنها والحاصل انه لا يضر به ما هو للزينة
ابو السعد (قوله لا المكسور) فلا بأس بان يؤخذ ويرى روى ذلك عن الشين يمر (قوله ولا يحن) على قول
ابن يوسف وبه يفتى ابو السعد (قوله ولا بأس بجعل القطن على راسه) قال في القنينة واستقصاه عامة العلماء
شربا لاية عن الفتح (قوله وسها) قال في الجوى ولا بأس بتقبل الميت انه وقدرى انه عليه الصلاة والسلام قبل
عنان بن مقعون بعد موته وكذا قبل الصديق التي عليه الصلاة والسلام وظاهره انه وسها انه يحرم تقبلها
محصل المثل على ما اذا اختلف الجلس فلا في الواردة (قوله لا من السفر الىها) قد يقال ان التعليل بانقصه
الزوجة يقتضى تحريمه ايضا فليحرم الفرق بين المس والخنزير (قوله قلنا هذا محمول الخ) اى فهو خاص بين كنه
مخو على من نالهم صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وقبه انه لو اعتبر ذلك لما زامل تروج يحرم
لناطه وقد ثبت انه تروج بنتا اختها باذن منها بعد موتها واما الحديث فهو في الآخرة كما استتقت عليه
واضا فان عثمان تزوج البنت الثانية لم صلى الله عليه وسلم (قوله سب وسب الخ) أخرجه الطبراني
واما ما في البقي ذكره السيوطي في جامعه الصغير وقسر شارب العزري السب بالاسلام والتوقي والسب
بالانساب ولو بالماهرة والرضاع اه ولا يضر من هذا الحديث قوة عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لاغنى
منكم من الله شيئا لان معناه انه لا يملك لهم نفعا لكن الله تعالى يملك نعمهم بالشفاعة فهو لا يملك
الان ملكه ربه اه منافى وذكر الحافظ الضاوى في كتابه احتجاب ارتقاء الغر في حب اقرباء الرسول

(ولا يباعه عليه ولا يرضوه من الخراج) لا يعرفه قضا وقد حصل
لان نجاسته نجاسة حدث (قوله لان الان المسلم يظهر بال غسل) ملوجه انسان وصلى به صحت صلاه وهذا في غير الشهاده اما هو
قطار وان لم يغسل ولا كفرا ولا يظهر وان غسل لانه ليس اهلا للكرامة وقوله ثمانى ولقد كرثاني آدم ليس
نصا في طهارته بعد موته بل يحل التكريم بالنم والعقل اولا لاكل بالابدى بالناقم كالبهايم وهو احد ما قيل في الافة
(قوله وقد حصل اى الفسل وبقر النجاسة بعد ذلك لا يباعه بل يغسل موضعا (قوله يشف) يشف ان كان
يعنى شرب فبكسر الشين من حد على كفى العاصح وان كان كفى اخذ فيقتضاه من حد ضرب كفى التباهة واعلم
ان شرب يتعدى ولا يتعدى كفى الصباح ابو السعد وظاهره انه يقرأ يشف بالتخفيف (قوله في ثوب) لا
يقتل اكفانه وفي العصر من الوالوية المنديل الذي يجمع به الميت بعد الفسل كالتنديل الذي يجمع به الحي
يعنى انه طاهر انتهى (قوله ويجعل الخنطرة) استحبابا وكذا يوضع في القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك بنه
اراهم ابو السعد ومن الجوى عن الروضة (قوله الطيبة) اى طيبة الاراحة ابو السعد (قوله لكرامة) انها
اى تحريرا كما يدل عليه قول الصر وقد ورد النبي عن المزهفر للرجال انتهى ولا يكره للنساء ابو السعد من العتيق
(قوله وسجلها في الكفن) عند راس الميت كما فعل في زماننا سهل يمر (قوله ندبا) يرجع الى قوله ويجعل
والاول ذكره بلفظه (قوله والساكورة على ساجدة) اى مواضع سجود جمع مسجد بالغث لا غير وهي الجبهة
والانف واليدين والركبتان وما دونه روى ذلك عن ابن مسعود بنو شخص النكافور ولا يدين تهرب
من رايحه ابو السعد (قوله كرامة لها) لانها كان يسجد بها خضت زيادة كرامة لها عن سرعة القصد
من (قوله ولا يسح شمره) اى الميت الا من ذكره والاثنى والشعرم الطيبة وكما لا يجوز ترمش الشعر
لا يجوز قطع شئ منه سواء كان شارب او غيره ولا يقرأ القرآن وقت الفسل جهرا وكذا الادعية ولا يابسها
سرا ويكره قراءة القرآنا امام الجنائز وكذا الذكر والسحب الصحت جوى عن التنازع وقوله ولا يقرأ الخ منق
على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله اى يكره ذلك قصرا) لقول القنية اما الترتين بعد موتها والامتناع
وقطع الشعر فلا يجوز من لان هذه الاشياء الزينة وقد استغنى عنها والحاصل انه لا يضر به ما هو للزينة
ابو السعد (قوله لا المكسور) فلا بأس بان يؤخذ ويرى روى ذلك عن الشين يمر (قوله ولا يحن) على قول
ابن يوسف وبه يفتى ابو السعد (قوله ولا بأس بجعل القطن على راسه) قال في القنينة واستقصاه عامة العلماء
شربا لاية عن الفتح (قوله وسها) قال في الجوى ولا بأس بتقبل الميت انه وقدرى انه عليه الصلاة والسلام قبل
عنان بن مقعون بعد موته وكذا قبل الصديق التي عليه الصلاة والسلام وظاهره انه وسها انه يحرم تقبلها
محصل المثل على ما اذا اختلف الجلس فلا في الواردة (قوله لا من السفر الىها) قد يقال ان التعليل بانقصه
الزوجة يقتضى تحريمه ايضا فليحرم الفرق بين المس والخنزير (قوله قلنا هذا محمول الخ) اى فهو خاص بين كنه
مخو على من نالهم صلى الله عليه وسلم ودليل الخصوص الحديث وقبه انه لو اعتبر ذلك لما زامل تروج يحرم
لناطه وقد ثبت انه تروج بنتا اختها باذن منها بعد موتها واما الحديث فهو في الآخرة كما استتقت عليه
واضا فان عثمان تزوج البنت الثانية لم صلى الله عليه وسلم (قوله سب وسب الخ) أخرجه الطبراني
واما ما في البقي ذكره السيوطي في جامعه الصغير وقسر شارب العزري السب بالاسلام والتوقي والسب
بالانساب ولو بالماهرة والرضاع اه ولا يضر من هذا الحديث قوة عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لاغنى
منكم من الله شيئا لان معناه انه لا يملك لهم نفعا لكن الله تعالى يملك نعمهم بالشفاعة فهو لا يملك
الان ملكه ربه اه منافى وذكر الحافظ الضاوى في كتابه احتجاب ارتقاء الغر في حب اقرباء الرسول

في ثلاثة ولواوصى ان يكن بالقدوم كمن كفاوسطا اه بصروالباقى بعده مرات ابوالسعود وفي الظهيرة
 في كفن مثله وهوان سترالى ثيابه في حياة السبعة والعشرين وفي المرأة ما تلبسه زيادة ابواسيراج
 قول الحنابلة ويكرهون المخلالة في الكفن يعني زيادة تعنى كفن الثلث نهر) قوله ويحسن الكفن) منع عدم الزيادة
 على كفن المثل وعدم الزينة (قوله فانهم يزارون فيها بينهم) ان قلت ان الزار والرحل ولا كفن عليها قلت المقصود
 هو قوله ويقتارون (ان قلت) ان التفاتهم مذموم وهو لا يكون في الآخرة القبر اقل منزلة منها (احيب)
 بان المراد السرور والفرح لاحقة التفاتهم واعلم ان عمل ذلك في الكفن الحلال (قوله ولها) اي للزينة
 ولورقيقة (قوله دبر) بمجهله وهو مذكر بخلاف دبر الحديد فانه مؤنث نهر عن غايه البيان (قوله اى قميص)
 انما قصده دفع ملابستهم انه هو الذي يلبس فوق القميص كافي المغرب قال في البحر والتعبير بالقميص
 اولى لان ذكر مالا هو اولى من الموهم (قوله ونحو) بكسر الناء ما قطعى بالمرأة فواسها قال العلامة با كبر
 الخمار ثلاثة اذ دبر يدراع الكسر راس يجعل على وجهها اه ابوالسعود عن الجوى (قوله وثرة) الاولى
 ان تكون من الثمنين الى الثعنتين نهر عن النشانة (قوله وكفا يخالج) هو اولى اذا كان المال كله والورقة كفة
 وكفن السنة اولى في عكسه ويكره ان يكن في ثوب واحد سال الاختيار لانه في حال حياة يجوز صلاته في ثوب
 واحد مع الكراهة في كسره الاقتصاد عليه في الموت ولو كان في ثلاثة ثواب وعليه دين لا يساع ثوب منها
 لا في حال حياة ولا موته بصر (قوله في الاصم) وقيل قميص ولقافته نهر ولا كراهة في كفن الكفا بكافى البحر (قوله
 ولها ثوبان) هما المشافة والازار (قوله ويكره اقل من ذلك) يظهر ماله على ثياب تحريمه يدل عليه ما في البحر
 ان الثمنين ان مادن الثلاثين في سبها كفن الضرورة ولا يصار الى الاستغناء للسنة والكفا (قوله واقله ما بين
 اليدين) استدلل به في حديث مصعب حيث مات ولم يكن عنده الثمرة اى كساه فيه خطوط سود وبض فكان
 اذا غطى رأسه بدت رجله وبالعكس فامر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه ورجليه بالاذخر ولو كان
 يكتفى ستر العورة لأمس بتغطية رجله بالاذخر (قوله ويلف يسار ثم يمينه) الضميران للازار وشابه الى ان كالا
 من الازار واللقافة يلف لئلا يستقل لانه امكن في السترة (قوله يكون الا عين على اليسر) علمه الترتيب المضاد
 بيم (قوله مشغرتين) ظاهره انه يضفر ويحتمل ان المراد جعله قسمن (قوله تحت اللقافة) انما اقتصر عليها لانها
 مسبوغة هي والازار مصانفها كالشي الواحد ولو لاقى تحت الازار وفيهم منه انه تحت المشافة فكان اولى
 ولم يذكر ان فرق في البحر ثم ان فرق فوق الاكفان وفي الجوهره توضع ان فرق تحت اللقافة وفوق الازار القميص
 وهو الظاهر اه (قوله كافر) اى من انه يلف يسار ثم يمين (قوله ويمقد) من اعلاه واسفله صيانة عن الكسف
 (قوله كافر اتقى) لانه يجنب الحرير والمصفر والمزهر احيا طاهر (قوله والحرم الحلال) فيقطع رأسه
 وطيب (قوله والمرافق كالبناف) الذكر كالكروالانثى كالانثى سلى (قوله ومن لم يرافق) اى من الذي كوى (قوله
 ان كفن في واحد) والاوى تكفيه في ازاور ودا كافيده صارة البحر وما غير المرافقة من محبة ثوبا ثلاثة
 وهذا كثر (قوله والسط) يظهره ولومستين الخلق (قوله ولا يكن) اى لا يراى فيه سنة الكفن (قوله
 كالعضى) اى كاذاب وجد من ميت ولو كان ذلك الميت كفن الا لا كان العضى قد جاز (قوله منبش)
 اى ضاع كفته واذا بقوه طوى ان الياى لا يصاد كفته اى وجهه للسنة بل يلف ويصير (قوله لم ينفس)
 الاولى حذفه لتصريح المصنف به (قوله يكن) فان كان قد قسم المراث اجبر القاضى الورثة ان يكفون ومن
 المراث وان كان عليه دين فان لم يكن قبضه القراء يبدأ بالكفن لانه على ذلك الميت والكفن مقدم على الدين
 وان قبضه لا يسترد منهم بل على الورثة لانه زال عنه ما تلبس بخلاف في المراث بصر (قوله احد عشر) ذكرها
 في البحر وهي الرسل والمراة والمرافق المشتهى والمرافقة كذلك راضى الى اى رافق والصبيبة التي
 لم تراعق والسقط والنفث المشكل والجهر والمنبش الظفر والمنبش المتفجع انتبى والمؤلف اسطمن لم يرافق
 من الاناث وقديمت عليه وعلمت ان قوله والمرافق كالبنت تحته صوران وقول المصنف ادى منبش
 الخ تحته صوران ايضا (قوله يرد) هي ما تحته من الصرف واستعمال لا بأس هنا معنى الباحة لا ما خلاه
 اقل منه (قوله وفي النساء) اى في كفا نهر (قوله لجواز) اى التكفين المفهوم من الكفن (قوله بما يجوز
 لبسه حال الحياة) فلا يجوز لرجال كفن الحرير (قوله او ما كان يصلى فيه) مروى عن ابن المبارك (قوله على من

ويحسن الكفن ثلاثين مثقالا لثمان الموق
 خام ثرا دون ثيابا منهم ثيابا دبر
 وجسنا كفتها نهم ظهيرة وثرة نبر
 جسن انا ونبها ولبانة وثرة نبر
 اى غير (قوله وانما كان اراضا) ويكون اقل
 راسا لها وانما يكونا (قوله ونحو) ويكون اقل
 في الاصم (قوله الضرورة لهما ما يرد
 من ذلك كمن عند الساعى الا ان يرد
 والله ما بين الدين (قوله اللقافة) الا ان يرد
 والى كاحي (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 العود (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 الازار (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 ياد من ثيابا (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 على اليسر (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 فغير على من يرد (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 قوله اى البحر (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 قوله الكفن انما كان اراضا (قوله انما كان اراضا)
 (قوله كافر اتقى) كالبناف ومن لم يرافق
 كحل والمرافق كالبناف ومن لم يرافق
 كحل والمرافق كالبناف ومن لم يرافق
 ان كفن في واحد (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 كلفه من ثيابا (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 لم ينفس (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 انى ان اراضا (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 والى فاصا (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 والى النعير (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 عشر الكفن (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 ومن غير مصنف (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 خالها الحياة (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين
 وكفن من لا مال له على من يرد (قوله انما كان اراضا) يكون الا بين

يقب عليه نفقته) أي وكسبه منها وكان العبد على سبيله والمرهون على الرهن والمبيع في يد الباع عليه كنفقته
 منع (قوله فان تعددوا) كأخوة شقيقة وأخوات كذلك (قوله فعلى قدر مبرأهم) فعلى الذي كسبه ما على الانثى
 (قوله واختلف في الزوج) أي هل يجب كمن زوجته عليه (قوله والفقوى على وجوب كنفها عليه) غنسية
 كانت او قفيرة غنبا كان او قفيرا وصحبه الوولو إلى في فتاواه من النفقات وقيل يقب في بيت المال وقيل يقب
 عليه ان كان موسرا وانظر لو أراد الزوج التكفين بكفن الكفاية هل يطالب بكفن السنة ونظاها قولهم
 ان كفن الكفاية لا راحة فيه انه لا يطالب ما كثر منه (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) بان لم يكن فيه شيء
 (قوله او منتظما) أي مستقانا بان كان عامرا او لا يصرف مصارفه (قوله فعلى المسكين) أي العالمين وهو فرض
 كفاية بأتم به تركه جميع من علم به (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بان كانوا اقرباء أو لا العالمين وهو فرض
 وهذا يختلف إلى اذ لم يجدوا يصلي فيه ليس على الناس ان يسألوا به لان الهى يقدر على السؤال بنفسه
 والميت عاجز بالسعود عن الصلوة (قوله والا كفن به مثله) أي الا يعلم ومثله ما اذا علم ولم يقبل الفضل (قوله
 والباصدق) أي الا يوجد محتاج إلى المال ككفن (قوله ونظاها) أي لنظامه قوله (قوله ولو كان في حق
 الخ) قال في الصريح عريان وميت ومعهما فوب واحد كان الصلي فله ليه ولا يقب والميت لا يحتاج
 اليه وان كان في ملك الميت والحي واره يقب والميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على المراث اياه والسعود
 (قوله والصلوة عليه الخ) قيل هي من خصائص هذه الامة كالوصية بالثلث ورد به حديث ان آدم عليه السلام
 لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة وضلوه وكفوه وفي زمن الثياب وصلوا عليه ولجدا يبكى كما ذكر ابن
 العباد وقال الولد هذه سنة بعده فان صعد ما يدل على الخصوصية تعين جله عليه انه بالنسبة مجرد التكبير
 والكيفية ولم يشرع يوم موته حجة وماتت قبل العبرة بثلاث سنين وفي التهر عن بعض الشافعية ان رخصا
 صرح بها في انما سهل شرعت بمكة او بالمدينة فدفنت حواء عند آدم كما في النهاية وكان الامام في صلواتها
 شيت ومعهنا ايضا الراس وفي المشكلات اول من صلى عليه صلاة الجنازة هابيل حين قتله اخوه قابيل
 في تزويج القحلة وكانت اخت هابيل فادخله في كتيب ولبس من خفافه آدم ثم اخبر جبريل آدم عليها
 السلام فأخرجهم جميع اولاده لصلوة عليه فدخل ابليس تحت الثابت ونفى ان يركع آدم او يصعد ابوي
 برأه فقل جبريل وامر آدم بالصلوة قائما وبسب وجوبها الميت فذا تكبر بركره ويشترط فيه ان لا يكون
 قائلا احدا ابويه ولا طاعط طريق ولا متكبرا ولا خناقا فاده في شرح الملتقى (قوله صفتها فرض كفاية) لان
 في ايضا على الجميع استعماله اوريا وما قصد الصلاة افسدها الا الحاذق وتكره في الاوقات المكرهه وضع
 ما لا اختلاف فيها بصروهي في الكبريا افضل من الصغرى فتساقى (قوله لانه انكر الاجماع) أي الامام الجمع عليه
 المعلوم من الدين بالضروة (قوله اسلام الميت) اما نفسه او اسلام احد ابويه او قبيلة القادر واذا استوصف
 البالغ الاسلام فله بصفه ومات لا يصلي عليه او بالسعود عن التلبية (قوله وطهارته) أي طهارته دينه وتوبه
 ومكانه (قوله ما لم يعمل عليه التراب) ولودفن ولم يلبس عليه التراب يخرج وينسل ويصلي عليه (قوله استعدانا)
 وجهه ان الاول فائدة لا تأني على غطره مع القدرة وقد سقطت الطهارة حينئذ لثقلها وقيل ثقل
 الاول جملة عند تحقق الجزئ لا تعاد (قوله ومكان) فان كان الميت على السرور وهو طاهر جاز وان كان على
 الارض وهي نجسة جازت ايضا على ما في الفتاوى كدبرهم في القنينة بعد متهروجه الحواورات الكفن حائل بين
 الميت والارض ووجه العدم ان الكفن تابع فله ولا بد وحالها والحاصل ان المراد بالمكان الذي اشترط طهارته
 اما السريرا او فرض ان لم يكن سريرا فادفع على السرير لا تشترط طهارته الارض اتفاقا او بالسعود ويشترط
 طهارة الكفن ان الاشياء ذلك لما في انزاعه ان كان خفيس الكفن بضمامة الميت لا يضردعا للصريح بخلاف
 الكفن المنصس ابتداء (قوله اعيدت) لانه لا صلوة لها بدون الطهارة فاذا انصع صلاتا بالامام لم تصح صلاته القوم
 بجر (قوله كما لو ات امرأه) أي جالا (قوله لسقوط فرضها واحد) فلوا عدا وانكرت ولم تشرع مكررة قال
 في الصريحين بذلك ان الجماعة فيها ليست بشرط (قوله تأمل) اشارة الى وجه اشتراط البلوغ وذلك ان صلاة
 الجنازة لا يشترطها والصلي لا يقع فرضه فلا تصح صلاته من اقتدى به لعدم صحة اقتداء المقتضى بالتسليم
 ولا صلاته لعدم وقوعها فرضا اهل حبل واعتبار هذا الشرط وبستر العودة والظاهرة باقسام في الامام

فان تعددوا فاعلى قدر مبرأهم
 (واختلف في الزوج) أي هل يجب كمن زوجته عليه
 كنفها عليه) غنسية كانت او قفيرة غنبا كان او قفيرا وصحبه الوولو إلى في فتاواه من النفقات وقيل يقب في بيت المال وقيل يقب عليه ان كان موسرا وانظر لو أراد الزوج التكفين بكفن الكفاية هل يطالب بكفن السنة ونظاها قولهم ان كفن الكفاية لا راحة فيه انه لا يطالب ما كثر منه (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) بان لم يكن فيه شيء (قوله او منتظما) أي مستقانا بان كان عامرا او لا يصرف مصارفه (قوله فعلى المسكين) أي العالمين وهو فرض كفاية بأتم به تركه جميع من علم به (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بان كانوا اقرباء أو لا العالمين وهو فرض وهذا يختلف إلى اذ لم يجدوا يصلي فيه ليس على الناس ان يسألوا به لان الهى يقدر على السؤال بنفسه والميت عاجز بالسعود عن الصلوة (قوله والا كفن به مثله) أي الا يعلم ومثله ما اذا علم ولم يقبل الفضل (قوله والباصدق) أي الا يوجد محتاج إلى المال ككفن (قوله ونظاها) أي لنظامه قوله (قوله ولو كان في حق الخ) قال في الصريح عريان وميت ومعهما فوب واحد كان الصلي فله ليه ولا يقب والميت لا يحتاج اليه وان كان في ملك الميت والحي واره يقب والميت ولا يلبسه لان الكفن مقدم على المراث اياه والسعود (قوله والصلوة عليه الخ) قيل هي من خصائص هذه الامة كالوصية بالثلث ورد به حديث ان آدم عليه السلام لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة وضلوه وكفوه وفي زمن الثياب وصلوا عليه ولجدا يبكى كما ذكر ابن العباد وقال الولد هذه سنة بعده فان صعد ما يدل على الخصوصية تعين جله عليه انه بالنسبة مجرد التكبير والكيفية ولم يشرع يوم موته حجة وماتت قبل العبرة بثلاث سنين وفي التهر عن بعض الشافعية ان رخصا صرح بها في انما سهل شرعت بمكة او بالمدينة فدفنت حواء عند آدم كما في النهاية وكان الامام في صلواتها شيت ومعهنا ايضا الراس وفي المشكلات اول من صلى عليه صلاة الجنازة هابيل حين قتله اخوه قابيل في تزويج القحلة وكانت اخت هابيل فادخله في كتيب ولبس من خفافه آدم ثم اخبر جبريل آدم عليها السلام فأخرجهم جميع اولاده لصلوة عليه فدخل ابليس تحت الثابت ونفى ان يركع آدم او يصعد ابوي برأه فقل جبريل وامر آدم بالصلوة قائما وبسب وجوبها الميت فذا تكبر بركره ويشترط فيه ان لا يكون قائلا احدا ابويه ولا طاعطط طريق ولا متكبرا ولا خناقا فاده في شرح الملتقى (قوله صفتها فرض كفاية) لان في ايضا على الجميع استعماله اوريا وما قصد الصلاة افسدها الا الحاذق وتكره في الاوقات المكرهه وضع ما لا اختلاف فيها بصروهي في الكبريا افضل من الصغرى فتساقى (قوله لانه انكر الاجماع) أي الامام الجمع عليه المعلوم من الدين بالضروة (قوله اسلام الميت) اما نفسه او اسلام احد ابويه او قبيلة القادر واذا استوصف البالغ الاسلام فله بصفه ومات لا يصلي عليه او بالسعود عن التلبية (قوله وطهارته) أي طهارته دينه وتوبه ومكانه (قوله ما لم يعمل عليه التراب) ولودفن ولم يلبس عليه التراب يخرج وينسل ويصلي عليه (قوله استعدانا) وجهه ان الاول فائدة لا تأني على غطره مع القدرة وقد سقطت الطهارة حينئذ لثقلها وقيل ثقل الاول جملة عند تحقق الجزئ لا تعاد (قوله ومكان) فان كان الميت على السرور وهو طاهر جاز وان كان على الارض وهي نجسة جازت ايضا على ما في الفتاوى كدبرهم في القنينة بعد متهروجه الحواورات الكفن حائل بين الميت والارض ووجه العدم ان الكفن تابع فله ولا بد وحالها والحاصل ان المراد بالمكان الذي اشترط طهارته اما السريرا او فرض ان لم يكن سريرا فادفع على السرير لا تشترط طهارته الارض اتفاقا او بالسعود ويشترط طهارة الكفن ان الاشياء ذلك لما في انزاعه ان كان خفيس الكفن بضمامة الميت لا يضردعا للصريح بخلاف الكفن المنصس ابتداء (قوله اعيدت) لانه لا صلوة لها بدون الطهارة فاذا انصع صلاتا بالامام لم تصح صلاته القوم بجر (قوله كما لو ات امرأه) أي جالا (قوله لسقوط فرضها واحد) فلوا عدا وانكرت ولم تشرع مكررة قال في الصريحين بذلك ان الجماعة فيها ليست بشرط (قوله تأمل) اشارة الى وجه اشتراط البلوغ وذلك ان صلاة الجنازة لا يشترطها والصلي لا يقع فرضه فلا تصح صلاته من اقتدى به لعدم صحة اقتداء المقتضى بالتسليم ولا صلاته لعدم وقوعها فرضا اهل حبل واعتبار هذا الشرط وبستر العودة والظاهرة باقسام في الامام

والاست تزيده الشرط على ستة (قوله حضوره) أي كنهه أو كثره كالصنف مع الرأس برهان (قوله ووضعته) أي على الأرض أو على الأيدي قريباً منها فاستأنى عن المحيط ولا يصل عليه مجعولاً على الاعتناق والتشاهر إن اشتراط وضعه بالنظر إلى المدرك الذي لم يشتهئ من التكبير خلف الأذن من غير خلاف ما الملبوق ففي كون الوضع شرطاً له أيضاً خلاف الأثر إلى ما سأتى من أنها إذا وقعت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه باقٍ بها ما لم يتبدع على قول أو السجود (قوله فلا تصنع على غائب) يحترز الحضور ولو قال فلا تصنع على صكاف وغير متطهر وغير مستور ولا أمامة صلى لاستوى محترقات الشرط (قوله ويجعل على نحو دابة) نحوه المجهول على الاعتناق والموضوع خلفه وكذلك كان الموضوع أتم (قوله لأنه كالإمام من وجهه) فلذا اشترط طهارته وأسلامه وصبره وكونه جهة القبلة (قوله لصاحبها على الصبي) أي ولو كان أماماً من كل وجه ما حاصت الصلاة عليه (قوله وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم) جواب عما أورده على قوله فلا تصنع على غائب والنبا صلى بكسر النون وقسمها واجمها وصحة وهو ملك أخبثة تعاضد النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وصلى عليه معهم حين أعله الله تعالى بموته وقوله لا تؤذي فهي مجرد دعاء (قوله أو خصوصية) أي صلى الله عليه وسلم وأورع سره ورأه النبي صلى الله عليه وسلم وروية الإمام تكيي وان لم يره القوم قال في الصبر وقد أدام الكمال في الفتح القليل على كل منهما (قوله لو وضع الرأس موضع الرجلين) بأن وضع الرأس جهة يسار الإمام وقوله وإساراً إذا ناداه مكرهه تنزيهاً (قوله ولو أخطأ والقبلة) محترزاً قوله وكونه للقبلة (قوله صحت إن قهر) أي فما تعرضي فرض ولو تركه حامداً لا يصح (قوله أيضاً) أي كافي التكبيرات (قوله فلذا) أي لكونها باقية كالاشترط لا يجوز بناء على أنها لا تكون لو أها الأخرى أيضاً يصح تكرار ثلاثاً وأنه لا يجوز زهر (قوله القيد والثناء) اختفياً بقوله بعد التكبير الأولى فتفصيل يبعد في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول بصحة اللهم ويحمد ثلاثاً ويجعل في الجوهرة قطعاً للثناء على الخدم من عطف التكبير وطهارته ما ذكر أنه لا يقول بجل ثلاثاً وهو خلوها عن الخفوط وفي البرجندى عن الخزانة لأما بشرأة الفاضلة بثلاثة أئمة وإن قرأها بنية الصلاة كرهه حماد وما يصحبه الشربلاي من أنه لا مانع من قراءتها بنية القراءة مرة أخرى لخلق الشافعي فانه يقول برفضه أمر بدوامه إنما تحجب المرأة إذا لم يرتكب مكره مذهبه وجماعاً في الصبر من أن قراءتها لم تثبت عنه عليه الصلاة والسلام وفي انضمام من لم يغسل وكفن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل أو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار يقدموا يسع البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار يملأون ثم صفوا الأيوبيهم أحدوا أو بكر وعمر في النصف الأول وقالوا لا يحسن رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم أنا نشهد أنه بلغ ما نزل الله ونصم لاسمه وما عهد في سبيل الله حتى أزال الله دمه وقت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فاجعلنا أئمة من شيعتك التي نزلت عليك لا يشترى بها ولا يشتري بها عبد أو بر من الناس على دعائهم ويفرضون دينك على المؤمنين وفرضنا رجلاً لا يتنبي بالآيات ولا لا يشتري بها ولا يشتري بها عبد أو بر من الناس على دعائهم ويفرضون دينك على المؤمنين حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قيل أنهم صلوأ عليهم بعد الزوال يوم الاثنين إلى مثلهم يوم الثلاثاء وقبل أنهم مكثوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه قرأه في رؤسهم أحد ادماء جمع عليه أو السجود (قوله من أن الدعاء مكرن) لقولهم إن حقيقته والمقصود منها الدعاء (قوله التكبير الأولى شرط) قال لانه تكبيراً لا حرام (قوله رده في الصبر) يصح بجمعه بخلافه فقد صرح صاحب الهيبتان الله مأمنة وقولهم في المسبوق بقضى التكبير بغير دعاء يدل عليه وبعد جوازنا أخرى عليها ولو كانت شرطاً لماز وفي الغاية السري فأن قلب التكبير الأولى للأحرام وهي شرط وقد تقدم أنه يجوز بناء الصلاة على الصلوة الأولى لكونها غير مكرن قبل في الجواب التكبيرات الأربع في صلاة الحائزة قائمة مقام أربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلواتنا فلهذا (قوله بغاية) روى أن علياً كرم الله وجهه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يتكبر عليه فكانت أجسامهم (قوله وقطاع الطريق) لأنهم بمنزلة البغاة منيع (قوله فلا يفسلوا) زبر لهم وأما صريحه بعدم الغسل لأن ظاهر كلامه يفيدان للمتن الصلاة لا الغسل والأولى فلا يفسلون بآيات النون وذلك لتفريق مثل فعلهم فتعود منفعة ذلك على عامة المسلمين (قوله ولو بعد) بأن أخذوا وقتلوا بعده وهذا التفصيل قال الصدوق الشهيد قال الزبيدي وهذا تفصيل حسن أخذه في الصكبار من المشايخ وروى عن محمد بن القرق بين

فشرطها أيضاً حضوره ووضعها كركن هو أركانها
(أمام الصبي) وكونه للقبلة فلا يصح على غائب
ومجعل على سجود ردة لصاحبها على الصبي
كالإمام من وجهه ويصل على الصبي
وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم ولو أخطأ
لغوى الصلاة وصلى إن اعتدوا ولو أخطأ
موضع السجود وأراد الانفتاح قالوا في
الله بصحة الثبوت (الكبيرات) الأربع قالوا في
(وردتها) ثلاثاً (قوله أيضاً) أي على
وإن أيضاً لا يشترط في الصلاة (قوله ثلاثاً)
وإن أيضاً لا يشترط في الصلاة (قوله ثلاثاً)
(والقيام) فلم يجز بعد الإحرام (قوله ثلاثاً)
(القبلة) والثناء (قوله أيضاً) أي على
وفرضه وما فيه من رد في الصبر يصح
للتكبير الأولى بشرط رد في الصبر يصح
بجمعه (قوله أيضاً) أي على
(أما الأولى) أي على
بجمعه

لأنه لم يفسح على ذلك في ظاهر الرواية (تبيين) الأولى في القواعد الناجية إذا سلم على ظن إجماع التكبير ثم
 أنه لم يفسح فإنه يفسح لأنه سلم في محله وهو القيام فيكون معذوراً الثاني في الظهيرة وغيرها جل كبه في جنازة
 بجي ميجانزة أخرى فكبر سوا قوفى أن لا يكبر على الأولى فقد خرج من الأولى إلى صلاة الثانية وإن كان الثانية
 سبى بها علمها بكن خارجاً بصر (قوله على الجهر بالتسليم) وبين خفض الثانية قهستاني (قوله في الأولى)
 أي بعد التكبير الأولى (قوله ويكره) أي تحريماً كما (قوله وأفضل موقوفها) والأولى أن تكون ثلاثة معزوف
 لما ورد أنه من صلى عليه ذلك غفره كافي القهستاني وجميع الأئمة (قوله الظهار التواضع) أي فيكون ذلك
 ادعى لقبول شفاعة (قوله لا يضمنه) أي التكبير الزائد على الأربع منسوخ لأن الأماوا تخلف في فعل
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الحسن والسبع والتمتع وكثر من ذلك لأن آخر فعله عليه الصلاة والسلام
 كان أربع تكبيرات فكان ناسخاً لما قبله كذا في الأصل وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم - صلى
 على النجاشي كبر أربع تكبيرات ونبت عليها إلى أن توفي فخطبت ما قبلها أبو الهود (قوله فيكث المؤمن الخ)
 لما كان قول المصنف يتبع صادق بالقطع ولا يتخار ردفه بيان المراد منه (قوله به في) برجمه في فتح القدير
 بأن الباقى حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بجنا مطلقاً إنما انقطاع في المتابعة في الخامسة بمرور من الإمام
 أنه يسلم للصالح ولا يتنظر تصديق المتابعة (قوله هذا) أي عدم المتابعة (قوله وسوى الافتتاح بكل تكبيره)
 لجواز أن تكبره الإمام للافتتاح لأن وأخطأ المبلغ بصر (قوله وكذا في العيد) فإنه إذا زاد على المشروع ولم يكن
 سبع من الإمام فإنه تابع لما فعل ذلك وسوى بكل تكبيره الافتتاح (قوله ولا يستغفر في الصلوة الخ) أي لا يافق
 باستغفاره زيادة في دعاء الباقين والمراد بالضعف والمعوذ الأصليان فإن العارفين لا يسقطان الغروب
 السابقة انتهى صلى (قوله بعد دعاء الباقين) إذا نادى بأقربه وهو ما في الجمع عن شارح التلبيذ وما في الحلبي
 من أن دعاء الباقين فيه استغفار للصبي فينا في قول المصنف ولا يستغفر في الصلوة إلا أن زاد دعاء النساء
 والصلوة على التي صلى الله عليه وسلم مخالفت المنقول وقوله فيه استغفار للصبي فينا في قول المصنف ولا يستغفر
 الجهر ووديان الصغير يحمل أن المراد به الغيب الصغير أو المراد بالتعميم كما مر وبأن المراد لا يستغفر استغفاراً
 زائداً على ما في دعاء الباقين (قوله أي ساقطاً للحوش) حمله على معناه القوي والذي في التهر بغيره تفسيره
 ما تقدم أي بما صلح والديه في دار القربى وقيل هو الأثر المتقدم حالة العبيد وغيره (قوله وهو) أي قوله اللهم
 أسعده لنا فرط الخ دعاه أي الصبي أيضاً أي كأهو دعاء الوالد له وللمصلين لأنه لا يجي الماء دفع الظن أو صلح
 والديه في دار القربى أو الأمن كان متقدماً في الخبر وهو جواب عن سؤال حاصل أنه هذا دعاء للأحباء ولا يقع
 الميت فيه (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) أي فهذا مما يقتضي تقدمه في الخبر وقوله حسنات الصبي أي ثوابها وقوله
 لا لأبويه وقيل هي لهما وقوله بل لهما الظاهر أن معناه الخير كذا في (قوله وأجعله ذخراً) الذي في الكذا وقوله
 شارحوه وأجعله لنا إرثاً وأجعله لنا ذخراً في التهر في القول بين الأبر والتواب والثواب هو الحاصل
 بأصول الشريعة والأجر هو الحاصل بالمكملات لأن الثواب لفة بذل العين والأجر لبدل المنفعة وهي تابعة
 للعين ولا يترك إطلاق أحدهما على الآخر (قوله ذخيرة) بيان لعق ذخر من ذخر الشيء أخره بالفتح وهو
 معنى قول بعضهم خيراً بآياتهم (قوله شافعا) أي لغرضهم (قوله شفعاً) بفتح الشافع قبول الشفاعة وفي بعض
 الكتب يقول اللهم أجعله والديه فرطاً وسلفاً ذخر أرواحه واعتباراً وشفعاً وأجره ونقل به وأزنها وأفرغ
 الصبر على تلوجهما ولا تقبهما بعده وأغفر نساؤه (قوله ندباي) \llcorner كونه بالقرب من الصدر شديد
 والأفصاحات جرس من الميت لا بد منه قهستاني عن الصفة قال شفاهاً وتظهر أن هذا في الإمام لا غير أبو الهود
 أي لا في المؤمنين لأنهم قد يكونون صفراً فيخرجون من حد المقابلة وهذا إذا لم تعد الموتى والأوقف عند صدور
 أحدهم فقط ولا يلزم ذلك في الكل ولا يسعد عن الميت كافي التهر (قوله للربيل والمراد) بغير حركه القيام
 من الصغير والصغيرة جوى وهذا الظاهر في المراد بالربيل والمراد خصوصهما وليس كذلك بل المراد الذكر
 والآن في الشامل للصغير والصغيرة من باب ذكر الناحص وإرادة العام مجازاً أبو الهود (قوله والشفاعة لأجله)
 أي في القيام عند مناشرة إلى أنه الله التماسه في الشفاعة تهر (قوله والمسبوق الخ) أي الذي لم يكن
 حاضر التكبير الإمام السابق (قوله بعض التكبيرات) صادق بالأقل والأكثر (قوله لا يكبر في الحال) ولو لم ينتظر

على الجهر بالتسليم وفي قوله التواضع
 بغير وسوسة (والأمر في الاستغفار)
 وعن الثاني التواضع الأولى ويجوز عندنا
 نية التواضع
 لعدم نية التواضع عليه السلام وأفضل
 نية التواضع
 معقولاً أثرها الظاهر التواضع (وقوله)
 معقولاً أثرها الظاهر التواضع (وقوله)
 الإمام خصالاً (أي) لأنه يفسح في العبد
 المؤمن أن يسلمه الدين أو يفسح في العبد
 سبع من الإمام ولو لم يكن في العبد
 الافتتاح بكل تكبير وسكتاً في العبد
 ولا يستغفر في الصلوة إلا أن زاد دعاء النساء
 لعدم تكبيرهم (بل) يقول بعد دعاء الباقين
 اللهم أجعله لنا إرثاً وأجعله لنا ذخراً
 الخ وحش لحي ما له وهو ما في حسنات ذخر
 في الخبر لا سيما وقد قالوا الخ
 لا لأبويه بل لهما ذخر في الخبر (وقوله)
 باسم الذل لغيره ذخر في الخبر (وقوله)
 من قول الناعة (وقوله) (وقوله) (وقوله)
 الصبر على تلوجهما ولا تقبهما بعده
 والشفاعة لأجله
 الإجماع لا يكبر في الحال (بغير حركه)
 تكبير كركه

وهو المذكور في التبيين وترجمه واقتصر عليه السكنا في شرح الهداية فكان هو المذهب مع (قوله)
 في امام الحلي (اي السابقة وهو امام المسجد الخاص بالهبة وانما كان اولي لان الميت رضى بالصلاة خلفه حال
 حياته بغير (قوله فيه) اي كلام المصنف حيث عطف امام الحلي على ما قبله مع اختلاف الحكم اقسام التبيين
 (قوله بتدوير) انما كان مندوبا لانه في التقدم عليه لا يلزم انسداد امر الصلاة بغير (قوله بشرط ان يكون
 افضل من الولي) هذا الشرط نقله في البحر الركني والفتاوى والمجتبى واقتصره (قوله امام المسجد الجامع)
 واما امام مصلى الحنابلة فقال في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلى المبنية لصلوات الاموات في الابصار
 فان المباني يشترط لها ما خاصا يجعل له معلوما من وقته فهل هو مقدم على الولي الحاله بالامام الحلي
 او لا والذي يظهر لي ان ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كالمه وان كان المقرره هو الناظر فكالاجنبى اه
 مختصرا (قوله ثم الولي يقترب عصبية الانسكاخ) فلا ولاية للقاضي فهو كالمه وان كان المقرره هو الناظر فكالاجنبى اه
 ومن الى ان لا يعد احق من الاقرب الفاسب وحده الغيبة ههنا ان يكون بكتان فتوفيه الصلاة اذا حضر
 قسمة ثاني (قوله الا لا يقدم) لان للاب فضيلة على الابن وزيادة من والفضيلة تعتبر بجهتي اذا حضر
 الامامة من من البحر والابن يقدم عليه في ولاية الانسكاخ عند الشئ بجمع الاثر ولو مات امر اولها اب
 وابن بالغ عاقل وزوج فالاب احق بها من الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فاروق احق من الولد ولو مات
 ابن له اب واباب فالولاية لاه وليه ولكنه يقدم اياه عند الميت تعظيما (قوله الا ان يكون عالما بالاب جاهلا)
 فتبين ان يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنازة لعدم احتسابها اليه واقول
 بل صفة العلم توجب التقديم فيها ايضا لا ترى الى ما مر من ان امام الحلي انما يقدم على الولي اذا كان افضل
 منه على علم القدوري كراهة تقديم الابن على ابيه فان فيه احتشاقا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا
 وفي الفخر لا يعد ان يقال ان تقدمه واجب بالنسبة اه نه (قوله والاسن اولي) اي اذا حصلت المساواة
 في الدرجة والقرب والقوة كائين واخوين او عمن فالاسن اولي الا ان يكون غير الاسن افضل اه حلي جهشا
 فان اراد الاسن ان يقدم احدا كان للاسفران منع فان قدم كل واحد منهما رجلا فترافذ في قدمه الاسن اولي
 وان كان الاخ الاصغر شقيقا والا كبريا فالاصغر اولي كافي المرات بغير (قوله ثم الجنازة) الذي في النهر والزوج
 والجنازة اولي من الاجنبى فظاهره انهما في رتبة واحدة وما فعله التبرع قوله لان الزوج انصلا اكثر
 من الجنازة وفي القسمة ثانيا ما وافقه حيث قال الزوج احق من الاجنبى فان شاعره تقدمه عليه ولو الاجنبى
 جارا (قوله من ابنة) الذي في البحر من ابيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله لبقاه ملكك) في هذا التعليل لغير
 وان اريد الملك الحكمي باعتبار الارث فيه ان ارثه انما يكون بعد من ذكر وان ارثه المبدل للحق فالحقة الميتة
 ملكه وتظهر اثرة في الصلاة والايمان (قوله والقنوي على بطلان الوصية بنفسه واصلاته عليه) اي بان نفسه
 فلا او يصلى عليه بطلان وفي التبرع ولو اوصى بان يصلى غيره اي غير من له حق التقدم فالتقوى على بطلانها
 فالبطلان مقيد بلك اما اذا لم يكن من له حق التقدم واوصى بان يصلى عليه فلا ينسل كالبعطية كلامه
 (قوله ومثله كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحلي (قوله من باب اولي) وجه الاولية انهم اقربى من
 لتقديم عليه فثبت لهم ما ثبت له الاول (قوله الاذن لغيره) اي في الصلاة وكذلك اه باذن غيره
 في الانصراف قبل الدفن وفي السكافي ان فرغوا فعلمهم ان بمشوا خلف الحنابلة الى ان ذهبوا الى القبر ولا يرفعون
 احد بلا ذن خالم يؤذن لهم فتدبر جون فالاولي الاذن (قوله فيك ابطاله) كذا في البحر والنهر والاسن بالقام
 فيكالتصرف فيه (قوله من يساوي) اي يساوي من يعطى الاذن (قوله فليس المنع) اي من عاين القرب
 اذا كان القريب حاضرا اما اذا كان غائبا فله المنع ويدل على ما في البحر فان كان الاخ لام وابا غابا وكتب
 الى انسان ليتقدم فلاح للاب ان يمنعه ثم قال والمرضى في المصير بمنزلة الصحيح يقدم من شاوليس للابد منه
 اه (قوله فان صلي الخ) الاخصر ان يقول فان صلي من ليس له حق التقدم ولم يتناه به اعاد من له حق التقدم انتهى
 حلي وطاهره ولو امام الحلي (قوله حق التقديم) الاضافة للبيان (قوله لا جليل ربه) علمه قوله اعد (قوله)
 لا لا سقاط القرض) فاذا لم يعد الولي لا ما تم احدا من القرض وهو حق الميت فتأدى بصلاته اجنبى وشا به
 الى الداء على ما في غاية البيان من ان حكم الصلاة التي حليت بلا ذن الولي موقوف ان اعاد الولي تبين

(ثم امام الحلي) كسبة اعلم بذلك ان تقدم
 الاولاد واجب بتقديم امام الحلي مندوب قسط
 بشرط ان يكون افضل من الجميع امام الحلي
 اولي بها في الغيبة ومن الجميع امام الحلي
 الذي امام المسجد الجامع (ثم الولي) في بيصيرة
 الذي يصح تقديمه على الابن اتفاقا لا
 اي صحته في تقدمه على الابن والاسن اولي فان
 الانسكاخ حاله بالاب جاهلا والاسن اولي
 ان يكون حاله بالزوج ثم الجنازة والاسن اولي
 يكون حاله بالزوج ثم الجنازة والاسن اولي
 من انما هو عليه من باب اولي (ثم اذا)
 الوصية بنفسه فليقل بطلان (الا) انه اذا
 وشه كل من يقدم عليه من اب اولي
 لغزونها (لا) صفة فليقل بطلان (اي) ذلك في ما
 كان هذا من يساوي (انما) كره في ما
 كان من يساوي (المنع) فان صلي غير (ثم يا جهم)
 ولو لم يفسد له المنع فان صلي غير (ثم يا جهم)
 العبد في حق التقديم على الولي (ثم يا جهم)
 (ولم) اعاد الولي ولو صلي غيره ان شاء لا جليل
 حقه ولا سقاط القرض

فيما روي صوت ١٣ في صبر ما في البر والراه ستاني وقوله بذ كرا وقرأة او غيرها ما في البر كالكلاب المباح
في التهميرة اراد ان يذكر الله تعالى بذ كره في نفسه اقله تعالى الله لا يجب للمعتدين اي الجاهل من بالذاع قوله
وصبر قوله القبر يقر الميت طوله في قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهتاني (قوله في قبره)
لاختصاص سنة الدفن في الدنيا لا يتبين (قوله فان زاد الحسن) علو كان في قدر قامة فهو واحسن قهتاني
وفي التبر يخفى ان يصل حده على ما هو المتعارف اه (قوله ولطيف) حديث البطلنا والاشق لغيتنا قال حديث الميت
والحدث لغتان والحد يفتح اللام وخبرها عايد وهو ان يصير القبر شاهه ثم يصير في جانب القبة منه حفرة وضع
فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشرق في وسط الحفرة في وسط القبر وضع في الميت بصر (قوله الا في ارض
رخوة) فيضربين الشق واتخذتاوت ودرميتي (قوله مضربة) بحفرة بضو قطن بل السنة كما في النهاية ان يقرش
فيه القراب (قوله وما روي عن علي) وفي البر والصرة من التهميرة عايشة أي من وضع المضربة (قوله فقدر مشهور)
ان قلت ان الشجرة لا تقتضي تسليطه اجيب بان المراد ان غير مشهور بين العصاة اذ لو كان مشهورا بينهم واقره
الكتاب ابا عامتهم على الجواز (قوله ولا بأس بان اتخذنا تاون) ليس المراد به انه خلاف الاولى بل دليل قوله عند الحاجة
(قوله ووسن ان يقرش فيه القراب) ويجعل القبان للنفق من بين الميت ووساه وقطن الغيبة الدنيا على الميت
ليصير كالجد قهتاني (قوله ان لم يكن قويا) هذا هو الذي في البر من الفتح وهو الذي من قول صاحب التبر
ولم يكتفوا من الوصول الى البر (قوله بان وضع من جهته) لان جانب القبة معظم فيستحب الانخال منه بصر
(قوله خيل) ويترك برجليه ان امكن لا سيما لان ما يؤذى الحصى يؤذي الميت (قوله وان يقول واضعه) قد نادر
مشتق وفي افراد الواضع اشعار بان الشفع غير لازم وقد قال المهرم اولى بالمرأة وعند طه عفرم الشيوخ ثم
الشباب الصلوا قهتاني في الاحتياج الى القبة الى الوجه بصر (قوله بسم الله) وضعا لك عند بل نه رسول الله
استلما وليس هذا دعاء القيت لا افادات من الله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجر عليه عمل بل عملها
غيرها فان مات في غير ذلك لم يبدل الى الله رسول الله في الله عليه وسلم ولكن المؤمنون شهد الله في الاخر
ينهدون في وفاته على الله وعلى هذا جازيت السنة بصر (قوله وجوبا) ان شاء من قول المصنف وغيره بذكر الله رسول
الله صلى الله عليه وسلم لان الاصل في الامر بالوجوب (قوله ولا يشي) اذا اهيل عليه القراب ما لوني فيه مشاع
لانسان فلا بأس بنسبه لاخراج النماذج (قوله للاستغناء عنها) بوقوع الامن من الانتشاء بصر (قوله والقصب)
اقبالوا والمفيدة للمصاحبة اشارة الى اباحة الجميع في القهتاني وقد جعل في قبره في الله عليه وسلم لم يلقين
وطن من قصب واللقين واحدة لينة وكلمة وكلمة ما يفتخ من العين والذين بضم الطاء المزمرة بصر (قوله لا لاير
والنشب) لانها لا تحاكم البناء والقبر وضع الجلاء ولا اترادوا ولا ايرغاهم ملازم بخلاف الماء المسخن في
وقوله المطبوخ وصف كائش (قوله فلا يكره) لانه يكون مصحفا من السبع بصر (قوله وجازة قلت) اي الا بصر والنشب
كا في التبر (قوله وبسني قهتاني) حتى يتقوى القن قهتاني عن السكا لان معنى سالهم على الاستعمال الريال
على الكشف بصر (قوله ولو شئني) معاه في الاطوار (قوله كطير) ادخلت الكشاف البرود والاشيع وبها صاهر
القهتاني (قوله وفيما القربا عليه) اي على القرب الا من القدر والاق (قوله وتكره الزيادة عليه) الظاهر
انه لا يثني وانتعليل بما يثبت القبر (قوله وبسبب شية) الاولى حشوه لانه وادى به غير او السعود حيث
قال وشوب شيو من قبل راسه ثلاثا اعتداه في الله عليه لم يقول في الاولى منها خفنا كما في الثانية
وهي تعديكم في الثالثة منها فخر بكم ثارة ثرة فقول قول في الاولى اللهم جاف الارض عن حبيد وفي الثانية
الهم اخرج اهلها السباع والوحوش وفي الثالثة ثم روي عن الجمهور والعين وان كانت امرأة قال في اثباته اللهم ادخلها
الجنة بربحتك جوهره وفي كالب التوريز من اخذ من تراب القبر عده وقرأ عليه سورة القدر وسعرتك في القبر لم
يذهب صاحب القهتاني (قوله وجلس ساعة) لانه وجلس عند السالين كان حاضرا (قوله ليعاد) اللام يعني
مع ايم دعائه بالتيك ما روي انه في الله عليه وسلم قال ادعوا لا يخبر فانه الان يسأل (قوله ليعاد) اللام يعني
ان يدعى قواب القراءاته ما خذ من جوار القراءات على القبر ورواهه في جوار القرافات شى جعل في ذلك على من
سواي الاشياء (قوله ولا بأس برش الماء) يعني انه مطلوب لا خلاف في الاولى (قوله للتي) لانه من مريض اهل
الكتاب والقيهم بهم خاتمة بذكر كونه بصر (قوله ووسن) اي روى القبر غير مسطح قهتاني في رواية البصري عن

فيما روي صوت ١٣ في صبر ما في البر والراه ستاني وقوله بذ كرا وقرأة او غيرها ما في البر كالكلاب المباح
في التهميرة اراد ان يذكر الله تعالى بذ كره في نفسه اقله تعالى الله لا يجب للمعتدين اي الجاهل من بالذاع قوله
وصبر قوله القبر يقر الميت طوله في قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهتاني (قوله في قبره)
لاختصاص سنة الدفن في الدنيا لا يتبين (قوله فان زاد الحسن) علو كان في قدر قامة فهو واحسن قهتاني
وفي التبر يخفى ان يصل حده على ما هو المتعارف اه (قوله ولطيف) حديث البطلنا والاشق لغيتنا قال حديث الميت
والحدث لغتان والحد يفتح اللام وخبرها عايد وهو ان يصير القبر شاهه ثم يصير في جانب القبة منه حفرة وضع
فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشرق في وسط الحفرة في وسط القبر وضع في الميت بصر (قوله الا في ارض
رخوة) فيضربين الشق واتخذتاوت ودرميتي (قوله مضربة) بحفرة بضو قطن بل السنة كما في النهاية ان يقرش
فيه القراب (قوله وما روي عن علي) وفي البر والصرة من التهميرة عايشة أي من وضع المضربة (قوله فقدر مشهور)
ان قلت ان الشجرة لا تقتضي تسليطه اجيب بان المراد ان غير مشهور بين العصاة اذ لو كان مشهورا بينهم واقره
الكتاب ابا عامتهم على الجواز (قوله ولا بأس بان اتخذنا تاون) ليس المراد به انه خلاف الاولى بل دليل قوله عند الحاجة
(قوله ووسن ان يقرش فيه القراب) ويجعل القبان للنفق من بين الميت ووساه وقطن الغيبة الدنيا على الميت
ليصير كالجد قهتاني (قوله ان لم يكن قويا) هذا هو الذي في البر من الفتح وهو الذي من قول صاحب التبر
ولم يكتفوا من الوصول الى البر (قوله بان وضع من جهته) لان جانب القبة معظم فيستحب الانخال منه بصر
(قوله خيل) ويترك برجليه ان امكن لا سيما لان ما يؤذى الحصى يؤذي الميت (قوله وان يقول واضعه) قد نادر
مشتق وفي افراد الواضع اشعار بان الشفع غير لازم وقد قال المهرم اولى بالمرأة وعند طه عفرم الشيوخ ثم
الشباب الصلوا قهتاني في الاحتياج الى القبة الى الوجه بصر (قوله بسم الله) وضعا لك عند بل نه رسول الله
استلما وليس هذا دعاء القيت لا افادات من الله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجر عليه عمل بل عملها
غيرها فان مات في غير ذلك لم يبدل الى الله رسول الله في الله عليه وسلم ولكن المؤمنون شهد الله في الاخر
ينهدون في وفاته على الله وعلى هذا جازيت السنة بصر (قوله وجوبا) ان شاء من قول المصنف وغيره بذكر الله رسول
الله صلى الله عليه وسلم لان الاصل في الامر بالوجوب (قوله ولا يشي) اذا اهيل عليه القراب ما لوني فيه مشاع
لانسان فلا بأس بنسبه لاخراج النماذج (قوله للاستغناء عنها) بوقوع الامن من الانتشاء بصر (قوله والقصب)
اقبالوا والمفيدة للمصاحبة اشارة الى اباحة الجميع في القهتاني وقد جعل في قبره في الله عليه وسلم لم يلقين
وطن من قصب واللقين واحدة لينة وكلمة وكلمة ما يفتخ من العين والذين بضم الطاء المزمرة بصر (قوله لا لاير
والنشب) لانها لا تحاكم البناء والقبر وضع الجلاء ولا اترادوا ولا ايرغاهم ملازم بخلاف الماء المسخن في
وقوله المطبوخ وصف كائش (قوله فلا يكره) لانه يكون مصحفا من السبع بصر (قوله وجازة قلت) اي الا بصر والنشب
كا في التبر (قوله وبسني قهتاني) حتى يتقوى القن قهتاني عن السكا لان معنى سالهم على الاستعمال الريال
على الكشف بصر (قوله ولو شئني) معاه في الاطوار (قوله كطير) ادخلت الكشاف البرود والاشيع وبها صاهر
القهتاني (قوله وفيما القربا عليه) اي على القرب الا من القدر والاق (قوله وتكره الزيادة عليه) الظاهر
انه لا يثني وانتعليل بما يثبت القبر (قوله وبسبب شية) الاولى حشوه لانه وادى به غير او السعود حيث
قال وشوب شيو من قبل راسه ثلاثا اعتداه في الله عليه لم يقول في الاولى منها خفنا كما في الثانية
وهي تعديكم في الثالثة منها فخر بكم ثارة ثرة فقول قول في الاولى اللهم جاف الارض عن حبيد وفي الثانية
الهم اخرج اهلها السباع والوحوش وفي الثالثة ثم روي عن الجمهور والعين وان كانت امرأة قال في اثباته اللهم ادخلها
الجنة بربحتك جوهره وفي كالب التوريز من اخذ من تراب القبر عده وقرأ عليه سورة القدر وسعرتك في القبر لم
يذهب صاحب القهتاني (قوله وجلس ساعة) لانه وجلس عند السالين كان حاضرا (قوله ليعاد) اللام يعني
مع ايم دعائه بالتيك ما روي انه في الله عليه وسلم قال ادعوا لا يخبر فانه الان يسأل (قوله ليعاد) اللام يعني
ان يدعى قواب القراءاته ما خذ من جوار القراءات على القبر ورواهه في جوار القرافات شى جعل في ذلك على من
سواي الاشياء (قوله ولا بأس برش الماء) يعني انه مطلوب لا خلاف في الاولى (قوله للتي) لانه من مريض اهل
الكتاب والقيهم بهم خاتمة بذكر كونه بصر (قوله ووسن) اي روى القبر غير مسطح قهتاني في رواية البصري عن

من غفر غفائلك فانه لا شغل حيث كان في الورثة صغير من فعله يكون ضامنا ومن انس من فوقه لا عقر
في الاسلام اى لا تنقر بقرة او شاة عند التزفافه من افعال الحاحلية (قوله وبالجلوس لها) من غير ارتكاب
مختل من فرش البسط والاطعمة من اهل الميت لانهما تقتض عند السرور وهو (قوة في غير مسجد) اعلم
ان صاحب الجمر تضارب كلامه فاذا اولاجوا في المسجد وانرا كراهته وصبارته حال البقالي ولا باس
بالجلوس للزنا ثلاثة ايام في بيت او مسجد وجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم اى في المسجد لما اتى جعفر
ورثين من مائة والناس باؤونه ويزينه والتعزية في اليوم الاول اغسل بالجلوس في المسجد ثلاثة ايام للتعزية
سكر وفي غير مائة الرخصة ثلاثة ايام للرجال وكره احسن اه (قوله وتكره بعدا) لانها تجد الحزن من
والنظار انها تنزيبية (قوله الانفاث) اى الان يكون المعزى او المعزى غالبا فلا بأس بهن (قوله وعند باب
الدار) قال في التبر وكونه على باب الدار مع فرش يسط على قواعد الطريق من ارفع القبايع وفي القهستاني في اعم له
اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليست قوا وسنفلوا بهن وهو باصر وبكره اجتماعهن عنده للتعزية اه
(قوله ويقول عظم الله اجرهن) اريد قول في شرح الملتقى الهمك الله عند المصائب صبرا وابترا ولا تكلن بالصبرا برا
ان الله ما اخذ الله ما اعطى وكل شيء عنده باجل سعي (قوة وزيارة القبور) اى لا بأس بها والله الاموات ان
كانوا مؤمنين من غير وطن القبور الجنتي ذاب الزاوية في غنم القدر وبكره عند القبر كل ما لم يجد من السنة
والمهدود منها ليس الا زيارتها والله عندنا فاما كما كان يفعل على الله عليه وسلم في الخروج الى البيع جهر
وفي القهستاني في يد عو حذآ وجهه وفي شرح الملتقى من البعد وضع اليد على القبر (قوة ولوليتك) وقيل تحرم
عليهن والاصح ان الرخصة ثابتة لها بغير (قوة ويقول السلام عليكم) فهو في شرح الملتقى والذي في الصر
فالتبرك من صلى الله عليه وسلم بالسلام على الموق السلام عليكم ايها الدار من المؤمنين والمسلمين وانا
ان شاء الله عليكم لاسقون انتم لما فرط ونحن لكم نسال الله العافية (قوة دار قوم) لعل لفظه دارزة اذناهو
من ذكر الارز لم يله اذ لم على الدار فالى سكتها (قوله وانا ان شاء الله بكم لاسقون) ذكر المشيئة التبرك
لان الصلوة تحقق الامراء الصلوة على اتم الحالات تنصع المشيئة (قوة وبقرا مودية) ما يرد من دخل
المقابر فقرأ سور رويس شفع الله عنهم يومئذ وكان به بعد من فيها حسنات جهر (قوله من قرأ الاخلاص)
طساره وان لم يجر الاموات كال كان في بيته وروى من حديث انس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل ثوابها لاهل القبور وادخل الله تعالى في كل
قرن من المشرق والمغرب ثوابا وضع عليهم مشاجهم واعطى الله للقارئ ثواب ستين نيا ورغ به بكل بيت دوحه
وكتبه بكل بيت عشرين حسنة ذكره القطر في ذكره وتلقه امر غنى في شرح صلاة ابن مسنيش قال
وظاهره ولو كان في بيته وقيل مولانا لا يحصر اه (قوله احد عشر مرة) سواء احدى عشرة مرة حلي
لان المحدث وموئث فوئث احدى وعشرة (قوله ويصغر في النفس) لانه من الاستعداد لبقاء الله تعالى (قوة)
وقيل بكرة القوة تعالى وما تدري قس باى ارض تموت قلت حفره لاساق الا به تنفعه في الجله ولغيره (قوله
والذي ينبغي الخ) كذا وقع في شرح الملتقى وتلقه عنه ابو السعود واه (قوة بكرة المشي) وكذا الجلوس والزم
والدول والنفقة والصلوة عليه بعدة النبي ومن هذا بل حكم رواها للقبور ويحسبون انهم على شيء اه شرح
الملتقى (قوله ظن المحدث) وان لم يقع ذلك في غيره فلا بأس بان يلقى فيه بقرة (قوة حتى لا يزال الخ) هذا
التعزية للكل حيث قال وحيدنا فخاصته الناس من دقت آفاره ثم دقت حولهم خلق من وطني تلق
القبور وان يهل الى قبره مكره اه (قوله ولا يكره الذن ليل) والمصعب نها وشرح الملتقى (قوله ولا
اجلاس القارئ عند القبر) قال في البصر ولا بأس بقراءة ما قرأه عند القبور وربما تكون افضل من غيره ويجوز
ان يحفظ الله من اهل القبور شيئا من عذاب القبر او يقطع عند دعا القارئ وثلاثة اه (قوة عظم الذي يحتم)
قال في الدر لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبره اه لان الذي لما حرم لآذ في حيا به لفته يجب
صياحه عن الكسر بعد موته بغير من الوعاقب وهو يشداه خاص باهل الفتنة دون الحريين شر نبلا (قوله)
انما يعذب الميت بيبكاه الخ) المراد به الصياح والنوح اما مجردا راجع الى حزن القلب طيس عموما (قوله)
اذا اوصى الخ) فلا يجر من الظهيرة وهل يعذب الميت بيبكاه اه عليه فقال بعضهم يعذب لقوله عليه

وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة ايام والاولا
افضل تركها وبهذا الاتفاق ويكره التعزية
باب هذا القبر وعند باب الدار وقيل عظم
القبور لاسقون عظم الله اجرهن
القبور ولو قرأ الاخلاص
القبور ولو قرأ الاخلاص
قوان قبور الاقرباء والقبور
داوود مؤمن وفي الحديث من قرأ الاخلاص
وقيل سور رويس وبعثها لاهل القبور
احسن من غيرها من القبور
من الاجر بعد الاموات ويصغر قبره
وقيل بكرة والذي ينبغي الا يكره في قبره
الكن من اجل اهل القبور
انما يعذب الميت بيبكاه الخ
اذا اوصى الخ

ان اوجه نفس الغسل والنظر الى القاسم قال آدم عليه السلام لما مات غسسته الملائكة ولم يعدوا ولا غسل
لنفسه لاجب واحد حدثنا اسحق بن ابي صالح قال في الصلوة (قوله قتل ظلماً) قيد بالقتل لانه لو مات حنيفاً
او ذمياً من موضع اخر اختلف بالاداء فاعتاد به او فرق ليكون قيد على كل حكم القصاص الا خبر شيد الانرة
بغير وجهه في القيد بالنظم باق في قول المصنف والقتل بحد او قصاص (قوله بغير حق) قسم الظلم (قوله بجوارحه)
خرج القتل بقتل من القتل وما عدا من قصده او امله او السلب او اكل الدماء وقتل في وجهه وفي غير وجه
البغاة والحد والحرب داخل من العطف (قوله ويجب بغير حق) مال قيد به لان من غصب ماله او ماله من غير حق
بانتقل او غصبه من غير وجهه وجوب الدية بقتله وكذلك لو وجد من يبيع ماله او يبيع من غصبه من غير وجهه
لا يدرى قتل ظلماً او ظلوماً عدا او ظاهراً (قوله بغير خصاص) انما يمكن وجوب القصاص عوضاً عما
لان القصاص للميت من وجهه ولوارث من وجهه وهو نفس الصدور والمصلحة العامة وهو ما في شرعيته من حياة
الانفس يمكن عوضاً ما قلنا فلا ينحل الشهادة بالقتل بغير (قوله حق) وجوب (الخ) مفهوم قوله ينفس القتل
(قوله كالميت) في القتل العمد (قوله ابنه) او شخصاً اشترى او ابنه بغير (قوله لانه لا تسقط الشهادة) لان نفس القتل
في وجوب الدية بل وجوب القصاص وانما تسقط الدية (قوله فلو اتى) قال في القاموس وارث على
المجهول حل من المعركة ريثما يرى رحمه الله رفقاً اهل بيته (قوله فلو اتى بالخ) مباشرة او توكيلاً قتل اهل الحرب
لانما كان القتل على البغاة وهو ما اقره جميع الفقهاء في قتال اهل الحرب نعمت الله الا كانت هناك
معارج وقال يعقوب بن اسحاق ما قتل اهل البيعة بعضهم بعضاً ولا قطع الطريق فلا يجدان بعد القتل من
شيد انهم (قوله او حربي) نسبة الى الحرب وهو حقيقة عرقية في المشرق والاقبالغة وقطاع الطريق حربيون
انما اهل حرب (قوله ولو توكيلاً) حذف على حذف تقديره وهذا ان كان القتل مباشرة واما ما لو موكلت بهم
سلباً او نفعاً واداهم سلباً فريضة او ديموم من الدول والفتاوى عليه خاطئاً او ديموم او مباشر او غير مباشر ولو انشئت
دابة مشتركة ليس عليها احد فوكلت مسلماً او ديموم سلباً الى الكفار فاصاب مسلماً او تورت دابة مسلماً من سواد
الكفار انظر القاموس منهم فاجنحهم الى خندق او اناروا ونحوه او جعلوا او حملوا الشوك لاني على طاعة مسلم فقات
بذلك لم يسلحوا بغير (قوله كالميت) اي مؤلفاً له (قوله لا يدرى قتل ظلماً او ظلوماً عدا او ظاهراً) لا يدرى قتل ظلماً او ظلوماً عدا او ظاهراً
في الكفر او وجد في المعركة به (قوله في وجهه) قيد به لانه لو وجد في مسكر المسلمين قبل لقاء العدو قتل
لا يكون شهيداً لانهم قتل العدو ولما اقبل في القصاص والدية بخلاف ما اذا كان بعد لقاءهم قال قتباهم
ظاهر ايجر (قوله كسروى الدم) وكذلك اوان به اكرام او صدمه وجرى او كسر عنقه شرباً لانه اذا ضرب واخضر
او السعدون البصر (قوله او حلقه) لانهم من فرقة في الباطن قال السكاك رحمه الله لا يدرى من كونه من الاخرين
من فرقة في الحرف ان يكون من راحة دابة وقوة ما فيها قيد في قوة او حلقه فقد كاسداً كما في الصريح
(قوله لامن الله) لان الله يخرج من هذه الخافق من غير ضرب عاده فايدل على انه قبل فان الانسان يدرى
بالاعراف والبلدان يراد الله انما اصحابها ليس بوجه حق من غير وجهه وقدرت على ما بين من غير وجهه
فزعوا بالسعدون من اهل بيته (قوله او حلقه) جامداً لا مسوداً او صغراً او عتقاً (قوله لا يدرى قتل ظلماً او ظلوماً عدا او ظاهراً)
غروه من جنس الكسفن والادف من ما بالسعدون من شرباً لانه لا يدرى عنه الخلف والفتن والسلاح بغير
والابن ان لا يدرى عنه الصراويل فاستبان (قوله من كفن السنة) هو الاصم وقيل معناه مراد فوب جديد
تكرهه فاستبان (قوله ويصل عليه) الصلاة على الله عليه وسلم على جرحه وتغريمه او احد ما قيل من انهم احياء
والحي لا يصل عليه مدفوع به حكم اخرى لا يدرى دليل ثبوت احكام المات فيهم من قدسية رجا تهم وضوئ
استأنهم الى غرضه وما قيل انما استغفروا من مغفولهم فتشبهوا بقتلى الله عليه وسلم والصبي بغير
الولاية (قوله لا يدرى قتل ظلماً او ظلوماً عدا او ظاهراً) انما اعلمته الصلاة والسلام اهل بيته احداً يدرى عنهم والجدود
وان غداً بدمائهم ونياهم (قوله السنة) ويكره من قبله ولا يدرى قتل ظلماً او ظلوماً عدا او ظاهراً
تمامه فانه ما من جرح يبرح من سبيل الله الا هو يدرى في يوم القيامة واداه جنته من الماتون لون الدمار وال
رجع السك هداية قال الكسب هو غرب لكن في الشرباً لانه روى احاديث مصححة في عدم غسل الشهيد والكوم
جميع الحرمات فخصه بغيره قطع ونصر معناه تجرى والتزليل القف بالثوب (قوله ويوصل من وجهه) لان

(فعل غلام) اندهو (جاسه) ای باوجوب
 القصاص (فلم يجب نفس القتل مال)
 بل قصاص حق لوجوب المال بعارض
 سلاحه (فلم يرت) اولو اونت غسل باصحق (کذا)
 (فلم يرت) اولو اونت غسل باصحق (کذا)
 یکنون نهیدای آله قتلو (انما آله جاسه) فان
 مکتوبای نهیدای آله قتلو (انما آله جاسه) فان
 مقتولهم نهیدای آله قتلو (انما آله جاسه) فان
 شهدا مامدو یکن کتوبم (فلم یملأ) ملأه
 بر صفا ای من کرم) اولو بالمرأه
 علاقه اقتل کتوبم (فلم یملأ) ملأه
 اولو حقه صاف لاسن افنه اولو کتوبم
 اولو حقه جامدا (فلم یملأ) ملأه
 ویراد ان نقص اعلیه من کتوب
 ویتن ان ازل ان یم (فتمه) (فتمه)
 (فتمه) علیه لاجل ویدق (فتمه) ویتن
 ملوین زلومهم کتوبم (فتمه) ویتن
 ملوین زلومهم کتوبم (فتمه) ویتن
 ملوین زلومهم کتوبم (فتمه) ویتن

الوجه في الصلاة وما دخل حقه ايضا اذا كان وجهه الى جانب الامام مع (قوله في التوجه الى الجهة من زاوية
 الإشارة الى المجلس المراد اختلاف وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشل صورة الصلاة
 مع انه يجعلها لمقتضى وشغل من جعل ظهره الى امامه (قوله ويكره جعل وجهه الخ) قال في شرح المنقح
 لا ينعيش عباد الصورة وفي القهستاني من الخلاف في وجبه ان يجعل بينه وبين الامام سقفة بان يجعل نفسها
 او ثوبا (قوله في) اوجع وجهه الى وجهه وهي مكرهه وجهه الى جنبه وهي جائزة من غير كراهة وجهه
 الى ظهره وهي كالتقليد طهره الى وجهه وهي غير جائزة وانظر ما في جعل الامام وجهه الى جنبه والظاهر
 الجواز لانه استقبل غير وجهه امامه وجعله الجلي شاملا لست عشرة صورة حاصل من ضرب اربعة وجهه
 المؤتم وقفاً وبينه ويساره في مثلها من الامام قوله في اربع فيه قصود (قوله لتأخره حكاه) عنه لقوله
 ووجهه لا يتلقوا والظاهر لما موم لان التقدم والتأخر لا يظهر الا عند تماثل الجهة فان وجهه الى الجهة
 التي وجه الامام اليها وهو عن يمينه اوجع يساره وتقدم عليه بان كان اقرب الى الحائط من الامام فهو غير
 صحيح لتقدمه بغير (قوله سامتا لركن) والامام في وسط الجهة مثلاً (قوله كان اقرب) اي الى الركن (قوله بامام
 فيها) سواء كان معه بعض القوم ام لا (قوله والباب مفتوح) قال الشربلاني في شرحه الكبير ولعل اشتراط
 فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو منع انتقاله بالتبنيغ والباب مغلق لا مانع من صحة الانتداء
 لعدم المانع منه كانه منشا في شروط صحة الانتداء (قوله صحيح) اي مع انكراهه لا ارتفاع مكان الامام قدر
 القامة كاتقارده على المكان ان لم يكن معه احد اهـ حلي

(كتاب الزكاة)

انما تترك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغليب الزكاة القهستاني عن الزمخشري (قوله قربها) بصيغة
 المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر وهو جواب سؤال حاصله كان ينبغي تقديم الصوم عليه لكونه عبادة بذية
 للصلاة فاجاب بانه تنعم القرآن والحديث افاده ابو السعود وفي القهستاني في ثبوت بعد الصلاة لانها افضل
 العبادات بعدها اهـ وفي نسخة قربانها (قوله في اثنين وثلاثين موضعاً) تبع فيه صاحب الترمذي وتبعها
 صاحب الصرمي الى النساق البرزانية وسواهما اثنين وثلاثين كاعده شيخنا السيد اهـ حلي زيادة (قوله
 في التنزيل) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم القرآن (قوله على كل الانبياء) من اضافة ما كان صفة اوصلي
 معنى الامام اي هذا كل من كماله فالتماق بينهما كما فعل المصنف في غاية الذكاء كونه (قوله وفرض في السنة
 الثانية) والصوم كذلك ابو السعود (قوله قبل فرض رمضان) هذا ما يقصن تقديمه على الصوم (قوله ولا تجب
 على الانبياء) لانهم لا ملأ لهم مع الله تعالى انما كانوا اشاهدون ما في ايديهم ودأقع عندهم بذلونه في اوان
 بذل وعندهم عن غيرهم ولان الزكاة طهرة لمن عساه ان يتدنس والانبياء مبزون من الدنس لعصمتهم اهـ
 ابو السعود (قوله الطهارة والخاء) لانها سبب لبقاء المال بالخلف قال الله تعالى وما نفعهم من شيء فهو
 يظفوه وهي طهرة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وزيكهم بها ولها معان
 آخر الزكاة يقال زككت البقعة اذ بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذ امدحها والثناء الجليل يقال زكى
 الشاهد اذ ثنى عليه وتسمى صدقة له لانها على صدق البصير في الصدقة من (قوله غليك) هو ما عليه المحققون
 من اهل الاموال لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الانفال وموضوع علم الفقه فعمل المكلف حوى
 واطلا فقام على التقدير الخارج مجاز شرعي وقوله تعالى آتوا الزكاة كمنتهى المراد اذ اخرجها من العلم الى الوجود
 كالماضي الصلوات في السعد الاشارة الى الذي هو التخليص معنى مصدره والفرق بينه وبين المعنى لاجل
 بالمصدر ان المعنى الصدري هو الاشارة والمعنى الحاصل بالمصدر هو البينة الموقفة اهـ (قوله شرع الانبياء)
 اي فلا تكتفي فيها وخرجت الصكفارة فان الشرط فيها التمكن الصادق بالتخليص والا حاشية اهـ بجزر قوله
 لا تجزعه لانه ما حاشية (قوله الا اذا دفع الخ) مقيد بما اذا لم يكن اوجه غياله لانه يمدحها بغيره اي بخلاف الدفع
 الى زوجه الغير حيث يجوز مطلقاً اهـ ابو السعود ومنه علم انه لا يشترط في المدفوع اليه البلوغ بل ولا العقل
 لان تعليق الصبي صحيح لكن ان لم يكن عاقل فانه يفتش عنه وصيه او واه من يظفره قرباً لاجنبية والمقتطع
 وان كان عاقل شخص من ذكر وكذا قبضه بنفسه بجزر (قوله كالوكساء) اي كايها من الخركس اهـ حلي (قوله)

في التوجه الى الجهة (الا اذا جعل قفاها
 الدابة امامه) فلا يصح ان يجعله بلا حائل
 عليه ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
 وقوله ان يكرهه اربع (اي اسم القهستاني)
 وقوله ان يكرهه بعضهم اربع (اي اسم القهستاني)
 وقوله ان يكرهه بعضهم اربع (اي اسم القهستاني)
 وقوله ان يكرهه بعضهم اربع (اي اسم القهستاني)
 وقوله ان يكرهه بعضهم اربع (اي اسم القهستاني)
 وقوله ان يكرهه بعضهم اربع (اي اسم القهستاني)
 وقوله ان يكرهه بعضهم اربع (اي اسم القهستاني)

وقال الزمخشري انما تترك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تغليب الزكاة القهستاني عن الزمخشري (قوله قربها) بصيغة
 المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبر وهو جواب سؤال حاصله كان ينبغي تقديم الصوم عليه لكونه عبادة بذية
 للصلاة فاجاب بانه تنعم القرآن والحديث افاده ابو السعود وفي القهستاني في ثبوت بعد الصلاة لانها افضل
 العبادات بعدها اهـ وفي نسخة قربانها (قوله في اثنين وثلاثين موضعاً) تبع فيه صاحب الترمذي وتبعها
 صاحب الصرمي الى النساق البرزانية وسواهما اثنين وثلاثين كاعده شيخنا السيد اهـ حلي زيادة (قوله
 في التنزيل) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم القرآن (قوله على كل الانبياء) من اضافة ما كان صفة اوصلي
 معنى الامام اي هذا كل من كماله فالتماق بينهما كما فعل المصنف في غاية الذكاء كونه (قوله وفرض في السنة
 الثانية) والصوم كذلك ابو السعود (قوله قبل فرض رمضان) هذا ما يقصن تقديمه على الصوم (قوله ولا تجب
 على الانبياء) لانهم لا ملأ لهم مع الله تعالى انما كانوا اشاهدون ما في ايديهم ودأقع عندهم بذلونه في اوان
 بذل وعندهم عن غيرهم ولان الزكاة طهرة لمن عساه ان يتدنس والانبياء مبزون من الدنس لعصمتهم اهـ
 ابو السعود (قوله الطهارة والخاء) لانها سبب لبقاء المال بالخلف قال الله تعالى وما نفعهم من شيء فهو
 يظفوه وهي طهرة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وزيكهم بها ولها معان
 آخر الزكاة يقال زككت البقعة اذ بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه اذ امدحها والثناء الجليل يقال زكى
 الشاهد اذ ثنى عليه وتسمى صدقة له لانها على صدق البصير في الصدقة من (قوله غليك) هو ما عليه المحققون
 من اهل الاموال لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الانفال وموضوع علم الفقه فعمل المكلف حوى
 واطلا فقام على التقدير الخارج مجاز شرعي وقوله تعالى آتوا الزكاة كمنتهى المراد اذ اخرجها من العلم الى الوجود
 كالماضي الصلوات في السعد الاشارة الى الذي هو التخليص معنى مصدره والفرق بينه وبين المعنى لاجل
 بالمصدر ان المعنى الصدري هو الاشارة والمعنى الحاصل بالمصدر هو البينة الموقفة اهـ (قوله شرع الانبياء)
 اي فلا تكتفي فيها وخرجت الصكفارة فان الشرط فيها التمكن الصادق بالتخليص والا حاشية اهـ بجزر قوله
 لا تجزعه لانه ما حاشية (قوله الا اذا دفع الخ) مقيد بما اذا لم يكن اوجه غياله لانه يمدحها بغيره اي بخلاف الدفع
 الى زوجه الغير حيث يجوز مطلقاً اهـ ابو السعود ومنه علم انه لا يشترط في المدفوع اليه البلوغ بل ولا العقل
 لان تعليق الصبي صحيح لكن ان لم يكن عاقل فانه يفتش عنه وصيه او واه من يظفره قرباً لاجنبية والمقتطع
 وان كان عاقل شخص من ذكر وكذا قبضه بنفسه بجزر (قوله كالوكساء) اي كايها من الخركس اهـ حلي (قوله)

[illegible]

شروا اذ يغفل التفتيش الا اذا حكم عليه بقتلهم
 (برمال) خرج النصف فلو كان غير خفي اذ ابر
 شفا بالاجابة عن السئلة والنظر (من مسلم
 تصابي سئل عن رجل سئل عن رجل سئل عن رجل
 (ص) ولا يفتوا في قول الكوفي ولا في قول
 ائمتنا ولا في قول ائمتنا ولا في قول ائمتنا
 ائمتنا ولا في قول ائمتنا ولا في قول ائمتنا
 عن ابي العباس عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 عن ابي جعفر عن ابي جعفر عن ابي جعفر
 (قوله زكي) بيان الاستصحاب في الامام
 اقتضاها في حق من ادعى الاسلام ومعه (عليه
 واذا حكموا بقتل من ادعى الاسلام ومعه (عليه
 اقتضاها في حق من ادعى الاسلام ومعه (عليه
 لولا عليه (تأ) بالكتاب من مقتضى الامام

فيكون المقتضى لان المال الذي يتبدل ثمنه بين المولى ان ادى مال الصك كانه مسلم له وان لم يجرى له
 فيكون لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكتاتب السعدون الشربلية وتقدر ذلك لولا غير رجل
 زجل بدين الصدورم ودفع الالف اليه ثم تصدق بعد الحول انه لم يكن عليه دين لانه على واحد منهما وكذا
 لو وهب وجعل رجل القادح الالف اليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء او غير قضاء واسترد الالف لانه
 على واحد منهما (قوله اقول انه خرج الخ) كما ترجمه صاحب الصواعق والتهر فلا حاجة الى ذكر التام (قوله على ان
 المطلق) زيادة ترقى في الاستثناء عن قيد التام يعني ان المصنف المطلق في المثل فينصرف للكامل ولذا قال في البصر
 المطلق في المثل فانصرف للكامل وحيد فيخرج من المكتاتب بقوله ملك ايضا لانه ليس ملكه كاملا وخرج
 به المشتري قبل قبضه فلا يجب على مشتريه للتجارة زكوة وكذا لا يجب على المولى في عبده المحدثا
 اذا ابق لعدم اليد للمال المنصوب والمجسود اذا عاد الى صاحبه والارن اذا كان في يد الميراثين لعدم ملك السيد
 اما كتب المأذون المدون بجميع فلا زكوة فيه على احد بالاتفاق والاعكس لملا عليه زكاته اذا كان الحول
 واخذ من يد السيد له واقاد الحلي ان قوله على ان المطلق الخ متعلق بخرج يعني ان خروج المكتاتب بقيد الحرية
 يشاء على ان المطلق وهو الحرية ينصرف للكامل وهو الحرية وقيد يد المكتاتب سريدا فقط (قوله ودخل)
 اى في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب شيث) هو هذا النقط (قوله خلطه) قيد في تحقيق الملكية ولا بد ان
 يكون بحيث يصير قبضة اما اذا خلطه اصلا او خلطه خلطا لا يصير قبضة فلا زكاة في المنصوب وفي القهستاني
 والمتبادر ان يكون النصاب سالحا لا خلوكا را ما فان كان له خصم حاصر فوجب الرد الا فوجب التصديق
 الى التمسك ولا يجعل منه شيء كالتفريق لمثله في التمسك فلا زكاة في المنصوب والمملوك شرعا فاعاده اى قال في البصر
 وهذا عند الامام اما عندنا فان خلطه ليس استطلا كالا بنيت به المثل وقوله ارفق بالناس اذ قلنا يطلو مال من
 نصب (قوله اذا كان له غيره) اى اربا عنه اصحاب الاموال كالى المبنى (قوله منفصل عنه) نقل ابو السعدون
 الشربلية اى من فضل عن المال المنصوب قد رخص سوا كان مخلوطا لم لا يجب الزكاة له ويستند في الانفصال
 ليس قيد الا انه ذكره لانه قد ان جميع المنصوب حينئذ يركن (قوله يوفى دينه) اى كاله او بعبده فيكون ما زاد والفراد
 بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المنصوب (قوله عين دين) ولو صادف الحول حال في الضبط والاعتراض
 في خلال الحول فانه يمتنع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند عهد فلو اربا صاحبه منه يستأنب حولا جسيما
 واما الحادث بعد الحول فلا يسقط الزكاة اتفاقا وعلى هذا من ضمن ذلك ما مع فاستحق المبيع بعد الحول
 لم يسقط الزكاة لان الدين انما وجب عليه بعد الاستحقاق بصره ويزد انتم بطلان ما في القهستاني من جعل
 الدين الحادث بعد الحول يمتنع وجوب الزكاة (قوله لمطالب) اى بالخير والمحسن وقوله من جهة العباد
 اى طلبا واقسام من جهة عهده واما الامام في الاموال الظاهر كالى السوا ثم الاملا في الاموال الباطنة اى
 العروض والمجرى والدارن في دين العباداه فانه تاتى في ابي السعدون الامام كان باخذ الزكوات الى زمن
 عثمان فحضرها الى اربا في الاموال الباطنة قطعنا الطمع الخلة فكان ذلك في كيلانه لولا رباها وروى ذلك
 لانه طلب الامام لان ظاهر قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة الخ وجوب ان حق اخذ الزكاة مطلقا للامام
 اه (قوله زكاة) مثاله لو كان له نصاب عليه سولان ولم يركه فيه مال زكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له
 خمس وعشرون من الابل لم يركهها حولين كان عليه في اجلول الاولى بنت مخاض وللحول الثاني اربع شياه
 ولو سكتان له نصاب حال عليه الحول فلم يركه ثم استهلكه ثم استفاد غيره وحال على النصاب المستغنى الحول
 لانه زكاة فيه لا اشتغال بخمسة منه دين المستهلك بخلاف ما لو كان الاول هالكا فانه يجب في المستفاد لسقوط زكاة
 الاول بالمال لا بخلاف ما لو استهلك قبل الحول حيث لا يجب شيء (قائدة) باع نصاب السائمة قبل الحول يوم
 باعته مثله الا ومن جنس آخر او يدها مريد به القرام من الصدقة او لا يريد لا يجب عليه الزكاة في البذل
 لا يجوز جديدا وان يكون له ما ينصفه في صورة الدوام (قوله وخراج) اى فدينه يمتنع الزكاة لانه لا يطلب به
 العبادا كونه من القاتلة وكذا اذا صار العشر وثنى الفة بان اختلف الطعام الطهري صاحب وسار العشر
 وثنى في ذمته متصلا بالنصاب فاما وجوب العشر فلا يمتنع لانه متعلق بالطعام وهو لذي من طهر التجارة بصر

خرج المكتاتب الاول انه خرج بقتل
 المولى على ان المطلق ينصرف للكامل ويحل
 ملكا ويجب خيبت المنصوب خلطه
 اذا كان له غيره
 من دينه على الامام
 قد ذكره في خارج

(قوله ولو كانا) شافعة في دين الكفار في الهبط واستقرضوا فافضل عنه عشرة ولكل القبيحة وصال
الحق ولو تفرق كاعلى واحد منهم لشغل دين الكفار لانهم باخذ من ايهما شاء جبر قال الثوري لا يفرع
تطاهر على القول بان الكفار ضم ثمة الى خدمة في الدين اعما على الصحيح من انها في المطالبة فقط ضمه تأمل اه
ابو السعد (قوله المزوجل) وقيل المهر المزوجل لا يمنع لان غير مطالب به عادة بخلاف المهر وقيل ان كان الزوج
مزمع على الاداء منع والا فلا لأنه لا يبعد ما بهر من غاية البيان وفي القسطنطيني والصحيح ان المزوجل غير مانع
كافي المهر وقوله الفراق متعلق بالمزوجل وسواء كان الفراق بطلاق او موت كافى المهر (قوله اوبقية) بالنسب
صنع على كثرة يتقدر بمساق فيما ادى دين كفاه ودين نفقة وقدموه لزمته لانها اذا لم تكن لا تكون ديناً
لانها لمطالب لها من جهة العاد (قوله قضاء ارضي) سواء كانت هذه النفقة لزوجة تهب مطلقا بالقضاء
الارضى الواقع قبل مرضى الكفة وطلقات المدام كانت الاطراف بشرط قصص المداخلة فانطالت تسقط نفقتها
والمقتضى اوصافا على كفاية بالنفقة في الظاهر والافراد في المهر والنفقة الشريعة ومادة في نفقة موهبة
والارضى الواقع بعد مرضى المدة لا يابى الزوج شيئاً كافى صاحب المنخ في النفقات والارضى بقصره ويدر (قوله
مخلاف دين نذر) الملقه ضم المطلق والقيسد (قوله وكساره) اى بانواها حلى وكذا لا يمنع من صدقة الفطر
وهدى النعمة والاضحية بصر (قوله لعدم المطالب) اى من العباد اه حلى اى وان كان يطلب به يوم القيامة
(قوله ولا يمنع الدين الخ) هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استقردها الشارع اه حلى (قوله وجوب
مهر نزع) لتعلقهما بالخارج (قوله وكسفرة) لتعلقها بالائمة ولا يمنعها الدين فثبت عليه الكسفرة
مع وجوب الدين عليه ولو كان قد اوتى الميرة (قوله وعن حاجته) متعلق بفراق الاول الاصل وهو فقة
النصاب اى يشترط في النكاح ذهب اوفضة لوجوب الزكوة فيه لانها لا يمنحان في اضافة الحاجة الاصلية وما ياتى
سائفا وهو يفيد انه كان معدداً من اقسامها لتعلقه لا كزكاته او لوجوب عليه الحول فالاولى بالخير وما يقاها
ما في مراجع البداية والبدائع ان الزكوة كجب في التقديرك اسك كفاها بالنفقة اه ثم لا يفيق ان الدين داخل
تحت الحاجة الاصلية الا انما كان فيه تفصيل خصه بالذ كقسطنطيني (قوله لا للفقول بها كلعديم) فائده
الماء المسحق العفش كلعديم يساححه التخيير (قوله وفسره) اى ما ذكر من الحاجة الاصلية والاولى
وفسره ما بهر صاحب المهر (قوله كسياه) الاحتياج اليها دفع المهر والبروك بالنفقة ودور السكنى ولا ت الحرب
والخرقة فانما التزول ودواب الركوب وكس العمل لا لهله ما تفرعها بغيره من الحوائج الاصلية وان كانت
الزكوة لا تقي على صاحب دين نذر النجاة زافاده في الميراث والحقى قد عرفت ان مراده ان يكون
النصاب فارغاً عن الصرف في هذه الاشياء اما وجود هذه الاشياء من دور السكنى وغيرها لا تقيب فيها
الزكاة ولزكاة عن الحاجة الاصلية ما هو بالبقارة اه (قوله او تقدر را كينه) قائم ان يدفعه لايك
تحقيقاً ولكنه يشكركه ليللا يذبح ان هو لا يوافق في قرض ما الى هذا الا انما لا يفتنى (قوله نام) الباء
في الفقه بالمدان اذ زادوا القصر مع المهر عندما يقال في الماء بنى ناء ابو عمرو واغناهم كذا في الخبر بصر (قوله
ولو تقدر هو) بتكلمه من الزيادة يكون المال في يده اويذنا به وهو قسمان خلقى وفعل فخلق الذهب والفضة
لانها تلحق بالانتفاع باعمالها اى في دفع الحوائج بالحاجة الى الاعداد من العبد العجزة بالنسبة لتعينها
بما مل الخلقه تهب الزكوة فيها ما في التجار والمزاولا نوى النفقة والفلى فيما سوى الذهب والفضة
وانما يكون الاعداد التجارية فيه بالنسبة انما كانت عرضاً الونية الاسما من كانت مائة بصر (قوله ولا كاعلى
مكاتبه) ولا على سيده فلو كان غلاماً كاتق كسب مكاتب كانا الى (قوله لعدم الملك) انما من حق السيد
لعدم اليدوى حق المكاتب لعدم ملك الرقة فاذا تحقق المال للمولى بالتحرير والمكاتب باءد لم يملكه
لا يركى عن السنن الماضية بل يستأنف حوالا جديدا اه حلى (قوله ولا في كسب ما دون) اى عليه ولا على
سيده ما دام في يد المأذون ولم يكن مستغرقا به من قس اخذها من يده بكن مستغرقا كماله من السنن
اى وحيث فيه وان كان مستغرقا لم يملكه او لم يركى بغيره فلا كة لعدم وجوبه وان كان على الشارع ان يركى
قبل قبضه اى قبض اليد المكسب بالامر اه حلى بزيادة (قوله ولا في مرون) اى لا على المرنه لعدم ملك
الرقة ولا على المرنه بخدمه اليد واذا استرددها اى لا يركى عن السنن الماضية وهو معنى قول الشرح بعد قبضه

ولكنه اوصى لاولادها من ذواته المولود
للمراق اربعة اربعت فضاء لورثي وفضا
دينار وكمكان ورجع لطلب كرامه (د كرامه)
الدين بكون عمر ورجع لطلب كرامه
(من الجاهل الاحياء) لان الفضل بها
كالماء ونسوان في الجاهل بكونه (فاهم القدر)
فقط على الاثنا عشر كرامه على ميه
قوله (لا تراه على كرامه) اهدم القدر
ولا كسب مادن (لا على مودن) اهدم القدر
فقط واما البنا والبنات

[illegible]

جوى الى المدينه بفتح ميم القبول المختار قوه بكتبه المحتاج اليها خسر حاجته في تلبس الكبرى بقوله
طرح حاجته اليه لخطه ودراسة وتصميم منه وحديث وادب لانها كتاب ليس اه والمراد المحتاج اليها
في دينه فلا شاق ما تقدم من انه يكون غنيا بكتب الطب والعلوم فصرم عليه الزكاة قوله الا في دين
العباد قال في الوهبية وشرعها

ويجب ذلك للكتب الصحاح المحرر * على الذين اذ بالكتب ما هو مصر
مسئلة البيت من التفتية وبما رتبها عليه فلهذا في كتب على بعضها على استنادها واصل بعضها بنفسه
فهو موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الخيس وان كان فقيرا في حق الصدقة ويوجب الزكاة اه قوه
ولا في مال مفقود لانه خسر (قوله استخرج) الاولى وجد معلومه (قوله بعدها) اى بعد من (قوله ملو
ينه يجب الماضى) فبني ان يجرى هساما يا في معصية من عهدين انه لا زكاة فيه لان البينة قد لا تقبل فيه
اه حلى والنظر على القول بالوجوب ان حكمه حكم الدين القوي (قوله غلب) اه طومار في يد يهذه
الاسامة منه (قوله ومفقود بيرة) لانها غير موزعة لمكان الوصول اليه اه طومار في يد يهذه
غلبه من حول جديد لعدم الشرط وهو التوفر (قوله وكذا الوديعه) عند خسر معارفه اذ انسيا بمزكرها
بعد حول فكثر لا يقرب زكاتها وان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتفرقه بالسيار في غير محله يجر
(قوله بخلاف المدفون في حرم) سواء كان داره امداد غيره يجر لا مكان التوصل اليه بالفرق من شئ (قوله
واختلف في المدفون في حرم) وجهه من قال بالوجوب ان خسر جمع الارض يمكن فلا يعتذر الوصول اليه وجهه
من قال بعدمه ان خسر جميعها بصرا ورجا وهو موضع حتى لو كان دارا عطفه فالمدفون فيها يكون
خسارا اه جمع الانهر (قوله لاحقه عليه عند القاضي) اعلم انه اذا كان الصبي عدم وجوب الزكاة مع وجود البينة اى
البينة (قوله بما اذا احقه عليه عند القاضي) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
قبلا لان ان لا يقرب اذ لا يمكن له ينشأ عن حلقه التقاضي ام لا او الموعود لمضاه (قوله وما اخذ مصادره)
المصادرة وان ما رتب ما في المال والنصب اخذ المال من شرع على وجه القهر فلا شكر هذه من قوه ومغفوب
لا بينة عليه اذا الحل (قوله لعدم الخ) علة قوه ولا في مال مفقود الخ (قوله لا زكاة في مال الضامن) مأخوذ
من قولهم بصير ضامن اذا كان لا ينشأ بغيره اومن الاشجار وهو الاخطا والتفتية اه مغفونه اخبر
في قلبه شيا يجر (قوله وهو ما لا يمكن الانتفاع به) اى مال غير مقدور لا انتفاع به (قوله على مقرر) فعيل
بمعنى الفاعل هو الخلفي وانما وجبت لامكان الوصول اليه اشداه وبواسطة التضمين اى في المصير يجر وضما
(قوله او مفلس) بفتح الهم المشددة اه حلى وهو من فدى عليه بين الناس بانه مفلس ووجوب الزكاة يجر وضما
لان التفتية عند غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادورا يجر فلا يكون كالمالك يجر الانهر وقال
في المير والحكم بما عاينهم عند المال عنه فزان ابا يوسف وان قال بصدقه المصمم به قال بوجوب الزكاة
هنا رعية لجانب التفتية (قوله وهو الصبي) حصه في التفتية والخاصة (قوله لان البينة الخ) لان القاضي
قد لا يعد وقد لا يفتقر بالخصوصية بين يديه كانه يكون في حكم الهالك يجر (قوله سي) اى في كآب القضاء
(قوله عدم القضاء بمل القاضي) اى عدم حصه قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلو علم بالوجود وقضى به لا يجب
ا- يزك الماضى (قوله ومفلس الدين) الى قوى وسط وضعيف (قوله وبسبب زوم ادتها) هذا هو السبب
استغنى وما تقدم من قوه وبسبب ملك نصيب الخ الميراث (قوله انما يجر) بضم اربعة الجوز من المال اى اصولها والقدر
الخطا المتوجه الى المكتن بالاس بالاد (قوله انما الزكاة) بضم اربعة الجوز من المال اى اصولها والقدر
مستغنى به ومن ان براد الزكاة الاشياء المعنى او جدد الاشياء كاتقوا الصلاة (قوله وشرطه الخ) ما تقدم
في المصنف في قوه وشرط اقتراضها على الخ شروط في قرب المال وما هنا شرط في نفس المال المذكور (قوله
حولان المحول) ويشترط تمام النصاب في طرق المحول ولا يشترط المحول في زكاة الزروع والثمار (قوله
وهو ملكك) اى التام بغير الضمان (قوله كاه واه) ادخلت الكاف الى التبرك باق (قوله باصل
الخلقة) اى ان الله تعالى خلقها انما (قوله ولولا التفتية) هذا هو ما في معراج الدراية وابد آتج ويصاحب
ما في ابن مفلح (قوله بقيدته) اى الساقطة المجهوم من السوم وهو الاكتفاء بالرى في ازاله الم

كتب الحاج اليها الا في دين الصادق اه
(قوله في مال مفقود) وجد بعد من (قوله لا في دين
في حرم) استخرج به بعدها (قوله لا في دين
عليه) فبني ان يجرى هساما يا في معصية من عهدين انه لا زكاة فيه لان البينة قد لا تقبل فيه
الساقطة فلا يقرب زكاتها وان كانت عند معارفه وجبت الزكاة لتفرقه بالسيار في غير محله يجر
كافي الخاصة (قوله ومفقود بيرة) لانها غير موزعة لمكان الوصول اليه اه طومار في يد يهذه
قد يكون لا يوديعه عند خسر معارفه اذ انسيا بمزكرها
المدفون في حرم (قوله) سواء كان داره امداد غيره يجر لا مكان التوصل اليه بالفرق من شئ (قوله
وارض محله (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
سنة ولا بينة عليه (قوله) اما ان كان الصبي عدم وجوب الزكاة مع وجود البينة اى
بعد ما تقدم (قوله) فبني ان يجرى هساما يا في معصية من عهدين انه لا زكاة فيه لان البينة قد لا تقبل فيه
بما اخذته عليه عند القاضي (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
لما مضى) وما اخذته عليه عند القاضي (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
وصل اليه بعد من (قوله) فبني ان يجرى هساما يا في معصية من عهدين انه لا زكاة فيه لان البينة قد لا تقبل فيه
حدث لا زكاة في مال الضامن (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
الانتفاع مع بقا المال (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
مقر على ما رتب ما في المال والنصب اخذ المال من شرع على وجه القهر فلا شكر هذه من قوه ومغفوب
بمكتم بالاس (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
ومن مجد لا زكاة (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
وغيره لان البينة قد لا تقبل (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
سعي ان لا يكون زكاة ماضى (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
فوق كذا المال (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
الدين (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
الخطا (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
اى شرا اقتراض اذها (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
وهو ملكك (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
تتميمها لتجان باصل الخلقة فاني اركه
كتب ما لمسكها ولولا التفتية (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى
بقيدته (قوله) بل ولو كان عليه بينة في الصبي كباقي (قوله ثم صارت له اى

فصاعده والتصل على فلا يدفعها من نية الاساحة لذلك لانها كاتصل للدوام لتصل لتصل للصعل ولا يكون
ولا تعتبره علة في ما اتصل بفعل الاساحة (قوله ولا يد من مشاريتها العقد العارية) بان نوي عند العقد
ان يكون المملوكة للقارة سواء كان ذلك العقد شراء او اجارة وسواء كان ذلك الثمن من النقود او من العروض
فالنوي ان يكون للينة لا يكون للقارة وان كان الثمن من النقود وخرج ما ملكه بغير عقد كالمراث فلتصل فيه
نية القارة اذا كان من غير النقود او ملكه بعقد هو مادة مال بغير مال كالمرمى بدل الخلع والصلح على دم
الصعيدل العقد فانه لا تصح فيه نية القارة ولو اشترى عرضا بالينة والمهنة نوي ان يكون للقارة بعد ذلك
لا تصير للقارة ما لم يسمها فيكون بدلها للقارة لان القارة على فلاتهم بمجرد النية بخلاف ما اذا كان القارة
نوي ان يكون للينة لا يخرج عن القارة بالينة وان لم يستعمله لانها ترك العمل فتمت بها بصر (قوله كاسي))
في اخرها السلب اه على (قوله بالينة صريحا) هو المذكور في الاصل وفي الجامع الصغير ما يدل على
التوقف على النية وصح ذلك مشايخ بل لان العين وان كانت للقارة فقد قصد يدلل منها فيها المنفعة فتدبر
الدين يلتقي عليها والدار العارية فلا تصير للقارة مع التردد بالينة والجامع الصغير اخرها ما تأييدا فالظاهر
انه لا يتركيب الا ما لم يخط عليه الامر لاسيما وقد صح مشايخ بل ومافي الاصل بل يصح فالواجب على الشرح
ذكر القول الاخر ترك ما سواء قلنا بل (قوله وامتنوا الخ) هي من النية دلالة فلا حاجة الى امتتنائها بغير
قوة مطلقا) سواء نوي القارة ام لا او نوي الشراء للنفقة حتى لو اشترى عبدا بما لا الحسابة ثم اشترى لهم
كسوة وعلما للنفقة كان الكل للقارة ونحو الزكاة في الكل لانه لا يملك الا الشراء للقارة بما لها وان نسي
على النفقة بغير (قوله غيرها) اي غير الشراء للقارة (قوله فيما خرج من ارضه العشرية) لان الملك يثبت فيها
بالاينات ولا اختيار فيه (قوله او المستأجرة او المستعارة) يعني وكانت الارض عشرة فان العشر على
المستعارة وانما وفي المستأجرة على قولها المأخوذة واما اذا كانتا خارجتين فان الخارج على رب الارض
فاذا نوي المستعارة والمستأجرة في الخارج القارة يصح لانه لا يبيع حقان اه على (قوله لا يبيع الحقان) حلة
لكل ما قبله (قوله وشروطه اذ اشيا) فذكره اشترط النية من قوله لا يملك الا الشراء ولكن ذكرت هنا لبيان تفاصيلها
(قوله نية مقارنة) هو الاصل كما في سائر العبادات وانما اكتفى بالنية عند العزل كما ساقى لان الدفع يفرق
فيصير باستحضار النية عند كل دفع فكنى بوجودها حال العزل دفع الصريح بغير المرد انما يتناول الدفع
الى الفقير واما المقارنة للدفع الى الوكيل فهي من الحكمة كما ياتي (قوله كالودع) اي الزكاة الى مستحقها
(قوله والمال قائم) ظاهره ولو بعد ايام ولو كان بعد هلاكه لا يجزه في الير (قوله او دفعها للفقير) خصه بالذكر
وان دخل في عموم الوكيل لدفع فوهم انه لا يجوز تركه فيها (قوله لان المستعينة الا صر) فله مستثنى ولو ادى
زكاة غيره بغير امره فبلغه فاجاز لم يجز بل تنفذ على المتصدق ولو تصدق عنه بامر مجاز ورجع بمصدق عندي
ويستوان بشرط الرجوع كالامر بفضاء الدين وعند محمد لا يرجع الا بالشرط بصر (قوله ولذا) اي يكون
المستعينة بالامر (قوله لو قال هذا تطوع) ونظيره حكمة (قوله قبل دفع الوكيل) يقيد بالنوي بدفع الوكيل
لا تعتبر النية الثانية ولو كان المال قائما في يد الفقير (قوله موكليه) بصيغة التثنية كما فرض المثال في البصر
كذلك اه على (قوله فمن وكان متبرعا) لانه لا يخلط ملكها عند اتمام ما يكون متصدقا بما لا نفسه وكذلك
كل من في يد رجل اوقاف مختلفة فخلط اموال الاوقاف وكذلك البيع والسداد والمجان الا في موضع يكون
المجان ما اذا يخلط مرفا (قوله لا اذا كانه المقترا) اي في القبض من الامر من مثلا خلاصان عليه يخلط
واما دلهم بربوب عن زكاة الامر من قبل الوكيل فكل الوكيل فكل التفرع هو الذي يخلط الزكابين
ولا يفرقه (قوله لو لم) سواء كان متبرعا او كبريا اه على وهو مقيد في الصغير بقدر الاب اما اذا كان ابو وصو
الوكيل الدافع غنيا لا يجوز لان الولد الصغير بعد غنيا يعني اياه او السوء (قوله وزوجته) يعني الحاجة بصر
(قوله اذا قال الخ) يعني وكان مصر قاطنا والا ولو قاله (قوله ولو تصدق بدراهم نفسه الخ) مسوده على
ما يفهم منه دفع دراهم لانسان يدفعها بكذا ما فاه فاستسكها بدفع من دراهم نفسه فان كانت دراهم
الامر هالكه فاستسكها كان دفعه تبرعا ولا يرجع وهو استسكها في ذمته وان كانت قائمة فان دفع على نية
الرجوع والمرداة نوي اخذ دراهم الامر بدلها صم الدفع ولو يكن متبرعا وان لم يكن بل نية الرجوع بان نوي

(أول القارة) في العروض اما صريحا
ولا يد من مشاريتها اول القارة كما سبق
اولا لان يندفع عند اجراء نية القارة
او بغيره ولو اقول للقارة بغير نية القارة
بالينة صريحا واستثنى من شرطه ما
لا يملكه القارة وهو لا يصح في القارة
لا يملكه القارة وهو لا يصح في القارة
من ارضه العشرية والمجان (قوله) كانت
الامانة في دفعه على وجهه والمال قائم
او بالينة مقارنة (قوله) اي الدار (قوله) كانت
او بالينة مقارنة (قوله) اي الدار (قوله) كانت
المقارنة (حكم) كالودع بل لا يشرى بغير
في يد القارة نوي او في اليد المستعينة
الوكيل بالنية عينية الا صر فلذا اقول
جاء لان المستعينة الا صر فلذا اقول
نفع ومن شرطه زكاة موكليه فمن كان
الوكيل بغير شرط زكاة موكليه من كان
متبرعا الا اذا ملكه المستعينة الا اذا ملكه
لقد افترقت بينهما لا تصدق بدراهم نفسه
ضعها حيث شئت ولو تصدق بدراهم
امرا ان كان على ما يرجع وكانت دراهم
الموت قائمة

(قوله اذ قبله يوم) الشهير يرجع الى الحق على حدق مناصف والمراد باليوم السلفة اى قبلت انتباه الحول
بقلة ولا يلاحظ اليه بعدد كراوئط بالمعنى المتقدم كالماضى الا ان تكون بمعنى بل ويكون قد قصد المبالغة
بالاشراب عن الجزء المهم الى الجزء المغمى هو آخر الحول على يقين بل زيادة (قوله يجهنمها) كابل يابل
وظاهر ولعل التصاب كنفس وعشرين بطنها (قوله لا تاد عنه) اما اذا كان عنه فقدو كان نصا باول
الحول فان ذلك يضيء اليه (قوله لا يمتثل حولا آخر) معلوم من قوله كالمبالغة (قوله ليس في سواكم
الوقت) كجهنم السواقي الوقت المعدة لاخراج الماء (قوله المسيلة) اى المجموعه لا يفيضا على مصلحى في سبيل الله
تعالى وعنده التوصل عند الامام اعنده فلا تفي في التيسيل مطلقا (قوله لا في المواشي) المعنى انهم
في الجوهرة وتقل في الظاهر في غير رايين وظاهر قوله في البصر وتقل كلام الصنف الا هي والمرضى والاهرج
في الصد ولا يؤخذ في الزكوة اه ان الوصوب هو الراجح بجزءه وبوجه الشهود ان التحكم من الرى
متصور ولوم مع المعنى بان تشاد ابو السعود (قوله لا نهائست بساعة) بل نقل الى العلف وسيتخذ لاقب
الزكاة انشا

(باب)

ومن يعمل مثقال ذرة خيرا يره واستدل في غاية البيان على نفي الجواب بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الجنة ولا في الكعبة ولا في النخلة ولا في النخل ولا في النسي الحبز والثالث البقر العوامل اهـ وهو قوله (است) نقاصه اى هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) اى لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة موجود اهـ حلي (قوله ولا في عوامل) ولو كانت سائمة كالبحري الصربية التجارية في العوامل لافصح لشغلها بالحاجة الأصلية اهـ حلي (قوله وعوفوه) يفتح العين ما يفتح من الغنم وغيرها الوادع والجمع سواء والعوفوه بالضم جمع علف يقال علفت الدابة ولا يقال علفتها بالذات وعوفوه علفها بالبيان (قوله وحل وقصيل وجرحول) هى الصغار التى لم يمت عليها الحول بقربة ماصورة بقوله وصورته الخ وفى الثبر القصيل ولذا الناقة قبل ان يصير ابن حماض واليهول والبقرة فى شهر (قوله وصورته ان يموت الخ) اى اذا كانت به سوام كبر فقتل ستة اشهر مثلا فولدت اولاد ما ماتت الا لهات وقتت الاولاد وموت الخ (قوله طاعا اهل الجب الزكاة فى الاصح وقال ابو يوسف تجب واحدة منها) (قوله لا يجاب الكبير) صورته تسعة وثلاثون جلا من سنن تجب الزكاة كان كانت مصطوا وان كانت اخذت بحر (قوله لم يكن جيدا) فان كان جيدا لم تؤخذ ويؤذى صاحب المال كانت مصطوا وان كانت دون الوسط لا تجب الا ههنا (قوله وهلاكه بقسطها) اى ان هلك اكثير بعد الحول بطل الواجب كله عندها لان الصغار كانت تجب لذكاء وعندها يوجب يجب في الباقي تسعة وثلاثون برأ من اربعين برأ من حل (قوله ولو تعدد الواجب الخ) يانه اذا كان فيه مستان ومائة وتسعة عشر حلالا تجب مستان في قولهما اما اذا كان خمسة ومائة وعشرون جلا يجب سنة واحدة عندهما وعندها يوجب سنة وحل وكذلك تسعة وخمسون جولا وتجب تؤخذ التسع وحل في سنة واحدة على ما ليس فيها ما يجزى عن الواجب غيره وقال ابو يوسف يؤخذ التسع ويغير معه اهـ بحر (قوله وهو اى شرعا ولو عطفه مشرطه من افضل المال وافضل المرى والمعرف والاطعام وغيره) من النقص لمكانه اى اى طراؤه واغنى والاعراض من عقوبة المرتب بحر (قوله ما بين النصب كالارصة الزكاة على الحصة الى العشر فى الاصل والعشر فى الزكاة على خمس وعشرين فيها فعندهما الزكاة فى النصاب لافى العفو وعندهما زفر فيها حتى يهلك العفو وفى النصاب حتى كل الواجب عندهما او سقط بقدره عند الاخيرين ولو كان نجس من الابل اربعة وعشرون من الغنم فهلك بعد الحول من الابل اربعة ومن الغنم ثمانون لم يسقط حتى من الزكاة عندهما وعندهما زفر فقط فى الاول اربعة اتساع شاقق الثاني ثلثا شاقق بصر (قوله ونصاه) اى صاحبان كفى البصر فى هذا ابو يوسف مع الامام رضى الله تعالى عنهما فان وجوب الزكاة بتعين بالنصاب فقط دون الضعوف محمد فى قصر النوع على السوأم اى اوالسود فغير فيجاز اى غير السوأم يتبناه به اهـ والامام رضى الله تعالى عنه لا يجب ما لم يبلغ الزكاة اربعين دينارا كسابقين فلهذا ناهى عن ذلك اهـ تعالى على اهـ حلي (قوله ولا فى هائل) اى لا تقولوا لا يجب ببدان هائل بعضه الخ وانما سقط الواجب لان الاصل ان الواجب متى كان بصفة لا يشرط قدوم لقدرته شرط لادوام الواجب لان الحق متى وجب بصفة لا يفتى بالانكشاف والصفة وما الواجب بالقدره المحسنة كقدره القطر فلا يمتد دوام القدره لادوام الواجب فلذلك الزكاة اذهال النصاب وتجب صدقة القطر سوى سوء تمكن من الاداء بان وجد التعقيق بالبلنة والساقى فى الظاهر واخرها حتى هلك الانهر (قوله ومنع الساقى) بالجر صفا على وجوبها اهـ حلي مواضعها فى الثهر واختلف فيها لوضع الامام اوالساقى حتى هلك والصعب الذى عليه العامة انها لا تجب اهـ (قوله لتعلقها بالعين) يدل عليه قوله تعالى فى مواضعها حتى معلوم السائل والمحروم وقوله صلى الله عليه وسلم فى اربعين شاة ثمنه اربعون (قوله لا بالذمة) وفى قول الشافعى انها متعلق بالذمة والدين مرتبة على غير (قوله ويصرف الى الهالك الى العفو والاداء) هذا مذهب الامام الاقل رضى الله تعالى عنه وعند ابو يوسف يصر فى الهالك الى العفو حتى ان النصاب كان عاود محمد وزفر الى النصاب والعفو وما عاود هلك خمسة عشر من النصاب يصر فى النصب حتى ان النصاب كان عاود الله تعالى عنه ويصرف الى الهالك الى العفو وهو الاربعة الزكاة على نصاب بنت ليلين ثم الى نصاب بنت ليلون وبناي يجره فذكر وعندها يوجب العفو الواجب حتى وعشرون برأ من ستة وثلاثين برأ من ثلثين بلون لان الهالك لا يصر فى النصاب شاة تعاد للضر والنصاب ليست ليلون قالوا لا يجب هذا كروعد محمد وزفر نصف بنت ليلون ونحوها لان الهالك يصر فى النصاب والعفو

[illegible]

من غير ان يجزئ ثلثة اشكال من يتبدلون ويغسل ثلثة اشكال لانه الخمسة عشر من المعلوم انه عدم
 التصحيح لا يعدل عن قول صاحب المذهب (قوله بخلاف المسهل) اي يشعل زيت المال مثلاً وقوله لوجود
 التعدد عليه فله فهم من المقام وهو غيب الزكاة فيه (قوله ومنه) اي من الاستهلاك الفهم من المسهل (قوله
 فيمن) قال في التهر هو احد قولين والقول الاخر انه لا يضمن لانه لو فعل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا
 والفريق يقع في نفس جميع الاول ثم رأيت في البدل اجماعهم به ولم يضمن غيره اه (قوله والتوى) مستند خبره قوله
 بعد هلاك (قوله بعد القرض) صورة حال الحول على النصاب فاقرضه فتوى لا بعد مسهل كما خلا في عليه اه
 حلي وتواءم ان يثبت المستقرض لان تركه او يجهد ولا يضمن عليه وحلف (قوله والا عارة) بالمر عطف على
 القرض يعني اذا حال الحول على عروض التجارة كما مر فلهك لا يكون استهلاكاً فلا يضمن عليه اه حلي (قوله
 واستبدال) بغيره اي بغيره استبدالاً على القرض اه حلي والا في جملته من قواعط على التوى لان عبارة التهر
 وغيره ان الاستبدال لنفسه بعد هلاكه من غير ترك التوى فعلى هذا لا يتحقق الزكاة في عروض التجارة الا اذا حال
 عليها الحول ولم يتبدل لها حتى اخرج زكاتها وهل الاستبدال المذكور يتم استبدال العروض بالتقديرات واستبدال
 التقديرات بعضها ببعض كما في الصاروف والسلام على الاستبدال بعد الحول وهل هو قبل الحول كذلك يصير
 ثم رأيت في رد الباقي وشربها اه اذا استبدل سائمة بجملة اخرى قبل تمام الحول وتولى البدل حول المبدل
 لا زكاة على المستبدل لا عند زكاته كما لا يشار بها بخلاف عروض التجارة لان وجود الزكاة باعتبار كونه مالا
 ناسياً ولا استبدالاً يتحقق كونه مالا ناسياً وان تبدلت العروض فلا يتقطع حكم الحول بقاء ما هو متعلق الزكاة
 واذا حال اذا استبدل بالذهب بالفضة لا يتقطع حكم الحول اتفاقاً اه وفي الهدية من يحيط الشرعي لو استبدل
 مال التجارة بالتقديرات يضمنها او بغير جنسها لا يتقطع حكم الحول ولو استبدل السائمة بغير جنسها
 يتقطع حكم الحول (قوله بجمال التجارة) ولو اختلفت العروض اي اذا استبدل عروض بغير جنسها
 بعد الحول لا يضمنها فانه يضمن قدر زكاتها بما جازاه قال في التهر واستبدال مال التجارة بجمال التجارة ليس استهلاكاً
 بل بخلاف سواء استبدل لجنسها وبخلاف جنسها الا انه اذا اضاف فيه مالا يتنابغ للناس في مثله كان تجارزاً عما لا يدخل تحت
 قدر زكاة التجارة وبغير التجارة استهلاكاً وقيدته في دفع التقدير بما اذا تولى في البدل عدم التجارة اما اذا لم يتولى
 المبدل للتجارة اه (قوله وبغير مال التجارة) معطوف على قوله بجمال التجارة اي واستبدال مال التجارة بعد الحول
 بغير مال التجارة استهلاكاً اي غيب زكاته ولو تولى البدل بعد ذلك وهو مقيد بما اذا تولى في البدل عدم التجارة
 اما اذا لم يتولى اصله فانه يكون للتجارة دالة كما تقدم عن الفقيه اي فيرجع حكمه الى حكم استبدال مال التجارة
 بجمال التجارة فبعد هلاكه فلا يوجب زكاته وهذا يقتضي اعتبار حوله جديد في البدل فتقوله قبل ذلك السائمة
 وكذا ما فوقه يبين به مال التجارة يكون للتجارة اي ويعتبره حوله جديد (قوله والسائمة بالسائمة) اي بعد الحول
 ما قبل الحول فلا يوجب فيه كاسر من البصر ويان ما ذكره المؤلف في التهر حيث قال واستبدال السائمة بالسائمة
 ان كان بخلاف جنسها بان يباع الابل بالبقر والبقر بالغنم استهلاكاً اجماعاً وان يضمنها فكذلك عند اصحابنا
 خلافاً لغيره والفرق ان الواجب في مال التجارة متعلق بالمتى وهو المالية او القيمة وفي السائمة بالعين لا بالمتى
 ثم احضر المصدق وقت البيع خبيرين اخذ القيمة من البائع وامضاء البيع وبين اخذ الواجب من العين المتباعدة
 وبطل البيع بقدر الواجب بخلاف ما اذا باع الطعام العشري فان المصدق يأخذه من البائع ان شاء او من
 المشتري حضر قبل الاقرار او بعده لان تعلق العشر بالعين اكثر من تعلق الزكاة اه مختصر اولواخرج
 مال الزكاة من ملكه بغير عرض كالبيع من غير التقدير والوصية او بعوض ليس بما لا يان تزويج به امره او اصلاح به
 عن دم العمل كما اختلفت به المرأة فهو استهلاكاً فضمن به الزكاة (قوله ويجازى دفع القيمة) اي مكان الدين في الصور
 المذكرة قالوا يجب اما الدين او القيمة فمن يختلف الضمان والهدايا لان معنى القرية فيها مراعاة ذلك
 لا يتقوم ولا يصح في الضمان مقيد بقاء ما بالضرر وما بعده فغيره دفع القيمة كغيره في الاضحية او السعد
 (قوله زكرك) كما اذا زكرك والتصدق بصاع من بر يارزق فتهته سواء كان معلقاً ام لا (قوله وكفارة) بالنون وغير
 اعتاق نفسه واعماله الشئى الاعتاق لان معنى القرية فيه اطلاق الملك ونفي الرقبة فلا يتقوم حلي

(قوله في المسهل) بعد الحول لو جرد
 التصديق منه ولو جسد من المثلث
 والاعا ولا يستبدل مال التجارة بجمال التجارة
 بعد هلاكه ولا يضمن مال التجارة بجمال التجارة
 استهلاكاً (قوله دفع القيمة) كذا في كذا وعرض
 وتزويج بغير عرض (قوله وكفارة) غير الاعتاق
 بغير القيمة يوم الدين وبعد الاعا والاداء

من الشربلالية (قوله وفي السواثم يوم الاداء) فلو ادى ثلاث شياء صمان عن اربع وسط او بعض يشتلون
 من بنت حنا عن ارباب السعد وعن البصر (قوله وهو الاصم) اى الاجماع منهم هو الاصم وروى عن الامام
 اعياض يوم الوجوب وفي البصر اختلف على قوله في السواثم قيل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويشروا الخ)
 هذا اولى مما في التبيين من انه يقوم في البلد الذي يصير اليه او السعد (قوله فمضى اقرب المصالح اليه)
 اليه ان الضمير يعود الى المفاضة وقد يجب ما ذكره باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الغاية المصدق
 بتخفيف الصاد وكسر الهمزة المشددة اخذ الصدقة وهو الساعي والما مالاً كالمشهور فيه تسديد هما
 وكسر الهمزة وقيل بتخفيف الصاد وقال انطلي بفتح الهمزة شربلالية (قوله الاوسط) ولا يأخذ كرات
 الاموال للتيه عن ذلك فلا يأخذ البري بضم الراء فتسديد الياء مقصورة وهي التي ترى ولها ولا الاكولة وهي
 السمكة ولا الماخض وهي التي في بطنها ولد ولا دخل الغنم لانها من العكر آتم لاتؤخذ الهرم ولا ذات حمار
 الا ان يشاء المصدق بصر (قوله ولو كونه جيداً) قال في الفتاوى الظهيرية اذا كان رجل فقير غري عن ربه وقيل
 قال الامام يؤخذ من كل غنمة حصتها من الثمن وقال محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت اصنافاً ثلاثة جيد ووسط
 وروى انه وهذا يقتضي ان اخذ الاوسط انما هو اذا اشتمل المال على جيد ووسط وروى ابو بصير مستغن منها
 اما لو كان المال كله جيداً كاربعة شاة او كولة فانه يشاء من الكرات لا شاة وسط عند الامام خلافاً لجيد
 كالاخي بصر (قوله وكذا ان وجد) فاني ارباباً مع وجود السن الواجب بصر (قوله اضافي) اى لا يفهم له
 (قوله من سن) ذكر المصنف السن واداءات السن كما قدره الشرح وهو يجاز من المطلق اسم البعض على الكل
 وهذا الاطلاق ما ينبغي ان يكون في الحيوان لا في الانسان لان عمره قد يارب ان يكون بالسن نهير (قوله مع الفضل) اى
 مع دفع الفضل (قوله اودع) اى المال الا على وقوله وروى اى الساعي الفضل فيه تشتت العصا (قوله
 بلا جبر) هو ما عليه صاحب الهداية معطلاً بما في الشرح وشبهه في التبيين والذي في الحديث ان ائلياً رفعها للمالك
 دون الساعي وشبهه في غاية البيان متبعباً صاحب الهداية بان الزكاة وجبت بطريق اليسر فاذا كان للساعي
 ولاية الاستئذان من قبول الا على يده العسر وفي ذلك العسر على الموضع بالنقض اه (قوله لانه شر الخ) رده
 في البصر انه ليس شره متيقناً ولا يلزم من اى الجابر ضرر بالساعي لانه عامل لغيره فالتظاهر اطلاقاً ليس للمالك
 فيه ما (قوله هو العسر) وقيل ان خيار المصدق مطلقاً وقيل ان خيار المالك مطلقاً ولا خياراً للساعي
 الا اذا اراد المالك دفع بعض العين (قوله يارب) لان الجود معتبرة في غير الروايات فتقوم مقام الشاة الرابعة
 بخلاف ما لو كان مثلياً بان ادى اربعة اقتره جيدة عن خمسة وسطوهى تساويها لا تجوز او كسوة بان ادى ثوباً
 يعدل ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد او ثوبان يدي شاتين او يدين وسطين فاهدى شاة او ثوبان
 يساوي كل منهما وسطين لا يجزى سانه في البصر (قوله والمستفاد) السن والثاء زائدتان اى المال المفقود (قوله
 ولومن هبة) مثل ما ذكر الشراء والوصية وما كان حاصل من الاصل كالاولاد والاربع نهير (قوله وسط المحول)
 بالسكون ايم حدوده اى وقت منه وهذا على ما قدمه المشي واذا نظر لكون الموضع صالحاً لتي بصر (قوله
 الخ) انصافاً فيجده لانه لو كان النصاب ناقصاً لكل بالمستفاد فان المحول يتقدم عليه عند الكل فيلحق ما لو كان له
 نصاب في اول المحول فلهك بعضه في انشاء المحول فاستفاد تمام النصاب او كسرت بصر ايضا عند لان نقصان
 النصاب في انشاء المحول لا ينقطع حكم المحول وشاربه الى انه لا بد من نفاذ النصاب المضوم اليه وهو بطله الت
 ثم استفاد الف قبل المحول ثم رجع الواجب في الهبة بقضاء قاض فلا تركه عليه في اللفظ القادة حتى يضى حول
 من سجد ملكها لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيبطل في حق التسع وكذلك الوضاع الاصل غير انه ان وجد
 درهما من دراهم الاصل قبل المحول يوم ضمه الى ما عنده فركى الكل لانه ما ضاع لا يتقدم اصل المثل وانما
 يتقدم يده وتصرفه فاذا ارتفع ذلك قبل كمال المحول صار كمال الضاع لم يكن بصر (قوله من جنسه) قيده
 لان المسدة ضامن خلاف الجنس كابل مع شياء لا يضمن (قوله ثم اشترى به سائمة) اى بذلك التقصود عنه سائمة
 لم يتم حوله ابعد لا يضمن هذه السائمة المشتراة الى تلك السائمة عند تمام حول السواثم الاصلية لوجود المانع
 وهو التقي وهو منى عنه بقوله عليه الصلاة والسلام لا تقي في الصدقة حلى وهو في البصر (قوله لا يضمن) عند
 وعنده ما يضمن ولو جعل السائمة علفة بعد ما ذكرها غابا يضمن غنمها الى ما عنده من وجوه ما مال الزكاة

وقال ابو بصير يوم الاداء ما جاء وهو الاصم وقوم
 فليد المال الذي يرونه في وقت الحاجة فياثر
 الاصم ارضه (والصدق) لا (راخذ) الا
 (الوسط) وهو اصل (الاجير) والصدق وكذا
 ان يكون الفضل اضافي (الادنى مع الفضل) مباح
 (من دفع) المالك (الادنى مع الفضل) مباح
 على الساعي لا جبر له (قوله) دفع (القيمة) والاربع
 وقد انقضت من اربع وسطين والاربع
 الرجب من الجبر من اربع وسطين والاربع
 ثلاث شاة او ثوب واحد او ثوبان يدي شاتين او يدين وسطين فاهدى شاة او ثوبان
 ومن جنسه قيده
 ولا يقيد بالتي بصر

فسيلا كان أحمر فم يذوق النوى وكذا يجعل العبد المولى ذى كاهن القسمة ثم يأخذ بضم ثم على ما عندده ولواذى
منذ ذقة الفطر من عبد الله أودى عشر طعمه ثم يأخذ بضم ثم على ما عندده (قوله نصابان) أى من جنس
واحد (قوله مما يرضى أحدها) للارتباط التى (قوله كمن ساحة) ولؤذه بالتهانها جنس واحد باعتبار
قيمتها كذا ينادى من العسر (قوله فعت الى اربها حولا) لانها استوى على علة الضم وترج أحدها باعتبار القرب
أكونه انتم للفقراء بجر (قوله ويرج كل الخ) هذا فى مقام الاستثناء على قوله اقربها ما كان الرجى وكذا قوله بفتحان
الى اسلمها وان كان أحد اسلم ولا يترج باعتبار اقربها والتمزج وهو لا يقع من الاصل (تنبه) قال
الخطيب وكان له ما يتأخروهم بشفاعة فاختار فى خلال الحل ما تذهبهم فانه بضم المستأد الى الذين فى حوله
بالإجماع واذا تم الحل على الذين يغند الامام رضى الله تعالى عنه لا يراه ما لا دأب من المستأد ما لم يقبض اليه
دورها وعنددها ياتزم وان لم يقبض من الذين شأوا فذا فى داخل قل ظهر فيها أذامات من عليه الدين مفلسا ومنه
عنه زكاة المستأد منه وعنددها يجب بجر (قوله اخذ البقايا الخ) اخذ بالفتح احترازا على قولنا اخذنا ومنه
انخراج وغيره سنين وهو عندهم فى يؤخذ منه شئ ايضا شربا من الزبلى والبغيا تقوم سلون فرباوعن
طاعة الامام فبلى ما كنتم رؤفا فخذوا ذلك انه نهر حلال ما اذا منهم فغشروا حيث يؤخذ منه ثانيا اذا
مر على العمل بالانجيل من حيث مر عليهم لان الامام هو السعد (قوله لاعادة على ارباها)
سواء نوى بالفتح المتصدق عليهم ام لم يوافق السعد ولان الامام لم يهضم والحبابة بالحابة بجر (قوله الا فى ذكره)
فى المصرف (قوله لاعادة خبر انخراج) لان غير انخراج مصرفة الفقراء وهم لا يصرفونه اليهم غير (قوله لانهم
مصارفه) علة تخفف قدره اما انخراج فلا يقفون بعادة لانهم مصارفه اذ اهل البنى يتقاتلون اهل الجرب
وانخراج على الحقة شرع الملقى (قوله الحق به عدم الاجراء) اى عند التوبة ومن باب اولى منتهى سهاونها
هو ما فى التنبه اى (قوله الصدقة عليه) سواء عليه وهو كذلك فى نسخ وكذلك ما يؤخذ من جبايات الظلم
والمصادرات ذاتى بالفتح الصدقة عليهم جازع ما نوى فانه العرفى والهنسى وفى التنبه اوصى بثنت ماله
للفقراد فذم للسلاط الخاير جازع هذا ما عرف انه يجوز للفقراء والسلاطين الجائر ان يأخذوا الركاوت
ويصرفوها الى حوائجهم من اهل الملقى من ابن السكال (قوله لانهم باع عليهم) علة مقدمة على المعلوم (المصاح
التبعا) اجمع كقصة كثره الشئ الذى لا ينفك بقبضة ظلاله حتى فى القاموس وفى الشاى من المصاح
التيمة وزان كلمة انهم من ظلاله فوضوها له (قوله قرآن الخ) على قوله الذى لم يلم به هو ام حولا
التيمة فلولمة لغيره من اهل من التبعا (قوله حق ائفى) باليتا للصبر والى بفتح ذلك محمد بن سلة وامير بهو
موسى بن عيسى بن همام والى خراسان وكان امير بالفتح مال عن كسافة يمينه فافى بذلك فجعل يركب
ويقول لحشيه انهم يقولون فى ما عليكم من التبعا فوى ما لى من المال فكفارتك كفارة عين من لا يعلف شيئا قال
فى الفتح فأنكرهم لم يحيى بن يحيى فليد مالك حيث افنى بعض لولك المغاربة فى كسافة عليه بالصوم غير
لازم لو ازان يكون للاعتبار الذى ذكرناه من قهرهم لا يكونه اشق عليه من الاعتقاد وكوثر لهم مال
وما اخذوه خلوهم وهذا لا يستلزم ان لا يصح تميزه عنه عند الامام رضى الله تعالى عنه فليدك
وجب عليه الضمان غير مشر لا تشغل ذمتهم بشفة المولى بن ذمتهم اى بدفعه اى اقاده صاحب العبر وعده عالم
يكن فاضلا على علمه مقدار نصاب فينقل به وجوب الزكاة ونحوه كما بان فى قوله ولو شغل الخ (قوله بخرى اخذها)
اى زكاة السوا ثم بخرى علة السباى (قوله لان الزكاة لا شفى فى الاختيار) اى لا يسلبه وبغيره فى الجواب
الطوعية فيحقق الآدء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفى المنسوط الاصع الصفا بالفتح المولى
فى شر الملقى (قوله لا بالباطنة) لان نوى كفى فى التبرع حيث قال مالوا صوره ونوى بالمذموم على الة كمال
المتأخرين انه يجوز للصحيح ان لا يجوز به بغيره فكذلك رده على الولية له والاخذ صا دأبى بقيد
اذن على الصدقة عليه لا يفسد لما فى الخ من الوعائات السلطان اذا اخذ الصدقات قيل ان نوى بادا التالى
السلطان الصدقة عليه لا يؤثر بالآءاينا لا يفسد حقة بقة ومنهم من قال الاحوط ان يشق بالآءاينا
بكاله بنو لا ندلم الفقر وهو الاختيار الاصع (قوله عالة) اما اذا امكن له مال فغضب اموال الناس وخطله
يعضها فاذ زكاة عليه ويجب عليه تفريق ذمتهم بده الى ارباها ان علوا والالى الفقراء عليه السعد (قوله لان

ولولا بيان ما يرضى عنهم لكان ما في تركه
 والعدم دون ما في تركه من احوال
 قد جمع كل ذلك في احوال
 والسفاهة والخرق في حكمه (الاول
 كالسائر) ان صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 احواله (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 ذلك (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 منهم وبينهم (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 مصافه وخصه (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 الوالدية وخصه (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 الابدية وفي البسوة والحق في عدم
 بانفسه قلل فخرها بسا البسوة والحق في عدم
 جاءهم من التجار قهره من بطلانها لكن جبره
 فاعلم انهم كانوا لا يرضون بالاختيار لكن جبره
 جبراً لم يرضوا به فليس لان اكرامه لا يرضون
 فليس يرضون بغيره فليس لان اكرامه لا يرضون
 لا اختيار في صفه (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 في الاموال والافعال لا يرضون بغيره فليس لان اكرامه لا يرضون
 للسفاهة والخرق في حكمه (الاول) صفه (الاعوان في حكمه) الا في
 الاكرام فيه يرضون به لان الملوك لا يرضون بغيره فليس لان اكرامه لا يرضون

الخط استلزام اي بمنزلة من حيث ان حق الغير يتعلق بالذمة لا بالاعيان (قوله اذ يمكن تجيزه) اما اذا سكن
 تركي من عين ما (قوله وقوله ارفع) اي بالقرعة وسكن الارثاء اذ لم يكن لميت فيه شيء وجب على الورثة
 دفعه لادبائه ان علومهم والاخذ به الصدقة والحرام ينقل من ذمة الى ذمة كما يأتي في الخطر (قوله مفصل
 عنه) التقيد بالانفصال ليس استلزاما بل المدار على بقائه تصاب بعد ما عليه حال في الشرعية ولا بد من الزكاه
 مقبدا اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لا بانه ضاياه ظاهريه بل بالانفصال وعلى التقيد به اذ لم يوجد لازمة
 في الحلو كله كما اذا كان الشكل خبيثا وهو الذي يصطبه ظاهرا غير شرعي (قوله وفي شرح الوهبانية انما يمكنه ان لا
 هذا تقيد على الظاهرية حيث قال وجعل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يرجوه الثواب ولم يله التقيد بذلك
 فدعاه وامر المعطي كغيره اجمعاه وقوله ولم يله التقيد به جدا لانه حيث لم يعلم بمرسته كيف يكثر اذ دعاه
 وهو امر شرعا بالاداء قال عليه الصلاة والسلام من امدى اليكم معروفًا فكنتموه فان لم تكتفوه فادعوه
 بل المطلوب منه تخصيص الثمن وان المعطي انما اعطى من حلال ما له اقول هذا النقل عن الظاهرية خطأ ونصها
 كما في ابن الشفة وجعل دفع الى فقير من المال الحرام شيئا يرجوه الثواب وكفر ولو لم التقيد بذلك فدعاه وامر
 المعطي كغيره اجمعاه وفي الوهبانية ومن دفع الى المال الحرام شيئا يرجوه الثواب فله التقيد بذلك فدعاه وامر
 ولو لم المعطي به فدعاه ومن امر من اعطى فالأشرك كروا وقال المؤلف ونبتي ان يكون كذلك لو كان المؤمن
 اجنبيا غير المله على القاض وكثير من الناس عنه فاقول ومن الجهل فيه واقعون اه (قوله بالحرام القاطن) لا
 يطبق الحرام كما في الظاهرية ولا بدع ذلك من ربه الثواب عليه كما هو صريح الظاهرية والمنع لانه حيث اعتقد
 حل الحرام لان الثواب انما ربه الله تعالى على الحلال اما اذا قصد مطلق التوسعة على خلق الله تعالى لم يحضره
 شيء اصلا ولا يكثر وفيه ان القول بالكثر اعترفيه لا زام قصده وقد قالوا لان الذم المذهب ليس مذهب (قوله لانه
 ليس بجماع لعينه) قال في المنع قبل الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بجماع لعينه بالقطع (قوله
 استلزامه بالخط) اي يتعلق حق ائتميره بذمة وملأ الاعيان له غير انه لا يجوز له التصرف به بسبب سلب الله
 سد الباب الا بالاراء اوبالضمان اوقضا القاضي عليه الضمان اوبدفع البذل كما يأتي في النصاب ان شاء
 الله تعالى وهذا على قول الامام ولا يكثر على قول صاحبين ايضا لكن من ماداه مشتركا ويحكم في الشريك
 ان يعمل به من استقامه (قوله ذو نصاب) اي واحد من اى النصاب غير (قوله زكاة لستين) صورته بالاشاعة
 دوم دفع شيئا من المائتين عشر من سنة يارب شرط ان يكون عنده النصاب الذي جعل عنه كما في هذه
 الصورة فلو كان في ملكه اقل منه جعل خمسة من مائتين ثم لم يحل على مائتين لا يجوزون لا يتقطع النصاب
 في اثناء الحول فلو جعل خمسة من مائتين ثم هلك كل ما في يده فانه لا يجوز بخلاف ما اذا بقي منه درهم واستفاد
 ما لا قدر الحول على مائتين فانه يجوز ما فعل وان يكون النصاب كاملا في آخر الحول فلو جعل ثمانية اربعين
 وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجز الا اذا كانت النساء قائمة في يد الساعي ولو سحبا كان استكماله وانقصها
 على نفسه فربما لا يتكفيام العين سحبا لا فرق في ذلك بين السور ثم والنقد ما لو دفعها الساعي الى الفقير فانه يقع
 فلا يجوز (قوله اول النصاب) اي بجزل ونصاب لنصيب بشرط ان يكون عنده نصاب لان النصاب الاول هو الدرهم
 في السبعية والاربع مائة وان ملك ما جعل عنه في سنة التجهيل فلو كان عنده مائتا درهم فعمل زكاة الف في استفاد
 ما لا ادرى حتى صار الفان ثم لم يحل وعنده الالف فانه يجوز التجهيل ويقط عنه زكاة الالف وان تم الحول
 ولم يستفد شيئا من استفاد فله العمل لا يجوز عن زكاتها فاذا تم الحول من حين الاستفاد كان عليه ان يركب ويستثنى
 من ذلك ما اذا عمل غلبا عن ثمن يظن انه في ملكه كالمال عنده اربع مائة درهم فظن ان عنده تسعة مائة درهم
 فادى عنها فانما يحسب الزيادة لتسعة الثانية ولو جعل من الدراهم مائة درهم فبذلك الدراهم كان ما عمل عن
 الدراهم باعتبار القيمة وكذا عكسه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين فعمل من العين فبذلك
 قبل الحول يارب من الدين وان هلكت بعده لا يقع عنه والدراهم والدراهم وعرض التجارة جنس واحد بل
 الضم المالحواشيف الجنس بان كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فعمل شاة من احد الصنفين ثم هلك
 لا يكون من الاخر غير (قوله وكذا لو هلك عشر زرع) قال في الصر وشار المصنف يجوز التجهيل بمدة ممت
 النصاب الى جواز التجهيل عشر زرع بعد الست قبل الاداء او عشر التمر بعد ان يربو قبل البلوغ لانه يعمل

اذ لم يكن فيه عهد الى حصة فقول ارنى
 انقل ما يوجب مال عن نصاب وهذا اذا كان له
 مال غير ما سلكه بالخط مفصل عنه
 مال غير ما سلكه بالخط مفصل عنه
 وقد نذر الاطلاق من الحواشي انما يكثر في اقسام
 كان النصاب من الدراهم انما يكثر في اقسام
 الوهبانية انما يكثر في اقسام
 في الحول فلو جعل خمسة من مائتين ثم هلك كل ما في يده فانه لا يجوز بخلاف ما اذا بقي منه درهم واستفاد
 ما لا قدر الحول على مائتين فانه يجوز ما فعل وان يكون النصاب كاملا في آخر الحول فلو جعل ثمانية اربعين
 وحال الحول وعنده تسعة وثلاثون لم يجز الا اذا كانت النساء قائمة في يد الساعي ولو سحبا كان استكماله وانقصها
 على نفسه فربما لا يتكفيام العين سحبا لا فرق في ذلك بين السور ثم والنقد ما لو دفعها الساعي الى الفقير فانه يقع
 فلا يجوز (قوله اول النصاب) اي بجزل ونصاب لنصيب بشرط ان يكون عنده نصاب لان النصاب الاول هو الدرهم
 في السبعية والاربع مائة وان ملك ما جعل عنه في سنة التجهيل فلو كان عنده مائتا درهم فعمل زكاة الف في استفاد
 ما لا ادرى حتى صار الفان ثم لم يحل وعنده الالف فانه يجوز التجهيل ويقط عنه زكاة الالف وان تم الحول
 ولم يستفد شيئا من استفاد فله العمل لا يجوز عن زكاتها فاذا تم الحول من حين الاستفاد كان عليه ان يركب ويستثنى
 من ذلك ما اذا عمل غلبا عن ثمن يظن انه في ملكه كالمال عنده اربع مائة درهم فظن ان عنده تسعة مائة درهم
 فادى عنها فانما يحسب الزيادة لتسعة الثانية ولو جعل من الدراهم مائة درهم فبذلك الدراهم كان ما عمل عن
 الدراهم باعتبار القيمة وكذا عكسه والعين والدين جنس واحد فلو كان له عين ودين فعمل من العين فبذلك
 قبل الحول يارب من الدين وان هلكت بعده لا يقع عنه والدراهم والدراهم وعرض التجارة جنس واحد بل
 الضم المالحواشيف الجنس بان كان له خمس من الابل واربعون من الغنم فعمل شاة من احد الصنفين ثم هلك
 لا يكون من الاخر غير (قوله وكذا لو هلك عشر زرع) قال في الصر وشار المصنف يجوز التجهيل بمدة ممت
 النصاب الى جواز التجهيل عشر زرع بعد الست قبل الاداء او عشر التمر بعد ان يربو قبل البلوغ لانه يعمل

ولو ذهب وهو السيف وقوله اول كل الرجل الاما منقش (قوله ولو قيل) اي القترن جهما في السيوف من غير استعمال (قوله ولو ثقفة) اسد وجبه في التناهي فهو ما عليه ان حلف انه لا زكاة فيه الشغل بالحاجة الى العيلة وتقدم انه الصواب (قوله وفي عرض خسارة) هو مسكون الزا المتنازع وكل على فهو عرض سوى الدراهم والذات نهر عن الصالح فيدخل فيه الحيوانات التي نوى بها التجارة والعرض بغضين طعام الدنيا والعرض بضم العين يطلق على جانب الشيء وعلى ما قبل الطول والعرض بكسر العين ما يعمده الرجل يذم ابو السعود (قوله) وهو هنا ما ليس بقدر وقال ابو عبيدة هو كل امعة لا يدخلها كبر ولا وزن ولا يكون حيويا ولا اقلها نهر (قوله) الفوس ان كانت اثماتا راحة او لمسا التجارة فحب الزكاة في حياها ولا فلاشربالية (قوله) وما عدم حصة الذلة الخ تعرض بالزكاة خيبث وورد عليهم الارض من الخواجية فانه لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها التجارة مع انهما من العروض وبصاحب الدر حيث اجاب بانها ليست من العروض بشيء على تفسير ابي عبيدة السابق وسامل التعريض بهما او الرد عليهما ان الصواب تفسير العرض بما ليس بقدر وعدم وجوب الزكاة في الخواجية لقيام المانع اه حلى عن البصر وكذلك الاريد ما لو اشترى بذرا الصبابة وزرعه فانه لا زكاة فيه وانما فيه العشر لان زرعه في الارض ابطل كونه التجارة فكان ذلك كسنة الخدمة في عبد التجارة بل اولى ولو لم زرعه فحب اقاده صاحب البصر (قوله من ذهب اورو) اي في اشارة الى انه غير ان شاء قومها بالنفقة وان شاء ذهب لان العتق في نقد بريم الاشياء همسا وكذا في البصر الى الجوى من القاموس اورو مثلية وككتف وجبل الدراهم المضروبة (قوله فاذا) ترفع على تفسير اورو بالنفقة المضروبة (قوله) انما يكون المسكوك بالدين السكة اي الممثلة في السكة وهي حديد منقوشة يضرب عليها الدراهم قاموس ووجه الاقادة ظاهر من الورق اما الذهب فلا كالباقي لان يقال لا قترن بالمضروب من النفقة كان المراه في المضروب اه سبي (قوله) فوما باسدها تكرار مع قوله من ذهب اورو لان او متعناها للتصريح بالقيمة استويا بقط ما اذا اختلفا قدم بالاتفاق اه حلى (قوله استويا) اي واما بلوغ نصاب دليل ما يبدد فتأمل (قوله) تعين التقويم في المصار الذي هو قبيح حتى لو عتق عبد التجارة في بلد آخر يقوم في ذلك البلد الذي فيه العبد بغير (قوله) بلوغ باسدها نصا او خسا يسهه كافي شرح الهلالية اه اذا قومها بالدراهم بلغت مائتين واردين درهمها واذا قومها بالدينات تبلغ ثلاثة وعشرين مثقالا فانه يقوم بالدراهم لانه يجب عليه ستة دراهم ولو قومها بالدينات تبلغ ثمانية مثقالا وهو لا يساوي ستة دراهم لان قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كل قومها بالدينات تبلغ اربعة وعشرين مثقالا ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهمها فانه يقومها بالدينات لانه لا تنفع المساكين (قوله وفي كل خمس بجمها) ولا تنضم احدى الزادتين الى الاخرى اي الزيادة على نصاب النفقة لا تنضم الى الزيادة على نصاب الذهب ليم اربعين او اربعة مثقال على هذا الامام رضي الله تعالى عنه لانها لا تجب في الكسور وعنده لا تجب لانها تجب فيها عند ما هو ابو السعود عن البصر (قوله) وما بين الجنس الى الجنس عفو فاذا ملك نصا او تسعة وسبعين درهمها فعليه ستة دراهم والسابق وهو (قوله) وقا لا ما زاد بجمها يعني على هذا الخلاف لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليه سا عا مان فعنده عليه عشرة وعندها خمسة لانه وجب عليه في الصام الاول خمسة وعشرون فيق السالم من الدين في العام الثاني مائتان الا ان درهم ولا تجب فيه الزكاة وعنده لا زكاة في الكسور وفي السالم مائتين ففيها خمسة اخرى فله النكاح ويثنى على الخلاف ايضا انه اذا ملك عشرين من مائتين درهم بعد المحلول حتى يقي من النصاب اربعة اجناس ونصف خمس فعنده الواجب اربعة دراهم وعندها اربعة ونصف بجمه ونصها (قوله وغالب النصف الخ) لان الدراهم لا تخلفون قليل غش لانها لا تطبع الا به خلعتا الغلبة فاصلة تهر ونصها الذهب (قوله نفقة وذهب) فحب بجمها كاجمها لان زكاة العروض وان اعدوها التجارة اقاده صاحب النهر (قوله) وشرب طبع النية (قوله) انية التجارة عند الشراء الخ (قوله) وعنده ما يتم به من عروض تجارة او احد الانكدين وهو شرط بقوله او اقل (قوله) وبانف اي بالحقبة كافي البصر (قوله من ادب) ان تعددت التقويم في البلد (قوله) فحب وان لم ينو فيها تجارة والحاصل ان ما غلب غشه ان كان غشا وراجيا اعتبر قيمته فان بلغت نصا او جريح زكاته والا لا وان لم يكن غشا كان في حكم العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر ما يتخلص منه فان بلغ ما يتخلص

ولو قيل ان النفع لا يلزم نقلها فافان زكاتها
سنة كانا (قوله) في تجارة قيمته صاحب
البلغة من عرض وهو هنا ما ليس بقدر وما
علم صحة النية في نحو الارض انما يجب
تقديم المانع كما تقدم في الذهب الذي في المسكوك
من العرض فلو كان انما يكون في المسكوك
مضروبة فاذا كان انما يكون في المسكوك
على البصر (قوله) فمما باسدها (قوله) بلوغ
احدها اربع فمما باسدها (قوله) بلوغ
باجدها نصا او تسعة وسبعين (قوله) عشر
ولو بلغ باسدها نصا او تسعة وسبعين (قوله) عشر
قومها بالدينات (قوله) بلوغ باسدها (قوله) بلوغ
قوله الزادتين (قوله) بلوغ باسدها (قوله) بلوغ
بجمها (قوله) بلوغ باسدها (قوله) بلوغ
اربعة عتقوا بالقيمة والدينات (قوله) بلوغ
الى الجنس الكسور (قوله) بلوغ باسدها (قوله) بلوغ
مسألة ما غلب غشه النية (قوله) بلوغ
وزجب وما غلب غشه النية (قوله) بلوغ
كل عروض (قوله) بلوغ باسدها (قوله) بلوغ
عقل من ما غلب غشه النية (قوله) بلوغ
انما كانا (قوله) بلوغ باسدها (قوله) بلوغ
تجارتها فحب الزكاة وعنده ما يتم به من عروض تجارة او احد الانكدين وهو شرط بقوله او اقل

نصابا وجبت والا هكذا يستفاد من الزبني والمبني والشرع والشرع الا اذا كان يحصل ان فيه انية
 التجارة لا يقترب الا عند عدم الخلو من اما اذا كانت تقتل بثلث نصابا بالوزن فان لم يكن في النقرة
 اولها وهو صريح كلام مسكين والهداية قل في المسئلة قولين (قوله واختار أبو يوسف) اي ان كل واحد من غنمية
 نصابه قيل لا يجب نهر قال في الشريعة لا يوجب عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة فانها موقوفة
 من جهان وقيل يجب درهمان ونصف نظر الى وجوب الوجوب وعدمه كذا ذكره أبو السعود (قوله ولما) اي
 للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكتاب وما عدا صاحب الصبر والمصنف وقوله لا يتابع الا انما المقصود من الرأى
 (قوله واما الذهب الخ) محتمل وقوله وتاب النقصه الى آخره فان ذلك مقروض فيما اذا كان المصالح غشا (قوله)
 فان غلب الذهب فذهب الخ) احتوى هذا التركيب على اربع صور لانه اما ان يبلغ ككل منهما نصابه او لا
 يبلغه واحدهما او يبلغه الذهب الغالب فقط دون النقصه المتفاوتة او يبلغه النقصه المتفاوتة فقط دون الذهب
 الغالب وكلها صحيحة الا الرابعة فيمتنع لان النقصه وهي مغلوقة من بلفظ النصاب بلفظ الذهب الغالب
 الذي نصابه دون نصابها وقنا بالاولى والصورة الاولى والثالثة تركيها ما كانا الذهب من الذهب والنقصه
 جميعا لقول الشيخ ولو سلك الذهب مع النقصه فان بلغ الذهب نصابا تركي الجميع وكانا الذهب سواء كان غالباً
 او مغلوباً لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصابه فان بلغت النقصه نصابا تركي الجميع زكاة النقصه او الصورة
 الثانية اذا كان النصاب بأكمل الامن احدهما منعها الى الاخرين اي بما بلغ وجبت فيه وضعت قيمة
 كما ينبغي عليه المصنف وان لم يكمل منهما معا فلا شيء فيهما اذا لم يكن عندهما غيرهما (قوله والا فان بلغ النقصه)
 اي الا يغلب الذهب واحتوى هذا على صورتين الصورة الاولى ان تغلب النقصه والغلب والنقصه مثل الصور
 الاربع السابقة فان بلغ النقصه نصابه تركي الجميع زكاة الذهب لانه من الشئ سواء بلغت النقصه ايضا
 ام لا وان بلغت النقصه دون الذهب تركي الجميع زكاة النقصه لانه من الشئ ايضا وان يبلغه واحدهما فالحكم
 ما من من الضم وعدمه فقول الشرح فان بلغ الذهب نصابه وجبت منه صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصابه
 الاول شرط وحيد تركيها ما كانا الذهب لانه من الشئ او النقصه فيما اذا بلغت النقصه نصابا دون الذهب
 فكلما تركي الجميع زكاة الذهب وقد خلافت قول الشرح فان بلغ الذهب نصابه وجبت ولو بلغ النقصه
 دون النقصه تركي الجميع زكاة الذهب وقد خلافت قول الشرح فان بلغ الذهب نصابه وجبت ولو بلغ النقصه
 نصابا مع عدم بلوغ الذهب نصابه وهما متساويان فمنع وان لم يبلغ واحدهما النصاب فالحكم ما من من
 الضم وعدمه ففي الصورة الثانية وهي المساواة لا يتأق قول الشرح ان النقصه لان مرادها النقصه فقط دون
 الذهب وقد علمت امتناعه فيما تأمل (قوله ونظر الى كمال النصاب الخ) ولو سلك كذا كان عند غنم التجارة تساوى
 نصابا فثبت قبل الحلول قد غنم جلودها وتم الحلول عليها كان عليه ان كانا نصابا بالوزن فثبت نصابا بالوزن فثبت نصابا
 اثناء الحلول ثم عاد خلافاً لآخروا لا زكاة عليه وان ترك ان النصاب في الاول باق لبقاء الخلد لتقوم به خلافة في الثاني
 ولو مات الرجل قبل وسط الحلول لقطع حكم الحلول ولم يبق الوارث على ذلك الحلول بل يتأق حولا جديدا
 (قوله لا انقطاع) اي انقطاع السبب اي تحققه بثلث النصاب (قوله للوجوب) اي تحقق الوجوب عليه (قوله)
 فلا يبرئ نصابه بينهما) اما نقصان قيمة العروض بعد الحلول عن النصاب يسقط عند الامام وقنا لعل في زكاة
 ما بقي نهر (قوله فلو هلك كله) اي اصلا او مضافا كالجعل السائمة علوفة في اثناء الحلول لان زوال الوصف
 كزوال العين نهر (قوله واما الدين فلا يقطع) اي ان لحقه في وسط الحلول سواء استغرق جميع ما في يده
 ام لا لم يبرئه ثم ايسر قيل تمام الحلول تقتضي بده وقد بقي بعد نصاب فيجب عليه زكاة ولا نظر لاستغراق
 الدين ما في يده لعدم دفعها الى ذممه وقد تجرد عن المال اسلام حدث اليسار فيعتبر ابتداء الحلول من وقت
 يساره وفي الصرع المجزئي الدين في خلال الحلول لا يقطع حكم الحلول وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع
 اه وهو شافعي ما يقيه اول كتاب الزكاة عن المحيط من قوله واما الدين للمعرض في خلال الحلول فانه يتبع
 وجوب الزكاة بزيادة هلاكه عند مجرد عداي يوسف لا يمنع بزيادة نقصانه اه وقد فهم قول محمد يشعر بترجمه
 وهو كذلك لا يفتني اه فقد جعل الخلاف بين محمد وابي يوسف وجعل الخلاف هنا فرأى اهم الان يقال
 ما في المحط في غير المستغرق لقول ابي يوسف اه بزيادة نقصان ما في المجزئي من خلاف زفر في المستغرق (قوله)

(واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)
 (واستغنى في النقص) (والنقص) (النقص) (والنقص)

[illegible][illegible]

فلا يصدق في قوله اديت بنفسى الى التفرقة الى المصير لان حق الاخذ لسلطان فلا يملك ابطاله بغير (قوله
بعد انخرجها) متعلق بالاموال الباطنة حلي (قوله فكان الاخذ فيها) اى فى الاموال الباطنة اذا اخرجت
للام فلا يصدق وان حلف وليس المراد من عدم تصدق كنهية بل عدم الاجراء اذ ادله على فرض صدقه
فيؤخذ منه ثانياً يكن عليه الجزاء فالخراج اذا صرفه الى المقاتلة تنصه وكن اوصى بثلت ماله للفقراء وعين
نفسه لا يصدق ذلك اليهم صرفه فلو اخرج تنصه لا يجوزناو السعدون عن الدور (قوله والاول يثقل بقليل)
وقيل الزكاة هو الاول والثاني سامة ولزم ياخذ ثانياً لعله غداً كعقري رآه فتدتمه اختلاف وفي جامع ابي اليسر
اولاً ياخذ الاما اعطاه لم يكن به يأخذها اذن في الاشد اجازة فكذلك اذا جاز بعد اعطاه ابو السعد (قوله
وبأخذها) اى ياخذ العاشر الزكاة (قوله بقوله) اى المزكى (قوله لا تيسر على الناس متاعهم) التيسر ابرار
المستور وكشف الشيء عن الشيء كذا في القاموس وباه نصر كذا في جامع الفوائد حلي وفي الصريح نقل عن عمر
انه قال لعامة لا تفتشوا على الناس متاعهم بالانما المعنى واحد (قوله لكته) اى العاشر يحلفه اى ريب المال
(قوله بعامر) بيان على كل حال الحلي والذى هو هوانه كما قال المحلول وما بعد (قوله لا تيسر لهم مالها) وليست
العله انما اخوفتمه ضعف المأخوذ من المسلم فرأى فيعشر اطله كما قاله في الهداية لان المأخوذ من المسلم
زكاة بخلاف المأخوذ من الذى (قوله لعدم ولا يثقل) قال في التبيين ما يؤخذ من الذى يجرى له ولاية الجزية
لا يصدق اذ قال ادبها ان لا يقرأ اهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى الجزية
وهو صالح المسلمين اذ قال في الصراى حكم المأخوذ منه حكم الجزية من كونه يصرف مصادرها الى الجزية
حتى لا يسقط جزية راسه في تلك السنة نص عليه الاشعري الا فى نقله فاذا اخذ العاشر ما عليه سقط
فهم الجزية لان عمر ما صلحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه (قوله لا يصدق حري الخ) اى لا يلتفت
الى قولهم ولو ثبت صدقة بيننا فاعاد الكمال (قوله فى حى) بيان للفتنى منه المحذوف حوى (قوله
الامى باله) ولان تعددت كافي الجزى وبطاهر وان مات وله ما يقدى بالاول لانه لو اقر بغيره يصدق
لان التيسر لا يصح في دار الحرب بغير (قوله لغلام) ليس ثابت بالنسب من غيره ولا يكتفى على قياس ما ذكرنا
في ثبوت النسب (قوله لقتل المائى) اه للمعتنئين اى لا يأخذ لا يجب الامن للمال تبر (قوله لانه اقر بالحق)
اى يغيرى عليه حكمه وهذا تامل القول على قوله فلا يصدق فى حى غيره وهو العاشر والمسلمون لتليل
لقوله وعشر (قوله ثلاث الخ) علمه المحذوف وهو قوله فيصدق (قوله بزمه) مثلاً خسرو لم يوجد هذا الجزم
فى الدور (قوله والفاية اى غاية البيان للاتفاق (قوله ورده على التبر) بانه كلام اهل الذهب فهو احق ما عليه
يذهب وفيه الذين يرمون الذهب بدين من اهل المذهب ايضا وقواعد الذهب تقتضى ما قالوا لاه الجوى
اقول انى ادا صاحب التبر ان ما ذكره السروجى ونصه من بعده يفظ بغيرى وهو يصح مع عدم لنقولنا اشار اليه
ابو السعد (قوله واخذ من الخ) بابناء العبيد ول كأيلى عليه آخر العبارة قال في الصريح والمأخوذ من المسلم زكاة
ومن الذى صدقة مضاعفة تصرف مصادرها الى الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحري بطريق الحماية ويصرف
مصادرها الى غيره من غاية البيان (قوله ومن الذى الخ) اى مع ما عادت الشرط من المحلول والتمسك والقران
عن الذين وكونه التبرارة فتح القدير (قوله بذلك) اى بهذه الاقسام الثلاثة امر عمر سعة (قوله لان مادونه
عفو) ما فى المسلم والذى يظهره ما فى الحري فقدم احتياجه الى الحماية فقلته حلي عن التبر (قوله وبشرط
جهننا) هذا قيد فى الحري فقد اه حلي (قوله بقدمه واخذوا من الخ) اى اقال ما اخذ اهل الحرب من ابيدته قاصر
على اهل الحرب لكان اوله لان طعنه بدون ذلك فى ما قبله يفيداه متعلق بالثلاثة كما لمعطوف عليه وليس
كذلك (قوله اربعة) ليس المراد ان اخذوا بقية ما اخذهم لان اخذهم اموالنا ظلم واخذوا اموالهم حق ولكن
المقصود ان اذا غلبتهم مثل ما عاينوا كان اقرب الى المقصود من الامان وايسل التصارات ابو السعد
او صورته صورة الهماز لان اخذنا تابع اخذهم فله وكثرة الايجاد دون التصاب (قوله اربعة الامان) لان ايقاد
ما يلحقه ما منه ايقاد الاثان الذى اخذهم من (قوله ليسر واعيه) اى على عدم الاخذ منا حلي (قوله ومن مال
مضى حري) وكذا الصبي الذى والمسلم (قوله اذا ادا) لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استفاد على كل من بغير
(قوله بلا تحديد حول) ولا يمكن ان يقيم حولاً فى دارنا فاذا انعام من خرج الى داره ما راعى العاشر عشرة ثانياً

(بعد انخرجها من البلد) لانها بالخراج
الصفى بالاموال الناهرة فكان الاخذ فيها
للام يكون هو الزكاة والاول يثقل بقليل
وبأخذها منه بشو له قول عمر لا تيسر
على الناس متاعهم لكنه يحلفه اذ انتم
وكل واحد قد مسلم عامر (صدق فيه
ان لا لهم مال الا فى قوله ادبها) انا
(الى غير) والى ذلك (لا يصدق حري)
فى حى (الاقامى) ولله وقوله لغلام
لله حى (الاقامى) اقتضى المالية فان لم يصدق
عليه وعشر لانه اقر بالحق لا يصدق فى حى
غير (والاقامى) (قوله ادبها) اى عاشر الجزية
عاشر ان لا يؤتى الى امتثال الامان بزم
مثلاً خسرو وذكر اى السروجى
بلفظ يرمى كذا تعاريفه بعد تصدق بزمه
جزم على العبارة والاعانة بعد تصدق بزمه
فى التبر (واخذ من الخ) حلي (الاقامى)
سواء كان تظلياً او لم يكن حلي (الاقامى)
من الظهيرة (نصفه ومن الحري عشر) حلي
امر عمر (شروطه) حلي (الاقامى)
لان مادونه عفو (الاقامى) حلي (الاقامى)
(واخذوا من الخ) حلي (الاقامى)
الاخذ اخذوا من الخ (الاقامى)
ما يلحقه ما منه ايقاد الاثان الذى اخذهم
شياً اذا لم يلحقهم (الاقامى)
فى الاصح لا يلحقهم ولا لاحق حري (الاقامى)
(ما) (الاقامى) حلي (الاقامى)
(ولا يؤخذوا من الخ) حلي (الاقامى)
بكلوا اخذوا من الخ (الاقامى)
(اخذوا من الخ) حلي (الاقامى)
السنة اذا ادا على دار الحرب) حلي (الاقامى)
الاخذ لا يحد حول

عبد الله قال لا اذله الله (قوله او عهد) اي اذن بدخوله دارهم ثم نوره الشارح (الطبعة) يدري ان حرياً نصرانياً
 حر على عاشر عمره الى الله تعالى عنه خرس لم يبعه قيمته عشرون الف درهم فاخذ منه اثنين ثم لم يتفق له
 فرجع وعمره عاماً اليه الحرب فطلب منه العشر قال ان ادبت عشرة كرام من عليك لم يبق في منتهى
 قتره اقرن عنده ويأخذ الى عمره فوجد في المسجد مصحاحاً بطريق كاتر فوقف في باب المسجد وقال انما الشئ
 النصراني قال حر اذ الشئ الخنثي ما وراة قصص عليه قصته فهاذ عمر الى ما يستحسن فيه فدين النصراني
 انه لم يفتش الى غلامته فخرج على اداء العشر ثانياً فلما انتهى الى العاشر وجد كاتر حر قدسقه وفيه انك
 اذا اخذت منه من قتلنا اخذته من قاتري قال النصراني ان دسا يكون فيه العدل هكذا الحق ان يكون
 حقاً فاسلم اه تبين (قوله حتى دخل دار الحرب) اي بعد ان دخل دار الاسلام وترجع منها (قوله بخلاف السلم
 والذبي) فان العاشر اخذ من السلم ما مضى من من ان المرو عليه بالشرط المتقدمه (قوله لعدم المسقط) اي
 لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بهر (قوله من قيمة خبر) تعرف قيمته بقول قاضين ثانياً او ذميين اسلموا
 وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع الى اهل الذمة اى بهر او بتوليهم بها وادبوا خد من ثانياً فان امير المؤمنين
 عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قال ولهم بها وخدوا العشر من ثانياً بها (قوله وجلود ميتة) فيه ان جلود الميتة
 من قبل النبي وسياق ان اخذ قيمته كاخذه من كونه مالا في الاشد او بصيرها لاقى الانتهاء كالجور عالاتاً ثم
 في الحكم لانه لم يجعلوا ذلك على عشر الجزاء وانما جعلوا العلة كونه ميتة اى حتى قتل ما حله به صاحب الجور
 ثانياً في العشر يظهر فيها حيث قال ولا نحق الاخذ منها الصالح والمسلم يحمي خبره فقه الغنيل في كذا
 بجميع ما على غيره اذ في مال ماله في جلود الميتة (قوله كذا انكر الصنف شئ) اي في اطلاق الكافر فقيم الحرب
 وليس الحكم فيه ما ذكر بل يؤخذ منه العشر وان لم يتلقوا فلما كان هذا الاطلاق خطأ جعله الشرع على الذي
 وبين حكم الحرب وقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي بلائته بخلافه اذ لا يلحق (قوله وبلغ نصيباً) وذلك لانه يشترط
 فيه شروط الزكاة وان كان مصرفها مصرف الجزاء كما هو (قوله ولا يؤخذ من السلم ثانياً) لانه منهي
 عن ثلثها واخذ العشر منه بقوى وضع يده عليها (قوله مطلقاً) اى سواء كان مضبوطاً الى الجرام او قال
 ابو يوسف يشتره مضموناً الى الجزاء لعلها اقل زفر بعشر مطلقاً لانه مال عندهم كالجور وقال الامام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه لا يشرها لانها ليسا بمال حتى لو انك ذى قرى او خنزير لا يبيع عنده كذا
 في الهداية اه حلي (قوله فاخذ قيمته كعينه) لان الاداء لا يمكن الا من حيث التمين بها كذا في ابي السعود
 (قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذى من ذى داره خمر او خنزير وشقيعها سلم اخذها بقية الجزاء الخنزير
 اه حلي ولا يشارك فيها ان اخذ قيمه الخنزير كاخذه من لما ذكره النسخ وفيه ان الشئ يدفع قيمة الخنزير وليس
 باخذ ونظر الشفعة لوان اخذ السكاك افرقية خنزيره الذي استهلكه كافر وحشي يهادن مسلم كانه يبيع قسم
 لان الاختلاف في السبب كاختلاف العن شرعاً وملك السلم سبباً ثم وهو قيمته من الدين فاذا دفع (قوله
 لا يؤخذ من السلم ثانياً) اي السلم اذ ان الشفعة (قوله ولا يؤخذ ايضاً) اي كالا يؤخذ من قيمة الخنزير (قوله
 في منته) الضعيف يرجع الى من من على العاشر مسلم اذ ليس اى كاصح به الشرع في قوله مطلقاً ١ اه حلي
 (قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لغة القطعة من المال وعرفاً ما يذمه المالك لمن يقره فيكون الربح كله
 للمالك لا يملك بالثالث ولا نائب عنه ولو عبر بالامانة كصدور الشريعة لا غشاهما بعد نه (قوله الا ان تكون
 البضاعة لحري) قال الزبلي وان ادعى الى الحرب انه بضاعة او قوهها فلا تملك لصاحبها ولا لمان ولا لمان
 الذي فيه اه فالحكم ليس فاصراً على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) اراد به رأس ماله الذي فيه ليس
 بمالك ولا نائب او بالسود عن الزبلي (قوله يدين بحيط بماله وبقوته) انما يقيد لانه عمل الخلاف بين الامام
 رضي الله تعالى عنه وصاحبه فتدبر لعلك مولاة ما في يده من كسبه وعندهما ملك حتى لا يتخذ عتقه في
 عبده المأذون عنده وعندهما شئ كافي باب المأذون من الزبلي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه
 سواء كان مولاة ام لا اما اذا كان معه مولاة فلا ندم مال المولى عنده ولا يفتل عندهما كذا في البهر
 وانما المالك يمكن معه مولاة فظاهر اه حلي (قوله وماؤذون غريمون) او مدونون بغير حيط بل هو اولى (قوله
 ليس معه مولاة) اما اذا كان معه مولاة ولم يكن دين اصلاً فاحذ العاشر حقه او كان عليه دين غير مستغرق

او عهد (قوله ما مضى من من ان المرو عليه بالشرط المتقدمه) (قوله لعدم المسقط) اي لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بهر (قوله من قيمة خبر) تعرف قيمته بقول قاضين ثانياً او ذميين اسلموا
 (قوله حتى دخل دار الحرب) (قوله بخلاف السلم والذبي) فان العاشر اخذ من السلم ما مضى من من ان المرو عليه بالشرط المتقدمه (قوله لعدم المسقط) اي لان الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بهر (قوله من قيمة خبر) تعرف قيمته بقول قاضين ثانياً او ذميين اسلموا
 (قوله ولا يؤخذ من السلم ثانياً) اي السلم اذ ان الشفعة (قوله ولا يؤخذ ايضاً) اي كالا يؤخذ من قيمة الخنزير (قوله في منته) الضعيف يرجع الى من من على العاشر مسلم اذ ليس اى كاصح به الشرع في قوله مطلقاً ١ اه حلي
 (قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لغة القطعة من المال وعرفاً ما يذمه المالك لمن يقره فيكون الربح كله للمالك لا يملك بالثالث ولا نائب عنه ولو عبر بالامانة كصدور الشريعة لا غشاهما بعد نه (قوله الا ان تكون البضاعة لحري) قال الزبلي وان ادعى الى الحرب انه بضاعة او قوهها فلا تملك لصاحبها ولا لمان ولا لمان الذي فيه اه فالحكم ليس فاصراً على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) اراد به رأس ماله الذي فيه ليس بمالك ولا نائب او بالسود عن الزبلي (قوله يدين بحيط بماله وبقوته) انما يقيد لانه عمل الخلاف بين الامام رضي الله تعالى عنه وصاحبه فتدبر لعلك مولاة ما في يده من كسبه وعندهما ملك حتى لا يتخذ عتقه في عبده المأذون عنده وعندهما شئ كافي باب المأذون من الزبلي فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان مولاة ام لا اما اذا كان معه مولاة فلا ندم مال المولى عنده ولا يفتل عندهما كذا في البهر وانما المالك يمكن معه مولاة فظاهر اه حلي (قوله وماؤذون غريمون) او مدونون بغير حيط بل هو اولى (قوله ليس معه مولاة) اما اذا كان معه مولاة ولم يكن دين اصلاً فاحذ العاشر حقه او كان عليه دين غير مستغرق

ان كان قبرا ولا لاقى قبرا خر بشره الضمان اه حلي (قوله سعة الكفر) بان كان تشبه شيئا او اسم ملك
من ملوكهم اه منح (قوله اول الفتح) طرف لقوله المالك (قوله ولو ادرسم ثبت نفسه بالتسامح
(قوله على الاوجه) رحمه في فتح القدير لان الكثر منوع في الارض فلما ملكها الاول ملك ما فيها ولا يفتح ما فيها
عن ملكه يبيعها كالمسكة في جوفه سادة حلي عن الصبر ومقابل الاوجه ما في البدائع انه لا يفتى مالك
للارض اى ابعاد ملك انتقلت منه الارض او ورثته ووقع بينهما في الصفقة مقابل هوليته المال ان لم يعرف
الاقصى وورثته ثم الظاهر ان يقال ان الواجد يصبر الى نفسه عند عدم انتظام بيت المال ان كان قبرا
ولا يدفعه الى مستحقه كما قالوا في بنت المعتز انها تقدم عليه ولو رضاءا ويدل عليه ما في العبر عن الميسرة
ومن اصاب رصا زاعوا عنه ان تصدق بنفسه على المساكين واذا اطلع الامام على ذلك امضى له ما صنع
لان الخس حق الفقراء وقد اوصى الى مستحقه وهو في اصابة الركا غير محتاج الى الحاية فهو كراه الاصول
الباسطة اه (قوله ولا لا يوجد) اه الاثبات لا يرد بان كانت جبلا او مشاة بغير (قوله لانهم من اهل
الغنية) اذ الذي يرضخ به ان ادل على الكفاية قوله فانه يسترد منه ما اخذ (لانه لاحقه في الفتنه بغير (قوله
في المأزوم) والعبرة في المملوك لانه المالك (قوله ولو على رجلان) اى واساه لحددهما (قوله فهو الواجد)
لا يملك الله عليه ولم يجعل اربعة اشخاصه الواجد بغير (قوله فهو المستأجر) لانهما يعملان بغير (قوله لانه
الغالب) هو معنى قول البصر لانه الاصل لانهم في الذين يصرصون على جميعها وادخارها (قوله وتدل القطعة)
اى في زماننا لتقدم العهد اه حلي (قوله ولا يخصص) لانه ليس بفتنة لا تخدع بغير (قوله لانه كالتخصص)
الاولى ما في الصبر من قوله لان حكم الامان يظهر في المملوك لاقى المباح (قوله ولذا) اى لكون التخصص
مسة على الخمس وقوله لو دخله جماعة الخاى لانهم غير متخصصين بل هذا اخذ في طريق الغلبة والقهر فيكون
غنية (قوله اى الركا) يرمي الكثر لعدم وضائفه تقيد الخوى عن البرجندى بالكثرت حال ان الموجود
في الارطرب ان كان كرايهم عليه الركا لا يداخل دارهم بمان التزم ان لا يندبرهم فخره ان كان
كرايهم تخصصي اذ يباذله اياه او السعود (قوله فقرا) لان اموالهم محرومة عليه بغير ارضى
بغير (قوله لكن لا يطيب للمشتري) اى لا يحل له الانتفاع به ان لم يرد هذا بخلاف بيع المشتري شراء فاسدا
لان الفساد يرفع بيعه لا يمنع فسخه حينئذ اه بصر (قوله اى غير المستأمن) سواء كان واحد او جماعة
ذات منعة وقوله لما مرى من عدم الرد حيث لم يكن مستأنا غدا ان الجاه ذوات المنعة يخص ما غفوه
كأمر (قوله بلا فرق بين متاع وغيره) نقل الفاضل عري زاده عن تاج الشريعة انهم اختلفوا في تفسير المتاع
والعصر انه كل ما ينتفع به شيئا كان او انا او طعما او ثوبا او فضة او وحيد او رصا ما لا ترى ان اوعية
الطعام اريد به في قوله تعالى ولا تفسدوا ما فيهم او السعود (قوله من ركا زنتاع) الاضافة للسان (قوله
سوي) انما هي المصلحة عليه بالسهم من شطب وجدي عبادة النفاية بصفة المبني للفاعل فان غيره حينئذ
يرجع الى المستأمن المذكور في العبارة السابقة فليس كذلك بل قوله وان وجد من قبله بغيره وحيد
قوله العلم به من قوله نحن اذ لا يخصص الاما وجد من دونه فاعال المخلوف ذو منعة افاده في الشرعية
(قوله لان حاصل على متاعهم) بذلك صرح صاحب الملتقى قال الحلبي وهذا الحل واجب صرح به الشنقى
وصاحب الدرر وغيرها اه وهو انما يتأتى على قراءة وجد بصفة الجهول ولا يصح على بناءه لما غلوم
وجهره للمستأمن لان من في ارضه لا يكون مستأنا له وقد جعل الله على بناءه للجهول بمقتل ان الفاعل
المهذوف ذو منعة كما قاله الشرنبلالي فلا يمتنع الحل المذكور كأدعاء المحنى ثم حق هذه العبادات تذكر
في شرح قول المصنف السابق ولا يخصص ركا زويد في دار الحرب فان المناقاة منعقدة في هذه العبارة
وبين عبارة النفاية واما قول المصنف ولو وجد غيره فغيره فوضوعه الاوض المملوك كما قاله الشرح (قوله
لنفسه) اذا كان محتاجا ولا انتفع به الا اربعة الاخماس بان يتقنه دون التصاب اما اذا بلغ التصاب فلا يجوز له
تساقط الخس وهو دليل على وجوب الخس مع قباله وواجب جواز صرفه لنفسه ولا يقال ينبغي ان لا يجب
الخس مع الفقر كالقطعة لا ناقول النص عام فنتاهاه بغيره

(باب العشر)

(واما عليه سعة الكفر) بان كان تشبه شيئا او اسم ملك
من ملوكهم اه منح (قوله اول الفتح) طرف لقوله المالك (قوله ولو ادرسم ثبت نفسه بالتسامح
(قوله على الاوجه) رحمه في فتح القدير لان الكثر منوع في الارض فلما ملكها الاول ملك ما فيها ولا يفتح ما فيها
عن ملكه يبيعها كالمسكة في جوفه سادة حلي عن الصبر ومقابل الاوجه ما في البدائع انه لا يفتى مالك
للارض اى ابعاد ملك انتقلت منه الارض او ورثته ووقع بينهما في الصفقة مقابل هوليته المال ان لم يعرف
الاقصى وورثته ثم الظاهر ان يقال ان الواجد يصبر الى نفسه عند عدم انتظام بيت المال ان كان قبرا
ولا يدفعه الى مستحقه كما قالوا في بنت المعتز انها تقدم عليه ولو رضاءا ويدل عليه ما في العبر عن الميسرة
ومن اصاب رصا زاعوا عنه ان تصدق بنفسه على المساكين واذا اطلع الامام على ذلك امضى له ما صنع
لان الخس حق الفقراء وقد اوصى الى مستحقه وهو في اصابة الركا غير محتاج الى الحاية فهو كراه الاصول
الباسطة اه (قوله ولا لا يوجد) اه الاثبات لا يرد بان كانت جبلا او مشاة بغير (قوله لانهم من اهل
الغنية) اذ الذي يرضخ به ان ادل على الكفاية قوله فانه يسترد منه ما اخذ (لانه لاحقه في الفتنه بغير (قوله
في المأزوم) والعبرة في المملوك لانه المالك (قوله ولو على رجلان) اى واساه لحددهما (قوله فهو الواجد)
لا يملك الله عليه ولم يجعل اربعة اشخاصه الواجد بغير (قوله فهو المستأجر) لانهما يعملان بغير (قوله لانه
الغالب) هو معنى قول البصر لانه الاصل لانهم في الذين يصرصون على جميعها وادخارها (قوله وتدل القطعة)
اى في زماننا لتقدم العهد اه حلي (قوله ولا يخصص) لانه ليس بفتنة لا تخدع بغير (قوله لانه كالتخصص)
الاولى ما في الصبر من قوله لان حكم الامان يظهر في المملوك لاقى المباح (قوله ولذا) اى لكون التخصص
مسة على الخمس وقوله لو دخله جماعة الخاى لانهم غير متخصصين بل هذا اخذ في طريق الغلبة والقهر فيكون
غنية (قوله اى الركا) يرمي الكثر لعدم وضائفه تقيد الخوى عن البرجندى بالكثرت حال ان الموجود
في الارطرب ان كان كرايهم عليه الركا لا يداخل دارهم بمان التزم ان لا يندبرهم فخره ان كان
كرايهم تخصصي اذ يباذله اياه او السعود (قوله فقرا) لان اموالهم محرومة عليه بغير ارضى
بغير (قوله لكن لا يطيب للمشتري) اى لا يحل له الانتفاع به ان لم يرد هذا بخلاف بيع المشتري شراء فاسدا
لان الفساد يرفع بيعه لا يمنع فسخه حينئذ اه بصر (قوله اى غير المستأمن) سواء كان واحد او جماعة
ذات منعة وقوله لما مرى من عدم الرد حيث لم يكن مستأنا غدا ان الجاه ذوات المنعة يخص ما غفوه
كأمر (قوله بلا فرق بين متاع وغيره) نقل الفاضل عري زاده عن تاج الشريعة انهم اختلفوا في تفسير المتاع
والعصر انه كل ما ينتفع به شيئا كان او انا او طعما او ثوبا او فضة او وحيد او رصا ما لا ترى ان اوعية
الطعام اريد به في قوله تعالى ولا تفسدوا ما فيهم او السعود (قوله من ركا زنتاع) الاضافة للسان (قوله
سوي) انما هي المصلحة عليه بالسهم من شطب وجدي عبادة النفاية بصفة المبني للفاعل فان غيره حينئذ
يرجع الى المستأمن المذكور في العبارة السابقة فليس كذلك بل قوله وان وجد من قبله بغيره وحيد
قوله العلم به من قوله نحن اذ لا يخصص الاما وجد من دونه فاعال المخلوف ذو منعة افاده في الشرعية
(قوله لان حاصل على متاعهم) بذلك صرح صاحب الملتقى قال الحلبي وهذا الحل واجب صرح به الشنقى
وصاحب الدرر وغيرها اه وهو انما يتأتى على قراءة وجد بصفة الجهول ولا يصح على بناءه لما غلوم
وجهره للمستأمن لان من في ارضه لا يكون مستأنا له وقد جعل الله على بناءه للجهول بمقتل ان الفاعل
المهذوف ذو منعة كما قاله الشرنبلالي فلا يمتنع الحل المذكور كأدعاء المحنى ثم حق هذه العبادات تذكر
في شرح قول المصنف السابق ولا يخصص ركا زويد في دار الحرب فان المناقاة منعقدة في هذه العبارة
وبين عبارة النفاية واما قول المصنف ولو وجد غيره فغيره فوضوعه الاوض المملوك كما قاله الشرح (قوله
لنفسه) اذا كان محتاجا ولا انتفع به الا اربعة الاخماس بان يتقنه دون التصاب اما اذا بلغ التصاب فلا يجوز له
تساقط الخس وهو دليل على وجوب الخس مع قباله وواجب جواز صرفه لنفسه ولا يقال ينبغي ان لا يجب
الخس مع الفقر كالقطعة لا ناقول النص عام فنتاهاه بغيره

(باب العشر)

أى وزرقناه عطف على بطخ ويقال فيه ما قبل في مائة (قوله كلبة) بضم الحاء حلى عن القاموس
وشونين بضم الشين الحية السوداء حلى عن القاموس بخلاف العصفور والكنكان وزرونه (قوله حتى
لوشل الخ) قال في شرح الملحق أن الصبي أربع أو شغل أو شنه حتى إذا كره فبب الشرع فظاهروا أن الموجب
للعشر أحد الشئتين فيبطل بهذه الأشياء بيب (قوله أى ولو كبر) بقى بها على البعير قبل هو المجد التام
من جلود الأبل وأبقر من أجسام الدوا كنوع من إدماء جلدي برب خيا وبك فيها البت والخيل
وجمل وذئب وزند من لوى لاسي ذئب من يكون على ثمنه مؤذ كركوت (قوله دولا ب) بضم الدال وقصبا
عورة يستقى بها الماء حلى عن القاموس (قوله لكثرة المؤنة) حلة لا يجاب النصف لا كرمته (قوله
فوق الشلق في ثوب النصف الآخر عدم ثوبه فلا يثبت حلى) (قوله وقيل أن رابعه) وهو ظاهر الفاية
كأنه يعبر عن النصف الآخر فوق الشلق في ثوبه وعدمه فيصف بيبه الزبلى الأول يتساعل
الساعة وأوجه من جعل المول وعقلت نسبه وقلة اختاره الشرع أهلى (قوله بلا يعنون) أى
لأصحابه العمال وثقة القروى وكى الأتباع وأبيرة الملاحظ وغرد ذلك لأن النى من الله عليه ولم
حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلا معنى لرفعها المطلق فعلى ما فيه الشرع وما فيه نصفه بجر (قوله
لتصريحهم بالشر) أى وضعفه ونصفه (قوله وضعفه) وهو الحسن ولم يضعوا بين كونها ماضية بغير
أوسع ومقتضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم ضعف المأخوذ منها قلنا (قوله لتغلب) فنسرب إلى التغلب
وهو يفخ المتعاقب من فوق وسكون الذين المجرى ذكر الام وقد تغلب بل قيل التضع أضغ احتسابا والتالى كسرين
مع آب السب كالنسب إلى من خرج الم الم المكسرة ومع قوم من نصارى العرب قرب الروم قالوا المراد مؤمنين
عبرن الخطاب بى الله تعالى عنه حتى قوم لا شوكه نأف أن تؤخذ من جانب في تخلفه مناجى يؤخذ
من المسلمين صلحهم على ذلك أو السعد (قوله وان كان فضلا) لأنه حيث وجب في إرضائى اغفال المؤمنين
فيهم المولى يرسا أو كانت أراضى تغلبها أصلا أو روضة أو دابة لا يدين من تغلبوا إلى تغلبها أهلى (قوله
أوامم) أى التغلب وفى كمره أرض تضعيفها فاجتازى على غلبتها عند معاودة إلى يوسف تعود إلى عشر
وأحد زلول الداء إلى التضعيف وهو الكفر أهلى ومثله يقال فبالأبنا بعامته مسلم (قوله وأبنا عبا
من مسلم) أى إذا اشترى التغلبى أراضعا عشرة من مسلم تصير تصعيفه عندها وعند محمد بن قيس عشرة لأن
الوظيفة لا تتغير بتغير المالك أهلى (قوله أنى) أى إذا اشترى إلى أراضى تصعيف من التغلبى ببقى
تضعيفه أمثافا أهلى (قوله فلا يبدل) وهذا في الخراج مطلقا اتفاقا وفى التصعيف كذلك إلا عند
إلى يوسف فبالأبنا أمثاف المسلم أوامم فإنها تعود عشرة فقد الداء كأفد منه أهلى (قوله وأخذ
الخراج) حاصل هذه المسائل كفى الجران إلى أراضى الم عامرية وأرضها الم مشتركة والمشتور من دوى
تغلبى فاقسم الم عشرة وأرضها الم خارجة بقيت على الم التصعيف فكذلك عند الأمام محمد دوى
أى يوسف ترجع إلى عشر وأرضها الم التغلبى الخراجية بقيت خراجية أو التصعيف فى الم تصعيف
أوالعشرة من مسلم وف عليه الشرع عندها خلافا لم وأذا اشترى دى غير تغلبى خراجية أو تصعيف
بقيت على حالها والعشرة صارت خراجية أن استقرت في ملكه عنده (قوله من دى) أى عندها أم عند محمد
تبقى عشرة لأن الوظيفة لا تتغير عند بتغير المالك كأفد منه أهلى (قوله غير تغلبى) أي دى لأن العشرة
نصف عليه عندها خلافا لم (قوله وقصصا منه) أي دى لأن الخراج لا يجب إلا بالأنك من الزيادة ذلك
بالترض حلى عن العبر (قوله التناق) حلة لقوله وأخذ الخراج بقى الما وب الخراج لا لا الشراد فى المشر
مع العبادة والكفر شافى أهلى (قوله القول المقة إليه) حكاهما اشتراها من المسلم ابتداء (قوله
أجبريا شرط) أى لا يردوا نفسا على البيع كان لغيره من الم وهو البع ثم قطع البيع (قوله
مشتق من دوى) يقال في خيار الرقبة (قوله أوردت عن عبيد بن أسيد بن زيد) أنه لا دى لغيره
بب ولا يكون وجوب الخراج على صاحب الداء لا يرفع الخراج بالتضايق والبر (قوله
أفان) أى لأن الرقبة قضاء أفان أى وهى خصصت حق المتعاقب عن جد بدين حق مالك وهو متى الخراج
فكان الباع حينئذ اشتراها فقتل باليه وبقيتها (قوله جعلت بستانا) هو أراض يحوط عليها موط وفيها

بئس عشرة) قولها عشرة بعد قوله خراجية لا تمنعني من هذا الجمله فانه في كل من اشترى خراج المقاسمة
 لا يصل الاكل ولو اكل شئ من اهمل على شرح الملتقى عن المصنف ان الصكل قليل بالمعروف لا شيء عليه قال
 القسمة وفيه يأخذ (قوله الخراج) اى المولى لشئونه في القسمة فيستعين على دفعه بأساس الخراج اما خراج
 المقاسمة والمشرى يصير على القسمة ويأخذ الملتقى (قوله ومن منع الخراج سنين) ظاهره وفيه ارض مصر
 لها خراجية حقيقة وان قالوا ان المأخوذ الا ان ابره لان الخلاف في التسعة ولا يراد على الخراج فيعطي
 حكمه كما قاله الشارح في شرح الملتقى من كتاب السير (قوله او خراج) اى بقصبي (قوله وفي رواية) اى عن الامام
 (قوله وجوب الخراج) اى الخراج الموقوف اما خراج المقاسمة فيتعلم بالخارج كالعشر قال الشارح في سير
 الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة فيتعلم بالخارج كالعشر ولا يتعلق بانفك من الزراعة بل بالخارج حتى
 ويصلها قصد المبيع شئ والمحال ان حكمه حكم العشر لكنه بصرف مصرف الخراج اهشرا وما سنا (قوله
 ويستقلان) اى العشر وخراج المقاسمة يملان للخارج لتعلقهما ببعض الخراج اما الموقوف في الوعاقب عن
 البرازية هلا للخارج بعد الحصاد لا يسقط قبل الحصاد انما يسقط اذا سلكنا بافة لا يدفع كالحرق والغرق
 وأعلى الجراد والحرق والبرد وما اذا كانت له اية فلا يمكن الحلق عن الدابة قال بالاعن غيرها هذا اذا قلنا
 الكل اما ان يلقى البعض ان مقدار قوتين ودرهمين تقصير درهم ولا يسقط شئ وان اقل يجب نصفه وانما يسقط
 اذا سبق من السنة ما يمكن فيها من زراعة سنا اه (قوله والخراج على الغاصب الخ) قال في الهندية ارض
 خراجها وليفية اغتصبها غاصب باحد ولاية لما لا ان لم يرزعه الغاصب فلا خراج على احد وان زدها
 الغاصب ولم تنقصها الزراعة فانخرج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالنصب او كان له مالكة منه
 ولم تنقصها الزراعة فانخرج على رب الارض وان تنقصها الزراعة فانخرج عند الامام رضى الله
 تعالى عنه على رب الارض قل التصان او اكثر كما انه آجرهما من الغاصب بعتان التصان وان غصب عشرة
 فز ربحا ان تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الارض وان تنقصها الزراعة فكان العشر على رب الارض
 كانه آجرها بالتصان كذا في خاتمي فاضى خان اه وظاهر ان حكم ذات خراج المقاسمة كالعشر اه حلى
 (قوله والخراج في بيع الوفاء) هو الشارح وفيه يبيع المبيع الى البائع حين يأتى بالثمن ويسمى بى مع الاقوال
 في حقيقته في البيع عن شاء الله تعالى اه حلى (قوله اى بى في يده) اما اذا قبضها المشتري بمسئنة
 الغاصب حلى من الهندية (قوله قال العشر على المشتري) الظاهر ان حكم خراج المقاسمة كذلك كما يعلم من
 انفاضة التقي قدمنها واما خراج الوظيفة اذ ايعا الارض فيؤده المشتري ان قبضه وبقي من السنة ثلاثة اشهر
 على الملتقى وبالاخرى البائع ذكره الشارح في سير شرح الملتقى اه حلى (قوله كنز موقوف) فانه على المؤجر
 والمعارف اقال في الفتاوى الهندية وان آجرها خراجية او اعارها كان الخراج على رب الارض اه فان
 مراده بالخراجية التي خراجها موقوف اما ما خراجها مقاسمة فحكم العشرية كانه كذا في مقترحة
 اه حلى (قوله كاستصير مسلم) اما لو اعارها من كافر فاضر على المعر عند الامام رضى الله تعالى عنه وعندهما
 على الاكثر ولكن عند محمد عشر واحد عند ابي يوسف عشران اه حلى من الهندية (قوله وفي الحداى) اى
 القديس اه حلى (قوله وفي الزراعة الخ) اعلم ان حقيقة الزراعة ان يكون الارض والبذر والبرق والعمل
 بعضها من شخص والبعض الاخر من آخر وهى باطلة بجميع انواعها عند الامام رضى الله تعالى عنه
 وعندهما محصية في ثلاث صور الاولى ان يكون الارض والبذر من رجل والعمل والبرق من آخر الثانية ان الارض
 لرجل والباقي من آخر الثالثة العمل من رجل والباقي من آخر فاعدا هذه الثلاثة باطلة عندهما ايضا ثمان
 عبارة بالبرك وكذا القسمة وفي الزراعة على قولهما العشر عليها بالخصه وعلى قوله على رب الارض لكن
 يجب في حصته وفي حصة المزارع بكونه ذى نفقته اه وهى عبارة واضحة اما على قولهما فظاهر
 واما على قوله فلا نه ان كان البذر لرب الارض فلا شبهة في وجوب العشر عليه واما اذا كان البذر لآخر فلان
 رب الارض مؤجر ومذهبان المشرى على المؤجر ويرتفع على كون حصة الشريك في القسمة عدم سقوطها
 بهلا للخارج وما ذكره الشرح من التفصيل لا يتفق على قوله ولا على قولهما لان المشرى على رب الارض
 في قوله مطلقا وعلى قولهما عليها بالخصه اه حلى (قوله ومن له سنه) اى نصيب في بيت المال ايت من

ولا دام حبس الحاج للخارج ومن منع الخراج
 سنا لا يخرج من على عشر او خراج اذا كانت باطلة
 من ربه وفيه لا يلزم ان يسقط الخراج
 ظاهر الرواية في خروج (تلك) يمكن في خروج
 ظاهر الرواية في خروج (تلك) يمكن في خروج
 الخراج دين العشر في ضمانه لا بالخارج
 الخراج على الغاصب في بيع الوفاء على البائع
 ولا يخرج من الخراج في بيع الوفاء على البائع
 ان يلقى في البيع ولو لم يلقه البائع
 فالعشر على المؤجر كمنزلة الموقوف
 والعشر على الموقوف كمنزلة الموقوف
 المستأجر كمنزلة الموقوف
 فاعدا هذه الثلاثة باطلة
 عند الامام رضى الله تعالى عنه
 وعندهما محصية في ثلاث صور
 الاولى ان يكون الارض والبذر
 من رجل والعمل والبرق من آخر
 الثانية ان الارض والبذر
 من رجل والباقي من آخر
 الثالثة العمل من رجل
 والباقي من آخر فاعدا هذه
 الثلاثة باطلة عندهما ايضا
 ثمان عبارة بالبرك وكذا
 القسمة وفي الزراعة على
 قولهما العشر عليها بالخصه
 وعلى قوله على رب الارض
 لكن يجب في حصته وفي
 حصة المزارع بكونه ذى
 نفقته اه وهى عبارة
 واضحة اما على قولهما
 فظاهر واما على قوله
 فلا نه ان كان البذر
 لرب الارض فلا شبهة
 في وجوب العشر عليه
 واما اذا كان البذر
 لآخر فلان رب الارض
 مؤجر ومذهبان المشرى
 على المؤجر ويرتفع على
 كون حصة الشريك في
 القسمة عدم سقوطها
 بهلا للخارج وما ذكره
 الشرح من التفصيل لا
 يتفق على قوله ولا على
 قولهما لان المشرى على
 رب الارض في قوله
 مطلقا وعلى قولهما
 عليها بالخصه اه حلى
 (قوله ومن له سنه) اى
 نصيب في بيت المال ايت
 من

اليوت الإرفقة الآية مع بيان مستحقها في النظم (قوله فلو كانت حجة) أي ما إذا كان له إعطاءه كماله
بيد الخراج وهو من القابلة له حلي (قوله والمودع) يعني المال (قوله لنفسه) أي أن كان مضمرا قوله من
المصارف (وصرف التركة التي لا وارث لها لجبات المسلمين) قوله دفع الثانية والنظم (الح) قال صاحب التبر
في القاضية ومن أضافه من قال الأفضل أن يتساوى مع أهل محله في إعطاء الثانية قال القاضي هذا
في زمانه لاجتماعه على الحاجة والجهاد وما في زماننا كما أن التبر في وقتنا لا يمكن من دفع النظم
عن نفسه فهو غيره اه وإن حل كلام القاضي على ما إذا لم يحصل حصته بأنهم حصل التوفيق (قوله حصته)
مفعول يحصل وبأنهم فاعله يعني الآن لم من عدم فصل النظم يحصل القوم فيقتضي شيئا أن يحصل معهم
وبينهم اه حلي (قوله ولتصح الكفالة بها) أي بالثانية سواء كانت بحق كصحة التبر المستقلة للعباسية
وأما الجوارح لفصله المسمى بدار مصر المتعروفا ونفق الأمام ليجوز له الجوارح وهذا الأسارى بان احتاج
إلى ذلك ولو يمكن في بيت المال شيء فغولف على الناس ذلك وأكفاله فيه جائزة اتفاقا أو كانت بفرض حق كجبات
زنا تضافها في المطالبة كالذين بل فوقها حتى لو أخذت من الأكارفة الرجوع على ما مال الأرض وعليه
القنوي وقدمه شمس الأمانة بما إذا امر به طائعا فلو كرها في الإصرار يعتبر امره بالرجوع ذكره الشرح
وصاحب التبر في الكفالة (قوله ويؤجر) فلا يشق حيث عدل وهو نادر ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا
يعرف) أي يعلم ولا يعلم أي لا ينبغي بدل لا ينبغي إظهاره وفيه أنه بالنظر في التكليف والمكسوف عنه يعرف
ويعرف وأما بالنسبة إلى النظم والتكليف فيجب بجمرة الأخذ منه والتشابه عنه وهذا يعرف ويعرف أيضا
فلا وجه حيفته لقوله وهذا يعرف الخ (قوله كما) أي لأجل الكف والاشتغال (قوله لمادة النظم) أي ما يجده
النظم ويتقوى والمراد قطع الحاجة إلى النظم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الناس خلافا لجهاد كمالنا
في سائر الملتقى ولو كان المالك غنيا عن السلطان فله ليت المال كذا في التبر ويحل رب الأمر وصرفا
والانصاف به يعني وما في الخاضع من ترجيح حله لغرض صرف خلاف المشهود ذكره الشرح في العشر من
هذا الكتاب (قوله لا العشر) أي لو ترك الأمام العشر لا يجوز إجماعا وفرضه نفسه للفقهاء ذكره الشرح
فويا في (قوله ابن الشحنة) هو الدشارع - نظوة ابن وهبان حلي عن الشربلاوي ولا ينبغي مناسبة
ذكر الشرح هذه الأبحاث هنا فان لها مناسبة بالمراد لها مناسبة بالمصرف المذكور بعدها وهي
من جمل الواو (قوله لنكس مصارف) أي أشياء تصرف فيها إليها فهي أهم من كونها انخفاصا (قوله الغنائم)
على تقدير بضافن أي بيت مال الغنائم وكذا يقال فيما بعده (قوله ولكنوز) أي كنوز الجاهلية (قوله زكاز)
من عطف العام بصنف حرف العطف للضرورة حلي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وشبهه في فيه العهد
وهم الذين يتصدقون بالزكاة المفروضة وهو القسم الثاني وفيه أنه عطف على قوله الغنائم وهو شريح من
قوله تصرف الأولين بعد ذلك لا يتناسب لانه الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير بضاف صدقة
المتصدقين والموقع في ذلك ضرورة النظم والضعف في بعده راجع إلى الثلاثة المذكورة قوله (قوله خراج مع
عشور) الذي في الزبلي وغيره أن العشر المأخوذ من الذي يضاف إلى الخراج في المصرف وربع العشر يضاف
إلى الزكاة في المصرف وإخلاقه ينافي ذلك اه حلي عن الشربلاوي (قوله بجالية) هي الجزية وتطلق على أهل
الغزة كافي القاموس لأنهم رضى الله تعالى عنه إجماعهم من بيزرة العرب اه (قوله بلها الماملون) أي يملون
قبضها المامل حلي (قوله الضوائع) جمع ضائعة قطع ما يدين ما سبها (قوله مثلا ما يكون) ما واعدة
على ترك (قوله تصرف الأولين) بالنسبة للوزن أي الكنوز والركاز والثاني الزكاة المفروضة والنسب في الأول
هو الوردي في الغنية لأنها ميسرة فان مصارفها والنسب في الثاني قوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الآية ونسب
الغنية قوله تعالى وأعمالوا أن ما غنم من بني لاية (قوله وثانيم إخوانهم مقاتلون) فيه قصور وإجماع اختصاص
المقاتلين بالخراج والعشر والجالية ونحوها وليس مرادا فيه تصرف لصالح المسلمين كسك الشعور وبناء
القضاة والجسور وكساية العلف والقضاة والعمال ووزق المقاتلة ويزدراي الجميع اه حلي عن الشربلاوي
(قوله تصرف جهات) تصرف في المرضي وإن في القبط وعماره القضاة والرايات والقنود والمساجد
وما شبه ذلك وقد عسر النظم في ذلك إن الضافي في شرح الغزوية معز بالردوي وهو مخالف لما في الهداية

ولكن يراه موجه له أخذه بانه والمودع
صرف ودعته مات له بها والنظم من
صرف من المصارف دفع الثانية والنظم من
أوفيه من المصارف من غير الثانية
نفسه أهل الأناضول من غير الثانية
الكفالة الجارية من غير الثانية
وإن كان الأخذ بالمال بعد يعرف ولا يعرف
كذلك المارة النظم يجوز ترك الخراج للمالك
للاشرف وصح في قوله في بيان بيت المال
وصارفي في الجهاد ونظمه ابن الشحنة
فقال
بيت المال أربعة لكل
مصارف وثلاثة
قاربه العاشر والكنوز
ركاز بعدها المتصدقون
فإنها خراج مع عشور
وإليه الضوائع مثل ما لا
تصرف الأولين في نفس
والنظم حله مقاتلون
وتساي التمتع في المملوكون

والزبيح اه حايح (قوله تساوى) فعل ماضٍ والنفع منصوب على التمييز كطبت النفس اى تساوى المسلول فيها من جهة النفع اه حلي

(باب المصرف)

هو فى اللغة المدل قال الله تعالى ولم يجدها واعثها صرفا اى معدلا كذا فى الصرع من شبه الخلود وعرفة القهستان اصلها ما يقوله مسلم يصح فى الشريعة صرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان اه (قوله اى مصرف الزكاة والعشر) يشبهه الى ان فى المصرف عوض من المضاف اليه جوى والمراد بالعشر العشر ونصفه اللذان يؤخذان من ارض المسلم وربع العشر الذى يؤخذ منه اذام على العاشر اه حلي وزاد القهستان على ما فى الشرح صدقة الفطر والكفارة والتذويع وذلك من الصدقات الواجبة (قوله واما نحن المعدن) تبع فى هذا التعبير صاحب البحر والنهر والاولى كقوله الحلى خسر الا كز ليشغل الكثر لانه كالمعدن فى المصرف كما هو (قوله فصرفه كالغنائم) اى تذكر فى الجماد (قوله هو قديم) التقدير ما عطف عليه خبر عن هو يجعل العطف سابقا على الاخبار جوى وقدمه اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء لا ينظر ولا ان الفقر شرط فى جميع الاصناف الا ما اعمل والكتاب رابن السبيل (قوله او قد نصاب الخ) جمع شخص فيه التقاية الى تنصير الهداية وهو ما فى المصنف فنحقق فيه هذا اخذنا غريبه قصته قصان وفى شرح الملتقى ويجوز الدفع اليه ولو كان حصصا مكسبا كما فى الغنابة يصحكن فى المصنف ان لا يطبق له الاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كقن العني فقرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بجواز اخذها لمن يملك نصابا ثم الاولى عدم الاخذ لمن لم يملك كذا فى البدائع ومن له دين يؤجل على انسان اذا احتاج الى التفتة يجوز له ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين معبرا يجوز له اخذ الزكاة فى اضع الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان الدين موسرا معتقفا لا يصلح له اخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا عليه بنية عادية لا يصلح له اخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فصله فانما اخذ بعد ذلك يصلح له اخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصابا بغير وسائط فى الشرح الاشارة اليه (قوله غير تام الخ) كناية التى يساوى نصابا وليس كذلك (قوله مستغرق فى الحاجة) اما اذا لم يكن مجتمعا اليه فصرف عليه الزكاة ولا تقب عليه بل تقب عليه صدقة الفطر (قوله وممكن) من الممكن ككفايته ساكن من الجهد غير مضطر وهو مقبل يستوى فيه المذكور والمؤث وقد يقال سكية قهستانى واعلم انه فى الزكاة يجوز الدفع الى منصف واحد كما بان لان المصنف يبارع الحاجة وهى تحصل بالدفع اليه ولو اوصى ثلث ماله للاصناف السبعة لا يجوز ان يوصى الى منصف واحد على الصحيح واذا دفع العطف انهما صنفان كما هو ظاهر الآية ولا خلاف فى الزكاة انهما كذلك على الصحيح وانما اختلفوا فى الوصية والتذروا الوقف فقال الامام رضى الله تعالى عنه انهما صنفان وهو الصحيح وقال ابو يوسف انهما صنف واحد وقد اختلفا فيظهر فيها لو اوصى بثلث ماله لفلان وللفقراء والمساكين فبلى الصحيح لفلان ثلث الثلث وعلى قول ابو يوسف نصف الثلث (قوله على المذهب) وقيل على العكس كما فى البصر (قوله لقوله تعالى الخ) ولخصيصه فى قوة تعالى فاعطاهم اثنين مسكنا وقال الشاعر اما الفقير الذى كانت حاله وسوء حاله فبلى على ان حاله ابو السعود (قوله فاعطاهم اثنين) اى الصنفين بظنه بالقرب من احوال ابو السعود (قوله وآية السقينة) جواز عما استدله الشافعى رضى الله عنه على مداه من ان اقمه اسوة سالما من المسكين (قوله للفرج) حكاهوا الغنابة وقيل لهم ذلك كما يقال لمن ابتلى ببيلة مسكين اولادهم كانوا اقرب من بقر الملائكة او كانوا اقربا لاجراء افاده الزبيح (قوله وعامل) مشتق من العمل وهو فعل الانسان بقصد فهو اخس من الفعل ولذا يستعمل فى الحيوان قهستانى (قوله يرم السلقى) هو من يسقى فى القبائل لجمع صدقة السواآت والعشر من نضبه الامام على الطرق لبا اخذ العشر وقصوره من المارة (قوله فيعطى) اى ما يكتفيه واعوانه بالوطء مددها بهم وبناهم مادام المال باقيا ولا يجوز ان يقع شئونه فى المال كل والمشرى والمبلى فهو حرام لكونه اسرافا محض وعلى الامام ابن سبكت بنى بالوطء ولما اخذ الصدقة تضاعت فى يده بطلت عمالته ولا يعطى من بيت المال شيئا واذا استغفرت كفايته الزكاة فلا يراد على المصنف ان التصفية عن الاصناف مجردة عن التهنئة عن المحيط وغيره انه يعطى ما يملكه ويملكه

(باب المصرف)
اى مصرف الزكاة والعشر واما نحن المعدن فصرف
نصاب الزكاة وهو ما فى المصنف فنحقق فيه هذا اخذنا غريبه قصته قصان وفى شرح الملتقى ويجوز
الدفع اليه ولو كان حصصا مكسبا كما فى الغنابة يصحكن فى المصنف ان لا يطبق له الاخذ لانه لا يلزم من جواز
الدفع جواز الاخذ كقن العني فقرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بجواز اخذها لمن يملك نصابا ثم الاولى
عدم الاخذ لمن لم يملك كذا فى البدائع ومن له دين يؤجل على انسان اذا احتاج الى التفتة يجوز له
ان يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من عليه الدين
معبرا يجوز له اخذ الزكاة فى اضع الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان الدين موسرا معتقفا لا يصلح له
اخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا عليه بنية عادية لا يصلح له اخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فصله
فانما اخذ بعد ذلك يصلح له اخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصابا بغير وسائط فى الشرح الاشارة اليه
(قوله غير تام الخ) كناية التى يساوى نصابا وليس كذلك (قوله مستغرق فى الحاجة) اما اذا لم يكن مجتمعا
اليه فصرف عليه الزكاة ولا تقب عليه بل تقب عليه صدقة الفطر (قوله وممكن) من الممكن ككفايته ساكن
من الجهد غير مضطر وهو مقبل يستوى فيه المذكور والمؤث وقد يقال سكية قهستانى واعلم انه فى الزكاة
يجوز الدفع الى منصف واحد كما بان لان المصنف يبارع الحاجة وهى تحصل بالدفع اليه ولو اوصى ثلث ماله
للاصناف السبعة لا يجوز ان يوصى الى منصف واحد على الصحيح واذا دفع العطف انهما صنفان كما هو ظاهر الآية
ولا خلاف فى الزكاة انهما كذلك على الصحيح وانما اختلفوا فى الوصية والتذروا الوقف فقال الامام رضى الله
تعالى عنه انهما صنفان وهو الصحيح وقال ابو يوسف انهما صنف واحد وقد اختلفا فيظهر فيها لو اوصى بثلث
ماله لفلان وللفقراء والمساكين فبلى الصحيح لفلان ثلث الثلث وعلى قول ابو يوسف نصف الثلث (قوله على
المذهب) وقيل على العكس كما فى البصر (قوله لقوله تعالى الخ) ولخصيصه فى قوة تعالى فاعطاهم اثنين مسكنا
وقال الشاعر اما الفقير الذى كانت حاله وسوء حاله فبلى على ان حاله ابو السعود (قوله فاعطاهم اثنين) اى الصنفين
بظنه بالقرب من احوال ابو السعود (قوله وآية السقينة) جواز عما استدله الشافعى رضى الله عنه على مداه من ان اقمه
اسوة سالما من المسكين (قوله للفرج) حكاهوا الغنابة وقيل لهم ذلك كما يقال لمن ابتلى ببيلة مسكين اولادهم
كانوا اقرب من بقر الملائكة او كانوا اقربا لاجراء افاده الزبيح (قوله وعامل) مشتق من العمل وهو فعل الانسان
بقصد فهو اخس من الفعل ولذا يستعمل فى الحيوان قهستانى (قوله يرم السلقى) هو من يسقى فى القبائل لجمع
صدقة السواآت والعشر من نضبه الامام على الطرق لبا اخذ العشر وقصوره من المارة (قوله فيعطى) اى ما يكتفيه
واعوانه بالوطء مددها بهم وبناهم مادام المال باقيا ولا يجوز ان يقع شئونه فى المال كل والمشرى والمبلى
فهو حرام لكونه اسرافا محض وعلى الامام ابن سبكت بنى بالوطء ولما اخذ الصدقة تضاعت فى يده بطلت
عمالته ولا يعطى من بيت المال شيئا واذا استغفرت كفايته الزكاة فلا يراد على المصنف ان التصفية عن
الاصناف مجردة عن التهنئة عن المحيط وغيره انه يعطى ما يملكه ويملكه

واعاونه ليعلمهم ويحريمهم ولولا ذلك لاطاع المعصوم وقوله (ولغنيا) لا يات بها اخذها عليه باليرة وشبهها
 قد ورد في محل اللغي ولا يعطى لوهك المال اواذاها صاحب المال الى الامام ولشأن لاجل الهاشمي
 ويسقط الواجب عن ارباب الأموال لو ملك المال في يده لان يده كيد الامام صرح (قوله لاهاشيا) في النهاية
 ما يبيد حقه وتليته وصاحبها استعمال الهاشمي على الصدقة فايرى مشهورا في لا يثني لاه اخذ ولعل
 ورزق من غيرها فلا بأس به قال في التهر لکن ماسر ان من شرأ ثمن الساعي يعني ومنه العامل ان لا يكون
 هاشيا هو الذي يثني ان يقول عليه اه وصاحبه على رواية ابى عصمة من جواز دفعها الهاشمي يجوز وتليته
 عليها واخذها الاجر (قوله لا فرغ من الخ) علة قوله ولو غنيا كانا دفع صاحب البرجوه والهاشمي يثني
 استحقاق الجزاء بالناس ما عدا هؤلاء لان يدهم لا يورثون التحقيق والتحقق ما قد سنا من ان لهشين الخ
 ذكره صاحب البحر (قوله بهذا التحليل) قد علمت ان غير التحقيق ولا يفتح دعوها فلا تقوى به دعوى اخرى
 (قوله ما نسب للواقعات) لمرها المصنف وانما اراد يحفظ ثقة منسوب اليها (قوله من ان طالب العلم اى
 ولو هاشيا على رواية ابى عصمة (قوله ولو غنيا) ولا يمد غنيا بكتبه التي تدور ايضا ما عدا من اهلها
 الساجدة لان ماتت على الحاجة او كان جاهلا من (قوله اذا فرغ نفسه المراد ان لا تعلق به بشي ذلك فصر
 البطالات المعلومة وما يجب له النشاط من مذنبات الميوس لا يثنى التفرغ بل هو سفي في اسباب الفصيل
 (قوله واستفادته) لعل الواو يعني ان المأخذ لا يخلو (قوله لغنيا) على كل حال لا يخلو (قوله والحاجة داعية الخ)
 والواو والاصل والغنى ان لا يفتا يحتاج اليه الناس الا في بعض احواله فيقول انصاكة من عدم
 انكسبه انفق ما عنده وبكحت محتا بما ينقطع من الاقادة والاستفاد فنفقت الدين لعدم من يقدر وهذا القرض
 محال لا يطلوهم الحرفة في الغنى ولا يقدر ما حد (قوله ما يكتفيه) يفعل قول المصنف فيعطى (قوله وسكتاب)
 هو معنى قوة تعاضد وفي الرقاب عندنا كثر اهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لتقيد المحدثي
 بالكبيرة او السعد (قوله لغير هاشيا) لان المثل يقع لقول من وجبه والثانية ملحقه بالحققة في حكمه محبط
 (قوله ولو يجز) ولو يجز بغير سببه (قوله على لولاه) وهل يجوز للمكتاتب دفع ما اخذ من الزكاة لغير المولى ونقت
 فيه صاحب التهر والجرم ثقل صاحب البحر ما يبعد المنع حيث قال لان المثل يقع للمولى من وجبه فان مراده
 بهذه المالكه (قوله المصنف) فوجدنا استغنى المصنف عن المصنف ليس مصرف المال في غيره هذه المصلحة
 (قوله ولو سكت من الموقوفة عليهم) كانوا اصنافا قد سكت كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام ليسوا واصف
 بعضهم دفع شرم وصنف السلوا في اسلامهم ضعف فيزدهم بذلك تقرر راعى الاسلام كل ذلك كان جهادا
 منه صلى الله عليه وسلم لاهلاك كفة الله تعالى لان الجهاد يكون تارة باللسان وتارة بالبيان وتارة بالاسان
 وكان يصطفي كثيرا من اهل البيت من اهل البيت وعينته ومباين من ردا على كل واحد مائة من الابل
 وقال صفوان بن امية لقد اعطاني ما اعطاني وهو ابغض الناس الى الخايز لا يعطى حتى صار احب الناس
 الى في ايام الصدوق جاء عينته والاقرب من حاسب بطلان ارضه ان كتب لهما بهما لجا عزمه في الكتاتيب
 فقال ان الله تعالى اعز الاسلام واعني عنك فان يثني عليه والافيننا وبكتم السيف فاضربا بالاب وكروا
 اننا خليفة امير المؤمنين هو ان شاء الله لم يترك له ما فعل فاعند الاجاع زبلي لا شغال في يجوز صرف
 الصدقة لكما لا للشرع اذ انصف على المصنف اليهم كان هو المشرو فخرج (قوله اما بزوال العلة) فهو من قبيل
 انتهاب الحكم لانها علمته وهو باعرا زدين الله تعالى خلع اعز الله الاسلام واغنى عنهم سقوطوا بحر (قوله
 اوسع بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وهو مستند الاجماع وجعل في البحر مستند الاجماع قوله تعالى وقيل
 الخ من يركم فمن شاء يملكون ومن شاء يملكه ورائنا جعل النسخ ما حدث لا الاجاع لان النص من النسخ به
 لا يكون لان النسخ لا يكون الا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم والاجماع ليس بمجعية في حياته لانه لا اجماع
 بدون رايه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالرجوع اليه هو البيان المسجوع وما اذا صار الاجماع
 واجب العمل لم يبق النسخ بشرطه اه (قوله تعاضد) وقد بوشه عاملا على الصدقة ففضل ان هذا كان
 أسرار العمل منه عليه الصلاة والسلام (قوله بالشار في التهر) وقد ورد في فقراتهم اى اصرافهم على الراد
 ما عدا الاصناف السبعة وانما يخص الفقراء لانهم اكثر الاصناف والحق الفقري في الجميع الا في العامل ونحوه

أي المدينون بقضائهم (قوله فاطمات الكتاب) أي القديري لأنه المراد عند الإطلاق ويحتمل أنه المدينون
 لأن الخلافة في ذلك أيضا وكذا الخلاصة (قوله وهو الوجه منهن) قال فيه لأنه لا بد من كونه مملوكا وهو
 لا يبيع عند ماله بل عند أدائه المأمور وقضى التائب ويحتمل أن يكون المدينون أهل التملك بوجه فظاهر
 ما في المحيط والحمد والخاتمة الجواز (قوله لعدم التملك) والاعتناق اسقاطا للتمليك بصر (قوله وقد مرنا أن الحلبة)
 أي في أجزائها دفع إلى هذه الأشياء من الزكاة (قوله ثم يأمروا) فأجابهم كما وقع التعدي بها في البحر والنهر تأخر
 الأمر عن نية التصديق أما إذا أمره أولا يصح كون وكلا عنه في الدفع فلا يجرى عنها حال في البحر ويكون
 لأصحاب المال ثواب الزكاة وللقديري ثواب هذه القرب (قوله لأمه) البحث والاستسقام وأصحاب النهر (قوله
 والظاهر ثم) لأنه مقتضى صحة التملك (قوله ولأى من يذهبها ولا بد) بالكسر مصدر يدل على لا يجوز الصرف إلى
 أفراد وان علما من جهة الأما والامهات والولاد من قبل بفتح القاء من باب طلب والضم خطأ لأنه من السقاة
 وهي النساسة كما في المغرب وذلك لأن الواجب عليه الأجر عن ملكه رغبة ومنفعة ولا يوجد في الأصول
 والفروع إلا أخرج من ملكه منفعة وان وجد رغبة وهذا الحكم لا ينحصر إلا بل كل صدقة واجبة كالأكفالات
 وصدقة الفطر والنذور ولا يجوز دفعها إليهم من سوى ما ذكره يجوز الدفع إليهم كالصدقة والاختوات والأصنام
 والعصاة والأحوال وأعمال الفقراء بل هم أولى لما فيه من الصلة مع الصدقة ثم بعد الأقارب المولى ثم الميراث
 وأما من المصادق وصدقة التطوع فيصير دفعها إلى الأصول والفروع بل هم أولى من غيرهم بصر (قوله فقير)
 من مدخل المبالغة وبالأولى إذا كان مملوكا (قوله أو يهبها زوجية) أي لا يدفع هو زوجته أصفا أو لا
 تدفع زوجها عند الإمام والماله عدم قطع المنفعة عن الميراث من كل وجه (تبس) تعتبر الزوجية في شهادة
 أحدهما للأخرى وقت الأداء وفي عدم الرجوع في الهبة وقت الهبة وفي الوصية وقت الموت وفي الأقاربها
 في المرض وقت الإقرار وفي السرقة كلا الطرفين بصر (قوله ولو مائة) أي في العدة ولو ثلاث من مراج (قوله
 ولا تأخذ مع في الزوجه) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يرأس اثنين مسعود حين أرادت التصديق بصر لما زوجك
 ولما ذكر من تصدقت عليهم ولأما من المنفعة لا تقطع عن الزنى حيث لا يوجد الاتصال والاشتراك
 في النافع ولهذا يستقيم لكل واحد منهما جمال الأربعة قال الله تعالى ويؤخذ عاتلا فاعني أي يمال
 خديجة زوجته على الله وسلم وجل الحديث على صدقة التطوع ولهذا تصدقت بكل الخلى أو السعد
 وبذلك ذكر الولد مع الزوج فإنه يباع لا يجوز دفع الزكاة إليه (قوله ولأى مملوك الزنى) أما في العبد والميراث
 لعدم التملك وأما في المكاتب فلا يملك في كسبه مستأجر بصر التملك يملك ولذا التزويج بأمة مكاتبه لا يجرى بمنزلة
 تزوجه بأمة نفسه بصر (قوله ولو مكاتب) جعل المملوك شاملا للمكاتب بخلاف ما قاله في باب المكاتب بالفتح
 أن المملوك لا يتناول المكاتب لأنه ليس بمملوك مطلقا لأنه ما قبله أو لم يكن مقاراة قال في الكتابين بعده
 ومكاتبه أو السعد عن الشربلية (قوله سواء كان كله) واعتق بصر أنه لا يملك من بعض بمنزلة المكاتب
 (قوله وبين أنه) وانقل (قوله مصرا) حال من الإبد (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلم أنه لا يدفع عنه قول
 للمفسر ولأن عبد الله (قوله لا يملكه) أي على تقدير أن يكون كله (قوله أو مكاتب ابنه) ولا يجوز دفع الزكاة
 إليه كالأجير والدفع إلى نفس الابن كذا في البحر وهذا يرجع إلى ما إذا كان مستتر كائنه وبين أنه لو كان مصرا
 واختار الابن استعماه أما إذا كان موسرا وضمه الابن كان العبد مكاتب الابن (قوله حكمه على محارم) قال
 في البحر ولو كان بين اثنين فاعتق أحدهما حصته وهو مصرا واختار الساكن الاستعماه فلم يعتق الدفع
 لأنه مكاتب لشركته وليس لساكن الدفع لأنه مكاتبه وان كان المعتق موسرا واختار الساكن فعتقه
 فساكن الدفع إلى العبد لأنه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع إذا اختار بعتقه استعماه لأنه مخير بعد
 الضمان بين اعتناق الباقي والاستعماه وقوله على محارم تبع فيه صاحب النهر حيث قال على محارم أول الباب
 ولم يتقدم ذكر هناء (قوله أو مكاتب نفسه) أي فيما إذا كان موسرا وضمه شركته اه حلى (قوله أو غيره)
 أي فيما إذا كان للمعتق مصرا واستسقى القبر العبد قال في النهر فان قلت كيف يصور دفع الزكاة من المصير
 قلت بتصويره بان يكون زكته سال مستقلة قبل الاعتناق ويكون عند الاعتناق فقيرا (قوله ولا يجوز) أهدأ
 الخلاف مبنى على أن الاعتناق زوال الملك فيخبر عنده وعند ماله زال الرق فلا يجرى له حلى (قوله مطلقا)

فاطمات الكتاب بعد عدم الجواز
 الوجه منهن (قوله) أي من (أي من) أي من
 لعدم التملك وهو الركن وقد مرنا أن الحلبة
 أن يصدر عن الفقير ثم يأمروا (قوله) أي من
 الإبد (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)
 ثم (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)
 الميراث (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)
 أو بدلا من (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)
 كان كله أو غيره (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)
 مصرا لا يدفع له (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)
 صرا لا يملك نفسه (قوله) أي من (قوله) أي من (قوله)

وعلى تقدير اعتبار التبعة يخرج على إحدى الروايتين قلنا أم (قوله أي النبي) أحسنه من مملوك الفقير فهو
 دفعها إليه كافي منية الحق وقبلة المملوك لأن ابن النبي ونذخته يصور الفخ لهما كما سيأتي سواء قصر عنهما
 بقدم لا يجوز مثل الزكاة غير هاتين الواجبات (قوله ولو لم ير) مثله أم الولد (قوله أو من لا) ولو لم ير يصدقه
 على نفسه كافي البر والتميز (قوله على الذهب) راجع إلى الآخر ويروى عن أبي يوسف جواز دفعه إليه واختاره
 في الأخيرة لأنه عند غيبة مولاهم النبي وعدم قدرته على التصيب لا يترك من حال ابن السبيل وجه الظاهر
 أن المال ضائع له مولى وهوليس بمصرف أما ابن السبيل فنصرف حتى عن البر (قوله غير المكاتب) أما مكاتبه
 فيصرف دفعها له ليعان في فلك رقبته لأن أكله مملوكه وله يعتبر ما ذاع وأوقع المثل السيد من وجه كافر
 لأن الشبهة لا تمنع النص (قوله والمأذون المديون بمحيط) أي لما في يده ورويته أي لعدم ملك المولى أكله
 وهذا عند الامام أما عندهما فلا يجوز لأن المولى ملك أكله حتى عن البر (قوله ولا إلى طفله) ذكر أن كان
 أوافق في عالة ولا إلى الأصغر لأنه بعد غيبته أي على الأصغر نهر والمراد بالطفل الذي لم يبلغ قال في النكاح
 روحها القساق وطفله أي النبي فيصرف إلى البالغ ولو ذكر كاصحما فقبل الطفل بالبالغ (قوله بخلاف
 وله الكبير) ولو من قبل فمرس تقته أجماعا وبعد عند محمد خلافا للثاني وفي ثبت النبي ذات الزوج خلاف
 والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وياه) مثله بل إلى سائر أقرابه الذين تزمه نفقتهم كافي
 النهر (قوله وطفل الغنية) ولو أومئنا لأنه لا بعد غيبته بانها ولو أجازها (قوله لا لتنفذ المانع) على الصبيح
 والمأنع أن الطفل بعد غيبته أي به بخلاف الكبير فإنه لا بعد غيبته أي به ولا لأب بغير ابنه ولا لزوج بغير
 زوجها ولا لطفل بغير أمه ولو لم يكن له أب فأنفق المانع فيها أي حتى عن البر (قوله ولا إلى بني هاشم)
 من الهشم وهو كسر الشئ الرخو ويصحبهم من عبد مناف جده عليه الصلاة والسلام لأنه أول من هشم
 القيد لأهل الحرم فهاشم بن عبد مناف صلى الله عليه وسلم عليه عليه حتى إلى عذنان وهو محمد بن عبد الله
 ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك
 ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو السعد وأول من عبد مناف
 هو الألب الرابع النبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة من هاشم والمطلب ووقيل بعد عثمان وعثمان أعقب أربعة
 انتطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر نصرف الزكاة إلى أولاد كل إن كانوا مسلمين فقد آتوا أولاد
 عباس وسائر أولاد أبي طالب حتى وجعفر وعشيرة أضاف هذا فخلق بين هاشم وألاني بني لقطع نسل
 الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القساق والأولى البعث بأن أولاد هاشم ليسوا جميعا ممن يصرم عليهم الزكاة
 والأخا لم يوجد منهم من بني هاشم وإلى دفع هذا السؤال أشار الشرح بقوله الأمن ابطل النص قرأته وإنما حرمت
 عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غشاة الناس وأصاغرهم وعوض عنها
 خمس الحسن هداية وقوله عليه الصلاة والسلام فمن آل البيت لا تقبل لنا الصدقة ويروى أبو داود مولى القوم
 من أنفسهم وأما لا تقبل لنا الصدقة ذلك كرامة لهم حيث فصرروا في جاهليتهم وإسلامهم منع وعقيل مكبر على وزن
 كرم أبو السعد وكان لأبي طالب أربعة من أولاد ولده طالب ومات وإعقب وكان يمينه من قبل عمر
 سنين من قبل وجعفر عشرين وبين جعفر وعلي عشرين وأسمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد
 مناف غابة البان (قوله الأمن ابطل النص قرأته) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة بيني وبين أبي لهب
 (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم والمطلب أخوه هاشم (قوله إطلاق المانع) أي في كل الزمان وسواء في ذلك
 دفع بعضهم لبعض دفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم بعض وهو رواية عن الإمام نهر ويروى
 أبو يعقبة عن الإمام أنه يجوز دفعه إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها هو خمس الحسن فيبصل إليهم لا لمال
 الناس أمر الغنائم وإبصالها إلى غير مستحقها فإذا لم يبصل إليهم العوض عادوا إلى العوض واختاره الطحاوي
 وأقره القساق كذا في شرح الملتقى (قوله والهاشمي يجوز دفعه زكاة مثله) تمام العبارة عندنا في حصة خلافا
 لأبي يوسف كذا في النهر وحيث لا يصح حملها على قول أبي يوسف (قوله أي عقابهم) وليس المراد مولى الموالد
 فأبى قتل (قوله فاعاؤهم أولى) أي بمنع الزكاة لأنه تابع له حالوا لا بخلاف المتوفى فأنه يصل إلى الارب
 إذا لم يكن القوم وارث أه (قوله مولى القوم منهم) أي في حل الصدقة وحرماتها والأولى القوم ليس منهم

أي النبي ولو سددوا أولاد النبي في عيال
 مولد أو سكن مولد غلبا على الذهب لأن
 المانع من المولى بن محمد فغيره (أو إلى
 والمأذون المديون بمحيط) أي لما في يده ورويته أي لعدم ملك المولى أكله
 (قوله ولا إلى طفله) ذكر أن كان
 أوافق في عالة ولا إلى الأصغر لأنه بعد غيبته أي على الأصغر نهر والمراد بالطفل الذي لم يبلغ قال في النكاح
 روحها القساق وطفله أي النبي فيصرف إلى البالغ ولو ذكر كاصحما فقبل الطفل بالبالغ (قوله بخلاف
 وله الكبير) ولو من قبل فمرس تقته أجماعا وبعد عند محمد خلافا للثاني وفي ثبت النبي ذات الزوج خلاف
 والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وياه) مثله بل إلى سائر أقرابه الذين تزمه نفقتهم كافي
 النهر (قوله وطفل الغنية) ولو أومئنا لأنه لا بعد غيبته بانها ولو أجازها (قوله لا لتنفذ المانع) على الصبيح
 والمأنع أن الطفل بعد غيبته أي به بخلاف الكبير فإنه لا بعد غيبته أي به ولا لأب بغير ابنه ولا لزوج بغير
 زوجها ولا لطفل بغير أمه ولو لم يكن له أب فأنفق المانع فيها أي حتى عن البر (قوله ولا إلى بني هاشم)
 من الهشم وهو كسر الشئ الرخو ويصحبهم من عبد مناف جده عليه الصلاة والسلام لأنه أول من هشم
 القيد لأهل الحرم فهاشم بن عبد مناف صلى الله عليه وسلم عليه عليه حتى إلى عذنان وهو محمد بن عبد الله
 ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك
 ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو السعد وأول من عبد مناف
 هو الألب الرابع النبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة من هاشم والمطلب ووقيل بعد عثمان وعثمان أعقب أربعة
 انتطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر نصرف الزكاة إلى أولاد كل إن كانوا مسلمين فقد آتوا أولاد
 عباس وسائر أولاد أبي طالب حتى وجعفر وعشيرة أضاف هذا فخلق بين هاشم وألاني بني لقطع نسل
 الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القساق والأولى البعث بأن أولاد هاشم ليسوا جميعا ممن يصرم عليهم الزكاة
 والأخا لم يوجد منهم من بني هاشم وإلى دفع هذا السؤال أشار الشرح بقوله الأمن ابطل النص قرأته وإنما حرمت
 عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غشاة الناس وأصاغرهم وعوض عنها
 خمس الحسن هداية وقوله عليه الصلاة والسلام فمن آل البيت لا تقبل لنا الصدقة ويروى أبو داود مولى القوم
 من أنفسهم وأما لا تقبل لنا الصدقة ذلك كرامة لهم حيث فصرروا في جاهليتهم وإسلامهم منع وعقيل مكبر على وزن
 كرم أبو السعد وكان لأبي طالب أربعة من أولاد ولده طالب ومات وإعقب وكان يمينه من قبل عمر
 سنين من قبل وجعفر عشرين وبين جعفر وعلي عشرين وأسمه فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد
 مناف غابة البان (قوله الأمن ابطل النص قرأته) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة بيني وبين أبي لهب
 (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم والمطلب أخوه هاشم (قوله إطلاق المانع) أي في كل الزمان وسواء في ذلك
 دفع بعضهم لبعض دفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم بعض وهو رواية عن الإمام نهر ويروى
 أبو يعقبة عن الإمام أنه يجوز دفعه إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها هو خمس الحسن فيبصل إليهم لا لمال
 الناس أمر الغنائم وإبصالها إلى غير مستحقها فإذا لم يبصل إليهم العوض عادوا إلى العوض واختاره الطحاوي
 وأقره القساق كذا في شرح الملتقى (قوله والهاشمي يجوز دفعه زكاة مثله) تمام العبارة عندنا في حصة خلافا
 لأبي يوسف كذا في النهر وحيث لا يصح حملها على قول أبي يوسف (قوله أي عقابهم) وليس المراد مولى الموالد
 فأبى قتل (قوله فاعاؤهم أولى) أي بمنع الزكاة لأنه تابع له حالوا لا بخلاف المتوفى فأنه يصل إلى الارب
 إذا لم يكن القوم وارث أه (قوله مولى القوم منهم) أي في حل الصدقة وحرماتها والأولى القوم ليس منهم

الى الله وهي تحت زوج ان كان مهرها دون ما في ذمها لم يكن المهر لغيره لعل اولئك الزوج مبسرحا للرفع اليها وهو اعلم بالار لا تحترة قربة اما لو كان المهر مائة درهم فصاها الزوج موسر فبذل الام في قوله الا تركه الجواب وعندها لا يصل بناء على ان المهر وقيل القبض هل تكون نصا او وجوبيا ان اصبحت صدقة القطر على اعيان هذا التفصيل اه ويقولها يبقى لا احتياط كافي للبرائة ومنه يعطى ما في عبارة المؤلف من عدم بيان الخلاف فلوهم الاتفاق (قوله وله اعيان زوجها مهر) اي مجهول فان المؤجل لا يمنع كافتد مبدارة المهر الحية (قوله والا) وان لم يكن لها اعيان زوجها مهر او كان ولم يكن مجهلا او كان ولم يبلغ نصا او يبلغ ولم يكن الزوج مليا او كان ولم يكن مقررا او كان وامتنع عن الاداء واطلق في الامتناع عن الاداء فاذا انه لا فرق بين ان يكون لها اعيان او لا كما هي على نظيره عند قوله وابن السبل اه حلي (قوله ولو دفعها للمعلم فخلقه) اي من هو نائب عنه ونظيره اذا دفعها **قوله** حرلن استأجره او الشيخ بن يعضره (قوله سمع) لانه تمحض بربا فاذا نوى به الزكاة مع (قوله والا) لان المدفوع حيث يذبح يكون بمنزلة العوض (قوله فاتها الترة اجاز) ويكون تمليكها له والنية سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينزح نوى بعد ثباتها بها وهو عاظم في يد الفطرة كما تقدم نظيره (قوله ان كان يعرفه) اي بالقطر لا لا يترب على معرفة النسب ثم والله سبحانه وتعالى علم

باب صدقة القطر

لما كان لها مناسبة الزكاة لكونها عبادا ماله والصوم لان شرط وجوبها القطر بعد الصوم ذكرها فيها والصدقة العينية التي يراد بها القوة عند تعاقب محبت بها لانها تظهر صدق وغبة لاجل في تلك الشربة كالمصدق ينظر به صدق رغبة الزوج في الزوجة ولم يقل صدقة الرأس فخص بضاعى الاداء في يوم القطر انما المراد به يوم كرم القطر لا القطر لقوله في كل ليلة اياه الشارب في الدابة تهر (قوله من اضافها الحكم بشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه هو الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه هو الذي شرطه القطر لاقس الوجوب الذي مناطه وجود السب وهو الرأس اه حلي والاولى كافي بالبر من اضافة الشيء الى شرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اه موضوع (قوله والقطر لفظ اسلامي) اي كلمة قديمة لا عربية ولا عبرية بل هي اصطلاح لفظها فخصصوا حقيقة شرعية اوالسود وفي الصر والنهر والقطر لفظ اسلامي اصطلح عليه الفقهاء كانه من القطرة بمعنى الخلقه اه قول القاهر ان معنى كونه اسلاميا لانه تكملة به الصدق الاول من اهل الاسلام النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه وهم اقصى اهل اللغة واذا علمت ذلك فلا منافاة كونه اسلاميا بهذا المعنى ما نقله الحنفى من القاموس من قوله قطر الصائم كل وشرب كقطر وقال في حرف الميم الصوم الاسلام من الاكل والشرب والكلام اه ثم قال الحلبي فلتنظر ما معنى كونه اسلاميا بعد ثبوته في صك كتاب اللغة وقول نوح اخذني متعقب صاحب القاموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فكيف نسب الى اهل اللغة الجاهلين فهو ذم انه خلط الحقيقة الشرعية بالحقيقة القوية وهو كعربي كلامه مردود بان الكلام في مجرد اللفظ لا في مدلوله على ان المخرج يوم العيد مدلول الصدقة لا القطر الذي الكلام فيه (قوله والقطر تمول) اي لاهري ولا مغرب يسع التسريح في هذه العبارة صاحب التهر وابطله الحلبي بقول التفتاخي فصل القطر من عين بر قال التفتاخي يخصص المضاف مثل الخلقه وروايعي قال المدا صدقة انسان مخلوق فيساقى قوله صدقة الرأس اه فبطل كونه مولا ولحقنا اه قول ذكر القطر في النشابة وتفسير التفتاخي لهما لا يدل على انه عربي والانساب الدبقه تعالى فطره الله الى غير الناس عليها فان ذلك صريح ان القطر من فصيح كلام العرب (قوله وامر بها) اي في شهر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وذكر العلامة نوح انه امر بها قبل العديسين وسكان ذلك على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة والاسود (قوله قبل الزكاة) اعلم ان الصوم والزكاة فرضا في السنة الثانية من الهجرة الا لا افتراض الصوم والامر بصدقة القطر قبل افتراض الزكاة على الصبي اوالسود وتقديم الشرح ان الزكاة فرضت قبل الصوم (قوله قبل القطر) اي قبل يوم القطر وأمر باخراجها وجاهد المحدث بتقوى ما يحتمه صاحب الصرمات في باب صلاة العديين من ان غنيه ان يقدم احكام صدقة القطر فخطبة قبل يوم العيد لاجل ان يتكبروا من اخرجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) باضافة الحديث

ولها على زوجها مهر في نصها وهو على
مقر ولو لم يكن لم يمنع من الاداء لا يجوز
والا لا يلزم دفع المهر للميتة ان كان ميتا
يعمل له ولو لم يصح مع والا لا يلزم دفع
على نفسه فاتها الترة اجاز ولم يخط مال
قربة قد تقرر وجوبه بان كان يعرفه والمال
فان خلاصة (واب صدقة القطر)
من اضافها الحكم بشرطه والقطر لفظ اسلامي
والقطر مولا بل قيل لمن وامر بها في السنة
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه
الصوم والاسلام فطلب حمل القطر يومين
باب امر باخراجها ونكسر والذي (يجب)
ويحدث فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث الى الجلة اضافة سبانية وهو جواب سؤال تقديره لم يعبر المصنف بالوجوب مع ان الحديث عبر العرض
 اه حلي (قوله زكاة الفطر) تمامه كما في التهر طهرة للصابغ من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اداها
 قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواء اوداود وغيره اه
 والطعمة بالضم الطعام وطعم بالكسر طعاما بضم الطاء اذا اكل وذلق فهو طعام وبثال ذلان قل طعمه اى اكله
 ابو السعود من المختار واخذ من الحديث الشرع ان الصلاة اى اكل ذلق فهو طعام وبثال ذلان قل طعمه اى اكله
 وهما ينظر ان في المكلف ويظهر في الطفل ومن لم يصم الثانية فلا يقال كيف يجب الاتراح عنه مع عدم
 الصوم (قوله معناه قدم) يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام آخر الحديث ومن اداها بعد الصلاة فهي
 صدقة من الصدقات ثم ان معناه والله تعالى اعلم انها لم تقع موقعها التام والا فهي كاضية عنها كما بان (قوله)
 للاجاء الى آخره) هذا لما سئل عن كونها فريضة قطعيا لانه الذي يكفر بجاهده لا عليها وما ذكره صاحب الصراوى
 فانه قال وارايد به الوجوب المطلق عليه عندنا وان كان يرد في السنة لفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم
 زكاة الفطر لان معناه امر بالاجاب فالامر الثالث نفي التام بقيد الوجوب والاجماع المتقيد على وجوبه ليس
 قطعيا ليكون الثابت الفرض لانه لم يمتثل فائرا ولهذا قالوا من انكر وجوبها لا يكفر اه فاقول فرض الامر امر
 اجباب وجعل ما ذكره اثره حله لكون الاجماع ليس قطعيا (قوله مالا) اى صاحب البلد اى كفايته عبارة
 البصر (قوله مطلق) اى من الوقت فلا يفتن الا في آخر العمر بصره فيه انه صلى الله عليه وسلم قال ومن اداها بعد
 الصلاة فهي صدقة من الصدقات فله يتبدل بظاهرها لم تقع عنها لان يجب ان تقدم (قوله على قول)
 اى على القول الذي صححه الظاهر في وقد راول كابر الزكاة وقد نص المصنف في قوله ان الفتوى على التفتيش
 اه حلي اقول الذي ظهر من هذا ان اقرا من ساجري وفرويتا اوجبة فليراجع (قوله فاداهما وارنه) اى متبرعه
 والوارث ليس بقيد فيما يظهر (قوله جائز) اى ويستقط عنه الطلب في السابقة ولو اوصى بها وجب انجازها
 من الثالث (قوله عينا) اى مال كونه يوم الفطر عينا لا داهي وكونها كيد لقوله مضيقا (قوله فبعده قضاءها)
 وعلى الاول يكون اداها يوم الفطر انقلا فله غير انقلا فله (قوله واختاره الكمال) وقد اقول الاول في فقره ما به من قبل
 التقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام اغتصم في هذا اليوم من مال ثلثة فبعده قضاء اه وحل
 الامر في البلد اى على التبدل ومصر في الظهيرة بعدم كراهة التاخير اى فخرها غير قال القدسي ليرتفع يوم الفطر
 لها ما صح تقديمها عليه حيث وجب منه بانه تعيل بعد تحقق السبب وهو الرأس وهو جاز كما في الزكاة
 اذا هلهما بعد ملك النصاب ولذا نقل في الصرع الزانية لو قبل صدقة الفطر قبل ملك النصاب ثم ملكه صح
 لان السبب هو الرأس (قوله على كل سر) شرح به لانه لا يملك وان ملك فكيف يملك (قوله مسلم) شرح الكافر
 لانه ليس من اهل العباد فلا يقب عليه ولوله عبد مسلم او له مسلم يجر والمساقر والمرضى اذا اضراف رمضان
 لا يخل عنها صدقة الفطر لان سبب الوجوب موجود في حقهما وهو طلوع الفجر يوم الفطر في الخلافة قبل
 صدقة الفطر على من يستقط عنه الصوم كن جن او كبر ويقول لنا السبب طلوع غروب الفطر يظهر الجواب
 عن ابيها على مال الصبي (قوله ولو صغيرا او مجنون) فيجب على الولي او الولي ان يترجها من مالهما كما يجزى
 الولي من ماله عن غير جن من عبده القديمة بصر من الظهيرة (قوله وجب) اى على الصبي اذا بلغ والمجنون
 ان افاق (قوله بعد البلوغ) ترجع في هذا التعبير صاحب الصراوى لما كان كمال الحلي زيادة وبعد الاقامة ترجع
 الى المجنون (قوله نولي نصاب) انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لاعاء الفقير حديث اغتصم في هذا اليوم
 عن المثلة والاغتنام من غير الغنى لا يكتفى به والغنى الشرعي مقدرا للنصاب يجر (قوله فاضل من حاجته
 الاصلية) لان المستحق الحاجة كالمعدم كالمستحق العطش ونحوه ان النصاب المشغول بالدين (قوله)
 وحوايج عياله فان حوايج عياله الاصلية كواجب فخره وان لم يتم يقال بنى ونحو ذلك في الاقطا
 فهو مجزوم بحدف البلاء الوارد (قوله كافر) اى في قوة وعنى يملك قد رصا اه حلي (قوله كافر اى)
 في قوة وعنى ايضا (قوله نفقة الحارم) اعلم ان نفقة القريب انما يقب بالهرع انكسب لا بمجرد التفرغ خلاف
 الا كما يحسن يتكفى فيه بمجرد الفقر وان قدر على الكسب وهذا في الاغارب بالنسبة للرجال قطلان صفة الاونة
 مجزوا ابو السعود والراجح انه يعنى عليهم من فاضل كسبه واختاره الكمال والزبلى وصاحب الخلاصة حلي

زكاة الفطر معناه قدره للاجاء على ان يتركها
 لا يكفر (موسى ق الحس) عند اجابها
 وهو الصبر بغير ان يتركها
 ولا يتركها على قول كافر ولو ان
 فاداهما وانما في قول كافر ولو ان
 عينا) بعد يكون قضاء واختاره الكمال
 في فقره ولو بعد في قول كافر ولو ان
 مسلم) ولو بعد في قول كافر ولو ان
 فاضل من حاجته الاصلية (قوله كافر اى)
 النصاب (قوله كافر اى) كافر ولو ان
 الاضيق في فقره (قوله كافر اى) كافر ولو ان
 (قوله كافر اى) كافر ولو ان

فان القدرة بالتصاحب على احد قولين سرهما في الشارح في باب الشفقة (قوله بقدره ممكنة) لم
ان القدرة التي يحصل بها التمكن لقيد من اداء المأموره فوعان لان التمكن الذي يعتبر فيها اما ان يعتبر به
السير الاول اذ لم يغيره والمعلق ونسب القدرة الممكنة لكونه وسيلة الى مجرد التمكن اي تمكن المأمور من
اداء ما امر به بذاته كان اوما بالامر كما منهما والاقتدار على الفعل من غير اعتبار وسر ذلك كالاذا والرافعة في الحج
والتصاحب في صدقة التطير وان اعتبر به السير فهو الكامل ونسب القدرة المبصرة كالفاء (قوله هي ما يجب
بمجرد التمكن) هذا التعريف غير صحيح فان شعري راجع الى القدرة الممكنة وتقرر بان القدرة الممكنة هو ادنى
ما يمكن به المأمور من اداء ما امر به كما في التوضيح والتعريف الذي ذكره الشرح انما يصح تعريفه بما للمأمور به
المشروط بالقدرة الممكنة كالاشقي والممكنة بكسر الكاف المشددة اه حلي وهو من اضافة الصفة الى
الموصوف اي التمكن المبرر من اعتبار صدقة السرعه ولاشك ان المال غير النامي يمكن من اخراج صدقة الغفار
(قوله من الفعل) هو هنا اخراج صدقة التطير (قوله فلا يشترط بشاؤها) اي القدرة اي ما يقدر به على الاخراج
وهو المال (قوله ليقا الواجب) فلو هلك التصاحب بعد غطر التطير لان سقط صدقة التطير ولو بعد مضى يوم التطير
على الاصم الرابع وقال الحسن بن زائد سقط بعض يوم التطير (قوله لانها شرط بعض) قال ابو السعود
في حاشية الاشياء تعلقا من المرأة آتسرح المرأة لثلاخه وقرق ما بين القدرتين ان الممكنة شرط بعض ليس فيها
معنى العلة والمبصرة شرط في معنى العلة اما الاول فلان اشتراط القدرة الممكنة ليس الا لتتمكن من الفعل
ولا يمكن اثبات الواجب بدونه فهو لا يغير صفة الواجب اذ البقاء غير الوجود بشرط الوجود لا يلزم ان يكون
شرط البقاء كانه جود في النكاح شرط الانقضاد دون البقاء واما الثاني فلان ما اعترضت لتفسير ممكن اثبات
الواجب بدون تلك الصفة مع صفة العسر فاذا اشترطت عجزت صفة الواجب من العسر الى العسر فكانت
في معنى العلة تلتاثيرها فيها فاشترط دوامها دوام الواجب لان في الشرطية بل لغير العلة لان هذه مما لا يمكن
ابقاء الحكم بدونها اذ لا تصور العسر دون القدرة المبصرة ولا الواجب بدون صفة العسر لانه لا يشرع الاثبات
الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة المبصرة دون الممكنة لبقاء الواجب مع ان الظاهر يقتضي العكس اذ الفعل
لا يتصور دون الامكان ونسب ودون العسر اه (قوله هي ما يجب بعد التمكن بصفة العسر) يه ما تقدم
في تعيينه من اعتراض فان هذا التعريف يصلح تعريفه بما للمأمور به المشروط بالقدرة المبصرة واما ما عرف بالقدرة
المبصرة فهي ما وجب العسر على الاداء كالفاء في الزكاة كما في التوضيح والمبصرة بكسر السين المشددة اه حلي
(قوله فتنه من العسر الى العسر) قال ابن الملق في شرح الشارح ليس معناه ان المأمور به كان واجبا بالعسر
بقدره ممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة الى العسر بل معناه انه لو اوجبه الله تعالى بقدره ممكنة لكان جائزا
كما في العبادات الواجبة ما غلبا فوجب الواجب في بعض الواجبات على هذه القدرة ما كانه تغير من العسر
الى العسر وامسكت اه حلي (قوله لانها شرط في معنى العلة) اي والحكم بدو مع علته وجوده واما
فلا تسقط الطرية لعدم اشتراط السير ولا يشترط حوالا لحوال الواسعود (قوله وكذا الحج) لان الاستطاعة
التي هي شرطه لا تحصل لثنائي عن الكعبة اي البعيدة الا بالازاد والرافعة على ما هو المعتاد اذ بتوهم ما يتحقق
الهلاله غالباً فاشترطها اي الاستطاعة التي يمكن من السفر لا لتيسر اذ السير لا يحصل الا بمرور وعوارض
وخدم وليست شرطاً بالاجماع او بالسعود في حاشية الاشياء (قوله كالاسطى النكاح بموت الشهود) لان
الشهود شرط لانقضاد دون البقاء (قوله بخلاف الزكاة) فانها تسقط بطلان المال بعد الحول يعني ما لا
يمكن من الاداء ام لان الشرع على الواجب بقدر مبصرة والمعلق بقدر مبصرة لا يفي بدونه ام هو
وقال العلامة البيري اشار بقوله تسقط بطلان المال بعد الحول الى ان الزكاة واجبة في القيمة لكن العمل هو المال
والشقي لا يفي بعد فوات العمل كالعلم الحياتي اذ مات والنقص الذي فيه الشفقة اذ اصاح بجره كذا في شرح
الاخلاص او بالسعود في حاشية الاشياء (قوله والعسر) فان حكمه حكم الزكاة كما في (قوله واخراج)
اي اخراج الفائض فهو كالعسر الا في المصروف واما المخرج الموقوف اذ اخرج ثم هلك فعمل التفصيل الذي قدعنا
عن الواقعات (قوله لا اشتراط بقاء المبصرة) علة للمسائل الثلاث (قوله عن نفسه) شروع في بيان السبب
وهو راسمه وما كان في معناه عن غيره وبلى عليه ولا يذ كالملة مطقة للجدت اذ اوعى غفوف وما بعد من يكون

(قوله ممكنة) هي ما يجب بمجرد التمكن
من الفعل فلا يشترط ادائها
لا يشترط في (قوله لا) قدر (مبصر) هي
ما يجب بعد التمكن بصفة البصر فتنه
من العسر الى العسر فتنه
لا يشترط في انذار من شرط العلة
فقطه في زكاة الحج (قوله لا المال بعد الحول) لان
الاسطى النكاح بموت الشهود (قوله لا)
العسر والعسر والشرط لا يشترط بقاء
السير (قوله لا) يشترط بقاء

سببا لما قبلها بجر (قوله وان لم يصم لعمد) اي كسر ومصر عن وكبر في التفتي وفيه وجه انه اذا ترك الصوم
لا لعمد لا لغيره وهو مخالف لاطلاقهم اه حلي (قوله وقوله) المراد به غير البالغ سواء كان طفلا ام لا ليدل
عليه معارضة بالكبراه حلي واطلق الطفل فعمل الذي رواه في وجوب تقصيره عليه وبقيت الولاية الكاملة
عليه وترجى الولد اكبر لعدم الولاية بجر (قوله التفتي) احتريه عما اذا كان غنيا فان الاب اوصيه بوجبه
او وصيه بغير صدقة فطره وصدقة فطر رقيقه من ماله عنداني حنيفة واي يوسف رضى الله تعالى عنهما
هندي وقال محمد لا يجب على الصغير الفتي وشل ما قيل في الصغير الفتي يشال في الجنون الكبير الفتي والقاهر
ان الكبير المعتوه الفتي في حكم الجنون اه حلي وما استظهره ذكره في الهندي بقوله والمعتوه والجنون بمنزلة
الصغير وثقة الطفل للفتي في ماله كما في الصبر (قوله والكبير الجنون) اي التفتي بصدقة فطره على ابيه سواء بلغ
جنونا او جن بعد بلوغه خلافا لما عن محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بان كان الاب فقرا لم ينفذ صدقة فطره
واجبة على ابنه كما في الاختيار اما الاقارب ولو في عياله او صغير عونه فوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة
فطرهم بجر (قوله فطلى كل فطرة) اي كاملة عند أبي يوسف لان البنوة تامة في حق كل منهما كلاً لان البنون
النسب لا يتبرأ ولذا لو مات احدهما كان للباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لان الولاية لهما
والموتة عليهما وكذا الصدقة لانهما قابلان للتبزي كالموتة زبلي ولو كان لحد الابامور دون الباقي فعليه
صدقة تامة عندهما شربلاية عن الفتح قال ولا يجب فطره تامة على احد لعدم الملك التام او السعد (قوله
ولو ترجى مطلقه) اي التفتي بما الغنية ففى في ماله تزوجت اولاً حلي (قوله الصالحه لخدمة الزوج) كذا
في التبر عن الفتية ونظائر ما في الصبر عن خلاصة تبدي عدم الوجوب وان لم تصل لخدمة الزوج او السعد فقل
في المسئلة تعارفاً ويحمل المطلق على التقيد اذ التفتي بغير (قوله خلاطه) اي على احد اما عليا فلقهرها
واما على زوجها فلا بأس في قوله لان من زوجته ولما على ابيها فلاه لا يمنحها وان ولي عليها اه حلي (قوله والحد
كالب) اعلم انهم جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر راسخاً وبلي عليه ولا يمتطقة كما باقى التنبية عليه
فاورد بعد اذ كانت فوافقه صغاراً في عياله موت الاب او قهره حيث لا يجب عليه اخراج في ظاهر الرواية
فقد تحقق السبب ولا يجب وما قيل في دفع الاراد من انتفاء السبب لان الولاية غير تامة لا تقتطعها من الاب
فكانت كولاية الوصي فغيره يد اذ الوصي لا يجره من ماله اذ لم يملك من ماله بخلاف الحد اذ لم يكن له مال
فشكالب قال الكمال ولا يخص عن الاراد الا بترجع رواية الحسن من انها على الحد فصع السببية كما ذكره
واختارها في الاختيار ويرى عليها الشرح (قوله) خالف الحد الاب في مسائل منها هذه في ظاهرها رواية لاهل
رواية الحسن ومنها التبعية في الاسلام ويرى الاولاما فاده في الصبر والنهر (قوله) وعنده القديمة) احتريه عن عبيد
التبعية فلا يجب عليه فهم لان ايجابها يؤدي الى التنازع او السعد (قوله ولو مدونا) بان كان ما ذنوباً من ذنوبه (قوله
او سبباً) اي عبيداً سبوا اما الفتية فعلى المستأجر بغيره (قوله اذا كان عنده) اي الزمان (قوله وفا يالين)
اي وفاء بعد الدين نصاب كافي الهندي فاذا لم يكن كذلك لا يلزم احداً فطره لان المرء من احق به حتى اذا هلك
هالك بدنه والفقير من المدون والمروء حيث لا يشترط في المدون ان يكون عند الموت وفاء بالدين ان الدين
على العبد وفي المروء على السيد حلي عن الزبلي ومن مثل من ذكره المبد المندوب والتصدق به قبل اضراره لا للذر
والملق عنه يمين يوم الفطر او السعد (قوله كالعبد المارية والوديعة) فان صدقة فطره على العبد المودع (قوله
والمان) اي العبد الماني سواء كان جانيه حمد او خطاً فان صدقة فطره على مالك وقت بجر (قوله وقول الزبلي)
راجع الى قوله واما الوصي فمقتضى خط وعبارة الزبلي والعبد الموصى بريقته انسان لا يجب فطره اه (قوله
سبق فلم) يمكن حل كلامه على نفي الوجوب عن الوصي وجه الشك محض الزبلي على ما اذا مات السيد الوصي
فلم يقبل الوصي له ولم يرده (قوله ومدبره) المراد ما يشل المديرة (قوله وام واده) ولو سيرة غير كرامة لخدمة امتداد
الكافرة وام الولد الحرة سواء كان لا يصلح استيلاها لعدم الحل لا يستلزم عدم صحة الاستيلا والتم اقيدت
الحرة بغير الكفاية لان الكفاية بصحة استيلاها مطلقاً (قوله ولو كان) اي العبد كافر او المارء باعيد المملوك
ولو انقضى (قوله وهو راس عونه) اي مؤنة واجبة كاملة مطلقة فخرج بالاول مؤنة الاجنبي لله تعالى وترجى
بأن في العبد المشترك وترجى بالثالث الزوجة فانها ضرورية لاجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه

فان اوصى احد (قوله التفتي) بالصب
الجنون ولو صدق الاباصلى كل من ولد وولوي
فقلت الصالحه لخدمة الزوج فلا بد من
ملكته الاب عند فطره (قوله التفتي) بالصب
في الاختيار (قوله التفتي) بالصب
او سبباً بالاراسى فخرته لواحده وولوي
الدين واما الوصي فخرته لواحده وولوي
لا يشترط من مال زبني كالعبد المارية
والوديعة والمال في قول الزبلي لا يجب
نفع الوصي وام واده (قوله) كان عليه
(قوله) تصدق السبب وهو راس عونه

الاقطير (قوله وحيد) جوز اذ دفعه على الصبح يمر (قوله ما يسع الشاواردين) وذلك ان ابان يوسف قال الصباغ
ما يسع خمسة ارطال وثلاثون قال محمد ماسع ثمانية ارطال وبه عبد السكالك وحافظ الدين والشريلاوي ولا خلاف
بينهما كما في التفتيح لان محمدا ادرى بعذبه ولم يتقل عنه خلافا راى ابان يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون استارا
يكسر الهمة وصر محمد رطل العراق وهو عشرون استارا فيكون المجموع على القولين مائة وستين استارا
كافي للصبر والاستقامة ودهام ونصف كافي للمغ والشريلاوي فاذ اضر شاستة ونصفا مائة وستين كان
الحاصل الشاواردين اى حلي والرطل الفراقي مائة وثلاثون درهما (قوله من ماش) قال في القاموس الماش
حب معروف معتدل ويخلطه محمود نافع للصوم والمزكوم ملين فاذا طبع بالخل تنفع للحرب المتشرب وشماه
يقوى الاعضاء الراهية حلي (قوله او عرس) اشار ابا والى ان التقدير باحدهما كاف لانهما متى تساوا بالكيل
تساوا وزنا وبالعكس حلي (قوله انما قدر بهما) اى باحدهما بدليل العطف باوايه حلي (قوله لتساويا كيدا
وزنا) يعنى ان افراد الماش بعضها مع بعض وكذا العرس متساوية فاذا ملأت انا من ماش ثم وزنته وسقطت
مقدار وزنه ثم ملأته من ماش آخر وزنته كان مثل وزن الاول وماذا لا اعدم التفاوت بين ماش وماش وكذا
العرس ويدل على ان مراد الشرح هذا المعنى ما في الدرر وصارت ابا انما قدر بهما قوله التفاوت بين حباتهما معلما
وسفرا وتختلفا ولا نكتنا بخلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها غاية لكثرة اذ قفوه بين حباتهما
اى بين حبات كل بعضهما مع بعض وبين حبات كل وحبات الاخر افاذه حلي (قوله اى الدراهم) مثله التالوس
والعروض كافي للمغ (قوله افضل) اى لا تنزع حاجة الفقير الى ما كوله وغيره قال في الهندية ثم المدين اول
من البر والدرهم ادى من المدين دفع الحاجة اه (قوله على الذهب المفقوب) مقابله ما قال في المغريات دفع
المخنة في صدقة النظر افضل في الاحوال كلها سواء كانت ايام الشدة ام لم تكن لان في هذا ما وافقه السنة
وعليه الفتوى من فقد استخلف الاثاء (قوله وهذا) اى دفع التبعة (قوله بطول جفر القطر) الثانى عديدة (قوله
ثم مات قبله) اى افتقر هندية (قوله او له بعده) اى ايسر هندية (قوله عملا بامه) وفعله عليه الصلاة والسلام
هو ما روى من حديث المالك بن ابي نضر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ان خرج صدقة القطر قبل الصلاة
وكان يمشي بها قبل ان يخرج من اهل المحلى ويقول اغنوم عن الطواف في هذا اليوم ولويات ربه الصغير
او ملوكه يوم القطر لا تسقط عنه يمر (قوله انا قد علمت) اى اوله شرس من اوا كثر كافي انتم تاتى اى الى المجدد (قوله
اعتبارا بالزكاة) يعنى انه لا فرق فهو من باب الحساق لانه قياس ما دفع به ما فى الفتح من ان حكم الامر
على خلاف القياس فلا قياس عليه يمر (قوله اذ هو الراس) اى الفى عزة وبلى عليه بالسعود (قوله وبه ينفق
جوهره) قال في البر والصلة يختلف التصحيح لكن تأيد التقييد شول ودهان بان الفتوى عليه فليكن
العمل عليه (قوله وبصحته غير واحد) منهم حافظ الدين والكافي وصاحب الهداية والتبيين وشروح الهداية
وقاضى خان بن ثناء (قوله ورجحه في التهر) حيث قال وراسع الهداية اولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه
انهم نصوا على ان ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله) لودفعها المفقور على اعتقاد الوجوب لم تنفع
عنه بل تنفع خلافة الاقاطي في حاشية مسكين (قوله الى مسكينين) يقنى عنه ما بعده تعهده بالاولى والاولى
الاغنى فلا يوزن بالمسكين (قوله على ما قبله الاكثر) قال في البر وظاهر ما في التبيين وقع التقدير
الى المذهب المتبع وان القائل بالجوهر انا فهو لا كثر (قوله من غير ذكر خلاف) لعله ان يعتبر المذهب (قوله
كثيرين الزكاة) فانه يجوز على متعدد ولو لكان انسان فلما (قوله والاخر في حديث اغنوم) جواب عاود
على قول المستف وجاز دفع كل شخص فانه الى مساكن وحاصله انه لا اعتناء فيه وحاصل الجواب انه للتدب
والمصلحة للردوب لا لشيء الصحة (قوله لا يكره التأخير) اى ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم اغنوم في هذا اليوم
عن الطواف للوجوب لكره اى قصر بما كراهة التزبه ثابته وهذا بناء على ان وقتها العموم وغفوات يوم القطر
لا ينعكس قضاء والتحقق ان بعد اليوم الاول يكون قاضيا لا مؤذيا لانه من قبل المقدبات وقتها فانه قال
عليه الصلاة والسلام اغنوم في هذا اليوم من المسئلة ومقتضاها انه يات بالتأخير عن اليوم الاول فانه صاحب
الصبر (قوله الى مسكين واحد) اى اذا وصل ما دفع اليه الاصاب اما اذا باق له لا يصح من ادى اليه بعده
اصبرونه غنيا (قوله بلا خلاف) يعنده به اعلم ان صاحب الجبر نفي الخلاف ونسبه المذهب في مواهب السك

وخبره بغيره التبعة (قوله اى الصباغ)
(ما يسع خمسة ارطال وثلاثون)
انما قدر بهما (قوله اى الدراهم)
الذهب المفقوب (قوله على الذهب المفقوب)
وهذا السعة (قوله بطول جفر القطر)
قالا يعنى (قوله بطول جفر القطر)
ان مات قبله (قوله اى الدراهم)
لا يجزى (قوله اى الدراهم)
الذي اصاب (قوله على الذهب المفقوب)
وفعله عليه (قوله على الذهب المفقوب)
اذ اقمه على يوم (قوله على الذهب المفقوب)
والسبب (قوله على الذهب المفقوب)
يضاد في (قوله على الذهب المفقوب)
روى يحيى (قوله على الذهب المفقوب)
عامة التبر (قوله على الذهب المفقوب)
وصحبه غير واحد (قوله على الذهب المفقوب)
عن الاول (قوله على الذهب المفقوب)
هو المذهب (قوله على الذهب المفقوب)
مسكين او مسكين (قوله على الذهب المفقوب)
من الاول (قوله على الذهب المفقوب)
فيهم الزكاة (قوله على الذهب المفقوب)
وصحبه في الحديث (قوله على الذهب المفقوب)
الزكاة (قوله على الذهب المفقوب)
الاولى (قوله على الذهب المفقوب)
اى غير واحد (قوله على الذهب المفقوب)

ان هذا الحق على الاصح فاشترى ثبوت الخلافة فوجه الامتياز على صاحب الجرح من جهة واجاب النسخ
 بل منقح كلامهم لا خلاف بعده فلا يتأني وجود مخالف واجه وفيه ان مقابل الاصم جميع صور اسامه
 بل قدع بعضهم على الاصح للاتفاق على تعصمه المهم الان يقال انه لا بد ان يكون المصح مقابلا لاصم
 ذاتا بل قد يقال لاصم الضعيف وكذا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله امره هازو جهال) افاضلها ان ادت
 عنه مدون انه لا يجوز ابو السعود (قوله يضر اذن الزوج) اما اذا كان ماذنه لا تنطقك بالخط يضرئ عنه (قوله
 وقدفت الى مصر) اولى قراءه (قوله لماسر ان الاختلاط عند الامام استلها) الاولى ان يضر بالخط وهو كذلك
 في نسو لان الاختلاط يقع من غير صريح كبرين مضاوون الخطا فلا يكون ذلك استلها بل يكونا شر يكتين
 اما الخطل فيقع بالصنع فيكون استلها كاختلكه وقصرت في خالص ملكها وضعت بلزوج حظه (قوله
 ولو القس) بان امره باد فطرهما فخط حنطها بحتنطه (قوله قال في التهر) لم ارده كذا في الهندية ما يفاد منه
 حكم القرع فقال رجل له اولاد و امرأتها فقال الحنطة لا لجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة القطر جمع ودفع
 الى التفرير بينهم يجوز عندهم اه ووجه الافادة اذا جاز الاداء حاشا لخط بغير امره فلا يجوز زامهم اولى
 (قوله ومقتضى ماسر) اى من قوله ولوا دى عنها بلاذن من جاز استصا بالاذن عادة حلى (قوله جواز عنها) اى
 عن زوجها وفي بعض النسخ عنها بضعه التنبية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد اولى لان جوازها عنه معلوم
 اه حلى (قوله بلاذاتها) اى فى الخط والاولى حذنه لاشموضوع المسئلة (قوله لم يشه) اى البتة (قوله
 فى المصارف) ذكر فى الصران الافضل في صرهمها الاخوة الفقراء باخوانه ثم الى اولاد اخوته واخوانه
 السليين ثم الى اعمامه الفقراء ثم الى اخواته واولاده وسائر ذوى اربله الفقراء ثم الى غيرهاته ثم الى اهل سكنه
 ثم الى اهل مصر اه (قوله في كل حال) قدضا متعا (قوله الا في جواز دفع الى ذى) وفى الزكاة يجرى الحال
 وفى صدقة القطر يجرى المخرج لا المخرج عنه (قوله وقد مر) اى كل منهما اما جواز دفع الى الذى فى باب
 الصرف واما عدم سقوطها بهلاذ المال فى هذا الباب اه حلى (قوله وان كانت تنقها عليه) فيه ان تنق
 زوجة العبد على العبد وساع في ماسر بعد اخرى (قوله واجبات الاسلام) ان اراد المشرى منه فغير مسلم لانه
 قائم صلاته والدين واجباتها وغيرهما وان اراد مطلقا واجبات الصلاة والحج وغيرها واجبات تخصى
 ومراعاة الواجب ما به الواجب دابة لانه ذكر منها خدعة المرأة وتزوجها و اجبة ذبابة المافصا عليه من ان
 وضوءه لا يجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاضد الاخر (قوله القطرة) اى صدقة القطرة وفيها ما هو
 قبول الصوم والقلاص والتضامن سكرات الموت وعذاب القبر ابو السعود عن منية الملقى (قوله وتنقطة
 ذى وسم) اى الحرى عند التقر والهرق غير الوالد بن والامات وقين ذكر عند الاول فقط (قوله ووتر) هو فرض
 على ثبوت المبرور فتره على المشهور فيكون في عدم من الواجبات جرى على قول امره اه بالواجب ما به
 الفرض وكذا التنقطة فرض (قوله واضمئة) اى على المعتد (قوله وعمره) عدها من الواجبات جرى على ما صرحه
 الحدادى في الجواهر ونسب ان المذهب سبها اه حلى (فرض) اذا مات من عليه زكاة او فطره اركناه وان اذند
 لم يؤخذ من تركته عندنا لان يتبرع ورثته بذلك وهم من اهل التبرع فان استعملوا بغيره عليه وان اوصى بذلك
 يجوز فذمن ثلث ماله هندية والقوى ان يطعم صدقة فطر اليتيم من مال اليتيم ولا يضى عن الصبي فى ظاهر
 الرواية وكذا الاب لا يضى عن الصغير من مال الصغير فان ضحى من مال نفسه يكون متبرعا ابو السعود

كتاب الصوم

اتخاذ كعبه اذ لا يقرر في اصول النجوم ان افضل الاعمال بعد اذ كاة الصوم قهستانى وقدمه على الحج
 لا فراده وترتكب الحج من المال والبدن جميعا تهر (قوله قيل) فاته صاحب الجرح حلى (قوله لو قال)
 اى من عبر الصوم وهو صاحب الكنز (قوله لكان اولى) لان له اوجا لامة الفرض والواجب والتل والذى
 يدل على هذا العدلفظ صيام لا صوم (قوله لزمه ثلاثة ايام) اى قد دل لفظ صيام على امدد بخلاف صوم
 (قوله وتغيب اى تغيبه صاحب التهر) قوله بان الصوم له انواع اى بهم الانواع لعدم تخصيصه بشئ من التيقن
 حقيقته فى كل نوع ومراعاة ان الانواع ملحوظة سواء عبر بصيام او بصوم فاختار التعبير بها فلا وجب لعل
 الانواع مشعولة لاحداه دون الاخر (قوله على ان ينزل معنى الحج) يعنى على تسليم ان الانواع تستفاد

لغت امر زامه هازو جهال فطره (قوله)
 بغير اذن الزوج ودفعه الى صغيران عنها
 لا فقه الماسر ان الاختلاط عند الامام استلها
 قطع حى صاحب طهره ولو العكس لا استلها
 ان المازن الزوج طهره هازو عنها لا استلها
 لم ارده كذا في الهندية ما يفاد منه
 ولا يجب الامام على صدقة القطر
 عليه السلام بغيره لا يجرى حال الا فى جواز
 كاز كذا فى المصارف اى فى حال اولا المال
 (الذم الذى) اعلم سقوطها بوجه عبده
 (قوله وضع صدقة عليه عدة القطر
 وقدم وان كانت واجبات الاسلام سمعة القطر
 الجسد لانه) واجبات وقضى وعلمه
 ونقطة ذى وسم وقضى عبادى والله تعالى اعلم
 اوبه والمراة زوجا احادى فى التطهيرة
 (كتاب الصوم)
 قيل لو قال الصيام لكان اولى بان فى التطهيرة
 لوقال لله على صوم لزم يوم فلو قال صيام
 لزم ثلاثة ايام كذا فى قوله تعالى تغيب عن صيام
 ونعيب بان الصوم له انواع على ان ينزل
 معنى الحج

من لفظ صيام لأمن صوم محله عند عدم دخول ال على صيام أما عند دخولها عليه فترد لانه على انواع
بل تكون ال الحقيقة بقطع النظر عن انواع هذا ما تعلية عبارة الشرح من غير تنقل الى ما في التبر وقال الحلبي
في تركيب الشرح خلل ادى اليه عدم التأمل في عبارة التبر ونصها وهو في الصبر ان الصفة لها دلالة
على التعدد ولشأن الصوم فأنواع ثلاثة أي الفرض والواجب والتفعل فادى ان الاولى صيام وهو يخرج
فقد قال القاضي في تفسير الآية وهي قوله من صيام او صدقة بيان جنس القدية واما قدرها من العديفنه
عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت صرحوا بان صياما جامع الصائم قلت لا يصح هذا ادا
في الآية ولا في الترجمة كما يدركه الحق السليم والطبع المستقيم على ان ال ال اختل على الجمع بطل مع الجمعية
تدبر وجه الخلل ان قول صاحب التبر ولشأن الصوم فأنواع ثلاثة ليس اعتراضا على صاحب التبر
بل بيان السلب لجامد اصحاب التبر على كون استعمال اللفظ الدال على التعدد والى والشراح وهو
ان هذا من صاحب التبر وعلى أخيه نقال ما قاله او قد يقال ان صيام على ما قاله صاحب التبر بما يدل
على ثلاثة ايام لثلاثة انواع ثلاثه اولية ذكره بل الصوم (قوله على ان ال بطل مع الجمع) هذا تنويع
لان لم لفظ صيام جمع وليس قال الجنسية ابطال جمعته اه حلي لا يتناول على الحقيقة بقطع النظر عن
الافراد (قوله والا صرح أنه لا بكرة قول رمضان) فبحرته في الاحاديث العصبة كقوله من صام رمضان
اي انا وحسبا باغفره ما تنقسم من ذنبه وقال بعضهم الصبر ما رواه محمد عن عبيد بن عمير قال خلاه انه اكره
ان يقال صام رمضان وذهب رمضان لانه اسم من اسمائه تعالى واجيب بأنه لم يثبت في الشاهير كونه من
اسمائه تعالى ولأن ثبت فهو من الاسماء المشتركة كالحكيم حلي عن التبر وقد اطبقوا على ان العلم في ثلاثة اشهر
يجوز الحذف والمضاف اليه شهر رمضان وربع الاول وربع الآخر خلف شهر رمضان قيل حذف بعض
الكلمة لانهم جوزوه لانهم ابروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف اليه حيث اعراب الخريتين ذكره السعد
في شرح الكشاف (قوله وفرض بصدرف الخ) وشره الله تعالى لقوا آثمها الجم على التقوى ولذا اخت
آيته بقوله لعلمك تقوى وشكر التعمه والى ذلك اشير بقوله تعالى لعلمك تشكرون والالتصاف بصفة الاثنية
والعلم بهما التبر للرجوع واظم قوله ان مسكون النفس الامارة بالسوء وكسر شهرتها في الفضول المتعلقة بجميع
الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فانه يصفى كملتها في محسوساتها ولها ما قيل اذا جاءت النفس
شيعت الاعضاء واذا شيعت النفس جاعت الاعضاء (قوله امسائه مطلقا) اى عن طعام او كلام او سر
وظاهر ما له حقيقة لغوية في الجمع وهي ما يفيد عبارة الصحاح في المغرب هو امسائه الانسان عن الاكل
والشر ومن يجازه صام القرس اذا لم يتلف وقول التسايفه قبل صيام وشيل غير صامته نهر وانما عبره
دون ذلك لان المأمورة بفعل المكلف وهو الامسائه (قوله من المضطرات) الاولى ان يقول عن الاكل
الزهد الدور في تعريضه المضطرات مفسدت الصوم فتتوقف معرفته على معرفة الصوم فتتوقف معرفته
عليها فتهتاف (قوله الآتية) وهي الاكل والشر والجماع (قوله كن ناسيا) ادخلت التكافى من شرب
ومن جامع ناسيا (قوله في وقت مخصوص) شرح التل ولا اكره الوصال مع (قوله وهو اليوم) اى من اول زمان
الصبح الصادق الى المغرب اى زمان غيبوبة تمام جرم الشمس بحيث تظلم الظل في جهة المشرق وفي البشارى
عنه عليه السلام اذا قبل الليل من هنا اقتضا فطر الصائم اى اذا وجد الظل حسا في جهة المشرق فقد دخل
في وقت الفطر او صار فطرا في الحكم لان الليل ليس نورا للصوم فتهتاف (قوله من شخص مخصوص) وهو
من اجتمع فيه شروط العصة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنفس والكثبة مع وذكرها الشرح
والاسلام والطهارة بشرط وجوب وعصه وقوله كائن في دار الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترطه
العلم بالوجوب لتقصير عدم السؤال (قوله او عالم بالوجوب) فالخبر في دار الحرب ولعلم به بقرينة
ومضان علم على ليس عليه قضاء ما مضى مع (قوله طاهر من حيض ونفسا) وان لم تقتل منه ما يحرم (قوله
المكورة) وهي التي تصبغون من الاكل في الحبل فلو امسكت الحائض والنفساء مع التية او نوى بعد العصة
الذكورية لم تكن معتبة بمنته في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله ما يبلغ الخ) طاهره وانما الشرط المتقدم
للعصة فقط مع ان الاسلام والطهارة شرط لها والوجوب كما تقدم (قوله والا خافة) اى من جنون وانما (قوله

والاصح ان لا يكون قول رمضان وشان وقول بعد صوم
الليلة الى الكثرة لغيره في شأنه بعد الجهر
لست فلفظ (هو لغة) اسما مطلقا وشان
(اسماء عن المضطرات) الآتية (خاتمة
او حكاية) من الضمير
حكاية (او من الضمير) من
نقص مخصوص من حيث كان قد دارا والوجوب
بالوجوب ملحق من حيث كان قد دارا والوجوب
الآتية (المضطرات) من حيث كان قد دارا والوجوب

فليس من شرط الصلة بل ههنا من شروط وجوب الاداء على ما عكبه المشايخ مستبدلين بوجوب القضاء على
المقتضى عليه والنام بعد الاقامة والانتباه بعد معنى بعض الشهور واكله وكذا الحنوت اذا فاق في بعض الشهور
قوله لصوم الصبي وشباب عليه بغير قوله بعد النية اي بعد ما نواه في فعل النية اي لو كان العقل
والاقامة من شروط الصلة لم يصح صومهم ذكر قوله وحكمه نيل الثواب اي الاثروي واما حكمه المدني
فهو سقوط الواجب ان كان صوما لا زاجرا (قوله ولو منها بغيره) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى لعنى بجاور
وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو ضيفان في صومها قويا كالمصلحة في الارض المفضية ذكره في التبر
وراد على صاحب البحر في قوله انه لا نواب في صوم الايام المتبعية فكلام الشرح بحث صاحب التبر (قوله
ولما لو عين الخ) اي لو كان السبب في المنذور والندور لا يشهد بجزء من المنذور (قوله وبلغوا التعيين) من هذا يؤخذ
انه لو نذر يوم الاثنين والنجس والاثنتين من كل اسبوع يصوم غيرهما صوما ظاهرا كلامه ان التعيين يرفع ولو علق
بشرط براد كونه كان شقي الله تعالى مريض لا صوم شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فقل
ما ذكره الشرح محمول على غيره هذه الصورة (قوله والكتفارات) اي وسبب صوم الكتفارات (قوله الحنث) اي
في كفارة اليمين وقوله واحتل اي في قتل الخطا والصيد بحر ما بقي ثلاثة اخرى كفارة الظهار والسبب
في صومها العزم على العود وكفارة الاطفار والسبب في صومها الاطفار وكفارة الحلق بحر ما لعذر الاختيار
الصوم والسبب في صومها الحلق حلي (قوله رمضان) عوفى الاصل من رمضان اذا احترق سمي به لان الذنوب
تتحرق فيه وهو غير منصرف على الالف والذون وكذا جادى لاق التائب المقتضوية بصرف ما عدها
قال الجوهري يجمع على ارمضا ورمضانات ورماض كسلطان منزع زيادة (قوله شهود جزاء الخ) هذا سبب
لصوم كنه شهود كل يوم سبب لوجوب اداءه لان الصوم عبادة متميزة تتصرف الصلوات في الاوقات
بل اشد لفضل زمن لا يصلح للصوم وهو الليل ابو السعود قال قلت ان الصبي الذي بلغ اشاء الشهادة بجزأ
منه فقتله وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد بشرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بغير (قوله
انه الجزأ) اي الذي لا يتجزأ فهو من كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم بغير (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه)
وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبل الغضوة الكبرى اما الليل والغضوة وما بعدها لا يمكن انشاء الصوم
فيها والموجود في الليل مجرد النية لانشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في مجمع الامهران السبب الجزأ الاول
من كل يوم لا كله والا يزم ان يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزأ المطلق والا لوجب صوم يوم بلغ فيه
الصبي اه حلي (قوله نقي لوقافي) بان زال جمع ما من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا هندي وقرة
الخلا في المذكورة في الشرح ذكرها صاحب البحر والتمنخ والهندية فلا وجه لمذكره البعض ان المحفوظ
لزم القضاء فين افاق ليل لا من جن ولا خلاف فيه (قوله اوفى آراهما بعد الزوال) عبارة امداد الفتح او فاعيد
الزوال من يوم منه اوهي الحق بدليل قوله انه الجزأ والذي يمكن انشاء الصوم فيه فانه لا يخص آخر يوم
بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كما سيأتي ومنه تعلم
انه كان ينبغي له ان يقول اوفى نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب والا فلا عبارة تقتضي انه يمكن انشاء
الصوم قبل الزوال ولولا بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو اقسام ثمانية) فرض واجب
وسنة ومكروه وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان اداءه) اقتضاه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع
من (قوله كصوم قضاء) سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود جزء من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) افاقان
فرضان واما قوله ما تقاطع مع الان اجماع لم يقدح في فرضيتها كما في شرح المفتي وعده صاحب المقتضى من
الواجب كالندور (قوله كالذرية المعلن) كقوله لله على ارام يوم الاثنين والنجس والمطلق كقوله لله على ان اصوم يوما
من (قوله واما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصد ان الندور ثبت طلبه بالقاطع وهو قوله تعالى وليوفوا
الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض وما ليس بقصود في العبادة كالندور والوضو لكل صلاة
والندور بالمصية فلما خست هذه المواضع ثبت الامحيرة قطعاً كالاية المؤثرة وخبر الواحد (قوله) من
الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضاءه عند الانقضاء وصوم الاعتكاف بغير عن الدائع

فليس من شرط الصلة بل ههنا من شروط وجوب الاداء على ما عكبه المشايخ مستبدلين بوجوب القضاء على
المقتضى عليه والنام بعد الاقامة والانتباه بعد معنى بعض الشهور واكله وكذا الحنوت اذا فاق في بعض الشهور
قوله لصوم الصبي وشباب عليه بغير قوله بعد النية اي بعد ما نواه في فعل النية اي لو كان العقل
والاقامة من شروط الصلة لم يصح صومهم ذكر قوله وحكمه نيل الثواب اي الاثروي واما حكمه المدني
فهو سقوط الواجب ان كان صوما لا زاجرا (قوله ولو منها بغيره) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى لعنى بجاور
وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو ضيفان في صومها قويا كالمصلحة في الارض المفضية ذكره في التبر
وراد على صاحب البحر في قوله انه لا نواب في صوم الايام المتبعية فكلام الشرح بحث صاحب التبر (قوله
ولما لو عين الخ) اي لو كان السبب في المنذور والندور لا يشهد بجزء من المنذور (قوله وبلغوا التعيين) من هذا يؤخذ
انه لو نذر يوم الاثنين والنجس والاثنتين من كل اسبوع يصوم غيرهما صوما ظاهرا كلامه ان التعيين يرفع ولو علق
بشرط براد كونه كان شقي الله تعالى مريض لا صوم شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فقل
ما ذكره الشرح محمول على غيره هذه الصورة (قوله والكتفارات) اي وسبب صوم الكتفارات (قوله الحنث) اي
في كفارة اليمين وقوله واحتل اي في قتل الخطا والصيد بحر ما بقي ثلاثة اخرى كفارة الظهار والسبب
في صومها العزم على العود وكفارة الاطفار والسبب في صومها الاطفار وكفارة الحلق بحر ما لعذر الاختيار
الصوم والسبب في صومها الحلق حلي (قوله رمضان) عوفى الاصل من رمضان اذا احترق سمي به لان الذنوب
تتحرق فيه وهو غير منصرف على الالف والذون وكذا جادى لاق التائب المقتضوية بصرف ما عدها
قال الجوهري يجمع على ارمضا ورمضانات ورماض كسلطان منزع زيادة (قوله شهود جزاء الخ) هذا سبب
لصوم كنه شهود كل يوم سبب لوجوب اداءه لان الصوم عبادة متميزة تتصرف الصلوات في الاوقات
بل اشد لفضل زمن لا يصلح للصوم وهو الليل ابو السعود قال قلت ان الصبي الذي بلغ اشاء الشهادة بجزأ
منه فقتله وجوب قضاء ما مضى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد بشرط الوجوب فيما مضى وهو البلوغ بغير (قوله
انه الجزأ) اي الذي لا يتجزأ فهو من كل يوم سبب لصوم ذلك اليوم بغير (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه)
وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبل الغضوة الكبرى اما الليل والغضوة وما بعدها لا يمكن انشاء الصوم
فيها والموجود في الليل مجرد النية لانشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في مجمع الامهران السبب الجزأ الاول
من كل يوم لا كله والا يزم ان يجب كل يوم بعد تمام ذلك اليوم ولا الجزأ المطلق والا لوجب صوم يوم بلغ فيه
الصبي اه حلي (قوله نقي لوقافي) بان زال جمع ما من الجنون فاما اذا اصاب في بعض كلامه فلا هندي وقرة
الخلا في المذكورة في الشرح ذكرها صاحب البحر والتمنخ والهندية فلا وجه لمذكره البعض ان المحفوظ
لزم القضاء فين افاق ليل لا من جن ولا خلاف فيه (قوله اوفى آراهما بعد الزوال) عبارة امداد الفتح او فاعيد
الزوال من يوم منه اوهي الحق بدليل قوله انه الجزأ والذي يمكن انشاء الصوم فيه فانه لا يخص آخر يوم
بل كل يوم لا يمكن انشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب كما سيأتي ومنه تعلم
انه كان ينبغي له ان يقول اوفى نصف النهار الشرعي وما بعده الى الغروب والا فلا عبارة تقتضي انه يمكن انشاء
الصوم قبل الزوال ولولا بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو اقسام ثمانية) فرض واجب
وسنة ومكروه وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان اداءه) اقتضاه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع
من (قوله كصوم قضاء) سبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود جزء من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) افاقان
فرضان واما قوله ما تقاطع مع الان اجماع لم يقدح في فرضيتها كما في شرح المفتي وعده صاحب المقتضى من
الواجب كالندور (قوله كالذرية المعلن) كقوله لله على ارام يوم الاثنين والنجس والمطلق كقوله لله على ان اصوم يوما
من (قوله واما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصد ان الندور ثبت طلبه بالقاطع وهو قوله تعالى وليوفوا
الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المريض وما ليس بقصود في العبادة كالندور والوضو لكل صلاة
والندور بالمصية فلما خست هذه المواضع ثبت الامحيرة قطعاً كالاية المؤثرة وخبر الواحد (قوله) من
الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضاءه عند الانقضاء وصوم الاعتكاف بغير عن الدائع

قوله فآلة الأكل) الذي في البصر والنهر والشر بلالية وغيرهما أن فآلة الكمال قلل للشرح سبق فله تشابه
 القطن ويدل عليه أن الأكل قردى العناية بالوجوب اللهم إلا أن يكون وقع له في غير هذا الموضع من العناية
 أو في كفاية السعي بالشر في الأصول فراجع أه حلي (قوله لكنه تعقبه) أي القول بالقرضية والادنى
 تأخير بعد قول المصنف هو فرض على الظاهر (قوله بالقرض بان الخ) حاصله أن القرض يقتضي بعد العصر
 ولو ترسان غير كراهة وتكره المندوبة بعد صلاته وما ذاك إلا لانه في حكم النافذة وانما عرض عليه الوجوب
 بإيجاب العبد (قوله لأن مطلق الاجماع) على حذف أي لاحتضار (قوله كأبسطه خسرو) حاصل كلامه
 في الدبرانهم أجمعوا على لزومه والاجماع على التزيم لا يستلزم الاجماع على القرضية أي الاعتقاد ببل لا تنبت
 القرضية إلا بالاجماع عليها حلي بقليل زيادة يحصل أن في المندوبين معصية بالوجوب والاقتراض
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على القرض وأوجب فمثل المستون بقصمه والمكروه بقصمه وفي المنع ونقل
 كغيره ما في غير ما ذكر من القرض والواجب أن يكون سنة أو مندوباً ومكروها وفي إطلاق
 النقل اصطلاحاً على المكروه فنظم يشبه بمناه القوي (قوله يوم السنة) أي المؤكدة بديل مقابلها بالمندوب
 (قوله كمصوم عاشوراء) ورد أنه يكفر ذوب السنة الماضية وما صوم يوم عرفه بكفر ذوب سنتين الماضية
 والائتية لأنه شرع مجدي بخلاف الأول لأنه شرع موسمي فالمستحب هنا أفضل من المؤكد روى الشنن
 وغيرهما عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا يقال ما يأتي فقالوا هذا يوم علمنا أني الله تعالى فيه موسى وبني
 إسرائيل من عذوبهم وأغرق فرعون وتوفيه فصامه موسى شكر فحسن نصومه فقال صلى الله عليه
 وسلم فحسن إلى واحد حتى يصومكم فصامه وأمر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام
 يكفركم يومه ولا يأمروا بكونه قريش تصومونه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال يا أيها الناس إمام الله
 تعالى من صلته من شاء تركه ثم ترك آخر عمره إن يصوم إليه التامع أبو السعود مختصراً عن شرح النجاشي
 لا يجرى قوله والمندوب) هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما (قوله كأيام البيض) أي أيام القبايا البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حلي (قوله يوم الجمعة) فلا يكرهه عند العامة
 لما في النهر صوم يوم الجمعة مفرداً ثبت بالنسبة طلبة والوعاء عليه فاعتراض الشيخ حسن على الدوروي في البرهان
 من أن صوم يوم الجمعة مفرداً وكذا السبب المذكور وساقط أبو السعود قلت ثبت بالنسبة طلبة والنهي عنه
 والآخر منهما النهي كما وضع في شرح الجامع الصغير لأن فيه وطناً ثبت قلعه إذا صامه ضعف عن فعله لأن
 المندوب صوم الاثنين والخميس إلا للصالح أن كان يضعفه فيه طلبة أو السقوط (قوله والمكروه) بالنسبة عطفاً
 على السنة (قوله كالعديدن) وأيام التشريق يجرى (قوله كما مشوراً وحده) أي مفرداً عن التامع أو الواحد عشر
 حلي عن إمداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام مفردة أو متتابعة لكن عامة
 المتأخرين لم يروها بإسباغ (قوله وبسبب وحده) لالتصاف باليهود وهو هذه العلة فتبد كراهة التصوم إلا يقال
 أنها ثبتت بقصد انتشبه بكم نظيره (قوله ويزيد) بفتح الزين وسكون الياء وضم الراء معرب ويزيد معناه
 اليوم الحديدي فتوجه في الحديدي ويزيد معنى اليوم والمراد منه يوم تحمل فيه الشمس من الحمل أه حلي (قوله
 ومهرج) معرب مهر كان والمراد منه أو حلول الشمس في الميزان وهذا الزمان عيدان للقرن حلي
 (قوله أن تعمد) أي الصوم في الأيام الثلاثة أمان وأفي صوماً يعتاده فلا كراهة واستثنى في عدة الفتاوى من
 كراهة صوم النيرة وهو مهرجاً ما ذاقه من أيامها فلا يكرهه في يوم الشك بصر (قوله وصوم صحت) وهو أن
 يصوم ولا يشك بئتي فعليه أن يتكلم بغير وجهاً دع إليه كأيام إمداد الفتاح أه حلي (قوله وهو صال)
 وهو أن يصوم ولا يقصر بعد الغروب أصلاً حتى ينصل صوم القدا لاس كأي نوراً لا يتصاح وهذا في غيره حلي
 الله عليه وسلم أها فولا يكرهه ونظائر الشرح أن هذه الأشياء مكروهة تنزيهاً وفي بعضها نظر (قوله ودهر) لانه
 يضعفه أو يصير طبعاً حلي عن إمداد الفتاح (قوله وأن أفطر الأيام الخمسة) يوم العيدين وأيام الشريق
 (قوله وهذا) أي كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومفهومه أن الامام رضى الله تعالى عنه وبهذا يقولون جا
 (قوله في خمسة عشر) ثلاثة في المصنف الفرض والواجب والنفل والتامع في الشرح وأما قوة كمصوم

(قوله) فآلة الأكل) الذي في البصر والنهر والشر بلالية وغيرهما أن فآلة الكمال قلل للشرح سبق فله تشابه
 القطن ويدل عليه أن الأكل قردى العناية بالوجوب اللهم إلا أن يكون وقع له في غير هذا الموضع من العناية
 أو في كفاية السعي بالشر في الأصول فراجع أه حلي (قوله لكنه تعقبه) أي القول بالقرضية والادنى
 تأخير بعد قول المصنف هو فرض على الظاهر (قوله بالقرض بان الخ) حاصله أن القرض يقتضي بعد العصر
 ولو ترسان غير كراهة وتكره المندوبة بعد صلاته وما ذاك إلا لانه في حكم النافذة وانما عرض عليه الوجوب
 بإيجاب العبد (قوله لأن مطلق الاجماع) على حذف أي لاحتضار (قوله كأبسطه خسرو) حاصل كلامه
 في الدبرانهم أجمعوا على لزومه والاجماع على التزيم لا يستلزم الاجماع على القرضية أي الاعتقاد ببل لا تنبت
 القرضية إلا بالاجماع عليها حلي بقليل زيادة يحصل أن في المندوبين معصية بالوجوب والاقتراض
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على القرض وأوجب فمثل المستون بقصمه والمكروه بقصمه وفي المنع ونقل
 كغيره ما في غير ما ذكر من القرض والواجب أن يكون سنة أو مندوباً ومكروها وفي إطلاق
 النقل اصطلاحاً على المكروه فنظم يشبه بمناه القوي (قوله يوم السنة) أي المؤكدة بديل مقابلها بالمندوب
 (قوله كمصوم عاشوراء) ورد أنه يكفر ذوب السنة الماضية وما صوم يوم عرفه بكفر ذوب سنتين الماضية
 والائتية لأنه شرع مجدي بخلاف الأول لأنه شرع موسمي فالمستحب هنا أفضل من المؤكد روى الشنن
 وغيرهما عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا يقال ما يأتي فقالوا هذا يوم علمنا أني الله تعالى فيه موسى وبني
 إسرائيل من عذوبهم وأغرق فرعون وتوفيه فصامه موسى شكر فحسن نصومه فقال صلى الله عليه
 وسلم فحسن إلى واحد حتى يصومكم فصامه وأمر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام
 يكفركم يومه ولا يأمروا بكونه قريش تصومونه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال يا أيها الناس إمام الله
 تعالى من صلته من شاء تركه ثم ترك آخر عمره إن يصوم إليه التامع أبو السعود مختصراً عن شرح النجاشي
 لا يجرى قوله والمندوب) هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما (قوله كأيام البيض) أي أيام القبايا البيض
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر حلي (قوله يوم الجمعة) فلا يكرهه عند العامة
 لما في النهر صوم يوم الجمعة مفرداً ثبت بالنسبة طلبة والوعاء عليه فاعتراض الشيخ حسن على الدوروي في البرهان
 من أن صوم يوم الجمعة مفرداً وكذا السبب المذكور وساقط أبو السعود قلت ثبت بالنسبة طلبة والنهي عنه
 والآخر منهما النهي كما وضع في شرح الجامع الصغير لأن فيه وطناً ثبت قلعه إذا صامه ضعف عن فعله لأن
 المندوب صوم الاثنين والخميس إلا للصالح أن كان يضعفه فيه طلبة أو السقوط (قوله والمكروه) بالنسبة عطفاً
 على السنة (قوله كالعديدن) وأيام التشريق يجرى (قوله كما مشوراً وحده) أي مفرداً عن التامع أو الواحد عشر
 حلي عن إمداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام مفردة أو متتابعة لكن عامة
 المتأخرين لم يروها بإسباغ (قوله وبسبب وحده) لالتصاف باليهود وهو هذه العلة فتبد كراهة التصوم إلا يقال
 أنها ثبتت بقصد انتشبه بكم نظيره (قوله ويزيد) بفتح الزين وسكون الياء وضم الراء معرب ويزيد معناه
 اليوم الحديدي فتوجه في الحديدي ويزيد معنى اليوم والمراد منه يوم تحمل فيه الشمس من الحمل أه حلي (قوله
 ومهرج) معرب مهر كان والمراد منه أو حلول الشمس في الميزان وهذا الزمان عيدان للقرن حلي
 (قوله أن تعمد) أي الصوم في الأيام الثلاثة أمان وأفي صوماً يعتاده فلا كراهة واستثنى في عدة الفتاوى من
 كراهة صوم النيرة وهو مهرجاً ما ذاقه من أيامها فلا يكرهه في يوم الشك بصر (قوله وصوم صحت) وهو أن
 يصوم ولا يشك بئتي فعليه أن يتكلم بغير وجهاً دع إليه كأيام إمداد الفتاح أه حلي (قوله وهو صال)
 وهو أن يصوم ولا يقصر بعد الغروب أصلاً حتى ينصل صوم القدا لاس كأي نوراً لا يتصاح وهذا في غيره حلي
 الله عليه وسلم أها فولا يكرهه ونظائر الشرح أن هذه الأشياء مكروهة تنزيهاً وفي بعضها نظر (قوله ودهر) لانه
 يضعفه أو يصير طبعاً حلي عن إمداد الفتاح (قوله وأن أفطر الأيام الخمسة) يوم العيدين وأيام الشريق
 (قوله وهذا) أي كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومفهومه أن الامام رضى الله تعالى عنه وبهذا يقولون جا
 (قوله في خمسة عشر) ثلاثة في المصنف الفرض والواجب والنفل والتامع في الشرح وأما قوة كمصوم

عاشية أو غير ذلك وهو داخلاق القسم الثالث من المصنف على ما تقدم وفيما نحن قد عدنا في أكثر
 الاحكام الاخرى ولم يستوف فان الحكماء اختلفوا في كون المذبح والقرض والواجب يتقسم حينين وقد تولى من
 المذبح صوم داود والست من شوال على ما عليه العامة قالوا في الشرع حذف هذه الجمل (قوله سبعة
 متتابعة) فلم يأتها هذا الخبر وما فيها يجب فيه التتابع لاجل الفعل وهو صوم كشافة القتل والظفر والابيض
 والاظفار ويطلق بالذبح المطلق اذ ذكر التتابع فيه او بما استقبل الصوم وكل صوم يوم فيه بالتتابع لاجل
 الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما أخره رمضان والذبح والمعين والابيض يصوم معناه افاده صاحب
 بصورة الجين ان يقول والله لا صوم من وجب بقدر اذ صاحب البصر على اقسام الشرع فيجب فيه التتابع
 الذبح المطلق اذ ذكر في التتابع او فوافه الجين المعين افاده المطلق (قوله وصوم ستة) اي وقران اذ لم يجد
 ما يجمع له ما فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسما اذا رجع (قوله وقد علق ويرأى صيد) اذا اختار الصيام فيها
 (قوله فندم مطلق) من ذكر التتابع وبنته (قوله اذ انقر وهذا) اي ما ذكر من التقسيم (قوله فيصوم اداء صوم
 رمضان الحج) هو سبيل على التذبح والمعين والنقل ايضا فان قضاء التذبح والمعين المطلق على شرط اذ كونه وقضاء
 النقل الذي افسده بشرطهما التبعين والتبعية وانما يصح من غير التبعة في رمضان لقوله من الله عليه وسلم
 واجامه عليه الصلاة والسلام لا يصح لمن لم يبيت الصيام من الليل فحصل على ثني التبعة كقولنا عليه
 الصلاة والسلام لا صلاة لغير المسجد الا في المسجد اذ هو من غير التبعة عليه (قوله فانه لو نوى قبل غروب
 الشمس ان يصوم غذا ابصر او هو محمول على ما اذا لم يوافق من الليل بل نوى ان يصوم وقت ان نوى من
 النهار والسعود من الزبلي والتذبح والمعين في حكم رمضان تعين الوقت فيها (قوله والنقل) المراد به ما عدا
 القرض والواجب اعم من ان يكون سنة او مندوبا او مكروها او مباحا (قوله بنية) عليها القلب والتلفظ بهاسنة
 حادى وانما يصح في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع من نية قبل طلوع الغروب رجعوا في الصيامات
 كلها وان نوى ان يقطر غدا ندى الى دعوة وان لم يدع يصم لا يصوم ما عدا نية فان اصبح في رمضان
 لا نوى صوما ولا ظفرا وهو يعلم انه رمضان الاظفاره لا يصوم ما عدا من تحصر ما كبره الا رأى لباسه فاذا كان
 الرجل لا يفتي عليه مثل ذلك وان كان ممن يفتي عليه فسيبها ان يدع الاكل ولا يصوم الاظفار القصرى في ظاهر
 الرواية وان اراد ان يعتد في التصريح صباحا الى ان ذكر ذلك بعض مشايخنا وقال بعضهم لا بأس به اذا كان
 قد سهر من اداظفاره الوقت هندية وقد يستأنس بغير الفص على قول البعض بالعمل بيت الامة
 في الاستقبال اذا كان يجربا (قوله فلا تصم قبل الغروب) تلونوى قبل ان تغيب الشمس ان يكون مسامعا غدا
 ثم نام وانما عليه او نقل حتى زالت الشمس من الغد يجوز وان نوى بعد غروب الشمس جاز هندية (قوله الى
 الضوضاء الكبرى) القضاة ليست داخله في الغيا والمراد بها نصف النهار الشرعى من استطاعة الضوء
 في انق المشرق الى غروب الشمس وشله اليوم وفي غاية البيان جعل اول النهار من طلوع الفجر لثلاثة وثلاثين
 وانما اعتبروا بسود التبعة قبلها لكون اكثر اليوم سوادا لافرق بين الصبح والمريض والقيم والسافر وقال
 زفر لا يجوز الصوم للسافر والمريض الا في سنة من الليل بهر وانما يجوز قبل الفجر اذ لم يوجد قبلها ما ساقى
 الصوم كاكل وشرب وجوعا ولولا ما ساقا وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا يجوز هندية من شرح الطحاوى
 (قوله اعتبارا لكثير اليوم) على المسائل الثلاث (قوله اى سنة الصوم) اى ولم يتعرض لصفته (قوله قال بدل
 الحج) خلافا لقال ان مطلق النية يصدق بنية اى عبادا فكانت كما هو عليه البعض فاعترض (قوله بنية نقل)
 لم يقل وبنية مباحة لان النقل والتذبح والمعين لا يصحان بنية واجب آخر فيقع عما نوى ولا يلزم من بنية النقل
 في رمضان اكثر مما قاله الاكل في تقريره لانه لا ملازمة بين بنية النقل واعتقاد عدم القرصة او طهنة فقد
 يكون معتقدا القرصة ومع ذلك سوى النقل اما اذا انضم اى سنة النقل اعتقاد ان رمضان نقل او طهنة فيكفر
 افاده صاحب البصر (قوله وبضاً) عبرة فلنا بالمسلم خيرا والا فاعلم مثله (قوله نقل) اى دون النقل والتذبح
 العين فلا يصحان بنية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق ويا في (قوله بتعيين الشارع) اى في قوله عليه الصلاة
 والسلام اذا نسيت شعبان ولا صوم الاربعين بخلاف التذبح فلما جعل بولادة التذبح وبولادة الصيام ملاحة ماله

سبعة متتابعة رمضان وقضاء غدا غدا ونقل
 وجن وانظر رمضان وقضاء غدا غدا ونقل
 واجب ويستخير فيها نقل وقضاء رمضان
 وقضاء غدا غدا ونقل وقضاء رمضان
 مطلق اذ انظر هذا (يجمع) اذ (صوم
 مطلق اذ انظر هذا (يجمع) اذ (صوم
 رمضان والتذبح والمعين والنقل فيمن (الابيض
 رمضان والتذبح والمعين والنقل فيمن (الابيض
 فلا يصح قبل الغروب ولا عند (قوله فيصوم
 الصبح ولا يصح قبل الغروب ولا عند (قوله فيصوم
 لا كذا الزم ولا يصح قبل الغروب ولا عند (قوله فيصوم
 قال بدل من انما صام البصر (قوله بنية نقل)
 الزم ومن (قوله بنية نقل) كنية واجب آخر
 (قوله اذا نسيت شعبان) خطا تعينه بتعيين الشارع

صحة المدارك في وقال ابن عبد البر لا يختلفون في أنه مستد وعقله البخاري قال وقال مسلم بن حنبل وقال الشيخ قاسم بن غلظون في ذلك صكر البخاري تعليقا وصله الحنفية وصححه ابن خزيمة وابن حبان وأه وقال الشيخ قاسم أيضا في فتح ميج أحاديث الاختيار الحديث الآخر أصله بدو الاستسقاء وهو أبو حنيفة عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان أخرجه الماروق في المستدرج وقال الحافظ ابن حجر رحمه بهذا اللفظ مستعاضا عن حديثه في هذا أنه أصله من جهة المعنى وإن لم يكن له أصل من جهة اللفظ وعلى إيمان الحديث الأول له أصل أصلي قلاعية زعمه الزبلي ومن معه ومعناه من صام يوم السبت من رمضان فعصى الله بالملك ما لم يركب ما لم يفعل كلام الزبلي في الحديث الآخر أنه لا أصل له من جهة اللفظ أحدهما الأصلية فوجه تقدمه الثاني بعبارة رسته (قوله) أيضا يصح في الإبراهيمي من أئمة الهدى عليهم السلام ثلثة قبل رمضان اختلف في أخفضه صومه ونظره واختاره (قوله) من الصنف من التفتيل كالي الهندية وأمره ونقل صاحب الثر عن السراج أن المعنى به التلوم ثم الانقراض وإن كان من انقراض فراجه متاملا فلا في الصلوات سوى الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله) بعد الزوال) ليس هذا التفتيد في عبارة فضة والذي في الهندية يعني الصوم ما لم يقرب الزوال لا لاحتلال ثبوت الشهر بعد ذلك لا صومه والاولى أن يقول بعد الأخير الكبير في قاعة دمشق وقت اثنية (قوله) فبأية التهمة التي) أي التهمة أن يركب المنهي عنه وهو طاعة قوله ونظر غيره وهذا ينظر في انقراض أيضا (قوله) وكل من لم يكتف به الخ) والكيفية هي قوة والتسمية الجارية في ذلك قوله أن المراد بانقراض من لم يترك بقوى (قوله) في سبيل الجزم) هو أن لا يطرأ عليه الخ أي أفدة في البصر (قوله) من لا يعتاد صوم ذلك اليوم) نقلا عن الرواية يعتاد صوم يوم السبت لكلام أبي قاسم كانت (قوله) حكمه حر) وهو عدم الكراهة وخلع ذلك لم يطرأ وجوده ما كان من رمضان فهو منه والافتة الكراهة فبأنظر (قوله) لا يمتثل الخ) يعني عن قول الشرع في سبيل الجزم ومن القريب ما في الصرع من التفتيد عن محمد بن أبي بصير لم يمتد السبت والشك على أنه أن كان قد صام رمضان وهو صام من رمضان وإن لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب أصحابنا (قوله) لعدم الجزم) فقد ذكرنا التية (قوله) مع الكراهة) أي التفتيد لأن كراهة الصرم لا تثبت إلا إذا جزم التمن رمضان كما أفاده الشرح سابقا (قوله) قد تردد في مكرهين) كراهة أحدهما شرعية والآخر تنبيهية وهو تعطيل المسئلة الأولى وقوله أركب وهو غير مكره لتبديل لثانية (قوله) أي في قبة الواجب والتفتل وأعمال يمكن عن الواجب لعدم الجزم به وإنما ينبغي أن يفتن بالأخلاق في صورة التفتل قد شغل الساقط عن عزيمته وجه وهو شقة من رمضان لأنه من هذا الوجه شرع مسقطا لا ملتزما (قوله) كل المتلوم) أي المتشرطون به الهلال يوم السبت (قوله) كاله بعدها) فظهرت رمضانيتها بعد كاله صومه إما كاله ولا يجب عليه انقضاء (قوله) وهو الصبي) مقابل به في الهادي عن التفتيد أنه (يجوز) (قوله) رأى مكلف سواء كان من قبل شهادته أم لا يصرح بالملك الباطن والجنون فلا يبرأ من الصوم (قوله) بشرى شرعي) وهو ما نسقه أو عطفه في الرؤية أو السعد (قوله) صام) وصححه في صوم حديثه أخا غيره برزته أن صدقه ولا يطرأ ولا فطر لا كراهة عليه غير (قوله) مطلقا) سواء كان في هلال رمضان أو الفطر لأنه في الأول شهد الشهر ولا حاشا في الثاني زبلي وإن النبي صلى الله عليه وسلم قال غفر كل غمرك يوم تطهرون للناس ويطهروا في هذا اليوم فوجب عليه موافقته سواء كان الرأى الحاكم أو غيره وله فيها أو لا ينبغي للإمام إذا ما وجد أنه يأمر الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكمه غير طاعة أن يخرج على العبد ورزقته وحده ولا يصوم وحده إذا ما يخرج على الشريعة بل عليه في الجوهرة والهندية عن السراج ما يخالفونه أنه لو رأى هلال رمضان الإمام أو القاضي وصده فهو بالخيار وإن أن نصب من يشهد عنه وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال إذا أراد الإمام أو القاضي أو القاضي لا يخرج إلى المجلس ولا يأمر الناس بالخروج ولا يطرأ لاسرا ولا جبرا وقال بعضهم إن تقبض انقراضه هو الذي يبرى عن المؤلف فيما بقي (قوله) جوبا) به بزم الربيعي من غير ذكر خلاف وهو الصعيق أو السعد والمراد بالوجوب انقراضه في ظاهره أم حلي (قوله) لثمة) إذا هذا ما يصلح لتعليق لعدم الكفارة في مسئلة هلال رمضان ما في رتبة شوال فأنا لا أحب الكفارة لا بعد عد عنه

(والأبوصمه الخواص وفقط عنهم - بعده
(الزوال) - يفتق نقابيه الخواص (أو كل من علم
كفية صوم العترة هازان - يوقى النجوم)
العوام والنجس (من لا يعاندان صوم ذات
على سبيل الجزم) - فلهما صوم لا يتخطى إليه
(الدوم) - أما العتاد فلهما صوم لا يتخطى إليه
أنه إن كان من رمضان فقد في أصل التسمية
فأدرك وليس بمأثر لوركد في العزم (كما أنه
إن أوى إلى يومه) - فإذن في العزم (كما أنه
والأفلا) - أصوم لعدم الجزم في العزم (كما أنه
ليس بمأثر) - (أو أوى) - إن لم يجد تسمية - فهو
صائم والأفطر وليس صائم - إن لم يجد تسمية - فهو
وردد وصفها فإن (أو أوى) - إن لم يجد تسمية - فهو
وردد والأفطر واجب (أو أوى) - إن لم يجد تسمية - فهو
فعله والأفطر - إن لم يجد تسمية - فهو
(أو قال) - أما سائر - إن لم يجد تسمية - فهو
(نقل) - التوردين بغير هذين وبغير كونهما
(فإن ظهر رمضان) - إن لم يجد تسمية - فهو
أدى إلى الواجب (أو أوى) - إن لم يجد تسمية - فهو
لعدم التفتل تصدأكل التلوم - غير مضمون (أو أوى)
كله بعده هو والواجب - غير مضمون (أو أوى)
مكلف (أو أوى) - إن لم يجد تسمية - فهو
فإن أطرغاً (أو أوى) - إن لم يجد تسمية - فهو

فكونه **مستنداً** في امداد الفتاح اي هذه الكفارة تدبر في الشهادتين لا في الحلق بالمعروف باعتبار
ان معنى العقوبة فيها ان يثبت دليل عدم وجوبها على المعتذر والحق في خلاف بقية الكفارات (قوة الشهادة)
منقول بقوله ارد قوله لان ما (الح) بولاه يوم يختلف في وجوب صومه فان الحسن وابن سيرين وعطاء
قالوا بان لا يصوم الامام قال الحلي وهذا لما يصلح تعليلا لعدم الكفارة في هلال رمضان اما في هلال
شوال قالوا لا يجب لانه يوم عيده على نسق ما تقدم اه (قوله واما بعد قوله) اي في هلال رمضان (قوله)
تجب الكفارة اي على المعتسر سواء كان الرأى او غيره من الناس لانه يوم عيدهم الناس (قوله في الايام)
خلافا لقوله اي في جعفر ناهي انه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عنده حتى لو كان عدلا ينبغي ان لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف جعفر (تبيينه) في المثلث يجب على الناس التماس الهلال في وقت القرب في التاسع
والعشرين من شعبان وكذا في رمضان اه واعلم ان رمضان تنقص ويكمل وتوليها واحد في الصوم المترتب
على رمضان من غير نظر لايامه اماما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومند وعنده صومه وقطره فهو
زيادة بقول الكامل بها التناقض وصام عليه الصلاة والسلام تسع سنين اربعة منها اتمة وما بقي كامل وقيل
لم يضمن كاملا الا شهر او حدا وقيل شهرين كما حكاه الاجهوزي والحكمة في ذلك زيادة طما تينة تنقسم على
مساواة التناقض للكمال في عيادته مناه او السعد خنصر (قوله بلا دعوى) قال في الفتاوى الظهيرية ان هذا
في قولها المانع قول الامام رضي الله تعالى عنه فينبغي ان يشترط الدعوى بهر واذ ثبت رمضان بقول
الواحد ينعى في الثبوت ما يتعلق به كالطلاق والعتق والايمان وحلول الاجال وغيرها فمتى كان
في منها لا يثبت فيها الواحد قصد الواسع (قوله وبلا خلاف) خلا فاشيخ الاسلام جعفر (قوله ولا حكم)
حق انه لو شهد عند الحاكم وسعى رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدة او يجب على السامع ان يصوم ولا يحتاج
الى حكم الحاكم هندية (قوله لانه خير) قال في البحر لان صوم رمضان امر دين فاشبه رواية الاخبار (قوة تكمين
وقبار) فهو هذا الخان كافي التهر (قوله خبر عدل) حقيقة العدالة ملكة تحصل على الملازمة التقوى والمروءة
والشرط اذ انما هو دور ترك الكبار والاصرار على الصغار وما جعل بالمرء وتوليد ان يكون مسلما فلا يلزم العار
وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله او مستور) هو مجهول الحال وهو الذي لا يعرف بالعدالة ولا بلا عارة
او بالسوء (قوله على خلاف ظاهر) افاده ان ظاهر الرواية انه لا يقبل خبر المستور وهو الموعول عليه (قوله)
اتفاقا بين اهل المذهب وما نسبته الاكل الى الطحاوي من ان شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة
غير صحيحة كما اوضحه صاحب التهر (قوله وما قبله) فيصنع قبول القضاة لانه كان غريبا زحلي وفي البحر قول
الفاسق في البيانات التي يمكن تلقياس العدول غير مقبول كالهلال ورواية الاخبار ولو تعدد كشافين كما ذكر
(قوله او محدودا في قذف) القبول رواية على بكر بن عبد ما ناب وكان قد حدى قذف جعفر (قوله على المذهب) وقال
الامام الفضل انما يقبل خبر الواحد للعدل اذا اضره وقال رأته خارج البلد في العصر او يقول رأته في البلدة
من بين خلى السحاب ما يدنو هذا التفسير فلا يقبل حلى من البحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر) بخلاف
الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة رجل رجلان او رجل وامرأتان
حلي (قوله ولو على مثلها) افاد ان شهادتهما على من لم يعلم كحرف كقبولة وقوف فيه صاحب التهر
وجبت القبول (قوله ويجب على الجارية) والحكم في غيرها لا الاولى والثانية ان عمل ذلك عند توقف اثبات الزينة
عليها والا فلا (قوة في ليلتها) اي الزينة (قوله وشرط القسط الخ) لانه لم يقبل من منع العباد وهو القسط فاشبهه سائر
حقوقهم فيشرط فيه ما يشترط فيها من العدالة والحرة والعدو وعدم الخدي قذف ولفظ الشهادة والله عوى
على خلاف فيه جعفر (قوة مع العلة للتقدمة) وهي القيم او البقا او الالفان (قوة نصاب الشهادة) وهو رجلان
او رجل وامرأتان (قوله تعلق الخ) قد علمه على قوله شرط (قوله لكن لا يشترط الدعوى) يزم به
في الوفاة والغرويه صرح في الخامسة منع (قوة كافي عتق الامة) فان الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى
وكذا عتق العبد عندهما لا عنده حلي بزيادة (قوة وطلاق الحرة) لانه ما يقبل فيه الشهادة حسبة لمعهم
المغرقة الزوجة الرقيقة بشرط فيها الدعوى والذي في جامع الفصولين الاطلاق لكنه بشرط انها حرة والزوج
والسيد في العتق (قوله لا ما كنهه) اي لا تاضي ولا في هندية (قوله صامو الخ) اي اتقوا ما كيد عليه لادم

(وانتقد النسخ) اعلم الرواية من
المستند من فيها اذا افتقر دليل ان الشهادة
(والا يجمع عدم وجوب القمار) ومصلحة
واحد لان ما لا يجب ان يكون شيئا الا
هلالا وما لا يقدره تعقيب الكفارة ولو فاسقا
في الايام) وتدل بلا خلاف
اشبهه ولا يحكم ويحاش تنافه لا يشترط
شهادة الصومح على حصة الراي على
شهادة المستور على ما لا يراي نعم لان
عدل لا يشرع في الرواية الا في ما لا يراي
خلاف ظاهر الرواية فانما اذا
ان يشهد على نفسه قال العدل الزواني
الفاشي في يده (قوله) بين كسبة الزواني
او محدودا في قذف (باب) بين كسبة الزواني
على المذهب تقبل شهادة واحد على الجارية
او محدودا في قذف (باب) بين كسبة الزواني
على المذهب تقبل شهادة واحد على الجارية
واقف ولعله في الجارية بلا اذن صولها
القدر كافي في القذف (باب) بين كسبة الزواني
وتشبهه كافي في القذف (باب) بين كسبة الزواني
المستند في العدة (باب) بين كسبة الزواني
ومع المثلث في قذف (باب) بين كسبة الزواني
تستلزم الدعوى كافي في القذف (باب) بين كسبة الزواني
ولا يلزم الدعوى كافي في القذف (باب) بين كسبة الزواني
قول الله

المصنف في شرحه حيث قال وعليهم ان يصوموا بقوله اذا كان عدلا ام (قوله واغفروا) ظاهر ما في المنع والهندية
المولوا لا الوجوب فانها مبرأ بالاسم لقاس ان يغفروا (قوله مع الله) امامع عندها فلا يظنون ان لا عدم
رؤية غيره مع التوفيق اليها دليل عظمهم كما يصحبه مفهوم كلامه (قوله للضروة) اي انا اقبلوا ذلك
استغفالا للضروة وهي عدم المحاكم والظاهر انه كذلك فيما اذا كان الحكم به بداعتها (قوله من نصب
شاهد) الظاهر ان معناه ان يجعله الحكم الشهادة ثم يشهد فيقول قد اخبرني رجل انه راى وسمعت الشهاده
بذلك اه حلي (قوله بخلاف المبرد) اي هلال العيد اذ اراه الامام وحده والقاضي فانه لا يخرج الى المصلى
ولا يأمر الناس بالخروج ولا يطر لاسر ولا يجهر بالو السجود (قوله ولا عبرة بقول المارتين) ولولا انفسهم قال
في الهندية ولا يجوز لعلمهم ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن التشنه
بعد نقل الخلاف فاذن اتفق اصحابنا الا التادراة لا اعتماد على قول المصنفين وذكر شمس الامعة السرخسي
في كتاب الصوم ان قول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من اتي كاهنا او عرفا فصدقه بما يقول فقد كفر بما يزل على عهده وفي الاستدلال نظر الى المراد بالنكاح
والعرف في الحديث من يجترع القريب ابدى معرفته كما كان هذا سيلة لا يجوز ويكون تصديقه كقرا اماما
الاهله فليس من هذا القبيل اذ معدهم فيه الحساب القطعي قلبي من الاخبار وعن القريب اودعوى معرفته
في شي الا ترى الى قوله تعالى والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي فخصا وقد علمت
ما قاله عامة اهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا يتقضى الحكم (قوله وقول اولى التوقيت) يعني علماء
التوقيت ليس بموجب شرع او لا فطر اولى يعمل به مطلقا فلما اوتوا واجب البعض العمل به ان كان
يكثر منهم بان ينظروا عليه (تق) ما كان من اذ انات يكتفي فيه بجبر الواحد العدل كلال ومضمان
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كالبيع والاملا لا فطره العدد والعدالة ولفظ الشهادة مع في
شرطها ومنه النظر الا ان يكون المزمع غرضه فلا يشترط في الشاهد الا سلام وما لا يطلع عليه الرجال كالكتابة
والوادة والعروب في العورة ولا حد ولا ذكره وما لا الزام فيه كالاجابة بالوالات والمشاربات والاذن
في اخبارات والرسالات والهدايا والكرات لا يشترط فيه سوى التيقن تصديق القلب بما كان فيه فالزام من
وجه كدول الوكيل وجبر المأذون وفتح الشركة والمخاطبة والرسول والوكيل الحكم فيه كاذبي قلبه عندهما
وشرط الامام العدد والعدالة بغير من التصريح (قوله وقبل بلاه الخ) ذكر في التلويح انه لا بد من لفظ الشهادة
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الايضاح معنى السكالك لا يشترط في الاسلام في اخبار هذا الجمع لان المتواتر
لا ياتي به بكفر السائقين فضلا عن فسهم ابو السعد ولا يشترط الحرية ولا الدعوى فهتافي وهذا الحكم
عام في رمضان والظفر اه حلي وغرضها من الاهله لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأته دون رجل
اخر غير محمد بن هذبه عن الصبر الرازي (قوله بجمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لان التفرع من بين العلم التقدير
بالرؤية مع توجههم طالين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المنع وسلامة الاسرار وان تقاربت الاضمار
في الحد فظاهر في غلظه مجرا قوله يقع العلم الشرعي (مراد الشرعي المصطلح عليه في الاصول) شغل غالب
الفتن والا قاطع في فن التوحيد ايضا شرعي ولا عبرة بالنظن هناك حلي (قوله الى راى الامام) اذ انابه (قوله
على المذهب) وقيل لجمع العظيم اهل الله وعن ابي يوسف تحسبون كالقسامة وعن خلف شحاتة يبلغ تحليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد او اثنان وقال البغائي الاثني مضاري قليل وقال السكالك الحق ما روى عن
محمد وابي يوسف ايشان العبرة لتواتر الخبر ويحييه من كل جانب حلي عن امداد الفتاح (قوله واختاره
في الصريح) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأته
وكان ان كان بالسما اعلم لم لا يكرى في هلال رمضان ككافي البدائع ولم اومن رجها من المشايخ وبنفي
العمل عليها في زماننا لان الناس تكاسلت عن رآق الاهله فاتفق قولهم مع توجههم طالين ما توجه هو اليه
فكان التفرع غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وسعما ان اهل مصر اقروا
فرقتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر يسب ان جماعة لا شهدوا عند قاضي القضاة
الحقني ولم يكن بالسما اعلم فلم يشبههم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وامر هو الناس بالفطر وهو كذا

واظنوا انما رآه حلي (قوله واغفروا) ظاهر ما في المنع والهندية
المولوا لا الوجوب فانها مبرأ بالاسم لقاس ان يغفروا (قوله مع الله) امامع عندها فلا يظنون ان لا عدم
رؤية غيره مع التوفيق اليها دليل عظمهم كما يصحبه مفهوم كلامه (قوله للضروة) اي انا اقبلوا ذلك
استغفالا للضروة وهي عدم المحاكم والظاهر انه كذلك فيما اذا كان الحكم به بداعتها (قوله من نصب
شاهد) الظاهر ان معناه ان يجعله الحكم الشهادة ثم يشهد فيقول قد اخبرني رجل انه راى وسمعت الشهاده
بذلك اه حلي (قوله بخلاف المبرد) اي هلال العيد اذ اراه الامام وحده والقاضي فانه لا يخرج الى المصلى
ولا يأمر الناس بالخروج ولا يطر لاسر ولا يجهر بالو السجود (قوله ولا عبرة بقول المارتين) ولولا انفسهم قال
في الهندية ولا يجوز لعلمهم ان يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن التشنه
بعد نقل الخلاف فاذن اتفق اصحابنا الا التادراة لا اعتماد على قول المصنفين وذكر شمس الامعة السرخسي
في كتاب الصوم ان قول من قال يرجع الى قول اهل الحساب عند الاشتباه بعيد فان النبي صلى الله عليه وسلم
قال من اتي كاهنا او عرفا فصدقه بما يقول فقد كفر بما يزل على عهده وفي الاستدلال نظر الى المراد بالنكاح
والعرف في الحديث من يجترع القريب ابدى معرفته كما كان هذا سيلة لا يجوز ويكون تصديقه كقرا اماما
الاهله فليس من هذا القبيل اذ معدهم فيه الحساب القطعي قلبي من الاخبار وعن القريب اودعوى معرفته
في شي الا ترى الى قوله تعالى والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اه حلي فخصا وقد علمت
ما قاله عامة اهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا يتقضى الحكم (قوله وقول اولى التوقيت) يعني علماء
التوقيت ليس بموجب شرع او لا فطر اولى يعمل به مطلقا فلما اوتوا واجب البعض العمل به ان كان
يكثر منهم بان ينظروا عليه (تق) ما كان من اذ انات يكتفي فيه بجبر الواحد العدل كلال ومضمان
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كالبيع والاملا لا فطره العدد والعدالة ولفظ الشهادة مع في
شرطها ومنه النظر الا ان يكون المزمع غرضه فلا يشترط في الشاهد الا سلام وما لا يطلع عليه الرجال كالكتابة
والوادة والعروب في العورة ولا حد ولا ذكره وما لا الزام فيه كالاجابة بالوالات والمشاربات والاذن
في اخبارات والرسالات والهدايا والكرات لا يشترط فيه سوى التيقن تصديق القلب بما كان فيه فالزام من
وجه كدول الوكيل وجبر المأذون وفتح الشركة والمخاطبة والرسول والوكيل الحكم فيه كاذبي قلبه عندهما
وشرط الامام العدد والعدالة بغير من التصريح (قوله وقبل بلاه الخ) ذكر في التلويح انه لا بد من لفظ الشهادة
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور الايضاح معنى السكالك لا يشترط في الاسلام في اخبار هذا الجمع لان المتواتر
لا ياتي به بكفر السائقين فضلا عن فسهم ابو السعد ولا يشترط الحرية ولا الدعوى فهتافي وهذا الحكم
عام في رمضان والظفر اه حلي وغرضها من الاهله لا يقبل فيه الا شهادة رجلين او رجل وامرأته دون رجل
اخر غير محمد بن هذبه عن الصبر الرازي (قوله بجمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لان التفرع من بين العلم التقدير
بالرؤية مع توجههم طالين لما توجه هو اليه مع فرض عدم المنع وسلامة الاسرار وان تقاربت الاضمار
في الحد فظاهر في غلظه مجرا قوله يقع العلم الشرعي (مراد الشرعي المصطلح عليه في الاصول) شغل غالب
الفتن والا قاطع في فن التوحيد ايضا شرعي ولا عبرة بالنظن هناك حلي (قوله الى راى الامام) اذ انابه (قوله
على المذهب) وقيل لجمع العظيم اهل الله وعن ابي يوسف تحسبون كالقسامة وعن خلف شحاتة يبلغ تحليل
وقال بعضهم من كل جماعة واحد او اثنان وقال البغائي الاثني مضاري قليل وقال السكالك الحق ما روى عن
محمد وابي يوسف ايشان العبرة لتواتر الخبر ويحييه من كل جانب حلي عن امداد الفتاح (قوله واختاره
في الصريح) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه انه يقبل فيه شهادة رجلين او رجل وامرأته
وكان ان كان بالسما اعلم لم لا يكرى في هلال رمضان ككافي البدائع ولم اومن رجها من المشايخ وبنفي
العمل عليها في زماننا لان الناس تكاسلت عن رآق الاهله فاتفق قولهم مع توجههم طالين ما توجه هو اليه
فكان التفرع غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في سنة خمس وخمسين وسعما ان اهل مصر اقروا
فرقتين منهم من صام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر يسب ان جماعة لا شهدوا عند قاضي القضاة
الحقني ولم يكن بالسما اعلم فلم يشبههم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وامر هو الناس بالفطر وهو كذا

في هلال القمري حتى ان بعض مشايخ الشافعية من احمد جماعة دق ناقص الخيل والبرهان على حقيقته
تجاءته الامام اهلي (قوله واخذوا بطريق الدين) لكن في الجملة واليه انه لا يقبل شيئا واحدا مطلقا ظاهر
الرواية كما في غايه البيان ونوع القدر (قوله وطريق اثبات) فانما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضى الله
تعالى عنه الذي يشترط الدعوى وما على مذهبه فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما
وان يتقدمها الدعوى ابو السعود وحكي في جامع القسرين ان اختلاف الرواية عن الامام في قياسها عليها
ومافي الكافي من قوله ويصام بزيه الهلال او كالهلال لان الصوم لا يتوقف على الثبوت بمعناه لا يشترط
فيه الدعوى (قوله ان يدعي) وكافة) بل يدعي شخص على مدون شخص آخر ان قال في اذنيه رمضان
او شوال فقد وكلت بعض الدين الذي على فلان فيقر المدون بنبوت الدين بدمته والوكالة وتكر دخول
ومضان او شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر بطريق الاكثية كما كانت كما فيكون قوله لها اثبات على الشارع
فدعى المدون بالخلق في القطر (قوله بقبض دين) قطع وكافة والمراد بالجملة المصغر الذي حضره مع
الدين (قوله فيقبض عليه) اي على الدين الخاص به اي بالدين اي بدفعه (قوله غيبنا) اي غيبه مقصود
لمحكمة (قوله لعدم دسوه) اي ما ذكره من دخول المحكمة الحكم لانه من الديانات (قوله شهد انصهر
الشمعة على ما هو في غالب التصحيف وشهدته قوة قضى القاضي بشهادتهما اه) على (قوله في ليلة كذا) لا بد
من هذا اليقين في الازمان بصوم يومها (قوله وجود شرط الدعوى) هذا على مذهب الامام النسائي باشتراط
الدعوى في هلال رمضان والقطر كما قد ثبت في كتابان يكون انصافا في مجلس الحكم وثبت الحق ببيئة أو قرار
كاسبق (قوله اي جازي) فيبدان القضاء على الثاني ليس واجبا وقيل الشرح بقيد الوجوب (قوله وقضيه بدها)
المراد بالجملة ما فوق الواحد ولو عبر بالثاني لكان اولى لوافق قول المصنف ولو شهد او كذا على قوله بعد لاف
شهدوا على زيادة (قوله لا سبابة) اي ان هؤلاء الجماعة لا يشهدوا بالرواية ولا على شهادة غيرهم وانما حكاية
رواية غيرهم عن (قوله لم لا استصاحب) اي كثر فيه واشهر لم يشهدوا على اختلافه انما يتبرعه بحدث غالب
اهل البلد ان تصحهم (قوله على الصعي) من انه لا يعرفه بخلاف ما على المصنف (قوله سل القطر) اذا كانت السماء
متعبة في اول رمضان وهذا باتفاق ان كان بها غيم في هلال شوال وان كانت مصعبة يظفرون على الصعي
هنية ما اذا كانت مصعبة في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الاعلى رواية الحسن التي اختارها
صاحب البحر ومنى عليها في جميع التوازل وصحها الامام الاجل ناصر الدين كمال الحلي (قوله لو جود الخ)
هله لقول المصنف سل القطر (قوله حيث يجوز) حيثية تشديد بعض ان كانت السماء متعبة ليلة هلال رمضان
واقادها انما كانت مصعبة ليلة هلال رمضان لا يحل القطر ما كمال الصمد سوء كانت ليلة الحادى والثلاثين
مصعبة او متعبة اقلها كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه انه في الدعوى لا بد من اجمع العظماء فلا يبرع شهادة
القول على القول فوضع هلال او الواسع لا يفيد له لاجل قوة خلافا لا يحد له خلافا من الغموض ما اذا لم يتم
خلاص القطر انصاحا على (قوله لعلك الخ) استدلالا على حكاية الخلاف (قوله ان غم هلال القطر
حل اتفاقا) هو الذي ارتقاه في نور الايضاح وهره في امداد الفتاح ونقل عن الحوافي ان خلاف محمدا اذا
لم يروا هلال شوال والسماء مصعبة فتعدها لا يظفرون وعنده يظفرون على (قوله وفي الزبلى الخ) لا يخرج
ما في الزبلى عن كلام المخيرة على وفيه ان الزبلى لم تعرض ذكر الاتفاق ولا دمه (قوله وبقي) بالرفع
صحها على هلال (قوله كالقطر) تلايد من وجيلين او جيل واحد (قوله في الغيم ومن جمع غنيم في الصعود اه) على
وبقي ما صحه صاحب البحر من قبول العدلين في الصعود وانما كان كالقطر لا يتعلق بضع العبد وهو التوسع
بل هو الاضاحي كاذ كراء المصنف (قوله على المذهب) يدوي عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كره ليل رمضان
وصحها في الجمعة على عن امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعني سواء كان في الصوم او في الصوم سواء كان يوم
الشعب او خلفه ما وسأر أو قبل الزوال او بعده اه) على (قوله في المذهب) وقال ابو يوسف ان رؤى قبل
الزوال طمأنينة حتى لو كان ليل فطر انظر وان كان رمضان صاموا لان الشئ باخذكم محكم بمرتبته
خام لا زال ادريه قبل الزوال يكون قريسا ليلة المصيبة وان كان رمضان بكون قريسا ليلة المسبقة وعن الامام
رضي الله تعالى عنه انه رآه امام الشئ فهو لله المصيبة وان رآه خلفها فهو لله المسبقة وتفسر الامام

[illegible]

لا يخرج من بيان الصوم شرع في العوارض الطارئة عليه غير (قوة الفساد الخ) فهذا أثرها معاه المطلب
 بها وقيد الباعدة لاختلافهما في المعاملات فان لم ترتب اثرها لماعلة عليها حكم عدم الملك بالتبض فهو
 سلطان وان ترتب فان كان مطلوب الانتفاع شرعاً فهو الفساد والافضو العصة على قبيل زيادة (قوة اذا اكل
 الخ) الدليل على عدم فطره بهذا الاشياء ترجعها لما حكم من حديث أبي هريرة عليه الصلاة والسلام قال
 من افطر في رمضان ناسياً فلا قضاء عليه ولا كفارة وهو عام في الاكل والشرب والجماع غير (قوة في الفرض)
 ونفوضاً او كثارة غير (قوة قبل التنية او بعدا) فخلق النهر من التنية ما قاله ابو السعد ونية فطر لان كل دم
 انصف ليس بخلق لتقيده بقوله فان اكل السائم واسم القائل حقيقة في المتكسب بالفعل ومن هنا جزم
 الشرب بنية عن القدرى بانها اكل ناسياً قبل التنية ثم يرى الصوم لا يجوز صومه اه وقد قدم في الهندية
 بشرط صحة التنية قبل الضمور ان لا يأكل ولا يشرب قبلها ولا اكل ناسياً قبل التنية في النقل غير ظاهر
 الذي يتضمه النظر النظمي على ما في الهندية والشرب بنية واغراد التنية بصحة مخالف لا يعتبر (قوة
 الصبي) وقال ابو يوسف ان يفسد الصوم بملقائضه وقال مالك وهو الصحيح لا لا لتفصيل الاكل
 في التنية (قوة لم يذكر) بل استمر في تركه فظاهر عند مالك والثاني وهو الصحيح لما اخرج ابن الاكل
 في الاموال والاحد في الديانات برحمته اذ اصبح لم يرفع في قلبه حذره اسبارة اما اذا لم يرفع فهو في حكم
 الناس في فباظههم ولا يشكوا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوب العلم فحاش الحنابلة بدمع التذكير ويحذر
 في قوله ويذكر (اي زوايا كماله للولاي ويكره شرعاً) بل يذكره قال الحلبي ومثله التامع عن الوقت لكن الناسي
 التامع التامع غير قادر فسطا لانه ضموا وجب على من لم يعمل حاله ما ذكر كالتامع وايضا التامع الا في حق الضعيف
 رجحة اه امان على حاله ما ضعف المربى اورداه التامع الصلاة فلا وجوب عليه (قوة ولا لا) اي لا يكن

[illegible]

بأنه كان ضاواشيا عصفين عنه لا يدركه أي يسمعه تركه قال في الشرح وسماه ان يصيره (قوله وليس) أي
التسليم وهو ماحتمض ان الشيء في وقت حاجته (قوله عذرا في حقوق العباد) حتى لو ادعى ودعيه او استمار
شأنا وسماه ان يما في حقته تعالى فقدر سقط للاثم واما الحكم في حقته تعالى فقال في الصبر ان كان
في موضع ذكر ولاداعي اليه كالمصلحة لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامته في القعدة فساقط لوجود الداعي وان
لم يكن معه ذكره وبعده داغ كالمصالح لم يسقط وان فقد الداعي ايضا فاولى بالسقوط كترك الداعي التسعة سهوا
انما يدفعه المصلحة (قوله او دخل حلقه غبار) به عرق حكم من مشاعته الغبرة او الاشياء التي يلزها الغبار
وهو عدم فساد الصوم وفي شرح الملتقى عن الشرب لاني لو وجد بد امن قدامي ما يدخل غباره في حلقه اخذ
حلقه الخان (كان يضر بضره فاشتم دماؤه وادخله في حلقه ذكر الصوم فسد صومه لساكن الضر زولا بترهم
ان شتم الزود دماؤه والمسلك وضوح الفرق بين هو أقطب برع المسك وشتمه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه
يفتح شرب لانيه وفي امداد الفتاح لا يعد لزوم الكفارة ايضا للفتح والتدوي قال وكذا الدخان الحادث شربه
وايتبع هذا الزمان اه من شرح الملتقى ولودخل حلقه دم وعرة او دم رعاغه او مطر او زبل فسد صومه
لشرب طبقه فقهه حاشا مع الاحتراز عن الدخول واذا شتمه همداء لزمته الكفارة بجره وهذا الاطلاق
في الدم والعرق محمول على ما اذا كان يمدد موحته في حلقه او السعدون عن الزبلي (قوله او ادهن) بنزول
الدهن لازم حتى لو قيل ادهن رأيه او اشار به فهو خطأ مسكين وانما لم يفسد لعدم وجود القطر صورة ومعنى
والجاءل من المسلم لامن المسالك فلا ينافي الصوم كما لا يقتل بالماء البارد ووجد برده في كبده واما ترك الايام
رضي الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلفق بالشوب المبلول لانه من اطهار الصبر في خاصة الصلاة لانه
قرب من الاضرار فتح (قوله او احقتم) هو محسنة للصائم اذا كان يصفعه من الصوم اما اذا كان لا يصفاه
فلا بأس به بجره (قوله او اكحل) كذا الوصف في عينه لينا اوداه مع الدهن فوجد طعمه او امرانه في حلقه
لا يفسد صومه بجره (قوله وان وجد طعمه في حلقه) لان الموجد واداه لعيته وكذا الورق فوجد لونه في الاصبع
بجره (قوله او ينزل) لعدم الشافي صورة ومعنى ولو انزل واس ولو هاتل ووجد معه الحاراة فانزل او انزل بالباشرة
الفا حشة ولو بين ذكرين افطر او استقبح بكفه فانزل ولا يهل لذلك اذا غلبت الشهوة ولم يجد من يصلح له وطته
وناف الوقوع في الزنى ولو سسته فانزل خلافا ولو قبلته فوجدت لذة الانزال لكتها انما فسد صومها
عندنا في يوم من الايام قد نهر (قوله او احتم) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يضر الصائم التي وما لطباة والاحتلام
او السعدون عن النجاسة (قوله او انزل بنظري) اولى عجة الوساخ المرأان ولم ينزل واذا انزلنا عليه ما القضاء بجر
(قوله او ابتكر) عطف على قوله بنظر (قوله كلم ادوية) وجده في حلقه وقد وضعه في جرحه مثلا او ابتلعه ليرا
ووجد طعمه نهارا (قوله ومض هليج) يشخ الام وكسر هاء قال في الصبر ولو مض الهليج وجعل يصفقه فدخل
البراق حلقه ولا يدخل عنينا في جوفه لا يفسد صومه اه (قوله بخلاف فهو سكر) كساده انه اذا مضه ما يزمه
القضاء والكفارة بجره (قوله على الخمار) اختاره في الهداية وصرح به الوالجي وفي النهاية التفضيل
بين الدخول والادخال خص الفساد في الثاني ووجه السكال فحصل ان في الفساد باذخال الما بقطر قولين
معصين فالاحوط تجنبه نهارا واذا وقع بغير اذنه الى الماء (قوله كالموكل اذنه دعوى) حكمي في شرح الملتقى
الاجماع على عدم الفساد به (قوله او اطلع ما يناسنه) أي من غير ابراج من فيه اما لو اخرجته ثم ابتلعه فسد
صومه ولا كفارة فيه عند الشافعي خلافا لغيره ويجري عليه ما يأتي انه لو مض لقمه ناسيا فتذكر فاخرجها
ثم ابتلعه فلا كفارة عليه في الاصم لان الطبع يعاف ذلك قال في التقي والتحقق ان الحق ينظر في ما يب
الواقعة ان رأى ان طبعه يعاف ذلك اخذ بقول أبي يوسف ولا يقول زفره بوقيد بما بين اسنانه الى الأسنان
هنا ناول حسنة اوحة حنطة من خارج وابتلعه فسد صومه وان مضهها لا يفسد الا اذا وجد طعمها
في حلقه كذا في الكافي والمحرط قال في الشرح وهذا حسن جدا لكن الاصل في كل قليل مضغه بجره (قوله وهو
دون الحصة) سواء ابتلعه او مضغه وسواء قصد ابتلاعه ام لا وكون القليل مادون الحصة والكثير قد درها
هو ما اختاره الشهيد وقال القوي هذا التفرق والتحقق ان الكثير ما يحتاج في ابتلاعه الى استعانة بالريق

والذي عدل في حقوق العباد (او دخل
حلقه فسد صومه) (او انزل)
امتحدا لعدم امكان حلقه الدخان انظر
ومشاهه لو دخل حلقه الدخان او
او دخان كان لوموا او انزل في حلقه
الزهر من حلقه (او اكحل) او انزل
او ادهن (او احتم) او ينزل (او ابتكر)
في حلقه (او انزل بنظري) او ابتكر
بنظري ولو ادهن في حلقه او ابتكر
مع الزبلي (او ابتكر) كلم ادوية ومض هليج
عوضا عن الاكل الما في ذنوبه كان يعطى
على الفطار كما لو مضه او ابتكر
وعيدون ثم ابتلعه ولو مضه او ابتكر
اسنانه وهو دون الحصة (او نزع ريشه
ولو قد درها

قولنا واو برنا ما لمكان اولى (قوله فالمراد رفع الاسم) وهو المحكم الاخرى لا الذي يواضوا والقضاء
 لان من باب المنقضى ولا عموم (قوله جائز) اى عقلا وان لم يمتنع لورود النسي بعدم الماخوذ به (قوله اواكل
 ناسيا) انما سقطت الكفارة لانه ظن في موضع الاستنباط بالنسي وهو اكل عدلان الاكل مضاد للصوم ساهيا
 او عامدا فاوثر شبهة مع الشرع مثل اكل (قوله او احتمل) وجه الشبهة فيه انه شايه الجماع في قضاء الشهوة
 منه وكذا يقال فيما بعده (قوله او اذع بالني) اى خرج بغيره منه وجه الشبهة ان النسي والاستحسان حجابان
 لان غيرهما من النسي منع (قوله فظن ان احتمل) اى قيد حوصولا اصله لا يصحبه (قوله فاكل عدما)
 اى تناول مضطرا (قوله الشبهة) على كمال ما هو في معناها (قوله ولعل عدم ظنوه) اى يهذه الاشياء (قوله)
 زنته الكفارة لا لوجدها في الاشياء ولا لوجه الاختلاف منه (قوله الا في مسئلة الظن) اى في اكل
 وشهيا الجماع والشرع لا يعدم الكفارة خلف ما ظن خلافه في اكل النسي والجماع على ما لا يبي
 والى اذ يعرضهما حتى (قوله مطلقا) اى سواء علم انه يظن وان يلغى حديث عدم الظن فيها ام لا منع (قوله)
 لشبهة خلاف ما ظن) فانه يقول بضاد الصوم اذا اكل او شرب او جامع ناسيا فقد تدرى الكفارة لم ينجس من معنى
 العقوبة بهذه الشبهة (قوله خلافا لها) لبعلا مسئلة المصنف كثيرا (قوله فقير الظن) اى في قول المصنف
 فظن وهو جواب عن سؤال جاهل اذا تعدد الظن عدلا اكل ونحوه ناسيا لا يكثر مطلقا ظن الظن او لا خلافه
 لتقيد المصنف بقوله ظن انما افترس احوال الجواب بانها اتمت كمال ما ينبغي عليه بين الامام ومسا حبيه (قوله)
 او استحسن او استعمل) الرواية فيها بالنسبة للفاعل من حق المريض داواه بالحقنة انما يجلب بها وصف السعوط
 اى الدواء فى القلب ونهاها للفعول غير جائز وهو واسع في الخارج نهارا او ليلا (قوله او اقطر) في المغرب
 قدر المام به تقطير او قطره مثله قطرا او قطرة او وهو منسب ليرافق الاعمال قبله ونسب هذا (قوله)
 فطر) انما ذكر كراهي لا في الاختلاف في الاحكام والامام افاض على الفقهاء وقهر وصحا والاولى على عدم
 الاضلال مطلقا بل يشبه اولى او قد فصل قاضى خان بين ادخال صدق القانديه وصحها والادخول فيه ثم قدم
 حال في الصرم وما دخل حكم الفصل وهو ما اذا ادخل المام في اذنه وقدم (قوله اوداوى الخ) المطلق في الدواء
 فعمل الرطب واليابس لان العبرة بالوصول لا بالصفه وطيا ويا وب او انما غطى القدرى الرطب لان الرطب
 هو الذى يصل الى الجوف عند حتى لو لم يكن الرطب لم يصل لم يفسد ولو لم يكن اليابس وصل فسد بجر من العناية
 (قوله جاقعة) اى جراحة في بطنه نهر (قوله اوامة) بل قد وهى الجراحة فى الرأس من اعته بالمصاضرت
 امره وهى المجلدة التى يجمع الرأس وقيل لشدة امة اى معنى ذات ام كعشة وامية غير (قوله فوصل
 الدواء حقيقة) اما اذا شك في الوصول وهذا فان كان الدواء مرطبا فعند الامام يظن الوصول عاده وقال
 لاحد العلماء على ما يظن بالرشك بخلاف ما اذا كان دواءيا لا يظن انما جاف (قوله اى جوفه ودماغه) ان
 يضر شرب قال في الجبر والحقن في جوف الرأس وهو جوف الدماغ عندنا فانما هو اقل من جوف الرأس
 يصل الى جوف العين الا (قوله ونحوها) كاحدي فيب القضاء لوجوه صورية القطر ولا كفارة لعدم معناه
 وهو ايضا ما فيه نفع البدن الى الجوف فخصرت الجنازة على لقب الامكاه وكذا ما لا يتعدى به ولا ينادى
 كاطير والتراب والذيق على الاصم والارزوالعين والمخ الا اذا اعتاد كله وحده والنواء والقطن والسكران
 والسفرجل اذا لم يدرك ولم يطبق ولا تجب في ابتلاع الجوزة الرطبة وتجب موضعها او موضع اليابسة والرامة
 والبيضة كالجوزة وبابى الورد والبنديق والفسنتان اسمعه لا تجب وان مضغه وجب تأجيل في ابتلاع الجوزة
 الرطبة وفي ابتلاع البطيخة الصغيرة والنخوة الصغيرة والمهلبية وهى من مجده وباب الكفارة وتجب باكل
 اللحم الا وان كان منه منتا لا تجب ان تدور وتجب باكل الشعر والحطبة وقصها بال ارضه فيه للتلاشي
 وتجب باكل السمك اذا كان مغليا بالطين الا ما عدا ذلك وبغيره على من رمتا ذلك كالسمي بالذوق الا من لم يعمده
 ولا باكل الدم وان كان كى ورق الشجر فان كان باكل كى كورق الكرم فليس الكفارة باكله فان كان ملاين باكل كى كورق
 الكرم اذا غطر فعليه القضاء دون الكفارة ولا كى قشر الشجر طين كان باكله وان جمال يتقدمه فلا كفارة وان
 كان طرا لا يتقدم منه فعليه الكفارة وان كان كافر او مسكنا او غفرا انما فعله الكفارة بغير (قوله او يستقذره)
 الاستقذار برب الاعاغا فما كرها ما احدثه وانما انحصر في النظم على المستقذر (قوله ويستقذر) اى ما بعده الطبع

۷۴

مستغذرا (قوله مع غير ما كقول مثلنا) كالتنبيه بعض الصور التي قد منها (قوله في) كالتنبيه مدة الجوارح والحرور
متعلقان بقوله يصبر والتكفير مبتدأ خبره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستغذرا صليلا لانه
نعم انه ذكره لقصده التعميم ويصبر مرادف ليحيى اي لا يحب فيه كفارة (قوله ارم في رمضان) اي في ايامه
وقد نفى اوله لانه منه صومه واما اذالم مناوله ايضا فقدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله لشبهه خلاف زفر)
فان النبي عند زفر لا تشترط في رمضان على الصبح القميص وقال بذلك مجاهد وعنه ما يقتله القسطلاني منهم
فيكون صائما وفيه انه لا تأخير لكونه صائما عند في اسقاط الكفارة عند ذهاب العلم ان الكفارة لا يحب
الا على شخص افطر بعد ان كان صائما رهناء بوجود الصيام امره ويدل على ذلك تعليل امداد الفتح بقوله
لقد شرط الصيام وهو حسن (قوله قبل الزوال) متعلق بالنية وهو قيد انه لو نفى بعد الضحوة اوقع اقبل
الزوال مع وليس كذلك قال اولي كما قاله الحلبي ان يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله لشبهه خلاف السامي)
فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار كما لا يصح بطلان النية اهـ حلبي فليكن صائما عند فتح عليه القطر لا يوجب
كفارة لانها لا تتحقق الا بعد تحققه (قوله ومفاده) نقله في البحر عن الظهيرية بلفظ يعني ان لا نازله الكفارة
لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية غفلة فينا يظهر (قوله بنسبه) بان دفع وجهه قد دخل وان كان يداخلة
ثبت القضاء والكفارة وكذا لو تاب فرغم رأسه فوقع في حلقه فطرما انقصت من ميزان بقصد صومه هو
الصحيح هندية (قوله عنه) افرد لان المعطى ما وقوله بخلاف فهو القادر قال في الهندية ولو دخل حلقه غبار
الطاحونة او طعم الادوية او غيرها لعدس واشباهه او السخن او اسقط من غبار التراب بالريح او صافر الدواب
واشبه ذلك لم يضر اهـ (قوله والقطرين) لفظ هو مسقط عليه ويحدهما الثلاث كايان (قوله في جمع) في هذا
خرج القطرة والقطرتان فانه وان وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع التماس فاده في التبر (قوله واجتمع في كثير)
كادع فطرتا فاكروا لظواهر ان الثلاث لا تقطعي هذا الحكم كاتدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجملة لازمة
لما قبلها لانه لا يجزى الملوحة في جميع التماس الا اذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارة ما كافي الهندية الدعوى
اذا دخلت في الصائم ان كان قليلا كالقطرة او القطرين او فهو صائما لا يشد صومه وان كان كثيرا حتى يجد
ملوحته في جميعه واجتمع شيء كثير كما قلناه بقصد صومه وكذا عرفنا الوجه اذا دخل في الصائم (قوله
او طوي امر اذ الخ) انما يجب الكفارة فيه وغبارا بعده لانها ليست مما يشبه عادة كافي التبر (قوله لا تشتهي)
ظاهر اطلاقه وان لم تنصر قضاء بالوطي (قوله واخذ الخ) انما يجب الانقاص الجماع صورة وفسد صومه لوجوده
معنى صبر (قوله ولو قبله فاحشة) اي تلك المبالغة اشارة الى ان مجرد ما بدون انزال لا يوجب القضاء وقوله
لان وما حصل الاولى بالمبالغة بعدم الحائل لانه الذي تروهم فيه القضاء بدون انزال (قوله او يصح) بفتح الميم (قوله
الا حتى الخ) الاولى ان يقول او عتب بذكره او بغيره فاحشة لان الانزال ذكره بعد الان فبطلت النية والثناء
الطلب (قوله قيد لكل) من قوله او طوي امر اذ فسيئة (قوله كاسر) اي في اول هذا الباب اهـ حلبي (قوله غير صوم
رمضان) نصب غير صفة لحدوثها في صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاء وليس المراد غير الصوم ولو لم يزل صلاة
وج فانه لا يترهم فيه كفارة والقرينة على هذا التقدير ان الملاك في الصوم افاده الحلبي (قوله لا يختص صاحبها)
اي الكفارة بهنك رمضان لانه لا يجوز واخلاقه من الصوم بخلاف غيره من (قوله بان اجبت صائفة غنت)
جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينال الصوم فلا يصح تصوير هذا التفرع وحاصل الجواب ان الجنون لا ينال
الصوم انما ينال شرطه اعني النية وهي قد وجدت وصورة ما ذكره الشرح قال الحلبي وهذا التصور غير لازم
بل الحكم كذلك فيما اذا نوت غنت بالليل فغاسعها نهارا كافي التبر وفيما اذا نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى
غنت فغاسعها اهـ (قوله اي الوقت) اشار به الى ان مراد المصنف باليوم القطعة من الزمان الصاكرة بعض
الليل وبعض النهار (قوله لعل ونشر) اي رتب (قوله ويكني الشك في الاول) اي في اسقاط الكفارة في الشك
في الاصل بقا الليل فلا يخرج بالشك كذا في امداد الفتح فكان على المتن ان يعبر بها بالشك كاجرة في نور
الابض حيث قال اوه صرا او جامع شا كافي طلوع الغرور وطالع يقول او ظن الغروب قال في التبر ولا يصح
ان اراد بالنظر هناك الشك كازعم في البحر لمدحه في الشك الثاني فانه لا يكتفي فيه الشك والصواب ان يشك
على باهية الاسرار ان يكون المتن ساكنا عن الشك ولا يصح فيه حلبي (قوله دون الثاني) وهو انظر وقائه

مستغذرا مع غير ما كقول مثلنا
متعلقان بقوله يصبر والتكفير مبتدأ خبره
نعم انه ذكره لقصده التعميم ويصبر مرادف
وقد نفى اوله لانه منه صومه واما اذالم
فان النبي عند زفر لا تشترط في رمضان
فيكون صائما وفيه انه لا تأخير لكونه
الا على شخص افطر بعد ان كان صائما
لقد شرط الصيام وهو حسن (قوله قبل
الزوال مع وليس كذلك قال اولي كما
فان الصوم لا يصح عنده بنية النهار
كفارة لانها لا تتحقق الا بعد تحققه
لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية
ثبت القضاء والكفارة وكذا لو تاب
الصحيح هندية (قوله عنه) افرد لان
الطاحونة او طعم الادوية او غيرها
واشبه ذلك لم يضر اهـ (قوله والقطرين)
خرج القطرة والقطرتان فانه وان
كادع فطرتا فاكروا لظواهر ان الثلاث
لما قبلها لانه لا يجزى الملوحة في جميع
اذا دخلت في الصائم ان كان قليلا
ملوحته في جميعه واجتمع شيء كثير
او طوي امر اذ الخ) انما يجب الكفارة
ظاهر اطلاقه وان لم تنصر قضاء
معنى صبر (قوله ولو قبله فاحشة)
لان وما حصل الاولى بالمبالغة بعدم
الا حتى الخ) الاولى ان يقول او عتب
الطلب (قوله قيد لكل) من قوله او
رمضان) نصب غير صفة لحدوثها في
وج فانه لا يترهم فيه كفارة والقرينة
اي الكفارة بهنك رمضان لانه لا يجوز
جواب عن سؤال حاصله ان الجنون ينال
الصوم انما ينال شرطه اعني النية وهي
بل الحكم كذلك فيما اذا نوت غنت
غنت فغاسعها اهـ (قوله اي الوقت)
الليل وبعض النهار (قوله لعل ونشر)
في الاصل بقا الليل فلا يخرج بالشك
الابض حيث قال اوه صرا او جامع
ان اراد بالنظر هناك الشك كازعم
على باهية الاسرار ان يكون المتن

لا يكتفي فيه الشك في اسقاط الكفارة بل لابد من ظن الغروب لان الاصل بقاء النهار حتى على الامداد (قوله لم يقض) اي في المستثنى كما صرح به الزبيلي وصاحب البحر وهي ما اذا غلب على ظنه طلوع القمر فكل ثم لم يبين شيئا فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي احتياطاً ومن ذكرها في الاقسام اهـ حلبي (قوله تتنوع السنة ولثلاثين) تبع فيه صاحب التهرودك لانه امان يغلب على ظنه او يظن او يشك وكل من الثلاثة امان يكون في وجود المبيع او قيام الحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة امانين صحة ما بدا له او بطلانه او يبين شيئا وكل من الثلاثة عشر امان ~~يكون~~ في ابتداء الصوم او في انتهائه فهي ستة وذلك لانه فرق في التقسيم الاول بين الظن وغلبة ولا فائدة لهذا التفریق لانهما حكما وان اختلفا فلهما ما كان مجرد ترجيح احد طرفي الحكم عند العقل واصل الظن فان زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين مهي غلبة الظن واكثر اراى فلذا جعل صاحب البحر الصوابا وعشرين بايضاً ريد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من ان جعل الشك لان في وجود المبيع ونزارة في قيام الحرم لا يلزمه لعدم ترجيح احد الطرفين فيه فنهى شك في طلوع القمر احتياطاً بوجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء بخلاف الظن فاما اذا انطق بوجود الليل لا يكون متعلقاً بوجود النهار واما العكس فالخروج في التقسيم كادل عليه صريح الزبيلي ان يقال امان يظن وجود المبيع او وجود الحرم او يشك وكل منها امان ~~يكون~~ في ابتداء الصوم او في انتهائه وفي كل من السنة امان يبين وجود المبيع او وجود الحرم او لا يبين شيئا فلهذا ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وذكر احكامها الزبيلي وهي ان تنصر على ظن بقاء الليل فان يبين بقاء الليل اول يبين ثلاثين عليه وان تبين طلوع القمر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع القمر وان تنصر على ظن طلوع القمر فان تبين طلوع القمر فعليه القضاء فقط وان لم يبين شيئا ثلاثين عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضي فقط وان تبين بقاء الليل فلا شيء عليه وهذه تسعة في الابتداء وان ظن غروب الشمس فان تبين عدم الغروب فعليه القضاء فقط وان تبين الغروب اول يبين ثمن ثلاثين عليه وان شك في الغروب فان لم يبين شيئا فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وان تبين بقاء النهار فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وان ظن عدم الغروب فان تبين بقاء النهار لم يبين شيئا فعليه القضاء والكفارة وان تبين الغروب فلا شيء عليه وهذه التسعة التي في الانتهاء والحاصل انه لا يجب عليه شيء في عشر صور وجب القضاء فقط في اربع صور والقضاء والكفارة في اربع اهـ حلبي فلهذا قيل زيادة (قوله كالشهد الخ) فان الكفارة لا تلزمه لعدم جنيته لانه اعتمد على شهادة الاثبات (قوله لارضاها الخ) الذي الخ وهي شهادة عدم الظهور فيجب عليه العمل بشهادة الاخرين بحيث تلتزمها سائر تعدد ما وجبت عليه الكفارة وهو له الاولى ايضا فان شهادة الاثبات في المسقط عنه ~~التي~~ قاطرة قوله لا تعارض شهادة الاثبات لان البنات الاثبات لا تأتي فقبل شهادة الثابت لا الثاني به (قوله ما اتى فيه الكفارة) كالاضمار بقراب او مدر (قوله لم يله ما اذا لم يقع منه ذلك) مر بعد اخرى ظاهره انه بالمرأة الثانية فيجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بام (قوله لا لجل قصد المعصية) وهي الاضمار ومفهومه انه اذا لم يقصد المعصية لا يلزمه التكفير (قوله والاخير ان يسكن) وهو من اكل يظن بقاء الليل فوجد التبرط لعلها او من افطره ثمان غروب الشمس فاذا هي باقية ولا وجه لتخصيصها بهذا الحكم يجري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوب) اخذ من قول محمد في المستثنى فلهضم بقية يومه كما استدل به المصنف قال في المعتمد هو مستقيم على تقرير ان الامر من التقية بقيد الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب المعتمد وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب من من التقية لا يدل على الوجوب (قوله على الاصح) صحة في عامة المعتريات وصرح به في شرح معتمد الوهابي وقد كراهه المختار وعن السيد ابن شجاع انه مصتب (قوله لان الظن) اي في رمضان والمرداد سائل مردود فالظن والا فالصوم فامد قبل تعاضله مقطراً وهذا قياس من الشكل الاول حذف كبراه وقامه الفطر في رمضان فيجب شرعا وكل قبيح شرعا يجب تركه فظن رمضان يجب تركه شرعا فقول الشرع تركه التكفير واجب اشارة الى النتيجة (قوله كسافر اقام) الاصل في هذا ان كل من صار على حالة في آخر ايامه كان عليه اولى بانه الصوم لزمه الامساك فضا لحق الوقت تشبهاً بالصائمين من (قوله وحاضر) قال محمد لا يستحسن

ولم يبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية والمصلحة
يتنوع في المستثنى لان في جميعها على الغروب
في الصوم وكذا (قوله) كان يبينها على الغروب
وان كان على عدمه فاطل من ظنه فلو كان
ذلك لان كراهية شهادة الاثبات وان لم يكن
الذي لان كراهية شهادة الاثبات وان لم يكن
ما اتى ولا يمكن له ان يبينها في ظاهر
من تعدد ما وجبت عليه الكفارة في
وجبت تركه وهذا حسن وهو على الاصح
التقوية في وجوبها وهو على الاصح
يمكن ان يبينها في ظاهر الرواية
الظن من وجوبها وهو على الاصح
وما مضى فحقاً ما هو واقع على ما ذكره في متن

لها الاكل فيكون قبحا شرعا والقيم يجب تركه في حكمها النساء وقوله مضطر اي غير الصبي والكافر
 لما يأتي (قوله او شطأ) في حكمه من اقل يوم الشك ثم ظهرت رمضان فانه يجب عليه الامساك فوج اقتدى
 (قوله وكاهم) اي التبع المذكورون يقطع النظر عن زيادة الشرح (قوله لعلمها اهليتها) بخلاف الحاضر
 والنساء فانها اهل الوجوب وان لم يكنوا اهلا للآداء حلي (قوله وهو السب في الصوم) بخلاف الصلاة
 فان السب فيها هو الخلق بالآداء او تركه ويسع الظهارة والتمنع به (قوله لكن لو طوى) اي عن اداء
 رمضان وهو متردد على عموم قوله الا لاخيرين (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الضعوة الكبرى اي بعد
 الاسلام والبولغ (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الضعوة الكبرى (قوله صم عن القرص) اي لتأهل المسافر
 والمرضى اول الوقت للوجوب ولآداءه والجنون متأهل للوجوب عند زوال هذا العارض وفيه تأمل (قوله
 ولو نوى الحائض والثقة) اي ان كان طهرت قبل الضعوة الكبرى الصوم عن رمضان (قوله لم يصح اصلا)
 لا ذرعا ولا نقلا (قوله) وهو لا يتصور اي الصوم فاذا تحقق القصد في بر منه افسد بقاءه (قوله ويؤمر الصبي)
 اي بامره ولبه او صومه والظاهر منه الوجوب (قوله بالصوم) بل كل ما سورت عاى ما عدا الحج والترك (قوله
 اذا طاقه) قدر ما ينسج والمشاغدة في صيان زنا ستاء م. احاطت الصوم في هذا السن (قوله ويضرب) اي يرد
 لاجنسه كاقيل به في الصلاة وكذلك ينهى عن المنكرات لبيان انفسه وتترك الشر (قوله المكاف) شرح الصبي
 فانه لا كفارة عليه لهم خطا به الصوم ولا بد ان يكون الحمل مشتهى على التكامل فلا تقبيل الكفارة ولا جامع
 بهيمة او بيسة ولو انزل ابو السعود (قوله آدميا) اي طاعة ما غير نفسه اما اذا كان جنبا او مكرها فاعلا او مفعولا
 او جامع نفسه فلا كفارة فاذا بد منه او بالسود ولو اكرمت زوجهما في رمضان على الجماع فجامعا مكرها
 فالاصح انه لا تقبيل الكفارة لانه بعد مكرها في ذلك وعليه التقوى ولو حصلت الطواعة بعد ابتداء الفعل
 بالاكرام لا يلزم الكفارة لانها انما حصلت بعد الاخطاء (قوله مشتهى) اخرج الصبية التي لا تشتهي عندهما
 خلا فالابن يوسف وقيل لا تجب بالاجماع قال في التهر وهو الوجه ابو السعود (قوله لما صم) من ان الكفارة
 انما وجبت لهنك رمضان (قوله ووارث الحنفية) اي اى غابت وهما بيان حقيقة الجماع لانه لا يكون الا بذلت
 (قوله في احد السليبين) بانفاق حتى في القبر على المختار لتكامل الجنابة قضاء الشهوة والطلق المصنف في قوله
 جامع او جامع للسليبين لانه لا فرق في جوب الكفارة بين الذكر والانثى والحرة والعبد والسلطان وغيره ولهذا
 قال في البرزانية اذا لم الكفارة على السلطان وهو موسر عالة الحلال وليس عليه تعة لاحد يبقى باعتناق الرقية
 وقال ابو نصر محمد بن سلام يبقى صيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانتراجا ويوصل عليه افطار شهر
 واعتناق رقية ولا يحصل الزجر اه بجر والكفارة عند ابراهيم الفقي صوم ثلاثة ايام يوم وعند بعضهم لا يخرج
 عن الهدة ولو صام الدهر كله ذكره القهستاني معز بالظن (قوله انزل اول) فالانثى ليس بشرط لان احكام
 الجماع كالحدا والغتسل وغيرها تنطبق بالتقاء الجنين ونسب الصوم ووجوب الكفارة منها ابو السعود
 عن الزبلي (قوله) ذنب الاطراف لا يرتفع بالتوبة بل لا بد من التذكير فهاية فهو كسبابة السرفة والزنى
 حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالحد وهذا يقتضى عدم الارتفاع ظاهر اما غيبا بينه وبين الله تعالى فترتفع
 بمجرد التوبة اما القاضى بعد ما رخص اليه الزانى لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد بجر وقدر قبول التوبة في جهر
 الكلام بما اذا لم يكن الغمز في سائر ج فان كان فلا بد من اعلامه لكونه حق عبدا لا من ابراء عنه اه (قوله
 ما يتدعى به) اي ما اذا لم يصبر به الدين متغنيا كالحظرة والغير والمهر ولو شرب الخمر كخرج القضاء والتعزير
 والحد كالزنى لا خلاف في السباب قهستاني (قوله ما يتدعى به) وهو ما يترقى في البدن بالكيفية فقط قهستاني
 (قوله وصول ما فيه صلاح بدنه) سواء كان يميل اليه الطبع وتنقض به شهوة البطن ام لا اه (قوله ومنه) عني
 حبيبه) اما رزاق غيره فيقضى ولا تقبيل الكفارة لعاقبة تهر (قوله لوجود معنى صلاح البدن) باطفا شوقه الذي
 لوزنه عليه ربحا اهله (قوله وما نقله الشربلاي عن الحدادى) صاحب الجوهرة حيث قال اختلفوا في
 معنى التقضى قال بعضهم ان يميل الطبع الى اكله وتنقض به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود دفعه الى صلاح
 البدن وقادته عني اذا مضى لقمته ثم اخرجها ثم اطلعها على القول الثاني تجب الكفارة وعلى الاول لا تجب
 وفي الحنفية على الاول تجب وعلى الثاني لا تجب لان الطبع يميل اليها وتنقض به شهوة البطن ولا صلاح

ويشترط لو كرها او شطأ (روى في نسخة)
 ا. م. وكاهم في التبع المذكورون فانهم الاخيرين
 وان انظر الصبي في اهلها في الجهر الاول
 من اليوم وهو السب في الصوم لكن لو طوى
 قبل الزوال
 كما في الشربلاي عن الزوال مع من يتدعى
 بالحد وهو لا يتصور
 اول الوقت وهو لا يتصور
 في الاصل وان جامع
 في رمضان اداء ما لم يجر
 الحنفية في احد السليبين
 او شرب الخمر
 في دواء زجره
 من الحدادى

واقادان الكراهة لا يتفق الاقبيد من الخلو والعذر (قوله وقيل يباح) فانه غير الاسلام حال ولا يمكن سبب
الرجال تركه (قوله لانه سوا كهن) لضعف لثامه عن استعمال الخشب ونظامه يقوم مقام السوائل ووفق
غيره في الخوض والظواهر انهم لا يحصلون الثواب الموعود على السوائل الالائية (قوله وذكره قبله) الخ: التفصيل
في غير القليلة الفاحشة اما هي وهي ان يصح شفتها فبكره على الاطلاق واجماع فينادون الفرج كالقضية
في ظاهر الرواية هندية (قوله ومعاقبة) فيبري في التفصيل على المشهور (قوله ومباشرة فاحشة) هي
ان يتعاطا وهما متعذران وهما فرجها فرجها وعظا هره انها على هذا التفصيل وفي الهندية العصم ان
المباشرة الفاحشة تذكره وان من بل تقل عن المحيط عدم اختلاف في كراهتها (قوله ان لم يامن المقدس) اي
الجماع والا تزال فلا بد من الامن منها حتى تتفق الكراهة فان خشي احدهما ثبتت الكراهة كله ابو السعود
(قوله وان امن لا يامن) قالوا في حدسها (قوله لا يكره دهن شاب الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من مخلوق
الصوم وقد نذرت صلى الله عليه وسلم الى الاكصال يوم عاشوراء بحرق الدهن والكحل بالفتح فيما مصدران
ابن القيم احسان والمعنى عليه لا يكره استعمالهما (قوله اذا لم يقصد الزينة) فان قصده ما كرهه نهر اعلم انه لا تلازم
من قصده الجلال وقصد الزينة فالقصد الاول لا يفيده الشئ واغامة ما به الوعاء وظهر ان النعمة شكر الاخر وهو
أثر ابد النفس وشهاتها والشافى اثره ضاعوا في الخشب ووردت السنة ولم يكن مقصدا الزينة ثم بعد
ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في حين قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن مقصدا اليه بجر من الكمال
(فرع) ليس التياب الجلبه يباح اذا لم يذكره الا رسم وعدم الكبران يكون كما كان قبلها (قوله وان طول الصية)
اما اذا قصد كره (قوله اذا كانت بقدر المسنون) اما اذا لم تكن القدر المسنون فلا يكره دهنها لتصله (قوله
وهو بالقضية) وروي ان ابن عمر كان يقضي على لحية في قطع ما زاد على الكف ورواه ابو داود في سننه (قوله وصرح
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا ينعزل لتطول الصية اذا كانت بقدر المسنون وهو يقتضي ان الدهن لهذا
التصديكره يقر بما لانه ينقض الى الكره ويحرم ما لو كان مكره ومات عنها ما عير بقوله ولا يفعل الخ قال
في الصبر وما في الصميم عنه عليه الصلاة والسلام اخذوا الشوارب واعفوا النبي فجمعو على اعقابها عن
ان يأخذ كلها او غالها (قوله بالضم) اي والفتح واقتصر على الضم لانه الاكثر كما في الخبي من القاموس وهي بالفتح
مصدر يعنى اسم المفعول كقوله دما لي فقبضت قبضة (قوله ومقتضا) البعث لصاحب الصبر (قوله الان يحصل
الوجوب على التيقن) قال في التبر وسمعت من بعض اعزاء العراقي ان قول النهاية يجب بالجامع والمطلوع ولا يابيه
قلت وهو الذي في التمهيد لانه عبارة ثالثة بقرينة الى فهم الوجوب منها تعبيرا فكان المعبرة للمواظبة
المقيدة للوجوب ونفسها كافي التبر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من الصية
من طولها او عرضها اه (قوله ويحتمل الريال) قال في القاموس خنته تخنثا مقطعه ومنه الخنث حلي اى
لوجود الدين في اعضائه (قوله يدل عود الهند) وانتبه بهم حرام كايض من كثير من الناس (قوله وحديث
التوسعة الخ) وهو من وقع على عباة يوم عاشوراء وسمع الله عليه السنة كلها قال جابر بن جابر ربه اربعين عاما
لم يخطف (قوله صحيح) قال ابو السعود في طرق اسانيدنا كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض افادت
قوة صحيح بعضها الحافظ ابن ناصر وافر الزين العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان في طرقه على شرط
مسلم وهي اصح طرقه وقول ابن الجوزي انه موضوع ليس في محله اه ابن حجر على الشكائل (قوله واحاديث
الاكصال) منها كافي شرح المتقي من اكصل يوم عاشوراء ثم رد عيناه ليدخلني وخسه القاضل الزرقاني
بالاذهاب ابو السعود والكحل المشهور وقيل لا يصح ما في ما في القنية من ان الكحل وجب تركه يوم عاشوراء
لا يجوز للمحدث ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا سمع المحدث في الضيف يقول ردك عن
عليه السلام ونحوه ابو السعود (قوله كازع ابن عبد المزر) الذي في التبر ان العز قال انه لا يصح عنه صلى الله
عليه وسلم في يوم عاشوراء غرضه واهل السنة اطهار السرور واقتضا الجبوب والاطعمة والا كصال ووروا
لكون الحسين قتل فيه ابتداء جمل اهل السنة اطهار السرور واقتضا الجبوب والاطعمة والا كصال ووروا
احاديث موضوعة في الاكصال وورده في التبر ان احاديث الاكصال ضعيفة لا موضوعة كيف وقد نرجها

وقيل يباح ويصحب القداد لانه سوا كهن
مقدون كره (قوله) لضعف لثامه عن استعمال الخشب ونظامه يقوم مقام السوائل ووفق
عاشوراء (ان لم يامن المقدس) اي
لا يكره (قوله) دهن شاب الخ: التفصيل
في غير القليلة الفاحشة اما هي وهي ان يصح شفتها فبكره على الاطلاق واجماع فينادون الفرج كالقضية
في ظاهر الرواية هندية (قوله ومعاقبة) فيبري في التفصيل على المشهور (قوله ومباشرة فاحشة) هي
ان يتعاطا وهما متعذران وهما فرجها فرجها وعظا هره انها على هذا التفصيل وفي الهندية العصم ان
المباشرة الفاحشة تذكره وان من بل تقل عن المحيط عدم اختلاف في كراهتها (قوله ان لم يامن المقدس) اي
الجماع والا تزال فلا بد من الامن منها حتى تتفق الكراهة فان خشي احدهما ثبتت الكراهة كله ابو السعود
(قوله وان امن لا يامن) قالوا في حدسها (قوله لا يكره دهن شاب الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من مخلوق
الصوم وقد نذرت صلى الله عليه وسلم الى الاكصال يوم عاشوراء بحرق الدهن والكحل بالفتح فيما مصدران
ابن القيم احسان والمعنى عليه لا يكره استعمالهما (قوله اذا لم يقصد الزينة) فان قصده ما كرهه نهر اعلم انه لا تلازم
من قصده الجلال وقصد الزينة فالقصد الاول لا يفيده الشئ واغامة ما به الوعاء وظهر ان النعمة شكر الاخر وهو
أثر ابد النفس وشهاتها والشافى اثره ضاعوا في الخشب ووردت السنة ولم يكن مقصدا الزينة ثم بعد
ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في حين قصد مطلوب فلا يضره اذا لم يكن مقصدا اليه بجر من الكمال
(فرع) ليس التياب الجلبه يباح اذا لم يذكره الا رسم وعدم الكبران يكون كما كان قبلها (قوله وان طول الصية)
اما اذا قصد كره (قوله اذا كانت بقدر المسنون) اما اذا لم تكن القدر المسنون فلا يكره دهنها لتصله (قوله
وهو بالقضية) وروي ان ابن عمر كان يقضي على لحية في قطع ما زاد على الكف ورواه ابو داود في سننه (قوله وصرح
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا ينعزل لتطول الصية اذا كانت بقدر المسنون وهو يقتضي ان الدهن لهذا
التصديكره يقر بما لانه ينقض الى الكره ويحرم ما لو كان مكره ومات عنها ما عير بقوله ولا يفعل الخ قال
في الصبر وما في الصميم عنه عليه الصلاة والسلام اخذوا الشوارب واعفوا النبي فجمعو على اعقابها عن
ان يأخذ كلها او غالها (قوله بالضم) اي والفتح واقتصر على الضم لانه الاكثر كما في الخبي من القاموس وهي بالفتح
مصدر يعنى اسم المفعول كقوله دما لي فقبضت قبضة (قوله ومقتضا) البعث لصاحب الصبر (قوله الان يحصل
الوجوب على التيقن) قال في التبر وسمعت من بعض اعزاء العراقي ان قول النهاية يجب بالجامع والمطلوع ولا يابيه
قلت وهو الذي في التمهيد لانه عبارة ثالثة بقرينة الى فهم الوجوب منها تعبيرا فكان المعبرة للمواظبة
المقيدة للوجوب ونفسها كافي التبر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من الصية
من طولها او عرضها اه (قوله ويحتمل الريال) قال في القاموس خنته تخنثا مقطعه ومنه الخنث حلي اى
لوجود الدين في اعضائه (قوله يدل عود الهند) وانتبه بهم حرام كايض من كثير من الناس (قوله وحديث
التوسعة الخ) وهو من وقع على عباة يوم عاشوراء وسمع الله عليه السنة كلها قال جابر بن جابر ربه اربعين عاما
لم يخطف (قوله صحيح) قال ابو السعود في طرق اسانيدنا كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض افادت
قوة صحيح بعضها الحافظ ابن ناصر وافر الزين العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان في طرقه على شرط
مسلم وهي اصح طرقه وقول ابن الجوزي انه موضوع ليس في محله اه ابن حجر على الشكائل (قوله واحاديث
الاكصال) منها كافي شرح المتقي من اكصل يوم عاشوراء ثم رد عيناه ليدخلني وخسه القاضل الزرقاني
بالاذهاب ابو السعود والكحل المشهور وقيل لا يصح ما في ما في القنية من ان الكحل وجب تركه يوم عاشوراء
لا يجوز للمحدث ان يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا سمع المحدث في الضيف يقول ردك عن
عليه السلام ونحوه ابو السعود (قوله كازع ابن عبد المزر) الذي في التبر ان العز قال انه لا يصح عنه صلى الله
عليه وسلم في يوم عاشوراء غرضه واهل السنة اطهار السرور واقتضا الجبوب والاطعمة والا كصال ووروا
لكون الحسين قتل فيه ابتداء جمل اهل السنة اطهار السرور واقتضا الجبوب والاطعمة والا كصال ووروا
احاديث موضوعة في الاكصال وورده في التبر ان احاديث الاكصال ضعيفة لا موضوعة كيف وقد نرجها

في الغنم قال فلهذه عدة طرق ان لم يصح واحد منها فاجمع بينه وما حديث التوسعة فزاد التماسه والتماسه
 عند العرب النساء يمتحن في النحر والشعر وعند العامة المصبية ابو السعد قوله ولا سالك في السواله عشر
 خصال يشد الله وتقي النضر وتقطع البغ وبذهب المرتو طبيب النكهة ويقام الوضوء من ماء لارب ويريد
 في الحسنات ويصحب الجسم ويوافق السنة ابو السعد عن الزبلي قوله ولوعشيا وهو ما بعد الزوال منح قوله
 اورطب بالماء قيل يصكر به الماء لاول وجه له لانه يشفف بالماء فكيف بكمه استعمال العود والطيب
 وليس فيه من الماء قدوما يقي فيه من البسل من اثر المصضة اعطال الجوى قد يفرق بين ادخال الماء
 للمصضة وادخاله للاستبراء لان المصضة لا تتأدى بدون ادخال الماء اما الاستبراء فيشأ في يده ابو السعد
 وفي الهندية عن الخانية ان السوا ينال الطب الاخصر لآس به عند الكل حلي قوله على المذهب خلافا
 لابي يوسف وهو ما قدمناه عنه قوله وكفه الشافعي لقوله صلى الله عليه وسلم خلوف من الصائم عند الله
 اطيب من ريح المسك الاذفر ولا ن فيه ازالة الاثر المحمود ولنا ما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يستاك
 وهو صائم ما لا يبعد ولا يصح والنصوص الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تعقيد هذا لما رآه وليس فيما روى
 دلالة على انه لا يستاك ومده صلى الله عليه وسلم للخلوف لانهما كاذب بصريون من الكلام معه لتعقيدهم
 تمنعهم عن ذلك بل ذكره شافعي والزهلي والخلوف يضمن الخفاء المجهه وهو الصواب وقيل المشهور وضرب المشهور
 الفتح وهو ما يختلف بعد الطعام من ريحة كريهة بخلاف المحدثين الطعام ابو السعد عن العلامة فيح ويصحي
 كون الخلوف عند الله اطيب انه يشاب الصائم عليه كما يشاب على التطيب بالمسك في الموضع الذي
 يطلب فيه التطيب بالزاد الطيبة كبروم الجمعة والعديد وقيل مضى اطيب عند الله من ريح المسك عندكم
 والمراد القريب منه اى انه اقرب من الله تعالى اى من رحته فواءه كان التطيب مقرب منه اى لو قيل
 مضى اى عند ملائكة الله فانهم يذكرونه فخالطوا طيب من ريح المسك قوله وكذا لا يكره حمامة اى اذا لم
 تضعه شعفا يورث الى الاضطرار حلي عن امداد الفتح وفي الهندية ينبغي لمان يؤثره الى وقت الغروب
 والفضل تغلظ الحمامة كذا في المحيط قوله ومضضة واستنشق اى لغرضه ومضله الاستنشق في الماء
 اما ابتلاع ريقه بعد جفحه في فكه مده به قوله ولا يقي ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم صب على راسه
 ما من شدة الحر وهو صائم ولان فيه اطهار ضعف بنيه وبجز شربته فان الانسان شارب ضعيف وليس
 المحصور اذا ظهر التبرير يجر قوله ونسحب الصور بضم السين وهو الاكل حصره بالماكول يعني
 محصورا بضع السين اه حلي وفي شرح الملتقى الصور بالفتح ما يؤكل في السدس الاخير من الليل والضم جمع
 محصور كرا زادى ان من سن الصوم التسحر وتأخير وتجهيل الاضطرار ونسحب الاضطرار قبل الصلاة
 وفي الصبر التجهيل المسحب التجهيل قبل اشتباة الصوم وما يرقى كلامهم ان الماء وحده يكون محصلا لسنة
 الصوم وظاهر الحديث بغيره وهو ما رواه احمد عن ابي سعيد مسندا الصور كله بركة فلا تدهوه ولو ان يجمع
 احدكم بركة من ما خاف الله عز وجل وملاكته يصلون على المتصمرين اه وضعي كونه بركته او فائدة قوله
 على الصوم واباحه في الاكل والشرب ولو نفعه في الوقت الذي يستحب فيه الدعاء ولم يقع من المتصمرين
 الا كذا الاستغفار فيه من السنن ان يقول عند الاضطرار اللهم لك صحت ولك آمنت وعليك توكلت وعلى ربك توكلت
 افطرت وصوم الغد من شهر رمضان فربما فاضل لما قدمت واخرت اه قوله وتجهيل الفطر عريه من
 الحديث الاضطرار اشارة الى استعماله ثلاثا او اربع على غير القاموس قوله لحديث الخ وحديث لارتال
 امي ضمير ما اخروا الصور ويحلو الفطور من شره الملتقى ويصكر تأخير الصور الى وقت يقع فيه الشك
 هندية قوله من اخلاق المرسلين اى من صفاتهم اللازمة لهم قوله والسوال كان يكرمه صلى الله عليه
 وسلم حتى كان يضعه قرب سامنه اذا نام فاذا انتبه استنزهه قوله كذب بقصر ايام الشتاء فيه نظر فان الاعداد
 قد تختلف في الزمانين غلاما من غلاما فربما يحتاج في الصيف الى عمل اكثر من عمل الشتاء ليقوم بما عليه من
 النفقات وربما حدث عليه في الصيف في الصيف من تارته ونفثته وفي الحلي عن شهيد قد يكون ما يتبني بقصر ايام
 الشتاء اتيه في جمع يوم الصيف متفرقا بفضه اول النهار وبضه آخره فلا يني ان يدار الحكم على نفس الامر
 ه قوله وان اجهد الحار بضم الحاء قال في الوهابية

(السواك ولوعشيا) اورطب بالماء على
 الذهب وكفه الشافعي بعد الزوال وكذا لا
 يكره حمامة ولفظ شرب من وضضة
 واستنشق واتصال التبرير عند الشافعي وبه
 يقع شرب لابة من السر هان ونسحب
 الصور وتأخير وتجهيل الفطر لحديث ثلاث
 من اخلاق المرسلين تهييل الاضطرار تأخير
 الصور والسواك (الخ) لا يجوز ان يعمل
 على بل الى النصف فطرية نصف النهار
 ويستحب الباقي فان لم يجد الحرقه بالماء حلي
 امم النساء وان اجهد الحار بضم الحاء
 مرض فاطر في تفرقه من التيام صام وحلي
 في الزاوية فوسام بجر من التيام صام وحلي
 فاعدا بجمع العبادتين

وان اجهد الانسان بالشغل نفسه فافطر في التكبر وتولى سطره

قال الشرنبلالي صورته صائم تعب نفسه في عمل حتى اجهد العيش فافطر زنته الكفارة وقيل لان زنته وبه
افترى القائل وهذا بخلاف الامة اذا اجهدت نفسها لانها ممدودة تحت قهر المولى ولها ان تمنع من ذلك
وكذا العبداء حلى وعلاهم وهو الذي في الشرنبلالية من المتقى ترجع ويوجب الكفاة

(فصل في العوارض)

هي جديرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استيقظ ومنه عارض بمطرنا وهو السحاب والعوارض الباب
والخوف عارض له عارض اي آفة من كبر او مرض كذا في ضياء الحلووم ولما كان انفساد الصوم بغيره يوجب
انما هو بعد تلاويجه احتيج الى بيان الاعذار المسقطه له (نهر) قوله وقد قد كمال الحنف منها خمسة (اي من
العوارض وهي ثمانية نظمها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال

مقروا كراما وجل ومغر * وضع وجوع ثم عطش وكبر

ابو السعود وما ذكره المصنف السفر والجل والارضاع والمرض والبهر) قوله وخوف هلاك (اي على نفسه
او عيونه من اعضائه وليس المراد من الخوف مجرد الوجل بل هو غلبة الخوف عن اماره او بغيره بما اياها خبابا رطيب
مسلم غير ظاهرا للنفس بغير (قوله او نقصان عقل) عطف على هلاك حلى (قوله ولو عيش) كاذبي ذهب به
مشرك السلطان الى العسكرة في الايام اغتازة والعمل الحشيت اذا خشي الهلاك او نقصان العقل بسبب عيش

او جوع والغزاة اذا علم يقيناته مقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف ان يضره بغيره في الحرب
مسافرا كان او تجمعا بغيره زيادة (قوله والوسعة حية) يحذف على عيش التعلق بقوله وخوف هلاك اه
حلي يعني ان الرجل اذا غلبته حية فافطر لشرب الدواء قالوا ان كان ذلك ينفعه فلا بأس به في التحريم

وضع مبطلون يخاف موته من هذا الآء وزعم الاطباء ان التفتر اذا شربت دواء كذا يرى الصغير ويتحاش
التفتر ان يشرب ذلك نهارا في رمضان قبل ليله اذا قال ذلك الاطباء الخذاق بغير (قوله مسافر الخ) اشار
بالام الى انه غير معين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان افضل الا اذا خاف الهلاك فلا فطر
واجب بغير (قوله مسافر عيا) هو الذي يحمل فيه قصر الصلاة وهو غير ثلاثة ايام ولياليها (قوله ولو عيشية)
لان التبع الجاور لا يعدم المشروعية كقائه في صلاة المسافر (قوله او حمل) دليله قوله عليه الصلاة

والسلام انه وضع عن المسافر الصوم وشمل الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اه والحاصل ان
في بطنها حمل يقع الحماء اي ولد والحاملة التي على رأسها او ظهرها حمل بكسر الحاء ابو السعود عن التهر (قوله
او مرض) هذا الحكم ثابت لكل من ساء على الانفراد والمرضع التي شأنها الارضاع نسحب به ولو في غير حال

المباشرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقمة تدعى الصبي ذكره صاحب الكشف وبه اندفع ما قيل
انه لا يجوز ادخال النساء فيه كخافض وطالق لان من الصفات الثابتة الا اذا اريد الحديث فيجوز ان يقال
حائضة الان او غدا ابو السعود عن التهر (قوله اما كانت او ظمرا) اما الظفر فلان الارضاع واجب عليها

بالعدول وكان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدور الشريعة من تعيد حل الاضطرار بما
اذا صدر قبل رمضان ابو السعود وما لا الام فلو جوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب ميمرا او كان
الولد لا يرضع من غيرها (قرع) لا يجوز الاضطرار اذا ذكره جهلا ثبته لان العدو في الكرامة من فعل من
ليس له الحق فلا يدرى اصابته نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع بغير (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية (قوله

سأفت على نفسها) شامل للصامل والمرضع حلى (قوله بغلبة الخوف) اما بغيره او اخبارا رطيبا حاذق سلم
كما في البصر (قوله او دله) ولو وضا غاضيل التفتر كما في البصر وحذف مقبول الخوف ليشمل نقصان العقل
فاذا اختصا نقصان العقل افطرنا فانه في الشرنبلالية (قوله بما اذا تعينت) قد يقال لاحاجة الى التقييد لان
خوفها على الولد انما يتحقق عند تعينها للارضاع اما فقد التفتر او لاعتار الزوج او لعدم اخذها لندى غيرها
ابو السعود (قوله او مرض) لقوله تعالى من كان منك مرضا او عي سرفعة من ايام اخر (قوله خاف الزادة)
او ابطاء البر او فساد عضو او وجع العين او راحة او صدادا او غيره وشله ما اذا كان يمرض المرض فيستأني
(قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الخوف كما ارادها المصنف في قوله او مرض خاف الزيادة (قوله وخادمه)

(فصل في العوارض)
المبطل لعدم الصوم فلهذا ذكر المصنف فيها
ثمة وهي الإكراه وخوف هلاك أو نقصان
عقل ولو عيش أو وجع أو مرض أو عيشية (أو حامل
مسافر) غير ظاهرا للنفس بغير (قوله أو نقصان
عقل) عطف على هلاك حلى (قوله ولو عيش) كاذبي ذهب به
مشرك السلطان إلى العسكرة في الأيام اغتازة والعمل الحشيت إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل بسبب عيش
أو جوع والغزاة إذا علم يقيناته مقاتل العدو في شهر رمضان ويخاف الضعف أن يضره بغيره في الحرب
مسافرا كان أو تجمعا بغيره زيادة (قوله والوسعة حية) يحذف على عيش التعلق بقوله وخوف هلاك اه
حلي يعني أن الرجل إذا غلبته حية فافطر لشرب الدواء قالوا أن كان ذلك ينفعه فلا بأس به في التحريم
وضع مبطلون يخاف موته من هذا الآء وزعم الأطباء أن التفتر إذا شربت دواء كذا يرى الصغير ويتحاش
التفتر أن يشرب ذلك نهارا في رمضان قبل ليله إذا قال ذلك الأطباء الخذاق بغير (قوله مسافر الخ) أشار
بالام إلى أنه غير معين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل إلا إذا خاف الهلاك فلا فطر
واجب بغير (قوله مسافر عيا) هو الذي يحمل فيه قصر الصلاة وهو غير ثلاثة أيام ولياليها (قوله ولو عيشية)
لأن التبع الجاور لا يعدم المشروعية كقائه في صلاة المسافر (قوله أو حمل) دليله قوله عليه الصلاة
والسلام أنه وضع عن المسافر الصوم وشمل الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اه والحاصل أن
في بطنها حمل يقع الحماء أي ولد والحاملة التي على رأسها أو ظهرها حمل بكسر الحاء أبو السعود عن التهر (قوله
أو مرض) هذا الحكم ثابت لكل من ساء على الانفراد والمرضع التي شأنها الارضاع نسحب به ولو في غير حال
المباشرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملقمة تدعى الصبي ذكره صاحب الكشف وبه اندفع ما قيل
انه لا يجوز ادخال النساء فيه كخافض وطالق لان من الصفات الثابتة الا اذا اريد الحديث فيجوز ان يقال
حائضة الان او غدا ابو السعود عن التهر (قوله اما كانت او ظمرا) اما الظفر فلان الارضاع واجب عليها
بالعدول وكان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدور الشريعة من تعيد حل الاضطرار بما
اذا صدر قبل رمضان ابو السعود وما لا الام فلو جوبه عليها ديانة مطلقا وقضاء اذا كان الاب ميمرا او كان
الولد لا يرضع من غيرها (قرع) لا يجوز الاضطرار اذا ذكره جهلا ثبته لان العدو في الكرامة من فعل من
ليس له الحق فلا يدرى اصابته نفس غيره بخلاف الحامل والمرضع بغير (قوله على الظاهر) اي ظاهر الرواية (قوله
سأفت على نفسها) شامل للصامل والمرضع حلى (قوله بغلبة الخوف) اما بغيره او اخبارا رطيبا حاذق سلم
كما في البصر (قوله او دله) ولو وضا غاضيل التفتر كما في البصر وحذف مقبول الخوف ليشمل نقصان العقل
فاذا اختصا نقصان العقل افطرنا فانه في الشرنبلالية (قوله بما اذا تعينت) قد يقال لاحاجة الى التقييد لان
خوفها على الولد انما يتحقق عند تعينها للارضاع اما فقد التفتر او لاعتار الزوج او لعدم اخذها لندى غيرها
ابو السعود (قوله او مرض) لقوله تعالى من كان منك مرضا او عي سرفعة من ايام اخر (قوله خاف الزادة)
او ابطاء البر او فساد عضو او وجع العين او راحة او صدادا او غيره وشله ما اذا كان يمرض المرض فيستأني
(قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الخوف كما ارادها المصنف في قوله او مرض خاف الزيادة (قوله وخادمه)

حتى الله عليه وسلم ما لك فقال اني صائم فقال صلى الله عليه وسلم تكلفوا اخولوا وصنع طعاما ثم تقول اني
 صائم كل يوم يوما مكانه ابو السعود عن العلامة نوح (قوله الضيف) هو في الاصل معدر ضفته قال في
 القاموس ضفته اغضفه ضيفا وضيافة بالكسر زلت عليه ضيفا اه ثم اخلق على التنازل ضيفا فاذا بدعه الحلي
 (قوله ضيف) فشق الميم اصله ضيفوا استعملت الضيفة على الياء غدت فالتحق ما كان غدتا الواو
 لاتنازل السائتين ثم كسرت الضاد لتناصب الياء (قوله مجبر وحضوره) اي مجبوره والمجبر عن الاكل (قوله
 وتأذى) عطف مغاير لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاولى الاختصار على الجملة الثانية لانه يلزم من
 التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصعيص من المذهب) وقيل عنده مطلقا وقيل ليست به مطلقا وقيل عذر
 قبل الزوال لا بعده وقيل عذران وثمن من شبه بالقضاء فيفطر فصلا لا ذى عن اخيه المسلم وان كان لا يشق
 لا يفطر وان كان في ثلث الاخطار اذى اخيه المسلم قال خمس الاخطار الحلواني وهو احسن ما قيل في هذا الباب جبر
 (قوله بطلاق امرأته) نكاحه ولو رجعا وما صورده في الصرع من الطلاق الثلاث فاقضى وهل العتاق كذلك
 سرور (قوله بطلاق امرأته) اي الرجل الخالف (قوله ان لم يضطري) اي المحلوف عليه (قوله اضطر) اي المحلوف
 عليه ان يداد فالتأذى اخيه المسلم (قوله ولا يفتنه) مشكل بجاه مصرح به من انه في الحلف على ما لا يفتنه
 مجبر القول فيه قوله اضطر يصح التفتيق يصل ما هنا بما يقتضيه انه ان لم يفطر بحث على ما اذا كان
 الحلف بطريق التعليل او بصل على ما اذا لم يأمره بالقتل ابو السعود ومثلا (قوله على المتقدمين) اي لم يذكر
 الاعتقاد في البرائة (قوله هذا) اي يجوز ان يفطر وهو يرجع الى المسئلة الضيافة واليمين كما تلوح اليه عبارة التبر
 ويكون جازبا للضيافة على احد الاقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل نصف النهار اشريه اه
 حلي (قوله اما بعد) اي اوقبه للتصريح بالقبلي في حقايله (قوله فلا) اي لا تكون الضيافة واليمين عذرا
 في الاطراف (قوله الا لاحداويه) اي لا يفطر الا اذا اذن من تركه حقوق الوالدين واحدهما كافي في التبر (قوله دعاه
 احداه) اي امدكاه كافي حاشية الاشياء لا في السعود (قوله لا يكره فطره) اي في النفل قبل الزوال
 ابو السعود في حاشيته (قوله لو ما غاب عن رمضان) اما هو فيكره فطره لان حكم رمضان كافي في الفتاوى
 الظهيرية وظاهر اختصاره على استثناء قضاء رمضان لا يكرهه الفطر في صوم الكفارة والنذر بغير الضيافة
 وهو رواية عن ابويوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة القهستاني عند قول المتن ويقطري النفل
 بعد الضيافة وفي الكلام اشارة الى انه في غير النفل لا يفطر كافي المحيط وعن ابى يوسف انه في صوم القضاء
 والكفارة والنذر يفطر اه فانه ترا لم يستثن قضاء رمضان والقضاء من المصنف انه جرى على رواية ابى يوسف
 فكان ينبغي ان لا يستثنى قضاء رمضان جوى في حاشيته انصرف (قوله ولا تصوم المرأة نفل) نكاحه
 انه تصوم القضاء بغير اذنه وهو خلاف ما في الجبر حيث قال وتضي المرأة اذا اذن لها الزوج او ابايتها
 وعقدها كما قال ابو السعود انما الوتر عا في القضاء بغير اذنه مكانه ان يفطرهما قلت في ذلك في غير قضاء
 رمضان لما في الصرع من الفتنة للزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من امرأته لا يمنع من كسرة الظهار
 دون ما كان من جهته تعالى في كساره رمضان وكذا العبد الا اذا اظهره من امرأته لا يمنع من كسرة الظهار
 بالصوم فتعلق حق المرأة به (قوله لا اعتد عدم الضرورة) بان كان صائما او مبرا بغير اذن تصوم وليس له
 منه ما لا يمس بغير اذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما في الخاتمة فانه لم يكن مبيحا في اصل الحرية في العبادات
 والظهور مطلقا بغير اذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما في الخاتمة فانه لم يكن مبيحا في اصل الحرية في العبادات
 الا في القرأض واما في التوافر فلهذا بقليل زيادة فقهه منه (قوله ابو عبد البنونة) اي الصغري او الصغرى
 ومفهومه انها لا تقضى في الرجعي ولو فصل هنا كافي في الحد من كون الرجعة مرجوعة او لا كان حسنا
 (قوله وما في حكمه) الا في ومن لانها لما قل وهو المذبر او على حد قوله تعالى فما لم يكن ايمانكم (قوله لم يجز)
 هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه في ذلك جبر عن الخاتمة (قوله ولونوى مسافر الفطر) انما نكحت
 نية الصوم مع ذلك لان نية الاخطار لا عبرة بما يدل ما في ان لو نوى الصائم الفطر لم يفطر لا بغير اذنه في البصر
 (قوله لم يروى) حكمه هذا مفهوم بالاولى لان الصلة اذا انقضت مع نية الفطر فمع عدمها اولى (قوله قبل الزوال)

الفقيه والفتاوى (ان سكان ما حاربوا
 لا يرضى جبر حضوره ونزاه
 الاطلاق لا يفطر (قوله لا يفتنه) من
 المذهب بطريق التعليل او بصل على ما اذا لم يأمره بالقتل ابو السعود ومثلا (قوله على المتقدمين) اي لم يذكر
 الاعتقاد في البرائة (قوله هذا) اي يجوز ان يفطر وهو يرجع الى المسئلة الضيافة واليمين كما تلوح اليه عبارة التبر
 ويكون جازبا للضيافة على احد الاقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل نصف النهار اشريه اه
 حلي (قوله اما بعد) اي اوقبه للتصريح بالقبلي في حقايله (قوله فلا) اي لا تكون الضيافة واليمين عذرا
 في الاطراف (قوله الا لاحداويه) اي لا يفطر الا اذا اذن من تركه حقوق الوالدين واحدهما كافي في التبر (قوله دعاه
 احداه) اي امدكاه كافي حاشية الاشياء لا في السعود (قوله لا يكره فطره) اي في النفل قبل الزوال
 ابو السعود في حاشيته (قوله لو ما غاب عن رمضان) اما هو فيكره فطره لان حكم رمضان كافي في الفتاوى
 الظهيرية وظاهر اختصاره على استثناء قضاء رمضان لا يكرهه الفطر في صوم الكفارة والنذر بغير الضيافة
 وهو رواية عن ابويوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة القهستاني عند قول المتن ويقطري النفل
 بعد الضيافة وفي الكلام اشارة الى انه في غير النفل لا يفطر كافي المحيط وعن ابى يوسف انه في صوم القضاء
 والكفارة والنذر يفطر اه فانه ترا لم يستثن قضاء رمضان والقضاء من المصنف انه جرى على رواية ابى يوسف
 فكان ينبغي ان لا يستثنى قضاء رمضان جوى في حاشيته انصرف (قوله ولا تصوم المرأة نفل) نكاحه
 انه تصوم القضاء بغير اذنه وهو خلاف ما في الجبر حيث قال وتضي المرأة اذا اذن لها الزوج او ابايتها
 وعقدها كما قال ابو السعود انما الوتر عا في القضاء بغير اذنه مكانه ان يفطرهما قلت في ذلك في غير قضاء
 رمضان لما في الصرع من الفتنة للزوج ان يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من امرأته لا يمنع من كسرة الظهار
 دون ما كان من جهته تعالى في كساره رمضان وكذا العبد الا اذا اظهره من امرأته لا يمنع من كسرة الظهار
 بالصوم فتعلق حق المرأة به (قوله لا اعتد عدم الضرورة) بان كان صائما او مبرا بغير اذن تصوم وليس له
 منه ما لا يمس بغير اذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما في الخاتمة فانه لم يكن مبيحا في اصل الحرية في العبادات
 والظهور مطلقا بغير اذنه ولو كان المولى غائبا خلافا لما في الخاتمة فانه لم يكن مبيحا في اصل الحرية في العبادات
 الا في القرأض واما في التوافر فلهذا بقليل زيادة فقهه منه (قوله ابو عبد البنونة) اي الصغري او الصغرى
 ومفهومه انها لا تقضى في الرجعي ولو فصل هنا كافي في الحد من كون الرجعة مرجوعة او لا كان حسنا
 (قوله وما في حكمه) الا في ومن لانها لما قل وهو المذبر او على حد قوله تعالى فما لم يكن ايمانكم (قوله لم يجز)
 هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه في ذلك جبر عن الخاتمة (قوله ولونوى مسافر الفطر) انما نكحت
 نية الصوم مع ذلك لان نية الاخطار لا عبرة بما يدل ما في ان لو نوى الصائم الفطر لم يفطر لا بغير اذنه في البصر
 (قوله لم يروى) حكمه هذا مفهوم بالاولى لان الصلة اذا انقضت مع نية الفطر فمع عدمها اولى (قوله قبل الزوال)

صوابه قبل التمسك بالنهار الشرعي كما عرفت من قوله (مع) لان السفر لا ينافي اهلية الرميوت ولا صحة الشرع
 بهن (قوله مطلقا) اي سواء سكنا تفلادنا ورامعنا او ادأ رمضان اه حلي وعلما ان عمل ذلك في صوم
 لاشرط فيه التمسك قانوني وقته ما يشرط فيه التمسك وقع تفلادنا مقدم ما يفيد (قوله وجب الصوم)
 اي قصدي بنيت حيث اقام وقت انشاها (قوله كايجب على مقيم الخ) يجب على مسافر في الصوم يلا
 وامرهم من ان يحض عن جته قبل التمسك بخل بغيره في ذلك اليوم ولو اتم ولا كفارة عليه (قوله انما صوم
 يوم سنة) انما يفيد قوله منه مع انه يلزمه انما صوم كان لمكان قوله ولا كفارة (قوله للشيبة في اوله وآخرة)
 لف ونشر مرتب (قوله الا اذا دخل مصره) يعني قبل ان يستحكم سفره قطع مدة السفر ان مافرق نهار رمضان
 ثم رجع فيه فكل في بلدته فانه يكفر لا تنقاص سفره برجوعه حلي موضعان الجبر ونفاهه قوله اذا
 دخل مصره انه اذا اتم قبل احتكام السفر في السفر ثم دخل مصره على التجب عليه الكفارة (قوله كما نرى)
 اي قبل قوله ولا يصام يوم الشك الا بطوعا اه حلي (قوله وقوله خلاف الشافعي) قال عنييه اقول كيف
 يكون تكليما عندك انفي لوفاه ولم يتكلم مع ان المنقول عنه ان الصلاة لا تصد بالكلام ناسيا فلما رجع
 اه حلي قلت يمكن الفرق بين الكلام ناسيا وبين الكلام مجرد والمقدم مذهبه عدم الفساد (قوله ونفي ايام
 انما) اعلم ان الاعذار اربعة اقسام ما لا يتدغلبا فلا يسقط به شيء من العبادات لعدم المخرج ولهذا لا يجب
 عليه ولاية لا حديبيه كالنوم وما يتدخلة كالصبا فيسقط به جميع العبادات لدفع المخرج عنه وما يتدوقت
 الصلاة لا وقت الصوم غالبا كالانعام فان استدق الصلاة بان زاد على يوم ولبه جعل عذرا دفعا لمخرج لكونه
 غالبا ولم يعمل عذرا في الصوم لان امتداد شهره نادرا قل يمكن في ايها به مخرج فالمد على ان الله لا يطول ولا
 انه لا يأكل ولا يشرب ولو امتد طول ذلك لان بقاء حياته به ونهاها ردولا حرج في النواذر وما يتدوقت الصلاة
 والصوم وقد لا يتدورها الخون فان امتد فيه مدة طهيها والا قاله لا يلحق بالانعام مرض يضعف القوى
 ولا يزيل الجنا وهو عذر في التأخير في الاسقاط كالأمر مرض (قوله سوى يوم حدث انما فيه) لوجود
 الصوم فيه وهو الاصل المقتضى بالنية اذا ظاهرو وجوده هامة ونفي ما بعد لعدم النية بغير (قوله
 الا اذا علم انه لم ينزه) قال الشافعي عدم القضاء اذا بدى كراهة نوى اوله اما اذا علم انه نوى فلا شك في الصحة وان علم
 انه لم ينز فلا شك في عدمه اه اه وعلم منه انه لو حدث في شعبان واستغرق رمضان قضاء كله لعدم النية يقينا
 بغير ولو كان متسكبا قضاء الاكل في رمضان او سافر قضاء شهر لعدم ما يدل على وجود النية بغير (قوله
 وفي الجنون الخ) متعلق بنفي الاق (قوله ان لم يستوعب الشهر) بان افاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه
 ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بضمه فالمراد بالاستيعاب ان لا يفيق مقدورا يمكنه انشاء الصوم فيه
 (قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ) وهو ما بين اول طلوع القمر الى نصف النهار من كل يوم اه
 فالاقعة بعده ان الوقت الى قبيل طلوع القمر ولو من كل يوم لا تقتصر (قوله على ما مر) اي عند قوله بسبب صوم
 رمضان شهود بره من الشهر حلي (قوله لا يقضي مطلقا) اي سواء كان الجنون اصليا بان بلغ مجنونا او تارضا
 وجعل محمدا الاصل كالصبا فاذا بلغ مجنونا ثم افاق قبل مضى شهر رمضان او قبل تمام يوم ولبه فانه لا يجب
 عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان وما قام من الصلاة عنده بخلاف المعارض وفي الشرع لا ينافي عن البرهان
 والعناية بان الاصح قول محمدا بالسعود (قوله ولو نذر صوم الايام المتبقة) انما اخر الكلام على النذرنا خبرنا
 اوجه البعد على نفسه مما اوجبه عليه الحق جل وعلا بشرط لزوم التذكرون المنذر وليس بمعصية لنفسه
 كاذن وشربا بالخلاف ما المعصية لغيرة كذرو يوم التمسك فانه معصية لما فيه من الاعراض عن ضيافة الله تعالى فانه
 صميم وان يكون من جنسه واجب وفيه من هذا الشرط انه ليس واجبا قبل الذرور كونه مقصودا لنفسه وان
 لا يكون مستحيل الكون وان لا يكون ما في يد اقل عما ذكره نخرج بالاول النذر بالمعصية وبالثاني فهو عبادة
 للمريض ونحوه سجود التلاوة وتكفين الميت فلا يصح نذرهما لكون الاول واجبا قبل نذره والثاني فرض كفاية
 وهو اعلى من الواجب وبالثالث ما كان مقصودا لغيرة كونه كذا في كل صلاة يمارع ما لا يوزن صوم من
 اواعكاف شهر مضى فانه لا يصح نذره والحاصل ما لو نذر ان تصدق بما في ذنار وليس في يد الا نذرنا
 فلا يلزمه الا هو كما ساقى فرضيه في الايمان ونذر المعصية وان كان لا يصح الا انه ينقذ بغيره ما وجب الكفارة

(مع) مطلقا (قوله عليه) الصوم (قوله فان
 في رمضان) (قوله انما) (قوله يوم سنة) (قوله
 مقيم الخ) (قوله في ذلك اليوم) (قوله
 الا اذا دخل مصره) (قوله في السفر) (قوله
 ولو اتم ولا كفارة عليه) (قوله انما صوم
 يوم سنة) (قوله لا يتدغلبا) (قوله
 كراهة نوى اوله) (قوله اما اذا علم انه
 لم ينزه) (قوله الشافعي) (قوله
 انما اخر الكلام على النذرنا خبرنا)
 (قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ)
 (قوله في الجنون الخ) (قوله ان لم يستوعب الشهر)
 (قوله ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بضمه)
 (قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ)
 (قوله في الجنون الخ) (قوله ان لم يستوعب الشهر)
 (قوله ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بضمه)
 (قوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ)

بالحث ولوقعت نفس المذور عصى والنذر كالحلف بالمعصية افاده في البر واعلم ان نذر صوم الايام المتبعة
يصح سواء صرح بذكر المهي عنه او لا كان قال نذرت ان اصوم غدا فاذا هو يوم النذر وهذا معنى قوله الا في مطلقا
افاده الحلي (قوله واصوم هذه السنة) اشار به الى انه لا فرق بين ان يذكر ما الله كاقدمناه او بالتبعية مثل ان
ينذر صوم هذه السنة او السنة متتابعة او ابد الحلي عن القهستاني (قوله صم) لانه نذر صوم مشروع والهي لغيره
وهو ترك ما يجزى عن المعصية لانه اذا كان النذر (قوله مطلقا) صرح بذكر المهي عنه او لا يقدمناه وسوا قصد
ما تلطف به امام الاوله ناذر الاول الحلي في فتاواه وجعل اراد ان يقول الله على صوم يوم تجزى على لسانه صوم شهر
كان عليه صوم شهر حلي عن البر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية وروى الثاني عن الامام عدم صحة نذر ما
فيه قال زفر زوري الحسن عنه انه ان عين لا يصح وان قال غدا فوافق يوم النذر صم حلي عن الزهر (قوله وفروا
بين النذر والشروع فيها) حيث قالوا صم نذر ما وقضيا ولو شرع فيها واغدا لا يقضيها (قوله بان نفس
الشروع بمعصية) لانه يسي ما تمحى يحثه بالخالف على الصوم فيصير بكافئ في غلق صياته بل
يجب ابطاله ووجوب القضاء متى على وجوب الصيام وقص النذر طاعة فقيص صياته بقضائه (قوله ووجوب
ومن غير الاوليه كما صاحب التوبة فقد ساهل (قوله فصيما عن المعصية) اي الجاوز ذمى الاعراض عن اجابة
دعوة الله تعالى (قوله وقضاهما) اقتصر على قضائها لاشارة الى انه لا يلزمه قضاء رمضان الذي صامه لانه لم يصح
التزامه بالنذر لان صومه مستحق عليه بجهة اخرى صم (قوله يخرج عن المعصية) لانه اذا ما كان النذر محر (قوله
وهذا) اي قضاء الايام المتبعة في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله فلو بعد ما) بان وقع النذر منه خاص عشر
ذي الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم نذر عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقي السنة) وهو خمسة
عشر يوما تمام شهر ذي الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لان كل سنة عربة معينة عبارة عن مدة معينة
فاذا قال هذه السنة فالتاقت اشارة السنة التي هو فيها تحقيقه كلامه انه نذر المدة الماضية والمستقبله فبقية
في حق الماضي كاليفوق قوة لله على (صوم اس) و اشار به الشرح الى رد كلام الزبلي فانه حكم على صاحب
الفتاوى بالسبوح حيث ذكر انه يلزمه ما يقى شهره الكمال بانه هو الساهي لان المسئلة كافي الغاية وبخلاصة
والخاتمة في صورة التبعين كعده السنة وهذا الشهر الى آخر ما قدمناه افاده في الزهر (قوله وكذا الحكم لو تكرر
السنة) فانها كالمعينة (قوله فيفطرها) بيان لمقى كذا وان صامه اخر عن المعصية لانه اذا ما كان النذر التزامه افاده
الحلي (قوله ولكنه يقضى ما هنا متتابعة) اي موصولة بالآخر السنة من غير ما قبل تحقيقها للتتابع بقدر الامكان حلي
موضح عن البر (قوله فيبعد لو افطر يوما) اي يبعد الايام التي صامها قبل اليوم الذي افطر فيه اه حلي ولو كان
آخر الايام (قوله بخلاف المعينة) اي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المتبعة فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة
تعين الوقت حلي ولذا وافطر يوما في الايام لا يلزمه الاضطرار (قوله يقضى خمسة وثلاثين) هي رمضان والحاشية التبعة
حلي لان صومه في هذا خمسة ناقص ولا يجوز عن الكمال وشهر رمضان لا يكون الا عنه فيجب القضاء مقدره
وينبغي ان يصل ذلك بما مضى وان لم يصل يخرج عن المعصية على المعصية صم (قوله ولا يجوز صوم هذا خمسة)
لانه ناقص فلا يشوب من الكمال (قوله بمثل البين) اي مصاحبا للنذر ومنفردا عنه (قوله كانت ست صور)
انما صارت ستا بصورة ما اذا البرهوشية اصلا وتكون نذر (قوله بنذر) اي بالصيغة الله الله عليه (قوله قط) اي
من غير تعرض لغيره شيئا او تابا تهاجر بالبرهوشية ودون البين بخلاف المسئلة التي بعدها فاقترض البين بغيره
(قوله عملا بصيغته) لانه نذر بالمعصية متعين النذر في الوجه الاول بلانية لكونه حقيقة كلامه وكذا في الوجه
الثاني بالطريق الاولى لانه قد نذر بغيره وفي الثالث الى ما جرى لكونه مراد الا انه قد نذر بغيره بغيره وفي
ان يكون غير مراد الواسع ودون الاثافي (قوله عملا بصيغته) وذلك لان البين بمثل كلامه لان اللام يقى
يعنى الباء مقولة تعالى انتم له اي وقد عين المثل بغيره وفي غيره ضمارا للمثل هو المراد غاية البيان فتقدر
قوله لله على (صوم يوم الضرائع بالله او السعود) قوله عملا بصوم الجاهل هذا جواب لسؤال صاحب الكتبخا لارود
على كون الصيغة لهامان لزوم الثاني وذلك لان الوجوب الذي يقضى به البين وجوب بلزم بتركه متعلقه
الكفارة والوجوب الذي هو موجب النذر لا يلزم بتركه متعلقه ذلك ونساق الوازم اقل ما يقتضى التغاير فلا بد

(اراد صوم هذه السنة صم) مطلقا على التبعة
وزفر بين النذر والشروع فيها بان نذر
الشروع بمعصية بنفس الشروع فيها بان نذر
(وان كانه) انظر الايام المتبعة (وجوب) كما
عن المعصية (نقضها) مع الكراهة
(ان صامها حتى من المعصية) فلو بعد ما
وهذا اذا نذر قبل الايام المتبعة على ما
لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي السنة ولو تكرر
لصواب وكذا الحكم من قضيا هنا متتابعة
التتابع فيفطرها لكنه يقضى هنا متتابعة
ويجب لو افطر يوما بخلاف المعصية ولو لم يشأ
التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا يجوز ان
هذا خمسة في هذه الصورة واعلم ان صوم
يتمثل خمسة في هذه الصورة (شيا) اي في
(فان لم ينذر الصوم شيئا) اي في
قط (ان يكون ثمة) اي في
لا يكون ثمة (ان يكون ثمة) اي في
قط (ان يكون ثمة) اي في
وان لا يكون ثمة (ان يكون ثمة) اي في
قط (ان يكون ثمة) اي في
بالنذر (ان يكون ثمة) اي في
حق او افطر رجبا لنفسه (ان يكون ثمة) اي في
للمعين) اي في

ان لا يراى المظن والحد وانما السرخس بجواب آخر هو ان الجين اريد بالظن لله والنذر يعلى ان اسوم كذا
 وجواب القسم محذوف مذكور عليه كذا المندوف فكانه قال لله لا صومين وعلى ان اسوم ظر وادامظن واحده
 (قوله خلافا للثاني) فانه وجب في الاولى المندوف وفي الثانية العين فقط لترجح الحقيقة في الاولى وقدم الجواز
 بنه في الثانية يميز (قوله وتذب تغريق صوم الستمين شوال) قال القهستاني صوم الست من شوال يكره
 مطلقا عنه ومتبعا بعد ان يوصف ومن الحسن لا يكره كما قال المتأخرون الا انهم اختلفوا وهل المتابع افضل
 ام التفرق وقال المحلواني يتحبب صومها اذا اكل بعد الصيام كما في المعبرات وذكر في النظم انه يتحبب
 التفرق في كل اسبوع ويومان لمعن اهل الكتاب اذا عرفت هذا فافى الى المنع على قول بعض المتأخرين اه حلى
 (قوله على المختار) اى من خلاف المتأخرين (قوله والاباع المحكرو) اى تحريم ما اقتسمه باهل الكتاب
 في الزيادة على صومهم ولا عراض في اليوم الاول من اية دعوة الله تعالى (قوله ان يصوم الفطر) اى يوم الفطر
 (قوله ويسن) ان كان المراد السنة فعلا كدفعه عن ما قبله وان كان المراد المؤكدة فهو ما روي (قوله ولو نذر
 صوم شهر الخ) ولو نذر صومه بالعدد لا هلالا ولا شهر الحين فلا في كاسبيج عن الفتح (قوله متتابعا) قال في البصر
 لو اوجب على نفسه صوما متتابعا فصار متفرقا بجزء وعلى عكسه جازا وفي المنع لو قال الله في صوم مثل
 شهر رمضان ان اراد مثله في الوجوب فله ان يفرق وان اراد مثله في المتابع فعليه ان يتابع وان لم يمكن له فيه
 فله ان يصوم متفرقا اه حلى (قوله فاضطر) عطف على محذوف اى اضطره فاضطر (قوله لا تاكل الا من اوصى) لانه
 وهو المتابع (قوله مع خلوشه) هذا يرجع الى قوله ولدين الايام التبية (قوله بخلاف السنة) اى التكره
 المشروط فيها المتابع فانه بغير الايام التبية وضعا متصلة كما تقدم لانه لا يمكن خلوها عنها (قوله في نذر شهر
 معين) اى وان كان لا يتعين بالمتعين لانه لا يتعين بالمتعين ان اذا كان معلقا كالسكان والفقير والى قوله لثلا
 يقع كنه هذا التمايز هذا اظهر اليوم الاخير منه ما لو اطر العاشر منه مثلا فلا تظهر له (قوله من اعتكاف
 بان قال تعالى على ان اعتكف هذا الشهر في هذا المصدق فاعتكف غيره في غيره (قوله اوج) كقوله تعالى ان
 اجتمعوا كذا في غير قبلا او بعدها (قوله او صلا) كان قال الله على ان اصرى في الحرم المكي ركعتين فصلاهما في
 غيره (قوله او صيام) كان قال الله على ان اسوم رجب شهر راتليه او بعد جازوكذا في نذر صوم الاثنين والجنس
 فله ان يعوضهما بغيرهما (قوله واغريها) كاصدق ان قال الله على ان تصدق بهذا الدرهم على هذا التقدير
 فتصدق بغيره في غيره (قوله لا يخصص) لى في قول ابى يوسف لانه اضافة خلافا لمحمد يحرر (قوله ولو نذر الصدق)
 مثال للتعين في الاربعة على التشر المرب (قوله فغائب) في بعضه او كلها (قوله وكذا الوجهل) هو مما عرفت
 فيه الحاجة لعدم الاختصاص (قوله او صلا) بالتزوي يوم منصوب على الطريقة اه حلى ولو اضافه زمه
 مثل صلاة اليوم غيراته يوم للغرب والوتر او بعدا تقدمت (قوله لا تعجل بعد وجود السبب) على التعجيل
 فانما يذكر كالتأخير لان امره مظاهر ولا يوصف بكونه غائبا فيما يظهر (قوله فانه لا يجوز تعجيله) لان المعلق لا يكون
 مسببا قبل الشرط بغيره منه ان يتعين زمانه ويصاحبه وقصره ودرمه فان خالف في الزمان والدرم
 وقد ضاع عن قصد لا يخرج عن العهدة في المكان والتقيد بالاداء فيه واليه (قوله ولم يصح) اما انما اذاهم
 فلا يلزمه شئ حلى وهذا بانى اطلاق البحر الاتي والملاق التبر ايضا (قوله على الصم) وهو قول الامام
 وابى يوسف رضى الله تعالى عنهما وقال محمد زمه ان وصى بشد ماص كالمرضى اذا قام صوم رمضان ثم صم
 منع (قوله على الصم) اى ان حكم المريض كالصحيح لا ان التزمه مضاف الى وقت الصلة معنى فكانه قال بعد الصلة
 له على ان اسوم شهر اثم مات قال في البحر والمحال ان الصم لو نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجيئ الشهر
 لا يلزمه شئ ولو اصابه بمرضه ثم مات بزمه الاصابة جازى من الشهر واما المريض اذا نذر ثم مات قبل مجيئ الشهر
 شئ لا خلاف وان مات بعد ماص بزمه الاصابة بالجمع عند ماص وعنده محمد بقدر ماص اه وظاهر قوله فان
 مات بعد ماص بزمه الاصابة وان صامه (قوله بخلاف القضاء) اى فيما اذا قام بزمه فان لعذر ثم ادرك بعض
 العدد لم يصح زمه الاصابة بقدر ما قامه انما فاعلى الصم خلافا لما زعمه الطحاوى ان الخلاف في هذه المسئلة
 حلى وقد اوضح في الشهر قوله فان سبه ادراكه بعدة فيقدر بقدره كما في المنع (قوله بل ان صام حنت) لان
 المضارع المتيب لا يكون جواب القسم الامور كذا بالزون فاذا لم يوجد وجب بقدر التفرق اه حلى قال المقدسى

دقا الثاني (وتذب تغريق صوم الست
 شوال) ولا يكره انما على المختار خلافا
 الى طوى والاباع المحكرو ان يصوم الفطر
 خمسة بعد صلواته الفطر لا يصوم بل
 يتحبب ويسن ان كان (ولو نذر صوم شهر
 بمعنى متتابعا لا داخل الايام
 بهية (استدل) فاعاخذ بالسنة (لا يستعمل
 من ايام شهر معين) ولا يشك في غير الوقت
 ما نذر شهر معين) ولا يشك في غير الوقت
 ما نذر من اعتكاف اربع اوصال (يستعمل
 النذر) من اعتكاف اربع اوصال (يستعمل
 غيرهما غير المعتكف لا يختص يوم الجمعة
 اذ يدرهم (يقرب) ولو نذر الصدق يوم الجمعة
 فله ان يدرهم على ثلاث في كل واحد من
 فله ان يدرهم على ثلاث في كل واحد من
 يعمل فله ولو نذر الصدق يوم الجمعة
 بل قبله عنه موصلا يوم كذا فضلا
 ج سنة قبل ماص بعد وجود السبب وهو النذر
 به لا تعجل بعد وجود السبب (خلافه)
 يلغو التعين بزمه لا تعجل قبل وجود
 نذر المعلق فانه لا يجوز تعجيله قبل وجود
 شمر كما يجب في الايمان (ولو قال المص
 فله على ان اسوم شهر اثم مات قبل ان يصم زمه
 عليه وان صم) ولو اصابه بمرضه (قوله
 عليه بزمه) على الصم كالمريض
 او صم بزمه قبل تمام الشهر زمه القضاء
 لا يبرأ من قبل الطهارة (خروج) قال واقره
 بالجمع بالايجاع كافي الطهارة (خروج) قال واقره
 فان سبه ادراكه بعدة فيقدر بقدره
 صوم لا صوم عليه بل ان صام حنت
 بزمه في الايمان

فتقرر والتذوق من وجوب ذكر الشريعة انما هو بان تحمل صرف التذوق لتسقية القاطنين بزيادته او سجنه فيجوز
 بهذا الاعتبار ان تصرف التذوق التقرآء وقد وجد ولا يجوز ان يصرف ذلك لغنى غير محتاج اليه ولا لشرف
 منصب لانه لا يجعل له الاخذ مالم يكن محتاجا فقيرا ولا لذى نسب لاجل نسبة مالم يكن فقيرا ولا لذى علم
 لاجل علمه مالم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجتماع في حرمة التذوق والاحتفاء ولا ينعقد
 ولا ينتقل به النعمة وانه حرام بل صحت اياه (قوله مالم يقصد واسرها التقرآء الام) اي وقد صدر التذوق بالصيغة
 المذكورة عن الصواب (قوله ولا يحاق في هذه الاعصاب ولا ساق في مولى سبى اجد الله وى رضى الله تعالى
 عنه كافي التهر وعل ان بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في ذلك تقصيص الولى كايضه بعض
 من لا خلافة بل هذا مما يرضى الولى ولو كان حيا ووسل عن ذلك لاجاب بالحق واغضبه نسبة التاثير وتامل
 قوله تعالى في حق السيد عيسى عليه الصلاة والسلام ان هو الا بعد ائتمنا عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل
 لما جه من المقام من ان العوام يفعلون الحرام المجمع عليه وينفونه قربة ويحمد هو ان الحسن الشيباني تليذ
 الامام ومذنب المذهب (قوله لو كان العوام عبيدى لم اعتقهم) اي وكيف وهم عبيد كرهنا لا كرمين ولذا كان
 العوام حشوا لجنّة (قوله واسقطت ولاي) اشار بذلك الى عدم المؤاخذة بالكلية والا فالولا لا يبقها لاسقاط
 كالناب (قوله لا لهم لا يعتدون) اي الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه تعظيم (قوله فاكلهم بهم تعيون) ذكرت
 هذه العبارة في التهر اي كل الخلق يتقصون بهم ويرتكبهم عارهم وفيه ان العوام من جهة الشكل وظاهره يقتضى
 فيه ذلك والكمال منهم لا يتعبد بالنقص اذ لا تزواجرة وتزاورى وليست من المعروف بعيد ان يكون الله تعالى
 الا لما لا تترك اذ هذا التعيين من الظن ولو كان فاكلهم بهم يتعرون ويكفون جمع كامل لا يظهره وجه ايضا
 الا ان يكون المعنى انما اعتقهم واسقطت ولاي لان الا سيادة والمولى الكاملين يتعرون بعبيد المؤمنين ويمكن
 ضبط بهم بضم الباء الموحدة جمع جمعة وهو الفارس الذى لا يدري من اين يوفى كافي الصحاح يعنى انهم لا يدرون
 الضرب يدخل عليهم من اى جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام وبفتح الباء جمع جمعة يقتضيه اى اولاد
 الضان كافي الصحاح يعنى ان الحقاير والصغار لازم لهم والله صاهه وتعالى اعلم بالصواب

باب الاعتكاف

هولة افتتال من عكف الا ازم اي اقبل على الشئ وقام به من حد طلب ومصدره العكوف ومنه يعكفون
 على اقتنائهم او المتعدي بمعنى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوف فانه
 وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى ان طهر اربع للعاشرين والعاكفين اوالسعود (قوله وجه المناسبة) اي
 مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتاخير) بالجر عطفا على المناسبة فاذا عطف على المناسبة تقتضى ذكرها
 متصاحبين من غير نظر الى تقديم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يقدم على المشروط وهذا ينبغ
 المناسبين (قوله في بعضه) اي في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطفا على اشتراط عطفا على اعتكاف
 العشرين الاخرين من رمضان طلبا كيداعلى وجه النسبة اى فساد ذكره بعده لانه يقتضى آخره وهذا ينبغ
 المناسبة والتاخير ايضا لوجبه التذران كان واجبا والفساط الداعى الى طلب الثواب ان كان تطوعا وحكمه
 سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والثاني فقط ان كان تفلا ومحاسنه كثيرة لان فيه ترفع القلب
 عن امور الدنيا وتسلم النفس الى المولى والتصمن يحصن حصين وملازمة يت كرم فهو كمن احتاج الى عظيم
 فلازمه حتى قضى ما ربه فهو لازم يت ربه ليفقره كافي وهو من اسرف الاعمال ان كان عن اخلاص (بصر قوله)
 (الثب) هذا المعنى تناسب التعدي واللازم (قوله ذكر ظاهره ان الاعتكاف في مسجد الجماعة لا ينطبق من
 المرأة وليس كذلك بل هي مثل الذكر فيه ومصدرها افضل من المسجد الاعظم كاذكره المصنف فالاولى التعبد
 بشخص ليعملها (قوله ولو عجزا) اشار به الى ان اللوغ ليس بشرط كما يستفاد من عبارة ملا خسرو فيصع
 اعتكاف الصبي العاقل ولا يشترط الحرية فيصمن من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى فاذا المصنف (قوله)
 في مسجد الجماعة) انما شرط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة منع وافضله ما كان في المسجد الحرام
 ثم في مسجده من الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى ثم في الجامع قبل اذ كان صلى فيه
 بجماعة فان لم يكن في مسجد افضل لئلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان الله اكثر تهر واعلم ان المسجدين

مالم يقصد واسرها التقرآء الام
 الناس ذلك لاجل ما في هذه الاعصار
 وقد بينه العلامة فاسق في شرح درر العباد
 ولذا قال فيجوز ان العوام عبيدى لا يعتقهم
 فاعتكف ولاي فذلك لانهم لا يتعبدون فاكل
 يتعبدون
 وجه المناسبة لا سيده في الشرع الام
 في بعضه والطلب واللازم (قوله) في الشرع الام
 (قوله) انما لا يزم في فرد منه وهو الواجب
 فاعلم ان العوام عبيدى لا يعتقهم
 فاعلم ان العوام عبيدى لا يعتقهم

فقد كل فيه لا يصوم ولا يلزمه شيء لانه لا يصوم بدون الصوم ولما قل الله على ان اعتكف شهر افسر صوم فغلبه ان يعتكف ويصوم بغير (قوله على المذهب) راجع الى قوله فقط اي ان الاعتكاف لا يشترط غير الواجب على المذهب اقول بمحمد داخل المسجد بنى الاعتكاف فهو معتكف ما قام تأمله اذا خرج بغير وروى الحسن ان الصوم في التطوع شرط ينسحق ان اعتكاف التطوع مقدير يوم حاي (قوله فلونذرا) تفرع على اشتراط الصوم في القسم الاول منع (قوله صبح) ان يفتكف ليل ولا يصريح بالليل والتحمل فيه النية في البصر عن ابي يوسف انه ان وى ليلية يومها لزمه (قوله والفرق لا يلحق) هو انه في الاول لا يجعل اليوم تابع لليلة وقد بطل نذر في المتبرع وهو اليلة بطل نذر في التتابع وهو اليوم وفي الثانية اطلق اليلة واراد اليوم بجازا من سلاحيين فانه اطلقها عن غلام الليل الى مطلق الزمن ثم اراد بها اليوم الذي هو زمن خاص فكان اليوم مقصودا حاي موصفا (قوله فانه يصح) فيلزمه ان يعتكف ليلاتها بغير (قوله لا يدخل الليل بها) ولا يشترط التبع ما يشترط للاصل بغير (قوله هو اعادة وجوده) اي وان لم يقصد الاعتكاف (قوله فلونذر اعتكاف شهر رمضان الخ) الظاهر ان مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر ان نذر صوم الا بدت نذر اعتكافا حاي (قوله لكن قالوا الخ) قال في التفرع ان لو اوصح صائما متطوعا وغيره نذر الصوم ثم قال الله على ان اعتكف هذا اليوم لا يصوم وان كان في وقت نهم منه نية الصوم لعدم استيعاب انهار وعند أبي يوسف انها كثيرا تهاجر ان كان قاله قبل نصف النهار لزمه فان لم يعتكفه قضاء اه وقد ظهر ان عدم الصفة عدم استيعاب الاعتكاف بالنها لا بعد جعل التطوع واجبا وانه لا محل للاستعداد والمقاد يمكن بل هي مستقلة لا تتعلق بها بما في المتن اهل حلي فلو قال على الله ان اعتكف هذا اليوم عند طلوع الشمس فوى صوم هذا اليوم تطوعا ابراء لاستيعاب التها بالاعتكاف والصوم (قوله لعدم شرطه) اي الاعتكاف وقوله الى الكمال الاصل وهو الصوم المقصود (قوله فجز بغير) تفرع على عدم شرطه الى الكمال الاصل (قوله سوى قضاء رمضان) لان العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا والوقضاء وجد (قوله وتحقيقه في الاصول) قال ابن الملك في شرح المنار انما واجب القضاء بصوم مقصود لان النذر كان موجبا للصوم اذا اعتكاف بدونه ولهذا لو نذر ان يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم ولكن سقط الصوم المقصود لشرف الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بان لم يعتكف صا ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق عن الوقت فماد شرطه الى الكمال بان يجب الاعتكاف بصوم مقصود لزال المانع وهو رمضان فان قلت على هذا يعني ان لا ينادى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كالنذر مطلقا قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقا وهو موجود فان قلت الشرط برأى وجوده ولا يجب كونه مقصودا كالموقوف على التبرع بقبوضه الصلاة وضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط فلا بد ان يكون مقصودا اه حلي اقول هذا كله انما يظهر في الاعتكاف اذا نذر مطلقا اما اذا نذر يعتكف فلا بد ان يكون فقه قضا ان يصح في غيره ضمان المين وقضاه (قوله وهو طهار الرواية) مقابله رواية الحسن السابقة (قوله على المساحة) اي المساحة فلذا جازت حلالة قاعد اورا كاخا ان المصريح قدرته على القيام والتزول بغير (قوله جز من الزمان) وان قل (قوله لا جز من اربعة وعشرين) وهي المقدرة بخص عشرة درجة (قوله فلو شرع) تفرع على قوله واقفه فلا سلاسة (قوله لا يلزمه قضاء) الاولى في التعبير ان يقول بتم قطعه (قوله وما في بعض المعتبران) من جعلها مقدمه عن ابن الكمال حاي (قوله شرع على الضعيف) وهو القول باشتراط الصوم في النفل فيكون قوله يوما (قوله وصرم عليه الخروج) لحديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج من معتكفه الا الحاجة الى الانسان بغير (قوله لانه منهي) اي لان الخروج يتم للنفل (قوله كاهن) اي من قول المصنف واقفه فلا سلاسة (قوله الخروج) اي من المعتكف ولو مسجد البيت في حق المرأة (قوله الحاجة الى الانسان الخ) لان هذه الاشياء مستتنة للعلم وقوعها وعدم استثناء عنها ولا يكف بعد عرف اغه من الظهور ولا يلزمه ان باقي بيت صدقها القرب واختلاف خيال كان في شيان فاقى البعيدة بها اقبل مسدودا وبقيل لا وبقيل ان يخرج على القوانين والموازين ثبت الخلاه المعصية القرب وافي بمتنه (قوله طوعية) اي سواء كانت طوعية ام يحتاج اليها الانسان بعلبه ولو ذهب بعد ان خرج لها العادة المرض او الصلاة الحساسة من غير ان يكون ذلك

على المذهب (فلونذر اعتكاف ليلة لم يصوم ان وى معها اليوم لعدم محبتها للصوم ان وى بها اليوم صبح والفرق لا يقتضي خلاف ما لو كان في نذر الزيلاتها راقاه خلاف ما لو كان الليل محلا للصوم حاي وان لم يكن الليل محلا للشرط في دخل الليل (بها) اعلم ان الشرط في صوم صراعات وجوده لا يجارده للشرط (مسند) فلونذر اعتكاف شهر رمضان (من صوم الاعتكاف) براءة صوم رمضان (نذر اعتكاف ذلك ن قالوا الصوم نفل وما نذر اعتكاف تقتدر وم لا يصح لا تقاؤه من اولى تطوعا تقتدر له واجبا وان لم يعتكف رمضان المين من غير) (بصوم مقصود) لعدم شرطه الكمال الاصل (قوله بغير) في ضمان نذر ولا واجب سوى قضاء رمضان الاصل في بحث الامر عنه وتحقيقه في الاصول في غير محمد لله فلا سلاسة من ليل انهارا عند محمد في ظاهر الرواية عن الامام لبناء النفل على اربعة بغير جز من اربع وعشرين كما من الزمان لا جز من اربعة في غير اوله كرواية المجموع كذا في غيره لا يلزمه قضاءه شرع في ناله ثم قطعه لا يلزمه قضاءه شرع في ناله (على الظاهر) من لا يشترط للصوم (على الظاهر) ان لا يصوم في بعض المناسبات قال المصنف وبما في بعض قال المصنف بوضع مرقع على اي على المصنف (بصرم عليه) اي على المصنف (الخروج) الحاجة الى الانسان فلا يجازي

قصد اجاز بخلاف ما اذا خرج حاجة الانسان ومكث به ووافقه فانه ينتقض اعتكافه عند الامام بجر (قوله
 وضل واوتل) فيه نظر فان الفصل من الشرعية كالا يفتي حلي خلف عهدهم اياه من الطبيعة باعتبار
 سببه (قوله ولا يكتفه الاغتسال في المسجد) يقتضي القصد عند الامكان والطاهر ان التقيد بذلك لما يفرض على
 القول بالنسبة اذا كان فيه حشاش فاقى البعد منها ابو السعود (قوله او شرعية) صلف على طبيعة ولما
 اومن المتقن والواقف قوله والجمعة من الشرح اه حلي (قوله كعبد) لم يذكر الحجة ذكره في البحر فقال اما المانع
 لواجب المكتبة او بغيره فاقام في اعتكافه الى ان يصر عنه ثم يعنى في احرامه لانه مكنته اقامة الامر من كان
 خاف فوت الحج يدفع الاعتكاف ويصح ثم يستقبل الاعتكاف لان الحج اهم من الاعتكاف لانه يغفون بعض يوم
 عرفه وادراكه في سنة اخرى موهوم وانما يستقبله لان هذا الخروج وان وجب شرعا فاما واجب بعده
 واجبا به وعقد لم يكن معلوم الوقوع فلا يصح استثنى في الاعتكاف اه (قوله لو مؤذنا) هذا قول ضعيف وانما يصح
 انه لا فرق بين المؤذن وغيره كافي البحر واداد الفتاح اه حلي (قوله وباب المارة خارج المسجد) اما اذا كان باب
 المارة داخل المسجد فكذلك بالاولى قال في البحر وصعدوا لما اذن ان كان بابها في المسجد لا يند الاعتكاف
 وان كان بابها خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية وهو لو قال الشرح واذن واو غيره مؤذن باب المارة خارج
 المسجد كان اولى اه حلي (قوله والجمعة وقت الزوال) ان قرب معتكفه بذليل المقابل لان التغلب بوجهه بعده
 (قوله اى معتكفه) والاولى التعدي به وقد يقال انما عبر به ليشغل المرأة اذا اعتكفت في منزلها وادارت الخروج
 الى الجمعة (قوله مع سببها) اى الاربع ولا يحتاج الى زيادة تحية المسجد كما وقع لبعضهم لان نعل السنة به
 اولى دخول بنية الفرض شوب منها ولهذا لم يفرط ما في التبرع الكمال من قوله ان كون الوقت مما يسع
 ووقع السنة والفرس فيه بعد قطع المسافة مما يعرف تقصيرا لا قطعاً فتدبر دخل قبل الزوال لعدم مطابقة ظنه
 فلا يكتفه ان يند بالسنة بل يند بالجمعة اه قلنا مل (قوله يحكم) من التحكيم اى يشترط ذلك لاجتهاده (قوله
 على الخلاف بين الامام وصاحبه) فانها قال ابن ادة تركعتين بعد الاربع المؤكدة وقد ظهر ذلك ان الاربع
 اى تصلى بعدها لجمعة ينوي بها ان تظهر عليه لا اصل لها في الذهب والالا اعتبارا واداهم اعمام السنة ولا ينعى
 الاختصاص بها حتى زمانها لما اتم فطر وقتها الى التكاسل من الجمعة بل ربما وقع عندهم اجماعة ليست فرضا
 وان الظاهر كماله وخلافه كقرن من اعتقد ذلك فلما ثبت عليه امر اراهه صاحب البحر (قوله ولو مكنته كتم)
 اى اقامه كافي الحلي عن الهدي (قوله لانه) اى المسجد الشافى محل له اى للاعتكاف (قوله وكذا تترى)
 فالرجوع الى الاول افضل لان التمام في محل واحد اشق على النفس نهراى فالنواب فيه اكثر وتبعه الجوى
 وفيه مخالفة لما تقدمه من البرجندى من ان المسجد شيعين بالشروع فيه فليس له ان ينتقل الى مسجد آخر من
 فيه عذره الا ان يقال خروجه لصلاته بالجمعة هو العذر المانع للانتقال الى غيره عذره ابو السعود (قوله بلا
 ضرورة) متعلق بمخالفة فاه الحلي (قوله فلو خرج الخ) المراد بالخروج اتصال قدميه احتراز عما اذا خرج
 راسه الى داره فانه لا يند اعتكافه لانه ليس بخرج الا ترى انه لو حلف لا يخرج من الدار فقل ذلك لا يحنث
 ثم ان القصد لا يتصور الا في الواجب واذن وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبرالسا بجر (قوله
 ولو ناسيا) او سكرها او لانه اتمام المسبب او تفرق اقله او اخرج غلبا او خاف على مشاعه اخرج جبرالسا بجر
 تعبت عليه او لتفرغ عام او لغيره من المرض او لتقاضي غريق او لاداء قضاءه بوث حتى المدي بعدهما
 وان وجب عليه الخروج في هذه الثلاثة (قوله كافر) اى عند قوله وفاقه فلا ساعة حلي (قوله بلا عذر) المراد
 بالعذر الموانع التى قدمها بجر (قوله فسد) ولو وقع ذلك لمرأة وهى في معتكفها ولو طقت وهى فيه لبان
 ترجع الى ميتا وتفتي على اعتكافها هو بنى ان يكون مضدا على ما اختاره القاضى لانه لا يلب وقوعه بجر
 (قوله فقصية) بالصوم عند القدرة جبرالسا بجر ان كان اعتكاف شهر يمينه يقضى قدما فسد
 لا غيرا بل يزمه الاستقبال كافي صوم رمضان وان سكان اعتكاف شهر فبرعيه يزمه الاستقبال لانه لزمه
 متناصفا فبراعى فيه صفة التتابع وسوا فسد يصعبه بغير عذر كالخروج والجماع والاكل والشرب في التهاجر
 او فسد يصعبه لعذر كما اذا من ضا محتاج الى الخروج فخرج او بغير منه راسا كالحيض والجنون والانعما
 الطويل بجر (قوله الا اذا فسد ما يرد) فانها تنقض ما وجب عليه قبلها بايجاب الله تعالى الواجب والند

وضل واوتل ولا يند الاعتكاف في المسجد
 في الزوال من يوم الجمعة كعبد او مؤذنا
 وباب المارة خارج المسجد (قوله خارج)
 الزوال من يوم الجمعة كعبد او مؤذنا
 في وقت يندركم مع سببها يحكم على ذلك
 ويمنع بعد ما ارباب الشافى على ذلك
 مكنته كتم بل يند بالسنة بل يند بالجمعة
 فاه الحلي على الخلاف بين الامام وصاحبه
 فاه الحلي على الخلاف بين الامام وصاحبه
 فاه الحلي على الخلاف بين الامام وصاحبه

والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه غير لا عند عدمها وهو محمل ما في التفتيح قبل الوتران مكرره في المصدر اكل
 الحنثان كما اكل التراب الخبط وهذا التفتيح اندفع ما في الجرم ان الاول تفسيره لغير ما فيه فواب يعني ان
 المعتكف يكرهه التكلم بالمباح بخلاف غيره اذ لا شك في عدم استغنائه عنه فابن بكسر مده مطلقا اه (قوله
 وتدريس في سير الرسول) صلى الله عليه وسلم الذي في الجرد وتدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم وهو اولى
 لعدم التدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم واقوع في مغايرته (قوله وسكبات الصالحين) اى المتعلقة
 بذكر افعالهم واقفالهم يخرج بذلك الحكميات الملية (قوله وكذا أمور الدين) كالنكاح والتوسيع والحديث
 والتفسير وما يتبع ذلك من الآله (قوله ويطلب وطئه) ويحرم عليه وكذا ذواعيه كافي الحج والاشتراف بخلاف
 الحيض والصوم فلا تحرم الدواى وانما حرم ذلك لقوله تعالى ولا تباسرهن وانتم عاكفون في المساجد
 فان قلت المعتكف في المسجد لا يتباهى الوطئ قلت فاوله ان يخرج لحاجته فطأ باسم المعتكف لا يزول عنه
 بذلك الخروج ويحتمل ان تحسكون الزوجة معتكفة في بيتها لا يخرج فيمكن الوطئ في غير المسجد وحيث لا يمتنع
 اعتكاف الزوجة حوى في شرح التاويلات كما لو اخرجون ويقضون حاجتهم في الجماع ثم يقضون فيرجعون
 الى معتكفهم فزالت الامة ابو السعود ولعل هذا محمول على الاعتكاف الواجب او الواقع في عشر رمضان
 واما التغل فيقطع بغيره المعتكف (قوله في خرج) الذي مره ابو السعود (قوله في الاصح) وروى ابن سماعة عن
 اصحابنا عدم التساقط في النسيان اعتبارا به بالصوم ابو السعود (قوله لان سألته مذكره) لكونه في المسجد فهو
 كآلة الاحرام الصلاة بخلاف الصوم (قوله ويطلب بائزال بقله) لانه لا بائزال صار في معنى الجماع نهى (قوله
 لم يسل) لعدم معنى الجماع ولذا لم يشبه الصوم نهى (قوله لعدم الحج) على الحرمة اى لعدم الحج في احتساب
 الدواى ولون غير ازال والذي في الصران حرمه الوطئ لما ثبتت بصريح النص قوت تعدد الى الدواى
 ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا تحرم الدواى فيها لان حرمه الوطئ لم تثبت بصريح النص ولكنة
 التوقع فحرم الدواى لزم الحج وهو مدفوع اه (قوله فليقاه الصوم) قال في البحر الاصل ان ما كان
 ممتنورا لا الاعتكاف وهو ما من اجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يفتك فيه الصمد والمه والبر والليل
 كالجاء والخروج وما سكان من مخطورات الصوم وهو ما منته لاجل الصوم يختلف فيه العدد والسهو
 وانهار والليل كالاكل والشرب (قوله ورويه) فانها بطله لانها لا تسقط ما وجب عليه ولو ايجبا (قوله ان داما
 اياما) المراد بالايام ان يفتره صوم بسبب عدم امكان التوبة حيث لا يقضي في الانعاش كالجئون (قوله سنة)
 المراد به المبالغة حلى (قوله قضاء) اى بعد الاقامة حلى قال في المنع فان تطاول الجنون سنين ثم افاق هل
 يجب عليه ان يقضى في القياس لا كافي صوم رمضان وفي الاستصناع يقضى لان سقوط القضاء في صوم
 رمضان انما كان لدفع الحج لان الجنون اذا طال قلبه يزول فيفكر وعليه صوم رمضان فيخرج في قضائه
 وهذا المعنى لا يقتضي في الاعتكاف (قوله وزنه البيا الخ) حاصله اما ان باقى بقسط المقدار المتخى او المجموع
 وكل منها اما ان يكون في الايام اذ البياى نهى سنة وفي كل منها اما ان ينزى الحقيقة او الجاهل او نوعا او لم يكن
 فيه نية اوبى اربعة وعشرون وحكم الشئ والمجموع مذكور في المصنف واما المقدار فما قال الله على اعتكاف يوم
 زمة فقط سواؤه فقط او لم يكن نهى ولا دخل ليلته ويدخل المسجد قبل الفجر ويضجر بعد الفجر فان نوى
 الليل معه لزما وتعامه في الصر (قوله بلسائه) اشار به الى ان نية القلب من غير تلفظ لا وجب شيئا وقد تقدم
 (قوله ولا) سالم من البياى والاصل انه متى دخل الليل والتها في اعتكافه فانه بزمه متابعا ولا يجوز به لو فرق
 بحر (قوله كمكسه) او هو نذر اعتكاف البياى فنزله الايام (قوله العددين) هما البياى والايام (قوله بلفظ الجمع)
 سواء كان مرعا حكا الايام والبياى ارضا كلابن يوما وايلا فاعده صاحب البحر (قوله وكذا التنية)
 فانها في حكم الجمع من كل وجه (قوله يتناول الاثر) دليله قصه ذكر اعطى نبينا وعليه وعلى سائر الالياء
 الصلاة والسلام فان الله تعالى قال آتيتك ان تكلمك الشمس ثلاثة ايام الا امرت او قال في آية اخرى ان التكلم
 الشمس ثلاث ليال سوا او القصة واحدة والرضى الاشارة الى الداء ابراس او غيرهما بحر (قوله تلوى) لا وجبه
 للتفرع بل هو حكم مستقل قال في البحر منتهى الى تساؤل احد العددين الاثر وهذا عندهم انهم اعدم التنية
 لما لوى في الايام النهر خاصة صحت نيته لانه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما اذا نوى بامه بياى خاصة حيث

وتدريس في سير الرسول وقصص الالياء
 وسكبات الصالحين وكذا أمور الدين
 وبقوله في خرج اول اول (قوله)
 خلق المسجد الجلاء ابراهيم عليه السلام
 خلق الصلوات في البيت النبوي
 في الاصح لان التنية في الصوم
 بقوله في الاصح لان التنية في الصوم
 من السكك لعدم الحج ولا يسل بائزال
 او نذر ليس كذلك وعندهم وكذا اعماء
 الصوم بخلاف ما كان اياما فان كان
 وجوه ان اياما البياى بلسائه
 استصناع ايام اولاد اى متابعه وان استصناع
 اعتكاف كاعتكاف لان ذكر احده العددين
 الشائع كاعتكاف كاعتكاف في الايام
 في نذر الايام النهر خاصة في حصة نية

لم يفعل بغيره واليه والى انهر لانه نوى ما لا يحتمل كلامه انه (قوله لنية الحقيقة) اعترض بان القفل ينصرف
الى الحقيقة بدون قرينة او بنية فواجبه قوله لنية الحقيقة قلت كانه انشاز ما ذكره البعض من ان اليوم مشترك
بين باض النهار ومطلق الوقت واحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعين الدلالة لا لتعني الدلالة وعلى تقدير
ان يكون مختاراه عليه الاكثرون وهو ان يجازي مطلق الوقت فجوابه ان ذكر الالام على سبيل الجمع صوابه
عن الحقيقة كما تقدم يحتاج الى النية دفعا لصارف عن الحقيقة لا للدلالة عليها عناية (قوله لا اى انقص
نية لانه نوى ما لا يحتمل كلامه بغير قوله صم) اى لو نذر ان يعتكف شهر واستثنى الالام عليه شئ لان
الباقي الى الابد مجرد فلا يصح الاعتكاف والتذويها لما فيها شرطه وهو الصوم ومثل ذلك لو نذر ان يزين ليلة
وفى اليالى خاصة صم لانه نوى الحقيقة ولا يبرز شئ لان اليالى استعلا للصوم بغير وهذا التعليل هو
المربى قوله لاسم (قوله واعلم ان اليالى تابعة للالام) فاقبله سابعة على روسيا واما قوله تعالى ولا تلبس
النهار فقال الامام غفر الله له ان الراى تغسره ان سلطان الليل وهو اقصر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار
وقيل تغسره ان الليل لا يدخل وقت النهار (قوله الالاه عرفة) اى فاعنا تابعة ليوم التزوية كالى الصرا والنهر
فيكون ليوم التزوية ليلتان حيث ذى عبر في البحر ليلية النهر ووجه التسعة صحة الوقوف فيها باسم في اليوم
الذى قبلها (قوله ولا يلى النهر) اى اليالى السابقة على ايام الضرب العرف وهو ثلاث تكون تابعة ليلية الالام
التي قبلها في الحكم بدل على هذا ما قاله في البحر واليه واليه انما بعد معرفة ذلك لم يجز الاخضية بعد
الغروب من ليلية النهر ولو كانت تابعة لليوم الذي بعدها لحازت الاخضية فيها واما اليلتان السابقتان
لا يضر تبعيتهما لليوم الذي بعدهما فان كل من السابقتين واليومين يصح فيها الضرب لوجه تبعيتهما لما قبلهما
وتحصل ان يوم الضرب ليلية لهما وما تصح فيه الاخضية ليلتان وثلاثة ايام (قوله وقتها بالناس) فان فيه وسعة على
الناس بصحة وقوفهم ليلية الضرب وهذا لا يبرئ الاعتدال الاول ليلية من ليلتي الضرب فامل (قوله آخرة في رمضان
اتفاقا) فيه ان معنى ديدانها قد مرها تارة وتارة اخرى وهذا قول الامام فقط لا قولها ايضا لاصواب
الاطاعه واذكر انه على وجه من الوجه (قوله لانها تقدم وقتا آخر) واجاب بان الامام رضى الله تعالى عنه عن الدالة
المقدمة لكونها في العشر الاواخر بان ذلك كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم بمكة فيه والى باقات
تدل عليه ان تأمل طرق الحديث والتا عليها كقول جبريل بن الذي خطب امامك وانما كان يطلب ليلية القدر
من تلك السنة وانما اخفيت ليجتهد في طلبها فينبذ لئلا يجر المتهتمين في العبادة كاخفى سبحانه وتعالى الساعة
ليكونوا على وجه من قياسها بختة بغير (قوله وغمرته) اى اختلاف بين الامام وصاحبيه (قوله لا الاول)
اى في رمضان الاول (قوله ولا خلاف انه لو قال اى انت سواوات طالع) قوله والتشوي على قول الامام
وذكر قاضي خان المشهور عن الامام انها بدور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره (قوله لكن
فيه) اى قد صاحب الخطب الاختفاء بقول الامام (قوله فيها) اى ما وقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا
ما ظهر (قوله والا) بان كان عاميا له بغير واقعه سبحانه وتعالى اعم

(كتاب الحج)

لما كان مراكبا من الماء والبدن وكان واجبا في العمر مروه وخراف حديث بنى الاسلام على خمس اخره
وختبه به العبادة لكن في قولهم الله مركب نظير هو عبادت تدينه بصفة والمال اغما هو شرط في وجوبه لانه
برزخه وهو افاده في انهر ونعقبه الجوى باله لو كان بدنا محضاً لما ساعدت فيه النيابة لان البدن في المحض
لا يجوز فيه النيابة الا ان يشاء انما يأتى على خلاف القياس لو رددت النصوص بها وهو حديث للشمسية
وغيره ومرتون الكتاب بالحج دون العمرة وان ذكرت فده لشرقه وفي الله يستأن ما يبدى اطلاق الحج على
العمرة فانه قال الحج نوعان الحج الاكبر حج الاسلام والحج الاصغر للعمرة فلم يكن العنوان من التخصيص
في شئ والحج الله لم يوجب الا على هذه الامة ذرى فكان من قبلنا من الامم يجهلون تبرعا وكان صلى الله عليه وسلم
يجهج وهو على كل سنة الا ان يمتعه ما نوه وكانت حجة القرضه بعد ما جرت سنة عشرين ورجع ابو بكر رضى الله تعالى
عنه في السنة التي قبلها سنة تسع وفيها فرض الحج ورجع بالناس سنة ثمان وهي عام الفتح عتاق بن اسيد الذي
ولاهنا صلى الله عليه وسلم امير مكة بعد الفتح ابوالسعود وشراظ وجوه الاسلام والعقل واللوغ

والحج

نية الحقيقة وان نوى بها الى الامام القائل
لا يلى بنية صلاهها (قوله نذر عتقت شهر
نوى التماسه) اى نوى (حكمة) اى الليل
خاصة لا بنية صومه لانه لا يصح ما نذر
يشمل الالام والليل لا يصل ما نذر
يشمل الالام في غنص ما نذر
مع لائى على ما نذر (قوله لا يلى
لا يلى) اى على ما نذر (قوله لا يلى
الاضحية) اى على ما نذر (قوله لا يلى
هذا ليلية القدر) اى على ما نذر (قوله لا يلى
انها ليلية) اى على ما نذر (قوله لا يلى
بعد ليلية) اى على ما نذر (قوله لا يلى
قصد لا يلى) اى على ما نذر (قوله لا يلى
كمن نوى) اى على ما نذر (قوله لا يلى
وقال اعم) اى على ما نذر (قوله لا يلى
ولا خلاف) اى على ما نذر (قوله لا يلى
وقع فيه) اى على ما نذر (قوله لا يلى
الامام) اى على ما نذر (قوله لا يلى
ومر في الاختلاف) اى على ما نذر (قوله لا يلى
والعشر) اى على ما نذر (قوله لا يلى)

(كتاب الحج)

والحجبة والوقت والقدر على الزاد والراحلة والعلم بكون الحج فرضاً وشراً كما وجوب أدائه همه البدن وزوال
 الموانع المحسنة عن الذهاب إلى الحج وأمن الطريق وعدم قيام الصدقة في حق المرأة وتزويج الزوج أو الحر
 معها وشراً كما حمتها الأحرام والوقت الخصوص والمكان الخصوص والاسلام واعلم أن لرب الحج مهمات
 ينبغي الاعتناء بها وهي البراءة بنشر وطها من رد الظالم إلى أهلها عند الاسكان فإن لم يكن رد الظالم إلى أهلها
 بأن من المستحق ولا وراثته فإنه يصدق بقدر ما عليه ليكون ودية عند الله تعالى ليؤمله إلى خصمه يوم
 القياسه كذا في منية الحق وقضاؤه ما قصر في فعله من العبادات والتقدم على تشريطه فيه والمعزم على عدم
 العود إلى مثل ذلك والاستحلال من ذوى الخصوصات والمعاملات ووضي من يكره السفر بغير رضاء قال في العيون
 إذا أراد الابن أن يخرج إلى الحج وأبوه كاره فذلك إذا سكن الأب مستغنياً عن خدمته فلا بأس به وإن كان
 محتاجاً يكرهه وكذا الأم وفي السفر الكبير إذا احتج عليه الضعف فلا بأس به وكذا يكره أن كرهت زوجته
 خروجها من عليه فتقتضه في التورال أن الابن إذا كان امردهم الوجه فلا بأس به من الخروج ولو لم
 يته ولو كان بالغاً كالأخت يته لأنه لا يثبت بضمها الرجال قطعاً والامردهم الوجه فتنتهي إلى حال النساء
 معاً فالتفتة فيه من الجانبين وإن كان الطريق مخوفاً لا يخرج وإن لم يكن امردهم ولا جدد والجدات كالآل
 عند قددها ويكره الخروج للزور والحج بدون وإن لم يكن له مال بقضي به دونه إلا أن يأذن المخرج فإن كان
 بالدين كليل بذنه لا يخرج إلا بإذنها وإن كان بغير إذنه فبإذن الطالب وحده وما تقدم في حج القرض ما حج
 النفل فضاة الوالد في أولى مطلقاً كذا في المنتقط ويشاوره أياً ثم يستخير الله تعالى في أنه هل يشترى
 أو يكره ويؤثر في الإصرار أو لا يوافق فلا بد من الاستشارة في الواجب والكره والحرام لا يحل لها
 نه ومن ساء ذلك في حجة الاسلام أما النفل فمائع من الاستشارة فيه وكيفية أن يصلي ركعتين يقرأ فيها
 بالكافرون والأخلاص ثم يدعو بالعلم المعروف ويهتدي في قصيل ثقة حلالاً فإنه لا يقبل بالتفتة لأحكام
 كالوردي في الحديث وإن سقط الفرض عنه فلا حاشي بين سقوط القرض وعدم قبوله فلا بأس به أقدام القول
 ولا يصح ما عاب تارك الحج ولادته من رقيق ما عاب كرهه الذاتي ويصره إذا برز ويمنه ما عاب كرهه
 من الجانبين الأولى تباعداً من القطيعة يرى المكاري ما عابها ولا يصحها كرهته إلا بدنه وقد كره بعض
 السلف أنه دفع إليه بطاقة ليؤصلها إلى إنسان فامتنع من جعله ليدون المكاري ويحكمه كرهه لم يشارطه
 على ذلك وكذا يصح من قصيل الدابة فوق ما يطق ومن تغليل علفها لمنهنا بلا ضرورة وتجريد السفر
 عن التصارة حرام ولو أقيم لا تنص فواه كالنفاذ في القبر وهذا محمول على ما إذا لم يحمه التصارة على السفر
 والضرر عن الزاد والسعة والنفق ظاهراً وباطناً فرض والركوب في المجل كرهه بعضهم خوفاً مما ذكره يكرهه
 بعضهم إذا قصر عن ذلك في التحقيق لا اختلاف والمشى أفضل من الركوب لمن بطيئة ولا يسو خلقه
 وأما حج الصبي إلى الله عليه وسلم لا كافلانه القدوة فكانت الحاجة ماسة إلى ظهوره ليراه الناس ولأيا كس
 في شره الزاد والادوات وينصب أن يجعل خروجه يوم الخميس أو يوم الاثنين ويضع ما ذكره كرهه العلماء
 من أدب السفر بغيره وأوال السوء تصرف (قوله بفتح الحاء وكسر ها) بما قرئ في السبع وقيل الأول الاسم
 والثاني المصدر وقيل قلبه منغ ونهر (قوله إلى معظم) هذا تعبير من السكال لاطلاقهم واستشهد عليه
 بقول الشاعر

واشهد من عوف حوزاً لكثرة * بمحجون سب الزرقان المزعفرا

السب العلامة والزرقان بكسر الزاي والراء وسكون الموحدة كافي لب الباب في الأصل التمر لقبه به حسين
 ابن زيد ولجاءه والمزعر المصبوغ بالزعفران وهو سعة لسب وكانت سادة العرب تصنع حماهم به وكان
 الزرقان يرضه به بسب من عاتم ونيا ب « صيغة بالزعفران وكانت بنوعه فيج ذلك البيت معظمين له قال
 ابن السكيت هذا معناه الأصلي ثم تعرف استعماله في القصائد كـ « ككة للفلك تقول هجيت هجيت لبيش اجه
 هجا فانا خارج نهر أبو السعد (قوله كانهن بعضهم) هو الزايلي فجعله كالتميم كافي البصر وكذا وقع لبيش أهل
 اللغة قال في الترهولة القصيدة كذا في غير كتاب من اللغة وقد في القصر بذكره إلى معظم (قوله يار تامل) هذا
 التعرف أولى من تعرفه بالقصيدان القصيد شرطه والزيارة فعل فهو بهذا التعرف يوافق بقية العبادات

وكانت الخدماء كسر هاء الفاء التصل إلى معظم
 لا معاني القصيدة كونه بفتحهم سب (زبان)

بمخوف يعلم من الشرح اى وجب على القوم (قوله في العام الاول) لان الاحتياط في تعين اول سنى الاستكان
 لان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير متناهية خيرة وفيه بعد التمكن تعرضه على القوات
 فلا يجوز زووجه من ايراد الحج فليلحق فان الانسان قد يمر في الزمان قد قتل والحاجة قد تعرضت (قوله واصح
 الراي بين) لا يصلح معطوفا على الاصل (قوله الثاني) فيصير التقدير وعند صاحب الروايتين وفيه من الركاكة ما لا يصلح
 وصاروا البحر وهو قول ابي يوسف واصح الروايتين الخ لا غبار عليها احلي وصمم جعل الواو اخذ على مبتدأ
 محذوف اى وهو اصح (قوله وما لا واحد) عطف على الثاني اى وعند مالك واحد وان ثبت ان من كل منهما
 روايتين صرح عطفه على الامام فراجع حلي وعبارة في شرح الملتقى تعين العطف على الامام وعند محمد يجب
 على الترائي والتجهيل افضل (قوله فيقتضى) اى عند هذا فهو آثم وعند محمد لا اذا جاز في آخره ما وقع الاثم
 اتصافا بغير (قوله وترد شهادته) عطف مسبب على سبب (قوله بئانه) اى المكلف المبلغ (قوله اى سنيها) بحث
 لصاحب البحر حيث قال ونبي ان لا يصير فاسقا من اول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد ان يتوالى عليه
 سنون لان التأخير في هذه الحالة صغيرة لانه مكر ومفسر مخالفا لصريحها سحابا بارتكابها مكر بل لا بد من الاستمرار
 عليها وهو مقتضى قولهم بان القوم واجب بامري الشرح سنيها بغيري حين ثبوته وتعيينه بالجمع فيفسدان
 الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فاكثرا احلي قلت قول صاحب البحر آخره انه لا يصير فاسقا بارتكابها
 مرة في شهادته يقتضى بالمرتبة فردا بجمع في قوله اول لا بد ان يتوالى عليه سنون ما فوق الواحد وهو صريح
 ما في شرح الملتقى فانه قال فيقتضى وترد شهادته بالتأخير عن العام الاول بلا عذر (قوله بارتكابها) اى الذنب
 الصغير وانما ذكر الصغير باعتبار ان الصغيرة ذنب ولا يرجع الصغير الى التأخير لان المقصود الاستدلال بالامر
 الكلي وهو ان كل صغيرة لا يقتضى من تكبيرة واحدة (قوله الا بالاصرار) اى السكن بالاصرار فهو استثناء
 منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرتبة حلي (قوله ووجهه) اى وجهه كون التأخير صغيرة وليس من الكبار
 (قوله لان دليل الاحتياط) اى القمضي لقوة الذي استدلا به عليها نفى والكبيرة لا تثبت الدليل
 قطعي والدليل هو ما قد سئل من ان الحج له وقت معين في السنة والموت في سنة غير نادرا حتى استدلوا
 على الترائي بعدم اقتضاء الامر القويرواته صلى الله عليه وسلم سنة عشر وعرفه الله كانت سنة تسع
 حلي بصرى (قوله وسعاه ان يستقرض) وفي الراي من ابي يوسف يلزمه الاستقراض اه درهمي (قوله
 ان لا يؤخذ الله تعالى) اى اذا مات قبل فضله وقوله ذلك اى الاستقراض اى ذنب الاقدام عليه لانه هو
 الذي حق الله تعالى وامام المال لعله الله تعالى حتى العبد ويحتمل انه لا يؤخذ بنفس المال ايضا بان يرضى الحق
 تبارك وتعالى به منه (قوله اى لو اياها او اقام) اما اذا لم ينزلت مكان من المثل الحرم وورد ان الله
 تعالى مع الدارق حتى يوفى دينه ما لم يكن دينه فيما يكره الله (قوله على مسلم) فلو مال الكافر ما به الاستطاعة
 ثم اسلم بعدما افتقر لا يجب عليه شيء تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملك مسلما على جميع حتى افتقر حتى يقتدر
 ويؤبد بنافذته فتح وهو ظاهر على القول بالقول بالثبوت لا الترائي نهر (قوله لان الكافر غير محتاط الخ) مستقيم
 التقيد بالاداء الله مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب البضايرين ومذهب العراقرين وجوب الاعتقاد
 والاداء وهو المذهب كاحر وصاحب البحر في شرح المنار ومذهب اهل حمرقة عدم وجوب واحد منهما
 وهو الذي عليه اكثر الفقهاء (قوله في سفره) فلاج على عبد ولو بدر الزام وله او كتابا او بعضا او ما ذكاه في الحج
 ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لان الحج لا يأتى الا بالمال غالبا لاجلها ولما كانت حرمات
 في مدة طويلة وحتى العبد مقدم باذن الشرع والموت وان اذنه تتداعى من منافع الحج لا يجب بشدة عارية
 بغير (قوله مكلف) اى بالثبوت عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفي المعتوه خلاف في الاصول فذهب
 نضر الاسلام الى انه يرض عنه الخطأ كاصح فلا يجب عليه شيء من العبادات وذهب الخواري في التقوم
 الى انه محتاط بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون في دارنا) سواء علم بالفرج بما لا نلتأ في الاسلام فيها
 ام لا بغير (قوله او يستورين) لو رجل وامرأته ومنه لا تشترط العدة والمبلغ والحرية فانه صاحب البحر
 (قوله صحيح البدن) يخرج من بدنه غير سالم من الاقامات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب
 على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الرحلة بنفسه ويطلق بهم المهرسون والمخالف من السلطان الذي يمنع

في العام الاول عند الثاني واصح الروايتين
 من الامام مالك واجند فيقتضى وترد شهادته
 بتأخير اى سنيها ان تأخيره صغيرة
 وان سكبها مرة لا يقتضى لان دليل الاحتياط
 ووجهه ان القوم انما يؤخذوا حتى اقتضاها
 على ولا اجعلوا انما يؤخذوا حتى اقتضاها
 ان يستقرض ويحج ولو غير مكلف اى لو اذنا
 ورجحان لا يؤخذ الله تعالى في الذنب على ما في حق
 وقوله اذا ذكركم عليه في الحج والاداء في حق
 وقوله الكافر غير محتاط في الحج والاداء في حق
 الاداء ونسختها فيما عداها على ما لا يكون ديارنا
 (مركف) ما يخرج منه اما بالكون في دارنا
 او بخار عدل او مستورين (صحيح البدن)

وقوله للسكنى ان المحتاج اليه للسكنى اما الدار التي لا يسكنها والعباد التي لا يستعمله فعليه ان يبيعه ويبيع
 ويملكه المتاع الذي لا يمتنع به وهو بالسعود (قوله نعم هو افضل) اى سعة الارض اوسع جيعه وشراءه قدر حاجته
 افضل بجره (قوله وعلم به) اى يمدد لزوم بيع الزاكة (قوله ولا يكتفاه) بالبر عطاء على بيع (قوله لا يبيعه)
 عا له وزهاده وباه فاعليه الحج اذا قاله غير محتاج الى رأس مال لقيام حرفته ويدين ان يبيعه بجره لا يحتاج
 الى رأس مال اما المحتاجة اليه فيسقط ان يبقى له قدر ما يشتري به اه ويشترط ان يفضل ايضا مال بقدر رأس مال
 التصارة بعد الحج ان كان تاجر او كذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجرا يختلف باختلاف الناس
 بجره (قوله معه الف) المراد ان عنده ما يكتفى به الحج (قوله ولو قوته لزمه الحج) امتنع بكماله بعضهم تقديم الحج
 على التزويج بان المصريح به لزوم الحج شرأ فطمعنا ان يملك قدر نفقة الذهاب والاياب فاضله عن حواجبه الاصلية
 ومن المعلوم ان النكاح من الحواجج الاصلية حتى صرحوا بوجوبه عند الثوفان ولوثيق الزنى الا بفرس
 فكيف يلزمه الحج تلك الاصلية مع كونها مشغولة بصاحبة النكاح فان قلت يجاب بان المال يمكنه رغبة في التزويج
 قلت هذا الجواب بانه قول المصنف وهو صحيح ان كان في حاشية الاشياء ما يوفى الصر لوفى التزويج
 الاستطاعة قبل اشهر الحج كان في سعة من صرفها الى غيره وقادحة التدي في صدد ربه بان ذلك اشترطه وان يكون
 ما لكالى اشهر الحج بالاولى ان يقال اذا كان قادرا وقت خروج اهل بلد ما كانوا يخرجون قبل اشهر
 الحج لبعده المسافة قادرا في اشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى اشترطوا في دار ما كان في غيره وصرفه
 الى غيره لا يمتنع عليه قالة في النفع (قوله فضلا عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم سكرهم وكروهم فان النفقة
 تشمل الطعام والكسوة والسكنى بجره وان لم يكن في دارهم حرهم منه كما في الاصناف والمراد بالنفقة الوسط
 من غير اسراف ولا تقتصر وقد يقال اعتبار الوسط في نفقة الزوجة محض الفقه به فيها فان القوتى على اعتبار
 حاله ما لو طلقها انما يعتبر فيها اذا كان احدهما غنيا والاخر فقرا كما باقى في التفقات بجره والى ان يسكن العين جمع
 عمل كما في شرح المتن (قوله لنقدم حق العبد) بان ذلك الشرع لا تقتضيه على حق الحق لاستغنائه (قوله نعم)
 عوده لا يبعد العود في ظاهر الرأى بجره (قوله وقيل بعده يوم) روى عن ابراهيم بن ابي الله تعالى عليه (قوله)
 وقيل بشهر) كذا روى عن ابي يوسف (قوله بغلبة السلامة) اى برا او بجره اسلمى من العرقيل هو شرط لوسوب
 الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة مشفوعة بدين الامن وقيل هو شرط لادائه له عليه الصلاة والسلام
 فسر الاستطاعة بان زاد الرأى لا يعرف وقادحة الخلاف تظهر في وجوب الايصاء فعلى القول الاول لا يجب
 وعلى الثاني يجب حال الكمال الذي يظهر ان يعتبر مع غلبة السلامة عدم غلبة الخلف حتى لو غلب الخلف
 على الخلق من انحصار بين وقوع التبع منهم مرارا او معوا وان طائفة تعرضت للطريق ولم يشكوا والناس
 مستضعفون منهم لا يجب اه واختلاف في سقوط الحج اذا لم يكن بد من ركوب البر قال الكرامى ان كان
 الغالب في البر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا لا وهو الاصح (تبييه) يصون ويصون
 والفرات والتليل انهارا لبحار كما في الحديث صيان وجيخان والفرات والتليل كل من انهارا بخله كذا في العير
 قال عيسى الاطلى

نعم هو افضل وعلم به عند لزوم بيع الكلى
 والاكتفاء بسكنى الايمان بالاولى وكذا لو كان
 عند ما لا يميز خلافة بسكنى انما لا يبق عليه
 ما يكتفى به من مال سفرته انما استأجرت
 لا بالذلال ولا في الاشياء بل بماله عليه فله
 العروة ان كان على خروج (قوله انما لا يبق عليه)
 التزويج ولو قوته لنقدم حق العبد (قوله انما لا يبق عليه)
 حيا (قوله) وقيل بعده يوم وقيل بشهر
 (مع سن الطريق) بغلبة السلامة ولا يركب
 على حاشيته الكمال وجوب تبر الكفاية
 ان دخل بعض الجبابر عند

رى ببلاد الروم صيخان سابعها * وبالشام بلقي جارية نهر صيخان
 ويلقي بارض اليس صيخان جارية * وفي ارض بلخ تدعى نهر صيخان
 وفي الصحاح - صيخان نهر بالشام وصيخان نهر بالهند وسليخ نهر بالبصرة وقد استفيد ان - صيخان وصيخان
 المذكي ورين في الحديث غير صيخان وصيخان اوالهود (قوله ولو بالشرقة على ما حقه الكمال) صيخان قادم
 ان الشرقة اذا انقضت فصب ولا تم على الاخذ على ما عرف من تحريم الشرقة في كتاب القضاء وروى بعض
 المتأخرين بان يلقى فيها اذا كان المعطى من مظهر امان زينة الاصطفا من روعن نفسه او ماله اما اذا كان بالانزاع
 منه فلا يصح اياهم ايضا ويضمن فيه من هذا التقييل نهر روم بانه مضطرا لاسقاط الفرض عن نفسه فلذا اجم
 الشرع بما في النسخ اذ اقامه بالسعود وفي البر الشرقة في مثل هذا بقره اه لانها لا تضر ظالم الظالم عن نفسه
 لا لاضرار احد (قوله ان قتل بعض الجبابر) اى في كل عام او في غالب الاعوام وحيث قلنا بسكون السلامة

عليه فلهذا أولى ويحرم (قوله وبني ان يجره قبله) اي قبل احرامه بنسبه او احرامه عنه والظاهر ان الاستغناء هنا
لوجوب على الولي لكونه الميسر من محظورات الاحرام (قوله وتلاوه) اي ما في الميسر كافي التبر (قوله
ان احرامه) اي الاب عنه اي الصبي (قوله قبل الوقوف) راجع الى كل من بلغ وعق (قوله يمتص كل) اي لم يجد
احراماً يمتصه الا سلام (قوله لا لتفادته مثلاً) او بان الاحرام شرط فيقتضي ان يجره واداه التفرص بجر احرام
كسبي فوضاً لم يبلغ بالنسب لانه ان يصلي الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب انه شرط بنسبه الى سكن
من حيث اتصال الاله به كان يحرم وهو واقف بصرقة فلا يؤدي الى التقديم للتفعل وشرط من حيث
انه لا يلزم اتصال الاله به فراهنا الشبهون بغير قليل زيادة (قوله فلو جدد الصبي الاحرام) بان يرجع الى مساقات
من المواقيت ويحدد التلبية بالتحج كافي بشرح المتن قلت والظاهر ان الرجوع ليس بلام لان انتباه الاحرام
من الميقات واجب قطعاً كما في (قوله ونوى حجة الاسلام) عطف تفسير (قوله لم يجره) اي عن حجة الاسلام
قوله لا لتفادته اي احرام العبد مثلاً لان ما فلا يكتفه الخروج عنه بجر (قوله بخلاف الصبي) اي فان احرامه
لم يتعد لا زماناً فيه فيمكنه الخروج عنه والتبديد (قوله والكافر) فلو احرام كافر فاسلم جدد الاحرام اجزاء لعدم
انقطاع الاحرام الاول لعدم الاصلية كافي الاءم ولا يصح الكافر بافعال الصبي مسلماً وجرمه في الصبر بالاسلام
اذا في سائر الاتصال ضعيف بغير (قوله والجنون) اي اذا احرام عنه وليه ثم افاق فجدد الاحرام لحجة الاسلام
قال في التبر وتلاوه ان مقتضى حصة احرام الولي من الصبي الذي لم يقل حصته من الجنون يجامع عدم العقل
في كل اي يستفاد من ثمة من جبر الاله وقبحه وعلى اخيه في قوله مستحكيك يتصور احرام الجنون فانه
لا يتصور منه احرام بنفسه وكون وليه امر عنه يحتاج الى نقل صريح بشهادة الجنون البالغ كاصلي في هذه
اه (قوله فرضه الاحرام الخ) عبر بالقرن ليشمل الشرط والركن (قوله وهو شرط اشهاد) حق مع تقديمه
على اشهر الخ وان تركه كما ينافي اهل علي (قوله انتباه) اي كافي (قوله حتى لم يجره الخ) فترجع على شبهة بالركن
بأنه انما قامت الحج ليجزئه استدامة الاحرام بل عليه الفصل بغيره والقطع من قابل كما بان ولو كان شرطاً
بعض الحاجز الاستدامة على (قوله ليقضي به من قابل) اي هذا الاحرام السابق المستدام (قوله في اياته) وهو
من زوال يوم هرة اي قبل طلوع فجر الضرع (قوله سميت به لان آدم الخ) اولاً لما وصفه لا دم فلما عاها فنها
(قوله نهار فافيه) اي بعد زوالها من الجنة متفرقين (قوله ومعظم طواف الزيادة) وهو اربعة اشواط واثني
واجب كما بان (قوله وهما ركعتان) يشك عليه ما قالوا ان المأمور بالخروج اذا مات بعد الوقوف بركة قبل طواف
الزيادة يكون مجزاً عن الامر بختي ركعتي الطواف لان لا يجره ادلا وجوده لغيره الوجود وركعتيه يدل على
الركعتية ان المأمور بروج قبل الطواف لا يجرى عن الامر بختي ان لا يجرى الا مسجوداً ما لم يجره وادرج
افاده صاحب الجبر (قوله ثني وعشرون) اي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشرح (قوله وقوف جميع) ينفع
الجميع وسكون المير (قوله بذلك) اي جميع ومنزلة طواف افراس الاشارة باعتبار زيادة الشرح (قوله لان آدم الخ) نذر
مرتب (قوله اي ذنا) يعني قرب قرباً ما كاندل عليه ما دلت الاتصال وهل هو بالجمع او غيره بجر (قوله سمى به
الخ) وقيل ان الضعاف سرجل والمراد منهم امرؤ فزنا في الكعبة فمضاه الله تعالى بجرين ووضع هذان الاجان
عليهما باعتبار التماس ذكرهم الهروي وعلى ما في الشرح اشتق الفصل اسم من مادة الخلل فيه (قوله ولما) اي
لكون الجالس عليها امرؤ ولا يثبت في التخصيص بقول في جانب الضعاف ولذا ذكر (قوله وروي الجبار) ان اعتبر
الري في كل يوم زادت الواجبات على خمس وعشرين (قوله لكل من حج) سواء كان كافراً او متبعاً او فرداً وخرج
المعبر (قوله وطواف الصدر) يخرج الى اي الانتقال من مكان (قوله لا لاق) اي ما ملكي وابساق فلا يطوفه فانه
(قوله غير الخاضع) اي ما الخاضع فيسقط عنها طواف الصدر كما سمي في قبيل القرآن اه حلي (قوله والخلق
والنقصم) واجب واحد بخلافهم فينبهوا لخلق افضل للرجل (قوله من الميقات) يدخل تحت احرامه للمكي
دون في حكمه كمتنع لم يسق الهدى (قوله الى الغروب) ليصل برأ من الليل فاد بجمع بجر من النهار وجر
من الليل واجب (قوله على الاشبه) اي القول الاشبه بالخصوص رواية والمعقول دراية (قوله لو اخطبه عليه
الصلاة والسلام) انه ان تقدم ان المصلحة من غيرته عن الترك لتفاد الوجوب (قوله ان ليس له هذين) اما من
به عذر كمنى عليه فيطاف به (قوله زحفاً) اي على التيه (قوله لزمه ما شيا) والى الوصف لان هذا التذريس
طواف الحائض

ويجوز ان يجره قبله ويلبسه الزاوية
مسبوطة ولا امر ان احرامه منه عليه
نفع هذه أولى (فبلغ او بعد فقط) اي
الوقوف (تضي) كل على احرامه (ايه
فرضها) لا لتفادته مثلاً (قوله جدد الاحرام
الاحرام من الوقوف بركة ونوى حجة الاسلام
اجزاء) (قوله ولعل) العبد (المعتد) لان ما
المسكود (لم يجره) لا لتفادته (الجميع) فتر
الصبي والجنون (وهو شرط اشهاد) وهو
ثلاثة (الاحرام) انما كانت الخبي استدامة
انتباه حتى لم يجره (قوله وقوف جميع) اي
ليقضي به من قابل (قوله وطواف الزيادة) وهو اربعة
حجت بالانذار (وهما ركعتان) وهو الميز
(طواف الزيادة) وقوف جميع) وهو الميز
ثني وعشرون (قوله جميع) وهو الميز
سميت بذلك لان آدم جميعاً (قوله وثني وعشرون
اي ذنا) (والصبي) وعبد الله التلاثة فهو
(من الدنيا) سمى به لان جالس عليه
سورة الله تعالى (والمرء) لا يجلس
اصراً (وهي حوا) (والمرء) لا يجلس
لكن من حج (وبعد الصدر) او لا
للقائ (غير الخاضع) (والصبي) او لا
وانشاء الاحرام من الميقات (وهو الميز
بوقوع الفروع) (قوله لا لاق) (قوله والخلق
بالطواف من الجبر الاسود) (قوله والخلق
لما طيف عليه وقيل مرض وقيل
(والصبي) (اي في طوافه) (قوله ثني وعشرون
(والصبي) (اي في طوافه) (قوله ثني وعشرون
طواف الحائض

من جنسه واجب بهذا الوصف (قوله فشيء افضل) وبظاهر البناء على ما ذكره (قوله من الصلابة المحكمية) بنقبيتنا (قوله على المذهب) وقيل سنة واقفا على وجوب الكفاية بخلاف لفظي حلي من الصلابة قوله من (قوله الاول ثوب ادى قوب (قوله ومثل العورة فيه) اى فى الطواف (قوله كفى الصلاة) بنصير ربع اصغر الاعضاء المتكسنة (قوله لا يعتد بالثوب الاول) فبما كان من عقده انما شرط ان ثوب لا يعتد بالثوب لا يعتد بالثوب (قوله ما لا يعتد به) (قوله كفى) اى فى الطواف (قوله لقانون التفتت) ان اعتد اوجبا واحدا كانت الواجبات اربعة وعشرين (قوله صلاة ركعتين) وهل يعتد بالمسجد لمعا قولان (قوله من اى طواف كان) ولو تقفلا (قوله قبل تم) ليس مراده التضعيف فانه يرمى به فى شرح الملتقى عند قوله فصل واذا اراد دخول مكة حلى (قوله فيوصى به) يعنى اذا ادرك المثلث قبل التفتت (قوله من اى الى) كان عليه ان يقدم التفتت على الملتقى (قوله كفى ما يتبين من الترتيب فى نفس الامر) حلى فانه على قريب حروف وريح (قوله وما الترتيب بين الطواف وبين اى) انما شرط لا يعتد به لعدم وجوبه على المقدور كلامه فيه والا فلا ترتب بينه وبين اى التفتت ايا لانه يمكن بينه وبين اى التفتت على التفتت فلا يكون بينه وبين التفتت ترتب اولى حلى (قوله وبكره) اى تنجيزا لانها فى مقابلة السنة (قوله وسحقه) اى فى باب الجنائز عند قوله واقد نسا على آخره حلى (قوله كون الطواف رداء الحليم) لان فيه بعضا من البيت (قوله وكون السبي بعد طواف معتد به) وهوان يكون اربعة اواط كما كرسوا طافه طاهر او محمدا او نبيا واعادة الطواف بعد السبي فبما اذافه حكيك لغير التفتت لان النسخ الاول حلى من الصلابة (قوله بالمكان والزمان) الاول الحرم والى اى العصر (قوله وثلا المحذور) مثل جميع الجنائز غير المقدسة (قوله بعد الوقوف) اما قبله ففقد (قوله والسبي الحليم) ليس معتد به كما لا اوليه (قوله وتغطية الرأس) بما يطى به عادة يوما كمال اوليه (قوله والضابط الخ) انما حال ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الاضافة من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها من آداب) ظاهر كلامه انها مشقوقة الواجبات ذكرها ليس كذلك قالوا ولا غير ما يجب فيه من الخ لكان اولى (قوله كان يتوسع فى التفتت) لما ورد ان التفتت فيه كالنقطة فى سبيل الله والمراد التفتت من الخلال (قوله ويحافظ على الطهارة) فان اذمان الوضوء وجب سعة الخلق وسعة الرزق وبسطة الحفظ ودوام البقيض المعاصى والمهلكات فحديثه الوضوء صلاح المؤمن ذكره العارف بالله تعالى سيدى احمد زروق فى النسخة الكافية وهى مندوبة مطلقا لان ادبها هنا أكد (قوله وعلى صوت لسانه) اى بنا كذا ذلك فى الحليم قال الله تعالى فمن فرض فيه من الخ فلا رقت ولا حقوق ولا جدال فى الخ (قوله ويستأذن اياه) المحتاجين الى من الخ والقرض وتخدمهما افضل من التفتل (قوله ودأته) اى وان لم يكن له مال فى منته (قوله وكفيله) اى يستأذن ان كفل بامر والا لا (قوله وودع المسجد) اى الذى يصل فيه (قوله ومعارفه) ليدعو له بغير (قوله ويستسلم) اى يطلب من معارفه ان يجيبه فى حل ما فرط منه فيهم (قوله ويتصدق بشئ) لانه لا بد من البلاء وتدار الرزق (قوله ويصير يوم الخميس) اى ان اسكنه والا وافرقت الناس (قوله فقيه خرج عليه السلام) لتعطيل فاقيله (قوله بعد التوبة) متعلق بخرج (قوله والا ستحارة) بصفة السنة المتقدمة فى التوافل (قوله فى الواجب) مراده ما يأمى القرض فان المراد ما ذكره ما يأمى الحرام (قوله شوال الخ) انما سميت هذه الشهرة وبهذا لانها لا تفتل بالشهور عن القلة التقديس نحوها بما وافقت تلك الزمنة فبهم يحجبون ويقتدون عن الحرام فيقتلون عن مواضع من شال زيدا او كذا من سكان قهستانى (قوله وتفتت) الاول اختصار على الكسر لعدم جماع الفتح كالى كفى والقهستانى عن المطر ذكرى (قوله ليس منها يوم الصلابة) هو قول ابى يوسف وقال الجرباى والرازى وهما زنا ظاهر المصنف فيجملهما فان الحدود اذا حلف جازى كره الحدود ونا يشته (قوله عملا بالاية) وهى قوله تعالى الخ اشهر معلومات فان الاشهر مع واد (قوله فقلت اسم الجمع) الاول لفظ الجمع (قوله يشترط فيه ما رواه الواحد) اى ما عدا الواحد والاشهر (قوله فى بعض الثالث من جملة ما رواه الواحد) هو قوله تعالى فقد صفت طوبى كان المراد الذى ذكره التفتت فى هذا الجواب مبنى على ضعف لا يلى بصفحة القرءة ان بل هو من باب المبالغة الملتقى على بعض الشهر شهر القهستانى (قوله لا يجزى) الاول لا يلى له وذلك لان الاسرار قبلها مع جميع الكراهة وكذا الملتقى والاشهر (قوله والاشهر بعدا ولا سيما اذا ارقتها ايام الصلابة والقهستانى ولا يلى شئ من اعمال الخ فى غيره الاشهر (قوله وان من نان من على نفسه من المحذور وليس به

من الخلق قهستاني وانما سكن افضل لارحمه على الله عليه وسلم بالا حرام له اسلمته (قوله وللعمم الصديد الخ)
انما كانت هذه حدوده لما خرجته الارزقي عن حسين بن القاسم قال سمعت بعض اهل العلم يقول لما خاف آدم
عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استعاذ بالله تعالى فأول ملائكة خضوا بك من كل جانب
ووقوا احوالها بالحرم الله الحرام من حيث وقفت الملائكة اه (تذييل) حوالى لطف منصوب باليه لانه تنبيه
حوالى والذين يخشون الله لاجل الاضافة وفيه خمس لغات حوال وحول وحوالى وحوالى وحول وكلها بطر
عامة التصرف وحوالى جمع حول وحوالى حوالى تنبيه حوالى حوالى المراد حقيقة التنبيه والجمع بل هو على
صورة ذلك مع اتحاد المعنى في الكل ذكره ابو السعود (قوله من ارض طيبة) اى من جهتها (قوله وسبعة
اميال عراق وطائف) لوقال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عباد كره صاحب البحر من البيت
الثالث وهو

ومن بين سبع بتقديم سينها وقد قلت فاشكر ليك احسانه

اغاده الحلى من الشرب لى (قوله جمراته) باسكان العين وتحقيق الراء فصع من كسر العين مع تشديد الراء
وان كان المعنى في النظم لانه من الطويل وعليه اكثر المحدثين وجعل الشافعي والشافعي التشديد خطأ كما في
المصباح والجعرانة في طريق الطائفة على متفرع من معصية وذكر السبيل ان هذا الموضع سمي باسم
امرأة كانت تلبس بالعمرة واجهر اربعة بنت سعد بن زيد وقيل هي من غريش ومن فضايلها انه اعترضها
ثلاثمائة نبي وعلى في مصداق الخلف سبعون نبياً وبالجملة انه ما شديداً العذوبة يقال له صلى الله عليه وسلم
فخص موضع الماء بسده المياكة فانقيس شرب منه عليه الصلاة والسلام وصلى الناس ويقال انه غرزيه
ومعه فتبع الماسمن موضع ابو السعود وتصرف

(فصل في الاحرام)

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقف التي لا يجوز للانسان ان يجاوزها الا حراماً جلية والاحرام بمصدر ارم
مشتريين معان يقال ارحم اذا دخل في حرمة لا يتكلم من ذمة وغيرها واحرم الشيء واحرم دخل الحرم
اول الاشهر الحرم وانما سمي به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ونحو ذلك (قوله وصفة المقرد
بالج) من صنف الناس على الصام وذكره مثالي سبذ كرا التمتع والقران بعدم وقدمه لانه بمنزلة المقرد من
المركب حلى (قوله من شاء الاحرام) حولى الشريعة تنبيه النفس من سج او عرة مع الذكرا وحق الهدى كذا بخلاف
من العروضة الكمال باله الدخول في حرمان مخصوصة اى التزامها غرائه لا يتحقق شرعا بالنية مع الذكر
وان لم يصبه فمما شرطان في تحققه لاجراء ما هيته (قوله وهو شرط خمسة النسل) النسل العبادية ثم غلب على
عبادة الحج والعمرة (قوله تنبيه الافتتاح) فانها شرط خمسة الصلاة والمراد بالزيادة مطلق الذكر كالحلى عن
الحاجبة لما على ان لفظ التنصيص غير شرط بل هو واجب (قوله فالصلاة الخ) التفرع ظاهر بالنسبة لقصر
للاصطبل (قوله اقوى من وجهين) اى من الصلاة انما يقيد بالوجهين لرفع وهم انه لكثرة مشتقته افضل من
الصلاة مطلقاً فانهم نصوص اعظم اركان الدين الصلاة ثم اذ كانت الصوم كالتقدم من القهستاني (قوله
ولو منقوتاً) بيان للاطلاق وانما اصرم بالحج على ان غلب عليه ثم ظهر خلافه وجب المضى فيه والتضامن باله
بجلا في الطوق في الصلاة فانه لا تضام لوانفسه بجز (قوله انه اذا تم الاحرام) الاول اذا شرب في احرام جز او عرة
(قوله لا يضر عنه اذا فعل ما اصرم به) بخلاف الصلاة فانه يضر ببعض ماواه كذا شرعنا وانما اصرم ركعات
فانه لو سلم على راس ركعتين صبح ولا شى عليه (قوله وان افسده) لا يوجب عليه المضى في صحته كفساده
بخلاف الصلاة يقصر عليه المضى بعد افساده (قوله الا في القوات) استثناء من قوله لا يضر الى آخره يعنى
انه اذا فسد الحج بغوات الوقت فانه يخرج عنه بعمل غيره لانه يتصل عنه بعمرة وعليه الحج من قابل (قوله
والا الاحصاء اى والا اذا فاما الحج بسبب احصاء بمرض او ذهاب ثقة فانه يتصل بالرسالة بالرسالة (قوله
في الحرم فيتصل من الاحرام بعد ذبحه ولا يابى له المضى في هاتين الصورتين للذهاب الوقت في الاولى ووجود
الاحصاء في الثانية (قوله وغسله احب) يعنى ان السنة في هذا الباب احدى الطهاتين مع التفاوت فيما
في التفضيل جوى عن ابن الكمال (قوله في حق حاضر ونفاه) المراد بهما الملبستان بالحلى والنفس ليس

والعمم الصديد من ارض طيبة
ثلاثة اميال عراق وطائف
وعشر من سبع عراق
وهو

(فصل في الاحرام)

في الاحرام وصلة العروضة
الاحرام وهو من وجبة العروضة
الاحتياج للصوم والاحرام
بجلا في الطوق في الصلاة
وجهاً من وجهين اى من وجهين
بجلا في الصلاة الثانية فانما
انفسه الا في القوات
والاحصاء اى والا اذا فاما
وهو

والاحصاء اى والا اذا فاما
وهو

وهو

وهو

وهو

التوبة عليهم السلام به ومنه ومنه على التماسه وحمل الاول به كل ما دل الى التخلف من التمتع او كل ملامه
واقته كالفرج مع عليه في الاول لا الثاني ومع بين الحد والتمتع لان الحمد متعلق بها واقره الملك اشارة
الى استلزامه كالتحقيق ان التمتع كلما قلناه صاحب الملك (قوله بالتمتع) هو التمتع عند جهور النصين
لان السلف قبل ان تأخذ ان خبرها واما بعضهم الزعم وعليه يفتى الاحتفال الثاني فاذا هو بالسود (قوله
والملك) يضم اليهمسة المقدور على ما في التبر او يوجب الادب اية ما في اتقوا (قوله وزند فيها) التماسه
المراد من زيادة مشقة على مناد ان لم تكن ما ترة نهر (قوله اى عليها) تنبع فيه صاحب التبر وهو ليس
بغير دليل فصع الزادة في انشائها كما قلناه صاحب التبر عن ابن عمر (قوله لتقوم انهارهم شرط) تنبع فيه صاحب
التبر وفيه تعريض بالردي صاحب التبر حيث قال وخصوص التلبية سنة فاذا تركها اصلا ترك ركبا كراهة
التزج فاذا قضيت من قبل بالاولى فيقول حافظ الدين في الكفاي في التلبية فترها فانها ركن صاحب
الركب الكمال ثم قال في الفتح التلبية من شرط والزادة سنة في بزم الامام بتركها واجاب صاحب
البر بقوله وقول من قال ان التلبية شرط مراده كرقصه بها المتعظم لخصوصها وقد غفل الشرح ايضا
مما قدمه فربا من قوله فيصع الحج بمطلق التلبية لكن بشرط مقارنتها بركبها بقصد التعميم كتسبيح وتلليل
ولو بافارسه وان احسن العرية والتلبية على المذهب ومقتضى اشراط التلبية ان تقصها يحل بالنسك
لا لكرهه والجلوس ان اقام لم يصح الشرح (قوله فتكون سبأ بتركها) اى الزادة فاذا كلامه انها سنة
مؤكد في الكفاي انها سنة وصرح الحلي في مناسكه بالاستصحاب (قوله بها) اى والتلبية وفي العبارة
نثبت الضمائر (قوله واذالى ناولي) الاول اى يقول واذا فرى مليا لان عبارة تعبدته يصير شارعا
بالتلبية بشرط التوبة والواقع عكس ذلك فاذا هو المجوى وقوله نسكافيه اى التمسك ابتداء ليس قيده
كما يصح ما لم يصف (قوله اى سابق العهد) ولو كما (قوله او قل) ولو بالقلنا حد جامعة اشتركو فيها فان كان
بامرهم وساروا بها معا واخرجهم من التبر (قوله اى ارام سابق) بقيد لا هذا الاحرام لا يتم شرعه كان
لأنه التقيد (قوله كناية) بان كسب محذور ارام (قوله واما بان يرد الحلي) انما كذا ذلك لان التلبية
اذا صارت التقديم مع التوجه صار شارعا لالتصال التلبية بفعل هون خصائص الاحرام لان التقديم مع
السوق من افعال الحج وتقل في البصرين الاستيعاب اى التماسه هيا فاصد الدركه صار محرما بالسوق فوى
الاحرام ولا (قوله نبي) من قول بل هى اولى لانه انما يذ كر مع فرضي الحج فلا يجوز ومنها وهى غير
فرض اى (قوله وادعياهم لغها) لانهم السابق في التمتع والقران لا لا يتوسط فيها استعسانا كاسيا في المهم
الان يحض السابق يدعوهم ما (قوله لانه الاحرام بالتلبية من الميات) وما يثبته على ملكه والمراد بالتلبية
مطلق التوجه على التلبية (قوله وادعياهم لغها) اى انهم لا يتوجه في التلبية الا فى الميعنة فان اولها هو التلبية في اشهر
بعد قوله ودعوه فيه الاحرام (قوله وادعياهم لغها) اى انهم لا يتوجه في التلبية الا فى الميعنة فان اولها هو التلبية في اشهر
دون البيت وقوله حتى يطعمها اى قبل المقات (قوله ودعوه فيه الاحرام) اذا كان هذه الاشياء وانما قامت
مقام المذكورون التلبية (قوله قد ارحم) جواب واذالى ناولي (قوله صاحب الجران التلبية والتلبية هي
الاحرام شارعا ذكرهم الذين شهدته يصير شارعا بالتلبية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة
بالتلبية لكن عند التكبير لا التكبير ولا يصير شارعا بالتلبية وحدها قاسا على الصلاة اه وهذا القول هو الموافق
لما استأنا قوله لان الالمانية غير صحيحة الاحرام هذه الاعمال من اقتصر فيه على التلبية او ادمايم الذكر
والفعل قاله في البر (قوله لو ايم الاحرام) بان لم يعين ما شرح به وعليه التعيين قبل ان يشرع في الالاف
او بالسود (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقيد به ليقم حكم ما زاد الاول وتطوره ان لا يصح تعينه
لفرضه وقوله لو حضر قبل الالاف والتعيين فحصل بدل من لعمرة حتى يجب عليه قضاء الالاف حتى وكذا
انما يصح فاقصد وجوب المضي في القاصد فاعني عليه المعنى في حرة او بالسود (قوله واولا طلق في الحج)
عن ومنه الفرضية والتلبية (قوله يجب شامها) اى بالتصوير وهو ركوعه وعند الامام لا كل احدا لا يحسنه
فيحلق الجوانب وتغذيب كائنا (قوله موضع الخ) اى على ظهرها والجل بضم الجيم كائى العصاح (قوله
ولم يطعمها كاسي) اى لحوا كالبصق الذى هو ركوعه قبل المقات وهذا محذور قوله وخفها (قوله او قل) (قوله

مخبر قوله بئذ (قوله بلاذله) اخذ من المقام المناسب التعبير بالقاء كما عبر حافظ الدين في الكثر (قوله بشق
الزئ) لقوله صلى الله عليه وسلم من حج فليرفق فلم يشق شئ من ذنوبه كيوم ولدته امه والمردان ذلك من
ابتداء الاكرام لانه لا يسيح حياته له اشار اليه صاحب التهر (قوله اى الجاع) وكذا دواعيه كافي القهستاني
وقوله اذ كره بضرته النساء) وقيل الكلام الفاضل قال في التهر والخلاف في المراد في الالة والا كلكل شئ
وظاهر من غير واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير الالة وهو الجاع (قوله اى الخروف) اشار به الى ان
الفسوق معدود وهو المناسب لفظا لما قبله ولما بعده ومعنى لان الجاع ليس مراد اذ اللهى عنه اغما هو ايجاد
الفسق لا شيد كونه جماعا من جعله جاعا جعل مفردة فسق كعلم وعلم افاده صاحب التهر وقوله ان ال
الفسقة تبطل معنى الجاع فلا تظهر المناسبة المعنوية لان يقال ان صورة الفسق عازلة وهم الجاع والفسق
منهى عنه في الاحرام وغيره الا انه في الاحرام اشد كلبس الحر في الصلاة والتطرب في القراءة (قوله والجذل)
انقصه مع الزعماء والخدم والمصكرين ومن ذكر من المشايخ ان المراد به محادة المشركين بتقديم وقت
العلم وبآخيره او التخاذل ذكر الالهى افضى ذلك الى القتال فانما يتناسب تفسير الجذل في الالة لا الجذل
في كلام القضاة فلهذا انحصر ناعلى الاول بصر (قوله فانه من الحرم اشنع) اى الجذل لان الضمير يرجع الى اقرب
مذكور وبالأولى ترجيعه الى المذكور من الفسق والجذل والارتق بناء على ان المراد به الكلام الفاضل
وتظهر قوله تعالى فلا تظلموا الذين انفسك اى في الاشرار الحرم فقيهه سبحانه وتعالى عن الظلم في الاشرار الحرم
ليس احترازا بل لان الظلم في حقهم من غيرهما (قوله وقتل مبد) اغما عبر القتل لانهم لا يميل
له القتل ما يوجهه كان ومن عبيد قد قصروا لان الصيد لا يشترط فيه الذبح اذ كان ضرورة خللا كما
في التهر ثم ان مبد معدود رايه اسم المفعول بدليل اسناد القتل اليه ويستثنى منه الفواسق الالهية كذا
في القهستاني (قوله لا يجر) علمه بالاية (قوله ولا اشارة اليه) والا عانة عليه كافي القهستاني (قوله وحده
بصرهما) اى الاشارة والالالة (قوله اذا لم يعلم الحرم) اى المشار والبدلول اما اذا كان عالما قبل الاشارة
والاذا لم يعلم اى الحرم قالوا والمشير يقول الشرح كصاحب التهر ليس بقيد بل الجدل كذا
والظاهر انهم وان لم يعرفوا الا انه مكره مرعاة الخلاف لان فيه نوع امانته (قوله والتطيب) اى بالطيب وهو
ما له رايحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياجين والغالية والورد والورس والمراد به استعماله في الطوب والبدن
سحق لو ليس اذ ارام بغير الاشارة عليه لانه ليس يستعمل بلز من الطيب ومن ثم قال في الحاشية لو دخل في شاة بغير
وانتعل بشئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وان لم يتصد) اى فبني ان لا يمس الطيب وان كان لا يتصد
الطيب بان مسه قصد شرا مثلا (قوله ويكرهه) وكذا اسم الزمان والتأثير الطيبة قهستاني (قوله وقيل الغفر)
اى قطعها ولو واحد اسوأ فله بنفسه ما غيره بامر او قل غفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يتوصل لاس به حيث
قهستاني (قوله حكه له اومضه) فلو غطي ريع راسه او وجهه وما غطيه دم لان ما يتعلق بالراس والوجه من
الحياة فله من حكه الكل كالخفق وكذا غطت المرأة ولم تجاف عن وجهها لان تغطية الوجه من الحرم
عليها كالاجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصا عند خروف
الفتنة وانما ورد انهن من التغاب والتفازين كافي البضارى وما قول ابن عراحوام المرأة في وجهها لا يليل
على الكشف اذا لم ادم احرام وجهها عدم ستره المتصل على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم سترها بالمتصل
على قدرها وقد ورد ان اجزاء بنت ابي بكر كانت تغطي وجهها كاذى على بالستة ان وجهها كذا رجل
في حرمة المتصل على قدره لا سترها بالكم والمطعة والمخارجى من ابن الكمال ولو غطى راس محرم فانه ومازله
دم لان الستر محرم لانه من معنى الرضا في وهو حاصل بفعل الفدا والاسود (قوله نعم في الحاشية) لا وجه
لا ستر اذا فاد ما لاس ان تركه اولى (قوله والراس) هذا في الذكر كناية اما المرأة فلا يجوز لها كشفه فاده
القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعنى اذا مات محرم ما حيت يغطي راسه ووجهه لبطان احرامه بوجهه لقره
من الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام على من يكون منقطعاً على من الجبر وما
حديث الاعراب الذى وقصته ناقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقصر واراسه ولا وجهه فانه يعنى يوم
القبية عليها خصوصية له باخبار النبي صلى الله عليه وسلم غام احرامه وهو في غيره مستقود به جبر وعمال

بلاذله (بقي الزئ) اى الحصاص
او كذا بغيره من النساء (والفسوق) اى
الزئ عن طاعة الله تعالى (والجذل)
فانه من الحرم اشنع (وقيل مبد) اى الجذل
في القاتل (والاصح) ان لم
اما اذا لم يعلم الحرم (وقيل الغفر) اى
بغيره ويكرهه (وقيل الغفر) اى
بغيره (والراس) بخلاف الميت

وسلم الحجاج الثلث التفل اهل البيت بكبر العن مغبر الهمس والتفل بكسر الفاء تاولة الطيب (قوله دخل
 الحمام في الجنة) وقال ما بعد الله بالاسخنا من وهو ضعيف جدا لا على الله عليه وسلم لم يبدئه اصلا
 ولم يحدث على عهده في بركة العرب كما نص عليه الحفاظ الا ان يصل صفة على الاعتسال بالماء المصن
 لان الحمام ينطلق عليه ثم يظهر هذا الحديث شاق ما تقدم من الخزانة والقهستان ولفظ الخزانة وينبغي المصن
 ان لا يزيل الثلث عن نفسه اهون اقرب الريحى عن الصحاح ان الثلث في المناسك ما كان
 من موضوع الاظهار والشاوب وحلق العامة وحل الثلث المذكور في الخزانة على هذا عليه قازلة الواسع غير
 مكرهه وصريح القهستاني الكراهة فانه قال ولا يتنقح الحمام اى الاعتسال لكن يجب لا يزيل الوسخ (قوله
 والاستقلال بيت) هوى في الاصل الخفية من الصوفى والشرع المطلق على المسقف حتى لا يمتدح فيه
 وفي معناه نطق او يبرم فروع على عود بحيث يمكن الاستقلال به حوى لما روى انه صلى الله عليه وسلم استمر
 من الحرس حتى روى جرة العتيقته وروى كان عمر يلقى على شجرة تويا يستظل به ونصب لثمان فسطاطا له شرح
 الجميع (قوله ويحلى) بفتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بصر (قوله كأم) الى فى شرح قوله والاس (قوله
 وشدهميان) بما يجعل فيه القدم ويشد على الخوض من الماولة مع هميان اذا سلم حتى لا يلهى
 ما فيه ولا فرق في ذلك بين نقتنه ونقتنه غيره بصر (قوله بكسر الهاء) لا غير الفتح فليد بصر (قوله ومنطقة) بكسر
 الميم (قوله وسيف) اى وقفا وسيف اورد بالندم مطلق الاستعمل قياسه على حذر وزجر الحواجب
 والديوان (قوله وتحم) هو ما بعده عطف على شدورا مجازا وهو ردا او اهما يحفظ على ما قبلها والمضى
 عليه لا يتنقح في شدته وكصل اورد بالندم الاستعمال من ذهب كالمقيد وارادة المطلق مجازا ولو قال وتحمته
 واكصلا عطف على شلسم من هذه التكاثرات افاذ بوجه الملقى (قوله لعدم التغطية) يرجع الى الاستقلال
 ما يثبت فالمحل (قوله واللبس) راجع الى قوله وشدهميان وما بعده (قوله ولو كثيرا) اى تلافيا كما ذكره ما هو مفهوم
 من القابلة ادخل (قوله ان شاف سقوط شعر) راجع الى رصق ذلك فلا بأس بالخلك الشديد بصر (قوله فان في
 الواحدة) اى من القمل سواء ختمها او اناها او انى الثوب في التجمس لثوب اودل عليها واسم ان ضمير الشان
 محذورا (قوله في الثلاثة ك) روى الزيد على تصحيح ك ما روى (قوله واكثر التلبس) وسبب ان يكررها
 كثيرا عند ثلث مرات لا ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلاها لبيان ان ذكر السلام عليه واذا رآى
 شيأ يبهيمه قال بئس ان العيش عيش الاخرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبس سر او باس الله
 الجنة ويتعوذ من النار (قوله ندبا) لاسانها كما في شرح الملقى (قوله ولو تفل) وخصها الطماوى بالكتوبات
 قياسا على تكبير التشرىق (قوله او علا شرفا) يقتضيان معنى مكانا من رتعا وضبط بضم الشين جمع شرفة
 والاول انسب (قوله او هب وادبا) للرداء المكنى بالمطعم من الارض حوى (قوله جمع واكب) فيه نظر بل
 هو اسم جمع والركب اصحاب الاول في السفرون غيرهما من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقيود
 المأخوذة في مفهومه ليست احرازية كذا فافاده الشرح بقوله او جعلا شيئا كذا يؤخذ من ابي السعود (قوله
 او اسهر) السهر البهيم من الاخيرين من الليل وخصه لانه على اية الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم
 يلح فيها قال الزبلي وعندك ركوب وتزول وكذا واستعطف دلته وعندا احتياظه من مناهم وادخل الحما
 ما من مذهب بلجى الالهي ما عن جيمه وشكاه قال السكالي وهذا دليل ندب الاكثر غير مقيد بتغير الحالات ابا السعود
 (قوله كالتكبير في الصلاة) فتكامل التكبير في الصلاة في رتبة عند الانتقال من حال الى حال كذا في التلبس (قوله
 وادما استنانا) لقوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فامرني ان آمر ابهي ان يرشوا لصوراتهم بالاهتلال
 والتلبس ولان التلبس في حكم ما تعلق بالشر لا يابا لانه اية الدعاء الخليل فكأن كالاذان الذى لا دعاء وانطبعة
 الذى يخصصه بالوعظ والتعليم وسحب في الدعاء والاذكار الا انها اذا تعلق باعلامه مقصود شر بلاية
 (قوله بلا جحد) ثلاثا يتضرر او السعود (قوله واذادخل مكة) اى من الثقة العليا وهي تبة كذا من اعلى
 مكة على درب الاعلى وطريق الاصلي وكذا بالدوافع الثابتة العليا باعلى مكة عند القبة ولا يتصرف العلوية
 والتأنيب وتسمى تلك الجهة الملقى ومكة اسم البلد وقال لها بكثرة وقيل هي باباء السجود وبالم البلد سميت
 بذلك لانها سبب التذويب اى تذهبها والوان الناس شيأ يكون اي يرتدون فيها عند الطواف واسماؤها لها نحو

دخل الحمام في الجنة (والاستقلال بيت)
 وتحم (قوله وسيف) اى وقفا وسيف اورد بالندم مطلق الاستعمل قياسه على حذر وزجر الحواجب
 والديوان (قوله وتحم) هو ما بعده عطف على شدورا مجازا وهو ردا او اهما يحفظ على ما قبلها والمضى
 عليه لا يتنقح في شدته وكصل اورد بالندم الاستعمال من ذهب كالمقيد وارادة المطلق مجازا ولو قال وتحمته
 واكصلا عطف على شلسم من هذه التكاثرات افاذ بوجه الملقى (قوله لعدم التغطية) يرجع الى الاستقلال
 ما يثبت فالمحل (قوله واللبس) راجع الى قوله وشدهميان وما بعده (قوله ولو كثيرا) اى تلافيا كما ذكره ما هو مفهوم
 من القابلة ادخل (قوله ان شاف سقوط شعر) راجع الى رصق ذلك فلا بأس بالخلك الشديد بصر (قوله فان في
 الواحدة) اى من القمل سواء ختمها او اناها او انى الثوب في التجمس لثوب اودل عليها واسم ان ضمير الشان
 محذورا (قوله في الثلاثة ك) روى الزيد على تصحيح ك ما روى (قوله واكثر التلبس) وسبب ان يكررها
 كثيرا عند ثلث مرات لا ولا يقطعها بكلام ولورد السلام في خلاها لبيان ان ذكر السلام عليه واذا رآى
 شيأ يبهيمه قال بئس ان العيش عيش الاخرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبس سر او باس الله
 الجنة ويتعوذ من النار (قوله ندبا) لاسانها كما في شرح الملقى (قوله ولو تفل) وخصها الطماوى بالكتوبات
 قياسا على تكبير التشرىق (قوله او علا شرفا) يقتضيان معنى مكانا من رتعا وضبط بضم الشين جمع شرفة
 والاول انسب (قوله او هب وادبا) للرداء المكنى بالمطعم من الارض حوى (قوله جمع واكب) فيه نظر بل
 هو اسم جمع والركب اصحاب الاول في السفرون غيرهما من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقيود
 المأخوذة في مفهومه ليست احرازية كذا فافاده الشرح بقوله او جعلا شيئا كذا يؤخذ من ابي السعود (قوله
 او اسهر) السهر البهيم من الاخيرين من الليل وخصه لانه على اية الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم
 يلح فيها قال الزبلي وعندك ركوب وتزول وكذا واستعطف دلته وعندا احتياظه من مناهم وادخل الحما
 ما من مذهب بلجى الالهي ما عن جيمه وشكاه قال السكالي وهذا دليل ندب الاكثر غير مقيد بتغير الحالات ابا السعود
 (قوله كالتكبير في الصلاة) فتكامل التكبير في الصلاة في رتبة عند الانتقال من حال الى حال كذا في التلبس (قوله
 وادما استنانا) لقوله صلى الله عليه وسلم اتاني جبريل فامرني ان آمر ابهي ان يرشوا لصوراتهم بالاهتلال
 والتلبس ولان التلبس في حكم ما تعلق بالشر لا يابا لانه اية الدعاء الخليل فكأن كالاذان الذى لا دعاء وانطبعة
 الذى يخصصه بالوعظ والتعليم وسحب في الدعاء والاذكار الا انها اذا تعلق باعلامه مقصود شر بلاية
 (قوله بلا جحد) ثلاثا يتضرر او السعود (قوله واذادخل مكة) اى من الثقة العليا وهي تبة كذا من اعلى
 مكة على درب الاعلى وطريق الاصلي وكذا بالدوافع الثابتة العليا باعلى مكة عند القبة ولا يتصرف العلوية
 والتأنيب وتسمى تلك الجهة الملقى ومكة اسم البلد وقال لها بكثرة وقيل هي باباء السجود وبالم البلد سميت
 بذلك لانها سبب التذويب اى تذهبها والوان الناس شيأ يكون اي يرتدون فيها عند الطواف واسماؤها لها نحو

ما قبل ازيد سوى والسجد في وسط مكة ذرعه مائة الف وعشرون ذراعاً وطأه مائة وسبعة وواصرون
 واسطوا اياماً وبعدة وعشرون ذراعاً مائة كلياً من حر من اوتواهم فمستأني (قوله بعدما يامن الخ) متعلق بهذا
 ذلك بان يضعها في حرز شر نبلاية (قوله من باب السلام) وهو باب بن شبة احد الابواب الاربعة التي على
 الجانب الشرقي قبالة الكعبة (قوله نهاراً ذياً) وما روى عن ابن عمر انه كان ينهى عن الدخول ليلا فليس تصدرا
 للتسبيل شفقة على الحاج من السراق او السحرة (قوله جلالة البقعة) اي عظمتها (قوله خولها) اي مكة
 حلي عن الجبر (قوله وهو لثافة) تلايقهم التيم مقامه (قوله غيب) بالها المبهمة حتى (قوله وحسن شاهد
 البيت الحرام) هو على المكان الشريف الذي في وسط المسجد مقفان وعرض سطحه ثمانية عشر في خمسة
 عشر ذراعاً محيطه الى السهام سبعة وعشرون ذراعاً وعرضه ذواتان ومن الركن الثاني الى العراق اثنتان
 وعشرون ذراعاً ومنته الى الباقى اربعة وعشرون ومنه الى الحجر احد وعشرون وشبر فمستأني (قوله)
 ومنا الله اكبر من الكعبة) تبع في هذا غاية البيان والاولى كافي الجبر والنهر الله اكبر من كل كبير وحذف
 الفضل عليه للتعظيم فدخل تحت الكعبة العظيمة (قوله لتلايق) نوع شر (قوله غناء التبري عن عبادة غيره
 تعالى وازنه التبري عن عبادة البيت المشاهد) كرا لصف ولغيره من التبرع الدعاء عند مشاهدة
 البيت قال في الجروهي شدة حاله فيقل عنه فان الدعاء عندها مستجاب ولهم من محمد في الاصل لمشاهد الحج
 شيئاً من الدعوات لان التوقيت يذهب بالرقوة وان ترك بالمتقول منها لحسن اداء والمأثور اللهم انت السلام
 ومنك السلام فبينا وبنا بالسلام اللهم زد شدة هذا تعظيلاً ونشره وتكراراً عما فيها فزد من شرفه وعظمه
 وكرمهم من جهة احواله تشريراً وتكراراً وتعظيلاً ويرى ذلك من حره ويومئذ الدعاء من طاعة الى الله
 عليه وسلم كان اذا يقين بالبيت يقول اعوذ برب البيت من الدين والقتل ومن شيق الصدور وعذاب القبر ومن
 اهم الادعية طلبة الجنة للاحساب ومن اهم الاذكار الصلاة عن النبي اغتاترا وارضى الامام رجلاً بان يدعو
 عند مشاهدة الباب باسمه الدعاء للصبر بحاج الدعوة (قوله ثم اشد بالطواف) واستلام الركن (قوله)
 ما لم يصف فوفت المكتوبة) اي فوفت وقتها وكان الامام في الصلاة يقدم كل ذلك على الطواف او السجود
 زائد في التبر الذي دخل في وقت منع الناس فيه من الطواف او كان عليه فائتة (قوله اوسنة واتبه) كان دخل
 بعد ظهر يوم النحر بحيث لو طواف لا يسع الوقت الا ركعتي القرض وان لم يطف اداء بسنته (قوله فاستقبل الحجر)
 المرتضى منه قدو شبر اربعة اصابع وكان مضياً ما بين الشرق والمغرب ثم صار اسود ليجيب اهل الدنيا من
 الرنة العتيق فمستأني قال في النهر وهو اسود باعتبار ما هو عليه الان وقد نزل من الجنة وهو اشد سافسان
 الذين صودته خطايا بني آدم قال العسقلاني ووطن بعض المحدثين كيف سودته انطفاها ولم يبدئه الطائرات
 اجيب عنه بان الله تعالى ابصر عادته ان السواد يصنع ولا يصنع وبان في ذلك عطفه على امره في تأثر الذنوب
 في الحجارة بالسواد قال الثوب اولي (قوله مكرامه لئلا) يقال فيما ما قدم (قوله كالصلة) في محاذات اقسامه
 لانه (قوله وقته بلا صوت) لانه المروى في السنة فمن عمره كان يشيل الحجر ويقول انا على انك بحجر لا تضر
 ولا تفتح ولولا ان رأيت عليه الصلاة والسلام يشاك ما تملك وواء الجماعة زاد الا زق في قتاله على الامر
 المؤمنين هو يضرب رقع قال وقد قلت ذلك قال بكتاب الله تعالى قال
 طلال الله تعالى واذا اخذ رمل من بني آدم من ظهرهم ذرياتهم ولشدهم على انفسهم التبريكم قالوا بل
 قال قال خالق الله عز وجل آدم عليه السلام سمع على ظهره فخرج ذنوبه من ظهره فقررهم انه الرب وانهم
 العبد ثم كتب شياتهم في ورق وكان لهم الخبز من لسان وقال افترخ فالتفتهم ذلك وجعله في هذا الموضع
 وقال اثم من قال الماواة يوم القيامة فقال عمر اعدوا بالله ان اعيص في قوم لمست فيهم ابا الحسن وانما
 قال ذلك عمر لان الناس كانوا يحدثي عهد عبادة الاصنام فخشى ان يقتل الحاخا ان استلام الحجر من ذلك فبين
 انه لا يصعبه الاتعظم الله تعالى وعلى لم يخالفه من ذلك الوجه وعلمه ينسبكر نفعه من الوجه الذي بينه على
 ابو السعدون عن الزبلي (تمة) قال ابن الملق في شرح العدة لا يشرع التسبيل الا للصبر الاسود والمصنف
 وايدى اصحابه من العلماء وغيرهم ولقد امدن من شرف شرطه لان لا يكون امر ولا امرأة محرمه ولو جود الوفاء
 اصحابه من ذنوب يعلم او حكمته بتعظيمها وكل ذلك قد ثبت في الاحاديث الصحيحة وقيل السلف فاما تسبيل

عبد ما بين على امتعه والاسلام من باب
 السلام بها نداء بليل شواضها لثامها
 ملا حظا حلة البقعة ويسر التسلل لدخولها
 وهو لثافة غيب على انفس وتصلب اكر من
 من هذا البيت كبر لا اومض الله انما
 الكعبة (وهل) لا يقع نوع من
 بالعرف لا نه تحب البيت امام تحب
 الصبر من اومضها امهال وانما عليه
 (فاستقبل الحجر) كبره وتبيل بلصوت

الزيارة ليرسل في طواف القدوم وكان قارناهم يرمل في طواف القدوم ان سكان مكة في طواف العمرة
 يرمل بشرط الطواف الثمة قولان ولوطاف طابا لفرجه او عاريا من عدمه يجوز بلا خلاف لانه في شيئا آخر
 قاله المؤلف في شرح الملتقى (قوله فمقتنا) وقيل ليس بسنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولوفى الثلاثة)
 ولوفى الاول لا يرمل الا في الشوطين بعدهما وشاق بقوله انسيه الى ان تركه في الصورة الاولى كان بعد اوقافه
 ليرمل وبوجه ان ترك الرمل في الزيارة الاخيرة سنة فليرمل فيها المكان تاركا للسنتين وثلاثا سدا لهما سهل
 وليرمل في الشكلين شيئا ان يكون تنجزا لثلاثة السنين بمرور الرمل بقرب البيت افضل فان لم يقدر فغيره البعد
 عن البيت افضل من الطواف باليرمل مع القرب منه (قوله ولو زوجه الناس وقت) وقيل يعني حتى يجد الرمل
 فمستأنا عن شرح المحاسبي (قوله بخلاف الاستلام) اي قامة لا يقف له حتى يصح له ان لا يد له وهو مستأنا
 الجروا رمل لا يدل له (قوله من الجرا الى الجرا) رده على من قال ان الرمل ينهي الى الركن الثاني (قوله كلما
 فعل الجرا) وقيل انما ليس بالاستلام في الاشارة او الانتهاء وفيها بين ذلك ادب كذا في الحديث (قوله واستل الركن
 الثاني) قال ابن الكمال الاستلام استعمال من السلام وهو التسمية ولهذا يسعون اهل اليمن الحيا لان الناس
 يحبونه قاله الاثر في وفيه من الجرا الى الجرا استل الجرا انما يسهل به ان تاوله والاصل في السبلة الى اليمن والشام يعني
 دشأى من حذو فواحد ياتي النسبة وهو شوا من القفا وشوا الى اليمن والشام بالتعريف وبعضهم يشد جهر
 عن الصراح (قوله ولا ثلاث تؤيد) بقوله ابن عباس انه كان صلى الله عليه وسلم يمشي وكذا روى البعض
 في التاريخ وروى مسلم وابوداود عن ابن عمر تنقيلا الجروا لركن رفته النبي صلى الله عليه وسلم يمشي بها (قوله
 وبكر مستلام غيرهما) من العراق والشام لان الركن الذي فيه الجبر فضيلتين تكون اخرجته وكونه
 على قواعد الخليل والشام الثانية فقط اما الاخران فلا يكونا على القواعد لانهما من شام الجراح ورسن
 عتبة الكعبة فيطلب استلامهما كما في الشئ من الجمع (قوله وختم الطواف) اي طوافا كان فمستأنا (قوله
 ثم على شتم) يقرأ في الركعة الاولى ثلث ايام الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد تبارك فضل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان قرأ فيهما جاز به دعوات المؤمنين والمؤمنات وان يرمل طوافا آخر قبل الصلاة
 فخر به الكراهة وصل الاسابيع عند ما خلا في يوسفها اذا انصرف من وتر واختلف مقيد بغير وقت
 الكراهة فان كان لم يكره اجابا كما تكرر بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تقبوا الصلاة
 بعدها والمأثور عنهم الكراهة ويؤثر الصلاة في ما بعد الطلوع والفروب يرجدى (قوله على الصبح) وقيل
 سنة فمستأنا وهي على التراخي ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما قد سنا من كراهة وصل
 الاسابيع بغير (قوله حجارة تظهر بها الرقدي الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين ياتي الى زيارة
 اصحابه وها بر وقيل هو الموضع الذي سكنان فيه الجرح من وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل
 هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت في شرح الملتقى طوله عشرة اشبار وعرضه خمسة وهو موضع اذن حجر
 زهرين البيضاء وقيل هو الحرم كله (قوله وهل تحسن المسجد قولان) المعتمدان تعينه على سبيل
 الاختيار فلو صلاها بعد رجوعه الى اهل اداء لانهما على التراخي وهذا قول الامام واصحابه وقال ابو طاهر
 ان ترك صلواته في المسجد وجب عليه ثم قاله صاحب التهر ولا وجه للعدل من عند الامام واصحابه
 (قوله لا ترمي) بصيغة الماضى اي وتضمنت ما للتمهوه بعد اذن البيت الثاني من الجرا الاسود والياب متبنا
 (قوله وعاد) اي الى الجرح بغير (قوله ان اراد السبي) فليرمده لا يعود بعد ركعتي الطواف بغير (قوله ونزع)
 وعليه السكنية من باب الصفا دبا) كذا في السراج والتفهات في عن العدة في البصر انه يحرق في الخروج
 من اي باب لان المقصود يحصل به والتأخر حتى صلى الله عليه وسلم من باب من يزعم المسعى الا ان ياب الصفا
 لانه اقرب الى الابواب اليه فكان اتفانيا لا قصد فلا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى ان رأتى السبي من الطواف
 فلو سعى ثم طاف اعاده لان السبي منع ولا يجوز تقدم التبع على الاصل وصريح الحديث بان تقدم الطواف شرطا
 احصه السبي والسبي لا يجزى به الطواف فورا بل اولى به ولو بعد ما طويل لانه لا يفي عليه لكن لا تصالح سنة
 كالمطهر فيه فمضى الحائض والمجنب والا فضل الصالح ان لا يسبي بعد طواف القدوم لان السبي واجب
 لا يشرط ان يكون سجدة للسبيل يشره الى طواف الزيارة ليكون تبعا للقرص لكن العلماء اخصوا في الايمان به

استأنا (قوله فلو زوجه الناس وقت) وقيل يعني حتى يجد الرمل
 فمستأنا عن شرح المحاسبي (قوله بخلاف الاستلام) اي قامة لا يقف له حتى يصح له ان لا يد له وهو مستأنا
 الجروا رمل لا يدل له (قوله من الجرا الى الجرا) رده على من قال ان الرمل ينهي الى الركن الثاني (قوله كلما
 فعل الجرا) وقيل انما ليس بالاستلام في الاشارة او الانتهاء وفيها بين ذلك ادب كذا في الحديث (قوله واستل الركن
 الثاني) قال ابن الكمال الاستلام استعمال من السلام وهو التسمية ولهذا يسعون اهل اليمن الحيا لان الناس
 يحبونه قاله الاثر في وفيه من الجرا الى الجرا استل الجرا انما يسهل به ان تاوله والاصل في السبلة الى اليمن والشام يعني
 دشأى من حذو فواحد ياتي النسبة وهو شوا من القفا وشوا الى اليمن والشام بالتعريف وبعضهم يشد جهر
 عن الصراح (قوله ولا ثلاث تؤيد) بقوله ابن عباس انه كان صلى الله عليه وسلم يمشي وكذا روى البعض
 في التاريخ وروى مسلم وابوداود عن ابن عمر تنقيلا الجروا لركن رفته النبي صلى الله عليه وسلم يمشي بها (قوله
 وبكر مستلام غيرهما) من العراق والشام لان الركن الذي فيه الجبر فضيلتين تكون اخرجته وكونه
 على قواعد الخليل والشام الثانية فقط اما الاخران فلا يكونا على القواعد لانهما من شام الجراح ورسن
 عتبة الكعبة فيطلب استلامهما كما في الشئ من الجمع (قوله وختم الطواف) اي طوافا كان فمستأنا (قوله
 ثم على شتم) يقرأ في الركعة الاولى ثلث ايام الكافرون وفي الثانية قل هو الله احد تبارك فضل رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فان قرأ فيهما جاز به دعوات المؤمنين والمؤمنات وان يرمل طوافا آخر قبل الصلاة
 فخر به الكراهة وصل الاسابيع عند ما خلا في يوسفها اذا انصرف من وتر واختلف مقيد بغير وقت
 الكراهة فان كان لم يكره اجابا كما تكرر بعض اصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تقبوا الصلاة
 بعدها والمأثور عنهم الكراهة ويؤثر الصلاة في ما بعد الطلوع والفروب يرجدى (قوله على الصبح) وقيل
 سنة فمستأنا وهي على التراخي ما لم يرد ان يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما قد سنا من كراهة وصل
 الاسابيع بغير (قوله حجارة تظهر بها الرقدي الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين ياتي الى زيارة
 اصحابه وها بر وقيل هو الموضع الذي سكنان فيه الجرح من وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل
 هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت في شرح الملتقى طوله عشرة اشبار وعرضه خمسة وهو موضع اذن حجر
 زهرين البيضاء وقيل هو الحرم كله (قوله وهل تحسن المسجد قولان) المعتمدان تعينه على سبيل
 الاختيار فلو صلاها بعد رجوعه الى اهل اداء لانهما على التراخي وهذا قول الامام واصحابه وقال ابو طاهر
 ان ترك صلواته في المسجد وجب عليه ثم قاله صاحب التهر ولا وجه للعدل من عند الامام واصحابه
 (قوله لا ترمي) بصيغة الماضى اي وتضمنت ما للتمهوه بعد اذن البيت الثاني من الجرا الاسود والياب متبنا
 (قوله وعاد) اي الى الجرح بغير (قوله ان اراد السبي) فليرمده لا يعود بعد ركعتي الطواف بغير (قوله ونزع)
 وعليه السكنية من باب الصفا دبا) كذا في السراج والتفهات في عن العدة في البصر انه يحرق في الخروج
 من اي باب لان المقصود يحصل به والتأخر حتى صلى الله عليه وسلم من باب من يزعم المسعى الا ان ياب الصفا
 لانه اقرب الى الابواب اليه فكان اتفانيا لا قصد فلا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى ان رأتى السبي من الطواف
 فلو سعى ثم طاف اعاده لان السبي منع ولا يجوز تقدم التبع على الاصل وصريح الحديث بان تقدم الطواف شرطا
 احصه السبي والسبي لا يجزى به الطواف فورا بل اولى به ولو بعد ما طويل لانه لا يفي عليه لكن لا تصالح سنة
 كالمطهر فيه فمضى الحائض والمجنب والا فضل الصالح ان لا يسبي بعد طواف القدوم لان السبي واجب
 لا يشرط ان يكون سجدة للسبيل يشره الى طواف الزيارة ليكون تبعا للقرص لكن العلماء اخصوا في الايمان به

أهل الحج والمعمر إلى بحوالى يوم الصبح وجوز ابن عباس الصبح (قوله وطاف بالبيت) ثم ساءمه
 ان لم يؤد أحد أو الأفضل للمرأة أن تكون في حاشية المطاف ويني ان يكون طوافه ورأه الشاذرون كيلا يكون
 بعض طوافه بالبيت بناء على أنه منه وقال الكرماني الشاذرون ليس من البيت عندنا وعندنا السافى منه
 حتى لا يجوز الطواف عليه وهؤلاء الزيادة للمصنف بالبيت من الجرا الاسوداني فرحة الجرحيل بن منه حين
 عرفة قرش وعشقه (قوله بلارمل وحس) لانها لا تكرران وجوب ولا تاجير (قوله وكله للمكي) وقصة
 الاقاخير (قوله بزم من الموسم) وهو زمن اقامة الحج بمكة (قوله والا فالطواف اخضر مطلقا) ما روى الطبراني
 في كبره ان الله تعالى ينزل على اهل هذا المسجد مسجدكم في كل يوم ولبه عشرين ومائة مرة حتى للطاخرين
 واربعين لاملين وعشرين للناظرين (قوله اولي خطب الحج) ثانيا بمرقات يوم عرفة وثالثها في في اليوم
 الحادي عشر ففصل بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الا خطبة عرفة فانها خطبتان يجلس بينهما
 وكلهم بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا خطبة عرفة فانها بعد الزوال قبل الصلاة ويد في الجمع بالتي كبير
 ثم الثانية ثم الصلوة وهذا من خطبة واجبة قالها ابو السعود ونظاها من الخطيب المأذون فيها فذا انقضى عنها
 ولم يستبكره (قوله وكه قوله) لخالفه السنة (قوله وعلم فيها التماسك) وهي الخروج الى منى والصلاة فيها
 والوقوف والا فاضاعة بغير التماسك في الاصل جمع منك صدق الله تعالى اذا ذبح لوجهه انكر بتم قبل
 ليكل عبادته منك اخلافا لتمامه على العام ثم اشهر هذا العام في عبادة الحج والسعود (قوله فاذا منى بمكة
 الغرير الخ) الاصح كافي البصر يخرج اليه ابدا ما طلعت الشمس لما ثبت من فعله من الله عليه ولم (قوله يوم
 التروية) هي بذلك الامان التماس كانوا يرون البصر فيه استعداد الوقوف والامان رقا لخليل عليه السلام
 كانت في ليلة تترى فيمادى تفكر في الذي رآه من الله تعالى فيمنته الا فغيرته الاول امام روى للناس
 مناسكهم قال السطفي في شرح البصائر وما عدا الاول شاذ وعبارة المغرب في الثاني حيث قال واصلها
 الهزم واخذ من الزيادة منطوقه بغير تصرف (قوله قرينة من الحرم) والقالب عليها التماسك والصرف
 وقد تمكت بالان بصر من المغرب وقتل الجوى عن الجوهر في ان القالب على اسماء البلدان الثابت وتلك
 الصرف (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) فثبت بها استئنافا فلم يخرج من مكة الا يوم عرفة ابرأ ولكنه اساء
 لتزل السنة والفرق في الخروج يوم التروية من كونه يوم جمعة قبل الزوال لا بعده ولا ويني ان لا يترك التلبية
 في الاحوال كلها حال الاقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخاوجه الاحال الطواف ويلي عند الخروج الى منى
 ويدهو عما وشه وسحب ان ينزل بالقرب من مسجد الخيف (قوله ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات) هو اياه
 كما هو في منى الكثر ثم بعد ما صلى الظهر الى هذا سبيل افضل فلو ذهب قبل طلوع الظهر الى ما كان ففعله الجراح
 في زمانا فان اكثرهم لا يبيت حتى تنهم الظهري من السراق جاز وعرفات جمع هي به كذرات وكسوفون
 مع اجتماع عشرين فيه وهما العيلة والثابت لان تورين الجمع تورين مقابلة لا عوض وقال الغنوشي
 انه مصروف لان ثاب لم يلبث لتأنيث وانما هي والجمع ولا يصح تقديرها فغيرها لان هذه الاش
 لا تخضعها لجمع الوقت تأني ذلك وجفت وان كان موضع واحد لان كل جزء منه يسمى عرفة قاله النووي
 وسعي بذلك لان لخليل عليه السلام عرف فيه ان الحلم من الله تعالى الاول جليل عرفة فيه التماسك
 الاول آدم وحوا اعتار فاقه بعد الهبوط الى الارض (قوله على طريق شب) ويروى على طريق المازمين
 تنية ازم وهي الطريق بين الجبلين قال ابن جاعة وما يفعله جهلة العوام من ايقاد الشعير ليلية عرفة فضلالة
 فاحشة وبعدة ظاهرة جعت او اوعا من القبايع وتشغل عن الذكر فالدعا المطلوبين في ذلك الوقت الشريف
 ويجب على ولي الامر ما نهى الله تعالى وعلى كل من تمكن من ازالة البدع انكارها وازالها حتى (قوله كلها)
 موقف (يكسر التاء اي موضع وقوف نهر) (قوله الابن عرفة) استثناء - تنقطع لان عرفات حل وعرفة حرم
 وهو اداء عرفة رفات قال بعضهم (وسط الحداء للفرق من مسجد عرفة لسطح حيه ولا يجوز الوقوف بها
 على المنبر خلافا لما رواه عن الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارتفعوا بن عرفة
 والمزلة كلها موقف وارتفعوا بن بطحس وشعاب مكة كلها مضر (تنبه) يني في عرفة التزول مع الناس
 ويكمنه بقرب الجبل افضل وزوله وحده اولى الطريق مكرره لان الاضراد بغير المنام مقام خضوع وتعبير

(وطاف بالبيت خلافا لما)
 وهو اضل من الصلاة فافعل
 للكن في البيت من تنبيه بزم الموسم
 والا فالطواف افضل من الصلاة مطلقا
 (وسط الامام اول خطب الحج صلاة
 سامية في الحجة بعد الزوال)
 (ساعة) وكيفية وقوفه في الشجر مرجح الى
 الظاهر وكيفية وقوفه في مكة
 بمكة العجم يوم التروية (ان من منى من مكة
 عرفة من الحرم على طريق شب
 منى) (قوله منى) على طريق شب
 (وسكت) (راج الى عرفات)
 الشجر (راج الى عرفات)
 (د) عرفات كلها موقف الابن عرفة
 الارض وما وادي من الحرم غير عرفة

انهم من أصحاب الامام ان يقول بقره لان نزول عليه السلام بها مما لا نزاع فيه وهو المسجد المعروف بمسجد
 ابي ابيهم الخليل عليه الصلاة والسلام لا ابراهيم الخاضع اليه بابا ابراهيم احد ابواب الحرم مثلا فالمن وهو في ذلك
 بقا ابن حجر (قوله بعد الزوال قبل الظهر خطب) ولو خطب قبل الزوال يا بصر (قوله حكاية) انشبه
 في انه يخلص بين الخطبتين وان المؤذن يوتون بين يدي المنبر بصر (قوله وعلم فيها التماسك) التي هي الى الخطبة
 الثالثة هي الوقوف بقره والمزدقة والافاضة منهما وما جرى به العفة يوم الضر والمفرج والمحلن وطواف الزيارة
 بصر وهذه الخطبة ليست شرطا في صحة الجمع (قوله وصلى بهم الظهر والعصر) اي بالخارجين ولومن اهل مكة
 خلافا لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدم جواز الجمع الا لمن سافر من غير طريق ولا في معراج الدواب
 ونحوه فهاشي خان في شرح الجمع الصغير انه يؤخر هذا الجمع الى اخر وقت الظهر ولا بد فيمنعه صحة صلاة الظهر
 فلو صلاهما ثم بين خسة الظهر واجادها جميعا لان القاسم عدم شرعا (قوله وقامتين) اقامة العصر لانهما تؤدى
 قبل وقتها المعتاد فتزويها بالاعلام بصر (قوله ولم يصل منهما شيئا) والواحدة الرتبة (قوله على المذهب) مقابله
 ما في الذخيرة والمحقق والكافي انه ياتي بالعديعة نهر ولواني بالنسبة او ينقل منهما كره واجاد الاذان للعصر
 لا تنقطع فوره فصار كالا اشتغال بينهما يصل آخر بصر وانما هو ان ذلك في حق الامام ما فعل المتقدم وحده
 لا يسري على بقية الجمع (قوله ولا بعداء العصر) لكرامة النقل بعدها (قوله بشرط لصحة هذا الجمع)
 استقره من جمع المزدقة فانه لا يشترط فيه سوى المكان والارحام شربلا في اوقات الصلاة وسأيت ما فيه
 (قوله الامام الخ) اي المكان وهو معرفة الزمان وهو ما بعد الزوال ولا يشترط بالجمع اداء الظهر حتى
 لو ادركه بآخرة معه يازنه الجمع بصر وسأه سكان الامام عقيما مسافرا (قوله اوابنه) كقاضي قهستان
 ولا يجوز بالجمع مع امام غيرهما والجماعة شرط الجميع عند الامام في حق المتقدمين اما في حق الامام فلا
 حتى لو فرغ الناس بمرقات فصل الامام الصلواتين جاز ولو مات الخليفة جمع ما قبله او صاحب شرطته لا التواب
 لا ينزلون عن الخليفة اقامة صاحب العصر وفي التبرك كلام غير هذا فراجعه ان ثبت وهذا الجمع سنة (قوله
 والاصلا وحدا) تبع في هذا التفسير صاحب الظهر وهو يقتضي امرين الاول صحة صلاتهم العصر في وقت
 الظهر والحالفة هذه للثاني انهم لا يصلون جماعة وكلا الامرين غير صحيح الاول لا يقتضون الزلي ولو مات الامام
 وهو الخليفة جمع ما قبله او صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلاوا كل واحدة منهما في وقتها
 واما الثاني فانه لا مانع من الصلاة جماعة فان هذه الشروط شرط للجمع لا للجماعة ١٢١ فالاولى ان يقول
 ولا لا يصحوا (قوله والارحام بالخ) فبهما) ولو كان محرموا بالعصر في الظهر ومحرما بالجمع في العصر لا يجوز له
 الجميع عندهما كما اذا لم يكن محرموا أصلا في الظهر واشابه الى ان شرط الارحام حصوله عدداً في الصلواتين
 ولو احرم بعد الزوال على الصبح (قوله فلا يجوز العصر) محترضا التقيد بالامام (قوله فلو صلى وحده) اي الظهر
 وحده اذا صلى الظهر مع الامام ولم يصل العصر معه لا يصلح الا في وقتها اذ حلى (قوله لم يصل الصبح مع الامام)
 بل يصلح في وقتها حلى (قوله ولا يجوز العصر) محترضا التقيد بالارحام فبهما (قوله قبل احرام الجمع) صادق
 بعدم الارحام اصلا وبالارحام بالعصر فقط (قوله ثم احرم) اي بالخارجين قبل اداء العصر (قوله الا في وقته) اي
 العصر (قوله الا لا احرام) فلا يشترط بالامام لان جواز الجمع للخاصة الى امتداد الوقوف والمنفرد يحتاج اليه
 قلنا المصاحفة على الوقت فرض بالنسب فلا يجوز تركها الا في ما ورد النص به ولا تسلم ان جواز التقديم لم حاجة
 امتداد الوقوف بل لصياغة الجماعة لانه يصسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف زلي (قوله وهو الاظهر)
 له ما فيه من الخفض في هذا الوقت لا للوقت دليل اقتضت المهرته على قوله وفي ذلك وابن التماسك يدل المتناول
 هذا في الهندية من الزوال يدان ان قوله هو الصبح (قوله ثم ذهب) اي الامام مع الناس قهستان
 (قوله في الموقف) وهو موضوع من عرفات على اربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الاعظم قهستان في وحد
 معرفة ما بين الجبل المشرف على بطن عربة الى الجبل المقابل له لهما يسمى بالموقف الا بالوعود (بقول) اي
 بقول للذهب بالجمع قهستان والقسم افضل من الوضوء (قوله وقت العلم على ما قبله) او كذا غيره
 فان الانضل ان يكون راء كان امكنه قريامن الامام داعيا بعد الحمد والصلاة والتهليل والتكبير قهستان في
 بقليل زيا عن من التهر (قوله بقرب جبل الرحمة) ويقال الال كيرال (قوله عند الصغرات الكبار) اي السود

بعد الزوال قبل صلاة (قوله الظهر خطب)
 الامام في المسجد (خطبتين) صلى ولم يصل
 المصطفى بعد الخطبة (قوله ثم احرم) اي بالخارجين
 والمصطفى على المذهب ولا بعد اداء العصر
 منها ما على المذهب وهذا الجمع (قوله الامام)
 منها ما على المذهب وهذا الجمع (قوله الامام)
 وقتا الظهر وقسم والاصلا وحدا (قوله بصر)
 الا عند الزوال اي الصلواتين (قوله لم يصل)
 بالجمع (قوله) فلو صلى (قوله ثم احرم)
 فمقتضى في احد هما (قوله ثم احرم)
 العصر مع الامام (قوله الامام الخ)
 الظهر بجماعة (قوله الامام الخ)
 الا في وقته (قوله ولا لا يشترط)
 والارحام واثبات (قوله ثم ذهب الى الموقف)
 شربلا عن الدبران (قوله ثم ذهب الى الموقف)
 بقول من وقف الامام على (قوله بقره)
 جبل الرحمة عند الصغرات الكبار

في الحق يقولون فيها الآن (قوله) وانما غرت الشمس الخ هذا بيان الواجب فلو دفع قبل الغروب لم يكن
حده معرفة لم يرد واما ليل الامام بالغ بعد الغروب فافض الناس لانه لا موافقة فيها خالف السنة ولو كانت
بعد الغروب وقد دفع الامام فان كان قتيلا لخوف الزمان فلباس به وان كثر ما علة السنة وان خاف الزمان
فنهض في الذهاب قبل غروب الشمس قليلا من هذا المخرج من حدود معرفة قبل غروب الشمس (قوله من زندقه)
بضم الميم وسكون الراء وهي على ثلاثة امثال من مسند معرفة قيسستانى وفي الجوى ان فتح الميم اشهر
والزاد لاف الاجتماع حيث بذلك لاجتماع الناس وادام وحويا منها (قوله) ويستصحبان باتيما مشايخا على هيئة
اروى اسما من زيد انه حسنى الله عليه وسلم حين افاض من عرفات كان يسر العتيق وهو فضتي سوسيل
في سر عتيق بن السند فاذا وجد فخره فوض الصلوة القرعة والنص وضع السروعة عليه السلام انه لما افاض
من عرفات رأى اصحابه يسارعون في السوق والمشي عليه السلام لبى الربى بجانب الشيل ولا يفاض
الابل عليك باليسكة والوفاء والربيع في يوم من السراخيل والابل لا يفاض الاسراع في السير ابو السعود
(قوله وان يكبر) ويكثر الاستغفار في طريقه فاحسنه (قوله فباعدة) اشارنا فقال في السير ابو السعود
الواذى يحمي بضم الميم وفعل الملاءمة وكسر السين الملهمة المشددة وتوارى سمى به لا فخل اصحاب القيل
حسرة على اى حى ولا يحذر لانه لا يوقف قبل بل يمشى منه سر يما فكله لثب نفسه والتصر الالهاب
قيستانى ومن زندقه من الحرم (قوله وهو وادنا) فطس من المزدلفة فالاستثناء فيه منقطع وهو خمسة وخمسين
واربعمون ذوا عايجر (قوله على المنجور) مقابلة ما سبق عن البدع (قوله عند جبل فزع) الاضافة بانية
انظر على جبل الحبل والظواهر من اضافة النسي الى الامام ابو السعود عن الجوى وفى المطالع انه موقر قريش
في الجاهلية فكانت لا تفت برفة قهر (قوله والاصم المشرع الحرام) المذكور في الآية وقيل انه جمع
المزدلفة (قوله فيهم) بكسر الميم وقلب الواو او قياسه الفتح والواو لانه واوى لاصل (قوله وولى للعشائين)
اول وقت النساء الاخير فيهم ستان وخمسين من شج جاله ويصلى الفرض قبل حط رحاله (قوله فلم يفتح
الا حرام) اى اقامة ثانية (قوله) كالاحياء هناك الامام وفى النهاية لا يشترط طهارة الجمع الاحرام وفى الهند
ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطية والجماعة والسطان والاحرام اه واما كثره سقوط قول صاحب التهر
ينبى اشراط الاحرام والمليت في منه كفى الهندية فان من بهاب الهندى وقيل انهم يقرأون بجمع اخلاق
عليه ويكون سببا لطلب التستيد (قوله) قبل الفداء (قوله) قبل المغرب ولا يكره دمع قول صاحب الفائق
ولمولى العشاء قبل المغرب بمزدلفة لان آداء العشاء مع الطريق وهنالك فى المزدلفة (قوله اعاد ما على)
بقربا او حله قال فى الخبر وعبرنا إعادة اشارة الى العصة ولو كانت باطلة لكانت اداء ان كان فى الوقت
فرضه ان كان خارجا (قوله الصلاة امامك) الجملة على محل جريد من الحديث وخاطب به صلى الله عليه
وسلم اسامة لما نزل عليه السلام بالنسب فبال وفوضا فقال اسامة الصلاة ابرسل الله ومعنى الحديث وقتها
الجاءوا وسكانها نهر (قوله فازمان ليله الصر) قدر من هذه الليلة اليوم معرفة لالفقر الاله بصرى على المتعارف
(قوله لم يصل المغرب) اى لا يصلح صلاتها وان صحت بطول الغبر (قوله تنصلى لغزاسن وجود) فيقال اى
عشاء ادب قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هى عشاء المزدلفة اذ اصلا فى وقتها ثم طلع الغبر ولم يدها
واى صلاة لا يطلب لها اذان ولا اقامة هى عشاء المزدلفة اذ لم يقبل بينها وبين المغرب بفصل اى صلاة تقضى
في وقتها المتعارف وهى اداهل مغرب المزدلفة واى صلاة اذا صليت في وقتها وبعبادتها هى مغرب
المزدلفة واى صلاة يجب ان تقبل في مكان مخصوص فغبر المزدلفة وعشاءها على زيادة (قوله فيعيد)
اى صلاة مسوا مسكان مغرطا وعشاء قبلها فى وقتها (قوله وهذا) اى وجوب الاعادة فاذا اصلا فى الطريق
(قوله صلاة) لانه لم يصلها اصار تافضا بجر (قوله وولى العشاء) اى وقتها (قوله ترموا لاله العشاء)
هذه تكون الاولى فلا (قوله العشاء الى الجوار) لافرق في مبدئين ان يكون صلاتها ثمة ولا تتراد
فيمنه من سبقات ابو السعود (قوله ورمى بالسجدة) كذا فى التهر هى السراج خلافا لما فى الصر
من ان المغرب قضاء (قوله وتربلتها) اى المغرب على الصبح ولو طوع منها ولو بها اعاد الاقامة كالواشمل
نهما عمل آخر صر (قوله وصحبها) اى ليله معرفة بالصلاة والتلاوة والد كروالتضرع لانها جعت شرف الرمان

[illegible]

لا يخلو المؤمن حسنة يعمله على ان يقبل ثواب عليها في الاخرة واما الكافر فيعلم بحسناته في الدنيا حتى
 لا يلقى على الاخرة لم يكن حسنة يعمله بها غيرا خوفا ويكره لن يلتذ بها احدًا قال الكمال كما يشاء
 كثير من الناس اليوم (قوله وان يرى بتجسسه يتيقن) وحسنه تلك الاصل الظاهرة قال القسطنطين وبنى
 ان يكون الخصى مفترولا (قوله ووجته اى وقت جوارحه وقوله من القبر اى قبر القبر الذى بعده حتى
 لو بقي فيه طلع جرح الصخر لم يصح تعلقها ولو اخرج من طلع القبر في اليوم التالي لم يدم عند الامام خلافا لها
 بر) قوله ويرى اى يسمع فان هذا الوقت وقت الاستجاب كائن للصبر (قوله وسبح لغروبها) هو ما عليه
 كبر وجعل في الظاهر من الناس من الكثرة قالوا قاتل عيسى ثلاثه (قوة وفيه العقب) من في القبر اى
 القبر الذي ذكره قبل طلع الشمس من يوم الصخر (قوله لا مفرد) قيل لما سئلت عن الضيق قوله ان شاء
 الله لم يخلط في جوابه عن الثمن والقتل واما الاضحية فان كان سائر افعال الخصى عليه والا عليه كالمسلم
 وقت في حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم لم يهرس دنانارا ولا دينين بدنه وافر عليه اجر ما في من المائة واثرك
 في حبه نخل ابن حبان للحكمة في خرص على الله عليه وسلم به هذا العدده عاين قدره من السنين خمس
 انكل مستخرجه في خرص خمس) وتجب نفس الطاهر وشاويه واحد امدد خلق ما به ولا مأخذ من حبه
 في خلقه على واجب عليه شيء عند (قوله يا با خذ من كل شعراخ) اى من كل الاشياء ندما ومن الزرع
 ويوافق اليد اى قاله واجب ان يزيد في التصبر على قدر الاثمة حتى يستوفي قدر الاثمة من كل شعرا وانه
 لا اطراف الاثمة على شعرا عليه اذ ما تستغنى عنه (قوله ثلث الاثمة) واجدة الاثمة على الهز وانه
 وضمن الميم لغة مشهورة من خطأ راديه لثمة اخفا بحر (قوة ووجب ابرأ المولى) اى ابرأ من الله وقيل
 يستحب هذبه (قوله ابرأ) مثله اذا بع وقت الخلق ولم يكن على رأسه شعرا بان خلق قبل ذلك وانما
 وجب ابرأ المولى لانه لما جرح الخلق والتصبر يجب عليه التشبه بالخلق كالمطرق شهر رمضان يجب
 عليه التشبه بالصائم وان الواجب عليه ابرأ المولى واخذ النحر بما يجزئ سقط ما يجزئ بانه (قوة
 انما سكن) اى ابرأ من المولى (قوة والاشعة) اى ان لا يصحكن ابرأ المولى سقط على مضموع الخلق والتصبر
 والاحسن ان يؤخره الى الاحلال الى آخر الوقت من ايام الصبر ولم يؤخره غلاظ عليه وان لم يكن مفرق ولكنه
 خرج بمقتضى البوادي ولا يصح موسى اى لم يخلط في ايام الجاهلية الا خلقا والتصبر وليس هذا بعلة ولكنه
 (قوة في تعديها معها) الا انساب بعضها به بعد قوله حلت قال في امره في التصبر في الخلق
 والتصبر ما هو عندهم عند الغلو وتعد الى الخلق لما هو من التصبر والتصبر تعين الخلق (قوة فمن الخلق)
 ولو كان بحيث لو حلق هذا ما هو من تعين التصبر (قوة وحلقه الكل افضل) اما الواجب فالربع والتصبر اولى
 منه لا يسيء بمقتل الربع والاشعة في التصبر كافي في التبر بها وانما كان الخلق افضل لقطع عليه السلام ولانه
 دعا على الله عليه وسلم لم يحمقن في الرابعة قال والمصرين في (تمة) الخلق في كل
 جهة مسبق كافي القنية وتوجب دفن شعرو وان رماه فلا بأس به وصكره القاضى في الكتيبة بجور بركه
 جلع بعض واجبا بعض نقوله على الله عليه وسلم احلقه كله اذ اترك كله (الطيفة) قال وكيع على ابو حنيفة
 اغسلت في سنة اربعين من الناسك تنبي عليها جمادى وثلاث اقل وردت ان خلق راسي وقتني في حمام
 فقلت بكم فقلوا ابرأ فقال ابرأ انك تخطئ ثم قال انك لا تشارط عليه اجلس فحقت مغرانا
 القبة فقال في حوله وجهنا الى القبلة فحلقته وارادت ان يهلق راسي من الجانب الايسر فقال في ادراكه
 الايمن من راسك فادرمه فجل يهلق وانما قال فقال في كبره فقلت اكبر حتى تحت لا تصب فقال في ابن يزيد
 قلت الى رحى قال دفن شعركم وحل ركعتين من امس قلت من انك ما مررت به فقال رأت على من
 ردها صب فعل هذا وما اذكره اكثر مما ان من هذا الامام بدأ من الخلق وسائر المالحوق ذكر في البصر
 ردها صب غاية البيان بقوله كسر كرتين على احبائها ولم يرض عن الادب والتابع السنة اولى وهو من
 الادب تنقيدى روى عنه في الله عليه وسلم الخلق ذنبا وارثا في جاته اى لا يصر من جعل عليه
 الناس رواه مسلم واودادوه وقد كان يصب التيام في شانه كره فادخا ذنبا امام في ذلك يقول (قوله
 ولم ينكره ولو كان مذهبه خلاف ذلك لما واقعه من كونه جماعا قال الكمال والدعاء لا يني الصواب (قوله

(و) تكملة (و) ان السطح هو واحد او اكثر
سبع هو انما
وقد ذكر في التفسير ان
ذكر في التفسير ان
هذا الذي
ان ما ذكره
وتفسير السطح
انما هو
والسطح هو
الانما هو
السطح هو

الحمل قبل ان يطوف بالبيت (قوله والسيد) فله اوابايت وقصة لا ينفك قاله السيد فيه فله حمل في البيت
ويجب هذا الطواف على المردى طواف الركعتين ولو اقيم المصروع يجب ان يكون قائما على ارجل الطواف
فليس بالنافع سائيه فقد اوجوه لا يوافق كالمشي كذلك قد روي عن الحسن بن طواف عليه كبر
جاءه السيد فيه في قوله في الجوف ومن خلفه مهر لا يرفع الطواف عن الحمل والمهر هو مهر
قوله الجوف الملقب بالهجرة من نفسه وهو الحمل الذي ينزل على كاهل المصروع طواف المهر وهو مصروع الطواف المهر
ان يحسب ان كان الحمل ليس به مهر والمهر هو اربعة اسرامه اه وقال في التبر والخلاف فقد بين ان قصد
حل الحمل فان قصد له يرفع من قسمته اي قصده فقط اما ان قصد من قصد طوافه اجزاء كانت عليه
بغيره الصرا المذكورة وفي الهندية وطواف منكو ما بان اخبرني بساير الكعبة وطواف كذلك سمعته اذ كان
يعتد بهواي في بيتي القليل وعليه ما اعادة مادام بكه (قوله من ايام الضر الثلاثة) فيحمل اليوم الثاني يوم
التمر الثلاثة يوم الاخر الاول بالسكون والرابع التفر الثاني وهو يوم تفر من وقت فستاء (قوله بان لوقته
الواجب) لان الله تعالى قال وفي حجبته واسم القيس (اي جعله على اذن حجبته) من اجل ان الله تعالى جعله
واعموه بالباسم القديم ثم لضموا الضمير وايقوا فيهم فليطوفوا بالبيت العتيق فلهذا الطواف على التفر
والتي يسمون طواف ايام الضر وكذلك الطواف لان العطف يقتضي المشاركة في الحجب من العطف والمعطوف عليه
انما كان يحرف الواو والواو من المذكر والكوافه تعالى اعلم التسعة على ما مضى لقوله تعالى على ما رزقهم من رحمة
الانعام وقوله تعالى فكلوا مما رزقكم باسمي لازم من شاملك من انقصته ومن شاملك كل والباسم الذي ناله الواس
وهو شدة العطف بالواس الوصل ونسب اذ اسما اياهم واسم العتيق القديم لقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس
لذي بيكة ميثاقا كوقبل لا نه اعق من التفر يوم الطواف اوله اعق من الحجاب فلهذا في قلبه عليه جبار
وقيل لا نه ليدع احدهم الناس او السوء عن النساء وفي التبر الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة
الشرقية في حجابهم الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة الملقب بالهجرة
عليه التي ينفك الحجر الامودا وتودعه الله تعالى اياهم في ثلاث اوجه الطواف فليس لتخليد البيت
دل عليه (قوله بان لذلك) بهذا التبر والواس من التبر يرفقه بان الواجب لا نه يبدان الشكل ويجب مع
ان السبعة احتوت على التفر والواجب بخلاف ما عرفت فانه ليق باعتبار ان الواجب والتفر على كل من
الانحصار على التفر شامل (قوله بلازم) في الثلاثة الاول من الطواف (قوله كان حسى) فمبين
ان الاضطرار تأخر السعي ليكون بعد التفر من (قوله لا تكرارهما) على قوله بلازم روي الخ (قوله في يوم
الضر) اغاصر به لانه لا يوم هو بعد الفعل اول وقدم (قوله اضطر) ليجذب سلبه على الله عليه وسلم فاض
يوم الضر مرسع على التبر يعني كذا في القول للثقة وقوله فاض على طرف طواف الاضطر (قوله وحله
النساء) اي بعد فعل الركن منه وهو اربعة اشواط وهو ولو يطف اسلا لا يحل به النساء وما كان وضعت
سنون باجماع كذا في الهندية (قوله بالخلق السابق) اي لا يطواف لان الخلق هو المخلوق دون الطواف فبانه
اخرجه في حق النساء الى ما بعد الطواف فانما على الخلق على الخلق لا يرسى آخره لا ياتى انشاء
العدة حاجته الى الاستدافن قال ابن السمع اعلان احدهما بالخلق والثاني بالطواف لم يصب (قوله كان
سنة) ولوجه الضمير (قوله لا يخرى الخ) الاولى حذقه لا لامل الموضوع (قوله فان اخره) لو كان فان
اخرهما الصلوات الاولى ليدان حكم الملقن كالطواف فيا ذكر كذا في اشد من الضر (قوله ولما يماثنا) مبتدا
وخبر وليس معطوف على ايام التضر اضاع لفظا منها حذو والوارد على كل وجه من ايام الضر الالية التي نصب
ذلك اليوم في الوجود كان ليد ومعرفة الالية التي نصب في الوجود اه حكي باضاح فتقدم ما يتعلق بذلك
آخر الاستكشاف (قوله ورجع يد) اي عند الامام مرضى الله تعالى عنه خلافا لما بالالسوء (قوله وهذا) اي

[illegible]

بالباطن جميع شيئا ما لا اوجب فيه ولم يذبح قبل التحصيل من المبدأ الى الحد او السجود قوله لا يفتى في
 اى غيره بل كان رايا كافر والواقيين قوله لا تدبر عليه اى على الانصراف قوله واطلق الجنبية للمنى
 اى حتى في الاخرة ووجه السكال بان اداء ماها مشيا اقرب الى التواضع والتشروع وخسوسا في هذا الزمان
 فان عامة المسلمين شاة في جميع اى غلاي من من الاذى بالركوب منهم في الانحزام ووجه صلى الله عليه
 وسلم راكنا غماهم ليظهر منه ليقندي به كطوافه راكبا قوله فمقتن مناعه وبكسر الشاء وقع التالف المصدر
 وبكونها واحد الاتصال نهر قوله اذهب لعرفة ظاهر ان الكسرة راحة لا تحقيق الا بجميع الاقامة
 والذهاب وليس كذلك بل الذهاب مسئلة مستقلة اشار اليها في البحر والنهر وبسبب التبرع ومن كلامه
 ان الذهاب الى عرفات وتركها بكرة مكروه والاولى لان شغل القلب ففكاشد كراهة من غيره اهر قوله كره لان
 فيه شغل القلب عن العباد وقد كان عمر عنه ويؤدب عليه وهذا يؤذن بانهم انصرفوا الى ما يؤدب على
 التزنيما في البحر من ان الظاهر انها تنزيمة فقيه ظاهرا نهر قوله ان لم يأمن الخ بحث لصاحب البحر
 ونبها اخوها اذا من مفهوم التعليل بشغل القلب قوله وكذا بكرة للمضى الظاهر ان الكراهة تنزيمة
 لان دليل القصر هنا الثاني ديب من عمره ومفقد هذا واخذ من قوله وبكسر ان جعل الكراهة عند عدم
 الامن لا عند وجوده ويدل عليه التعليل بشغل القلب قوله فمقتن اى انما هو مقتن من كل ما يشغل قوله
 لشغل قلبه علة لكراهة في المسكتين قوله استلما فيكون سببا بتركه بلا عذر نهر قوله ولو ساعا هوائى
 السنة والسكال كاذ كره السكال ان يصلى فيه الظاهر والعصر والمغرب والاعتاء وجميع جمعة ثم دخل مكة قوله
 الا يطع هو قاسمكة وهو الشعب الذى على احد طرفيه من طرفه الاخر الا يطع وهو محصيا لانه في معبط
 ويحصل السبل الى المحصيا فيجتمع فيه حوى وبسبب مشروعيته ان يني كافة حاققت فيه قريشا صلى على
 هاشم ان لا يشا يحوم ولا يبايعوم ولا يزوم حتى يسلموا اليهم النبي صلى الله عليه وسلم وتعالى واعلى
 مقاطعتهم وكتبوا اليهم الصحيفة المشهورة فالتواثا اوعا من الباطل وقضية الرحم والذكر وعلقوها
 في الكعبة وكان الاما دامت هذه موجودة فخص على ما نحن عليه فاسأل الله تعالى علما الارض فالت كل ما
 فيها من كبري باطل وقبلة وحرم وترك ما فيها من ذكر الله تعالى فاخرجهم الى النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
 فاخرجهم همه الى ما طلب جاء اليهم واخرجهم من النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فاجابهم فقال الله الاسلام
 نزل به صلى الله عليه وسلم قصد على الصنيع لاشفا قاراة لطيف صنع الله تعالى به فخلسته كرامل
 او السجود بزيادة قوله وليس المقرونة اى مقرونة المساءة بالجنون في القهستان عن فقه الباري ويقال
 في الاصل والطعام وحدها بين الجليلين الى المقبرة قوله ثم اذا اراد السراخ اعلم ان لهذه الطواف وقتين وقت
 الجوار وقت الاحتجاب فالاول اولى بعد طواف الزيارة انا كان على عزم السقر حتى لو طاف كذلك ثم اطال
 الاقامة بكرة فلو سعة ولم ينو الاقامة ولم يعضها دارا جاز طوافه واما آخره فليس بوقت مادام مقيا حتى
 لو اقام عام لا ينو الاقامة فله ان يطوف ويقع اذ استمر الثاني ان وقع عند اعادة السفر حتى روى عن الامام
 انه لو طاف ثم اقام الى العشاء فاجاب ان يطوف طوافا آخر ليكن نوديع البيت آخر موده كداف المبط
 ولو نذر ولم يطف يجب عليه ان يرجع فيطوف لكن قالوا ما لم يجا وزا الوقت فان جاوزها لم يجب الرجوع عينا
 بل امان يمتنى وعليه دم وهو الاول لانه انفع للفقراء وبسبب عليه ما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة
 الطريق واما ان يرجع فيصوم باحرام جديد لان الحاشا لا يجاوز بلا احرام فيصوم بعمرة وطواف للعمرة
 ثم يطوف للصدور ولا ينو عليه لتأخر موهذ الطواف خاص بصر المالح المردلة اما المعترف وقت النبي فليس
 عليهما طواف الصدور لانه ليس للعمرة طواف قدم فمكة طواف الصدر وقت الحج به ووجه مصر
 في الخاتمة بسقوطه الا اذا ركض وتقام فلو طهرت الحاض قبل ان تخرج من مكة يلزم طواف الصدر
 وان جاوزت بيت مكة مسرة سفر وطهرت فليس عليها ان تعود قوله اى للدواعى وبه يصح ايضا كما يصح
 طواف آخر بعد البيت لانه لا طواف بعده وتفسير الشرح بتفسيره اذ والا فالصد الرجوع لانه يرجع به
 عن افعال الحج قوله سبعة اشواط الواجب اكثرها وتركها لانه صدقة نهر قوله وهو واجب لما في صحيح
 مسلم كانوا يصرخون في كل وجه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصرخ من احد حتى يكون آخر عهده

لانه يفتى في كل اى الاخرة اى العتبة لانه
 يصرخ والراكب قد ركب عليه واطاف انضلة
 المنى في الطلوع بزيادة السكال وشعر
 قدم الله اذ عرفة (من ان لم يأمن
 لان من دخل فيه اذ عرفة جعل الحجاج الى مكة
 خلفه نخل قلبه ولو ساعا (من اذا
 قيل استلما ولو ساعا المقرونة
 فمقتن الا يطع وعلقت المقرونة اى للدواعى
 اراد السراخ طواف الصدر اى للدواعى
 اشواط بلية لى وهو واجب على اهل
 مكة

البَيْتِ بِحَرِّ (قوله ومن في حكمهم) كلهم داخل المواقب ومن اتخذه داراً فملاطواف عليها أذا أراد
الخروج قال يوسف صاحب المبان يطوف المكي طواف الصدور لأنه وضع نغم انفصال الحج وهذا المعنى
موجود في شعرهم (قوله بل سبب) اضرباً يتصالي (قوله طواف هارباً الخ) وقد عرّف من نية الطواف
واقتراف الوفاة حال يعتبر معظم النية (قوله لكن يكفي أصلها) أي بمجرد نية وصف القرية أو الوجوب (قوله
طواف الخ) الحاصل أن كل من طاف طوافاً في وقته وقع منه بعد أن نوى أصل الطواف فأنه يصح أو لا
أنوى طوافاً آخر لأن النية تقتضي الإتمام لا الاعتدال على الآلة فلا تعتبر في الأداء (قوله نية التصوع)
التدبير (قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزائم للمتمم وهو اختصار كيفية الشرب كما في البصر
أن يأتي زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبل القبلة ويتصلع منه ويتنفس منه مرات ويضع يده في كل
مرة وينظر إلى البيت ويسمعه ويواجهه ويأخذه وحسده ويصحب عليه أن يسمع في الرجوع يذوق زمزم عبقها تنسج
وتستون ذراعاً وعرض ذراعاً الأربع أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون أصبعاً مع بيتها كالمكسرة ما فيها
أهـ وماؤها اخضل من ماء الكثر لأنه قيل قصده الشرب على الله عليه وعلى الوافدين لا بفضل الجبل المياء
ولكنه التوضيح به والاعتدال بالوسعد (قوله على للمتمم) أهمها إلى الزكز والباب الجبر وسفاته
كأن القصة أن أربعة أذرع ويؤخذ به العين إلى مئة على ويقول السائل يا ربك يا ربك من شئت لم يغفرن
و يرجو جنتك ويلتزم ساعة يتي إلى الهندية (قوله وقبئت) بالثنية آخره أي تعلق (قوله كالشئع بها)
أي الكعبة فإن من يلبس ثياباً يتعلق بثيابها (قوله ودعا يجتهداً) بعد التكبير والتبجيل والصلاة عليه صلى الله
عليه وسلم ثم لم يجز بغير الله تعالى نية (قوله أو يأتى) أي يتكفل بالكفا فأنه في أجل بقعة هي
محل الرجاء والتكبير أو التلبيح يستلزم به الرحمة (قوله إلى خلف) ويوصل وجهه إلى البيت لكن بقعه على
وجهه لا يحصل منه شراً ويطوي لأحد وهو لا يتخسر على فراق البيت الشرف بجمرة (قوله فقط طواف
القديم) وقالوا ولما يطوف للقديم من لم يدركه قبل الوقوف بمرة فكان أولى لأن السقوط يستدعي سبق الخطأ
بالساقط وهذا ليس كذلك لأن طواف القديم يتوقف على دخول المسجد لأنه فيه ولأن السقوط
بغيره عدم كراهته وليس كذلك فالجهرى وإيضاحه أنهما على ما هو لازم وطواف القديم ليس بالزم
(قوله ولا تلبي عليه بركة) عدم وسرعة قصاده (قوله وسواك) وهو مكرمه وتنبهوا على شئنا لأن
معدولاً إلى التلبيح شأنه شأن الوقوف طاف إلى البصر وهذا من غير المهرما ما قلنا أنه دخل في كل وقت
بمرة صاراً أفضل البصرة فيزعمه دم لرفضها وتضاعفها (قوله عرفة) أي في متعارف الأديلة أما العرف إلا أن
فهي المقدرة بمحض عشرة درجة (قوله من زوال وما الخ) لأنه عليه الصلاة والسلام وقت بعد الزوال وقال
من أدرك عرفة قبل قد دار إلى الحج فكان فقه سائلاً لا ول وقته وقوله سائلاً لا زرع بجمرة (قوله أو اجتاز مسرعاً)
لأن المشى السريع لا يتخلو عن قليل وقوف ثم (قوله أو نائمًا) أو سكران أو جنباً أو حالضاً أو الوقوف ليس بعبادة
مقصود تغيب لئلا يتخلل به ألامه يؤذي إنشاء الأوامر فأغتلبت عند الأوامر عن تجديدها عنه
يخلط الطرف فأنه يؤذي بعد ما قيل بالحق لا يمكن لما كان حرماً من وجه دين وجعلهم حل النساء
قبله أشرط له أصل النية دون التزمين عملاً بالشهين (قوله وكذا الوهل عنه) رفيقه (أي أحرماً سواء كان مراه
أم اعتدلاً أماماً فاذن الرقيق ولي صار للمغنى عليه حرماً لا الرقيق لا لتعلق الأوامر إليه ويجوز لائق به بعد
أن يجرع من نفسه ووضع من المغنى عليه ولو كان حرماً من نفسه ولا يلزم التائب التضرع عن المحيط لأجل
إحرامه عن المغنى عليه ولو اخرج من نفسه وعن رفيقه وأرتكب خطيئة أحرماً من غير أن احتل من أجل لا
بما قصد المغنى عليه بنومه فأن لم يعد يفتي أن لا يجوز له الإحرام ما كان بالبعرة أو بالحج فأن تناقض
وقت الحج بأن غلب على الظن أن دخول مكة من المقاتل ليلية الوقوف ثلاثين أيام الإحرام فالحج منه والأيام
دخلوا أثناء السنة فالبصرة لأن الأمانة أعم تكون بما يقع لايضره وعلى هذا فينبغي أن لا حرم لأوامر البصرة
والوقت الحج أن لا يصح وهذا مقتضى حسن المرامن أضعف منه نهر شياخات لاخيه في بيته جوار الأطلاق
في النية (قوله وكذا غير رفيقه) وإن لم يكن مسافراً في القافلة على ما يؤيد خدام الطرف كلام صاحب
الصروة على الفتى بأن هذا باب الأمانة لا الإجماع ولا الأمانة فأنه عدل من علم قصده رفيقه كان أولاً

[illegible]

الاحكام الا في مسائل لا يابس حررا ولا ذهابا ولا نضه ولا يروح ولا ينفث في صف السماء والرجال ولا حذو ذمه ولا يحولوا من اول ولا رسل ولا يقع متنى او مطلق من علقهما على ولا ذمنا اثنى ان ذكرنا قوله ولا يدخل في قوله كل امرأة المنكها سوى مرة ولا يعتق في الجوى ولا يقصر في الحج بل يخلو لانهم علوا عدم الخلق في المرأة يكونه مثله خلق القبية وهذه لا تنافي في النسخ وفيه نظر بل التفتيح حقه على تقليد الانكشاف على ان التفتيح جائز الرجال والنساء وهو لا يخلو لانه عن كونه من احدهما فانه عنه بحال النصوص (قوله لا يجتمع نسك) اي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) اي باسمه وافرغ القصة في حيث زاد اليه (قوله ولا ياتي عليها) اي من دم وبسرة (قوله وهو) اي الحيز بعد حصول ركعته اذكر في الحج في الضمائر نشئت حلي (قوله يسقط طواف الصدر) لان الواجبات تسقط بالاعذار (قوله من ابل وقرب) حديث جابر كانا نضرب الدن عن سبعة قبل والبقرة فقال وهل هي الا من البدن ذكره مسلم في حصصه واما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى فكانا غفر به ومن راح في الثانية فكانا غفر بقره المتعار بينهما فغوا به انه اريد بلبه الواحد من الابل خاصة من الخلق العام واراها لحاصل وعند الامام الشافعي هي من الابل خاصة وغفرها لغيرها اذا التزم به فان نوى شيئا فهو على ما نوى لان المنوى ان كان من مختلفات كلامه فهو كالصريح وان لم يكن له فيه فليبه بقره او بصره حيث شاء وبقره الامام الشافعي من الابل (قوله والهدي) يختص بكمه اتما فاحصر

(باب القران)

هو مصدر يقرن من باب نصر وقيل يهي مصدران الثلاثي كلباس وفي لغة من باب ضرب كما في المصباح واخره من الافراد وان كان اصل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) حذف الفضل عليه مع لزومه اذ كان افضل التفضيل غيره عرف وغيره ضاف لكونه معلوما كانه اكبر او انا اكبر منكم لا مالا ولا عزرا وهو اذا كان كذلك جائز حذفه فالحق افضل كل نسك وهو افضل من الحج ومردوا من الاعتقاد مفردا من غير موضع فعل جرد من فعلهما بغير ن لان فيه جمعين العبادتين فاشبه الصوم مع الاعتكاف والحراسة في دليل الله مع صلاة الليل ولان فيه اربعة اعم واستند اذ احرامهما بخلاف التمتع والفرد والسفر غير مقصود والخلق خروج من العبادة فلا يربح افراد جماعا من القران وقال الامام الشافعي افراد كل من الحج والعمره افضل من ابلغ شيئا لان فيه زيادة الاحرام والسفر والخلق واصل الاختلاف هنا الاختلاف في همه الى الله عليه وسلم وقد اكبر الناس الكلام فيه وادهم تقاضي ذلك الامام الحساوي فانه تكلم في ذلك زيادة على الورقة ورجع علما فانه كان فارما لما ذكره الشرح ولانه بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بان من روى الافراد جمعه يلى بالحج وحده من روى اتهم جمعه يلى بالعمره وحدها من روى القران جمعه يلى بهما (قوله الحديث اني ات هذا الحديث في الصبح عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي العتيق يقول اتاني الله في آت من روى عن رجل قال صلى في هذا الوادي المباركة ركعتين وقيل حجة في جريته وروى قوله في عمره اي مع عمره قوله تعالى قال ادخلوا في ام (قوله واما العتيق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد سمع في ذلك صاحب المنع وليس هذا رواية في اصله (قوله فقال) طاهره ان صغيره يرجع الى الآتي وليس كذلك بل هو الذي صلى الله عليه وسلم اي آتاه واما ما نقله من ان قال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو صريح الجمع واما لفظ الحديث فقد علمته (قوله ولا ياتي) لكونه ادم اسرا واسرعه الى السلاسل وقد جمع بين النكس من (قوله) والصواب (الخ) تقوله في البصر عن النور في شمس المذهب (قوله ليلان الجوار) انما قال ذلك لانه مكره كما بان في (قوله ثم اتهم) اي يشبهه اي سوا ما في الهدى ام لا (قوله ثم الافراد) اي بالحج افضل من العمره وحدها كذا في (قوله) (قوله الجمع بين شيئين) اعلم من الحج والعمره وهو ما في الصالح فانه قال قرن بين الحج والعمره وقال انما كسر وقرنت البعيرين اقرنهما فاما انما اجتمعهما في حبل واحد وذلك ان الحبل يسمى القران اه وفي القصة عن اساس الله لعمدة مصد وقرن بين الحج والعمره في جميع جهتها ومنه في الترحن العرب جعل ما في الصالح على اصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله اي يرضه صوته بالثنية) اي اصعبا يرضه والاخره الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقد بالثنية تروجا من خلاف الى يوسف فانه يقول لا يدخل في الاحرام الا بها حاجي

(روضة مال ٤٤٤ ج) نسك (الطواف) ولان
عليها خيوا والنظم والاعمال والحق والعباد
فيها تقدر كذا لا على ان نسكها الدم ما فيه
لاب (وهو) بعد حصول ركعته يسقط طواف
اصدروا من الهدى منها ومن العزم كما سمي
ابل وقيل والهدى منها ومن العزم كما سمي
(باب القران)
(رواه) الحديث اني ات هذا الحديث في الصبح عن عمر
قال يا آل محمد اهلوا بجمعة وعمره من اهل
والصلوات عليه اهلوا بجمعة وعمره من اهل
عليه السلام من اهلوا بجمعة وعمره من اهل
ثم الامراء والقران (قوله الجمع بين شيئين)
وشرا (ان يبل) اي يرضه صوته بالثنية
(جمعة وعمره)

عن الشريعة (قوله حقيقة) راجع الى المعية ومعنى كونها حقيقة ان يكون زمن الاحرام لهما واحدا بان
يقول ليس بجمعة ومهره وقوله وحسبنا لان الاجتماع انما حصل بعد قليل منة حصول الاحرام لم ياتي زمن
واحد (قوله قبل ان يطوف لها) اربعة اشواط) فان احرامها على بعد الاربعة كان محتما على (قوله وان اساء)
اي يتدبر احرامها على احرام العمره لانها مقدمة فعلا فكذلك احرامها ولهذا تقدم المهره في ذلك اذا احرم بها
او بالسعود ووجه الاسماء في شرح الوقاية بان الله تعالى جعل الحج نهاية اى في قوله فمن فتح باب العمره الى الحج
فان المراد بانفتح القرآن (قوله وان زعمه) ان يكون ميسرا بما قلناه السنة كافي البصر من باب اضافة الاحرام
الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما صحبه في الهداية ودم شكر على ما اختاره الشرح والكمال وقوله بان
طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كركعتي الصلوة لغفره من المساجد ولهذا سقط
طواف آخر من مشروعات الوقت كافي البصر ا حلى (قوله من الميقات) اراد به غير مكة وما في حكمها فبهم
الميقات حقيقة ودوره اهلها فالتقيده لا يخرج من اهل داخل الميقات كما اشار اليه الشرح قد عوى الزبي
اي ان هذا اتفاق لا يسقط لاختصاصها ان القارن قد يكون من اهل داخل الميقات (قوله اذا قارن لا يكون الا آخيا)
اي والافاق انما يحرم من الميقات وقوله ولا يجعل مجاوزته بغير احرام فان فعل لزم دم ماله بعد ابعاده محرما ا ه
حلى (قوله وقوله) هو الافضل لان الصباية رضوان الله تعالى عليهم فسرت اتمام الحج في قوله تعالى واتوا الحج
والعمره لله فان يحرم بهما من دورته اهل (قوله اوتقيا) اي قبل اشهر الحج اى مع الكراهة وان امن على نفسه
لان احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلى بقائل زيادة (قوله ا ما بالنسب) اي عطف على يبل حلى (قوله
والمراد به) اي بالقرن المسبك السنة اى لا للتلفظ فيكون من عام ثم عرف القرآن افاده في البصر فالمراد بالقول
اقول النفسى اى يقول في نفسه اللهم افرى الخ نظيره صاحب التبرهان ان الارادة اى الكسنة في قوله
الهم افرى اريد ان غير النية فليس من الحد في شئ ويرد لهوى بان صاحب التبرهان ان الارادة اى الكسنة في قوله
المراد منها النية وفرق ما بينهما ا ه وانت خبر بان الذي يذكر في الحد اربع ايام الماهية والنسبة من الشروط (قوله
والمراد به) بان السنة اى سنة العمل الماخذه سنة في اول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية في عبادتنا عن
التي صلى الله عليه وسلم ا حلى وفيه انه تقدم قرب الله اى مع منته على الله عليه وسلم التلفظ بالنية كما تقدم
في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) اى صلاة ركعتين بعد الوضوء او الفصل (قوله ويستحب تقديم العمرة
في الذكر) وبهضم اختار تقديم الحج لقوله تعالى واتوا الحج والعمره لله فذلك وجهه او بالسعود (قوله وجوبا)
لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج له وهو شامل للقران والتمتع بصر (قوله لا يقع الا له) ونسبه
لفعله ولا يلزمه دم لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم او بالسعود وفيه نظر لان هذا مذهب صاحب
بل الله فيه ما يأتى في شرح من الاصل (قوله سبعة اشواط) بشرط ان يقع اربعة منها في اشهر الحج كما في المسكا
وهو الحى خلافا لما في المحيط من عدم الاشتراط (قوله وبس) اى شهر ولا بين الميقات الا خضرى او بالسعود
قوله بل قبل من عمرته) لان اوان التصل فيه يوم كراهى كافي البصر (قوله وزعمه دمان) لجنايته على احرامه (قوله
يطوف للقدوم) اى ويرى وقد ذكره الشرح وصاحب البصر في التمتع ولا فرق منه وبين القارن افاده ما لم ي
قوله وبس يعدم ان شاء وان شاء بعد طواف الاضائة وهو افضل كما تقدم (قوله ثم سبعين) التعيين الى من
تعين اكثر من الاول لانها مطلقة الجمع ولا تفيد تأخير السبعين عن الطواف به عليه صاحب البصر (قوله واما) اى
لتعريف طواف النية وتأخير سبى العمرة ا ه وقوله لتقديم طواف النية اى على سبى العمرة (قوله ولا دم
عليه) اما عنده فلان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم واما عنده فطواف النية سنة وتركه
لا يوجب الدم فتدبره الى والى بنا خيره بالاستشغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك لا الاشغال بالطواف
بصر (قوله وبع) اى شاة او ذبحة او اعلى سبع ذبحة ان اشترى سبعة فلقرب ليس فيهم من يقصد اللحم والاشترائه
في القرع افضل من الشاة ان كان السمح اكثر فقيمة الشاة والجوز وافضل من البقر وكل دم وجب جبر الى كفى
فيه سبع الذبحة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما استيسر من الهدى والا فضل للقارن
ان يسوق الهدى مع نفسه بصر وغيره (قوله وهو دم شكر لله تعالى) حيث وثقه لآداء الفسكين (قوله فياكل
منه) بخلاف دم الجناية افاده صاحب البصر (قوله لوجوب الترتيب) اى انما قيد بالترتيب بكونه بعد الفرى لوجوب

حقيقة وحيث بان يحرم العمره والاشهر بالحج
قبل ان يطوف لها اربعة اشواط او يحكمه بان
يدخل احرام العمره على الحج قبل ان يطوف
القدوم وان اساء اوبده وان زعمه دم من
الميقات اذا قارن لا يكون الا آخيا بالنسب
في اشهر الحج او قبلها (يقول) اما بالنسب
والمراد به النية او سبب والمراد به بيان
السنة اذا نية عليه كالحللة يحق
(بعد الصلاة) اللهم افرى الخ
تيسر مما في تفسيرها في الفصل ولا يقع
العمره في الذكر وجوبا في قوله لا يقع
للعمره ولا وجوبا في قوله لا يقع
الا ا ه (سبعة اشواط) يملح في قوله
وبس بلا حاشي (قوله وبس) يملح في قوله
وزعمه دمان ان شاء (قوله وبس) يملح في قوله
وبس يملح في قوله وبس يملح في قوله
متواليا (قوله وبس) يملح في قوله
وقد جمع القرآن (قوله وبس) يملح في قوله
(بمضى يوم العصر) لوجوب الترتيب

الترتيب بينهما وان كان لا يجوز في الفصح قبله وبذلك قبل الحلق لان الترتيب بينهما على ترتيب رذح الرأى للمرى
والفأل فصح والحاء العلق فان حلق قبل الفصح لم يدم عند الامام وفيه احدى في يوم من ايام النحر (قوله)
وان يحرم صام (الح) المراد بالجزء النحر فلا يجب الدم الا على النحر واختلف اصحابنا في حد النحر قال بعضهم يعتبر
فيه قوت شهر فان كان عند اقل من قوت شهر جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عند قوت يوم لم يجزه
الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عند قدر ما يشتري به دما واجب
عليه وقال بعضهم في العسالم يرد عليه قوت يومه ويصكره والباقي ومن لم يعمل يسلك قوت شهر لانه يعد
غنيا عما او السعدون يختصرا الظهير به واول وقت الصوم بعد الا حرام بالعمره في اشهر الحج ونشرط جواز
وجود الاحرام وان يكون الصوم في اشهر الحج لان كونه مختصا بشرط بالنس وقيل الاحرام لا ينقدس فيه فلا
يجوز زبلى (قوله آخرها يوم عرفه) فيستثنى عدم كراهة صوم عرفه للعاجل من الهدى من اطلاق كراهة
صومه للصالحين شرعية (قوله فيعده لا يجوز به) اي ان لم يمض حتى فات يوم عرفه ودخل يوم النحر لم يجزه
الصوم اصلا وصار له تمتعنا لان الصوم ذل ولا بد الا لتسبب الاشرا والنس خصه بوقت الحج بصر (قوله)
فيه كلام) تسع صاحب التهر في هذا التظليل وكلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الفضل لازم عدم هذه الصوم قبله
مع انه لا فضل لولا ان كان الا فضل ما نأخا ما خيره الى الاخرة لانه وجود الهدى يقول المنع كالحجر
بيان للفضل واجمع الى تأخير الصوم الى يوم عرفه لان كونه قبل ايام النحر وانما ذلك ساحب الصريحي
بصرف (قوله بعد تمام ايام الحج) اشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ رجعت فان معناه اذ فرغ من
اعمال الحج فاطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر المسبب واريد السبب بحاجته
لدليل انه لو لم يكن له يوم او سطر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص وقدر الامام الشافعي الرجوع
بالرجوع الى الابل وقوله تعالى ثلث عشرة قامة الاخبار به والله تعالى اعلم دفع فهم كون الواقى سبعة معنى
او قوله كاملة الى في الثواب بمرور يومه بها (قوله وهي) اي تمام ايام الحج (قوله اين شاه) اي سوا ايام مكة
او غيرها (قوله لكن ايام التشريق لا تقصر به) لا يحسن هذا الاستدلال بقوله وهو معنى ايام التشريق اه
حلي وقد يقال انما في به دفع فهم ان لوصافها تقصر به مع السكرامة (قوله لقوله تعالى (الح) اي فانه تعالى
يجعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بتسبب اقله فممن من وطئه حتى (تفرغ على تفسيره) بالفراغ من
اجماله فلا نظر له السكنة حيث قد خصومها بعد الفراغ من استطون متى وان لم يرجع الى اهل وفيه اشارة الى خلاف
الامام الشافعي (قوله وان فاتت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تقيد السبعة بزمان بخلاف الثلاثة فزمنها
من الاحرام الى يوم عرفه (قوله تعين الدم) لان الهدى اصلي وعند تعذبه الشرع بصار له نحر (قوله وعليه
دما) دم القران دم التحلل قبل الفصح زبلى ولادم عليه بترك الصوم او السعدون (قوله ولقد ر (الح) تنظيره
لوقدر عليه في خلال الصوم او بعد قبل يوم الضرفانه بانه يزيل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان يني
اليوم النحر لم يجز رايا او السعدون (قوله في ايام النحر) اما اذا مضت ايامه ولم يحلق ولم يصل ثم وجد فصومه
ماضى ولا شيء عليه كذا في الجبر (قوله قبل الحلق) قيده لانه لو وجد بعد ما حلق وحل قبل ان يصوم السبعة
صم صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بصر (قوله بطل صومه) اي الى التامة ايام السابقة (قوله فان فاتت الثلاثة
الح) سوا دخل مكة ولم يطق لها ولم يذخلها اصلا وقد بالوقوف لانه لا يكون راضيا لم يجد التوجه الى
عرفان على الصحيح ولم يقيد الوقوف بكونه بعد الزوال لان الوقوف وقته لا اعتبار به (قوله قبل اكرطواف
العمره) صادق بعدم الطواف اصلا واذا اضاف الاقل ثم وقف فانه كالعدم وبصر راضا كافي (قوله) (قوله)
بطلت عمرته لانه تعذر عليه اذا اذها لولا اداها بعد الوقوف لاصار بانها افعال العمره على افعال الحج وذلك
خلاف المشروع (قوله غلوا في الحج) مفهومه قوة قبل اكرطواف العمره (قوله لم تبطل) ان قد قاتل ركعتا ولم يبق
الا احياءا من اقل الطواف والسعي (قوله ونفها) اي العمره بان يتم طوافها ويسعى لها وهو قاتل على ساه
(قوله والاصل ان الماقبي) كهوا في القدم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متلبس به) اي التلبس
الذي تلبس به بقتل الاحرام وهو هنا العمره تكتل ما كان متلبس به بما ماله والسعي لانه قاتل في الحج بقوله
في وقت يصح له والضيق في يرجع الى التلبس الذي كان الماقبي في وقت يصح له التلبس الذي تلبس

(وادعير ما من لانه اياما من شقة آ)
يوم عرفه) لانه يوم القدر على الاصل
فعله لا يجز به قبول الحج
لاؤفضل كلام وسع قد علم تمام ايام الحج
فرا ايام التشريق اياما من شقة آ
لكن ايام التشريق اياما من شقة آ
اذابهم اي فزغن من افعال الحج
منها اياما من شقة آ
الدم اياما من شقة آ
عليه ايام النحر من شقة آ
فقد انقضى من شقة آ
فقد انقضى من شقة آ
والاصل ان الماقبي
بوقت يصح له

من أقام مكة حلالا حتى (قوله بان يراهه الماسا غير صحيح) بان يكون العود الى مكة مطلوبا من ايام سوتة
الهدى واما بان يراهه قبل ان يعلق اما في الاول فلا من عتبه من التعلق قبل يوم النحر واما في الثاني
فلا من العود الى الحرم مستحق عليه لعلق في الحرم ويجوز اعندها وان احتج بان يوقف فالامام الصحيح
ان يراهه بعد ان سلق في الحرم ولم يكن سابق الهدى لكون العود غير مطلوب منه والاولى للشرح ان يقول
بان لا يراهه الماسا محصيا ينزل ما اذا كان كونه غلبا التعمير الى البصرة اه وفيه ان هذا الاول يصح بعدم
الامام اصلا وهو عين السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض السور (قوله يوم التزبية) من مكة وكونه من المسجد
افضل ومكة افضل من باقي الحرم (قوله وقوله افضل) مسارة الى الخبر (قوله لعلته) يدل الخ لما كان
قوله وصح كالقرد فبيد انه يطوف بقدمه ويدل فيه وبالحال انه لا طواف للقدم فيه افي هذا الاستدلال (قوله
ان لم يكن قدمهما ابدال الحرم) بان تغل بطواف بعد طواف العمرة وسي بعده لينتقل لا يعلمه اناس لعدم
مشروعية تكرارهما فانه صاحب النهر (قوله بعد الاحرام) اي بالحي اه حلي (قوله كالقارن) انشأ به الى
انه واجب عليه (قوله وحب الاضحية عنه) لانه اقل بغير الواجب اداضحية فبراجية عليه لسفره سواء
كان وحده او مع امراة ولو قلل بعد ما ضحي يجب عليه دمان ثم المتقدم الفصل قبل الفتح زني فلهذا الدم
يحتاج الى النية وفيه ان الطواف مع كونه ركنا لو ادا بنية المتزوج ابرأ فليتيقن ان يكون الدم وهو دونه اولى
بغير واجبة الشرع بل ان الطواف لما كان متعينا في ايام النحر وجوبا كان الخلل لا ينافي طوافه عنه وتلقونه
غيره واما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالنمرة قطع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلي وهو الدموي
وفيها ان قوله واما الاضحية فهي متعينة ان اراد ان متعينة في غير ذلك التمتع فسد ولا كرم فيه وان اراد ان
متعينة في حقها ايضا فلا يلزم اذ هي غير واجبة عليه لكونه مسافرا اما التمتع فهي متعينة فسد فاست
الطواف من حيث التعين فخال السؤال واراد ان يمتل (قوله بعد احرامها) لانه ادا بعد الدليل لا يبيد
التعني بالقرن والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بها القرن وتزل احرامها مرة فلهذا لما حاز الصوم بعده
ولو بعد الاحلال من قبل احرام الحلي (قوله لكن في اشهر الحلي) فبده لا ن الصوم قبل اشهر الحلي لا يجوز ولو بعد
ما احرم للعمرة كما يؤخذ من العصر (قوله وتأخره افضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما سرق القارن (قوله
وان اراد التمتع السور) وهذا هو القسم الثاني من التمتع ونسب السوق لانه افضل من القرد (قوله وموافق)
اي من القسم الاول لانه فيه من الموافقة لتعلق رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله احرم) اي بالنية والتلبية
نهر وهذا هو الافضل والا فالسور يقوم مقام لتلبية (قوله معه) اشار به الى انه يتعاضل ذلك نفسه تعظيلا
لعبادته وهذا بيان الافضل والا فلو بعته من خلفه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام كالم في المندية
وهو ان من قرده اي السوق المتقدم من سابق اولى لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذي الحليفة نهر
(قوله لاذن كانت لا تساق) لاذنتها وسميتها اذ نهارا قوة وتقليدته) قيد بالرد لان الشاة لا يسن تقليدها
والتقليد جعل الشيء قردة في العنق وبقدها بقطعة من نمل او زادة وهي قطعة من ادم (قوله وهو اولى من
التجليل) لان ذلك في القران قال الله تعالى ولا الهدي ولا التلاد ولا ان التقليد رايه بالقرب والتجليل
فيعبرون للزينة ونحوها (قوله وكرا لا شعاع) قال الحساري انما كرا لا امام الا شعاعا واحد الذي يشعل على
وجهه البالغة ويصاف منه السراي الى الموت لا سلق الاشعار واشاره الى اتفاقا وصحبه وقال الكمال انه اولى
من حل قول الامام على كراهته مطلقا ليقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع (قوله وهو حق سناها)
اي ما طر به حتى يخرج الدم فيلطم به سناها نهر وفيه الا اعلام بان البدعة هدي كذا في البحر وفي النهر
اقول لغير الخرج حتى يسيل منه الدم (قوله والايمن) كما لو سلكا بينه الخلاف واستشار هذا القرد وفيه والاول
اشبه بالصواب نهر (قوله فلا يسه) اراد ان مستحب لما قد سنا (قوله ويحتمر) الى طاف اسكته رها (قوله
ولا يخل منها) الا سورة الهدي ينعته منه ولو سلق في اسه والسنة يخالها من دم بل مقتضا ان يلزمه
موجب كل يئنه على الاحرام بغير (قوله كاسر) اي يوم التزبية وقوله افضل (قوله حل من احراميه) فلهذا كل
شي غير النساء حتى يطوف قارح العمره باني بعد الوقوف بعرفة الى الحلق وقوله على الظاهر ان من عبادة

بان يراهه الماسا غير صحيح (يوم التزبية وقوله
افضل ويصح كالقرد فبيد انه يطوف بقدمه ويدل فيه وبالحال انه لا طواف للقدم فيه افي هذا الاستدلال (قوله
ان لم يكن قدمهما ابدال الحرم) بان تغل بطواف بعد طواف العمرة وسي بعده لينتقل لا يعلمه اناس لعدم
مشروعية تكرارهما فانه صاحب النهر (قوله بعد الاحرام) اي بالحي اه حلي (قوله كالقارن) انشأ به الى
انه واجب عليه (قوله وحب الاضحية عنه) لانه اقل بغير الواجب اداضحية فبراجية عليه لسفره سواء
كان وحده او مع امراة ولو قلل بعد ما ضحي يجب عليه دمان ثم المتقدم الفصل قبل الفتح زني فلهذا الدم
يحتاج الى النية وفيه ان الطواف مع كونه ركنا لو ادا بنية المتزوج ابرأ فليتيقن ان يكون الدم وهو دونه اولى
بغير واجبة الشرع بل ان الطواف لما كان متعينا في ايام النحر وجوبا كان الخلل لا ينافي طوافه عنه وتلقونه
غيره واما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالنمرة قطع الاضحية مع تعينها عن غيرها حلي وهو الدموي
وفيها ان قوله واما الاضحية فهي متعينة ان اراد ان متعينة في غير ذلك التمتع فسد ولا كرم فيه وان اراد ان
متعينة في حقها ايضا فلا يلزم اذ هي غير واجبة عليه لكونه مسافرا اما التمتع فهي متعينة فسد فاست
الطواف من حيث التعين فخال السؤال واراد ان يمتل (قوله بعد احرامها) لانه ادا بعد الدليل لا يبيد
التعني بالقرن والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بها القرن وتزل احرامها مرة فلهذا لما حاز الصوم بعده
ولو بعد الاحلال من قبل احرام الحلي (قوله لكن في اشهر الحلي) فبده لا ن الصوم قبل اشهر الحلي لا يجوز ولو بعد
ما احرم للعمرة كما يؤخذ من العصر (قوله وتأخره افضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما سرق القارن (قوله
وان اراد التمتع السور) وهذا هو القسم الثاني من التمتع ونسب السوق لانه افضل من القرد (قوله وموافق)
اي من القسم الاول لانه فيه من الموافقة لتعلق رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله احرم) اي بالنية والتلبية
نهر وهذا هو الافضل والا فالسور يقوم مقام لتلبية (قوله معه) اشار به الى انه يتعاضل ذلك نفسه تعظيلا
لعبادته وهذا بيان الافضل والا فلو بعته من خلفه كفي كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام كالم في المندية
وهو ان من قرده اي السوق المتقدم من سابق اولى لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذي الحليفة نهر
(قوله لاذن كانت لا تساق) لاذنتها وسميتها اذ نهارا قوة وتقليدته) قيد بالرد لان الشاة لا يسن تقليدها
والتقليد جعل الشيء قردة في العنق وبقدها بقطعة من نمل او زادة وهي قطعة من ادم (قوله وهو اولى من
التجليل) لان ذلك في القران قال الله تعالى ولا الهدي ولا التلاد ولا ان التقليد رايه بالقرب والتجليل
فيعبرون للزينة ونحوها (قوله وكرا لا شعاع) قال الحساري انما كرا لا امام الا شعاعا واحد الذي يشعل على
وجهه البالغة ويصاف منه السراي الى الموت لا سلق الاشعار واشاره الى اتفاقا وصحبه وقال الكمال انه اولى
من حل قول الامام على كراهته مطلقا ليقوله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع (قوله وهو حق سناها)
اي ما طر به حتى يخرج الدم فيلطم به سناها نهر وفيه الا اعلام بان البدعة هدي كذا في البحر وفي النهر
اقول لغير الخرج حتى يسيل منه الدم (قوله والايمن) كما لو سلكا بينه الخلاف واستشار هذا القرد وفيه والاول
اشبه بالصواب نهر (قوله فلا يسه) اراد ان مستحب لما قد سنا (قوله ويحتمر) الى طاف اسكته رها (قوله
ولا يخل منها) الا سورة الهدي ينعته منه ولو سلق في اسه والسنة يخالها من دم بل مقتضا ان يلزمه
موجب كل يئنه على الاحرام بغير (قوله كاسر) اي يوم التزبية وقوله افضل (قوله حل من احراميه) فلهذا كل
شي غير النساء حتى يطوف قارح العمره باني بعد الوقوف بعرفة الى الحلق وقوله على الظاهر ان من عبادة

ثم خرج قبل شهر الحلم وقضا ما فيها وجب من عامه كان جنمها انما ظاهر (قوله وقضاها اوجب لا يكون محتعرا)
أي عند الايام لانه لما افسد عمره التفتي باهل مكة في وجوب المقام بها ليقضي عمره فلا يصير محتعرا لانه لا يخرج لهم
ولهذا قالوا يخرج من مكة حتى قضاها وجب من عامه ذلك لم يكن محتعرا فافاد لان عمره تكون مسكية فالواجب
في التفتي ان تكون عمره مسكية وجهته مسكية بخلاف ما لو ادى الكوفة بعد افساد العمر لانه لما اهدى وخرج
عن ان يكون في حكم المكى وقال يكون محتعرا لان السفر الاول بطل باقامته بالبصره فلما انشأ سفره اوجع
فيه بين الفسكين كان محتعرا ا ه شرح الجميع لا ين ملك (قوله الا اذا لم يهاجه) بعد ما افسد هاجل منها ثم رجع
وقضاها وجب من عامه (قوله وان يهاج) اي بالعمره من الميقات والخرج من مكة اما لو جع بينهما من الميقات كان
فارا لما يظهر (قوله لانه سفر آخر) لانه السفر الاول وقد اجتمع له فسكان محصان فيه ويكون محتعرا في
قولهم جميعا هاديه قوله ولا يصير كون العمره قضاء اي ان نوى بها القضاء وان اشأ مرة اخرى فلم يره
قضاء فالامر ظاهر (قوله انتم) لانه لا يمكنه الخروج من عهده الاحرام الا بالافعال بجر (قوله بلادم لفتن) لانه
لم ينقطع باده فسكن حصص في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بجر (قوله بل للتساقط) وقضاها لخرج بالجماع
قبل الوقوف والعمره قبل طواف الكعبة وقضاها وصلى على اعم

(باب الجنابات)

لما كانت الجنابة من العوارض اخرها فقدمها على الفرائض والاحكام لان الاداء التماسا افضل من العدم
(قوله الجنابة هنا) واما الجنابة في حرف الشرع فمطلقا في محل عال او نكس بما يحرم شرعا لان الانقضاه
خصوصا لظن الجنابة بالقتل في الثوب والاطراف وحصولها في المال باسم الغصب واما معناه اذ لا فني
ما يجنبه من شراي يحدده وهو عام الا انه شخص بما يحرم من الفعل واصلهما من جنس الثمر وهو اخذ من الثمرة
(قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) اي قبل ثبوت حرمة الخ ففني صدر وجعت باعتبار انواعها
وماصل الجنابة التي تكون بسبب الاحرام انما الطبيب وليس الجنبة ونقطة الرأس والوجه وازالة الشعر من
البدن وقص الاظفار والجماع ضرورة ومعنى اودعني قسط وتركوا واجب من واجبات الحج والتعرض للصبيد
بجر زيادة (قوله او الحرم) حاصل الجنابة فيه التعرض للصبيد لغيره وشعره وخرجه بقوله بسبب الاحرام
او الحرم ذكر الجماع بحصر النساء لانه منى عنه مطلقا اي ولو في غيره مما فلا وجب اذ لم يخلو على من البروقية
ان ذكره انما ينسب عنه مطلقا بحصره من لا يجوز قربانه اما مع الخلط فلا يمنع منه الا الحرم وهو داخل فيها
تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شيء (قوله وقد يجب دمان) بكناية الفان والجنم الذي
ساق الهمد بعد ان تلبس باحرام الحج (قوله اودم) كبعض جنابات المفرد باحد النسكين (قوله اوصوم) اودهنا
وفيما بعده التغيير وهو نفي اذ اجنى على الصيد فيضرب ان يشترى بقتله هديا او طعاما لمساكين او صوم من
طعام كل مسكين وما (قوله اودم) هي عندنا اطلاق براد بها نصف صاع من بران بعض الجنابات وجب
مادونه كقتل قطة او راد فيصكون ارا به بالصدقة ما هو اعم اوان ما دون نصف الصاع نادر فاعتبر لاكثر
وما في الحلبي من قوله هي عندنا اطلاق براد بها صاع سبق قلم اوسط من التماس (قوله قصصها الخ) اي فلما
اختلفت انواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) اي بما وجب كقتل فيه شاة في موضع طواف الركن
جنبا بالجماع بعد الوقوف قبل الحلبي حتى واراد بالدم الشاة فقط فان سمع البدة لا يكتفي الا في الشكر
كافي البصر (قوله على حرم) المطلق فيه فم الذكر والانس هندي (قوله فلا شيء على الصبي) خلواته يداه حرم
لونه وجنبه ما يجب المحرم فليس الصبي وما اوصاب طبيا اوصد اخلاص عليه لان اصرامه للقرن واللا يجب
والصبي لا يجب عليه شيء من العبادات منه (قوله خلافا لشافعي) حيث اوجب على الصبي تهذيب جناته
تطهير الشان الاحرام كالبايع ولنا ما تقدم (قوله ولوناسيا) لان حالة الاحرام مذكرة كالاكل ناسيا الصلاة (قوله
او يهاج) بانه محظور او يجرجه (قوله فيجب) يشرع على ما ينهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار في
اخذ ذكر الناسي والمكره وتوسع الشرح فيه المصنف وقوله على نائم الخ وجمه ان الارتقاء حصل له وعدم
الاختصاص اسقط الاثم كذا انما اذا اختلف شيئا منه (قوله ان طبيب عضوا) خرج ما اذا انطب قبل الاحرام
ثم اتقبل بعده من مكان الى مكان من يدته فانه لا شيء عليه انما فاجرو ولا بأس ان يجلس في حانوت عطار

(وقضاها اوجب لا يكون محتعرا)
(الا ان لم يهاجه ثم رجع الى مكة)
آمر لا يصير كون العمره قضاء عا افسد
(واي) النسكين (افسد)
الفتح بل للجنابات
(باب الجنابات)
الجنابة هنا فتن من وجوب بسبب الاحرام
والحرم وقد يجب دمان اودم
او صدقة فصلها بغير (الواجب دم على حرم)
نائم) خلافا على الصبي خلافا لشافعي
(ولوا) اي هلا او سكر او فني على نائم
على رامة (ان طبيب عضوا)

هو موضع ينضج فيه اللحم بكماء إذا كان الخلو من هذا لا شفاء إلا بمعة والطبيب كل جسم له راحة طيبة مستقلة
وبهذه الغلظة طيب قال أصحابنا الأشياء التي تستعمل في البدن على ثلاثة أنواع نوع هو طيب يخص معد
تستعمل به كالحلث والكافور والعنبر وغير ذلك فيصيبه البسكة فارة على أي وجه استعمال حتى قالوا بالودى
عنه طيب يجب عليه الكفاية وفيه ليس طيب نفسه ولا يصفى معق الطيب ولا يصير طيبا بوجه ما كان يصير
فلا يجيب به الكفاية وسواء أكله أو ادخن به أو جعله في شق أو نزل في رجل أو وقع ليس طيب بنفسه ولكنه أصل طيب
يستعمل على وجه التطيب وعلى وجه الدواء كازيت والشرج ويعتبر فيه الاستعمال فان استعمال استعمال
الأدهان في البدن يعطى له حكم الطيب وإن استعمل في ما كقولنا ونقار ذريل لا يعطى له حكم الطيب هندية
والمراد بالعضو الكبير كالرأس والساق والخصه واليد أما الطيب مثل الأذن والأنف فلا يشرط عليه شرب لينة
واعتبار العضو هو ما جرى عليه بعض المشايخ أخذوا من قول محمد لكنه لا يظهر في الشوب والقرش والأكل
وبعضهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب أخذوا من كلام محمد أيضا وفق بعض المشايخ بين القولين بأن الطيب إن كان
قليلا ما عبره بالعضو لا طيب فان طيب عضوا كاملا لم يدم وإن كان أقل صدقة وإن كان الطيب كثيرا ما عبره
الطيب لا للعضو سوى طيب به ربع عضو يلزمه دم وفخاؤه صدقة وحجمه في المحيط وغيره قال في فتح القدير
إن أوثق قول هو التوفيق وعول عليه صاحب التبراه كلامه وأخره وكذا في ضمن أطراف كلام صاحب البحر
فليكن هو الحد وإن كان أكثر التفرع على اعتبار العضو والمرجع في الفرق بين القليل والكثير العرف إن كان
والأما يقع عند المجتلي كافي البحر وقال الحلبي في مناسكه الكثير ما بعده المصارف العدل كثيرا أو القليل ما عداها
لا يفرق بين أن يلتصق بشيء غيره أو لا يجتمع فلذا صرحوا بالضرورة فخلق به كصغرته عليه دم
وإن كان قليلا صدقة لأنه اتساع والطيب ولو ربط مسكاً أو كافورا أو عتبر في طرف أذنه أو لزمته القدية وإن ربط
العود فلا يشرط عليه ولو كان يحد ويجمعه ولو أكل بكم ليس فيه طيب فلا يشرط به وإن كان فيه طيب فعليه
صدقة إلا أن يكون مرتين فأكثر فعليه دم (قوله كاملا) بل ما اعتبره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو
كافي الهندية والمراد أنه طيب عضو نفسه لا غيره فإنه لا يشرط عليه إلا جاع وكذا إذا البسه أو قلده لا عليه (قوله
ولو به) به كل طيب كبير أي ولو كان الموضوعة أنه إن طيبه لم يدم والنشر في هذه العبارة خطأ القولين فأعتبر
العضو والكثرة والمخصوص عليه في القم اعتبار كثرة الطيب وبعبارة الصراحة إذا أكل طيبا كثيرا وهو
ما يلتصق بأكثره فعليه الدم قال السكاك وهذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقا لزوم الدم بل ذلك إذا لم يبلغ مبلغ
الكثرة في نفسه على ما قدمناه اه (قوله أو ما يبلغ عضوا) فله على عضوا أي أو طيب واضع لو جعت تبلغ
عضوا كاملا فإنه يجب عليه الدم ولا نس ما مر من أن المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو ولعدم عضوا والعضو
الطبي في الحلق في العضو وفي البحر وإن دأوى فخره قد وأغيبه طيب ثم خرجت فخره أخرى فداها مع الأولى
فليس عليه الأكسرة واحدة ما إذا تدا الأولى (قوله فكل طيب كفاية) يعني أن شغل عضوا ككسرة أكثر
للاول عند معالها لا أو قال محمد عليه كفاية واحدة ما لم يكن للأول اه على من البحر (قوله ولو نزع ورله الخ)
فالخرج لا يبيع بماء لأنه مصصة فلا بد من الإقلاع عنها (قوله لم يدم) لأن أشد أنه كان محظوظا فكونه لبقائه
حكم أشد أنه هو ما ظهر القولين واختاره في المحيط (قوله الطيبا أكثر) الغدير في الثوب كثرة الطيب وقتله
لعدم اعتبار العضو فيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قدمنا وأما صاحب التبراه أن ذلك متفق عليه
واقره في الهندية فالأول للشرح حذف قوله أكثر (قوله لزوم الدم) أي دم التطيب لأن المقام فيه وسكت
عن دم اللبس العلم به بما ساقى (قوله دوام لبه يوما) ذكر التنبيه صاحب الجرد (قوله أو خضب رأه
بجاء) أي بما سرج بالحناء مع طيب لقوله صلى الله عليه وسلم الحناء طيب لا اختلاف فيه وإنما اقتصر على الرأس
لغيره أن خضب به بغيره كاف في لزوم دم وكذا الوضوء لحيته فقط فإنه لا يشرط وجوهي صاحب البحر سهو
فيه وإن أوجب في ذلك صدقة دمه صاحب التبراه وقد أخلناه لأنه لو خضب بالوجه وهي بكسر السين ومكونه
شجر مخضب يورقه فليس عليه دم ولكن إن خاف أن يقتل الهوام أطعم شيئا لا فيه معنى الحناء من هذا الوجه
وأغناه صرف لأنه معان لا دله حتى يتبع صرفه (قوله فقهه ما إن دم التطيب مع لقاؤه دم الغنمية إن دام
وبالأيالة وضطى الكل ولو كان التليد بغير الحناء كصنع لزمه دم كافي البحر فإن قلت كيف يجب طيبا عطية

كامله ولو فيه ما كل طيب هو أو ما يبلغ عضوا
لأنه لو كان في كسرة ولو نزع ورله الخ
الحلث والأكسرة طيب فانه لا يفرق بين
لأنه لو كان في كسرة ولو نزع ورله الخ
لأنه لو كان في كسرة ولو نزع ورله الخ

المخاض تصير رحم بان التغطية بالمس بمعدا لأزواج شيا وبالمعدا يجب قلت المراد بالمعدا في النخلة ما قلنا على فعله غرض صحيح والمخاض والوجه كذلك لانهما لثديان من هو صمغ وفيه ان التغطية بالمخاض والواجبة فتكون لغرض صحيح كدفع الحر والبرد ونقصوا انه لا شيء في ذلك (قوله واودهن نرابت) مفهومه حاصر بالمصطف بقوله فلو كان الخ (قوله نرابت واصل) قيد يما لاخر لوصية الادمان بالشمع والشمع فلا يلزم المزاج ان يهر (قوله يفضي الموهمة) والامم شديدة (قوله التبرج) هو دهن الحشم (قوله ولو كانا خالصين) اى على قول الامام ولا يجب صدقة (قوله لانها اصل الطبيب) باعتبارها على بقى في هذا الاور كالورد ينسحق فيصيران طبيا ولا يخلو عن نوع طيب ويقلان الدوام وبهما يلين الشعر ويزول الثفت والشعث (قوله او ادا صطحه) اى استحمه في فمته وافر الشعر لئلا يعطف في فم نرابت واصل باره (قوله ولو على وجهه اتدلى) اى كنهه فيغير بين الامور والاصول والاعطام نهر (قوله فلا شيء) اى على الحرم سواء كان يجرد او بجمعه ام لا نهدي ولوجعه فيما يهرت فان الطبيب عايدهم لا يصدق الا ان يهرت بر امره فيجب ان كان تدوا يهرت في الكثرة من اللد والصوم والاعطام نهر (قوله وكان متواي) قال الخليلي رايه نعرضوا بهذا تعبر الخليفة وفيه يصلوا بين القليل والكثير والقشعر لئلا يحد من الحظا رايحة الطبيب كما كانت قبل الخلد فهو غالب والانهو معلوب وبذا كان خافا فان كل من شاور بر كثير اوجب عليه الدم واكثر ما بعد المعارف العدل كثيرا والقليل ما بعدا ولو كان لم ينفذ من الحلو المضره ونحوه فلا شيء عليه غزاه ان وجدت الرايحة منه كره يخلو الحل المضاف الى ابن اريجها ما بالورد والمسك فان كل اكل الكثير وما القليل صدقة نهر (قوله كره اكله) اى اذا وجدت منه الرايحة كافي الترو الهندية والطاهر الهندية (قوله صط طب) التنبيه على الكراهة خالف الهندية به لا يرازمه من ريش الرضان والطيب وانما الرايحة يبيع عن كراهته اه (قوله واودهن حشمتا) اى وجد غير عام لاحد الا ان يحصل الى السرايل ليطيبه وفيه يفتحه يجب ادوسوا طيبس فربا وادوسج الماسي كله كالقميص والعمامة والخفين والدمى قبل فربا ويحمله ما لا يذرى بسبب طيبس فان تعدد كالذا السفر الى سبي فليس ثوبين فليس لهما على موضع الضرورة فعليه كسرة واحدة يتغير فيها وان لبسهما على موضع الضرورة وقدره زنه ككفران يتغير ليطهر ضرورة قط (قوله واودهن) اى الحظ منه ما لو ارتدى بالقميص او اتشح به بخابس به لا يبدله ليس الحظ لعدم الاشتغال بهر (قوله او وضعه على كفيه) يلا واصل متمسكه بالقباء ولو لم يدخل به في كفه ولم يهره قدم الاشتغال اما اذا دخل به واودهنه فهو ليس الحظ ولو ارتد بالرد لا يضيئ ان يعتقه يجب له دفعه وهذا لو فعل فلاتي عليه لانه لم يبدله ليس الحظ لعدم الاشتغال (قوله او ستره) اى ستر الرأس وليس الحظ من الرأس وخصوص فيصنعان في التغطية بنحو العرقه المحيطة وينتدو الستر بوشاش مائس خيطا على الرأس وينتدو على الرأس ويغيره بما لا يذى البدن ولا كافي في حصة التنفير بذلك عطفه على عدمه لان الحشم فيها واحد من حيث التغير بالزمان فان على ما يرجع الى المص والالتغطية نهر وبما لانها مجلا العمود وانصرص سطقا (قوله بمعدا) كالنفسوة والعمامة وادار بالأس جصوا بهرم تقطعه على الحرم فتدخل الوجه فلو غشي ربه فله دم وجرلا كان اذ اهرج أو تخرج ما لا يهرم فقطعه فلو غشي شيئا من جسده غير رأسه ولو كثر فلا شيء عليه لكنه يكره من شره فزكعه اذا زور فقليل الذر اهر لكن حمله في الماء اذا ما غطته بمعدا كبرقع وخدا ما اوجلت عليه فهو القبه فهو المستحب كامر (قوله فلا شيء عليه) اى من دم صدقة ولو ادخل الحرم ما منقت ستر الكعبة فان كان يصيب راسه او وجهه فهو مكره ولا شيء عليه والا فلا بأس به يصح (قوله اولية) كالمه لا يلا يرتقا في الحكم كالمالحاصل في اليوم حاصل في الزينة (قوله اوله الاقل صدقة) اى الاقل من يوم اولية ولو ساعة ومثل ما ذار لاني ساعة او دينا خلا فاقب خزانة الاكل اى في ساعة نصف صاع او الاقل من نصف صاع في يوم اولية (قوله نزع زينة ليل) مثله عكسه (قوله ولو جيع ما لبس) مفهومه كنه جباية واحدة (قوله تعدد ما يلزم) اى فنية التزلز ساربا سننا فشاغل يكن في الحكم (قوله اولى) اولى قبض الورد من غير ان المودع يتقدم ليل فيقوم بشره ان كان من قصد لبسه من الفدا لا بد تاركه حتى وان قصد ان لا لبسه من الفدا كان عاذا الى الوفاق فلا يضر بهر (قوله تزلزل ولا) خلا فاجد (قوله لانه محظور) اى البس بعد الاحرام (قوله كلنا ناهيه) اى

[illegible]

هذه بدو واخذت شارة قال صرح انه يجب نصف صاع لان عند الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة تهر
 (قوله وطاق للقدوم) لا خصوصية لطواف القدوم بل ظاهره كلالهم يقتضي وجوب الشاة فيها اذا
 طاف للتلطع جنباً كافي بالبر لوجود المسئلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشرع) جواب سؤال مقدس
 مساق التعليل نقد برالسؤال كيف مؤدا بين القدوم والصدرة وجوب الدم والطواف جنباً لمع ان الاول
 سنة والثاني واجب فاجاب بان الاول واجب بالشرع فساوى الثاني واعتدته في العبريقه وقد يقال ان
 ما وجب ابتداء وهو الصدرة فاقوى مما وجب بالشرع اهـ واجيب بانه ان لم يساويها وجعل الصدرة في حكم
 طواف الزيادة برالسؤال بان احدهما فرض والاثنى واجب فاحداً تخلفون عن التسمية بين طواف الزيادة
 او القدوم لازم فالتمس اهوئهما وهو التسوية بين الواجب ابتداء والواجب بعد الشرع نهر واجاب الملبى بان
 العبرة لوجوب الدم حال تلبسه بالطواف وهو جنب لما قبل ذلك فلاتاثير لقوته واحد ما يكونه واجباً ما يجابه
 تعالى ولا اثر بايجاب العبد اهـ وفيه ان اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس كذلك
 لانه اذا طاف للركن جنباً وجب بدنة وامساكاً بمحذنا وجبنا فلا وجب شيئاً سواء كان صريحاً او غيراً لانه
 عبادة تؤدي في غير المسجد والاصل ان كل عبادة تؤدي في غير المسجد في احكام المسامكة لا تجب الطهارة
 لها كالسعي والوقوف بمرقة والمزدلفة وري الجمار (قوله او القرض محدثاً) وذلك لانه داخل في تصاقف الركن
 فصار كركن شرط فيه وقد يلدحدث لانه لو طاف وحلى نوبه اولى بدنه نجاسة ككفر من قدر الدرهم فانه
 لا يلزمه شي ولكنه بكرة لا دخل النجاسة المسجد وطواف مكشوف العورة قدرا لا يجوز الصلاة معه فانه يلزمه
 دم لترك الواجب وتيد بالقرض وهو الاكثر لانه لو طاف اقله محدثاً لم يعد وجب عليه لكل شرط نصف صاع
 من حنطة الا ان ابالغت قيمته بما فاته يقص منه ما شبه بصر (قوله ولو جنباً بدنة) اي لو طاف بالقرض جنباً
 فاجوب بدنة لان الجنابة اغتسلت بغير تنصاتها بالبدنة طهاراً والتفاوت بين المحدثين والحسين والتفاس
 كالجنابة وتيد بالقرض لان لو طاف الاقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعد) اي الطواف التام
 للقدوم والصدرة والقرض فان اعادته فلا شيء عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم اعاده سقط موجب
 اهـ حاجي قال في البحر الواجب احد الشيئين اما لزيم الدم او الاعادة ولا بد من الاصل مادام يمكن ان يكون
 الجمار من جنس الجمر يورثه افضل من الدم (قوله والاصح وجوبها) اي وجوب الاعادة المقهومة من قوله
 بعده وهذا ايضا شامل للقدوم والصدرة والقرض فان في البحر لو طاف للقدوم جنباً يلزمه الاعادة اهـ واذا
 وجبت الاعادة في القدوم في الصدرة والقرض اولى اهـ حلي واذا عاد طواف الركن بعد ايام الفرض لم دم
 التأخير عند الامام بصر (قوله زنديها في الحدث) لتصور الجنابة فيه (قوله وان اعتبر الاول) عطف على وجوبها
 وهو قول الكرخي ذهب الرازي الى ان الثاني هو المتروكة للخلاف ما ذكره الترمذ من اعاده السعي
 وان قال في الصلاة لا يحمل الخلاف في الحدث الاكبر اما الاصغر فاتفقوا انه اذا عاد من المعتبر هو الاول
 والثاني ساياره وان كل طواف هو تطوع حكمه طواف القدوم حلي عن الشرنبلالية (قوله لو طاف
 للصمر) اي كلفه ادا كثره اما لو طاف الله بعد ثوابه بوجوب عليه لكل شرط نصف صاع من حنطة الا ان ابالغت
 قيمته بما فاقص منه ما شاء ولو طاف اقله جنباً وجب عليه دم وتيمم بالاعادة في الاكبر وتيمم في الاصغر
 والتقياس ان لا يكتفي بالشاة في الاطراف لها جنباً لان حكم الجنابة اعظم من الحدث لكن اكتفى بها احكاماً
 (قوله فله دم) ما لم يعد فواد الطواف طاهر الا يلزمه شي لا ارتفاع النقصان بالاعادة ولا فضل ان يعود
 السعي لا تمتع للطواف وان لم يعد فلا شيء عليه وهو الصحيح ويحمل اعادة طوافها في غير القارن اما القارن اذا
 دخل يوم العرفة فلا اعادة عليه كما اوضحه صاحب البحر (قوله لانه لا يدخل للصدقة في العمرة) فيه انه اذا طاف
 اقل طوافها بعد ثوابه بوجوب عليه لكل شرط نصف صاع من حنطة كاس (قوله ولو تبدى بصره) لا فرق في وجوب
 الدم بين ان يكون الاضائة باختياره او لان كانت تبدل بغير كافي الهندية والتدقيق التون وتشديد الحال
 المبهمة للهروب اهـ حلي وفيه ان التدبير لان حفظ المال واجب كحفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم
 فيه للعدم يعتبره هنا (قوله بل الامام) اراد بالاضائة فيه الدفع عن عرقا قبل غروب الشمس سواء كان
 مع الامام او وحده وسواء كان الامام او غيره لان استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(الطواف للقدوم) وهو بالشرع (او للصدرة)
 جنباً او جنباً (او القرض) وهو بالشرع
 فله دم ان لم يعد او حلي
 وفيه ان لا يكتفي بالبدنة
 طهاراً والتفاوت بين المحدثين والحسين
 والتفاس كالجنابة وتيد بالقرض لان لو طاف الاقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعد) اي الطواف التام
 للقدوم والصدرة والقرض فان اعادته فلا شيء عليه فانه متى طاف اي طواف مع اي حدث ثم اعاده سقط موجب
 اهـ حاجي قال في البحر الواجب احد الشيئين اما لزيم الدم او الاعادة ولا بد من الاصل مادام يمكن ان يكون
 الجمار من جنس الجمر يورثه افضل من الدم (قوله والاصح وجوبها) اي وجوب الاعادة المقهومة من قوله
 بعده وهذا ايضا شامل للقدوم والصدرة والقرض فان في البحر لو طاف للقدوم جنباً يلزمه الاعادة اهـ واذا
 وجبت الاعادة في القدوم في الصدرة والقرض اولى اهـ حلي واذا عاد طواف الركن بعد ايام الفرض لم دم
 التأخير عند الامام بصر (قوله زنديها في الحدث) لتصور الجنابة فيه (قوله وان اعتبر الاول) عطف على وجوبها
 وهو قول الكرخي ذهب الرازي الى ان الثاني هو المتروكة للخلاف ما ذكره الترمذ من اعاده السعي
 وان قال في الصلاة لا يحمل الخلاف في الحدث الاكبر اما الاصغر فاتفقوا انه اذا عاد من المعتبر هو الاول
 والثاني ساياره وان كل طواف هو تطوع حكمه طواف القدوم حلي عن الشرنبلالية (قوله لو طاف
 للصمر) اي كلفه ادا كثره اما لو طاف الله بعد ثوابه بوجوب عليه لكل شرط نصف صاع من حنطة الا ان ابالغت
 قيمته بما فاقص منه ما شاء ولو طاف اقله جنباً وجب عليه دم وتيمم بالاعادة في الاكبر وتيمم في الاصغر
 والتقياس ان لا يكتفي بالشاة في الاطراف لها جنباً لان حكم الجنابة اعظم من الحدث لكن اكتفى بها احكاماً
 (قوله فله دم) ما لم يعد فواد الطواف طاهر الا يلزمه شي لا ارتفاع النقصان بالاعادة ولا فضل ان يعود
 السعي لا تمتع للطواف وان لم يعد فلا شيء عليه وهو الصحيح ويحمل اعادة طوافها في غير القارن اما القارن اذا
 دخل يوم العرفة فلا اعادة عليه كما اوضحه صاحب البحر (قوله لانه لا يدخل للصدقة في العمرة) فيه انه اذا طاف
 اقل طوافها بعد ثوابه بوجوب عليه لكل شرط نصف صاع من حنطة كاس (قوله ولو تبدى بصره) لا فرق في وجوب
 الدم بين ان يكون الاضائة باختياره او لان كانت تبدل بغير كافي الهندية والتدقيق التون وتشديد الحال
 المبهمة للهروب اهـ حلي وفيه ان التدبير لان حفظ المال واجب كحفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم
 فيه للعدم يعتبره هنا (قوله بل الامام) اراد بالاضائة فيه الدفع عن عرقا قبل غروب الشمس سواء كان
 مع الامام او وحده وسواء كان الامام او غيره لان استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

أما هو في حق من فقهنا إمامنا وصاحبنا لا شيء عليه اتفاقا إلا أن الأول من وقوعه اعتبره
والثاني اعتبروا جليظا بقوة والقريب قد صد بان حرامهم بالافاضة قبل الإمام الأفاضة قبل القريب
لما قدسنا (قوله ويسقط الدم بالعدو) لأنه استدلوا بالتوكيد (قوله ولو بعد في الأصح) أي بعد القريب وبالحلاف
جاءت أذا أعدا قبله أيضا كافي البصر (قوله سيعرض) يفتح السين وأما فتحة القرض بيانية أي سيعرض
القرض أي سيعاين ذلك والأقارب من جهة الرقة حل في حال الكمال الذي ندين الله به أن لا يجزئ أقل من السبع
ولا يجبر به شيء قال صاحب الصروة زمان إجماعنا الفاضلة لأهل المذهب فألبته وقال العلامة قاسم
البيه الكمال لا يجوز على مخالف المنقول من إجماعنا (قوله ما يكسبه) وذلك أنه أشواط سواء كان ذلك
في أيام الضر أو بعد ما يمكن فيها الأذى فالصديق بعد ما صدقة تأخذ على طواف الزك من غير أن يام الضر
على من الهندية (قوله أن يبقى في المال الصدقة) أي بدونه وهو الذي أخذ قبله فصدقه وقوله والأذى والى
بذمته أكثر ما بان طاف سنة شطرا (قوله الصدقة لا تقبل للزك ثلاثة فألبته) أربعة أشواط بالشرط التوكيد
قدم والحاصل أن عليه ترك الأقل من طواف الزادة دما وفي تأخير صدقة وترك الأقل من طواف
الصدوم وفي ترك الأقل صدقة (قوله وتركنا كرمي حرما) لأن لا ذكر كرمي الكل مكانه لم يطف أصلا
واللهو (قوله في حق التسامع) وما عداه من من مخلوقات الأحرار لم يطف (قوله حتى يطف) ولو طاف
الصدو لأنه يطف على ما تقدم قال في الغرر المتفق ولو ترك كل طواف الصرة يجر حراما كذلك لا ذكر من
كافي التمسنا (قوله إلا أن يقصد الرضى) أي فيلزمه حينئذ قدم واحد قال في الهندية ولو جامع مر بعد أخرى
على وجه الرضى والاحلال فلا يلزمه ذلك أكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد أو مجلس
تعدده وقال في الصروية الرضى باطل لأنه لا يضر من الجمع إلا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة
إلى قصد واحد وهو حرامه الإحلال كانت متحدة فكذلك ما واحد ولم يذعن في ظاهره إلا رواية أن الغمر إذا
جامع المولى ورضي امرأته وأقام مسعنا معارض الإحلال من الجلب والطيب وقتل الهندية عليه أن يعود
كان حراما ولو لم يدم واحد (قوله ولا يصدق التامع) لأنه غير موقت هندية (قوله بلا عدد) رابع إلى
قوله أو تركه وإلى قوله أو تركه ولو تركه أو تركه كذلك لا شيء عليه حتى في غرضه العذر بما يجازيه بالدم بالركوب
إذا لم يدمه ما شيا ما لو أوعده ما حل وجامع لم يلزمه دم لأن السبي غير موقت في نفسه بل الشرط أن يأتي به
بعد الطواف وقد وجد بصر (قوله أو التوقف جميع) أي بغيره هذا ما ذكره في فلاحه عليه بجر (قوله والأرى
كله) وأما وجب خدمه واحد لا الجنس فصدق وأما يصدق تركه في الغريب النفس من آخر ما يلزم به وهو الرض
لأنه لم يعرف قرينة أضافها وما امت الإيام بآية فالعادة ممكنة فبرمها على التأليف ثم تأخيرها إلى الميم وهو الرض
إمام خلافتها (قوله أو في واحد) ولو لم يضر الغمر لأنه تسكت (قوله والأرى التامع) تكرار الرض فالعادة
إليه في نفسه من جهة قومه صوره صغرى (قوله أكثره) أي مع أنه عند الرضى في أي يوم حل (قوله أو أكثره)
بأن يترك الرقة من المال أو إحدى عشرة حصصا في أي يوم من الإيام الثلاثة بعده لا لا أكثر حكم الكل بجر
(قوله أو حل في حق الخ) وذلك لأن الحق يتوقف بالزمان والمكان عند الإمام في حق الضمان بالمم لا في حق
التصديق (قوله فعدم دم) الممكن ودم الزمان (قوله لا اختصاص الحق) أي أنها بالمجرم ونفع بابا الضر
(قوله ثم قصر) أي وحل في الحرم (قوله وكذا الحاج) إشارة إلى أن ذكر العمر في كلامه اتفاقا (قوله أو قبل)
أطلق فيها في الممس فم المولى ودق في بنية أو زوجته أو أمته وانظروا إلا أن الرضى في حكم الأجنبية وان
وقف فيه الجوى وأخرج بهما النظر إلى فخرج أمره أن يشهده فقام في فاته لا شيء عليه كالوفاة لوطا لا النظر أو ترك
وكذا الاحتلام لا وجب شيا هندية (قوله أنزلا ولا) وهو المواقف المألى في فاته واختاره في القادة تبعا للفرق
وشرط الجماع الصغير الأتزال وجمعه فاقضى خان في شرحه ليكون جماعا من وجه كان الحرم وهو الجماع
زود وقعنا أومع في قطره في الأتزال ويجزئ هذا القولان فيما إذا لم يجد في فاته من الفرح وظاهر كلامهم
لعدم عدم صورته أو تركه قبل أو في وقتها بعد الحلين أو بعد الحل قبل الطواف ولا يضر ما واة الدعاى
الجماع حقيقة في الأتزال وان اختلف موجد قبل الصورتين الأولى فان الجماع في الأولى قصد في الثانية
موجب للذة قال في الصرو وأما بقصد الجماع بالدعاى كما يفيد به الصوم لأن عدمه معلق بالجماع حقيقة

جليل (وهو كذا في الحديث) هو من مافي البحر الزاخر وتقدم تصنيفه (قوله اوسان) رأس تحريم اوسان (احلال)
 انما المشقة بالصفة العقلية على ازمة متسام امان يكونا محرمين فبعب على الخالق الصدقة وعلى المالك الوارث
 المالك حلال والمال هو كذا في الحكم فيه وانما صاحبها من المالك الحلال باعتبار ان شر المهر
 اصغر من الامن وقد اراه منه فكان جائزا ان كان المالك محررا والمال حلال لا يوجب على المالك الصدقة على
 غيره بقدرته نصف الصاع او كذا حلالين غلاني عليه ما وقوله واحلال ظاهره انه يراه في هذه نصف صاع
 انما غير قدرته كقدرته في كونه ما قد غاصه او اذاعه ما حب التهر (قوله بخلاف ما اوجب عضو غيره) ظاهره
 انما غير محرم (قوله كالنظر) اذ كان التصديق نصف الصاع من غير اولى في جبروت اشرع المصالح من التهر
 الشكر (قوله في القسما) (قوله اوسان) (قوله اوسان) (قوله اوسان) (قوله اوسان) (قوله اوسان) (قوله اوسان)
 وليس السلاح لقتال ثابة وانما هو المراد بالتفن الا وهو في يومه لقتل رقيقة رأسه مثالا واستدنه
 الضبط لكن بشرط ان لا يتعدى موضع الضرورة فيعطى رأسه بالقتل وسقط ان ادعت الضرر وبها ولف
 لعامة عليها احرار غير موجب للدم خلافا لما في البحر من لزومه كما عليه الشرع لا (قوله ذبح) اشار به
 الى انه يحنى عن العدة بالذبح حتى لو لم يذبح اوسق لاشع عليه بخلاف ما اذ اذبح وهو في اياه يذبح
 غيره ويزم التصديق جميع له ولا يجوز الا كل منه (قوله في المهر) فان ذبح في غيره لا يجزى عن ذبح المهر اذا
 صدق بلمه على متساكين على كل واحد منهم وقدرية نصف صاع من مستطاعه لا يجوز ذبحه الا طعام
 على وقت اوجيل (قوله في سنة ما كين) ظاهر كلامه انه لا بد من التصديق على سنة ما كين
 لكل مسكين نصف صاع حتى لو صدق بالثلاثة من اقل من سنة او اكثر لا يجوز الا بالعدد منصوص عليه
 في الحديث (قوله ان يشاء) سواء كان في الحرم على اداء احواله او في غيره والتصديق على فقراء مكة كمثل
 الحبيب (قوله في اوصاف ثلاثة ايام) في موضع شاع له بعد في كل مكان (قوله ويطون) (قوله ويطون)
 مختلفة عن غير انما يجر (قوله في احوال السبلين) السبل يذرونون وما اختاره المحقق من القضاة لما جاء
 في الدرر هو قولها واصل الرواية عن الامام (قوله من أدى) ما اوطى البهجة فلا بد مطلقا لتصوره
 قوله (وسكرها) ولا يرجع على المالك كذا لا لا يجزى وتعلل المروا بعد لكن العبد يذبحه البدي والنج
 ما دلت (قوله انه لا دم ولا تضاعف عليه) على الصبي والمجنون وانما في الصغيران لا يعلف برفقة المولى
 ما في الفهر من ان جماع الصبي والعصية لا يصدق بهما ضعيف (قوله قبل وقوف فرض) بالتون فيها
 شمل كل الذي يخلقه عنه الاضافة واذا صدق به فدا الاحرام معه كاصح حواه في مواضع عديدة فانه
 في البحر واحة من وقوف الزدلفة اذ اذاع قبله فانه لا يقصد به وكن يجب فيه بدن (قوله وكذا
 روت حديث الخ) انظر الفرق بين ما اوطى عليه حيث لا يصدق به وكن لا يصدق به اذ اذاع فانه لا يملك
 في الفرق الذي اتفقوا عليه في الفاتحة فترك في فانيان به فاصرة بخلافه اذا جامع به (قوله اولى
 قطعوا) ولغيره (قوله كسار) في انما يحنى في الفاتحة ما يحنى في الحاشية (قوله ويطون) (قوله ويطون)
 في البحر وقوم مع البدن تقام كسار به فانه اليان (قوله يقضي) لان اداء الافعال بوصف القضاة
 لا يوجب عازله بوصف المحصة (قوله في يجب قضاء) اي قضاء القضاء يعني غير ما عليه حلي (قوله لار)
 البعث لصاحب التهر قال وتيسر ما ذكره انما من مستطاعه لا يلزمه الا بانه الاخص الا لاول (قوله
 الذي يظهر ان المراد بالقضاء الاعادة) فيان الاعادة على الواجب تقتل غير القضاة اهل الان ارادة الاعادة
 على ما قد تليس المراد الاعادة على ما عليه الا بالاول حذف هذه الجملة لان اعادة فيها (قوله وبشرقا)
 في الرجل المرأة غساقا وعبر المرأة ليع الملوكة (قوله وجوبا) الحق ان الخلاف في الوجوب
 لا في الاستيجاب خلافا لما في الجوى (قوله من دنا) اي بل سبب التفرق في القضاء على الارام في يابخذ
 كل منما طرقتا غير طرقت لا يري احدهما على غيره (قوله ان خاف الوراج) الذي في القسما
 لا يجوز من شرط الوفا على الوفا حتى قال بل هو مقبب الا اذا خاف العود او المارد بالوقوف للنز
 لعل في المسئلة روايتين (قوله في يجب قضاء) بل الله عليه وسلم وقف به فقدمت به (قوله ويجب
 في الرجل المرأة غساقا وعبر المرأة ليع الملوكة (قوله وجوبا) الحق ان الخلاف في الوجوب

فلا سبب الحرم عبيد أكثر على قصد الاحلال والرفض لانحرافه فقلبه لذلك كنه دم لانه حاصدا الى اصيل
 الاحرام لا الى اجناس على الاحرام وفيه الاحلال وجوب ما واحدا كما في ميسوط محمد (قوله ولوسرولا)
 انما هي به خلاف الامام ما فيه فانه يقول انه الوفاء مستأنس فصار كالطبق ناهو صيد باصل الخلقة وانما
 لا يطير لقله (قوله وتقدم الميتة على الصيد) لان في اكل الصيد محظورين الاكل واقتل وفي كل الميتة اربعة اقسام
 محظورة واحدة فكأنه استغفر زبلي (قوله والصيد على مال النهر) لان الصيد حرام حقا لله تعالى والمال حرام حقا
 للصيد كان التبرع لمحق العبد لاغتقاره زبلي وعن الكرخي مال المسلم اولى (قوله ولم يملك الانسان) لان سلم
 الانسان حرام لمحق الشرع وحق العبد والصيد حرام لمحق الشرع لا غير فكان اخف زبلي قال في النهر والكلاب
 فيها اولى حتى لو سأل من سلم الانسان بازاوا السوء (قوله قبل والنهر) هذا رواية من محمد واذا قيل
 ضعها ومقتضاه ان الخنزير ليس بصيد وهو من ذنب زبوا السوء (قوله ولو لم يملك نبي) ظاهر عبارة النهر
 واقرها بالسوء ان هذا مذهب الامام الشافعي حيث قال والكلاب فيها اولى حتى لو سأل من سلم الانسان
 بازاوا حتى الشا فيه ما اذا كان نبياً فليظن من اين هذا الحزم (قوله الصدا المذخور اولى) سواء كان الذي يبيع
 محرماً او الصيد صيد الحرم ولو اذاج حلالا وبالاولى صرح الزبلي وانما كان اولى لانه بعد ما ذكر تعارض
 ما هو حرام ذاتي وهو الميتة وحرام عرضي وهو الصيد (قوله ما اكله) اي في ميتة ما اكله بالغة ما لم يعلف ولا فرق
 بين اكله وطعامه كلابه نهر (قوله لو بعد الجزاء) اي لو بعد ما دفع الجزاء بعد اقوال الامام وعندها ليس عليه
 الا استغفار اما اذا لم يؤد الجزاء او دخل ضمان ما اكل في ضمان الجزاء لا اجماع كما في النافعي عن تشريح طاهر
 وبغيره عن الطبراني ثم قتله قبل اداء الجزاء لا يضمن الا في ميتة واحدة كما في المحيط (قوله والجزاء هو ما قدمه عدلان)
 المتقوم هو الصيد وليس مراد بالاولى ما قدمه به عدلان ثم انما يقرب من حيث الذات لان حيث الصفقة
 لانها عرضي طوققت بازياعها فبقيت قيمة ذاته مجردة عن التعليل صفقة تعالى وقيمتها معاملة صفقات
 فتعتبر الصفقة للمالك ولو في غير الصيد الا اذا كان الوصف لحرم من الهوى كقيمة الديك لبقائه والكبش لراحته
 فانها لا تعتبر كما في الحامية والغنية والمراد الصفقة التي يصنع العباد ما لو كانت صفقة خلت كما اذا كان الصيد
 في ذات حسن الحاصل فزيادة قيمة فبقيت على تلك الصفقة كالقوله حاشية مطوقة او خاتمة مطوقة ويجب قيمة
 طهر حسن الصفقة باعتبار ذاته وصفته على الراجح لان ذلك امر خلق والمراد بالعدل من معرفة وبصا في شعبة
 الصيد لا العدل في باب الشهادة (قوله وقيل الواحد) يحسم في الهداية وحمل هو من تبعه العدد في الالة
 على الاولوية لانه احوط وابعده من الفلأ كما في حقوق العبد وصح في الدرر اعتبار المقتضى ابراراً لظاهر النص
 وما في الحلبي من ان صاحب الهداية اختار وجوب العدد سبق فلم (قوله ولو القائل يكتي) ظاهر هذا النص
 في المذهب مع انه بحث لصاحب البحر وعبارته ينبغي ان يكتي بالقائل اذا كان له معرفة بالقيمة وان يعمل ذكر
 الحكمين على الاولوية على قول من يكتي بالواحد لكنه يتوقف على نقل ولما رآه (قوله في قتله) اي كان
 قتله لا موضع الاصابة خلافا لما تخيده ظاهر عبارة الهداية ولابد من اعتبار من قتله لا اختلاف القيم
 باختلاف الزينة كما خلفها باعتبار الامانة كما قاله صاحب البحر وغيره (قوله لا تغني) تأكيدها لبقائه
 (قوله في سبع) هو اسم لكل محتلف منتهب جابر قال داد عة وقوله حيوان قال في الصبر والصيد السبع
 كل حيوان لا يؤكل لحمه من الفواقر والحشر ايسر سواء كان سبعاً ام لا ولو خنزيراً او فرداً او قنابلاً
 (قوله لا يرد في قيمة شاة) لان زيادة قيمته اما لمافيه معنى الحامية وهو يخرج من معنى الصيدية اولى فانه
 من الابداء وهو لا يقوم بشرا فبقي اعتبار الجلد والجمع على تقدير كونه ما كولا وذلك لا يزيد على قيمة الشاة
 غالباً لان سلم الشاة خير من سلم السبع بحر (قوله ليس الا براءة الدم) اما في اكل اللحم ففيه فساد اللحم
 ايضا فبقيت قيمته بالغة ما بلغت نهر (قوله وكذا لو قتل مملأ) الاخصر ان يقول ولو كان مملأ فانه ايضا
 لما ملكه مملأ في نسخ ولو ان الايام الى اجل كون الفساد غيراً لا يكون ليس الا براءة الدم (قوله ثم ان
 يشتري الخ) افايد قل ان الخياير بعد النجوم للقاتل لا للعدل لان القضيير شرع وضامن عليه فيكون الحساب
 اليه كما في كذاه الجين وعبر بالهدى اشارة الى انه اذا اختاره لا يذبحه الا بالحرم كما هو حكم كل هدى فلو ذبحه
 في الحلال لا يجره عن الهدى بل عن الطعام فيشترط ان يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع حنطة او صاع

ولو (سرم) فقيم الاول ما فيه ريش
 كالنسر اذ ليس هو منظر الله ككل يذبح
 كالنسر لو قتل انسانا ما اكل لحمه وقدم الانسان
 القصاص والصيد على مال حيوان كلابه ليس
 على الصيد والصيد على الحيوان
 لا يذبح ولو لم يملك نبي
 طعام مشترى من رجل يذبح ما اكله ولو بعد الجزاء
 اولى الجزاء وهو ما قدمه عدلان
 ولو انما يكتي (قوله في قتله) فلو قتل
 ولو انما يكتي (قوله في قتله) فلو قتل
 (قوله) ان كان له في سبع (اي حيوان
 والصيد) الجزاء في سبعة (اي حيوان
 ولو قتل ولو خنزيراً او فرداً او قنابلاً
 (شاة) ان كان السبع (الانثى) الا ان السبع
 في غير السبع كالبهيمة او غيرها
 من الادم وكذا لو قتل مملأ فانه ايضا
 عديم له مال كونه مملأ
 ان يذبحه

والمراد بالهدى ما يجوز في الانصبة حتى لو لم تبلغ قيمة المقتول الاضاحا او جلا يقوم بالاطعام والوصوم
لا بالهدى ولا يتصور التكفير بالهدى الا ان يبلغ قيمته جذاعتا لئلا يمان الضمان او قيام غيره لان ساطق الهدى
في الشرع يصر في ما يبلغه ذلك المقتول وقول الله تعالى ان غلبت كذا اقربى هدى وان يست من غزاة
فهو هدى مما جاز الصدقة بشرية التقيد بالتبوت والنزل (قوله ويذبحه بك) فلو تصدق بالهدى جبا
لا يجزى والتصدق بطمه واجب عند الانكان فلو اقلقه بعد الفرض فيه فتمصدق قيمته ولا يستعد الا براء
به ويجوز ان يتصدق بجميع التمس على مسكين واحد (قوله ولو ذميا) هذا خلاف ما عليه الفتوى وهو انه لا يجوز
دفع الواهبان عليه (قوله كالنظرة) حتى في دفع القيمة الا في الامانة فتكتفي هنا ولا تكتفي في النظرة (قوله او اكث)
مكرر مع قول المصنف الا في لاني مسكين واحد قاله الحلبي وقد يقال ان هذا امر قائم بصدق على ما لو جمع
مسكين وافرقت عليهم الكفارة كل واحد اكر من نصف صاع (قوله او صام الخ) ولا يشترط في الصوم التسامع
لاطلاق النص وسكن ان اخيرا بالهدى وفعل من القيمة حتى لا يبلغ الهدى فهو الجبار في الفضل ان شاء
صام من كل نصف صاع من يومه وان شاء تصدق به على كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالبعض
وصوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء فهو ما اوصى به صام او صام من غير ما اوصى
اوصى به اولى بالاختيار الكفارات شاه اوسع بين الثلاث (قوله او كان الواجب شاة الخ) بان قتل بربوعا
او عصفا واهو بخير ابقا (قوله تصدق به) لان الواجب عليه من اة المقدار وصد المسكين وقد يجوز من مراعاة
المقدار فقط وقد رد على مراعاة الدلالة ما قد رد عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله الاقل منه (قوله)
قال المصنف تعالج البر عبارة الجور وحققتنا في باب صدقة النظرة انه يجوز ان يفرق نصف الصاع على
مسكين على المذهب وان اقلنا ما يتبع الكثر فينبغي ان يمسكون كذلك هذا النص هنا ساطق فيصير
على الخلاف لكن لا يجوز ان يعطى المسكين واحد كالنظرة لان العدد منصوص عليه ا هـ وفيه تقدم لصاحب
البر في عبارته وكذا لا نه يقتضي ان صاحب البر قال وقد اتم الخ وقد رأيت عبارته (قوله فينبغي كذلك هنا)
قديقال لاطل للبعث من نصهم هنا على عدم الجواز فان الشرع قال هكذا كروها (قوله لا الى مسكين
واحد) ظاهر التقيد به انه يجوز ان دفع الى مسكينين كافيهما او السهو من التقيد بالواحد لكن قوله فيما سبق
الا كذا لا تطوعا بقيد انه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فكون العدد حسب الصيغان وهو
الذي يشهه ظاهر البر (قوله بخلاف النظرة) فهو زاعما صدقة جماعة الى واحد بخلاف يعتد به كائنه
الشرع (قوله لان العدد) ا هـ اذال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله الى من لا تقبل شهادته) مثل الشريك فلا
يدفع لشره وكذا ليس الحكم كذلك فالاولى كافي الصركا لا يجوز دفعه الى احد وان علا فزعه ومن سفل وزوجه
وزوجها ما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتن وقوله من لا تقبل شهادته من الشرح
الاولي حذوها لما علمت (قوله كما في المصرف) الاول تقدم على قوله وهذا الحكم الخ لانه لا يتكر على
ذلك في المصرف وبما رتب فيه ولا يدفع الى من يشاء ولا يولد ولو لم يولد كالنظر والذى في المنع كما هو مقرر في المصرف
(قوله ووجب بجره) انما نادى كالجرح بصدق زنا قتل ا هـ من جرم هذا الجرح لانه لو مات منه وجب كمال القيمة
فان غالب ما يعلم موته ولا حيا به بلز به جميع القيمة استسما تا يلزم ارض الجرح ولو يرى ولو قل من نفي او تفت
دوش سيد غيب او ضرب عن عيدا فاقبعت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند الامام وقال ابو يوسف عليه
صدقة الام والرجح سيد اذ قتر من قتله كثر امرى لانما جينا تان ولو لم يكن كثر حتى قتله لزمه كفارة باقتل
وقصان الجرح ا هـ ولو ضرب سيدا فمعرض وانقصت قيمته او ازاد ادت غمات عليه اكثر القيتين من قيمته وقت
الجرح اذ وقت الموت يصير المسئلة مقيدة بان لا يضره جرحه ويخو من حيز الامتناع فان اخرج به من
كل القيمة اذ يعود (قوله ما نقص) اعتبارا للبعض بالكل كافي حقوق العباد مع فيقوت جميعا ثم انصا
قشترى ما بين القيتين هذا او وصوم فاستاني (قوله يخلف ورثة) لانه قوتن عليه الا من يتوب آفة الامتناع
خصا ركا قتله فزله قيمته كانه يجر (قوله وقطع قوا تهم اى ارجله والهالة ما مر (قوله حتى شر الخ) لا معنى
لهذه العبارة لانه لا يشك عاقل في ان الصدقة اذا تفت ورثة او قطعت قوا تهم يجر من حيز الامتناع فالاولى
البيان بالتعليل بان يقول لانه خرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضاقته المشبه به

(قوله ويذبحه بك) او قلنا ما يصدق (قوله او صام الخ) لا يمسكون (قوله ولو ذميا) كالنظرة (قوله او اكث) بل يكون تطوعا او صام (قوله او كان الواجب شاة الخ) بان قتل بربوعا او عصفا او اكر من نصف صاع من يومه وان شاء تصدق به على كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالبعض وصوم بالبعض وعلى هذا لو بلغت قيمته هدين كان له الخيار ان شاء فهو ما اوصى به صام او صام من غير ما اوصى اوصى به اولى بالاختيار الكفارات شاه اوسع بين الثلاث (قوله او كان الواجب شاة الخ) بان قتل بربوعا او عصفا واهو بخير ابقا (قوله تصدق به) لان الواجب عليه من اة المقدار وصد المسكين وقد يجوز من مراعاة المقدار فقط وقد رد على مراعاة الدلالة ما قد رد عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله الاقل منه (قوله) قال المصنف تعالج البر عبارة الجور وحققتنا في باب صدقة النظرة انه يجوز ان يفرق نصف الصاع على مسكين على المذهب وان اقلنا ما يتبع الكثر فينبغي ان يمسكون كذلك هذا النص هنا ساطق فيصير على الخلاف لكن لا يجوز ان يعطى المسكين واحد كالنظرة لان العدد منصوص عليه ا هـ وفيه تقدم لصاحب البر في عبارته وكذا لا نه يقتضي ان صاحب البر قال وقد اتم الخ وقد رأيت عبارته (قوله فينبغي كذلك هنا) قديقال لاطل للبعث من نصهم هنا على عدم الجواز فان الشرع قال هكذا كروها (قوله لا الى مسكين واحد) ظاهر التقيد به انه يجوز ان دفع الى مسكينين كافيهما او السهو من التقيد بالواحد لكن قوله فيما سبق الا كذا لا تطوعا بقيد انه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فكون العدد حسب الصيغان وهو الذي يشهه ظاهر البر (قوله بخلاف النظرة) فهو زاعما صدقة جماعة الى واحد بخلاف يعتد به كائنه الشرع (قوله لان العدد) ا هـ اذال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله الى من لا تقبل شهادته) مثل الشريك فلا يدفع لشره وكذا ليس الحكم كذلك فالاولى كافي الصركا لا يجوز دفعه الى احد وان علا فزعه ومن سفل وزوجه وزوجها ما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتن وقوله من لا تقبل شهادته من الشرح الاول حذوها لما علمت (قوله كما في المصرف) الاول تقدم على قوله وهذا الحكم الخ لانه لا يتكر على ذلك في المصرف وبما رتب فيه ولا يدفع الى من يشاء ولا يولد ولو لم يولد كالنظر والذى في المنع كما هو مقرر في المصرف (قوله ووجب بجره) انما نادى كالجرح بصدق زنا قتل ا هـ من جرم هذا الجرح لانه لو مات منه وجب كمال القيمة فان غالب ما يعلم موته ولا حيا به بلز به جميع القيمة استسما تا يلزم ارض الجرح ولو يرى ولو قل من نفي او تفت دوش سيد غيب او ضرب عن عيدا فاقبعت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند الامام وقال ابو يوسف عليه صدقة الام والرجح سيد اذ قتر من قتله كثر امرى لانما جينا تان ولو لم يكن كثر حتى قتله لزمه كفارة باقتل وقصان الجرح ا هـ ولو ضرب سيدا فمعرض وانقصت قيمته او ازاد ادت غمات عليه اكثر القيتين من قيمته وقت الجرح اذ وقت الموت يصير المسئلة مقيدة بان لا يضره جرحه ويخو من حيز الامتناع فان اخرج به من كل القيمة اذ يعود (قوله ما نقص) اعتبارا للبعض بالكل كافي حقوق العباد مع فيقوت جميعا ثم انصا قشترى ما بين القيتين هذا او وصوم فاستاني (قوله يخلف ورثة) لانه قوتن عليه الا من يتوب آفة الامتناع خصا ركا قتله فزله قيمته كانه يجر (قوله وقطع قوا تهم اى ارجله والهالة ما مر (قوله حتى شر الخ) لا معنى لهذه العبارة لانه لا يشك عاقل في ان الصدقة اذا تفت ورثة او قطعت قوا تهم يجر من حيز الامتناع فالاولى البيان بالتعليل بان يقول لانه خرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضاقته المشبه به

الى المشبه (قوله وكبر سقته) فبانه قبيحة ولو شوى بقسا ابرار انما خبثه لا صبرهم انما اوجدهم بوضوح
كان اوسر اما لانه شئ وقلة في الخط فانه لا يشترط في الكثرة فلا يصح كالمثله ولو نفر صيد من بيضه فقد
ختمه ما حاله لفساد على السبب الظاهر كما لو اخذ شدة الصدف فثما تحت دياحة فصدت ولو لم تفسد وتخرج
منها فرخ فطار فلا شئ عليه ويح اكل البيض قبل شيه (قوله غير الذئب) بكسر الذال اللمعة قال في الناس من
مذرت البيضة فخرحت فهي مذرة فصدت وقيدته لان الذئب لا شئ فيه لا تليس بصيد لا مرضية في كبر صيدا
حاصل عن العصابة (قوله به اى الكسر) اما لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه الفرخ لا لفساد الامانة
ولا للبض لعدم العرضية واذا ضمن الفرخ لا يجب في البض شئ لان الذى ضمنه لاجله قد ضمنه وهو الفرخ
يصر واذا لم يعلم موته بالكسر فالنفس ان يجب عليه قيمة الفرخ حيا حيا على عن العصابة (قوله وخرج حلال صيد
الحرم) المراد بصدته ما فيه ولو طار او لم يزره التصديق بها لا يميز بالصوم ويحرم بان يشتري بها صيدا وقيد
باللال لان الحرم يزره قيمة يخترقها بين الهدى والا طعام والصوم كافي النهاية وقيد بالفرخ لانه لو لم يفسدنا
على صيد الحرم فانه لا يزره شئ وان كان المدلول محرما كالاجنى اذا دل السارق على مال انسان بخلاف الحرم
فبانه بالدلالة كالمدود اذا دل السارق على الوديعة والمراد بالفرخ اطلاقه حقيقة او حكاية ان خرج صيدا من
الحرم فارسله في الخل ضمنه لانه ازال اسنه بالخراج فما لم يعد الى ماله فاداه في الحرم لا يبرئ عن الضمان
ولا فرق في الاتلاف بين المباشرة والتسبب بشرط ان يكون التسبب عدا واما لو وضع يده على صيد الحرم فخطف
باجة صاوية فانه يكون ضمانا فعلم بهذا ان صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحسنكم جزء
صيد الحرم كيبضه وجوب الضمان لان الحرم معتبر بالكل والصيد بصرا متباينة اشياء ارام ارام الصيد
ويزول الصيد الحرم ويدخل الصيد الحرم ومن الاتلاف لو تفرقه فمقت في حال هرويه او صاح على صيد
فان من صياحه كما اذا صاح على صي فأت اوى الى الصي فخذ السهم منه الى صيدا آخر فقتلها او اسلك
صيدا اخر فاطل وفرغ في الحرم فأت الفرخ (قوله وحلبه لبنة) فقبب قيمة ما حلبه لان اللبن من ابراهه فيكون
معتبرا بقله (قوله وقطع حشيشه) هو اما لساقيه من النبات وكان يابا اذ لم يمتد لهفة والمراد به انما يعلم المرطب
لان المصفى قد استثنى الحاف والاستثناء معيارا للصوم والشجر هو ما ساق من النبات وطبا كان او اوبا
والقلم كالقطع خلافا لما في الصبر والتفريق فيه كالقرد او السعد (قوله ضرع ملوك) اعلم ان حشيش الحرم وشجره
على نوعين في عاينته الناس وفي عاينته نفسه وكل منهما على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما يئته انسان
اولا يكون قالا في شوعيه لا يوجب الجزاء بل القيمة للمالك والا لو من الشا في لاشئ فيه وانما الجزاء في لاشئ
منه وهو ما يئته نفسه وليس من جنس ما يئته الناس ويستوى فيه ان يكون ملوكا لانه ان يئته في ملكه
اولم يئته اذ اذ المصنف وقد احتوى المصنف على هذه الاربعة ضرورة من انفاذ بمنعونه وثلاث بمعنى
قوله غير ملوك معناه ثابت بنفسه ومعنى ولا يئته ليس من جنس ما يئته الناس فكانه قال يقب القيمة
في حشيش الحرم الثابت بنفسه وهو من جنس ما لا يئته الناس وهذه هي الصورة التي يجب فيها الجزاء سواء
وجب مع القيمة للمالك كان يئته ذلك في ملك رجل او لا وخرج بقوله الثابت بنفسه صورة ما يئته الناس
وهو من جنس ما يئته الناس وما يئته الناس وهو من جنس ما لا يئته وفيما القيمة للمالك وخرج بقوله ولا
يئته الذي معناه ليس من جنس ما يئته الناس ما يئته نفسه وهو من جنس ما يئته الناس فكانه قال يقب القيمة
وكان الاولى للمصنف ان يأتى بوضع من هذه العبارة (قوله يعنى الثابت بنفسه) فغير لغير المدلول للمضاف
اليه وخرج به صورتان وهما ما يئته الناس مطلقا كالقرد (قوله امه فيلان) هو شجر الدرهم المير في القاموس
وهو مصروف لانه اسم جنس فليس يعلم ولا صفة اهـ ساجي (قوله بناء على قولهما) هذا جواب عن سؤال اورد
في المنع على قولهم لانكها وانها ما يئته كلام وهو انه تقران ارضي الحرم سواء اتبعه ارقا والاولا لانه ما يئته في الاسلام
فكيف يصح قولهم يئته في ملكه ويمكن ان يجاب عنه بان كونها كذلك انما هو على قول الامام لا على ما على
قولها ما فهي ملوك وقولها روايتان عن الامام كافي الهداية اهـ موصفا (قوله فلون جنسه) اى والى اهل اية
نائب بنفسه فلا شئ عليه لا لشرع فلونيت في ملك انسان فعليه قيمة المالك واعلم ان لا يجوز رخصه في قيمة
الحشيش والشجر ويجوز اطماعه والهدى كافي التمسك في شرح الطحاوى (قوله فلا شئ عليه) لطماعه

او كبر سقته (قوله الذئب) وخرج فرخ من
به اى بالكسر (قوله حلال صيد الحرم
ولبنة) كونه (قوله حشيشه) وهو كان
كونه (غير ملوك) يعنى الثابت بنفسه
عالم او لا حتى قالوا لا يئته في ملكه امه فيلان
قطعه انا ان عليه قيمة المالك او اخرى شئ
الشرع بناء على قولهما القبيح ومن عاينته
لحرم (ولا مشبه) اى ليس من جنس ما يئته
الناس فلون جنسه فلا شئ عليه

فخصه كما هو عليه (قوله من دونه) لما لو كانت من بدن غيره أو على الأرض فلا شيء عليه لقوله المذكرة
بأنه لا يمتد في البصر (قوله أو القاشي) إشارة إلى أن القاشي لا يمتد من البدن لا خصوص القاشي كالمصر
الاستيعاب وغيره (قوله أو القاشي) الخ إشارة إلى أن المراد بالقتل ما يمتد بالمشاهدة والتسليم لكن بشرط
في الثاني قصد جأته بالشرح قوله ليوت اما لو لم يقصد ذلك وأضل ثوبه مات القتل فلا شيء عليه بصر (قوله
تصدق على ثوبه) وروى الحسن عن الإمام أنه يطعم في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة قبضة من الطعام
وفي الأكثر نصف صاع بصر (قوله كبرادة) انما وجب فيه لانه من صيد البر (قوله بالذلة) أي لو دل الهرم أو اشبار
التي غلب على بدنه قتلها بالخلال وجب الجزاء لانه من الصيد كذا كوفي البصر (قوله هو الرأز) أي على ثلاثة
وفي كلام قاضي خان ان العشر فها هوها كثيرا فتصير شراخ الهداية في الاول فكان هو المذهب (قوله بصر)
أي بمشاهدة قال ولم أر من تكلم على الفرق من الحمار القليل والكثير كالقمل والذي ينبغي ان يكون كالقمل
ففي الثلاث وما دونها يصح بما هو في الأربع فأكثر تصديق نصف صاع وجعل المصنف بهذا الالة عليه
كالذلة على القتل (تنبه) بوجوب الصيد في ذلك على غير الصيد في الغيب معلوم أصاب بصر إذا في حرامه
ان سامي ما اقتدر زاد أو شامع بما حتى يصيب عدة أدات فيصوم يوما ١هـ وينبغي ان يكون القمل كذلك
في حق الصيد لما على ان العبد لا يكفر بالاصول بصر (قوله أو العقيق) هو طائر أرض فيه سواد وبياض يشبه
سوء العين والتلف فاموس ومثل العقيق في الحكم بالذبح أو أنواع القرباب على ما في فتح الباري شبهة العقيق
والأبيض وهو الذي في ظهره لون بيضاء في الفداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالأبيض ويقال له قرباب البين
لانه بان من روح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحبيبة حين أرسله ليأني به خير الأرض والأصم وهو الذي
في رده أو جناحه أو بطنه بياض أو جرة أو الزرق وهو القرباب الصغير الذي يأكل الحب
حلي عن القهستاني (قوله على القاشي) من الرمايين (قوله وتعمد البصر) حيث قال وأطلق في القرباب
فمثل القرباب بأفواه الثلاثة وما في الهيداي من قوله وأدار القرباب الذي يأكل الحب وأطلق لا يتعدى
بالأذى اما العقيق فغير مستثنى لانه لا يسمى غرابا ولا يتعدى بالأذى فقه نظر لانه لا يتعدى على ذراعه
غاية البياض حلي (قوله رده في النهر) حيث نقل عن المعراج انه لا يقع على ذراعه البياض في الغالب ثم قال وماذا دفع
دعوى الدعوة فيه حيث رد في الظهيرة انهم أرادوا بيان (قوله وحده) على وزن غنبة والجمع حده أو مختار
الصالح (قوله بكسر) اما بالفتح فقايس يقرر به المجازة لها ما ساد وحكي الحد آمنة بالذمع التاء وبتوهم وليس
للتأنيث بل بالوحدة كافي في فتح الباري وهي طائر ما حذا فاعاد قهستاني (قوله وذئب) لانه يتعدى بالأذى غالبا
والغالب كالخفق (قوله وعقرب) يقال لذ كروا لاني ويقال عقرب وعقربه ونقل ان عقربها في ظهرها لا تضرب
ميتا ولا تهاجم حتى يفترق قهستاني عن فتح الباري (قوله وفأرة) أطلقها فاشعلت الاهلية والوحشية في السور
البري روايان بصر (قوله وكب حقول) بالفتح من الصقر وهو الجرح وهو ما يشرط شره فأذا ذلت قهستاني وهذه
السبع المذكرة هي القواصق المتصوص عليها في جميع الضاري ومن أن في ادور رواية الطعام وروى الفسق
فمن خبيثين وكثرة الضرر فغن ولا شيء يقتله طلقا ونحو ما في الحرم (قوله وإحشى) ليس تفسيره القصور
بل تقديره حلي (قوله أو غيره) وهو الكلب الاهي فليس يصيد اصلا فلا يمتد لاستثنائه لكن رد عليه ان
جميع ما ذكره بهد ليس يصيد اصلا حلي وكذا الحية والعقرب والفأرة المذكرة وقوله (قوله وبعض) هو صغير
البي والمرداء هم اسطلق البق كبيرا أو صغيرا وانما يجب بقتل البعوض وما عطف عليه من لانها ليست من
الصيد أو البعوض (قوله وتغل) اسود أو اصفر وهو الذي يؤذي البعض حموى وشبهه للقهستاني (قوله لكن)
لا يصلح الخ استدراك على الاطلاق في الغل فان ظاهره جواز إطلاق قتل جميع أنواعه مع ان فيه ما لا يؤذي
وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذي كالمصر حوله في غير موضع (قوله أي الذي يضرب) جواب من صاحب النهر
عابور على القول بنسخ قتل الكلاب من انه ذكر في المقتطع ان الكلاب اذا كثرت في قرية واشترت واشتد
القر بها ضرارا بها يقتلها فان اوراقه امر الى القاشي حتى يأمر بذلك ١هـ قال في النهر فصل ما في النسخ
على ما لا يمكن ثمة ضرر (قوله ويرغون) ينضم الباء والتثنية حموى (قوله وتراد) وهو حيوان يكون على الابل
أو السعدود (قوله وسفلة) نوع من حيوان الماص معروف وقد يكون في الروجمة صاف وفي الشربة نالقة

وقال

من هذا ما قاله الواهب ثوبه في الشمس توت
فقد انما كبرادة يجب المنزعة أي
قتل الذل كافي المصنوع بصر (قوله أو القاشي)
قتل منه صاعا قال بصر بصر (قوله وتعمد)
ثلاثة بالمراد القمل على الظاهر من قوله وتعمد
عرب أو الأبيض على الظاهر من قوله وتعمد
البحرودة في النهر (وحدام) وثوب عقرب
ومعنى البين من قتل الحمار (قوله وتعمد)
ومعنى (قوله) أي وحده ما هو في النهر
فمن (قوله) أي وحده ما هو في النهر
اسل (قوله) أي وحده ما هو في النهر
ما لا يؤذي ولا قالوا لم يقتل الكلاب
قالوا لم يقتل الكلاب (قوله) أي وحده ما هو في النهر
في النسخ أي اذا لم يقتل الكلاب
وسفلة (قوله) أي وحده ما هو في النهر

يقال لسمية ابو السعد قوله (وقراش) هو الطير الذي يقبل على النار ينقله باياديه منه فيصترق في عبارة
 الجبلان ما يقيدان القران الخراد وليس مراد احنا (قوله ووزع) وهو المسمى باسم ابرص وهو ابرص (قوله
 ووزع) (قوله وتنفذ) وزع ابن يوسف في قتل التنفد وما كان في رواية جعله نوعا من الغارة
 وفي بائري جعله كالبرقع فيه الجوز ابو السعد (قوله وابن عرس) فلا تبي فيه خلافا لابي يوسف وبعضهم
 الملق في لزوم الجوز ما كان في الشرب لابلية (قوله وام حيين) وهو منفعومة فهو حدة مفتوحة قصبة هي وزن زير
 ذرية تشبه الضيق والضب حيوان للذ كرمته ذران وللا تبي فرجان ابو السعد عن الصباح زيادة من الخبي
 (قوله وام اربعة واويمن) فلهما هي الدوية ذات الارجل الصخرية حرة لساعة (قوله وكذا جميع هوام
 الارض) كالنمسانس والهوام جمع هامة وهي كل حيوان ذي سم وقد يطلق على مفرد ليس له سم كالقملة
 اما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صفار ذاب الارض كما في القديان ابو السعد (قوله ووسع) هو كل حيوان
 محتطب منتهب عادي عادة يصير (قوله صائل) اي طاهر وحامل على الحرم من الصولة او الصالة بالهمزة ستاق
 قال صاحب البداء ثم اعتبار الشرب المذكور ما هو في نوع مخصوص من السمع لافي جلسته مطلقا وذلك النوع
 هو الذي لا يتدنى بالاذي غالبا كالضغ والكب ونحوهما واما النوع الذي يتدنى به غالبا كالاسد والخر
 والضفدع فيلصق ان يقتدأ تدناؤا لا تبي عليه يقتله لا بعد وعيه (تبيته) مثل السبع الصائل العبداد اصل
 بالسيف على انسان يقتله الحول عليه فانه لا يفتنه بخلاف الجبل اذا سال على انسان يقتله وجب عليه عيته
 بالغة ما بلغت والفرق بين السمع والجبل ان الاذن في مسئلة السمع لا يقتل حاصل من صاحب الحق وهو الرابع
 واما في مسئلة الجبل فلم يحصل الاذن من صاحبه ونماحه في الصبر (قوله لزمه الجزاء) ومر ان الجزاء فبما لا يؤكل
 لا يزيد على شاة (قوله كما تلهه عيته) اذا عاد التبيته ان الاذن في عية السبع المملو تقيان عية لا تبي او تقيشة
 لمن الشرب وقية لمالك بالغة ما بلغت افاد صاحب الجبر (قوله ولو اياهنا) اخرج الام اذا كانت طرية
 فان عليه الجزاء لما ذكره الشرح (قوله ويطاها) هو الذي يكون في المسكن والمياض لانه الوف باصل الخلقة
 وهو احتراز عن الذي يطرقه صيد فيجب الجزاء يقتله من (قوله واكل مصاده حلال) لثبوت الحل في الحديث
 الشريف حيث انتفى موانع التصريم من الالة والامر (قوله ولو لم يزل الاكل للتعطيل اي ولو صاده لم يزل
 لاكل الحرم جلبي عن الجبر (قوله في الحل) اما لو جبه في الحرم كان ميتة (قوله بلاد لاله) متعلق بقوله صاده
 (قوله ولاعاته عليه) هذا ما في الصيد والنزع حتى لو اعطاهما بالقرى او سكنها لذيح حرم كما سبق (قوله على
 احتراز) راجع الى قوله لا يصوم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يصوم وغلظه القدرى واعتد روايت
 الطحاوي من (قوله وقب عية بذبح حلال) هذه كرمع قوله ما يتاوذع حلال سيدالمعلم الا انه اعاده
 ليرتب عليه قوله ولا يميز الصوم (قوله ولا يميز بالصوم) اقتصر على نفي الصوم فاذا كان الهدى يات وهو
 طاهر الراية لا فعل مثل ما جئ لان جناسه كانت بالاراقة وشاقى بمثل ما فعل وفي رواية الحسن لا يميز
 الاراقة بجر (قوله لا تهاخرامة) طاهره انها غرامة حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كفارة قال في الدر
 ولا يميز الصوم لان الضمان فيه باعتبار الحمل وهو الصيد فصار كفارة الاموال بخلاف الحرم فان الضمان
 تمت جزاء الفعل لا جزاء الحمل والصوم يصلح لانه كفارة واقوله تعالى او بعد ذلك بسيما اه (قوله حتى لو كان
 الخ) مشغوم قوله بذبح حلال (قوله ابراء الصوم) لانها كفارة بمحض في حق جعيرين الهدى والاعلام
 والصيام كذا في النهاية (قوله لانه لا شق في دلالته) ولو كان المدلول بحر ما والرق في الالة بين الحلال والحرم
 ان الضمان على الحرم جزاء الفعل والالة لا فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء الحمل وبالله لا اله الا الله
 (قوله ولو حلالا) الا ان يقل وهو حلال كما يديه في جميع التبرك قال وانما يدينه لا تظهر قائدة قد
 الدخول في الحرم فان وجوب ارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بحر والارام عليه
 كافي الاصلاح وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا او محرما ا عليه يعني ان يقال وهو في الحل بدل قوله
 ولو في الحل ا حلي والمعنى في ذلك انه لما حرم اسحق الطير الامن بسبب هذا الفعل وكذلك لما دخل
 في الحرم وجب التزك لحرمة الحرم اذ هو صان من صيد الحرم فاستحق الامن (قوله اي امارته) لو قال اي اطلانه
 لكان اشمل لتناوله الوش فان هذا الحكم لا يخص الطير ا حلي والمراد الاطارة ولو عني وجهه مضع

(وقراش) ذباب ووزع وتزور ووزع قدس
 وصباح لكل ما من عرس وام حيين وام ابرص
 واربعون وكذا جميع هوام الارض لا تهاخرامة
 وبعيد ولا يتدنى من الدين (وسبع) او
 حيوان ما (صائل) لا يمكن دفعه الا بالقتل
 فلو كان بغيره يقتله لزمه الجزاء لان الا
 فلو لم يزل الاكل للتعطيل اي ولو صاده لم يزل
 ما صاده حلال ولو لم يزل الاكل للصوم
 (لا يزل) لا يصوم حلال
 فلو وجد عية بذبح حلال
 الضمان لا يميز الصوم
 ويصوم جزاء الفعل لا جزاء الحمل
 لا كفارة حتى لو كان لا شق في دلالته
 الصوم ومن دخل الحرم ولو حلالا
 الا انهم ومن دخل الحرم ولو حلالا
 ولو كان المدلول بحر ما والرق في الالة بين الحلال والحرم
 ان الضمان على الحرم جزاء الفعل والالة لا فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء الحمل وبالله لا اله الا الله
 (قوله ولو حلالا) الا ان يقل وهو حلال كما يديه في جميع التبرك قال وانما يدينه لا تظهر قائدة قد
 الدخول في الحرم فان وجوب ارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بحر والارام عليه
 كافي الاصلاح وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا او محرما ا عليه يعني ان يقال وهو في الحل بدل قوله
 ولو في الحل ا حلي والمعنى في ذلك انه لما حرم اسحق الطير الامن بسبب هذا الفعل وكذلك لما دخل
 في الحرم وجب التزك لحرمة الحرم اذ هو صان من صيد الحرم فاستحق الامن (قوله اي امارته) لو قال اي اطلانه
 لكان اشمل لتناوله الوش فان هذا الحكم لا يخص الطير ا حلي والمراد الاطارة ولو عني وجهه مضع

ان اياحه لمن يأخذ حقه لا رسال كما ياتي في الشرح (قوله او ارسله للصبي وبيعته) اعترضه لما في الحكايات بل يند
 المودع كيد المودع وايضا الحلال الذي اخذه مستقر في الحرم حال اخذه فبيع عليه عدم التعرض له في رساله
 ويضمن قيمته لمالكه ويدل على ذلك ما ذكره صاحب التهرشوف وشمل الاخلاقه ما لو خصبه وهو حلال واكرم
 الغائب فانه يلزمه ارسله وعليه قيمته لمالكه ولورده برئ وزنه الجزاء كما في الدراري ا هـ لان المودع اخذ
 حلالا من الغائب فاجرى في الغائب يجرى فيه فبيعته ان ارسله مع الاباحه (قوله على وجه غير مضيق) الذي
 يظهر انه مفرغ على القول الضعيف المذكور في الشرح والاختصار انهم يدل على الاطارة مطلقا في التمسك في
 وجب ارسله والاطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا قل ثم وجد في يد اجنبى فهو احق به وفي الحديث ولو اسباب
 الحلال صيدا ثم احرم عند كاليه بيده فله ارسله فان لم يرسله حتى هلك في يده بضمنه بآءع ولا يزول ملكه
 بالارسل حتى لو ارسله واخذ الانسان يسترد ما اذا قتل من احرامه شرح الجميع لا ين ملك والحرم اذا اخذ الصيد
 يجب عليه ارسله سواء كان في يده او في قصص معه او في يده فان ارسله لم يحرم من يده فلا شيء على المرسلا لان
 الصائد ما ملك الصيد ا هـ فهذا يصح في الارسل ولو على وجه الضعيف والله سبحانه وتعالى اعلم (قوله
 لان تسبب الدابة حرام) قد يقال بحمله في غير الصيد حرام وفي غير الحرم لوجوب الا ان له بالنس والامن لا يقتضي
 الا بالارسل المطلق وما في كراهة جامع التناولي لا يبعد بغيره في تسبب الصيد المذكور لانه مفرغ في غيره
 (قوله شرى عصفور الخ) مثل الشراء الصيد ومثل العصفور غيرهما من المتقدمات (قوله واعتقها) مجاز عن
 اطاعتها والا فلا خلاف في اصطلاح التقها متناص بالمملوك من بن آدم ا هـ على وفيه انه ليس بصدوقه في
 اصطلاحهم وهو في اللغة لا يخص المملوك من بن آدم والمراد المعنى القوي (قوله يازان قال الخ) افاد ان
 الساتة الحرمة في الاسلام ان يسيبها ولا يجعل لاحد على اقله يبيد بضمومه انه اذا لم يقل ذلك لا يجوز
 وقد علمت ان ذلك في غير الصيد المتقدم فلا يبيد دليله لا في قوله ولا تفترج به عن ملكه باعتقائه (سواء قل
 من اخذها فهي له اقل يقل ظاهرا واما ان قال قالها لا تدخل في ملكه احد اذا اخذها حتى
 اذا وجدها صاحبها قيل ان اخذها احد بقيت على ملكه وليس لاحد اخذها انه اذا اخذها احد
 بعد امتناعها فتحكمه مذكور بدي في الشرح (قوله وقيل لا اى لا يجوز امتناعه) ا هـ قال من اخذها فهي له
 اول يقل ا هـ على وظاهر تأخير حركته بقيل تضعيفه (قوله لانه تضعيف للمالك) اما اذا لم يقل ظاهرا
 واما ان قال فرما لا يبعد واحد على اخذها في غوت اقتضاه وانتفاع الغير بما يكون تضعيفا ا هـ على (قوله
 وحيث ذكر) اى حين ادخل الحكم في اعتناق الطير وهو التفصيل المتقدم (قوله فتعبد الاطارة اى المذكورة
 في قوله اى الاطارة ا هـ على (قوله بالاباحه) اى بان يقول من اخذها فهي له ا هـ على اقول لا يسلم تنقيده
 مسئلة المصنف من مسئلة جامع الفتاوى لوجوب الارسل في مسئلة المصنف دون الاخرى بل على مفرضة
 فيما اذا اعتقه من تلقا نفسه ولا تناسى ما عر (قوله قبل) نظر مبنى على الضم اى قبل الاطارة والعامل فيه
 الاباحه ا هـ على (قوله وفي كراهة محتارات النوار الخ) ذكره المصنف بالعبارة ان حكمه كحكمه انما اوضح
 انسان يده عليها (قوله واصفها) ليس بقيد فيما يظهر من المدار في التملك على قول المرسل عند الارسل اى
 لمن اخذها وقد يقال ان تعبد منع الاخذ لان قوله هذا انزل حية والاصلاح زيادة تمنع من الرجوع منها بدينه
 له الرجوع اذا لمع ويحرم في البحر من كتاب القطعة ان هذا قول بعض مشايخنا وذكره ان التملك من
 يجوز لا يصح (قوله فلا يسل للمالك عليها) اى على اخذها (قوله وان قال لا حاجة لى بها) وانكبح بمظنورا
 بذلك كما يؤخذ من قوله سابقا يازان قال من اخذها فهي له وانظر ما لو كانت نتيجة لا يرغب احد في اخذها
 وقد يحرم عن الاتساق عليها هل لا يحرم تسيبها تأكل من ثبات الارض (قوله والقوله) اى للمالك انه لا يبيعها
 لاحد لانه يترك اباحه التملك وان رهن الا اذا نكل عن العيين سلت فلا يخبر من القطعة (قوله لا يجب
 الخ) اى الارسل وقيل يجب (قوله لجران العادة) اى العادة فالجواب اى المستقرين العاهل رضوان الله تعالى
 عامهم لجمع قائم كواي يحرمون وفي يومهم مريد ورجون ولم يقتل عنهم ارسلها فلا واجب جمع داجن وهو
 الذى القى المكان من صيد وحشيات وستأنسة على عن التهرود المصباح دجن بالمكان دجنشام باب
 قتل ودجونا اقام وادجن باللقب مشبه ومنه قيل لما ياب البيوت من الشاة راجح لم يتجود وادجن وقد قيل

او ارسله للصبي ودفعه فبعتها في ارضي وجه
 غير مضيق لان تسبب الدابة حرام في
 كراهة جامع التناولي شرى عصفور الخ
 فاعتقها يازان قال من اخذها فهي له
 ولا تقترب من ملكه باعتقائه
 فتعبد للمالك التبرى قلت وفي كراهة
 الاطارة بالاباحه قد بان فان اخذها آخر
 عن ازارات النوار للمالك عليها قال عند
 واصفها فلا يسل للمالك عليها وان قال لا حاجة
 لى بها من اخذها وان اخذها من ارضي وجه
 في اخذها والاقول له ببيدته انتهى (الجب
 ان كان) الصيد (قوله ينة) لجران العادة

داجية بالاعمال والسود وقد علم ان الصادقين اسرم وفي تصويره الصيد امام من ماد وهو محرم بعين عليه
الارسال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله القاشبة) اي الظاهرة التي لا تنكر لها فهو بمنزلة الاجماع منهم والاجماع
حق (قوله وهي من اسدى الخ) وفي نسخة اقوى (قوله بدليل اخذ المصنف) اي حل اخذ المصنف بفلاخه
للمحدث وحرمته من غير خلاف في وجود الغلاف تغير الحكم من الحرمة الى الحل فكذلك لا يوجد القصر تغير
من الحرمة الى الحل لان المصنف او الطير يوجد الغلاف والقصر بعدم تقصلا من اليد قال الحلبي والغلاف ان
مثل القصر ما اذا كان الحل المشد وفي رقعة الصيد في يده (قوله فله اسما كفي الحل) قد منان هذا القصر
ينبغي حل الارسال مطلقا وقوله في الحل قيد به لانه مادام في الحرم فهو مبداه استحق الامن بدخوله (قوله اخذه
منه) الاولى حذف منه ليقيد حكمه بالخذ مطلقا سواء اخذه من الحل او الحرم او كان ودية بخلاف ما ذكره
فانه ان رجع فحرمته الى الحل وهو التبادول بضمومه على انه ليس له اخذه من انسان اخذه من الحرم وليس
كذلك فان حكمهما واحد لعدم الخروج عن ملكه وان رجع الى المرسى بان اخذه منه ودية او غيرها
كان حكم اخلافه مسكوتا عنه على زياد (قوله لانه لا يخرج عن ملكه) الاولى حذف لانه من قول المصنف
ولا يخرج عن ملكه فكان الاولى الاختصار على التعليل الثاني (قوله لانه ملكه وهو حلال) لتعليل لعدم
خروج الصيد عن ملكه ولو قال لانه اخذه وهو حلال لكان احسن من قوله لانه ملكه لان مفهومه حيث
هكذا واما اذا ملكه وهو محرم فانه يخرج عن ملكه مع ان الحرم لا يحل الصيد اياه على وعياد على حسن
هذه الاولى بقوله بعد بخلاف ما لو اخذه وهو محرم (قوله لما ياتي) من قوله لان الحرم لم يملكه ويوجد هنا
في بعض النسخ زيادة وتعليل لانه لا يرسله عن اختياره وفيها نظر لان هذا التعليل بعينه يجري في الحل
اذا ملكه ثم اخذه الحرم على ان الارسال من اختياره موجودا مع فقد الكراه (قوله ولو كان جاريا) لا يحسن
تفريقه على ما قبله على قول المصنف سابقا وجواب اورداه (قوله لعله ما وجب) اي لا يفعل ما هو الواجب
عليه من الارسال فلا يمكن تعدد (قوله طوارعه) تفريع على قوله وجب ارساله وهي مقروضة في حلال اخذ
صيدا من الحرم او يدخل به الحرم وانما قلنا لان المصنف فيما ياتي ذكر ان من اخذ الصيد وهو محرم وباعه
فيه باطل فلو علمنا ان الكلام هنا من محذور وانطفا في كلام المصنف لان البيع المذكور هنا فاسد واما نحن
في بيعه فشن ما اذا باعه في الحرم او بيعه ما اخرجته الى الحل لا صار بالادخال من صيد الحرم فلا يخلو امره
بعد ذلك كذا في البصر وهذا التعليل يفيده ان اذا اودعه واخرجه الى الحل وجب اعادته اليه وليس له اسما كفي
في الحل وهو ثانی ما تقدم من ان اودعه ارساله ودية وانه لا يخرج عن ملكه بهذا الارسال وانه اسما كفي في الحل
(قوله رد البيع) اشار به الى انه فاسد لا باطل بخلاف ما اذا اخذ محرم ما باطل كما ياتي فاذا اودعه بالسود
(قوله ان ياتي) اي ذلك البيع في يد المشتري حلبي عن القهستاني (قوله والا) اي وان لم ياتي في يده بان تلقه
المشتري او تلقه اوتاب المشتري ولا يمكن ادراكه بالسود (قوله فعلية الجزاء) وهو حقته ولا يضيق به
الحرم بل يبين الهدي اولا (قوله لان حرمة الحرم) المتبادر منه ان السلطة موضوعة فيما اذا فعل
في الحرم وفي يده اولا خرج منه جازا لبيع فيكون جاريا على رواية ابن جماعة عن محمد من انه اذا اخرجته الى الحل
جازا كله ومعه وذبحه لا حتى الله تعالى في العين لا يمنع جوار البيع كبيع مال الركاوة او ذبيحة وتقتل في التبر
تعييرها (قوله من مرسله) لانه لا يملكه لمساكمترا فلا يسل احترامه ما حره وقد اتفق المرسل فحينئذ
يجز (قوله من يدا حكمية) كالقصر والبيع حلبي (قوله خلافا لهما) نقالا لا يضمن لان المرسل امر بالمعروف
ناه عن المنكر وما على الحسينين من سبيل وتعليق واختلاف في كسر للمار في كذا في الهدى وهو مقتضى ان يفتي
بقولهما هنا لان الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر للمار وهي آيات الله وكالتجويد ويحرم وشار
انشرح ان ذلك بقوله وقولهما احسان لان الفتوى على الاحتسان الاضمان استثنى من مسائل قليلة
(قوله لا يضمن مرسله) شمل اخلافه الارسال من البد الحقيقية والحكمية (قوله لان الحرم لم يملكه) لانه محرم
عليه صار كالحرام والخرز وصر في الكتير سلطان يعمو كذا المصنف فيما ياتي فلا يقول على ما في البصر عن
الحيط من فساد البيع (قوله حيث لا ياتي) اي حين اذ كان الحرم لم يملكه فلا يضمن اخذه ولو كان في الحل
(قوله كثر آية) نحوهما الرمية والصدقة والاصطياد والاختيار اري ما يدخل الملك عليه باختياره والنجري

التاسعة بذلك وهي من احلى المحرم
ولو انقص في يد بدليل اخذ المصنف بفلاخه
الحل (ولا يخرج) الصيد (عن ملكه) بها
الارسال فله اسما كفي في الحل ولا
انسان اخذ منه (قوله لا يخرج عن ملكه) لان
ملكه وهو حلال بخلاف ما لو اخذه وهو محرم
لما ياتي (ولو كان جاريا) كذا في اقتل جاريا لم
قوله في طارعه (قوله ما وجب) (ولو باعه) لا
البيع ان ياتي (قوله ما وجب) (ولو باعه) لا
لحرم ولا يصح ان ياتي (قوله ما وجب) (ولو باعه) لا
الحكمية انما فاقوس الحقيقية من الدخان
لهما وولم يستحسن حكمهما انهما اذ
(قوله لا يضمن مرسله) لانه محرم لا يضمن مرسله
(والاصطياد) محرم لا يضمن مرسله
(والاصطياد) محرم لا يضمن مرسله
(والاصطياد) محرم لا يضمن مرسله

[illegible]

والأفاضة بعد الغروب (قوله لأنه ليس جنباً على الأحرار) يعني ما ذكرنا من أن أفعال الحج واجبة على الحرم فهي جزاء حرمة المحل ولا تعدد فيه (قوله فلي القارن دمان) لإدخال النقص على العبادتين وسواء كان قبل أو قوف بعرفة أو بعده إلى الحلق لأن المذهب بقاء إحرام عرفة القارن بعد الطواف إلى الحلق فيلحق ينتهي طوافه حتى في حق النساء حتى لو جامع القارن بعد الحلق لا يترتب له أجل العمرة شيء قلت إن أحرار الحج اقوى لكونه فرضاً دون العمرة فينبغي أن يجعل الأضعف كالمعذور كقتل الحرم صيد الحرم فإن جنباً الحرم تبع جنباً الأحرار فلا يجب لها شيء استقلالاً لانه لم يكره اقوى بل مساواة لحرماها دليل أن أحرار العمرة يحرر به جميع ما يحرم بأحرار الحج (قوله ومثله) منقطع ساق الهدي (لانه لا يخرج عن أحرار العمرة إلى الحلق يوم النحر وكذا من جمع بين حجتين وجب جنباً قبل الشروع في الأعمال فإنه يترتب له دمان عند الامام لأنه محرم بأحرارين كالقارن كذا في البروكذا المتع الذي لم يسق الهدي وبقي محرماً بعمرته حتى أدخل عليه أحرار جميع ثم يجب لأن المدار على الأحرارين كملت ووقف فيه الخطي ثم لا فرق في التعدد بين كفارة الجنابة وكفارة الضرورة فالأمان عدي هذين أو يوصوم صيامين أو يطعم الطعامين فيماذا ليس أو يطعم رأسه للضرورة (قوله بجنباً على أحرارهم) على الحكمين (قوله فلي حرم واحد) لتأخير الأحرار عن المقات ولو عاد إلى المقات وأحرر سقط الدم (قوله لأنه يستند ليس بشارن) لتعليل وجوب الدم الواحد وليكون الاستثناء منقطعاً طعنوا ذلك لأن الدم يترتب سواء أحرر بعد ذلك شيء أو عرته أو بهما أو بهما أصلاً فلا يدخل لكونه قارناً في وجوب ذلك الدم (قوله لتعدد الفعل) وهو الأحرار الذي وقعت فيه الجنابة منهما (قوله ولو حلحلاً صيد الحرم الحج) ولو اشتد لم يحرم وحلحلاً في قتل صيد الحرم فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلحلال نصفها لمان الضمان يتبعه في حق الحلحلال (قوله لا) أي لا يتعد الجزأه عليهما وفي الضمان تفصيل فإن شراء شربة واحد فقاتل كان على كل واحد منهما نصف قيمته محضاً وإن شربه كل واحد منهما مشربة فإن وقصاً فقاتل يجب على كل واحد منهما ما تقتضيه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته جرحاً وساجراً حتى لا يجمع الصيد عند التقاد فليصار متلفاً فعليهما نصف قيمته كل نصف الجزأه وعدة الاختلاف الجزأه حتى تلف بشربة كل واحد منهما بانه لا يفرق عليه جزأه والباقي متلف فعليهما نصف قيمته ولو اشتد حلحلاً ومفرد وقارن في قتل صيد الحرم وعلى الحلحلال ثلث الجزأه أو على المفرد جزأه كامل وعلى القارن جزأه (قوله لا لتحلحلاً) وهو الصيد فلا تعدد الجزأه (قوله وبطل بيع محرم صيداً) سواء أباعه حياً أو بعد ما قتله لأن بيعه حياً تعرض للصيد بفوات الأمان وبيعه بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وإن كان قد اصطاده البائع وهو حلحلاً ثم أحرر فباعه فإن المشتري يدفع له قيمته والاطلق المصنف بطلان البيع والشراء فشمى ما ذكرنا أن القاعدان محرمين أو أحدهما قاعدان أو باطل المحرم باطل ولو كان المشتري حلحلاً وان شراً باطل وإن كان البائع حلحلاً (قوله وكذا كل تصرف) أي من هبة ووصية وجعله مهر أو بدل خلع أو العين خرجت عن كونها محللاً لاسائر التصرفات فيكون التصرف فيها عبثاً فيكون قصداً لبعثه (قوله أن اصطاده وهو محرم) هذا الشرط إنما يشاء بيع الحرم إذ لمعنى قولك وبطل شرأ الحرم أن اصطاده وهو محرم فكأن عليه أن يذكر الشرط بعد الأول أي حالي (قوله والا) أي وإن لم يسلطه وهو محرم بأن أحرر وهو في كماله فليس فاسد انتهى عنه وكذا إن كان المشتري حلحلاً فإن كان محرماً فالشرأ باطل كسأى حالي وقوله وكذا إذا كان المشتري حلحلاً أي والبائع محرم فإن الشرأ فاسد وفيه أن المعتبر حينئذ البائع المحرم فيكون البيع باطلاً كما هو صريح قول المصنف وبطل بيع محرم صيداً ولو أوجه لوصفه بالبطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب المشتري (قوله فلو قبض المشتري) أي أو الموهوبة وقد عطف فإن كانا محرمين لزم كل واحد جزأه وإن كان أحدهما محرماً لم يترتب فقط (تنبيه) أو غصب حلحلاً صيد الحرم ثم أحرر فباعه أو المصنف في ذمه إرساله وإن كان قيمته المغصوب منه ولو لم يزل ذلك الإرسال ودفعه للمغصوب منه حتى يرى من الضمان مكان عليه الجزأه وقد أساءه وأصلع أعزاً فيقال أي غاصب يجب عليه عدم الرد أي غاصب إذا رد المغصوب شتمه وهذا ما عيّل على المراد بالإنسان المطلقة ولو على وجه مضيق (قوله وفي القامه يعني قيمته) أي يعني المشتري قيمة الصيد للبائع لانه ملكه حالي (قوله أيضاً) أي كما يضمن البائع الجزأه وأما المشتري فإن كان محرماً شتم الجزأه

لأنه ليس جنباً على الأحرار ففعل القارن
ومثله يتبع ساق الهدي (دمان وكذا الملك
في صدقة) مثلهما الفضل الحائز على إحرام
(الاجتماع) وكان لا يترتب عليه شيء
(فقط) وواحد (الاجتماع) وكان لا يترتب عليه شيء
(ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)
(ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)
الفعل (ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)
الحل (ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)
(ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)
فاسد (ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)
فعله وعلى البائع (ولو قبل محرماً صيداً) بعد المحرم (الاجتماع)

وسره لانه وقوف الواجب عليه في تعظيم البيت قاله في الجهر (قوله سال كونه محرمًا) أي يحج او عمره ابو السعود
والظاهر انه اذا لم يكن (قوله لم يشرع في نكاح) يد المصالح والعمرة (قوله كلوفات) اولو قادم ومنه
الوقوف ولو طواف العمرة (قوله ولو شوطا) مقتضى عبارة ما لا بد في لزوم الدم وعدم امكان قطوعه من الشوط
الكامل ومنه في الجهر حيث قال فلما عاد اليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم له وقال في الدرر ان ابتدأ
الطواف او استأجر حجر عتق باوقاف تقتضي انه يكتفي بالاستلام فقد كافي للترتب لانه واقتضى الاكتفاء ايضا
بعض شوط حيث قال ما ابتدأ الطواف وابتدأ الطواف بالشرع فيه وهو صادق ايضا بعض للشوط
ويدل عليه ايضا قول الشرح في اساسيات اوجاه بعد شرعه وقول المصنف لم يشرع في نكاح فان الشرع
لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلي (قوله لان الشرط) أي في سقوط الدم وليس المراد انه شرط في صحة
النكاح لان تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يصير من الدم ولو كان شرط الكان فرضا وتبركه بقصد المصالح
اعاد الحق (قوله عند الميقات) او بعد ان يهاوذه الى غير جهة الحرم ثم يمر به محرما (قوله خلا فالهما) نقلا لا يسقط
الدم مطلقا كالاحرام من دورته اه وصرا للمواقف سا كفاية لاثني عليه ايضا واجواب الامام ان الاحرام
من دورته اه هو العزيمة وقد نفي في هذا ترخص بالاشارة الى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانفسه الثلاثة جهر
واعلم ان الناظرين في هذا المقام كما قاله الحق من شرح الكتاب وغيرهم اتفقوا على ان العزيمة في حق الاتفاق
ان يصير من دورته اه وهو لا يتخلو من اشكال انما يتصل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا احد من العصاة
رضي الله تعالى عنهم اه احر من دورته اه فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الا افضل اه
(قوله سقط دم) اما في الاولى فلا نه انشاء التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات واما في الثانية
فلا نه تذكر ما فاته (قوله ولا افضل عوده) أي سواء كان محرما بالمصالح او بالعمرة فاجب حلي زيادة (قوله
الا اذا فاق فوث المصالح) أي فاته لا يعود ويصفي في احرامه لان المصالح فرض من الميقات وان جاز في
الواجب اهورن من ترك الفرض واستغنى عنه اه لا تفصيل بل يعود لانها لا تقوت الاصل جهر (قوله
اعاد بعد شرعه) لان ما شرع فيه وقع معتدا فلا يعود الى حكم الابتداء بالعود الى الميقات ابو السعود
وابيات منهم قول المصنف ولي والمناسب ذكره بان يقول او عاد قبل شرعه ولم يلزم عند الميقات
ذكره الحق (قوله لم يرد المصالح) اما انما يرد المصالح الابد الجواز لاثني عليه كما يأتي (قوله وصار مكيا) بان احر
للعمرة ولم يسقط الهدى والظاهر انه اذا ساق الهدى كذلك لا يصح من الحرم ومنه من ذكر او احر اهل
المواقف يحج او عمره من الحرم لان مقامهم محل كافي التبر (قوله ميقات المكى) أي حقيقة او حكا كالتح
والميقات لهما الحرم (قوله من الحرم) فان مقامهما للعمرة محل أي موضع مشه (قوله وبالعود) أي الى
الميقات سواء كان مكان ميقات المصالح او العمرة وانما الاحرام منهما او احر وعاد اليهما معا وبالا فضل العود
ان لم يقف فوات المصالح وما ذكرنا وهو معنى قول الشرح كما مر (قوله أي آفاق) انما يهذان ذكره اتفاق وان
المراد به من كان خارج المواقف (قوله البستان) أي بستان بنى عامر وهي قرية داخل الميقات وتخرج الحرم
يسمى الان لحظا مجموع دونه الى مكة اربعة وعشرون ميلا جوى (قوله أي مكان من الحسل) اشابه الى ان ذكر
البستان اتفاق وان المراد مكان داخل المواقف ولا بد من تعيينه كما ينهم عامر (قوله لحاجة قصدها) ليس
بقصد فحيا ينظر ويدل على ذلك ما يأتي في الحجة (قوله ولو عند الجواز) أي ولو قصد المكان المخصوص عند
الجواز كما يدل عليه ما في التبر وليس المراد ما يعطيه ظاهره من قصد الحاجة عند الجواز (قوله كما مر) من
قوله قريسا ظاهر ما في التبر عن البدائع اعتبارا لارادة عند الجواز (قوله وثينة مدة الإقامة) أي بالبستان
(قوله ليست بشرط) أي في كل دخول مكة بلا احرام (قوله على المذهب) مقابله ما قاله ابو يوسف رحمه الله
تعالى انه ان توى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والا فلا حلي في الجهر (قوله ووقته
البستان) أي ميقات احرامه لم يحج او عمره بالبستان يعني ما حل البستان الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم احر
منها لنتك هل يجب عليه الدم ظاهره نعم لان من جاز وثيقة بغير احرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل
كامله كغيره من جملته منها لان دونه بغير احرام ويحتمل ان يكون المراد انه اراد التمسك وهو بالبستان
فينبوئت احرامه بالحل ويدل به قول المصنف مع الشرح وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل

حال كونه محرما لم يشرع في نكاح
محرما كلوفات ولو طافا فاقبال (قوله
لان الشرط عند الامام بعد التلبية عند
الميقات بعد العود الى غير جهة الحرم ثم يمر به محرما)
والانفصل عوده الى الان لا بد من شرعه (لا لا)
اي اذان او ايعاد او بعد شرعه (لا لا)
الدم (نكاح) ويبرأ من الحرم (قوله من
وصار مكيا) ويبرأ من الحرم (قوله من
من الحسل فان عاد اليهما مرة من الحرم
بلا احرام وسقط الدم (قوله من الحسل
عابود كما مر) أي مكان من الحسل داخل
آفاق البستان (قوله البستان) أي مكان من الحسل داخل
الميقات (قوله البستان) أي مكان من الحسل داخل
كاسه وثينة مدة إقامة يستند بشرط على
الذهب لانه داخل مكة غير محرم ووقته البستان

التصديق فيه اتفاهله الصدقة لانه ارتفاق ناقص فهو ظاهر انه ناقص حتى في حق المرأة مع الاخذ
في نسقتها ولا يكون انقضاض كونه ناقصا على انه على هذا التصدير لا تدخل المرأة مع انها معا عدل عن الخلق
اليه ليدخلها (قوله فمنايته في احرامه) اي احرام الخلق الثاني ولما احرام الخلق الاول فقد انتهى فلا جناية
عليه اه حلي (قوله او اتاخر) ظاهر كلامه انه عطف على التصدير يقتضي ان تاخير الخلق من ايام الضر
جناية على احرام وليس كذلك بل هو لزاجب فالصواب ان يعطف على مدخول الام فيصكون
التقدير والتاخر فلا يقيد التركيب حيث انه جناية وجعل الشرع العطف وجوب الهم احد بن زينة اشارة
الى انه لا يلزمه عدم الجمع بين امرى ايجن لا خليس بمكره اه حلي (قوله ومن اتى بعمره الخ) اي بطوافها
او اكثره موسى ويدل على انه على الاطلاق فاعيد على انه على الجميع فقالوا بوسايتي حكم ما اذا اوجس
(قوله الحق) ارا به ما بين تصديقها ما لو كان بعد الخلق فلا يكون يامعا بين امرهما ولا حتى قبله حيث انه
(قوله فامر بخرى) اشير بالاعتقال ان احرام الثانية اقرب من الاولى ما اذا كانتا اوعى المتتابع فلهما جناية
وترتض احدهما بالشرع وعلى احرام عند الامام وجوب التفادوم للرض وان كان قبل الفراغ بعد
ما عطف الاول شوطا ورض الثانية وعليه دم الرض والقضاء وكذا لو طاف السك قبل ان يسي (قوله مكره
محرما) لا يصير جامعا بينهما في الفعل لانه يؤد ما في سنة واحدة صكفا في الهبط وتعبه الكمال بانه
لا بد ان يكون يتجمل من اداء العمرة الثانية لا وجب الجمع فضلا (قوله فيزاد الدم) اشير بترفعه على الكراهة
الى انه لا يلزمه عدم جمعية الخلق لانه يمكنه ان يترط الخلق الى الفراغ منها معا لان الخلق في العمرة غير
موقوف بزمان (قوله لا يجتنب) اي لا يكره الجمع بين احرامين يجتنب لانه لا يكون جامعا بينهما في الاداء (قوله
في ظاهر الرواية) مقابلة ما غايه البيان انه حرام لا لمصلحة (قوله ثم بعد العمرة) او المألو بمصرعة ثم يجمع زما
وطواف قبل اشواط العمرة ولا ساقط كذا كراه صاحب الجوف في اول باب إضافة احرام الايام الى احرام ولقد اورد
انه امر بالعمرة قبل فعل طواف القدوم ثمرة المقابلة بقوله فان طاف له اربعة اشواط اكثر اه حلي
(قوله ولا يظن) وذلك اذ لا يكون تغلبا للقرية وصار قارنا لان الاقرب يجب فيه ان يرتب افعال
الحج على افعال العمرة كذا كره الشرح وبالموقوف قبل افعالها فان ذلك ظلت اه حلي (قوله لانها) على
لهذوف تقديره ولا يجوز تغلبا بعد الخ (قوله لا بالتوجه) فلو عاد مكانه اذ كان هو (قوله فان طاف له
طواف القدوم) اي اذا كرهه طعي والاتبان بالاكمل كالدمج (قوله حتى علمنا) وهذا المعنى جائز كافاه
صاحب الصبر (قوله وهو دم جبر) لانه مخالف السنة وصحبه في الهداية كذا في الصبر فكان مسبا كما ذكر من
الاحكام كافي الكثر واختار شمس الاقعة السرخسي انه دم شكر فان اقال في الجامع الصغير وحال ان
يرض العمرة فدل على انه دم شكر فان لم يرتب افعال العمرة على افعال الحج لا مالى به انه موهوبة فيمكنه
بما فاضل الصبر على افعال العمرة لا موجب البعير واخاره الكمال وقوام طواف القدوم ليس من سنن
نفس الحج بل هو سنة فعل المسجد الحرام كره في التصغير من السك والجدد في التبريد على من قاضى
خان والامام الجبوري ايضا اه حلي وان اختلفا بنه في جواز الاجل منه (قوله وتذب رضفا) اي العمرة
لانه قاته الترتيب في الفعل من وجه تقدم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم
الا للاحرام ولا ترتيب فيه ولا يلزمه الرض هناك لان المؤدى ليس بركن الحج او بسعد (قوله قضى) اي
العمرة وقوله لصحة الشرع اي هو محايض بالشرع (قوله لرضفا) اي لاجل رضفا (قوله فاهل بمصرعة يوم
الضر) اي مطلقا سواء كان قبل الحق او بعده قبل طواف الزادة او بعده وابتداه في الهداية وصحبه الشارح
لانه بعد الحق والطواف قد بقي عليه شيء من واجبات الحج كالري وطواف الصدرة في البيت وقد كرهت
العمرة في هذه الايام ايضا صاحب رابنا افعال العمرة على افعال الحج بل الرب وهو مكره سلبى من البصر
(قوله هو اداء الضرب) لتعظيم احوالها الواقعة في هذه الايام فينتهي بترفعها بل (قوله نقصان) الا ان
لانه ادراك الحج فكان ان يتاخر افعال العمرة على افعال الحج من كل وجه وان كان ضحنا محضا
او بالسعد (قوله دم) لان الكراهة لم تكن في طوافها وهو كونه متولا لاداء بقية افعال الحج في هذه الايام
واخصيص الوقت له فطحا لاضر الحيم وبلى (قوله لا ارتكاب الكراهة) بالجمع بين احرامين فيما اذا اهل بمصرعة

ثابت في العلم مع تحقيق الاحصاء في ما وجب بانه انما تحقق الاحصاء فيها وان كانت لا تعرف الزيد
 الضرر باستداد الاحرام فوق ما التزم به بصر (قوله لو يكن) قديبه لانه يحمل النزاع كما سترى اعلم المتنوع في غير مكة
 فاتفقوا على كونه محصرا اه على (قوله على الاصح) اي من الرواية من اصحابنا جميعا وقيل من الامام
 لا يكون محصرا لان مكة دار الاسلام فلا يصدق الاحصاء فيها وروي عن ابى يوسف انه ان حبل منه ومن
 البيت فهو محصر حبل من المنابة (قوله والقاسد روي احدهما) تصريح بجهوم قولة المتنوع بكونه من
 الركنين محصرا حبل (قوله فبتمام وجه) الحديث الطبع عرفه واشتد واق في حال المحصر بعد الوقوف والظهور
 كانه لا يتصافى انه يتصل في مكانه بصر (قوله فلتعنه به) وذلك لان الهم بدل عنه في الفعل فالتعنه روي
 الاصل لا يعدل عنه الى البدل بل ان يقال ان هذا الطواف ليس احدا لركنين لان الطواف الركن هو ما يقع
 بعد الوقوف ولا وقوف اللهم الا ان يقال الخلق الركن لشبهه له في الفعل وتظاهر الشرح انه يتعنه روي الطواف
 من غير روي وقوله كما يدل على انه يطوف ويضي فان المراد به قول المصنف سابقا ولا لتحلل بالعمرة فليغير
 والله تعالى اعلم بالصواب

(باب الحج عن الغير)

لما كان الاصل ان على الانسان نفسه لا لغيره وكان محفو لغيره خلاف الاصل كان هذا الباب شليقا بالتأخير
 وفي كلام المصنف ادخاله الى غير ولا يستنده من جهة السماع كما في التمثل وفي الفتح له واقع في غيره
 العصة به هو الزيد الاضافة اه ونظر صاحب التبر في كلام الشيخ بما لا يابق ان يرجع خلافا من ان يكتب
 حوى (قوله ان كل من اتي بعد ادما) ولو بعد انما يظهر لانه ليس بمجبر واعليه في ذلك (قوله بعبادة ما) اي
 سواء كانت صلاة او صوما او صدقة او قرة او فدية او ان ذكر او طواف او اقامتها او عمرة او غير ذلك من زيارة
 قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والسنجدة والاولياء والصالحين وتكفين الموتي وجمع انواع السير
 كما في السجدة ونظما اطلاقهم يقتضي انه لا فرق بين الفرض والتلف فاذ اولى فريضة وحمل ولو ايسر الغيرة
 فانه يصح لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته كما هو ظاهر بالما
 المنصوب والصلاة في الارض المنصوبة لم يزل مشقولا ولم يركب من اخذ شيئا من الدنيا ليجعل شيئا من عبادة
 للمعنى وينبغي ان لا يصح ذلك بغير دليل زيادة عن العلامة فوح وقوله ينبغي ان لا يصح ذلك من العبادة
 وان صح احتياط الثواب والظاهر ان ذلك منى على مذهب المتقدمين من عدم جوار الاجارة على المسامحة
 ومذهب المتأخرين جوازها وقد يعضهم للمرأة الخلع خمسة واربعين درهما (قوله وان رواها عند انقل
 لنفسه) هذا يصح صاحب البحر حيث قال والظاهر انه لا يفرق بين ان يروي به عند الفعل لغيره ويجعله لنفسه
 ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره حلي (قوله لظاهر الادلة) روي ان رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 كان لي ابوان ابرهما حال حياتهما فكيف في ابرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر ان
 تولى لمصالحهم صلاتك وان تصوم لهما مع صيامك واداء الفارطين ومن قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم من روى عن النبي او روى قال الله احد احدى عشرة مرة ثم روى ابراهم الا ان اعطى من الابر بعد
 الاموات واداء الله ارطى ايضا وعن انس قال روى الله صلى الله عليه وسلم من دخل القبور قرأ سورة
 يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعد من فيها حسنة وعن انس انه سأل رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله انما تصدق من موتانا وندهولم فذل بصل ذلك اليهم قال نعم فاعمل في غير حو به
 كما يرض احكامك والطين اذا هدئ اليه رواء اوسع من الصبري وعن معقل بن يسار انه قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اقرأ على موتاكم سورة يس رواء ابو داود وعنه صلى الله عليه وسلم انه سئل
 بكيفية اهلين احدهما عن نفسه والاخر عن امته متفق عليه اي جعل ثوابه لآلته وهذا تعميم منه
 عليه الصلاة والسلام ان الانسان يتمه عمل غير والاقتداء به هو الاقتداء بالبرودة التي وروي
 عن ابى هريرة رضي الله تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع رواقه فرفع درجة ميتة ما خلفه ارب فيقول الله
 سبحانه وتعالى استغفار ولدك ولها دخل وستر فلذلك ولا يؤمن بالوفاة وما امر الله به من الاعاء
 للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار لهم وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء والملائكة

(والمنع من مكة عن الركنين محصرا على الاصح)
 (والفرد على احدهما لا بما على الوقوف)
 فتأمله في جملة ما على الوقوف من الآداب
 (باب الحج عن الغير)
 من اتي بعد ادما اي
 الاصل ان على الانسان
 ان ياتي بعد ادما اي
 الادلة وما روي عليه
 الامام

لهم وكل ذلك على الغير سلمي عن الزباني وتمايز كل جهة النياية في الحج من بها ما رواه ابن عدى في الكامل
 والبيهقي في الشعبين قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل بالجنة الواحدة ثلاثة قرا لجنه الميت والملاح عنه
 والمتنفذ ذلك ذكره السيوطي في الجامع الصغير (قوله اى الا اذا وجهه) يعنى ليس للانسان من سى غيره
 نصيب الا اذا وجهه فيقتضى يكون له سلمي عن البصر (قوله اى الا لام يعنى على) قال الزباني واما قوله تعالى
 وان ليس للانسان الا ما سى فقد قال ابن عباس انها منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذرياتهم
 الاية وقيل هي خاصة بقوم موسى وابراهيم لانه وقع مكانه بحماة يحفظهم عليه الصلاة والسلام بقوله
 ام لم يبقاى محض موسى وابراهيم الذى وفى وقيل ارادوا الانسان الكافر واما المؤمن فله ما سى اخوه وقيل
 ليس لهم من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل الام يعنى على كقوله تعالى وان اسأمت ظمأى اى فعليها
 وكقوله تعالى ولهم الاغنى اى عليهم وعلى هذا الجواب تنكر الاية مع قوله تعالى قبل ذلك الا تزوزة وزباني اخرى
 وقيل ليس له الا معيه لكن معيه يكون مباشرة بسببه بتكثير الاخوان واما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات
 ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شئ مما يستبعد عقلا
 ولا ليس فيما لا جعل له من الاجر لغيره والله تعالى للمولى والمولى اليه والقادر عليه ولا يخص ذلك بعمل
 دون عمل اه حلي (قوله ولقد افصح الزاهدى) اى في الجنبى وغيره كافي المتحى اى فاما انكر ايصال الانسان
 نعمان مع وغيره الاموات وجعله مذهب اهل الحق والعدل وكلف في الاجوبة عن بعض ما ذكرناه (قوله هنا)
 اى في باب الحج عن الغير (قوله والله الموفق) التوفيق خلق الطاعة في العباد وخلق قدرة الطاعة في العبد
 والمراد بالقدرة هنا القدرة المقابلة للفعل فلا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل سبيل التفرع اليه وانما ذكر
 هذه الجمله اشارة الى ان ما وقع من الزاهدى مع اى امام حجة فاعل انما هو من عدم توفيق اقباله حيث زاع
 عن سبيل الرشاد وتابع بدعة اهل الاعتزال والنادع اقامة التشبه والتلبس وانما حصل الى دمر صريح
 الاحاديث نسأل الله تعالى ان يوفقنا واحباينا وان يعفو عن هذا الامام فجا وقع منه من الاستمرار (قوله
 العادة) قال الامام الا ماشى العباد عباره عن انطسوع والتذلل وسحقا فعل لاراد به التفتن الله تعالى
 بامرهم بخلاف القربة والطاعة فان القربة ما يتقرب به الى الله تعالى ابرادها تعظيم الله تعالى مع ارادة
 ما وضعه للفعل كبنه الاباط والمساعد وتجوها فانها قربة براء بها وجهه الله تعالى مع ارادة الاحسان
 للناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى فان تعالى الطيعو الله والطيعو الرسول وولي
 الامر منكم والعبادة ما لا يجوز لغير الله تعالى وحسن الطاعة موافقة الامراء وحسن العباد عباره عن كونها
 خالصة عن شائبة الرأى او السعور (قوله كركاة) ادخلت الكاف مسدقة الفطر والعشر والنقشات
 وسواء كانت المالية عبادة محضة او عبادة فيها معنى الموتى او مونة فيها معنى العبادات (قوله وكفارة)
 شمل انواعها من اعتناق اطعام وكسوة كافي البصر (قوله تقبل النياية) وذلك لان المقصود من التكليف
 الابتلاء والمنفعة وهى في المال بتقصير المال المحبوب لنفسه بابطاله الفقير وهو وجوده على التائب بصر
 وقوله عن المكاتب ليس المراد به البالغ العاقل بل المراد من كاف به ولو صبي فان العشر والصدقة يجبان في مال
 الصبي والمجنون ووضع اخراج وايضا عنهما طريق النياية (قوله لان العبرة بالخ) هذا جواب عن - والاحاسه
 كيف يتعامل في العبادات الذى ومن شرطها التنية وهى لا تحقق من ككاف واما الجواب ان المختبر تنية
 من وجبت عليه وهو الموكل (قوله ولو عند دفع الوكيل) فاذا داه لاتصم التنية بعد دفع الوكيل ودل عليه قوله
 في كتاب الزكاة ولو قال اى عند الدفع الى الوكيل هذا انطوع او عن كسارى ثم فواعن الزكاة قبل دفع الوكيل
 صحيح في البصر فاذا اجازت النياية في المالية مطلقا فاعبره لتنية الموكل لالتنية الوكيل وسواء نوى الموكل وقت
 الدفع الى الوكيل او وقت دفع الوكيل الى الفقراء او فيها بينهما حلي حال ومقتضى عبارة البصر عدم جهة
 التنية قبل الدفع الى الوكيل ابضا مع انه تقدم في كتاب الزكاة جهة مقارنة التنية لعل ما وجب وعباره الشرح
 لاتنابى ذلك اه قلت انما خص في البصر الاحوال التى ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لا بد وان تحضره تنية
 لانه لا يعتدى الوكيل الى قصد الموكل الا بنية وامره (قوله وصوم) قال في الخواشي السعدية يعنى كونه بدنيا
 اى - ر - اعمال السدن نهى (قوله لا تقبلها مطلقا) لان الابتلاء فيها باقتبال النفس والمراجحة لا باقتبال

اى الا اذا وجهه كما عطفه الكلام -
 يعنى على كافي رابع العدة وقد افصح
 الزاهدى عن اعراضه والله الموفق للعبادة
 الالية كركاة وقدره العبد ولو انما انما
 (معلقا) عند القدرة والعبد ولو انما انما
 لان العبد تنية الموكل ولو عند دفع الوكيل
 (والبدية) كلامه وصواب (لا) عليها (معلقا)

الثقة ويحجم عنه ما كان المقروض عليه هو المخرج باكتناص صرف مطلق الامر بالمخرج اليه فاذا خرج ماشيا بعد
 خلاف فحينئذ هندية (قوله ان عينه) تميزه ليس بذكرانية فقط بل اما بالحصر او بالتصريح بنوع غيره (قوله
 يخرج عن غلات لا غيره) اولا يخرج عن الغلات فلو فرض ان المأمور في الطريق دفع الثقة الى غيره لم يخرج من الميت
 ليجوز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك فيبقى الوصي ان يأن له في ان يخرج غيره اذا مر من هندية (قوله جاز)
 جعته في الهندي رواية عن محمد ولم يذكر غيرها (قوله واولمها في الباب) هو منسك العلامة السندی (قوله منها)
 عدم اشتراط الاجرة اى على الصحيح كافي شرح الباب وانهما وجوب المخرج بالمال فلو خرج فقيرا او غيره ممن لم يجب
 عليه المخرج عن القرض لم يخرج غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها الهز المستدام الى وقت الموت ومنها
 وجود المذوق قبل الاجهاج وهذا ليس بشرط مستقل لتعويل ما قبله ومنها الامر بالمخرج فلا يجوز حج غيره بشر
 امره ان اوصى به وان لم يوص به فتبرع عنه الواهب ومن هو من اهل التبرع فخرج عنه اراجح جاز ومنها ان يخرج
 بالانحسار عنه فان تبرع الحاج بماله نفسه لم يجوز في خراثة الاكل لوج الوارث عن الميت على ان لا يرجع في
 التركة لا يرجع عن فرض الميت وان امر الميت وفي الخاتمة انه يقع عنه وفيه بحث لا يفتي ومنها ان يخرج با
 ان انقص ثلث المال فخرج ماشيا ولو لم يأمره واست مؤنة الذكر ان نفسه لان الثقة
 في الركوب كغيره فكان الثواب لو فرغ وركوب الاكثر ركوب الكل وان شاخت الثقة عن الركوب فخرج عنه ماشيا
 جاز ومنها ان يخرج عن نفسه من ثلثه ان اتسع الثلث وان لم يبلغ يخرج منه من حيث يبلغ ومنها ان يخرج عن
 عهد الاسرام او بعده عهد الاسام قبل ان يشرع في افعال المخرج ومنها ان يخرج من المقاتل اى يقاتل الا امره
 او غيره ويقتضيه بان المقاتل ليس بشرط مطلق المخرج بل هو من واجبة فكيف يكون شرط في الثالث ومنها
 ان يخرج المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا اذن له ومنها ان لا يفسد جهه فلو افسده لم يقع عنه
 ودفع المال لانه مخالف ويحصى في ذلك القاسد والدم من ماله ولو فاسد في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه
 لانه لما خلف صار كان الاسرام الاول عن نفسه فافسده فلا بد من قضاءه ومنها عدم المخالفة فلو قرع وقدم امره
 بالانفراد يكون مخالفا فاسما عندنا لاعتداه ما ومنها ان يخرج من جهة واحدة فلو اهل بمجتبئين احدهما عن نفسه
 والاخرى عن الاسرام يصر فلو رفض القرض عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم مخالفة ومنها ان
 يفرد الاهل لواحد وهذا ايضا يخرج من مخالفة وليس بشرط على حدة فلو امره وسلان بالمخرج فاهل عنهما فحين
 لم يملوا عن احدهما وقع له وان لم يبعين احدهما فله ان يبعين اياهما شاملا لم يشرع في الاعمال ومنها اسلام
 الامر ومنها عقل الامر بالمال وروى غيره المأمور فلا يصح اجهاج غيره غير ما اختلف الفقهاء في المراهق فخرج
 اجهاجه في الباب واجازه في الفتاوى السراجية قال احتسابا غيره ومنها عدم القوات فلو فاته المخرج لم يجوز
 امره به عنه ثمان فانه لتقصير منه فحين وان خرج من عام قابل من ماله نفسه عن الميت جاز وان باقة جهاية لم يفتن
 ويستأنف المخرج عن الميت وثقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل المخرج من ماله نفسه العشرة ان
 يخرج الذي يحجمه اى من الباب وشرحه تصرف (قوله لم يجوز به) هذا الكلام يقتضى انه ليس له الاية ولا امر
 الثل ان جاز به وقوعه وبعبارة الثانية نص في وقوع المخرج في الاستبراء في ظاهر الرواية والاجبار منه فانه قد ثبت
 ان الاية فاسدة والا لا لاقتضى الاجر للمسي وفي البصر عن الاصباح انه لا يجوز الاقتضار على المخرج ولا على غيره
 من الطاعات فلو استؤجر على المخرج ودفع اليه الاخر خرج عن الميت فانه لا يجوز عن الميت وله من الامر مقدار الثقة
 الطريق في الذهاب والرجوع وبرة الفضل على الورثة لانه لا يجوز الاستفصاء عليه ولا يجل ان يأخذ الفضل عليه
 اى قد وافق الخاتمة في ان المخرج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية اخذ ان قول الشرح لم يجوز به
 خلاف ظاهر الرواية وقول الاستيعاب في لا يجوز الاستبراء على شيء من الطاعات مبنى على مذهب المتقدمين وعلى
 مذهب المتأخرين من الجواز فيبقى ان يصح الاستيعار وان يستحق الاجر للامر المسعى اى حلي (قوله ولو
 اتفق من مال نفسه) اى على المال المدفوع اليه وفاءه كقائمة ما (قوله واخطت الثقة) اى خطت او خطت المخرج
 الثقة على نفسه حلي (قوله وانفق كله او اكثر) الضعيف يرجع الى مال الامر والعبارة على حذف ضاف
 اى وانفق مقداره او مقدارا اكثر وهذا يرجع الى مسألة الاتفاق من ماله الى مسألة الخطط والمضى لوافق
 المأمور بالمخرج من حال نفسه ويخرج وانفق مقدار كل مال الامر او مقدارا اكثر جاز ويرى من الضعاف وكذا اذا خطت

مخرج المأمور بنفسه وتضمنان عنه كان
 زال يخرج عن غلات لا غيره لم يخرج
 ولو لم يزل لا غيره باذنه ومنها ان يخرج
 عن غير من شرط ان يخدم اشترا ان يخرج
 انما جاز بغيره وانما جاز امره ان يخرج
 عن كذا لم يجوز به وانما جاز امره ان يخرج
 من بلاد كذا ولو اتفق من ماله نفسه
 او خطت الثقة جاز ويخرج انفق كله او اكثر جاز
 ويخرج من الضعاف

مطلقا اي مطلقا لا تصرف غير مقيد بحاجة (قوله تخرج المكلف الخ) اما اذا لم يخرج واوصى ولم يعين مكانا ولا
 ما ليخرج عنه من ثلث ماله لانه بمنزلة التبرعات فان بلغ ثلثه ان يبيع منه من بلده وجب الاجماع من بلده لان
 الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذا ان تخرج لغير الحج ومات في الطريق واوصى بغيره وتخرج بالمكلف
 غيره فانه لا تعتبر وصيته ولا يبيع عنه (قوله لا تخاف وجوبه) فانه تستقله لا تؤخذ من المصنف (قوله فان
 خسر) اي عين (قوله قال امر عليه) اي الشأن مني على ما قدر فان خسر المال يبيع عنه من حيث يبلغ وان خسر
 المكان يبيع عنه منه ١٥ (قوله من بلده) فلو مات مكي بالكوعة واوصى بحجة يبيع عنه من مكة وان اوصى بالقرن
 قرن من الكوفة لانه لا يصلح بمكة وان كان للموصي اوطان يبيع عنه من اقرب اوطان الى مكة لانه متبني به وقوله
 من بلده محله ما اذا كان له بلدا ما اذا لم يكن له وطن فمن حيث مات يبيع (قوله فليسا) هو قول الامام ووجهه ان
 القدر الموجود من السفر يظل في حق احكام ما له فيا قوله عليه الصلاة والسلام كل من اراد آدم يشطع عنه
 الا ثلاثة ولدهما الحج بدعوه بالغير وعلى علمه الناس يتفقون به وصدقة جارية وتنفيذ الوصية من احكام ما له وان هو
 ليس من الثلاثة فقل وجوب الاستئناف كانه لو وجد ان يروح وتخرج لغير حج كالنضارة وغيرها فاقصى بان
 يبيع عنه ومات فانه يبيع عنه من بلده حلي عن الزبلي واورد على ظاهر لفظ الحديث ان الولد ليس من علمه
 واجيب ما له من كسبه لما هو السبب في وجوده بخلاف الاخ والاب وشوهره فانه وان كان يتفع
 بدعائهم بل بدعاء الاجانب لكنهم ليسوا من كسبه فاداه ابو السعود (قوله لا استعسانا) بل الاستعسان ان يبيع
 عنه من حيث مات وهو قولهما لان خروجها يطل بوجوبه قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله
 ورسوله او قال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كنت له حجة مبرورة في كل سنة فاذا لم يطل
 علمه وجب البقاء حلي عن الزبلي (قوله فليحفظ) فبقيته حلي ان هذا من المواضع التي يعمل فيها القياس
 لا بالاحسان بل بجمع (قوله فلو اوج عنه الوصي من غيره) اي من غير بلده فترفع في قوله فبيع عنه من بلده ١٥
 حلي (قوله بل يبيع) فيكون الوصي ضامنا والحج له ويبيع عن الميت فاما اذا كان المكان الذي اوج عنه مبرورا
 الى وطنه من حيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الال خفيته لا يكون ضامنا بخلاف ما اذا اوجده صاحب الجبر
 (قوله ثلثة) اي الوصي يفي ثلث ماله حلي فان بلغ الثلث ان يبيع عنه او كافا عنه ما شيا من يجرى وان لم يبلغ
 الا ما شيا من بلده قال محمد يبيع عنه من حيث بلغ راكوعا من الامام ثم يبيع عن ان يبيع عنه من بلده ما شيا
 او راكوعا من حيث بلغ (تمة) لم يحن ما اذا زاد الثلث على حجة واحدة وحاصله ان الوصي اما ان يبيع حجة واحدة
 او يطلق او يبيع في كل سنة حجة ففي الاول يبيع عنه واحدة وما خصل لورثته وفي الاخير من خبر الوصي ان شاء حج
 عنه في كل سنة حجة واحدة وان شاء حج عنه في سنة واحدة فجاره وافضل لانه يجزئ بتنفيذ الوصية لانه ربما
 هلك المال ووضع في الضرر (قوله ان يسترد المال) لانه امانة في يده بغير قبضه (قوله ما لم يحرم) فهو موه
 انه اذا حرم ليس لاحدهما الاسترداد وهذا الوصي اما اذا امر انسانا بالحج فاحرم قات الامر فلا وارت استرد
 المال كما يأتي في الفروع (قوله ثلثية) متفقة اذ تمة كما يؤخذ بما يأتي والضعف في منه في ماله لا ماله او قال
 في الضرر ولودع الوصي المداوم الى رجل لبيع من الميت فاراد ان يسترد كان لذلك ما يحرم لان المال امانة
 في يده فان استرد فحقته الى بلده على من تكون ان استرد ثلثية ظهرت منه فالنقطة في ماله خاصة وان استرد
 لثلثية ولا تامة فالنقطة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه او لجهله بالناسك فاراد الدفع الى
 اصل منه فحقته في حال الميت لانه استرد لنقطة الميت ١٥ حلي (قوله اوصى ببيع) قيد بالوصية لانه لو ترك عنه
 وارثه بالايجاج او بالبيع بنفسه قال الامام يجزئ ان شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للثمنية ارايت
 لو كان على ايك من شبيه بن العباد وفيه لوقضى الوارث من غيره وصية ببيع به فكذا هذا كذا في فتح القدر وقال
 التوالمجي ان المشقة على القبول لاعلى الجوارف لانه شبه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب
 الدين ينفقوا ان شاء قبل وان شاء لم يقبل فكذا في باب الحج ١٥ (قائدة) حج الوالد عن والده والذنه مندوب
 للا حاد يجرى عن السكال (قوله فخلط عنه رجل) اطلق الرجل المتطوع فعمل الوارث فيه صرح فاقضى خان
 بقوله الميت اذا اوصى بان يبيع عنه بماله فخرج عنه الوارث او الاجنبي لا يجزئ ١٥ حلي (قوله لم يجز) اي الميت
 عن فرضه والذنه نواب ذلك الحج حلي عن الشر ثلثية (قوله وان امره الميت) اي لو امر رجلا بان يبيع حجة

لانه صادر كمالا مطلقا (تخرج المكلف
 (الاحكام في الطريق واوصى ببيع
 عنه) لا تخاف وجوبه فاذا اخره بعد وجوبه
 او اوج من عامه فلا (فان خسر) المال
 والمكان فلا امر عليه اي على نفس (والا
 فبيع) عنه (من بلده) قياسا لا استعسانا
 فاحفظ فلو اوج عنه الوصي من غيره لم يبيع
 عن (قوله بل يبيع) ان كان لم يبع
 ان يسترد المال من المداوم ماله وان ارد
 ثلثية منه فحقته لاجل حج من رجل لم يجز
 الميت الوصي يبيع فخلط عنه رجل لم يجز
 وان امره الميت

يعينه الله العترة ^{اله} صلى (قوله جان) اى عندهما وقال ابو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه بل لا يوافق
 ورضن نفعهما وهو القياس لان كل واحد منهما المرفوعين الخ ^{هـ} فاذ ابرئين فقد خالف وجهه قوله لهما هو
 الاستحسان ان هذا ايهما في الاحرام والاحرام ليس يقصود وانما هو وسيلة الى الاضمار واليهما يصلى وسيلة
 واماطة التعيين كائني به شرط ارجحى عن التبيين (قوله بخلاف ما اواهر الخ) الاولى اسقاط قوله صريح لنجس
 العمر وتوالترا كان تقدم صلى (قوله عن ابوه) والا جنى كالواحد في هذا فان من تبرع عن اثنين بل جنى فهو
 كالواحد عن الابوين لان الجمعوا انما هو التواب فان يجهل في شاة جبر واخذ من التعصير بالواو ان الولد ليس
 يتبدل بل كارت كذلك والذى ذكره انما هو الحذف بقوله او غيرها (قوله فحين الخ) التعيين ليس بشرط وانما
 ذكره ليدل منه حكم عدم التعيين بالاولى لانه اذا كان بعد ان جعله لهما بما لم يصره عن احد هاهنا فلان يقبه
 لهما اولى كما في الصلوة هذا اشارة الشرع بقوله جعله لاحدهما واليهما (قوله جان) الذي يقتضيه التركيب
 ان يقول حيث يجوز زيد قوله جائز كما لا يخفى ^{هـ} صلى (قوله لا متبرع بالتواب) اى واما الخ فيقع عن
 التتابع قال في الفتح ومما يلى ان التعليل ما تلقى بسببه ان غراما مورس فقلها واحد هاهنا فهو متبرع
 قطع الاعلان عنه البتة واما ما يحصل له من التوارف في زيد ذلك الاحاديث في رواية السكاكيل بقوله اهلنا فعل
 اورد ذلك مندوب الى حديث الفاروق بن ابى عباس ورضي الله تعالى عنه ما عرى الله عليه وسلم
 من حج عن ابوه واقضى عنهما غراما بميثوم القياس مع الاباد واخرج ايضا عن جابر انه صلى الله عليه وسلم
 قال من حج عن ابوه او امه فقد قضى عنه محبة وكان له فضل عشر حجج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والده تقبل منه ومنها ما استشرت ارواحهما وكتب
 عنه براجلي عن الشربلية (قوله وفي الحديث الخ) اراد جنس الحديث الصادق بالمتعدد فان يحز كلامه
 من حديث الفاروق بن ابى عباس السابقة وصدور من تحز بجهه ايضا عن جابر فها حديثان وبرى
 الشرع في ذلك على الصحيح من جواز رواية الحديث للمنفق للعارف كاذره الحلي (قوله لا غير) اى من دم
 القرآن والتمتع والحناية (قوله على الامر) اى عندهما وقال ابو يوسف على الحاج له وجب التحلل دفعا لشر
 امتداد الاحرام وهذا الضرر راجع اليه فيكون اثم عليه ولهما ان الامر هو الذى ادخله هذه العهدة
 عليه خلاصه صلى من الهداية (قوله ولو شاة) اشارة الى ان الامر بمعنى المجموع فيه فشيئ الميث كالى العبر
 فقلها (قوله من الثلث) اى لا ماله لى اذ ما كان لا يكون في مقابلته عوض مالى كالزكاة وغيرها يعنى
 التذروا وكفارات حلي عن الصائفة وقيل من السكك ^{هـ} اوجب سقاها لمورد خال الى ايامنا هذه
 العهدة فصار ساعلى من والدين ^{هـ} جميع المال حلي عن العترة وقد تقدم الى ان يشترع بعتاده وهو اولى
 يظهر لان اصل المال المجموع به من الثلث يمكنه هذا كذلك (قوله ثم قال الخ) هذا اعطى القوان بسبب
 الاحصار وغيره فبأى فيها التفصيل المذكور فان قلت ان المحصر لا يكون احصاءه يقتصر منه فكيف يصح
 التفصيل فيه قلت قد يكون احصاءه باختياره وفعله كما اذا اكل شاة مضراع عليه بضرة قاله الحلي بجا (قوله
 لتعبر منه) كان شاغل بجوارح نفسه فاته الخج كالى الهدية (قوله ثنتين) اى المال وان حج من قابل عن
 الميت يال نفسه امرأة كالى الهدية (قوله واد باقة مما يهيا لاه) فى القهستانى اذا فاته الخج لمرض او حس او موت
 اذ اوفر اركا رى فانه لا يخفى ان كان يثق من مال الميت حتى يعوده الى هوى من محبة نفقة ذهابه لا غير كما
 فى الاختار اثنى ومن المعلوم ان الاعتماد الاول فى السرايا والصرايا اثر من ان نفقة الرجوع فى مالى المأمور
 خاصة جرى على رواية محمد وبسأ تعلقه على الميت من قابل ^{هـ} كما فى منسك السندي وفى الصرايا اثره
 بجميع عن نفسه من قابل وقد علمت ما تقدم من المحصر وقاقت الخج حكمه ما واحد فانها اذا جاز من قابل عن
 الميت سواء كان القوان بتعصيرها اى لى مالى منسك ^{هـ} سندي ابرأها فادفع به وقت صاحب البرق
 الخج من قابل بل يكون عن الامور فضاء لمورد وقدر كذا اذا كانت جمعة عن نفسه متعصر وتخلل وهذا
 نفسها مارقى الى السعدو ويجب على المأمور فضاء محبة وقدر كذا اذا كانت جمعة عن نفسه متعصر وتخلل وهذا
 منه يقتضى انه يحج عن نفسه وهو الذى فى الصرايا اثره مما يجوز ان يكون هو المأمور عليه (قوله ودم القرآن)
 لطاق فيه ففعل ما اذا امره واحد بالقران فخرن او امره واحد بالخج واخر بالعمرة واذناه فى القرآن جبر (قوله

والاية اطلق فيها فاجل جناها لجامع وقتل الصيد والخلق وليس الخيط والعيب وبجواره المقات بشرا حرام
كايضا من الصبر وقوله على الحاج اي لا على الاخر ما دام القربان والتمتع فيها اعتباراته وجب شكرا لما رقت الله
تعالى من ليعلم بين النسيك والمأموه والتمتع بهذه النعمة لان حقيقة الفعل منه وان كان الجمع يقع عن الامر
واما عدم الجساية فاما وجب عليه لانه هو الجاني فيشمل في قوله ان اذنه الا امر اي جنى الامر الصادق
بالواحد ولا يتقدم فهو منطبق على ما قدمنا من الصورتين (قوله ولا) اي ان يأذن له الامر وقته صوران
احدهما ما اذا لم يأذنه بالقران فقرن عنهما الثانية ما اذا امر بهج مقرر فقرن بمر (قوله فصيدها) اما في
الاولى فظاهرا واما في الثانية فليس الوجه فيها ان الافراد فضل من القران بل لانه امر ما فراد سفره وقد سلب
بمر (قوله فصيده) اي في الصورتين وفي الثانية خلافا لما يقولان هو خلاف الى خبره وهو يقول الله بامر
بالعبرة ولا ولاية لاحد في ايقاع نكسك من غيره بغير امره فصار كالواصره بالافراد فجمع فانه يكون مخالفا لانا
وفي الدليل نظرنا للمجموع تبرعا عن الغير صحيح فيما يقع التمسك من غيره بغير امره وفيه ان هذا جعل التواب
لا ساقط التمسك واما ما اشنع فاما عدم مخالفا له لانه امره يجعل سفره على كل حال كافي للصبر ويرد ما يني بها
ميك (قوله موضع الثقة) الخ اما تحصل في الثقة لان العمل في الامر وعلى كل حال كافي للصبر ويرد ما يني بها
كافي الهندية (قوله فيعيد باله) اي وجب عليه حجة وعمر من قابل كافي الهندية (قوله وان بعده فلا) اي
وان جامع بعد الوتر فلا يضمن الثقة لما له التمسك ثم ان سكان الجماع قبل الملق عليه بدنه والاشارة
كاسر يانه (فرع) لو ان الجمع الاطراف الزائرة فرجع ولم يطفه فهو حرام على النساء ويعود بثقة نفسه ويقضى
ما يني عليه لانه يان في هذه الصورة بمر (قوله قبل وقوله) اما لو مات بعد الوقوف قبل الطواف بجزء من الامر
لانه ادى الركن الاكمل كذا قالوا واعظمية الوقوف للام من من الفساد بعده لانه لا يكتفي بغير على الامر
الارسل الى الظاهر لطوافه فانه لا يجوز من الامر من المثل مولاي يضمن الثقة ويحرم (قوله من منزل آمره)
هنا عدم ما عندنا من حيث مات عند قدسنا اختلاف الدليل عند قوله خرج الى الجمع ومات في الطريق فان
الاخلاف هنا على خلاف هذا كاسر به الزبلي حلي وانما ينعن المنزل حيث وجد فان لم يكن له منزل
فن حيث مات ولو تعددت منزله من اقره الى مكة غير (قوله ثلث ما يني) هذا عند الامم وعندنا وعند
الباقين من الثلث وعندنا بالباقي من المال الذي مع المأمور كفضله الزبلي حلي (قوله بعدها) اشع في هذا
التصميم صاحب التهر والاولى ان يعبر عن الضمير الى الباقي من التمسك وما اذا اطلق الوصية وما اذا بين
من اي مكان يصح منه هج من ذلك للمكان بالاجماع اوالعود (قوله من ثلثه) اي ثلث مال الموصي (قوله
فيستل الوصية) كما اذا كان الثلث من الاول لا يبلغ الجمع (قوله وظاهره) اي ظاهر قوله ثلث ما يني فانه يدل
بظاهره على عدم الرجوع في تركه المأمور حيث اقتصر واعليه ولم يقولوا بثلث ما يني من ماله الذي عنده والذي
عند المأمور وانما كان هذا ظاهرا ولم يكن نصا لاحتمال ان يراد بقوله من ماله ما يني الامر من ١ حلي (قوله
فانراجع) قلت وراجع فرأيت انه الرجوع قال القسسي بثلث ما يني من المال الذي بق في ابدى الورثة
والمأمور فانه قد بقي فيه شيء لاحالة ١ حلي قلت كلامه فيها اشقة لانها يني لان الباقي يجب رده ولو بعد تمام
الجمع (قوله وقوله ان احسان) اي يقول الامم قياس وقد تقدم ان العمل بقول الامام وان هذا مذهبنا
تقدمه القياس على الاستحسان (قوله كاسر) اي في قوة والا فصيدها فصيده ١ حلي (قوله لا التقييد)
لان الجمع لا يختلف باختلاف السنن في اي سنة حصله فيها وقع عنه ولا يني ان الاول ايقاعه في السنة
المعينة خوفا من ذهاب الثقة او تعطيل الجمع (قوله والا فضل ان يعود اليه) اي الى بلد وفيه عود الضمير على
غيره كورود ينيه في الصبر (قوله وعليه رده ما فضل الخ) قال في الصرا على ان الثقة ما يني له اياه وياه
لا يتناولان ان يكون المهور عنه ميبا او يضافان كان حيا فانه يعطيه بقدر ما يكتفيه كاذن كانا ان اعطاه
زاد على كفايته فلا يحصل للماء وربما زاد بل يجب عليه رده الى صاحبه اذا اذنا وكذا ان تبي القسطن
شك وقته. فله شك فان كان على موت قال فالباقى لله وصية وان كان قدامي وان يصح عنه ثم مات فاما ان
يعين قدرا اولافا من قدرا اتبع ما عينه حتى لا يجوز التمسك عنه اذا كان يصح من الثلث وان لم يعين قدرا
فان الورثة يحسون عنه من الثلث بقدر ان كفايته ثم قال فالخالص ان المأمور لا يكون مالكا لخدمه من الثقة بل

(ولكنه على الحاج) ان اذنت له الامر
بالتقرب واقترع ولا يصبر مخالفا فصيده
(ومن ثقة ان جمع قبل وقوله) فيعيد
بالتقرب (وان بعد فلا) حصول التصبر
بالتقرب (اما من بدل امره) بثلث ما يني
(وان مات) (جمع من بدل امره) بثلث ما يني
قبل وقوله (جمع من بدل امره) بثلث ما يني
من مال فان لم يني من ثلث الباقي بعده هكذا
اوسر (بالتقرب) بثلث ما يني من ثلث ما يني
مؤيد (انكره) بثلث ما يني من ثلث ما يني
الجمع فيستل الوصية (لا من) بثلث ما يني
قوله (المأمور) بثلث ما يني من ثلث ما يني
مخالفا للمأموه (قوله) بثلث ما يني من ثلث ما يني
السنة الاولى وان يعيد اليه وعليه رده
لاقتسبه والافضل ان يعود اليه وعليه رده
ما فضل من الثقة

يصرف فيه على ملك المحجور عنه حيا كان او ميتا معينا كان القدر او غير معين ولا يحل له الفضل الا بالشرط
 المتقدم سواء كان الفضل كثيرا او يسيرا كسوم من الزاد كما شرح به في الفتاوى الظهيرية اه والذى يظهر ان هذا
 مفرع على قول المتقدمين بعدم جواز الاجارة على الطاعات التي منها الحج اما على قول المتأخرين من جواز
 الاجارة عليها فاذا تأكد بعد عقدا لا جارة لكن يعكس عليه اشراط الاتفاق بقدر مال الاسم ويقضى الاجارة
 الحقة عدم الاشتراط واذا صاحب النقاية والقهستان في كتاب الاجارة ان الحج مجامير فيه الخلاف بين
 المتقدمين والمتأخرين وفي رواية بلوغ الارب لذوى القرب الشريفي لا يجوز الاستبصار على الطاعات كتعليم
 القرآن والفقهاء والاذان والتذكير والحج والغزو يعني لا يجب الا بر وعندها المذهب يجوز به اخذ الشافعي
 رحمه الله تعالى نصير وعصام وابونصر واعقبه ابواليث وجههم الله تعالى نقضه عن الخلاصة والجب بعد ذلك
 قال ليدكر احد من مشايخنا جواز الاستبصار على الحج وجوزوا على باقي القرب لانه لا ضرورة في الاستبصار
 عليه لانه يحصل بالاستنابة (قوله وان شرطه) اي وان شرط المأمور ان ماضل من النفقة فهو شرط باطل
 لانه حتى الفير لا يوجب له اخذه بهذا الشرط (قوله الا ان يملكه حبة الفضل) اي ويشبهه انفسه كما تقدم (قوله
 او وصى الميت) اي من كان على شرف الموت به اي ذلك الفاضل لعين سواء كان المأمور والذي يخص
 القام او غيره (قوله ولو ارثه ان يسترد المال) هذه المسئلة تحتمل عند قوله وفي بدئلته وتقدم التفسير
 في النفقة وما فيها ان رده نسيئة منه فتتفق الرجوع في ماله والا فحق المال فليراجع (قوله وكذا ان
 اصرم الحج) قال في التبريد فليكون الا مراوصى بالبيع عالة على المحيط لودع في حل على المبيع به عنه قال
 بجهة ثمرات الاصرم فقوله ان يأخذ وما يقين من المال معه ويضمه ما انفق منه بعدموته ولا يشبه الورثة
 في هذا الاصرم لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام كطل بالموت ويرجع المال الى الورثة انتهى بزيادة من العبر
 فالاولى للشرح حذف قوله وصية فاصرم فان لم يصرح انه امر لأم من يكون تركب العادة فكذا وكذا ان
 اصرم وقد عني بالبيع عنه ثمرات الاصرم (قوله ولو وصى ان يبيع شقة) اي قال الملقن ان امره على الوصي
 عنه ولم يرع ذلك كافي الفسخ (قوله الا ان يأمره بالبيع) ان يبيع قال ادفع المال الى من يبيع عني فانه لا يجوز ان
 يبيع نفسه مطلقا بغير اولى واجزة الورثة (قوله او يكون وارثا لم يجز البقية) قال في الصرمان دفعه الى الوصي
 الى وارث لبيع عنه فانه لا يجوز الا ان يبيع الورثة وهم كابر لان هذا كالبيع بالمال فلا يصح الوارث الاجارة
 لما بين اه ايضا وهو في الهندية ومفهوم التقيد بالكارائهم اذا كانوا عاقلا لا يبيع لان الصغير ليس
 من اهل التبع (قوله ولو قال) اي المأمور بالحج منع من الحج وكذا وصى الورثة ان كذبه الوصي حلى (قوله
 لم يصدق) اي ورضع ان التيق من مال الميت لان سبب الضمان عند ظهر فلا يصدق في الظاهر على صدقة اذ
 صاحب البراءة (قوله الا ان يكون امر اطهارا) اي يشهد على صدقة كتع الاعراب الحاج بالمحاربة او زيل طر كثير
 مانع (قوله صدق بيته) لانه يدعى الخروج عن عبدة ما هو مائة في بدعير (قوله الا اذا كان) اي دون الميت اي
 فانه لا يصدق الا بينة على الموقوف عليه لا يدعى قضاء الدين بغير (قوله وقد اصر بالاتفاق) اي ما عليه من الدين
 (قوله ولا تقبل بينهم الحج) لانها شهادة على التيق بصر وذلك لان مقصودهم غنى بجه وان كانت صورة شهادتهم
 اثباتا حلى (قوله الا اذا رهننا على اقرار) اي ان اقرار وهو تنقله بهذا الجلب اثبات حلى والاول ان يقول
 الا اذا شهد اذ لم يرهنا (قوله) اي المأمور بالحج ان يتفق على نفسه بالمعروف ذهابا او آسبا من غير تذبذب
 ولا تقترى طعامه وشرا به وزياده وورسكويه وما لا بد منه وليس له ان يدعو احدا الى طعامه ولا يصدق به
 ولا يقترى احدا ولا يصرق الدرهم بالذناير ولا يشرى بها فوضوه ولا يدخل الى الحمام ولا يشرى بها درهم
 السراج ولا يدهن بها ولا يدعى بشئ منها ولا يحقيم ولا يعطي ابرة الخلاق الا ان يوسع له الميت والوارث ولا
 يتفق على من يخدمه منه الا اذا كان عن لا يخدم نفسه ولورثي الا حمة بكمائة عشرة روماء فقطت نفقته من
 مال الميت ثم اذا عاد تعود نفقته عند سحره وهو الظاهر وعندها يوقف لا تعود ولو خرج من كسرة سفر
 حاجة نفسه سقطت نفقته من مال الميت في ربحه ولو نطق بكم سقطت نفقته حتى لو كثر ثم اعادة لا تعود
 بالاتفاق وان كانت الا حمة باقدر العادة حتى يخرج انما لا تستط للضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بدلة
 فان اقام بها القدر المعتاد نفقته لا تستط والمقسط حتى يخرج ثم اقامه في الزيل وفي الهندية ان المأمور

وان شرطه فاشترط بالمال الا ان يملكه حبة
 الفضل من نفسه او وصى الميت به لعين
 ولو ارثه ان يسترد المال من المأمور ان يصرم
 وكذا ان يصرم وقد دفع المبيع عنه وصية
 فاصرم ثم لا ان يصرم ولو وصى ان يبيع نفسه
 الا ان يأمره بالبيع او يكون وارثا لم يجز البقية
 ولو قال منقول: يجب ان يصدق الا ان يكون
 اصرم ثم لا ان يصرم ولو وصى ان يبيع نفسه
 الا ان يأمره بالبيع او يكون وارثا لم يجز البقية
 ولو قال منقول: يجب ان يصدق الا ان يكون
 اصرم ثم لا ان يصرم ولو وصى ان يبيع نفسه
 الا ان يأمره بالبيع او يكون وارثا لم يجز البقية

المصنف مطروحة متعكسة غير مسلم وهذا لا يرد شوجه على عكس عبارة الكثر وهو ما جازى الهدايا جاز
في الضمان فبما ان المصنف قد ساد الطرد وصار الكثر فاقصد العكس الا ان يقال ان هذا الضابط غير ابراهيم
من الهدايا لا يجوز فيه الا ما صح لواقته في الضمان في الوفاة وشرها للقبض في ولا يجوز فيه سواء
كان دم نكاح او جراحا او غيرهما الا انما الشخصية مقدار السن سالم العيوب وهذا عند الشافعيين واما عند
محمديين واخصافا هـ مختصرا (قوله فصح ان شرك ستة) مصدر الرباعي مضاف الى معنوه اى ان شرك الواحد
ستة قال في اخصه الدور وصح واحد ان شرك ستة وقال في البصر بشرط ايراد لكل القرية وان اختلفت
اجناسها من دمنة وواحصا وجرأ صيد وغير ذلك ولو كان الكلب من جنس واحد كان شركا بان اشترى دمنة
ثلاثة مثلا بان ان يشرك فيهم سائمة ويشترى عابدة بئرته الهدى ثم يشرك في سائمة فينو الهدى ويشترى عابدة
في الاثد وهو الاضل واما ان اشترى الهدى من غيرته الشركة ليس له الا شرك فيها له يصير يعا
لها كما هو سائر واجب به ضمايا يجب الشرع وما زاد بايجاب انتهى اذا عرفت هذا بقول المشرح شربت
لقرية بمثل لنين احدهما ان يشترى عابدة السبعة معا وهو صحيح الثاني ان يشترى بها واحد لقرية ثم يشترى
في سائمة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط ان ينوي الاشرار عند الشراء كما علمت من عبارة البصر انتهى
والذي في الدوران تقديمية الاشرار عند الشراء مستحب قطعا اذا لم يقدمها عنده صح له الاشرار بذلك
استحسانا قال زفر لا يجوز وجه القياس اما عابدة لقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاستحسان انه قد لا يبعد
الشرك وقت الشراء فمقت الحاجة اليه ومن الشروط ان لا يكون لاحد الشركاء السبعة اقل من سبع
كأى الدوران ما يصح الاشرار في الاخصية اذا كان غنيا اذا اذ اسكان قصر التعيينا عليه (تمة) انشئ افضل
من الجدة والافق من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استوفى بالقيمة والقيم لان كلها احب
والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان موجودا الى خصها والشاء افضل من سبع البقرة اذا استوفى
بالقيمة والقيم لان لحم الشاة احب فان كان سبع البقرة اكثر لحما فبيع البقرة افضل والبقرة افضل من ست
شياه اذا استوفى بالقيمة وسبع شياه افضل من بقرة كذا في الخاتمة وافضل الشياه ان يكون كبش اقل من ثمانية وروا
واذ قرن العظمى القرن والاملح الاض شرب لبلابة وقيل هو الذي فيه ياض وسواد والبياس اصكث
ابو السعود (قوله في المبيع) اى فى كل شئ وجب فيه الدم في المبيع فلا يرد من ثدييته لا يجوز به الا شاة
(قوله الا في طواف الركن جبا الماع) وذلك لان الجناية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالدية اظفها بالعتاوت
بين الاصغر والا اكبر جبر (قوله او ماضا) ومثله النقصا كما في الجبر (قوله وطوى بعد الوقوف) لانه اولى انواع
الانقضات فيقتل موحية ونزع الوطى قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحلق) اما بعد ففي وجوبها
خلاف والراجح وجوب الشاة جبر (قوله كما مر) اى في الجنايات انتهى حلي (قوله بل يذب) لقوله تعالى فكلوا
منها ثم (قوله الاضحية) اشار به الى ان النسيان يتصدق بالثلث ويطلع الاضحية الثلث وياكل زيد
الثلث على من الجبر (قوله اذا بلغ الحرم) اما اذا بلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغ فلا ياكل منه
والفرق بينهما ان اذ بلغ الحرم فالقر يذبحه بالاراقة وقد حصلت فلا ياكل بعد حصوله واذا بلغ ففي
بالصدق والا ياكل باقية جبر وهذا التثنية في قوله لانه لا يصح هذا لانه لا يبعد بلوغه الحرم ولولا ما خرج بقوله
هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صنعه في الجبر لكان اولى اثار اليه الحشى ولو هلك بعد الذبح
لا نجان عليه اما ان استكفك فم كان ما يجب عليه الصدقة به ضمن قيمته والا لانه (تنبيه) كل من يجوز له
ياكل ما منه لا يجب عليه الصدقة بطمعه به بالذبح لانه لو وجب عليه الصدقة به لما جاز له اكله لما فيه من
ابطال حق التفرع او كل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصدق به بعد الذبح لانه اذا ذبحه كاه ولا يصدق به
يؤدى الى ما اعتامل الجبر (قوله من غيرها) اى هذه الثلاثة (قوله ضمن ما اكل) اى قيمته (قوله اى وقت) اشار به
الى ان المراد باليوم مطلق الوقت فقيم اوقات الضرا هو مفرد مضاف قيم (قوله لنعم التمتع واقران) اما هدى
انطلق اذا بلغ الحرم لا يقيد بزمان وهو العصر وان كان محرره يوم الصرا افضل جبر واما ان الدماء على اربعة
اقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو التمتع والقران وما يختص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنايات
والاحصا وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاضحية وما لا يختص بالزمان ولا بالمكان وهو دم الذنوب

فصح ان شرك ستة (قوله ان يشترى عابدة السبعة معا وهو صحيح الثاني ان يشترى بها واحد لقرية ثم يشترى في سائمة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط ان ينوي الاشرار عند الشراء كما علمت من عبارة البصر انتهى والذي في الدوران تقديمية الاشرار عند الشراء مستحب قطعا اذا لم يقدمها عنده صح له الاشرار بذلك استحسانا قال زفر لا يجوز وجه القياس اما عابدة لقرية فلا يجوز بيعها ووجه الاستحسان انه قد لا يبعد الشرك وقت الشراء فمقت الحاجة اليه ومن الشروط ان لا يكون لاحد الشركاء السبعة اقل من سبع كأى الدوران ما يصح الاشرار في الاخصية اذا كان غنيا اذا اذ اسكان قصر التعيينا عليه (تمة) انشئ افضل من الجدة والافق من الابل افضل من الذكر وكذا من البقر اذا استوفى بالقيمة والقيم لان كلها احب والذكر من المعز افضل وكذا من الضأن اذا كان موجودا الى خصها والشاء افضل من سبع البقرة اذا استوفى بالقيمة والقيم لان لحم الشاة احب فان كان سبع البقرة اكثر لحما فبيع البقرة افضل والبقرة افضل من ست شياه اذا استوفى بالقيمة وسبع شياه افضل من بقرة كذا في الخاتمة وافضل الشياه ان يكون كبش اقل من ثمانية وروا واذا قرن العظمى القرن والاملح الاض شرب لبلابة وقيل هو الذي فيه ياض وسواد والبياس اصكث ابو السعود (قوله في المبيع) اى فى كل شئ وجب فيه الدم في المبيع فلا يرد من ثدييته لا يجوز به الا شاة (قوله الا في طواف الركن جبا الماع) وذلك لان الجناية اغلظ فيجب جبر نقصانها بالدية اظفها بالعتاوت بين الاصغر والا اكبر جبر (قوله او ماضا) ومثله النقصا كما في الجبر (قوله وطوى بعد الوقوف) لانه اولى انواع الانقضات فيقتل موحية ونزع الوطى قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحلق) اما بعد ففي وجوبها خلاف والراجح وجوب الشاة جبر (قوله كما مر) اى في الجنايات انتهى حلي (قوله بل يذب) لقوله تعالى فكلوا منها ثم (قوله الاضحية) اشار به الى ان النسيان يتصدق بالثلث ويطلع الاضحية الثلث وياكل زيد الثلث على من الجبر (قوله اذا بلغ الحرم) اما اذا بلغ الحرم بان ذبحه قبل بلوغ فلا ياكل منه والفرق بينهما ان اذ بلغ الحرم فالقر يذبحه بالاراقة وقد حصلت فلا ياكل بعد حصوله واذا بلغ ففي بالصدق والا ياكل باقية جبر وهذا التثنية في قوله لانه لا يصح هذا لانه لا يبعد بلوغه الحرم ولولا ما خرج بقوله هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما صنعه في الجبر لكان اولى اثار اليه الحشى ولو هلك بعد الذبح لا نجان عليه اما ان استكفك فم كان ما يجب عليه الصدقة به ضمن قيمته والا لانه (تنبيه) كل من يجوز له ياكل ما منه لا يجب عليه الصدقة بطمعه به بالذبح لانه لو وجب عليه الصدقة به لما جاز له اكله لما فيه من ابطال حق التفرع او كل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصدق به بعد الذبح لانه اذا ذبحه كاه ولا يصدق به يؤدى الى ما اعتامل الجبر (قوله من غيرها) اى هذه الثلاثة (قوله ضمن ما اكل) اى قيمته (قوله اى وقت) اشار به الى ان المراد باليوم مطلق الوقت فقيم اوقات الضرا هو مفرد مضاف قيم (قوله لنعم التمتع واقران) اما هدى انطلق اذا بلغ الحرم لا يقيد بزمان وهو العصر وان كان محرره يوم الصرا افضل جبر واما ان الدماء على اربعة اقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو التمتع والقران وما يختص بالمكان دون الزمان وهو دم الجنايات والاحصا وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاضحية وما لا يختص بالزمان ولا بالمكان وهو دم الذنوب

[illegible][illegible]

ولم يبق رجوع من ذنوبه كيوم ولدته امه ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من رفعه ان الاسلام يحذم ما كان قبله
 وان العبرة بهم ما كان قبله وان الحج يحذم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ من رفعه ان الحج يحذم ما كان قبله
 يومها هو اسير ولا ادر ولا اظن منه في يوم عرفة وما ذاك الا لما يرى من نزول الرحمة وتجاوز الله تعالى
 عن الذنوب العظام الاماراً في يوم بدر فانه رأى جبريل رزق الملائكة فانها تقتضي تصغير الصغار والكبار
 ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكل في شرح المشارق في حديث ان الاسلام يحذم ما كان قبله ان
 المقصود ان الذنوب السالفة تسقط بالاسلام والبصرة والحج صغيرة كانت او كبيرة وتتناول حقوق الله تعالى
 وحقوق العباد بالنسبة الى الحر في قاته اذ اذ لم لا يطالب بشئ منها حتى لو قتل واخذ المال وحرره بداد الحرب
 ثم لم يرواخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كافياً في تحصيل مراده والصك ذكره في الله عليه وسلم
 البصرة والحج تأكد في بشائه وترغباً في مباحته فان الحج والبصرة لا يكفران العظام ولا يقطع فيها بمجر
 الكثرة وانما يكفران الصغار ويجوز ان يقال والكثرة التي ليست من حقوق العباد ايضا كالاسلام من اهل
 الذمة وحديثه لا شأن ذكرهما كان لتأكيده انتهى وهكذا ذكر الامام الطبري في شرح هذا الحديث وقال
 ان الشارح حين اتفقوا عليه وهكذا كرا الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان اهل
 السنة اجمعوا على ان الكثرة لا يكفرها الا التوبة فاعلم ان المسئلة تلتزم وان الحج لا يقطع فيه بكثرة الكثر
 من حقوق الله تعالى فضلاً عن حقوق العباد وان قلنا بالتكفير للكل فليس معناه كائنه كم كثير من الناس
 ان الدين يسقط عنه وكذا قضاء الصلوات والصيامات والزم كذا في كل احد بذلك وانما المراد ان اثم مغل الدين
 وتاخيرها يسقط بعد التوقف بعرفة اذ اذ اهل صارا افعالاً وكذا اثم تأخير الصلاة عن وقتها يرتفع بالحج
 لا انتفاء ثم بعد التوقف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان آثاماً على القول بقوله وكذا البقية على هذا
 القياس وبالجملة لم يقل احد يقتضي عوم الاحاديث الواردة في الحج كالا يقتضي انتهى كذا في البصر وقال المناوي
 في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرف ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه اي
 في خلوه من الذنوب وهو يشعل الكثرة وانتمعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو يجوز بالنسبة
 الى الخاطئ من في تاب ويخرج عن قاتله وقال الزهري هو مخصوص بالعباسي المتعلقة بحق الله تعالى لا بالعباد
 ولا يسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها فانفسا فلو اشرها بعده تتجدد اثم آخر انتهى
 اذ عرفت هذا فقوله الشرح قيل نعم كوفي اسلم يقتضي ان هناك قولاً لبعض العلماء ان الحج يكفر الصغار
 والكبار ويسقط حقوق العباد كما انتفاء التشبيه بالحري وقد علمت من كلام الاكل ان هذا الحكم يخص
 الحري وعلمت من كلام البصر ان هذا التعميم لبعض الناس وان لم يقل به احد فحكاية اشرحه به قيل
 عمالاً ينبغي كيف وهو ايضا يقول ولا قائل باسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذا في اسلم) هذا يعني على التكفير
 بخاطيون برفع الشريعة وهو الاصح كما تقدم (قوله ان الكثرة) اي كثر في شرب البخر لا شرب الخمر
 وتأخير الصلاة فانه قيل بكثرة كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة وكافة وعشرة كفارة) وعشرة كفارة
 (المطل) اي الاثم المترتب على مطل الغني ورد في الحديث مطل الغني ظلم (قوله ونحوها) كتاب خبر اركانها والصح
 على القول بوجوب فور بها يسقط اي الحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه ينكر الحديث بسند
 الاحتجاج كاسم (قوله يتبد دخول البيت) اي الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وعلى فيها لا ادب
 في الدخول لافي عدمه (قوله من العروة الوثقى) لحققة هذا قوله انه سره الدنيا و بعض العلوم يضع عمره
 عليه (قوله ولا يجوز شراءة الكسوة) قال في الدرر ما ناب الكعبة فقل اقتضاه لا يجوز شؤها ولا شراؤها
 لكن الواقع الآن ان الامام اذن في اعطائها لشيء عند التجديد والامام ذلك فاعتنا انما متواصلاً به بالانه
 مال بيت المال ولا شأن التصرف فيه للامام حيث جعله عطاء لقوم مخصوصين فان البيع باشره كذا اختاره
 الامام النووي في شرح المذهب وقال ان الامر في الامام بصرفه في بعض مصاديق المال بيعاً وعطاء
 لما رواه الاقرق ان عمر رضي الله تعالى عنه كان يبيع كسوة البيت كل سنة فبشها على الحاج ولائها لئلا يبيع
 التصرف في كسوته انتفت بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة ساع كسوتها ويبيع منها في سبل الله
 والمساكين واب السبل ولا بأس ان يلبس كسوتها من صارت اليه من ساع رجب وغيرها ثم قال النووي

كسوتها لا يقبل غير المتعلقة بالادب كسوتها
 وقال عياض ايجع لا قائل يسقط الدين
 لا كسوتها الا التوبة ولا قائل يسقط الدين
 ولو كانت تعالى كدين صلاة وكسوة
 وتأخير الصلاة ونحوها يسقط بعد التوقف
 التمسك على القول به وسبب ان ما جازاه
 عليه الصلاة والسلام يستحب له حتى في اذالم
 والخاتم ضعيف يتبد دخول البيت
 يشك على ايضا انتفاء وعندهما يتبدله العلوم
 من العروة الوثقى والمسار الذي في وسطه انه
 من الدنيا لاسلله ولا يجوز شراؤه الكسوة
 من غنيه بل من الامام او آتية به

لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة للتمتع ولا لغیره ومن أخذ شيئا منه ودهاها فان اراد التبرك القى بطيب
من عنده فمضى بهما ثم اخذ ما تبقى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) ولكنه لا يبيع ولا يملك الا ان يخرج من الحرم
فيقتص منه وان كانت جنباته فياخذون النفس في غيبته لم يقتل الحرم ثم دخل الحرم اقتص منه ولا يطعم به السارق
في الحرم عند خلاتها ولو دخل الحرم لا يتعرض له ويمنع عن الطعام والشراب في قول الامام من (قوله
الا اذا قل فيه) قال المصنف في شرحه قال ابو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء انه اذا جنى
في الحرم كان مأخوذا بجهنمه بتمام عليه ما يصفه من قتل او غيره (قوله في البيت) اي داخل الكعبة (قوله
لا الاعتسال) قال في المنع لا بأس باخراج جبارة الحرم وثرابه وثراب البيت الى الخلل كما يزعم هذا اذا خرج قدرا
يسيرا للتبرك بحيث لا يثوب عار للمكان اما اذا دخل ما هو خارج عن العادة وعق في الحرم فذلك من باب
التضرع وبلا الاعتسال والتوضي بما يزعم (قوله لا حرم لاه وسته عندنا) قال في الصراخلة العلماء في ان مكة
مع سريها هل صارت حرما مناسبا لال انطلي عليه الصلاة والسلام ام كانت قبله كذلك والاصح انها مازالت
محرمه من حين خلق الله السموات والارض اتم اعلم الله ليس المدينة حرم عندنا خصوصا ولا اصليها فيها ولا طبع
اشجارها وقد وردت اُمادات ~~مكتوبة~~ في الصبيين وغيرهما صريحة في تحريم المدينة مكة واؤها اصحابنا
بان المراد بالتحريم التعتيم وبرد ما ثبت في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في امرت المدينة
ما بين لا يتنالا يطعم اغصانها ولا يصاد صيدها فهو صريح بان لها حرما مكة فلا يجوز قطع شجرها
ولا الاصل فيها والاحسن الاستدلال بهديث انس الثابت في الصبيين اذ كان له اخ صغير فقال له اوجع
وكان له فقير يلعب به فأتاه التفرع فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا ابا عبد الله ما فعل التفرع وكان له المدينة حرم
لكان ارسله واجبا عليه ولا تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على امساكه ولا جازحه وياجب في المخط
عن الاحاديث الصريحة في ان لها حرما منها من اخبار الاساق فيانهم به البلوى لار الشجر في المدينة امرته به
البلوى وخبروا الاحقاد او رديانهم به البلوى لا يقبل اذ لو كان حصصا لاشهر تقوله فيا به البلوى انتهى (قوله
على الترميم) معقول على ما شاعى واحد خلافا لما لاك فيما روى عنه رضى الله تعالى عنهم اجمعين حلي من
المنه (قوله فانه افضل مطلقا لا كما في جده الشريف صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومقامته في حياته
امكنه وشا باورجيا لانساه ووداد وغير ذلك ولو كانت هي الله لاقتدست خصوصية ما حرم اغصانه الشريفه
هذا خالف بل العلة ان ما حرم اغصانه صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المشرفة انتهى حلي (قوله
مندوبه) لا مورد قيام الاحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعةي ونها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام
انه قال من حج وزار قبري بعد موتي كان كن زارني في حياتي وهي من اعظم القرب وارجر الطاعات والنصر
المساي فاذا توجه الى الزارة اكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم واذا وقع نظره على بناء المدينة
واشجارها زاد في الصلاة والسلام عليه وسال الله تعالى ان ينقعه بزيارته في الدارين ويقتل قبل دونه
او يوشوا ويلبس القنف يابيه والجديد افضل وما يغنيه الناس من التزول عن الرواصل عند رؤيتهم مدخله
ومستقيم لا بأس به ويدخل المدينة وقول عند الدخول وقول رب ادخلني مدخل صدق واخرجني مخرج بركة
خاضعا وبغير نفسه شرف البقعة وانما الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة لئليه صلى الله عليه وسلم
ويجئ في نفسه اذا شئى مواضع اقدامه النبويه فلهه يمشي في مواضع قدمه الكريمين ثم يدخل المسجد صلى
عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يفتي بصيحت يكون عمود المنبر هذا امكنه الايمن فهو موضعه صلى الله
عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو موضعه من رياض الجنة ويصعد شكر اهل ما وقف ويدعو بما يجب
ثم ينهض فيستوجه الى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند رأسه مستقبل القبلة يدنو منه قدر ثلاثة اذرع
واربعة ولا يدنو اكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار القبر فهو اوجب واعظم ويمثل صورة الكريم البهية
صلى الله عليه وسلم كأنه قائم في حله بسمع كلامه ويصلى الله عليه ويصوّل قدر ذراع يحاذي رأس الصدوق
رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يقول حتى يحاذي قبره رضى الله
تعالى عنه فيقول السلام عليك يا منظر الاسلام الى ذلك ما ذكره المصنف في شرحه ثم يدنو منه
ولو انه ولن اوصا بالاعاءة جميع المسلمين فيقف عند راسه عليه الصلاة والسلام كالاول ويقول اللهم انك

وايضا للوجبة او نصفها لا يقتل في الحرم الا
اذا قل فيه ولو قل في البيت لا يقتل فيه برك
الاستنابة ما بين زوايا الاعتسال لاسر المدينة
عند اوكية الصلاة والسلام ما على ارجح الان
اعطاءه عليه الصلاة والسلام ما على ارجح الان
حقا من الكعبة واكثر من ذلك في غيره
مندوبه

قلت وقول الحق ولواهم اذ علموا انفسهم الاية وقد بينا لك سامعين قولك طاعتين امر لمستحسنين ببيتك
 اليك اللهم يا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان رب انما في الدنيا حسنة الخ حسنة انك صليت رب العز بملك
 ويدعو عايشاء ثم يا في اسطواناتنا ليلاية ويصلي ركعتين ويصلي الى الله تعالى وهي بين القبر والنبر ويدعو عايشاء
 ثم يا في الروضة فصلي ويدعو بما يصير ثم يا في المنبر فيسجد عليه على الزمان ويدعو ثم يا في الاسطوانة التي فيها
 بقية الجحش ويصحب ان يخرج بعد ذلك الى البقيع فيأتي المشاهد والمزارات (قوله بل قيل واجبة) الذي
 في المنع تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الرب ليس انما قريبة الى الواجب بل حق من كان له سعة
 (قوله) يبدأ بالحج لوفرض ان الحج فرض والزمان قطع و لو بدأ بالبدنة جائز مع (قوله ويخير في البداية
 بالحج والزيارة (قوله ما لم يره) راجع الى القرص والنقل (قوله ولينوبه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع
 عند العبد الضعيف تجريد النية لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زيارة المسجد ويسأل فخل
 الله تعالى في امر آخرى يتوخا فيها لان في ذلك زيادة تغلبه على الله عليه وسلم واجلله وبقائه غلاما ما ذكرنا
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جاف زرا لا يعد حاجا الا ان يركن كان سقاعا ان امكنه شقيا
 يوم القيامة انتهى حلي (قوله قد اخبرنا الخ) وايضا ورد في الحديث لاتشد الرحال الا لثلاثة مساجد المسجد
 الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى حلي عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكسده (قوله لمن
 يتق نفسه) اي يعلم ثم اعدم الوقوف في المحالقات فان المعاصي تتضاعف فيها على ما روي عن ابن مسعود
 ولاشك انها في حرم الله اغلظ والحش قتهض سببا لغلطه الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروي
 من التضاعف كيلا يعارض قوله تعالى ومن جاء بالسبيته فلا يجزيه الا ان السبيته تكون فيه سببا
 لقدار من العقاب هو اكرم من مقدار منه في غير الحرم الى ان يصل الى مقدار عقاب سببها منها في غيره كذا
 في فتح القدير ثم قال بعدما ذكر فضل المجاورة لكن القامز هذا مع السلامة اقل القليل فلا يبي الققه باعتبارهم
 ولا يذ كراههم قيدا في جواز المجاورة لان شأن النفوس الدعوى الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك والقدره
 على ما يشرط فيها تتوجه اليه وتطلبه وانها لا كذب ما تكون اذا حلفت تكذب اذا ادعت وعلى هذا صواب كون
 المجاور في المدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السبب انما لمجدها ان قد فيها فصانة السامة وقلة
 الادب المنقضي الى الاخلال واجب التوقير والجلال قائم انتهى وهو وجبه فكان ينبغي للشرح ان ينص

على الكراهة ويترك التثنية بالوقوف انتهى حلي والله تعالى اعلم
 هذا آخر ما يسر الله تعالى من الريع الاول وهو ربيع
 العبادات من حاشية الدر المختار فتسأل الله تعالى
 التوفيق والقبول وتوسل اليه بمحمد صلى الله
 عليه وسلم اكرم رسول الله على ما يشاء
 قدير وبالايجاب جدير

تم



قال منتهى تصحيح دار الطباعة * جعل الله بالكمال طباعه

ان ابيه ما تحلى به البداية والنهاية * ويحضر قصبات السبق في كل غاية * الحمد لهم النعم والاحسان * والصلاة والسلام على اكل انسان * صلى الله وسلم عليه وعلى آله وذريته * واصحابه الكرام * وبعد قد تم طبع هذا السفر المكمل * الذي هو الجزء الاول * من كتابه حواشي الدرر * الكاشفة عن معانيه المحيطة * الفخر * للكمال الفاضل * العالم العامل * بالحقق التوحي * المدقق الالهي * شهاب الدين والله * شيخ المشايخ الاجله السيد احمد الطباطبائي * غفر الله له الماوى * وروح روجه * ونور ضريحه * ولما كنت عرا * من هوامش صفه * قد تقلدت اعناقها بفنائس الدر ونقشه * وصكنت لم آل جهدا في تخصصه وضبطه * ومقابلته على نسخة المؤلف المرومة بخطه * حق نزاهي * يماسن طبعه وانطباعة على الرسم والارتسام * وبهاهي بكمال تمامه كمال بدور انعام * انشأ لسان الحال وانشد مؤرخا وقال

اذت علاط وددت نحوها صعبا * يجاوبها الف على بانه الجبري
ثقتى على العيدين معزب لطنها * وقد احسنت فيما خصتنا به صنعا
ام القصة المستأبدت تسلب التوى * يبهجتها هر أي ولهجتها صعبا
تقبلت على عشاقها خيفة النوى * وقامت بكاس الراح في يدها نسي
ام الدر قد درقت حواشيه وازدهى * بحسن انتظام راق في سلكه وضعها
معان هي الجبر الذي خص غوصه * بدر وقد عمت موارد نفعها
يدأ نع حسن عز مجموع شملها * اتبع لها ماوى الم * بها جفا
تقص منها ما تسدى نفا ره * وانقد في تأليف شاردها الوصفا
يقول لئن كنت الذي جئت آخرا * في السبق فيما قد آتته بدعا
اذا قاسه بالاذرى * مقاييس * فقيده قاس في ثنى يضيقة ذروها
اعاد لنا النعمان تغطى بفقعه * ويسكنه من ليس يغطى يدمعا
لحمود الما ابداه احمد من دهي * وشكرا لما قد كان من ذلك المسمى
ايان لنا سعافه عن زوا هر * هدايتها فيما العناية تستدعي
تسايح فذكر در الله در * ورب تحبيب اصله نجيب الفروعا
هي العاديات الموريات بقدها * اذا وسطت جعا انارت به نفعها
قبل عن الاشياء في ككل غاية * وكم ذاترى في الواقعات لها وقعها
على منق الدار زدهى ضومدورها * وفي الكنز لا تلقى نظائرهما قطعها
تسايح عسرقان جرى نهر فضلها * تفوق السعافضا اذا استنبطت برما
هي الارض تسكني فواكه غرسه * ومن قد اجاد السبق طاب له المرى
لئن قيل قد باقى الزمان يمثلها * متعنا وقلنا لا نلسه دفعا
ومن ذا الذي باقى بجهز احمد * ولم نحو عقلا ما به جاءنا شرعا
ساولنا نضار قد بدا حسن سبكها * بوثر فريد الدر قد صيرت شععا
ومذا اكلت بالطبع قلت مؤرخا * حواشيه الدر قد اكلت طبعا
سنة ١٣٥٤

وكان ذلك في دار الطباعة العامرة * الكائن بولاية مصر القاهرة * لعشر بقين من رجب
الذي هو الشهر الاسم الاصب * سنة اربع وخمسين بعد المائتين والاثني * من
هجرة سيدنا محمد من خلقه الله على اكل وصف * صلى الله وسلم عليه
وعلى آله الكرام * واصحابه بدور انعام